

مَحَاشِي الشُّرُوفِ
وَأَبْنِ قَائِمِ الْعِبَادِ

مُتَّعِي
تَحْقِيقُ الْمُنْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْتَاجِ

لَاِبْنِ حَبْرَةَ الْقَيْ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

دَارُ صَادِقِ
بِهْرُوتِ



﴿ الجزء الرابع ﴾

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة

المحققين شهاب الدين أجدين حجر

الهيتمي الشافعي تزيل مكة

المشرقة تعمد الله الجميع

برحمته واسكنهم

فسيح جنته

أمين

﴿ وجملة تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولاً بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الحج)

(قوله: لا تقصد) عبارة المعنى لغة القصد كقوله الجوهري وقال الخليل كثرة القصد إلى من يعلم اه
وعبارة شذنت قوله لغة القصد أي سواء كان البيت الحرام للنسأ أو غيره كالحظ والاكل والشرب فالمعنى
القوى أعم من الشرعي كقوله القالب وظاهره أنه لغة مطلق القصد وقيل القصد اعظم اه (قوله: وعليه
بشكل الحج) وجه الاشكال ان قصد الكعبة الحشي واحد لا يتجزئ سنة كردى قال سم أقول لاشكال
لان الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر الحج فتأمل اه عبارة النهاية ويجاب بان هذه أركان للمقصود
للقصد الذى هو الحج فتسميها أركان الحج على سبيل التجوز اه (قوله: إلا أن يؤول) أي والتقدير
واجبات أعمال الحج يحذف المضاف وإرادة مطلق الواجب من الركن قال الشارح في حاشية الايضاح بان
يقال اللام فيه معنى مع كردى عبارة شذنت قوله شرعا قصد الكعبة لئلا أى قصد البيت المحرم المعظم لاجل
الامان بالنسليم الاتيان به بالفعل فلا يقال ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام بالنسك ولو كان جالسا
في بيته وفي الحقيقة الحج شرعاً والنسك الذى هو التية والطواف والسعي والوقوف بعرفة وتبني المعظم فهو
نفس هذه الاعمال كما أن الصلاة نفس الاعمال المعروفة فلا يخلو هذا التعريف من مسامحة وان كان هو
الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعي يكون أخص من المعنى القوي لكن القاعدة أغلبية اه (قوله: ان
المعنى الشرعي يجب اشتماله الحج) دعوى هذا الوجوب ممنوعة بل الواجب في كل مقول شرعياً أو غير المناسب

(كتاب الحج)

(قوله: وعليه بشكل الحج) أقول لاشكال لان الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر الحج فتأمل اه (قوله: ان
المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى القوي زيادة) دعوى هذا الوجوب ممنوعة بل الواجب في كل مقول
شرعياً أو غير المناسب بين المعنيين المنقول عنه والمنقول اليه كقوله وأئمة الميرزا وهى حاصلة هنا فان تأمل
الافعال معلق القصد ومثاله بامثلة الفعل فإنه في اللغة لا يصدر عن الفاعل وعند النخبة اللفظ المخصوص

(كتاب الحج)

هو يرفع وكسر لغة القصد
أو كثرته إلى من يعلم
وشرعاً قصد الكعبة للنسك
الاتي على ما في المجموع
وعليه بشكل قولهم أركان
الحج سنة إلا أن يؤول أو هو
نفس الافعال الاتية وهو
الظاهر يادى إلى رأى لكن
يعكر عليه أن المعنى الشرعي
يجب اشتماله على المعنى
القوى زيادة وذلك نصير
موجود هنا

بين المعنيين المتقول عنه والمتقول اليه كقوله أئمة الميراث وهي حاصلة هنا سم ولا يخفى أن بذكره ما لم
 الجواب الثاني لا يخفى الشرح **(قوله)** لأن يقال الخ) لاجل هذه التفسير فان الأوامر مبنية على غير أساس
 كلاً يخفى على من يله بقواعد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال بتحقيق هنا فان الحج لغة المقصد وسرعاً مقصد
 وهو النية في إرادة الأفعال كالصلاة دعاء وزادة الأفعال بيمين ولا يخفى أن ما ذكره الشارع من الأغلبية
 نص عليه النهاية وعش وشخصاً وغيره وأنه غير مناف لما تقرر في علم الميراث وإن قول المحقق على أن ذلك
 الحج ربما لقول الشارع وأثبت منها النسخ **(قوله)** وهي من حركات المعنى اللغوي الخ) يعني فتكون اطلاق
 الحج على الأفعال مجازاً من باب تسمية الكل باسم جزئه عش أقول وقد غنم هذا الجواب قولهم في المعنى
 اللغوي إلى من يعظم فتدور **(قوله)** والأصل فيه) إلى قوله وحصل في الله عليه وسلم في النهاية والمعنى **(قوله)** (الاج)
 عبادة المعنى الأوقد بـ البيت وبجعل آل العهد الحضور في أي الذي بناه إبراهيم بندهم المنادون قول ابن
 اسحق وقول غيره **(قوله)** أنه مامن بنو الخ) أي ولم يقبلين بعد إبراهيم سم **(قوله)** مامن بنو) مثل عيسى صلى
 الله عليه وسلم بنواؤه عليه وسلم به صرح السبكي في وسائله المعينة بالأعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى
 مع بنيان نبوته معدود في أممنا الذي داخل في زمرة الصالحين فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حي وموته
 ومصدقاً وكان اجتماعه مرات في غير ذلك لأنه لا يرسل من جعلها بغيره وفي ابن عسكراً في الكامل عن أنس قال
 بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ينزلنا في دارنا فقلنا يا رسول الله ما هذا العبد الذي رأيناك يقول
 قد رأيناك يقول قلنا قال ذلك عيسى بن مريم سلم على وأخرج ابن عسكراً من طريق أنس قال كنت
 أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة إذ رأى شهاباً شهاباً فقلنا يا رسول الله ما هذا العبد الذي
 صاحت شهاباً لآله قال ذلك النبي عيسى بن مريم انظره حتى قضى طوافه فسلط عليه انتهى بحر وفه اه
 عش **(قوله)** قبل الخ) ولا مناف ما تقدم أنه من الشرع القديم لجواز أن يكون عند هذا القائل مندوباً
 عش **(قوله)** واستغفر) أي قال جمع الله غفر بـ بل وجب على غيرنا في النهاية قال عش وشخصاً هو مر بل
 وجب على غيره بما تقدمه **(قوله)** وهو أفضل العبادات الخ) وتقديم الرأج أن الصلاة أفضل من غيرها في غاية
 قال عش قال لا ينادي بالحج بكفر الكافر والصغار حتى التبعات على العبادات ما في حقه أو بعد وقبل
 تمكن من أدائها اه عبارة شخصاً والصلاة أفضل منه خلافاً لقاضي حسين وإن كان يكفر الكافر والصغار
 حتى التبعات وهي حقوق الأئمة من أدائها في حقه أو بعده وقبل تمكن من أدائها مع غيره عليه وكذلك
 الفرق في الجرح إذا كان في الجهاد فإنه يكفر الكافر والصغار حتى التبعات اه **(قوله)** لا تشبه اه) إلى المال الخ)
 وهو ما يجب أو يندب من النمازية عش والاولى وهو الاستطاعة **(قوله)** قبل الهجرة الخ) بيان للتعريف
 والاقوال **(قوله)** والأهم أنه في السادسة) كذا في النهاية والمعنى قال عش تشكل عليه أن مكة إنما افتحت
 في السنة الثامنة وقبل الفتح لم يكن المسلمون تمكن من الحج الآن يجب بأن الغرضية قد تزلزل وتأخر
 الإيجاب اه **(قوله)** وتسمية هذه جمعا لأنها وباعتبار الصورة الخ) أقول قضية صنعته أن يحصل الله عليه
 وسلم بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن يحاسبها وهو مشكل سم على وقد يقال لأشكال فيه لأن فعله صلى
 الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعاً بما ذا الوجه الذي استقر عليه الأمر فيجعل قول حجاً لم يكن
 على قوانين الشرع الخ) على أنه لم يكن على قوانين الشرع هذه الكيفية وأما فعله قبل المبعث فلا إشكال فيه
 لأنه لم يكن يحسب بل بالهم من الله تعالى فلم يكن شرعاً بما ذا المعنى لعدم وجود شرع إذ ذلك ولكنه كان مصوناً
 وليس مشتملاً على المعنى اللغوي أدليس داخل فيه كلاً يخفى **(قوله)** لأن يقال الخ) لاجل هذه التفسير فان
 الأوامر مبنية على غير أساس كلاً يخفى على من يله بقواعد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال بتحقيق هنا فان
 الحج لغة المقصد وسرعاً مقصد وهو النية في إرادة الأفعال كالصلاة دعاء وزادة الأفعال بيمين ولا يخفى أن ما ذكره
 (ج) أي ولم يقبلين بعد إبراهيم **(قوله)** وحصل في الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة جمعا
 لا يدرى عددها وتسمية هذه جمعا لأنها وباعتبار الصورة الخ) أقول قضية صنعته أن يحصل عليه الصلاة

الآن يقال إن تلك أغايب
 أو أن منها النسبة وهي من
 حركات المعنى اللغوي وانظر
 الصلاة الشرعة لا تشبه
 على البناء والأصل فيه
 السكاب السنة والاجتماع
 وهو من الشرائع القديمة
 زوى أن آدم صلى الله عليه
 نينا وعلمه وسلم حج أربعين
 سنة من الهند ما رواه
 حبر بل قاله أن الملائكة
 كانوا يقولون ذلك بهذا
 البيت سبعة آلاف سنة
 وقال ابن اسحق لم يبعث الله
 نبياً بعد إبراهيم إلا حج والى
 صرح به غيره أنه مامن بنو
 الحج خلافاً إن استثنى هوذا
 وصالحاً صلى الله عليه وسلم
 وقوله هو على من قبلنا
 وجهان قيل الصبح أنه لم
 يجب إلا علينا واستغفر قال
 القاضي وهو أفضل
 العبادات لا تشبهه على المال
 والبدن وفي وقت وجوبه
 خلافاً قبل الهجرة أول
 منها فإنها وباعتبار الصورة الخ)
 العشرة والأصح أنه في
 السادسة وحصل في الله عليه
 وسلم قبل النبوة وبعد ما
 وقبل الهجرة جمعا لا يدرى
 عددها وتسمية هذه جمعا
 لأنها وباعتبار الصورة الخ)
 لم تكن على قوانين الحج
 الشرعي

باعتبار ما كانوا يفعلونه من
النسي وغشير ذيل في
نحوه في بكر في التاسعة ذلك
لكن الجسد خلافه لأنه صلى
القلب وسلام إلى أبيه الجامع
شرى وكذا يقال في الثامنة
لأن أمره اجتنب أن يسجد
أمر مكة وبعد ما حذر الدواعي
لا غير (هو فرض) معلوم
من الذين بالضر وذكركم
منكر، إلا أن أمكن خفاؤه
عليه (وكذا العمرة) وهي
بضم فسكون وضمه وبفتح
فسكون لغرضه بأن كان
عامر فترعا قصد الكعبة
للتسليم الآن أو في
الافتاء الثانية في (الظهر)
لغير العجم حين أمك
وأعز وضع عن عائشة
رضي الله عنها على النساء
جهاد قال جهاد لا تقتلوه
الحج والعمرة وخبر الترمذي
بعدهم فوجو بها وحسنه
اتفق الحفاظ على شفعه
ولا يخفى عنها أن كان لا
أصل قصد به فلم يقصد
الآخر ألا ترى أن لها
ومات غيرها أم القاسم
ورمنا غير من الحج وحده ثم
فلا يشك بأمر الفحل
عن الوضوء لأن كل ما تصد به
الوضوء هو جود في الفحل
ولا يجب بأصل الشرع
في العمرة الأمانة وما على
الترابي

[illegible]

الفرغ نحننا **قوله** بشرط العزم الخ لعل المراد أنه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في أول سبي البسار
عش **قوله** على الفعل بعد أعني السبق لنها يقوم معنى **قوله** أو يخوف غضب أي يقول طبيب عدل أو
معرفة نفسه منسك اليوناني وقوله يقول طبيب عدل قال الشيخ محمد صالح الرئيس المحي والجبري ولا بد من
الثبتين اه **قوله** إلا أن غلب على الفطن الخ أي وضع خوف الغضب وتلف المال لا يغلب على الفطن يمكنه
كردي **قوله** من آخر من إمكان الخو يتعدان ابتداء وقت الفسق أول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي
يدرك به الحج على العادة ثم يأتي في حاشية الانصاف للشارح ما تضمنه والذي ينقله أن يقال بين فسقهم
وقت خروج قافلة بلده لتبين أن هذا هو الذي كان يلزمه المضي معهم فماتهم اه سم وفيه أن ما ذكر وقت
الوجوب وانما يحصل الأثم بالتأخير عنه فلا به الظاهر ما في اليوناني مما نصه أي من وقت ولذهب فيه للعجلم
يدركه اه **قوله** فبرما شهد به الخ بل جيع ما يعتريه في العدا كعقد النكاح قول المتن (وشرط صحة
الخ) ولهما مراتب خمس صحتها مطلقة وصحتها بشرط وقوع عن النذر ووقوع عن جهة الاسلام ووجوبها
واكمل مرتبة شرط وقوعه في وقت مع الوقت الاسلام وحده لصحة ومع التمييز المباشر فوقع التكليف للنذر ومع
الحرية لوقوعه عن جهة الاسلام وغيره ومع الاستطاعة للوجوب فيها يتوشحننا **قوله** المعلقة الخ قوله
وبهذا في النهاية والغنى **قوله** المعلقة أي غير المقدرة بالمشي ولا غير ما شطنا **قوله** لما ذكر من الحج
والعمرة يجوز أن يكون مرجع الصبر الخ فقط وتعرف العمرة بالمقاسية وأعلم أن الصبر قد يفرد على
المعنى كما قال ابن هشام في قول الألف في باب المعروف النكر وغيره فماتهم وأورد الصبر على المعنى كما
تفر الإشارة إذا قلت وغير ذلك اه فلا إشكال في إيراد المصنف الصبر هنا على تقدير رجوعه لهما سم
قوله فلا يضر الخ وقضية كلام جيع صحتها بمسئل بالبيعة وان اعتقد الكفر وهو ظاهر إذا اعتقاده منه
لغيره ان اعتقده مع احواله لم ينفذ لان غاية أنه كسبة لا طائل وهي هنا تؤثر في ابتداءه دون الصوم نهاية
قال عش قوله ثم ان اعتقده مع احواله الخ يخرج ما لو اعتقده مع احواله فلا أثر له وقوله وهي هنا تؤثر
الخ ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحده منهما بنية الاطال اه عش ومثل ذلك أيضا
الوضوء بخلاف الصلاة والتمتع فطلعهما طاعة منسك اليوناني **قوله** في فاسده الاولى في باطله أو فاسده
قوله لا تعبر الجزأين الخ أي مع ظهور فساد حصر الحرف في المبتدأ فتعين العكس سم **قوله**
احياء الكعبة بنحو الصديقين والارقاء بما خفا فراجعه وفي شرح العباب في صلات الجماعة وسأيت في سقوط
فرض الحج والعمرة عنهم أي بالصبيان بنحو الارقاء كلام لا يبعد مجيئنا اه **قوله** وفي آخرها تبين
فسقهم بوجه من آخر من إمكان الخ الموت ليس في ذلك انصاف عن تعيين ابتداء وقت الفسق ولا بيان المراد
بآخر من إمكانات وينفع ان ابتداء وقت الفسق أول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي يدرك به الحج على
العادة ثم يأتي في حاشية الانصاف للشارح ما تضمنه والذي ينقله أن يقال بين فسقهم وقت خروج قافلة بلده لتبين أن هذا
قبل فجر الفجر أول زمن تعرض له والذي ينقله ان يقال بين فسقهم وقت خروج قافلة بلده لتبين أن هذا
الوقت هو الذي كان يلزمه المضي معهم فماتهم اه **قوله** هنا وفيما بعده أي اذا كرم من الحج والعمرة يجوز أن
يكون مرجع الصبر الخ فقط وتعرف العمرة بالمقاسية وأعلم ان الصبر قد يفرد على المعنى كما قال ابن هشام
في قول الألف في باب المعروف النكرة وغيره فماتهم وأورد الصبر على المعنى كما تفر الإشارة إذا قلت
وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو أن لهم ما في الأرض جمعاهم له مع لاندوابه أي بذلك اه فلا إشكال في إيراد
المصنف الصبر هنا على تقدير رجوعه لهما **قوله** وأيس في محله لان تعريف الجزأين يقتضي الحصر أي مع
ظهور فساد حصر الحرف في المبتدأ هنا فتعين العكس (وأقول) هذا الجواب انما يصح ان أثبت أن مثل ذلك
تعريفه من الجزأين في حد حصر الاول في الثاني ولا فتد يكون الامر بالعكس فلا يفيد وقضية قول السعد
واللفظ يقتضيه والحاصل ان المعروف بالام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور وعلى الحصر ما كان الخ معرفة
أو سكره وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ اه أن الامر هنا بالعكس أي ان الثاني محصور في الاول وهو

بشرط العزم على الفعل
بعد وان لا يتعقبا بنذرا أو
خوف غضب أو تلف مال
قرينة ولو ضعفة كما يفهمه
قوله لا يجوز للصبر الموسع
الا ان غلب على الفطن يمكنه
منه أو بكونهما قضاء عما
أنفذه وفي آخرها تبين
فسقهم بوجه من آخر من
الإمكان الى الموت فيرد
ما شهد به بنقض ما حكمه
وسأيت ان استقر عليه
وجود ما لله لم يعلمه ومع
ذلك لا تحكم بفسقه لعلمه
بشرط صحته) طاعة أي
ما ذكر من الحج والعمرة
الادام فقط فلا يصح
من كافر أو مسلم أو من قبل
لأنه لا ينافيه بطل ولم يجب
لغيره في فاسده وهذا فارق
باطله فاسده بجماع كما يأتي
ولا يتعدا الرد في غير المتصلة
بالموت ما في أي ذاته حتى
لا يجب قضاء قبل فواته كإص
عليه قبل عبارته لا في
يقول أصله لا يشترط لعنه
الا الاسلام اه وليس في
محله لان تعريف الجزأين
يقتضي الحصر على انه اعترض
بانه يشترط أيضا الوقت
والنيت والعلم والكيفية حتى
لوجرت أعمال السالك
منه اتفاقا لم يعتد بها

وكن رد ذكر الوقت لانه
 معلوم من صريح كلامه
 الا في المراتب وذكر
 له بانها لو حصل بعد
 الاحرام وقبل ما عطل الالف
 كفي فليس شرط لانعقاد
 الاحرام في الكلام فيقبل
 يكفي لانعقاده صورته بوجه
 (فقالوا) على المال ولو
 وسيلو في نفسه أو مأذونه
 ولو لم يجم أو كان محرما يجم
 عن نفسه وان غاب الولي
 وفارق الاجبر بانه يباشر
 العادة عن الغير فاشترط
 وقوعها منه والولي ليس
 كذلك ومن ثم لا يري عنه
 بشرطه الا ان يري عنه نفسه
 (ان يحرم عن الصبي)
 الشامل للصبي فانهما اجنس
 (الذي لا يميز) أي بنوي
 جعله محرما أو الاحرام عنه
 فغير مسلم انه على الله
 ولم يلق ركبا لولا ان فرقت
 السماء أمسا فثقلت
 بأرسل الله أن هذا جاز قال
 نعم ذلك اجر وفي رواية لابي
 داود فاشد من ضدي
 فرقت من تحتها وهو
 ظاهر في صغر جدد وكتب
 للصبي فبايعه له أو بعهده
 وليس بالطاعة كما أفاده
 الخ ولا يكتب عليه عبادة
 اجسا (والجنتون) الشامل
 للمجنونة ذلك فشاغل من
 الصبي وأجوا عن اقتراب
 اعتبار ولاية المل والام
 ايت كذلك ما احتمل
 انها وصة أو أن ولده أذن

لكن رد ذكر النسبة بانها
 وعلى التسليم في المذكورات أو بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي أفاده به لانه لا يمكن جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الاربعة (قوله بانه
 لو حصل بعد الاحرام الخ) فندسب الى الفهم أن هذا لا يعبر في الصلاة (قوله بل يكفي لانعقاده تصوره) أي
 فهذا أيضا شرط كالسلام قبل بقدره الرديا (قوله فاشترط وقوعها منه) أي من الاجبر (قوله أي بنوي
 جعله محرما أو الاحرام عنه) أي ولا يصير الولي بذلك محرما (قوله الشامل للمجنونة) الاشارة فجنم
 لقوله قبل في الصبي اذ هو اجنس (قوله باحتمال انما وصة) أي فتكون وفي مالي (قوله وأن ولده أذن لها أن
 تحرم عنه) قد يقال الواقعة فيها قول فتم فيشكل الحال (قوله حيث صار الولي) شامل للمجنون (قوله

لها أن تقر عنه وأن الحاصل لها أجزا إلى والى والنفقة لا الاحرام اذ ليس في الخبر انها أحرمت عنه حيث صار الولي محرما واجب (قوله

أن يفعل به ما يمكن فعله
 كخضاره عرقنة وسائر
 المواقف ومنها كبحر ظاهر
 الذي يفسله احضار اياه
 حالة رمية عنه وان لم يتصور
 من لان الواجب شيئا كن
 الحضور والري فلا يسقط
 أحدهما بسقوط الآخر
 والطواف والسعي به وان لم
 يفعل عنه فلا يمكن كإري
 بعلمه عن نفسه ان لم
 يقدر على جعل الحصة بيده
 أن يرى بها أو يظهر في
 جعلها بيده لا يعنيه منه
 الا ان يرى عن نفسه لانه
 مقدمة للري فبطل حكمه
 ويؤيده الله لو رفس الحصة
 بسره غير الولى وما ذنبه
 لافسده وكذا لو أخضره
 غيرها كجعلها كلامهم
 وبصل عنسنة الطواف
 والاحرام وبشترط في
 الطواف به طهر الولى وكذا
 الصبي على الوجه فيوضه
 الولى ونوى عنه وخرج
 بالذى لا يميز المميز فلا يجوز
 له الاحرام عنه على ما نقله
 الاخرى عن النص والجهر
 واعنده لكن المصحح في
 أسئل الروضه الحوازي ان
 شاء أحرم عنه أو أفن له أن
 يحرم عن نفسه فاعراضه
 غشاة عن ان المصنوع اذا
 كان فيه خلاف قوي أو
 تفصيل لا ولا فائدة القيد
 حشد وخرج بالصبي
 وأهتزن الغنى عليه

(قوله أن يفعل به) أي بنفسه أو مأذونه ونائب (قوله والطواف والسعي به الخ) أي وإذا قدر على الطواف
 والسعي عليه ذلك والاطراف وسعى ولو أركبه دابة بشرط أن يكون سائقا قائداً ان كان الركب غير ميمزاً
 يفعلهما أي السعي والطواف بعد فعلهما عن نفسه نهاية قال عرش قوله بعد فعلهما عن نفسه فضنبه
 اشترط ذلك وان كان الصبي مباشراً لا عملاً اه ولعله في غير المميز بطله الوائى فطوف نحو الوائى أو نائبه
 بعد طوافه عن نفسه بغير المميز بشرط سترهما أو طهرهما من الجنب والحدوث أن قال والمميز بطوف
 وبصل وبسعى ويحضر الواقف يرى الجار بنفسه اه (قوله يظهر الخ) عبارة النهاية في المغنى نحوها
 فيناوله هو أو نائب الجار ليرى به ان قدر والري عنه بعلمه عن نفسه والواقع للري وان نوى به الصبي وفي
 المجموع عن الاصحاب يسر وضع الحصة في يده ثم ياخذ يديه ويرى بها أو لا فيأخذها من يده ثم يرى بها ولو
 رماها عن يده جاز اه قال عرش فضنبه كلامه هو أن المناولة لا يشترط للاعتداد بما كون المناولة من
 نفسه بحيث جاز له ان يكون رضى عن نفسه المناولة الجهر من مقدم الرى فبطل حكمه وقوله مروان
 نوى به الصبي فضنبه أنه لا يقبل الصرف والا لم يقع عن الرى لصره فابا، بقصد الرى عن الصبي اه أقول
 وقضيه أيضاً أنه لا يشترط المناولة ثم لا يخفى مطلقاً (قوله لانه مقدمة للري الخ) ظاهر أنه لا بد من المناولة
 ويميز في أشد هذه الاجرام من الارض حلى واعنده الحنفى يجزى أقول يسر بخلاف ذلك قول المغنى ما منه
 فان قد مر ذكر على الرى وجوباً فان جاز تنول الاجرام ناله اه ولعله ان جاز عن الرى اصحاب الولى
 أن يضع الجهر في يده ثم يري به بعلمه عن نفسه اه ومنه النهاية ما وافقه (قوله وبشترط) أي قوله وخرج
 في النهاية والمغنى (قوله وبصل عن الخ) أي عن غير المميز استباحاً بنهاية (قوله وبشترط في الطواف به الخ)
 هل يشترط فيه نية الولى لانه غير محرم حتى يقال نية التمسك شملت الطواف فلا حاجة لنية أو لان احرامه عنه
 شمل ما يفعله به في منظر والثاني غير بعيد والظاهر أن للمميز أو أحرم عنه لا يحتاج في طوافه الى نية لا دخوله
 في التمسك ولو أحرام الولى عنه يشمل أعماله كالطواف سم (قوله طهر الولى الخ) وسره عونه نهاية ومعنى أى
 أو نائبه مناف (قوله وكذا الصبي الخ) أي وان لم يكن جازاً اعنده الوالى الله تعالى ومثل الصبي الجنون
 بنهاية (قوله فوضه الولى الخ) ينبغي وبغضه ان كان جنباً أو أفاضاً الولى والحالة ما ذكر شمل على خلاف
 العادة وهو بظواهره الولى أو كان مجزواً فاقوى يحصل منهما ناقض للوضو محل يجوز له أن يصلى بها لانها
 طهارة معتد بها أولاً يصح أن يصلى بها لو دق فيه سم ثم قال والثاني غير بعيد اه أقول والاقرب الاول لان
 الشارع نزل فعله ولبه مثله ففعله فاعتد به وسار كانه فعله بنفسه فتصع مسلاته به عرش (قوله لكن المصحح
 الخ) وقالوا لانه ياتى بالمغنى (قوله فان شاة أحرم منه الخ) أي فان أحرم بغير اذنه لم يصح بنهاية ومعنى وباتى في
 التشرع مثله (قوله فاعتراض الخ) أي الاعتراض على المصنف بان قوله النبي لا يميز ليس على ما ينبغي كرهى
 (قوله قوى) ليس بشد يصري (قوله لا فائدة القيد الخ) متناقض شفى الور ودعاه له والمراد بالقييد قول المصنف
 الذى لا يبالى بالمغنى ومعنى هل قوله ولو لم يميز أو كان أولى اه (قوله وخرج) أي قوله ويتدردى

والطواف) شامل للمتميز غير اجمع (قوله بعد رمية عن نفسه) لم يشترط بظهوره ان نحو الطواف به لانه قد
 يقع الطواف به عنه وان جمل وطاف به ولم يطلع عن نفسه كما يعلم ذلك من بحث الطواف فيملا وحلى غيره
 وطافه قال مر في شرحه وانما يفعلهما أي الطواف والسعي به بعد فعلهما عن نفسه (قوله وبشترط في
 الطواف به طهر الولى وكذا الصبي الخ) هل يشترط فيه نية الولى لانه غير محرم حتى يقال نية التمسك شملت
 الطواف فلا حاجة لنية أو لان احرامه عنه شمل ما يفعله به في منظر والثاني غير بعيد والظاهر أن للمميز أو
 أحرم عنه الى لا يحتاج في طوافه عن نفسه الى نية لان دخوله في التمسك ولو أحرام الولى عنه يشمل أعماله
 كالطواف ففعله فهو بلغ ثم طاف أو أعاد الطواف لم يخف فيه لنية قلنا مل (قوله وكذا الصبي) سكت عن
 الجنون (قوله فوضه الولى) ينبغي وبغضه ان كان جنباً أو أفاضاً الولى والتمسك هل يرفع الحسد
 حقيقة مطلقاً بحيث لو لم يرفع قبل حصول ناقض صلى به مثلاً أو لانه كان لضرر وتغيير ولو لم يرفع

النهاية والغنى الاقوله الاولى والسيد **(قوله)** فلا يحرم احد عن الخ (ينبغي تخصيصه بما اذا خرج زواله من قرب
والاصح احرامه على ما يفتي به على ما يشهد به التحليل باله ليس لاحد التصرف في ما كان محل حيث روى زواله
عن قرب الى اى ثلاثة ايام ع **(قوله)** عن قنما الصغير) وولى الصبي باذن لفته أو يحرم عنه محبت حاز
اختصاصه بانه آى بان لم يقوت مصلحته على الصبي والارتم عليه غير زادة على نفقة الحضر ع **(قوله)**
لا يبالغ) أى العاقل ثمانية أى فلسه أن يحرم عنوانه أذن له الرقيق فيحرم بنفسه ولو بلا اذن سده وان
كان له محله وناقى **(قوله)** في المبعوض) ينبغي وفى المشترك الصغير سم **(قوله)** وان كانت مائة) يؤخذ
من ذلك أنه لا بد من اذن السيد وفى المبعوض الحر المميز ولو فى نوبته أحدهما حر اه سم **(قوله)** والاو
أقرب) قد يستشكل الاول بان لا ينهى عما لا يتأذى احرامه عنه لانه لا حائز ان وادبه جعل جلته محرما اذ ليس له
ذلك الاذولا به على بعض الجله الا على كاهلها لا جعل بعضه محرما اذ احرام بعض الشخص دون بعض غيره متصور
فينبغي أن تنسب اذن أحدهما الاخرى فى الاحرام عنه لكون احرامه عن جلته ولو لا نوبته ولاية مؤكده
سم على حج أول أو يتفق على أن يتقارنا فى الصفة بان وقعاهما ع **(قوله)** زادا لى أو ياذن له أن كان مبرا
أو لو كان أحدهما **(قوله)** ينافى ذلك) أى ما ذكر من عدم الفرق بين الهيا أو وعدهما كردى **(قوله)** قلت
لا ينافى ما ع **(قوله)** يتأمل سم عبادة الصرى عدم النفاق جعل تام فان قولهم ان أحرم فى نوبته وسعت نسكه
صرح على الاستقلال بالاحرام حيث ينبغي أن يستقل به أيضا لى الصغير والحاصل أن الذى يقبه أنه لا بد
منه عند عدم الهيا ومنه واجب النوبه أو ولىه فيها ثم ان وسعت فلا فصل الا آخر والاظه التحليل اه
(قوله) لا ينافى ذلك) يتأمل سم يحمل فان وجه تعلق التحليل بالصكيب أنه سبب لحل بعض أنواع
الاحرام ولو لم يكن ذلكا يقال فى الاحرام انه سبب لحرمه بعض أنواعه بصري قول المتن (من المسلم) أى
ولو بتسببه السابى أو الفارغ لم لو اعتقد الكفر مع احرامه لم ينعقد لقوله المتن فى التسبب سلف ما لو اعتقده مع
احرام ولو لم يكن حر اه سم **(قوله)** ولو قنما الى المتن فى النهاية والغنى الاقوله كسرى الى و يلزم **(قوله)** ولو قنما) أى
صغيرا نهاية ومعنى **(قوله)** كسرى) أى فى قوله فان شاء أحرم عنه الخ **(قوله)** (أو سببه) أى ان كان هو غير بالغ
والفالمميز هنا شامل للمبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحته احرامه على اذن سده سم **(قوله)** أى شأنه ذلك) إشارة
الى أنه معتقد الى اذن ولو لم يوافق فرض عدم احتسابه للمال أو أساوه ومقتضى كلامهم خلافا لمن أخذ من ظاهر
التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج حر اه سم **(قوله)** ويلزم لى الخ) عبادة النهاية وإذا
صار غير المكلف محرما غير ولىه ودونه زادة نفقة احتياج الهيا باب النسك فى السفر وغيره على نفقة
الحضر أخوه الموقوع فى ذلك كالجفر ما يلعب بسببه كدم قران أو فوات وكفديه شئ من محظوراته
كفدية جراحه وحقوقه فلم يولىه وتطعيمه سواء فعله بنفسه أم فعله به ويسلخ لوجه الحاجة الى ما تقر ومن
نظر يحمل الاول ويحمل الثاني والثاني غير بعيد **(قوله)** ويردنا انظر فى المبعوض الصغير) ينبغي وفى
الصغير المشترك **(قوله)** وان كانت مائة) يؤخذ من ذلك أنه لا بد من اذن السيد وفى النقص الحر المميز ولو
فى نوبته أحدهما حر **(قوله)** والاو اقرب) قد يستشكل الاول بان كلامه ما لا يتأذى احرامه عنه لانه لا حائز
ان وادبه جعل جلته محرما اذ ليس له ذلك الاذولا به على بعض الجله الا على كاهلها لا جعل بعضه محرما اذ احرام
بعض الشخص دون بعض غيره متصور فينبغي أن تعين اذن أحدهما الاخرى فى الاحرام عنه لانه لكون احرامه
عن جلته ولو لا نوبته مؤكده **(قوله)** قلت لا ينافى ما ع **(قوله)** يتأمل **(قوله)** فى المتن وانما يصح مباشرة من المسلم
أى ولو بتسببه السابى أو الفارغ لم لو اعتقد الكفر مع احرامه لم ينعقد لقوله المتن فى التسبب سلف ما لو اعتقده مع
احرام ولو لم يكن حر اه سم **(قوله)** ولو قنما الى المتن فى النهاية والغنى الاقوله كسرى الى و يلزم **(قوله)** (أو سببه) أى ان كان
هو غير بالغ والافالمميز هنا شامل للمبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحته احرامه على اذن سده سم **(قوله)** أى شأنه ذلك) إشارة
الى أنه معتقد الى اذن ولو لم يوافق فرض عدم احتسابه للمال أو أساوه ومقتضى كلامهم خلافا لمن أخذ من ظاهر
التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج حر اه سم **(قوله)** ويلزم لى الخ) عبادة النهاية وإذا

فلا يحرم أحد عنه الاذولا
له الا على ما يأتى ولما اخرج
والسيد ان يحرم عنه
الصغير الى على المعتد
فيهما و يرد النظر
المبعوض الصغير فيحمل
انه تغير ما يأتى فى النكاح
وحيث ذكر يحرم عنه ولىه
وسد م معا لا أحدهما وان
كانت مائة أو أقل دخل لها
الافى الاكساب وما يتبعها
كزكاة الفطر لا تطلبا من
تلقاه النفقة ويحمل حصة
احرام أحدهما على السيد
اذا كان الحر لى التحليل
والا لى أمر بفان قلت
ينافى ذلك قول جمع وحكى
عن الأصحاب من بعضه
له حكم القن فى تحليل السيد
له الا فى الهيا أن أحرم فى
نوبته وسعت نسكه
حيث حكم الحر لى بنافيه
لان التحليل يتعلق بالكسب
أيضا فالمرتب فيه الهيا
يخالف الاحرام لانه صفة
لا تعلق لها بالكسب وانما
تقع مباشرة) أى ما ذكر
من الحج والعمره (من
المسلم المميز) ولو قنما كسكى
عبادة بدنية لم تتوقف
صحته احرامه على اذن ولىه كما
مرأوسده لا يستباح للمال
أى شأنه ذلك وهو محذور
عليه فيه ويلزم لى كدم

لزم جميع ذلك الولي اذا كان غير تاهو المعتمد كما صرح به كغيره من خلاف ما اتى الاسعاد تبعا لاسنوي ولا
يشافي ما قرأناه قولهم بعض النصارى المميز الصديق لان محله في غير محرم بأن أطلقه في الحرم من غير تعيين
الولي والحاصل اني متى فعل محفو واوهو غير محرم فلا فدية على أحد أو غير بان تطيب أو ليس تأييدا كذلك
ومثله الجاهل المعذور ولا يخفى وان تعمد أو حلق أو قتل صيدا ولو سهوا فلا فدية في مال الولي ولو فعل
به اضني ولو لحاجة أي كان رآه وذا ما انسلمت الفدية كالولي اه عارة للمغني ويجعل على الولي منعه من
مخاطرة رات الاحرام فان ارتكب منها شيئا وهو غير متعمد فلا فدية في مال الولي في الاطهر لما غير المميز فلا فدية
في ارتكابه بمخفول راعى أحد اه (قوله لزم الولي) شامل للمميز الذي أحرم باذن وليه ووافقه التعليل
بقوله لانه الذي رطه المذلول لا اذنه ماصح احرامه سم (قوله لوجوده) اعلم من تحريف الكاتب والاصل
لو وجد عارة النسابة وتفسد جالصي بجماعه الذي يفسد به ج الكبير اه وعبارة المغني واذا جامع الصبي
في حقه فسود وقضى ولو في الصبا كالبالغ المتعلق بجماعه حرام كل منهما فيعتد به في المقداس كما يعتد به في
البالغ من كونه عاردا علما بالقرن من مخنول اجتماعا قبل التحليل اه (قوله ووبه) أي بقوله من غير حاجة
ولا ضرورة (فارق) أي الى جواب هنا (وجوب أحرة تعاميه) أي لماليس ولو جبنها وبمغني (قوله
ومؤمن الخ) عطف على أحرة تعاميه (قوله في مال الخ) متعلق بوجوب الخ (قوله من تزوجه) أي امرأه
قبل الولي نكاحها للمميز بمعنى نهايتها (قوله فتقولوا أن الخ) أي والنسك عكن نكاحه الى ما بلغ ثم نهايتها
ومغني (قوله من نفسه الخ) متعلق بالمباشرة (قوله فادفع قول الاسنوي الخ) مسلم لكنه استدرك بصرى
أي يغني عنه قول المصنف اذا باشرا الخ (قوله انه أي قول المصنف بالمباشرة) قيد مضمر أي عناه يستغنى في
وتوقع الخ من فرض الاسلام أن يكون الذي باشره كافرا سواء كان الخ لمباشرا أم كان تابعا غيره
مغني (قوله في الجله) قد يقال لا معنى له مع تفسير المكاف بالبالغ العاقل فتأمل اه سم (قوله لا بالخ)
أي وليس المراد المكاف بالخ (قوله ولو بالتبين الخ) أي بعد تمام الفعل وناق (قوله وان كان مال الفعل
في الخ) ومثله ما لو كان صيدا اطهر أو تبين بالوجه ع ش وناق (قوله في جزئ ج الفقير) وعبرته الخ أي
وكل عاجز جامع في الحررية والنكاح فنهايتها وبمغني (قوله أو قضاه لما أفسده) ولو تكاف الفقير بالخ
وأفسده ثم قضاه كقباضه بمخلة الاسلام ولو تكاف وأحرم بغسل وقع عن فرضه أيضا فلا أفسده ثم قضاه كان
الحكم كذلك شيئا وبمغني قال ع ش حر ولو تكاف وأحرم بغسل انظر ما صوره ويمكن تصوره
بان يقصد بخاتمة القضاء فيكون تغلام من حيث الابتداء واجبا من حيث حصول الحاجة الكعبة فيه فبلغ ذلك
القدوس ويقع عن القضاء وقوله من كان الحكم كذلك أي وقع عن فرضه اه ع ش عبارة لولائي ومن لم
يات بسنك الاسلام وان لم يجب عليه بل يصح منه غيره وكذا القضاء والنذر وهي مرتبة على هذا الترتيب فلا
اجتمع على شخص حجة الاسلام ونيز وقضاه ان أفسد نسكه ناقصا وكل قبل القضاء ونيز ج واعتبر وقع
ما أتى به ولا عن فرض الاسلام وان لوي غير له صلاته ثم ما أتى به بعد ذلك يقع عن القضاء وان لوي غيره
لوجوبه اصل الشرع ولا يخفى عن المذكر كونه نذرا كذا قدم ثم ما أتى به يقع من لوي ولو افلان لم يفسده
في حال كاله وقت الحجة الواحدة عن فرضه وقضاه وكذا عن نذر ان عمن سنو ج فيها اه (قوله وبغني
خطر الطريق) أي جنهايتها وبمغني قول المتن (دون الصبي والعبد) أي اذا كلالها بنهايتها وبمغني (قوله
فلا يقع) الى قوله وبغني في النهاية والمغني (قوله اجاعا) أي تغريعا عاصي ج ثم بلغ فعله حجة أخرى
واجماع ج ثم عطف عليه حجة أخرى واه البهي باسناد جيد نهايتها وبمغني (قوله هذا) أي عدم وقوع

لزم الولي) شامل للمميز الذي أحرم باذن وليه ووافقه التعليل بقوله لانه الذي رطه المذلول لا اذنه ماصح احرامه
(قوله في الجله) قد يقال لا معنى له مع تفسير المكاف بالبالغ العاقل فتأمل اه (قوله في المتن) في جزئ ج الفقير
لا يقال كسيف يجرع ثم انه غير مخاطب به لا تقول هو بغيره مخاطب به لان فيصلاحية الخطاب به واه ما منع
منه جرد التحذير والاجزاء يكفي فيه كونه مخاطبا كالموجود تلك الصلاحية فيقتأمل (قوله لا بان بلغ أو

تكملة من نيل الاسلام (قوله أو الطواف) أي العمرة (قوله أو بعد الوقوف الخ) أخرجه بعد الطواف في العمرة والفرق لا شيء أي خلافاً للنهاية والغنى عبارة عما ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو قبل قبله قبل المجموع أي وبعد ما مضى قبل كل واحد بل لو كل بعده ثم أعاده كفي فبما يظهر لكل أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الرزوي والطواف في العمرة كالوقوف الحج اه قال الرشدي قوله مر فهو كل كل قبله أي فحيزته بحرفين عن عمرة الاسلام ولا يجب عليه الإعادة اه عبارة عن قوله فهو كل كل الخ أي فكيف لا يحتاج إلى إعادة بل ينافيه قوله مر بعد أي وبعد ما مضى قبل كل فانه لا يصلح أن يكون شرحاً لكلام المجموع ومن ثم قال حتى شرح الإرشاد أن المجمل لا كثرة ما ذكره ولا يحتاج إلى إعادة فعل ما ذكره مر من قوله أي وبعد الخ صرف لكلام المجموع عن ظاهره وإن اهتمت عليه مر من أن فعله قبل البلوغ لا يعتد به حسب بعده بعد البلوغ اه وما ذكره عن شرح الإرشاد هو ظاهر صريح الحقيقة ولا يوجب ما ذكره بعد من السنوي وأقره ما قاله النهاية والغنى وسم من وجوب إعادة ما فعله قبل البلوغ (قوله وأعاد الخ) عبارة قال روضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجزئ من حجة الاسلام على الصحيح اه فليظهر هل ترك العود في هذه الحالة جائز أن لم تقوت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان بما يوجبها أو لم يترك ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام أو يحرم ترك العود يجب العود فنظر ولا يعد الأولان لم يوجد نقل بخلافه سم أقول وظاهر النهاية والغنى اعتماد الأول (قوله) وعاد وأذكر الخ أي وأعاد ما مضى من الطواف في صورة الإثناء كما هو ظاهر سم وتقدم عن النهاية والغنى أنه لو أفاد من شرح الإرشاد خلافه (قوله ويبحث السنوي الخ) اعتمده النهاية والغنى أيضاً (قوله بعد الطواف) أي طواف الأفاضة عن (قوله له أعاد الخ) أي فلم يعد واستقرت حجة الاسلام في ذلك لقوله تعالى لا يجمع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج عرش (قوله كالسبي) هذا الخ أي بعد التقديم بخلاف الإحرام فانه مستدام بعد الكمال ولادم عليه باتيانه الأحكام في حال النقص وإن لم يعد إلى المكان كاملاً لأنه أي بما وسعه ولا اسما وحجاً آخر أضافه عن فرض الاسلام ونعم أحرمه أو قلوا عوا وأقلب عيب الكمال فرضاً على الأصح في المجموع مع غنى زاد النهاية والاسي وفيه من الهاري لوفات الصبي فان ما قبل الفوات فعله حجة واحدة تجزئ عن حجة الاسلام والقضاء أو بعده لم يمتحن حجة الفوات وأخرى الاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو أنشد الحر البائع قبل الوقوف حجة ثم أفادته امرأة واحدة من حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه دية لا نقاد وأخرى الفوات اه (قوله وشملهما الخ) عبارة النهاية والغنى ويؤخذ من ذلك أيضاً أي الحج عن فرضه أيضاً لا تقدم الطواف أو الخلق وأعاده بعد إعادة الوقوف اه قال عرش قوله مر إذا تقدم الطواف أو الخلق مفهومه أن ما لو تقدم أو أعادهما بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الاسلام ويوجب بانه وقع بعد التخلي الأول فكان حجة في حقه نقصانه لكن في تحميته يؤخذ من ذلك الخ وهو صريح في أنه وإن جزم بين الخلق والطواف تجزئاً أعاد ما بعده عن حجة الاسلام اه عبارة الرشدي قوله مر إذا تقدم الطواف أو الخلق

وعتق قبل الوقوف أو الطواف أو في أثناءهما أو بعد الوقوف وعاد وذكره قبل الحر النضر آخرهما صرح بحجة الاسلام وعبره لو تفرع المقصود لا غنى في حال الكمال ويبحث السنوي انه اذا كان عوداً لوقوف بعد الطواف لم ينعاده كالسبي بعده لبقائه في حال الكمال وشملهما الخ كلفه ظاهر ويؤخذ من ذلك انه يجزئ عوده

عتق قبل الوقوف الخ قال في شرح العباب ثم اتفرده: التفصيل المذكور في الحج والعمرة لا يشكل بحاس من أن يأنه أثناء الصلاة أو بعدها آخره معلقة لأن التكرار هنا يباح فيها لأنهما الخ فراجع (قوله أو بعد الوقوف) أخرجه بعد الطواف في العمرة والفرق لا شيء وعبره الخ ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجزئ عن حجة الاسلام على الصحيح الخ اه فليظهر هل ترك العود في هذه الحالة جائز وأن لم تقوت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان بما يوجبها أو لم يترك ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام وهل تستقر حجة الاسلام إذا لم يعد لكونه تمكن فيها العود والوقوف أو يحرم ترك العود بحجة العود فنظر ولا يعد الأولان لم يوجد نقل بخلافه (قوله وعاد وأذكر الخ) أي وأعاد ما مضى من الطواف في صورة الإثناء كما هو ظاهر (قوله له أعاد الخ) أي فلم يعد واستقرت حجة الاسلام في ذلك لقوله تعالى لا يجمع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج عرش (قوله كالسبي) هذا الخ أي بعد التقديم بخلاف الإحرام فانه مستدام بعد الكمال ولادم عليه باتيانه الأحكام في حال النقص وإن لم يعد إلى المكان كاملاً لأنه أي بما وسعه ولا اسما وحجاً آخر أضافه عن فرض الاسلام ونعم أحرمه أو قلوا عوا وأقلب عيب الكمال فرضاً على الأصح في المجموع مع غنى زاد النهاية والاسي وفيه من الهاري لوفات الصبي فان ما قبل الفوات فعله حجة واحدة تجزئ عن حجة الاسلام والقضاء أو بعده لم يمتحن حجة الفوات وأخرى الاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو أنشد الحر البائع قبل الوقوف حجة ثم أفادته امرأة واحدة من حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه دية لا نقاد وأخرى الفوات اه (قوله وشملهما الخ) عبارة النهاية والغنى ويؤخذ من ذلك أيضاً أي الحج عن فرضه أيضاً لا تقدم الطواف أو الخلق وأعاده بعد إعادة الوقوف اه قال عرش قوله مر إذا تقدم الطواف أو الخلق مفهومه أن ما لو تقدم أو أعادهما بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الاسلام ويوجب بانه وقع بعد التخلي الأول فكان حجة في حقه نقصانه لكن في تحميته يؤخذ من ذلك الخ وهو صريح في أنه وإن جزم بين الخلق والطواف تجزئاً أعاد ما بعده عن حجة الاسلام اه عبارة الرشدي قوله مر إذا تقدم الطواف أو الخلق

ولو بعد التلويح وان جامع

بعد هما وهو محتمل في بعد

ما فعله بعد توقفه لتعقير

حال الكمال وعلمه في ظاهره

لا بعد احواله لان هذا من

قواعد الاحكام الاول يفرق

بين هذا ونفسه لهما في وجود

السهر بين اسميهما

فيعود او بعد اذ لان تحصيل

الحج الكامل صعب فروع

فيه يستدل كما ولو بعد

الخروج منها لتمامه في العلم

بما هو في الواقع في الكفاية

ان افاقة الجنون حكمها

ما ذكره وحزمه الاسرى

واين التقب واعتمده

الركشي والجلال المبين

وغيرهم وتبعهم شذوهم

قياس ما ذكره وفي الصي

غير المميز لكن الذي جرى

عليه الشك ان يشرط

افاقة في الاركان كلها

عند الاحكام ونقطة في المجموع

عن الاصحاب قال معناه انه

يشرط ذلك في وقوعه من

حجة الاسلام ونقل الركشي

ذلك عن الاصحاب ايضا

وبكلام المجموع في دفع

تاويل شذوهم كلها

بان افاقة عند الاحكام

هي شرط لسقوط زيادة

النقطة عن الولى على ان

صنع الرضا وهدا

التاويل ايضا فان قلنا

ما الفرق بين الصي غير المميز

والجنون قلت يفرق بان

في احكام الولى عن الجنون

خلافا ولا كذلك الصي

فلتو احواله منه وقع عن

أى على الكمال وكذا لو تقدم ما كان في الحقيقة اه (قوله ولو بعد التلويح) قد يقال قياس ذلك انه تجزئه
العمر اذا عاد طوافه الى بلع بعد سم وتقدم عن النهاية والتمنى ما وافقه (قوله ولو جامع بعدهما
الحج) وجهه بان وقوعه مع اعتقاد التلويح يخرج عن العمدية سم (قوله وهو محتمل) لكنه بسبب
نظر وجهه في الحج بصرى أى عن أركونه (قوله وعلمه في ظاهره) قال الفاضل المحشى في تامل اه وقال
الفاضل بسبب الوقوف كونه لا بعد احواله اذا أراد اعادة الوقوف فظهر انما يلزم علمه في غير احواله
وكونه من آثار الاحكام السابق لا يصح له ان يصح أحد بجواز الوقوف بغير احواله حقيقة فالوجه انه يعود
بالمساحة الى ذكره واذا عاد عادته كاحكامه من المحرمات وغيره اه هذا ما يخبره والله اعلم وبه يحذف الاشكال
بصرى (قوله احواله) بالرفع فاعل لا يعود (قوله بين هذا) أى جواز العود هنا بعد التلويح (قوله وتوقع في
الكفاية الحج) اعتمدها فيها مر اه سم (قوله ان افاقة الجنون الحج) مشى عليه صاحب النهاية انما اوازى
كلام الشنخ بمناقله الشارح من شيخ الاسلام بصرى (قوله بما ذكر) راجع الى قوله والابان بلغ واعتق
الحج كردى (قوله واعتمده الزركشى الحج) وكذا اعتمده النهاية والتمنى (قوله لكن الذي جرى الحج) عبارة فالتخي
وان كان في عبارة الوضوء واستراط افاقة عند الاحكام اه (قوله وبكلام المجموع) هو قوله معناه
انه الحج (وقوله الفرق بين الصي غير المميز والجنون) أى ان الصي الغير المميز اذا بلغ قبل الوقوف وقع
احكامه من حجة الاسلام بخلاف الجنون كردى (قوله بين الصي غير المميز الحج) لا يخفى ان الكلام ليس في غير
المميز بل في الصي مطلقا تعقل ما ذكر في غير المميز في الحج لا يخلو عن شذوهم كون الحاج في أول حجه
مميز وفي آخره بالغا مستبعد وضرر حقيقة فهو في غاية الندور ومن المعلوم ان الخلاف في احكام الولى عن
الصي المميز أقوى من الخلاف في الجنون فان الخلاف في الاول متقول عن النص وطهر بما تقدم في كلام
الشارح بخلاف الخلاف في الجنون فانه ضعيف جدا وصار نظرا وضحي الجنون ما لا يدور فيه من جهة
ضعيف انه لا يجوز الاحكام عنه انتهت اه بصرى (قوله فلقوا لحواله منه وقع عن حجة الاسلام الحج) هذا
تصرح بان الاحكام عن الصي الغير المميز يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سبه
الصغير ينسب بين البالغ سنون فلا يتصور مع وقوع الاحكام عنه عدم عدمه غير ان ما بلغ عند الوقوف أو
بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام الا ان يتصور بما اذا استمر عدم التمييز في خلاف الغالب

(قوله ولو بعد التلويح) قد يقال قياس ذلك انه تجزئه العمر اذا عاد طوافه الذي بلغ بعلمه (قوله وهو
محتمل) وجهه بان وقوعه مع اعتقاد التلويح يخرج عن العمدية سم (قوله وفي ظاهره) لا بعد احواله فيه
تأمل (فروع) في الرضا وقوله جامع الصي ناسيا او عامدا وقلنا عدمه خطأ في قياسه فقولان كالبالغ
اذا جامع ناسيا او عامدا لم يفسد وان قلنا عدمه فسد حجه واذا فسد فهل عليه القضاء قولان فظهر ههنا
لانه احرام صحيح فوجب افساده للقضاء كسج التلويح فاعلم في هذا هل تجزئه القضاء في حال الصبا قولان
أظهرهما ثم اعتبار الاداء الى ان قالوا اذا جرت الرضا في حال الصبا فسرعه في بلع قبل الوقوف انصرف
الى حجة الاسلام وعلمه القضاء اه وفي الرضا وشربه واذا لمع الصي في حجه فسد حجه وقضى ولو في الصبا
فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف أو جاز قضاء من حجة الاسلام أو بعده انصرف القضاء اليها ايضا في
القضاء في هذه وقوله أو بعده انصرف القضاء الهادئ بشكل بما تقدم من الرضا في بلع بعد الوقوف ولم
يعد لم يجز لمن حجة الاسلام الا ان يفرق بانه وقف هنا بغيره فسد حجه فسادا (قوله وتوقع في الكفاية الحج)
اعتمدها فيها مر (قوله فلقوا لحواله منه وقع عن حجة الاسلام الحج) هذا تصرح بان الاحكام عن الصي الغير
المميز يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سبه الصغير ينسب بين البالغ سنون فلا
يتصور مع وقوع الاحكام عنه عدم عدمه غير ان ما بلغ عند الوقوف أو بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن
حجة الاسلام فاما ان يتصور بما اذا استمر عدم التمييز في خلاف الغالب الى قرب البالغ أو بما اذا لم يفسد

حجة الاسلام بخلاف الجنون وقد كرت في شرح الباب فراقا لجمع الانتصار

للمستعمل وان أولئك غفلا عنه وان كان ظاهر النص يؤيدهم ثم اشترط الاقامة عند الخلق هو ما يشاء مناعلي انه ركن ونزاع فيه ما خرج باهم
انما يستكنونه لانه لا يشترط فيه فعل الخلق لو وقع وهو ما كفي فيما يظهر اده ورد بان جعل كونه لا يشترط فيه فعل اذ كان متاهلا ملاطفا
كلهم واضح فاجمعنا واذ اشترط وقوع الوقوف الذي لا يشترط فيه فعل ولا يؤثر فيه صلاوة من جهة الاسلام فاقف عند خالقي كذلك
(وشرط وجوبه) أي ما ذكر من الحجج (١٢) والعبرة (الاسلام) فلا يجب على كافر أصلي الاعتقاد عليه نظير ما روي في الصلوة وغيره هوالأثر

لا استطاعة في كفره أما
المسند فيها غاية في قدرته
حتى لو استطاع من أسلم له
الحج وان انقصر فان آمن
حتى مات عن من تركه
(والتكليف والحسبة
والاستطاعة) بالاجماع فلا
يجب على ائساد هؤلاء
لنفسهم ومن كلامهم
ما روي في ان المراتب خمس
محصنة معلقة ومحملة مباشرة
فوق من عن شرف وقوع
عن فرض الاسلام فوجب
وان الاستطاعة الواحدة
كافة للحج والعبرة كذا
أطلقوه وحله كاهو واضح
في استطاعة الحج اما استطاعة
العمرة في غير وقت الحج
فلا يوجبهم الاكتفاء بها
الحجج (وهي نوعان أحدهما
اشتطاعة مباشرة ولها شرط
ظاهر بل من روي كسائر
كلامهم الا علة بدلت في
على الوصول الى مكة وتوقف
في منطقة كراماتوا عند العمرة
بالامر الظاهر العادي فلا
يجتنب ذلك للولي بالوجوب
الا ان قدر كرامة غير ثابت
ما يصح بذلك وهو ما
سأذكره أو آخره ان انه
لا بد في قبضته من الامكان
العادي ثم عليه قال القاضي

قرب البلوغ طوعهم عندئذ فليتناول (قوله) ورد الحج قضيه هذا الرد أنه لو زال شعر غير المتأهل بغير فعل
يركع فليحرم الحج (قوله) ولا أثر لاستطاعته في كفره) ذلك أن تقول ان أثر بدني الاثر بالنسبة للعقاب بمعنى أنه
يعاقب وان لم يستطع فهو مشكل ممنوع لانه لو جبه للعقاب بما لم يوجد له موجب وان أثر بدني الاثر
بالنسبة للاستقرار بعد الاسلام بمعنى أنه لو استطاع في حال كفره ثم أسلم لم يستقر واعتبرت استطاعته بعد
الاسلام فقد بطلت حاله لهذا الذي لا نزل ان الاسلام يقتضي السقوط وتغييبا فليتناول (قوله) اما المرتد (الحج)
عبارة تختص بالبكرى في كفره فان أسلم بعد استطاعته في الكفر فلا أثر له الا في المرتد اده (قوله) في المتن
والاستطاعة وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة (واستطاعة مباشرة أحد التكليف دون الاثر بحيث لو أتى
بأحدهما عجز عن مباشرة الآخر بحيث لا يمكن الاتيان به الا سبنا بغيره فقول بغيره في مباشرة بينهما واجب
مباشرة الحج الذي يظهر الثاني لان الحج أفضل وأعظم وأعم لاجتماعه في العمران الاحياء والواجب
ولانه متفق على وجوبه بخلاف العمرة (قوله) وحله كاهو واضح في استطاعة الحج (الحج) انظر لو وجد من

أو الطيب وهذا يدل على انه لا يجب ما يمكن من ارباب الاولاد ولها ما يلحق من تزوج بمصر امرأة بمكة فقلت ليستة
أشهر من القند وتعبه الزكشي بكلام لان الرقة أو تجمعهما حله على ان الولي اذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه ككل جهنا اما انه
يكاف بفعل قدره كرامة فلا يطبقونهم كقائل الباقي على انه ينبغي التفرع من قصد الكرم لمعقولها ما يمكنه (أحد هو وجود الزاد أو عينه)
حتى السفر (أي مثلا) (ووثقة) نفسه

وغيرهما. يا صاحب السبق (خذه وبابه) أي أقل مدّة يمكن فيها ذلك بالسرا العتاد الاثني عشر (١٣) بالمدّة اقامة العتاد في كل واحد
عام بعد خاص وحكمة أكثر

عليه يا فضل (قوله وغيرهما الخ) أي غير الزاد والواو والمؤنة أو غير نفسه وهو الاقرب (قوله وغيرهما الخ) مع ما يحتاج
السماع (قوله في المؤنة) (قوله في هذه الخ) متعلق بوجود الزاد الخ (قوله في البدء) أي أولي البدء معني
والمراد ببدء تحمله كغيره بالنهاية (قوله مع مدّة اقامة الخ) كقول من يلزمه متعلق بقول المتن ذهابه
الخ (قوله وهذا الخ) أي قول المتن ومؤنة ذهابه الخ سم أي فان المؤنة تشمل الزاد أو عينه نهاية قول المتن
(وقيل الخ) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الخ حرفة تقوم بمؤنة الاشتراط ومؤنة الاياب
من زمانها وبمعنى قول المتن (ان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة) أي ان لم يكن له واحد منهم سما لم يعرضوا
للمعارف والاصدقاء لتسرا استبدالهم قاله الراجعي نهاية ومعنى (قوله هم من يحب نفقتهم) أي كزوجة
وقربى نهاية ومعنى (قوله هي بمعنى أو الخ) قد يقال الواو تصديق بما قد ذكّر لأن المتن المتأخر على متعدد
صادق بنى كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمله سم عبارة البصري كونه بمعنى أو في بيان التامين واضع وهو
الذي لا يتم تعاليه وأما الجانب الثاني كعبارة المصنف فإن جعله في معنى أو صواب المعنى وقيل ان الثاني أحد ههنا
بشرط الخ والتأني أحد ههنا صادق بفتح الأخر على أنه لا ينطبق عليه التعليل اه وقد يجب أن الواو
لطاق الجميع المصادف للجميع وللجميع نقابا أو في سياق المتن للجمهور (قوله مطلقا) أي لو لم
جهة التام فيها ومعنى (قوله وهو مفهوم أو الخ) قد يقال هذا المفهوم مخصوص به لا يفهم من التعبير
الذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الخاص لأن كون اللاحق تفسير السابق اقرب من العكس
وهذا أقصو رقعه ما يندفع فتأمله سم (قوله وردوه) أي ذلك القول (قوله ويؤخذ من ذلك) أي
الرد (قوله ان الكلام الخ) أي الخلاف وتقدم عن النهاية والمعنى بما خالفه (قوله ضربه) أي الوطن
(قوله له بالخز ما يقبته) أي خلاف من ليس له ما يقبته أي وله بغيره ما يقبته والافق كالقول ظاهر
بصري وقد يفرق بسهولة العيش وزاد الاختص في تفسير الخبز بالنسبة اليه (قوله ما يقبته) شامل للسر
الاعتدائي (قوله وكذا من فري الخ) أي أن لا وطن له من له وطن وفري الاستطاعة كما ذكره في بقية من
ليس له شيء يقبته ولكنه فري الاستطاعة كما ذكره في بقية من ليس له شيء يقبته من
ما ذكره في قوله وكان وجه الخ في النهاية والافق وقوله وقع الى المتن وقوله وان نزع فيه الاخرى وطال وكذا في
المعنى اللفظي ما قاله وقوله ابن النقيب الى الاسنوي (قوله لأن في حاجة الخ) ولأنه قد ينقطع عن الكسب
لعارض خصوص مرض نهاية ومعنى (قوله بان كان دون مرحلتين الخ) أي أو كان يكفينا به ومعنى قول المتن
(وهو يكسب الخ) أي كسب الاشياء لان في تعاطيه غير الاثني عشر عاروا ولا شديدا أخذها مما قاله في النفقات
من أنه لو كان يكسب بغير لا ثوبه كان زوجه الفسخ بذلك ع (قوله في يوم أو لمن أيام سفره) هو
المعتمد ع (قوله أول) الأسهل تقديره بين في ومدنوله (قوله كف السفر للجمع مع الكسب)

الذهاب وأيام الحج الى وقت السفر والعود عطف الفرق ما بحثت لواء اشتغل بالعمرة عطف السفر عزم عن العود
أو قدما على الحج يذكره أو عزم عن العود فيجب العمرة في هذه الحالة مع الحج فان وجبت معه فيسكن
لعدم استطاعته لهما وان لم يكن في كف استطاعته الحج لهما (قوله وهذا عام بعد خاص) الاشارة الى قول
المتن ومؤنة ذهابه وبابه (قوله في المتن وقيل ان لم يكن له ببلده الخ) ومحل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده
ووجد في الخ حرفة تقوم بمؤنة الاشتراط ومؤنة الاياب ما شرح مر (قوله في المتن وعشيرة) خرج
المعارف والاصدقاء (قوله هي بمعنى أو الخ) ولأن وجود أحد ههنا كاف قد يقال الواو تصديق بما قد ذكّر لأن المتن
المتأخر على متعدد صادق بنى كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمله سم (قوله وهو مفهوم أو الخ) قد يقال هذا
المفهوم مخصوص به لا يفهم من التعبير المذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الخاص لأن كون
اللاحق تفسير السابق اقرب من العكس وهذا أقصو رقعه ما يندفع فتأمله سم (قوله كف السفر للجمع مع
الكسب) لا يقال الواجب السفر لا الكسب لانه لو حصل المؤنة بنحو اقتراض حصل المقصود لا تقول ليس

كان يكسب في كل يوم كما في أيام لابي اجتماعا تعب السفر والكسب مستقيد بغيره (وان قصر) سفره بان كان دون مرحلتين من مكة
(وهو يكسب في يوم) أو لمن أيام سفره موقوف في منتهى كل يوم وهي وهم (كفاية أيام كاف) السفر للجمع مع الكسب فيه

وان نازع فيه الاذرى
 وأحال لا تنفعا اشتد جند
 فقد مستطاع ويحتمل
 الغيب ان أنزاد بام أقل
 الجمع وهو لا تنفعا الاسوى
 أخذنا من كلهم وصرح
 به في الشاشر ان الزاد أيام
 الجمع وقدرها بما قرب بها
 قدرها به في المجموع من
 أنما ماسين والاسباع
 الحجة وزوال الثالث عشر
 أى في حق من لم يغير التفر
 الأول وكان وجه اعتبار
 زوال السابع وما بعده أى
 ان أراد الانقضاء انه يأخذ
 حديثه في استماع خطبة
 الامام وأسباب ترجيحهم
 القدوا في الثالث عشر
 أنه تدبر لا انفصل وهو
 اقامته حتى وواضح أنه
 لا بد من ذلك من قدرته على
 مؤنة أيام سفره الى مكة ذهابا
 ورجوعا وخرج يقولنا أول
 قدرته على ان يكتب
 بعده أولى الحضر ما في في
 الكل فلا يلزم قصر السفر
 أو طول خلافا لاسنوى
 لان تحصل سبب الوجوب
 لا يجب ومن ثم نقل الجوى
 الاجماع على ان كتاب
 الزاد والاحصاء لا يجب فان
 قلت لم تضع الفرق بين
 الزامه الكتاب في أول
 السفر لاني بالحضر بل قد
 يتخيل ان الزامه الكتاب
 في الحضر أولى لانه لا يجمع
 جلس به مشتقا السفر
 والكتاب متخللا ذلك
 قلت بل الفرق ظاهر لانه اذا
 قد على الكتاب أول سفره

لا يقال الواجب السفر لا الكسبة لانه لو حصل المؤنة بنحو اقتراض حصل المقصود لانا ولوليس المراد
 بوجوب السفر والكتاب وجوب فعل ذلك في الحال لان الجمع على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولولا اعتبارنا
 الكتاب أيضا لم يتأت الاستقرار اذ لو جددت غير مستطاع فليتلأمل سم **(قوله)** لا تنفعا المشتقا أى
 بخلاف ما إذا كان يكسب كل يوم بما يكفي به فقط فلا يكفر لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الجمع معنى ومنها به
(قوله) والاسنوى الجمع عبارة النهاية وأيام الجمع مستأذى من ذلك والسابع الجملة والاول ثالث عشر وقول
 المجموع عنها سبب جمع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبط لاسنوى من القطع لا بانقطاع عن الكتاب
 أيام الجمع أنهم لم يخرجوا الناس غالباً وهو من أول الثامن الى آخر الثالث عشر وما دعاه الى الاسعادم كون
 قدره ايام ثلاثة أيام كقوله ايام الغيب اقرب فمه نظر والاقر به اقاله الاسنوى اه **(قوله)** ما قد رهاه في
 المجموع **(ع)** اعلمه انتهى ايضا **(قوله)** من أنما ماسين **(ع)** بيان ان المقصود به في المجموع **(قوله)** أى في حق
 من لم يغير التفر الاول كذا في النهاية وتلقى أى وأما في حق من يغير التفر الاول فهو ما بين زوال السابع ذى
 الحجة وزوال الثاني عشر فشتوا ورواى **(قوله)** وواضح أنه لا بد من ذلك **(ع)** قد يفهم من قوله السابق ان المراد
 أنه لا بد من القدرة على كسب المؤنة لئلا يكون دفع مؤنة أيام الجمع في يوم وفي العباب ووجد كفاية من عونه
 ذهابا ورجوعا وقد كان يكسب كل يوم كفاية أيام الجمع في شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفايته وكفاية
 عليه ان قول المتن ووجد كفاية من عونه الخ المقصود أنه لا بد من وجود ذلك الكفاية من غير الكتاب غير
 مراحل اعلمت من عبارة المجموع أنه لو أمكنه تفصيله من كسبه لم يزل ايضا وهو ظاهر انتهى اه سم **(قوله)**
 من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة **(ع)** أى وجودها بالفعل أو بما كان كسبها في أول يوم من أيام سفره
 كسبه سم **(قوله)** الى مكة أى من مكة **(قوله)** يقولنا أول أى عقب قول المتن في يوم **(قوله)** وخرج
 الى قوله فان قلت في المتن وادى قوله فاضع في النهاية **(قوله)** بعده أى بعد اول يوم من سفره **(قوله)** خلافا
 لاسنوى أى حيث قال انه لو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفي لذلك اليوم والجمع لزمان
 قصر السفر لانهم اذا أقر به في السفر في الحضر ولو كذا ان طال لا تنفعا لحضر ومنها به **(قوله)**
 ومن ثم أى من اجل ان تحصل الخ **(قوله)** نقل الجوى عبارة النهاية وتلقى نقل الخوارزمى اه **(قوله)**
 الاجماع على ان كتاب الزاد الخ أى وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر ولا فرق في كتاب
 بين الطويل والقصر معنى زاد النهاية وهو كذلك الا انها اذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كسب
 اه **(قوله)** قلت بل الفرق ظاهر الخ لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المنصف قاله سم ثم قال فان قلت لا يخفى ما
 في هذا الفرق وان عده مستطاع في الاول وعدم عده كذلك في الثاني مجرد دعوى لا دليل لها بل تحسم قلت
 كان وجه الفرق وعده مستطاع في الاول دون الثاني امكانه وعده في الثاني السفر في الاول دون الثاني لتوقف
 الشرع على اكتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة كالمعتمدات لتوقف
 المراد بوجوب السفر والكتاب وجوب فعل ذلك في الحال لان الجمع على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو
 اعتبرنا الكتاب ايضا تات الاستقرار اذ هو حديثه غير مستطاع فليتلأمل **(قوله)** وواضح أنه لا بد من ذلك
 من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة ذهابا وايضا قد يفهم من قوله السابق ان المراد أنه لا بد من القدرة
 على كسب المؤنة لئلا يكون دفع مؤنة أيام الجمع في يوم وفي العباب ووجد كفاية من عونه ذهابا ورجوعا وقد كان
 يكسب في يوم كفاية أيام الجمع في شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفايته وكفاية عليه ان قول المتن
 ووجد كفاية من عونه الخ المقصود أنه لا بد من وجود ذلك الكفاية من غير الكتاب غير مراد ما علمت من
 عبارة المجموع أنه لو أمكنه تفصيله من كسبه لم يزل ايضا وهو ظاهر اه **(قوله)** قلت بل الفرق ظاهر
 لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المنصف فان قلت لا يخفى ما في هذا الفرق وان عده مستطاع في الاول وعدم عده
 كذلك في الثاني مجرد دعوى لا دليل علم لها بل تحسم في شرحه وروى لو كان يقدر في الحضر على ان يكتب
 في يوم ما يكفيه والجمع فهل يلزمه اذ اكتساب قال الاسنوى تفقها ان كان السفر قصر الزامه لانهم اذا أقر به

شرعني المال على شراء ما أذن في أيام الحج اه (قوله عدم استطاعه) أي للسفر قبل الشرع ولو
 قبل تحصيل الكسب نهية (قوله بل بمصالح) أي مقتدرا على تحصيل سبب الاستطاعة عبارة النهاية
 لا بعدم استطاعته لا بعد حصول الكسب لأن القرض أنه لا يقدر على الكسب في السفر فلا يجب تحصيله لما
 مر اه (قوله وغاطط الح) عطف على الفرض (قوله ويعتبر) أي قوله فلو قدر في النهاية الأقولة فغير مأمور
 إلى أو وقف وقوله مدة يمكن فيها الحج وقوله لا من ماله إلى المتي وقوله وإن لم يلق الواعض ورا (قوله نحو
 نصف يوم) عبارة النهاية نحو قولهم اه قول المتن (وجود الرحلة) أي الصالحة لها نهية ومغضى
 أي بان كانت تليق به عش قال الكردى على ما فضل وعليه معنى الشارح في الإيعاب فخرج الجواد عنه
 سم وعبد الرزف وابن الجبال وغيرهم وقال في النصف فقال وإن لم يلق مكره به اه (قوله بشراء
 الحج) الأولى لبني مافي مأكته بالمفعول أن قال ولو شرا ما الحج (قوله وإن قل) أي الزائدة نهية (قوله
 بخلاف التيمم) أي بخلاف المأه في التيمم فإنه لا بد وهو التراب سم وعصرى (قوله يعارض ما) قد
 تمنع المراضة بذلك لأن التراضي وصف الأداء بعد تحقق الوجوب أي الزم والكلام بعد يجب يحصل
 الوجوب فتأمل فانه دقيق سم وقد يدفع النعم بالجامع الذي ذكره شارح قوله فكأنه غير مضطر الحج
 (قوله أن الحج على التراضي) أي أصالة فلا يتغير الحكم ولو تنقضى فيما يظهر إيعاب اه شوبرى (قوله أو
 وقف) عطف على شراء سم وعش عبارة النهاية أو ركوبه وقوفه عليه مان قبله أو لم يقبله وبخلافه اه
 أي على الأرجح قال عش قوله مر أثره وهل يجب القول فيما يثبت أنه لا ينافي قول الوقف من المنة
 وكذا يقال فيما لو أدى له مال وما كان موصى له يجب قبول الوصية ولا ما تقدم فيه نظر ولا يبعد فهم ما عدم
 الوجوب لا ذكره وفي الكردى على ما فضل عن حاشية الأيضاح للشارح ما لو اقترع أو ابتاعه (أي أوله
 المجهولون) (قوله أو على هذا الوجه) عطف على عليه سم ورجع الأشربة كثيرا في شدي (قوله أو أعطاه الإمام
 الحج) أي حيث جاز له ذلك حاشية الأيضاح ونفى أي بان يكون له فعماني بذلك سديد باعشن على الوافي
 عبارة النهاية وشرح ما فضل والأوجه الوجوب على من حله الإمام من بيت المال كآهل وظائف الركب
 من القضاء وغيرهم اه قال عش قوله مر على من حله الإمام الحج وينبغي وجوب السؤال إذا ظن الإيما به
 (قوله لا من ماله) أي ولا من زكاته كما في عبارة الكردى على ما فضل قال الشارح حاشية الأيضاح ويتردد
 النقل فيما لو أعطى من نحو زكاته القياس أنه لا يلزمه القبول أيضا أي كالوصية لأنه لا يتخلو من ماله أي
 وإذا قبل لزمه التمسك بذلك بالقول اه (قوله وذلك) واجبه للمتن (لغير السابق) أي قبل قول المصنف

في السفر ففي الحضر أو وإن كان طو لا يفد ذلك لانتهاء الحضور اه والمتجه في الطو إلى لا نه إذا لم
 يجب الاكتساب لا يفادح الا قدى فلا يجب حق الله تعالى بل لا يقامه أولى والواجب الضمير انما هو الحج
 لا الاكتساب ولو قيل ان المراف في الطو بل ذلك ما تضمنه عدم الوجوب وانما وجب في القصير لقلة الشقة تابا
 اه ولا بد على ذلك الإجماع المذكور لعله على غير ذلك فانه كل وجه الفرق وعدمه (يعني في الأولى دون
 الثاني إمكان شرعه لاني السفر في الأولى دون الثاني لتوقف الشرع على الاكتساب وتحصيل المؤنة نعم
 قد يقال هذا التوقف لا نعم الاستطاعة كالمعنى توقف شرع ذي المال على شراء ما أذن في أيام الحج وكون
 الحج لا بد له بخلاف التيمم أي بخلاف المأه في التيمم فإنه لا بد وهو التراب (قوله يعارض ما) قد تمنع المراضة
 بذلك لأن التراضي وصف الأداء بعد تحقق الوجوب أي القرض ومالك الكلام بعد يجب يحصل
 دقيق ولنا أيضا أن قوله بانه على أن التراضي وصف الأداء بعد تحقق الوجوب أنه تابع للوجوب في الثبوت فهو متأخر عنه في
 الثبوت لأن ثبوت الوصف متأخر عن ثبوت الموصوف فكيف يلاحظ في أصل الوجوب وأعلمه فليأمل فانه
 أيضا دقيق ثم لو سلمنا قلنا ان ثبوت الوجوب بالتراضي أولى من إثبات عدمه لأن المانع من الوجوب انما هو
 أن يادوم مع تلبية لا يتحقق إذ قد يؤثر في أن يسقط بنحو خص العوض فان قلت بوجوبه ما يأتي عنهم
 في الدين أو قبل قلناه ومن سلك كنهنا عليه فيما يأتي (قوله أو وقف) عطف على شراء (قوله أو على هذه)

عقبت عليه ولا كذلك
 قدرته في الحضر لانه لا يعد
 جهام استطاعه للسفر بل
 يحصل السبب الاستطاعة
 بالسفر وقد تقرر ان يحصل
 سبب الوجوب لا يجب ما تضع
 الفرق والاجماع المذكور
 وغاطط من أخذ من هذا
 الاجماع لا يجب كتاب
 نحو الزاد سفر ولا مضرا
 ويترتب في العمرة القدرة
 على مؤقتة غايات هو
 فهو نصف يوم مع من سفره
 (الثاني) هو الرحلة
 بشراء أو ابتاعه بعوض
 المشل لا يار بدنه وإن قل
 ظاهر ما مر في التيمم وعصره
 به هذا من الرفعة كالأثر
 وكون الحج لا بد له بخلاف
 التيمم يعارض ان الحج على
 التراضي فكأنه غير مضطر
 لبذل الزيادة ثم للبدلية
 فكذلك هنا التراضي أو وقف
 عليه أو ابتاعه بتفعتها
 مدة يمكن فيها الحج أو على
 هذا الوجه أو أعطاه الإمام
 بأهاله من بيت المال لا من
 ماله كغيره وبه لا غير
 للمنفرد في الضمير السابق
 (من بينه وبين منسكة
 مرحلتان)

وان أطلق المشي بالامسكة لانهم من (١٦) شأنه حينئذ نعم هو الافضل خروجاً من أوجبة والأوجه ان المرأة التي لا يخشى علمها فتنه

منه وجه جالجل في ثيبه
وهي الزانقة التي تصل لان
توحدوا راوداواكل ما يصلح
للكوب به عليه النسبة
لطرفه الذي يسلكه ولو
نحو يغزل وحار وان يلقى
به ركوبه به بقدر ما يلقى
ما صرح به من حذر كونه
ومعنى كونها مغلقة على
انفسها لا تلبس المصومون
منها فها واه بمرو النسافة
من مكة هناء وفي ما مضى
الحرم منه دفعا لمسقة
فيهم ولو قدوة في استبحار
رسله الحدوت من حلتين
وعلى مثل الذي فظاهر
كلهم الله لا يرموه
الوجه نضال في ركش
لان فصله سبب الوجوب
لا يجب (فان لحقه) أي
الذكر (بالإلهة مشبهة
شديدة) وهي في هذا الباب
ما يبيع التهم أو يحصل به
ضرر لا يستعمل عادة فيها
تظهر (الشبهة وجوده) على
نفيهم من الأروك كالأثبات
وقيل عاكس دفع التهمة
فان لحقه بالمحمل اشترط
نحو كنيسة وهي المسماة
الآن الجوارقان لحقهما
فمحققان فمحملة بالنسبة
بمحله جالجل في الأوجه
فيها ولا تقرر لا بد منهما
لان الفرض انهما فانهما
يأتى اما المرأة والحسن
فمشرط في حقهما القنوة
على المحمل وان اعتادوا
سماه الاخرى لى الوجه

[illegible]

الانتم

لأنه استرلها ولا ينافي معاصر من نذب المشي لها لأنه يحتاط للواجب أكثر

المحترف (قوله مقربه أوبه بينة) بندي وثم ما يخلص الحق بلا أخذ شيء واحوا إلى مشقة لا تحتفل عاذ (قوله
أر يعلم القاضي) أي وثم فاض يرى القضاء به لم فيما يظهر بصري (قوله ما يسهل عليه الظفر به) أي بيان
تتفي المشقة التي لا تحتفل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بأن يحتاج فيه إلى المشقة أو يتوقع حصول الضرر
ولعل هذا التفصيل أولى من إطلاق الوجوب فليتامل سم (قوله نحو الفقيه) أي كالمسلمين والغوي
(قوله بنفسه له الخ) عبارة التي تأتي عن كتب الفقه إلا أن يكون له من تصفيف واحد ونعتان فيسمع
أحدا ما فلو كان أحدا هما أصح والأخرى أحسن أو مبسوطة والأخرى وجيزة ترك له الأصغر والبسطة
أنه يمكن مدرسا والترك له المبسوطة والوجيزة اهـ وقال الشرفاوي يفي بالمدرس من كل كتاب نعتان
اذلا خلاصة في غالبها غلط فحتاج لثالثه المراجعة اهـ (قوله ونحو الخندي) أي وسلاحه سواء كان
منقوعا أو مرقا كروى (قوله أله المحترف) أي هو هائم زراع ونحو ذلك شذوذا قال عشم يمكن الفرق
بين آله المحترف وبين ما يأتي في مال التجارة بأن المحترف يحتاج إلى الآلة بخلاف مال التجارة فإنه ليس
بحاجة إلى آلة في الحال اهـ وفيما لا يخفى (قوله وعن المحتاج الخ) متبداً (قوله كهر) خبره قول المتن (ومؤنة
من عليه ما الخ) أي على الوجه الذي أتى به وجهه بها يتوشح بأفضل (قوله وأقامته) أي المعتادة بمكة وغيرها
لمحكرم كروى على أفضل (قوله عشار) أي في شرح ذهابه وأباه (قوله وعدل) أي إلى المن في المنفى والنهاية بالقوله
وان كان لا يشعل (قوله لانهم الخ) متعلق بقوله فقال نفقتهم قاله سم أقول بل بقوله مع أن المراء الخ عبارة الغني
كان الأولى أن يقول لمن عليه مؤنتهم لانه قد يقدر على النفقة لا تجب دون المؤنة فعباه (قوله ليشعل
الخ) علة لقوله قبل وعدل سم (قوله والخدمة) أي إن احتج البهانية (قوله وأعطاف الاب) أي بزوجيه
أو نسر به كروى على أفضل (قوله وعن دواء أجرة طبيب) أي لحاجة قريبه أو مملوكه البهامة لحاجة
غيرهما إذ اتعين الصنف اليه شرح بأفضل وناقى قال الكروى على الأولى قوله ولحاجة غيره أي غير
المملوك والقرىب والمراغبين من تلزم نفقة مولواً أي أبا وأهل ذمة أو أماني في السب من المحتاج من فرض
الكفاية يدفع ضرر المسلمين ككسوة عاروا وأطعم بائع إذا لم يندفع زكاة وبنت المال وفي النفقة ضرر
أهل المنفعة ولا ينطبق بالأطعم والكسوة ما في معناه ما كارة طبيب أو أدوية الخ لكن لا يلزم ذلك
الأعلى من وجوب زيادة على كفاية سنته وأمواله كافي الروضة اهـ وفي باعثن على الثاني عن الفقيه ما وافق
جميع ذلك (قوله حتى يترك تلك المؤنة الخ) أي كلها وهذا قد يخالف ما ذكره مر في الجهاد من أن المنه أنه
إذا ترك لهم نفقة يوم آخر وجب جاز سفره اهـ وفي كلام الزاوي أن عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى
شرط الوجوب فتأمل فإنه دقيق (قوله نعم ما يسهل عليه الظفر به) أي بأن تتفي المشقة التي لا تحتفل وتوقع
الضرر بخلاف ما لا يسهل بأن يحتاج فيه إلى مشقة لا تحتفل أو يتوقع حصول ضرر ولعل هذا التفصيل أولى
من إطلاق عدم الوجوب فليتامل (قوله أله المحترف) قد يشكل اعتبار الفضل عنها ونحوها مع ضرورة صرف
مال التجارة وتوقع الاستغلات وإن لم يكن له كسب كما يأتي فتأمل (قوله وعن المحتاج اليه كذا وغيره كهر)
لا يخفى أن حاصل هذا الصنيع أنه يعترف بالوجوب الفضل عن هذا المذكور وإن كانت مستعدة وعن غيرها
أنه يمكن عند موضعيه عدم استقرار الحج في الحالين لعدم الوجوب مع الاحتياج إليها وإلى ثنائها وهذا
بخلاف الحاجة إلى النكاح فاتهم بل يعاولها ما عمن الوجوب كسأني ولعل الفرق ما أشار إليه بتعليل عدم
كونها ما عمن الوجوب بانها من الملاذ لكن بحث مر الحاق في المذكور وإن المحتاج اليه بها بالاحتياج
إلى صرف ما عمن النكاح فلا يمنع استقرار وجوب الحج بخلاف الاحتياج ليست الثوب أو ثمنه لا ضرورة
فيمنع الوجوب والاحتياج إلى الملاذ كروا إذا كانت عنده فيمنع الوجوب أو ثوابه في ما إذا كانت عنده
وما إذا كان ثمنها بانه إذا صرف فيها فقد باشر باعتباره تصديق ما يمكن الحج به فليتامل فإنه خلاف ظاهر
منهم (قوله لانهم قد يقدر ون الخ) هذا لا يظهر في الزوج إذا يلزم نفقتاها وقد قدرت عليها (قوله لانهم
الخ) متعلق بقوله فقال نفقتهم (قوله لتتلى الكسوة الخ) علة لقوله قبل وعدل

مقربه أوبه بينة أو عليه
القاضي كلفني يسده والا
فكالمعدم نعم ما يسهل
عليه الظفر به بشرطه
كالخامس أيضاً (و) عن
دست ثوب يليق به نظرياً
يأتي بالغش وعن كتب
نحو الفقيه بتفصيله ألا في
في قسم المسدقات ونحو
الجندى الآتي ثم أله
المحترف وعن المحتاج اليه
مما ذكر وغيره كهر وعن
(مؤنة من عليه نفقتهم مدة
ذهابه وأباه) وأقامته كعلم
مما مر ثلاثاً يسعوا وعدل
عن قول أصله نفقتان
كان قدر ادبهما يراود بالمؤنة
ومن ثم قال نفقتهم سم ان
المراء مؤنتهم لانهم قد
يقدر ون على النفقة لا
يلزم المنفق الا المؤنة الزائدة
لتشعل الكسوة والخدمة
والسكنى وإعطاف الأب
وعمن دواء وأجرة طبيب
ونحوها ولا يجوز أن يخرج
حتى يترك تلك المؤنة

أما في ظاهر الشرع فلا يكف بدفعها لانتاج بواب يوم أو فضلا بغسل وعليه ما هنا محمول على عدم الجواز
باطنا وما في السريين البلقيني محمول على الجواز ظاهره عش أقول كلام الشارح في النفاذ صريح في عدم
الجواز نظاهراً أيضاً **(قوله أو يركل الخ)** أي أو يستعصب عليه مائة بصري **(قوله من بالماض)**
أي أو في مسكنه بأن يكون ديناً على ملي بأحدى الشرط المتقدمتين فظاهر بصري **(قوله أو يطلق)**
الزوجة) أي مائة ناذن وهي كلمة ونافي صراحة الكردى على أفضل هذا عند الشارح بتنازل الجاني
عليه ذلك فيما ينعو بين الله تعالى حياة متلكة فكيف يصبره الحارم اه **(قوله أو يبيع القن)** أو يزيل
ملكه عنه لكان أعم ولعل الأقرب للاعتداد باذن مائة في أن يسافر ويتركه بغير اتفاق ونحوه أن كان
رشداً وكان له جهة يتفق منها كان يكون كسواً كسواً بالاعتقاد بصري **(قوله أي المذكور)** أي قوله
بخلاف السر يبقى النهاية بقوله في المثل (عن مسكنه) أي اللاتوق به المستغرق لحاحته (وعبد) أي
بأنه يبيع مائة بمعنى يأتي في الشرع مثله **(قوله لزمانه)** يعني لعجزها مائة بمعنى **(قوله أو منصب)** ما ضابطه
قد قبله ضابطاً بعدد شره فإن ما ضابطه بأن يخدمه نفسه بصري **(قوله أو عن غنمها)** فلا وكان معه
تقدير بصري فيها ما يمكن منه معنى قال البصري بعدد كرمته عن ابن شهاب مائة ومقتضى قوله وب
الحارم اعتبار ارادة تخص الماهام الاحتياج اليها ولا يكتفي بعجزه والاحتياج فلنأمل اه وبأن في الشرع
فمن يعتاد السكن بالاحرام يؤول **(قوله هذا)** أي محل الخلاف نهايتها بمعنى **(قوله أو كانت مسكن مثله)**
ولأنه العبد الخ) ومنه ما للثوب النفس نهايتها وباع **(قوله فان أمكن يبيع بعضها)** أي العار
ولو غير نفسه معنى **(قوله تعين ذلك)** أي ما ذكر من البيع والاستبدال **(قوله أي يجوزنا)** أي إن المراد
بالبدل الخلف **(قوله في الجلة)** متعلق بدلالة سم **(قوله فلا ينفذ الخ)** وجعله لا يتقاضي أن المرتبة
الآخره منها بدل لها والمساقل في الجلة أي في بعض الأفراد دفع الانتقاض كردى **(قوله بخلاف السرية)**
خالفه النهاية ولغني فقال الأمانة كالبدل ولا استتاع كقوله ابن العمد دخلنا بالمجاعة الأسرى اه **(قوله)**
لم يكف بيعها) الظاهر أنه لا يكف خلع العزو وحتوان تيسر بعض بني مؤنة الحج وان كان كل واحد لها وهو
ظاهر مر اه سم **(قوله بيعها)** الظاهر ولا استبدالها سم **(قوله أنه يقدمه الخ)** أي والحاجة إلى
النسكاح لا تمنع الوجوب ولا الاستقرار وإن خالف المعتدلان النسكاح من المأذوم ذلك إذا ما تولى الحج بقضى
من تركته لأنه تأخير مشروط بسلامة العاقبة شيئا يغوي يبين عهده من آخرى الامكان وألا فسيه نظر
والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج صرح بما قلناه من أن لا يأثم بكلي قواعد الزكشي لأنه فعل مأذوم فحين قبل الشارح عرض
الزمي ما حاصله أنه إذا مات في هذه الحالة لا يأثم بكلي قواعد الزكشي لأنه فعل مأذوم فحين قبل الشارح عرض
وفي البعير من الحي والام عايد خلا فالحج اه **(قوله بما يكون سببا الخ)** وهو تقديم النسكاح على النسك
لأجل خوف الوقوع في الزنا نهاية **(قوله عقب سن الخ)** الأولى بعد سن الخ الآن يتعاقب بفسق الامنيات **(قوله)**
(قوله أي يجوزنا) عبارة شرح العباد نعم فزعم أن كل خصله من خصلاته استتاع بنفسه أو ليست بدلائل
غيره أو بدع ذلك وتساهل فالمراد بالبدل تان له الخلف فلا يرضى فيها بخلاف ما لا خلفه ومن ثم كانت
الفطرة كالخلف إذا خالف لها أضواءها للثوب النفس اه وفي شرح الرض في الفطر فلا كانا نفسيين يمكن
ابدالهما بلاتيقينه ويخرج التفاوت من ذلك كما قاله الرافعي في الحج قال لكن في يوم بيعهما إذا كانا مؤلفين
وجهاً في الكفارة فيجوز بان هنا وفرق في الشرع الصغير والروضة بان الكفارة بدلا أي في الجلة الخ اه
فلتأمل قوله ومثله التوحي النفس **(قوله أي يجوزنا)** أي إن المراد بالبدل الخلف **(قوله في الجلة)** متعلق بدلالة
(قوله لم يكف بيعها) الظاهر أنه لا يكف خلع العزو وحتوان تيسر بعض بني مؤنة الحج وان كان كل واحد لها
وهو ظاهر مر وان أوجبنا الزول عن وتليفه تيسر الزول عنها بما في مؤنة الحج على قياس افتاء شيخنا
الشهاب الرمي بوجوب الزول ولعمري فالمراد بذلك لظهور الفرق بين الزول والمخالعة مر **(قوله فان قلت)**
كيف يؤمر بما يكون سببا للفسق الخ) يؤخذ منه أنه لو قدم النسكاح ولمن عقب سنة التمكن صحت وقس لان

أو يركل من بصري فها من مال
سافر أو يطلق الزوجة أو
يبيع القن (والاصح
أشراط كونه) أي المذكور
الفاضل جمار (فانما)
أي (عن مسكنه وعبد
يحتاج إليه لخدمته) زمانه
أو منصب أو عن غنمها الذي
يصله سمه كاي قبان في
الكفر وهذا استغرق
ساحته الدار وكانت مسكن
مثله ولا فيه العدد والأقار
أم يمكن يبيع بعضها أو
الاستبدال عنها أو عن العبد
بلائق وكفي التفاوت مؤن
الحج تعين وان الفهم أفضا
هنا في الكفارة لان لها بدلا
أي يجوزنا فلا يعترض بان
كل من خصلاته أصل راعه
في الجلة فلا ينفذ الخ
الآخره منها وأمة الخليفة
كالعبد فيما ذكره بخلاف
السري يقال احتجاج لها
خوف غت لم يكف بيع
وان قضى عليه الحج فيه
تظهر لكن يستقر الحج في
ختمه أخذاً مما قالوه فيمن
ليس معه إلا بصري فالحج
أو النسكاح واحتجاج الله
يقسمو يستقر الحج في
ختمه فان قلت كيف يؤمر
بما يكون سببا للفسق وما
عقب سنة التمكن قلت لم
يؤمر بما هو سبب ذلك إذ
سببه مطلق تراخي

وعن مستغلانه التي يحصل منها كفايته (البها) أي الزاد والرحلة مع ما ذكر منهما كما (٢١) يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والمأكل

بأنه يحتاج البها حاله وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل والحج لا ينظر فيه للمستقبلات وبه رد على من نفى لها فقال لا يلزمه صرفه لهما إذا لم يكن له كسب حال السبب والحج على الترتيب (الثالث أمن الطريق) ولو لمنا الأمن الاثنى بالسفر دون الحضر على نفسه وما يحتاج لاستعباده لآلئ ما معه من مال تجارته ونحوه أن أمن عليه بياده ولا على ما غيره الا إذا لم يحفظه والسفر به فيما يظهر وذلك لأن خوفه عن غارة طاعة السبل ويشترط أيضا وجود رتبة يخرج معهم وقت العادان خافوا منه ولا يزل الوشعة هنالك لاندل له وبه فارق الموضوع ولو انخص الخوف به لم يستقر فيمنعه بدنه في الحاشية (فلا ينافي على نفسه) أو يضعه (أو ماله) وإن قتل (سبعا أو عدوا) مسلما أو كافرا (أو رصديا) وهو من رصد الناس أي يوقهم في الطريق أو القرى لا يخذل شي منهم ظلمنا (أو طريق) له (سواء لم يجب الحج) لحصول الضرر نعم يسكن الحرج وقتال الكافرين أمكن يجب هذونا إن زاد المسلون على الضعيفان الغالب في الجياج عدم اجتماعهم وضعف جانبهم فلا يفتقر الوقوف لهم كما

نحو ما نظر الوقف فلا وجوب حر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول منها على الجوع الجواب لا يلزم ذلك وليس هو مثل بيع الضعفاء لانه لا يملكه لان ذلك معاوضة عن النزول ان خصصناه مثل التبرعات سم على حج أو لا فربما قاله حر ومثل الوظائف الجواب لا والحال ان الوقوف عليه اذا انحصر الوقف فبم كان له ولا يتجاوز ذلك ما يجاوز مدة تقي مؤثر الحج حيث لم يكن في شرط الوقف ما يمنع من حصة الاجرة وظاهره في النزول من الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادته غيره اه (قوله) ونحن مستغلنا (الح) أي ونحن وضعته التي يستغلها وان بطالت تجوز له ومستغلناه ثم سبابة (قوله) ونحن مستغلناه التي قوله ولا على مالنا في النهاية وكذا في لغتي الا قوله ونحوه (الح) (قوله) وهو (أي مال التجارة) يتخذ خيرا (الح) أقول رد على هذا الفرق فمثل الجسدي وأله المحترق في يوم زراع فانها كالسبب فلا تخبر للمستقبل أنه لا يلزم صرفها للحج (قوله) نظر لها (أي للمستقبلات) (قوله) صرفه (أي مال التجارة) (لها) أي الزاد والرحلة (قوله) بشرط أيضا (الح) قد يقال لاجل قوله لهم بشرط الحج بعدما تقرر من أن المدا على الأمن ولو مع الوحدة بصري (قوله) وجود رتبة (الح) وسن أن يكون رتبة التسليم في موافق رتبة الغني الخبير ذكره الميراث نسي ذكره وان ذكر كماله وتفضل كل منهما صاحبها ويرى عليه فلا رومية وان روى في ما عدا ذلك هو الفضل العظيم وروى ابن عبد البر البايع الرقيق قبل الطريق فان عرض لك امر نصره وان ائحت بالوقوفك معنى (قوله) لانه لا يملك (الح) يعارضه أن الحج على الترتيب نظير ما تقدم في بدل الزادة القليلة فربما بصري (قوله) ولو انخص الخوف به لم يستقر (الح) كذا مر اه سم بموازاة البها. أي والمراة بالخوف العام وكذا الخاص في الارح فلا يخصص الخوف بواحد بل يقص من تركه مثلا فلما انفصله البقي عن النص وجزه في الكفاية اه أي والغني صباه والمراة بالامن العام على كل الخوف في حق موحده قضى من تركه كما نقله البقي عن النص الخ قول المتن (فلا ينافي) أي في طريقه (على نفسه) أي أوعده ونفس مجتمعة أو عضوا هل في وسبابة (قوله) أو يضعه عبارة بالنهاية أو يضعه أو يجاوز لونا في نفس ويضع له وغيره اه قول المتن (أمواله) خرج به الاختصاص فلا يشترط الأمن عليه كروي على بافضل (قوله) وإن قل) إلى ذلك المتن والاطهر في أنها يتوالمغنى الا قوله نعم الأول وبذلك قوله وكذا إلى أمالو كان قول المتن (أو رصديا) يضعه الصاد المسملة تذكره الطريق قول المتن (لم يجب الحج) أي ولا العمر متبناه (قوله) ولم يجب هنا (الح) هذا اذا لم ير وبالادنا والافضل مة التلم مطلقا كسألت في محله ورشدي (قوله) وضعف جانبهم) كذا في أكثر النسخ فربما وفي بعض النسخ ما شهم بالشيز ولا يظهر من استمعته وهو اضطرار القالبه فافله بحرفه جأهم بالشاء المثلثة وهو الحرجة عبارة بالحشى الكردى يضعه الكاف الغارسة قوله وضعف جانبهم أي أشرا أكتهم اه وعلى هذه النسخة كان النساب الموافق لقاموس أي اجتماعهم (قوله) بدل ماله) أي لكفار مطلقا (قوله) (أي المسلم) (قوله) كره أيضا (الح) بل حرم فيما يظهر بصري (قوله) وكذا أجنبي (الح) عبارة الكردى

الكلام في الوقف الذي لا عين فيه (قوله) ونحن مستغلناه (الح) * تشبهه فاس ما فقي به شئنا الشهاب الرمي من أنه يجب على الذين النزول من وظائفه معوض اذا أمكن ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يبدو وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وان لم يكن له الا هو ولو أمكنه الحج بوقوفه فان حج وجب والظاهر انه لم يجب حيث لم يبق منه شئ مقتضى تخصيصه من نحو ما نظر الوقف ولا فلا وجوب حر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما له حج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضعفاء لانه لا يملكه لان ذلك معاوضة عن النزول من الوظائف ان خصصناه مثل التبرعات اه (قوله) ولو انخص الخوف به لم يستقر فيمنه) كذا مر (قوله) ويكره بدل ماله) أي مطلقا (قوله) طعمة لهم وذلك بعد وجوبه ويكره بدل ماله لانه ذلك خلافه المسلم بعد الإجماع لانه أخف من قتله نعم ان علم به انه يتقرب إلى التعرض

لنفس كره أيضا كجواهر ظاهر ولو بدل الامام الرصد يجب الحج وكذا أجنبي

على بافضل وكذا الاجنبى كلنى العباب وشرحه لكن فى شرحى الارشاد والمغنى عدم الوجوب للمنة ونظر فيه
 فى الاثنى والحاصل أن العتد الوجوب كما صرح به ابن زباد ونقله عن كثير من المتأخرين وأن المغنى
 هو اذا دفع عن واحد بخصوصه اه وعبره المصرى قوله وكذا اجنبى الخ وقال العلامة ابن زباد هو العتد
 ونقله عن كثير من المتأخرين اه (قوله على الوجة) خلافا للنسابة والمغنى فقلا بخلاف الاجنبى للمنة كما
 يحتمل الاسنوى اه قال عرش قوله كلعننا اسنوى هو العتد اه ومرمافيه (قوله وكذا المرأة) كذا فى
 المغنى وزاد النسابة والحيان اه (قوله ان وجد تحت الخ) بزمه اليونانى وقال المصرى قد يقال انما يظهر
 ذلك اذا أدى عدم انهز الى الهالى بخذور من نحو خلو من حرمة أو خوف ذنبة أو انفاشراط ذلك مطلقا محمل نظر
 فليتأمل اه و يؤيد الاول اشتراط المحمل لهما مطلقا (قوله وتعين الخ) يتأمل عطفه على وجد الخ المفيد
 لاختصاص شرط تعين الطريق بالمزاة وليس كذلك وتكافى الكردي المحشى فقال هو عطف على وجد تحت
 عطف عام على خاص لان هذا اعم من الرجل والمرأة وذلك خاص بالمرأة وكذا الحكم فى قوله وعلبت السلامة
 اه وفيما لا يتفق (قوله للمحبس والبراح) أى كعذر سوا كنهه دوا ولعله ما صرحه فى مؤتمنه عرش (قوله
 بخلاف الخ) الخ قوله وظاهر الخ فى النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما اذا غلب الهلاك الخ) فاذا ذكره كنهه
 فان كان ما بين يديه أكثر مما قد داهمه فله الرجوع الى وطنه أو ما بين يديه أفضل أو سوا بافلا رجوعه بل
 يلزمه ما لى يديه من مقصده فى الاول واستواء الوجهين فى حقهما فى هذا بخلاف جواز تحمل الحرم
 اذا أطاع به العدو وان المحصر محبوس وعليه فى مصابة الاحرام مشقة فخلافا ركب العنبر ان كان محصرما
 كان كالمحصر فان قيل كيف يصح القول بوجوب التهاجر ومنعه من الانصراف مع الخ على التراضي
 أجيب بان صورته المسئلة فيمن خشي العصب أو أحم بالحق وضاق وقته أو نذر أن ينج تلك السنة وأن المراد
 بذلك استقرار الوجوب هذان وجد بعد الخ طريقا آخر البر والافلا الرجوع لئلا يتصل زيادة الخطر
 بركوب الجورى فوجبه قال الاخرى كما ذكره من الكفر وتساوى المتباين من النظر الى المسافة وهو
 صحيح عند الاسنوى فى الخوف فى جميع المسافة ما لو اختلف فبين أن ينظر الى الموضوع الخوف وغيره حتى لو
 كان ما أمامه أقل مسافة لكنه أشوف وأهو الخوف لا يلزم ما لم يأتى وان كان أطول مسافة ولكنه سليم
 وخطف الخوف وراعه من ذلك اه وهو بحث حسن مغنى وشرح الروض وكذا فى النهاية الاقول هما ان
 كان محصرما كان كالمحصر فقال يديه ولو محصر ما فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين اه ووافقه سم فقال
 وقول شرح الروض نعم الخ اعتمد خلافه فليس له الرجوع ولا التحلل اذا كان محصرما اه الا أنه قد أصل المسئلة
 بما اذا لم تذكر الحاجة ثم قال نعم لو ندرت السلامة فلا وجه وجوب الرجوع فى حالة جواز فى غيرها اه (قوله
 للرجوع وغيره) أى الآن يكون للفرز على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فمبعث تسلسل النجاة والاحرام

المتن والظاهر وجوب ركوب الجران غلبت السلامة قال فى الروض فالنظر كسواء بين يديه أكثر فله
 الرجوع أو أقل أو تساوى بافلا اه وهنا أمور منها قوله وما بين يديه أكثر فله الرجوع شامل لما لو كان
 محصرما لا مانع من ذلك فله الرجوع وسواك طريق آخر أن أمكن والاحتلال بشرطه ومنها قال فى شرحه
 فى قوله أو أقل أو تساوى بافلا ما نصه وهذا بخلاف جواز تحمل الحرم فما اذا أطاع به العدو وان المحصر
 محبوس وعليه فى مصابة الاحرام مشقة فخلافا ركب الجران نعم ان كان محصرما كان كالمحصر وانما
 منعه من الرجوع مع أن الخ صحيح لان صورته المسئلة فيمن خشي العصب أو أحم بالحق وضاق
 وقته أو نذر أن ينج تلك السنة أو أن مراده بما بذلك استقرار الوجوب اه وقوله نعم الخ اعتمد خلافه
 فليس له الرجوع ولا التحلل اذا كان محصرما وقوله اذا أحم بالحق وضاق الوقت مفروض كما ترى فى صورة
 الاقل والتساوى وهل يعجز فى صورة الأكثرية يكون تحمل نحو زوال الرجوع اذ لم يكن محصرما بالحق مع ضيق
 الوقت فظهر ومنها أن الاخرى بحث أن محل النظر الى الأكثر وغيره اذا استوى جميع المسافات الخوف
 أو عدمه والظاهر الى الخوف وغيره حتى لو كان ما أمامه أقل لكنه أشوف بناله الرجوع وان كان أطول لكنه

على الاوجه حيث لا يتصور
 خوف متلاحد منهم فى ذلك
 بوجسه ما لو كان له طريق
 آخر سواه فيجيب سواكه وان
 كان أطول ان وجد محبوس
 سواكه (والظاهر وجوب
 ركوب العصر) على الرجل
 وكذا المرأة (ان) وجدت
 لها محلا تتعزل فيه عن
 الرجال كما هو ظاهر وتعين
 طريقا ولو نحو جذب البر
 وعطشه كيا هو ظاهر خلافا
 لقول الجورى ينظر وال
 عاوض السبر و (غلبت
 السلامة) وقت السفر فيه
 لانه حينئذ كالراى من
 بخلاف ما اذا غلب الهلاك
 أو استوى بالحركة وركوبه
 حينئذ للرجوع وغيره وظهر
 تعبيرهم بغلبة السلامة
 لواعيد فى ذلك الزمن الذى
 يسافر فيه انه يعرف فيه
 تسعوى يسلم عشر تزم
 وركوبه

ويؤيدها حاقهم الاستواء بغلبة الهلاك ولا يخفى بعد ما قبل المعتبر العرف فلا يكتفى بتفاوت الواحد نحو قوله يبعدو يؤيد ما أتى في الفراق
عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي أيضا لا الحقيقي وخبر به الأنهار العظيمة لتجوز والتبيل (٢٣) فيجوز كذا قطعاً لأن المقام فيها

لاطول والخوف لا يعظم
وقول الأذرى مجله إذا كان
يقطعه عارضاً والأففى
في كثير من الأوقات كالبحر
وأعظم مردود بان البرغم
قريباً أي غالباً فيسهل
الخر وج إليه (د) الأظهر
أنه تارة أجزاً بالبذرة
بالمهله والمجمعة معر يثوى
الخفاقة قاذو جبروان
يحرسهم بحيث يأمنون
معهم فلنظر في استبحارهم
بأجرة المثل لا يأتى يدوان قل
لأنهم أهاب السفر كراهة
لدليل لا يعرف الطريق إلا
به (و يشترط) للوجوب
أيضاً وجود الماء والزاد
المواضع المعتادة حمله منها
بشأن المال وهو القدر الأدنى
فهو في ذلك الزمان والمكان
فالواحد لبعض المنازل أو
بمجال الماء المعتادة عن ذلك
فلا وجوب بل أنه لم يعمل
ذلك معه خاف على نفسه
وان خمله عظمت المؤنة
وصحداً ولم يجدهما أو
أحدهما إلا أكثر من ثمن
الثلث وان قلت الزادة قال
الأذرى وغيره وكان هذا
كثيلاً الرافى يعمل الزاد
من الكوفة إلى مكته وجعل
الماء مرحلتين أو ثلاثاً
باعتبار علة طريق العراق
وأما طريق مصر والشام
فاعتادوا حمل الزاد إلى مكة
والماء والمرحلات الأربع

حتى لغز ونهاية (قوله) وخرج به الخ) أي الجارى إلى الخ المأذون المراد عند إطلاق نهاية (قوله) وعليه) أي
على ما استقر به الشارح بقوله فلو قيل الخ (قوله) فيجوز كذا (قوله) أي مطلقاً طولاً وعرضاً ما لم يغلب على
نظمه الهلاك لتعوضه مطر وريح عاصفوناني (قوله) مردود الخ) نعم يظهر الحاقها بالجرف من
زادتها ودرجتها وأغلبة الهلاك فهذا الزاد كما طولاً ويمكن حمل كلام الأذرى عليه نهاية عبارة المعنى
وهو كمال الأذرى خصوصاً بما زيادة التبيل وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اه (قوله)
بالمهله) أي قوله انتهى في النهاية بقوله الخ (قوله) بالمهله الخ) أي بموحدة مقنونة حذو ذال ساكتة مهله
ومجمعة بمهه معر بتهنية ومعنى (قوله) وان قل) معر عش قول المتن (وهو القدر الأدنى) الخ) أي
وان قلت الاسرار هنا بقومنى ولا نظر للمعنى من السنين نعم لا تعتبر حالة الاضطراب التي قصد فيها القوت
لسد الرق كدعى على باضلى أي فيخذلوا وجوب بل ان السمر بقدر تباينها ولا نظر لكون ذلك لانها
حينئذ شاة الاضاح (قوله) فلو خذلوا بعض المنازل الخ) أي فان لم يوجد أو أحدهما كأن كان عام جديب وخلا
بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد ما كثر من ثمن مثله معنى ونهاية (قوله) وأحوال الماء الخ) أي
ولو مرهله شرح باضلى (قوله) من ذلك) أي ساذ كر من الماء والزاد أو أحدهما (قوله) وان قلت الزاد) أي
نعم فتعذر الزاد البسيرة ولا يجزى فيه كقوله المسمى الخلاف في شراء ماء الطهارة لأن لها بدلاً بخلاف الحج
شرح مر أي والغنى اه سم ومال البصرى فقال وأقول هو قياس قطعهم ببيع المأوف من عبد
ودار وفرقه بينه وبين الكفارة بأن لها بدلاً قد يقل هذا أو يساوية بذل الزاد البسيرة بالنسبة لغزوة
المأوف اه قال عش قوله مر نعم فتعذر الزاد الخ ولعل ضابطها ما بعد عدم بذله فيحصل مثل هذا
الغرض بالنسبة لغيره من نوعا فتعذر الزاد البسيرة هنا بشكل عاصر في ثمن الرحلة وأجرها إذا زاد على ثمن
المثل وأجرة المثل وان قلت الزاد لأن يقال ان الماء وال زاد لكونهما لا تقوم البسيرة بمالهما الاستغنى عنهما
سفر ولا خضر التعداد الزاد البسيرة خسراناً بخلاف الرحلة اه (قوله) كأن هذا) أي قول المتن ويشترط
وجود الماء والزاد الخ (قوله) باعتبار علة الخ) خسران هذا الخ وقد يمنع دعوى اختصاص ما في السنين بعادة
طريق العراق فإنه يصدق على كل من عادة طريق العراق وطريق مصر والشام وغيره على حد سواء
(قوله) وانما يخفى) أي ما قاله الأذرى وغيره (قوله) وكثير من أهل مصر الخ) قد يقال قياساً أن العرف إذا
اشتغل نظر القالب ولا نظر لغيره وان كان أهل كثير من فليست بل مصرى (قوله) لا يحملون ذلك أصلاً الخ)
لهذا باعتبار زمنه عبارة أنها وبوالهفى والضابط في مثل ذلك العرف يختلف باختلاف النواحي فيما يظهر
والاجتزاء عادة كثير من أهل مصر على جملة إلى العقب اه قول المتن (وعلى الدابة) بفتح اللام نهاية

سليم ونسبها الخوف وراهله انه المأذون بها قال الشارح في شرح العجب ثم تفهيم جواز العودة وانما به
أخرى دلل ظاهر على أنهم إنما أرادوا التفرع من حيث النظر إلى الحج وأما من حيث النظر إلى الخرج
عن المعصية فتأخر ذلك كله في حاله بغلبة الهلاك أو التساوى فالقياس وجوب العودة إذا كان ما أمامه أكثر
وحيثما إذا كان ما أمامه أقل وتخييراً إذا استويا اه وقد يقال قصد التسليم عارض من جهة المعصية فلا نظر
إليها فليست بل مر وقضية قول الرض فان كتبنا لما امتنع الفصل إذا كان محرماً وهو كذلك خلافاً لما في
شرحه أذا بس منوعاً وقضية قوله له الرجوع عصبه وجوبه لا يقال الخرج من جهة المعصية واجباً لا نقول
عارضه ما هو أهم منه وهو قصد التسليم مع قضيته كما يأتي على أن تمتنع ولوم المعصية أنه في ابتدائه لا تركه فقط
لذلك قولهم في الأولى الرجوع عن مر (قوله) يؤيد ما حاقهم الخ) يتأمل (قوله) وان قلت الزاد) أي
نعم فتعذر الزاد البسيرة ولا يجزى فيه كقوله المسمى الخلاف في شراء ماء الطهارة لأن لها بدلاً بخلاف الحج

والجس فينبغي اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي اه وانما يتجسس ما به ان طرد عرف كل ناحية بذلك وكثير من أهل مصر والشام
لا يحملون ذلك أصلاً كما لا على وجوده في مواضع معروفة طريقهم (د) وجود (على الدابة في كل مرحلة)

لان المؤنة تعظم في حله لكونه كذا مقالة مع جمع وأقره لكن بحث في المجموع ما صرح به غيره من اعتبار العادة فيه بأضواء العهد الاذري وغيره قالوا والاصل بانهم أقاموا المصالح (و) يشترط في (الوجوب على) المرأة (لا في الاداء) فلو استطاعت ولم تقصد من يأتي لم يقض من تركها على العهد (أن يخرج سبعا ورج) (٢٤) ولو فاسق لانه مع فسقه يغار عليها من مواقع الريسو به يعلم أن من علم منه أنه لا غيره كجهاوشان

ومعنى (قوله لان المؤنة) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله واعنده الاذري الخ) فان عدم شأنها كرفي أثناء الطريق جازة الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجوده وعدمه زادتم أصل من وجوده وأعدم استصحابه علىه والاوجب ان يزوج اذا لاصل عدم المانع وبين وجوب ان يزوج بين عدم المانع فلو ظنه فتركه ان يزوج من أجله ثبأن عدمه لم يمتد النسك نهاية ومعنى أى استقر في ذمته عرش (قوله في الوجوب) الى قوله وفي الامر في النهاية الاقوله به يعلم الى المتن وقوله بالتفصيل الى ويكفي وقوله واشترط الى وكونه وقوله ويجيب الى أما الجواز وقوله حتى يحرم الى نعم وكذا في المعنى الاقوله وأجيب (قوله على المرأة) أى ولو عجزوا لم يكن لا شئ حتى ينفى ويشرح بافضل (قوله لا في الاداء) عطف على الوجوب سم قول المتن (أن) يخرج معها زوج وأجبرم) أى بان تكون بحيث لو خرجت لمخرج معهن ذكر رشدي (قوله أن من علم منه الخ) وقوله الا في التفصيل الخ أقره الكردى على بافضل وفيه قوله اليوناني قوله المتن (وأجبرم) هل يشل الاثني يؤيد ما يأتي في الختني سم أقول قضية قول الشارح الاثني بعجزهم عن الاداء لعدم الشكول (قوله فيها) أى قوله ولو فاسق وقوله بالتفصيل الخ (قوله وأجيب) خلافا للمعنى عبارة وشرط ما العبادي في المحرم أن يكون بصيرا ويقاس به غيره اه وقال النهاية واشترط العبادي بالبرية بحمول على من لا تفطن لعدم الا فكثير من العبدان أعرف بالامور وأدفع لثتمهم والى يمين كثير من البصر اه (قوله على ما يأتي) فيه أن الاثني كاهنا سم أقول بل الاثني معقب بقوله ويتبعه الاكتفاء الخ (قوله وكونه الخ) عطف على قوله مراهق ومرجع الضمير من يخرج مع المرأة من زوجها وأجبرمها (قوله والحق بهما جمع الخ) حرم به النهاية والمعنى (قوله اذا كانت هي ثقفا الخ) والمراد من كونهما متقنين العبدان الا العفة انما تقطع كردى على بافضل (قوله والواجب للمسوح) أى الذى يليق فيه شهوة التسامع ونائى (قوله كباثي) أى في باب النكاح (قوله بقية السابق) وهو الحذف الذى يمنع الى البيت (قوله ولو اياه وسواء العاجز وغيرهن نهاية (قوله بعجزهم فسقهن الخ) فلو غلب على الظن جاهل ما هنا على ما هنا عليه اعتبر فيه النقطة أصنافها (قوله) وذلك الخ أى اشتراط ما ذكر في الوجوب سم (قوله وان قصر) أى كانت شوهاء ونائى (قوله كما صرح به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحج ومثاله العمر ثلثا سنة من قوله ولها أيضا ان تخرج له وحدها الخ سم (قوله وكن ثقات) أى أو يحارم فسقهن غير نحو نأى أو قيادة (قوله وقالوا ينبغي الا كفاءة تختفي) اعنده النهاية وان خفي وحاشة الانصاح ويختصر الانصاح وشرح المنهج (قوله على أنه قد يعرض الخ) قد يقال انه لو نظر لتعود ذلك لاشتراط التعدد في نحو المحرم بصري عبارة سم قد يعرض التبر زلن عداها

بعض من لا خلاف لهم لا يكتفي به (وأجبرم) بنسب أو رضاع أو ماهر فتولو فاسقا أيضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فيها ويكتفي على الأوجه مراهق وأجيب لهما تحذف عنق اليتيم واشترط البلوغ في النسوة على ما يأتي احتياطا ولانهم مطموع فيهن وكونه في قافلته وانما يمكن معها لكن بشرط قرب به بحيث تتمتع الى بسة بوجوده وألحق ما جمع صدها الثقة أى اذا كانت هي ثقة أيضا والاجنبى المسوح ان كانا متقنين أيضا لحال نظرهما لهما وخطوبها كباثي (أو) نسوة) بضم أوله وكسره ثلاثا كثر (ثقات) أى بالثقات متصفات بالعدالة ولواما يعقبه الاكتفاء بالمراهقات بقية السابق وبمعجزهم فسقهن غير نحو

لكن نازع جمع في اشتراط ثلاث المصريح به كلامه حوالا وينبغي الا كفاءة بينين ويجيب بان خطر السقرا قد تضي فالنظر الاحتياط في ذلك على أنه قد يعرض لاحداهن حاجة تبرز ونحوه فيذهب شتان وتبقى ثقلان ولو كفي ثنتين ذهبت واحد وتوحدها يختشى عليها واعتبارهن انبهاه والى وجوب أما الجواز فلها أن تخرج

لاداء فرض الاسلام مع امره ائمة كل موضع من المجموع فهم مسلمان كما يصرح به كلامه في شرح مسلم خلافاً لما يفتي بتناقض كلامه ولها أيضاً أن يخرج له وحدها إذا ثبتت الامن على نفسها هذا كما في الفرض ولو نذر أو قضاه على الأوجه أمال مثل فلس لها الخرج له مع نسوة وان كثرن حتى يحرم على المكاتب الطلاق بالعلم من التمسك مع النساء خلافاً لما نازعه نعم لو مات نحو الحرم وهي في نكاحها ألتامه وبشرط في الخشني الشكل يحرم رجل أو امرأة ويكفي نساءه على الأصح من حل خلوة رجل بامرأتين وفي الأمر أي الحسن أخذنا بما يأتي في ظاهره أن يخرج معه سيد أو محرم بآمن به على نفسه على الأوجه (والأصح أنه لا يشترط وجود محرم) أو نحو زوج (لأحداهن) لما تقررن انتفاع الطاعع بهن عند اجتماعهن (و) الأصح أنه تلزمها (أجر) مثل (الحرم) أو الزوج أو النسوة (إذا لم يخرج) من ذكر (الإمام) كالأجر البذرة بل الأولى لان هذه هي فيها فاشتمت مؤنة المحمل وفادق وجوبها تعجل دفعها في الحياة ان تصيق بنذرها ونحو غضب أو الاستقرار ان

قال الظاهر لا يقتضي عدم اعتبار كون الثلاث غيرهما وعدم الاكتفاء بهن اهـ (قوله لاداء فرض الاسلام) أي من الحج والعمرقتهما قال الشكردي في بائشلت امتحان يفرض الاسلام لان الكلام فيه لا يقتضي سفر واجبه اهـ (اعتبار الوثاق) ويكفي في الجواز انقضاه ولو نذر أو قضاه وان كانت غير مستطعة كقوله ابن علان وكذا كل عبادة مفروضة كالجهرة امرأه ولحدوث كذا وحدها إذا ثبتت الامن بنفسا وبضعا ونحوهما اهـ (قوله فهما مسلمتان) أي أحدهما شرط وجوب عبادة الاسلام والثانية شرط جواز الخرج ولادائهما وهذا ثبت على كثير من حتى وهو الاختلاف كلام المصنف في ذلك معنى (قوله به) أي بكونهما مسلمتين (قوله إذا ثبتت الامن الخ) وعليه جل ما دل من الأخبار على جواز سفرها وحدها ما ياتيه ومعنى (قوله على نفسها) أي من اتخذ بعقوبته الاستمالة إلى القواش ايعاى أي وأما الامن على المال والنفس فقد تقدم معنى (قوله في الفرض) هل المراد به ما فرض عليها بالفعل أو ما يقع فرضها ان لم يفرض عليها لعدم اجتماع شرط الاستمالة بمثل تامل ولعل الثاني أقرب بصرى تقدمت نفا عن الوثائق الخرج بذلك (قوله أمال الخ) أي وان كان يتم فرض كفاية بعشيرة النهاية أما سفرها وان قصر لغرض فرضها مع النسوة طائفاً اهـ قال عرش قوله مر وان قصر الخ فمنه خروجهن في بارة القبر وحبث كان خارج السور ولو باذن الزوج اهـ (قوله حق يحرم على المكاتب الطلاق بالعلم الخ) والحيلة ان تنذر الطلوع ونأى لكن ينبغي أن قصد بذلك النذر وجفاته تعالى لا التوصل للفروج والأسفر له بعش (قوله نعم لومات الخ) قال الأذرى في معنى مؤنة انقطاعه بأسر أو غيره أمانته قبل احرامها فظهر أنه يلزمه رعاية ما هو أبعد من التهمة فلو كان ما خافها أو أمانها أقل أو أخطر لم يسلكه ولو نه رضى الاقل مسافة والأعظم في الامن وجبت رعاية الثاني كغيرها ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما يأتي في المحرمات دار الحسب ينتهي شرح العباب اهـ وفي الوثائق عن شرح الاضاح للرملى مثله وعبارة النهاية يقولون تعجب ومعهما المحرم فحلت فلهما التامة كما قلناه وبأنى أي أن أمنت على نفسها في المحرمات الحسب لا يجوز أن يأتى بها الحلال وظاهر تعجب به لا التام لم روم الخرج له لومات قبل احرامها وهو محتمل بشرط ان تأمن على نفسها في الرجوع ويحتمل أن لها الاحرام مطلباً اهـ (قوله لومات الخ) أي أو مرض أو أسروا وفي (قوله وهي في طلاق الخ) فلو كانت في فرض كان أولى بجواز التام بل يجب سم (قوله ويكفي نساء) أي اجنبيات نهاية قال البصرى قوله نساء يقتضي اعتبار ثلاث ظهير مامر اهـ أقول قوله الشارح من حصل خلوة وجعل بامرأتين قد يقتضي الاكتفاء هنا بئتين (قوله وفي الأمر الخ) قال في الغنى أن سأل على نفسه اهـ وقال في شرح الاضاح بقية أنه لا يكتفي به بله وان تعدد طرقة فنظر كل الأمر والخلوة به فارق النسوة السابقة انتهى اهـ وفي (قوله على الأوجه) وفيها قال المعنى (قوله أو يحرم الخ) يفتي أنسوة كذلك بصرى (قوله أو نحو زوج) أي قوله يكفى في الأوجه (قوله لا يشترط في الأوجه) ومنه: أعلموا قوله ونذر إلى السن وقوله وكذا مال نفسه إلى المن وقوله وان اعتيد كسأله كذا فيهم وكذا في المعنى الاقوله لان هذا عاجز إلى سداس (قوله أو نحو زوج) أنشأ بالحرم عبدها التفتة (قوله أو نذر الخ) أو النسوة قد يقال والأجنى الممسوح بناعلى ما أسلفه فلا تغفل بصرى (قوله كأجرة البذر الخ) أي ان وجدتهما فاضلة عامر كأجرة البذر قبل أولى بالزم نهاية (قوله وفادق وجوبها) أي وجوب الاجرة مع كون النسوة على التراضي نهايت معنى (قوله تعجل دفعها في الحياة الخ) أي وجوب تعجيل الدفع والنجى في الحياة (قوله أو الاستقرار) الأولى الواوود (قوله ان

(قوله نعم لومات نحو الحرم وهي في الطلوع فلهما التامة) كذا في العباب قال في شرحه كما ذكره الرولى وبأنى لا يضطر راها إلى التام مع أنه يغتفر في الدوام لا يغتفر في الابتداء قال الأذرى وفي معنى مؤنة انقطاعه بأسر أو غيره أمانته قبل احرامها فظهر أنه يلزمه رعاية ما هو أبعد من التهمة فلو كان ما خافها أو أمانها أقل أو أخطر لم يسلكه ولو نه رضى الاقل مسافة والأعظم في الامن وجبت رعاية الثاني كغيرها ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما يأتي في المحرمات من دار الحرب اهـ شرح العباب وقوله وهي في طلوع الخ فلو كانت في

قدوت عليها حتى يجمع حيا

من تركته وليس له الجار

مجرها الا ان كان قهرا ولا

فيها الا ان أقسدها

وزمها مجاحها فيلزم ذلك

بلاجرة (الرابع) ان ثبت

على الزواج (أو الحمل

(أو مشقة شديدة) فان لم

يذكر أصلا أو ثبت مشقة

شديدة أو من شأنها انتفت

انتفتع بالمباشرة (وعلى

الحج) والعبرة (ان

وجد) مع مامر (فانما)

يقوده لما تحسنه وجزبه

صنعدر صكو به رزوله

لخطا عته حثرتن يظهر

أنه يشترط فيه ما قدمته في

الشريك (وهو) أي

القادر في حقها كالمرم في

حق المرأة) فاني في مامر

ثم يشترط في موقوف نحو

أو يعشو جود معينه

(والبحس) وعليه لسفه

كغيره أو جوب بالبحس لانه

مكافئ (لكن لا يدفع

المال) الذي هو من مال

السفيه (البه لانه يتافه

وكذا مال نفسه ان علم انه

يصرفه في معصية واضع انه

لوجع اليه مال نفسه وبالحس

له لزم توعنه ثمان فدر دله

(بل يخرج معه الولي) ان

شاء ليعضوه ينطق عليه

ما يليق به (أو يثبت خصصا

له) ففني زوج من الولي ولو

باحومنه من من المولى

كقائد الاعي ان لم يجد ثقة

متبر او اعماله في الحاضر

ان يدفعه نفقة أمه مع

فاسمو عيها من أن تملأه له لانه ياقبضه فيمتنع بسبب ذلك من اتلافه

قدوت عليها) يعني عقوله كاح: الذرق الخ (قوله وليس لها الخ) ورايس المرأة الخ بالان الزوج فرضا
كان أو غيره نهائية ومعنى (قوله الا ان كان الخ) أي حرهما نهائية (قوله الا ان أقسدهما وزمها مجاحها
الخ) وفي سم بعد ذكر مثله عن العبا مانصه وقد يستشكل ذلك به ان ذكرهما لم يقسدها أو وطأ عته
ففي القصرة اه (قوله وزمها مجاحها) وهو الرابع عش (قوله أو نحو الحمل) عبارة الكردى على بافضل
مرادها ما يشيئ المحل فالكيسة فالحقة فالسر بالذي يحمله الرجال كاعلم علم تقدم اه (قوله ومر
ضابطها) أي في شرح فان لحقه بالراحلة مشقة الخ عبارة لاني في قول من كروب بلا ضرر وشديدا لاطاق
الصبر عليه عادة وان لم يبع التهم كدو وان رأس اه وواقفه قول المأني ولا تضمر مشقة في حال العادة اه
قول المتن (ان وجد فانما) ظاهره أنه لا يكفي احسانه المشي بالعصا ان قلنا بكفاية في الجموع توجه بعدد
المسافة هنا والاحتياج الى الاعمال الكثيرة للمشقة والمختلفة لا ما كن سم عبوة النهاية وتلا وجهه شتر ط
ذلك وان كان مكشوا أحسن المشي بالعصا ولا يأتي فيما مرمى في الجموع من القاضي حسن بعد المسافة من مكان
الجمعة غالبا اه وقوله غالب المحل تامل (قوله ونظيره) أنه يشترط في مال (قوله قال بتسليم ما ذكر بحال مثله
فحين يعصب المرأة أو السفيه أو الامرد أو الخنثى بصرى ولت منعه نظره والفرق بمباشرة القائد بتدسية
الاحمي دون من يعصب من ذكر (قوله ما قدمته في الشريك) أي شريك الحمل كدري أي من اشترط نحو
عدم نحو الفسق وشدة العداوة (قوله مامر) أي من اشترط القدرة على أحونه ان طلبها سم (قوله في موقوف
أر به) أي في موقوف الأطراف لو أمكن ثبوته على الرحلة نهائية ومعنى قول المتن (والبحس وعليه بسفه)
مفهومه ان المحجور عليه فاس ليس كذلك فيمنع منه لتعلق حق الغراء بامواله وظاهره ولو كان الخ غورا
بان أقسد الخ قبل الجور عليه بالفلس فليراجع عش (قوله وجوب الخ) عبارة النهاية ووجوب
النسك عليه ولو بغو نزل الجور ان أحرم به بعده او نقل شرع في قبيل الجور اه زاد لاني ما في النطق
الذي أحرم به بعد الجور فيه ما عاين من وجوبه وكذا في نذر بعد جحرا ان زادت نفقة سفره على نفقة الحاضر ولا
كسبه في بيها ففعل بالصوم وياضه الولي بذلك وليس له تحاله اه أي لا يلزم ما نأمله به بحسب فقط مجد
صالح قول المتن (لكن لا يدفع المال له الخ) أي وان قصر تعدد السفر نهائية ومعنى (قوله الذي هو من مال
السفيه) أي فان تبرع الولي بالاتفاق أو أعطاه السفيه من غير تملك فلا منع منه ما يقو به (قوله وكذا مال
نفسه) أي الولي اذا أعطاه السفيه من غير تملك (قوله من مال المولى الخ) عبارة النهاية وتلا وجهه ان
أجره كغيره من يخرج مع المرأة اه قال عش قوله مر والادرجان أجر نه الخ أي أجره كل من الولي أو
منصوبه اه (قوله لانه راقبها الخ) قضيت أن الولي اذا خرج مع معيار أن يسلمه نفقة أسبوع فاسبوع ولا ينفق
ذلك قوله بخلافه في السفر الخ لان هذا المخرج مع المولى لكن نفقة قوله لتعسر المراقبة في خلافه سم
ويكن دفع هذه القضية بحمل التعسر على المخرج عبارة النهاية والمأني لأن الولي في الحاضر راقبه فان أتافها
أنفق عليه بخلاف السفر فرعا أتافها ولا يجحد ينطق عليه بضياع اه وهي كالصريح فيما قلت (قوله
فرضي كل أولى يجوز الاتهام بل يجب وقوله امامه وقيل احرامها الخ ينسب ان يجري ذلك فمن أرادت
الفرض أو اضابل هذا الكلام شامل اه (قوله ولاز وجها الا ان أقسدهما وزمها مجاحها فيلزم ذلك بلا
أجر) عبارة العبا في حرمان الاحرام وعلى وجهها انفسه مدمونة سفرها القضاء والاذن فنه اه وقد
يستشكل ذلك به ان ذكرهما لم يقسدها أو وطأ عته فففي القصرة (قوله في المتن ان وجد فانما) ظاهره أنه لا يكفي
احسانه المشي بالعصا وان قلنا بكفاية في الجموع توجه بعد المسافة هنا والاحتياج الى
الاعمال الكثيرة للمشقة والمختلفة لا ما كن (قوله في أي في مامر) أي من اشترط القدرة على أحونه ان طلبها
(قوله لانه راقبها الخ) قضيت أن الولي اذا خرج مع معيار أن يسلمه نفقة أسبوع فاسبوع ولا ينفق ذلك قوله
بخلاف السفر الخ لان هذا المخرج مع المولى لكن نفقة قوله لتعسر المراقبة في خلافه (قوله بخلافه
في السفر) ظاهره وان خرج مع المولى وقوله لتعسر المراقبة في نظر ان أراد ولو خرج مع المولى مع لاني

لنحضر المراقبة فيه نظر ان اراد ولوم خروج الولي عنه لان ملازمة الولي له في السفر اقرب واقرى منها
 في الحضر سم **(قوله لم يجب الحج الخ)** أي ان تعذر البصر وان قال باعثن قوله ان تعذر البصر مفهومه انه اذا لم
 يعتذر زكوه بان وجدت شروط الاستطاعة فمعدون البر وجب زكوه وهو كذلك على أن اجتماع شروطها في
 سفر البر قليل لان بعضه موقوف على سفر اهل اليمن وبعضه يسير ونفسه مشغولهم بتطوعين في مراحل
 كثيرة في اليوم أو الليلة ما ين بدلي المرحلة بكثير كافي سفر أهل مصر والشام الى الحج ولكن البصر توجد
 فيه شروطها اه أي لو لم يجد حدين زكوه أو آخر وجب منه بخوجه أخذ مال ظلمًا كغيره أي اذا لم يجد حدين
 في زمننا **(قوله واذا وجبت الحج الخ)** عبارة قالها في ذهاب ابن الصلاح الى أنه شرط لاستقراره في ذمتنا لو جوبه
 بل حتى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لزومه في الحال كماله لا يجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها
 وتستقر في الذمة بمعنى زمن يمكن فعلها فموجب الأول ما كان تبينها بعد اختلاف الحج اه **(قوله لا مكان
 تبينها بعده)** أي بعد أول الوقت فانه يجب في الخلوين المانع قديما يسعها بخلاف ما هنا فانما تقطع بوجود المانع
 والله اعلم ثم رأيت الفاضل المحض سم قال في الكثرة لشيخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة لا يجب بتكريرة
 لان الشرط ثم امتداد الصلاة متبعية ذلك وتصور ذلك خالف الحج لما يتأتى فناماه انتهى اه بصري **(قوله
 في الاعجاب)** متعلق بالمعتبر **(قوله في الوقت)** متعلق بأن يوجد **(قوله ان هو معتبر في حقه)** أي بان
 نرى الجوع أو أطلق فأول وقت الاستطاعة خروج قافلته في وقت العاد أو خروج على وطنه ان اعتبر
 في سعة الموت بعد الحج فلو لم يعتبر في حقه كنوى الاقامة بكنة ومعاينة الاقامة كسعة أومان بعد حجهم
 فهو مستطاع ومن ثم يصح حاصل مسائل الصبيان وعنده فين أخر الحج بعد الاستطاعة وتبان أو عظمى
 سنته أن الشخص ان استطاع وقت خروج قافلة بلبه مات أو عظمى فان مات أو عظمى قبل حج الناس تلف
 ماله قبل احدهما أو بعد مو قبل حجهم أو بعد حجهم وقبل جوعهم أو بعد جوعهم أو تلف لم بعض
 في العشر الصور وان مات أو عظمى بعد حجهم وقبل جوعهم فان تلف ماله قبل حجهم أو بعد جوعهم أو تلف
 أو عظمى لم بعض في الاربع الصور وان تلف ماله بعد موته أو عظمى وقبل جوعهم أو بعد جوعهم أو تلف
 لم بعض في الصور والعشاء الثلاث وبعض في صور والموت الثلاث وان مات أو عظمى بعد جوعهم فان تلف
 ماله قبل حجهم أو بعده وقبل جوعهم لم بعض أو بعد جوعهم وقبل موته أو عظمى أو بعده أو تلف بعض
 فهذه ثلاثون صورة بعض في تسع صور ومنها كذا يقال في العمر ونحو **(قوله ان هو معتبر في حقه الخ)** مع
 قوله الا في الأول لم يمكن الحج فيه تدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الايام من مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما
 هناك الوجوب وعدم التمكن فليست تأمل وقد يدفع بأن الوجوب المنفي هنا الوجوب في نفس الامر والمثبت
 فيه اسمائى الوجوب بحسب الظاهر بصري **(قوله خروج رفقته مع الحج)** عبارة النهاية والمعنى ولا بد من
 وجود رفقته فخرج مع ذلك الوقت المعتاد فان تقدم مواعيد شرا فتاب السفر أو تأخر وأباحت احتياجا ان
 يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب بلزاد التلؤنة في الأول وتأخره في الثاني وتخل اعتبار الوقت
 عند خوف السفر في أن كانت أسنة بحيث لا يخاف فيها والاسد زمنة واستوحش وفارق التيمم بغيره
 بأنه لا بد لها من اختلاف ثم اه وصار بالبري قوله خروج رفقته تقدم أنه لا حاجة اليه عند التحقيق اه
(قوله انهم) أي الثالث **(لا والله)** أي لاستراطة خروج رفقته مع **(قوله لم يمسك الكسب للحج والمشي
 وان سدر الحج)** كان وجوبه اذا تلتى نحو العضب والافاق على **(قوله لم يمسك الكسب للحج والمشي)** انما في المستقبل
 الا ان يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوب والتمكين الأخرى سم **(قوله في باقي الاحياء)**

ملازمة الولي في السفر اقرب واقرى منها في الحضر **(قوله بخلافه في السفر)** اه اذا لم يخرج معه الولي اه
(قوله وانما وجبت الصلاة الخ) في الكثرة لشيخنا البكري ولا يخالف ذلك هنا الصلاة لا يجب بتكريرة لان الشرط
 ثم امتداد الصلاة متبعية ذلك وتصور ذلك خالف ما يتأتى فناماه **(قوله استطاع ثم افتقر لزومه الكسب للحج والمشي)**
 ان قدر الحج كان وجوبه اذا تلتى نحو العضب والافاق على التراضي وقد يستطاع ايضا في المستقبل الا ان

مالي الإجابة

واستبعدوا وبه استبعاد أنه لا يجب (٢٨) السؤالان أدنى معنى به كايضحية كلامهم في باب النفيلس فالجواب أولى وبشرقي بنموهين

الكسب بان أكثر النفوس

تسمع به لأجابه عند الضرورة

بخلاف السؤال مطلقا

(النوع الثاني استطاعة

تخصه بغيره في مات وفي

ذمتهم واجب بان يمكن

من الاداء بعد الوجوب أو

عبرة واجبة كذلك (وجب)

على الوصي فان لم يكن

فالوارث الكامل فان لم يكن

فالخام ان لم يرد فعل ذلك

بنفسه (الاحتياج) أو

الاعتناء (ضمن تركه)

فورا نظرا بخاري ان أي

نزلت أن يخرج فاستقبل

أن يخرج فأجابه على الحي

عنها أو أي لو كان على

أهل من أن كنت فاضتبه

فالتزم قال فاضو الله فانه

أحق بالوفاء به الحج بالدين

وأمر به فاضه فدل على

وجوبه وخروج تركه ما

إذا عطف تركه فلا يلزم

أحد الحج والاحتياج عنه

لكنه ليس للوارث ولا جني

وان لم يأت له الوارث

وبشرقي بنموهين وبين توقف

الصوم عنه على إذن القريب

بان هذا أشبه بالدين

فأعلى حكمه بخلاف

الصوم ولكل الحج والاحتياج

عن لم يستطع في حياته على

المعتمد نظر الافرقة عجة

الاسلام منه وان لم يكن

مخاطبا بها في حياته ولا

ينافسه المثل لان قوله وفي

ذمتهم قيد لا وجوب بل ليس

كلاما مائمه وقوله وفي ذمتهم

هذا التمكن فتأمله سم وبصرى وتقدم الجواب بان المراد بالوجوب هنا مجرد الاستطاعة (قوله عالم
 حكمتهم تقدمه) أى على نصف الليل وما مفعول يسع ونحو ذلك السبق اذا دخل الحلق قبل الوقوف لا مكانه
 بعد طواف القدم سم (قوله من الأركان) دخل فيها الحلق وفى شرح الروض أى والغنى قال الأسوى لابد
 من زمن يسع الحلق أو التقصير بنهائى أنه ركن وبعتبر الامن فى السير الى مكة لطوافه لا انتهى وفوزع
 فى اعتبار زمن الحلق بعدم الحاحه الى اعتباره لا مكان فعله فى حال السير مر اه سم عبارة أنها يقو هو أى
 ما قاله الأسوى مردوداذا الحلق أو التقصير لا يتوقف على زمن خصه لان تقصير ثلاث شعرات وحلقها أى
 تنفها كافى يمكن فعله وهو سائر الى مكة فنخرج زمنه فى زمن السير اليها اه زاد الوائى وكذا لا يعتبر ايت
 مرددة من حصوله بالمرور فيها بعد النصف ولا لى ان تدخل أهل بلد مكة قبل الوقوف لا يمكن تقدمه
 عليه ولا اعتبر اه (قوله لانه بان زمانه لمكالمه) (فرع) ولو تمكن شخص من التسلسل ولم يفعله حتى
 مات أو عصب عصى من آخرى الى الأركان فنبه بعد موته أو عصبه فسقط الأخيرة بل وفيما بعد هاتى
 العضو الى أن يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك ونقض ما شهد به فى الأخيرة بل وفيما بعد هاتى
 العضو بالمدرك كفى لنقض الحكم بشهود بان فسقه وعلى كل من الوراثة والمعضو بالاعتناء بتقوا
 للتقصير نعلو بل معصو بإجازة لا تأخير الاستدانة كفى الى روضتها يتوالتى وكذا فى المغنى الاقوله وعلى كل
 الخ (قوله بالجمعة) الى قوله بخلاف الموحض الخ فى النهاية والمغنى الاقوله أو خبر الى المن وقوله ولا دام الى
 المتن وقوله مطلقا وقوله فان جزم الوضو (قوله وهو القطع) أى كانه قطع عن كل الحركة كنهية يتوقف ذلك
 (العاجز الخ) أى سلاوما لأنها يقوم معنى قال ع ش هل يكفى فى الجزم علم من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك
 على اختيار طبيب ع ل فيه نظر وقياس نظائر من التيم ونحوه الثانى غير آيت فى العباد أنه لابد من اخبار
 طبيين بعد آيت اه عبارة الوائى وهو المأوس من قدرته على التسلسل بنفسه قول عدلى طبا أو جعفرته
 وهو عارف بالطب بخلاف غير العارف ووقع فى نفسه حصول العضب فانه لا يكفى اه (قوله وأخبره الخ)
 فى علقته صلى صفائح المتفرع على قوله فمراد الخ لا يخفى (قوله عنه) أى عن العضوب (قوله والاول)
 أى من الاعرابين (أول) أى والله لا تستمر عليه لأنها يتوالتى (قوله لخوض زمانه الخ) المراد بالزمانه هنا العادة
 التى تنبع من تركيب نحو الحفة لا بشقة شديدة وبخوها الضعيف من كمال السن بحيث لا يستطيع الثوب على
 المركوب ولو على سمر بمحملة رجال المشقة شديدة لا لتحمل عادة كردى على الفضل (قوله ولوماشيا)
 أى عالم يكن أصلا أو فرعا كالجوز وما يأتى فى المطاع منها يقوم معنى قول المتن (باجرة للثل) أى فى ادونها
 ثم يومع معنى (قوله لا باز يدوان قل الخ) معتمد ع ش (قوله نظير ما مر الخ) أى الى الرحلة ونحوها (قوله)
 فوراً ان عضب الخ) بهذا التفصيل فى الفور يتمع الحلافتها فى قوله ألا كى ويجب الاذن هنا وقفاً يأتى
 فوراً الخ يفسم الفرق بين مسئلة الاستبحار والاباقى القوية وانها تجب مطلقا فى الاباقى فى الاستبحار

(قوله عالم حكمتهم تقدمه) أى على نصف الليل وما مفعول يسع ونحو ذلك السبق فيما اذا دخل الحلق قبل
 الوقوف لا مكانه بعد طواف القدم (قوله من الأركان) دخل فيها الحلق وفى شرح الروض قال يبنى الأسوى
 ولا بد من زمن يسع الحلق أو التقصير بنهائى أنه ركن وبعتبر الامن فى السير الى مكة لطوافه لا لانه
 فى اعتبار زمن الحلق بعدم الحاحه الى اعتباره لا مكان فعله فى حال السير مر اه (قوله وأعصب قبل اياهم الخ)
 انظر ومع قوله ألا كى ان عضب الخ فان الاول يدل على ان العضب قبل التمكن بين الزم والثانى
 يدل على ان العضب والتمكن لا يتم الزم ويجب بان هذا مقرر ورض فيما اذا مات قبل أن يتمكن بنفسه أو
 بغيره فيما بعد عام العضب بخلاف ألا كى فانه مقرر ورض فيما اذا عاش بعد ذلك وأمكنه الاستدانة لا يستطيعاته
 بغيره حيث بخلاف ذلك لانه من غيرا استطاعة مطلقا فيما بعد عام العضب وكذا ما بان نفسه فلعنه قبل
 الاياب المعتبر فى الوجوب أى ما يفعله لانه ليس من أهل الأمانة لتأخير عصبه عن وقت الحج فليست (قوله نوراً
 ان عضب الخ) بهذا التفصيل فى الفور به مع الحلافتها فى قوله ألا كى ويجب الاذن هنا وفيما يأتى فوراً الخ

فبات أوجز قبل تمام حج
 الناس أى قبل معنى زمن
 بعد نصف ليلة العصر يسع
 بالنسبة لعادته حج ببلده فيما
 يظهر ما لم يحكمهم تقدمه من
 الأركان ورى حجر العقبة
 أو تأف ماله أو عصب قبل
 اياهم لم يقض من تركته
 ولو لمسه الحج فارتومات
 مردها لم يقض من تركته
 على أنه لا أثر مكته لانه
 بان زوال ملكه بالردة
 والمعضوب بالختمين
 العضب وهو القطع
 وبالمهالة كانه قطع عصبه
 ومن غم فسر بقوله (العاجز)
 فهو مسقة كلفة والطيران
 الخ أخبر عنه نظر التقيد
 الجزم بكونه عن الحج والاول
 أولى عن الحج بنفسه لغو
 زمانه وأمرض لا يرجى بروه
 (ان وجسد أو قوس يجمع
 عنه) ولوماشيا (باجرة للثل)
 لا باز يدوان قل نظير ما مر
 آتوا للام بحث ضعيف
 فى الزيادة على مهر مشل
 الحرة بحث الركنى بحسبه
 هناسم وضوح الفرق بان
 هناك التخصص من ورطة
 رق الولد فاحل فى مقابلته
 زائد تسير بمخلافه هنا
 (زيمه) الاحجاج عن نفسه
 فورا ان عضب

بعد الوجوب والتمسك وعلى التراخي (٣٠) ان غضب قبل الوجوب أومعه أو بعد ولم يمكنه الاداء وذلك لانه من متطوع اذا استطاعة بالمال

على هذا التفصيل سم **قوله** بعد الوجوب والفكر) فذيقال التمكن من شروط الوجوب سم ومر
الجواب عنه **قوله** يمكنه) فذال لا يحضره **قوله** اذا الاستعانة بالمال) أى وبطاعة الرجال نهاية
ومعنى **قوله** ان فرضة الله) عبارة عن الفنى والنهاية ان امرأته من خاتم الناس رسول الله ان فرضة الله الخ
قوله ما طلق) أى عز بزوجها ولا **قوله** بل بكاته بنفسه) أى لعله ان الشفعة له نفعه في المجموع عن التولى
وأمر وقال السبكي ولان ان تقول انه قد لا يمكنه الا تيان به فتنظر الى الاستدانة انتهى وهو ظاهر ومعنى ونهاية
قوله ان عز الزوج) أى منكم **قوله** وان اعتبر مجموع متأخرون الخ) اعني هذه النهاية والمعنى يخلص انفا
قوله (فلمن التعليل) أى تعسلى تركه الخ بنفسه **قوله** (في شرح الارشاد) أى وشي العباد ويختص
بافضل وينبغي اعطاهم كدروى **قوله** (او لروى الخ) أى معنوا بمسئنب جرد ومن عصبه
وقد روي بانفسد الاجارة) أى لعدم جواز الاستانة وتوانى **قوله** (وقوعه في الغلاب) أى على الاظهر فلا يستحق
الاجر الا حرم معنى ونهاية أى فيرد هان كان قبضه ان الاستأجر لم ينتفع به له ونائى وكردى على بافضل
قوله (بخلاف الوضو الخ) عبارة العباد ولو ضرر مكة وأضر في سنة ج أجزه لم يقع عند تعسب مباشرة
بنفسه ولو بعد ج أجزه لم يقع فلا لا جبر ولا أحواله ولا نواب انتهى. **قوله** ولا نواب انتهى تأمل قال البصري
يرد بالنظر فيقال اجتمع المانق وأخبر المستأجر انه ريد الا حرم من ينتفع به فله يستحق الاجر الا حرم
اولا وعلى الثاني هل يستحق شيئا قط ما مضى من باده الى المقاتاة الخ وقد يقال فضة ليلهم بأن التفسير
من العضو ومع جهة الاجارة أن الاجر يستحق القسط **قوله** مع جهة الاجارة الخ) أى ظاهرا وباطنا وانما
باعتبار البصرى **قوله** مع جهة الاجارة فهنا قال المحشى سم حره او قد يقال لا اشكال في جهة عقد الاجارة
عند مباشرة لان تكافلا لا يخرج عن كونه معنوا باعاجزا اختلاف مسألة الشفعة انه بدين بأنه غير معنوب
في نفس الامر عند مباشرة العقد فلي تأمل او قول الملتن (لكن لا يشترط نفعه العبال الخ) أى مؤتمهم ومؤتمته
مؤتمهم لم يشترط كون الاجارة قاضاة عن مؤتمهم ومؤتمهم يوم الاستعارة معنى ونهاية وشي بافضل **قوله**
يخلص مؤتمهم) أى مؤتمهم ونهاية ومعنى **قوله** (فادفع قول السبكي الخ) في اندفاع البعد بما ذكره بعد
يخفى سم **قوله** (و صبر كالا) دفع الكاف أى شيلا كردى **قوله** على أنه لا نظر في المسئلة قبلات) في
هذه الملاوة القضيصة التزلل على قبله لم اعتبر نفعه العبال ذهابا او با فحين ينفسد الملاوة على التام
سم **قوله** (اعطى) الى قوله في الاولى في النهاية لم يغنى الا قوله أو القادر وقوله أو قال الخ ومقول الملتن (لم

علم الفرق بين مستند الاستحقاق والأمانة في القوربة ، وإنما يجب العلم بأن الأمانة في الاستحقاق على هذا
التفصيل وفي شرح الرض بمقتضى حكم ذكره ، وإن كان الاستحقاق والاستانة واجبين على القور في حق
من مضى بطلاناً في الأمانة بعد سائر في الاستحقاق اهـ ذلك لأن الأمانة في الرض والتفصيل يعني آخر حكم
منها هو عدم إمكان حمل القور به بعد السائر على التفصيل فلنأمل **(قوله بعد الوجوب وإنما يمكن)** قد يقال
أنه يمكن من شرط الوجوب **(قوله بان فساد الأجرة ووقوعه للثائب)** أي لأجرة حرة **(قوله اختلاف مالو)**
مضموعه فأن الحجج **(قوله بان ألعاب ولا حصر مكنة)** وتعرف في سبعة حجب غير له يقع عنه تعين مباشرة بنفسه
بألعاب قالوا أي الشيخ أو حامداً وهو موم عدم وقوعه عن المستأجر بلزمة لأجره الأجرة وقر في الأذرع بين
الأزواج بأن في حياها الأذرع بعد هذه الأجرة هنا وبذل الأجر من غير تعينه فأن شرط أب بعضهم نظراً فيه أيضاً
الذي يغفل عن ذلك لا يقتصر منه في حق الأجير بالبرع بخلاف الحضور فانه بعد أن ورت الأجر مقصود به
سبعة فلو أنه أخرجه وسبقه برباطه ذلك اهـ **(قوله أنه الأجرة هنا)** حرة **(قوله في المتأجر)** لكن
شترط نطقه بالعمال أي ولا يقتصره كترك **(قوله فأنفق قول السبكي الخ)** في الدفاع بعد ما ذكره بعد
عن **(قوله على أنه لا نظرنا المستقبليات)** في هذه العلوة القبضية لتلزم على ما علمه اعتبارها بنفقة العمال

بعد على الله لا تظن هنا المستقبلات كلها ولو بذل أي أعطى (ولله) أي فرعون سفل ذكره كأن أو أنثى أو والده وان علا
كذلك (أبا يحيى مالا) له (للأخرة) يمنح عنه (لم)

وان توهمه المجموع وقد يؤخذ من (٢٢) قولهم والرجوع جائزه لانه لو لم يكن بان نذر اطاعته نذر امتناعه لم يلزمه الغرر ويحمل اللاحق

أن الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العصب دون ما قبله سم (قوله وان أوهمه الخ) عبارة النهاية
واقضاء كلام المجموع أن الاستقرار انما هو في ذمة المطيع غير مردون اغتر به في الاسعاده كمن يستقر
في غيبته مع جواز الرجوع كما مرد وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب فلو تعلق ع آخر عن ميت فهل
حجة الاسلام يجب على الوارث قبوله لان له الاستقلال بالذمة غير ان كسار اه (قوله لم يلزمه الغرر)
أى فى الاذن (قوله ويعد كراخ) هو قوله اذلا وزع الخ كرى (قوله استقر في ذمة) أى اعتبارا عانى
نفس الامر نهاية ومعنى أى ومع ذلك فلا ثم عليه لعذر ع ش قول المتن (وكذا الاجنبى) أى وان كان أثنى
شرح بافضل قال الكردى فى الابعاب لكن بشرط أن يكون له ما يحرم أو زوج اذ النسوة لا تكفى هذا لان
بذل الطاعة لا وجبه على المطيع لجواز رجوعه قبل الاحرام اه (قوله نحو الانخ) عبارة النهاية والمعنى والاب
والاوال الخ فى بذل الطاعة كلاجنبى اه (قوله ولو ما شيا) يتأمل فى الابعاع قوله السابق نعم لا يلزمه الاذن
افرض أو أصل الخ الآن بقدر ما هان فى الاب بدون المرحلتين أو يفرض بين الامر عند التوسيم فلا يلزم مع نحو
لشيء يختلف البذل يلزم قبوله مطلقا وفيه نظر سم عبارة الكردى على بافضل قوله وهو ما شيا ظاهره
لزم الاذن للاجنبية لما شيا وهو ظاهر غير محايته فى الأصل اه أقول قد تقدم فى الشرح وعن الوائى
ما يخالفه الآن يفرض كلامه بعبادون مرحلتين (قوله لان تعشى هذين) أى الاجنبى ونحو الانخ (قوله ان
يكون حر الخ) قال فى الحاشية فى نفس الامر وان كان قتلى الظاهر وهذا فى حجة الاسلام أما التطوع فيصعب
أن يكون الاجير فيه صبيها أو عبدا أو أمة اه وفى شرح الايضاح لابن عجلان تحرى انا بانه الرقيق فى جنى
انتهى اه كرى على بافضل عبارة انها يتجاوز النيابة فى التطوع كفى النيابة عن الميت اذا وصى به
ولو كان النائب فيه صبيها أو عبدا أو أمة اه وفى شرح الايضاح لابن عجلان تحرى انا بانه الرقيق فى جنى
موتون (قوله) أى بان يكون عدلا والام تصح انا بتولوع المشاهدة ولو فى الاجارة والجلالة لان نيته لا يطلع عليها
كأن فى حاشية الايضاح للشارح سم ورواى فى فتح القناع لكردى مثله الا انه استثنى من عينه ما دوى العالم
بنفسه وعبارته فى حاشيته على بافضل يعذر كمر مثل ممر من حاشية الايضاح من الجلال الملى وابن عجلان فى
شرح الايضاح نصها نعم ان كل المستأجر معصو باو استأجر بنفسه فاستأجر عن نفسه صحت الاجارة وقيل
قوله يجب كفى فتاوى الشارح اه وفى باعشن على الوائى حيا لفته هما (قوله أوى فرض نفسه) يعنى لم يكن
عليه جرو لونه انما يوقعه وفى شرح بافضل (قوله وان لا يكون معصوبا) أى وان وضع حمل أو تكلف وائى
(قوله مان أجبر الخ) على حذف أداته الشرط (قوله بالقسط) معلق بقوله استحق (قوله أو) بعده استحق الخ
عبارة دفع التقدير للسكردى أو بعد الاحرام وقيل تمام الاركان أنيب المجموع عنه على ذلك واستحق الاجير قسطه
من المسمى الا لعمل فى الجملة ويعتبر ذلك من ابتداء السيرة وتغصم الاجارة وان مات بعد تمام الاركان دون باقى
الاعمال الواجبة أو المستنونة فلم يؤخذ ذلك فى صحة الاجارة لكن يلزم الاجير حقا قسط ما بقى من الواجبات والسنن
وتعتبر الواجبات والسنن بدم وهو على المستأجر على العمد اه (قوله الاول) أى من المسمى (قوله حرم به)
أى الاول (قوله سواه اه) بدمه الوتوف عند القتر) أى لانه لا يقبل النيابة (قوله لعدم انضباطه) أى الدعاء
(قوله وقضيه) أى التعليل (قوله على الاول) أى الوقوف (قوله بل على الثانى) أى الدعاء ولا يضرب الحمل
بنفس الدعاء فتح التقدير (قوله وعليه) أى على صحة الجملة على الدعاء (قوله فاذا دعا على كل منهم الخ) أو بان
الطاعة بعد إمكان الحج استقر الوجوب اه (قوله ولو ما شيا) يتأمل فى الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه
الاذن كضرع أو أصل الخ الآن بقدر ما هان فى الاب بدون المرحلتين أو يفرض بين الامر عند التوسيم فلا يلزم
مع نحو لشيء يختلف البذل يلزم قبوله مطلقا وفيه نظر (قوله ولو ما شيا) أى بان يكون عدلا والام تصح
استنابته وتولوع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليها به يعلم ان هذا شرط فى كل من يحج عن غيره باجارة أو جماله

بالحال فقام نظرا للأصل دعى
ذكر فارق هذا عدم وجوب
المباصرة على المستطيع
فورا لانه وارزاعه
على الفعل وهو وجوبه عليه
ولو كانت له مال أو مطيع لم
يعلم به استقر في ذمة العلم
وعدمه انما يؤتون فى الام
وهدمه (وكذا الاجنبى)
ونحو الانخ والاب اذ انزل
الطاعة بحسب قوله (فى
الاصح) ولو ما شيا فانه
لا استنكاف بالامانة
بدن الغير ولان معنى هذين
لا يشق عليه مطلقا وشرط
البذل الذى يجب قبوله
أن يكون حرا مكافيا لقوله
أذى فرض نفسه وان لا
يكون معصوبا (فرع)
ما أجبر العبد قبل الاحرام
لم يستحق شيئا أو بعد استحق
لانه اثنى ببعض المستأجر
عليه وان لم يحجز عن المستأجر
له بالقسط بان وزع أجرة
المثل على السير والاعمال
ويعلق ما يتصعب عمله قال
بعضهم من المسمى وقال
بعضهم من آخر المثل والذى
يقع الاول أخذ ما مات
قبيل ما يحرم من النكاح
ثم رأيت شيخنا حرم به وساقى
فى الاجارة انما لا تصح على
ز يلوته على الله عليه وسلم
سواه أو بدمه الوتوف عند
التعبر المكرم أو الدعاء
لعدم انضباطه وقضيه
انفو الضبط كان كسبه

وردت في حقه وهو متصفا بالجلالة فلا تصح على الاول لانه لا يقبل النيابة بل على الثانى وعليه لو استقبل من جماعته على
التمام مع فاذا دعا على كل منهم استحق جعل الجميع

قال

قال اللهم اغفر لكل منهم و (قوله لتعدد الجاهل عليه) المراد بما يشمل الصبي كرى (قوله وشهدناك) أي استحقاقه لالجسيع (قوله استغفنه) أي الذي ينزل (قوله وجبت) أي على النوبة (قوله عليها) أي الذي النوبة على الإصابة (قوله لان لفظ القرآن الخ) على لفظي المناقاة (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز الاتحاد الدعاء أي كالأهم فعل كذا بفلان وفلان مثلا سم (قوله فلا تكن التداخل الخ) * (خاتمة) *

يجوز أن يجمع بين غير بالغة وهي قدو الكفاية كيجوز بالاجازة وان استأجر بهل يصح بجهل بهل العوض ولو قال العوض بمن يجمع فيله مائة درهم فمن يجمع منه خمسة أو سبع من آخره عنه أي ووقع في قلبه صدقه استغفها فان أحرم عنه اثنتان مرتبا استغفها الأول وان أحرم ما عاود جهل السابق منها مع جهل سبقه أو بدونه أي بان علم السبق ولم يعلم عن السابق وقع بجهل ما عاود لا شيء لهما على القائل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما أي بعينه ثم نسي فقبضنا فطره ترجع الوقف أي في العوض ولو كان العوض بجهل أو كان فالمن يجمع فيله لو بوقع الحج عنه باحوال بل ثم الاستعجار فيمكز كثر بان استعجار عين واستعجار ذمة فالأول كاستعجار تلك التصريح أو عين مبنية هذه السنة فان عين غير السنة الأولى لم يصح العقد وان أطلق صح وجعل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل إلى مكة الاستئجار فأكثر فالأولى من سبى أماكن الوصول و بشرط إعطاء العقد قدرة الاجير على الشرع في العمل واتساع أمانته والمكر ونحوه أي كاهل العين يستأجر في أشهر الحج والضرب الثاني كقوله أئتمت ختمك تحصل بحجة وبحو والاستعجار في هذا الضرب على المستقبل فان أطلق حل على الحاضرة في حال انضاق الوقت ولا بشرط قدرة على السفر لا مكان الاستئجار في اجارة الله ولو قال أئتمت ذلك التصريح على نفسه فهو ككون اجارة عين وبشرط معرفه العقد عن أعمال الحج أي من كان واجبا ومنه ولا يجب ذكر المقات بجهل عند الإطلاق على المقات الشرعي ولو استأجر لآخر فالعلم على الاستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجازة ولو كان الاستأجر للقران معسرا فاقصم المذموم الذي يبدل العلم على الاجير لان بعضه هو الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج منها هو الاجير وجاع الاجير مفسد للحج وتنقصه اجارة العين لا اجارة الله فلا يفتن بزمان وينقلب فيها الحج للاجير اكملع اجعوب اذا جامع فسد حجه وانقلب له وعده أن يضي في قاصد والكفار قوله في اجارة الذمة ان باقي رد القضاء عن نفسه يجمع آخر للمستأجر في عام آخر أو يستينب من يجمع عنه في ذلك العام أو في غيره وللمستأجر فيها الجارية في الفسخ على الترتيل لتأخر المقصود ويسقط فرض من يجمع أو اعتمر بحال حرام كفصوب وان كان عاصيا على الصلاة في مفصوب أو وثو بحر رمفني وكذا في النهاية لأنه عقب قوله صح وتكون اجارة عين بما قصه على ما في الرضة هناعن البغوى وقال الامام بطلان أو تبعه في الرضة في باب الاجارة ومباحب الأوز وهو المعتقد اه وفي الوثاقى عدد كره عن الشارح في الحاشية والاعابة بل مامر عن المفسرين من أتم بالاجارة عين معصية انصه ويصح كون من لم يجمع اجيرة ففسخ عين نفسه من المستأجر في سنة أخرى لأجبر عين لانها عين للسنة الأولى اه عبارة تقع القدر ولا بشرط في الاجارة لأنه إن كان يباشر الاجير على التسليم الذي استأجره لنفسه ولا قدره على الشرع في العمل ولا أن يكون قد يجمع نفسه ولا يقدح في ذلك خوف الاجير منه أو مرضه فله الا بانه في حال ولا عذر ولو شئ قليل دون المستأجر بهو ويجوز له ما أتدأ كل الازدتم يلزم أن لا يستأجر الا عدلا اه

(باب المواقف)

(قوله فاطلاقه) أي الميقات (عليه) أي المكان (حقيق) أي اصطلاحا * (فرع) * أتباع أعمال الحج كذا في حاشية الانباض للشارح (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز الاتحاد الدعاء أي كالأهم فعل كذا بفلان وفلان مثلا

(باب المواقف)

(قوله فاطلاقه) أي الميقات عليه أي المكان حقيق أي اصطلاحا * (فرع) * أتباع أعمال الحج وقابعه مشاك

لتعدد الجاهل عليه وان
اتحد السير اليه ولو استعجل
عسلى ردأ بقين المالك من
موضع واحد ويشهد بذلك
نص الشافعي رضى الله عنه
على ان من مرتبة صباين
فقال الذي النوبة بان أصبت
بهذا السهم فلك دينار
فأصاب استغف وحسب له
الإصابة وما كان له عليه مع
اتحاد عمله ولا ينافي مالم
كان ميثاقا بغير فاسق فعل على
ان يقرأ على كل خصمه قلمه
ختمت ان لفظ القرآن
مقصودا فاشترط تعدده
وجب بخلاف لفظ الدعاء
ولتفاوت أواب القراءة
ونفسها للميت وتفاوت
الحشوع والتسدر فيمكن
التداخل فيها قنأله

(باب المواقف)

جمع ميقات وهو لفظ الحد
وشرا هنا زمن العادة
ومكانها فاطلاقه على محقق

[illegible]

فإن أصله هل كان فيها أو لا فالنقص عدم إجزاءه وهو ظاهراً للصلاة وغيره وأما ما نقل عن بعض الناس من الإجزاء فلا يثبتونه من الصلاة فإن قضاءه ينشأ بظاهرها غير صحيح قال في شرح الرض ولو أجزم قبل شهر ألحق بمن مثل أهل أجم بعد أو غير فهو رد ولو أجم بجميع من مثل أهل كل إجماء في أشهره وأقبلها قال الصبري كان جلالته بقر إجماءه لأن وشك في تقدمه قاله في المجموع قال الأوزي قبل والاولى استحساناً لما كمل أجم واحد استمكن ثم نسبناه وقد ساء كرام الصبري أن الصائم ولو علم بعد الغفر وبأنه نوى الغفر من رمضان وشك حينئذ هل كانت يتقبل الغفر وبأنه بعد حكمه بصفته وبأنه لا يتقبل الغفر وقوله ولو أجم قبل أشهر ألحق بخرج ماله كان في أشهره بظاهرها أنه حدثك كل من ساء ما أجم به فنوى القرآن وألحق كل ساء في باب الاحرام (قوله لا يقتضي بطلان جمه الخ) يعني أن رد بطلان خصوص الحج أو أصل النسك فلا يترتب بطلانه مع ما نقله أن الاحرام بالحج في غير وقته ينقضه غيره (قوله لا تلزمه الإجماء) وقوله جاع في البلدا الثانية وإن زلما المسألة (قد يقال أن كل من نوى الصوم قبل الانتهاء من التمتع ينقطع عن دخول الجوع في حقه حينئذ) وإن كان لم ينو ذلك قبل اجتماعه وان كان لا يتبين أول الشهر ولم يشاركه في التمتع تقسده صوماً وكان القسم من ذلك محتمل لا قد قد قام في هذا الكلام جد تناقض فذكر عدم الكفارة إلا لكان غيره لا ينقص على آخره وبلا يحتاج إلى توجيهه يقولها بالشبهة فإن قلت يمكن تصو ذلك بما إذا انتقل في الليلة التي رزى فيها إلى نول في البلدا الأولى إلى البلدا الثانية فوجدهم لم يروا الهلال فثبتت السنة فثبت معهم فأت عدم الكفارة حينئذ يدمر أن هذا التصو ولو وافق قوله وإن زلما لأصداك وقد قبل بغير العلم المذكور

الاعتماد بمحض الوقت
والجسد بالوقت فتوسع
(وقت) ارام (الحج سؤال
وذوالقعدة) بقض الغاف
افضع من كسرهما (وعشر
المن ذى الحجة) بكسر
الخاء افضع من فقها أى
ما بين منتهى غرب آخر
رمضان بالنسبة للبلد الذى
هو فيه فيضع اوجاعه فيه
وانا تنقل بعده الى بلد
اخرى يخالفه طالع تلك
ووجدهم صيلما على
الوجه لان جواب موافقة
لهم فى الصوم لا يقتضى
بطلان حجه الذى انعقد
لشدة تثبت الحج وزوجه
بل قال فى الاتحاد نسلان
شجرة لا تفرقه الكفر زلو
جامع فى الشائنة وان زومه
الامساك قالوا بوجه الله
لا تحب فطيرة من زنته
فطرته يغوي ٥٥٣

وعلى هذا يصح الاحرام فيه

اعطاه حكم شوال اه

وله استكره في الكفارة

قرب لائم ان سقط بالشبهة

وفي الفطرة يتعين فرضه

فيما اذا حدث المؤدى عنه

في البدل الاول قبل قرب

الرم الثاني والاخا في حبه

لزمه لان العبرة فيها بحمل

المؤدى عنه واما الاحرام في

الرم الثاني فانه يصح عدم محضه

لانه بعد ان انتقل الباصار

مناظر في الصوم فكذلك الحج

لانه لا خلاف بينهما ولا رد

الانكارة لما عجل وبخسر

النصر كاقصر به جمع من

الصلاة رضي الله عنهم قوله

تعالى الحج أشهر معلولين

أي وتسدلك وتقول جمع

يبتدئ بجوارح الاحرام بالحج

في جميع السنون ولكن لا ياتي

بشيء من أعماله قبل أشهره

وردها بها بانهم وافقونا

على قويت الطواف والوقوف

فأفارق بينهم وأوبى من

الاحرام فان قلت اذا كان

غير الاحرام لماذا كرمته

في التوبة بذلك بالنسبة

لمنع تقدمه فراقته مرابه

قلت لانه مختلف فيسبب

علمت بخلاف غير ولانه

يفهم من منع تقدم الاحرام

منع تقدم غيره بالاولا به

تبع له وهذا يظهر اندفاع

لاعتراض عليه بان الاقتصاد

على الاحرام هو مهم (وفي

ليه النحر) وهي ليه عاشر

الحج (وجه) انما يصح

الاحرام فيها بالحج لان البالي

تبع للقيام وبوم النحر لا يصح الاحرام فيه فكذلك البلي وبومه الحرام الصحيح المصحح بخلافه وعلى الاصح يصح الاحرام فيها

المتنزل اليه (قوله) وعلى هذا يصح الاحرام أي بنقد الاحرام بالحج محاسن (قوله) أي في البلد الثاني (قوله) بالشبهة لعل الرادها ما تقدم كونه من رمضان في حقه اصاله بل تعالىه ويحتمل أنه ما من عن سم أنفا (قوله) فيما اذا حدث المؤدى عنه أي كونه أدور في حدث في البلد الاول في اليوم الثاني والحاصل أنه ان أدرك المؤدى عنه وقت الوجوب باعتبار البلد من وجبت الفطرة وأباعتار البلد الثاني فقط بان حدث بعد فرض وبرمضان البلد الاول فاقوله عدم الوجوب سم (قوله) والأي بان حدث في البلد الثاني قبل قرب اليوم الثاني (قوله) لان العبرة بالحج راجع لما قبله والأيضا (قوله) فكذلك الحج أي فلا بنقد الاحرام فيه بالحج حاء (فرع) * من نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من شوال والا فمعه فبان من شوال الحج والافعمرة ومن أحرم بحج معتقدا تقليمه على الوقت فبان فيه أجزاء ولو أخطأ الوقت كل الحج فبطل يغتفر كخطأ الوقوف أو ينقصر وتوجهان الاوق الثاني كذا في العباب أي والنهاية ولا يخفى أن إطلاق الاول يخالف ظاهرها فيبالي نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الا بالشرط السابق في محله والفرق شدة تعلق الحج بهم وعش (قوله) ما علمت أي من انها تسقط بالشبهة (قوله) وبغير النحر عطف على منتهى في قوله أي ما بين منتهى غير وبالحج سم (قوله) كذا في خبره أي بما في المنز من شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة نهاية ومعنى وقال السكودي وصير به يرجع الى قوله أي ما بين الحج اه (قوله) أي وقتبه ذلك أي وقت الاحرام به أشهر معلولين انه لا يحتاج لاشهر وأطلقه على شهرين وبعض شهر تليسا وأخلاقا للحج على ما فوق الواضحها بمعنى (قوله) يحرم (الاحرام بالحج الحج) أي وينقصر (قوله) فلم يقتصر عليه أي المصنف على الاحرام (قوله) وهذا أي بالتعليل الثاني (قوله) وعلى الاصح يصح الاحرام فيه بالحج

مع احتمال كون هذا اليوم يوم عدى حتى المتنزل اليهم ومنع عدم انوافقه ان ذكره لان الرادها اذا جامع في هذا اليوم يلزمه الامسالك ولا كفارة (قوله) وعلى هذا يصح الاحرام أي بنقد احرام فيه بالحج حاء (قوله) وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا كان الحج قد بشكل فرضه فيما ذكره ايضا لان ظاهر عبارته ان كلامه في الوجوب وبغيره بشمس هذا اليوم لا في يوم الاخراج في البلاد الثاني وحديثه الوجه بالوجوب وان كان المؤدى عنه في البلد الاول غاية الامر أنه يلزم الاخراج فيها في الثاني فان قلت لا يصح الجمع على ظاهر عبارته لقطع بحصول الوجوب لان السبب فيه ما فر وبهذا اليوم أو الذي قبله وقد وجد اجماعا فلا وجه في الوجوب قلت يصح وذلك بما اذا لم يدرك من تليزمه فطره غير بما قبل هذا اليوم كونه أدور في حدث في هذا اليوم لكن قد بنى الجمل على الظاهر المذكور قوله من لم يمتطره لان ظاهره تحقق الزوم عنده وان كلامه ليس الا في وجوب الاخراج الان يؤول على الزوم باعتبار ما من شأنه نعم قد يجاب عن الاشكال بان الزام المنع من كل من أصل الوجوب ومن الاخراج بلاد المؤدى عنه فلا يلزم فطره اذا لم يدركه غروب شمس رمضان باعتبار بلد وان كان أدركها باعتبار غيرهما وان كان المؤدى عنه نذ ذلك الغير والحاصل أنه ان أدرك وقت الوجوب باعتبار البلد وجبت الفطرة وكلامه وان اعتبر البلد الثاني فقط بان حدث بعد فرض وبرمضان البلد الاول فالوجه عدم الوجوب (قوله) فكذلك الحج أي فلا بنقد الاحرام فيه بالحج حاء (فرع) * من نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من شوال والا فمعه فبان من شوال الحج والافعمرة ومن أحرم بحج معتقدا تقليمه على الوقت فبان فيه أجزاء ولو أخطأ الوقت كل الحج فبطل يغتفر كخطأ الوقوف أو ينقصر وعرة وجهان الاوق الثاني كذا في العباب ولا يخفى ان إطلاق الاول يخالف ظاهرها فيبالي نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الا بالشرط السابق في محله والفرق شدة تعلق الحج بهم (قوله) وبغير النحر عطف على منتهى في قوله أي ما بين منتهى غير وبآخر رمضان (قوله) قلت لانه المختلف فيه الحج أقول يكفي في صحة الاقتصاد واتجاه صحة الاحرام في جميع هذه المدة بخلاف بقية الاعمال اه (قوله) وعلى الاصح يصح الاحرام فيها بالحج صرح به الرادها ومراهم ان هذا وقتهم مع امكانه في بقية

تبع للقيام وبوم النحر لا يصح الاحرام فيه فكذلك البلي وبومه الحرام الصحيح المصحح بخلافه وعلى الاصح يصح الاحرام فيها

وقالوا لغنى وشكلا فلما نبهنا عبارة الاول ونظاها كلامه أنه أصبح احرامه بالحج اذا ضاقت من الوقوف عن
 اذراكه وبعصره الى ربابى اه زاد الثانى ومرادهم أن هذا وقتهم مع امكانه في بقية الوقت حتى لو أحرّم من
 مصر يوم عرفتم بنقدا الحج بالاشك قاله في الخادم اه قال عرش قوله مر مرادهم أن هذا الخ قد يتوقف
 أن هذا مرادهم بعد فرض الكلام فحين أحرّم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليست
 اه وقال الرشدي قوله مر مرادهم أن هذا الخ أنظر مراد الشارح مر يسبب ما في هذا عقب كلام
 الر وبابى هل مراده تعقبه أو بمجرد دلائل التناقض بينهما أو الاشارة إلى أنهما متعارفان وحديثنا فوجه المغارة
 فليحصر وسبب في الباب الا حتى يتبادل على اختياره لكلام الر وبابى اه وكذا عقب سم كلام النهاية
 بما نصه قول الر وض وشرحه في باب الاحصار ولهذا الواحرم بالحج يوم عرفه بالشام لم يجزه التعلل أى في
 الحال بسبب الفوات اه قضيت انفة اذا الحج وعدم انفة عاده مرة اه (قوله وان علم الخ) * (تنبه) * هو
 أحرّم قبل اشهر الحج ثم شك هل أحرّم صحى أو مرة فهو مرة أو أحرّم صحى ثم شك هل كان احرامه في أشهره ام
 قبلها قال الصبرى كان محالاً أنه قد نكح احرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع معنى ونهاية وقال سم
 بعد ذكر مثله عن شرح الر وض وقوله لو أحرّم قبل أشهر الحج المخرج به دل على أن كان في أشهره فافظاها أنه
 حيث شك كقولى ما أحرّم به فتوى القرآن وألحج مجلساً أى في باب الاحرام اه قول الر (فلا أحرّم
 الخ) أى الحج أو أحرّم مطلقاً بنهاية ومعنى وباقى الشرح مثله (قوله حلال) الى قوله لانها تقع الحنفى
 النهاية الاقوله و يظهر الر وعلم وقوله وصورالى ولا تنقد وكذا فى المتن الاقوله وهى افضل الخ (قوله
 حلال) خرج به ما لو كان محرماً بعبارة ثم أحرّم صحى في غير أشهره فان احرامه لم ينقد بحال كونه في غير أشهره
 ولا مرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى أبو الطيب معنى ونهاية (قوله لا يحرم عليه) أى
 العلم بالحال شو برى (قوله لا يمس فيه تابى) بعد انفاضة قد يقال بعد قصد عبادة لا تحصل لا يفقه الا
 أن يكون بمنتهى الا أنه ان لم يكن تلاعباً بالعبادة كان شبهة سم وقد يجب هو أن الامر هناك علم بالانها من كل
 وحذاء الباطل انما هو قصد الحج دون مطلق الاحرام (قوله علم الخ) أى من قوله و يظهر أنه لا يحرم عليه
 ذلك لانه ليس الخ (قوله أن الثانى هو الرابع) وفى الوائى ويجوز بدال لفظ العمرة بالحج سواء قصد العمرة
 أو لم يقصد شياً كما يعلم من الحاشية اه (قوله لانه لو أحرّم به مطلقاً) كذا في نسخة المصنف والاصواب ترتبه
 بصري أقول يمكن تصحى به ما جاء الضمير للسك (قوله لا يصح الخ) الذى ذكره غير الشارح مر سم الله
 تعالى أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات في ذى القعدة في ثلاث سنين ومرة في رجب ومرة في رمضان
 ومرة في شوال اذا علمت ذلك فتأمل قوله صحى عند من غير الخ ثم تفصيل بقوله ثلاث مرات الخ يظهر لك
 ما فيه من الاجم بصري (قوله ومرة في رجب الخ) أى فذلت السنة على عدم التناقض فيها يتوهم معنى (قوله
 وكما لم ينفر الخ) أى أما احرامه ما بعد نغرة فصحى وان كان وقت الرى بعد النحر الاول باقيلانه بالنفر خرج
 من الحج وصار كوضى وقت الرى معنى ونهاية زاد الوائى ومن علم الرى التشرى كه أو بعضه وقد خرج
 وقسم احرامه وذلك بغير هما ولا يتوقف على بدل الرى لانه غير محرّم ولا يقى علمه أن الاحرام يتخلل من
 بقى غيرى من يوم النحر ولو حصاة لانه مادام لم يتخلل التخلل هو باقى على احرامه وان خرجت أيام التشرى
 الوقت حتى لو أحرّم من مصر يوم عرفتم بنقدا الحج بالاشك قاله في الخادم قال وفى انفاضة مرة تردد والارجح
 نهر شرح مر (قوله وان علم الخ) الى الر وض وشرحه في باب الاحصار فصل وان وجد المحصر طر يقا واستطاع
 سلوكه لزمه سلوكه وان طأ حتى يصل البيت وان علم الرى لان سبب التخلل هو احرامه لا خوف الفوات
 ولهذا الواحرم بالحج يوم عرفه بالشام لم يجزه التعلل أى في الحال بسبب الفوات اه وقضية قوله ولهذا الخ
 انفاضة الحج وعدم انفاضة مرة (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاقادة) قد يقال بعد قصد عبادة فاقادة
 فصل لا يتبع الا ان يكون بمنتهى الا أنه ان لم يكن تلاعباً بالعبادة كان شبهة اه (قوله وقد علمت ان الثانى هو
 الرابع) من أين علم ذلك

وان علم أنه لا يدرك عرفة
 قبيل الفجر فاذا فاته تخطى
 بما يأتي فلا أحرّم حلال
 (به في غير وقت) المذكور
 (انفاضة مرة) بحرثه عن
 مر قال اسلام (على الصحيح)
 علم أو جهل لان الاحرام
 شديد التعلق فانصرف لما
 يقبله و يظهر انه لا يحصر
 علمه ذلك لانه ليس فيه تلبس
 بعبادة فاقادة فوجه ثم رأيت
 في المسئلة قولين الحرية
 والكراهة وقد علمت ان
 الثانى هو الرابع وعلم من
 كلامه بالاولى أنه لو أحرّم به
 مطلقاً في غير أشهره انعد
 مرة أيضاً (وجميع السنة
 وقت الاحرام العمرة) وغيره
 مما يتعاقب بها لانها صحى
 عنه صلى الله عليه وسلم وعن
 غيره في أوقات مختلفة ثلاث
 مرات متفرقة في ثلاث
 سنين في القعدة ومرة في شوال
 ومرة في رمضان على ما رواه
 البهقي ومرة في جبهوات
 أنكرتها عائشة رضي الله
 تعالى عنها واعتبر بامر
 من التبع رابع عشر
 الجوه صرح بمر في رمضان
 بعد كل جمعة وقد نفع
 الاحرام بها لعرض كحصر
 بها وكما لم ينفر من منى
 ففراجه لكان لم يكن بها

نفس الاحرام ومن هذا
عمل بالاولى امتناع بحسين
في عام واحد ونقل نفسه
الاجزاء وصورة تعدد بصور
رددها في حاشية البصاح
ولا تعتقد كالحج على الحرم
بها وهو يجمع أو يرد
ويستلزمها لا سيما
في رمضان للحدث المذكور
وهي أفضل من الطواف
على العمدة اذا استيقظ
الزمن المصروف اليها
لانها لاتعتمد من المكاف
الحرة الا فزاد وهو أفضل
من التلوق (والمبقات
المكاف للجمع) ولو في حق
القارن تقليب الجمع (في
حق من بكة) ولو اقام
(نفس مكة) لاطرافها
ولو محاذها على المستند
للغير الا في حق أهل مكة
من مكة (وقيل كل الحرم)
لاستوائه مع أهل الحرم
ويروى غير ما عليه باحكام
أخر ولا يحتمل في خبرها لئلا
من الابطح لاحتمال أن
العمارة كانت تنتهي اليه
اذن ذلك بل هو الظاهر كيدل
له خبر قوله به على أن العمارة
الانتمية بأوله فلو أحرم
خارج بينها أي في محل
يجوز قصر الصلاة فيمن
سافر منها ولم يعد اليها قبل
الوقوف أسأله ولم يرد على
القول بخلاف ما اذا عاد
لكن قبل وصوله مسافة
القصر

وبلدري يوم النحر . وقد توقف عليه التحال ولو صوما فلا يصح منه قبله احرام ولا نكاح ولا وطء ولا متعلقاته
له وقوله بخلاف من يقي عامي من يوم النحر الخ في سم ما وافقه (قوله لان بقاء أحرار الح) يؤخذ منه
عدم الفرق بين من وجب عليه الحج والي والميت ومن مقطعه أي ولم ينقر تغيير كثير يعني انما هو باعتبار الاصل
والغالب نهاية وفي الثالث ما وافقه (قوله ومن هذا الح) أي من قوله وكالحج لم ينقر من منى نغرا الخ (قوله
وصورة تعدد الح) عبارة النهاية وتسمى الرز كشي وقوله في عام واحد مردودا قال عشي قوله وتصور
الرز كشي الخ أي بان يأتي مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع الى منى لحصول التحليل بما
فعله ووجهه بقاء أحرار الاحرام المات من حيا لمخلة الثانية من الميت حتى يرى أيام التشريق اه (قوله ومن
الاكثر منها الخ) أي ولو في العلم الواحد فلا تكرر في وقت ولا يكره تكرارها فقد أئز صلي الله عليه وسلم
عاش في سنة عام مرتين واعتبرت في عام مرتين بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وفي رواية ثلاث عراقي في الكفاية
وفعله في يوم عمر وقوم الرخيس بنافضل كفضله في غيرهما لان الفضل فعل الحج فيهما يعني عبارة النهاية
ولا يكره تكرارها بل بسن الاكثر منها لانه صلى الله عليه وسلم اعترف في عام مرتين وكذلك عاشتوا بن عمرو
وبنا كد في رمضان وفي أشهر الحج وفي يوم فخال اه (قوله وهي أفضل الخ) أي ولو كانت من غير مكاف
حرم (قوله اذا فرضا) أي لان النقل منها يصير بالشرع فيه واجبا كروى قول المتن (للجمع) أي في حق من
يجرم عن نفسه وناقي (قوله ولو محاذها على العند) خلافا للنهاية والاسنى قال الكري على يافضل والخطيب
فقالوا لو أحرم من محاذاتها فلا ساعد ولا دم كولو أحرم من محاذها سائر المواقيت اه (قوله للغير الا في) أي في
شخصه فيقائه مسكنه (قوله حتى أهل مكات الخ) بدل من الغير الا في (قوله لاحتمال أن العمارة) قد يقال
ما للحال على ارتكاب هذا التمسك لانه منزلهم الذي قصدوا الاقامته الى قضاء المناسك فهو موضع
اهلها لهم وان كان خارج مكة لا يرى أن أهل منى اذا أرادوا الاحرام بالحج يهلون من محلهم فكذلك اهله
فايتأمل بصري أو لمعاد كره اولاده ما بان في التنبيه من قول الشارح او دون مرحلتين الخ الآن بفرض
ذلك فيما اذا خرج الى غير جهة منى ولا دليل له وأما قوله ألا ترى أن أهل منى الخ فظاهر السقوط لان
الكلام فيمن بكة (قوله بل هو الظاهر الخ) وأيضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطر ح الرماد لميل
الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قر به لاسرولها فان قلنا باعتبار ذلك أمكن الجواب باحتمال أو
ظهور أن الابطح أو بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطر ح الرماد لميل الصبيان ونحو ذلك سم
(قوله على أن العمارة الخ) هذا من ربح في أن العبادة من مكة فلا يجوز إقامة جعة قدم سامع مع المسجد
الحرام المجمع (قوله متصلة بأوله) والعمارة في زمنه متجاوزة عن المحصب (قوله فلو أحرم) أي قوله كذا
قالوه في النهاية والاسنى (قوله على الاول) أي الاصح من أنه نفس مكة (قوله بخلاف ما اذا عاد الخ) أي فانه

(قوله لان بقاء أحرار كبقائه نفس الاحرام) يؤخذ منه أنه لو لم يحصل لري حرة العقبة يوم النحر
وفات أيام التشريق امتنع الاحرام بالعمدة قبل الاتيان ببلده بناء على ما بان في توقف النقل الثاني على
الاتيان ولو صوما وذلك نفس الاحرام حيثئذ (قوله وهي أفضل الخ) أي ولو كانت من غير مكاف حرم (قوله
لاحتمال ان العمارة كانت تنتهي اليه اذ ذلك بل هو الظاهر الخ) وأيضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة
مطر ح الرماد لميل الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قر به لاسرولها فان قلنا باعتبار ذلك أمكن
الجواب باحتمال أو ظهور أن الابطح أو بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطر ح الرماد لميل الصبيان
ونحو ذلك (قوله أسأله ولم يرد) قال في شرح الروض نعم أن أحرم من محاذها فانما الظاهر أنه لاسعة ولا دم كولو
أحرم من محاذها سائر المواقيت غير أن الحب الطبري ينه عليه معناه اه ولما قيل أن يقول قياس الاكثر
بمحاذها كسائر المواقيت في عدم الاساءة فوجد لم الاكثر فيه اذ ما عساه واهلا وان بلغ مسافة القصر
في بعده عنها لوجود المحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك والاحرام شارجهما من جهة طريق البلد فيقبل
الوصول اليها أو الى محاذاتها لانه مع ذلك غيرهما أو بمحاذاتها وذلك كاف في سائر المواقيت وكذلك بخلاف لقول

والاعتين الوصول الى ميقات
الافاق كذا قالوه وهو
مخرجي انه لا تكفي مسافة
القصر وظاهران محله ما اذا
كان ميقات الجهة التي خرج
اليها بعد من مرحلتين
فتعين هنا الوصول للميقات
أو محاذاته متخالفه اذا كان
ميقات جهة خروجيه على
مرحلتين أو لم يكن لها
ميقات فيكني الوصول اليها
وان لم يصل لعين الميقات
وانما سقط قدم التمتع
بالمرحلتين مطلقا لان هذا
في اساءة بقره الاحرام من
مكة فشد عليه أكثر لانه
يبعد عنها مرحلتين
انقطعت نسبتها لفاصلا
كلا فاق فتعين ميقات
جهته أو محاذيه (تنبيه)
علم مما تقرر ان الافاق
المتنعم لو دخل مكة فخرج
من أعمال عمره ثم خرج الى
حل يندس ويبيتها مرحلتين
لزمه الاحرام بالحج من ميقاته
على ما تقرر وأودون مرحلتين
ثم أراد الاحرام بالحج جازله
ناحية ان لا يدخلها ولو
أحرم من محله لزم دخوله
قبل الوقوف أو الوصول الى
الميقات أو موقته وفي الروضة
اذا كان ميقات التمتع
الافاق مكة فاحرم بها
لزمه الاساءة بانما لم يعد
لمكة أو للميقات أو موقله
مسافته

بسقط التمتع نهاية أي اذا كان العود قبل التأسيس نسلت ونافى (قوله والافاق) أي بان وصل الى مسافة القصر
(قوله تعين الوصول إلخ) أي في السقوط بمعنى أنه لا يسقط التمتع الا اذا وصل لميقات الافاق وفي عدم الاساءة
كفي شرح الروض عن المقيني ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقاتان قصد ابتداء الوصول اليه والعود
اليها للاحرام منها وأصح باختلاف ما اذا فارقتها بقصد الاحرام لخروجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد
العود اليها فينبغي تحريمها وان وصل بعد ذلك لميقات أو عودا لها وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الاطلاق
سم ونافى (قوله للميقات الافاق) شامل لسائر الجهات واعم ان التمتع ان قصد الوصول لعين الميقات
الافاق لم يردوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذيه عيناً أو عملاً وان بعد عنه كما يصرح
بذلك قول الشارح الا في فتعين الوصول للميقات أو محاذاته سم (قوله ان محله) أي عدم كفاية مسافة
القصر (قوله للميقات إلخ) أي أو مثل مسافته بصري وباعثن (قوله أو محاذاته) بالجر عطفا على الميقات
ويجوز رفعه مطلقا للوصول إلخ (فيكني الوصول) أي قبل التأسيس نسلت ونافى (قوله وان لم يصل لعين
الميقات) أي في الاولى سم (قوله مطلقا) أي سواء كان في جهة متخرفة جميع ميقات أو بعد من مرحلتين أو لأبعد
الزمان فلو كان هذا الخارج من مكة آفاقا متباعدة وصل لمرحلتين من مكة فان كان ميقا ما سقط عنه العلمان
أي عدم التمتع ودم تركه الميقات وهو مكة والأمر ان لم يكن ميقا فان كان في جهة جميع ميقات قدم التمتع دون
الميقات اهـ (قوله لان هذا إلخ) أي الخارج من مكة بلا احرام (قوله أو محاذيه) أي أو مثل مسافته بصري
وباعثن (قوله من ميقاته) أي ميقات جهة متخرفة أو محاذيه أو مثل مسافته فان كان قدم ميقاته والأمر
مسافته القصر كما تقدم ثم لا يتغال سم قوله من ميقاته ينبغي أن المراد لميقات جهة أو محاذيه اهـ أي أو مثل
مسافته (قوله على ما تقرر) كونه اشارة الى قوله والاعتين الوصول إلخ سم وكردى (قوله أو دون مرحلتين)
تصف على قوله مرحلتان (قوله أو الوصول إلخ) عطفا على قوله دخلها (قوله الى الميقات إلخ) أي أو محاذيه
(قوله فاحرم خروجا) لعل محل هذا اذا كان يبيتها بين مرحلتين أو أكثر كان يبيتها وبينها مرحلتان لم
ينشأ التأخير الذي ذكره في قوله ما لم يملكه أو للميقات الخ بل تعين الاحرام من ميقاته كذا كره بقوله لزمه

الشارح كشرح الروض وغيره ولم يعد اليها إلخ الشامل للخارج في سائر الجهات لكن ما تقدم عن شرح
الروض يبين انه أراد غير المحاذية (قوله والاعتين إلخ) أي في السقوط بمعنى انه لا يسقط التمتع الا اذا وصل لميقات
الافاق وفي عدم الاساءة كما قال في شرح الروض قال المقيني ومحل الاساءة فيما ذكر أي من مغارة بنائها
بغير احرام اذ لم يصل الى ميقات ولا فلا اساءة من جهة القاصي أو العاطب كما في شرح المذهب إلخ اهـ ما في شرح
الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقاتان قصد ابتداء الوصول اليه والعود اليها للاحرام منها وأصح ما
يختلف ما اذا فارقتها بقصد الاحرام لخروجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود اليها فينبغي تحريمها وان وصل بعد ذلك لميقات أو عودا لها وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الاطلاق لاحتمال سلة الخروج أو اعم
ان التمتع قولهم تعين الوصول الى ميقات الافاق لم يردوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول
لمحاذيه عيناً أو عملاً وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الا في فتعين الوصول للميقات أو محاذاته
وحديثه فلا حاجة له بخلاف قوله في الوصول اليها إلخ اهذه الكفاية لا تخفى بما اذا كان ميقات
خروجيه على مرحلتين الا ان يريد كفاية ما ذكر وان لم يحاذ الميقات ومع ذلك فيسه نظر أيضا فلتأمل (قوله الى
ميقات الافاق) شامل لسائر الجهات (قوله وان لم يصل لعين الميقات) أي في الاولى (قوله تعين على ما تقرر
إلخ) مما ذكره (قوله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته) ينبغي ان المراد لميقات جهة أو محاذيه (قوله على ما تقرر)
كونه اشارة الى قوله والاعتين الوصول إلخ (قوله على ما تقرر) كونه اشارة الى أنه لو لم يكن في جهة متخرفة
ميقات كفاه الاحرام على مرحلتين وهذا وقد يقال فيضيق قوله وانما سقط قدم التمتع بالمرحلتين مطلقا لعدم
وجوب الاحرام بالحج من ميقاته بل يكفي الاحرام به مما وده اذا كان مرحلتين لانه قد يقال لا يلزم من سقوط
العدم بالمرحلتين جواز الاحرام منه ما وفيه نظر فلتأمل (قوله فاحرم خروجا) لعل محل هذا اذا كان يبيتها وبينها

وهو صريح فيما ذكرته

نعم قوله المقيات يجعل على

ما جلت عليه قولهم مقيات

الاقاق (وأما غيره فمقيات

التوجس من المديستد

الحلقفة) تصغير الحلقفة

بفتح أوله وأخذت الحلقفة

نبات معروف وهو السمي

الآن بابل على كرم الله

وجوه لزم العلامة أنه قال

الجن فيها على نحو ثلاثة

أميال من المدينة (ومن

الشام) إذا لم يسلكوا

طريق تبوك (ومصر

والفسر بالحلقفة) وهي

بعدوا ربع شرف التوجه

إلى مكة نحو خمس مراحل

من مكة والأحرام من ذابغ

الذي اعتدوا ليس مفضولاً

لكونه قبل الميقات لأنه

أضروا أنهم بالحلقفة

أكثره الحجاج ولعدم ما

فان قلت كيف جاءت

مقاماً مع نقل حي المدينة

بها أوائل الهجرة فكونها

مسكن اليهود بدعائهم على

الله عليه وسلم حتى لم يرها

طرحهم فلتدعاهم من

قواعد الشرع أنه صلى الله

عليه وسلم لا يأمر بغيره

ضرباً على ذلك على

أنهم انتقلوا إلى المدينة مقام

اليهود بها ثم زنت بهم

من الحجاز أو قبله حين

التوقيت بها (ومن خاتمة

الدين بلزم بنجد العين

وتعد الحجاز قرن)

الأحرام بالحج من ميقاته على ما قرأنا من اسم (قوله وهو صريح فيما ذكرته) دعوى الصراحة فيها
ذكره مع جميع قول الرخصة فأحرم الخ فصارها مساوية للعبادة السابقة صرياً ولم ينهه لوجه التعجب فإن
ما ذكره الشارح من الرخصة عين قول الشارح بل لو أحرم من حمله الحجاز لا (قوله يجعل على ما جلت الخ)
قد يقال الجمل السابق مستغنى عنه في هذا العمل إذا كان الكلام مفروض فيما إذا كان أحراماً من دون مرحلتين
ولا إشكال فيه بصري (قوله على ما جلت على ما جلت) وهو قوله وتظاهر أن عمله الخ كردى قول المتن (وأما غيره
الخ) وهو من يمكن بمكة عند أداء الحج نهاية قول المتن (ذوا الحلقفة) أى أن سلك طريقه لا يأنس
طريق الحلقفة فهو ميقاته من مريعي الحلقفة وثائق (قوله يفتح أوله الخ) قال في المختار كقصبة مطر فتوقال
الاصحى حلقفة بكسر اللام انتهى ادعش (قوله لزم العلامة الخ) أى ولأصله كردى على بفضل بل
تنسب إليه لكونه حفرها بأعش (قوله على نحو ثلاثة أميال الخ) وتصح المجموع وغيره ما على ستة
أميال لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحداً لثقلهم جهة تبوك وأخير الزايف إنما على ميل لعله باعتبار
عمرانها الذى كان من جهة الحلقفة وهى بعد الواقت من مكته نهاية عبارة المفتى قال الشنخلة وهو
على نحو عشر مراحل من مكته فهو بعد الواقت من مكة اه قول المتن (ومن الشام) بالهمز
والقصر ويجوز ترك الهمز والمذموم في الشين ضعيف وأوله بالنسب وأخوه العرش قاله ابن حبان
وقال غيره محدثه طرأ من العرش إلى القرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة إلى بحر الروم وما ساءت
ذلك من البلاد وهو مذكور على المشهور أنها بموقعى (قوله إذا لم يسلكوا طريق تبوك) سكت عن مقياتهم
إذا سلكوها وقضية قول الأديب في البحار للعجوان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات كالحلقفة وذى الحلقفة
لاهل الشام قائم بأرض عيون هذا وأرض عيون هذا قالوا لا يسلكوا طريقاً بل يسلكوا طريقاً على مقياتهم المجموع
عندى العامة لعلنا أنه أنه والحا فتر قوله وهو صريح فيما ذكرته) وهو المدينة الحجاز وقد ذكر وتؤنس حدها طولاً ومن
برقعة تالي في جنوب البحر الروم إلى أوله ومسافة ذلك ربع من أربعين يوماً وعرضه من مدينة مسافرة
ومسافة منها من الصعدة إلى الشريد وما إذا كان مسافة النبل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من
ثلاثين يوماً وميت باسم من سكنه الأول وهو مصر ابن بصير من لوح بن يثوق الغنى وحاشية شخنا على الغزى
مثله الآن بمسار إذا ابن سام قبل ابن فحول المتن (الحقفة) يضم الحميم ومكون الحاء الموهمة وهى قرية
كبيرة من مكته بالمدينة على تحسين فرسخاً إلى أفضى وهى أوسط الواقت سميت بذلك لأن السبل أبهجها
أى أزالها ففى الآن خراب ولذلك بدلوها الآن برايع شخناونها بموقعى (قوله وهو بعدوا ربع الخ)
تصغير بعدد الأحرام من ذابغ أحرام قبل الميقات وبينهم أقرى ربع نصف يوم كردى على بفضل (قوله
والأحرام الخ) قوله فان قلت في النهاية (قوله لكونه الخ) متعلق بفتح ولاو (قوله لأنه الخ) متعلق بليس الخ
(قوله لأنه أضروا ردتانها بالحلقفة الخ) قال الشيخ أبو الحسن البكرى فلو عرف واحد عنهما شيئاً كان توجهه إلى
الأحرام منها أفضل انتهى وبهذا تأمن الطريق بنى علمان في زماننا عن عين الطريق واحداً وآخرين
بساها كردى على بفضل (قوله بدع الخ) متعلق بقوله نقل الخ (قوله ثم قالت) بنى الاقتصاد على هذا
وحذف قوله بن والهم الخ لأنه لا يدفع الإشكال بصري (قوله وأقبله) أى تملأ والهم الخ (قوله حين التوقيت
الخ) وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم الواقت عام حجة بما يتوهم قول المتن (ومن تمامها الخ) أى من
الأرض المنخفضة من أرض الدين فالتجاء مقام للأرض المنخفضة وقابلها بنجدان معناه الأرض المنخفضة
والدين الذى هو إقليم معروف شتى على نجد خاتمة وفى الحجاز مثلهما وهما الإردان عند الأسلاك شخنا
ونها يثوق بنى الآن الآخرين فلا إذا أطلق بنجد فاراد بنجد الحجاز اه قول المتن (قرن) جبل عند الطائف
على مرحلتين من مكة قبل الحرم والأشهر المعروف بنجد بعض الجبال ثم لكن لا يعرف وجهه فمكة اه
وعلى من يعين الاحتياط كذا فى الغزى وثائق قول المتن (جبل) بالفتح كالتفتي وجعل قال المزمع جليل من
دون مرحلتين أذلو كان بينهم حذرت لم يثبت التأخير الذى ذكره قوله مالم يعلمه كالأمة انما الخ

باسكان الزاء (ومن المشرق)
 الرافد وغيره (ذات عرف)
 ويسن لهم الاحرام من
 العتيق قبيلها لغيره فيه
 ضعيف وكل من الثلاثة على
 مرحلتين من مكة وذلك
 للنص الصريح في الكل حتى
 ذات عرف وتوقيت عروضي
 الله سبحانه الجهاد وافي
 النص بغيره بالتوجه
 لبواقي الخبرين له أن
 لاهلن وان أتى بهن من
 غير اهلن ممن أراد الحج
 والعمره ويستثنى مما ذكر
 الاجماع فانه يحرم من مثل
 مسافة ميقات من احموم عنه
 ان كان ابعدهن ميقاته فان
 احموم من ميقات اقرب
 فوجهات أحدها على عدم
 الاساحة والخط ووجهه
 البغرى وآخرون والثاني
 لاشي عليه وعلى الاكثر من
 ونقل عن النص وانه الله
 بان الشرع سوى بين
 الواقف ووجهه الانزعي
 لكن مفهوم قول الروضة
 وأصلها اذا عدل ايجري
 ميقات معين لفظاً وأمرها
 الى آخر مسأله أو ابعده
 لاشي عليه انه اذا كان اقرب
 عليه شيء يترجح الوجه
 الاول قال السنوي وفرغ
 المحبة الطبرى

جبال تهامة تجوز في مكة مشهور في زماننا بالسعودية ينمو بين مكة ومرحلتي كردى (قوله باسكان الزاء) أى
 وقول الصحاح فتحها وأن أو بسا القرى منها صرود وانما هو منسوب لبقيلة من مراد كانت في مسند لم قال
 المنارى في مناسك كجبل أمس كلته بصفة تدور على عرفة كردى على باضل وكذا في انها بتواضع لا
 قوله قال المنارى الخ (قوله وغيره) أى تكرسان واذى قول المتن (ذات عرف) هي جبل قبيل السبل لا تقع من
 جهة المشرق بعد وادى العتيق على مرحلتين تقرى باننا (قوله وكل من الثلاثة الخ) كذا في النهاية والامنى
 وقال الوائى بالمجس من تمامته على مرحلتين ونصف اه (قوله الجهاد وافي النص) مراده الحج بين
 ما وقع للاصحاب من الخلاف في أن ذلك بالنص أو باجماع مدعى رض الله تعالى عنه كما حكاه الاذرى فانه يقول
 لا خلاف بين الصحاب والمضى رشدى (قوله من لهن الخ) بدل من الخبر (قوله أى لاهلن) والخبر يشمل
 ذلك مرشحاً سم (قوله ويستثنى) الى قوله فان احموم في النهاية والمضى (قوله الاجير) أى والمتبرع وناى
 (قوله من مثل مسافة ميقات من احموم عنه) عبارة النهاية وتواضع من ميقات المنوب عنه فان مرغبه ذلك
 البقاء احموم من موضع بارائه اذا كان ابعدهن ذلك المقاتل من مكة كما في الكفاية عن القورائى واقره
 اه قال عرش قوله هو من ميقات المنوب عنه أى أو ما قبله من ابعدهن كجمله من كتاب الوصية انتهى
 شرح المنهج اقول فان يجوز به غير احموم فالاقرب أنه ان احموم من مثل فقدم عليه ولا فعله دم في جملة وافقه
 أما لو قيل له مكان ليس ميقاته الا حد كان قاله احموم من مصر فدل يلزمه دم بمعاونه ثم لم يذهب فظاهر
 عدم الزوم لكن يحيط قسط من المسمى باعتبار احموم فالتى فان كان احموم مثل المدعى فانه من مصر مثلاً
 عشر فومن الوضع الذى احموم منه تسد مسقط من المسمى عشرة اه عبارة الوائى ويلزم الاجير الحج أو
 عرة ان يحرم بمعاينته في العقدان كان ابعدهن ميقات المحجور عنه فان كان مثله من تبين فله الاحرام من
 المقاتل وأبعد من فان احموم دون ميقات مستأجرو ومن ميقات آخر ما يلزمه العود الى ميقات المستأجر
 فان يذهب الى بطلان فعله الدم يحيط من احموم في مقابل المسافة المتركة باعتبار السير والاعمال فان شرط
 عليه ان يحرم بعد المقاتل تسد العقدان فعل وقع للمستأجر باجره المثل لاخذ والدم على المضروب أو الاولى
 المستأجر من الميت اذ هو مقصر بتعين ذلك وكذا المتبرع فلو استأجر حرم ميت افاقى يجمع أو مرة
 حرم عليه ان يحرم من مكة وفيه ما ذكره الحط والدم اه قال باعثن قوله ولو من ميقات آخر الخ أى
 الاعلى ما عليه الجبال الطبرى وتبينه في مواضع من الانعاب والحاشية فكيف ولادم ولاحظ وقوله فعليه الدم الخ
 أى على المعتد بخلاف العمل الطبرى وقوله حرم عليه ان يحرم من مكة الخ هذا على المعتد ومرع الجبال
 الطبرى أن العرب بمقاتل الاجير قال في المنع ومضى عليه جميع مقتضون اه باعثن عبارة الرئيس وقوله وفيه
 ما ذكره أى خلافاً للعمل الطبرى وجماعة ثبت فالواقعة بمقاتل الاجير أو المتبرع اه (قوله وانه الله بان
 الخ) أى ونقل أن النص على الخ (قوله مفهوم قول الروضة الخ) مبتدأ خبره قوله انه اذا سلك الخ كردى
 (قوله عليه شئ) خبره الخ (قوله وبه الخ) بهذا المفهوم (قوله بترجم الجبال الاول) هذا اعتدله الشارح في
 معظم كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجبال الرمل وغيرهم واعتدله الشارح في مواضع من حاشية الانصاح
 والانعاب اكتفاء بمقاتل آفاقى عرقله الاجير وان كان اقرب من ميقات المحجور عنه واعتدله سم في شرح
 أى شجاع كردى على باضل وأقول انما يظهر الترجيح بذلك في هذا ان كان التعيين لفظاً بان عنواناً في العقد
 ميقات المحجور عنه بخلاف ما اذا كان شرعياً بان لم يتعوضوا المقاتل فانه لا عدول حيث شئت فمقاتل الاجير
 بل تبين الاحرام من ميقاته كذا كرهه قوله لزما الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرره فليتم (قوله ليوافق
 الخبر) فيه انه لا يشل المتوجه (قوله اهلن) والخبر يشمل ذلك صريحاً (قوله ورجع الاذرى) عبارة شافية
 الانصاح قال الاذرى والظاهر انه المذهب ثم استشكل بان مقتضى اعتبار بلد المحجور عنه ماله لا يجوز
 العدول الى اقرب منه لو كان ميقاته اقرب من ميقات طر شقيلها يجوز به بلا احرام الى محاذ ميقات
 بلد المحجور عنه ثم قال ولا آراه سم سمحون بذلك واجب عن الاول بانه لا يجزى هذا لو سلك طر بل

على ذلك فرعا على يافى
 سكر استخرج من آفاق يجمع
 أو مرة فاحرم من مكفوتك
 ميقات المستاجر عنه فعلى
 الوجه الأول يلزم مامر
 بالأول على مقابله يحتمل
 وجهين أحدهما لا شئ
 عليه لأن مكة ميقات شرعى
 وأصحهما على عدم الساعة
 والحط وان عنها الأولى فى
 الأجرة ولو شرط على ميقات
 أبعد لزم منه اتفاقا
 (والأفضل أن يحرم) من
 هو فوق الميقات أو شبهه لا
 المكى لما يأتى نفسه (من)
 أول القنات لقطع باقية
 محرما وأستثنى السبكي ذا
 الحليفة قالوا حرم من عند
 مسجدتها أو قبل للاتباع
 قال الأذرى وهو حق أن
 علم أن ذلك المسجدهو
 المعبد الموجود ذابره
 اليوم والظاهر انه هو اه
 (ويجوز) الاحرام (من)
 آخره اصدق الاسم عليه
 والعبرة بالبقعة لا بمبانيه ولو
 قريب منها (ومن سلك)
 طريقا قريبا أو يمر ينتهى
 إلى ميقات فهو ميقاته
 وإن حاذى غيبه أو لا
 (لا ينتهى إلى ميقات فان
 حاذى بالجمعة (مقانا)
 أى صامته بذلك على مجنه
 أو ساره ولا عبرة بما أمامه
 أو خلفه (أحرم من محاذاته)
 فان اشتبه عليه وضع
 المحاذى اجتهدوا بسن أن
 يستظهر

ميقات شرعى أيضا (قوله على ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله فى مكى) أى فمن كان مكة ولو ناقضا (قوله
 من مكة) أى أو من غير مكة (قوله فعلى الوجه الأول) أى الذى رجحنا به (قوله مامر) أى من الدم
 والحط (قوله بالاولى) أى لأن مكة ليست ميقاة بالغير من فيها (قوله وعلى مقابله) أى الذى رجحنا به (قوله
 قوله أحدهما لا شئ) أى بعبارة باعشن وقضية متفرقة ومن جواز العدول للأقرب أن المكى لو استجرى حرم الحج
 عن آفاق جاز الاحرام من مكفوت لا شئ عليه واعتد الجبال الطبرى لكن اعتد الحب الطبرى لزوم الخروج إلى
 الميقات ولو أقر بين ميقات المنوب عنه على ما تقدم من جواز العدول فانما الفارق ما للمم والحطاه والباسع
 لأهل مكة لا لتقدم ما اعتد الجبال الطبرى والافاق ممن عند عدم الخروج إلى الميقات بمرك المهورك الحط
 (قوله وان عنها الأولى فى) بل هو مقصد للعقد كما عمن اليوناني (قوله ولو شرط عليه ميقات الخ) والحاصل
 أن العدة بالابعد من ميقات الأبعد وميقات المنايا عنه وشرطه فوجب الأبعد من هذه الثلاثة وأنه يتغير
 حالة الاستئجار وإن له الهدى وما وجب من ميقات شرعى أو شرطى إلى ميقاته فى المسافة فيحرم منه وان لم
 يكن ميقاتا باعشن (قوله لما يأتى الخ) أى فى أوائل فصل الحرم (قوله أو فيه) محل تأمل قول المتن (من اول
 الميقات) وهو الطرف الأبعد من مكة من معنى (قوله ليقطع) إلى قول المتن وان لم يحاذى فى معنى الاقوله
 فان لم يظهر إلى المتن وإلى قول المتن ومن مسكنه الخ فى النهاية الاقوله وهى على مرحلتين إلى المتن (قوله من)
 عند مسجد الخ) وقول من الديار زان أى الذى قد دام ذى الحليفة باعشن (قوله والظاهر أنه هو) قال
 الشارح فى حاشيته: يصح وطوق به بناء على استثنائه كل مسجد ميقات فغيره بناء على الرجوح أنه ليس من الاحرام
 عتبر كعبته وهو جالس أمامه الصبح وهو نبيه اذا توجه فلا يزال يصلى ركعتيه بالمسجد ثم انصرف إلى طرف
 الميقات الأبعد من مكة فوجهه إلى الحرم ومنه وان بعد بحث يطول الفصل بين الاحرام وركعتيه حتى لم يتسبا
 إليه عرف حاله بعد ما دونه وأحرم انتهى بما سمى (قوله لما يأتى الخ) أى ولو بنقضها وان سمي بها زان
 ونهاية (قوله إلى ميقات) أى عنه عبارة اليوناني ويجب الاحرام من البقعة أو من محاذاتها عنه أو بسره ولكن
 ان حاذى أحدهما ومن بعين الخ أو العبرة بالثاني اذا لزم وبالعين أقوى من المحاذاة كما ساذى ذال الحليفة
 ومن بعين الحفظة اه قول المتن (فان حاذى ميقات الخ) أى غير دمه معنى (قوله ولا عبرة بما أمامه أو خلفه) أى
 لأن الأول أمامه والثاني وراءه ونهاية (قوله وضع المحاذاة) أى أول ميقات نهاية (قوله اجتهد) أى أن اجتهد
 من يحضره عن علم ولا يقاد غيره فى التصريح لأن يحجز عنه كالأعلى نهاية عبارة اليوناني ويعمل به ولو لم يخبر عن

المجموع عنه والافلا لما ذكر الشافعى وعن اثنائهم لم يسموا بذلك لاجل مروءة على ميقات شرعى
 لأنظر الجانب المجموع عنه اه وقضية الجواب عن الثاني التزامهم لا يسمعون بمأذ كرو على هذا
 فحتمل أن يؤخذ منه أنه لو استاجر مصرى بمصر عن مكفوت مكة أو عتبه وهو مقيم بها بعد امتنع عليه
 بمأذ وفاقعة للاحرام من مكة التى هى ميقات المجموع عنه لأن ذلك نظير ما لو استاجر مذى عن مصرى حيث
 يتبع عليه بمأذ وذى الحليفة للاحرام من الجمعة كاتفاضة هذا الجواب ويحتمل أن يفرق بين المجموع
 عن مصرى رتال يمكن يلزمه قطع المسافة التى قبل مقابله فى يلزم ما يسمك ذلك فى يلزم الاحرام قبل ميقات
 المجموع عنه على أنه كان عكس فى الجواب عن الثانى التزامهم يسمعون بمأذ كرو وهو قضية عبارة مالا
 أن وجد نقل عنهم بخلاف ذلك (تنبيه) قال فى المجموع لا بشرط أى فى محبة الاستخار وذكر الميقات
 ويجعل على ميقات تلك البلد فى العادة الغالبه اه قال الشارح فى شرح العباب وكذا قد قدمنا ذارذ رقة
 ضيقة فحكاها بعدوهى أن كان بالبلد بقتان مختلفتا الميقات أو طرقت بقضى إلى ميقاتين كالعقيق وذات
 عرق لاهل العراق وكالحفة وذى الحليفة لاهل الشام فقامم تارة فخر ونهذ تارة فخر ونهذ الاشتراط بانه
 والافلا والاربع لا بشرط ويجعل على ميقات بلد المجموع عنه فى العادة الغالبه اه وينبى الكلام على حال
 الاستواء ويحتمل أنه يتغير وأن يتغير ما سلكه بالفعل ومن هنا يعلم حكم أجبر أهل الروم الذين تارة فخر ونهذ
 على مصر وتارة على الشام (قوله واستثنى السبكي الخ) قال الشارح فى الحاشية وكذا أى السبكي اعتمدنى

ليدق الله أذنان لم يظهره شيء نعم الاحتياط (أو) حاذي (مقارن) بأن كان إذا مر على كل تكون المسافقته الـ مواحدة (فلا يصح أنه يحزم من محاذاة أبعدهما) من مكتوان (٤٢) حاذي الأقرب إليها أولاً وليس له انتظار الوصول إلى محاذاة الأقرب إليها كما ليس للمار على

على غير محاذات أوله المحاذاة أو لا تقلد محاذها اه (قوله لا تسبق المحاذاة) أي أو أنه فوق المقات نهاية (قوله) فإن لم يظهره شيء (الخ) أي أو تغير في جهته لزمه الاستظهار أن سافقته الحج أو كان قد تضيق عليه نهاية ورواية عبارة الكردى على بافضل وكونه كرسنة حرى عليه شيخ الإسلام في شرحي البهجة والخليب في شرحي المنهاج والتنبه والجمال الرمي في شرحي الزيد والبهجة زاد الشارح في حاشيته وجوب الاحتياط عليه إذا تغير في جهة المحاذاة وكان قد تضيق عليه الحج أو خاف فونه أو زاد على ذلك في الأسنى والجمال الرمي في شرحي وجهي المنهاج والابيض والديفور أيت في شقة الابيض للشارح في شرحه لابن علان لو تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدي إلى تقوية فالتظاهر أن ذلك يكون عذراً في عدم وجوب الاستظهار حينئذ إذا الأصل براءة المذمة من الدم وعدم العصبان لعدم تحقق الجواز فوهذا هو السبب في إطلاق قسم استحباب الاستظهار وحيث قلنا وجوبه فعليه كلفه يظهر إذا لم يفسد فونه وقصة أو من على محترم وقد عارفاً بقلده انتهى اه (قوله بأن كان الخ) كلفه تفسير مرادوا لا محاذاة المقائين أهم من ذلك سم أي كلفه غير راجعة النهاية والاعتنى (قوله إذا مر) أي من طر يقه (قوله منه) يعني من طر يقه (قوله حاذي الأقرب إليها أولاً) أي كائن كان إلا بعد منقاراً أو دعر افلا جاوزهم مراداً لا يسأل في عرفه وضع المحاذاة ثم رجع إلى الأبعد أو مثل مسد فتمسقط الدم إلى الآخر أي الذي هو الأقرب لم يسقط عنها يتوهم في (قوله وليس له الخ) أي إذا حاذي الأبعد أولاً سم (قوله على ذي الحليفة) أي عنه (قوله لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) ويصور محاذاة أحدهما قبل الآخر كون الفرض الآخر أولاً للذكور ويصور انصراف طر يق أحدهما إلى مكة سم وكردى (قوله ما إذا لم تسبق مسافتها الخ) يحظر زوله بأن كان إذا مر الخ (قوله واحد هما الخ) بالجر عطف على طر يقه (قوله ولا تسالخ) بالجر عطف على أحدهما الخ (قوله فهذا مائة الخ) والحاصل أن العبرة أولاً بالقر بيه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة أولاً فالتفتي جميع ذلك في محاذاتها كرسى على بافضل قولنا (من مكة) أي وتحصل معرفتك بأن كان عندهم بعرف تلك المسافة أو بأن يحاذيها غش (قوله وبالخ) أي بالتعليل المذكور (قوله قياس ما يأتي) أي في فصل الأركان كردى (قوله ان المسافة الخ) بيان للمعصوم (وقوله ان يكون الخ) خبر بقوله قياس الخ (قوله منها) أي مكة (قوله فينبى الخ) جرى عليه الخفى (قوله ينصو) أي عدم المحاذاة في نفس الأمر (قوله فصل جده قبل محاذاتها الخ) قال سم في شرح أبي شعاع لا بد من محاذاة الحافة عند وصول جده أو بمحاذاة زعمها فلا تعتبر المحاذاة ولو به بمحاذاة

ذى الحليفة أن يؤخر إجماعه إلى تحققة فإن استوت مسافتها في القرب إلى طر يقه وإلى مكة أحرم من محاذاتهما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر ولا فنه إذا لم تسبق مسافتها إليهم كان بين طر يقه أحدهما إذا مر على ميلان والآخر إذا مر عليه يسيل فهذا هو ميقانه وأن كان أقرب إلى مكة (وان لم يحاذ شيئاً من الواقيت (أحرم على مرحلتين من مكة) لأنه لا مقات دونهما وبه يندفع ما قيل قياس ما يأتي حاضر الحرمات المسافقته لأن مكة أن يكون هناك كذلك ووجه ادفاعه أن الأحرام من المرحلتين هنابل عن أقرب مقات إلى مكة وأقرب مقات إليها على مرحلتين منه لأن الحرم فاعتبرت المسافقته من مكة لذلك لا يقال الواقيت مستقرة فلهجات مكة فكيف ينصور عدم محاذاته لمقة تفريقه في المراد عدم المحاذاة في طر يقه دون نفس الأمر لا فانه قول ينصور بالجاني من سواكن إلى جدمته فيران غير رابغ ولا يسأل لانهم ما يتخذ أماله فيصل جده قبل محاذاتها وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقانه (ومن مسكنه من مكة والمقات

في مقامه مسكنه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الواقيت من كان دون ذلك في حيث أنشأ حتى أهل مكمن مكة فلو جاز مسكنه إلى جهة مكة بأن أحرم من محل تقصيره الصلاة أسأله ولم يدم

جدة الحج كرسى على بافضل (قوله فاعلموا) أى فى شرح وقيل كل الحرم كرسى قول المن (فيقائه مسكنه)
 أى قر به كانت أوله تنهاية بقرادافنى أو متزادافنى اهـ (قوله كلهم بدر والصفراء) أى فاقهم ببعضدى
 الحاشية قوله بل الجفتون أى (قوله ان سقاتهم بالحفة) وقالا لها به وتخلها بالحق الحاشية والمختصر ونائى (قوله)
 ما قبل بدر بمقتات لاهلها أى فتكون مقتاتا بل بأتى عليها كاهل مصر فكيف أخر (قوله أو لم يجره) اهـ
 حلف على مقدار قدر ومن بلغ ببلغ ما يوزنه أو ما وزنه كرسى وقضى عن التقدر بأد أنه الشارح
 جعل ببلغ معنى جاوز كجره به التها بولم يجره بغيره جاوز ببلغ يعنى جاوز زمينا من الوقت المنصوص
 عليها أو موضعها لم يمتعا وان لم يكن حقا تأصلها اهـ (قوله محله) ضمير من المقتد بالعاقف قول المتن
 فيقائه موضعه) أى موضع الإرادة ويسمى المقات العنوى أو الإرادى وهو مثل المقات الشرعى فى الحكم
 كالمقات الشرعى وهو ما عين الاجبر والنزوى وهو ما عينه فى نقره هذا ان كان كل فوق الشرعى فان كان
 دونه لغير الشرط وفسدت الإرادة لم يقع الدنر وتعين المقات الشرعى ونائى (قوله فى الحبر السابق) أى
 فى شرحه ذات عرف كرسى (قوله من أراد الحج) بدل من قوله صلى الله عليه (قوله من كان دون ذلك) تنه
 كما مر انفاى حيث أشأ حتى أهل مكة من مكة (قوله ومعالم الحج) تخصيص له وم من المتن بما أتى فى العمرة
 (قوله زمة الحرج الحج) أى لو سوب البع بين الحسل والحرم ونائى (قوله مطلقا) أى من أى جهة كان
 (قوله وان لم يخطر الحج) أى قصد العمرة قول المتن (وان بلغه) أى وصل المنهاية ومعنى (قوله للنسك)
 الى قول المتن بغير احرام فى التها بولم يخطر الحج فى العام الى المتن (قوله للنسك) أى الحج والعمرة شرح
 بافضل أى أو اللطائف (قوله ولو فى العام القابل) شذلا فالتها بولم يخطر الحج فى العام الى المتن (قوله للنسك)
 والروض كباياتى عبارة الزوائى ومن باهم مريدا للنسك مطلقا كما قاله حجر وقال مر أى شيخ الاسلام
 والحطيب مريدا للبع فى عامه أو العمرة مطلقا اهـ قال باعشن واعتد حلقا له مر الى زى والحلى
 وظاهر كلام السيد عرجى على السهو واستظهره ابن الجالى فى شرح نظم الدعاء اهـ (قوله وان أراد إقامة
 طو الحج) لعل محله فىمن أنشأ السفر بقصد مكة أو الحرم والأفهم مشكل لاقضا ما هو موجود
 الاحرام على من مر بى الحليفة مريدا للنسك مع إنشاء السفر الى غير جهة الحرم كحدود الطائف وهو
 بعيد جدا وحج تأبا محاسن الشرى بغيره أى فى فتاوى الشهاب الرملى ما تنص على الشهاب الرملى عن
 قصد النسك فى العام القابل ودخل مقتدما بقصد فول يجب عليه ان يحرم بنسك لدخول أو لا فاجاب بأن
 الدخول الى مكة بالقصد المذكور يستحب ان يحرم بنسك على الأصح ويحب على مقابله انتهى
 هكذا رأيت أنه أطلق النسك المقصود فى القابل ولم يقيد بالحج فليتأمل مصرى عبارة الكردى على بافضل
 وفى فتاوى الشهاب الرملى ما تنص مسئل عن خرج من بلد مريدا للنسك لم يبق الاقامة بغيره
 أو نحوه للبع والصفراء فهل تباح له مجاوزة المقات من غير احرام لتخطئ به الاقامة متحدة ثم لا تباح له المجاوزة
 فاجاب من ببلغ مقيما مريدا للنسك لم يخطر الحج لم يجاوزته بغير احرام وان قصد الاقامة يستدل بعد اثبات شهر مثلا
 للبع ونحوه الآن بقصد الاقامة بالبلد المذكور وقيل الاحرام اهـ قال ابن الجالى فى شرح الايضاح وينبغى
 ان يستدل بما اذا لم يكن بالبلد من جهة الحرم والأفهم مشكل لاقضائه ان من مر بى الحليفة بقصد الاحرام
 بالحج نأوا الاقامة يستدل بالصفراء اهـ يدرك أنه التأخير الى ذلك وليس كذلك انتهت قال باعشن عن السيد
 أحد جعل الالى فى جواب سؤاله الى ذلك نعم ينبغى الكلام فى محل إنشاء الاحرام بعد ذلك فعلى مذهب الامة الجمهور
 يجب كونه من المقات أو من مثل مسافته وعلى مذهب الامة الجمهور على ما ذهب الى ذلك فى موضع الذى
 أقام به شهر أو نحوه اهـ ولا ينبغى أن يصرح ابن الجالى الموافقة لشارح فى حرجه شديدا لاسيما فيما
 اذا قوى الاقامة بنحو الصفره فتعومنه (قوله الى جهة الحرم غير ناولح) سيد كرسى زهما (قوله وقضية)
 لا تخرج كون الفرض الاستواء للذكور ونحوه انحراف طريق أحد هالى مكة (قوله فى المتن لم يجر
 مجاوزته بغير احرام) عبارة الايضاح فان جاوزه غير يحرم عصى وزنه ان يعود اليه قال السيد حاشيته

وقضية

تعليه لكل منهما تفصيل
في ذلك جرى عليه السبيل
والأدري حاصله أنه متى كان
قصد الإحرام بالحج عند
المجاورة فاحرم بالعمرة ثم
أدخله عليها بعد زمة الدم
وان لم يطرأ له قصده إلا بعد
مجاورة زمة فلا يقاس بذلك
مالو قصد الإحرام بالعمرة
وحدها عند المجاورة فاحرم
بالحج وحده وأكسبه هذا
كله ان أمكن ما قصد، والا
كل نوى الحج في العام القابل
تعبت العمرة وفي الأول
أعنى المريد ثم المدخل
اشكال أحجب في الحاشية
خاصة أنه متى أخر ما عاهد
المجاورة له دم مكانه كتبت
القران قبل أشهر الحج في
صورته فلا دم بخلاف
ما هناك تأخيرها مع نيته
وامكانه قصير أي قصير
فلا يمكن يصلح الاختلاف فيه
وذلك للغير السابق اإذا
جاوز من يد العود اليه أو
المثل مسافته قبل التلبس
بنسك في تلك السنخاته
لا يأثم بالمجاورة ان عاذا
حكم الإساءة ارتفع بعده
وفتره بخلاف اذا لم يعد
وهذا جاع الأدري بين
قول جاع لا تحرم المجاورة
بنية العود وأطلق الأصحاب
حرمها

٣ (قول المحشي زوال الحج)
لعله لشيء من سقط من
المجاورة

تعليه (مبدأ أو الفهرم يرجع الى المجموع) (قوله تفصيل الحج) خبره كرى (قوله تفصيل في ذلك) الأولى
ان في ذلك تفصيلا (قوله حج عليه الحج) أي التفصيل وكذا خبره حاله (قوله أنه متى كان قصدا الحج) مجاورة
الوفاي يؤخذ من التحفة والفتاوى أن من مر بالمقات فاحرم بالعمرة ثم بعد مجاورته أحرم بالحج فان كان مرهبا
لهم على وجه القران ابتداء وكان ذلك في أشهر الحج وجب الدم للإساءة فوجب عليه العود فور السقوط طمها
لا سقوط دم القران فان ابتعدا بعد دخول مكة وقبل التلبس سقطا فان لم يعد حتى تلبس نسلخ خبره ففسق
دم القران فقط ولو جاوز المقات مرهبا في السنة الثانية أو أقام بمكة أو حرم منها فهو وجب الدم بخلاف مالو
أحرم في الأولى حتى في وقته أو بعمره في حياته بعده مكة ولو أراد الحج في الأولى فحج الثانية فلا دم ولو أراد حج
الأولى ومر بالمقات في أشهر فاحرم بعمره وجب الدم ان لم يعد في أحرام الحج للمقات أو أودا العمرة فاحرم
بحج وجب في أحرام العمرة بعد ذلك الحج المقات فان أحرم من هاهنا أدى الحسل لزومه الدم اه قال باعشن
قوله وجب الدم للإساءة مرض التشلي أنه لا دم لان الحدو ويجاوز ذلك المقات غير يحرم وهذا يحرم وقوله ولو أراد
حج الأولى ومر بالمقات في أشهر فاحرم بعمره وجب الدم أي لأنه لم يحرم بما أراد على الوجه الذي أراداه
وعدم مخالفة عبدالرؤف والتشلي في هذا التي بعدها (قوله الأحرام بالحج) يعني مع العمرة وبه يذفع
قول سم قوله أكسبه بتأمل اه الا ان يريده أنه معلوم من التلبس عليه بالاولى (قوله عند المجاورة) أي في
اشهر الحج (قوله زمة الدم) أي دم الإساءة بالمجاورة بنية التلبس (قوله بذلك) أي بالاولى (قوله فاحرم بالحج)
أي وحده (قوله وأكسبه) وهو مالو قصد عند المجاورة الأحرام بالحج وحده فاحرم بالعمرة أو وحدها (قوله
هذا كله) أي من التلبس بصورته والتلبس عليه ومعلوم ان الصورة الثلاثة يمكنها (قوله في العام القابل)
أي أو في غير أشهر الحج ونفى (قوله أعنى المريد ثم المدخل) أي لا بد ان مكان ما عاذا من حين المجاورة (قوله لعدم
الحج) متعلق بقوله آخر (قوله في صورته) أي في المريد ثم المدخل بدون قيد الامكان (قوله بخلاف ما هناك)
أي المريد ثم المدخل مع الامكان (قوله قصير الحج) مرصع باعشن عن التشلي خلافه ووافقا إطلاق المتن
وسكون النهاية والمخفى عن قول الشارح أي بالنسك الذي اراده (قوله وذلك) راجع لقول المتن لم يقرب
مجاورة زمة الحج (قوله للغير السابق) أي في شرح ذات عرف واستدل بها بقوله في الإجماع (قوله مرهبا العود
اليه) أي محرم ما ليحرم منه سم (قوله قبل التلبس الحج) ظرف للعود (قوله في تلك السنة) أي التي اراد ان يسلك
فهاذا الجار متعلق بالعود ولو باللبس (قوله ان عاد) وفي النهاية والمخفى نحو وفي شرح الايضاح للجمع الرمي
وان علان أنه اذا نوى العود عند المجاورة لا ثم مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا ولا زمة الدم واذ عاهد استدل له
فاذا قطع دوام الاثم لا أصله فلا بد فيمن التوب بانه انتهى اه كرى على بافضل (قوله وجم هذا جاع الأدري
بين قول جاع لا تحرم الحج) الذي يفهمه هذا القول على اطلاقه ثم اذا أحرم ولم يعد من غير عذر يأثم من حيث
وقوله لا فيحرم ولا أحرام من مكنا لا يؤيده فلا تأمل مصرى وتقدم عن شرح الايضاح للمصنف وان
مقتضاها العصيان وان عاد قبل التلبس بنسك وفي شرح المهذب ان جهوز والأصحاب ٣ لزوال الإساءة بالعود
وقال صاحب البيان وهل يكون مسأ بالمجاورة اذا عاد الى المقات حيث سقط الدم فوجهان حكاهما في
الفرع قالوا الظاهر أنه لا يكون مسأ لأنه حصل فيحرم ما إلى أن قال السيد عن السبكي وينبغي أن يكون
الاصح كونه مسأ خلافا لما قال صاحب الفرع اه الظاهر ويمكن أن يتأول القول بأنه لا يكون مسأ على
ان اراد أن حكم الإساءة ما وقع وجوه عوته وحديثه لا يبيح خلافه إلى أن قال السيد قلت تبين اعتبار بنية
العود على القول بعدم الإساءة وهو حديثه بضم القهزم وول بما أشار اليه السبكي إلى أن قال وقد استدله
الاستدري بما يحرم من ان المكى يجوز له الأحرام بالعمرة فمن الحزم ثم يخرج عن العمل به على سقوط الدم
ولا يقال ان المكى لا يجوز له المقات بخلاف هذا لا تأمل قول قد انتهك المكى حرمه المقات انحر ورجع الى
الحل عند الأحرام كما انتهك ذلك بالمجاورة وتوافقه ذلك فاستوى فاقه مصرى في اثم المكى اذا أحرم بالعمرة في
الحرم بالنية فأنحر وجع لادنى الحل بعد ذلك وان خرج اليه قتلته (قوله مرهبا العود اليه) أي محرم ما ليحرم

وتعليقه بما ذكر فيه نظر لانه بنى العود اليه بان لاساعة أصلا ولعله منبئ على ان العود فيها (٤٥) يأتي برفع الاثم من أصله والذي يحبه خلافه أخذوا مما مران

علان ويأتي عن سم والوثائق ما رواه نفسه (قوله وتعليقه) أي تعليل قوله فانه لا يأتي المخ (قوله بما ذكر) أي بقوله لان حكم الاساءة المخ كدري (قوله) فانه نظر لانه بنى العود الى هذا يدل على ان التنظير في كلام الأذري من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفاع حكمه وان هذا ممنوع على بان عدم تحققه واجبت ذلك فلتأمل وجه البناء في قوله وله مبني على ان كان وجهه أن يرفع العود فيما يأتي تضمن تحقيق الاساءة لكن يرتفع انما هو ردعاً عنه الرفع تضمن ذلك سواء أريد الرفع من الأصل أو رفع الاستمرار (سم (قوله) ولعله) أي ذلك التعليل كدري (قوله فيما يأتي) أي في المنز (قوله وما يؤيد التنقيذ) حاصل قوله أما اذا جاوزنا الى هنا فنقتضيه المتيقن بقوله غير نازا العود الى صحيح لغيره على ما يمكن تعليل مفهوم القيد بما ذكر فيه فساد لان مفهوم القيد بأنه بالعود بعديته لا اساءة أصلا والتعليل يدل على ان الاساءة ثبتت ثم الرفع حكمها بالعود وبنيتها وبينهما فرق ولو بني على ما يأتي وأر يستمر من الاثم من أصله كان له وجه لكن لمصلحة فيما يأتي عدم رفع الاثم فاضح أن التعليل فاسد ومفهوم القيد صحيح وبذلك المفهوم جمع الأثرى بين قول الجمع واطلاق الصحاب كدري (قوله أن بنى العود الى) بيان لما تقرر (قوله فان قلت ينافي ما تقرر) المخ كلام مصرى به بعدم العود فيما ذكر يأتي بالمجاوز فلا يبعد أن يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود أي بالانسة العود ولذا يأتي به ولو لم يحرم أصلا (قوله خروج) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله مثل مسافة ذلك المخ) أي أو بعد عنه نهاية ومسعى (قوله وبه يعلم أن الخافى من العين في الجهره أن يؤخر) المخ (قوله) وبما جاوزنا التنبيه مفتي مكة والفتوة أعيد لطايع وابن ياد النبي وغيرهم ومن قال بعدم الجواز بعد الله بن عمر باخره ومحمد بن أبي بكر الأشعر وتبعه ذلك الشرح عبد الوهاب قال لان جده أقل مسافة نحو الربع كلهم مشاهد وقال بان علان في شرح الأيضاح وليس هذا مما يرجع لنظر في الماد والحقى يعمل فيه بالترجيح بل هو أمر محسوس يمكن التوصل بعرفته بخرع جيل طويل الى المخ اه كدري على بافضل عبارة التي تأتي فله أن يؤخر حرامه من مجازاة بل الى الرأس العلم المعروف قبل مرصى جده وهو حال توجه السفينة الى جهة الحرم وليس له أن يؤخر الى جده لانها أقرب من يلزم نحو الربع وقوله ان جسدتهو يلزم مرحلتان مرادهم أن كلاً لا ينقص عن مرحلتين وان تفاوتت المسافتان كما حققه من سلك الطريق يقين وهم عدد كذا وأن يتوارى وانما الحقيقة من جواز التأخير الى جده فهو لعدم معرفة المسافة فلا يترتب عليه كونه عليه تلزمه عبد الوهاب بن يحيى الزمري وقال محمد بن الحسن ولو أشبه الشيخ وجهه لله تعالى بحقيقة الامر ما أتى به وقال الشيخ على بن الجلال ومضى الختصة بنى على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطعاً بدليل صدر كلامه بالنص في ذلك انتهى وايضا كل يحصل من الجهر بعد رأس العلم أقرب الى مكمن من يلزمه ذلك فذلك في الحقيقة ونص بعبارة بخلاف الخافى فيه من مصر ليس له أن يؤخر حرامه من مجازاة الختفة لان كل يحصل من الجهر بعد الختفة أقرب الى مكمنها أي وعبارة باعثن ولا وجه لما في الختفة لان قبل ان يبنى الواجب على التقرر بيبهوه الذي كان يعمل به الشيخ نحو صالح تبعاً لشيخنا ديس الصعدي جواز تأخير الاحرام الى

علان ويأتي عن سم والوثائق ما رواه نفسه (قوله وتعليقه) أي تعليل قوله فانه لا يأتي المخ (قوله بما ذكر) أي بقوله لان حكم الاساءة المخ كدري (قوله) فانه نظر لانه بنى العود الى هذا يدل على ان التنظير في كلام الأذري من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفاع حكمه وان هذا ممنوع على بان عدم تحققه واجبت ذلك فلتأمل وجه البناء في قوله وله مبني على ان كان وجهه أن يرفع العود فيما يأتي تضمن تحقيق الاساءة لكن يرتفع انما هو ردعاً عنه الرفع تضمن ذلك سواء أريد الرفع من الأصل أو رفع الاستمرار (سم (قوله) ولعله) أي ذلك التعليل كدري (قوله فيما يأتي) أي في المنز (قوله وما يؤيد التنقيذ) حاصل قوله أما اذا جاوزنا الى هنا فنقتضيه المتيقن بقوله غير نازا العود الى صحيح لغيره على ما يمكن تعليل مفهوم القيد بما ذكر فيه فساد لان مفهوم القيد بأنه بالعود بعديته لا اساءة أصلا والتعليل يدل على ان الاساءة ثبتت ثم الرفع حكمها بالعود وبنيتها وبينهما فرق ولو بني على ما يأتي وأر يستمر من الاثم من أصله كان له وجه لكن لمصلحة فيما يأتي عدم رفع الاثم فاضح أن التعليل فاسد ومفهوم القيد صحيح وبذلك المفهوم جمع الأثرى بين قول الجمع واطلاق الصحاب كدري (قوله أن بنى العود الى) بيان لما تقرر (قوله فان قلت ينافي ما تقرر) المخ كلام مصرى به بعدم العود فيما ذكر يأتي بالمجاوز فلا يبعد أن يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود أي بالانسة العود ولذا يأتي به ولو لم يحرم أصلا (قوله خروج) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله مثل مسافة ذلك المخ) أي أو بعد عنه نهاية ومسعى (قوله وبه يعلم أن الخافى من العين في الجهره أن يؤخر) المخ (قوله) وبما جاوزنا التنبيه مفتي مكة والفتوة أعيد لطايع وابن ياد النبي وغيرهم ومن قال بعدم الجواز بعد الله بن عمر باخره ومحمد بن أبي بكر الأشعر وتبعه ذلك الشرح عبد الوهاب قال لان جده أقل مسافة نحو الربع كلهم مشاهد وقال بان علان في شرح الأيضاح وليس هذا مما يرجع لنظر في الماد والحقى يعمل فيه بالترجيح بل هو أمر محسوس يمكن التوصل بعرفته بخرع جيل طويل الى المخ اه كدري على بافضل عبارة التي تأتي فله أن يؤخر حرامه من مجازاة بل الى الرأس العلم المعروف قبل مرصى جده وهو حال توجه السفينة الى جهة الحرم وليس له أن يؤخر الى جده لانها أقرب من يلزم نحو الربع وقوله ان جسدتهو يلزم مرحلتان مرادهم أن كلاً لا ينقص عن مرحلتين وان تفاوتت المسافتان كما حققه من سلك الطريق يقين وهم عدد كذا وأن يتوارى وانما الحقيقة من جواز التأخير الى جده فهو لعدم معرفة المسافة فلا يترتب عليه كونه عليه تلزمه عبد الوهاب بن يحيى الزمري وقال محمد بن الحسن ولو أشبه الشيخ وجهه لله تعالى بحقيقة الامر ما أتى به وقال الشيخ على بن الجلال ومضى الختصة بنى على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطعاً بدليل صدر كلامه بالنص في ذلك انتهى وايضا كل يحصل من الجهر بعد رأس العلم أقرب الى مكمن من يلزمه ذلك فذلك في الحقيقة ونص بعبارة بخلاف الخافى فيه من مصر ليس له أن يؤخر حرامه من مجازاة الختفة لان كل يحصل من الجهر بعد الختفة أقرب الى مكمنها أي وعبارة باعثن ولا وجه لما في الختفة لان قبل ان يبنى الواجب على التقرر بيبهوه الذي كان يعمل به الشيخ نحو صالح تبعاً لشيخنا ديس الصعدي جواز تأخير الاحرام الى

اخره من مجازاة الختفة لان كل يحصل من الجهر بعد الختفة أقرب الى مكمنها فالتبس لذلك فانه مفهوم به يعلم ايضاً ان مثل مسافة المقايض يجوز العود اليها وان لم تكن مقامات

حاصل ذلك وساوى الجاهل والناسي غيرهما في ذلك لان المأمور به يستوي في وجوب تاركه (٤٧) العذر وغفر عنه استحسلك ما ذكر

في الناسي الاحرام بان يستقر
أن يكون حيث يستدبرها
للسك وأجيب بان يستمر
قصد العين المجاوزة
فيسوحي حيث وفيه نظر لان
العبرة في لزوم المصوم عدمه
عنه عند آخره من
المقبات وحذفها فهو ان
ما أعند ذلك الجزء فلامد
أو بعده فلم (الاذن) كان
له عذر كأن (ضائق الوقت)
عن العود بان خشي فوت
الطريق لعوده أو كان الطريق
مخوفاً أو خاف انقطاعه عن
الرفق أو لاصح ان يحسرد
الوحشة هناك تعذر أو كان
بمرض يشق معه العود
مشقة لا تفصل عادة أو خاف
على مجتمعه بتركه فلا يلزمه
في كل ذلك الضرر بل يحرم
عليه الأولى وكذا الأخيرة
ان أدى الى تقوى يستحرم
كضو ولو قدر على العود
ماشياً بالاشقة أو هالكتها
تحتل عذر لزمه ولو غرق
مرحلتين على الاوجه وفارق
ما مر بتعديدها فان لم يعد
لزمه دم ان اعتصر مطلقاً
أوج في تلك السنة أو في
القابلة في الصورة السابقة
لانها السنتي تأتت باحرام
ناتج بخلاف ما اذا لم يحرم
أسلاً أو أوجم. جميع بعد تلك
السنة لان الدم نقص
التسك لا يدل عنه وفارقت
العمره الحج بان حرمله في
سنة لا يصح لغيره بخلافها
فان وقت حرمانها لا يتأق

التعارف حاصل بذلك أي بالعود في مثل مسافة المقات (قوله في ذلك) أي لزوم العود (قوله في الناسي الخ)
أي وبالأولى في نحو النائم (قوله الاحرام) يتعلق بالناسي (قوله وأجيب الخ) أي أنها في الغلغلي (قوله عند
آخره الخ) نحن تأمل والذي يظهر من تتبع كلامهم في هذا المقام أنه من تحققت الإرادة في حزم من المقات
وجب الاحرام وهذا لاننا في السهو في حزم آخر بصري وبنائي وقضية هذا أن نحو الناسي في جميع أجزاء
المقات لا يلزمه عود لادم بتمام قولنا المتن (أو كان الطريق مخوفاً) أي بان خافه على نفسه وأمه ودخل
في المال ولو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة المالم الذي يلزم مجتمعه بعد أدونهما وقباس ما في
التيهم من أنه لو خاف على ماله يساوي مخن بما العاهة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وان خاف وقدير
بان ما هنا اسقاط المالم تركه وما في التهم طريق الطهارة التي هي شرط لخاصة الصلاة وهي أشق بمكانها فلا
يجب العود وان لم يستدبره عرش (قوله والاصح الخ) اعتمد اليوناني (قوله أو كان بمرض الخ) أي وكان
ساحياً عن لزوم العود أو جاحلاً به فأنى (قوله بتركه) ببناء الجوف في نسخة البصري من الشرح بتركه بالياء
صوابه قوله على مجتمعه بتركه أي ويستحب فيه فذكر هذا التقيد للقلب اه وصارته اليوناني ومحل وجوب
العود اذا لم يحرم على مجتمعه بتركه أو يستحب فيه أو يضع أو مال أو على نفسه وان لم يكن مجتمعا كان حصن الخ
اه (قوله في الأولى) يعني مسئلة خشية القنات بصري أي ولو طنا ونائي (قوله ولو قصد الخ) أي نازل
المقات ولو ناساً أو ماله أو نائي وهذا التعميم قد بنى ما يأتي عن النهاية والنائي أنما قول الشارح الآتي
بعبه هنا (قوله ولو فوق مرحلتين الخ) قاله ان العماد وهذا ظاهر ان كان قد تعدى بمجاوزه للمقات نهاية
ومعنى وبفسه قول الشرح وفارق الخ (قوله مامر) أي في المسح ماشياً من التقيد بدون مسافة القصير قول
المتن (فان لم يعد) أي لعذر أو غيره (لزمه دم) أي بتركه الاحرام من المقات نهاية ومعنى زاد اليوناني ولو
تكررت المجاوزة للحجرة ولم يحرم اذ لم يتركها لم يلزمه ادم واحد وان أتم في كل مرة اه (قوله ان اعتبر)
الى قوله وبجاءه في النهاية والنائي أو في القابلة الى خلاف الخ (قوله مطلقاً) أي ولو كان في غير
سنه عرش (قوله في تلك السنة) أي سن المجاوزة (قوله أو في القابلة الخ) خلافاً لنهاية والنائي وشرحي
المنهج والروض عبارة ما عشرين قوله أو في القابلة خالفه الشهابان الرمي وابن قاسم وقال لا دم فيمليو جوز
المقات مراد بالجمع في العام القابل وأحرم فيمن غير عود اه (قوله في الصورة السابقة) أشار بقوله ولو في
العام القابل وكان لما رآه في القابل من غير المقات ككة والافلام فلا يرجع سم (قوله لان الخ) أي
الثلاثين من العمرة مطلقاً الخ في تلك السنة وفي السنة القابلة كردى (قوله بعد تلك السنة) أي في غير
الصورة السابقة كردى أقول ويمكن الرجوع اسم الإشارة هنا الى كل من الصورتين الأخيرتين (قوله لزمه دم)
الخ قد رد عليه أن السلام يهدم ما قبله (قوله أو فن الخ) عبارة لنهاية والنائي ويستثنى من كلامه ما لو مر
صبي أو عبيد بالمقات فيحرم مردها بالنسك مبلغاً واعتق قبل الوقوف فلامد اه وفي سم بعد كلام ذكره عن
حاشية الانصاح السيد السعدي والشارح ما نصه وهذا الكلام كالمصرح في تصو برعده وجوز بالدم فيما
اذا صار الصبي مردها بالنسك ثم أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العذر كذلك وان عتق قبل الوقوف بما اذا لم يأت
الولى أو السبي وقضيه هذا التصو برعده بالدم اذا أذن السيد أو الولي فقول شرح الرض وكالكافر فما
ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اه لعله ما اذا أذن الولي أو السيد اه وقضية ما في أوائل الباب أنه

ولو جاوز كافر مردها بالنسك ثم أسلم أو حرم ولم يعد لم يدم لانه مكلف بالفروع أو فن

(والا) بعد قيل ذلك بان عاد هشر وعنى طواف القدوم أى بعد محاورته انحر فلا عبرة بما تقدم عليها أو بعد الوقوف (فلا) يسقط العمل عنه لتأدى نسكه بالحرم ناهض (والأفضل) ان يقول المقات وليس يحتاج ولا نفسه (أن يحرم من دوة أهله) لأنه أكثر عملا وقد فعله جماعة من العبادة والتابعين (وفى قول من المقات قلت المقات أظهر وهو الموافق للأحاديث الصحيحة والله أعلم) فانه صلى الله عليه وسلم أخرجه من المدينة الى الخليفة اجاعا في حجة الوداع وكذا في غيره والحد يسير واهل البخارى ولانه أقل (٤٩) تقرر بان العبادة المسماة بالمقات تسقط على واجبات الاحرام من المشقة

لا يرجع وعلى ما صححه الشيخ أبو عبيد والبند بنى والمراد بى يرجع (قوله والا بعد) أى قوله لا يجب المشى في النهاية وانغنى الأوله أى بعد محاورته الى المتن (قوله هشر وعنى طواف القدوم) أى أو الوداع المسنون عند الخروج لفرقة وطواف العمرة ونائى وقدمه له عن ابن الجال (قوله بما تقدم الخ) أى من التيمم قبل محاذات حجر زمخاذا هو اسلامه وتقبيله والسجود عليه (قوله أو بعد الوقوف) أى والمبيت بنى ليله التاسع ونائى وقدمه عن عبدالرف وبن الجال خلافه (قوله وليس يحتاج الخ) أى لا يجب عن قول المتن (قلت والمقات) أى القول بان الاحرام منه أفضل سمونها يومئذ (قوله فانه صلى الله عليه وسلم أخر الخ) أى والمغير كفى اتباعه صلى الله عليه وسلم كرى على باطل (قوله ولانه أقل تقرر الخ) وانما جاز تسقط المقات للمكاتب دون الزمان لان ثقل العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولان المكاتب يختلف باختلاف البلاد يختلف الزمان فانه يومئذ (قوله كائن تدر من دوة أهله الخ) ولا يقال ان هذا مفضل بالنسبة للمقات فكيف اعتدلا ناقول المانع من الاعتقاد هو المكروه لا ما كان غيره أفضل منه عن (قوله وكما) أى فى شرح ذات عرف (قوله أى بى) بالنون (قوله وقد يسكن الخ) عبارة انتهى ويستثنى من محل اختلاف صور منها الحائض والنفساء فالأفضل لهما لما ثقت بأمر ومنها ما لو شك في المقات خراب مكانه فلا احتياط بان يستظهر ندبا وقبل وجوبها بمناسلة التذكرة المقدمة اهـ (قوله الخ الحرام السابق) أى فى شرح ذات عرف ود (قوله من أراد الحج والعمرة) بقول القول (قوله كما أو غيرها الخ) كذا فى النهاية والتمنى قول المتن (يلزم الحارم ورجع الخ) أى الجمع بينهما بين الحلى والحرم نهية ومغنى (قوله بان يجتهد الخ) أى ان يجهل بخبره عن حاله ولا سيما اتباعه والظاهر أخذنا بما ذكره وفى الاجتهاد فى القليلة أنه حيث قدر على الاجتهاد بجزءه التقا سدوا لزمه وأنه لو اختلف عليه اثنتان باقى امر متعاشا شاملا لاصح (قوله بالنسبة الى الخ) أى لجهة (قوله وكذا الخ) أى يجب العمل بما لم يعل على طه الاجتهاد (قوله الى) أى بعد الخ (له على حذف مضاف أى الى محاذي أبعده من حدود الحرم قول المتن (ولو بخطوة) أى قليل قبل نهية عبارة لنفسى أو أقل اهـ وهى موافق لما باقى من الاعتراض والاول موافق لرد الاله (قوله من أى جهة) الى المتن فى النهاية وانغنى الاقوله قبل الى ولو أراد (قوله ذلك) أى الحرم ورجع (قوله انضيق الوقت) أى ويحل الجراح نهية (قوله قبل الخ) واقعة الغنى (قوله ولا أقل من ذلك) ورد على ما لو كانت القدمان ابتدأ موضوعين بحث خرجت رؤس أصابعهما فقط فرغ معادار وهما وأخذت أصابعهما من غير زيادة فانه يكفي ذلك لانه حينئذ يخرج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة كلاً يحفى وكان أن يجلب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة سم بحذف (قوله كما) أى فى

تكون المحاورزة لله العود كما قاله الهاملى شرح هر (قوله فى المتن قلت المقات) أى القول بان الاحرام منه أفضل (قوله ولا أقل من ذلك) يمكن منه ان يمين من جملة الأقل من ذلك ما لو خرج قدمه المصطفى لا يخرج من الحرم حتى يخرج رؤس أصابعهما فقط عن الحرم ثم اعتدى رؤس أصابعهما ورفع ما عداها فانه يكفي ذلك ولا يدخله قوله وسلم انه بعد قدره ما لو كانت القدمان ابتدأ موضوعين بحث خرجت رؤس أصابعهما فقط فرغ معادار وهما وأخذت أصابعهما من غير زيادة فانه يكفي ذلك لانه حينئذ يخرج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة كلاً يحفى ويمكن أن يجلب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة (قوله

(٧ - شروافى وابن قاسم - رابع) يصل الى أبعده عن عينه أو يساره (ولو بخطوة) أى من جهة شانه صلى الله عليه وسلم أرسل عاتمة مع أصحابه الذين رضى الله عنهم فاعتمرت من التعم ولم يجب ذلك لاسألهما حتى الوقت قبل قوله ولو بخطوة يومهم لا يكتفى أقل من خطوة وليس كذلك وورد بان الخطوة تصدق بمجرد نقل القدمين من محله الى ملامسه ولا أقل من ذلك فضع ما ذكره وواضح من ظاهر ذلك انه اذا خرج من جلا فقط الى الحل اشترط اعتمادا على لو وجد هاولا أو اذن بمكة لقرا من يلزمه ذلك تغلبا على الجمع كما هو موافق كذا بخط الشيخ رحمه الله تعالى والاولى لا تأتى من هاشم

(فان لم يخرج واثى انفصال العمر) (٥٠) أم اتفاقا كل علم محرم (أجرته) عن عزة الاسلام وغيرها (في الظاهر) لا اعتقاد احراما اتفاقا

ومن حتى فيمنع لا فردد
عليه كلو أحرم بالعلم من غير
ميتانه (ولعدم لتركه
الأحرام من الميتات) فسلو
خرج إلى الخيل بعد احرامه
وقبل الشروع في طونها
(سقط الدم) أي لم يجب
على المذهب نظير ما
فيمنع جاوز الميتات وعاد إليه
(وأفضل شقاع الخيل) لم يرد
الاعتصار (الجعرانة)
بامكان العين وتضييق
الراء على الأصح لأنه صلى
الله عليه وسلم اعتمر منها
ليلا ثم أصبح كباشر جوعه
من حينئذ ثم كان فغمكة
منق عليه وحتى الأذرى
عن الجسد في فضائل
نماته أنه اعتمر منها لثلاثة
نبي وبينها وبين مكة ثلثا
عشر ميلا وقيل ثمانية عشر
وخمسة جمع وهو مردود
بنه على الأصح أن الميل
ما صرف صلاة المسافر (ثم
التعميم) لأنه صلى الله عليه
وسلم أمر عائشة بالاعتصار
منه كل يوم وهو المسمى الآن
بمسح دعائه يسئو بين
مكة ثلاثة أميال أو نحو
حده ما بالارض لا ما بال
الجبل (ثم الحديث)
بقتيغيب الدياء أفصح من
تشديد ما يقرر بمسحة
بالمهملتين بينها وبين مكة
ما صرف في الجعرانة ثلاثة
الله عليه وسلم صلى بها وأراد
الدخول لعمرته منها ومن
قال هم بالاعتصار منه فقد

شرح والمقاتل المكاني للجمع قول المتن (فان لم يخرج) أي إلى أدنى الخل واثى بأفعال العمره أي بعد احرامه
بها في الحرم نهاية ومعنى (قوله الخ) أي إذا كان مكثا على ما عدا ما استعمله لم ينو الخروج عنه الأحرام
كأشارته بقوله كل علم محرم أي فيمنع جاوز الميتات (قوله عن عزة الاسلام) إلى الباب في النهي بقوله سئى الا
قوله ومن حتى إلى كلو أحرم وقوله لدالي وحتى وقوله قبل إلى المتن وقوله والمعبر إلى المتن وما ينبغي عليه (قوله
لا اعتقاد احرامه) أي واثى بعد ما ألواجبت نهاية ومعنى (قوله وقيل الشر وعنى طونها) أي قبل تجاوز ذن
الخرف لا يصح ما تقدم عليها كسر قول المتن (سقط الدم) أي واما الائتم فواجبه إذا أحرم ما قبله من غير
عاز ما في الخبر وبعد الأحرام فلا الائتم وظنى أن النقل كذلك فراجع سم على المنهج اه عس
وتقدم في الشرع ما صرح بذلك (قوله على الأصح) أي ويجوز كسر العين وتضييق الراء وهو في طريق
الطائف على ستة قرا من مكة منها ما هو معنى زاد الوثى وبها ما شديدا العذوبة فقد قيل انه صلى الله عليه
وسلم جهر وضعه بعده الشر بقا لما ركع فاحسن وشرب معه ومضى في الناس وأغرض رحمه فنبع اه (قوله اعتمر
منها) أي من الجعرانة قال الواقدي انه صلى الله عليه وسلم أحرم منها من المسجد الأقصى الذي تحت الوادي
بالعودة القصوى في ليلة الاربعاء لثني عشرة بقيت من ذي القعدة انتهى اه وثاني (قوله ثم أصبح) أي ثم عاد
بعد الاعتصار إلى الجعرانة فاصبح فيها فكانه بات فيها ولم يخرج منها (قوله رجوعه الخ) أي حين رجوعه (قوله
فغمكة) بالجر بلا من ثم كذا في (تأمله وخبره جمع) وافصح مما صرح به في الآية والمغنى والوثاوى (قوله أمر
عائشة بالاعتصار منه) وقدمه على الجعرانة لصيق الوقت أوليك الجواز سمى بذلك على عيجه جلا يقال
له نعم وعلى سار مسل يقال له ناهم والوادي نعمان نهاية ومعنى (قوله ثلاثة أميال) أي فرسخ فهو أقرب
أطراف الخل إلى مكة منها يومئذ (قوله ثم الخ) عباد المغنى وهو اسم لبريق من طريق حدة وطريق المدينة
بين جبلين على ستة فراسخ من مكة اه واما البصريين جبلين يقال لهما ثلثين شمس عند مسجد الشجرة
انتمى يختصم الايضاح البكري وفي الاسنى بينهما بين مكة ستة فراسخ اه (قوله بالمهملتين) أي بالحاء والمهملتين
المكسورة والوالتان المهملتين المشددة كذا في هامش الوثاوى من منها لئنه لكن الذي في القاموس أنه يقع الحاء وهو
المعروف في الاسنة (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بها) وأراد الدخول الخ أي فصلاته بها وأراد الدخول
منها لا على شرفها ومضى بقوله الخ مما يدل الدليل على من رتبته عليها ففضل الأحرام منها على
الأحرام من غيرها ما ذكر سم (قوله لعمرته) أي التي أحرم بها من ذي الحليفة حاشية الايضاح (قوله ومن
قال الخ) هو الفز إلى نهاية (قوله فقد هو الخ) ويجاب بها مكان الحج بينهما ما هم أهلا بالاعتصار منها
بعد احرامهم بالمسحول منها كذا في النهاية وقد يقال بعد ما ذكره قول الفز إلى أثرهم بالاعتصار ففسده
الكفار ولم يصدوه عن الاعتصار بل عن الدخول بصري (قوله وأراد الدخول منها) أي قد قدمه ثم أمره
ثم هم وان زادت مسافة المفضل على الفاضل نهايتها ومعنى قال عس قوله قد قدم فعله الخ ظاهره أن جميع
أحواله بالعمره كان من الجعرانة فراجع اه (قوله كل علم) أي في شرح وهو الموافق للأحاديث (شأنه)
يندب لمن لم يخرج من أحد هذه الثلاثة أن يجعل بينه وبين الحرم بطن واحد ثم يخرج ومن انظر وجع عقب
الأحرام من أي يحمل كل من غير مكث بعده نهايتها ومعنى قال عس قوله بطن واحد أي وإذا كان اه

(باب الأحرام)

(قوله يطلق) إلى قول المتن أو كما هو في النهاية المتضمنة للاقوله وهذا الذي هو وقوله وانما تعتقد إلى أو
بعض بحقه (قوله يطلق على نية الدخول الخ) أي يطلق شرعا على الفعل الصدي في إرادته نية الدخول في
الآن انما عنى أحرم به نوى الدخول في ذلك ويطبق على الإثراء حاصل باله في إرادته نفس الدخول في
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرته منها أي فصلاته بها وأراد الدخول منها لا على شرف
لها ومضى بقوله شقاع الخ مما يدل الدليل على من رتبته عليها ففضل الأحرام منها على غيرها ما
(قوله يطلق على نية الدخول)

(باب الأحرام)

ذكر

النسك أي الحالة الحاصلة المترتبة على النية ونائى (قوله في النسك) ماهو النسك الذى المخلو فيه بالنسك
وقد يقال المراد به الحالة المحرم عليه لما كان حلالا (قوله وجه الاعتبار) أى المعنى (قوله فيه عبارة النهاية
والمعنى في سج أو عرة أو فريما أو فريما: يصلح لهما أو لأحدهما وهو المطلق اهـ (قوله وهما الذى يفسده
الجماع) قد يشكل المحصر بالردة لأن يكون بالنظر للمجموع على أنه قد توقف في عدم فساد النية بالجماع
فلنأمل فقد يقال لو فسدت به موجب الضمى في فاسده سم وقد يقال كافر قواين الباطل والقاسد في
أصل النسك ما المانع أن يشرقا بينهما كذلك بالنسبة فوجب المعنى مع فساد هادون بطلان بصري (قوله
لاقتضاء المالح) أى معنى بذلك لاقتضائه الختمية ومغنى (قوله وتحرىم الأفرع) عطف على دخول
سم ولعل الواو بمعنى أو كما به النهاية والمعنى (قوله وهما والمراد المالح) أى المعنى الثاني بما يقوم مغنى
(قوله أو يحتمل) هـ لعله إذا جعلا كالمظهر هذه العبارة كنوت يحتمل وأولو عطف أحدهما
على الأخرى كنوت يحتمل أخرى فنعقد قوله وجه أخرى فيه عبارة كنوت يحتمل وأولو عطف أحدهما
ثم رأيت قول الشارح وإنما لم تنقذ الثانية المالح وهو يدل على عدم الاعتقاد سم بحذف (قوله لتعذر
المالح) علة لتعقد المنفى سم وكردى (قوله كوالخ) أى كتعذر المالح و(قوله لأنه المالح) علة لنفى الاعتقاد
كردى (قوله لقوله) أى غير أشهر المالح (له) أى لا يصلح الاحرام (قوله فوقع لغو المالح) ينبغى أن يتأمل
بصري عبارة سم انظر هذا لأن بر يدقوله مثله المماثلة في مطلق كونه نسكا وحيداً قد منع الاعتقاد
اهـ أى لو قال لأنه قد منع تصحيح الاحرام ثولا ضرورته نالت التقرىب (قوله أو بعض حجة) أى أو
نصف حجة أو غيره من الكسور واستظهر بعضهم أن من البعض قول بعض العامة نوبت الاحرام بالجلس
أذهوا واحرام بمجرى الزنى الوفاق فسلمنا الاتان بأعمال المالح وكذا الوأحرم بالكشف والغطاء أو بالشبهة أو
بكرة أو بالطواف أو بالنسي أو بالحق أو بالكعبة أو بالصفا أو بار وذلك نعتقد مطلقا لو أحرم بجمع
ونصف عرة أو بالعكس أو بنصفهما انعتقد تأمعا فيكونان قرأنا ونائى (قوله وكذا العمرة) أى فلا أحرم
بعمرة تين أو أكثر أو بعض عرة أو نصف عرة أو غيره من الكسور وانعتقد واحد قرأنا (قوله بالأجاء)
ظاهره وان قد أحرم المالح وليس من إختل للعمرة على المالح وقد توقف فيه سم عتبار الشئ بمصالح
قوله أو كما بان يحصرهما في ذهنته مال الاحرام وهل يقول نوبت المالح والعمرة وأحرمت بهما نية تعانى أو
يقول نوبت العمرة والمالح وأحرمت بهما نية تعانى فيمنع خلاف في المذهب والاحتياط أن يقول نوبت المالح
والعمرة وترو جانب الخلاف المذكور اهـ وقوله أن يقول نوبت المالح والعمرة لعل صوابه نوبت العمرة
والمالح قول المتن (ومطلقا المالح) ولو قيد الاحرام بزمان كيوم أو أكثر انعتقد مطلقا أى غير مقيد بالزمان المعين
ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعدي فاجبه ما كان مفسدا له نية بما يقوم مغنى قول المتن (بان لا يزيد المالح) أى
بان ينوى النشول في النسك الصالح للأفرع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت بها بمغنى زاد الوائى

في النسك) ماهو النسك الذى النشول فيه بالنسك (قوله وتحرىم) عطف على دخول (قوله وهذا
هو الذى يفسده بالجماع وتبطله الردة) قد يشكل المحصر بالردة لأن يكون بالنظر للمجموع على أنه
قد توقف في عدم فساد النية بالجماع فلنأمل فقد يقال لو فسدت به موجب الضمى في فاسده (قوله أو يحتمل)
هـ لعله إذا جعلا كالمظهر هذه العبارة كنوت يحتمل وأولو عطف أحدهما على الأخرى كنوت
حجة واحدة أخرى فنعقد قوله وجه أخرى علة كقوله نوبت المالح والعمرة فإنه بصري كالمظهر
كلامهم لأن قوله وجه أخرى كقوله والعمرة من حيث المنع من اعتقاده بما مانع وهو تقديم نية المالح فهو
كنية للمالح في غير وقت فيه نظر فلنأمل فإن الاعتقاد عرقتب بعد ثم رأيت قول الشارح وإنما لم تنقذ الثانية
الخ وهو يدل على عدم الاعتقاد (قوله لتعذر هاجبا) علة لتعقد المالح (قوله فوقع لغو المالح) انظر هذا التقرىب لا
أن يردعه في مطلق كونه نسكا وحيداً قد منع الاعتقاد فاعل الأولى النسك مجاز كرو في منع إختل
العمرة على المالح والمقارنة كذلك وقد يشكل ذلك مع قوله أى في المتن بعد ذلك أو كما بهما (قوله بالأجاء)

في النسك وجه هذا الاعتبار
بعد كل واحد نفس النشول
فيه بالنسك لاقتضائه دخول
الحرم كما تنوذا أى دخل تحدا
وتحرىم الأفرع الأتية
وهذا هو الذى يفسده
الجماع وتبطله الردة وهو
المراد هنا (يشعق معنا
بان ينوى سج أو عرة) أو
يحتمل فأكروا وإنما لم تنقذ
الثانية عرقتب بعد هاجبا
كقوله في غير أشهر لأنه
لا مبطل ثم لا يصلح الاحرام
لقوله وهذا اعتقاد المالح
نعم اعتقاد مثله فهو موقع
لغوا من أصله فلم يكن صرفه
العمرة أو بعض حجة فتعقد
كلمته وكذا العمرة رأو
كاهما بالأجاء (ومطلقا
بان لا يزيد على نفس
الاحرام) لئلا يحصر به
(والتعيين أفضل) لمعرفة
ما يدخل تحدا (وقى قول
الاطلاق) لأن جماع عرض
له عذر كرض فيمكن من
صرفه لا يخاف فوته

فقد أنه لا يشرط له التعيين ولا قصد الفعل ولانية القرصة بخلاف الصلاة نعم يجب التعيين فيها لأحرم مطلقاً في أشهر الحج ولما قال في حاشيته الفتح الواجب عندئذ في قصر ركعتيه بوجهه وكذا عند الشروع في كل من أركله انتهى ولو وقت لأحرام من كان حرمت بعمرة هذا الشهر أو يومين لا يعتقد غير معتد بالزمن المين فلا يفتى من غير تحليل بقي بحرامه ساقط يتحل كأي المختصر خلافاً للفتح حيث قال لا ينقذ اه وناق
وقد تقدم عن النهاية والغنى ما وافق ما في المختصر (قوله) والرواية ما فيه الرواية وقصه عـش
بأنه ساقط في أركان الحج من المجموع أن الوضوء أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة
وخص بجواز في تلك السنة للعامة ما لا (قوله) وعن ودي (قوله) أي أنه أحرم معنا (قوله) فقوله
أي عاشت فرضي الله تعالى عنها (قوله) حال أو مصدر (نشر على ترتيب ألف) (قوله) لا بمجرد اللفظ (أي قوله)
أوقات في النهاية والغنى (قوله) لا بمجرد اللفظ (وبسبب اللفظ بالنقوناق) (قوله) وإن ضاق الوقت (أي
بأن كان أحوالاً صافين لعرفة قبل طلوع غفر يوم التلطف بالنبوناق) (قوله) وإن ضاق الوقت (أي
في تلك الحالة) نهاية يومين أي وهو ينقذ بقوله بطول الغفر فيقتل بعمل عرفه ينقذه من قابل عـش
(قوله) أوقات الحج خلافاً للنهاية والغنى والرواية صارتهم فان لم يبلغ الوقت لها من فات وقت الحج صرفه
أي بالنسبة للعمرة كما قاله الرواية اه (قوله) خلافاً للحج منها والرواية قال في صورة الغوات، مرفه إلى
العمرة أي فلا ينصرف إليها من غير مرف سـه وتقدم أن نفعان النهاية والغنى اعتاده (قوله) ولا يجوز
أي قوله وليس منفي النهاية والغنى الأقوله قبل الصرف (قوله) ولا يجوز ثم العمل) شامل للوقوف سم (قوله)
وتع من طواف القدوم) أي وإن كان من سن الحج نها يومين (قوله) ولا يجوز ثم العمل) بعده أي خلافاً
لشرح العباب والظاهر أنه ليس له إعادة ليس بعده لمسلط عليه بفعله الأول فتن تأخير السعي وناق
(قوله) قبل الصرف) قال سم في شرح أبي خـجاق فضيلة أنه لو سعى بعد الصرف اعتدبه وتودفبه شيخ الإسلام
انتهى وقال الغنى والنهاية لا وجه لخلافه أي فلا يجوز وعليه سعى الشارح في سائر كتبه كـردى على
بافضل أقول ظاهر منيع الشارح هناك قوله قبل الصرف متعلق بالسعي فيفسد الأجزاء وما يجعله حالاً من
الغير ملوق ما في الغنى والنهاية خلاف للظاهر (قوله) على الأدج) أي من احتمالين للأدج سـم
(قوله) لأنه يحاط للركن الحج) أي فلا يعتدبه إلا إذا وقع بعد طواف علم أي حين الشرع وأنه من أعمال الحج
فرضا أو سنة عـش (قوله) لأن الوقت لا يقبل الحج) فان صرفه إلى الحج قبل أشهر كان كالحرام قبلها فاعتقد
عمره على الصعيص نها يومين قول المتن (وله أن يحرم كالحرام) قال في الرض وإن أحرم كالحرام زيد
وعمر وصار مثلهما إن اتفقا أو لا قال في شرحه نعم إن كان أحرامه ما فاسد اعتقد أحرامه مطلقاً كالحرام
بما سـم أو أحرام أحدهما فقط فالقياس أن أحرامه يعتد بهجها في الصحيح ومطلقاً في الفاسد انتهى ويؤخذ
من قوله ومطلقاً في الفاسد أنه صرفه إلى ما شاء فان صرفه لأحد النسكين وكان أحراماً الآخر الصحيح بالآخر
صار قانونين ذلك أن يكون أحرام الآخر الصحيح يحج فيصرف هذا المطلق للعمرة سم يحذف وما ذكره من
الروض وشرحه في النهاية والغنى مثله قول المتن (كالحرام زيد) أي كان يقول أحرمت بها أحرم به
ظاهرة وإن تسلمد الحج وأنه ليس من أفعال العمرة على الحج وقد توقف فيه (قوله) خلافاً للحج) منهم
الرواية بأنه قال في صورة الغوات صرفه إلى العمرة أي فلا ينصرف إليها من غير مرف ولا يبيح مجها
فان صرفه للعمرة فقال أوله صج فكمن فانهما لم يكملهما اجتماعاً للانقاضي (قوله) ولا يجوز ثم العمل) شامل
للووقف (قوله) على الأدج) أي من احتمالين للأدج سـم (قوله) في المتن وله أن يحرم كالحرام) بداخل قال
في الرض وإن أحرم كالحرام بدوعر وصار مثلهما إن اتفقا أو لا قال في شرحه نعم إن كان أحرامهما
فاسد اعتقد أحرامهما مطلقاً كالحرام بما سـم أو أحرام أحدهما فقط فالقياس أن أحرامه يعتد بهجها في الصحيح
ومطلقاً في الفاسد اه ويؤخذ من قوله ومطلقاً في الفاسد أنه صرفه إلى ما شاء فان صرفه إلى الحج وكان أحرام
الآخر الصحيح يحج أو يعمر وكان أحراماً الآخر الصحيح يعمر بمواكل أحرم ابتدأ بهجها في أوعر ثم فعله
كالحرام الذي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال قد أحسن تركه فاعمل على رضى الله عنهم وأهمل السخيات (فان لم يكن يدعهم) زيد

وسلم أحراماً لمهما هم
انتظر الرضى في تعيين أحد
الوجود الثلاثة الآتية
مردودة بأنها مخالفة للروايات
الصحيحة أنه أحرم معنا
وعن روى ذلك عائشة
فقوله خرج لا يسيح بها
ولا جـمـعـمـول على ما قبل
أحرامه أو على أنه لم يسهما
في تلبسته أي في دوام أحرامه
(فان أحرم مطلقاً) بكسر
اللام وفتحها حال أو مصدر
(في أشهر الحج صرفه بالنسبة)
لا بمجرد اللفظ إلى ما شاء
من النسكين) وإن ضاق
وقت الحج أوقات على الأدج
التي اقتضاها الملقوسم
بخلافه بلج ووجهه
بالصرف يتبين أنه كان
كالحرام عاصمه فليس إذا
صرفه للصج فعمل ما فعله
من فانه الحج مما يأتى
له صرفه للعمرة خروجاً من
الخلاف أو البهايم اشتغل
بالأعمال ولا يجوز ثم العمل
قبل الصرف بالنسبة لمن
طاف ثم صرفه للصج وقع
عن طواف القدوم ولا
يجزئه السعي بعده قبل
الصرف على الأدج لأنه
يحاط للركن مالا يحاط
للسنة وإن أطلق في غير
أشهره فالأصح اعتاده
عمرة) لأن الوقت لا يقبل
غيرها (فلا يصرفه إلى الحج
في أشهره) وله أي مرید
النسك (أن يحرم كالحرام
زيد) لأن باباً موسى أحرم
كالحرام الذي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال قد أحسن تركه فاعمل على رضى الله عنهم وأهمل السخيات (فان لم يكن يدعهم) زيد

أو كان محرما أو حاملا فاسدا (انعتقد احرامه) احراما (مطلقا) لانه قصد الاحرام بصفة خاصة فاذا (or) بآلت بقى أصل الاحرام (وتدل ان علم عدم

احرامه لم ينعقد) كجاء
علق بان أو اذا أو متى كان
محرما أو أنما يحرم أو فسد
أحرمت ولم يكن محرما ور
بأنه هنا يحرم بالاحرام بخلافه
عند التعليق فإنه ليس

بمحرم به الاعتد وجوده من
في بخلافه أو أن أو متى
أحرم فأنما يحرم فإنه لا ينعقد
وان كان محرما لانه هنا على
بمستقل وهو أكثر غررا
منه بمحاضر فوسع في عالم
بإسراع في المستقل لان
السلف فيه أقوى وليس منه
أنما يحرم غدا أو رأس الشهر
أو اذا دخل فلان بل اذا وجد
الشرط صار محرما لانه

لا تعليق فيه بنائ الجزم
بمحاضر والمستقبل وإنما
هو حرم بالاحرام بصفة
وفاؤن أن أحرم فأنما يحرم
أنما يحرم إذا أحرم بأن الأزل
بنائ الجزم بالكلية بخلاف
الشافعي ونظيره ما يأتي في
تعقيب الآثار وما رفعه عنه
ان يقدم المانع بطلان قرارة
وان أخوه فلا لا رجس مان
ذكر الاحرام مثال فنفى ان

كان في الدار فأنما يحرم بنعقد
ان كان فيها والافلا فلان
الوارد أنما هو في أحرمت
كلوا من زيدا أو استنبوا
منه ما قدر في شهره لم
جرماته في نظيره من التعليق
بغير الاحرام (وان كان
ز يدحرم انفسد احرامه
كلوا من حج أو عرفة أو
قران أو إطلاق وفي هذه

زيد فكلوا معنى ونهاية (قوله أو كان محرما الخ) أي أو كان كائنا بان أي بصورة الاحرام معنى عبارة النهاية
أو أتى بصورة أو حاملا فاسدا لكثرة ما وجد جماعه اه قول المتن (مطلقا) أي ولو لا أنه افتقر إلى نهية ومعنى
(قوله فإذا بطلت) أي ل الاحرام) أي كلوا من عن نفسه ومسا حرم نهية أي فانه يقع عن نفسه لانه لما
استع الجع بينهما تعين ما هو الاصل في الاحرام وهو كونه عن نفسه عرش (قوله علق بان أو اذا أو متى
الخ) فذيقال صرحوا بان التعليق لا يكون الا على مستقبل حتى أو لا كل تعليق لا يكون مستقبلا بحسب
الظاهر فمن ذلك قول المتن العرف في فتاوه بدفعه على الانشاء... في ماض يقول ان كنت امرأة أتيت فانت طالق
قلت لم يعلق هنا الا على مستقبل وهو تبين انما هو انما فانه هل صدق منها انما مقدم فقال ان كنت امرأة أتيت أي
ان تبين في ظهور أنك امرأة أتيت والتبني والظاهر وحلت لم يوجد الا بعد التعليق انتهى وبه يعلم ان التعليق
بمستقبل حتى في قوله ان كان محرما أي ان تبين الخ فلتأمل بصري وقد يجب بان ما هنا من مذهب بان
مالك من أن أداته الشرط لا يتقلب كانه كان في الاستقبال بخلاف الجمهور ثم أتت في الوفاء ما هو وقولهم ان
ن تخصه أي الفعل للاستقبال بخلافه اذ لم تكن مع كان اه (قوله ولم يكن محرما) أي وأما اذا كان ز يدحرم
فيعتقد احرامه نهية ومعنى (قوله ولم يكن محرما) ظاهره وان جهل عدم احرامه (قوله الاعتد وجوده)
هذا قد يظهر عند العلم بالاحرام عند الجمل به (قوله فانه لا ينعقد) ظاهره وان جهل سم (قوله وان كان
محرما) أي كذا جاءه رأس الشهر فأنما يحرم نهية ومعنى (قوله بمحاضر) يتعلق بغير منه الرجوع للتعليق
(قوله وليس منه) أي من التعليق بمسقبل (قوله لانه لا تعليق فيه الخ) يتأمل سم وقد يجب بان يأتي عن
البرص من أن ما هنا ناتا قبل لا تطاق (قوله وفارق ان أحرم) الانسبا إذا أحرم وقد يقال في تحق في الفرق ان
اذا أحرم فأنما يحرم تعاقب وعكسه تأقبت لا تطاق في فيه قد صري (قوله اذا أحرم) ينبغي أن الخ كابد
عليه التظهير المذكور سم (قوله ونظيره ما يأتي الخ) فيملا ينبغي على التأمل سم (قوله انما هو الخ) أي
الوارد (قوله في غيره) أي كان كل ز يدحرم فأنما يحرم (قوله ولا ذكر الاحرام الخ) أي في ان أو اذا
أومتى كان محرما فأنما يحرم أو فقد أحرمت سم قول المتن (وان كان ز يدحرم) أي احراما صحها ومنه نهاية
ومعنى (قوله من حج الخ) في قوله هذا كانه في المنسوخ وكذا في النهاية الا قوله ونهى الحج وقوله كجاء في المتن
(قوله وفي هذه) أي في صورة الاطلاق سم (قوله الا اذا اراد احرام الخ) عبارة لفظي والها هنا يتغير في المطاق
كأن يغير بذيلا يلزمه صرفه الى ما صر فز بذيلا وعين ز يدقبل احرام عمر واما انعتقد احرام عمر ومطلقا وكذا
لوا حرم ز يدعمره ثم ادخل عليها الحج فنعقد بعمره لاقرانا ولا يلزمه ادخال الحج على العمره الا ان يقصده
التشبه في الحال في الصورتين فيكون في الاولى ما جوف في الثانية فاناروا احرام كلوا من قسلا صرفه في الاولى
وقبل ادخال الحج في الثانية وقصدا التشبيه في حال تلبسه باحراما خاصه والا في في الروضتين البغوى
ما يقتضى انه يصح وهو العمد قال الاذرع وفيه نظر لانه في معنى التعليق بمسقبل لان يقال انه جازم في الحال
دعة أو عرفة واحد وان صرفه لاحد هما وكان احرام الا حواله صرح بالا حصارا فلان من ذلك ان يكون
احرام الا حواله صرح فيصرف هذا المطلق لعمره ولا يقال بان ز ادخل العمره على الحج كانه هو بعض
الطهارة لان الصرف ليس بشد احرام فان الاحرام منعقد من أول الامر والصرف يفسد به وهى لم يجره
العمل قبل الصرف نظر الاحرام الا حواله صرح بالوجه عدم الاحرام لانه احرام واحد ولم يتعصب
بتمامه (قوله ولم يكن محرما) ظاهره وان جهل عدم احرامه (قوله الاعتد وجوده) هذا قد يظهر عند العلم
باحرامه لا عند الجمل به (قوله فانه لا ينعقد) ظاهره وان جهل لانه لا تعليق فيه بنائ الجزم الخ فتأمل (قوله
أنما يحرم اذا أحرم) اذ انعتقد هذا انعقد أنما يحرم ان كان محرما بالاولى فتأمل (قوله اذا أحرم) ينبغي أن الخ
يدل عليه التظهير المذكور (قوله ونظيره ما يأتي الخ) فيملا ينبغي على التأمل (قوله ولا رجس مان ذكر
الاحرام) أي في ان أو اذا أو متى كان محرما فأنما يحرم أو فقد أحرمت (قوله في المتن وان كان ز يدحرم) أي
احراما صحها (قوله وفي هذا) أي الاطلاق (قوله الا اذا اراد احراما كلوا من قسلا) فنية استنبه ذلك من قوله

لا يلزمه أن يصرف لما صرفه زيدا اذا اراد احراما كلوا من بعده صرفه

أو يقتصر ذلك في الكيفية دون الأصل اه قال سم بعد ذكر مثل قوله ولو أحرم كل حرام قبل صرفه في الأولى
الحين الأسنى وهو افتقار لا يعاب ما منه وقد تدل هذه العبارة على أنه إذا صرف يدان صرف لهذا من غير
حاجة إلى الصرف اه قال عش قوله مر في الروضتين النبوي ما يقتضي أنه يصح الخاء أو يلزمه أن يتبع
ز يدان في يغله بعد اه أي من غير حاجتنا إلى الصرف (قوله لما صرف) الأولى يصرف بالاضارع (قوله)
وليس الخ) أي المستثنى المذكور (قوله ثم عين) أي جماعة (قوله ناو) (قوله ناو) (قوله ناو) (قوله ناو) (قوله ناو)
بسد الفراغ من أعمالها ع (قوله في الأولى) أي صورة الأملاق ثم التعيين (قوله في الثانية) أي
بصورتها (قوله ويجب أن يعمل بالخبر به) (الخ) أي وإن ظن خلافه فما يتوفاى (قوله ولو فاسق الخ)
فإن أخبره بعمر فقبل من عمر ما يحج كان لزمه هذا يحج تبعاله وعند قول الخ يغفل للقول أن يرق دما ولا
يرجع به على زيد وأن غره لان الخ له ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد لم يعمل بخبره الثاني لعدم
الثقة بقوله أسمع سبق ما يناقشه والافتقار به قاله ابن العماد وغيره نهاية في ذكرنا في الوفاق إلا أنه قال بدل قوله
فإن تعمد الخ على الثاني لاحتمال أنه أخبر بالأول ناسيا اه وما لهما واحد قال عش قوله مر فإن تعمد
أي بان ذلك فزاد على تعمد اه قول المتن (فإن تعذر الخ) أي تعسر بدليل التشيل بالنسبة الطويلة
فإنما لا تقتضي التعذر مر اه سم وفي النهاية ما واقع في قول المتن (معرفا حرام) أي سواء أحرم
جبل حله معنى (قوله أوجزونه) أي وغير ذلك كقضية بعدة ونسب إن الحرم مر أحرم به معنى ونهاية
(قوله) أي بالروت (قوله كلوش الخ) (فرع) * شك في جميع أفعال الخ هل كان نوى ولا
فالقياس عدم محتمل في الص لا توفى بعض الناس بان قضاء الخ يشق لأوله بل هو وهم سم على ج
أقول وقد يقال لا تقرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويشق بينهما وبين الصلاة
بانهم توسعوا في نية الخ ما لم يتوسعوا في نية الصلاة عش يحذف واو وأمره في قولنا فاق بالعبارة ابن زياد
وغيره اه (قوله في أحرام نفسه الخ) ينبغي أو شك في أن أحرامه يحج أو عره سم وتقدم عن النهاية
والمنها ما وافقه (قوله والقرآن أولى) أي لتحصل البراءة من العمرة أيضا على وجهه أي ومعنى (قوله)
يقال أي يعمل أعمال النسكين (قوله يبين) أي لأنه ما يحرم بالخ أو يدخله على العمرة نهاية
ومعنى (قوله إن نوى قبل أن يعمل شيئا) كله احتراز عما لو نوى بعد أن عمل شيئا منها فلا يجوز عن شيء
لاحتمال أنه حرم بمصومه والخ لا يغفل عليها بعد الشرع في العمل سم (قوله ويحتمل الخ) جملة حالة
(قوله لان الأصل براءة فهو يبين) عبارة الخاتمة للمعنى إذا حصل له الخ فقط واحتراز حصول العمرة في
صورة القرآن لا يوجب جسمه إذا لا يوجب بالشك اه (قوله ثم ينس) أي العلم لاحتمال كونه أحرم في العمرة

لا يلزمه أن يصرف الخ إن أراد ما ذكر لزمه أن يصرف ولا يصرف بنسبه في شيء فليجمع
(قوله إذا أراد الخ) عبارة شرح الروض ولو أحرم كل حرام قبل صرفه في الأولى وقبل إتيان الخ في الثانية
وقصد التشبيه به حال تلبسه بأحرامه الحاضر والآتى في الروضتين النبوي ما يقتضي أنه يصح قال
الأذرى وفيه نظر لأنه في معنى التعليق يستقبل لأن يقال أنه يلزم في الحال أو يقتصر ذلك في الكيفية في
الأصل اه وقد تدل العبارة على أنه إذا صرف يدان صرف لهذا من غير حاجة إلى الصرف وفي شرح العباب
ما هو موقوف قبل الصرف على أن أتبعه قياسا بصرف أحرامه اليه فليجوز في غير تعيين منه هو فليست أسهل
يلزم ما يعينه في عابا مما مر اه وقد يدل على أنه يلزم ما يعينه من غير تعيين منه هو فليست أسهل
(قوله ولو فاسق الخ) أي وإن ظن خلافه شرح مر اه (قوله في الثاني) أي تعسر بدليل الثاني
بالنسبة الطويلة فإنما لا تقتضي التعذر مر (قوله كلوش في أحرام نفسه الخ) ينبغي أو شك في أن أحرامه
يحج أو عره (قوله والقرآن أولى) قال في شرح الروض لتحصل البراءة من العمرة أيضا على وجه اه (قوله)
أن نوى قبل أن يعمل شيئا (الخ) كله احتراز عما لو نوى بعد أن عمل شيئا منها فلا يجوز عن شيء لاحتمال أنه حرم

وليس في معنى التعليق
مستقبل لأنه هنا لم جالا
أو يقتصر ذلك في الكيفية
دون الأصل ولو أحرم زيد
مطلقا عين أو بعمره نوايا
الفتح أو ثم أدخل عليها الخ
ثم أحرم هذا كل حرام له بعد
له في الأولى مطلقا في الثانية
بمعنى اعتبار بأصل الأحرام
مما ينو التشبيه به لا لا يوجب
أن يعمل بما أخبر به وزيد
ولو فاسق قاله لا يعرف إلا
منه (فإن تعذر معرفة أحرامه
بوجه) أوجزونه لا يتصل به
مشلا لم يتغير إذا لم يحتمل
للإجتهاد فيه ونوى الخ أو
(جعل نفسه فانيا) بان
ينوى القران كلوش في
أحرام نفسه هل هو بشران
أو بأحد النسكين والقران
أولى (وعمل أعمال النسكين)
أي الخ لئلا يتصور الشارح
مضمورة في جعله يخرج
ذلك عن العبرة يبين
ويجوز عن الخ ولو جصة
الاسلام أن نوى قبل أن
يعمل شأن الأعمال
لا العبرة لأن الأحرام
تخرج إذا حالها لم يمتثل
لأنه كان أحرم بالخ ولا يلزمه
عدم للقران لأن الأصل براءة
ذمته نعم من المأمور بقرن
ولا نسرد بل اقتصر على
أعمال الخ من غيرنية

فحصل له التحلل لا البراءة

من شيء منهما وان يتبين انه
أقرب بأحدهم الا انه مهم أو
على عمل العمرة لم يحصل
التحلل أيضا وان قواها لا مثال
انه أحرم بجميع ولم يتم أعماله
مع بقائه بهذا كذا كان
عروض ذلك قبل شيء من
الأعمال والأقرب كان بعد
الوقوف وتبين الطواف فان

بقي وقت الوقوف فقرأ أو نوى
الحج ووقف ثانيا أو أتى بقية
أعمال الحج حصل له الحج فقط
ولاد لم يبرأ من فاته الوقوف
أو تركه أو فعله ولم يقرأ ولا
أقر ولم يحصل له شيء إلا إذا كان
أحرامه ما أو بعد الطواف
وقبل الوقوف أو بعده ففيه
تفصيل ليس هذا محل بسطه
وشرح بقولنا المصلحة ما لم
أفان وأخبر بخلاف ما فعله
فان المدار على ما أخبر به كما
هو واضح

﴿فصل﴾ الحرم أي مرید
الاحرام (منوي) بقلبه
وجوبه بانما افعال
باليات ولسانه ندبا لا اتباع
(و) عقيب حال (بالي) نسيان
فقبل أو نسيان أو حرم
به تبه تعالى بسببنا اللهم الحج
ولا تخفصة الفرضية حزا
لا نقول في الفل. وقع عن
الفرض ولا يعجزنا في لفظه
بخلاف ما في قوله ﴿وإسن
الاستقبال عند النية (قار)
لي بالزعم بتعقد أحرا﴾
كل غسل أعضاء من غير
قصد (وان نوى ولم يلب
أعقد على الصبي) كان

فيكون قارنا ذكره المنوي نهاية (قوله فحصل له التحلل) قضيته أن المراد بأعمال الحج ما يشمل الرمي
(قوله وان يتبين الحج) أي والحال الحج عرش (قوله مع بقائه وقته) فساوفاً فينبغي أن يتحلل بعمل مرة ولا
يبرأ من شيء منهما سم (قوله ان كان عرض ذلك) أي ما ذكر من التعذر كالشك في أحرام نفسه سم
(قوله وقبل الطواف) أي طواف الأضحية (قوله فقرأ) أي نوى القرآن (قوله ما لم يبرأ) أي من قوله لان
الأصح الحرم وقوله لان الأصل الحج (قوله لم يحصل شيء) أي الحج لاحتمال الخلو لا العمرة لما مر في نفي
احتمال أنه أحرم بجميع (قوله أو بعد الطواف الحج) عطف على قوله بعد الوقوف والمراد بالطواف هنا ما يشمل
طواف القدوم وطواف الأضحية بدليل ما بعده (قوله ما لو أفان وأخبر بخلاف ما فعله) أي فان المدار
على ما أخبر به فلا يخبر بأنه كان أحرم. العمر وقع هذا الاخبار بعد جبر الاعمال فينبغي أن يبرأ من
العمرة أيضا سم

﴿فصل الحرام﴾ (قوله أي مرید الاحرام) الى قول المتن فان أي في النهاية المعنى الا قوله لا اتباع (قوله
ينوي بقلبه الحج) أي خوله في حج أو عمر أو ما يصلح له ما أو لأحدهم أو هو أو لأحدهم المطلق نهاية
ومعنى (قوله ولسانه) ظهر أنه نسي ما أخذ من أي في التلبية لا نسي. فيه لما يجزم به صري (قوله
لا اتباع) ان أراد بالاتباع نسيته من نوى في تلبته فحصل له كونه لا يستلزم المدعى لان التلبات ان مراده
التلفظ بنوى الحج وأحرمته وان أراد بالاتباع في هذا أيضا فليست تأمل فقد ذكر المحقق ان الهمام في
شرحه على الهداية أنه لم يعلم أن أحدا من الرواة لنسكه صلى الله عليه وسلم وي أنه سمعه صلى الله عليه وسلم
يقول في بيت العمر قولاً انتهى وفي شرح مختصر خليل لبرام وما يستحب عند الاحرام ترك التلفظ بما
يجزم به وروى عن مالك كراهة التلفظ بذلك واليه أشار بقوله يعني المختصر وترك التلفظ انتهى اه
بصري (قوله وعقبه ما الحج) عبارة بالنية أو باللفظ وبلي مع نية الاحرام بعد التلفظ بما نوى بقلبه ويقول
بلسانه في بيت الحمله وأحرمته به تعالى بسببنا اللهم بسببنا الحج ولا نسي ذكر ما أحرم به في غير التلبية الأولى
اه (قوله فلو نوى بيت الحج الحج) ويقول من يحرم عن غيره في بيت الحج عن فلان أو عن استؤجر حرمه
وأحرمته عنه به تعالى الحج ونسب نفسه بالتلبية الأولى ولا يسن ذكر من أحرم عنه وما أحرم به من حج أو عمره
في غير هاتوا قال باعشرين قوله أو من استؤجر حرم الحج أي كما صرح في حج الإبراءة يكفي أدنى تغيير من حج
عنه ولو آخره فلان عن وأحرمته فافق الشيخ محمد صالح أن يظهر الإشباع انه يضرب وأن أكثر المتأخرين
على انه لا يضرب ان كان عازما عند قوله نوى بيت الحج على أن يقول عن فلان والواقع للعلاج نفسه (قوله سمع
نفسه الحج) أي فقط اه وفي هاتين الوانين التسوية الى صاحبها ما سلمه أنه لو أخرسم المستلحق عن قوله
وأحرم به وكان عند قوله نوى بيت الحج ثابرا بقلبه من فلان نية لا كفي لان النية بالقلب ولو قال نوى بيت الحج عن
استؤجر حرمه وعند بقلبه ذلك صرح به في ما لا اله (قوله ولا تجب نية الفرضية الحج) وكذلك تندب كونه
علية تلبته في شرح المختصر بصري (قوله انه لو نوى التحلل الحج) أي من حيث أدب تداعيه بان سبق منه فرض
الاسلام أما بعد فعله فلا يكون الاكثر ضالون تكرره فان النسيك من البالغ الحرج لا يكون الا فرضا لا يقع تفلا
من الصبي والرقبي والمجنون اذا حرم من وليه عرش أي أو أحرم باذن وليه (قوله ويسن الاستقبال عند النية)
أي وان يقول اللهم أحرم للشعري وبشري وحي ودي نهي يتومعني (قوله كالأغسل الحج) عبارة بالنية
بعمره والحج لا يدخل عليه بعد الشفيع به في العمل (قوله فحصل له التحلل) قضيته أن المراد بأعمال الحج
ما يشمل الرمي (قوله مع بقائه وقته) عطفاً فينبغي أن يتحلل بعمل مرة ولا يبرأ من شيء منهما (قوله ان كان
عرض ذلك) أي ما ذكر من التعذر كالشك في أحرام نفسه (قوله لاحتمال أحرامها) أي العمرة يتأمل
هذا التعليل (قوله ما لو أفان وأخبر بخلاف ما فعله) فان المدار على ما أخبر به فلا يخبر بأنه كان أحرم بالعمره
وقوع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال فينبغي أن يبرأ من العمرة أيضا

﴿فصل الحرم ينوي وبلي﴾ (قوله) منك بعد جميع أعمال الحج كل كان نوى أو لا القياس عدم صوته
(قوله) منك بعد جميع أعمال الحج كل كان نوى أو لا القياس عدم صوته

نحو انظاره الصوم لا يشترط فيه لفظ مع الترتيب وجوب التكبير مع النية للصلوة على وجهها (وبسبب الغسل لاجلها) لكل أحد في كل حال ولو نحو حواض وان أرادته قبل المقاتلة على الاربعة لا تتابع حسنة الترمذي ويكره تركه واحكام الجنب وغيره المميز يغسله وليموئى عنه وتوى الحائض والنفساء هانوفى سائر الاعمال الغسل المسنون كغيره ما يكتفى بتقديمه على ان يسبغ عرقا فيما يظهر ويسن له ان يتطاف به فى الجمعة قبل الغسل وقول شارحين كما تقدم هذه الامور فى غسل الميت مرادهم بجهلها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره ان يدان النجاسة ازالة النجس من نحو ظفرو أو شعرة فى عشر الحجة كجاء وكذا الجنب كما مر وان بادل الرجل بعده شعرة بنحوه من ناله عن القمل والشعث فان غرز حسا لمسا قد علم الماء أو شعرا ناشية يجمع تيمم بملس (تيمم) لان الغسل واد غلظرة والخافقة فاذا اعتذر أحدهما بغير الآخر ولانه ينوب عن الواجب فالندوب أولى وباتى هذا فى جميع الاعمال المسنون غلظ وجد من الماء بعض ما يكفيه فالذى يغسله ان كان بيده تغيب رآله به والا فان كفى الوضوء وتوضأه والا غسل به بعض اعضاء الوضوء وحيدتان فى الوضوء تيمم عن باقية غير تيمم

نحو انظاره الصوم لا يشترط فيه لفظ مع الترتيب وجوب التكبير مع النية للصلوة على وجهها (وبسبب الغسل لاجلها) لكل أحد في كل حال ولو نحو حواض وان أرادته قبل المقاتلة على الاربعة لا تتابع حسنة الترمذي ويكره تركه واحكام الجنب وغيره المميز يغسله وليموئى عنه وتوى الحائض والنفساء هانوفى سائر الاعمال الغسل المسنون كغيره ما يكتفى بتقديمه على ان يسبغ عرقا فيما يظهر ويسن له ان يتطاف به فى الجمعة قبل الغسل وقول شارحين كما تقدم هذه الامور فى غسل الميت مرادهم بجهلها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره ان يدان النجاسة ازالة النجس من نحو ظفرو أو شعرة فى عشر الحجة كجاء وكذا الجنب كما مر وان بادل الرجل بعده شعرة بنحوه من ناله عن القمل والشعث فان غرز حسا لمسا قد علم الماء أو شعرا ناشية يجمع تيمم بملس (تيمم) لان الغسل واد غلظرة والخافقة فاذا اعتذر أحدهما بغير الآخر ولانه ينوب عن الواجب فالندوب أولى وباتى هذا فى جميع الاعمال المسنون غلظ وجد من الماء بعض ما يكفيه فالذى يغسله ان كان بيده تغيب رآله به والا فان كفى الوضوء وتوضأه والا غسل به بعض اعضاء الوضوء وحيدتان فى الوضوء تيمم عن باقية غير تيمم

نحو انظاره الصوم لا يشترط فيه لفظ مع الترتيب وجوب التكبير مع النية للصلوة على وجهها (وبسبب الغسل لاجلها) لكل أحد في كل حال ولو نحو حواض وان أرادته قبل المقاتلة على الاربعة لا تتابع حسنة الترمذي ويكره تركه واحكام الجنب وغيره المميز يغسله وليموئى عنه وتوى الحائض والنفساء هانوفى سائر الاعمال الغسل المسنون كغيره ما يكتفى بتقديمه على ان يسبغ عرقا فيما يظهر ويسن له ان يتطاف به فى الجمعة قبل الغسل وقول شارحين كما تقدم هذه الامور فى غسل الميت مرادهم بجهلها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره ان يدان النجاسة ازالة النجس من نحو ظفرو أو شعرة فى عشر الحجة كجاء وكذا الجنب كما مر وان بادل الرجل بعده شعرة بنحوه من ناله عن القمل والشعث فان غرز حسا لمسا قد علم الماء أو شعرا ناشية يجمع تيمم بملس (تيمم) لان الغسل واد غلظرة والخافقة فاذا اعتذر أحدهما بغير الآخر ولانه ينوب عن الواجب فالندوب أولى وباتى هذا فى جميع الاعمال المسنون غلظ وجد من الماء بعض ما يكفيه فالذى يغسله ان كان بيده تغيب رآله به والا فان كفى الوضوء وتوضأه والا غسل به بعض اعضاء الوضوء وحيدتان فى الوضوء تيمم عن باقية غير تيمم

الفصل والاكتفى تم الغسل

فان فغسل شيء عن أعضاء
الوضوء غسله بل أعالي يده
(والغسل) الحرم ثم الغسل
(مكة) ولو حللا لا يتابع ثم
قال الماوردي يخرج منها
فاحرم بالعمر ثم نحو التيمم
واغتسل منه لأحرامه لم يسن
له الغسل لدخولها بخلاف
نحو الحد يسه أي ما يغلب
فيه التيمم وأخذ منه أنه لو
أحرم من نحو التيمم بالماء
لكونه لم يطره لأحد
أو قهراً بل وان أحرامه
تعدى ما واغتسل لأحرامه
بالتغسل لدخولها وأخذ
منه أنه لو اغتسل لدخول
الحرم أو نحو استساقه لم يجعل
تيممها بالغسل لدخولها
أيضا ويغني عن هذا الفصل
أما هو عند عدم وجود تغير
والاستساق مطلقاً (والوقوف
بعرفة) والأفضل كونه بعد
الزوال وبمحصل أصل سنته
بالفعل بعد الفجر فيما يظهر
قبلاً على غسل الجمعة
(و) للوقوف بجزء بقعة
(الحجر) أي بعد قره طرف
الوقوف المذوف ويدخل
وقت هذا الفصل بنصف
الليل كغسله فدينه به
به أيضاً (وفي أيام التشريق)
السلطنة أي في كل يوم منها
قبلاً زواله أو بعده على
الأوجه به بتأديقته
آفة (لري) لا تار ورت
فهاولتها مواضع اجتماع
وليس لدخول مزيل لولا
لري حجة العدة

الغسل) هذا هو الأوجه في شرح الروض وهلا كفي تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفي تيمم الوضوء
سم (قوله) لدخول الحرم إلى قوله تغسل العبد في النهاية الأقوله بخلاف نحو الحديث لا تأخذ وتوله بل
إلى واغتسل وقوله وتؤخذ وتؤخذ وكذا في المغني الأقوله ويتيمم الماتن (قوله) لدخول الحرم أي المكي
والمدني للغسل الكعبة والغسل المدي ينتشر بافضل وروايتي (قوله) ثم الغسل (مكة) والأفضل ان يكون يدي
طوي أي الزاخر لار بما والوا في مثل مساقطها وقائه الغسل يدي قضاء بعد الغسل وكذا في الأغسال
كذا في شرح الرضا أي والمغني خلافاً للحاشية والنهاية وروايتي أي حدث لم يطبق بقية الأغسال بغسل دخول
مكة في نيب القضاء (قوله) لدخول مكة ولو حللاً) قال السبكي وحدثنا يكون هذا من اغسال الحج إلا ان جهة
أنه يقع فيه نهاية ومعنى (قوله) لا يتابع ر) وأه الشيطان في الحرم والشافعي في الحلل مغني (قوله) بخلاف نحو
الحد يسه (الم) أي كالحجرات ومنه يعلم أن الغسل من الوادي لا يكفي لدخول الحرم فضلاً عن دخول مكة
كردي على بافضل (قوله) لم يطر (الم) أي الأحرام (قوله) أو قهراً (الم) عطف على قوله لم يطر (الم) (قوله) بل
وان أحرامه (الم) أي نحو التيمم (قوله) يعمل قريب (الم) سئل بالغسل (قوله) مطلقاً أي غير يعمل غسله
من مكة أم لا (قوله) والأفضل (الم) كذا في شرح الرضا والاشهاد والعباد ويختص بافضل وفي المغني وفي شرح
المنهاج وان بدوا لمصلحة العمال الزملي وحري حاشية الأضاح ويختصه وشهره لعبد الوضوء وشهره لا ينصاح
والدليجة العمال الزملي وابن حنبلان وغيرهم على أن الأفضل كونه قبل الزوال والأول أوجه لأطراف القوى
عدم دخول وقتها بالزوال كروى على بافضل (قوله) فينوبه به أيضاً هذا يدل على أن كل من غسل العبد
وغسل الوضوء بجزء دلفه مطلقاً غاية الأمر حصوله بغسل واحد أو اغسالاً أو نحوه ما قد يقال إذا
اقتصرت على غسل واحد أو بايه أحدهما فقط فهذا كفي به عن الآخر كما كفي بما قبل دخول مزيل لولا
وروى الترمذي عن غسلة بل قد يقال لا اكتمه هذا في الاتحاد الوقت بل تقرر في الغسل أنه لو نوى أحد الاغسال
المستوفى تغسل بأيهما فلا يجتمع غسل العبد إلى ينقصه أي الوقوف بجزء بقعة إلا أن يجب بأن المراد أن
الأفضل أن ينوبه أيضاً مع هذا الغسل وان كفي غسل واحد وحصل هو مع بدو نية فليتمل سم أي عند
النهاية والمغني خلافاً لشيخ الإسلام والشارح (قوله) كونه بعد الزوال أي وفي غيره يحصل أصل السنن
غيره هنا به ومعنى (قوله) وبمحصل أصل سنن الغسل بعد الفجر) لكن تقرر به الزوال أفضل كتر يمين
ذهابه في غسل الجمعة حيث عرفه في لآن أهم وحواه أعارفا ثم قيل لأن جبريل عرف فيها إبراهيم عليهما
الصلوة والسلام مناسكة وقيل خبر لا معنى فيها بغيره كروى على بافضل ويدخل وقت من الفجر على
الراجح خلافاً من بحث تقيد بدخول الوقت بالزوال أنه (قوله) أو بعده وهو الأفضل سم وروايتي (قوله)
على الأوجه) اقتصرت النهاية على البعد فعلم أن الأولى قلب العاطف (قوله) ما قمتة آتفا) هو قوله بنصف الليل
كردي ولعل الصواب هو قوله بعد الفجر فيما يظهر (قوله) نار) أي قوله وتؤخذ في النهاية والمغني الأقوله
ومنه يؤخذ في ولايسن (قوله) ولايسن لدخول مزيل لولا) عبارة شرح الروض أي والمغني حيث مزيل لولا

الغسل) هو الأوجه في شرح الروض (قوله) غير تيمم الغسل) هلا كفي تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفي
عن تيمم الوضوء (قوله) فينوبه به أيضاً هذا يدل على أن كل من غسل العبد وغسل الوضوء بجزء دلفه مطلقاً
غاية الأمر حصوله بغسل واحد أو اغسالاً أو نحوه ما قد يقال إذا اقتصرت على غسل واحد أو بايه
أحدهما فقط فهذا كفي به عن الآخر كما كفي بما قبل دخول مزيل لولا ثم قيل في نية بل
الاكتفى به هنا أولى للاتحاد الوقت بل تقرر في الغسل أنه لو نوى أحد الاغسال المستوفى تغسل بأيهما فلا يجتمع
غسل العبد إلى ينقصه أي الوقوف بجزء بقعة إلا أن يجب بأن المراد أن الأفضل أن يتنوبه أيضاً مع هذا
الغسل وأن كفي غسل واحد وحصل هو مع بدو نية فليتمل (قوله) قبل زواله أو بعده على الأوجه) لا يبعد
أن كونه بعد الزوال أفضل وان يطلب تأخيرها إلى ما بعد الزوال وان كان ظاهر قوله في تقطيع من الجمعة
اتقرر يمين من ذهابه أفضل أنه لا يطلب تأخيرها عن ذهابه وان كان قبل الزوال والظهر والفرق فانه يطلب

اكتفاه عاقبه ومنه يؤخذ انه لو لم (هـ) يقتل الوقوف من دلفنيس له لم يها وهو حجب ولا ينسب لطواف باؤه بل الحلق لا تساع وتسميها ولا اكتفاه في طواف القدوم

ويظهر أنها اولو (قوله) اكتفاه عاقبه المراد به بالنسبة منزلة أخذ ما يأتي غسل عرفة أو غسل دخول الحرم بصري (قوله) ومنه يؤخذ الخ) كذا في نسخة أصنفه والاولى حذفه لاشتمال ما يأتي منه بصري (قوله) اكتفاه عاقبه) ظاهره وان حصل تفسير لكن المقصود بمقتضى حصول ازدياد من قدس بشكل الاكتفاه بما قبل دخول من دلفنة وهو غسل الوقوف بعده عنه لا سيما اذا أتى به عقب النحر سم (قوله) لا تساع وقتهما) أي فتقل الزحمة قل في شرح العباب وقضية العلة تدعي عند ازدياد الناس فيها كإمام الحج وصرح صاحب المردود واستحسنه ان الرفع واستدله الأثر بقول الروضة بسن الغسل لكل اجتماع انتهى اه سم زاد الكردى على بفضل قال الشارح في الاعباب ولو حصل له تغير نحو عرق سن لم يحاله اه وفي حاشية الاضاح للشارح وشرحه للعمال الملى وابنى الجبال وعان أن قولهم لا يقتل الطواف أى من حيث كونه طوافا مما من حيث أن فيها اجتماعا فسن انتهى اه قول المتن (وان يطلب الخ) أي بعد الغسل نهاية به وشرح بفضل ودناى (قوله) الذكر إلى قوله الخلاف في النهاية الاقوله غير الصام إلى المتن وقوله ولا ينسب لموت وكذا في المعنى الا قوله والاقتل إلى المتن (قوله) وشيخه) أى من خشي أو امر أو كتابة أو غيره وندبه أو متروحة نهاية ومعنى (قوله) غير الصام الخ) قال في المغربى بتقديره أى استثناء الصام والمبتدأ تيمنا أشرف السبعين عليهم وأخ وقفت ازدياد على الطيب فبنسب له أى المعمر مطلقا فدعا للأذى عن الناس الأهم بالعبادة من غيره اه وهو في غير الخلة يظهر ظاهر اه كردى على بفضل قول المتن (للاحرام) أى لادناه وبه بحث الأثرى نذب الجاعلان أمكنه قبل احواله لان الطيب من دواهم نهاية وكردى على بفضل عبارة المؤلف بسن التجمع قبل الاحرام وبنا كلين يشق عليه تركه اه (قوله) لشيء وقتما وجعلها فلا تكتفاه) الاولى تدكير الضمائر الثلاثة بصري (قوله) لم يوت) كذا ضبط في نسخ وعلمه الظاهر مائة الا ان معناه أى ان وفى نسخ ميتة بصري (قوله) بماء الورد) أى بنحوه كدهن الفلأ يتوالى شىء دهن البان محمد صالح (قوله) أى زلزل ورواؤه) أى غيرهما ونائى (قوله) ومنه يؤخذ انه مكر وما الخ) وصح في الروضة كسلاها الاشارة وهو المعنى نهاية ومعنى ونائى قول المتن (ولا بأس باستدما الخ) وينبئ كمال الأثرى بان يستثنى من جواز الاستدما ما ازدها الاحاد بعد الاحرام فليزدها الزامه في النهاية ونهاية (قوله) ظهر مسلم الخ) دليل على جواز الاستدما بحصرى (قوله) ان ذب يصلح) باليه الموحدة بعد الواو (قوله) في مرق الخ) بفتح الراء وكسرها وسواط الرأس (قوله) وتخرج) الى قوة وتجميعه وبه في النهاية والمعنى الاقوله سواء الى المتن وقوله ثم الى واما المصدرة وقوله كاص الى واندنى (قوله) ما لولاه الخ) ولم يسمه بيده ٤ الزلزلة القديتو يكون مستعملا

الحضور الى محل الجمعية قبل الزوال ولا يطلب الى محل ارى قبله (قوله) اكتفاه عاقبه) زاد في شرح الروضة ولا تساع وقت الاول يعنى يرى جرة العقبين وعدم الاجتماع في الثاني يعنى الميت عز دلفنة اه (قوله) اكتفاه عاقبه) ظاهره وان حصل تفسير لكن المقصود بمقتضى حصول ازدياد من قدس بشكل الاكتفاه بما قبل دخول من دلفنوه غسل الوقوف بعده عنه لا سيما اذا أتى به عقب النحر (قوله) اكتفاه عاقبه) عبارة شرح المنهج في الثاني اكتفاه بظهر العبد اه ويجوز ان يقال (قوله) اكتفاه بظهر العبد) عبارة شرح العباب وقضية العلة الاولى أى لا اكتفاه عاقبه له لو لم يقتل لما قبل يوم القهر من الفصل وهو يحمل عزرايت الرزق كفى صرح به اه قال مقتضى لم يفتوا لاند دلفنوه لا يقتل به الفصل لرى أخذ من العلة السابعة وهو صرح فيها ذكره اه ولا يبعد ان يطلق ترك الغسل لما قبل بل هو محل تغيره أخذ من قوله السابق أنفا وتبعه ان هذا التفصيل الخ فليأمل (قوله) ولا ينسب للطواف باؤه) قال في التبيين ثم يغض أى من يوم النحر الى مكتوب يقتسل ويطوف طواف الزارة قال ابن القتيب وقول الشيخ يقتسل قال القزالي ان هذا الغسل استحبته في القديم دون الجديد اه (قوله) لا تساع وتسميها) أى فتقل الزحمة قال في شرح العباب وقضية العلة تدعي عند ازدياد الناس فيها كإمام الحج وصرح صاحب المردود وشرحه

وبص المسألة أى بر بعتي مقرر فسرول الله له بله عليه مسل وهو محرم وخرج باستدما معال أخذ من دبه أو ثوبه ثم دعه اليه فليأمل (قوله) لا يطلب باؤه) أى لم يها

وما بعده لاختنا لهذا

الحديث (لكن لو نزع ثوبه
المطلب) وأن لم يكن عليه
رجل لكان كان يجب لو
رض بماء ظهر رجب (ثم
ليس لمتة الغدي في الاصح)
تلك ابتداء ليس مطلب
(و) (بسن) (أن تخضب) (الرأه)
غير الخدة (للأحرام بها) أي
كل منهما إلى كوعها بالحناء
تعمما وكذلك وجهها ولو
خلب فشا لانهما احتياج
لكنهما واذن استروهما
وبكره لهما بعد الأحرام لانه
زينة ولا فدية لانه ليس
بطلب ثم إن تركته قبله عدا
أو ساءما احتل أن تفعله
بعد تخضبة المقدس لا لونه
وأما الخدة فيجرم هاهنا وكذا
الرجل والضربة كخص
علم الشافعي والأصحاب وبه
ردت في مؤلفه ميسر على
جمع غنيين أمالي الاعتراض
على المصنف والاستدلال للعل
في مؤلفات حتى ادعى بعضهم
فما الاجتهاد ولذا سميت
الغارة على من أظهر معرفة
تقصوه في الحنا وعوارده
والنفي كالرجل وبسن لغير
الحرمة بشأن كانت حلية
والأكره لا يسن لهما نقش
وتسويد وتطريف وتجميل
وجنبه بل يحرم واحد من هذه
على خلبت من لم يذن لها
حماها (ويقر) بالرفع كما
في خطه فتقضى إلى جواب
وعليه كثير وتبين المعصوم
كالعز زو بالنصب فيكون
مندوبا وعليه آخرون

لطلب استد اعز به في الجموع ولا عبرة بانتقال المطلب بأسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر حرما
نهاية ومعنى واستنى وقولهم ولو سبه بدله إلى أي والتصحيح ما منتهى وتنفق عرش (قوله وما بعده) أي
واستدامته بعد الأحرام (قوله غير المحدث) ينفق واليوتق على قياس ما تقدم فحرم على الأولى ولا يسن
لثلاثة صري وباعشن (قوله إلى كوعها) أي فقط نهايتها ومعنى (قوله وذلك استروهما) الغرض
حصول السترة في الجسلة ولا لا تنظر جامع ذلك حرام كاهو ظاهر إلا أن يكون هناك جرم ما ترسل حرامه كاهو
ظاهر أيضا سم (قوله وبكره) أي أن تخضب (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق بالضمير المار في نزع
يكبره فقيه ما فيه سم (قوله واحتل الخ) أي بلا كراهة (قوله وكذا الرجل الخ) في فتاوى السيوطي
في باب لباس خضاب الشعر من الرأس والحناء بالحناء على الرجل بل يستصرح به النووي في شرح
المذهب نقل عن اتفاق أصحابنا وأما خضاب البدن والرجلين بالحناء فمستحب المرأة الماتز وجوز حرام على
الرجال انتهى وقضية التقيد بالبدن والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى
البدن والرجلين كالعتق والوجه فلا يرجع سم (قوله والضربة) أي يطربا في داود في سنته على
خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان أحد يستكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعاف وأسهل ذلك
أخيم ولو جعاف في حلية الإقال لضربهما أه زائد البخاري في نازيعة بالحناء فمع الرد (قوله وبه الخ)
أي بذلك النص (قوله على المصنف) أي في غير المنهاج (قوله من الغار) أي تفرقتها (على من أظهر
معرفة فتقوله) أي على من نزع أطهر ما توفه الباطل في الحناو (قوله وعوارده) عطف على معرفة أي وأظهر
صحب فتقوله كردى عبارة الأنايوس يقال من الما على الشرب إذا فرقه وقال من الغارة عليهم إذا صلبوا
كل وجهه أه (قوله ليس لغير الحرم الخ) أي لكنه للمحرمة أكتننها يتومض (قوله ولم) أي بأن
كانت خلبت من زوج أو سبه نهايتها ومعنى (قوله ولا يسن لهما نقش الخ) عبارة الكردى على الأفضل ولما
النقش والتسو يد خضاب أطراف الأصابع ففكر وميقت كان لهما حليل واذن لهما فيه والإصم حيث لم تعلم
رضاه ويجرى ذلك في التمنص كالتي الاستنى وكلام الشارح في أن واحد يفسد كراهتهم مطلقا ويجرى
الفصل المذكور وفي غير الإنسان أي تعديدها في الوصل أه (قوله وتطريف) قال ابن الرفعة والمراد
بالتطريف ما يجرى من تطريف الأصابع بالحناء مع السواد أما بالحناء وحده فلا شأن في جواز شرح العباب وكذا
ينبغي أن يقال في الغنى سم (قوله ومن لم يذن الخ) أي ولا علمت وضاه وناقى وبصرى وكردى على الأفضل
(قوله حليلها) سم (قوله وأوسيد) قوله بالرفع (قوله به) أي قوله وبالنصب في النهاية والمعنى (قوله في فتقضى
الوجوه) أي لعلنا مطلقا المعامل من روية (قوله وعليه كثير ون الخ) وهو المعتمد ما يفهم معنى زاد
لأنه وكذا يجب على الولي تجر بدمويه الدم كذا إذا أراد أن يصبر محرما أه (قوله وبالنصب) الواو بمعنى

ابن الرفعة واستدله الأذري بقوله بين الفصل لكل اجتماع أه (قوله لكن لو نزع ثوبه المطلب
الخ) قال في شرح رموض ولو سبه بدله إلى أي والتصحيح ما منتهى وتنفق عرش (قوله وما بعده) أي
أه (قوله وذلك استروهما) الغرض حصول السترة في الجسلة ولا لا تنظر جامع ذلك حرام كاهو ظاهر إلا أن
يكون هناك جرم ما ترسل حرامه كاهو ظاهر إلا أن يكون هناك جرم ما ترسل حرامه كاهو ظاهر إلا أن
بالحناء وهو متعلق بالضمير المار في نزع (قوله وبكره) أي أن تخضب (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق
فتاوى السيوطي في باب لباس خضاب الشعر من الرأس والحناء بالحناء على الرجل بل يستصرح به
النووي في شرح المذهب نقل عن اتفاق أصحابنا وأما خضاب البدن والرجلين بالحناء فمستحب المرأة
فمستحب المرأة الماتز وجوز حرام على الرجال أه وقضية التقيد بالبدن والرجلين عدم حرمة خضاب
غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى البدن والرجلين كالعتق والوجه فلا يرجع سم (قوله والضربة) أي يطربا
لرفعة والمراد بالتطريف الحرم تطريف الأصابع بالحناء مع السواد أما بالحناء وحده فلا شأن في جواز

تبعاً للمسلك وهو مقتضى الروضة (١٠) والنسخ الصغير وأطال كل في الاستدلال ما قاله بما أسفسته في الحاشية مع بيان الحق منه وهو أن

المعتمد من حيث الفتوى الأول ومن حيث المسدوك الثاني (الرجل) ولو جئنا وصيالاته بطلاق أيضاً لما يقابل المرأة كإثبات الاحرام عن تحصيل الثابت ذكر الثياب مثال وكذلك الخطأ كان بالمجمعة والمراد به أو يندب له النجس عن كل ما فيه حاطة للبدن أو عضو منه بمصرع على الحرم كحف وميموزة (و ليس أزاراً ورداه) له ذلك عنه صلى الله عليه وسلم فعلا وأما ويسن كون الأزار الزاد (أيضاً) في المسافر الكفن وجسد يدن في الغيب ولا فظيهم وبكره المتخص الجاف والمصبوغ كعاد بعضه ولو قبل النسخ على الأوجه نسيه فليسد البعض بما إذا كان وقع ومن الخلاف في حرمه المزعفر والمصفر فيمن اجتماعهما (والأولى) كونهما محددتين كذلك والاراد بالنجس ما لا يحرم في الاحرام من نحو السداس المعروف باليوم والتاسمة (و يصلى ركعتين) بنوى جهما سنة الاحرام لا يتابع متفق عليه يقرأ أسراً باله وهما اخلاصاً من زعم الجهر فهما ليل كسنة الطواف في الأولى بعد الفاصلة الكافرون وفي الثانية الاخلاص وبقي عنهما

غيرهما كسنة فتحة السجود تنص لهما السابق لان التصديق في الاحرام ان وصلته كما أتاده نص النبي صلى الله عليه وسلم لا يطول الزمن بينهما فانظر ما مر في نحو سنة الوضوء بحرمين وقت الكراهة

أو (قوله) تبعاً للمسلك أي المصنف (قوله) وهو أن المعتد (الخ) اعتمد مر أيضاً سم أي والمغنى قول المتن (الرجل) أي بخلاف الذي راجحنا إذ لا نرى عاصمياً غير الوجه ولكن في (قوله) عن خطه بقصر الميم والحاء المحجمة والمراد ما هو أعم من كل يحيط بضم الميم والحاء المعجمة ولوليد وسنو جانيها ومعنى (قوله) وكذا الخط (الخ) أي ذكره مثال سم وكردى (قوله) ما يجب (أي على العبد) أو يندب (أي على) مقابلة (قوله) الفرد (الخ) ويسن أن يكون بعد التطيب فيها وقال المغنى قبل التطيب (قوله) وسرو (ز) أي المكعب ونافى قول المتن (و ليس أزاراً الخ) أي ويسن أن يلبس الرجل قبل إزاله إزاره الخ نهاية ومعنى (قوله) له ذلك إلى قوله والمراد في النهاية الاقوله وبكره المتخص الجاف وقول نعم إلى المسند وكذا في المغنى الاقوله ولو قبل النسخ الخ قول المتن (أيضاً) قال في الاعاب بسن للمرأة البيضاء والجديد أيضاً بكافى المجموع وبكره لها المصبوغ انتهى اه كردى (قوله) للمرا (الخ) أي غير البسوا من ثيابكم البيضاء نهاية ومعنى (قوله) وجسد يدن (الخ) قال الاذرى والاحوط أن غسل الجديد المصفر ونشره القصارين له على الأرض وقضية تعدله أن غير المصفر وكذلك أي إذا توهمت نجاسته لمطلقاً لا بدعة ككافى المجموع غيبة ومعنى عبارة الوان في وسن غسل جديد فهو سم نجاسته ما مر في باب لمطلقاً لا بدعة قاله ج اه قال محمد صالح قوله ما مر قريب أي قربة قوية اه (قوله) والمصبوغ) وانما كرهها المصبوغ بغيرهما أي الزعفران والعصفر بخلاف ما قاله ثم أي في باب اللباس لان الحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً أسنى ونهاية والمغنى في غير الاحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعفر والمصفر سم عبارة بعض قوله والمصبوغ الخ أي ان وجد غيره ولولادة اه (قوله) ولو قبل النسخ) كذا هم في النهاية يجمع أنه مسمى في ما مر في بحث اللباس على عدم الكراهة مطلقاً ما عدا اللباس وبعد ونقل في الاسنى التقييد عن الماوردي والرواني وأقر به أيده بقوله ووافقهم ما مر في الجفة انتهى وتبعه صاحب المغنى بصري وتقدم من سم والنهاية الفرق بين ما هنا وبين ما مر في اللباس (قوله) على الوجه) هذا ان يوجد البياض والافواه أو من المصبوغ بعد دونائي (قوله) نه يضعه (الخ) خالفه النهاية بتعلقه وان قبل في ثيابه ظهر وماله البه الوان (قوله) ومر الخلاف (الخ) أي توجب أنهم ما يجزئهم لرجال إذا كان أكثر الثوب مصبوغاً به ما سوى الجبال التي على حوم المزعفر وكراهة المصفر على الرجال واختلاف الورس والاراجاج لجل ويجعل الكراهة على البدن بالزعفران اه كردى على بافضل قول المتن (و يصلى ركعتين) أي ويسن أن يصلى ركعتين عند اداة الاحرام فلا أحرم قبل الصلاة فاشتبهت لئلا تسبب فلا تقضى ونافى (قوله) بنوى) إلى قوله ومن لا مسكن في النهاية قالوا قوله سرا إلى في الأولى وقوله في تفصيلهما السابق وقوله أي توجهت إلى المتن وقوله به مع إلى الافضل وكذا في المغنى الاقوله به مع ما مر (الخ) (قوله) بنوى جهما (الخ) والاضل أن يصلحها في مسجدان كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين المذكور وغيره ومعنى ونهاية (قوله) في الأولى) منه أي يقرأ سم (قوله) غيرهما) أي فريضة أو نافلة نهاية (قوله) في تفصيلهما السابق) أي من أنه ان نواهيهما غير أشعث أغبر أيضاً أو لاسقط الطلب ونافى في ثياب عند النهاية أي والمغنى وان لم ينوها معه محمد صالح التيسر (قوله) ويعمران) الإلزام الثاني (قوله) وقت الكراهة (الخ) أي ما وقت الكراهة في الحرم فلا اه هكذا شرح العبد وكذا ينبغي ان يقال في النقش (قوله) وهو أن المعتد (الخ) اعتمد مر أيضاً (قوله) وكذا الخط) أي ذكره مثال (قوله) والمصبوغ (الخ) قال في شرح الروض وانما كرهها المصبوغ بغيرهما أي الزعفران والعصفر بخلاف ما قاله ثم أي في باب اللباس لان الحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً مر لكن قيد الماوردي والرواني ما عدا المزعفر والمصفر في الجملة اه (قوله) في الأولى) أي في غير الاحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعفر والمصفر على ما فيه مر (قوله) في المتن) و يصلى ركعتين) لو أحرم بلا مسلة على طلب شار كها بعد الاحرام فيه نظر (قوله) في الأولى) متعلق بقوله

غيرهما كسنة فتحة السجود تنص لهما السابق لان التصديق في الاحرام ان وصلته كما أتاده نص النبي صلى الله عليه وسلم لا يطول الزمن بينهما فانظر ما مر في نحو سنة الوضوء بحرمين وقت الكراهة

في غير الحرم (ثم) بعدهما (الافضل ان يحرم) لاعتقهما بل (اذا انبش به راحلته) أي توجهته (11) دأبته من الأبل وغيره إلى جهة

مقصده ما زلة لا يحرم ذوقها
(أو توجهه لغير مقصدها)
للاطلاع على مقصده عليه ومع
ما ربه من الفضل في حق
المكر أن يصلي ركعتي
الأحرام في المسجد الحرام ثم
يأتي إلى باب محله الساكن
به أن كان له مسكن فيحرم
منه عند ابتداء سيره ثم يأتي
المسجد لطواف الوداع
المستوفى ومن لم يسكن له
ينبغي أن لا يفضل له أن يحرم
من المسجد فإن قلت ذهب
أحواله عند ابتداء سيره
مقصده يتألفه إذا كان
مقصده لغير القبة كعرفه
ما ربه من الفضل
عندئذ قلت لا يتألفه فينبغي
له عند ابتداء السير
حرفة أن يكون ملتفتا إلى
القبة (وفي قول يحرم عقب
الصلاة) غير صحيح فهو ثم
الأول لأنه أصح وأشهر ثم
السنة للامام على ما قاله
المأوردى لكن نوعه

يحرم أن فعله لكن هل يستحب أن لا يركع إلا في الحرم خلاف الأول فيه
نظير لكن يفعله الاستحباب لأن هذه ذات سبب وإن كان متأخرا فلهامرية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح
العباب كالمصحة بذلك سم (قوله في غير الحرم) وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم
هل ينقض نذر أولان النافلة أي المطلقة في ذلك خلاف الأولى وأفتى بعضهم بالاتفاق لأن النافلة قربت في
نفسها وكونها خلاف الأولى أمر عارض فلا يمنع الاعتقاد فليأتمل سم على ما أقول الأقرب عدم الاعتقاد لأن
شرط صحة النذر كون المندوق قربا بخلاف الأولى فهي عنه في حد ذاتها وهو كالسكر وغاشته أن الكراهة
فيها حجة فحقت عرش قول المتن (ثم الأفضل) (الح) لافرق في ذلك بين من يحرم من مكة وأغبرها ثم ياتوقمغنى
(قوله لا يحرم داخل) لعله بالجر عطفًا بحسب المعنى على قوله أي توجهته ويجوز رفعه أنشأ إلى المراد بالابتعاث
ما ذكر لا يحرم داخل (قوله وبه) أي يقول المصنف ثم الأفضل (الح) (قوله مع ما ربه) أراد به ما منه في شرح
والأفضل أن يحرم من أول المباحات لكن لا يظهر وجهه في قوله ثم يأتي المسجد (الح) مذكر (قوله وإذا كان
الح) ظرفا لينا فيه (قوله ما ربه) فاعله (قوله ما منه في شرح) أي صدره لا يحرم وجهه قول المتن (يحرم عقب
الصلاة) أي حالسها يتوهمغنى (قوله نعم) أي قوله أي قلقة في أنها بتوالمغنى الإقولة أخذنا إلى المزمع وقوله
فيقدمه إلى تركه (قوله على ما قاله المأوردى) وهو الامة ثم غنى ونهاية (قوله للترويه) عبارة بغير يوم
السابع اه قال البصري قوله للترويه ينبغي أن يتأمل في وجه التسمية لأنه سيأتي أن يوم السابع يسمى
يوم الزينة يوم الثامن يوم الترويه مع أن الخطبة في الأول اه وقد يجب بيان اللام للتعليق أي لبيان
أفرو يومين منها بقول المتن (ويستحب كثرة التلبية) لافرق في ذلك بين طاهر ومأخض وجب غنى
ونهاية (قوله ورفع صوته ولفي المسجد) أي حدث لا شوش على نحوه صل وقار يؤتم فان شوش أن أزال
الخشوع عن أصله كرهه فان زاد التشويش حرم وثائق في سم عن الاعتباب ما وافقه زاد كرهه على أفضل
قال ابن الجليل يعني قولنا لما ذكرناه لا يعلم أنه اه (قوله يجب لا يجهد نفسه) أي جهدا يحتمل في العادة
والأحرم عرش (قوله أي جميع حالته) عبارة أنها بتوالمغنى أي مادام يحرم جميع أحواله اه (قوله ولا يحترز
بدوام أحولمه) أي المتأخر في مقامه لانداء الاحوال وبه يذوق قول البصري تأمل في هذا الاحتراز مع تفسير
ودوام أحواله بجميع حالته اه (قوله وبكره داخل) عبارة أنها به وبه يذوق قول البصري تأمل في هذا الاحتراز مع تفسير
الصلاة اه قال عرش بأن كانت محضرة أمابها فان كانت محضرة فحرم أو نال به كراهه اه وفي الاعتباب
ما وافقه (قوله بخلاف الأذان الح) عبارة أنها به وانغمس إذا نهى اللامر بالأصغاره إليه يكسر وهنا كل واحد

(قوله في غير الحرم) أي أما وقت الكراهة في الحرم فلا يحرم فيه لكن هل يستحب حينئذ أولان
النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الأولى فيه نظر لكن يفعله الاستحباب لأن هذه ذات سبب
وان كان متأخرا فلهامرية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كالمصحة بذلك فانه لما قال في العباب
يسن أن يصلي ركعتين للأحرام بمسجد المباحات ان كان لأحبت تكبره للنافلة اه شرح قوله لأحبت الح
بقوله لأحبت أي لا يمكان أو زمان تكبره فيه النافلة تترجها في الأول وتخبر عما في الثاني بخلافها في حرم مكة
يصليها فيه أي وقت أراد اه وقد وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل ينقض نذر
أولان النافلة في ذلك خلاف الأولى وأفتى بعضهم بالاتفاق لأن النافلة قربت في نفسها وكونها خلاف الأولى
أمر عارض فلا يمنع الاعتقاد فليأتمل (قوله على ما قاله المأوردى) وهو الأصح شرح مر (قوله في المتن
ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته به في دوام أحولمه) قال في العباب يؤتم كدلتها في الأحوال كسعود
وهبوط إلى أن قال وبكل مسجد حرام ثم قال وان رفع الله كرمونه قال الشارح في شرحه لولي المساجد
ما لم يشوش على مصل أوذا كروا ثم ولا كركم اه ثم ان قصد التشويش حرم (قوله فينبغي لهما جميع
أنفسهما فقط) قال في شرح العباب وذلك يعني قراءة الصلاة ومنه يؤخذ أنها ميجهران بحضرة فأحرم في الخلوة

التلبية المقتربة بابتدائه فسين الأسرار بها لسن فبها ذكر ما أحرم به فطلب منه الأسرار لأنه أوفق بالأخلاص بقوله هو من غير المزمع وأفتى
فيسن لهما اسمها في أنفسهما فقط ويكره لهما أن يذوق ذلك بخلاف الأذان لما ربه

وبين للمبني جعل أصح في أدنيه (٦٢) على ما ذكره ابن حبان أحد من مشرقيه في دلالة عليه نظر والذم يحفظه صلى الله عليه وسلم

مشغل تلبية نفسه عن تلبية غيره اه (قوله على ما ذكره الخ) اعتمد النهاية والمعنى فقال كما ذكره ابن حبان في صحبه اه وحزم الوثابي بعدم سنه (قوله بمعنى خصوصاً) عبارة الخافي والنهاية هو اسم فاعل مخبوم بالانه بمعنى المصدر وهو خصوصاً أي بتأكد اه (قوله بضم أولهما أي بخطمه مصدر يجوز فخصه اسم مكان صدره وبخط معنى زائد النهاية وكل منهما صحيح هذا ذكر في المجموع اه قول المتن (واختلاط رقة) أوفيهم أي اجتماع افتراق وعند قوم وبقطة وهو بوزن ووالشس وبنا كد استجابها في الساجد كالسجد الحرام وسجد الخفيف ومسجدواهم صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف بناه وبمعنى (قوله بضم أوله الخ) عبارة المعنى ثلث الراء كما في التيمم اسم طاعة رفق بعضهم ببعض اه (قوله ونحو الواء بمعنى أو كما به غيره (قوله وقت السحر الخ) وعند سماع عذرة قائم أو عدا ومضطجعاً ومستلقياً كما وما شامخني (قوله وقرأه صلاته) أي ولو تغلبت بحري وكردي (قوله فيقدمها على الأذكار الخ) اعتمد الوثابي ونظر حصول أصل السنة بالآيتين هما قال الكردي على بأفضل بعد الأذكار الصلاة وقرأه اه وقال عس وبني تقديم الأذكار على التسليلا لتسارع وقت التسليم وعدم فواته أو تقديم إجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان عليها اه لكن في الصبري عن الخفيف وساطن مثل ما في الشارح من تقديم التلبية على الأذكار (قوله على الأذكار بعدها) أي ولو كانت مقدمة بعدم الكلام لان الكلام الذي يتقدم بعدمه هو ما يعطل الصلاة وهذا لا يتطابق مع أصل الخ الرئيس (قوله ويحل نجس) أي العذر لذلك ربي أن ربه اله ناسية الخفيفة عس عبارة باعش وقد أطلقوا منعها كغيرها من الأذكار في محل النجاسة والاطلاق يشمل القليل كجهره ثم ونحوها وفيه موقفة لا يسلو غالب الطهر ولو في الخلاف من ذلك ولم يزمه اه تعطل الذي ذكر في كبر أو أكره لما كثر ولو قيل في كل محل بل نجس يحتل بالنعيم مكانه وجوبه اه (قوله كسائر الأذكار) مثله اقرأه القرآن كما هو ظاهر ان لم تشهنا اسم وفي الكردي على بأفضل عن الأعيان المراد أن التلبية في ذلك أكثر عذر اه أو لا التسمية الأذكار ذكر في محل الخاصة اه (قوله والسي بعده) أي في الطواف المتلوع به بمعنى دنياه (قوله نفسه) لاجتماع الهمزة (قوله وأعطى به السي بعده) أي الطواف المتلوع به في أثناء الأجر كما يتوهمه (قوله مصدر من الخ) معول لفعل محذوف والتقدير رأني لبيك كحذف الفعل وهو أي وجوباً وأقيم المصدر مقامه ثم حذف النون للاضافة واللام المتخفيف فصار لبيك شخنا (قوله واجابته الخ) الانسب اساقفه أو بدل أو قول المتن (اللهم) أصل بالهمزة محذوف حرف النداء وتوض منها أي ثم أيتوهمه وشذ الجع بينهما شخنا (قوله لبيك الخ) تأكد شر يكاهولك تخلكه ومملكته ما يتوهمه (قوله ونقل اختيار الفتح الخ) عبارة الكردي على بأفضل وقول الاسنوني أن التيمم يشرى نقل عن الشافعي اختيار الفتح هذه الأذكار بان اختيارات الشافعي لا تؤخذ من التيمم أي أن أصحابه أدري باختيارهم من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه اه (قوله لان الخ) عللة لا لوجه الكسر عبارة الكردي على بأفضل لان من كسر قال الجود والنعمة على كل حال ومن فتحها كانه يقول لبيك لاجل أن الحمد ولا يدع أن الكسر قد يدل على التعليل لانه خلاف المتبادر منها لان التعليل فيها معنى من حيثان الجهة استثنائية قوي قد تفيد معناها وعبارة شخنا والكسر أجود عند الجمهور لان الكسر يفيد أن الإجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وان كان القصد التعليل في المعنى والفتح يفيد أن الإجابة مختصة بهذا السبب لان معناه لبيك لهذا السبب خصوصاً اه (قوله بالنصب) الى قوله واستحب في النهاية والخافي (قوله ويجوز الرفع) أي على الابتداء والخبر لا تغرباً محذوف أو بالعكس سم ومعنى اه وفي شرح حر فان جهزت أي المرأة كرهه حيث يكره مهرها في الصلاة اه (قوله كسائر الأذكار) مثله اقرأه القرآن كما هو ظاهر ان لم تشهنا (قوله لان الاستدلال لا وجه ما لوهمه التعليل من التقسيد) قد يقلل إجماع التعليل لازم للكسر لان المكسورة كثيراً ما تكون لتعليل فالتماع لا يحتمل فهو موهف بالفتح متوجه الان يقال لا يلزم لازم في الفتح لازم التعليل اه (قوله ويجوز الرفع) أي على الابتداء والخبر لبيك

ولأن أحد من أصحابه (وملاحظة) بمعنى خصوصاً (عند تغار الاحوال) كركوب وزر ولد وهو د (وهو ب) بضم أولهما أو بالفتح وهما اسم مكانهما (واختلاط رقة) بضم أوله وكسره وأقبال ليل أو نهار ووقت السحر وقرأه صلاة يقدمها على الأذكار بعدها كما قضاه كلامهم وتركه في نحو خلافه وحمل نجس كسائر الأذكار (ولا تنسب في طوافي القديم) والسعي به بعد ليل لكل منها أذكاراً مخصوصة فيه كطوافي الأضواء والوداع (وفي القديم) تنسب على جهز (لاطلاق الأذلة وأخلق به السي بعده في الآخرين جزياً (وله ظناً الذي صرح عنه صلى الله عليه وسلم (لبيك) مصدر من قصد به التذكير من لب أقم أو أجاب أي أقامته على طاعتك بعد إقامة واجبة لا مملكتنا بالجم على لسان خلدك إبراهيم لما بقى أول باب دخول مكة وحيداً لمحمد صلى الله عليه وسلم بعد إجابة واختصاص الراجح عندنا أرواهم الآية طلب كل من تلبس به بظاهر إجابة ذلك (اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) الأولى كسرها ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لان الاستدلال لا وجه ما لوهمه

(الثالث والثمان) واسن الوقف هنا كونه ثلاثا ويصل بالنفي بعده فوهوم (لاسر ينالك) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات وأن يكثر زكاتها ثلاثا متواليات ثم يوصل إلى كيانها ويذكره السلام عليه أثناء حاله بكره قطعها الأورد (٦٣) السلام فيندب بالاحسنة وتوقف

وهناية (قوله واسن الوقف هنا) أي متى يستدري بالنسب ينالك نهايتها بمعنى عبارة التواني والاولى وقفة لطيفة على لبسك الثالث الثمانية (قوله وكانه ثلاثا ويصل بالنفي بعده فوهوم) أي أنه في مقابلته قال ابن الجوزي ان لا يكون من هذا العمل إلا ثلاثة من الوقوف على لبسك الثالث وأقول لا يعد طلب الوقف قبل قوله أن لا يخرج إلى مكان أبعد عن إتمام العمل ولا تكراهي كرهدي على أفضل عبارة الكردي بفتح الكاف الفارسي قوله فوهوم أي بوهوم الكره لانه يصير المعنى المثلث لا يكون للثلاث والشر ينال حصل لك (قوله ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات) أي ولا ينقص عنها ولا تكثره إلا زيادة تعلمها للمساكين الصالحين من أن ابن عمر كان يرد في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبسك وسعدك والخير بيدك والوغيه البتو العمل ثمانية يتراذ الخبز إذا الترمذي بعد يدك لبسك وهو ما أوردناه في (قوله عليه) أي المني (ثناها) أي التلبية (قوله فيندب) أي يرد السلام ثمانية زاد المعنى والوافر تأخير هنا أحب (قوله فيندب) أي كنز أي أعني بفتح في بمعنى ونهاية (قوله) (الخلق) زاد في الابعاب لبسك كرهدي على أفضل قول المتن (وإذا رأى ما يهيج الخ) ينبغي أناطة الحسك بخلق العلم وأن حصل بغير الرؤية وأنه لا فرق فيما يهيج بين الأمور المحسوسة والأموال المعقولة سم وحاشا بالتأصاح زاد الجلال فيقول من علم أو شرا أو لم أو سم شأ أعجبه ثم مضاه كغيره أن العبرة بأعماله ولا غير وهو ظاهر ومثله يقال فيما يكرهه (قوله أو يكرهه) وذكر كمال الصفا كتفا مذهب كرمه قاله كل من ساريل تفكيك الحرفي والبرديتها بمعنى (قوله نداء) إلى التلبية في المعنى الآخرة وظاهر إلى من لا يحسن وكذا في النهاية الآخرة لا يتابع الخ قول المتن (انت العيش الخ) من استقص هذا المصنوع لم يلتفت لنعم غيره ولم يترجم من كرهه ابن الجلال (قوله فيندب) في شرح شمائل الترمذي للشرح أنه معرب ولذلك اجمع فيه انهاء المبالغة والوقوف على كثره بقاء انتهى كرهدي على أفضل (قوله في النسخة) أي في حفر الخندق (قوله لسانه) أي لفته عيش (قوله لكن الأوجه هنا الجواز) أي مع الكراهة في كتابة غير النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لبسك يحرم أن يحجب بها كافر أو كائن عن الشيخ خضر ونافي قال راعش قوله قبل الخذا غير صحيح في الأثر قبل ذكر النكاح مسئلة يستحب اجابة من ناله لبسك وسعدك أو لبسك وحدها (قوله) ونافي (قوله لوضوف نوافين الصلاة الخ) وهو أن الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجهة بخلاف التلبية ثمانية بمعنى قول المتن (على النتي الخ) قال الزعفراني يوصل على أنه نهاية ومعنى عبارة الكردي على أفضل زاد في العباب أنه ورد في القلوب ويوصيه (قوله والأولى صلاة التلبية الخ) وضم إليها السلام فيقول والسلام عليك أي النبي وروحنا لله وبركاته ونافي قول المتن (وسأل الله) أي بعد ذلك ثمانية بمعنى ونافي قول المتن (الجنة والرضوان واستعاذ به من النار) أي كان يقول اللهم إني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من سططن والنار عيش ونوافي وخضارت قوله لا يتابع الخ) وليس أن يدعو بعد ذلك بما أحب مناديا قال الزعفراني فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وأمنوا بك وثقوا بعهدك وفوا بعهدهم واجتبهوا أمرك اللهم اجعلني من ذلك الذين رزيت وارزيت اللهم يسر لي أداما فيك وتقبل مني يا كريم ثمانية ومعنى وخضارت إذا كرهدي على أفضل وقال ابن المنذر وسن أن يحتج دعاه ربنا أن تاتى الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فقامعذاب النار (قوله ثم الصلاة) أي ثلاثا فليروي (قوله) كرهدي على أفضل

ضعف (تنبيه) ظاهر المتن أن المراد تلبية ما أرادها فلما أداها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء بالبعد فراغ العمل وهو ظاهر بالتسليم إلى السنة وأما كماله فينتهي أن لا يحصل إلا بان صلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات متتابعات بالنسبة ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء بالنسبة ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم أيت صلواته المصنوعة وغيره ظاهرة فيمما ذكره ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم أيت صلواته المصنوعة وغيره ظاهرة فيمما ذكره

﴿باب دخوله﴾ أي الحرم * ونخص لأن الكلام قسوة أو فكرك من السنن الأئمة متخالفهم بالحلال أو ضمن ثم حذف الضمير في نسخ (مكة) قبل الأسبوت وبالتيه (٦٤) بنابصف الحجة لأنه ذكر فيه كثير مما لا يتعلق به بشيء لولاب الحج عرفة ولا يتعلق لها بهما ويرد بان

﴿باب دخوله مكة﴾

﴿قوله وخص﴾ أي الحرم ﴿قوله ولا فخر﴾ بل انما يحتاج اليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط ﴿قوله﴾ ومن ثم حذف الضمير (الحج) ويمكن له على ما وافق الحذف بان يجعل مرجع الضمير بالداخل المفهوم من دخول ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب الا الحرم لأن المعنى ان كان محرما سم ﴿قوله توبيب﴾ (التبسية) أي إلى باب اسحق الشيرازي ﴿قوله لها بها﴾ يعني الوقوف عرفة بدخوله ﴿قوله ويرد﴾ هذا لا يرد دعوى المعترض الانسية وانما يكون رداله لو ادعى عدم الاعتناء له سم ﴿قوله يستدعي﴾ كل ذلك فية تأمل سم ﴿قوله للبلد﴾ ولها نحو ثلاثين اسماء لهذا قال المصنف لا تعلم بالذا كثير اسماء من مكة والمدينة كقولهم افضل الأرض عندنا وعند جمهور العلماء لاخبار الصعبة المرحضة لذلك وما عارضه بعضهم ضعيف وبعضه موضوع كما يثبت في الحاشية ومنه خبرنا في أي المدينة أحب البلاد إلى الله تعالى فهو موضوع اتفاقا وانما صحت ذلك من غير نزاع فيه في مكة الا الترتيب التي صحت أعضاده الكرمية على الله عليه وسلم فهو أفضل بجاا حق من الحرم والتفضيل قد يقع بين الدوائ وان لم يلاحظ ارتباط عملهما كالمعصاة أفضل من غيره فانذع بالبعثهم هذا ليس الجاود بها لأن لم يبق من نفسه بالقيام بتعظيمها ورحمتها واحتساب ما ينفق اجتنابه وليس شتر انتم بها قوله ته إلى ومن ردفه بالحد أي من لم يظلم نذته من عذاب ألم قريب باذاعة العسبان الموصوف بالآلهم الرب مشد على الكفر في آياتهم كان الله مقولا بالتشكيك على مجرد ادعاء العصية به ولو صغرة ولا

﴿قوله وخص﴾ أي الحرم ﴿قوله ولا فخر﴾ بل انما يحتاج اليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط ﴿قوله﴾ ومن ثم حذف الضمير (الحج) ويمكن له على ما وافق الحذف بان يجعل مرجع الضمير بالداخل المفهوم من دخول ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب الا الحرم لأن المعنى ان كان محرما سم ﴿قوله توبيب﴾ (التبسية) أي إلى باب اسحق الشيرازي ﴿قوله لها بها﴾ يعني الوقوف عرفة بدخوله ﴿قوله ويرد﴾ هذا لا يرد دعوى المعترض الانسية وانما يكون رداله لو ادعى عدم الاعتناء له سم ﴿قوله يستدعي﴾ كل ذلك فية تأمل سم ﴿قوله للبلد﴾ ولها نحو ثلاثين اسماء لهذا قال المصنف لا تعلم بالذا كثير اسماء من مكة والمدينة كقولهم افضل الأرض عندنا وعند جمهور العلماء لاخبار الصعبة المرحضة لذلك وما عارضه بعضهم ضعيف وبعضه موضوع كما يثبت في الحاشية ومنه خبرنا في أي المدينة أحب البلاد إلى الله تعالى فهو موضوع اتفاقا وانما صحت ذلك من غير نزاع فيه في مكة الا الترتيب التي صحت أعضاده الكرمية على الله عليه وسلم فهو أفضل بجاا حق من الحرم والتفضيل قد يقع بين الدوائ وان لم يلاحظ ارتباط عملهما كالمعصاة أفضل من غيره فانذع بالبعثهم هذا ليس الجاود بها لأن لم يبق من نفسه بالقيام بتعظيمها ورحمتها واحتساب ما ينفق اجتنابه وليس شتر انتم بها قوله ته إلى ومن ردفه بالحد أي من لم يظلم نذته من عذاب ألم قريب باذاعة العسبان الموصوف بالآلهم الرب مشد على الكفر في آياتهم كان الله مقولا بالتشكيك على مجرد ادعاء العصية به ولو صغرة ولا

﴿باب دخوله مكة﴾

﴿قوله وخص﴾ أي الحرم ﴿قوله ولا فخر﴾ بل انما يحتاج اليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط ﴿قوله﴾ ومن ثم حذف الضمير (الحج) ويمكن له على ما وافق الحذف بان يجعل مرجع الضمير بالداخل أي داخل المفهوم من دخوله ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب الا الحرم لأن المعنى ان كان محرما لو كان ينافيه بطل فائدة قوله ومن ثم الحج تمامه ﴿قوله ويرد﴾ هذا لا يرد دعوى المعترض الانسية فليس ولا اعتراضا وانما يكون رداله لو ادعى عدم الاعتناء له ﴿قوله يستدعي﴾ كل ذلك قد يقال بعدم تمام ذلك لأن كل ذلك لا يستدعي الدخول فهو أهم والمطالبة بالوجه لا مع لوجهه من تواسم النحول فدعوى الاول به في محلها وما ذكر في ردها لا يصلح فليست أم ﴿قوله تسلنا في الآية﴾ أقول لزوم النافذة ممنوعة مع طاهر الان غاية ما في الآية والا حاديث وم والخصوص لا ينافيه بل يقدم عليه كما تقر في الأصل ﴿قوله والا حاديث المرحضة﴾

ان فطر لخالفة ذلك لقوله بعد لانه من خصوصيات الحرم على ما اقتضا طاهر الا به فقدر مع قول بعض السلف ان هذا بعموم معرب على مجرد الادعاء بغير الحرم وان لم يخله أي في جميعه يتعلق بالحداد وكان ابن عباس وغيره أخذوا منه قولهم ان السبائ تضاعف بها كتضاعف الحسنات أي تعظم فيها لا كبرها في غيرها لانها لا تعدل ثلاثا في الآية والا حاديث المرحضة

بعد التعدي في السيئة وآية ومن رولا تعضي غير ذلك العظام كغير ظاهر وقد صرح على نزاعه من حسن الحرام بمائة ألف حسنة وثلث
 الاخير كما بينته في الحاشية على ان الصلاة بالصبغة الحرام على الاصح وقيل بكل الحرم امتياز على الشكل مضاعفة كل صلاة فرض أو نقل إلى
 مائة ألف ألف الصلاة ثلاثا كغير هذا كالذي قبله ودعى من زعمنا أفضل السكى (٦٥) بالدين تان ملود من فضاهما لا يرى

هذا وأفضل موضع منها
 بعد السجدة حيث تدعى
 الشهور والآن رفاق الحجر
 المستفيضين أهل مكة
 خلفان سائر ذلك الحجر
 البارز فيه هو المارد بوله
 صلى الله عليه وسلم أن
 لأعرف حجر أين يسلم
 بمكة (الأفضل) الحرم يحرم أو
 قرآن (دخولها قبل الوقوف)
 ان لم يحضر فبونه لا يتابع
 واغتناما العظام ثواب العبادات
 في عشر الحجة الذي صرح
 فيمنع من أيام العمل
 فيها أحبال الله تعالى من
 العمل في عشر ذي الحجة
 (وأن يغسل داخلها) أي
 مردي دخولها ولوحلا لا
 وأفضل أن يكون غسل
 الحائض (من طريق المدينة)
 وفي طريق التنعيم التي
 يدخل منها أهل مصر والشام
 ونحوهما (بذي طوى)
 ثلث أوتله والفتح أضع
 أي بماه البئر التي في مئذنها
 بعد البيوت وصلاة الصبح
 لا يتابع من قعره وهو
 محل بين الحائضين
 لا بالحجر نزهة بمطوية
 أي صينية بالحجارة نسب
 الوادي الهوائي بالخضار
 رواية تقتضي أن يسه
 طوي ودربان المعروف
 الهذلي طوي لا طوي وثم

أن تحديد الثواب والعقاب بالاجمال للرأي في نفسه في المانع من الملاحقة الثابتين بذلك على أمر بطاع عابسه
 غيرهم ولم يثبت عند منعه وما أقامه من المنافع على نامل أذلا مانع من الخصيص لأن الأثرين صريحة
 بتعريف الحسنه بغيره أنما هو لم يقتصر على ما في الحرم المائت فيها بخصوصها ثم أثار الحشيش قال قوله
 المصريح بعدم التعدد أقول من الرأى في الواضع أنهم لم يصرح بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فردا لا غير
 فيها بصيغة العموم لكن جاء في الآية وصيغة العموم ليست نصا في كل فرد بل بالنسبة للجملة وهذا الإنشائي
 خروج بعض الافراد لا ترى أنهم مخرجوا بانه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى
 المنافسة في ذلك التقدير بمنع عندنا خلفه نعم لهم أن يجيبوا ابن عباس رضى الله عنهم بما عومل الآية
 والحاديث والخصيص يحتاج ل دليل فليأتنا انتهى وقوله ثم الخ يؤخذ منه ما أسلفنا من أن الظاهر أن
 ذلك لا يجلج للرأي في نفسه فله حكم الرفوع بصري وقوله يؤخذ دفعه الخ يمنع هذا الاخذ قول الشراح وكان ابن
 عباس وغيره الخ (قوله امتازات) أي الصلاة (من كل) أي عن سائر الحسنات والعبادات (قوله أي بالمد
 الحرام الخ) الراديه الكعبة فما اتصل بها من السجدة أصلي وغيره وجعل ابن حزم التفضيل الثالث بمكة
 ثابا يتابع الحرم وأمره فترأى (قوله في المائة ألف الف الصلاة الخ) أي فيما سوى مسجد المدينة والآفة
 كما جرى الاعتكاف (قوله هو هذا) أي قوله وقد صرح الخ (كالذي قبله) أي قوله وانما صرح بذلك الخ (قوله
 بعد المسجدين الخ) عبارة عنها في أفضل بقاعها الكعبة الشرفة ثم يثبت بدعي بعد المسجدين الحرام اه (قوله
 رفاق الحجر) الباء بمعنى (وقوله المستفيض الخ) تعني رفاق الحجر (قوله الحرم) أي قوله وفي البخاري في
 النهاية والمغني الآية أي به الخ وهو قولنا (وأن يغسل داخلها الخ) أطاقتهم يغسل الرجل وغيره من باب
 وحشي (قوله ونحوهما) أي كالغرضين بابا (قوله ثبت أوله) أي وأما قصر ويجوز فيها الصرف
 وعنده على إرادته المكان أو البقعة يتعمق (قوله عندنا) أي يغسل عند البئر كرسى (قوله وهو
 محمل بين الحائضين الخ) وأقرب إلى اللغة السفل في معنى ونائى (قوله سله الغسل الخ) عبارة ما قلنا في النهاية
 وأما الحائض من غير طهر في المدينة كالبني فيقتل من نحو تلك المسافة كجلى الجموع وغيره وقال الحبيب
 الطبري أنه لو قيل باستقباله لكل حاج ومعتز لم يعد انتهى والمذهب الأول اه وفيما قاله الشراح جمع
 بين القولين (قوله عيرها) في عومها وقف (قوله ولا الخ) أي وان لم يرد الدخول منها قبل الملتز (ويدخلها
 الخ) ويسن كافي الجموع اذا دخل الحرم أن يستقصر في قلبه ما أمكنه من التشويع بظاهروها
 ويشذ كرجلة الحرم وضربته على غير ما أن يقول اللهم هذا حرمك وأنتك فترى على النار وأمنى
 من عندنا ب قوم تبع عبادك واجعلني من أولئك وأهل طاعتك يقول عند وصوله مكاتهم المأبى بليل
 والبيوت يتنقث طاهر من حيث لا يؤم طاعتك تستعلا حركه اضيقرك مسلما لك أما البسطة
 المضطر الشفق من عندك أن تستقبلي بعقولك وإن تقصروا حتى يرتحلوا تتحلين جنتك منسى
 ووائى (قوله كل أحد) إلى قوله وهو المشهور في النهاية والمغني الآية وعندهم وإن لم تكن وقوله

بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فردا لا غير هذا التعبير فيها بصيغة العموم لكن جاء في الآية وصيغة العموم
 ليست نصا في كل فرد بل بالنسبة للجملة وهذا لا ينافي خروج بعض الافراد لا ترى أنهم مخرجوا بانه لا منافاة
 بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المنافسة في ذلك التقدير بمنع عندنا خلفه نعم لهم
 أن يجيبوا ابن عباس رضى الله عنهم بما عومل الآية والإحاديث والخصيص يحتاج لدليل فليأتنا (قوله
 في المتن دخولها) أي مردي دخولها (قوله والتثنون بغيره) عبارة حاشيتهم ويجوز صرفه بغيره اه

(٩ - شرواني وابن قاسم) - واضح)
 تلك الطريق فان أراد الدخول من الثمة العليا كغيره الأفضل من الغسل من ذي طوى أيضا لأنه رجا والاغتسل من مثل مسافتها (و) أن
 يشعلها) كل أحد ولوحلا (من ثمة كراه) بفتح الكاف والمداثون بنوعه

وسمي على نزاع فيه اخرون الثاني المشرف على القصة الاسماء بالاعلان وان لم تكن بطريقه ونحو وان لم تكن على طريقه ولو اى عرفة على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقمر (٦٦) والتونين وعدمه هو المشهور لان باب الشبهة لا يتابع فيها وزعم ان دخوله من العليا

اتفاقا لاشياء بطريقه تروى
المشاهدة القاضية بأنه ترك
طريقه الواسلة الى الشبهة
وعسر ج عنها الى تلك التي
ليست بطريقه قصدا مع
صعوبتها وسهولة تلك ولا
ثبات طلب التمر على العليا
السابق انه لم يحفظ عنه صلى
الله عليه وسلم عن جدي من
الجعرانة مجرما بالمرء ولا
منه من عند نقله لانه لا يلزم
من عدم النقل عدم الوقوع
فهو مشترك ولذا وتعر به
المباغض الاول معلوم فقدم
وكذا يقال في آخر وجع
السفلى انه معلوم والى عرفة
أو غيرها انه مشكوك فيه
فقدمه المعلوم وما يقسه به
وحكمته الاعتراض بغير قدر
ما يدعيه على غيره في
المرجوع بالعكس أو عليه
عن ابن عباس رضي الله
عنه سمعت ابراهيم صلى
الله عليه وسلم يقول
لما امره الله تعالى بعد
بناؤه الكعبة أن يؤذن
في الناس بالحج كان نداؤه
على التثنية العليا وقرن
بالندول منه ذلك كما تروى
لفظ الين صدق الايات في ذلك
النداء كما تروى لا ينافي ذلك
وواية نادية على مقامه
أجاب الناس ان الله كتب
عليكم الحج ليدين به فخرجوا
فاجابته النصف في الاصحاب
بليست لا احتمال انه اذن
على كل جماعة موهو حرم المنزل البعير والجنة كجارية وعلم مما تروى رندب التمر جيلت ليست على طريقه للندول
لأنه ليس لان حكمته للندول لا تتناقض لا يسأل كما يختلف الفصل ويسأل أن يدخل ولو في العمر منها

الوداع

على كل جماعة موهو حرم المنزل البعير والجنة كجارية وعلم مما تروى رندب التمر جيلت ليست على طريقه للندول

وبعد الصبح والكبر ما شيا وما صفات لم يخش نجاسة أو مشقة (و) أنت (قول) رافع يديه ويوحلا فقام ظهر (إذا أصر البيت) بالفعل أو وصل نحو الاعشى إلى الخلل وأمد يده كان بصيرا ومنازعا لا فرعى نحو الاعشى مردودة (الهمزة هذه البيت) نشرها وتطيرها وتكررها ومهابة وجهه من رجل ضعيف ومرقوع فيه منهم للوضع وبرأى زيادة في زائره وأعرض (٦٧) عنه أصحاب كلك لعلة زاده (و) زد

من شرفه وعظمه من جهة
أو أوسعهم (تشرىفا) هو
الترتيب والاعلام (وتكررها)
أي تقريبا (وتعظيما)
(وبها) رواء الشافعي عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا إلا أنه قال كرمه
بدل عظمه وكان حكمة
تقديم التعظيم على التكرير
في البيت وعكس في قصده
ان المقصود بالبيت في البيت
أظهار عظمته في القوس
حتى تنضم أسفله وتقوم
بحقه فتم كرامته باكرام
زائره باعظامهم ما طلبوه
وتعظيمهم ما طلبوه وفي زائره
وجود كرامته عند الله تعالى
بإسباغ رضاه عليه وعفوه
عاجباه واقترعه ثم عظمت
بين أعضائه عظمته وقواه
وهدايته وبرهاني هذا
ختم دعاء البيت بالمهابة
الناتجة عن تلك العظمة إذ
هي التوقير والإجلال ودعاه
الزائر بالبر والناسي عن ذلك
التكرير أهوا لا ساع في
الاحسان فنأمله (الهم
أنت السلام) أي السلام من
كل ما يليق بجلال الربوبية
وكل الألوهية أو المسلم
بعينين من الآفات (ومنك)
لأن غيرك (السلام) أي
السلامة من كل مكرود

الوداع من مكث في أوائل الليل (قوله بعد الصبح) أي أول النهار بعد صلاة الفجر نأيه مقفى (قوله
والكبر الخ) والافضل للمرأة ومثلها الخني مشعرا في هو دجرا ونحوه نأيه يترادف الينائي وكذا الأمر الجليل
اه (قوله ماشيا) أي أن لم يسبق عليه ذلك سقى زاد الوفاي ولم يضاعف من الوظائف اه قال النهاية وتوافق المشي
هذا المشي في بقية الطريق بانه نأيه نأيه بالمتواضع والادب وليس فنعوا منهم ولان الركب في الفحول
يتعرض للأذى بدائته في الزجعة اه (قوله وما في الخ) وان لم يلق به وفي الحاشية بس من الحفا من أول الحرم
ونأى (قوله رافع يديه) أي واقفا في محل لا يزني ولا يتأذى فيه مستغفرا عما عكس من الخوض والقله
والمهابة والاحلال ونأى نأيه (قوله ووحلا) هل المقير بمكة كذلك حتى يتسببه ذلك القول كذا أيسر
البيت لا بعد أنه كذلك مر اه سم واقعه الشيخ الرئيس قول المتن (إذا أصر البيت الخ) والبيت كان النخل
من الثنية العليا مر اه نرأس الردم أي المسمى الآن بالمدي والآن لا يرى الأمن باب المسجد لسنه الوقوف
فيه لا زرا أس الردم لذلك لم يكنه موقف الأخبار نأيه وحاشية الانضاح قال الردي قوله مر لا فوس
الردم لذلك الخ أي لا الوقوف في رأس الردم فلا نسل لاجل السماء الآتي لا تنقاع عبيد مرؤ به البيت بل انما
اسن لكونه موقف الأخبار فالحاصل ان سن الوقوف به لا من الداء عند رؤيه البيت كونه موقف الأخبار
فتمت زال الأول بقي الثاني فيسبب الوقوف اه عبارة الوفاي و بس أن يقف بالحصل المسمى الآن بالمدي
و يدعو بما زاد من خير الدين والدنيا اه (قوله أو وصل نحو الاعشى الخ) أي أو وصل بحل و شمل و لمعنى
أو عظمت أو نحو ذلك أسمى ومقفى قول المتن (تشرىفا) أي ترغوا و لموا (وتعظيما) أي تعظيلا (وتكررها) أي
تقريبا (ومهابة) أي توقير واجلال نأيه مقفى (قوله عنه) أي عن ذلك الخبر وإعماله قول المتن (وبها)
هو الاتساع في الاحسان والزاد فيه مهابة ومقفى (قوله ثم كرامته) بالرفع عطف على الأظهار (قوله
باكرام زائره الخ) فضيلة أن التكرير ليس البيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتبع تقديم التعظيم
سم (قوله وفي زائره) عطف على في البيت كرمي (قوله وجود كرامته الخ) فديقال كل من التكرير
والتعظيم للزائر بالحقيقة لأن التكرير دون التعظيم فديابه ترقا سم (قوله ثم عظمت) بالجر عطف
على الكرامة والرفع عطف على الوجود (قوله في الاحسان) أي في فعل الحسن ع ش (قوله أي السلام
الخ) الأولى بقاء المصدر على ظاهره قصد الصلغة قصري (قوله أي السلام الخ) ومن أكرمه بالسلام فقد
سلم نأيه ومعنى (الخير بنا بالسلام) أي سلمنا بختك من جميع الآفات يدعو بعد ذلك عما أوجب
من المهابة وأهمها العقرة ثم نأيه ومعنى أي ولا لامة ونأى (قوله فورا) أي قوله وصغر في النهاية الآتية
وهو أن وان لم يكن (قوله ووحلا الخ) ونقل سم عن مر وان كانه تبا بمكة ونأى قول المتن (ان باب يني
شيد) أحد أبواب المسجد وشيد أسير حل مفتاح الكعبة في ولده وهو بن عثمان بن طلحة الجهمي معنى
(قوله باب السلام) قال القليوب وهو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الأسود باب الكعبة التي نأى في تاريخ تليسي
عن بحر العقيق فيه ثلاث مدخل الخ كرمي على بافضل (قوله وان لم يكن على طريقه) وقا للمعنى وشرى
الهامن مني وخروجه لعر ففاته يحتاج للوراء وتعرير كبير كما هو معلوم ان عرف ما هنا (قوله ولو لا)
هل المقير بمكة كذلك حتى يتسببه ذلك القول كذا أيسر البيت لا بعد أنه كذلك مر (قوله ثم كرامته
باكرام زائره الخ) فضيلة أن التكرير ليس البيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتبع تقديم التعظيم
(قوله وفي زائره وجود كرامته الخ) فديقال كل من التكرير والتعظيم للزائر بالحقيقة لأن التكرير دون

ونقص (الخير بنا بالسلام) أي الان لم يحننا والعو عاقت فتأمر واه البقي عن عمر رضي الله عنه باستدليس بالقول (ثم يدخل) فورا
(المسجد) ووحلا فقام ظهر أو ضلما يأتى أنه يسن له طواف القدوم (من باب يني شيد) وهو المسمى الآن بباب السلام وان لم يكن على
طريقه فمما صاغنا صلى الله عليه وسلم دخل من قبل غيره القضاة والظاهر أنه لم يكن على طريقه وانما الذي كلف عليه بابا يراهي كذا قاله الرافعي
واعترض بانه عرج لدخول من الثنية العليا فزعم انه على طريقه ويروى ما كان الجمع بان التعرير انما كان في حجة الوداع

المسبح والروض (قوله فلا ينافي ما في مرة القضاء) قد يقال مقتضاه منبذ أن يكون دخوله صلى الله عليه وسلم من الثنية السفلى وهو ينافي ما تقرحق على طريقتي الفري وقد يجاب بغيرها فإن الغلب من أحواله صلى الله عليه وسلم دخوله من العليا كاصح في حجة اللوداع وعام الفتح فلذلك دخوله في مرة القضاء لبيان الجواز وأيضا فمرة القضاء ممة في الفتح وجبة للوداع صري (قوله ولأن الدوران الخ) عطف على قوله اصح الخ (قوله لا يشق الخ) عبارة للفتى قال الزاقي أطبقوا على استحباب السجود منه لكل قادم سواء كان في طريقه أم لا بخلاف السجود من الثنية العليا فإن فيه اختلاف المأا والفرق أن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول البلد اهـ (قوله المسجدة باب الكعبة) أي واجزا الأسود أسنى ومعنى وكان ينبغي أن يزيد الشارح ليظهر قوله لا في وضع الخراج (قوله أم من باب الاستعارة الخ) يتأمل وجه كونه استعارة تشبيهة بصري قد يقال وجهه ما أفاده قوله أن من قصد الخ وان كان فيها بشاعة (قوله ويسن) التي قوله كحروني في الاسنى والمعنى الأهم. مما تقتصر إلى الخرج إلى البلد على باب العمر عبارة التواني وخرج أي لا اعتبار وغيره من باب العمر كعليه مر وقال يجمع في الفتح وخرج من باب العمر أو الخرج ووجه أفضل وقيل يسند في المصاديق بالخروج إلى البلد فاعل أفضلية باب العمر عندنا لخرج للاختار وأفضلية الخرج ووجه كقصوره عندنا لخرج بالخروج اهـ قول المتن (ويبدأ) أي بدأ وأول دخوله المسجد ومعنى ونهاية عبارة التواني عند دخول مكة اهـ (قوله لا تتحرك رايبت الخ) أي كسفي دوابه وحط رحله إذا ماض على ما نعتني معنى (قوله وتغير الخ) بالخارج عطف على الكلام (قوله لم يسل في طاهرها) أي لم يكن مخرج كربه بتأذيه فيها بظاهر بصري قول المتن (بطواف القدم) أي لا يتجسس المسجد فتحصل بركته ولو جلس عدا قبلهما أو لم يصلهما أو أخرهما أو أخر الطواف حتى طال الفصل وإن لم يجلس فانت تحببة المسجد لا تتغير بطول الفصل ولومع القيام خير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فإذا أشر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا اتفوت تحببة المسجد فلا يثاب عليها إذا مرفر كعتي الطواف عنها بان نوي مخرج كعتي الطواف دون ثواب التحبة بمتصل فاما إذا نواها أيضا وأطلق فظاهر إطلاقهم هنا مع حصول ثواب التحبة بركعتي الطواف إذا أطلق وإن قلنا بخلاف ذلك إذا أطلق فصل فمضى أوغلا آخر مره سم باختصار وعجز التواني حيث قدم الطواف الذي هو تحبة البيت اندرج تحت تحبة البيت المسجد وركعتيه أي سقط طلبها أو يبين أن نواهما معا اهـ وعبارة الذكر على يافضل ووقع الجمال الرولى في شرح السلب تحناه وانقصة الشارح في سعة وط الطالب فقط حيث لم ينو اهـ (قوله للاتباع) إلى المتن في المعنى الآتية أي لم يلزمه في تركه الخ قوله مكتوب بلامه هـ وكذا في النهاية الآتية قوله ولومعنا الخ (قوله فانت تفرض) أي بولو بالنذر ونائي (قوله ولم تتكلم الخ) محل تأمل فالوجها قضاء

المتكلم فبدأ به ترقيا (قوله يبدأ بطواف القدم) قال في العباب ولا يبدأ بتحية المسجد إذ تحصل بركعتيه قال في شرحه غالب قال وقضيتان من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل التحية وهو كذلك بالنسبة للتحية المسجد أما تحية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف معهما أي التحية صريح به القاضي أو أطيب وابن الرزمة قال في المهمات ومقتضاه أنه لو أخرجهما فقد فوت هذه التحية ولو اشتغل قبل ركعتي الطواف بصلوة تخوف فوت لم يتحاطب بحة المسجد أي لا اندراجها فيها انتهت اهـ (قوله ولأنه تحبة البيت) عبارة لروضة طواف القدم يسمى التحية لانه تحبة البقعة قال في شرح العباب أي الكعبة لا المسجد كافي المهمات الخ اهـ قال في العباب ويحصل أي طواف القدم بطواف نذر اهـ ولا فوت الجالس في المسجد وتسمية ذلك تحبة المسجد بالنسبة لبعض صورهما شرح مر ولو جلس أي عدا بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانت تحبة المسجد لانه فوت الجالس عدوان قصر مر وة إس ذلك أنه لو تعدد دخوله المسجد تأخير الطواف حتى طال الفصل وإن لم يجلس فانت تحبة المسجد لانه فوت بطول الفصل ولومع القيام غير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فإذا أشر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا اتفوت تحبة المسجد فلا يثاب عليها إذا مرفر كعتي الطواف عنها بان نوي مخرج كعتي الطواف دون ثواب التحبة بخلاف

فلا ينافي ما في مرة القضاء ولأن الدوران إلى البيت ومن ثم لم يجز هنا اختلاف بخلاف نظيره في التخرج للثنية العليا ولأنه وجه ثواب الكعبة والبيت وثبوت من أولها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهاتها الأربع وضع الخراج الأسود بين الله في الأرض أي عنه وبركته أو من باب الاستعارة التشبيهة فمن قصد ما كأم بابه وقيل بجملته مع معرفته ويؤيد وجهه وخوفه ويسن الخرج وجه للسعي بباب في مخروم ويسمى لأن بينا الصفا إلى البلد مثلان باب الخزون فان لم يتيسر فبدأ بالصوم كحروني في الحاشية (ويبدأ) بعد تفرغ نفسه من أعدائها الأخصو كراهية يتيسر بعد وتغيير ثياب لم يسل في طاهرها (بطواف القدم) للاتباع متفق عليه ولأنه تحبة البيت لا العارض كأن كان عليه فانت تفرض أي لم يلزمه الغور في قضاءه والا وجب تقديسه وإما تكثر بحيث يغتفر جهافا ووجه الطواف عرفا

اطلاقهم لما فيه من براعة الفسحة من الواجب بصرى **(قوله والاقدم الطواف)** لا يقال ظاهره وان وجب
 قضاؤه وان لا ينافي أن ظاهره ذلك فتأمل له سم **(قوله أو مكتوبة)** ينبغي أن يحمله ما لم يعلم أو بظن فوت
 المكتوبة لو بداهه والواجب تقدمه سم **(قوله أو جماعة الخ)** أي ولو في نافله سم عبادة الوالي لم يتم
 الجماعة المشروعة ولو في نفل ولم تقرب أقدامها بحيث لا يفرغ قبلها وحسب تصلي تحية المسجدان كان يفرغ
 منها قبل الألفا مولا انظرها قاعا اه وعبارة الصكر كدى على بفضل والبراد الجماعة على مائة من يصلي
 مؤدا تخلف مؤداة أو به قضيه تخلفه مقصده متعلي نقله ابن الجبل عن الانعاب وفي الانعاب أيضا ان
 تبين حصول جماعة أخرى مساوية لذلك في سائر صفات الكمال تحية أن البداهة بالطواف حينئذ أولى
 لما فيه من تحصيل فضلين تحية البيت والجماعة اه **(قوله فان أقيمت فيه)** أي في أثناء الطواف
(قوله جماعة الخ) قال في شرح العباب ولو على جنازة ولو قال كذا لو عرض ذلك في أثناءه لكان أعم اذ ذكر
 الغائبة توضيح في وقت إذا عارضه في أثناءه بقطعه اه أيضا وفي حاشيته للإيضاح أي والمضى أن
 الطواف المندوب يقطع لفرض كصلاة الجنازة اه قال الرض وشرح هذا أي البدء بالطواف القوم
 ان لم يتم جماعة الغرض لم يبق وقت سنة مؤكدة أو رتبة أو فرض يفتان كل شيء من ذلك فقدمه على
 الطواف ولو كان في أثناءه اه فالجواب أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الغرض بضمها في وقتها بما ذكر
 لا لم يبق وقته وانما خرج هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض سم وقوله فالجواب الخ في النهاية والوالي
 ما لو فقه وقوله وانظر الخ عبارة أن لو ذكره بغيره في الطواف كالسعي لا ذكره ولا فلا كراهة لا خلاف
 الأولى والعذر كاتمة جماعة مكتوبة بمؤداه وان لم يفت فون الجماعة فعرض ما لا بد منه كتسريح من ذهب
 خشوعه بعلمه وسجود تلاوة الجنازة تم تعين عليه ورتبة اه **(قوله وتؤخر)** أي بدبا (جيلة) أي من
 النساء والخنثى وثاني **(قوله وغيره برز)** أي والى لا تبرز الرجال سوى المخ والاعباب وسر الألباح ليعمال
 الرمي وابن سبلان على أنه لا فرق بين ذات الهيبة والبرز في سبب التأخير مطلقا لكنه ينأى كذا ذلك للعبادة
 والشرقية أكثر من غيرها اه كدى على بفضل **(قوله ولو منع الخ)** أي لو منع من الطواف الناس
 بالخل المريد بالطواف لتؤخر جمعة كصلاة قول الملتز **(طواف القدم)** ويسمى أيضا طواف الاقدم
 وطواف الور ودو طواف الوارد وطواف التحية بما يقوم معنى **(قوله بحلال)** أي قوله ومن ثم في النهاية والمخفى
(قوله بحلال الخ) متعلق بخصر والباعداد له على المقصور عليه وهو جاز وان كان لغالب دنو له على
 المقصور ونحو تحصيل ثابته بالمعادة ضمنا (مطلقا) ظاهره ولو يخصه بغيره لم يهوليه **(قوله أي يحرم)**
 الخ ويرد النظر في الصغير اذا دخل به ولو بشرعه طواف القدم أولا والذي يظهر أنه ان كان
 يحرم مشروعه مطلقا ميمرا أو غير ميمرا الأول فراض وأما الثاني فلكونه من توابع النسك وان كان حلالا فان

ما إذا فاهما أيضا وأطلق فظاهر اطلاعهم هنا حصول الواب القصة تركه في الطواف اذا أطلق وان قلنا
 بخلاف ذلك اذا أطلق فصل فرضا ونفلا آخر في غير ذلك مر **(قوله والاقدم الطواف)** لا يقال ظاهره
 وان وجب قضاؤه وان لا ينافي أن ظاهره ذلك فتأمل له **(قوله أو مكتوبة)** ينبغي أن يحمله ما لم يعلم أو بظن فوت
 المكتوبة لو بداهه والواجب تقدمه سم **(قوله أو جماعة الخ)** أي ولو في نافله سم عبادة الوالي لم يتم
 أقيمت فيه جماعة مكتوبة بما خرج الجماعة الخ الله يقتضى الفرق في جماعة النافله بين البداهة والائتله **(قوله)**
 أو جماعة أي ولو في نافله تسن فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب **(قوله فان أقيمت فيه جماعة)** قال
 في شرح العباب ولو على جنازة ولو قال كذا لو عرض ذلك في أثناءه لكان أعم اذ ذكر الغائبة توضيح
 وقت إذا عارضه في أثناءه بقطعه اه أيضا وفي حاشيته للإيضاح وسألت الطواف المندوب يقطع
 لفرض كصلاة الجنازة ولو قال الرض أنه بدأ بطواف القدم ثم قال هذا ان لم يتم جماعة الغرض بضمة ولم
 يبق وقت سنة مؤكدة أو رتبة أو فرض يفتان كل شيء من ذلك فقدمه على الطواف ولو كان في
 أثناءه لان ذلك في وقت الطواف لا يفوت اه فالجواب أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الغرض بضمها في وقتها بما ذكر

والاقدم الطواف فيما يظهر
 وتكسية فوت رتبة أو سنة
 مؤكدة أو مكتوبة أو جماعة
 تسن له معهم فان أقيمت
 فيه جماعة مكتوبة فلا بد منها
 قطعه وصلى وتؤخر جملة
 وغيره برز الطواف الى
 الليل ان تقش طرقه
 يقول ولمنعه الناس صلى
 القصة يكلو دخيل ولم يرده
 ويخص طواف القدم
 وهو سنة وقيل واجب ون
 ثم كره تركه بحلال مطلقا
 و (بحاج) أي يحرم سجد
 معه غيره أم لا (دخل مكة
 قبل الوتر)

كان غير أشرفه وإن كان غير غير فلا يصري وفيه توقف بظهور وجهه بما يأتي عن عرش عن قريب (قوله فلم يصح تطوعهما الخ) فلو قصد طواف القدوم فقط وقع عن الفرض ولا ينصرف وإن (قوله كاصل الحج) أي والعمره ثمانية وعشرون (قوله - إن له طواف القدوم الخ) فلو شرع في منى أو ثمانية دخل نصف الليل فأراد أن يكمله هل ينصرف ما أتته بالفرض الأقرب نعم ثم يكمل النفل بعد ذلك لكن أتت به بالفرض المزدكور بقطع المالا فإن الجمال اه وإن (قوله إن قصده) ظاهره أن لم يقصد طواف الفرض لشؤله في نسائه ولا ينصرف إلا بقصره على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض ثم وأتته بشرح العباب قال ما حاصله أنه إذا فرغ من طواف العمره طواف القدوم وقع عن تحية المسجد حتى يشاء عليها مع وقوعه عن الفرض أيضا فهو على الفصل السابق في تحية المسجد إن معنى حصولها بغيرها أنما كان في وقت مع حصول فوجها أو السقط عليها انتهى وهذا كله يدل على أن للعمره طواف قدوم إلا أنه مندرج في طوافها سم (قوله كتحية المسجد) قياس التشبيه بغيره المسجدين أنه شايء عليه وإن لم يقصد عندهم يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا كما هو ظاهر البنية سم وقوله عندهم يقول أي كالأولى والخطب (قوله وهو كذلك) وفيه ظاهره أنه وإن (قوله) أي ما هو لهذا الحديث ولما (الخ) وعليه أنه بمن ذكر وإن أتته قبل الوتوف أيضا فهو ظاهر بصري (قوله) تدخل على المقصود (له) أي وإن كان الأصح خلافه ثم إنه ومعنى (قوله فلا تتراض) عبارة عما في قال الولي العراقي اعترض في تغيير المصنف بأنه مغلوب ومرواه وبخص حاج دخول مكعب للوقوف بطواف القدوم فإن الباعث على المقصود انتهى لكن هذا لا كثر لا يكفي فانه غير بالصواب خطأ اه قال السد البصري ويمكن أن يجاب عن إيراد الحلال على المصنف رحمه الله تعالى بأن القصر اضاف لاخراج اه والخاص بعد الوتوف بقرينة أن الكلام في التلبس بنسك اه قول المتن (ومن قصده مكة والحرم) أي أو لومكيا أو عبدا

وقته بما ذكرنا لم يبق وقتوا انظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض (قوله لانه بعد الوتوف والمعتمر دخل وقت طوافهما الخ) قال في الرض ولا طواف للقدوم بعد الوتوف قال في شرحه ولا على المعتمر لأن الطواف المقر وض عليها فدخل وقتها وهو طوافه فلا يصح قبل أدائه أن يتلوها طواف قياسا على أصل الحج والعمره ثم هذا فرق ما نحن فيه الصلاة حيث أمر بالتحية قبل الفرض طواف القدوم يخص بحال دخل مكعب يحتاج دخوله قبل الوقوف إلى أن قال قول الأصل ويجزى طواف العمره عن طواف القدوم أي تحية البيت والأفليس على المعتمر طواف قدوم كالحاج الذي دخل بعد الوتوف بعرفة اه وقوله فليس على المعتمر رأى لا يتعلق به ولا يشترع أن المنفى الزوم والأفاقر موم من في الحاج الذي دخل قبل الوقوف أيضا فلتأمل وهذا الكلام قد مضى في شرح العباب (قوله إن قصده) ظاهره وإن لم يقصد طواف الفرض فإنه لا يشترط قصده لشؤله في نسائه ولا ينصرف إلا بقصره على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض بل قالوا لو كان عليه طواف أفاضت مثلاً قصره للغير لم ينصرف ويوقع عن الأفاضت إلا ما نحن فيه من يحصل بقصره قصده أيضا لانه طواف في ضمن ذلك الفرض فلتأمل ثم أتت في شرح العباب أمثال هذا بما سنه ما هو يؤيده قول القمولى إذا فرغ من طواف العمره طواف القدوم وقع عن التحية أي تحية الكعبة حتى يشاء عليها فهو على الفصل السابق في تحية المسجد إن معنى حصولها بغيرها أنما كان في وقت مع حصول فوجها أو السقط عليها انتهى وهذا كله يدل على أن للعمره طواف قدوم إلا أنه مندرج في طوافها سم (قوله كتحية المسجد) قياس التشبيه بغيره المسجدين أنه شايء عليه وإن لم يقصد عندهم يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا كما هو ظاهر البنية ثم إنه (قوله) أي ما هو لهذا الحديث ولما (الخ) وعليه أنه بمن ذكر وإن أتته قبل الوتوف أيضا فهو ظاهر بصري (قوله) تدخل على المقصود (له) أي وإن كان الأصح خلافه ثم إنه ومعنى (قوله فلا تتراض) عبارة عما في قال الولي العراقي اعترض في تغيير المصنف بأنه مغلوب ومرواه وبخص حاج دخول مكعب للوقوف بطواف القدوم فإن الباعث على المقصود انتهى لكن هذا لا كثر لا يكفي فانه غير بالصواب خطأ اه قال السد البصري ويمكن أن يجاب عن إيراد الحلال على المصنف رحمه الله تعالى بأن القصر اضاف لاخراج اه والخاص بعد الوتوف بقرينة أن الكلام في التلبس بنسك اه قول المتن (ومن قصده مكة والحرم) أي أو لومكيا أو عبدا

لانه بعد الوقوف والمعتمر
دخل وقت طوافهما
المقر وض فلم يصح تطوعهما
وهو عليهما كاصل الحج
ومن ثم لدخول بعد الوقوف
وقبل نصف الليل سنه
طواف القدوم كباقي لانه
لم يدخل وقت طوافه
وبطواف الفرض شايء
عليه ان قصده كتحية المسجد
وقد يؤخذ من المتن هنا ومن
قوله إلا أن تحية لا يقتل
بينهما الوقوف بعرفة أن
من دخلها قبل الوقوف
لا يثبت طواف القدوم
في حقه إلا بالوقوف وهو
كذلك ولو جه أنه لا يدخله
فيهما ونهيه أن وقف ودخل
قبل نصف الليل انحصر
لهذا الشغل لا بدخوله
الذي قبل الوقوف وصافي
أن الباعث على المقصود
عليه كالتصريح فلا تتراض
(ومن قصده مكة)

أو الحرم (لأنه استحب)

له ولو نحو حطاب (أن يحرم
جميع) يتركه في أشهره (أو
عمره) قياساً على النسيئة
يجب الصبر في خبر المواقف
هنه لمن ولين من علمه فمن
أراد الحج والعمره فلي
وجب بمجرّد التوصل لما
علقه بالازادة (وفي قول
يجب) ويصح جماعه لا طابق
الناس عليه ومن ثم كره
تركه (الآن) يكون فيه
رقاً أو غيره مكافئاً (يتكرر
دخوله كطاب ومبيد)
للمسقة حتى لا يؤخذ
من الحرم أو قلنا له (أباح أو
شأننا من ظالم والألجب
جزي

«(فصل)» في واجبات
الطواف وكثير من سننه
(لطواف بأفاعة) وهي
طواف قدوم وركن أو
تحلل أو وداع ونحو طواف
(واجبات) أو كان وشروط
(وسنن) وما اختلف في
وجوبه منها أكد من
غيره (أما الواجب) للطواف
بأفاعة الشامل للأركان
والشروط (في) مناسبتها
أنه (يشترط في كل من
تلك الأنواع (سائر العود)
فان قلت سائر العود وهو
الواجب لاشتراطه قلت
أراد بالوجوب هنا حطاب
الوضع الذي هو ورود
الحطاب بنفسه يكون الشئ
شرطاً وكذا أريد أماناً
قدّمه على أن الأوضع أن
يقال أراد بالواجب ما يشترط
في مشروط الخ

أأنتي لم ياذن له ما سجد أو زوج في دخوله الحرم إذا حرمه من جهة لا تنافي التنبين جهة أخرى شرح
مر اه سم قال عيش قوله مر ولو مكافئاً أي وتكرر دخوله كالحطاب والصواب إذا أخذ من قوله إلا في
وفي قول يجب الآن الخ اه وقال السديمر بتردد التفرقة بين يدخل مكنه أن أتت الحرم هل يسن له الأحرار
إذا دخلها غير مر يد السنن يجب عليه إذا دخلها صرّده أو لا يحل تأمل اه أقول ان قول المؤلف ومن أن
يحرم من قصد مكة أو الحرم من مكان خارج عنه لا أجل لنسك الخ قد فهم عدم سن الأحرار في الأولى ولكن
قضية طلاقهم هنا وتقيدهم فيما يأتي بقولهم من الحرم السن فهاؤن كلامهم في المواقف صريح وفي وجوبه
في الثانية (قوله أو الحرم) إلى الفصل في المغني وكذا في النهاية قوله ولا يجب إلى المات قول المتن (أن يحرم
جميع) هل يستحب الأولى أن يحرم عن الصبي الذي دخل به سم وتقدم عن عيش في أول كتاب الحج عند
قول المصنف فالولي أن يحرم عن الصبي الخ ما نصه أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن فيه معونة على حصول
التواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب اه قول المتن (استحب الخ) وسنن بتركه دم وفي الفقه والمراد
بكون هذا طوافاً على غير الصبي والمثلي لم يرد له الباب ابتداءً وان كان وقوعه فرض كتابه أذن تأس
فرض كتابه يقع فعده فرضاً وان سبعة غيره الباطل يكن معاداً يكن صلى على جنازة ثم أعادها عليه بعدها
انتهى اه ونافي (قوله يتركه في أشهره) أي ان كان في أشهر الحج ويكفي ما ذكرناه في معنى قوله لأن
(أو عمره) أي وان لم يكن في أشهر الحج نهاية (قوله لا طابق الناس عليه) أي أو اتفاق الناس على فعل شيء قال
على وجوبه ليسندة اتفاقهم على السنن نهاية (قوله أو غيره مكافئ) في هذا العطف حارزة لأن يجعل خبر
يكون في غير وقت أو سببها مستتر سم (قوله من ظالم) أي أو غيرهم وهو مبدع لا يمكنه الظهور لا داء النسك نهاية
ومعنى (قوله ولا) راجع إلى الاستثناء الأول وفي الثاني أي وان كان واحداً من هذه الاستثنائات لم
يجب الخ ولو حذف الأول لابل الواجب لا يفسد وأوضح

«(فصل في واجبات الطواف وسننه)» (تولاه في واجبات الطواف) إلى قوله منتهى في النهاية أي قوله
وما اختلف إلى المتن (قوله في واجبات الطواف الخ) أي وما يتبع ذلك كترجوع الطواف للمجموع عيش
(قوله وركن) في جاوره أو نهما (قوله لا تحلل) الأولى الواو عبارة عن النهاية والمغني وما تحلل به في الفوات اه
(قوله ووداع) أي واجبات أو مسنون (قوله أو كرك وشروط) يعني أن لكل ادب الواجب ما لا بد منه فمثل
الشروط قال ابن الجليل لو قيل ان الطهارة عن الحدثين والتجسس والستر وجعل البيت من السيلو كونه في
المسجد وركونه خارج البيت بجميعه فيه شرط وان لم يثبت فغير وعدم الصارف وكونه سبعا ركن لم
يكن بعد انتهى اه كردى على ما فضل (قوله الشامل) تحت الواجب قوله منها أنه الخ هذا التقدير يزيد
الاشكال فالصواب أن التقدير يقال في بيانه بشرط الخ ولا عبرة على هذا سم (قوله قلت أراد الخ) فيه بحث
أما ولا خطب الوضع ليس هو ورود الخطب بذلك الكون بل هو الخطب بالورد بذلك الكون وأما ما لا يفتك
من ورود الخطب والخطب بالورد ليس هو الاشتراط كلاً لا يفتي وأما ثالثاً فلا حاجة لهذا السكاف لوجه لجواز
أن يكون أمني ما بين الواجب فقال فيه شرط الخ واشتراط السريان الواجب الذي هو السريان فله نعم
يتوقف في قولنا ليس الخطب هو الاشتراط سم قول المتن (سائر العود) أي سائر العود مع القدرة
لم ياذن له ما سجد أو زوج في دخوله الحرم إذا حرمه من جهة لا تنافي التنبين جهة أخرى شرح
وهل بشكل ماذكره في العبد على ما تقدم في الكلام على محبة المحارزة أن محارزة العبد الذي لم ياذن
س يذمه الميثاق بالحرار لا لا تجب دماً أو بغيره (قوله في المتن أن يحرم جميع) هل يستحب الأولى أن يحرم عن
الصبي الذي دخل به (قوله أو غيره مكافئ) في هذا العطف حارزة لأن لا تجعل خبر يكون خبره أو سببها مستتر
(فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه) «(قوله منها أنه يشترط الخ) هذا التقدير يزيد الأشكال
فلا ص بان التقدير يقال في بيانه بشرط الخ ولا عبرة على هذا (قوله قلت أراد بالوجوب هنا خطب
الوضع الخ) فيه بحث أما ولا خطب الوضع ليس هو ورود الخطب بذلك الكون بل هو الخطب بالورد بذلك

وهي ما بين سرور وكيفية الحرقة يقيناً وجميع بدن الحر ولو شكاً كالخشي أو شعر الألوخسوم والكفين وما في
 (مسئلة) * قال الشيخ منصور الطبري سئل شخصاً سم عن امرأة شافعية المذهب طافت ثلاثاً فاعتد بغير
 سترعة ثم شابهه بذلك أربعاً ثم توجهت إلى بلاد اليمن فتكففت شخصاً ثم تبين لها قد ادخاها فها أدت
 أن تغتسل بأحنية في حصة لتعبر به حللاً وتبين حصة لتكحل وحيداً ففعل بصح ذلك وتضمن حصة التقليد
 بعد العمل فافتي بالصحة وأنه لا يحد وفي ذلك وأفتي به بعض الأفاضل أيضاً تبعاله وهي مسئلة مهمة كثيرة
 الوقوع عرش (قوله لا كسر) الحقوله فيأتي في النهاية الأقوله بتنبه إلى ولو عجز وقوله فيه إلى يجوز
 (قوله) نعم يعني أيام الموسم وغيره ما سبق الاحتراز عنه في الطاف (الح) ظاهره العفو في الطاف الشرط
 المذكور وإن أمكنه الطواف في بقية المسجد الحلية عن الحاجة سم (قوله) لم يعتمد المشي (الح) ظاهره
 أنه إن تعدد ضرر وإن لم يكن له ضراً فلهذا هو ظاهر النهاية وشرى الأضاح لها حبها ولا ينسلان
 أيضاً صرح به الشرع في شرعى الإزاد وحوى في المنع والأعباء ويختصر الإيضاح على أنه إذا لم يكن عنه
 مندوحة بأن لم يعد عدلاً لاضر وواقعه عند الرؤف في شرح المختصر اه كرى على بأفضل وكذا واقفه
 الوائى في الخلاف كآبائي (قوله) ولم تكن طوبى (الح) كذلك فخرج الجواب والإعاب وشرح بأفضل والحال
 الرمى في شرعى المنابع والأضاح وبعد الرؤف في شرح مختصر الأضاح وقال في الأبدان قضية تشبيه المصروع
 ذلك بدم نحو القمل وطعن الشارع المتيقن بحاسته أنه لا فرق بين الطوبى وغيره اه وحوى عليه مختصر
 الأضاح أيضاً اه كرى على بأفضل وحوى الوائى على الأول فقال فإن تعذر طوبى فغنى عن وطوبى أطل
 طوافه وإن فرغ من الطواف والافلاك لكن الرب بضرر معاً فالتأخير مع السنن وعدم المندوحة قال الشرح الرمى وبما
 شاهده مما يجب أن يكون ما يفعله الفرائش بالطاف من أظهر ذوق الطير بمسح مفرقة ثم بل يصير غير
 معفون قال ابن علان قد كرت ذلك مراراً الفرائش وشيخ الحرم وما حصل منهم اعتناء فيه في عسرة لقلبة
 الجول وعموم البلوى انتهى اه (قوله من البدع) قد نازع في إطلاقها السبعة كون الطاف من أجزاء
 المسجد الذى حدث الشارع على تنظيفه وكسبه الفلسفة طريق البدوان لم يثبت خصوصه في لفظه اللهم الا
 أن يقال المراد أن تنظيفه يشبه غسل لم يكن في الصدر الأول فلا ينافى ما تقرر صرى عبارة سم والمعنى
 أنه لا بدعى غسله من المعفون بل إن ذلك مستحب مر اه أى كاشره بذلك تعبيرهم بالعفو (قوله) لما
 أصابه أى الطاف (قوله) عنى عنه مطلقاً (الح) أى من فرق الطير أو غيره في أيام الموسم أو في غيرها (قوله) لما
 ولو عجز إلى قوله أو عن الطهارة في النفسى (قوله) أو عن الطهارة (الح) عبارة النهاية وبهذا الاستدلال أن
 القياس منع التيمم والمختص العارض من الماس من طواف الركن وقطع في طواف النفل والوداع بأن له فعلهما
 مع ذلك وحاصل ما في المقام أن الواجب الذى يصر به كلام الأمام وغيره أنه فعل طواف الركن بالتيمم لفقد
 ماء أو لرجح عليه جبرية في أعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه إعادة حيث لم يرجع البراءة والماء قبيل تمكنه
 من فعله على وجه جزئى عن إعادة السدة المشقة بقائه محرم مع عوده إلى وطنه وجب إعادة ما إذا تمكن بأن
 السكن أو مائناً بفعل من وردوا خطيب أو الخطيب الوارد ليس هو الاشتراط كالخشي وأما الثاني فلا حاجة لهذا
 التكتفول لم يجوز أن يكون المعنى إماماً من الواجب يقال فيه بشرط الخ واستراط الستة بنات الواجب
 الذى هو الستة فتأله ثم قد توخى قولنا ليس الخطيب الوارد هو الاشتراط (قوله) نعم يعني ما سبق
 الاحتراز عنه في الطاف ظاهره العفو في الطاف الشرط والمذكور وإن أمكنه الطواف في بقية المسجد
 الخالية عن الحاجة وقد يقال مع هذا الإمكان لا يشرى الاحتراز فيه وشرط العفو فلا يرجع وقد بدلت إلى
 أنه يقتضى كراهة الطواف فخرج الطاف لأن بعض الأئمة قصر حصة الطواف على ذنبى العفو وإن أمكنه في
 بقية المسجد احترازاً من الكراهة ومراعاة لهذا الخلاف (قوله) ومن ثم عدا بن عبد السلام غسل الطاف من
 البدع (قد غلبت العبارة أن الرادى عليه حتى من الخس المعفون عنه والمجته أنه لا بدعى غسله من المعفون عنه بل
 إن ذلك مستحب مر (قوله) أو عن الطهارة (الح) وبهذا الاستدلال أن القياس من التيمم والمختص العارض

(وطهارة حدث) الأكبر
 والاسفر (والنفس) في
 التوب والبدن والمكان
 بتفصيلها السابق في الصلاة
 لأن الطواف صلاة كما صرح به
 الخبر وصح أيضاً لا يطوف
 بالبيت عريان ثم يعني أيام
 الموسم وغيره ما سبق
 الاحتراز عنه في الطاف من
 نجاسة الطيور وغيرها إن
 لم يعتمد المشي عليها ولم تكن
 طوبى بقبها أو في مجابها
 كما مر قبل من صحة الصلاة
 ومن ثم عدا بن عبد السلام
 غسل الطاف من البدع
 (تنبه) * لا ينافى ما ذكر
 من النسبة بين ذوق
 الطيور وغيرها قول جمع
 متأخرين من فرض غسله
 الخاصة ذوق الطيور ومطلقاً
 وبغيره في أيام الموسم اه
 لأن هذا الفرض مجرد
 نص بولاه وبما المداور
 على النظر لما أصابه فإن
 غلب على من مطلقاً ولا فلا
 مطلقاً ولو عجز عن الست طواف
 عارياً ولو لول الركن إلا إعادة
 عليه أو عن الطهارة وحسب أو
 شرعاً فلهذا هو ما بمررت
 في الحاشية وحاصل المعتمد
 منه

عادى مكمل والضرورة لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة لانه
 محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته يؤخذ من ذلك انه بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام وما قاله
 أى الاسوى في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فلا يقرب فيه سجواً به أى بالنهي أيضاً نعمت أى
 النفل والوداع على فاقد الطهورين كطواف الركن كما يقتضيه قوله بالرحمة الله تعالى ويسقط عنه طواف الوداع
 بذلك وبالنسبة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اهـ بحذف قال عرش قوله حر بالتميم قضيت
 أنه لا يقع بها بالنسبة لا غير من ازالها وعليه نجعل أنه كالحائض فيخرج جميع رفقته الى حيث يتعزله
 العود فيتحلل كالنفسر فاذا عاد الى مكة أحرم وطاف اهـ وقال الرشدي قوله حر بذلك أى بعد الطهورين
 وقوله وبالنسبة الى أى وان كان له فعلها معها كالحائض (قوله أنه يجوز أن عزم على الرجل الخ) ينهم أن
 الكلام في الألف في فسقته فادمنه أن المكمل ليس له فعل ذلك بالتميم وهو مفهوم غير هذا الكتاب ونظر فيه عبد
 الرؤف بمقتضى صواب الاحرام وان كان مكمل قال ابن الجبال وهو ظاهر اهـ ويمكن الجمع بان المكمل اذا حرم
 حصول البراءة الى الماء في زمن حر يلا تعظم فيه مشقة صواب الاحرام لا يجوز له التحلل والاحرام وهو ظاهر ثم
 رأيت الكبرى في شرح مختصر الانصاف لاوى صرح بذلك اهـ كرى على بافضل وكذا في التائى الا قوله
 ويمكن الجمع الخ (قوله بالتميم) سكت عن الخاصة والوجه امتناع الطواف مطلقاً ولو طواف الركن على من
 به نجس لا يعفى عنه سم عبارة الوائى فان كان به نجاسة متعزلة لا يقدر على طهرها فكذلك أى مثل فائد
 الطهورين عند حر وقال في الفقه وحدث أى بالنسبة متعزلة أى يحدث عدم الماء طواف وداع بالتميم
 وكذا النفل للعدول المتنجس فيما يظهر وله ما إلى الله حدث المتنجس والحديث الغير المتنجس على
 الاروجه طواف الركن بالتميم لفعله أى ونحو جرح وان زام كلاً منهما لا إعادة حتى يبرج البراءة أو الماء قبل
 رجوله لسد المسئلة في بقاءه حرماً وتجب اعادته اذا عاد لبقاءه في ذمته وانما ايجبه نحو الوطء للضرورة
 انتهى اهـ (قوله اذا عاها سكت الخ) أقدم أنه لا يلزمه العود لذلك وهو مغاير هذا الكتاب أيضاً ونقل سم من
 الجبال الرولى أنه لا يجب الجنبى فوراً ونحوه في الحاشية وقال ابن الجبال وعبد الرؤف ولعل محله عالم نجف
 فهو عيب والواجب فوراً واذا اختلفت فينبى عصبته من آخرى الامكان وباقى كرى على بافضل (قوله
 لزمه اعادته) والوجه أنه لا يجوز له الاحرام بغير ذلك النسك كما يمنع على العاكف بغير الاحرام بغير ذلك

عن الماء من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا تفتى فعله ولان وقته ليس محدوداً كما صلا أى فلذا
 جازت حرمة الوقت وأما الطواف فلا تحل وقته لكن هذا الفرق مسلم في صورة المتنجس وقطع في طواف
 النفل والوداع بان له فعلها مع ذلك وحاصله أن الاروجه الذى يصر به كلام الامام وغيره ان له فعل
 طواف الركن بالتميم لفعله أى جرح عليه جبرية في أعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب مع الاعادة حيث
 لم يبرج البراءة الى الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الاعادة لشدته في بقاءه مع ما مع
 عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بان عاد الى مكمل والضرورة وتجنب لانه وان سكت حلالا
 بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة لانه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته يؤخذ
 من ذلك انه بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم أقرصر به بذلك وما قاله في الطواف النفل صحيح
 أما طواف الوداع فلا يقرب فيه سجواً به أى بضمته نعمت على فاقد الطهورين كطواف الركن ويسقط عنه
 طواف الوداع بذلك وبالنسبة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اهـ وقضية كلام الاسوى
 المتقدم جواز النفل والوداع مع نجس لا يعفى عنه موفيه فنظرتم ذلك بحتم في طواف الركن للضرورة
 الاحتياج الى التحلل لكن الوجه امتناع الطواف مطلقاً ولو طواف الركن على من به نجس لا يعفى عنه فلتأمل
 (قوله اشقة صواب الاحرام بالتميم) سكت عن النجاسة (قوله واذا جاءه مكمل لم أعاده) والوجه أنه لا
 يجوز له اذا عاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمنع على العاكف بغير الاحرام بغير ذلك النسك بل أولى لبقاء
 بعض الاركان هنا وبما بالنسبة لغير محل المحظورات حر (قوله لزمه اعادته) والوجه أنه لا يجوز

أنه يجوز أن عزم على
 الرجل أن يطوف ولو
 للركن وإن أتبعه
 اشقة صواب الاحرام بالتميم
 ويحل به واذا جاءه مكمل لم
 أعاده

النسك بل أولى سم (قوله ولا يلزمه الخ) أي بعد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام وان لم ارم من صرح به نهاية (قوله ولا يلزمه عند فعله) أي اذا لم يجر (قوله ولا غيره) شامل للاحرام فلا يلزمه ويند عدم حرمة المهرمات سم عبارة الوائى قوله ولا غيره مثل الزمة وهو الاوجه من احتمالين لا ين قاسم وقوله عن الجال لم يلى لانه صرح بالنسبة للطواف افاذه بن الجال اه (قوله فان مات وجب الاجحاح عنه) أي لا تمتنع البناء في الجميع انتفاء الاهلية بخلاف من عضب عليه الطواف فجوز له الاستئابة فيه اعذر مع بقاء أهليته هذا حاصل ما أفق به شيخنا الشهاب الرملى سم زاد الوائى ولو سعى للركن بعد هذا الطواف المفعول بالتميم ثم رجع الى مكة وجب اعادته بعد الطواف لانه انما صرح بالضرورة تباعه الطواف للضرورة اه (قوله بشرطه) وهو ان يتمكن من العود ولم يردوان يوحى في ترك ما يبقى باخرة من يجمع عنه عش وقضيته عدم وجوب الاجحاح عنه اذ لم يتمكن من العود وان كان في ترك ما يبقى بالاحرة وفيه وقفة ثم رأيت قال الشيخ محمد صالح ما مضى قوله بشرطه أي ان خلف تركه فهو ظاهر (قوله ولا يجوز طواف الركن ولا غيره الخ) قال باعش في فحاشية منسك الوائى ما سأل ما روينا أن فاقدا للستره الطواف بانواعه ولا عادة كالصلاة مثله تميم عز من الماعوتيم تيمملا عاذا فمعه كان كان في محل لا يغلب به وجود الماء لم يكن نجسا سقولا لجيرة بصوتيم فان فقد شرط منها وقصد عزم الماعوتيم الطواف بأفواحه حتى طواف الركن لكن عند رحيل الاقاف لا قبله ولا يله قضاء طواف الركن متى عاد مكة لم يصف عضبا ونحوه والواجب فورا ولا يلزمه لغيره احرام ولاية لكن لا يصح منه احرام نسك آخر حتى يفعل بقاءه علاقة الاحرام الاول وان الحاضر وفاقد الطهور ين لا طواف لهما لكن لو خرجا لم يتعدا لرجوع عنه فلهما التحلل ويخرجان من النسك كالصحر عند سم ولا يخرجان منه بل يبق عليهما الطواف فقط متى عاد عند مر ورجع اليهم الذي عليه الاعادة والاحرام عند اعادة فعله في فاقد الطهور بن عندهما وكذا في الحائض عند جود ونحوه لا يعني عنه فاقد الطهور بن عند مر ومثل ميمم طملا الاعادة من الحج لكن في الغيرة لا طواف لغيره اه (قوله ولم يجر بها الخ) هل يأتى بفعل ذلك في فاقد الطهور بن والنسك لا يعيد الا ان قوله كالصحر فمعه هذا التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك وبقى بتمامه فذمهها لكن قوله وبقى الطواف بالخصر بخلافه وانما الباقي في ذمها بعد الطواف فيكون التشبيه بالنسبة لمجرد ما يتحل به لكن الاوجه الاول وأنه لا بد من الاحرام والالتزام تمام النسك لان التحلل يقطع النسك ويخرج منه سم وسأني عن الكرد على يافضل اعادته (قوله كالصحر) أي بان ندع وتحلق أو تقصر بنسبة التحلل عش (قوله فأنما تقرر) كله اشارة الى قوله واذا حكمه الخ سم عبارة الوائى وقال النهاية والآخر بأنه أي العود على التراخي وأنها تحتاج عند فعله الى احرام نحر وجهان نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتميم تحبسه الاعادة لعدم تحله حقيقة اه وقال أيضا والقياس من المحل الذي أحرم منه أولا ولا تعدد غيره اه قال عش قوله مر الى احرام أي للالتزام

ولا يلزمه عند فعله تجرد ولا غيره فان مات وجب الاجحاح عنه بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفقد الطهور بل لا الوجه أنه يسقط عنه طواف الواضع ولو طرأ حيا فاقبل طواف الركن ولم يكتبها التمتع لم يوفد تحقة وخوف على نفسها وحاشا ان شاعت ثم اوصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع عن مكة تفصل كالصحر ويبقى الطواف في ذمها فأنق فيه ما تقرر في هذه المسئلة مزيد بسط بيته في الحاشية وان الاوط لها

له الاحرام بغير ذلك النسك (قوله لم يجر بها الخ) يشتمل وجوب التيمم لانه شر من الاحرام السابق بالاعطاف السابق فلم تكن نية النسك بعد الخروج منه مستأنولة به ويشتمل عدم وجوبها بزمه على أنه يشتمل أنه باق في الاحرام بالنسبة للطواف فقط (قوله ولا يلزمه عند فعله) أي اذا لم يجر (قوله ولا غيره) شامل للاحرام فلا يلزمه (قوله ولا غيره) يفيد عدم حرمة المهرمات (قوله فان مات وجب الاجحاح عنه) أي لا تمتنع البناء في الجميع انتفاء الاهلية بخلاف من عضب عليه الطواف فله الاستئابة فيه اعذر مع بقاء أهليته هذا حاصل ما أفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله ولم يجر بها الخ) هل يأتى بفعل ذلك في فاقد الطهور بن والنسك لا يعيد الا ان قوله وبقى الطواف بالخصر بخلافه وانما الباقي في ذمها بعد الطواف فيكون التشبيه بالنسبة لمجرد ما يتحل به لكن الاوجه الاول وأنه لا بد من الاحرام والالتزام تمام النسك لان التحلل يقطع النسك ويخرج منه سم (قوله فأنما تقرر) كله اشارة الى قوله واذا لم يجر بها الخ

بالطواف فقط دون ما فعله كالوقوف اه أي فحرم بالطواف فقط وتكسب وجهه بان لا يحرم بما أحرم
به أولا فاسألي ما صرف فاقد الطهورين وقال سم والوجه أنه لا بد من الاحرام أي بما أحرم به أولا والابتداء
بنام النسك اه أي فحرم بغيرها ويكون ما في ذمتها زائدا فلا يحتاج لطوافين وعبارة القل وبني اذا أعادت
الاحرام نوبت الاحرام بالنسك والاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين سم وعش وقال في اختلافنا على إنشاء
احرام اه انتهت عبارة الثاني وقال الكردى على ما فصل وبنت في الفتاوى الملدنية أن التحقيق في مسئلة
الحائض ومثلها مسئلة فاقد الطهورين أنها اذا احتلت كالخصر خرج من النسل نسرا ما ذهب علمنا بالنسك
جديد باحرام جديد وحقت ذلك بانقول لاصري رحمه اه وأقره الشيخ محمد صالح (قوله) أن تقلده من يرى
الحج قال انتهى يقول الغني تقلدنا بحقيقة واجد على إحدى الروايتين عنده في أن التحميم وطواف وتأميها
يذوقون ثم يشعرونها بالمسجد ونأي قول المتن (ولو أحدث الحج) يتأمل وفي نسخ فلو بالغاه مصرى (قوله)
حدثنا في قوله وبحيث فإنها به الاقوله والمراد على لعدم وجوبها وقوله أوردنا على ما تأمير وقوله وأما
ويجب وقوله كحجورته في الحائض فتكون في الغني التي قوله منكوسا (قوله) أو انكشف الحج عبارة النهاية
والغني ولو تغيب ثوبه أو بدنه أو طوافه بما لا يعفي عنه اه أو انكشف شيء من عورته كان بدائش من شعر
رأس الحرة أو طفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فان زال المانع بني على ما مضى كالحديث وان طال الفصل اه
(قوله) أو انكشف عورته أي ولو بسترها مع القدر وقائي عبارة سم ولوا انكشف عورته بغير وجوب
فسترها في الحال لكنه قطع حرام من الطواف حال انكشافها فهل بحسبه لان ذلك مغتفر بدليل أنه لا يبطل
الصلاته نظر وبجمله ذلك اه قول المتن (وبني) أي بخلاف الاعمال والجنون فيستأنف طرو وجب من
أهل البيت العباد حطى عبارة عش قال الاذرى الخارج بالاعمال من الشافعي على أنه يستأنف الوضوء
والطواف قريبا كان أو بعيدا والفرق في والالتكليف بخلاف المحدث سم على المنهج ويؤخذ من ذلك أن
مثل الاعمال الجنون بالاولى ومثله أيضا السكران سواء تعدي بها أولا أو لا في دلو ان دخل يتقطع طوافه أم لا
فسه نظر قضية كلامه مخرج مدعيان ماضى لان الولاية فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه فاعلم سلمني
على ما فعله قبل الولاية جديدة لبطان النسبة الاولى لكن سأتق في شرح وكذا يقيد الحج قبل القتل الجان
الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات يفرق بينه وبين ما لو ارتدى أثناء وضوئه ثم أسلم بإمكانه أن يزرع النية
على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توريث بعضها على أجزائه اه
ومقتضاها أن الطواف يبطل بالردة لشمله قوله كغيره من العبادات ولان نيته لا يمكن توريثها على أجزائها
لان الاسبوع كالركعة فابرأسم اه (قوله) وطال الفصل أي ولو سئى عش (قوله) وسكت الحج عبارة النهاية
والغني وسامعنا الطواف ان لم يشبهه نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا يقوله من نيته كقوله ابن الرفعة
ولانه ليس من المناكح عند الشافعي كما سيجي بخلاف ما عليه نسك وهو طواف الركن والقدرم فلا يحتاج الى
نية لشمله نيته بالنسك اه (قوله) من النية أهلا لاصل الطواف والظاهر أن البناء حيث انقطع كاصل
الطواف فلا يشترط له نية حيث يشترط لاصله (قوله) وبجمله أي عدم وجوبها سم (قوله) فلا بد منه فيه
أي لا بد من النية وتقديم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضى في ذلك أنه لا يجوز يادة على ذلك كالنذر أو
القرض في ذل النذر وكذا هو دواعي الوداع سم (قوله) يجب أن يضعه صرفه قال في شرح العباب ومنه

مكة الحج (قوله) أو انكشف عورته (لو انكشف عورته) فسترها في الحال لكنه قطع حرام من الطواف حال
انكشافها فهل بحسبه لان ذلك مغتفر بدليل أنه لا يبطل الصلاة ثم قلنا في هذه الحالة نفسه نظر
وبجمله ذلك (قوله) وسكت عن النية أي لاصل الطواف والظاهر أن البناء حيث انقطع كاصل الطواف
يجب بشرطه لا يفتى لم بشرط لاصله (قوله) وبجمله أي عدم وجوبها (قوله) فلا بد منه ما فيه أي لا بد من
النية بتقديم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضى في ذلك أنه لا يجوز يادة على ذلك كالنذر أو
النذر وكذا هو دواعي الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره كاعتكاف بان الطواف أوسع بدليل

أن تقلد من يرى رامة
ذمتها بطوافها قبل
رجعها (ولو أحدث فيه)
حدثنا أصغر أو أكبر أو
انكشف عورته (قوله)
أو اغتسل أو استتر (وبني)
وان تعدد وغال الفصل
لعدم اشتراط الولاية فيه
كل وضوء بجماعه أن كان
عبادة يجوز أن يغفلها
ما ليس منها (وفي قول)
يستأنف كالصلاة ففرق
الاول بأنه يتحمل بمسمن
فحو الكلام والفعل مالا
يضمحل فيها وسع ذلك
الاستئناف أفضل خروجا
من الخلاف وسكت عن
النية والمراد بها نية قصد
الفعل عنه لعدم وجوبها
وحسبه في طواف النسك
ولو قدوم أو وداعا بناء على
أن من المناكح أمامه
كذلك وتعلق فلا بد منها
فبها وما ملحق قصد أصل
الفعل فلا بد منه حتى في
طواف النسك ويجب أيضا
عدم صرفه لقرض آخر

كله وظاهر وان غفل عنه كثر الناس أن يسرع خطأ للحق غيره حتى يكامه فلا يصري عبارة الوفاة
 السابع عدم صرف غيره كطلب غريم فقط فلو شرب لم يضر كفى الصلواتان صرفنا قطع فله عادته والبناء
 ولو زاجته امرأة فاسرع في المشي أو عدل إلى جانب آخر خشية انتقاض طهره بلسا ضار إذا لم يصاحبه قصد
 الطواف ولو قصد الطواف فذهبه آخر فشيء خطوات بلا قصد اعتد به لان قصد لم يغير قوله سم وقولنا غيره
 يخرج ماذا صرعه إلى طواف آخر فلا يصر فواء قصده بنفسه أو غيره قال لا إمداد إلى والنهاية ومن
 عليه طواف فاضة أو نذر ولم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فزوى غير من غيره وعن نفسه تطوعا أو قهرا
 أو وداعا وقع عن طواف الأضحية والنذر انتهى اه **(قوله كطلب غريم الخ)** أي وأهر بعمسه وأطلب جعل
 يستجديه للتلادة والشكر ولو أسرع في مشيه لمرار أرض الخلف أو دفعه آخر إلى جهة أخرى وقد جعل
 البيت عن يساره بعد التفتي خطوات بلا قصد لصراف اعتد به أو نافي **(قوله ولا يضر النوم الخ)** أي ويعد
 في العدلى بعينه إذا استقنا قبل تكميل طوافه أو أخرجه جمع نوافل كغيره في الصلاة الثانية قال
 ع ش قوله مخرج متواتر أي ولومن كفار وصيانا فوسقة أو قول المن (وان يجعل البيت عن يساره) أي
 وان كان صيا أو نحو ذلك وعش **(قوله لكونه منكوسا)** أي بان جعل رأسه أسفل ورجله أعلى نهاية
(قوله منكوسا) خلافا لمعنى **(قوله بخلاف ما لو جعل البيت الخ)** فليجوز الطائف المستقبل البيت لكونه دعاء
 كزجعت أن يمر منه أدنى جوف قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره ونافله في شرحه يافضل **(قوله كان)**
 جعله الخ) أي أو استقبله أو استدبره وطاف معبر ضاها يغومعنى **(قوله ونحو الباب)** أي كان مشي الفقري
 وفي تلو السبوطى مسئلة الطواف بين أو يسار الجواب يسرى إلى ذهن كثير من الناس من اشتراط جعل
 البيت عن يسار الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو عيى بيان ذلك من وجهين أحدهما أن
 الطائف عن البيت لان كل من كان عن يسار شئ فذلك الشئ عن يساره الثاني أن من استقبل شيئا ثم أراد
 المشي عن جهة عيى فانه يجعل ذلك الشئ عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه
 وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن عيى انتهى اه سم **(قوله أصل الوراد)** وهو جعل البيت عن
 اليسار أو اتلفه وجهه إلى جهة الباب **(قوله وعش)** إلى الناحية يمان إعلان وقال ع ش نقله عن الشارح
 وبأنى أنه في الطفل المحمول اه **(قوله ويؤخذ من الخ)** أي من ذلك البحث **(قوله ومجمله)** أي ذلك المأخوذ
(قوله أو ركنه) إلى قوله مجازيا في النيات أو الخ الأقوله واستبعدنا في المتن **(قوله مجازيا له أو لبعضه)** ولا بد
 أن يضام مجازاته شأمن الحجر بهد الطوفة السابعة مجازا ذاه أو لاها يتومعنى عبارة الوفاة الثالث أن يحاذى
 في أول الطواف وآخره كل الحجر أو بعضه على شقه اليسار المحاذى لصدوره وهو المنكف فحب في الابتداء أن
 لا يتقدم جزء من عيى من الحجر وفي الانتهاء يكون الجزء الذى يحاذى من الحجر آخره الذى سواه أو لا أو
 مقدما إلى جهة الباب ليحصل استقامة به البيت بالطواف وزاد ذلك الجاء احتياط وهذه دقيقة يغفل عنها
 أكثر الطائفتين فليثبت لها اسم من نوى أصواتا أو امتصلا بالاول فانه لا يعتد بنبته إلا بعد فراغ الأصابع
 الاول وبقرائه يكون قد مر بالحجر في بعض الصور رأى إذا استبدأ آخر حوفه ماذا لا يطر طوافه الاول
 بمجاذ ذلك الجزء كقاهر وتقع النية في الأصابع الثاني متأخرة عنه إلى جهة الباب حيث فلا يعتد به ولا
 بطواف بعدها كذا في شرح العجائب اه قال باعش قوله فتقع النية في الأصابع الثاني الخ أي لان المجاذة إلى
 وقعت في السابعة هي تتيم لاصوبه الاول لا ابتداء لاصوبه الثاني فصر اه **(قوله وان قام عيى)** أي من
 أنه قد بنى غير ما عليه يقع مما عليه ويحصل خلافا ليراجع **(قوله أو نحو الباب)** أي كان مشي
 الفقري في فتاوى السبوطى مسئلة الطواف بين أو يسار الجواب يسرى إلى ذهن كثير من الناس من
 اشتراط جعل البيت عن يسار الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو عيى بيان ذلك من وجهين
 أحدهما أن الطائف عن البيت لان كل من كان عن يسار شئ فذلك الشئ عن يساره الثاني أن من استقبل
 شيئا ثم أراد المشي عن جهة عيى فانه يجعل ذلك الشئ عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر أنه صلى

انقطع ثم لا يضر النوم مع
 التمكن في ثنائه (وأن
 يجعل البيت عن يساره)
 وير إلى ناحية الحجر بالكسر
 للاتباع ومع وجود هذين
 لا أثر لغيره في الحاشية
 لكونه منكوسا ومستقنا
 على قفاه أو وجهه أو أحبا
 أو لاسفلا ولا يعلو بخلاف
 ما لو اختل جعل البيت عن
 يساره أو المشي لتمام الحجر
 وان كان البيت عن يساره
 كان جعله عن عيى ومشى
 نحو الركن اليماني أو نحو
 الباب أو عن يساره ومشى
 الفقري لثبانه فيهما
 الشرع في أصل الوراد
 وكيفية وأما ذلك الوراد
 وظاهرا فلم يحصل سوى
 الكيفية وقد مر حواجر عدم
 ضرر الزحف والجسوم مع
 قدرة المشي فليحق بها
 غيرهما مجازا كزجعت
 أن المرض لو لم يثبت جعله
 الاوجه أو لظهوره لا يثبت
 صبح طوافه للضرر ورد يؤخذ
 من أن من لم يمكنه الانتقال
 على جنبه يجوز طوافه
 كذلك سواء كان ناسه
 البيت أم جلا للضرر وروى
 هنا أيضا ومجمله أن لم يصيد
 من يجعله ويجعل يساره
 البيت والأرض ولو باخرة
 مثل فاضلة مما صرى في نحو
 قائد الاعى كماله ظاهر
 (يستدنا بالحجر الاسود)
 أحمر كونه وان قلعه
 وحولنه

ركن الحجر الاسود (قوله لغيره منه) أي لغير ركن الحجر من البيت (قوله واستبعاد تصور) أي المحاذاة لبعض
 الحجر بجميع البدن (قوله بان يجعله الخ) أي بان لا يتقدم حرم من بدنه على حرم من الحجر أو يحيط بها ويتوغلغ
 (قوله حيث وجبت) أي بان لم يكن الطواف في ضمن نسك كطواف التمتع وع (قوله أو أراد فضله) أي بان كان في ضمن نسك كطواف ركن وقدوم وكذا الدواع يناله على أنه من المناسك (قوله والافضل الخ) قال
 في المجموع وصفا للمحاذاة ان يستقبل البيت ويقترب بجانب الحجر الذي اليه جهة الركن اليساني بحيث يصير
 جميع الحجر عن يمينه ومنكبها الايمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمضي مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى
 يجاوزه فاذا جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت ولو فصل هذا من الاول وتوكل استقبال الحجر جاز لكن
 فاتمه الفضيلة قال في مناسكه وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من مروره في
 ابتداء الطواف على الحجر الاسود وذلك مستحب في الطواف الا لا في الغيرة ولم يذكره جماعة من أصحابنا
 وهو غير الاستقبال المسحب عند لقاء الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب لا خلاف فيه ومسته
 مستثناة كذا في الاسني ونحوه في المغني والهايتوراد فيه وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال
 بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتد الموافق لكلام أبي الطيب والرواني وغيرهما وان بحث الزكشي
 وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد من قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم توسعوه في
 دوامه انتهى وكذلك الفاضل المحض بالغ في اعتدادهما اقتضته عبارة المجموع وردت في الغاية لظواهرها
 بتأثيرها بالغرد فراجع بصري عبارة الوانوسي قبل البدء بالطواف عند دخوله اطاق استقبال الحجر
 ثم يتأخر جهة يساره بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي بدنا وقيل وجوبه بالكنة قبل تكبيرة
 الاحرام ثم يمضي مستقبل الحجر جهة يمينه ان يحاذي منكبها الايسر طرف الحجر الذي جهة الباب فيعرف
 على يساره فيجعل جميع يساره لطرف الحجر ثم ينوي وجوبه بأوكد بان يغفل عن النسبة الاولى لان اول
 الطواف الواجب هو هذا الانحراف مائة بل مقدمته لانه فلو فعل هذا الانحراف من الاول وترك استقباله
 بان حاذى الطرف بمائل الباب منكبها الايسر ابتداء فاتمه الفضيلة وقبل استقباله بالوجه عند ابتداء
 الطواف وانتهى ثم وجب الاحتياط التام فعل ذلك بعد استقباله عند لقائه قبل ابتداء الطواف هذا ما تضمن
 من التحقير الغض وشرح العباب وذكر في النهاية ان الانحراف يكون بعد مفارقة جميع الحجر اه وقال ابن
 الجلال الى ايمان حيث النقل مائة الرمي ومن حيث المدرك مائة حج وعلى كل حال فهو أي مائة حج أحوط
 لعدم الخلاف عندئذ في محنته اه (قوله بشقة الايسر) الاول تقديمه على ما علا الخ بل تركه بالكنة (قوله)
 وان اوه قول المصنف) أي في المجموع (اذابو زالخ) أقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف
 الله عليه وسلم أن البيت فاستقبل الحجر ثم يمضي عن يمينه اه (قوله فيقتل جاعلا الخ) ذكر في شرح العباب ان
 حقيقة الطواف انما هو عند هذا الانتقال عند محاذاة طرف الحجر وهو عند ذلك جاعلا. يساره ثم قال في
 قولهم انه لا يجوز زني من الطواف مع استقبال البيت الا هذا وما قد تم من ان الطواف حقيقة انما هو من
 حين الانتقال بعلان هذا الاستثناء صوري اه ولا يخفى انه تكافؤ ما بذلعبادة المجموع والمناسك كما
 أشرفنا له فيما يأتي فليحذر (قوله وان اوه قول المصنف اذابو زالخ) أقول هذا الكلام لا ينبغي فان
 قول المصنف المذكور كما لا يخفى مريع في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيره كالفاضل أبي الطيب
 والسندنيجي وابن الصلاح كما بسط ذلك ابن التقي في مختصر الكفاية ثم نظر فيه بما يصح بصراحة قول
 المصنف المذكور فيما ذكره كقول من ذكر ايضا حيث قال وفيه منظر لانه في حال استقباله يقطع حرم من
 البيت وهو عن يساره ثم ان كان الشرط أن يكون البيت من يساره بعد مجاوزة الحجر لا عند محاذاة فلا
 اشكال وكلام أبي الطيب والسندنيجي السابق مريع في ولاجه قال النووي ولا يجوز استقبال البيت في
 شيء من هذه الأحوال اه فتأمل قوله وكلام أبي الطيب والسندنيجي مريع فيه ولا جله قال النووي الخ
 تعلم بأنه مصرح بأن كلام النووي وكلامهما مصرح بجواز قطع جميع الحجر مع الاستقبال وأنه لا يجب

لغيره منه (بحاذيا) بالمحذية

أول بعوضه واستبعاد تصور

انما يأتي على ان المراد

بالبدن عرض مقبضه

لأنه الشق الايسر في

مروره عليه ابتداء

(يجمع به) أي شقة

الايسر بان يجعله اليه وقد

بقي من الحجر وأحيطه ما يسارته

ويشئ امام وجهه وتجب

مقارنة النية حيث وجبت

أو أراد فضلها لما تعجب

بمحاذاة منه والافضل أن

يقترب بجانب من جهة اليساني

بحيث يصير منكبها الايمن

عند طرفه ثم يمر من وجهه

حتى يجاوزه فيقتل جاعلا

يساره محاذيا جزأ من الحجر

بشقة الايسر وان اوه

قول المصنف اذابو ز

انقتل خلاف ذلك كجانبه

عليه الزكشي وغيره

وسلط الكلام طيفي

شرح العباب

المذكور كالإخفى مخرج من خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيره كالقاضي أبي الطيب والبندينجي وابن الصلاح والجلية للإخفى على نصف متأمل أن عبارة المجموع عظامه رجاء أن لم تكن صريحاً في أن الانتقال بدلالة الجواز وأن عبارة المناكص صريحاً في أن ما قبل الانتقال محسوس بين الطواف على وقت فافهم ابن الرقعة عنه سم بحذف (قوله ولا يجوز زني الخ) هذا صريح في الاعتداد بما قبل الطواف فينا في ما ذكره في شرح العباب وغيره من أن أول الطواف انما هو الطواف حول مقابله وأجاب عنه في شرح العباب بقوله وبما تقدمت أن الطواف حقيقة انما هو من حين الانتقال يعلم أن هذا الاستثناء هو قوله الأهداص ويرى قال تلميذه العلامة قاسم ولا يخفى أنه تكلف سنا لعل عبارة المجموع والمناسك ونائي (قوله في الأول) أعني أول الطواف وبقي مقابله عنه (قوله فلا تعرف عنه الخ) هذا واضح لكن بشرط على ذلك أيضاً أنه لو لاذى بالأعلى وكان الأسفل إلى جهة الباب أمز ذلك وهو بعد جد بصرى (قوله وأفهم الخ الخ) قال النهاية ولو حاذى بعض بدنه وبعضه تجاوز إلى حاسب الباب لم يعد بطوقه ولو لاذى بجميع البدن بعض الجردون بعض أجزاء كالمشي إلى وضوءه من العرايين وفي المجموع في التائيات أن يمكن ذلك وظاهر كآفاده الشارح أن المأخذ إما إذا جاز في المستلثين استقباله أن عدم الضم في الأولى لعدم المرو بجميع البدن على الجرد فلا بد من استقباله التقديس مما تقدم وهو أن لا يقدم جازاً من بدنه على جزء من الجرد المذكور راء ولا يخفى أن هذا يختلف ما في المنع مما صلوات الجرد بنصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة الباب أو إلى الباب صلواته إذا انقل قبل مجاوزة الجرد إلى الباب فقد حاذى كل الجرد في الأولى وبعض في الثانية فتعصم شدة الأسره ولعل منشأ

وليجوز شيء من العطايا
مع استقبال البيت الا هذا
لا دلالة لاي شيء يعني أن
لا يقبله الامم الخيرية لئلا
يفرضهم (تنبيه) يظهر
أن المراد بالشيء الايسر
أعلاء المحاذير بآثار وهو
المسك فلو انحرف عنه
بهذا أوحاداً ما نتج من
الشيء الايسر ليكفر عنهم
المتناهة ولا يستقبل الجبر
ابتداء ببعض شيء الايسر
وبعضه أو بجانب الباب
ليصلح قبل عدوله عما باصه
الحالة

بمخاطباتي منه يسار به بل يعني أن يخاطبه أو لماسه فكيف مع ذلك نسو غ التعبير بالانهماء والجزم
بخطابه فالصواب اعتماد ما دل على عبارة النوى كقولاه لا نعو بالله التوثيق قال في شرح الروض قال في
الجموع وصفة المخاطبة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة قال في التبيين في صير جميع
يخرج عن عينه ومنكمه إلا عن عند طرفه من بنوي العواطف غش في مستقبل الحجر ما إلى جهة عينه حتى يحاذيه
فأدأوا زواة انقتل وجعل يساره إلى البيت ووقف فعل هذا من الأول وترك استقبل الحجر ما إلى جهة قائمًا للفضيلة
قال في مناسكه وليس شيء من العواطف يجوز مع استقبال البيت إلا ذكرنا من مرور في ابتداء العواطف
على الحجر الأسود داخ ١٥ قوله فإذا زوره انقتل الحجر على أن الانتقال بعد الجوارز قوله لا يجب عند
الانتقال أن يخاطب يساره جزأ من الحجر بل يعني بمخاطبة حيث دل ولما يجاوز حجر من جهة الباب وده فهم ابن
لرفعته أن هذا امرارد حيث نظيره بان تخلف جعل البيت عن يساره في بعض العواطف ١٥ وهذا قوله
في مناسكه وإيس شيء من العواطف إلى آخر ما تقدم في عبارة شرح حال وضو وأما جوابه في شرح العباب عن
طريق ابن الرضا فبان حقيقة العواطف إنما توجد عند الانحراف عند مخاطبة طرف الحجر وهو كذلك قد سادها
يسارها قال في دفع مخالفه من التخلف ١٥ فهو لا وفق ما ذكر عن المناسك المصريح بما يخفى بان مقبول
الانحراف محسوب من العواطف والظاهر جدا في أن الانتقال بعد الجوارز ما جازم قد وثق بما تقدم من قول
عروة ووقف فعل هذا من الأول داخ ١٥ قال في كل الراد أن الانتقال بعد الجوارز يجب لا يصير اليسار مخاطبا لشي
من الحجر بل يصعد هذا لا يصح ابتداء أو لا يصلح الجوارز للصبر فقط عن يساره لأن يجاوز باب المارد بقوله ولو
عمل هذا الخاطبة لوجه البيت عن يساره أي بشرطه فاستل الإشارة إلى جبرع ما في قوله فان زاد انقتل الخ ومما
أقتصر على جعل البيت عن يساره بشرطه فاستل الإشارة إلى جبرع ما في قوله فان زاد انقتل الخ ومما
مرح بان مراد ذلك تعبير ابن التميمي عن معنى يخصص الكناية بقوله ولو جعله على يساره أو ترك
استقبال الجوارز ١٥ والجواب لا يخفى على منصف متأمل أن عبارة الجموع عطاها بعد الجوارز لكن صرح بمخاطبة أن
الانتقال بعد الجوارز وأن عبارة المناسك صرح بمخاطبة أن ما قبل الانتقال محسوب من العواطف على وفق ما فهم
من الرفعته وأن قول الجموع عروة فعل هذا لا يدل دلالة معتد بها على ما عارض ذلك لأجته وقرب
قوله على ما ذكرنا فليتأمل كل لا يخفى على المتأمل في هذا الشارح لما تقرر عن شرح عب من أن اول

كان رويته عن ابي عبد الله عليه السلام (٨٠) وسلم روي انه دفن في موضع يسمى حطاب لكن الاشهر ان الحطاب رابن الجراح السرد ومقام

عش رويته عن ابي عبد الله عليه السلام (٨٠) وسلم روي انه دفن في موضع يسمى حطاب لكن الاشهر ان الحطاب رابن الجراح السرد ومقام
ابراهيم وهو كما يأتي في اللسان
أفضل محل بالمسجد بعد
الكعبة وحجرها بكسر الهمزة
(وخرج من لآخر) أو
وضع أمانته على طرف جدار
البحر الصغير كما فعله كثير
من العامة (لم تصح طوفته)
أي بعضها الذي قارنه ذلك
المس أو الدخول لانه يستند
طائفتي البيت لانه المذكور
في الآية إنا في الأولى فلان
هواء الشاذ وان من البيت
كما علم من قعر يفوه أمانتي
البحر فهو وان لم يكن فيه
من البيت الاستدراك أو
سببها لكن الغالب على الجمع
التعبير وهو صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدون
ومن بعدهم لم يطوفوا إلا
سار جهه فوجبا اتباعهم
فيمن جعل في موازاته حالا
من فاعل من الذي سلكه
شارح يستلزم بناءه على ان
له مفهوم المبنى على انه ليس
في جهة الباب ان اسمه جدار
لشاذ وان تحته سببها
كان مسما لجدار تحته
شاذ وان ولو قبل الوصول
إليه وليس كذلك كجمل
ظاهر وينبغي قبل الجرح
أن يقر قديمه حتى يعتدل
فأقلنا حاله بالتبديل في
هواء البيت بناءه على الاصح
ان لم شاذ وان فخر ذات
قدمه من جهة لانه اعتداله
كان قد قطع حزام البيت
وهو في أمانته فلا يحسبه
وكذا يقال في مسند المبنى

عش رويته عن ابي عبد الله عليه السلام (٨٠) وسلم روي انه دفن في موضع يسمى حطاب لكن الاشهر ان الحطاب رابن الجراح السرد ومقام
ابراهيم وهو كما يأتي في اللسان
أفضل محل بالمسجد بعد
الكعبة وحجرها بكسر الهمزة
(وخرج من لآخر) أو
وضع أمانته على طرف جدار
البحر الصغير كما فعله كثير
من العامة (لم تصح طوفته)
أي بعضها الذي قارنه ذلك
المس أو الدخول لانه يستند
طائفتي البيت لانه المذكور
في الآية إنا في الأولى فلان
هواء الشاذ وان من البيت
كما علم من قعر يفوه أمانتي
البحر فهو وان لم يكن فيه
من البيت الاستدراك أو
سببها لكن الغالب على الجمع
التعبير وهو صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدون
ومن بعدهم لم يطوفوا إلا
سار جهه فوجبا اتباعهم
فيمن جعل في موازاته حالا
من فاعل من الذي سلكه
شارح يستلزم بناءه على ان
له مفهوم المبنى على انه ليس
في جهة الباب ان اسمه جدار
لشاذ وان تحته سببها
كان مسما لجدار تحته
شاذ وان ولو قبل الوصول
إليه وليس كذلك كجمل
ظاهر وينبغي قبل الجرح
أن يقر قديمه حتى يعتدل
فأقلنا حاله بالتبديل في
هواء البيت بناءه على الاصح
ان لم شاذ وان فخر ذات
قدمه من جهة لانه اعتداله
كان قد قطع حزام البيت
وهو في أمانته فلا يحسبه
وكذا يقال في مسند المبنى

بعبارة أخرى (قوله ويرد الخ) فيه ان الاستدلال بالاتباع انما هو في مسئلة البخل لا في مسئلة المس
 (قوله نحوه) أي فرجوا (قوله هل تغلب الاولى) وهي خارجة (قوله أو الثانية) وهي داخلية كرى (قوله
 في الفرق الخ) وهو ثلاثة أصابع في بناء الجرح من اعلا محمد صالح الرئيس (قوله ولا من مس الخ) أي لان
 الجرح المماس حثيستي في هوال جرح لا يجره سم ولا ينجو أن قول الشرح من مس جدارا جرحا شامل لم
 أغفله المتصل بالطاق طرف الرجل قول المتن (وان يطوف سباعا) أي يقبضواون كل كتاب الغيرة عند فلو ترك
 منها شيئا من قل لم يجر نعم باقرونا (قوله لا يتباع) إلى قوله في النهاية الا قوله ولا يلزمه إلا وانما استمع (قوله
 فلو شل الخ) أي قبل الفراغ عبارة العباب وشرحه ولو شل في العدد قبل تمامه أخذ بالاقلا اجماعا وان ظن
 خلافه أو شل في ذلك بعد فراغه لم يؤثر اه سم (قوله نعم يسن الخ) يمكن ان يجعل شاه الما بعد الفراغ
 كأن اعتقد انه طاف سبعا فاحسب بانها مس ولما قبله كان اعتقده طاف سبعا فاحسب بانها خمس أي لم
 يحصل له شل (قوله ولا يلزمه الخ) ينبغي تصور ما قبل الفراغ لقوله لان أو رثه الخ لا بعد الفراغ
 لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالخبر المذكور وان أو رثه ذلك فليشأمل سم عبارة النهاية التي فلو اعتقد
 انه طاف سبعا فاحسبه بدل بأنه ستنه العمل بقوله كافي الاوار وحزم به السبكي وبقا عدد ركعات
 الصلاة بان زيادة الركعات بمطرفة خلافا لطواف اه وعبارة قواني ولو أحسب بالنقص ندب الاخذ بقول
 المغيرة ان يتردى من الخبر والواجب أو بانها لم يجر الرجوع اه لان باع الخبر وعدة آثار ولا يؤثر الشك
 بعد الفراغ فلو شل بعد في شئ من الشروط لم يؤثر وان كان قبل التحال كافي الحاشية في شئ من الزوائد
 للرمل اه (قوله لو أخبر الخ) عبارة العباب وشرحه ولو شل بالانعام وعنده انه لم يتم بجزان يلتفت

دخل في الجدار كابد على ذلك المشاهدة (قوله ولا من مس جدارا الخ) أي لان الجزء المماس حثيستي
 هو اطار لآخره (قوله في المتن وان يطوف سبعا) لو طاف سبعا في اعتقاده ثم طاف سبعا في اعتقاده
 وهكذا ثم تبين أنه لم يطوف كل مرة الاستأفهل هو كقول من الصلاة وأحرم بقية هاقبل تمامه هو اتم ذكر
 وقد قالوا في ذلك ان قصر الفصل بين السلام والتذكير بني على الاول والا بطلت وهو لاو البطلان بالسلام مع
 طول الفصل فيقال هناك ان قصر الفصل بين آخر وج من المرة الاولى والتبين بين الاغلا و يفرق بين الطواف
 والصلاة بان الطواف أوسع ولهذا كان عليه طواف فوي فغير وقع عنوع على هذا فنكمل المرة الاولى
 بشروط من الثانية ويلغو باقها فلو وقع بلا نفاذ النفاذ فارت أول الشوط الاول وقد كل به المرة الاولى وما
 بعده لم يبق ربه بنية فلا يحسب وتكمل الثانية بشروط من الثالث ويلغو باقها المذكور وهكذا أولا في نظر
 والتكتميل غير بعيد فليشأمل فان الوجه الفرق باو الزعفراني هنا خلافا للصلاة اه (قوله فلو شل الخ) أي
 قبل الفراغ في العدد أخذ بالاقلا عبارة صعب وشرحه ولو شل في العدد قبل تمامه أخذ بالاقلا اجماعا وان
 ظن خلافه أو شل في ذلك بعد ما بعد فراغه لم يؤثر فظاهر ما شرحه فلو شل في بعض الفاتحة من انه ان كان قبل
 تمامها أو رثا بعد وقبل الركوع أو رثا اه وقوله نعم يسن الخ عبارة العباب وشرحه ولو أحسب عدلان
 بالانعام وعنده انه لم يتم بجزان يلتفت إلى اخبارهما بل ولا إلى اخبار ما رازا عليهما وان كثر وانظر ما شرحه
 في الصلاة أو أخبراه وعنده واحد كقوله ظاهر ثم رأيت في المجموع عجزه وتبعه بالانعام عن السبع وعنده
 انه أتم بجزان كافي للمجموع عن الساقية والاصحاب قبلهما خلافا في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع إلى الما لان
 الزيادة منه بمطرفة فلا يجوز في الاخذ بقوله اهما مطلقا خلافا في الصلاة اه ومنه يظهر تصور المسئلة
 بالاخبار بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شل دخل في قوله السابق فلو شل الخ لكن هذا لا يناسب قول
 الشرح الا ان أو رثه الما لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليشأمل (قوله نعم يسن الخ) يمكن أن يجعل شامل لما
 بعد الفراغ كأن اعتقده انه طاف سبعا فاحسب بانها مس ولما قبله كان اعتقده طاف سبعا فاحسب بانها
 خمس أي لم يحصل له شل وقوله ولا يلزمه الخ ينبغي تصور ما قبل الفراغ لقوله لان أو رثه الخ لا بعد
 بعد الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالخبر المذكور وان أو رثه ذلك فليشأمل (قوله لو أخبر

الى اخبارهما بل ولا اخبار ما زاد عليهما وان كانا في الصلاة واخبار ما وعد واحد كجهر ظاهر
ثم رأيت في المجموع جزمه وتبعوه بالنقص عن السبع وعند ما نهى عن السبع في المجموع عن الشافعي
والاجاب بقوله لما خلا في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليها لان زيادة هنا غير مطلقة فلا يجوز في الاخذ
بقوله لما خلا في الصلاة انتهى ومنه يظهر تصوير المسئلة باخبار الواقع به الفراغ فان كان قبله
وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو لم يخالف لكن هذا لا يناسب قول الشارح الا ان اوردناه في المتن
بعد الفراغ لا يؤخذ في أصله فعمل قوله وانما الممتنع الخ متعلق بقوله يسن هنا الخ فقط لا بقوله ولا يلزمه الخ
ايضا وان كان الظاهر تعلقه به ما وبالنفي فقط بصري **(قوله خلاف ما في طه)** قضيت الاكتفاء بظنه مع
ان الشك ولو مع رجحان وجوب البناء على اليقين لان رواد الفطن الاعتقاد ثم ايت الرض عبر بقوله ويعمل
باعتقاده لا بغير غيره ولا احتياط ولي اه ووافقه قوله هنا في اعتقاده ثم اقول **(قوله)** لا يعبر النهاية
والغنى بالاعتقاد كمركن فسرره ع ش بقلبة الفطن **(قوله)** وانما الممتنع نظيره الخ لا يقال هذا مشكل
فان الأصلي اذا وردته الخبر تردد اصابا كذا لثالث يلزمه البناء على اليقين لا ناقول المراد نظيره الاخذ
المذكور في خلافه هنا فانه يجوز ان يلزمه سم وبصري **(قوله)** ولو على سطحه الخ أي اوفي
سرداب ونافذ **(قوله)** وان كان الخ أي سطح المسجد **(قوله)** الا قصد هنا نفس بنائها أي اذا دخل يمكن
طائفة **(قوله)** وفي الصلاة ما يشمل هو امها أي فاذا خلا كان مقبلا نهاية **(قوله)** وان كان الخ علف
على قوله ولو على سطحه **(قوله)** هنا أي مع الحائل **(قوله)** بل خارج المطاف أي ولو بلا حائل بان يزال نحو
السواري **(قوله)** معنه أي الطواف (عليه) أي المطاف **(قوله)** فلا يصح خارجه أي المسجد سم **(قوله)**
الوجه مختلف **(قوله)** أي فلو وسع المسجد حتى انتهى الى الحلي وطاف في الحاشية تأتي من الحلي لم يصح معنى وواف
زاد النهاية وأول من وسع المسجد النبي صلى الله عليه وسلم واخذ له جدارا ثم عمر رضي الله تعالى عنه بغير
اشتراها وزادها فيه واخذ له جدارا دون القامة ثم وسعها عثمان رضي الله تعالى عنه واتخذ لآل وفتح
وسعه بعد ذلك بن الزبير رضي الله تعالى عنهم ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه ما سطر بناؤه
وقتنا كذا في الروض وغيره واعترض أي على الروض وغيره بان عبد الملك وسعه قبل ولده بان المؤمنين
زاد فيه بعد المهدي وبما تقرر أولا يعلم ان آلي كلام المصنف العهد الذي أي الوجود لان احوال
الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط اه **(قوله)** القادر الى قوله وان اطل الخ في النهاية وانما
(قوله) القادر الذي لا يحتاج الخ نعم ان كان به عذر كرض واحتياج الى ظهوره ليستفي فلا بأس به لمافي
العصيين صلى الله عليه وسلم قال لام سلمة وكان شريفة طوفي و راء الناس وانما كتبوا عليه صلى الله عليه
وسلم طافا ركبا في حجة الوداع ايناه فيستفي ثم جعل جوارزا خال الهية المسجد عند أمن تلوينها والا
كان حراما على المتمد ولا يقاس ذلك على افعال الصيادين المجرمين المسجد لان ذلك ضروري وايضا عكن
الاحتراز عنه عند الخوف بالتحفظ ونحوه ولا كذلك البهيمية به ومفسر **(قوله)** وحافدا أي اعملا بتأذ
بالحفاية به أي او يحشى انتقاض طهارته بلس النساء ع ش **(قوله)** لا زاحضا الخ أي ما شب على الاست
ولا حاسبا أي ما شب على البطن كزدي **(قوله)** ولا حاسبا أي كان ينبغي ولا تمتنع بصري قال الوائلي وبتنقل
اشد الخ والبروني ألغى حرم أي الحلفان اشدا الذي انحر حفر قط كجهر ظاهر خد لا فال بعض الجهال
يختلف ما في طه قضيت الاكتفاء بظنه من ان الشك ولو مع رجحان وجوب البناء على اليقين لان رواد الفطن
الاعتقاد الحازم ثم رأيت الرض عبر بقوله ويعمل باعتقاده لا بغير غيره ولا احتياط أولى اه ووافقه قوله
هنا عاني اعتقاده وعلى هذا فعمل يكفي بالاعتقاد في الصلاة ايضا أو يفرق في نظره **(قوله)** وانما الممتنع نظيره
لبطلانها الخ لا يقال هذا مشكل فان الأصلي اذا وردته الخبر تردد اصابا كذا لثالث يلزمه البناء على اليقين لا
يقول المراد انما الاخذ المذكور رأى بخلافه هنا فانه يجوز ان يلزمه **(قوله)** فلا يصح خارجه أي المسجد

يختلف ما في طه ولا يلزمه
أن يأخذ بغيره ناص عاني
اعتقاده لان أو وما خبر
ترددا وانما الممتنع نظيره
لبطلانها بغيره وانما
يختلفه ولا يكره في الوقت
لأنه من الصلاة فيه الخبر
السابق ثم المصريح بجوازه
فيه (دائما المسجد) ولو
على سطحه وان كان أعلى
من الكعبة على المند لانه
يصدق انه طائفة بها إذ
هو اعم الحكمه او قول جمع
القصد هنا نفس بنائها وفي
الصلاة ما يشمل هو امها
ضعيف والفرق فيه تحكيم
وانما بين الطواف والبيت
حائل كالسبغ بقا السواري
نعم ينبغي انكره احتياط
خارج المطاف لان بعض
الائمة قصره عنه عليه فلا
يصح خارجه اجابوا عند
باعتقاده وان بلغ الحلي على
تردده الاوجه منه خلافة
لان الأصل فيها وقع مسقا
بالحرم دون غيره اختصاصه
به اذا غالب على ما يتعلق
بالمسكن وتوابعها التمدد
(واما الشك فان بطوف)
القدر الذي لا يحتاج الركوب
حسني يظهر فسد تنقي أو
يقدره قائما و (ماشا)
ولو امر أو سافر الى الحفا
ولا حاسبا ولا ركبا الهية أو
آدى انما فاته الخضوع
والادب

تثلث الاستلام وقوله والافضل الى ولايسن **(قوله واليمين اولى)** فلو قطعت استلم باليسار سم **(قوله ولا يقبلها الخ)** كذا شرح مر أي والخطيب اه سم عبارة الكركري وأفهم كلامه أي شرح بافضل أنه عند قدرته على استلام الخمر وتقبيله والحسد وعليه لا يقبل يده بعد الاستلام وصريح باستهاده في حاشيته ايباح ولكنه ترد في ذلك بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي وقد كرت عباراتهم في الأصل ثم قاسوا بما قرره لك تعلم أن المعتمد نقل عدم نيب تقبيل اليد مع تقبيل الخمر وإن المختار من حيث الدليل لديه في الاستلام عبارة من مسجع الخمر بكافة فضع يده عليه ثم يضعها على فقه اه **(قوله كأفهمه كلامه)** هما الخ معتمد عس **(قوله أنه يقبلها مطلقا)** أي يقبل يده بعد استلام الخمر جهوان قبل الخمر نهاية ومعنى **(قوله فينحو خنسية)** أي كراس كمنواني **(قوله فان شق)** أي الاستلام باليد كركري **(قوله نظير ما يأتي)** أي في استلام الدخان قول المتن **(ويشله)** أي دون تركه مدام الخمر موجودا فيه قال الزركشي ولايسن تقبيل الخمر الا في طواف ورد عليه بان ابن عمر كان لا يخرج من المسجد حتى يقبله ويحب بان فعل ابن عمر فخرج كذا في الحاشية قالوا لا مبادي شرح العباب أقر قسم اه وثاني **(قوله ويكره الخ)** عبارة النهاية والغنى ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يفاقر لها صوت اه قال عس قوله مر ويسن تخفيف القبلة الخ أي الصغير وينبغي أن يشله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد الخمر وولي والدواضحة اه قول المتن **(ويضع الخ)** عبارة ألواني ثم يضع جهنمه عليه لم تكن زحمتو يسن تخفيف فممن يرج كرهه ويجب ان غلب على طه ما بدأ غير واحد المخرج من تقبيله ومسحبت كان معطافا كان زحمتا نظرا لم يؤذوا وتأذ اه قول المتن **(ويضع جهنمه عليه)** وينبغي ان يكتفى بوضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بالاحمال **(فرع)** لو تعرض التقبيل ووضع الجبهة بان أمكن أحد همدون الجمع بينهما كاتخاف هلا كبا لجمع بينهما دون أحد همدون التقبيل لسببه أو وضع الجبهة لانه يبلغ في الخضوع فيه نظر **(تنبيه)** قد تقرر انه ليس تقبيل اليد بالصالح بل وجهه فلو خرج عن ذلك فهل يأتي في ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير بهما عند العجز عن استلامها أو يصاحم يقبل ما أشار به فيه نظر سم على حج أقول اقرب عدم من ذلك والفرق أن أعمال الخمر يغلب عليها الاتباع فيلزم دفعه عن الشارع وان كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك في الصالحات فتنبيهها شرع تغلبها وتبركها فلا يتعدا الى غيره وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الاظهار ثم ثبوتها في رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية موضع الجبهة عس **(قوله من الثلاثة)** عبارة النهاية والغنى من التقبيل والنسجود اه **(قوله ولايسن حتى من ذلك لامرأة الخ)** قد يقال لايسن لهما فاعل ما ذكر مع الحائل المانع من الرؤية وقد نقل في الحاشية عن بعضهم وأقره أن فعل ما ذكر بمحائل خلاف الافضل ان كان بلا عذر ولا شك أن وجود الرجل عذر بالنسبة لتخو المرأة بالجله فاصل الاستحاضل مع الحائل هذا وقد يدعى أن كلامهم شامل لما ذكر لان المراد اخلاصه بحذور ما من روية بتحرمة أو تراحم يؤدى

ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وجاعتمن التابعين انهم كانوا لا يخرجون من المسجد حتى يستلو الى كنى أى الخمر في طواف أو غيره ولكن ظاهر كلام أصحابنا انه لا يشرع استلامه الا في ضمن طواف اه من شرح العباب **(قوله واليمين اولى)** فلو قطعت استلم باليسار ولايشكل بانه لو قطعت يشر في الشهد بسيرة لان اليسار هنا شبهة تقرب بالاشارة بها وان الصلاة متبينة على ترك الخمر كما لا مبادي **(قوله ولا يقبلها الخ)** كذا شرح مر **(قوله كأفهمه كلامه)** كلاهما كلا صاحب قال في شرح الروض ونقله في المجموع عن الامام

اه **(قوله في المتن)** يضع جهنمه عليه أي بالاحمال كل في سجود الصلاة ككله ظاهر أي الا كل ذلك **(فرع)** لو تعرض التقبيل ووضع الجبهة بان أمكن أحد همدون الجمع بينهما كاتخاف هلا كبا لجمع بينهما دون أحد همدون فهل يؤثر التقبيل لسببه أو وضع الجبهة لانه يبلغ في الخضوع فيه نظر وينبغي ان يكتفى بوضع الجبهة ولو بمحائل فذكر الاكمل الوضع بالاحمال **(تنبيه)** قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل وجهه فلو خرج عن ذلك فهل يأتي في ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى

واليمين اولى ولا يقبلها مع القدوة على تقبيل الخمر كما أفهمه كلامهما كلا صاحب لكن الذي نص عليه وصريحه ابن الصلاح وتبعه جمع لانه الذي دلل عليه الاخبار انه يقبلها مع اتفاقا شق في نحو خنسية أي في اليمن ثم اليسرى نظير ما يأتي **(و يقبله)** لا يتبع فيه ما متفق عليه ويكره اظهار صوت لقبلة **(وضع)** جهنمه عليه لا يتبعه واه الحاكم ومعهو يسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثا والافضل أن يسلم ثلاثا متوالية ثم يقبل كذلك ثم بعد ذلك ولايسن شئ من ذلك لامرأة أو خنثى الا عند حسا اطاف من الرجال والخائف ولو من هرا و يظهر انه يكتفى بخلاصه جهته لا تجز فقط بان نامن بجى

وسعد رجل غير محرم خاله فعلمنا ذلك (فان يحز عن التقبيل والمجود أو عن المجود فقط العزوز حتى يظهر ضبط العزوزها بما يحل بالمشروع من أصله أو غير وان ذلك هو ما هم يقولهم لا يسن استلام ولا ما بعده من مرتين (٨٥) الطواف ان كان بتحييت يردى أو يتأذى

(استلم) أى اقتصر على

الاستلام فى الأولى أو عليه

وعلى التقبيل فى الثانية ثم

قبل ما استلم به من يده أو

غيره بالالتصاع وما مسلم

وروى الشافعى وأحمد

رضي الله عنهما عن عمر

رضي الله عنه ان النبي صلى

الله عليه وسلم قال يا عمر

انك رجل قولى لا تراحم

على الحجر فتؤذى الضعيف

انك وجدت شاة من الأهل

وكبر ويؤخذ منه انه يندب

ان لم يسره له الاستلام

خصوص التقبيل والتكبير

وهو واضع وان لم يصروا

به بل هذا أولى من كثير من

أذكر استقبلواهم عدم

ورودها عن النبي عليه

وسلم أصلاً (فان يحز) عن

استلامه بيده وبغيره

(أشار) (بم) (بده) (بني

فالمصرى فى النبي فأنى

المصرى للإتياع وواه

الضارى ثم قبل ما أشار به

ورجى به فقهه فتكره الإشارة

به لتقبيل لغيره يظهر

الإشارة بالأيديها خلاف

الأولى ما لم يحز عن الإشارة

بيده وما فيها فيسن به

ثم بالطرف كالأصابع فى

الصلوات يبنى كزاتها

بالرجل من الزركضى

بحرمة مدارج الصلوة

فقد قال ان التكبير مشاه

الى نحو ذلك يصري (قوله) ونظر رجل الخ) الاتسبيل لتقديم ترك رجل فالمراد رجل ولو احتمالاً يصري عبارة
الوفاى بأن يأمن أى غير الذكر أن يحصى غير محرم أو ينظره ثم اه (قوله) أو عن المجود فقط) قد يقال
أو عن التقبيل فقط ولا وجه لترك هذا القسم وحكمه ظاهر يصري وقد يقال وجهه من رآه والأشارة الى
أشار التقبيل عند العز من الجسم بينهما لأن أحدهما (قوله العزوز) وفى المنع انجز والالتصاع من قرب
عرفا فالوفاى ان يستنظر زوال ذلك ما لم يؤذوقه أو يتأذى اه (قوله) على بافضل قول المتن (استلم) أى بيده
فان يحز عن الاستلام بيده فبعض العضاها يذوقه ففى شرح بافضل (قوله) فى الأولى) أى صورة العز من
التقبيل والمجود (قوله) فى الثانية) أى صورة العز من المجود فقط (قوله) ثم قبل ما أشار به أى حتى فى
الثانية بناء على ما تقدم من النص وابن الصلاح كالمظهر سم أى الألفاظ ظاهر أنه لا يقبله بناء على ما مر
عن مقتضى كلام الشافعى من كالأصابع يصري (قوله) ثم قبل) الى قوله وروى الشافعى فى أنها يقول الى قوله
ويؤخذ فى الغنى (قوله) وروى الشافعى الخ) وقال أبو يعقوب ولو كان الزام كغير ما مضى وكره لم يستلم قال
فى المجموع كذا أطلقه وقال البديعى قال الشافعى فى الام الا فى أول الطواف وأخره فأحببه الاستسلام ولو
بالزمام وهذا مع قولى التاذى والأبناء كما فهمه كلام الاسنوى وهو ظاهر معنى (قوله) وهو واضح الخ) وعليه
فظاهر أخذ ما يأتى أنه يستدب فيه التلبس ونظره ان يكون مقارناً للأشارة لا تلبس يصري (قوله) عن
استلامه) الى قوله وخبر فى أنها يقول الغنى (قوله) فى المنع الخ) وقد يقال الإشارة بما فى اليد يستدب
الإشارة باليد فى الصلاة على الإشارة بما فيها وقد يصور الاشتكال بينهما مما يأتى كان باليد فتمنع زعمها
فغوا الحجر ولا تمنع تحري بل ما فيها ولو رفع نحو الحجر سم أقول قد يصح برذالتصو والمذكور استدلواهم هنا
بغير العزوى أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كذا فى الركن أشار إليه بنسب عند موكب كبريى المتن (ورأى
ذلك فى كل طرفة) ليس فى ذلك ادعاء بان واعصمى آخر الطوفة لا يصبر فليراجع ثم رأيت ما يأتى أول
الفصل من قوله انه يعكر عليه ما سمع صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه
ومن ما هو وجهه وهو قد يدل على أن طابى آخر الأخيرة لتقبيل ونحوه مما يأتى سم (قوله) كله) أى كل
من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والأشارة بما تقدم كردى على بافضل (قوله) تمكر (ره) قد يدل
الإشارة سم عبارة الوفاى والكردى على بافضل ويسن ثلث كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة
والأشارة باليد وغيرها كالحاشية اه (قوله) لما سمع) الى قوله ويحث فى أنها يقول الغنى (قوله) وهو فى الأوتار
أكدا الخ) أى حدثت ان الله توجع التوراة يصير مستلماً فى افتتاحها واختتامه معنى (قوله) وكذا
الأولى والأخيرة) وظاهر كلامهم تساوى الأولى والأخيرة وقد يؤخذ مما يأتى فى شرح وان يقول أول طوافه
يشترط ما عند العز من استلامه أيضاً فيقبل ما أشار به فيه نظر (قوله) ثم قبل ما استلم به من يده) أى حتى فى
الثانية بناء على ما تقدم من النص وابن الصلاح كالمظهر (قوله) فى المنع والشارح أشار الى البيه (بني) قال
فى المنهج فيما فيها ثم قبل ما أشار به اه وقد يقال الإشارة بما فى اليد يستدب الإشارة باليد فلا حاجة
الى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يفتقد والاشكال بينهما مما يأتى كان باليد فتمنع زعمها فغوا الحجر ولا تمنع
تحري بل ما فيها ولو رفع نحو الحجر (قوله) وخبر بيده فتكره الإشارة به لتقبيل لغيره) هل ينهى عن الإشارة
بالجبهة للمجود على الحجر عند العز كالحاشية عن الإشارة بالغنى لتقبيل أو يفرق شيع تلك دون هذه فبعض نظر
(قوله) فى المتن ورأى ذلك فى كل طرفة) ليس فى ذلك ادعاء بان واعصمى آخر طوفة فليراجع ثم رأيت
ما يأتى أول الفصل من قوله سمع الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومن ما
وجهه (قوله) تمكر (ره) قد يدل الإشارة

لكن الفرق أوجه (ورأى ذلك) المذكور كمنع تكره ولا نأكل كذا ما يأتى فى الجاني وكذلك الدعاء فى (فى كل طرفة) لما سمع الله صلى
الله عليه وسلم كان لا يدع أن يستلم الركن البناى والحجر الأسود فى كل طرفة وهو فى الأوتار أكدوا كذا الأولى والأخيرة وبحت بعضهم
ان طواف سبعة أسابيع بتقبيل الحجر واستلام الجاني أفضل من عشر تلبية عن ذلك

واستدل بعد بث فيه أن من طاف أسبوعاً حاسراً انقض طر فوه يقارب خطاه ولا ياتفتق يستلم الركن في كل شوط من غير أن يؤذي أحداً
كتبه وذكر من الثواب ما يقدر (٨٦) قدره والعهد فيه عام لأنه عبر بروى ولم يبين من رآه على أن قوله حاسراً لا يوافق قضاة مذهبه

الخ أن الأولى كدور وجهه تبحرها بشرف الدماء بصري (قوله فيه) أي في ذلك الحديث (قوله حاسراً) وهو
من لاجته له كدوى عبارة أوقاوس قال الرجل حاسراً أي لا مغفلة ولا دواعي لاجته له والاسباب هنا المعنى
الأول (قوله وذكر فيه) أي ذكر ذلك البعض في ذلك الحديث (قوله عيب) أي إذا تعرض فيه وجهه ما دعاه
الآن أن يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك فيه ما فيه سم (قوله أنه بكره) أي الطواف
مكتوب فالرأس قول المتن (الركن الشامي) وهما اللذان عندهما انظر بكسر الهمزة هما بيومغني (قوله
للتابع) إلى قوله وقد نوى في النهاية والمغني الأقوله أي باعتبار إلى وأما الشاميان وقوله نعم إلى المتن وقوله أي
من كل إلى المتن وما أتبعه عليه (قوله فالسري فيافي البني الخ) فالاستلام بالسري يقدم على الاستلام بمافي
السري وتقدم في آخر الأسرار على أن الإشارة بمافي الجني مقدم على الإشارة بالسري والفرق ظاهر
سم (قوله من قبل الخ) أي كفي الغزو وكذا في النهاية والمغني تعال افتاء الشهاب الرمي وختم في مختصر الانصاح
وتختصر بافضل بأنه لا يقبل ما أشار به واستقر به في الحاشية والاعباب والانداد نافي ذكر الدعي على بافضل
والاول هو العمد اه (قوله على الاوجه) به أفتى حنابلة الشهاب الرمي واعلم أن الشارع لم يتعرض لأنه يكرر
استلام البني أو الإشارة إليه وتقبل ما استلبه أو أشار به أولاً وقد يدل على التكرير قوله السابق أن نفع
تكرره ثلاثاً وكذا ما يأتي في الباني سم أقول وفي شرح بافضل والوفاي التصريح بمن تكرر بجمع ما ذكر
كافي آخر الأود (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على آخر القواعد والافوه على القواعد فليتأمل
سم (قوله أي باعتبار أسسه) سابقه يشعر باختصاص ذلك بالباني مع أن ركن الحجر كذلك كما يعلم مما عده في
الكلام على الشاذ وان سم (قوله ومن ثم قال الخ) عبارة النهاية والمغني والمراد بتقبل الأركان الثلاثة
أخاهون في كونه ساقطاً قبلها أو غيرهما من البيت يكن مكر وهما خلاف الأولى بل يكون حسناً كما خص عليه
الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله وأي البني الخ اه (قوله من مراده بالحسن هنا الخ) أي فلا ينافيه قوله غير
أننا نؤمن بالاتباع نهاية (قوله ليس الخ) أي ما لم ينقض القطع عند الاستمرار ع (قوله لأنه أجمع الفسوخ)
وفي الفسخ وبكره جهر أذي به غيره وكثير من الجاهلة والعليلة المرائين يؤثرون الطائفة فيجهر بهم همه أي
الذكر والقرابة ولو دعا واحد أو من جماعة فسن ونافي عبارة التكرير على بافضل بعد كونه على الانصاح
قال عبد الدار وف يترجم من ذلك الجهر بالنعاء ولا يضر لأنه المصلحة السكل اه (قوله حديث لا تاذي به أحد)
عبارة في شرح بافضل والاعباب وسم الاستمرار همها بل قد يجرم الجهر بأن تاذي به غيره أذي لا يتحمل عادة
اه (قوله وفي كل طوفة) أي في أوله قول المتن (ورواه) أي تماماً ما يؤمغني (قوله أي الذي الزمان الخ) عبارة
النهاية والمغني وهو الميثاق الذي أخذ الله تعالى علينا بما أتاه أمره واجتناب شيء مما فاد بعض العلماء أن الله

الله بكره كالصلاة وبصر
وروده فاستدله به لما
ذكر بحسب (ولا يقبل الركنين
الشاميين ولا يستلهما)
للاذبح متفق عليه
(ويستلم الركن الباني)
للغير المذكور بيده أي
فالسري فيافي البني
فالسري ثم يقبل ما استلبه
فان جاز أشار إليه ما ذكر
بترتيبه ثم قبل ما أشار به
على الاوجه (ولا يقبله)
لأنه لم ينفصل ويخصر كمن
انظر بقوله التقبل لأن فيه
فضائلي كون الحجر فيمكونه
على قواعد إبراهيم رضي الله
على نبينا وعلى وسلم وأما
ليس فيه إلا التماسه أي
باعتبار أسسه فلا ينافي
عنه مشاذرونا كما هو
الشاميان فليس لهما شيء
من الفضائل لأن أسهما
ليس على القواعد فلم يسن
تقبيلهما ولا استلهما ومن
ثم قال الشافعي رضي الله عنه
وأي البيت يقبل أحسن غير

(قوله وبصر وروده فاستدله به لما ذكر بحسب) أي إذا تعرض فيه وجهه ما دعاه الآن يكون
ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك فيه ما فيه سم (قوله فالسري فيافي البني الخ) فالاستلام
بالسري يقدم على الاستلام بمافي الجني وتقدم في آخر الأسرار على أن الإشارة بمافي الجني مقدم على الإشارة
بمافي البني مقدم على الإشارة بالسري والفرق ظاهر (قوله ثم قبل ما أشار به) هو شامل للفرد وما فيها
(قوله على الاوجه) به أفتى حنابلة الشهاب الرمي واعلم أن الشارع لم يتعرض لأنه يكرر واستلام البني أو
الإشارة إليه وتقبل ما استلبه أو أشار به أولاً وقد يدل على التكرير قوله السابق أن نفع تكرره ثلاثاً وكذا
ما يأتي في الباني (قوله أي باعتبار أسسه الخ) سابقه يشعر باختصاص ذلك بالباني مع أن ركن الحجر
كذلك كما يعلم مما عده في الكلام على الشاذ وان (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على آخر
القواعد والافوه على القواعد فليتأمل بعد (قوله أول طوافه وفي كل طوفة) سكت عن آخر الاختيرة

اننا نؤمن بالاتباع واستند
من قوله فغير إلى آخره ان
مراده بالحسن هنا البناح
(وأن يقول) سراً وفاقياً
يأتى لأنه أجمع الفسخ عام
يسن الجهر لتعليم الغير
حيث لا تاذي به أحد
(أول طوافه) وفي كل طوفة
والأول تاركاً كذا

الأولى (بسم الله) أي
أحلف (والله أكبر) أي من كل من هو بصورته ومن جبراً وغيره ومن ثم ناسب ما بعده وهو (اللهم إيماناً بك) أي
أؤمن أو أطوف فهو مقبول مطلق لأجل جه (واصد بقاها بكتوفها بعد هلم) أي الذي الزمانه ينصالي الله عوسلم

من امتثال الاوامر واجتناب النواهي وقبيل امره تعالى بكتب ما وقع يوم السبت بك وبادراجته في الحجر وتدويح البعده عنه بشهرك من استهله
بحق أي اسلام (وتابع السنة) أي طر بقية تنبيل محمد صلى الله عليه وسلم روى ذلك سعد بن زباد عنه لا يعرف لكن جاف في خبره منقطع يارسل
الله كيف تقول اذا قلنا قال قول اسم الله والله اكبر اعانا الله ونصدد بقاها بما به به محمد صلى الله عليه وسلم والشافعي رضي الله عنه في
الام قال هكذا أحبنا يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الرزق يس رفع يديه حذو (٨٧) منكبيه في الابواب كاصلا وهو ضعيف

وان واقفه بحث الحب
الطبري انه يجب افتتاح
الطواف بالتكبير كاصلا
لانه ضعيف أيضا بل شاذ
وان تبعه بعضهم (وليقبل
قوله الباب) أي حوته كما
قاله شارح وهو واضح فان
الظاهر انه يقوله كالذي
قبله وهو ماش اذا قال
أن الوضوء في الطواف
مضر وعده لا يتركوهما
يستغفران أكثر من قبله
الحج والاباء ان أرادهما
وما بالزائم مما وكفا في كل
ما ياف (اللهم ابيت بيتك)
أي السكك الواصل لغاية
الكمال لا تقع من بين
البيوت هو بيتك هذا لا غير
وكذا ما بعده (والحرم
حرمك ولا من أمك وهذا)
أي مقام ابراهيم كقوله
الجوني وقول ابن الصلاح
انه خلط فاحش بل يعني
نفسه ليس في محله لان الاول
أنسب وألحق استغفر
أي يغشوا ولا تغش في يوم
يعتزون وأوجهه ذلك من
الخوف والخشوع والاضرع
مالا وجب له الثاني بعض
معشرو على انهم لم يرد قول

تعالى لما خلق آدم استخرج من ضلعه ذنبا يسوق الستر بك قالوا إلى وأمر أن يكتب ذلك عهدو يدرج في
الحج الاسوداه (قوله أمره بكتبا الخ) أي ما تضمنه ذلك الكتاب المأمور به من الميثاق (قوله روى الخ) عبارة
النهاية والغنى اتباعا للسلف والخلف اه (قوله بأنه لا يعرف) أي أنه حديث كدرى (قوله هكذا) أي ما جاء
في هذا الخبر (قوله وفي الرزق يس الخ) أخره النهاية والغنى (قوله وهو ضعيف الخ) قال في حاشية الايضاح
بل يدعونه في عبارة سم وإذا قلنا بضعة وشذوذه فهل يسن فيه نظر وظاهر كلامهم أنه لا يسن أيضا يؤيده
عدمه ووجه اختلاف الصلافة والقباض به قد يتأمل اه قولنا أنت (وليقبل) أي ندبار (قوله الباب) ضم القاف
أي في الجبهة التي تقابلها اللهم البيت الخوع عند الانتهاء إلى الركن العراقي أي تقرى بها اللهم أن أعوذ بك من
السلطان الشر والفساد والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد عند الانتهاء تحت
المراباب أي تقرى بها اللهم أطلق في ذلك يوم لاطل الاطلاك واسقني بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شرابها
لا تطعمه بعده أبدا إذا اخلخل والركن الميراباب والركن الشامي والباقي اللهم اجعله بخامير وراودته غفورا
وسمعه ما شكورا وتجارة لن يتورعز رايغا ورأي واجعل ذنبي ذنبا مغفورا ويسر الباقى والمناسب
لا هن أن يقول عمر بن مروة ويحتمل استقباب التبرير بالجرح مراعاة للغدير وقصه الداعي القوي وهو
القصيدة عليه الأسنوي في الدعاة لا في المال وحل الدعاء هذا اذا كان في ضمن جوارحه ولا اقدسو بها
أحبها بومة حتى (قوله وهو ماش) أي يقوله حاله المشي وضيق كونه يرجع إلى الدعاء وضيقه ما
يرجع إلى القبلة كدرى (قوله أي مقام ابراهيم) فخير إليه بالقلب ع ش وذوقنا (قوله بكافة الخو بنى)
وهذا والله المذبح كما ذكره في الاثوار وشحن في شرح الروض معنى ونهاية (قوله غاطا) أي كون المشار إليه
مقام ابراهيم (قوله بالخ) محل تأمل بصري (قوله تراودنا الخ) الاثوار قول التابى والخبر قول الصغرى
كدرى والاولى تفسير الاول بقول الصغرى والتابى والثاني بقول التابى صلى الله عليه وسلم (قوله فمما) أي قول
الخ) قبل في الذي هي المرأه الصالحة في العلم والوفاء غير ذلك قيل في الثانية هي الجنة وقيل الغفر وقيل غير
ذلك نهاية ومعنى (قوله وهو كالختم) مسلم ان لم يكن مستندا إلى الدليل وهو بعد سميا والمنقول عنهم ذلك
منهم بحبابة ومنهم بالعباد والاحسان ان الغصص ليس من مقتضى اللفظ فان كان له ليس فلا تحكم
وأفسره فهو مستعمل عن ذكر بصري ولا أن تختار الشق الثاني بقرينه بالليل ليس له فوعقوة كما أشار
إليه الشارح بقوله كالختم بكاف (قوله كل خير الخ) قد بقا لموضوع النكرة والفرد المنتشر ولا يرد
منها للعموم إلا في مواضع ليس ههنا منها بصري وقد يجب بان العموم مستغنى عن المقام كقوله تعالى
علمت نفس ما قدمت وتقولهم غرة خبير من حراة (قوله تدوي الخ) عبارة الرزاق كل خير ديني وأوجبه اه
(قوله والروح) لعل الواو بمعنى أو (قوله سنده صحيح) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذا أحب ما يقال
في الطواف إلى أحب أن يقال في كله أي الطواف بها بومعنى (قوله بالفتار بنا) أي بدل اللهم ع ش (قوله
لن زعم الخ) وهو الجاحش ع ش (قوله كبره الشافعي) أي اللهم بنا (قوله لم يزد) خبر ولفظ القول والممن
فلا يرجع خبرا بعماني في أول الفصل الا في من قوله لكن يدر عليه الخ وهو قد قيل على أن يضرب في
آخر الاخيرة التقبيل ونحوه مما يافى (قوله لانه ضعيفا أيضا بل شاذ) وإذا قلنا بضعة وشذوذه فهل يسن فيه

لكان ذكره في هذا المثل مخصوصه مراعين الحكمة (مقامه ان ذلك من النار) قبل لا يعرف هذا تراودنا الخ (ووب اليمين اللهم
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) فمما أقوال كل منها عين أهم اواع احسنة فمما وهو كالختم فالوجه ان مراده بالذوق كل خير
دنيوي بغير تقييد آخرى وبالآخرة كل مستند آخرى يتعاقب بالبدن والروح (وقد تعاذب النار) سنده صحيح لكن الغفار بناوه بعرف
المصير وقدر راية اللهم بناوه أفضل من غيرهم الشافعي رضي الله عنه قيل ولفظ اللهم وحده كقوله في المنى أي والروضه بخلاف ما
زعمنا بعبارة الشافعي لم ترد

(وليدع) نذبا (عاشاه) من كل دعا عاثره ولغيره والافضل الاقتصار على ما يتعلق بالاشوة (وما نأو والدعاء) الشامل للذكر لان كلاله يطلق ورواه مايم الاستحرف الطواف بانواعه السابقة وهو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم اوعى أحد من العباد رضوان الله عليهم اجمعين وبقى منه غير ما ذكرنا اشياء كرتا كترها ميم بيان سدها في الحاشية والحاصل انه لم يصح منه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن لنا ان نأتالي آخره واللهم بقين جوارز قتي وبارك في فيه واختلف على كل غائب في منزل غير فان قلت وري ان ما حمله من فضل عظيم لمن طاف أسبوعا ولم يتكلم فيه الا بسجدة الله والجدية ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلم يتعرض للاصحاب لنسب هذه الكلمات في الطواف قلت قد صرحوا في قولهم وما نأو (٨٨) الدعاء افضل وأشاروا اليه ايضا ذكر حديثه في هذا المبحث فان يلزم عليه ما لا يأتي بشئ من

الا ذكر لانه شرط فيه أن لا يتكلم في طوافه بغير تلك الكلمات وهذا مناف لندبهم جميع ما صرح بحاله قلت لا يلزم عليه ذلك وانما الذي يلزم عليه انه مسح تحصيله بتلك الكلمات التي لم يثبت فيه بغيرها مفضل بالنسبة للذاتين بالاذكار في سجدها وافضل من القراءة ولا يحذور في ذلك افضل من القراءة أي الاختيار به افضل من الاشتغال به او لوقول الله والله احسن ما اقتضاه اطلا فهم خلافا لمن فصل ووجه بانهم لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم فيه وحفظ عنه غيرهما فدل على انه ليس في سجدها بطريق الاصالة بل منعها في بعضهم فن ثم اكتفى في تفضيل الاشتغال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المصل خصوصه بادف مخرج ورده عن صحابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه اطلا فهم (وهي افضل من غير ما نأو) لانها افضل الذكر وجاء

(وليدع عاشاه) أي في جميع طوافه فهو سنة ما نأو كان أو غيره وان كان افضل كما قال (وما نأو الدعاء) بالثبوت أي المقول من الدعاء في الطواف نهاية ثم يغني (قوله من كل دعا عاثره) مقتضى كلامه هذان الدعاء بدني وسدويان والافضل الاقتصار على الاخرى وفي الحاشية أن الذنوبى جبار لا مندوب فاحرر بصري (قوله الخ) متعلق باليدع (قوله لان كلا) أي من لفظي الدعاء والذكر (قوله في الطواف) متعلق بالما نأو (قوله وهو ما نأو الخ) أي لوضعيها وانما (قوله وفي منه) أي من المانور (قوله واللهم تغني الخ) يقوله بين البابين أيضا شرح بافضل وروائي (قوله واختلف على كل غائبة الخ) أي كن خلفا على كل نفس غائبة على ما بسا تجبر أو اجعل خلفا على كل غائبة في خبرنا وتشديد على تحصيله ونافي عبادة الكردى على بافضل المشهور وتشديد اليه من على لكن قال الملا على الغزالي الحنفى في شرح المحسن الحصين واختلف من هو مفضل وضم لاه أي كن خلفا على كل غائبة أي نفس غائبة في غير أي مبالغة أو اجعل خلفا على كل غائبة لا في غير الغالبية التعددية وأما الهمج به بعض العاظمين قوله على تشديد اليه فهو تحصيل في المبني وتصر في الغنى كماله في انما اجدها (قوله يلزم عليه) أي على العمل بذلك الخبر (قوله شرط فيه) أي في الخبر المذكور (قوله وانما الذي يلزمه الخ) محل تأمل (قوله انه محصله الخ) أي ان الطائفة من اتبعت تلك الكلمات الخ واقتصر في الطواف عليها وأن الطواف مع اشتغالها بتلك الكلمات واقصر عليها (قوله مفضل بالنسبة للذاتين) يعني أن كل من الما نأو من افضل من غيره وان كان سجد الله الخ والاقتصر على مسح أو لا بالنسبة للذاتين الا ذلك المارة في محلها (قوله افضل الخ) عطف على مفضل (قوله بانها) أي القراءة (قوله فيه) أي الطواف (قوله ومن ثم) أي من أن الطواف ليس محل القراءة بغير اتي الاصالة (قوله لانها) التي قوله لا ينافيه في النهاية والغنى (قوله لانها افضل الخ) يعني أن الموضوع موضع ذكر والقرآن افضل المذكور نهاية ونفى (قوله الذكر الخ) أي الماشي ولو صيما غنى ونهاية (قوله لا ينافيه الخ) محل تأمل بصري عبادة النهاية بغير تكرار تسمية الطواف شواطا كإقفل عن الشافعي والاصحاب وهو الوجه وان احتار في المجموع وغيره عندها اه وبعبارة كوننا في ذكره ادبنا تسمية الطواف شواطا ورأى ينبغي التزعم التلقف من حاله ما هما بما لا ينبغي لان الشوط الهالك والدور كله من دائرة السوء اه وقال الغنى والمختار على المجموع أنه لا يكره تسمية الطواف شوطا اه (قوله فليست الخ) أي الكراهة فيها (قوله وحينئذ) أي حين أن كانت الكراهة أدبية (لا يحتاج) أي في دفع المناقاة (قوله على أنه) أي كلام المجموع (قوله يؤيده) أي كون الكراهة شرعية (قوله بان ذلك الخ) أو بان ذلك ورد فيه منس عن الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا بصري (قوله بان لا يكون) القول المثلث وفي قول في النهاية والغنى وظاهر كلامهم أنه لا نسأل أيضا ونؤيده عن وجهه بخلاف الصلاة والقاس بعد فليست اصل (قوله وافضل من القراءة) هل فيه مخالفة لقول المتن وما نأو والدعاء الخ (قوله لا تناقضه كراهة الشافعي والاصحاب الخ)

بسد حسن من خله ذكرى عن مسئلت أعطته افضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه (وان رمل) انه ذكر المحقق (في) جميع (الاشواط) لاتفاقية كراهة الشافعي والاصحاب تسمية المشروط لانها كراهة أدبية اذا الشوط الهالك كما كره تسمية ما يجز من المولد حقيقة لا شعارها بالعقوف فليست شرعية لعمدة ذكر الحقيقة في الاحاديث والشروط في كلام ابن عباس وغيره ويحتمل لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهة على ان لوهم ان الكراهة المذهب ولكن خلاف المختار وليس كذلك المصالح لانها كراهة أدبية لا غير فان قلت يؤيده كراهة تسمية العشاء خمسة ساعات يفرق بان ذلك فيه تغير لفظ الشارع بخلاف هذا (اللاتنا لا) وان يلبس عشي مقار بطله بان لا يكون في ثوب ولا عدو

مع هرز كنيتيه (ويعنى على هبتنه فى الباقي) وهو الاشواط الاربعة لاتباع فيسما واه وسلم (١٥) - وبه نول للمشركين لاندخل صلى الله

عنه وسلم باصحابه معه
سنة سبع قبل فتح مكة بنسنة
وهنتهم حتى يربو على ظم
يق لهم طابقتنا
فاخرجهم من الله عليه وسلم
في ارضي المشركين بقاوتهم
جلدهم وشرع مع زوال
سبيلت ذكرهما كان
الساكنون فيمن الضعف
بجدة نعمة طهون الاسلام
واغزاه وظهرت بكمقن
الشركيين على امر الاحوام
السنيون ورسول الحامل
بعموله وبسرك الركب
دائمه وبكسر ترك ذلك
وقضاء الرمل في الاربع
الانخير: لان فيه ثبوت
سنتهم الهينة (ويختص
الرم: بطواف بعقبه سى)
مطلوب اذ كلفوا به
ولو كما احرم من الخرم
واجب اقل من قدم قبل
الوقوف او بعده وبعد نصف
الليل ليلته النحر (وفي قول)
يختص (بطواف القدوم)
وان لم يرد السى عقبه لانه
الذى رمل فيه صلى الله عليه
وسلم وكان قافى آخر امره
واجب الاول باى سى بعده
فليس الرمل بخصيص
القدم وان لم يسع لان
الواقع خلافتها لكونه
اراد السى بعقبه ولو اد
السى عقب طواف القدوم
شمس ولم يرم لم يقتضى
طواف الاضحية وان لم يسع
رمل فيه وان كان قد رمل

الاقوله مع هرز كنيتيه (قوله) مع هرز كنيتيه متعلق بيسرع بصري (قوله) وسيله الخ عبارة النهاية عما
والحكمة في اصحاب الرمل مع والباقي الذى شرع لاحد وهو انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة
واصحابه وقد وهنتهم حتى يرب فقال للمشركين انه يقدم على ان يذوقهم وقد وهنتهم حتى فقالوا ما نأشده
فلسوا ما يلى العجز بكسر الخاء فاطم الله نبيه على ما قاله فاصرحهم ان رسولا ثلاثا شواط وان شواط اربعا
بين الركنين ليرى المشركون جلدهم فقال للمشركون هؤلاء الذين عثم ان انا حتى قد وهنتهم هؤلاء اجلد من
كذا وكذا ان فاعله يستحق به سب ذلك وهو ظهور امرهم فتذكر نعمته الله تعالى على اعزاز الاسلام
واوله اه وقولهما اربعا الاول انما هو لما ياتي عن الكردي انفا سقاطه (قوله) مع هرز كنيتيه أى عمرة
القضاء وحدث بها انه صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يمشوا ثلاثا شواط وعضوا بين الركنين وجري
عندنا في لضعف اخذنا من الحديث بل المذكور انه لا يرمل بين اليمانيين لكن الربيع ما وقع صلى الله عليه
وسلم في محفل داوعن الرمل في جميع الطوافات الثلاث الاول لانه ما سعى لم يقع في عمرة القضاء وانما ذكر عمرة
القضاء لحد ثبوتها في ذكر سبب مشروعية الرمل اه كردي على بافضل (قوله) ورمي الحامل الخ
واقفهم كلامه اى المصنف انه لو تركه في بعض الثلاثة الاول التي به في باقياها يتر (قوله) وبسرك الركب الخ
ينبغي مع هرز كنيتيه ان يتر كذا انما يقوم مقام السرى وكذا يقال في الحمول بصرى وبسرك الركب الخ
فلا يراجع (قوله) يكره ترك ذلك أى ترك الرمل بلا عذرهما يتر اذا انغى والمباقة في الاعراف اه قول
المن (ويختص الرمل الخ) وسمى خبائها بتوفيق قول المتن (بعقبه سى) عبارة المنهج وشرح بافضل بعده
سعى مطلوب اه زاد الوائى اراده وان طال الزمن بينهما وان طرأ تأخير السى اه (قوله) مطلوب
أى بان يكون بعد طواف قدوم او ركن فان رمل في طواف القدوم وسعى بعده لا يرمل في طواف الركن لان
السى بعده حديثه في غير مطلوب ولا رمل في طواف الواضع لئلا يتأخر بها معنى (قوله) اراد الخ) أى سعى وطه ثلاثة
ان يكون بعد سعى وان يكون السى مطلوب او ان يكون مرديا بالنسبة للقدم قبل الوقوف بعرفة كردي
على بافضل قال سم خرج بقوله اراد ما لم يرد وهو شامل لما لو اراد تركه وما لم يردش فليراجع اه
(قوله) وبعده نصف النحر) أى خلاف ما اذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفه لو طاف في ذلك القدوم
كاهوسه فلا يجرى السى بعد ذلك الطرف كباقي (قوله) ولو اراد الخ) الى المتن (قوله) يقتضى طواف
الاضحية) أى ان السى بعده حديثه في غير مطلوب نهاية ومعنى (قوله) أى في الحال التي الخ) من غير كلام التسمية
ان دعاء الرمل المذكور مع التكبير اوله يختص بمعاذا تأخير وأما فيما بعده فيدعو بها الحب واقره المصنف
عليه في التخصيص واعتد الاسنى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشافعي وان ذلك لا يختص به لان
لمعاذا تأخير ذكر انحصارها عند كل طوفة قوله - مع قوله في الاماكن التي ليس لها ذكر مخصوص انتهى من
حاشية الشارح على الاضاح وخرج شيخ الاسلام في الاسنى بكلام التسمية غير عزمه ولا تعقيبها بما ينافي
وأما اصحاب الغنى والنهاية فيلزم بغير ما يخص الحامل بل لا يفيده أى في الرمل لا يغير بصرى أو قول بل ظاهر
الغنى والنهاية ان الدعاء المذكور في المتن ينطبق في جميع الرمل وان الدعاء الا في الشرح ينطبق في جميع
الر بعد الانخير لان قتالها لم يمسكنا عن مثل قول الشارح هنا أى في الحال الخ ونجما ياتي في تلك الحال
اعتما داخل على من قول المصنف السابق وان يقول اول طواف الخ قول المتن (الهم لبعده الخ) عبارة العباب

(١٤) - (شرواني وابن تاسم) - (رابع) في القدوم (ويقل فيه) أى الرمل أى في الحال التي لم يرد لها ذكر - بصرى
على كلام فيمى الحاشية (الهم لبعده) أى ما تأخره من العمل

المعصوم بالذنب والتمتع بتفسيره بالابل (٩٠) دأبنا الذنب معقول التشكيك على غير الكمال كالغفرة (جاءه من) (وا) أي سليمان مصاحبة

وأن يقول في رمله بعد تكبيرة محمد الحبحر الأسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله بمخاض الحبحر الخ ما نصه
 كقوله الاستوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين المجموع أنه ينبغي في جميع رمله وعبارته يجب أن
 يدعى في رمله بما أحسن من أمر الدين والدنيا والآخرة كده اللهم اجعله خاتمه ورائع الخ نص عليه وانتقوا
 عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله انتهى اه سم (قوله المعصوم بالذنب الخ) انظر التقيد
 بالمعصوم بعد ذكر مع قوله الاتي أي سليمان الخ فإنه مع فرض مصاحبة لملاذ كره لا يمكن سلامته من ذلك
 فكيف ينأت سؤاله السلامة الآن براد بالمعصوم بل من شأن نوعه أن يكون معصوماً بالذنب فأي شيء أقول
 يدفع الاشكال من أنه له قول الشارح اذ الذنب معقول الخ اذ الذنب بمعنى عدم الكمال لا ينافي في السلامة من
 الآثم كظاهر (قوله كالغفرة) أي فأنها مع قوله بالتشكيك على الكمال فلا تنافي العصمة من الآثم (قوله
 وابتدأ هذا الخ) أي لفظ جاسم ورواؤه النهاية والمغني والمندلس له هاتران قول غير متبرر في جعل
 استحباب التعبير بالحج مرعاة للغفر ويقصد به المعنى القوي وهو انقضاء اه (قوله لا نهى في الخ) قد
 يقال لا يلزم مما ذكرنا نطلق عليها الحج المطلق بصري وقد يجب بان اطلاق المطلق على المتعبد شائع قول
 المتن (ومعصم شكورا) أي واجعل سعي معصم شكورا أي علامة مقبلة شرح الدواب اه سم (قوله في
 تلك الحال الخ) عبارة لولائي فان فرغ من دعاء جعل قبل أن يصل إلى الخ قال في غير ذلك من كماله وعادته
 روي عن راجح الخ قال في الملل أي الثلاثة الأولى اللهم اجعله خاتمه ورائع الخ شكورا اه ويقصد به
 ظاهر النهاية يقول المعنى والمجموع أن هذا ينبغي جميع الزمل وظاهر الآية أن لا يلائم في السجدة في جميع
 الآيات الأخيرة (قوله الذكر) أي قوله لأن الإمام الخ في الآية لا يلائم في الآية وكبره في الآية قوله هذا
 كان في المتن وقوله وإن أطلق فيهما وكذا في المعنى الآية قوله انقضاء إلى المتن وقوله ولعله الخ قول المتن (وبذا
 في السعي الخ) أي هو ما مضى في الطواف قبله أم لا نهى في معنى (قوله في سائر الخ) أي الطواف أي جميع ما مضى
 مسافراً فهو شكر ربه ما مضى في معنى قال الزركشي طهرت فيه بحديث صحيح وهو أنه صلى الله عليه وسلم
 طاف بين الصفا والمروة طارحاً رداءه انتهى وليست دلالة على خصوص الألف طارحاً رداءه يعاب اه
 كردى على بافضل (قوله بكرة فعلة في الصلاة) أي في رمله عند أدائه أو بعده عند إعادته السعي نهاية
 ومعنى (قوله أفعال من الضم) وهو مصدر جمع يذبح الهزيمة وأما عند إعادته من السعي أو بعده اه إذا
 كان فاما فعل صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء قلت تأوه طاء كردى على بافضل (قوله كشوفاً) أي أن أمكن وثائق
 أي ما لم يتعذر برد أو حصره محمد صالح (قوله هذا الخ) أي قوله يدعى كعبه الخ (قوله إذا الظاهر فعلة
 الخ) أي فعل الاضطباع للأبس الحظي لكن من غير كشف كردى عبادة الكردى على بافضل ويسن فعله
 ولو من فوق الحظ اه (قوله ولو غير عذر) هذا ما استظهره في الحاشية مع نقله عن بحث الزركشي أنه
 لا يسن مطالعوه بحث غيره أنه ليس أن كان لعذر ولا فلا انتهى اه بصري عبارة الطائفي قوله بغير عذر
 وقيل بالآلة أن الحرم لو كان له رد أن فاضطبع بأعلامه أو سترت كعبه بأسفله ما حصل السناد أي أصلاها
 بل كمالها حيث كان لعذر وكبر رد اه (قوله وأن خلا الطواف) أي ولو لا نهى في (قوله بل حرمان الخ)
 قال في المعنى وكونه دأب أهل الشطرا يقتضى حصره كقوله الاستوى في ذلك يؤدى إلى التشبه بالرجال بل
 بأهل الشطرا منهم والتمسهم حرام انتهى وقال في النهاية يقتضى الحر الحر من لكن ظاهر كلامه في
 بقية كتبه ما يابى ذلك فالوجه عدم الحصر عند انتفاء قصد التشبه انتهى ويمكن أن يقال إن سلم أنه من
 وجوبه يستحب أن يرمه بما أحسن من أمر الدين والدنيا والآخرة كده اللهم اجعله خاتمه ورائع الخ
 الخ نص عليه وانتقوا عليه ما انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه (قوله كالغفرة) أي فأنها مع قوله
 كذلك (قوله في المتن والشارح وذنباً أي واجعل ذنباً مغفراً) قال في شرح العباب قال العلماء تقدروا
 اجعل ذنباً مغفراً وسعى معصم شكورا أي علامة مقبلة بر كونه لصاحبه ومسعى الرجل أعماله واحداثها
 مسبعة اه (قوله بل حرمان

المعصوم بالذنب والتمتع بتفسيره بالابل
 الاثم من الذم وهو الاصل
 أو الطاعة عوفاً في هذا ولو
 في السعي لكانها تسمى بها
 صغير كلور في غير (وذنباً)
 أي واجعل ذنباً
 زعفراناً أو عاصياً شكوراً
 لا يتابع على ما ذكره الرافعي
 ويقول في الآية الأخيرة
 أي في تلك الحال لا يغير
 وأرحم ويحذف عطفه لأنك
 أنت لا تفر من الأكرم اللهم
 وبنا تنافي الدنيا حسنة
 التي آتوه (وان يضطبع)
 الذكر الحق ولو لم يفتن
 للولي فعله (في جميع كل
 طواف يرسل ذنبه) أي
 بشرق قبل الرمل وان لم يرسل
 فلا يتابع بسدر جميع بكرة
 تركه ولو تركه في بقية
 أحبه في باقيه (وكذا) يسن
 الاضطباع (في) جميع
 (السعي على الصحيح) قياساً
 على الطواف ويكره فعله في
 الصلاة كسنة الطواف
 (وهو) لغة افتعال من
 الضم بأكس الباء وهو
 العذو سراً (جعل وسطاً)
 يفتح السين في الأصح
 (ردائه) تحضن كعبه لا يخر
 وطرفه على منكبته
 (الابسر) ويدعى منكبته
 الابن تكشفوا كدأب أهل
 الشطرا المناسب للرمل
 هذا إذا كان مقصوداً
 الظاهر فعلة لا يسر ولو
 بغير عذر (ولا تزل المرأة)
 وشاة الخ (ولا تضطبع)
 وان خلا الطواف لانهما

لا يلتقيان فيما فكرهان لهما بل حرمان

انصد الله بالرجال على الوجوه خالفان اطلق الحرمة وان اطلق عدمها (وان يقرب) الذكر مع طاعتها لا اذاعوا لتأذي نحو رجمة (من البيت) تبركاته لشرفه لانه ايسر نحو الاستلام لكن قال انما يعزى الى الفضل ان يبعد (٩١) منه ثلاث خطوات لئلا من انطواف على

الشافرون ولعله باعتبار زمنها كان الشافرون مستطابطو عليه العوام وكان عرفت دون ذراع اما الآن فلا يراى ذلك لان الامم الحب العسرى جزاء الله خيرا اجتهدي تسببه وتسميها ذراعي الى الآن فلا يقول الا في وصفه في ذلك حزا حسنا رايته فضله وفي آخره الله استغ من خسر ما شئتوا لوقوم حديثه عهد بكفر لهدمت البيت الحديث انه يجوز التي يعرفه لصفه ضرورية او حاجية او مستحسنة تفوق الشئ في ذلك كطبا باعلا حسنة المناهل العذبة في اصلاح ما وهى من الكعبة دعا ليطبق جمع جم فيه ماوردت المراسم بعمارة سقها سنة تسع وخمسين اما انها من سدتها من خرابه (فصولات الرمل بالقرب لجهة) او خشى صدم لئله (فالرمل) حيث لم يربح فرجع على قرب قومه ولم يؤذ أو يناد فوقعه (مع بعد) لا يخرج به عن حاشية المطاف للظاف في محبة طوافه حشد (أولى) لان ماعلق بذات العبادة أفضل مما تعلق بجهاها كالجماعة بغير المسجد الحرام أولى من الانصرار به (الآن

الذي المختص بالرجال فيبقى الحر من مطلقا من غير تفصيل كقوله قياس فطائر والا فبقي عدم الحر من مطلقا اذلا معنى المقصد حشد بصري (قوله ان قصد التشبه الخ) وانما لم يصر ما وان لم يقصد التشبه لانه ليس من الذي المختص بالرجال سم وفيه نظر (قوله لا كرم مطلقا) أي اما المراد والجن في حاشية المطاف فان طافا بالرجال في حشد في استقبال القريب بمعنى وهم يترادوا الوافي قال عبد الزوف والجن في توسط بين الرجال والنساء اه (قوله حيث لا اذاع الخ) حاصل نص الام انه يتوفى لناذيا والابذاع بالجم مطلقا يتوفى الزحام الحالى عنهما الا في الابتداع والآخر بصري وحوى على ذلك الحاصل النهائي وتشرح بافضل (قوله نحو رجمة) أي كتبت من أهل القرب وناقى (قوله ولعله الخ) ذكر في النهاية نحو ذلك عبارة ولكن ذلك عند عدم ظهور والشافرون اذا ما عند ظهوره فلا احتياط كقوله ظاهر انتهى وقال في المعنى والاولى كقوله بعضهم أن يجعل بينهم بين البيت ثلاث خطوات لئلا من ضرر بعض جسده على الشافرون انتهى أقول قد يقال انه أوجه لان التسليم لا ينعى دخول حرمه كيد في هؤلاء الشافرون فلا احتياط في البعد بضوفا كرم الزعفران مما يحصل به الامن بمآذ كثر حيث تليد الشارح نقل كلامه في شرحه على مختصر الايضاح ثم عبقه بقوله وفيه نظر بل لا يبعد قليلا أولى انتهى اه بصري عبارة الوافي والاحتياط الابعاد عن البيت بذراع اه وفي الكردى على بافضل عن مختصر الايضاح للشارح وعن الكرى وابن علان بخود اه (قوله وصف) أي الحب العسرى في ذلك أي في وجوب التسليم من الطواف العامة ش (قوله استغ) لعله يناءه فيقول (قوله وقد ألف الخ) من كلام الشارح نفسه (قوله في ذلك) أي في جواز التغير في البيت المذكور (قوله دعا الله) أي التائب (قوله جم) أي كبر (فيه) أي في جواز التغير (قوله ما وردت الخ) بكسر الهمزة (قوله اما انها) بقضاه الضمير بجمع الطواف (سدتها) خدامها كرى والاولى أو الصواب كس ما ذكر في الامين والضمير بجمع لما اوصوله (قوله تسع وخمسين) أي وتسعة مائة قولنا في (لجهة) أي ونحوها تامة ومعنى (قوله حيث لم يربح) أي قوله ودليل عدم الخ في النهاية وانما الخي الا انما تسببه عليه (قوله حيث لم يربح) أي حيث لم يربح ليرسل في بيتها به ومعنى (قوله لا يخرج به عن حاشية المطاف) كذلك الا في النهاية وتبعها البحث الاسنوي في ذلك وانما الشارح في شرح العباب فشى على ما يقتضى اخلافتهم ان الرمل مع البعد وفي وان خرج مما ذكر بصري عبارة الوافي فلا يبعد بحيث يكون طوافه خارجا عن المطاف كما هو كفى الفتح والحقه ونقله سم عن الرمل واستدعي في شرح العباب ما اقتضا اطلاقهم قال الشارح في شرح المختصر وقول بعض الأئمة بعدمه بعض الطواف وراى زمزم وانما ان قال بالطلان مع العذر أيضا فهو بعيد وفي المجموع أجمع المسألون على أنه يجوز التباعد ما دام في الخلد على أنه لا يصر بطلان حرمه اه وظاهره أو مبره أنه لا يبعد بذلك الخلاف فيثبت بعد وان يخرج عن اعطاف الا لاثبات بالرمل كافقضاء اطلاقهم انتهى اه وبعبارة الصكرى على بافضل اذا لم يبعد بحيث يكون طوافه من راعى زمزم والمقام والا فاقرب سم ترك الرمل حشد أولى لكرامة الطواف واما ذكره على المعنى خلافه لا يعاب في أخذه باطلاقهم اه (قوله كالجامع الخ) عبارة تافى الآرى أن الصلاة بالجماعة في البيت أولى من الانفراد في المسجد غير المسجد الثلاث اه وكذا في النهاية الا قوله غير المساجد الخ والظاهر أنه انما سكت عن الاستثناء هذا كتفا على ما عرفت في باب الجماعة (قوله من الانفراد به) أي المسجد الحرام خلافا للنهاية والمعنى وشرح المنهج قولنا من (الآن يخاف صدم النساء) أي بان كن في حاشية المطاف نهاية ومعنى (قوله وخروجها من خلاف وجهه) أي كالنهاية وتخلص مما ذكره

ان قصد التشبه لانه ليس من الذي يخص بالرجال

بخلاف صدم النساء اذ بعد (فالقرب بالرمل أولى) من البعد مع الرمل محافط على الطهارت من لم يخاف مع القرب أفضل من كان ترك الرمل أولى هنا أيضا وليس لتاركه كالمذلول في السعي ان يترك في مشي ويرى انه لو أمكنه أن يركب من ذلك لفعل (وان وافي) عرفنا الذكر وغيره (طوافه) انما عاودت ما من خلافه بجمود دليل عدم وجوبه القياس على الوضع مع ما عاودت من كلامه عاودت يجوز أن يفعله لئلا ليس

منهوس على مما نفي أول الفصل ثبوت الأديان الطوائف والكفرين وبينهما وبين الإسلام وبينهم وبين السقي (و) أن (صلى) بعدة ركعتين والافضل للاتباع وأهال الشيوخ فلهما (٩٢) (خلف النقام) الذي أول من الجنة ليقيم عليه إبراهيم صلى الله عليه وسلم على عبد الله الكعبة أبا إبراهيم وأبي

لذلك بل قال الثوري لا يجوز فعلها ولا الخلق وما لذلك: أداها ما يخص به ورداً أيضاً بصر بحكم بان النافلة في البيت أفضل فيه
 نهبا للعبة لا لتباع (يقراً) ندبا (في الأولى) بعد الفاشحة (قل أيها الكافرون وفي الثانية) بعدها أيضاً (الاخلاص) لا لتباع وراه مسلم

(وَجَهْر) وَلَوْ مَحْضَرَةً النَّاسِ (إِلَّا) وَبَعْدَ الْغَيْبِ الْطُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْإِدَارَاضَةَ خِلَافَ ظَنِّهِمْ قَوْلُهُمْ بَيْنَ التَّوَسُّطِ قَائِلُهُ بِاللَّيْلِ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ لِأَنَّهُ يَجْهَرُ فِي النَّافِلَةِ الْمَطْلُوعَةِ وَلَوْ أَنَّهُمْ مَسَّنَ الْإِسْرَارَ قَدِيمَةً لَنَبَتِ الْعُشَا اسْتَحْتَلَّ ذُنُوبُ الْجَهْرِ مَرَاةَ لَهَا الْبَيْتُ هَذَا خِلَافُ التَّهْمَةِ فِي وَجْهِ هَذَا الْإِسْرَارِ مَرَاةَ لَهَا رِبَتُهُ لَأَمَّا أَفْضَلُ مَا حَصَرَ حُرُوبَهُ وَهُوَ أَذْيَبُ عَزَامَتِ بَعْضِهِمْ يَحْتَفِئُ تَوَسُّطُ بَيْنَ الْإِسْرَارِ (١٣) وَالْجَهْرِ مَرَاةَ لِلصَّلَاةِ وَذَلِكَ بِمَنْظَرِ

والوقوف أفضل من غيره
 لا وجوبه في الطواف
 من سجدتي القرب وعزم
 المغفر وتوسعة الاحسان مالم
 يرد في الطواف واعتقد
 الصافي فيه مما يدل على
 أفضلته لانه لعظيم العناية
 بحصوله رقبا بالناس لصعوبة
 قضاءه لانه لكونه فريضة
 غير مستقلة بل عدم اعتدائه
 بمماثل ذلك أيضا لانه
 لغزوه لا يوجد المقود
 الصريح الذي هو من أفضل
 العبادات بل هو أفضلها
 عند جماعة فادفع ادعاء
 أخضعية الطواف مطلقا
 من حيث توقفه على شروط
 الصلاة وشروع التلويح به
 قتاله (طو حلال الخلال)
 واحدا كان أو أكثر ولو
 محذرا (محرمات) لم يعطف عن
 نفسه ولو صغيرا لم يترك
 أن كان ساهلا وليا وما ذنبه
 المتطهر أيضا لتوقف همه
 طوافه على مباشرة الولي أو
 مأذونه واحدا أو أكثر
 (وطاف به حسب المحمول)
 أن تدخل وقت - طوافه
 ووجدت الشر وطاسقة
 فمواها الحامل أو أطلق
 ولم يصره المحمول عن نفسه
 لا يحد كراكب جمعة
 بخلاف ما إذا فقد شرط من
 ذلك كإخوانه أو أهله
 فلا يقع ولا يصدق العمل
 أن وجد شرطه (وكذا
 لو حله) أي الحرم لو وجد

عباس الصلاة لاهل مكة والطواف للغير باعتمادي وكذا في النهاية الا قوله وقال الخ (قوله والوقوف أفضل الخ)
 قال ابن عبد السلام والمروءة أفضل من الصغول والطواف أفضل الأركان حتى الوقوف قال الزركشي وفيه نظر
 بل أفضلها الوقوف والأوجه ما قاله ابن عبد السلام أسنى ونحوه في الخفي والنهاية زاد في ما قد يقال
 الصلوات أفضل من حبسها والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للصلح لغوائه به وتوقفه على محمول ومجمل
 كلام ابن عبد السلام على الأول وكلام الزركشي على الثاني بصرى (قوله وتوقف صحت الخ عليه) أي
 حيث لا يجزئ بشرط اتفاق بخلاف الطواف وبه يندفع قول سم وقد يقال بغيره الأركان كذلك اه
 (قوله وانما غار الخ) رد لما قيل الخائف (قوله لعظيم الخ) خبرنا (قوله رقبا) علة له (قوله لصعوبة الخ)
 علة للمحلية (قوله لا لكونه الخ) عطف على لعظيم الخ (قوله لذلك) أي لأفضلية الوقوف (قوله أو من حيث
 توقفه الخ) أي من حيث مشابهيته للصلاة في المشروط وشروطه الخ (قوله للمتن) ولو حلال الخلال
 الخ) أي لارض أو صغرا أو لانه باعتمادي (قوله لم يعطف) أي لم يترك (قوله في النهاية الا قوله حتى قال في
 واتي وكذا في ما يخفى الاما أنه عليه (قوله لم يعطف عن نفسه) أي لم يترك (قوله لم يعطف عن نفسه) أي لم يترك
 لو حله حلالا أو سائيا ما يعقوبه في أي شرح والا فلا يصح الخ (قوله أ) أي كالحرم المحمول (قوله
 لتوقف صحت طوافه) أي غير ما ذكر (قوله واحد الخ) أي الحرم المحمول (قوله ووجدت الشر وطاسقة)
 أي الطواف (قوله أي المحمول) أي (قوله ونواها الحامل) أي المحمول (قوله وأطلق) يظهر أن المراد
 بالاطلاق عدم التوقف في الصورة ألا يتصور أن المراد بنية النفس فقط فيهما مطلقا لئلا يتقدم هاهنا النفس
 فإن قصد فهو محض تأكيد ما ثبت من شأنه في الكفاية ما صرح به محل ما ذكره إذا لم ينو الحامل شأ
 أو نواها المحمول الخ فغيره من صور الإطلاق بقوله لم ينو الحامل شأ وهو عن ما استظهره ابن بصرى (قوله
 ولم يصره المحمول عن نفسه) تتبع الشارح في ذلك أن شبهة ولا حاجة إلى اعتدائه قوله ووجدت الشر وط
 الجملة الزمن - ما سبق فقد الصافي بصرى (قوله كإخوانه) أي الحامل سم (قوله فلا يقع الخ) عبارة
 التسمية بالغنى وقوله أي الحامل لانه من حق اه (قوله وقد يقع العمل أن وجد في الخ) يفهم أنه
 قد لا يقع مع توفر الشرط وهو محل تأمل فإن أودا لا احتراز له صرح به - فرها هو خلاف الغرض
 كما علم مما سبق والذي يتحصل في مسألة الحامل أن قاله ان قد ذكره - منحا - محموله وقوله مطلقا وان
 قصد المحمول فقط وقع المحمول مطلقا وان أطلق فإن كان حلالا أو محرما طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت
 طوافه وقع المحمول والابان كان محرم طاف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع له بصرى - إرادة التائي ولو
 حل طائف أو أكثر جامع لشروط الطواف حلال أو محرم طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه أو دخل
 ولم يعطف سواء القدم والأضحية وطواف العمر أو غيره ما محرم طاف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع
 للمحمول أن نواها الحامل أو أطلق لأن أطلق وكان الحامل كالمحمول فله العمل كالمحمول نفسه فقط
 أو كليهما كإني النهاية والحقيقة فهذا مستعسر ضرورة سبعة المحمول وتسعة الحامل ولا عبرة بقصد المحمول
 نفسه ولو نوى أحدا من نفسه مطلقا لم يقع للمحمول ولا العمل إلا تخويل العمل الثاني
 نفسه ولا أثر في العمل بحدوث أو نحو شرط حل غير أن في غير ما ذكره أن في الغنى فلا يصح الطواف
 لغيبه غير محمول أو أركب على دابة أو نحو سبب فانه لا كان الحامل والسائق أو القائد أو الحائلي أو أو
 مأذونه وحل الولي أو مأذونه لا يقع فيه جميع ما مر من الأقسام اه وفي هاشم ما نصه حاصل ما يقال في
 هذه المسئلة أن الحامل له أربعة أحوال أما حلال أو محرم طاف عن نفسه أو لم يعطف عن نفسه ولم يدخل وقت
 (قوله ولتوقف الخ) فديقال شبهة الأركان كذلك فاستدل (قوله للمتن ولو حلال الخلال محرم الخ) وقضية
 كلام السكاكي أنه لا فرق في أحكام المحمول بين الطواف بالسوي وهو كذلك وان نظرية الزركشي إلا وجه
 للنظر مع كونه بشرط فيه عدم الصارف كالمطوف وان حله في الوقوف أو في غيرها من مطلقا شرح مر
 (قوله كإخوانه) أي الحامل

أول المتعدد (بحرم) كذلك (قد غلط) (٩٦) عن نفسه (ما تضمنه إجماع من طواف قدوم أو ركن) لم يدخل وقت طوافه لأنه حينئذ كالحال

فبأن في نفسه جميع ما عرف
الحلال (والا) يكن المحرم
الحامل قد طاف عن نفسه
وقد دخل وقت طوافه
(فالأصح أنه) أي الشان
أو الحامل (إن قصد
الحصول) أي المحمول
يكون الطواف خاصة
حيث لم يصرف عن نفسه
ويكون الحامل كالباية
لأن شرط الطواف أن لا
يصرف عن فرض آخر (وان
فيه) وجه (لنفسه)
أو لهما) أو أطلق أو قصد
كل لنفسه أو تعدد الحامل
وقصد أحدهما نفسه
والأصح المحمول على الأوجه
(فالحامل) يكون (فقط)
لأنه لم يصرف عن نفسه
وطوافه لا يحتاج لنسبة
وتأخر الاستوى في قولهما
أو ثمما بما بالغ الأذرى في
توجيهه في حق قاله مع
كونه بقية كثير الوهم في
النقل والفهم وإن الحامل
له على نحو ذلك النزاع مع
التساهل حب التعليل اه
والاستوى أجل من أن
يراق فيه ذلك لكن الجزاء
من جنس العمل كما بين
تدان وأما ذلك التعليل
في السعي بناء على المعادلة
بشرط فيه فقد انصرف
كالطواف يخرج يحصل
مالو جذب ما هو عليه كشبه
أو سقنة فانه لا تعلق لكل
بطواف الاسترخاء لكن بحث
حرمان تلك الأحكام هنا
أبوابه وجه من أن قصد الجاذب الشيء لأجل الجذب يطل طوافه

طوافه أو دخل وقت طوافه والحامل حاله واحدة وهي أنه محرم بطلع نفسه ودخل وقت طوافه
وعلى كل حال من الأحوال الأربع بقاى الحامل إمام بنوى للمحصول أو يطلق أو بنوى لنفسه أو لنفسه
وهذه أضالعه لحواله في نسبة الحامل تضرب في أحواله الأربعة تبلغ ستة عشر ثم يقال إن نوى الحامل
للمحصول أو أطلق وقت الطواف للمحصول فهذه صورتان تضربان في أحواله الحامل فتبلغ ثمانية ويستثنى
من هذه الثمانية إذا أطلق الحامل الشيء وكان الحامل كالمحصول لكونه محرم بطلع نفسه ودخل وقت
طوافه وأما الذوق لنفسه أو لهما وقع الطواف للحامل وهاتان صورتان أضربنا في أحواله الحامل كانت
ثمانية (قوله والمتعدد) الواو بمعنى أو (قوله كذلك) أي واحد أو متعدد قول المتن (إن قصد للمحصول
فله) استشكل بقوله فمخالو كان عليه طواف أفاضة أو منذر معين الوقت أو لا فني غيره عن نفسه أو عن
غيره وقع لأفاضة أو المنذور في وقت لآخر غيره وأجاب بنى المقرئ فقال له لـ الشرط في الصرف أن يصرف
عن نفسه أو في غير طواف أما إذا صرف في طواف أخو فلا يصرف سواء قصد به نفسه أم غيره سم (قوله
أو قصد له) كل أي من الحامل والمحصول (قوله لأنه لم يصرف الخ) عبارة عن النهاية والمعنى لأنه الطائف ولم
يصرف عن نفسه يؤخذ منه أنه لو حل حلال حلالاً أو وقع الحامل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالحرمين
الحالات الثلاث فقع الحامل منه ما على الأصح ولو طاف محرم بالجمع بعد أن أحرمه عدة ركنين محرمات
عنه كطواف عن غيره وعلية طواف اه (قوله في السعي) أي بخلاف الوقوف فمخالو مطلقاً
إذا لم يصرف في الصارف ونفى ونهاية بمعنى (قوله بناء على المعتدل الخ) وقال النهاية اه أو بخلاف المعنى
وللهما في معنى الزى حيث قال هناك وأما السعي فالظاهر كما أكاده الشيخ أن هذا من ذلك أنه كالوقوف
اه قال عرش قوله فالظاهر الخ ضعف اه (قوله مالو جذب ما هو عليه) يعنيه أن الأمر كذلك إذا
أركب غيره ولو غير محرم وساقه أو فاد المراكوب (قوله أو سقنة) ينبى أن الحكم كذلك في مالو ركبا
في السفينة وان كان المسير لها أحدهما فقط لأن قطع المسافة حيث لا يشب لأحدهما دون الآخر كما
يقال لو ركبا في سوار أحدهما سم (قوله فانه لا تعلق لكل الخ) أي دفع الحامل والمحمول مطلقاً فانه
النهاية أي سوا نوى الحامل نفسه وهما أو أطلق أو نوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه
(قوله في المتن إن قصد للمحصول فله) استشكل بقوله فمخالو كان عليه طواف أفاضة أو منذر معين
الوقت أو لا فني غيره عن نفسه أو عن غيره وقع لأفاضة أو المنذور في وقت لآخر غيره وأجاب بنى
المقرئ فقال له الشرط في الصرف أن يصرف عن نفسه أو في غير طواف أما إذا صرف في طواف أخو فلا
يصرف سواء قصد به نفسه أم غيره قال شيخ الإسلام وتحقق أن الحامل جعل نفسه له للمحولة فأصرف
فعله عن الطواف والواقع لمحولة طوافه لا طواف الحامل كما في أكاب البداية بخلاف النواى في تلك المسائل
فانه أي طوافه لكن صرفه لطواف آخر قد يصرف وأما جواب أن الأول خاص بالمحمول والثاني بغيره
مع الفرق بينهما وقوله أن يصرف عن نفسه كالنظر لدفع وجهه لا كالمطلق (قوله إن قصد للمحصول
فله) قد يستشكل بمخالو استنباط العاجز عن الرمي لم يرم عن نفسه بحيث يقتضى التائب عن نفسه أو قصد
به المستتيب ويمكن أن يجاب بأن الرمي محض فصل التائب لم يصرف عن كونه عليه بخلاف مسألة
الطواف لأن الواقع للمحصول طواف والحامل كالباية كالمركب وقد تأمل (قوله حيث لم يصرف عن نفسه)
بقي ما لو صرف عن نفسه إلى الحامل وصرف الحامل عن نفسه إلى المحمول ويحتمل أن يقع الحامل أخذاً من
جواب الاستشكل المذكور وفيما ركز قوله فيه أما إذا صرف في طواف أخو فلا يصرف الخ وجه الأخذ به هنا
صرفه للمحصول عن نفسه إلى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لطواف غيره للمحصول ومن علية طواف
وصرف الطواف لطواف آخر لم يصرف فلتأمل (قوله في المتن فالعالم فقط) شامل لصور فمخالو قصد
أحد الحاملين للمحصول فليس إجماع (قوله لو جذب ما هو عليه) يعنيه أن الأمر كذلك إذا أركب غيره ولو غير محرم
وساقه أو فاد المراكوب (قوله أو سقنة) ينبى أن الحكم كذلك في مالو ركبا في السفينة وان كان المسير لها

لأنه مرفوع وحامل مجدد أو نحوه كالمجمل فلا أثر لثبوته * (فصل في واجبات السي وكثير من سننه (سن) له بعد ركعتي الطواف (ان) يأتي زمزم فيشر بمنهوا يصب على رأسه لاتباع كحورنه في الحاشية ثم (يستلم) يدا القادر الذكر وغيره بشرطه (الجزء) بعد الطواف (وسا) وذهابه إلى زمزم ويقبله ويضع جبهته عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه مرة ثانية بقية (٩٧) تسكع فان غمز فغل ماس وأفهم كلامه

الله لا يأتي الماتزم ولا الماتزم قبل

صلاة لا ركعتين ولا بعدهما

وهو كذلك بمادة السي

ويصعد وروده وخالفه

الماتزم ويغيره في ذلك

شاذة كما في المجموع قال

لخالفته للأدبيات الصحيحة

ثم صوب ما هو المذهب أنه

لا يشغل عقب الركعتين

الاستلام ثم يخرج إلى

الصفا لكن يعكس عليه ما

أنه صلى الله عليه وسلم لما

فرغ من طوافه قبل الجز

وضعه يده على مسجها

وجبه وأنه لما فرغ من

صلاته عاد إلى الجز ثم ذهب

إلى زمزم فشر بمنهوا

منه على رأسه ثم رجع فاستلم

الركن ثم رجع إلى الصفا

فقال بدأ بحاجب الله به قال

الركعتين ينفق فعل ذلك

كراهه وفي حديث ضعيف

ما يدل على نية تان للماتزم

وهو يعمل به في الفضائل

خلافا لروده بأنه ضعيف

وعليه فينبغي جملة على ما إذا

يمكن هناك شيء لكن ينبغي

أن يكون بعد الركعتين

لتصريحهم بأن الكل فيها

أن يكون ناقصا للطواف

(ثم يخرج من باب الصفا

للسي) لا تباعر وأمسلم

وهو أغنى السي ركن كما

سمي به للخصر الحسن

وقد تقدم أنه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال ج نعم ان قصد الجاذب الخ ع (قوله

صرفه) أي عن نفسه (قوله وحمل مجدد) أي في ما لو صرف المحمول عن نفسه إلى الحمل وصرف المحمل عن

نفسه إلى المحمول ويحتمل أن يقع العمل أخذ ما في جواب الاشكال أما إذا صرف عن طواف آخر فلا

ينصرف الخ ووجب الأخذ أنه ما صرفه المحمول عن نفسه إلى الحمل صار الحمل بمنزلة من صرفه طواف غير

المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لغيره آ خر لم ينصرف فليتأمل سم ولا يخفى ما في هذا الوجه

* (فصل في واجبات السي) * وكثير من سننه عبارة والغنى فيما يختم به الطواف وبين كيفية

السي اه (قوله يدا) أي إلى المني في النهاية والغنى (قوله وغيره) أي غير الذكر وهو الذكر والغنى بشرطه

وهو كمال الطواف ع (قوله وأقسم كلامه الخ) واقصاه على الاستلام يقتضي عدم سببه قبل الجز

والسجود عليه والظاهر كإقادة الشيخ من ذلك قال الزكشي وعبارة الشافعي تشير إلى نهاية رسم عبارة

الغنى وصريح أبو الطيب وصاحب الشارح بأنه يقبله أي وسجد عليه قال الأذري والظاهر أنه متفق عليه

وانما قصر وأعلى ذكر الاستلام كتمام ما بينوه في أول الطواف انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله

لا يأتي) أي قوله قال في الغنى (قوله قال) أي المسمى ع (قوله لكن يعكس عليه) أي على ما صوبه المجموع من

الحصر على الاستلام (قوله أبدأ الخ) بصيغة التثنية وحده (قوله قال الزكشي الخ) عبارة الزواني وأذا فرغ من

ركعتي الطواف والدعاء بعدهما استسلم بدها فو ما يأتي في رجز الجز الأسرع التقبل والسجود كغيره قاله

ج ولا يأتي الماتزم ولا الماتزم بعد الركعتين ولا قبلهما إذا كان سي فيخرج له عقب ذلك من باب الصفا

والأسن أن يأتي الماتزم بعد الركعتين كلتي الاغتصاف في الامد قبلهما قال في الغنى فليصدق صدره وجهه

به ويصاف يده عليه السي إلى الباب واليسرى إلى الركن ثم يده على ما أحيا انتهى اه (قوله وهو) أي

الحديث الضعيف (قوله رده) أي ذلك الحديث (قوله وعليه) أي على العمل بذلك الحديث قول المتن

(ثم يخرج) أي يدا (قوله المسمى) أي بين الصفا والركن ونهاية ومعنى (قوله لا تباع) أي إلى المني في النهاية

(قوله وشرطه) أي شر وطه نية ومعنى (قوله وهو أفضل الخ) خلافا لنهاية المتن والأسن (قوله وشهرته

أي الصفا (قوله ويدا) أي إلى المني في النهاية والغنى الاقوله والاكتاف في قوله (قوله فلو ترك خلسه الخ) أقول

صور ذلك ان يذهب بعد الرجة إلى انتهاء ما بالعن غير المسمى إلى الم و ثم يعود من المونة في المسمى إلى

الصفا ثم يعود من الصفا في المسمى إلى الم وقد ترك الخامسة لأنه بعد الرجة ثم يذهب في المسمى إلى الم وقد

ذهب في غيرهما فلا يحسب ذلك خامسة يلزم من عدم حسبه خاصة القاء السادة التي هي عوده بعد هذا

الذهاب من الم وإلى الصفا لانهما مشر وطه تقدم الخامسة عليها ولم يوجد أما السابقة التي هي ذهابه بعد

هذه السادسة من الصفا إلى الم وقد رقت خامسة فخرج بعد إلى سادسة سابعة سم وقوله في غيرهما

أسد ما قطعها لان قطع المسافحيت لا ينسب للاحدهما دون الآخر وكذا يقال لو كبدا بتوسيرها

أحدهما

* (فصل في واجبات السي وكثير من سننه) * (قوله وأفهم كلامه الخ) أفهم أي أنه لا يسحب حديثا بعد

الطواف واصله تقبل الجز والسجود عليه قال في شرح الر وضو والظاهر من ذلك قال الزكشي وعبارة

الشافعي تشير إلى المور والحاكم في معجمه من نفعه صلى الله عليه وسلم مر به القامى أبو الطيب في التقبل

اه (قوله وهو أفضل من المروة كبايته في الحاشية) قال في شرح الر وضو قال ابن عبد السلام والمروة أفضل

من الصفا لانهما من المروج أربع مرات والصفا مروه ثلاثا والبداءة بالصفا سيلة إلى استقبالها قال در

من الصفا لانهما من المروج أربع مرات والصفا مروه ثلاثا والبداءة بالصفا سيلة إلى استقبالها قال در

(١٣ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) يأثم الناس أسعوا فان الله سبحانه كتب عليكم السي (شرطه) يقع

عن الركن (أن يبدأ) في الأولى وما بعده من الأركان (الصفا) وهو بالقصر طرف جبل أبي قبيس وشهرته تنفي عن تحديده وهو أفضل من

المروة كبايته في الحاشية يبدأ في الثانية وما بعده من الانشاع بالمرو وثالان عليها عقدا واسع علامة على أولها

الاولى التائيت ٩ **(قوله وقال بدأ بمجاد الله به)** رواه النسائي باسناد على شرط مسلم وهو في مسلم بافظ أبداً على الخبر لا اسرور واه الاربعه لفظاً تبدأ بالنون معنى قول المتن (وان يسمى سبعاً الخ) أي ولو منكوساً أو كان معنى القهقري فيما ينظر ثم يأتي قول المتن (الماروة) بفتح الميم وأصلها الخبر النحوي وهي في طرف جبل قيعقان **(قوله مرة)** بالرفع خبر ذهابه، معنى **(قوله ويجب)** أي قوله ومن ثمة النهاية ما في المتن أي قوله يقول الاخرى الى الابد طواف الخ **(قوله ويجب)** أي يجب المساءلة الخ أي التي بين الصفا والمراد قول التوتري في سببه من محل السبي بسير الميضركا من عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه سبها به وقوله ولو التوتري الخ كان مع الخروج عن عرض المسبي فغريب بل كلامهم مصرح بخلافه والافلاحة للتقيد بالسبب وبالجملة فهذا النص يحتاج الى التاويل والمرجحة وفي تاريخ القطب الحنفى المذكور نقلاً عن تاريخ الفاكهي أن عرض المسبي خمسة وثلاثون ذراعاً انتهى ثم رأيت المحشي سم قال قال في العباب ويجب أن يسمى في بطن الوادي ولو التوتري في سببه سيرا بل يضر قال شارحه بخلافه كثير بحيث يخرج عن سمت العقد الشرف على الماروة واذ هو مقارب لعرض المسبي مابين المين الذي ذكر القاضي أنه عرضه ثم اذ كرهه في الجمهور حيث قال قال الشافعي ولا يجب لأبجور السبي في ذم وضع السبي فلا ضرر وأعموضه في زان العطارين أو غيره لم يصح سبيلان الشيء مخف من فلا يجوز فعله في ذم كالتطواف الى أن قال ولما قال الباري أن التوتري موضع سبه بسير ارجاز وان دخل المسجد أو زان العطارين فلا انتهى وبه يعلم أن قول العباب ولو التوتري في سببه سيرا المراد بالسبب في سببه ما يخرج عنه فتأمل أنه انتهى كلام المحشي هذا ولك أن تقول الظاهر أن التقدير لعرضه بخمسة وثلاثين أو نحوها في التقريب فلا نص فيه يحفظ عن السنة فلا يضر إلا لو السبب أن السبب بخلاف الكثير فانه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب فلا يتأمل بصري وما ذكره عن شرح العباد أعنده الوفاي فقال لكن لو التوتري في سببه من محل السبي بسير بحيث لم يخرج عن سمت العقد الشرف على الماروة ولم يضر وذكر القاضي أن عرض المسبي مابين المين فان دخل المسجد أو مر عند العطارين فلا يصح اه **(قوله)** أي أنظر الخ أي كلن ركباً قديماً سم **(قوله)** أو عقب أو حافر مراكوبه ثم قال أو رجل أو حافر مراكوبه الخ أنظر هل يكفي ذلك في ركب الحقة ويثني أن يكفي لأن كلام الملبين الحاملين للعقبة مراكوبه سم وبزعمه عليه أن تختلف سافة السبي بالنسبة للماشي والراكب صمري **(قوله)** ورأس أصبع رجليه **(قوله)** أو رأس أصبع رجليه الخ أي ولا يكفي رأس النعل الذي تنقص عنه الاصابع وناف **(قوله)** كذا قاله المصنف وغيره هذا اعتمدت فيه في الاسلام وأقر المتن في جري عليه الرمي في النهاية شرح الدبيلة وخالف في شرح الايضاح وكذلك ابن بلان فغرى على أن الدرج المشاهد اليوم ليس شيء منه بعدت وأن ساق الراكب مخرج إذا الصق حافره أباه بالدرجة السفلى بل الوصول إلى سامت آخر الدرج المدفونة كلف وان بعدت عن آخر الدرج الماروة والآن بأذرع قال في هذا فصحة كبيرة ذكر العوام فانهم يصلون إلى آخر الدرج بل يكفون بالقرب به وهذا كلامه في درج الصفا الماروة وقد اتفقوا على أن العقد الكبير المشرف الذي وجهه هو حدها لكن الأفضل

والطواف أفضل أو كان الحج الخ **(قوله)** فالوترك خامسة الخ أقول صورة ذلك أن يذهب بعد الرابسة التي انتهأها بالصفا ثم غير السبي الى الماروة ثم يعود من الماروة في السبي الى الصفا يعود من الصفا في السبي الى الماروة فقد ترك الخامسة لأنه بعد الزايع لم يذهب في السبي الى الماروة بل ذهب في غير هذا فلا يحسب ذلك خامسة وبزعم من عدم حسابه خامسة فالغاة السادسة التي هو عود بعد هذا الذهاب من الماروة الى الصفا لانها مشروطة بتقديم الخامسة عليها ولم يوجد وأما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى الماروة فقد وقعت خامسة تأذي لم يقدمها بما يعتد به الأثر ببع لأن الخامسة ممتدة وكذا السادسة لغو كثر وفصارت السابعة خامسة واحتاج بعدها الى سادسة توعا **(قوله)** أو عقب الخ أي كلن ركباً قديماً **(قوله)** أو عقب أو حافر مراكوبه ثم قال أو رجل أو حافر مراكوبه انظر هل يكفي ذلك في ركب الحقة ويثني أن يكفي لأن

فالوترك خامسة متشابهة لعل السابعة خامسة واثني سادسة وسابعه وذلك لما صرح به صلى الله عليه وسلم بأنه أي وشتم بالمرء كياناً وقال ابدأ بمجاد الله به (وان يسمى سبعاً) يقتضيان شتم فكما في الطواف (ذهابه من الصفا الى الماروة) وعوده منها اليه) مرة (أخرى) لأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا وشتم بالمرء رواه مسلم فاندفع قول جمع انهما مرة اذ يلزمهم الختم بالصفا ومن ثم لم يسن رعابة خلافهم للشذوذ ويجب استنباط المسافة في كل بان يلحق عقبه أو عقب أو حافر مراكوبه يصل ما يذهب منه ورأس أصبع رجليه أو رجل أو حافر مراكوبه بما يذهب اليه ويسير بعض درج الصفا بحيث لا يخطئ فيه بالوقوف حتى يثيقن وصوله للدرج القديم كذا قال المصنف وغيره

٩ **(قوله التائيت)** كذا باصل الشيخ رحمه الله تعالى غلطه وهو سبق فلم عن الذي كبر اه من هامش

ويجعل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس في شيء يحدث لعل الأرض حتى غفلت عن ذلك (٩٩) كثيرة (وان سعى بعد طوافه ركن
أوتقدم) لأنه لو أراد الله
على الله عليه وسلم إلى حصى
فيه الأجسام فلا يجوز بعد
طوافه نفل كل أحرم من
بمكة بجميع مناهم تنفل بطواف
وأراد السعي بعده فكل
الجموع وقول جميع يحولوه
حينئذ ضعف ~~فيقول~~
الأخرى في توسلته الذي
تبين بعد التنقيب ان الراجح
مذهبنا حيث بعد كل طواف
صحح بآي وصف كان لا بعد
طواف وداع بل لا يتصور كما
قالا ونقوه بعده لأنه لا يسمى
طواف وداع إلا ان كان بعد
التيان جميع المناسك
ومن لم يوفى عليه شيء منها
جاءه ان يرجع من مكه بلا
وداع لعدم تصور رفقته
حينئذ ونصوره فمن أحرم
جميع من مكه ثم أراد رجوعا
قبل الوقوف لأنه سببه
طواف وداع انظر إليه
لأن كلامهما كقوله الأخرى
في طواف وداع المردوع
بعد فرغ المناسك في كل
وداع وقول جميع في هذه
الصورة أنه السعي بعده
إذا عارضه ضعف كل الجموع
وإذا أراد السعي بعد طواف
القدم ككله الأفضل لأنه
الذي صعد منى عليه
وسلم لم تكن له الموانع
بله تأخير وان طاف لكن
(يحسب بقل بينهما) أي
السعي وطواف القدم
(الوقوف بعرفة) لأنه ينقطع
تبعيته للقدم قبله فإنه تأخير إلى ما بعد طواف الأفاضة

أن يحتمل في بلى البناء المرتفع بعده اهـ كرهى على بافضل (قوله ويجعل الخ) عبارة شرح العباب
وإنما ذكر وفيها باعتبار ما كان وأما الآن أصلها راجح مسدود فكيف الصاق العقب والأصابع يا نحو
درجها وأما الآن وفيهم متفقون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد ثبت ذلك كله
بأدلتها في الحاشية انتهت اهـ سم (قوله ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ) أخره الرشدى وقد رتبتم
تلك الدرج بل وبعض الدرج الأصلية اهـ (قوله غفلت) أي سرت كرهى (قوله على الجموع) وهو
الاعتدانية (قوله وتوكل جميع الخ) ونص البو بلى والخفاف والاسنوى والعمراني والبنديجي وابن
الرفعة أن السعي يحسب بعد طواف وداع والنفل الصحيح محمد صالح عبارة النهاية وموسى الاسنوى وقوة بعد
طواف نفل بان يحرم المكي بالحج ثم ينفل بطواف ثم يسعى بعده وقد حرم بالأجزاء في هذه المذهب الطبري
ووافقه قول ابن الرفعة ما تنقوا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولو نفلا الأطواف الوداع ودعا من
الجموع اهـ (قوله لا بعد طواف الخ) الظاهر ولا بعد الخ لا يقال هو سبب في مما قبله فيكون من تمتع
كلام الأخرى لأنه خلاف الواقع فكلام الأخرى على العموم وإنما استثنى طواف الوداع فقط في كلام
ابن الرفعة هذا ومن نامل السبب والسبب لم يشك في هذا كرهى ثم رأيت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو
فيها فله من تصرف بعض القاصرين من صرى (قوله لأنه لا يسمى الخ) عبارة الغنى لأنه إذا بقي السعي لم يكن
الماضي به طواف وداع اهـ (قوله وتصوره) أي التنبيه في الغنى وكذلك في النهاية لا قوله ككله الأفضل (قوله
ثم أراد نحو وجاء الخ) أي ولو إلى يوم الزمان لم يعيت به البلية التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق
في الطلوع لغيره بين الطلوع وساعة القمر ومادونها فليراجع سم أقول صرح بعدم الفرق النهاية
والمعنى وشيخ الإسلام ونقله الوائلي عن الإرداد والغض (قوله وتوكل جميع الخ) منهم الاسنوى والبنديجي
والعمراني وفي نص البو بلى وكلام الخفاف ما وافق ومع ذلك فالاعتدالية في الجموع عن أن ظاهر
كلام الأصحاب اختصاصه بما بعد القدم والاستفاضة نهاية (قوله إذا عاد) كان التقيد بالعود لأن السعي
قبل خروجه وجب المكث بعد الطواف فخرج من كونه وداعا فلتأمل سم (قوله ككله الأفضل) زفا
للمعنى وخلافا لما في عبارته والأفضل تأخيره عن طواف الأفاضة كما أفقته في الوردية الله تعالى قال لان
لناوجها باعتبار عادته بعده اهـ وعبارة سم قوله ككله الأفضل كلام الإيضاح صرح في ذلك ثم كونه
الأفضل شامل لوقوع عقب طواف القدم ولترأضيه عنه اهـ (قوله بله تأخير الخ) ولو طاف القدم فقبل
له أن يسعى بعده بعض السعي ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر والاقرب لكلامهم النسخ نهاية

كلام ابن الدائم الحاملين للحيض فمر كونه (قوله ويجعل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ)
عبارة شرح العباب وإنما ذكر وفيها باعتبار ما كان وأما الآن تنفن أصلها راجح مسدود فكيف الصاق
العقب والأصابع يا نحو درجها وأما الآن وفيهم متفقون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد
وصلها وقد ثبت ذلك كله بأدلتها في الحاشية اهـ (قوله ثم أراد نحو وجاء الخ) أي ولو إلى يوم الزمان
لم يعيت به البلية التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الطلوع لغيره بين الطلوع وساعة القمر
ومادونها فليراجع (قوله إذا عاد) كان التقيد بالعود لأن السعي قبل خروجه وجب المكث بعد الطواف
ولترأضيه عنه (قوله المتن بحيث لا ينفل بينهما الوقوف بعرفة) عبارة العراق في شرح البحر المنكح
يشترط أن لا ينفل بينهما ركن كالوقوف والخلق اهـ وهو يدل على أنه لو حلق بعد انصاف ليلة النحر قبل
الوقوف امتنع السعي وقد يشك في هذا بعد تساهل أن الحلق لا يدخل وقت قبل الوقوف ولهذا قال في العقب
كشعر الرض واول وقت غير أي غير النحر من الحلق وغيره من وقف من انصاف ليلة النحر اهـ فدل
قوله لمن وقف على توقف دخول وقت الحلق على الوقوف فان ذلك لكنه مع عدم دخول وقت يحسب وقت
منوع الانبثاق حتى إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف طوبى بالخلق أن ما كان بان ثبت الشعر أو كان قد قصره فما
(قوله فإنه تأخير إلى ما بعد طواف الأفاضة) قال في شرح الإيضاح ومنه أن الأخرى أنه يسبب بل دفع من

وفي الروايات عن الامام احمد (قوله تنبيه أحرم بالجم الخ) الذي في شرح العبادي وقد يدخل في قولهم أو قدوم
 مالو أحرم المكي مثلاً بالجم من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فإنه لا ينسب له طواف القدوم فينبغي
 اجزائه في رده كسبها كسبهم انتهى ثم سبب طواف القدوم واقصر على أنه ينبغي اجزائه السبي بعده
 سم (قوله بينان ينزى العرو الخ) أي فلا ينسب (قوله ألا) أي فليس (قوله يؤ بالاول) عبارة الروايات
 وإذا أحرم مكي بالجم من مكة وخرج منها ولو لم يغبر ستره وعرز ما على العود ثم عاد اليها ينسب له طواف القدوم
 ككله كان حاله أو يجزئ السبي بعده كأي الخفة ولو دخل حاله مكته فطاف بالقدوم ثم أحرم بالجم لم يجز
 السبي بعده كذا في الامداد والنهاية (قوله ويقرب بينه) أي من طواف القدوم الخارج المذكور (قوله
 وعليه) أي على الاول (قوله ويقرب بينه) أي العائد لذلك وحيث ينسب له الطواف ويجزئ السبي بعده
 (قوله ولا يجزئ السبي الخ) جزمه ذات لم يذهب عبد الوافي عن المالك في الحاشية ونائباً عبارة سم قال في حاشية
 الايضاح ومرعي عن الاذخر ابن نسين دفع من عرفه الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز له
 السبي بعده وقد يفهم قولهم وقيل يجزئ السبي الا بعد طواف الاضحية للشول وقتها وهو فرض فلم يجز
 بعد نقل ما مكته بعد فرض انتهى فافهم التعليق بشول وقتها جواز قبله وهو خلاف كلامه هنا اه
 واعتمد عرض ما هنا عبارة وقضية أي التعليق عدم امتناع السبي قبل انصافه في الخبر وليس مراد كما
 صرح به جرحه قال في أثناء كلامه ويقرب بينه وبين من عاد ذلك الخ اه (قوله بل ذكره) هذا ما جزم به
 في الروض وأقر عليه شيخ الاسلام وشيخه عليه صاحب النهاية قال في المغني في اختلاف الاول وقيل
 مكره اه ١ وتسمع في ذلك ان شهية هذا ولو قيل بجزمه بانها على عدم نهائهم بمراد نفسه من التلبس
 بعد اذ فاسدة بصري وقد يقال وقيل: حسب الاعادة كحكمة المغني وانهاية وهو حسب القول الرابع لا يقطع
 نظره من القول المرحوح بالكسبة (قوله لم ينسب لقارن الخ) جرى عليه الجلال الرمي في شرح الحديث
 وجرى في شرح الايضاح والخطيب في المغني على نسيه به ولا يجرى سم والشهاب الزملي وابن هلال
 وغيرهم قال الخطيب ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والعين في طواف ويسى ثم بطوف ويسى
 انتهى اه كردى على بافضل عبارة المغني ويسن القارن طوافاً وسه ان خرجوا من خلاف من
 أو جه ما عليه من السلف والخلف قاله الاذخرى بحثاً وهو حسن اه وقال باعثن على الروايات المعتمد
 ما قاله جرح عدم السنة اه (قوله رعاية بخلاف موجبها) وهو أوجه خفيفة لأن شرط نسيها خروج
 من الخلاف أن لا يعرض سنة صحيحة وقد صرح جابر رضي الله تعالى عنه أنه لم يطف النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحهاه بين الصغار والوالاة طوافاً واحداً كردى (قوله زمر) الى المتن في النهاية والى قوله
 والاضل في المغني الا قوله اللهم الى المتن وقوله وساق الى عمتهم اه (قوله ومرو جوب الخ) المراد وجوبها

عرفه الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز له السبي بعده وقد يفهم قولهم ولو وقف لم يجز السبي
 الا بعد طواف الاضحية للشول وقتها وهو فرض فلم يجز بعد نقل ما مكته بعد فرض اه فافهم التعليق
 بدخول وقتها الخ جواز قبله وهو خلاف قوله الا فلا يجزئ السبي حدثنا في استئناف قال مـ في شرحه
 ولو دخل حاله مكته فطاف بالقدوم ثم أحرم بالجم فهل له السبي حدثنا كما اقتضا ما طالعاهم أو لا يحمل كلامهم
 على ما لا صدر طواف القدوم حال الاحرام لشموله الخ لهما حديث فكانت التنبية صحيحاً لجود المجاسة
 بخلافه في تلك المجاسة متفق بينهما كل يحمل ظاهر كلامهم الا في طواف الوداع يؤ بالثاني وهو
 الظاهر ولو طاف بالقدوم فهل له أن يسبي بعض السبي ويكرهه بعد الوقوف وطواف الركن فيسه نظراً أيضاً
 والاقرن لكلامهم المنع اه (قوله تنبيه أحرم بالجم من مكة الخ) الذي في شرح العباد مائة وقد يدخل
 في قولهم أو قدوم مالو أحرم مكة مثلاً بالجم من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فإنه لا ينسب له
 طواف القدوم فينبغي اجزائه السبي بعده كسبها كسبهم انتهى ثم سبب طواف القدوم واقصر على أنه ينبغي اجزائه السبي بعده
 ينبغي اجزائه السبي بعده (قوله بل ذكره) لكن الافضل تأخير عن طواف الاضحية كما في بقية شيخنا الشهاب

﴿تنبيه﴾ أحرم بالجم
 من مكة ثم خرج
 قبل الوقوف فهل ينسب
 طواف القدوم فطر
 لشوله أو لا نظر لعدم انقطاع
 نسبه عنها أو يفرق بين أن
 يدعى العود اليها قبل
 الوقوف أو لا كما عمل ولو
 قيل بالثالث لم يعد الا ان
 اطلناهم عليه للصلوات
 الشامل لما اذا فارقوا عازماً
 على العود ثم عادوا بدلا من
 ثم رايت في كلام الخطيب
 الطسبي ما يصرح بالاول
 ويقرب بينه وبين عدم
 وجوب طواف الوداع على
 الخروج انما ذكره بان
 خذوا طواف الوداع انما يكون
 بعد فراق مكة كما هو
 كذلك طواف القدوم وعليه
 فجزئ السبي بعده ويقرب
 بينه وبين من عاد ذلك بعد
 الوقوف وقيل نصف الليل
 فإنه يسن له القدوم ولا
 يجزئ السبي حدثنا ان
 السبي في آخرين لو وقف
 وجب وقعه بعد طواف
 الاضحية (ومن سبي بعد)
 طواف قدوم لم يعد) أي
 لم ينسب له عادته بعد طواف
 الاضحية بل يكره لانه صلى الله
 عليه وسلم وأصحهاه لم يسوا
 الا بعد طواف القدوم رواه
 مسلم ومن لم ينسب لقارن
 رعاية بخلاف ما وجبها ومـ
 وجوبها

على من كل قبل فوات الوقوف (و يستحب) الذكر (أن رعى على الصغائر المروية بقدرظمة) (١٠١) للاتباع فيها زادهم من وافر الآت

[illegible]

كونه ثم طافوا إلى الأخرى من نسلك الإسلام لأنه محتاط به على سبيل الوجوب بحيث يأثم بتركها اللهم الآن
 تنوف في مشروط الاستعانة وتجتنب عسر وهو غضب فلا يبعد القول بوجوبها عليه بالمعنى الثاني فيها
 يظهر في جميع ما ذكره من مجلس ما ذكره فيما قبل الوقوف ما بعد التمسك بالطلاق الوجوب بوضوح على
 ما صرح به كالعلم من أنه بعد ذلك الوقوف وتسلمه به ينصرف في تنكح أو رضعة الإسلام ثم رثت أغشى سم
 قال قوله بوجوبها الخ إذا أعاد الوقوف انتهى اه بصري **(قوله على من كل)** أي بواجب أو عتق سم
 قول المتن (أن رقى على الصفا والمرو وقد رقاة) أي لئلا ينعتدل وأن يشاهد المثلين أن لا يكتفوا بركاب
 ترى غشائلا في الدنيا وبين المرو واليوم لا ترى الكعبة إلا في الضيق باب الصلابة **(قوله لا ذكر)**
 التقييد بالذكر كخرجه شيخ الإسلام لا مطلقا بل في الذكر وفي الأنثى زاد في حكمه بحسب الأسنوي وقال شيخ
 مشايخنا الشمس الخفاه أنه لا شرط في من المرو أو الخنثى مطلقا اه وقال في النهاية لا يسن لهما
 إلا أن خلا الرجل من غير الحرام فيما بلغه كما يعلمه الأسنوي وبه تليده نور رقة غير انتهى اه بصري
 وقال اله أيضا من ورائي **(قوله لا ذكر)** أي مضموع في **(قوله ما المرواة)** قال من يني: نقل عن الأخرى
 أن قضية طلاق الجهر وعدم الفرق أو أضافتها بالرق كحل للفرج من خلاف في وجوبه انتهى أقول
 أن شمس خلاف يقتضيه في الوجوب مطلقا يني الجرم بنسب إلى المرو أو الخنثى بصري **(قوله فلا يسن)**
 لهم إرق ولوا في سبيل الخ) قال عبد الوهب وهو خنثى قال إن الجال وهو أوجه على الحاشية ومن المحصر
 واعترضه سم أي بعبالنهاية بأن الرق مغلوب لكل أحد غير أنه سقط عن الأنثى والخنثى طلبا للستر فاوجب
 ذلك مع الرق في صوره مطلقا لا حكم بدور مع علته موجودا أو عدمه اه كردي على بافضل **(قوله وأشرط الرق الخ)**
 أي القهوم من قوله فاذا رقى كردي **(قوله بل في حيزا)** لا يفضل أي بالنسبة لذلك كالحق قول المتن (أنه
 أكبر) أي من كشيء **(قوله والله الجدل)** أي على كحل لا لغيره كما يشعر به تقدم الخبر **(قوله على)**
 ما هانا) أي دلنا على طاعته بالإسلام وغيره **(قوله على ما دلنا)** أي نعمت على ما لا تحصى **(قوله)**
 الملك) أي ملك السماء والأرض لا لغيره نهايتومعنى **(قوله وهزم الأحزاب وحده)** زاد بعد الاستي والمغنى
 لا اله إلا الله مخلصه للدين ولكره الكافرون اه قول المتن (ثم يدعى بمشايخ الخ) وسن أن يقول اللهم أنت
 قلت ادعوني أستجب لكم وأن لا تخلفنني الميعاد وان سألكم عهد يتي الإسلام أن لا تنقضنني حتى توفي
 وأنا مسلم نهايتومعنى زاد الأسنوي اللهم اعصمنا أي حفظنا دينك وطهر اعتقادنا وطهر أعبادنا ورجبنا
 حدودك اللهم اجعلنا محبطين ونجس ملاقينك وأنيامك ورسلك وتجب عليك الصالحين اللهم بسمنا إلى السرى
 وجننا العسرى واغفر لنا في الآخرة والاولى واجعلنا من أمثال المؤمنين **(قوله بين ذلك)** أي بين ما ذكره
 من التوحيد عرش **(قوله تعزى خالوا السبي)** قال الشيخ أبو الحسن البكري لعل المراد بالخلو ما ينشأ معه
 السبي بلا اشتغال بوقع وبخلاف الحال فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد بالخلو ما ينشأ معه
 بالكلية انتهى اه كردي على بافضل **(قوله ولا يكره)** أي قوله وصرفي نهايتومعنى كذا في المعنى الأما نبعلمه
(قوله ولا يكره الركوب) أي لا عند الاحتجاج أن يمكن من سقوطه والإلزام بانفسب الأبناء ورائي **(قوله انقضاء)**
 مع عدم كونه خلافا لولا ما تقدم من سن الحديث عرش **(قوله على مائي الحصر الخ)** عبارة للمغنى فتركب
 الرمي وتقدم خلافه **(قوله على من كل)** أي بواجب أو عتق **(قوله قبل فوات الوقوف)** أي إذا أعاد الوقوف
(قوله خلافا للأسنوي) في شرح جرم وما عارض به على الأسنوي أن المظالمين من المرأة أو من قبلها الخنثى أخضه
 شخصهما ما أمكن وإن كانت في سبيل الأثرى إلا أن لا يسن لهما الخنثى به في الصلاة ولو في خاتمة رديان الرق مطلق
 لكل أحد غير أنه سقط عن الأنثى والخنثى طلبا للستر فاوجب ذلك مع الرق في صوره مطلقا لا حكم بدور مع
 العلة وجودا وعدمها بأن قياس ذلك على الخنثى به بمنع عنها ما يكره للشهو وتجرع كقضية فلا كذلك الرق
 فلا يصل إليه وبو الأسنوي ما صرف في جهار الصلاة والقول بان إخضاع الشخص بمحضه لا فوق الصوت مردود

ان آمن تحبس رجليه وسهل عليه ومتقهور او مستورا والافضل تحري خالوا السعي اى الان فانت اى الاه يمينه
في وجوهها وقياسه نذب تحري خالوا المطاف حيث لم يثر بها بالادويه ولا يكره الر كوبه بقا فاعلى مالى المجموع

لكن زوى الترمذى عن الشافعى (١٠٤) كراهته الاعداد ويؤيده ان جعل تعبدتين فالاولى باشتغاله لتفسيره عذر الا ان يحجب بانهم خالفوا

بلا عدل لم يكره اتفاقا كفى المجموع وما فى جامع الترمذى من ان الشافعى كره السجدة اكل الاعداد يحول على خلاف الاولى (قوله بانهم خالفوا الخ) عبارة النهائية بانه خلاف سنة صحيحة وهى ركوعه صلى الله عليه وسلم فى بعض وسعى غيره به بلا عذر كغيره من ارض خلاف الاولى نهاية اقول وقد منع الخلقه بان ركوعه صلى الله عليه وسلم كان لعذر ان يظهر فسحة وتختل ويؤخذ منه كسيرة السجدة ويرى جملة المشتاقون المتعششون اليه فان اهل مكتبه كرههم وانما هم وصغيرهم وكبرهم كانوا متراجين فى المأبى وفى البيوت التى فى حواله واطلعها لنيل سعادته مشاهدة طلعت الشريعة (قوله بل يكره الوقوف الخ) وتكره الصلاة بعده نهاية وتروانى (قوله) لكن لا يشترط له كيفية الخ) أى قوله السجدة المشكوك فى القهقرى ونحوها سم وبصرى أى مما لا يميز فى الطواف وكفى الطدير ان كفى الحاشية تروانى (قوله على هيئة) الى الفصل فى النهاية وكذا فى المغربى الاولى حيث الى المتن (قوله لا غير مطلقا) وقبل ان تخلص الانبى بالليل سعت كالكرك والحشى فى ذلك كالتنى خنى (قوله طاقته) عبارة النهائية والمغنى فوق الرمل اه (قوله فاعلم السنة الخ) أى والى صبح سبعة على العمد لانه يقبل الصرف كالطواف خلافا للشيخ الاسلام والشيخ الحسن البكرى وموضع من الاعاب ومن النهاية قال ابن الجال ويترفع على ذلك ما لو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت سبعة محرم كذلك ونوى الحامل المحمول فقط فعل مرجح من قال بشرط فقد اصابه يصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مرجح من قال لا بشرط فيه فقد اصابه يصرف عن نفسه اه كرى ويترفع فى الشرع قبل الفصل أنه بانه فى تفصيل طواف الحامل والمحمول (قوله لا نحو المسابقة) أى كالعبادة يخرج عن كونه سبعا بقصد هانها نهاية وتروانى (قوله وبحرك العادة) أى بحيث لا يؤذى المسابقة (قوله سبعة الخ) متعلق بقيل المبل الخ (قوله) وما عدا ذلك محل الشئ) ويسن أن يقول الذى كره فى عدو وكذا المرأة والحشى فى محله ككسبه بعض المتأخرين ربا غفر وارحم ونحوها وعلم انك أنت الاعز الا كره مغنى عبارة النهائية ويسن أن يقول فى السجدة ولو أتى ربا غفر وارحم الخ ووافقه ما قول التروانى قال فى عدو ومشيى ربا غفر وارحم الخ اللهم بنا أتناق الدنيا بحسنة الخ وافرأفة فى السجدة أفضل من غيرها ذكر الوارد اه

* (فصل فى الوقوف بعرفة بعض مقدماته وقواعده) * (قوله اذا حضر الخ) أى خرج مع الحجج نهاية ومعنى قول المتن (أو منصوبه) أى المؤمر عليهم ان يخرج الامام مغنى ذمها فى قول المتن (أن تخطب بمكة) أى ان لم ينصب غيره الخطباء تروانى (قوله أو بياها) كذا فى أصل المصنف ومراعاة التساوى عند عدم التبرين الكون عند هذا والكون بياها أو يبنى أن يكون الثانى اولى بل يشترط كونه ابلغ فى التبليغ فلو أتى بالواو بدلا أو كان أولى نعم على تقدير الاتيان بها أى الواو يحمل الكلام معنيين لكل منهما ونحوه وجبة الاول على تقدير كون حيث الكون متعلقة بالكونين فيكون محصله ان الكون عند هذا حيث لا منبر افضل وأفضله الكون بياها لانه ما عدا ذلك الاول فى الجلة الثانية على تقدير كونها متعلقة بالثانى ومحصله ان الكون بان جماع الصوت يكون سببا لحضور من جميعهم بعدوا كذلك الرقى فى الخسافة اه (قوله الا ان يحجب بانهم خالفوا وما مضى الخ) قد يحجبون بانه يحتمل أنه ركع لعذر كان يظهر ليستغنى عن ركوعه واقنعوا بغيره (قوله لكن لا يشترط له كيفية) أى قوله السجدة القهقرى ونحوها (فرع) هو قاله العبادى بان أى يجب أن يسجد فى البيت الذى والواوى فيه يسجد لم يضر اه قال فى شرحه بخلافه كثيرا بحيث يخرج عنه وضعت ذلك فى الحاشية بان يخرج عن سبب العقد المشرف على الروضة اذا هو مقارب لارض السجدة مما بين المبلين الذى ذكره الفارسى أنه عرضه ثم ما ذكره هو ما فى المجموع حيث قال قال الشافعى والاحتجاب لا نحو زالسجدة فى غيره موضع السجدة والصوره واعلم موضع زقاق العطارين أو غيره لم يصح سجد به لان السجدة يختص به فلا يجوز فعله فى غيره كالطواف الى أن قال وقال فى الدار أى ان التروانى فى سجدته يسجد لربها ويسجد فى ما لا يجزى ح عنه فناماه

* (فصل فى الوقوف بعرفة بعض مقدماته وقواعده) *

ما مضى منه صلى الله عليه وسلم ركعتين فسد وان والى بين مراته بسلى يكره الوقوف فيه لحديث أخرجه وبينه وبين الطواف ومنه يصح مرغه كالطواف لكن لا يشترط له كيفية مثله لان القصد هنا قطع السافى عن (عنى أول السجدة أو نحو) على هيئة (و) ان (بعد والذكر) لا غير مطلقا فسادا لا غير طاقته حيث لا يأتى ولا ابناء قاصد السنة لا نحو المسابقة (فى الوسط) لا يتابع فيها ما رواه مسلم ويحرم الركب دابته فاذا بارى الوسط هنا الأمر التروانى اذ فعل العبد أقرب الى الصفاغته الى البر ويذكر (وموضع التروى) أى المشى بالعدد (معزوف) موضع العدد قبل المبل لا يخضر ركن المعصود حدث مقابله آخر بسنة أذرع الى أن يتوسط المبلين لا يخضر من أحدهما بعد اودوا العباس رضى الله عنه وهى الاتواط منسوب الى السوادى السوادى المسجد وما عدا ذلك محل المتن

* (فصل فى الوقوف بعرفة) * وبعض مقدماته وقواعده (يستحب للامام اذا حضر الحج أو منصوبه) لاقامة الحج ونصه واجب على الامام (أن تخطب بمكة) ذكرونها عند الكعبة أو بياها حيث لا منبر افضل

قال الماوردي رحمه الله تعالى في المجموع ومع ذلك قاله بحتمل أي ومن ثم كان (١٠٣) العمل عليه بفتحها المحرم بالتبعية

وغیره بالتکبیر وبحث
المحب الطبري ان من
توجهوا العرفة قبل دخول
مكة سبب لهم ذلك ريب
(في ما روي في الخبر) ويسمى
يوم الزينة لانهم كانوا
يزنون فيه وهاجهم
(بعد صلاة الظهر) والجمعة
وظاهر تقسيمها باعادة
فعل الظهر فتعوت بغوان
اداءها للمداين والعبادات
على الاتباع ما يمكن وهو
صلى عليه وسلم لم يفعلها
الابعد اداء الظهر فلا تفعل
فيما بعد ذلك خطبة (قريديا
فيها) التمتع والمكث
بطواف الوداع بعد احرامهم
وقيل خروجهم لانه مندوب
لهم لتوجههم لبيت الله
النسك دون المقدس
والقارنين لتوجههم لتمامه
جميع الحجج (الندو) أي
السير بعد صبح الثامن
ويسمى يوم التروية لانهم
كانوا يترددون الماعية لقلته
(مضى) بحيث يكونون بمأول
الزوال وما وقع لهم سقاي
موضع آخر ان السير بعد
الزوال نصف وعلى الاول
يستثنى من تأويله الجمعة كالحاج
بعد الغمر الا ان عنوا
أقرب صحبة عن (تدبه) *
مردود بصوم الاستسقاء
بامر الامام أو من صومه
وقياسه بوجوبها بامر

هتند بها أفضل. ملقا وعلمه بالكون بها سبب لا من عندنا أفضل بصرى اقول الاظهر ان اوجرد
الاضراب والترقي وبحسب الخ متعلقة بالكون الاول لفظا وجماعا معنى في هذا الكلام حديث المعنى الاول
بلا تكلف (قوله قال الماوردي) الى قوله وما توسع في النهاية الا قوله غير يسوقه نظرا الى المتن وقوله
لتوجههم لا يتعدا نسلكا في المعنى الا قوله وبحسب الحب الى المتن (قوله قال الماوردي الخ) حرمه النهاية
عبارة عن سبب ان يكون محراما (قوله انه يحتمل) بكسر الميم يقر بنفائده (قوله وفتحها المحرم الخ)
لم يبين مقدارا ما يستغفره من تلبية أو تكبير سم عبارة قولنا ويوقفها بالتلبية كان محراما وهو افضل
والاقبال لتكبير ومحمداته وبني عليه ثم يقول اما بعد فانك حجت من آفاق حتى وفودا الى الله تعالى حق على
الله ان يكرم وفده في كان به يطلب ما عند الله فان طالب الله لا يحب فصدقوا قولك فعل فان ملك القول
الحمل والنية القلبية الى الله في أيامكم هذه فانها أيام تغفر فيها الذنوب حجت من آفاق حتى وفودا الى الله تعالى حق على
والطلب مال ولادناي جونسام يلي أي ان كان محراما يعلمه فيها المناسك الخ (قوله وبحسب الحب
الخ) أقر النهاية عبارة ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب لا ما هم ان يفعل كما فعل امام مكة
المحب الطبري قال الاخرى ولم أره غيره اه قال عس قوله مر ان يفعل كما يفعل الخ أي بان يخطب في سابع
ذي الحجة الى آخر ما يأتي اه (قوله والجمعة) أي ان كان يومها نهاية (قوله وظهر تقسيمها الخ) عبارة
الوأنى ولم يسلوها كحجته في الحاشية وقال في التخصف يظهر الخ اه قال باسحق قوله كجسم الخ اعتمد
عبد الله وابن الجلال اه (قوله فلا يفعل الخ) اقرب فيما يظهر في فعلها ولو قيل الشروع في السير لم يحل
المقصود منها اخبارهم بما امامهم من المناسك ثم الاكل فعلها فيذكر بصرى وسم (قوله فيما بعد ذلك)
أي بعد فودت اداء الظهر قول المتن (خطبة قريديا) ولا تكلف في خطبة الجمعة السننية بالتحسين في الصلاة
كأنقصر ولان القصص التعليم لا يعطى والنحو بف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية
ومعنى (قوله انه الخ) اه هذا الطواف عس (قوله لتوجههم لا يتعدا النسك) محل تأمل ثم أرى الحاشي قال
يتأمل معنى ذلك بصرى وقد يجب بان المراد بالنسك هنا ماعدا الاحرام ولم يولدوا بمعلوم ان الاول لم يسبق
على توجههم شي غير الاحرام والآخرين سبق على توجههم ايضا السفر الى مكة ونحو طواف القدوم (قوله ودون
المفردين والقارنين) أي الا قافيتين سم قال السدعي الظاهر ان مثلهم من احرم بالحج من مكة ولو تعدى
بعبارة القارنات اه وفيه نظر (قوله لتوجههم لا تمامه) عبارة الاسنى والنهاية والتمتع بخلاف المفرد
والقارن الا قافيتين لا يؤمران بطواف الوداع لانهما لم يتحللا من ناسكهما وليس كما يحتمل اقلهما اه
(قوله وجميع الحجج) عطف على التمتع (قوله اذ ذلك الخ) أي وما اليوم فاليه كثير فها يحسرى قول المتن
(الى معنى) بكسر الميم بالرفع وعدمه وذكر وهو الغلب وقد تؤنست وتخصف فونها أشهر من تشديدها
سميت بذلك لكونها في أي وان فها من المعاني يتوخى (قوله وعلى الاول) أي العتد (قوله اذ ان
عند) لم يظهر وجها استثناء المخذور ويعرف فرض الكلام فمن تلزم الجمعة بصرى (قوله واقتبص صحبة
معنى) أي ان احديث ما قره استوطنها يعون كملوا منها في يوم فمضى (قوله وقياسه وجوبها بامر
أحدهما الخ) يحتمل أن مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة الشرع فان
(قوله وفتحها المحرم بالتبعية الخ) لم يبين مقدارا ما يستغفره من تلبية أو تكبير (قوله فلا يفعل فيما بعد
ذلك) اولا تفعل فيما بعد ذلك كان متجها لجهول المقصود (قوله ودون المفردين) أي الا قافيتين (قوله
لتوجههم لا يتعدا النسك) قد يقال هذا مسمى في القارن والتمتع والقارن متحدان في العمل (قوله
والقارنين) أي الا قافيتين (قوله لتوجههم لا تمامه) يتأمل معنى ذلك وتخصيص القارن به مع استواء
المفرد والقارن في العمل وجباة في الشرع والوضو وبذلك علم ان المفرد والقارن الا قافيتين لا يؤمران
بطواف الوداع لانهم لم يتحللا من ناسكهما وليس كما يحتمل اقلهما اه (قوله وقياسه وجوب
ما يؤمر به أحدهما الخ) يحتمل أن مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة
أحدهما هنا بجماع أنه مسنون أمر به فيهما وقد يفرق بان في الصوم ثم عرصة عطف عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في القسب بخلافه

منها ثم أمر فقبه أنه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنثال كقلى الاستسقاء والا فلا فليأمل سم (قوله)
 أن ما فيه مصلحة عامة يصير
 باهر وأجيبا باطنيا أيضا
 بخلاف ما ليس فيه تآكل
 المصلحة لا يجب أن يظهر أفعلا
 فكذلك يشال هنا لا يجب إلا
 ظاهر أو سري أيضا ما يعلم منه
 أن ولاية القضاء تشبه ذلك
 وحينئذ فهل الخطيب الذى
 ولاه الإمام الخطابة لا يصير
 كذلك أو يفرق بان من شأن
 القضاء النظر فى المصالح
 العامة بخلاف الخطابة
 (و يعلم) فى هذه الخطبة
 (بما أمهم من المنازل)
 كلها كما أفاده كلامه بغيره
 ومن عليه فى الاملاء وهو
 الاكمل لترفع فى أفعالهم
 بأعدادها فى الخطبة الثانية
 ولأن كثير منهم قد لا يحضر
 فبما بعدهما كثيرا فاشغاهم
 أو إلى الخطبة الاخرى كما
 صرح به الرافى وغيره قبل
 وهذا هو الاكمل لأن المنازل
 العلوية كلها قلت حفظت
 وضبطت وروى عن أبيه
 بسند جيد كان صلى الله عليه
 وسلم إذا كان قبل يوم التروية
 بيوم خطب الناس وأمرهم
 بناسكهم فالجس المضاف
 فيه دليل لما قلناه أو أنهم قوله
 ما أمهم أهلا لا تعرضوا
 قبل الخطبة التى هو فيها ولو
 قبل يبنى التعرض له أيضا
 لغيره أو يتركه من أجل
 به لم يعد (و) أن يخرج
 بهم فى يوم الجمعة
 أن لم يزلهم والاقبل الغير
 مالم تعطل الجمعة

فرض أنه أمر فقبه أنه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنثال كقلى الاستسقاء والا فلا فليأمل سم (قوله)
 أو يفرق الخ اعتمدته الوائى (قوله) يعلم فى هذه الخطبة الخ فان كان فقها قال هل من سائل وخطب
 الحج أو يوم هذه وخطبة يوم عرفته يوم النحر و يوم النحر الاول وكما هو روى و بعد صلاة الظهر اليوم عرفه
 فثبت ان وقت صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هذا وفيما بين ما يتوهم فى باقى الشرح مثله (قوله)
 كما أفاده كلامه الخ جبارا لغنى والنهاية وقضية كلام المصنف أنه يظهرهم فى كل خطبة بما بين أيديهم من
 المنازل ومتقضى كلام أصل الروضة أنه يظهرهم فى كل خطبة بما بين أيديهم من المنازل الى الخطبة الاخرى
 ولا ما أفاده الاطلاق بيان للأكل والتشديدان للاقلال اه (قوله) بأعدادها فى الخطبة الثانية (نظيره) أنه
 يعيد فى كل منها جميع المنازل الماضية ولا يتوهم صريح كلامه غيره قوله الا فى أو فقه الخ أنه يعيد الثانية
 فقط (قوله) أو إلى الخطبة الخ عطف على كلها كروى (قوله) كان التى صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال ان
 كان تدلى على التكرار أو مع أنه عليه الصلاة والسلام يجمع بعد النبوة بالناس غير محمول وداع وجب بانهم إنما
 تقيد التكرار مع المضارع وما هنا ليس كذلك سم (قوله) ولوقيل يبنى الخ يعلم باستغفلة عن الاضى فى خطبة
 الترميا يؤيدوا الظاهر أنه ماخذ بصري (قوله) لم يعد) ويؤيد به ما حديثنا المذكور وبصرى وفى مالم (قوله)
 فى غير يوم الجمعة الخ) الاول ان يترجم من قول المصنف من غد (قوله) وفهنا ان لم يزلهم الخ) عبارة
 النهاية لغنى فان كان يوم الجمعة يترجم من قبل الغير لان الغير ينهاى بالاعداد كقضاء من رفقة
 بعد الغير وقبل فعله الى حيث لا يصلح الجمعة حرم فعله فمن تلازم الجمعة لم تمكنه إقامة ما بينى والا بان
 أسدلت قربة واستوطنها أو يعون كالمساكين وجه بعد الغير لى معهم وان يوم التروية زاد
 الوائى بان ترتب عليه فوانا الجمعة أهل بلده بأن كانوا من الاربعين وقولهم يحرم تعطل يوم الجمعة
 على تعطل بغيره كقلى الصفة اه قال ع ش قوله مر وان حرم البناء يؤخذ من هذا الصلة لا الجعة
 السنانية الكائنة قبله لان كانت فى يوم الصلاة لا تلازم بين ما حرم الجمعة فلا جعة وهو ظاهر اه
 (قوله) مالم تعطل الجمعة) قال سم بعد ذلك كلام الشارح فى باب الجمعة فالحاصل جواز كل من التعطل والسفر
 لحاجة اذا أمكنته فى محل آخر أو تفردوا بخلافه عن الرفقة فيما يعون خارج بعد الغير بقياس ذلك جواز
 التعطل فيما بين قريه فإذا أمكنتهم فى مئلا وان خرجوا بعد الغير لا خرجوا لحاجة بل قد يتجه هناك وهنا
 جواز السفر وج قبل الغير وان لم يزل التعطل وعدم احراقها فى فعل لدم التكليف حينئذ فليأمل بخلافه
 بعد الغير فمن لم يزل من خرجوا التعطل امتنع وان أدركها جعل آخر وان كان لزمته امتنع أيضا الا ان أدركها
 بأخر اه وقوله امتنع فى موضعين مقيد أخذ من أول كلامه ومما عمن النهاية والغنى أنما بعد العذر
 الشرح فان فرض أنه أمر فقبه أنه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنثال كقلى الاستسقاء والا فلا فليأمل
 (قوله) كان صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية (الخ) قد يقال كان تدلى على التكرار مع أنه عليه
 الصلاة والسلام يجمع بعد النبوة بالناس غير محمول وداع وجب بانهم إنما تقيد التكرار مع المضارع
 وما هنا ليس كذلك سم (قوله) مالم تعطل الجمعة) عبارة شرح الباب بقوله فان كان الثامن جمعة خرج
 من تلازم قبل الغير وان خرجوا بعد الغير وأمكن فعلها بينى جاز وظاهره أنه لا فرق بين أن يغفل بمكة
 من يوم الجمعة وان لا وليس مراد ابل الظاهر كقلى الاخرى والتركش فى الحلة الثانية للتمتع بهم مسيون
 تعطل الجمعة بمكة اه ولا يخفى أن السناد منه متعلق بحث الاخرى والتركش فى الاقوال الايضاح
 قال الشافى فاذا بنى يوم ما بنى قربة واستوطنها أو يعون من أهل الكمال أقروا الجمعة والناس معهم
 اه ولم تعرض له فى قول الايضاح قبل ما ذكرنا من صفات كل اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع
 الغير اه (قوله) مالم تعطل الجمعة) قبه أمران الاول أن التعطل إنما يكون بذهب من تنعديه
 بخلاف ذهاب من تلازم ولا تنعديه كالتمتع غير الموطون فقوله مالم تعطل بمكة أى بان كان المستوطن تمام
 من تنعديه أو جميع من تنعديه الباقى أنه قدم فى باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم أى أهل القرية تعطل
 مالم تعطل الجمعة بمكة

(من) بعد صلاة صبح (عند) الافضل على الاتباع (الى) السنن (و) يستحب للصالح كلهم ان (يتوبوا) وان يصالوا العصر من والعمامة
والصبح لا يتابع وامسلا والاولى صلاة مسجد الحنف والنزول عزله صلى الله عليه وسلم اوقر بمنعوه بين آخره وقوله مسجد الحنف وهو
التي اقرب (فاذا بلغت الشمس) أي اشرقته في بيرو وهو المثل على مسجد الحنف قاله الصنف وغيره وان اعتبره الحب الطامري وقال بل
هو مقالة الذي على يد اهاب لعرفه وجهه بان كلا يسمى بذلك ومع تسليط ايراد الادل (100) أيضا (فقد واعرقات) من طر يق ضب
وكانه الذي ينطف عن

(قوله بعد صلاة) الى قوله والنزول في النهاية والمعنى (قوله للصالح كلهم) أي حتى من كان مقبلا حتى ومن
يكن بمكة سم (قوله وان يتوبوا) أي نادى فليس بركن ولا واجب باجماع قال الزعفراني بسن النسي من مكة
الى المناسك كلها الى انقضاء الحج ان قدر على ما بان بقصد مسجد الحنف فصل في غير كعتيزو كاتر التلبية قلها
وبعد هاتين ومغني قال عرش قوله مر ان قدر عله أي ولم يخف تأذبا ولا تجاسدا (قوله والاولى صلاتها
مسجد الحنف) أي عند الاحرار امامه منارة التي بوسطه لا تنواني (قوله وهو المثل الخ) عبارة عن النهاية والمعنى
والواني وهو بفتح الشاء جبل كبير برفع على عين الذاهب منى الى عرفات وقوله المتن (فقد واعرقات)
وبس السائر اليها ان يقول اللهم اليك توجهت وجهي الكبريأ ردت فاجعل ذنبي مغفورا ورحمي مبرورا
وارحني ولا تخيبني ان الله على كل شيء قدير نهاية ومعنى (قوله من طر يق ضب) وهو الجبل اطلق على أي
الذي مسجد الحنف في أصله وهو من مرفدة ويعود على طر يق المأزق وهو بين الجبلين الكائنين بين
عرفات ومن دخل فلو نسي سن السائر الى عرفات ان يعود على طر يق غير ما ذهب فيه ولو كان ذهابه واباعه في واحدة
منهما بان بغير مشاء كالمعدوني وبها يتومغني (قوله بغير الضب) أي بجي (قوله فلا بد من حققة) ومنه
دشوه قبل الازاد كان الزمان يخاف نسما ذكر ابن ملان (قوله ومن اطلق الخ) أي سواء كان الشك
يقضي فوثا لمج والى يقضيه كمدى (قوله الخ) أي يعرفات (قوله وجهه مجزئ الخ) عبارة عن اني وقوف
اليوم العاشر بشره مجزئ واجا عاله جه (قوله بتقدير الغلط) كانه يريد الغلط بالوقوف في العاشر لم يقلوا
على خلاف العادة سم (قوله بما ذكره) أي يكون الشك يقضي فوات الحج بغير الضب البتة حتى كمدى
قوله اني (قلت) أي قاله لا في حق الشرع بان يتومغني (قوله واداساروا) الى قوله وهم الاثنى المعنى الا
قوله وبنيه الى ابي وكذا في الامانة لاوه وزعم الاء وصدره (قوله وزعم انه منسوب الخ) خبره بان منسوبة
بصري (قوله وصدره) وهو محل الخطبة والصلوة (قوله واخر الخ) وعين بينهما صفرا كذا في فرضت هناك
نها يتومغني (قوله وبنيه الخ) أي مسجد (قوله ويخطب الامام) أي أو منصوبه على متر أو متراف نهاية قول
المتن (خطبتين) أي خفيقتين وتكون التلبية تحف من الاولى نها يتومغني (قوله ما بان في عرفه) أي من
الذكر والتلبية نهاية ومعنى (قوله ان القصد بمجر الدعاء) أي وان التعليم انما هو في الاولى نها يتومغني (قوله

تخلهم من اقامتها والذهاب اليها في باد آخر ثم قوله وبنيه أي جواز صفر من زمه اذا أمكنه في طر يقه أو
مقصده صاحب التهجيز بحثا في ذلك يطل جمعة بلده بان كان تمام الاثر بعين وكانه أخذ منه من آ نفعان
حومة تعطل بلدهم هناك ان الفرق واضح فانه هو لا ميعطيان لغير حاجته بخلاف المسافر فان فرض ان
سفره لغير حاجته فانه وان تمكن منها في طر يقه ا وقضية فقامتهم لم يعطوا ولا حاجته بل وسيد
فاحلل جواز كل من التعطيل والسفر لحاجة اذا أمكنه في محل آخر أي أو قصر في يختلف عن الوقت فجا
يقه وان خرج بعد الغدير وقيل في ذلك جواز التعطيل فباح من ما اذا أمكنه في منى مثلا وان خرجوا بعد
الغدير لانه تخرج لحاجة بل قد يقه هناك وهنا جواز اخر وج قبل الغدير وان لم يعط لم يعط لعدم ادراكها
في محل لعدم التكليف فحينئذ قلنا لم يتخلل بعد الغدير من زمه تخرجته التعطيل امتنع وان ذكر كها جعل
آخر من لافان لم نسما من مع أيضا الا ان ذكر كها باخر (قوله ويستحب للصالح كلهم) أي حتى من كان
مقبلا حتى ومن لم يكن بمكة (قوله وجهه مجزئ) بتقدير الغلط اجماعا كانه يريد الغلط بالوقوف في العاشر ولم

(14) - (شرواني وابن قاسم) - (تابع)
بضم أوله وبالزوت واخوه من عرفة وبينه وبين الحرم نحو الف
ذراع ويخطب الامام بعد الزوال الناس (خطبتين) قبل الصلوة يعلم في ولاهما امامهم كالأولى الخطبة الاخرى فليدر لم يحرمهم
على انكار ما بان في حقهم بحسب قدره ولا اخلاص فاذا قام الخطبة الثانية تخلفوا في الاذان لا الاقامة على العمد ويخضع بحيث
يعرفهم في فراغ الاذان ولم ينظر لبعدها لان القصد بمجر الدعاء والعبادة تالي اتباع وقت الوقوف (ثم) يقيم (بصلى بالناس)

الذين يجوز لهم القصر وهم الاثنان (١٠٦) جدا اذا كثرا لم يجز ينحاون مكنت قبل الوقوف بدون أو بغيره أيام كوامل بالنسبة قائمة فوق

لذين يجوز لهم القصر وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب أن الجناح اذا بشوا كوامله وتوفوا أن يقع ما بها
أو بعزلهم أو الخلع فاذا خرجوا اقيم البتر ويقال متى ونوا الذهاب إلى أو طمأن عند قرا نكسهم كان لهم
القصر من حين خروجهم إلى انهم أشاءوا سفر أو قصر فيه الصلاة انتهى اه معني زوالها. وبظاهر أن محل ذلك
فيما كان مشهورا في زمن القدم من سفرهم بعد تقصرهم من متى يوم نخصوه واما الآن فأمرت عادة أكثرهم
بإقامة أميرهم بعد التقصير فوق أربعة أيام كوامل فلا يجوز لأحد من عزهم على السفر معهم قصر واجمع لأنهم
لم ينشأوا حينئذ سفر أو قصر فيه الصلاة اه (قوله بعده) أي بعد الوقوف والنظر وناثي (قوله هل ينقطع
الحج) تقدم أن الأقرب أنه لا ينقطع وحذف في تعليل ما جزم به من أنهم لأن قليلين جدا بقوله اذا كثرا لم يجز
الحج لا ينبغي إذ كيف يجوز بالقله التي لا تنبئ الأعلى الانقطاع ثم بعلمها بما فيه تردد رحمه منه فهاهنا عدم
الانقطاع فتأمل اه سم عبارات بصري والذي استوجبه في باب الصلاة أن سفرهم لا ينقطع إلا بالعود
إلى مكة وحذف في محل لقوله وهم الآن الحج ثم رأيت المحشي نبه على ما هو عبارة الوائلي ثم بقى الصلاة فجمع
العصر من تقدموا بقصرهما بالسفر من الذين لهم القصران كان مسافرا وهو الذي لم ينشأوا إقامة بغيره
أيام كوامل وهو ما كنت خلاف ما لو دخل الجناح مكة قبل الوقوف ونوا إقامة مذكر بعد قرا وكذا في
الحاشية الفتح خلافا للفتاوى التي في باب صلاة المسافر في الوائلي الجناح الذين ينحاون مكنت قبل الوقوف
بغير يوم ان يقربوا بها بعد التقصير أو بغيره أيام كوامل فلا قرب ثمة لا ينقطع سفرهم بوصولهم مكة وان من ماذكر
فان كان الامام مقبلا أو نائب مسافرا أو بأمر بالانحاط وعدم الجمع غير اه (قوله قصر) أي قوله قيل في النهاية
والنسخة الاقوية ويسر بالقرعة قول المتن (جمع) أي تقدمت على ما يتوهم في قوله ويسر بالقرعة أي فيها
خلافا لا يخلو حقيقة غير اه (قوله وهذا الجمع) أي والقصر نهاية ومعنى (قوله في الأصح) أي خلافا لما جرى
عليه الصنف في مناسكه الكبري من أن ذلك لتسلك اه معني وعليه يجمع الكبري أيضا وناثي (قوله نالته
بني) أي يوم التقى الأولين في مكة ومعنى (قوله الا التي بنمرة) أي فاهما اثنتان وقيل صلاة الظهر اه (قوله واذا
فخرجوا من الصلاة) أي من العصر ثم إلى التمتع في قول المتن (ويقول) أي الامام أو منضوبه والناس
إلى الغروب) والأفضل أن يفترق بعد التقرب حتى تزل الصفر قبل ان تقبل قول المصنف يقولوا
منضوبه على ما على خطب يقتضي استحباب الوقوف مع انه واجب أحب بانه قبل الوقوف بالاستمرار إلى
الغروب وهو مستحب على الصحيح معني ونهاية (قوله قيل في تركه) انظر إلى هذا الاعتراض يجري أيضا
في قوله السابق وبينوا ما فتأمل اه سم (قوله ويخرج بهم) في كون الخروج بهم مخصصه تأمل لا يقال
الخروج بهم الخاص به أو مطلق الخروج الشامل لهم لان القول يمكن اعتبار ذلك في المبيت
ونحوه فلو جاعل المخصص والحق أن عبارة المصنف قدس سره لا تتناول عن شيء لما فهم تشتت الضمائر
وان كان المراد منها واضعا فالدلالة على كس في محله بصري (قوله وعه وغیره) القهيران للامام (قوله
وذلك التقدير) إشارة إلى قوله أن تقدره الخ (قوله ما تقرر) هو قوله بانه خص الامام الخ كردي (قوله
وذلك التقدير يدفعه الخ) كيف يدفعه مع القطع بان العطف على خطب وهو مقيد بالامام أو منضوبه سم
قول المتن (وذكروا الله ويدعوه) أي بأكثرها نهاية ومعنى (قوله والوارد من ذلك الخ) ومن أخصه
المختار بن تميم الديناني حسنة الآية اللهم من أتى ظلمت نفس ظلمنا كثيرا ولا يغفر الغروب إلا أنت
فاغفر لي مغفركم عندك وارحمي ذلك أنت الغفور الرحيم اللهم اغفر لي من ذل المعصية التي عز الطائفة وكفى

يقال على خلاف العادة (قوله هل ينقطع) تقدم أن الأقرب أنه لا ينقطع وحذف في تعليل ما جزم به من أنهم
الآن قليلون جدا بقوله اذا كثرا لم يجز الخ لا ينبغي إذ كيف يجوز بالقله التي لا تنبئ الأعلى الانقطاع ثم
بعلمها بما فيه تردد رحمه منه فهاهنا عدم الانقطاع فتأمل اه (قوله الا التي بنمرة) أي فاهما اثنتان وقيل صلاة
الظهر اه (قوله قيل في تركه) انظر إلى هذا الاعتراض يجري أيضا في قوله السابق وبينوا ما
فتأمل اه (قوله ذلك التقدير يدفعه) كيف يدفعه مع القطع بان العطف على خطب وهو مقيد بالامام أو منضوبه

أر بقاء أيام جابعد وقدس
في باب صلاة المسافرين
أن سفرهم هل ينقطع بذلك
أولا (الظهر والعصر) قصر
(وجعا) لا يتابعوا ولمسلم
ويسر بالقرعة وهذا الجمع
بسبب السفر لا التعلق على
الأصح فلا يجوز أن يجوز
له القصر ويسن للامام
اعلامهم بقوله بعد صلواته
أنموذ لا تجتمع هو فانما يوم
سفره وبقى خطبات
مشروعتان أحدهما يوم
النحر والاخرى نالته معني
والأربعة فرادى وبعد صلاة
الظهر الأولى يسر وتاذا
فخرجوا من الصلاة من يوم
أن يبادروا إلى عرفة (و) أن
يقفوا بها (إلى) تكمل
(الغروب) لا يتابعوا خروجا
من خلاص من أوجب الجمع
بين الليل والنهار وسأيت أن
أصل الوقوف قد كن قيل في
تركه نظرا أن تقصده
يستحب للإمام أو منضوبه
أن يقفوا أو فرد فقال
ويقفوا وكذا ما بعده كان
الأولى اه ورواية خاص
الامام أو نائبه بما يخص به
بخطب ويخرج ٣٣
ومعني بغيره لا يخص به
بخطب ويخرج ٣٣
القدر يدفعه ما تقرر من الغالب
من ضيقه فلا اعتراض عليه
(وذكروا الله تعالى ويدعوه)
ويكثروا التهليل والوارد
من ذلك أول يوم من تخلص
الكثائر بالتهليل لتجسب
التمدي وحسنه أفضل الدعاء يوم عرفة

بخلك عن حرامك وأغني بفضلك عن سؤالك ونور قاي وتبرى وأعذني من الشر كله واجمع لي الخير كله اللهم
 أنى سألك الهدى والنقى والعفاف والغنى فغنى وكذا فى الآتى الأول اللهم أنى إلى الله (قوله لا اله الا
 الله الخ) أى ما تأمر أو أنهى (قوله وهو على كل شئ قدير) وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وقى بهى
 نوراً وقى بصرى نوراً اللهم شرح لصدري وبسرى أمرى مغنى زاد الآسى والنهاية اللهم كذا الحمد كالتى
 تقول وخبرنا بمقتول اللهم كذا صلاتك ونسكو ومحامى ومحمى والى ذلك رافى اللهم أنى أعوذ بك من
 عذاب القبر وسوسة الشيطان وشيطان الأسماء اللهم أنى أعوذ بك من شر ما يجي به الریح ويكون كدعاء لانا
 ويفتقه الحمد والحمد والتسبيح والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وختمه بجل ذلك مع
 التأمين اه (قوله وروى المستغفر الخ) وفى اليهود الشعر أنى روى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما
 من مسلم وثق عليه مرة بالموقف فيستقبل القبلة ويوجه ثم يقول لا اله الا الله وحده لم يلد ولم يولد ولم يكن له
 كفواً له أحد ثم مرة ثم يقول اللهم صلى على محمد وآل محمد كصلى على إبراهيم وآل إبراهيم أنت خير عبد
 وعلمناهم مائة مرة لا اله الا الله تعالى بسلام لا يركب ما جزاه عبيدى هذا حتى يهلكنى ويظلمنى ويغفرنى
 وأنتى على وصلى على نبي اشهدوا بسلام لا يركب فى قدغفر عنه وشفعته فى نفسه لوسائى عبيدى هذا فشفعتى
 أهل الموقف انتهى اه محمد صالح الرئيس (قوله وقرأ سورة الحشر) عبارة النهاية ويستحب ان يكثر من
 قراءة سورة الحشر وأجره فى ذلك اليوم والذى بعده على الحلال الصوفان تسير والافتاح شفته فان
 المتكفل باسبغ الماء هو خالص النية وحل الطهر والمشرع من غير الخسوع والالتكاف والعذر الواقف
 من انفاذه من الماشى والركام المباح ما مكنتوا انتهاز السائل واحتقروا أحد اه زاد الوفاى وسن ان تطلب
 بما طمعتى فى بهمن منكر وان يستكثر من أعمال الخير وأهمها العتق والصدقة وتغنى وشرى الخ
 وفى الأيام المعروفة وأيام التشريق أى المأذونات اه (قوله وان استغفره الحاج الخ) زاد المغنى بقية ذى الخ
 والمصر وصفر وعشرين ربيع الأول اه (قوله وتغنى بغير الباطن الخ) أى من جميع العوائق الدينية
 التى تشغلها معاصيها بصدده وناهى (قوله العبرات) أى الدعوى عيش (قوله العبرات) أى ما تركها الشخص
 من المفات كدى على بافضل (قوله بقاء الصدر الخ) ويسن رفع يديه ولا يجاوز جوارحه ولا يفرط
 فى الجهر بالدعاء مكره وان يبرأ نفسه من الاعتذار كقص دعاء واجتهاد فى لا كارتها بغواسى عبارة الوفاى
 ونحضر الصوت بالدعاء والذكر مطلوب الا ان أراد تعليمها أو طلبه ممن لا يحسن الدعاء ليوثمن بعده فيسن
 الجهر وسن ان لا ينكشف المصحف فى الدعاء والا فلا بأس به وان يكره من التضرع والخسوع وإظهار التذل
 والاقتدار وان يلجأ لا يستطيع إلا بقلبه وقوى رجاء فيها اه عبارة المغنى ولا يتكلف المصحف فى الدعاء ولا
 بأس بالمصحف اذا كان محفوظاً وقاله من غير قصده اه (قوله ويسن لا ذكر الخ) أى ما لا يثني فيندب لها
 الجاوس فى حاشية الموقف ومثاله الخنى استنى زاد النهاية لأن يكون لها وجع والادنى الركوب فيما يظهر اه
 (قوله كسر ألقى وهج) أى لا يمس للمراة أن تقف فى الوجود (قوله ومنظورها) أى من الحديثين وأثبت كما
 هو ظاهر واستقبال التطهر وما به شامل لكل واقف خلافا لما به منعه بصرى (قوله ويستقبل
 القبلة) أى ويستقبل القبلة ومقطر ان وقف فيها ففى ذمها يتر (قوله وهو يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 عبارة النهاية يترأضه للذكر ولو صلياً وتغنى صلى الله عليه وسلم وهو عند الحضرة الكبار المرفوعة تحت
 جبل الرحمة الذى يوسطه فانه كان أعذر لوصول لهذا الموقف قربته بحسب الامكان اه زاد الوفاى
 وبقية الامر دل حسن خلفه الجاهل يجعل الركب يطن مكره به الحضرة والراجل يثقل عليها فان لم
 يسر ذلك فترى منهن غير ضرور ويكون غير من أنى وخفى بحاشية الموقف ما لم يحش ضرراً فاعدا أو
 جهودهم فى الخى وأحسن من حرز الموقف الشرى فى البدن جماعة وجعل فيه بين الراجل والراجل يثقله عنه
 ولده العز وبرداقر ودقالة الغنوة فالمستولية بين الجبل للمسى يجعل الرحمة والبناء المربع عن يساره
 أى وهو الحسى بيت آدم ورواها حضرت متعلقة بهن الجبل وذهى الى الجبل أقر بقليل بحيث يكون

وخبرنا ما قلت أنال الله :
 من قبل لا اله الا الله وحده
 لا شريك له لا اله الا الله وحده
 وهو على كل شئ قدير
 وروى المستغفرى خبر من
 قرأ قل هو الله أحد ألف مرة
 يوم عرفة أعطى ما سأل
 وقرأ سورة الحشر
 ويستغفر للمؤمنين
 وأئمنات لصالح اللهم اغفر
 للحاج وان استغفره الحاج
 ويستغفر جهده فيما يمكنه
 من ذلك ومن الخسوع والذل
 وتغنى بغير الباطن والظاهر
 من كذا ومقاله فى صوف
 تسكب فيه العبرات وتقال
 فيه العبرات وروى البيهقي
 عن ابن عباس رأى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدعو
 بعشرة بدءاً الى صدوقه
 كما استطاع المشرك كيف
 وهو أقنم بجماع الدنيا وقب
 من الاولياء والخواص ملا
 يصحى رضع ان الله يباهى
 بالواقفين الملائكة تسن
 لا ذكر كما فى حدود
 ان يغفر لك بما ومنظورها
 ومستقبل القبلة ويخوف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَوْفَرُ بَيْنَهُمْ وَهُوَ مَعْرُوفٌ وَأَكْبَرُ الصَّدَقَاتِ أَفْضَلُهَا الْعَقْدُ وَأَنْ يَحْسَنَ ظَنَّهُ بِهِ تَعَالَى وَمِنْ ثَمَّ لِمَا رَأَى الْفَضْلُ زَيْدُ اللَّهِ عَنْهُ بِكُلِّ النَّاسِ
بَعْدَ ضَرْبِ لَيْلِهِمْ مِثْلَ لَيْلِ شَدِيمِ ذَلِكَ (١٠٨) بِأَنَّهُمْ جَمَعُوا كَثْرَتَهُمْ وَلَوْ هُجِرَ الرَّجُلُ فَسَأَلُوهُ دَانِقًا مَا خِيَبَهُمْ فَكَيْفَ بِأَكْرَمِ الْكِرَامِ وَالْمَغْفِرَةِ عِنْدَهُ

الجليل قبالة الواقعة إذا تقبل القبلة ويكون طرف الجبل لتقاوم جهوه البناء المربع عن يساره قليل فن
ظفر بذلك ولا يظنق بين جبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والأماكن بينهما مساكن يصادف
الوقوف النبوي انتهى اه (قوله أوفر بينه) وبين معبد إبراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميل
نهاية (قوله وهو الخ) أي محل المعروف بالله موقف النبي صلى الله عليه وسلم لا خصوص المكان الذي وقف فيه
بعينه عن (قوله ضرب) أي بين (قوله إلى ذلك) أي حسن الظن بالله تعالى (قوله وهو الخ) ورأى سالم
وولي ابن عمر سائلا يسأل الناس في عرفة فقال يا عوف في هذا اليوم بسئل غير الله تعالى وقيل إذا وافق يوم
الجمعة يوم عرفه فغفر الله تعالى لكل أهل الموقف أي بلا واسطة وفي غيره بواء علة أي يسميهم بهم
زاد الوثن أي وكفى من شقوته بدوهم بأشرفه فاجعله مقصودا للاتباع في حديث آخر أفضل الأيام يوم عرفة فقام
التعريف بغير عرفة وهو اجتماع الناس بعد العصر يوم عرفه فالدعاء للسلف في خلافه في الأخرى
أول من عرف بالمرأة بن عباس ومعناه أنه أصلي العصر يوم عرفه شذوذ في الدعاء والمذكور والمرأة
إلى الله تعالى إلى غيره وبالشمس كما يفعله أهل عرفة ولهذا قال أجدار جواهره لا يأس به وقد فعله الحسن
البصري وجماعة وكراهه جماعة منهم مالك قال المصنفون جعله بدعة لم يلحقه فاحش البسود بل
يخفف أمره أي إذا خلا من اختلاط الرجال بالنساء والأفهام من الخشاع في نهايتها عبارة الوثن أي ولا كراهية
في التعريف بغير عرفة بل هو بدعة حسنة وهو جمع الناس الخ اه وكذا اعتد عرش عدم الكراهة
(قوله فانه دعاء الخ) عبارة المغني وأما صعود الجبل فلا فضيلة له كقوله في المجموع وعان قال بن حو والمأزري
والسديجي أنه موقف الأنبياء اه قول المتن (قصودا ورافعة) وهي كلهما من الحرم وحدهما بين ما زى
عرفة وادى بمحضر نهاية وبغنى (قوله على طريق المأزني) تشبه ما زى من جهة أو الف فزأي مسكوز وهو كل
طريق يضيئ بين جبلين والمراذه الطريق التي بين الجبلين الذين في جانب عرفة ومزدلفة ماضية إلى بضع
(قوله وعلى خلاف كلام القفال الخ) يعني أن ما مر من أسأله الله له ديالتكبير في غير الحاج بناء على
كلام الأصحاب وأما على قول القفال فهم وفهمه سؤاله كدري عبارة أنها يتو بتأ كداح هذه الآية لهم
تكميهم بالذكور والفكر والدعاء والحرس على صلاة الصبح عز لذة للاتباع وأعلم أن المساقفتين سكة إلى معنى
ومن مزدلفة قال كل من عرفه فمضى فرسخ ذكروا في الروضة اه (قوله الذي الخ) صفة للخالف (قوله ان
احياء الخ) بيان لما (قوله سنة) خبران وجعله محله في غير الحاج شعبا (قوله ومن وجد الخ) قوله أو الجمع
في أنها إنما لا فقهين التزامهم إلى ومن اقتادوا إلى قوله وبس في المغني الاما ذكر (قوله أسرع) ويحرك
دائبة ان لم يجد هكاهن تعارض في حقه ادراك الوقوف وصلاة العشاء أقدم الوقوف وجوبا ولا يصلي صلاة شدة
انحرف ونافي قول المتن (وأخر والمغرب الخ) قال في شرح العباب وفائدة التخصيص على نيب التأخير هناك
ما مر في القصر أنه أفضل في حق السائر وقت الأولى بان هذا أفضل وإن لم يكن سائرا وقتها ولو قلنا ان عدم
الجمع أفضل ولو صلى كلا وقتها أو جمع في وقت المغرب وحده أو صلى أحدهما مع الإمام والأخرى وحده
جامعا أو لا أو صلى بعرفة والطريق فاته الفضيلة انتهى اه سم (قوله أو الاجتماع) بالرفع عطفا على
القرن (قوله أو الجمع) عطفا على ذلك (قوله بعد صلاة المغرب الخ) عبارة أنها بتوفى المجموع أن السنة
أن يصلوا قبل حط رسالهم بأن ينج كل جله ويعقل ثم يصلون للاتباع واه الشيطان يصلي كل واتب
(قوله في المان والشرح وأخر والمغرب الخ) الصاوي مع العشاء مع دلالة قال في شرح العباب وفائدة التخصيص
على نيب التأخير هناك ما مر في القصر أنه أفضل في حق السائر وقت الأولى بان هذا أفضل وإن لم يكن
سائرا وقتها ولو قلنا ان عدم الجمع أفضل ولو صلى كلا وقتها أو جمع في وقت المغرب وحده أو صلى أحدهما

دون دائق عندنا وضع خبر
ما من يوم أكثر أن يعق الله
فيه عبدا من النار من يوم
عرفة ولا يحذر من صعود جبل
الرجة بوسط عرفته بدعة
خلاف الجمع زعموا وأنه سنة
وأه موقف الأنبياء (قذا
شربت الشمس) جيبها
(قصودا ورافعة) على
طريق المأزني أي جبلين
وعليهم السكينة والوقار
مكثرين من التلبية قال
القفال والتكبير وكذا في
الذهاب من مزدلفة إلى وعلى
خلاف كلام القفال الذي
أطبق عليه الأصحاب فها
إن أحياء ليلة العيد بالتكبير
إلى خروج الإمام لصلاته سنة
محله في غير الحاج مادام لم
يغسل كاهن من يوم وجسد
فرجه أسرع وأما ما اعتد
من التزامهم بين العلبين ثم
الحاجين بين من عرفه عرفة
أو بين الحسل والحرم ومن
اقتاد الشوع ليلة التاسع
بهر فبعدة من فيضات
مذمومة ان يتولد منها
مغاضاة لا تحصى (وأخروا)
أي المسافرين الذين يجوز
لهم القصر لما رأت الجمع
للسفر لا التمسك على الأصح
(المغرب بنابا) يصلوا مع
العشاء - ودلقة من
الزاد فله وهو القرب
لقرن من معنى أو الاجتماع
لا اجتماعهم بل وتسمى جمعا
لذلك أو للجمع بين الصلوات فيها ولا اجتماع آدم وجواه على الله عليه وسلم فيها (جمعا) أي جمع تأخير للاتباع واه
الشيطان ويسن بعد صلاة المغرب بناحية كل جله ثم يعقل ثم يصلون للعشاء مع بيان للاتباع

الصلاتين كما قيل باب الجمعة ولا يتقبل صلاة مطلقاً اهـ أى لا يطالب بمن ذلك عرش وهذه كالصبر بمعنى
أن الإتاخة قبل الصلاتين يجعوا يمكن بعد جعل كلام الشارح على ما إذا صلوا المغرب في عرفة فكانت الإتاخة
عبارة عما لا يفضل أن يتأخر وأبعد بعد المغرب وبأى أن تقول الصغرة قليلاً ثم دعوا إلى صلاة عرفة بعد صلاة
المغرب فإذا دخل وقت العشاء ندب أن يسمع كل جمعة ثم يعقل ثم يصلون العشاء ثم يحلون واسطهم ثم يصلون
الرواتب والوتر وأما السفر المغرب يدب إلى وقت العشاء ليجمع فيها آخرها اهـ (قوله ثم يصلون الرواتب)
عبارة العباد وشرحوا أن يصلوا الرواتب بعد الجمع عرفة ومنزلة على الكيفية السابقة في باب الجمع لا
النفيل المطلق بين الصلاتين ولا بعدهما الثلاثة طوعاً وعن المناسك اهـ زاد في حاشيته لا يباح بل قال جمع الله
لأحسن الرواتب ولا غيرها انتهى اهـ سم (قوله هذا) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وقت اختيار
العشاء) وهو وثاب الليل على الزايع ونافى وكردى على أفضل (قوله والاصولهما الخ) أى جمع المغنى وقت اختيار
المتن (حضور الخ) أى أدنى لحظة بعد الزوال يوم عرفة نهاية ومغنى قول المتن (يجز عن أرض عرفات)
* (فرع) * بحجة أصلها بعد فترحت أغصانها الغير هاهل يصح الوقوف على الأغصان كما يصح الاعتكاف
على أغصان شجرة خرجت من المسجد الذى أصلها فيه فتنظر ويحجم عدم الصفة فليأمل ولا انعكس الحال
فكان أصل الشجرة خارجهما أغصانها داخله ففيه تنظر أيضاً ويحجم الصفة فليأمل سم على جى يفتى أن مثله
في عدم الصفة والطريق هو معرفة ثم رأيت سم على جى تنقل مثله عن مدر وعليه في فرق بين من طارفي
الحوادث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الأغصان للمناكفة في الحرم فيصحب بأنه مستقر في نفسه على حرم
في حواجره فغاشبه الواقف في أرضه ولكن ينقل عن شيخنا العلامة الشورى في حواجره والى السوية
بينهما أى الغنى والطيران في عدم الصفة قول ولولا بل بالصفحة في الصور بين تنزلها ثم منزلة أرضه لم يعد
عرش وهو وجوبه يوقى بعد ما عمن سم عن الحاشية من صحة الطيران في السبي (قوله وهي معرفة) وليس منها
ثم قولاً عرفة ودليل وجوب الوقوف الخ عرف من حاه إلى جمع قبل طلوع الصغرة فقد أدرك الخ جمعه وأدود
نهاية زاد المغنى وحده فقاموا عرفة على الجبال المقابلة مما يلي بساتين ابن عامر اهـ (قوله خير من) إلى قوله
وان أطال في المغنى الإقوله وفارق إلى وانما يجزى وكذا في النهاية لأنه خالف المغنى عليه كما يأتي وتول المتن
(وتحرمه) أى كتمه ومداينة شاردة نهاية (قوله وأطلق السبي والرى الخ) قد دل اقتصره عليه ما على أن الحلق
كل الوقوف فليراجع سم (قوله أنه عهد النطق الخ) فيه تأمل فان نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلها
(قوله ويحتمل الخ) فيجوز أن يجري هناماً قبل الإجهاد في القبلة إذا قدر على سؤال المخبرين علم سم عبارة
العصرى وقد يدل الاحتمال الثاني بأن هذا الزكركن ويحتمل له ما لا يحتاج إلى واجب اهـ (قوله بشرط كونه)
أى المحرم (أهلاً للعبادة) أى إذا أحرم بنفسه نهاية زاد المغنى أماناً أحرمه وأبى فلا يشترط في بعداً ذكر

مع الامام والاخرى وحدهما معاً أولاً وأصله بعرفة وألحقه بالطريق فانتهاه الفضيلة اهـ (قوله ثم يصلون الرواتب
والوتر يبنى) عبارة العباد وشرحوا أن يصلوا الرواتب بعد الجمع عرفة ومنزلة على الكيفية السابقة
في باب الجمع لا النقل المطلق بين الصلاتين ولا بعدهما الثلاثة طوعاً وعن المناسك اهـ زاد في حاشيته لا يباح
بل قال جمع الله لآحسن الرواتب ولا غيرها اهـ (قوله ولا يشترط في مكث ولا تفصل الخ) هل يشترط حصوله
بارضها أو عمارها بروضها من فحوايه أو شجرها حتى لو كان في السفر عليها في الهواء لم يكف أولاً يشترط ذلك
فيكمى ما ذكره * (فرع) * شجرة أصلها بعرفة خرجت من المسجد الذى أصلها فيه فتنظر ويحجم عدم الصفة فليأمل
ولا انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجهما أغصانها داخله ففيه تنظر أيضاً ويحجم الصفة فليأمل (قوله
وأطلق السبي والرى) قد دل اقتصره عليه ما على أن الحلق كل الوقوف فليراجع ومأذ كره في السبي خالفه
في شرح الروض فقال في بحث الرى الظاهر أنه كل الوقوف اهـ وقد يناقضه ما عني في السبي أثناء شيخنا
الشهاب الرمى (قوله ويحتمل الخ) فيجوز أن يجري هناماً قبل الإجهاد في القبلة إذا قدر على سؤال المخبرين

٣ (قوله بئى) هذه الملاحظة
ليست في نسخ السراج التي
بأيدنا اهـ من ههنا

دمعني عليه) فليحذر من الاذلة فيه بالعلاقة موثله بالمواساة كرات تعدى اولو بالاولى بمنون كذلك ثم يقع لهم بفلا كمالا فلو ان اطلال جمع في اعتراضه ووافقه قولهم شرط الصلة (١١٠) المطلقة الاسلام في عبرة انما السج اراد فانه فرض اذا شرط حسبنا عن الفرض كونه اهلا لاجل

الادام والوقوف على الوفاء والسعي والخلق قبل طاهر
١٠ انه لا يقسم للمعنى
١١ مطلقا بخلاف الجنون
١٢ ان المعنى به
١٣ هو قوله اه وبطل نرفته
١٤ ما ينفى اوائل الخبر انه بولي
١٥ مساذا ايس من افاقته
١٦ اى انه حدث والجنون
١٧ سواء كاتفر ولائس
١٨ المستغرق كفى
١٩ الصوم (و وقت الوقوف
٢٠ من الزوال) اى عهده يوم
٢١ سارفة) للاتباع المتدبره
٢٢ قوله صلى الله عليه وسلم
٢٣ واذا دنى مناسككم قول
٢٤ احد بدخوله قوله وفي وجه
٢٥ انه بشرط مضى قدر صلاة
٢٦ انظروا رده نقل جمع
٢٧ من المنذور ابن عبد البر
٢٨ يراجع على دخوله بالزوال
٢٩ بدفع ايضا قول شارح
٣٠ بدعى اعتبار مضى قبل
٣١ ظاهري والعصر والخطبتين
٣٢ لا يتابع وكما قالوا به في
٣٣ من وقت الاضحية وقد
٣٤ يستفتى رده مع الفرق في
٣٥ شرح لا بد من فرق بعضهم
٣٦ على منظر طاهر المتأمل
٣٧ وان قال انه فرق بدقيق
٣٨ باستدلال بقاعدة اصول بماذا
٣٩ هو لا تشبهه بل عليه
٤٠ ان سب من فرقته ان
٤١ تبين لم يؤخذ الامن
٤٢ صلى الله عليه وسلم على

ويزالهم لا يكتفي بوقوفه اه (قوله لا معنى له) اى في جدم وقت الوقوف فان افاق حافظه كفى كفى
الصوم معنى ومنها (قوله كذلك) اى تعدى اولو (قوله فلا يجوز ثم الخ) اى لا فرضا ولا نقلا ومثله سكران لم
يرفعه تعدى بسكره ولا بخلاف الجنون كسكران زال عقله مطلقا فمعه نقلا والفرق بين المعنى
عليه والجنون انه ليس له ولي يحرمه بخلاف الجنون شرح مر اه سم قال عرش قوله مر والفرق
الخ يؤخذ منه انه لو طرأ الغلبة عليه بعد الاحرام وقع محله بصحبه وصحبا وانما عليه جميع مدة الوقوف
اه (قوله ووافقه الخ) اى ما قاله (قوله فن عبر الخ) اى في المعنى عليه معنى (قوله عند الاحرام) تأمل
بصرى ويحجب بان الكلام كما تقدم عن النهاية والمعنى في احرم بنفسه (قوله انه لا يقع الخ) تقدم عن النهاية
اعتقاده (قوله مطلقا) اى لا فرضا ولا نقلا (قوله بخلاف الجنون) اى يقع له نقلا بصرى (قوله والفرق
الخ) اعتمد هذا الفرق مر اه سم عبارة البصرى الفرق المذكور رفته ابن شعبة ثم نظر بصرى والفرق
المشار اليه في غاية الاقتضاه وضوح فن رام الاطلاع على كنهه فغلبه بالوقوف على الشرع المشار اليه
اه (قوله وبطل فرقة الخ) قد بينا ان ذلك محال لانه ليس الكلام في هذا الصواب والخاصة بولي عليه
فيها سم عبارة الكردى على باطل وكلام التحفة وهو ان المعنى عليه لا يكون كالجنون لا اعتد بالاس
من افاقته فلا يبرحه نقلا لا حدث الا ان يكون مراده انه حدث وجد للمعنى عليه فله بولي عليه اعتقاده
الجنون مطلقا في وقوعه نقلا وان مراده بكون حدث كالجنون في كون بولي عليه بولي على احرامه
اعمال الناسك بخلاف ما ذالم بولي عليه فيبقى على احرامه الى افاقته فيعمل الاعمال بنفسه كايدي ذلك
عبارة في شرحه على الارشاد والعب اه (قوله فالحق انه حدث الخ) اى حين اذ ليس من افاقته سم
(قوله هو والجنون سواء) وقالا لا لا معنى والمعنى بخلاف العمل الربى وشرى البسطة لتسبح الاسلام اه
كردى على باطل (قوله المستغرق) اى جمع الوقوف في قول المن (يوم عرفه) وهو تاسع الخ طه
(قوله المتدفع الخ) صفة للاتباع (قوله قول احد الخ) فاعله (قوله على دخوله بالزوال) اى عدم تحاقه
عن الزوال فلا بد في تقدير الاجماع على ذلك قول الامام احمد بدخوله فيهم بصرى (قوله هو الخ) اى
بالاجماع (قوله قول شارح) هو العلامة ابن الملقن بصرى (قوله لا يتابع) متعلق بيشترط كرى اقول
صريح عبارة ذلك الشارح وسردها السبب بد البصرى مر عى في انه متعلق ببسطة الخ (قوله وكما قالوا الخ)
متعلق على الاتباع (قوله انه) وهو اعتبار مضى قدر الزوال والخطبتين (قوله رده) اى قول ذلك الشارح
(قوله وترى بعضهم الخ) نقل هذا الفرق بتفصيله ابن شعبة عن الاذرى ثم نظر فيه والفرق الذى اشار التحفة
الى رده وهذا الفرق ويطرأ راجعته ان رده اولى بالرد في راجعه قائمه ان كنت من اهله بصرى عبارة النهاية
ولعل الفرق التسهيل في الحاج لكثرة اعم له نوسعه الوقت ولم يصدق عليه باسرها وقتقه على شى آخر
بعد الزوال بخلاف المعنى اه (قوله ان الترتيب) اى باعتبار مضى قدر الزوال (قوله فمما ذله)
اى تقدمه صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف (قوله علا الخ) عليه السلام (قوله على خبر الخ) متعلق
بالمقدم (قوله على الخ) متعلق بمملا (قوله حادثة تفضل الخ) اى لا يشترط اعتبارها بالوقوف بصرى
ومعنى (قوله الصلاة) اى صلاة الصبح (قوله وقضى وقتقه) والتفت ما يقع له الحرم عند تحاقه من ازالة شعث
علم (قوله ولا يجوز ثم الخ) اى لا فرضا ولا نقلا ومثله سكران لم يرفع عقله تعدى بسكره ولا بخلاف الجنون
كسكران زال عقله مطلقا فمعه نقلا والفرق بين المعنى عليه والجنون انه ليس له ولي يحرمه عندهم بخلاف
الجنون شرح مر (قوله والفرق ان المعنى عليه الخ) اعتمد هذا الفرق مر (قوله وبطل فرقة الخ) قد
بين ان ذلك محال لانه ليس الكلام في هذه الصواب والخاصة بولي عليه فيها اه (قوله فالحق انه حدث الخ)

ان من ذبح قبل ذلك لم يصح تحريمه ولا كذلك هنا فحما منه لاجل الاجماع المتقدم على خبره وذاعى مناسككم على اية الحيازة ووض
فصله قبل الوقت لا يكون شرطا في دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاؤه الى غير تمام الخبر) لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة
لا يجزى بدفع من ادركه ما به دلاله واى عرفان قبل ذلك لا يلزم ان تقدمت جبهه وضى فتموه انه قال من يله عليه جميع قبل صلاة الصبح

ووسع وحلق شعر وقلم نظير رأسه ومعنى **(قوله وفيه)** أى فى الحديث الآخر والجار متعلق بقوله أى
 رد الخ **(قوله لانه الخ)** علة متوسطة بين جزأى المدعى **(قوله رد الخ قبل الخ)** أى لانه صلى الله عليه وسلم انما
 سماها لانه جمع لانه عرفة كرى صبراً والبصرى قوله رد الخ فيه نظر اذا لازم من ذلك اطلاق لانه جمع
 لذلك نظر البقية فهو لا يقع اطلاقاً لانه عرفة فلهذا نظر الان له الحكم ومهما لحاصل أن قائل ذلك ان كان
 مستنده النقل فلا يحسد عنه ولا يرميه لحديث المذكور أو الاستسباط مما ذكره وغير لازم كما نثار اليه الشارح
 اه قول المتن **(نهار)** أى بعد الزوال والنهاية ومعنى **(قوله الم الترتيب الخ)** الانسب للتسكير بانى التعريف
 من انهم الحصر بصري **(قوله ترك نيكاً)** وهو الجمع بين الال والنهار والاصل فى ترك التسليم وجوب التمسك
 الاما خرج بدليل فما يتوهمنى **(قوله لذلك)** أى لجمع بين الال والنهار عرش قول المتن **(ولو دفعه الخ)** ومن
 رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهده فحدث شهادته بنفسه قبلهم لا معهم اذا العشرة فى دخول وقت عرفة
 ونحوه ما اعتقده كمن شهد رؤيته الهلال ومضاه فحدث شهادته بنفسه اذا النهاية وقياسه بنحو الوقوف
 على من أخبره بذلك وقتى قلبه صدقه اه عبارة التوفاى ومن رأى الهلال ورد وقوفه بجوابهم لا معهم
 وكذا من اعتقد صدقه كقول النهاية ونحوه فى الحاشية شرح العباب اه قال الرشدى قوله مر وشهده
 فردت شهادته ليس بقيد فالمدار على أنه رأى وقوله مر قباهم لا معهم ظاهر واراد بكنه الوقوف لا معهم
 وقوله مر وقباهم الخ وانظر هل يحصى هنا مافى الصوم بالعمل بالحساب اه **(قوله الحادى عشر)**
 الى الفصل فى النهاية الاقوله أى غلط فى قوله ودخل الى المتن وقوله كليتته الى المتن وكذا فى المتن الاقوله
 وأوله الحادى عشر وقوله اذا وقع الى المتن **(قوله يجوز الخ)** عبارة النهاية والمعنى ولو غلطوا يومين فأكثروا
 أو فى المكان لم يصح جزاءه رة ذلك اه **(قوله مطلقاً)** أى عداً وغلطوا أكثر وأو **(قوله أوله الخ)** الحادى
 عشر) خلافاً لشرح التلخيص والمعنى ووافقاً لما بينه بانه ومعنى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى
 عشر لا يجزئ وهو ما جمعه القاضى حسن لكن بحث السبكي الاجزاء كاله شرلانه من تمتعه وهو مقتضى
 كلام الحادى الصغير وفرعه واقفاه والاول هو الاقرب اه قال غش قوله مر لكن بحث السبكي
 الاجزاء هو المعتمد اه عبارة سم وفى سائبة الايضاح بعد كلامه رة يقول القاضى حسن لا يصح الوقوف
 ليلة الحادى عشر ضعف انتهى مر اه عبارة الكردى على بافضل وللمعتمد ان ليلة الحادى عشر
 كالعشر خلافاً لالسبكي والمعنى اه **(قوله بان غم الخ)** (تنبيه) المتجه فيمبال وقم الغلط وبيان الحال
 قبل الاحرام صحت احرامهم ووقوفهم بعد ذلك لو جردوا عنى وهو مشقة القضاء (تنبيه آخر) لا ترد فى
 اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتين واحداً واحداً كما هو ظاهر وان توهم
 بعض الطائفة بخلافه (فرع) الوجه أنه اذا فصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادى عشر هو
 العاشر على حق كل من كان حرم ما بالبحر أو حرمه فى ذلك اليوم فلا يجزئ نقصته فى اليوم التاسع
 لالعاشر وقضية ذلك مستعمومة بالعاشر سم وقوله فى اليوم التاسع لالعاشر صوابه فى اليوم العاشر
 أى حين انشأ من فاقته **(قوله فى المازلو وقوف اليوم العاشر غلطاً)** أى فى شرح العباب ومفهوم
 كلام الحادى الصغير وفرعه ان وقت الوقوف للغالطين من زوال العاشر الى فجر الحادى عشر وهو ظاهر
 ومن ثم اعتمد السبكي وغيره وان اقتصر معظم الاصحاب على العاشر فقط قال الاندلسى ولا يجزئ وقوفهم قبيل
 الزوال تتر بلاه من الزوال التاسع اه وفى سائبة الايضاح بعد كلامه رة يقول القاضى الحسين لا يصح
 الوقوف ليلة الحادى عشر ضعف اه مر **(قوله أوله الحادى عشر)** كذا مر **(قوله بان غم هلال)**
 الخ وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة وذى الحجة شرح مر (تنبيه)
 المتجه فيمبال وقم الغلط وبيان الحال قبل الاحرام صحت احرامهم ووقوفهم معاً ومترتين واحداً واحداً
 القضاء (تنبيه آخر) لا ترد فى اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتين واحداً واحداً
 كما هو ظاهر وان توهم بعض الطائفة بخلافه (فرع) الوجه أنه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة

فقد أدرك بحجوفه لانه انما
 سماها ليلة جمع لانه عرفة كرى صبراً والبصرى قوله رد الخ فيه نظر اذا لازم من ذلك اطلاق لانه جمع
 انها تسمى ليلة عرفة فلهذا نظر الان له الحكم ومهما لحاصل أن قائل ذلك ان كان
 مستنده النقل فلا يحسد عنه ولا يرميه لحديث المذكور أو الاستسباط مما ذكره وغير لازم كما نثار اليه الشارح
 اه قول المتن **(نهار)** أى بعد الزوال والنهاية ومعنى **(قوله الم الترتيب الخ)** الانسب للتسكير بانى التعريف
 من انهم الحصر بصري **(قوله ترك نيكاً)** وهو الجمع بين الال والنهار والاصل فى ترك التسليم وجوب التمسك
 الاما خرج بدليل فما يتوهمنى **(قوله لذلك)** أى لجمع بين الال والنهار عرش قول المتن **(ولو دفعه الخ)** ومن
 رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهده فحدث شهادته بنفسه قبلهم لا معهم اذا العشرة فى دخول وقت عرفة
 ونحوه ما اعتقده كمن شهد رؤيته الهلال ومضاه فحدث شهادته بنفسه اذا النهاية وقياسه بنحو الوقوف
 على من أخبره بذلك وقتى قلبه صدقه اه عبارة التوفاى ومن رأى الهلال ورد وقوفه بجوابهم لا معهم
 وكذا من اعتقد صدقه كقول النهاية ونحوه فى الحاشية شرح العباب اه قال الرشدى قوله مر وشهده
 فردت شهادته ليس بقيد فالمدار على أنه رأى وقوله مر قباهم لا معهم ظاهر واراد بكنه الوقوف لا معهم
 وقوله مر وقباهم الخ وانظر هل يحصى هنا مافى الصوم بالعمل بالحساب اه **(قوله الحادى عشر)**
 الى الفصل فى النهاية الاقوله أى غلط فى قوله ودخل الى المتن وقوله كليتته الى المتن وكذا فى المتن الاقوله
 وأوله الحادى عشر وقوله اذا وقع الى المتن **(قوله يجوز الخ)** عبارة النهاية والمعنى ولو غلطوا يومين فأكثروا
 أو فى المكان لم يصح جزاءه رة ذلك اه **(قوله مطلقاً)** أى عداً وغلطوا أكثر وأو **(قوله أوله الخ)** الحادى
 عشر) خلافاً لشرح التلخيص والمعنى ووافقاً لما بينه بانه ومعنى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى
 عشر لا يجزئ وهو ما جمعه القاضى حسن لكن بحث السبكي الاجزاء كاله شرلانه من تمتعه وهو مقتضى
 كلام الحادى الصغير وفرعه واقفاه والاول هو الاقرب اه قال غش قوله مر لكن بحث السبكي
 الاجزاء هو المعتمد اه عبارة سم وفى سائبة الايضاح بعد كلامه رة يقول القاضى حسن لا يصح الوقوف
 ليلة الحادى عشر ضعف انتهى مر اه عبارة الكردى على بافضل وللمعتمد ان ليلة الحادى عشر
 كالعشر خلافاً لالسبكي والمعنى اه **(قوله بان غم الخ)** (تنبيه) المتجه فيمبال وقم الغلط وبيان الحال
 قبل الاحرام صحت احرامهم ووقوفهم بعد ذلك لو جردوا عنى وهو مشقة القضاء (تنبيه آخر) لا ترد فى
 اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتين واحداً واحداً كما هو ظاهر وان توهم
 بعض الطائفة بخلافه (فرع) الوجه أنه اذا فصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادى عشر هو
 العاشر على حق كل من كان حرم ما بالبحر أو حرمه فى ذلك اليوم فلا يجزئ نقصته فى اليوم التاسع
 لالعاشر وقضية ذلك مستعمومة بالعاشر سم وقوله فى اليوم التاسع لالعاشر صوابه فى اليوم العاشر
 أى حين انشأ من فاقته **(قوله فى المازلو وقوف اليوم العاشر غلطاً)** أى فى شرح العباب ومفهوم
 كلام الحادى الصغير وفرعه ان وقت الوقوف للغالطين من زوال العاشر الى فجر الحادى عشر وهو ظاهر
 ومن ثم اعتمد السبكي وغيره وان اقتصر معظم الاصحاب على العاشر فقط قال الاندلسى ولا يجزئ وقوفهم قبيل
 الزوال تتر بلاه من الزوال التاسع اه وفى سائبة الايضاح بعد كلامه رة يقول القاضى الحسين لا يصح
 الوقوف ليلة الحادى عشر ضعف اه مر **(قوله أوله الحادى عشر)** كذا مر **(قوله بان غم هلال)**
 الخ وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة وذى الحجة شرح مر (تنبيه)
 المتجه فيمبال وقم الغلط وبيان الحال قبل الاحرام صحت احرامهم ووقوفهم معاً ومترتين واحداً واحداً
 القضاء (تنبيه آخر) لا ترد فى اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتين واحداً واحداً
 كما هو ظاهر وان توهم بعض الطائفة بخلافه (فرع) الوجه أنه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة

ودخول هذا في تقدير
 الطالبين باعتبار وقوع
 الغلط الماضي منهم بجاز
 شائع بل قال جصوليون
 ان ذلك حقيقة فزعم تعين
 المفعول لاجله ممنوع
 (أجروهم) اجماعا عسقة
 القضاء عليهم مع كثرتهم
 مشقة عظيمة ولا لهم ليا مئون
 وقوع مثله في القضاء وخرج
 بالغلط بالهنيء المذكور مالم
 توسع ذلك بسبب الحساب
 فلا يجوزهم لتقصيرهم واذا
 وقعوا في ذلك كان اعداء
 قضاء فحسب أيام التشريق
 لهم على حساب وقوعهم
 كما بينته في الحاشية فخرج
 غريبة الاستعانة من
 مراتبها (الا ان يقالوا
 على خلاف العادة في الجحيم
 فيقصون) جحيم هذا في
 الاصح لعدم المشقة لعمامة
 (وان وقوفوا) السوم
 (الساكن غلطاً) بان شهد
 اثنتان برؤية الهلال ليلة
 ثلاث الفعدة بها ناقصتين
 (وعلموا) بذلك (قبل فوت
 الوقت) وجب الوقوف في
 الوقت (نداركه) وان
 علموا بعده وجب القضاء
 لهذا الخ في عام آخر (في
 الاصح) وان كثروا فارق
 ما مر بان لتخير العبادة من
 وقتها أقرب الى الاحتساب
 من تقديمها عليه وان الغلط
 بالتقديم انما يشأن غلط
 حساب أو غلط شهوده
 يمكن الاجتزاء عنه

(قوله ودخول هذا) أي قوله أم قبله بأن غم الخ كرهى (قوله فزعم تعين الخ) دعي زعمنا نهاية والغنى قال
 سم أقول بل زعم نفس صفة المفعول لاجله ممنوع فضلا عن تعينه وذلك لا اشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول
 لاجله كما تقرر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما سهل الامر والوجه تخرج المفعول على مذهب
 سيبويه والقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان اهـ (قوله ممنوع) قد يقال يكفي في تعينه
 أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من الغلط لا انتفاء القدر من قبله فالجمل على ما لا يفهم من الغلط وهو
 لا يجوز بغیر ضرورة سم قول المتن (أجروهم) أي وقوعهم واذا وقفوا العشر غلطاً يصح وقوعهم فيه قبل
 الزوال كتحسينه الا ترى بل بعده ولا يصح زى يوم محره الا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف لا لا بد من طلوع
 شمس الحادى عشر ومضى قدر وكعتين وخلفتين خف فبات أيام التشريق تتخذ على حساب وقوعهم كما أفق
 بذلك الولد رحمه الله تعالى نهاية عبارة سم عن شرح العباب ومفهوم كلام الحاروى الصغير وفر وعده أن
 وقت الوقوف للطالبين من زوال العاشر الى فجر الحادى عشر وهو ظاهر ومن ثم اعتسده السبك وغيره اهـ
 (قوله لتقصيرهم) أي بعدم تشر الحاسب عمن (قوله فحسب أيام التشريق الخ) خلافاً للاسنى والغنى
 (قوله على حساب وقوعهم) أي فالحادى عشر هو العبد والثلاثة بعده هي التشريق كما أفق بذلك شيخنا
 الشهاب الزملى وهل يثبت كون الحادى عشر هو العبد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غيرها الخج أيضاً
 بالنسبة لصلاة العبد وذم الاخضعة ونحو ذلك فنه نظر والذي ينفاه في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت
 الرضى في حقه كان هو الرأى الأول يثبت ما ذكر في حقه بل مقتضى تلك الرضى يتوهم ابعين ذلك أن بعض الخج
 لو انفرد بالرؤية لم يلزمه العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الفاعل وان كثروا واذا كان هذا في بعض الخج في
 غيرهم أولى ومن لم يسلم من الغلط بان لم يرهو ولا من يلزمه العمل برؤيته فحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً
 للصحيح ويحتمل خلافه لان هذا من خصائص الحج الاترى أنهم لو تركوا الحج ووقعوا في هذا الغلط لم يثبت
 في حقهم هذا الحكم كغيره من الغلط بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكتومين واقفهم في المطاع
 أمان فانهم في خلافه لو ثبت عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فلا تأمل سم والاحتساب الا انما
 هو الظاهر (قوله فاستبين) أي أو أكثر من ثبوتها ومعنى (قوله وهو يمكن الخ) أي كل من غلط الحساب وخلل
 الشهود يمكن الاجتزاء عن موافقة الغلط بالتأخير فديكون بالغيم المانع من الرؤية ومثل ذلك لا يمكن الاجتزاء عنه
 معنى ونهاية

شرعوا الحادى عشر هو العبد شرعاً على حق كل من كان محرم بالحج أو أحرع به في ذلك اليوم فلا تجزئ تخصيته
 في اليوم التاسع والعاشر وقضه ذلك حصصه يومه العاشر (قوله فزعم تعين المفعول لاجله ممنوع) أقول بل
 زعم نفس صفة المفعول لاجله ممنوع فضلاً عن تعينه وذلك لا اشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما
 تقرر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما سهل الامر والوجه تخرج المفعول على مذهب سيبويه
 والقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان وفي الغنى في بحث اذ في قوله تعالى لا تنصروا
 نصرة الله الآية ما نصصوا الاولى طرف لنصرة والثالثة قبل بل ثان وقبل طرف لثالث اثنتين
 وفيهما وفي بدال الثانية نظر لان الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف بدلان منه قال وقد يجب بان
 تقابل الا زمته يتزاهمه في الغلبة أشار الى ذلك أو الفتح اهـ فثبت من ذلك جواب آخر لا تقرر من
 الوقوف و زمن الغلط (قوله فزعم تعين المفعول لاجله ممنوع) قد يقال يكفي في ثبوتها المعنى مجازي هنا غير
 مفهوم من الغلط لا انتفاء القدر من قبله فالجمل على ما لا يفهم من الغلط وهو لا يجوز بغیر ضرورة سم
 (قوله فحسب أيام التشريق لهم) أي كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الزملى (قوله على حساب وقوعهم) أي
 فالحادى عشر هو العبد والثلاثة بعده هي التشريق وهل يثبت كون الحادى عشر هو العبد والثلاثة بعده
 هي التشريق في حق غيرها الخج أيضاً بالنسبة لصلاة العبد وذم الاخضعة ونحو ذلك فنه نظر والذي يظهر
 في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الرضى في حقه كان هو الرأى الأول يثبت ما ذكر في حقه بل

(فصل في الميت بمن دلفه وتوابعه) * (قوله بمن دلفه) كسر اللام وطوؤها سبعة آلاف ذراع من جرد صالح الوئى
 السكرى على أفضل من قبض الآخر من كتاب الحنفية طول من دلفه سبعة آلاف ذراع ومائة ذراع وأربعة
 أسباع ذراع اهـ (قوله وتوابعه) أى كالدفن منها وطلب الميت على ترك الميت وسن أخذ الحصى منها والوقوف
 بالشعر الحرام وروى جرة العقبه ثم فجم الحلق أو التصرير ثم دخول مكة لطواف الأفاضة (قوله على ما قبلها
 الخ) يعنى على الأفعال المذكورة في الفصل السابق (قوله عطفها الخ) أى وجهه قوله فصل أى هذا فصل
 اعتراضه بجموع الفصل بهذا كاصحوا به ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدر أى فصل بفعالين ما ذكر
 وبينون وأن تكون الواو استنافية سم قول المنز (وبينون الخ) هل بشرط أن لا يكون مجنوناً ولا مغمى
 عليه وعليه يلو بقى جميع النصف مجنوناً أو مغمى عليه يسقط الدم لأن كلام الجنون والأغماء عذر
 والميت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه فقولاً لا يعدان يجعل عذر العدم يمكنه منه ثم إن كان له على أحرم عنه
 وجب عليه إحضاره والأفعلى الوئى الدم سم على سج (قوله أحرم عنه الخ) يخرج ما لو أحرم بنفسه طرأ عليه
 الجنون أو الألفاء وقضيت أنه لا دم على الألفاء بحضرة فليأخذ عرش عبارة الوئى فى كفى الخ وروى لوطيان
 غير من دلفه أو لا يتغير ثم أى كان ناعماً أو مجنوناً أو مغمى عليه أو سكران وهذا أى الإحرام من نحو الجنون هو
 ما جرى عليه عبد الله وقال الشمس الرلى بشرط فيه أن يكون أهلاً للعبادة فجمع ابن الجلال بينهما بأن
 يجعل الأولى على غير المتهذى والثانية على المتعدى اهـ (قوله وجوباً الخ) قوله كاصح به في الملقى الألف
 وعليه كثير من وكذا في النهاية الأولى واختاره السبكي (قوله ويجعل الخ) أى كل ما يوجب دفعه فتنهاية
 ومغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الحاشية مما فيه وقضيت أنه لا ينصرف بالصرى وأنه يجوز وإن قصدت بقاؤه
 بصل ثم من دلفه وتوابعه ينبى أن يجوز ذلك فى من فصل الميت بما وئى لم يعلم ثم أمضى وقصد غير الواجب مدر
 اه عبارة النهاية وياتى فيه أى ميت من دلفه ما صرح فيمن جعله بالسكان ويحصى فيه ما لم يأتى ونحوه
 فيما يظهر اهـ (قوله وعليه يجعل الخ) أى على ما صرح به الجميع (قوله ثم استشكله) أى الرافى بشرط
 معظم اللابل و (قوله وعلى الأول) أى من عدم اشتراط المأخذ (قوله لم يرد الخ) أى لفظ الميت (قوله
 مقتضى تلك الخ) أى يتوابعه من ذلك أن بعض الحجج لو انفرد بالرؤية لم يجزه موافقة
 الغالطين وإن كثروا وإذا كان هذا فى بعض الحجج ففى غيرهم أولى وجوابه العالين من رأى الهلال وحده
 أو مع مردود الشهادة ووقف فى التاسع عند دوان وقت الناس بعده اهـ ومن لم يسلم من الغلط بان ثم وهو لا
 من يلزمه العمل برؤية فصلى ثبوت ما ذكر فى حقه تبعاً للمعجم ويحمل خلافه لأن هذا من خصائص
 الحجج الأخرى ثم لم يرد كوا الحجج ووقوف هذا الغلط لم يثبت فى حقهم هذا الحكم كغيره من الظاهر بل البرية فى
 حقهم بما تبين وهذا كونه بالنسبة لى لا يكون واقفهم فى الماطع أمان خالفهم فى مالا يوقف فى عدم ثبوت
 ما ذكر فى حقهم مطلقاً كغيره من الظاهر فليأتى

(فصل في الميت بمن دلفه وتوابعه) * (قوله عطفها عليه) فإن قلت يلزم فصل هذا المعطوف بجملة وئى
 قوله فصل أى هذا فصل قلت الفصل جائز عالم محض أبدياً يؤمنه جملة الاعتراض كاه مرحوباً وهذه الجملة
 اعتراضه فليأتى ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدر بعد الفصل أى فصل بفعالين ما ذكر وبينون
 وأن تكون الواو استنافية (قوله فى المنز) هل بشرط أن لا يكون مغمى عليه كإلى وقوف عرفة
 وعليه فلو بقى مغمى عليه جميع النصف الثانى هل يسقط الدم لأن الأغماء والميت يسقط بالعدو
 بخلاف وقوفه يعرفه هل بشرط أن لا يكون مجنوناً ولا مغمى عليه بقى جميع النصف الثانى فهل يسقط
 الدم ويجعل الجنون عذراً والميت يسقط بالعذر ولا يعدان يجعل عذر العدم يمكنه منه ثم إن كان له على
 أحرم عنه وجب عليه إحضاره والأفعلى الوئى الدم كإعلى مما تقدم وأول الباب (قوله ويجعل الخ) فليأتى النصف
 الثانى ولو بالمرور الخ عبارة فى الحاشية بل قال السبكي يجوز المرور وكفى عرفة لا يعدل كلام المصنف
 وغيره اهـ وقضية قوله كفى عرفة أنه لا ينصرف بالصرى وأنه يجوز وإن قصدت بقاؤه بقاؤه لا يكره
 والدعاء للاتباع

ولان على الحاج (الخ) لا يفتي ما في هذا المصنف بصرى عبارة سم هذا تعليل لكون الانصاف بالذكر والدعاء دون غيره مما يجب كالعبادة اهـ (قوله فاربع ليل الخ) واقصر صلى الله عليه وسلم في المزدلفة على صلاة المغرب والعشاء قصر او رقد بقية الليل مع كونه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماء ولكنه اراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفته لما هو بصدد يوم النحر من كونه نحر يديه المباركة ثلاثا وستين ليلة نودى في مكة لطواف الافاضة ورجع الى منى فترأس صلى الله عليه وسلم قيام الليل بتلك الليلة ونام حتى أصبح انتهى من الواجب للدين اهـ بصرى (قوله لم يسن له التنفل الخ) وبقا قال السني وشيخنا المغيرة والنهاية بصرى عبارة ما يسن الاكثر في هذا اليلة من التلوة والذكر والصلاة قال الرشدي قوله مر الصلاة المراد بالصلاة هنا المعنى القوي المرافح للدهاء والمراد في كلامه مر ويدل على هذا أنه لم يذكر الدعاء هنا كالأمر فيأمر أو مراده بالصلاة الى وان غير التنفل المطلق حتى لا ينافي ما مره وهذا أول من جعل الشيخ عرش له على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكر اهـ (قوله التنفل المطلق الخ) عبارة شرح العناب واطلاقه أى المجموع الصلاة مستثنى فلهذا المطلق لا يتابع لما صحت أنه صلى الله عليه وسلم اضطلع بعد رتبة العشاء الى طواع الغبير فكان احياؤه بالذكر والفكر أفضل اهـ وهل المراد بواجب العشاء ما يشمل الترتيل لا يلزم فونه سم قول المتن (بعد نصف الليل) أى ولم بعد نهاية معنى (قوله بعد) الى قوله وأخذ في الغنى والى قوله ولا رده في النهاية قول المتن (وعاد الخ) راجع لقوله أو قبله فقط شرح مر اهـ سم قول المتن (ومن لم يكن به في النصف الثاني) أى في جميعه بان لم يكن بها لحظة منه فالطرف الثاني متعلق بالنفي لا بالنفي وبجمله أنه متعلق بالنفي والمراد بالنصف الثاني جزء منه (قوله لكن الاصح الخ) عبارة المغيرة والنهاية وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحبيا كما ترك الميت منى اليلة عرفة لكن يرجع المصنف فيما عدا المنهاج من كتبه الى وجوب وقال السبكي انه المنصوص في الاموال صحيح من جهة المذهب أى ولا يلزم من البناء الاتحاد في الجميع اهـ (قوله حيث لا عذر الخ) أى واما العذر وما ساقى في ميت حتى فلا دم عليه جزء مغنى (قوله ما ياتي في ميت حتى) وفي سائبة الايضاح للشارح وشرحه للعمال الرولى الاوجى عباد كرم من الاعذار في الجمعة والجماعة كثيرا رضى رب ونحو صدق لا يمتد له وان لم يشر في على الموت الخ وفى الانعاب يطبق به كل ذى ساجدة له او وقع انتهى اهـ كرى على بافضل (قوله وأخذ منه البلقين الخ) نقله عنه في النهاية وأقره اهـ بصرى (قوله أن من شرط ميتة الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمعة مما انصفتا فتولى وطبقوا كره على عدم مباشرتها فأتى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاقه العلوم قال الزركشى والظاهر خلافه لان ما جعله وهو لم مباشر انتهى فاقناه التاج وافق لمائة البلقين وبحت الزركشى وافق لرد الشارح سم (قوله بحدرة أى مثله) (قوله خلوف على محترم) وبقى أن يعرج في ذلك معنى فيحصل الميت ما وان لم يعلم انهم انى وقصد غير الواجب مر (قوله ثم استسكه الخ) كان يمكن دفع الاشكال بتخصيص جواز الدفن عقب النصف عن وصلها عند الغروب لكن مستحلاف ما دلل على ذلك السنة ككله ظاهر (قوله ولان على الحاج الخ) تعليل لكون الاجاء بالذكر والعشاء دون غيره مما يجب كالعبادة (قوله ومن لم يسن له التنفل المطلق فيها) عبارة شرح العناب واصلا تسمى المجموع الصلاة مستثنى فلهذا المطلق لا يتابع لما صحت أنه صلى الله عليه وسلم اضطلع بعد رتبة العشاء الى طواع الغبير وكان احياؤه بالذكر والذكر أفضل اهـ وهل المراد بواجب العشاء ما يشمل الترتيل لا يلزم فونه سم قول المتن (بعد نصف الليل) أى ولم بعد نهاية معنى (قوله بعد) الى قوله وأخذ في الغنى والى قوله ولا رده في النهاية قول المتن (وعاد الخ) راجع لقوله أو قبله فقط شرح مر اهـ (قوله أن من شرط ميتة الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمعة مما انصفتا فتولى وطبقوا كره على عدم مباشرتها فأتى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاقه العلوم قال الزركشى والظاهر خلافه لان ما جعله وهو لم مباشر انتهى فاقناه التاج وافق لمائة البلقين وبحت الزركشى موافق لرد الشارح ثم

ولان على الحاج في صحتها أعماله اذ لا يفتي في بصرى ليستعين عليها ومن ثم لم يسن له التنفل المطلق فيها (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله) بغز أو غيره (وعاد قبل الغبير فلا شيء عليه) خصوصه به في جزء من النصف الثاني (ومن لم يكن به في النصف الثاني أراق دما وفي وجوبه القولان) السابقان فبين فاروق قبل الغروب ولم يعد لكن الاصح هنا الوجوب حيث لا عذر مما باقى في ميت حتى وأخذ منه البلقين ان من شرط ميتة بحدرة قولنا ما يخرجها خلوف على محترم لم ينقص من حكميته شئ كإلزام هذا على المفسر وهو لا رده لوضوح الفرق باختلاف ملحقها بالباين لان ذلك كاجلها فلا يستحق الا ان أتى بالعمل المشروط عذر أم لا وهذا تفويت يوجب عذر فلا تفويت وساقى آخر الجملة

١٠٠- ومن منى نسبة المري وما احتل اختلاطه أو على أنه ذكرهم بذلك لئلا يدور أنه من لم يأخذ من مزلقة إذا الظاهر أنه لم يعلم بأخذ منها إلا
 ١٠١- بيوت منه فان قلت قياس كراهة (١١٦) التيمم تراب الأرض التي وقع بها عذاب كراهة الزلزال بجوار محسر بناء على وقوع العذاب به

فان يمكن ذلك ويمكن
 القصر في بان التراب آلة
 لطهر البدن المحمّل للصلاة
 فاحتطه أكثر فان قلت
 أي فرق بينه وبين كراهة
 الزلزال بجاري به قلت ان فرق
 ان هذا قلونه الدفكان
 أجمع بخلاف ذلك ويجوز
 أخذه من غير مرفة
 ومحسر لكن يصح من
 مسجدك عليك أو موضع
 تلبس والاحرم وراضع
 محل كراهة المأكل للغير
 ان علموا ذلك أو أعرض
 عنه والاحرم أيضا ومن
 حش وكذا كل محل نجس
 مالم يغسله وانما نزل كراهة
 الأكل في اناء بلور الزلي
 تحبس رشح غسلها
 استغذروها بعد غسلها
 وبين غسل الحصى حيث
 قربها حيث تغسلها حيث
 وكراهة غسل نحو ثوب
 جديد قبل لبسه محل فيقال
 قربها حيث تغسلها
 المري لما ورد بل صحت
 ما يقبل دفع والسناباين
 الجليلين ومن غسل (فاذا)
 باغوا الأشعر) مأخوذ من
 الشريعة وهي العلامة
 (الجرام) أي الحرم فيه
 الصيد وغيره أو ذاك الحرم
 الاكيدة وهو البناء المجهود
 الآن بملقة خلافاً
 أنكره (وقفاً) مستقبين
 لقلبه ذكرين والاولى أن

كج تؤخذ من بطن محسر إذا تضاء الأذرى وقال السبكي لا يؤخذ ليام التشريق الامن من نص عليه في الاملاء
 انتهى والواجب حصول السنة بالأخذ من كل مناهة اه قال عرش قوله من يأخذ من كل مناهة قضيت أنه ليس
 أحدهما أول من الآخر عبارة الوفاة ومن أن يأخذ من مزلقة حصري يوم التحليل ان أراد النهر
 منها لا والابعد الفجر ما دام التشريق في نوح جباله أي اه (قوله) منه أي المحسر (قوله) وما دخل الخ
 معطوف على المري (قوله) أو على أه الخ ولعله الأقرب فكان الأولى تقدمه على الجواب الأول (قوله) فان قلت
 قياس الخ قد يقال انه موهوم من كلامه السابق ومن الحديث بتسامي دلالة في المدعى طلب النقا الحصى
 من محسر ومحل العذاب على ما فهم كلامه لا سيما في قوله لا يأخذ من كل مناهة والحديث على ما عاده جعابن الأدلة
 بحسب الامكان في أن لا يمنع الدلالة اذ ليس في الحديث تعرض لبيان المحل المأخوذ وهو ما يلجأه فالقاب
 أمل الى ما نقله السبكي عن نص صاحب نهج لانه لم يثبت أخذ صلى الله عليه وسلم ولا أحرم من أصحابه
 من غيره من الأخذ منها وان لم يرد النص به فهو الظاهر بصرى (قوله) ويجوز (الى المتن في النهاية) وانما
 الأولى وراضع الى ومن حش وقوله مالم يغسله الى ومن حش وقوله وهو البناء الى المتن (قوله) ويجوز (أخذ)
 أي أخذ حصري النهر وغيره بما يتوقف (قوله) من مسجدك عليك الخ أي ما يجلب اليه من الحصى المباح
 وفرش فيه كما أشاء البسه الى معنى (قوله) من مسجدك عليك الخ فاعل عليك المسجد ومفعوله الحصى سم (قوله)
 وراضع أن محل كراهة المأكل الخ محل نامل الجزم بالكره اهتم العلم بالرضا ومع الاعراض بصرى
 (قوله) أو أعرض الأولى أو أعرض (قوله) ومن حش! بفتح الموحدة أشهر من ضمها وهو المراضع معنى (قوله)
 وكذا كل محل نجس الخ فنية كلامه أن المأخوذ من الحش لا نزل كراهة الزلزال بنفسه بخلاف المأخوذ
 من غيره من مواضع الخاصة وكلامه شرح الروض والحامد من عرج استواهما في عدم زوال الكراهة
 بالنسب وصرح به في الأعيان ثم قال نعم المتبعض الذي لم يؤخذ من محل متبعض نزل كراهته بالنسب سم
 أقول وكلام النهاية والمغني في الصريح في المساواة المذكورة أصاب (قوله) ومن حش! أي لعدم من الحرم
 المنع من (قوله) أو أعرض الخ أي المنع من انتهاكها بحسب ما سلا ما عرش (قوله) وهو البناء الخ
 عبارة النهاية والمغني وهو بفتح الميم في الأشهر وحكي كسر هاجل صغيراً خرماً لثقة ما عرش بفتح القاف
 وبالزاي وهو شعر الماشية من الشاه وهي معالم الدين اه زائد الوفاة عليه البناء الموجودات اه
 (قوله) متبعض الى قوله وحكمه في النهاية الأقوله وتصديقاً واعتقوا الى قوله المتن فصلان الخ في المغني
 الاما ذكر وقوله على قول الى أو أن جلا وقوله ومن ثم يسميه الى أو أن البيضاء (قوله) ذا كرس) ويكتفون
 من قولهم بنا أن تافى الفئاضة نالاة ومن جلة ذكره الله أكبر ثلاثاً لا اله الا الله والله أكبر وثمة الحمد
 نها يتوقف (قوله) أو أفتحت) أي أن أمكن ولا بعد ولو نافي قول المتن (ودعوا) ومن جلة دائماً اللهم كما
 أو فتشابه وأر شابه فوقه فقلت كرك كركه يتناوفاً في لادار حنا كركه يتناوفاً في لادار وقوله الحق فاذا
 قلت يمكن ذلك الخ قد يشكل عليه انه لا بد كركه كيف امر بركه واه ورد الى الآن يقال لا تأمن من
 ذلك لبيان الجواز وفيه ما سوف يفرق بين الأرض المغضوب عليها وما نزلت به عذاب فاير اجمع ما ذكره
 الشارح من كراهة التيمم المذكور (قوله) لكن يكره من مسجدك عليك فاعل عليك المسجد ومفعوله
 الحصى (قوله) ومن حش وكذا كل محل نجس مالم يغسله الخ قال في شرح الروض قال الاسنوي ومقتضى
 اطلاعه من بناء الكرك اهتول غسل المأخوذ من الموضع نجس قال في شرح العباب نعم المتبعض الذي لم يؤخذ من
 محل متبعض نزل كراهته بالنسب والتم يمكن لندبه فائدة خلاف المأخوذ من محل نجس فانه وان زالت
 كراهته من حيث التمسك بها تبقى من حيث الاستعداد كما يكره الا كركه الى الماء البور بعد غسله اه واعلم
 ان قضية كلامه هذا الفرق بين الحش وغيره من مواضع النجاسة قنوان المأخوذ من الأول ونزل كراهة الزلزال

يكون الوقوف عليه لا بد ولا بد له من جهة والافتحت (ودعوا) وتصديقاً واعتقوا (الى الاسفار) للتتابع واصل
 ويحصل أصل السنة بالوقوف بغيره من مزلقة بل وبالمرور (ثم) عقب الاسفار كراهة التيمم الى الطلوع (بجرون) الى من يسكنه وقار

ذا كثر من ملابن ومن وجد
 منهم فرجة أسرع فاذا
 بلغوا بطن بحسر وهو أعنى
 بحسره بين زندقته ومنى
 وبطنه مسبل فيه أسرع
 الماشي جهده وحرك
 الواكب دابته كذلك حيث
 لا ضرر حتى يقطع عرض
 ذلك المسبل وهو قدر رمية
 حجر لا تتابع وحكمتهم
 أصحاب الفيل أهلكوا ثم
 صلى قول الأصم خلافه
 وانهم لم يدخلوا الحرم وانما
 أهلكوا فسر أبوه أو أن
 رجلا اصطاد من فترت نار
 أحرقته ومن ثم تبعه أهل
 مكتواذي النار فهو لكونه
 محل قول عذاب كبار ثمود
 التي صرح أمره صلى الله عليه
 وسلم للملوك من أن يسرعوا
 لئلا يصيبهم أصحاب أهلها
 ومن ثم ينسب الإسراع فيه
 لنفسه لحاج أيضا وأن
 النصاري كانت تقسم
 فامرنا بالمبالغة في مخالفتهم
 (فصلون منى بعد طلوع
 الشمس) وأوتقاعها كرح
 زفير كل شخص منهم
 (حذرت) أي حين أفضلها
 وأكبوا وأشام من غير نزع
 على غير الرأى لأنه تعشني
 وهذا أعنى كونه عقب
 ارتقاها كرح أفضل
 أوقف الرأى لا يتابع فمن
 وصل قبله هل يغلب كونه
 تخلف قوما وأراى الوقت
 الغاضل فيؤثر الرأى على
 محتمل وتضيقه منى
 الصفحة الثاني (سبع

أضخم من عرفات إلى قوله واستعفروا للذنوب التي قد عذروا فيها بقومعنى (قوله بلن بحسر) يضم للمعنى
 الحاء الموهلة وكسر السين المهملة المشددة راععنى (قوله وهو أعنى بحسره) وفي نسخة السد وقد قدم
 المصنف أن رادى بحسرس من منى ثم ذكر السد أن لفظ رابيه مسلم يدل على أنه من منى وصاقعها ثم قال
 ولهذا قال المحب الطبري إن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى بحسر من منى ونقل صاحب
 المطامع ما يدل على أن بحسره من منى وبعضهم من زندقته توصي بذلك انتهى اه سم (قوله ما بين مزدلفة
 ومنى) قال الأزرق وادى بحسره تسعا من ذواتها وبعثوا راعاععنى (قوله أسرع الماشي) أى
 وأن لم يحد فرجة وهذا الإسراع الذى ذكره زينا (قوله وانهم) عطف على خلافه (قوله على قول) أقره المعنى
 وحوى عابه المصنف فى شرح مسلم (قوله قريب أوله) أى أول الحرم (قوله وأن دخلوا) عطف على أن
 أصحاب الحج (قوله أغير الحاج) بل وللحاج فى حال الذهاب وهو متعجم حيث المعنى أن صغر قول النار به على
 الصالحين قد بعده لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم الإسراع فى حال الذهاب اللهم إلا أن يقال تركه وإنما يجوز
 بصري قول المتن (فصلون منى الحج) وبمسرح كما قال ابن الملقن إذا وصل منى أن يقول لعل منى بعض
 السائق اللهم هذه منى قد انتهى أو ما قبله وابن عبدك أسألك أن تن على حمايتهم على أوائلنا اللهم إن
 أعوذ بك من الحرم والمدينة في ديني يا أرحم الراحمين قال ورأى ابن مسعود وابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما أنهم لما مروا بجر العقبه قالوا اللهم اجعلهم حجاجا وراودناهم فغفروا له فغنى عنها يقول المتن (بعد
 طلوع الشمس) أي رواقعاها قد رخص فيها بقومعنى (قوله أرا كبا) أى قوله وهذا فى أنها يقول المعنى (قوله من
 غير تعريج) أي من غير ميل كردى (قوله لأنه تعشني) أى فلا يتبدأ فيها بخبرها يعومعنى زادوا فى الإلا
 لعذر كرجوعه على نحو يحرم وانتظار وقت فضله اه (قوله وقضى صراخ) هو قوله فالسنة لهم
 تأخيرها الحج كردى قول المتن (الجر العقبه) وتسمى الجر العقبه أى أضوا ليست من منى بل على حديث
 من الجالب الغر يجهت متعشني نهاية وقال فى المعنى فى محل آخر ولا تستمن منى بل منى تنهى الهيا
 بصري (قوله ويجبر مهمان) بطن الوادى) أى أى يقع مهمان بطن الوادى وإن كان الرأى فى غيره كجوه
 نطاهر سمى يوم هذا التأويل لوافق كلامه غير موافقة أن يرى جزء العقب من بطن الوادى وقد بان من
 هذا التأويل قوله لا يركب من العامة فى المقضى أن مراد الشارح خلفها بطن الوادى وإنما مراد خلف
 الجر أى شامتها نظرا لوقف الرأى (قوله ولا يجوز من أعلى الجبل) اقتصر عليه الشارح فى شرحه فأفضل
 وقال الكردى فى شامتها قوله من أعلاها أى إلى خلفها أما إذا رأى من أعلاها إلى المرمى فانه يكتفى خلفا
 فهم من هذه العبارة ونحوها عدم الأجزاء فقد مر جبالها فى الأجزاء وقال القسطلانى فى شرح البخارى
 اتفقوا على أنه من حيث ماهايا سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها
 أو وسطها والاختلاف فى الأفضل انتهى بحر وقوله نقل النووى فى شرح مسلم الإجماع على الجواز ومرح
 بالحكم الذى ذكره تان فى الأثر فى شرح مسند الشافعى والزركشى فى الخادم وغيرهما فلا يبنى التوقف فيه
 وقد أشبهت الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى اه وتقدم عن سم أنما ما وافقه (قوله وكثير من العامة

به بغضه بخلافه للمتيقن من الثاني لكن ما تقدم عن شرح العباب صرح فى استوائهما فى عدم زوال
 الكراهة بالفصل ووافقه قول السيد فى حاشية الإيضاح وبغضى المطلق المصنف كقوله بقاء الكراهة فى
 المتحوز من الموضع القصص وتواضعه للأزرق اه بالفتاوى شاطئ من مكان مستقر كذكره لا كل فى أنه
 البول مدغسه قاله فى الخادم إلى آخر ما طالع
 المتحوز من موانع التحاسات (قوله وهو أعنى بحسره) مزدلفة ومنى) فى حاشية السيد وقد قدم المصنف
 أن وادى بحسرس من منى ثم ذكر السيد أن لفظ رابيه مسلم يدل على أنه من منى وصاقعها ثم قال
 المحب الطبري إن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى بحسر من منى ونقل صاحب المطامع ما يدل
 على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة توصي بذلك اه (قوله ويجبر مهمان بطن الوادى) أى أن
 حصيات إلى جر العقبه لا يتابع رابيه مسلم ويجبر مهمان بطن الوادى ولا يجوز من أعلى الجبل خلفها وكثير من العامة

يعملونه فيه جعون بلاري ما يقدوا (١١٨) القائل به ويسن أن يجعل مكعة عن يساره ومى عن يمينه ويستقبلها بالمرى لا اتباع

و يخص هذا يوم القصر
لغيره بخلاف بقية أيام
التشرى في ذات السنة يستقبله
للقبلة فيرى السك (تنبيه)
هذه الجرة ليست من شئ بل
ولا عقبها كما قاله الشافعي
والاصحاب خلافا لجماع كما
بينته في الحاشية (و يقطع
النبذة عند ابتداء المرى)
فلا يعود اليها للاتباع ولا لها
شعار الاحرام والرى أخذ
في التحلل ومن ثم تولد
الافضل بان قدم الطواف
أوالى في قطع التلبية فعنده
وقطعها بالمرى تنديت له
طوافه (ويكبر مع كل صلاة)
للا تبايع وواسم وقضية
الاحاديث وكلامهم أنه
يقصر على تكبيرة واحدة
قاله المستشرق انه نقل
المأوردى عن الشافعي
تكرره ثنتين أو ثلاثا مع
قولى تكبأت بيننا (ثم يذبح
من معه هدى) نذر أو طوع
هدية ومن مع ذلك ومن
لا هدى معه أخصه (ثم
يحلق أو يقصر) ثبوت
هذا الترتيب في مسلم
(والحلق) لذ كرا الواض
(أفضل) غالبا (من
التقصير) اتباعا واجبا
ولانه صلى الله عليه وسلم دعا
للحلقين بالرجة ثلاثا
للمقصرين من مردوا الشيطان
ويسن الابتداء بشدة الاذن
واستيعابه ثم استيعاب البقية
حتى يبلغ خطم الصدفة
وأن يستقبل الحلق ويكبر معه عقبه اقتداء بالسلف وأن استغفر به في الجموع أو يذبح شعره وما يصلح للوصل آ كوا أن
لا يشارط الحلق كذا أطلقه ويذبح على أنه من أدهم أنه يعطيه ابتداء على طيبه بنفسه

انه

انه

أنه أكل مصري أي كاشع بذلك التعديل لا لا في (قوله من نحو شار به الخ) أي كنعنة نوعا تنتهجا
 يؤمر بار الله لقطرة فاني (قوله ومعه) أي يحمل كون ذلك أكل (قوله وإن كان يسود خلق فيها) ينادع
 فيه إطلاق شرح مسلم استحباب الخلق في الحج والتقصير في العمرة للبقع الخلق في أكل العبادتين شرح
 أقول التزاع ممنوع ولو جود الخلق على تعدد والمذكور سم (قوله لأنه من القزع المكره) ويؤخذ من
 ذلك أنه لو خلق له رأسان لم يكره حلق أحدهما في العمرة والآخر في الحج لأنه لا تضاعف عن معنى ثمانية وسم
 زاد الوائي هذا أن كانا أصابيه لأنه يكتفي بأحدهما فإن علت زيادة أحدهما لم يكف لأخذ منة وإن
 اشتبه وجب لأخذ من كل منهما كقوله عرش اه وقال المصري بعد ذكره عن شرح الروض مثل ما صرح
 المعنى والنهاية ما نصه وهو ظاهر وإنما يتردد النظر في أنه هل الأفضل في حقه ذلك أو تقصير الاثنين جميعا في
 النسأ الأول ثم حلقهما جميعا في الثاني يحمل تأمل ولعل الثاني أقرب اه (قوله ولو صغيرة) أي لم تمتد إلى زمن
 يترك فيه شعرها نابتا وبمعنى (قوله لأنه لا بد من الأذى) لاشبهه بملصقة في أن هذا التغلط تساهل فيجب إذ
 ليس في كلامه الاختصاص مع ما قاله الأسوي وغايلهما جدا فخلق لا ينافي التقيد بالشاهد المعنى سم (قوله)
 إذا بشرع لها الخلق الخ أي بالضر والواجب يؤخذ من ذلك أن المرأة الكافرة إن أسلمت لا تخلق رأسها
 وأما قوله صلى الله عليه وسلم أتى ذلك شعر الكفر ثم اغتسل بحول على الذكركم في قوله واستخفاه
 من فاسق الخ أي ولو هذا يباح له ليس الرأب في هذه الحالة ثم إن معنى (قوله ويكره الخ) عبارة أنها يتوكره
 الخلق ونحوه من إحراق أو أزاله بنورة أو تنف لغير ذكره أي ونحو ذلك لأنه لو ما مثله ومن ثم نوزده أحداهما
 لم ينفعه بخلاف التقصير ولو منع السيد الامتن الخ حرم وكذلك لم يمنع ولم يأنه يحرم على المرأة التزوجة
 إن منعها الزوج وكان فيه وان استمتع بها فظاهر وبمعنى أنه يمنع منع الوالد لها ومنع الوفاة بل الأول جعله
 الآن يقتضي ثم يمهلهن لها وبني الحرمة أيضا إذا لم يمنع الزوج وكان فيه فوان استمتع اه ربه عبارة
 عرش قوله أنه مما لا زوج الخ وليس ما ذكره في الأمانة مثل المنع المالم يأنه ولم ينهوا المنع لا ينقض على
 فائتمال (قوله فان رضى والازادة) نذر قال هذا يمكن بعد الفراغ فلا حاجة إلى تحيل الأعطال الآن يقال
 الابتداء بالأطه أقرب إلى الرضا ترك النعنع من تأخيرها على ما هو المعتاد فانه في الابتداء يحرض على
 المواقعة فمن اعراض المواقعة عن فائتمال (قوله وإن كان يسود خلق فيها) أي وأطلق شرح مسلم
 استحباب الخلق في الحج والتقصير في العمرة لأقبح الخلق في أكل العبادتين بحول على ما إذا لم يسود رأسه قبل
 الحج وأحق في العمرة أيضا لأخذ من التقصير الذي قبله وأخذ الزكوى من النص أنه مثله بأن في الأول قد
 الحج على العمرة وكلام شرح مسلم لا ذكر نزاع فيه شرح اه أقول ممنوع لوجود الخلق في الحج له
 التقدير المذكور (قوله ولو صغيرة) هو الأرفق لسكاهم وإن بحث الأسوي واعتد به راسه استثناء الصغيرة
 التي تنهض الحزن تترك فيه شعرها شرح اه (قوله واستثناء الأسوي لها غاطه فيه للأذى الخ)
 لاشبهه بملصقة في أن هذا الغلط تساهل فيجب إذ ليس في كلامه الاختصاص مع ما قاله الأسوي وغايلهما جدا فخلق لا ينافي
 إطلاق لا ينافي التقيد بالشاهد المعنى (قوله إذا بشرع لها الخلق الخ) أي وأطلق شرح مسلم
 في شرحه وكذا الخلق ونحوه من إحراق أو أزاله بنورة أو تنف لغير ذكره أي ونحو ذلك لأنه لو ما مثله ومن ثم نوزده
 نذره أحداهما لم ينفعه بخلاف التقصير ومراعاة المرأة التي فينبال الصغيرة فانتبهت وقال أيضا ولو منع السيد
 الامتنه أي من الخلق حرم وكذلك لم يمنع ولم يأنه يحرم على المرأة التزوجة إن منعها الزوج وكان فيه فوان
 والا فلاذن لها في السكاذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وإن كان ينفذ ولا مرد بان الاذن المطلق ينزل على
 حاله في انتهى الخلق في حقها معنى عندهم يحرم على الحرمة لمزوجة منهن الزوج وكان فيه فوان
 استمتاع أيضا فيها فظاهر وبني الحرمة أيضا إذا لم يمنع ولكن فيه فوان استمتاع اه وبمعنى أنه يمنع
 منع الوالد لها ومنع الوفاة بل الأوج من خلافه الآن يقتضي ثم يمهلهن لها (قوله واستخفاه من فاسق ربه سواها)

فان رضى والازادة لانه
 بسكت إلى فراغه لأن ذلك
 ربما تولد منه نزاع إذا لم
 رضى الخلق بما يعطيه له
 وان يأخذ شيئا من نحو ضاربه
 وغفره عند فرامه وان
 بتطيب ويلبس وخرج
 بغالب المتع فيسن له أن
 يقصر في العمرة ويعلق في
 الحج لأنه لا أكل ويحله كالحق
 الاملاء أنهم يسود رأسه
 أي يكن به شعر زال ولا
 فالخلق وكذلك لو قدّم الحج
 وأشر العمرة فان يكن
 لا يسود رأسه عند تقصير
 في الحج فيحصل له ثواب التقصير
 فيه والخلق فيها لأوجعكس
 فانه الركن فيها من أصله
 وإن كان يسود خلق فيها
 ولم يعلق بعض الرأس الواحد
 في أحدهما بما بقي في الآخر
 لأنه من القزع المكره
 (وتقصير المرأة ولو صغيرة
 واستثناء الأسوي لها غاطه
 فيه للأذى إذا بشرع
 الخلق لأن مطلقا اليوم
 سابع ولأنه للتصدق
 بوزنه والانداء أو استخفاه
 من فاسق ربه سواها
 الخلق ويكره لها الخلق

في افتاء طويل (حلقاً و
تقصيراً) فسر في القاموس
بأنه كسف الشعر والقص
بأنه الإختصار بالقص أي
المقارص ففعلقه عليه
اللاتي من عطف الانحص
تاكيداً وبهذا يعلم أن
التقصير حيث أطلق في
كلامهم أريد به المعنى الأول
وهو الإختصار من الشعر
بعضاً وبغيره (أو تفتاد
أخوافاً وقصاً) وبغيره ما من
سائر وجوه الإزالة لأن
المقصود من الإزالة ذكر
الحلق تعين وهو استئصال
الشعر بالموسى أي بحيث
لا يظهر منه شيء من هوى
بمس القاطب فيما يظهر
ثم قال قد يرى في الشكل
أو الحلق أو أن الحلق كفي
ثلاث شعرات ويجوز ذلك
في نزع غير الله كالتقصير
المعالي وطاهر كلامهم هنا
أن الرجل لا يصح نذره
للتقصير وعليه فهو مشكل
لأن الله ع المقتصرين
يقتضى أنه مطلوب منه فهو
كثير الشيء وقد يجب بأنه
انضمم لكونه مفرد ولا كونه
شعار النساء عرفاً بخلاف
نحو المشي (ومن لا شعر
برأسه) خلقة وأولمته
ولا اعتبار بعقبه (استحب) له

أن فهم ذلك فلا يكره عليه أن أجود غيره فإلن بوجوده اه (قوله في افتاء الخ) متعلق بقوله بسطت (قوله
فسره) أي التقصير (قوله بأنه كسف الشعر) عبارة القاموس كفسمنه أي أخذوا بهذا يظهر قوله لا يجوز هنا
يعلم أن التقصير الخ ع (قوله بالقص) بالتصريف على الصبر في فسر (قوله من عطف الانحص الخ)
فيه بحث لأن عطف الانحص من خصائص الواو حيث شبه العطف بأو تعين جل الأول على ما بينا في الثاني ليصح
العطف الآن يجب بأنه ليس قطعاً عليه بل على ما قبله كقوله الصبح ويؤول قوله ففعلقه الخ على معنى ففعله
بعده فليتامل سم (قوله وبغيره) أي كآخذه بنوره ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله ثم) الخ قوله له في قوله
كلامه في النهاية وكذا في المعنى الأول أي بحث الخ (قوله تعين الخ) أي ولم يجز فيه غير ما لو استأصله بما
لا يسمى حلقاً قصير: وقد حصل به التحلل وإن أمروا به ولم يبق الخلق في ذمته لأن النسب انما هو إزالة الشعر
عليه الإحرام فمعنى ما يتوأسى (قوله أي بحث لا يظهر منه الخ) أي بعد الإزالة البصر نهاية وسم (قوله في مجلس
الخطاب) عبارة النهاية فتندرج فيه من الرأس اه (قوله فيما يظهر) يقو ما لو نذر نحو الإحرام أو التفتل فحل
بتعدي نذره لكونه مطلوباً من حدث وهو يجوز نفعه الخلق ومالون نذر حلق بعض الرأس وقد يجز عدم
الاعتقاد لانه مكر وقد يقال كراهه من خارج فلا تختم الاعتقاد فليراجع سم أقول وعلى فرض أنه خارج فهو
لازم والخارج الإلزام حكمه كالتالي (قوله ثم إن قال الخ) أي الناذر ثم إن لم ينعني (قوله ويجز ذلك) أي
قوله إن نذر الخ كراخ (قوله التقصير المطلوب) وهو كونه مقدراً له من جميع الجوانب أي ما عدا الذوات
على ما مر: صرى أقول هذا لأن صرحنا بالاستعجاب وأقالت الله على تقصير رأسه وما إذا أطلقت كماها ثلاث
شعرات كما يفعله كلام الشارح والمغني (قوله وبغيره) مشكل الأول وهو مشكل (قوله فهو كذا المشي)
أي في الجمع أنه مغضول سم (قوله بخلاف نحو المشي) وأيضاً فالمشي مقصود بالشارع في مواضع بخلاف
التقصير سم قول المتن (ومن لا شعر برأسه الخ) ولو عزم أن أخذه لتصور حاشية قدرته ولا بسط عنه
ثم يقال ع ش قوله مر لتصور حاشية يتوقع زوالها عن قرب اه (قوله خلقة الخ) أي قوله أي سواه في
النهاية المعنى (قوله وبغيره) يعني أي وبغير ذلك سم قول المتن (استحب الخ) أي فاذنبت بعد فلا
يؤمر بإزالة الشعر ليعجزه لتصور حاشية الخ من غير أن يصر إلى القدرة لا بعد بغير التمتع
نحو نوم يكون وإنما عزم أن استيقظ وأفاق ولا شعر برأسه لكونه خلقاً وهو قائم ثم لا يسقط عنه واجب وثائق

التركيب الشائع في مثله فهو أروع والجل على أروع واجب حيث لا صرف عنه لاسم إذا تكبر في رتبة
أخرى كقوله عليه الصلاة والسلام هنا على أن تقدير المضاف وجله على ظاهره من العموم هو الموافقة لما
سأفني وجوب الشكل على الناذر إذا قال رأي فليتامل وأعلم أنه لا يجزئ قطع شعرة واحدة في ثلاث دفعات
فأوقد ههنا فثبت قطعه ههنا فثبت قطعه ههنا فثبت قطعه ههنا فثبت قطعه ههنا فثبت قطعه ههنا فثبت قطعه ههنا
أخرى وقدر أخرى مثلاً فالوجه العاقل بالاجزاء لا يقال فيه خصله: لأنه لأن الواجب الإزالة مطلقاً فإما
(قوله من عطف الانحص ما كذا) فبحث لأن عطف الانحص من خصائص الواو حيث شبه العطف بأو تعين
جل الأول على ما بينا في الثاني ليصح العطف الآن يجب بأنه ليس قطعاً عليه بل على ما قبله كقوله الصبح
ويؤول قوله ففعلقه الخ على معنى ففعله بعده فليتامل (قوله ثم إن نذر الخ) أي فاذنبت بعد فلا
فإن نذره موجب ولم يجز القص أي ونحوه مما لا يسمى حلقاً قال في شرحه وإذا استأصله بما لا يسمى حلقاً يبق
الخلق في ذمته معني: يعاقب بالشعر الله تعالى تداركاً لما لا ترمه لأن النسب انما هو إزالة الشعر أشمل عليه
الإحرام انتهى الثاني لكن يلزم لغز أن الوصف دم الخ اه يقو ما لو نذر نحو الإحرام أو التفتل فحل
نذره لكونه مطلوباً من حيث وهو يجوز نفعه الخلق ومالون نذر حلق بعض الرأس وقد يجز عدم الاعتقاد
لانه مكره وقد يقال كراهه من خارج فلا تختم الاعتقاد فليراجع سم أقول وعلى فرض أنه خارج فهو
البصر فيما يظهر (قوله فهو كذا المشي) أي في الجمع أنه مغضول (قوله بخلاف نحو المشي) وأيضاً فالمشي
مقصود بالشارع في مواضع بخلاف التقصير (قوله وبغيره) يعني أي وبغير ذلك (قوله في المتن استحب

(امراء الموسى عليه) اجماعا تشبهها بالحالين وبحث الاذرى اختصاص ذلك بالذكر لان خلق ليس مشروعا لله والاسنوى انه لو كان به غير
 رأسه شعر من امراء الموسى على الباقي (١٢٣) أى سواء اخلق ذلك البعض أم قصره على الوجه المشبه المذكور أى اذ هو كما يكون فى الشك.

وهل يشغل في نحو النوم لا كراهة أم لا وعلى الاول فهل يفرق بين حق نفسه وخلق غيره بما كره من غير المحرم
 واصل الاذرى فى الاول الاول فى الثاني الثانى فلياجمع قول المنى (امراء الموسى الخ) وينبغى استصحاب امراء
 آفة النفس فهى يستحب حقها التفسير تشبهها بالمقصود من سم وعش قوله تشبها بالخلق قال السبى وطى فى
 الاشياء والنظر وتظهر امراءها على ذكر من والذبح وما ذكره الحنفى اه بصرى (قوله تشبها بالخلق) فى
 ورين أن يأخذ من شارب أو شارب حليته شارب يكون قد وضع من شعره شبهة لى لله والموسى على لفق آخره
 ونذكر وتوثق أنه من الخلد بمعنى عبارة انها به قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولو أخذ من حليته أو شارب
 شارب أو كائن أحب إلى لا يخلو عن أخذ الشعر وفى المجموع عن المتن أن سائر ازال للشعر كذلك بل الوجه
 كما قلناه الشعر حله لله تعالى عدم التقيد بما زال فيه ما صرح القاضى أنه ينبدل بالمقصود أيضا ما ذكره
 الشافعى قال المنذر وضعه صلى الله عليه وسلم لخلق رأسه قصص أطلقه رضى الله تعالى عنه فى اللواقى أيضا اه قال
 ع ن قوله مر لا تضر أى الخلق والمراد ما زال للخصم الهمزة وقوله مر فوسن للخلق أى مطلقا غير ما ذكر
 غير اه وقال الشافعى قوله وصرح القاضى بأنه ينبدل بالخلق هذا ليس بخصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر
 برأسه بل هو وما بعد محكم عالم اه (قوله وبحث الاذرى الخ) اعذر النبا بغير المنفى (قوله ولا يلزمه) عطف
 على وليس فيه الخ أى ولا يلزم من كلام الاسنوى أنه لو قصر من جميع رأسه شعره على التقصير أن يتر
 الموسى على الباقي كرى (قوله على التقصير) أى لبعض رأسه (قوله أن أمراء الموسى الخ) أى من أن عمر الخ
 (قوله ويسمى) أى قوله وهذا هو موسى فى المنفى وانها به الاقوله كما هو الافضل وقوله وما شاك كالبيته
 فى الحاشية وقوله أن المحرم رأى المنز وقوله نعم الى وما أتى (قوله ويسمى الخ) فالسنة أن يرى بهدار ارتفاع
 الشمس ذرور ثم يغير ثم يخلق ثم ينفو ضة ونهاية وفى (قوله وطواف الزارة) أى وطواف الغرض
 معنى وعش (قوله وطواف الصدر الخ) والاشهر أن طواف الصدر طواف الوداع الغرض لتعبد بالافاضة
 فليأتهم به عقب الافاضة منى والزاراة لهم بأن من منى زائر من البيت ويعودون فى الحال فنى (قوله كما
 هو الافضل) وفاقا للمعنى وخالفا لانه (قوله لا يتابع) هذا لا ينافى مع الجملة أى سمى أى عن المجموع (قوله
 محولة على ما فى المجموع) أقرنا بها بتواضع (قوله على أنه لا ينافى مع الجملة) هذا الجمل ينافى ما تقدم من طلب
 ادراك أول وقت الظهر على لا يتابع ويكن أن يكون هذا هو المراد بالاشكال الذى ينفى فى الحاشية وأومن
 جلت وذلك لانه اذا صلاها مكة أول وقتها لا يكتفى مع ذلك ادراك أول وقتها بغير لان بينهما فرضا قبل أكثر
 وقد دلل على لا يتابع على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدرك أول وقتها بغير وأفضاع على هذا لا يثبت قوله ففى سبها
 أفضل منها بالمسجد الحرام الخ سم (قوله الاذرى الخ) أى ذبح الهدى المسوق تقربا الى الله تعالى فدخل وقته
 بدخول وقت الاضحية كما سيأتى نهاية ومعنى وقد يقال لما وقع لهذا الاستثناء فى حل كلام المحرم (قوله ان وقف
 امراء الموسى عليه) قال فى الر وض وان من لحية وشارب قال فى شرحه الوافى وشارب به بمعنى أو ولو عر بها
 كاصله كان أولى اه ثم قال فى المجموع قال المنذر ثبت أن النى صلى الله عليه وسلم لم يخلق رأسه فلم
 أطلقه ولا كان غير ما نحن من لحية وشارب وأطلقه اذ اذرى بالجر اه وينبغى استصحاب امراء آفة النفس فهى
 يستحب حقها التقصير تشبهها بالمقصود من (قوله لا يتابع) هذا لا ينافى مع الجملة أى سمى أى عن المجموع (قوله
 المجموع الخ) هذا الجمل ينافى ما تقدم من طلب ادراك أول وقت الظهر على لا يتابع ويكن أن يكون هذا هو
 المراد بالاشكال الذى ينفى فى الحاشية وأومن جلت وذلك لانه اذا كان صلاها مكة أول وقتها لا يكتفى مع ذلك
 ادراك أول وقتها بغير لان بينهما فرضا قبل أكثر وقد دلل على لا يتابع على أنه صلى الله عليه وسلم لم يخلق رأسه فلم
 أطلقه ولا كان غير ما نحن من لحية وشارب وأطلقه اذ اذرى بالجر اه وينبغى استصحاب امراء آفة النفس فهى
 يستحب حقها التقصير تشبهها بالمقصود من (قوله لا يتابع) هذا لا ينافى مع الجملة أى سمى أى عن المجموع (قوله
 المجموع الخ) هذا الجمل ينافى ما تقدم من طلب ادراك أول وقت الظهر على لا يتابع ويكن أن يكون هذا هو

يكون فى البعض وليس فيه
 جمع بين أصل وبدل خلافا
 لمن زعمه لاختلاف مجعها
 على أن هذا الامر ليس بدلا
 والوجه فى البعض حديث
 لا شعر بالكافة ولا يلزمه
 خلافا لمن زعمه أيضا أنه لو
 اقتصر على التقصير أن عمر
 الموسى على يثبته (قوله
 خلق أو قصر دخل مكة)
 أن ذلك خصى (وطاف
 طواف الركن) ويسمى أيضا
 طواف الافاضة وطواف
 الزارة وقد يسمى طواف
 الصدر بفتح الدال ويسمى
 حقه أيضا يشرب من سقاية
 العباس من زعمه لا يتابع
 (وقى) بعد الطواف فليجوب
 الترتيب بينهما كما يأتى فورا
 ندبا أن لم يكن سبى بعد
 طواف القدم كما هو الافضل
 (ثم بعد الى منى) بحيث
 يدرك أول وقت الظهر بغير
 حتى يصلها بما لا يتابع
 رواه الشيخان ففى سبها
 أفضل منها بالمسجد الحرام
 ونفاضة مصادفة على
 الاصح لان فى فضة لا يتابع
 ما يروى فى المضاغة ورواية
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
 على الظهر بمكة محولة على
 ما فى المجموع وقوله اشكال
 بينه فى الحاشية على أنه
 صلاها مكة أول وقتها ثم نأى
 بغير امامها صلاها مكة على
 فى ان يتخلل بين زيارته داود الرمدى أنه أخر طواف يوم النحر الى الليل محولة على أنه أخر طواف نساء مؤذبه معهن (وهذا بعرفة
 الزى والذبح الحاق والطواف سن ترتيبها كذا كرا) فى الوقت الذى ذكرنا لا يتابع فان خالف صح لانه صلى الله عليه وسلم فى ذلك رواه
 الشيخان (ويعمل وقتها) أى الأعمال المذكورة لا لا يذبح بل وقف

يعرفه (نصف ليلة النحر) ليلة الحشر به في الرمي وقيل به غيره (ويبقى وقت الرمي) الذي هو وقت غيبته إلى الزوال واختيار (الآخر يوم النحر) نيل البخاري به وجوز أن آخر أيام التشرية هذا هو المسمى بامضطراب طويل (١٢٣) في ذلك (ولا يخص الذبح) الهدايا (فمن)

يعرفه) أي قبل نصف الليل أما إذا فعلها بعد تصاف الليل وقبل الزوال فبها يجب على ما عدا ذلك أنها باهية ومعنى **وقوله** وقبس به غيره) أي قبس بالرى الطواف والخلق يعلم أن كلان من أسباب التحلل باهية ومعنى **وقوله** هذا هو العتد (الخ) عبارة: انتهى طاهر أي كلام المصنف أنه لا يكتفى إلى الرد الغريب به مخرج في أصل الرضا لعدم وروده واعتراض بأنه سابق أنه إذا أخشروا يوم الحساب من أيام الرى يقع أداءه وقضيته وأن ذلك لا يخرج الغروب وهذا هو العتد **وقوله** (الباية) أي الملقب بها لأنها يومئذى قوله في المتن (وسأني) وقوله في الشرح (أن الحر ذكره كذلك) فتأمل فإن الأقايل أنظر وذكره كذلك سم أي فكان للمناسخ من الخ رايخ إبدال أن بين وقد تعذر بأن في الشرح على حذف ضاف أي بعد أن الخ رايخ **وقوله** (لا تخرج من أي سابق تخر) (أو هو السبي هداية) قال الباهية والتي الهدى مشترك بينهما تأ، ودر جمع **وقوله** (وهذا) أي سابق تخر (أو هو السبي هداية) قال الباهية والتي الهدى مشترك بينهما **وقوله** (ومن ثم) أي من أجل أن التسمية الأولى بحجازية **وقوله** (طعن) بينه المفعولاه **وقوله** (والتبادر منها) أي بخلاف التبادر من عبادة الزوق في الحر والغروب قول المات (والخلق) أي المعنى السابق أو القصير (راسي) أي أن لم يكن فعل بعد طواف فقدم نها يومئذى **وقوله** (لأن الأصل) إلى قوله وبحث في الباهية والمعنى **وقوله** (لأن الأصل عدم التأنيت) أي يبين من غير عيب ذلك محرم حتى يأتي بها جملة المجموع عنهاية ومعنى **وقوله** (لا تخرج من أي سابق تخر) أي بغير عذر كما هو ظاهر **وقوله** (لا ينافيه) أي لا ينافي الخروج من غير فعله أو صوراً لأننا قد يقال أن طواف الوداع واجب على من فرض فيه فليس له أن يتصور الخروج من غير طواف فنفى عنه قوله (لأن هذا) أي هذا الرجل لا يجزئ كرى **وقوله** (كلمة) أي في فعله واجبات كان في شرح قول المصنفون يسبق بعد طواف فقدم أو تركي كردن **وقوله** (لا يلزم طواف رداً) أي أن كان طواف الوداع وخروج وقوع من طواف الفرض وإنما يطفئ لوداع ولا يبرم بسبع النساء وإن طال الزمان لبقائه محرماتها ومعنى قال ع شوله مره لبقائه محرم ووجه أنه إذا تذرعه إلى مكة التحلل كالصبر أولاً لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه منظر ولا بعد الأول في إساءة ما جرى في الحائض وإن كانت معذورة وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لا يمنع لقيام العذر به إلا أن من كسر رجليه عدا فخرج من القيام حيث أصلى جالساً أو قاضاً على موشى بعد ذلك **وقوله** (الباية) أي سنة: أي **وقوله** (ورد السبكي (الخ) عبارة: انتهى والتي الباهية) فان قيل يشاؤه في إجماله يشكل قولهم ليس صاحب القوانين يصير على إجماله لفسنة قاله لأن استدامه بالأحرام كإثباتها أو ثباتها لا يجزئ واجب بأنه في تلك الاستدعية على إجماله شيء يخص أعذب نفسه لخروجه وقت الزوال فخرج، وشاؤه على إجماله ماضٍ وفعله وإما هنا فوفت ما ثلوه بأن في كلامه وشاؤه على إجماله ماضٍ بالتحلل وهو مما ينقض أحرم بالصلافة وقتها فمد بها رايخاً حتى خرج الوقت **وقوله** (وبؤده) أي القرن المذكور **وقوله** (والاستوى) عطف على السبكي **وقوله**

بل الأفضل تأخيره عنهم بأنه يجوز لأحرام بالنافلة المطلقة في غير وقت الكراهة وهو عداها وهو نوتظير... سئل: (وإذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرى) (١٢٤) جرحه العقبة (والحلق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسنى أى لم يكن سعى (حصل التحلل الأول)

من تحلّى الحج فان لم يكن رأسه شعر حصل واحد من الباقين (وحل به اللبس) وضوءه (والحلق والتقصير) والطيب بل بسن الطيب واللبس لا يتبع كلهم (وكذا الصدد وعقد النكاح) والتمتع بمادون الفرج ولو بشهوة (في الاطهر) كاطن يجامع علم افساد كل العج (قلت الاطهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) الغبر الصريح اذا وسيت الجرة فقد حل لكم كل شئ الا النساء (وإذا فصل الثالث) الباقين أسباب التحلل (حاصل التحلل الثاني وحصله باقى المحرمات) اجساما وان بق عليه البيت وشقارى ولو فاته الرى توقف التحلل على الاتيان ببده ولو صوما كقافاه وان اطل جعفر اعراضه تزيلا للبدل منزلة المبدل وانما يتوقف تحلل المهر عليه لانه واحد فيشقق بقاؤه محرمات سائر الوجوه ولا كذلك هنا أملا العجوة فانس لها التحلل واحد لان الحج يعول زمنه وتكثر اعماله فأنج بعض محرماته في وقت آخر وبعضها في وقت آخر تخفيفا المشقة بخلافها ونظير ذلك الحضر لما طال

من لم يأتى بغيره من الرى فان لم يكن رأسه شعر حصل واحد من الباقين (وحل به اللبس) وضوءه (والحلق والتقصير) والطيب بل بسن الطيب واللبس لا يتبع كلهم (وكذا الصدد وعقد النكاح) والتمتع بمادون الفرج ولو بشهوة (في الاطهر) كاطن يجامع علم افساد كل العج (قلت الاطهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) الغبر الصريح اذا وسيت الجرة فقد حل لكم كل شئ الا النساء (وإذا فصل الثالث) الباقين أسباب التحلل (حاصل التحلل الثاني وحصله باقى المحرمات) اجساما وان بق عليه البيت وشقارى ولو فاته الرى توقف التحلل على الاتيان ببده ولو صوما كقافاه وان اطل جعفر اعراضه تزيلا للبدل منزلة المبدل وانما يتوقف تحلل المهر عليه لانه واحد فيشقق بقاؤه محرمات سائر الوجوه ولا كذلك هنا أملا العجوة فانس لها التحلل واحد لان الحج يعول زمنه وتكثر اعماله فأنج بعض محرماته في وقت آخر وبعضها في وقت آخر تخفيفا المشقة بخلافها ونظير ذلك الحضر لما طال

من لم يأتى بغيره من الرى فان لم يكن رأسه شعر حصل واحد من الباقين (وحل به اللبس) وضوءه (والحلق والتقصير) والطيب بل بسن الطيب واللبس لا يتبع كلهم (وكذا الصدد وعقد النكاح) والتمتع بمادون الفرج ولو بشهوة (في الاطهر) كاطن يجامع علم افساد كل العج (قلت الاطهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) الغبر الصريح اذا وسيت الجرة فقد حل لكم كل شئ الا النساء (وإذا فصل الثالث) الباقين أسباب التحلل (حاصل التحلل الثاني وحصله باقى المحرمات) اجساما وان بق عليه البيت وشقارى ولو فاته الرى توقف التحلل على الاتيان ببده ولو صوما كقافاه وان اطل جعفر اعراضه تزيلا للبدل منزلة المبدل وانما يتوقف تحلل المهر عليه لانه واحد فيشقق بقاؤه محرمات سائر الوجوه ولا كذلك هنا أملا العجوة فانس لها التحلل واحد لان الحج يعول زمنه وتكثر اعماله فأنج بعض محرماته في وقت آخر وبعضها في وقت آخر تخفيفا المشقة بخلافها ونظير ذلك الحضر لما طال

من لم يأتى بغيره من الرى فان لم يكن رأسه شعر حصل واحد من الباقين (وحل به اللبس) وضوءه (والحلق والتقصير) والطيب بل بسن الطيب واللبس لا يتبع كلهم (وكذا الصدد وعقد النكاح) والتمتع بمادون الفرج ولو بشهوة (في الاطهر) كاطن يجامع علم افساد كل العج (قلت الاطهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) الغبر الصريح اذا وسيت الجرة فقد حل لكم كل شئ الا النساء (وإذا فصل الثالث) الباقين أسباب التحلل (حاصل التحلل الثاني وحصله باقى المحرمات) اجساما وان بق عليه البيت وشقارى ولو فاته الرى توقف التحلل على الاتيان ببده ولو صوما كقافاه وان اطل جعفر اعراضه تزيلا للبدل منزلة المبدل وانما يتوقف تحلل المهر عليه لانه واحد فيشقق بقاؤه محرمات سائر الوجوه ولا كذلك هنا أملا العجوة فانس لها التحلل واحد لان الحج يعول زمنه وتكثر اعماله فأنج بعض محرماته في وقت آخر وبعضها في وقت آخر تخفيفا المشقة بخلافها ونظير ذلك الحضر لما طال

من لم يأتى بغيره من الرى فان لم يكن رأسه شعر حصل واحد من الباقين (وحل به اللبس) وضوءه (والحلق والتقصير) والطيب بل بسن الطيب واللبس لا يتبع كلهم (وكذا الصدد وعقد النكاح) والتمتع بمادون الفرج ولو بشهوة (في الاطهر) كاطن يجامع علم افساد كل العج (قلت الاطهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) الغبر الصريح اذا وسيت الجرة فقد حل لكم كل شئ الا النساء (وإذا فصل الثالث) الباقين أسباب التحلل (حاصل التحلل الثاني وحصله باقى المحرمات) اجساما وان بق عليه البيت وشقارى ولو فاته الرى توقف التحلل على الاتيان ببده ولو صوما كقافاه وان اطل جعفر اعراضه تزيلا للبدل منزلة المبدل وانما يتوقف تحلل المهر عليه لانه واحد فيشقق بقاؤه محرمات سائر الوجوه ولا كذلك هنا أملا العجوة فانس لها التحلل واحد لان الحج يعول زمنه وتكثر اعماله فأنج بعض محرماته في وقت آخر وبعضها في وقت آخر تخفيفا المشقة بخلافها ونظير ذلك الحضر لما طال

وهو الوجه الاول في كلامهم

وانتم الى الاول في الحاشية

*(فصل في مبيت لباني)

أيام التشريق الثلاثة بني

أو سقطه ورمها وسوط

الري وقوايع ذلك اذا عاهد

الحشي من مكة أو لم يعد

بان لم يذهب لمكة (بان)

وجواب على الاصح (٣)

فلا يجوز في حال جهولها

ما قبل من الجبال المحيطة بها

حدودها وأولها من جهة

مكة أو مكة العتيقة التي بلغها

الجرقوم من جهته فحصر

لكن هذا الحديث معروف

الآن للعهد بأول حصر

لكنهم قالوا لم يمت سبعة

آلاف ذراع وما شاذ ذراع

فليس من العتقة ويحده

ثم الظاهر من هذا التقدير

أنه يعبر ما صامت أول

العتقة المذكور في نال

الجبل ويسار إلى الجبل

وحينئذ يخرج من بني كثر

بظاه كثر الناس منها

(لبني) يوي (التشريق)

الآن من أي معقلهما

وكذا الثالث لم يغفر

فحصا كملعلم من كلامه

(وي) وجوبه بالأخلاف

ويجب فيه أو فرقان

وي (كل يوم إلى الجمرات

الثلاث) والاصل في الر

لا الواجب فيه كعلم ميات

أن يكون (كل جرسع

حصان) لا لا تبع وحمل

ذلك حيث لا عزم منه قصد

سقى الحاج بمكة أو طر بقوا

ورعي دابة أو دواب

من نحو شربه بعد الحلق مع قولهم أنه لا تقدم الحلق على بقية سبيل يؤيد كلامه فتأمل بصري (قوله وهو الوجه الخ) عند تليده في شرح مختصر الايضاح جوي إزالة الشعور بالسبت بدخول وقت الحلق طلقا سواء قدمه أو سابه أو لا تعالى كلامه نقله الزركشي عن الأصحاب وهو وجه فراجع - من جملة بصري (قوله أوسعه) عطف على خلق الركن والضمير له.

*(فصل في مبيت لباني أيام التشريق بني ورمها وسوط الري) * (قوله أوسعه) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بالواو أولى كقولنا بصرى (قوله وسوط الري) أي مطلقا فلا أصل عن الضمير بصري (قوله وقوايع ذلك) أي كثر بقية الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع عرش قول المتن (إذا عاد إلى من) أي بعد الطواف والسبي إن لم يكن سبي به - قد قدمناه في معنى (قوله ومنها) أي من منى (قوله المحط) نعت سبي العيال وقاعله حدودها (قوله وأولها من جهة مكة أول العتقة الخ) هذا قد يقتضى دخول الجرة فلنتأمل مع التنبيه السابق قبل قول المصنف ويقطع التلبس عند ابتداء الر إلى الآن بر بدلول العتقة وأولها من جهة منى ويكون ذلك الأول سابقا لجره سم أي غلبت العتقة مع جريها من منى على المدة ولا يحصر ولا ما دمن الجبل المحط بها وإن (قوله لكن هذا الخ) أي الذي من جهته فتر (قوله غير معروف الآن الخ) قد يقال عند الانتهاء بجهد كالتبني ولا يتأتى هنا الاحتمال المسطر في قوله فتر (قوله بصري) (قوله أي معقلهما) هذا يقتضى زيادة على النص فلولو لحظة عرش وناق (قوله الواجب فيه) أي والأقاليم واجب فيه يحصل أيضا شلا من الأذاري ليلوا بما إذا انشروا في اليومين الأولين إلى الثالث فري الجميع فيه سم (قوله مما يأتي) أي من جواز تأخير رمي كل يوم إلى آخر أيام التشريق بصري قول المتن (كل يوم) أي من أيام التشريق الثلاثة وهي حادي عشر الحجة أو ثمانية (إلى الجمرات) الثلاث والآخر من نال مسجد الخيف وهي الكبرى والآخر من نال مكة وهي العتقة منى (قوله مروي) الكبرى وتقدم أن جرة العتقة تسمى الكبرى لفظا والكبرى مشركا - إن التي تسمى مكة العتقة جرة العتقة اه قول المتن (إلى الجمرات الثلاث) والمرى ثلاثة أذرع من سائر جوانب العتقة في الجمرتين وثقت شاطئ جرة العتقة حتى لو أزيل الجبل وصل إلى رمي جوانب الجمرات فغيره لم يكف الر في غير الجانب المعهود ونال وهذا مخرج في أنه لا يكفي الر في جني شاطئ جرة العتقة الصغرى (قوله جميعه) أي بان أنحر الر إلى الثالث فري فيه عن الثلاثة وقت واحد (قوله أو فرقه) أي بان رمي عن كل يوم في أو البسلة التي بعده في غير الثالث سم قول المتن (سبع حصيات) أي فجمعهم الر في أيام التشريق ثلاث وستون وسم استقبال القرفة في هذه الجمرات معنى ونهاية (قوله لا لا تبع) إلى قوله وما هذا يعلم في النهاية والمعنى (قوله ويحمل ذلك) أي وجوب السبت والر كي ردي في نعتة محضة بذلك بالتنبيه (قوله ومنه قصد سقى الحاج الخ) عبارة النهاية وسقط السبت بعد دفعه منى والدمع من الرعاء أن خرجوا منها فقبل الغروب فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا معا بعد منى مبيت تلك البسلة والر منى من القدوس وذلك في مبيت من دفعه أن بانهم قبل الغروب ثم يخرج معاه تنذع في خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقا من غير تقيد خروجهم فقبل الغروب ولو كانت محدثا فغير العباس ممن هم من أهل السقاية في معناها وإن لم يكن عباسا ولو أهل الرعاء والسقاية تأخير الر يوافق ويؤدونه في نال مقبل رمية لري يومين بالنسبة فلو كانت

*(فصل في مبيت لباني أيام التشريق الثلاثة بني الخ) * (قوله وأولها من جهة مكة أول العتقة الخ) هذا قد يقتضى دخول الجرة فلنتأمل مع التنبيه السابق قبل قول المصنف ويقطع التلبس عند ابتداء الر إلى الآن بر بدلول العتقة وأولها من جهة منى ويكون ذلك الأول سابقا لجره (قوله لا الواجب فيه) أي والأقاليم واجب فيه يحصل أيضا شلا من الأذاري ليلوا بما إذا انشروا في اليومين الأولين إلى الثالث فري الجميع فيه وقوله جميعه بان أنحر الر إلى الثالث فري فيه عن الثلاثة في وقت واحد وقوله أو فرقه بان رمي عن كل يوم في أو البسلة التي بعده في غير الثالث (قوله ويحمل ذلك حيث لا عزم منه قصد سقى الحاج الخ) عبارة عن بدلول رمية

ولو لغیر الحاجب نعم یجوز بعد الغروب (١٢٦) النذر لری لانه لا یكون لیل الا بخلاف نحو استجابة و یلزم الرعاء بكسر الراء والمد العود لری فی

وقتہ و مر آن وقت ادا لری
الغروب من نصف لیلۃ القمر
الی آخر آیام التشریق
و یافان لری کل یوم من آیام
التشریق یبدل من زواله
و یستمر الی آخرها فاهم
کثیر هم ترک لری الغروب
بعده الی آخرها لیسوا السکل
تبدل و ب سه و بهذا
یسلم ان معنی کون لری
عذر اعلی المقصد عدم
الکراهة فی تأخیر لاجله
والافهم مساو لغیره فی
الجواز فان فرض خوفه علی
دائم عود لری الذی یدرک
به کان معنی کون لری
عذره لانه عدم الاثم کله
ظاهر و اما جواب بعضهم
عن قول الاستاذ من
التناقض العجب قولهما
یحوز لدوی الاعذار تأخیر
ری یوم لا یومین مع تصحیها
ان لغیرهم تأخیر ری یومین
فاکثر من ذیر عذران آیام
منی کلوقت الواحد بان هذا
فین بان لیلی معنی و ذلک فی
ذی عذر لم یبها فاستناع
التأخیر علیه لکه شمار
المبیت والری فیرة بان مازال
للعذر بمنزلة المثاقبه فی عدم
الاثم فلم یناسب التذیق
بذلک مع العذر علی ان هذا
الجمع یختلف لاطلاقهم
فی الموضوعین من غیر معنی
یشبهه فلا یلتفت الیه
وانما الوجه ذ کرته من
ان یحوز منه من غیر

الاختیار و الا فقدم بقاء وقت الجواز الی آخر آیام التشریق و یعذر فی ترک المبیة وعدم لزوم الدم ایضا
خائب علی نفس اودل اوفون مطلب کا بق و ضاع مرض ترک تعهده ارمون بحقوق یمق غیثه فیما
ینظر لانه ذیر عذرا شبه الرعاء و اهل السقاية وله ان یغفر بعد الغروب و به و کذا فی المغنی الا قوله ارمون
الی لانه (قوله ولو لری الحاجب) ای ولو لم یعدوا لری قبل اذ کانوا احراراً و متبرعن ان تمسرح علیهم الا ان
بالرؤیا لیس فی مشلا وخذ وامن ترکها لری فاقضیاً بان یجوز بان لا یصر علیهم عاذونائی (قوله
النذر) ای الغروب من معنی (قوله لانه لا یكون لیسلا بخلاف السقاية) ای، شأن کل من هذا کذا فلا
فرض الاحتیاج لیسلا الی لری دونها لیس الحکم کلواخذ من کلامه فی لانه یقال یضاح وقد یصور
لاحتیاج الی الغروب لیسلا بعد لری بصری (قوله ورم) ای فی اواخر فصل فی المبیة (قوله و یافان) ای عن
غریب (قوله فاهم) ای الرعاء (قوله قبل غروب سه) ای آخر آیام التشریق (قوله فهو) ای
الرعاء (قوله الجواز) ای جواز تأخیر لری (قوله علی دابة) ای التي رعاها ولو بالاحرام مثلاً (قوله لعود
لری الخ) یعنی لعود قبل خروج آیام التشریق (قوله عدم الاثم) ای فی ترک لری (قوله من التناقض الخ)
خبرهم ثم لقوله قولهما (قوله یحوز لدوی الاعذار تأخیر یوم) ای فی ذیونیه فی التناقض قبله و لو قبل اذ قال
ونائی و بصری (قوله بان الخ) متعلق بجواب البعض (قوله هذا) ای تصحیها لانت لغیرهم (قوله
و ذلک) ای قولهما یحوز الخ بصری (قوله فیراها) جواب اما فی ذی ذلک الجواب بان لری کدی (قوله
بان مازال لری الخ) ای ترک ذی العذر المبیة العذر سم و بصری (قوله فلم یناسب) ای تارک المبیة
للعذر (قوله بذلک) ای بعدم جواز التأخیر یومین (قوله من غیر معنی الخ) متعلق بخلافه (قوله) ای
للمخالفة (قوله من ان یحوز) ای لفظ یحوز قولهما یحوز تأخیر یوم (قوله و لا یحوز) ای لفظ لا یحوز
فی قولهما لا یحوز تأخیر یومین بصری و کدی (قوله منه انی الحل الخ) فذلک لیس انظر بعد الفرق
مع مقام العذر بین التأخیر یوم و التأخیر یومین وان العذر کا یسقط الاثم کذلک یسقط الکراهة وخالفة
الاولی ثم یقیق النهایة ما تصوم بحث ان الاعذار هنا تحصل ثوابا لحضور کلمتی صلاتها لاجتماع الذی مران
المذهب بعدم الحصول و المختار الحصول اه قال ع ش قوله هر و المختار الحصول ای هناك فیکون
ما هانم له اه (قوله ومنه) ای قوله وسع لری المغنی والنهایة الا قوله ولو لغیراه الی و ترخص وقوله و غیر ذلک الی
ومنه (قوله ومنه) ای من العذر المسقط لوجوب المبیة و لزوم الدم نهایة ومعنی (قوله خوف علی حریم)
ای نفس اودل نهایة ومعنی ای وان قل و نائی و ع ش (قوله و ترخص من منقطع) ای لامتعهده و اوستقل
عنه یحوز حصول الاثم به أو یستأنس به لخصو صدقة أو اُسرف علی الموت و ان تعهده غیره فیهما و نائی (قوله
بضو طواف الرکن) ای کالسی (قوله یقیده) ای وهو عدم امکان العذر المبیة بعد فعله و الا یحبب جمعیان
الواجبین ثم لو علم تحسبیل مادون ان یفعل معنی ففعل یلزمه لان المیسر و لا یسقط بالمیسر و اولانه لا یحصل به
واجب المبیة لم اذ یسأوا لعل الاول قبل بصری (قوله و غیر ذلک) ای لکوفه غیر من جمیع محوسب و لا یبینه

لیالی معنی لعدک کراعاء فاروقه قبل الغروب و کاهل سقاية العباس و کذا غیره هاوله صنفین تأخیر لری الغروب
و یوم فاكثر من التشریق و یدرک کونه کسائی اه و ساقی معنی ذلک فیرسا کذا و یخص الرعاء ترک مبیة
مزدلفة بانها عا قبل الغروب و فاروقها کذلک (قوله و اما جواب بعضهم الخ) ذکر فی شرح البهجة هذا
الجواب (قوله قولهما یحوز لدوی الاعذار تأخیر ری یوم لا یومین مع تصحیها الخ) قال فی شرح الروض
واعلم ان المنع من تأخیر ری یومین متوالیه و بالنسبة لوقت الاختیار و الا فقدم مران وقت الجواز تمتد الی
آخر آیام التشریق بقول المجموع قاله الروانی و غیره لا یخص الرعاء فی ترک ری یوم الرعاء فی تأخیر
یحول علی انه لا یخص فی الغروب عن وقت الاختیار اه (قوله بان هذا) ای ان لغیرهم تأخیر الخ وقوله
و ذلک ای قوله ما یحوز الخ (قوله للعذر بمنزلة المثاقبه) ای و ترک ذی العذر المبیة لالعذر (قوله

کراهة و لا یحوز منه انی الحل المستوی الطرفین قتاله و یافان فیرسا یوم و منه یضاحوف علی محترم ولو لغیره فیهما انظر
أخذاً صریحاً فی التیم و مرض تشق معه الاقامة یعنی و ترخص من منقطع و طلب نحو آتی و غیر ذلک مما یستعمل فی الحاشیة و نعم انما فی مراد لغیرهم

الاشغال فهو طواف الركن بسبعة وسبع مائة فان العذري المبيت يسقط معه ما عوفى الرمي يسقط انما لدمه (ثنية) وقوم غنم صحت ثمان وخمسين فصي يوم الحرم فتنه مطهرة بين امرأع الحاج وامير مكة ثم تزايدت واشتد الخوف (١٢٧) حتى دخل أكثر الحاج والمكسكين ليلة

القر وصيقت وقمع التهب
القطيع ولم يزل الخوف
يشند حتى نفق من بقي مع
الامرأع من الحجع قبل زوال
يوم النزال ولما أراد بعض
الرجال الحجح ان يعودوا
قبل فوات وقت الرمي مع
جنهم صاحبهم فحذر
عليه ذلك لغير الارباب
واشترأهم كالجرواحين
اختلف القسوف في لزوم
الهم وظاهر كلامهم لزومه
كأن يستمع الليل الى صممه
وبين مستند في اقتناء
مبسوط سطر في الفتاوى
ومن ذلك المستند أن
ما ذكره من الاعتدال
بعضه لا يمنع فعله بالنفس
وبعضه لا يمنع الاعتناء
فلزم لهم الاكثار الفصل
وأما هاهنا العذر فراجع الفعل
بالنفس والنائبان كل
واحد حتى الفقراء المجتردين
صراخا فعلى نفسه فلم
يكن فيه قصير البتة و
كلام شارب في ذلك وان
ما ذكره وفي الاحصار
لا ينافي ذلك لان المبيت ثم
يجب فيه دفع العذر كما في
قاربي أولى قبل وضع نظير
ذلك وان عليه مصر ومكة
اختلفوا في التيم قافتي
بعده المصرون كسجننا
ومعاصر به وبوجوبه
المكسبون (فاذاري الروم

له تشبه بعصره أوله وثم قاض لا يسهلها الا بعد حجبها كالخني وعقوبة رجوعه فينته العقوبة وقولها من
لا تقي غير سائر رجوعه وسفر رفته زمان (قوله وادع الحج) قال في المجموع وتوكل المبيت ناسيا كتركه عامدا
صرح به الداروي وغيره معنى وادع الزواني (قوله يوم سبعة ثمان وخمسين) أي وتسع مائة على الفتاوى
اه محمد صالح (قوله امرأع الحاج) كذا في النسخ بالمدولة بحرف عن أسرار الحاج كحصر به الشارع في
بعض كتبها كالثلاث النصة (قوله وامير مكة) وهو الشرع بمحمد بن أبي بكر بن الشرع بغير كذا (قوله من
الحجج) حال من يري (قوله من صاحب مكة) أي من اميرها (قوله المغننون) كذا في النسخ بالراء والاولى
حذفها (قوله ذلك) أي العذري (قوله وظاهر كلامهم الحج) أي لما تقرر من ان العذري الذي يسقط عنه لدمه
سم (قوله وبيان مستنده) أي عدم الزم (قوله وان كلام الحج) عطف على قوله ان ما ذكره والحج قول المتن
(واذاري الروم الثاني الحج) أي والاول من أيام التشريق نهاية ومعنى (قوله فيشغل من اخذ في شغل الارتحال
الحج) وقفا للمعنى وخلافا لاسن وانها تبار الاول ولو غربت الشمس قبل انفساخها من معنى فان له التفرغ وهذا ما حرم به
حل الرجل والمتاعقة عليه كالأول وغربت الشمس قبل انفساخها من معنى فان له التفرغ وهذا ما حرم به
ابن القري ثم لاصل الروضة وهو المعتمد خلافا لما في مسائل المصنف من أنه يتنوع عليه التفرغ وان قال الاذري
ان ما في أصل الروضة غالبا اه وعبارة الأخير من وهو كإقال الاذري وغيره غلط ما يسقط شيء من نسخ
المرزوم المصحح فيسوق الشرح الصغير ومنازل المصنف امتناع التفرغ عليه بخلاف قول الرجل وغربت
الشمس قبل انفساخها من معنى كان لها التفرغ (قوله لا يلزم الحج) من الالتزام (قوله خازنه) تدب قال ما أخذ
التمه لزم من كلام المصنف بصري قال الكردى على بافضل ما أخذوا اشتراط نبأ التفرغ لان حقيقة ما ذكره قصد
الشيء مقترنا بفعله اه (قوله والاربع فداخ) عداوة الزواني ومن وصل الى جرة العقبة يوم التفرغ الاول بأربا
التفرغ ورأه أوقعه دموه البنايا حتى تعين عليه الجوع الى حدته في يكون تفرغه بعد استكمال الرمي
فاله ابن الجبال وقضية كلام الحقيقة في تفرغهم فيشغل عن معنى لكن قضية كلام ابن قاسم انه له التفرغ
الآن بعد ربه من غير وجوبه وتكفيه ما التفرغ من حدث لان سره الاول ووصله الى جرة العقبة لا يسمى تفرغا
وان لواءه قبل استكمال الرمي وعودا الى الرمي ثم نفق ولم يفرغ من قضية كلام سم انه تيمم بالنسبة
للتفرغ ولو قبل وصوله مكة يسير وكلام الحقيقة يقتضي ان تكون في التفرغ وجودة قبل انفساخها من معنى ولو
يجزه بسير فعله ذلك فن لم يواصل لم يسقط عنه شيء بل قال ابن الجبال وحدثه فخص من ثمان مائة على
الناس اليوم من سيرهم من معنى وفاضتهم عقبري جرة العقبة سم النساء لم يحصل الجوع بعد الرمي غير
صحيح كايقتضيه عباراتهم سيما عبارة الحقيقة هذا ما ظهر فان ظهر نقل بخلافه فاعول عليه ما انتهى اليه في
الكردى على بافضل ما نضه وذكر ابن الجبال في شرح قول الايضاع اذا تفرغ من معنى في اليوم الثاني والثالث
انصرف من جرة العقبة كما هو ماض لا يعكر على ذلك ما قد سناهم انه اذا تفرغ في اليوم الثاني يجب فيه جرة بعد
رمي جرة العقبة أن يعود الى حدته ثم يفرغ ليعرفه لا مكان حل كلامه على ذلك بالنسبة الى اليوم الثالث
ولا ينافيه قوله كلهم في كلهم وأركب قتاله اه وينت في الاصل ما يؤيده اه أقول وهذا الجمل مع بعده جدا
برد قول المصنف وانها تبار في الشرع ما وافقهم ومن أن يرى راجلا لا را كالأبالي يوم التفرغ فالتة أن يرى
را كالتة فحقه اه وقول الشارع في حاشية الايضاع قوله وفي اليوم الثالث را كالتة يفرغ في الثالث عقب
رديه فستر على ركو به هو بالجمد كلفي الروضة وأصلها وخص عليه في الاملا ومقتضى تعليل المصنف الذي
وظاهر كلامهم) أخبأ تقرر من ان العذري الذي يسقط انما لدمه (قوله وان اعترضه مكسبون) قال في شرح
الروض وهو كإقال الاذري وغيره غلط ما يسقط شيء من بعض نسخ العز زيا المصحح في الشرح الصغير

الثاني فواد التفرغ أي التفرغ لذمها حقيقة التفرغ فيشغل من اخذ في شغل الارتحال وفاق الاذري في أصل الروضة وغربا
وهو شغل الارتحال لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثير من (قبل غروب الشمس) يؤخذ من قوله أراد انه لا بد من ليلة التفرغ فادع الزواني

بغير وجه

ذكره في الروضة أيضا مذبح الكوب عند النفر الأول أيضا وهو ظاهر لان يوم النفر لا رجوع فيها و أيضا لو كان العود للمذبح كور واجبالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف فانه أمر غير مبني عليه بعض الخلف لعوم البلوى بتركه في الزمنة الأخيرة أيضا قول الوائلي وهو قضية كلام الحقبة تقول بان الحال سبها صبارا الحقبة ظاهر النفر بقضية قول الحقبة لا يمن نية النفر مقارنة مع قوله السابق فبشئ من أحسن في شغل الحال ان مقارنة النسبة لشغل الارحال كافتوان نسبا بعد غنم وقيل وصوله الى الجوز ولا يناسبه قوله هذه الجر ليست من هي ولا عقبتها لان الاعتبار في العبادة انهم مقارنة للنية بأولها الاستمرارها الى آخرها (قوله في لزمه العود) لقاتل أن يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب (قوله ثم رأيت الزركشي الخ) فقل أن نسنا نفر قال به الزركشي والمقارنة للنفر قال بها الحقبة وتعرض النهاية أي والمغنى وشيخ الاسلام للنفوذ لا يقتضي مخالفتهم ونأى ذلك أن تقول انما سكتوا عن النية لعدم الحاجة الى ذكرها لعدم انفكاك الارتحال الاختياري عن نية النفر وان لم يستفصل المرتحل وجودها في قلبه اذا شغل العاقل المختار بالشديدون تصور المشهود اليه فوجه الى ما تركه بدون ملاحظة قصد وصول مكة بمصالح عاده (قوله ان كان) ان قوله نعم في النهاية والمغنى قولنا لم (وروي بها) ويترك حتى اليوم الثالث أو يدفعه الى لم ولم ولا ينفر بها أو ما يفعله الناس من دفعها فلا أصل له نهاية ومعنى قال عرش قوله ولم لا ينفر بهم بأى لا ينبغي له ذلك اه (قوله أما اذا لم ينتمها الخ) صادق بما اذا بان احداهما فقط وهو ظاهر ثم رأيت السيد مرسى به سم (قوله أو نفر قبل الزوال) أى مطلقا (قوله فلا يجوز الخ) ويجبى ترك مبيت بالى معنى دم تركه المبيت الواجب كالجيب في ترك مبيت من دفعه قدم ترك مبيت بالله الواحد ومدد المبيتين مدان من طلعهم ترك الثلاث مع ليلة من دفعه ثمان مغنى ونهاية (قوله نعم) تنفعه في غير الاولى العود قبل الغروب) مفهومه أنه لا ينفقه العود بعد الغروب وبه من صرح في شرح الروض سم عباد قالوا في سم عن المجموع ما وافقها ولا نفر النفر بعد الزوال ولا يتركه الى كان بقضية حرم النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا يرى بها غيب العود الى غير الغروب فان غربت الشمس قبل غروبها فالتسليم بالى في لزمه قد ينتمها وان بان روي بعد فليس بمحم عن روى الثاني والثالث وهو من مبيت الثالث حيث لا عذر وان عاده قبل غرب الشمس روى قبله وله النفر من قبل الغروب فان غربت الشمس بعد عوده وقبل الزمان في روى في الغد عنه وعن اسمه ونفر قبل الزوال سواء نفر في يوم النفر الأول أو في ما قبله فان عاده زالت الشمس يوم النفر الأول وهو جنى لم يوتر وجها وعاده به والنفر وبفاته المبيت والرى في لزمه قد ينتمها كما روى لا نفعه أو بين الزوال والنفر وبى وبأجزائه وله النفر قبل الغروب فان غربت تعين المبيت كالأمداد اه (قوله طرد مذكر)

ومناسلتا نوى أنه مجتمع عليهما لنفر بخلاف ما لو لم يفر غربت الشمس قبل انفصاله من منى فانها النفر اه (قوله في لزمه العود) لقاتل أن يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب (قوله أما اذا لم ينتمها) صادق بما اذا بان احداهما فقط وهو ظاهر ثم رأيت السيد مرسى به فقال عقب صبارا سافها فان المصنف قلت وهو مقتضى لاستناع التجمل فين لا عذر له اذا ترك مبيت المبيتين أو احداهما لا حيث لم يبت المعظم وهو الاثنان اه (قوله نعم) تنفعه في غير الاولى العود قبل الغروب) مفهومه أنه لا ينفقه العود بعد الغروب وبه مرسى في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض وان نقر في الثاني قبل الغروب سقط عنه المبيت روى الثالث وشمل كلامه أى الروض كالموقف ما لو نفر قبل ربه فسقط عنه ما ذكره مرسى الامام مع تشيده النفر عما بعد الزوال ونفقه عنه في المجموع واستحسنه فقال ما لم ينو أنه لو نفر النفر الأول فان كان بعد الزوال لم يوتر من غابت الشمس فانه الرى ولا استدلال لزمه الدم ولا حكم لم يولدوا بعد غروب وجها وبات حتى لو نفي في النفر الثاني لم يتردد منه لانه بنفقه أعرض عن منى والمناسلتا وان لم نقر فاقول أحدهما أن الرى انقطع ولا ينفعه العود ناهيا يعين عليه العود وروى ما لم تغرب الشمس فان غربت تعين الدم ثالثها يتغير بين الامرين وان نفر قبل الزوال وعاده والى وهو جنى فاقولها القطع بان خر وجهه لا يوتر أو بعد

فيلزمه العود لان الأصل وجوب مبيت وروى لكل ما لم ينهل عنه ولا يسعى متحسلا الا من أراد ذلك ثم رأيت الزركشي قال لا يمن نية النفر اه ووجهها ذكرته (جاء) ان كان بان المبيتين قبله أو تركهما للعدو وسقط مبيت بالله الثالث روى بها (قوله) ولا دم عليه قوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه والاصل في الاثم فيه عدم الدم لكن التأخير أفضل لاسباب الامام لا السد وكيف أو غلاه وذلك لا يتابع بل في المجموع عن المارودى ما يقتضى حرمته عليه أما اذا لم ينتمها ولا سدره أو نفر قبل الزوال أو بعده وقبل الرى فلا يجوز له النفر لا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا يرى بها على المعتمد ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب وبغيره ونفر حينئذ

فيلزمه العود ولم تتسعة نية النشر لانه مع عدم العود لا يسمى نفرا (ويدخل رى) كل يوم من أيام (التشريق) وهي ثلاثة بقدر يوم الفجر سميت بذلك لاشراق نهارها نور الشمس ولما بانوا والقمر وحكمة التسمية لانهم اطرواها ولا تنهم بشرقون الجمع فنهاى بقدره وهي العود ذات في الآية لقلنا والمعلومات عشر ذى الحجة (رب والشمس) من ذلك اليوم لا يتابع ويستحب فعله عقبه قبل صلاة الظهر ما لم ينفق الوقت ولم يرد جمع التأخير (ويخرج) وقد اخبروه (بغيرها) من كل يوم كقولهم يتابعون العبارة لعدم ورود آيلا وقيل (يق) وقت الجواز وحديثه - ذ في جل المتن على وقت الاختيار (١٣٠) الذى اعتدوا به من الرفعة وغيره نظر لان الوجه الثانى لا يكون مقابله حينئذ فالاولى على وجه وقت

والجواز ويكون جريا على الضعيف الذى تناقض فيه كلامه في غير هذا الكتاب ولك ان يحمل الغرو على غرويا آخر أيام التشريق ليكون الضعيف مقابله مع ربه على الاصح والمراد حينئذ لا يرد ويخرج والمغنى ويبنى أى وقت الجواز غرو بها آخر أيام التشريق وقيل يبنى وقت الجواز لغير البسلة التى تلى كل يوم لا غير (الفالجبر) كوقوف عرفته على غير نياتها لخروج وقت الجواز وغيره بغيره بسمه قطعاً (فرع) * يسن كسرتولى أمر الحج خطبة بعد صلاة ظهر يوم الأضحية وهذا مشكل لان الحاديث الصحيحة مصرحة بأنه صلى الله عليه وسلم اغتافها حتى يوم الفجر وأجبت عنس في غير هذا الكتاب بما عايناه نظر وتكاف يعلمه فيها لى والمبيت وخطبة بها أيضا بعد صلاة ظهر يوم الفجر الأول يعلمه فيها جواز الفجر فمقتضىه ولو دعاهم وتركوا

وليس في زعمه العود للمبيت شامل لما عزم العود بدون قصد المبيت أى التسك (قوله) فيلزمه العود) يبنى ما لم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود ستم (قوله) كل يوم (قوله) الذى تناقض فيه العود ذات في المتن لا قوله وحكمة ما لا ولا منهم وكذا في النهاية الآتية سميت الى وهي العود ذات (قوله) وحكمة التسمية على جواب عما قبل لما كانت الحكمة في تسميتها ذلك لزم أن تسمى كل هذه الأيام أيام التشريق كرى أى أن تسمى هذه الأيام الثلاثة في جميع شهور السنة أيام التشريق وليس كذلك (قوله) ولا تنهم بشرقون الخ) عداو المغنى وقيل لانهم الخ (قوله) الآية) أى التى في البقرة (قوله) والمعلومات) أى سوى رنا الحج نهاية ومعنى (قوله) لم يرد الخ) جملة ما مقتضى الضيق الوقت لم يعطو فعمل على لم ينفق بصري (قوله) في جمل المتن) أى قوله ويخرج بغيره بها (قوله) الذى اعتدوا به من الرفعة الخ) واقفهم النهاية والمغنى (قوله) لان الوجه الثانى) أى قول المتن وقيل يبنى الخ (قوله) مع جريانه على الاصح) وهو أنه يتوقف الجواز على آخر أيام التشريق كرى (قوله) والمغنى) أى المغنى المراد بقوله ويخرج الخ (قوله) وقيل يبنى وقت الجواز لغير البسلة التى تلى الخ) شامل لآخر يوم وبناؤه قوله لا يتبعه الخ سم ذلك دفع المناقاة بارجاع قوله لا يتبع الى هذا الاحتمال أيضا كقولهم والظاهر والمغنى وحصل الاختلاف الذى في المتن بكل من احتماله في غير نياتها الخ فلما لم يستثنى علمها (قوله) كوقوف عرفته) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى الا قوله هذا الى يعلمهم فيها لى (قوله) كسرت) أى في فصل الوقوف يعرفه (قوله) يعلمهم فيها لى) أى والطواف والفجر (قوله) والمبيت) أى ومن بعد نفسه لياتوا بحج بمغلول منها على وجهه وتداركوا ما أخذوا به منها فاعلوه كذا فى الاسي وقوله وتداركوا الخ يؤخذ من ما يحتمل في خطبة السائر من أنه يتعرض لمسبق الخطبة لعله ماخذ بصري (قوله) بها) أى يبنى (قوله) وغيره) عبارة النهاية والمغنى وما بعده من طواف الوداع وغيره. اراه (قوله) وودعهم) وبجهم على الطاعة وملازمة التقوى والوالة بالنصوص والثبات عليها ونهيمهم بالاستقامة استطاعا واولان يكونوا ابراء الخ خبرا منهم قبله فان ذلك من علامة الحج المبرور ولا ينسوا ما عاهدوا الله عليه من خير ومن سلك حاج حذو وهاتين الخطبتين والاعتسالة والتطهارة ان تحلل ان فعلنا ولا نقدر طكنا أرضه طوبى ونافى (قوله) رى يوم الفجر) الى قوله وفسره في المغنى الا قوله عدا وغيره وقوله وفيه زوج وكذا في النهاية الا قوله وانما الى أمر تبين (قوله) وانحدرت الحصة الخ) على هذا اتأدى الى ما كانها بحصة واحدة نهاية لكن مع التكرار فونافى (قوله) به) ددها) أى بعدد ضربان الحد (قوله) وأمر تبين الخ) عطف على دفعه واحدة (قوله) فوعظنا الخ) أى أو وقت الثانية قبل الاولى نهاية ومعنى (قوله) فيما بعده) عطف على قوله فى رى يوم الفجر قول المتن (وترب الجران) أى في المسكان وكذا في الزمان والابدان كان يكمل الثلاث عن أمسه أو نفسهم عن يومه أو غيره فيفسد بالرى الاول كونه عن المترك الاول والثانى عن الثانى فان خالف وقم

الجرارو يكون جريا على الضعيف الذى تناقض فيه كلامه في غير هذا الكتاب ولك ان يحمل الغرو على غرويا آخر أيام التشريق ليكون الضعيف مقابله مع ربه على الاصح والمراد حينئذ لا يرد ويخرج والمغنى ويبنى أى وقت الجواز غرو بها آخر أيام التشريق وقيل يبنى وقت الجواز لغير البسلة التى تلى كل يوم لا غير (الفالجبر) كوقوف عرفته على غير نياتها لخروج وقت الجواز وغيره بغيره بسمه قطعاً (فرع) * يسن كسرتولى أمر الحج خطبة بعد صلاة ظهر يوم الأضحية وهذا مشكل لان الحاديث الصحيحة مصرحة بأنه صلى الله عليه وسلم اغتافها حتى يوم الفجر وأجبت عنس في غير هذا الكتاب بما عايناه نظر وتكاف يعلمه فيها لى والمبيت وخطبة بها أيضا بعد صلاة ظهر يوم الفجر الأول يعلمه فيها جواز الفجر فمقتضىه ولو دعاهم وتركوا

من أزمه تعدد يومين ثم لا ينفق فعلها الآن لا بأس الامام أو أنها لما غشى من الفتنه (ويستمرط) فى رى يوم الفجر عن وما بعده (رى السبع) واحد واحدة يعنى مرتين مرة وان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر أو احدثت الحصة فى الرات السبع أو وقعت المراتب أو المراتب المعانى المرى وذلك لا يتابع وأما صل فلو لم يتبين أو أكثر دفعه واحدة ولو واحدة ويمهنا وأمرى يساوه حسب سبعة واحدة وان وجد الترتيب فى الوقوع وانما حسب فى الحد الضرب بالواحدة بشكل علمائة بعدد لانه مبنى على الرى لوجود أصل الالام المقصود فهو القالبه التعداد أو مرتين فوفعتنا ما فشتنا (و) فيما بعده (ترتيب الجرات) بان يبدأ بالاولى من جهة عرفته ثم بالوسطى ثم بحصرة العقبه لا يتابع رواه البخارى

عن المترول كلو ري عن غيره قبل مبين نفسه بنافي (قوله فلو عكس) اي بان بدأ بعمره العقبة ثم الوسط
ثم القى على المسجدين (قوله ولو ترك حصة الخ) ولو ترك حصتين لا يعلم موضعهما الخاط و جعل واحد
من يوم النحر وواحدة من تلك وهو يوم النحر الاول من أي جرة كانت أخذ بالاسواق حتى زاد اليه ما يحصل
زي يوم النحر واحد أيام التشريق اه قال عرش قوله مر واحد أيام التشريق أي يبق عليه ري يوم
فان تذكره قبل غروب خمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه النحر والامسقط اه وأقول قوله ما من
أي جرة كانت الخ بمحل بل اذا الاسواق جعل الثاني من أولي ثلثه وكذا ما زاده النهاية بمحل تامل اذا لحاصل
انما هو ري يوم النحر وبعض يوم من أيام التشريق وهو ست وثمان من أولي اولها فيبقى عليه ري يومين
الاهة الستة والله أعلم (قوله وغيره) ان اراد به السهو فقط فالتعديل به اوضح او ما شمل الجمل اضافه
ان الجمل لا يغاير المعدل بمجموعه بل مجموع السهو يتبدل في الاول التعديل ان اراد التحميم بقوله عامدا أو ناسا
جاهلا او عالما ويكون كل من الاخير من صاعد فاكل من الاولين ففصل اربع صور بصرية وللمتن (وكون
المرى جرا) أي ولو مضى او نافي عبارة النهاية والظاهر انه لو غصبه وسرقه ربه كني ثم رأيت القاضي
ان كني جرم به قال كالصلاة في الغصوب اه (قوله وفسره) أي بالور (قوله فرأه) أي نحو الخاتم (ما)
أي متلبسا بسند الجواهر وكان الأولى ان يقول فرأها أي الخمرية أي بنوع الخاتم (قوله وكذا) هو حجر
رخو وثاني (قوله وان المرى منه) يقتضي انه لو شغل هو من المصنوع او لا جزأ في ربه ويظهر وان امكن
توجهه بان غير المصنوع هو الغالب فالقرينة لا بد ان يغلب على لونه فمن غير المصنوع ويؤيد ما ذكرته
ما سبق من شرطه وانما المرى بصرى (قوله بخلاف ما ليس من طبقات الخ) محل تامل وفرق غيره
بان ما تقدم يسمى حجر دون ما ياق (قوله كأخذ الخ) أي وتبر و زرع ودر وجص وأجر ونخس وبلغ
نهاية وناي (قوله ومن طبخ نحو تسد الخ) عبارة النهاية فهو جواهر من طبخة من ذهب فضة ونحاس
ورصاص وحديد فلا يجزى ويجزى حجر فورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه اه (قوله لاهنا) أي لا يكتفي
المنطبخ بالقوة في عدم الاجزاء والمراد بالمنطبخ بالقوة الجرا الذي يستخرج منه ما ذكره بالعلاج وان
أثرت فيه المطر فانه لا يخرج جرم من كونه جرا كاشيد بقوله السابق ولو حجر حديد الخ سم (تياه وواضح)
أي قوله واقتفاء بعضهم في النهاية (قوله ان نقص به الخ) أي تربت على الري به اضافة مال كسكره
ونافي ونهاية (قوله حرمة اضافة المال) هلا جازت هلا تان الغرض سم وقد يقال ان ما ذكره كرم يتسرع
الحصاة لا يعدر منافي العرف (قوله من القسم الاول) أي فيجزي الري به (قوله يقل ان له) أي للمربعان
(قوله فهو صغار الوزل) أي وتقدم انه من القسم الثاني (قوله وان يكون) أي قوله أي سم القدرة في

(يوم) شامل لآخر يوم ويناقضه قوله الا في جملة الخ (قوله لاهنا) أي لا يكتفي بالمنطبخ بالقوة في عدم
الاجزاء وهذا الكلام صريح في أن ضابط الاجزاء عدم في نحو التقديرات ان انطباع الفعل وابعاده وقبسه
نظر وقد نقل السبكي في شرحه آثار الرافعي على اجزاء الخ في بحر الحدي بقوله لانه جرة في الحال الان فيمجددا
كامنا سقر جرمه بالعلاج اه وهو يفيد انه ليس المراد بحجر العذب والفضة والحديد ونحوها قطع الذهب
والفضة والحديد الخالص بل حجر حقيقة يتسخر جرمه من المذكور وان فليست اتمل وحسنه فان اراد بالمنطبخ
بالقوة ما هو نقد خالص فالوجه انه لا يجزى أيضا او ما هو حجر يستخرج منه النقد فالوجه انه يكفي وان أثرت
فيه المطر فانه لا يخرج جرم من كونه جرا فليست اتمل (قوله وفورة طخت) أي بخلاف ما لم تطبخ ومثل
الطبوخة مدر وجرش مدر (تياه وواضح حرمات الري بنفيس كاتون ان نقص به قتيمة الخ) قال الا ذري
نظير فحرم الري باليقوت خصوصا اذا كان الري يكسر هاذي بذهب بعض البهنا والاسبال النفيس منها لانه
من اضافة المال والسرف والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ربه كني ثم رأيت القاضي ان كني جرم به قال
كالصلاة في الغصوب شرح مر (قوله حرمة اضافة المال) هلا جازت هلا تان الغرض (قوله وان يكون

باليدان قدرة الورد فلا يكفي الوضع (١٣٢) في المرى لانه خلاف الورد ويرقى بين يمين الجرح ووضع اليد على الرأس مع انه لا يسي

مسحاً بان القصم وصول
البطل وهو حاصل بذلك وهنا
جهازة الشيطان بالاشارة
اليه بالرى الذي يجاهد به
العدو كما يدل عليه قوله
سلى الله عليه وسلم
أخو جبهه معيد من منصور
لم نسل عن الجبار الله وركم
تكمرون ولة أياكم ابراهيم
تتبعون وجهه الشيطان
تومنون ولا ينجو وجهه
أو قوسه أى مع القدرة
باليد به يتجسس بين قول
المنصور عن الاعصاب
لا يصرى بالقوس وقول
آخر من يجرى وكذا الرجل
فقال يجرى أرواداً فاجز
باليد وجعل الحصادين
أضامير جليسه وري بها
ومن قال لا يجرى أرواداً
قدرو بالسدا أودوحها
وجهه الى المرى ولو جرح من
اليد وقدوعلى الرى بقوس
فهاوهم ويرى رجل تعين
الاول كجواهر ظاهر أو قدرو
على الانبهر من فقط فصل
يقسم أو تعين الله له
أقرى الى اليد والتعظيم
للعادة أو الرجل لان الرى
بها معهود فى الجرح ولان
فهاوهم يتغير للسلطان
المقصود من الرى تحصيله
كل احتمال وأصل الثالث
أقرب ولو قدوعلى القوس
باليد والرجل فهو كجمله
فيما ذكر وتطهر أنه لو لم
يقدر باليد بل بقوس فيها

الهاية واغنى الاقوله ان ندر وقوله ويرقى الى ولا يسيه (قوله ان قدر) أى على الرى باليد والافق قدوم
القوس ثم الرجل ثم القدم وذلك (قوله ولا يسيه الخ) * (فرع) هل يجرى الرى باليد الا انه قد يقرسم
على ج والاقرب عدم الاخر لو جود قدرته على اليد فلا يعقل الى غيرها ع (قوله بخو وجهه الخ)
أى كقوله نهاية معنى (قوله أودوحها الخ) كجمله على قدر اليد (قوله تعين الاول) أى على يمين
له يد زائدة فان كانت يمين بالقوس لتسببها بالاصلة ع (قوله أودوقدوعلى الاخضر من الخ) وقد يقال
فى الرى بالرى الجل أو القم حيث على أنه لا يسمى رماً لأنه لا يجرى وان جرح من الرى باليد لا تنفاه معنى الرى
وأنه يستبجسند وأنه لا يجرى ان جرح من الاستنابة سم (قوله فهل يقدر الخ) لعله الاقرب بالحصول
المقصود بكل مع تعارض المعاني الا متبهمراً يتم الى التخصير فى شرح العباد بصرى (قوله وهل الثالث)
أى تعين الرجل (قوله وهو كجمله فى ذكر) أى من الاستنابات الثلاثة أو قوسه تعين الرى بالقوس
بالرجل (قوله وظاهر الخ) كذا فى أصله فخطره وجه الله تعالى وهو مستدرك بغيره فمصدق من قوله ولو جرح
عن اليد قدوعلى الرى بقوس الخ بصرى (قوله وصرح) أى قوله بخلاف الخ الى النهاية والى المتن فى المعنى
(قوله بهذا) أى بالشرط أن يسمى رماً (قوله وان يقصد الخ) قال فى شرح العباد بشرط أيضاً عدم
الصارف وان قصد المرى لأنه قد يقصد ليعتبر جوده ومما يشترط قصد المرى لا يلقى عن هذا فلا يلقى
قوسه انتهى اه سم عبارة النهاية والمغنى فى الرى الى غيره كان يرى الى الهواو فمصدق فى المرى لم يكف بوصرف
الرى بالنسبة لغير الجرح كذا فى الرى الى خفض أو دابة فى الجرح كصرف الطواف بها الى غيره فمصدق فى غيره
وان بحث فى المهمات لحاق الرى بالوقوف لأنه مما ينظر فيه وحده كرى العبد فاقسبه الطواف بخلاف
الوقوف وأما السبق فالظاهر كما تقدم الشيخ أن ذلك أنه كوقوفه اه قال ع (قوله مره أنه كوقوف
أى لا يقبل العرف وما ذكره من اننا لم نل سابقه من الكفاية عند قول المصنف وان قصد لنفسه أو لهما
الخ فانه قد مر المعتبر اه أى وفاته لا تحققة للمغنى (قوله وان يقين وقوعه ع) اه لو قيل يقسم بكف لان
الاصل عدم الوقوع فمصدق بقوله الرى عا به و معنى وقوله لهما لو قيل فمصدق فى كفاية نفسه فالظن كما
نعم على ع (قوله والى بصرى لكن صرح الوالى بعدم كفاية الظن (قوله وهو) أى الرى عبارة النهاية
والمغنى قال العبرى ولم يذكر وفى المرى حداما لو اذ يريان كل جرحه فلهما علم فبين أن روى نفسه على الارض
ولا يبعد عن احتياطاً وقد قال الشافعى رضى الله تعالى عنهما جرح يجمع الحصى أو ما ملأ من الحصى ففى اصاب
ليتمعه جرحه ومن اصاب سائله لم يجزه وما حده بعض المتأخرين من ان مرضع الرى ثلاثة فادع من سائر
الجوانب الا فى جرحه العقبه فان لهما الاوجه واحد روى كثير من اعلاها باطل قريب مما تقدم اه
وقوله لمعان اعلاها الى خلفها كالم (قوله فليس لهما الاوجه واحد الخ) هذا مخرج من ان العقبه
الصغير تميز للثمن فى جانبى شخص جرحه العقبه ليستمن المرى فلا يفى الرى اليها وبعض العلامة يقول
باليدان قدر) عبارة العباد وان يكون اليد باليد بالرجل قال فى شرحه اه أودوحها أى بالرجل الى المرى
أو وضعه بين أصابعه وروى على الأوجه التى اقتضاها خلافه لكن بحث الاذرى وتبعه الى زكشى الاجزاء
فى الثانية وزعم انه يسمى رماً وظهر ان محل هذا بحث قدوعلى الرى باحدى يديه والا فوجه اسراء
باليد بان يضع بين أصابعه وروى به وكلا الرجل القم كجواهر ظاهر ثم يات بعضهم صرح بأنه لا يجرى الرى به
وروى عليه الاذرى فقال الاحوط المنع وهو يؤيد أقدمه فى الرجل اه وقد يقال فى الرى بالرجل أو بالقدم
حيث على أنه لا يسمى رماً لأنه لا يجرى وان جرح من الرى باليد لا تنفاه معنى الرى وأنه يستبجسند وأنه
لا يجرى ان جرح من الاستنابة (فرع) هل يجرى الرى باليد الا انه قد يقرسم (قوله وان يقصد المرى الخ)
قال فى شرح العباد بشرط أيضاً عدم الصارف وان قصد المرى لأنه قد يقصد ليعتبر جوده ومما يشترط
قصد المرى لا يلقى عن هذا فلا يلقى نوهه كالمصنف وقرى الزكشى بين القطع هنا كما ذكره بخلافه

وبالرجل تعين الاول وصرح به اجمع قوله روى السبع للزكشى وهم ان ذلك لبيان التعدد لا الكيفية وان قصد المرى
والم ينفى النسب وان يقين وقوعه فيه وهو ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الا جرحه العقبه فليس لها الاوجه واحدة، بنظر الوادى كالم

وأن يكون الوقوف عليه

لا يفعل غيره فلو وقع الحجر على ماله تأثير في وقوعه في الرمي ولو احتملا كان وقع على نحو - لا نحو أرض ثم تخرج للمري لغتلاخاف مالي ورد إلى الحج ليستعذر الاحتراز عنها (والسنة أن يرمى بقدر حصي الخذف) بجميع حصى الجبل مسموع عليكم بقدر حصي الخذف وحصائه دون الإسهلة طولاً وعرضاً قدر حبة الباقلا العسدية وقيل كقدر التوافيق كره بكره وأصغر من مسموعة الخذف للهي الصغرى منها الشامل للحج وغيره كما بينته مع رد ما اعتبر فيه الأنسوى في الحديث ثم بيان أنه يجوز بغير قدر سهل الكف كما صرحوا به بل وبما كرهه حيث سعى حصاداً وحسراً يرمى به في العادة وجميع الرافعي ذهبوا إلى ما وضعه الخليل على بطن الإجماع ورسمه بالسبابة وأن يرمى بيده اليمنى وأن يرفع لغيره كره حتى يرمى ما نصح به ابنه يستعمل القبله في الكل أمام التشريق وأن يرمى الجنتين الأولىين من علو ويقف عندهما بقدر سوية البقرة داعياً كما أن تفرخ خشوعه والأفلاخ وقوف كجواهر طاهر لا عند جرة البقرة تحذراً بالبول وأن يكون بحاجتي أو يمن الأيمن والأيسر الكفاي الأسير وينفر عنهم ينزل للحصب ويسلح به المصري

فيرجع بالري فلينبهه (قوله) وأن يكون الوقوف الخ الظاهر أنه معطوف على وقوعه ليكون التيقن من حصوله بما يؤيد قوله ولواحدة إلا أن في نفيه قرأنا في بعض النسخ حقايقه تعالى يصري قول بسيل الظاهر أنه معطوف على مافي المتن وينفي عن الاحتجاب المذكور قوله ولواحدة إلا أن (قوله) فلو وقع الحجر الخ عبارة النهاية والمفسر ولوري بحجر فاصب شياً كارض أو جمل أو ثدي إلى المرمى لا بحركة ما صابه امرأة كحصوله في المرمى بفعله بلا ملوحة وتضلاف ولو أريد بحركة ما صابه اه وفيه سم بسند ذكره مثله عن شرح الروض ما نصه فعمل الفرق بين مالي وقم على نحو يحصل وعق بغيره ثم تخرج منه فلا يجوز وما صابه ثم أريد إلى المرمى فإن كان أوداده بحركة ما صابه لم يجوز والأجزاء (قوله) بخلاف مالي ورد الخ عبارة المفتي وشرح الروض ولوردت إلى الحج الحصة إلى المرمى أو ندح حيث البسمن الأرض لم يضرب لأن تدحرجت من ظهر بعير ونحوه كقصة ومجمل فلا يكفي اه وقال الوفاي ولو كان الرمي من غير اتصال بنفسه وأوصلته إلى الحج لا يكفي اه فينبغي حل كاذم الشارح والمفتي وشرح الروض على ما ذكرنا لم يكن ضعيفاً بل يصل بنفسه قول المتن (والسنة الخ) أي يرمى يوم النحر وغيره نهاية ونفي (قوله) ينجين أي مع سكون التأسية (قوله) وحصائه أي قوله للمفتي في المغني الأقوله وقيل كقدر التوافيق كذا في النهاية الأقوله وبهية الخذف (قوله) في الحاسبة متعلق بقوله ينبهه (قوله) وجميع الرافعي ذهبوا إلى أي يذهب هبة الخذف والأصم على الروضة والمجموع أنه ورمي على غير هبة الخذف مغني (قوله) وإنما الخ معناه جميع الرافعي إنما الخ يعني قال في تفسيره أنها موضوعة الخ كروى (قوله) بالسبابة أي راسها نهاية ونفي (قوله) وأن يرمى الخ قوله ثم ينزل في المغني الأقوله أن تفرخ إلى وأن يكون (قوله) وأن رفع الذراع الخ أي بخلاف المرأة والخشي مغني (قوله) حتى يرمى ما نصح به أي يباح أبطلوا كان مكشوفاً الباسن الشعر ونافي (قوله) وأن يستقبل القبلة الخ وأن يكون من الجسر كروى أيام التشريق بحيث لا يبلغ حصي الرمي نهاية ونفي (قوله) ويقف الخ) وبسن أن يكون من الصلوة فحضور الجماعة مسجد الخيف وأن يصري على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أمام المنارة قال في وسطه من قبله القبة وهي منهية الآن فيصلي في المحراب ويصلي القبة والشعر والمسجد بخلاف غيره فقدم مرات ونافي في العايشين قال العلامة تاج الدين المحراب هذه القبة وهو محل الجعر التي كانت أمام المنارة ويقرب من أقبوا كرم عليه الصلاة والسلام كما أخرجه أبو سعيد في شرف النبوة اه (قوله) لا عند جرة العقيقة أي لاسن الوقوف عند جرة الذراع صلب الرمي له دم وود الاتباع فلا أنه لا بدع وعندها من غير وقوف أو مع وقوف في غير وقت الرمي فلا ينافي ما نقل عن الحسن البصري أن الدعاء يستجاب عند هذا أيضاً ثم رأيت في تاريخ مكة للقطب الحنفى المذكور في شرح الكبري على مختصر الأنياع ما هو عين ما ذكرناه في الحصن الحسن العزري ما نصه من روى الجرة ذات العقيقة من بطن الوادي ولا يقف عندها من وسبطن الوادي حتى إذا فرغ قال اللهم اجعله حماماً ورأى ذنبه فغوراً ويص ويص عند الجرات كلها ولا وقت شياً من بعض انتهى اه بصري (قوله) تقاؤلاً الخ) أي ولا يتابع مغني (قوله) وأن يكون تولد الخ) عبارة النهاية والمفسر وبسن أن يرمى واجلاراً كالآلاف يوم النفر بالسنة أن يرمى أكبالاً بفرقه اه وعبارة الوفاي وأن يرمى واجلاراً أيام التشريق الأيام تغرد أو كسافة كما كرس في يوم النحر اه وكل منهما شامل للفرق بخلاف تفسير الشارح فإنه يخص بالثاني (قوله) بالخصب هو يوم مضمومة ثم معوصا حمله من مقتدرتين ثم موحدة تاسم لمكان متبع بين مكنتي وهو الذي أخرجه في قوله الأبطح والبطحاء وخيف بني كائنوا من ماسين الجبلين إلى المقبرة أي وقوله وهو الذي الخ هو إليه في مكة الخ بل في مكة في منمنامته له ومجاور قنن مسجد الذي العواف والوقوف بات الرمي بعبادة مستقلة فاذن ثلثة كسائر العبادات بخلافها لا احتمال الخ علمها اه كلام شرح العباب فأنظر قوله بخلاف في العواف مع ما تقدم فيه من التفصيل وأنه ينصرف بنحوه قد فرم ثم رأيت ما تقدم في شرح قول المصنف في الوقوف ولودا في طلبه بقوله وما كتبناه على ما فرجه (قوله) لا نحو أرض) في الروض وشرحه وأن يرمى الحجر فاصب شياً كارض أو جمل أو ثدي إلى المرمى لا بحركة

وصلاجهما به غيره أفضل منها حتى والعياض ويؤثر قوله

بنى منتهى صلى الله عليه وسلم هناك (قوله الى طواف الوداع) أى ان كان مريدا للسفر حلا (قوله فلا يضر)
 الى قوله وعلم في النهاية والغنى (قوله لذلك) أى لمصلو لاسم الرى (قوله ان الجدة اسم المرعى الخ) قال فى
 حاشية الايضاح قوله الجدة مجتمع الحصى حده الجبال الطبرى بأنه ما كان بينو بين أصل الجدة ثلاثة أذرع
 فقط وهذا التقدير من تفقهه وكنهه قربة مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمع غالبا
 لا يقص عن ذلك اهـ * (تنبيه) * لوفرش فى جميع المرى أحجار ثابتة كفى الرى عليها كجواهرها لان
 الرى وان كان هو الأرض إلا أن الأحجار الممتدة صارت تعد من بعد الرى عليها ميا على تلك الأرض وقياس
 ذلك أنه لو بنى على جميع المرى كمن تفتيح الرى عليها لثم اتعد تابعة لها فلم يستغرق المثلث أرض الجدة
 فهل يجرى الرى عليه أولا ولا مكان الرى على الخلقى عنه فيه نظر ويقبه الاجزاء ولو أقي على أرض المرى أحجار
 كبلو سترته بلا ثبات فهل يجرى الرى عليها لا بعد الاجزاء ولو بنى على جميع موضع الرى منارة عالية عليها سطح
 فهل يجرى الرى فوقها أولا لأنه لا بعد ميا على الأرض فيه نظر سم وزم الشلى وابن الجبال بالاجزاء فى جميع
 ما ذكره فلا يظهر أنه لو هبط الرى الى تقوم الأرض أو علا الى السماء عوى فيه - آخر انظر الى اقسامه
 بنى عليه ذكة أو منارة عالية أو سطح أو فرشت فيه أو بعض أحجار وبنيت أو القيت على أرضه وسترته بلا ثبات
 كفى الرى عليها اهـ (قوله ومن ثم لو قطع لم يجر الرى الى حمله) أقول الجزء من ذامع أنه غير منقول - فلا ينبغي
 بل الوجه الوجه مختلفا لقطع بحدوث الشخص وأنه لم يكن فى زنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم أن
 الظاهر ظهور أنما أنه لا الصلاة والسلام والناس فى من ممل يكونوا رمون حول الحمله ويركون حمله ولو وقع
 ذلك نقل فانه غير بيلتأمل سم أقول جزء ذلك أيضا السيد السهو دى فى حاشية الايضاح والاستاذ
 البكرى فى شرح مختصره للايضاح ونقله ابن علان فى شرح الايضاح عن الرى ومباحثها ما هو أقر وهو أنه
 العلامة تخرى فى شرح مختصر الايضاح والوثائق فى منسكه وظاهر أن ليس اتفاقا هؤلاء الاعلام على ذلك
 ما أصابه أجزاء لمصولة فى الرى به لاهل ما وتختلف. لوار تفسر كتما أصابه بان حرك الحمل صاحبه
 فغنضه أو تحرك البعير فندعه فوقه فى الرى إلى أن قال لان تحركت من ظهر بعير ونحوه كمنعه ومحمل فلا
 يكتفى لاسكان أى لا يحتمل تأثره به اهـ فعمل الفرق بين مالو وقع على نحو محمل وحق بعير ثم يدرج منسبه فلا
 يجرى ومالو أصابه ثم ارتد الى الرى فان كان ارتد بعير كتما أصابه لم يجر والاجزاء (قوله اسم المرعى) قال فى
 حاشية الايضاح قوله الجدة مجتمع الحصى حده الجبال الطبرى بأنه ما كان بينو بين أصل الجدة ثلاثة أذرع
 فقط وهذا التقدير من تفقهه وكنهه قربة مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمع غالبا
 لا ينقص عن ذلك ثم قال قوله والمراد مجتمع الحصى الخ يدل على ان مجتمع الحصى المعهود لان بسا وجواب
 الجنتين الا ولتين وبحت شخص جرة الحقيقة هو الذى كان فى عهد صلى الله عليه وسلم وليس بهيعد الخ اهـ
 * (تنبيه) * لوفرش فى جميع المرى أحجار ثابتة كفى الرى عليها كجواهرها لان الرى وان كان هو
 الأرض إلا أن الأحجار الممتدة صارت تعد من بعد الرى عليها ميا على تلك الأرض وقياس ذلك أنه لو بنى
 على جميع المرى كمن تفتيح الرى عليها لثم اتعد تابعة لها فلم يستغرق المثلث أرض الجدة فهل يجرى
 الرى عليه أولا ولا مكان الرى على الخلقى عنه فيه نظر ويقبه الاجزاء ولو أقي على أرض المرى أحجار كبار
 سترته بلا ثبات فهل يجرى الرى عليها لا بعد الاجزاء ولو بنى على جميع موضع الرى منارة عالية عليها سطح
 فهل يجرى الرى فوقها أولا لأنه لا بعد ميا على الأرض فيه نظر وتفسير السيد فى حاشيته ويؤمن قول
 الحب الطبرى فى مسئلة ما أصابه العلم الذى يملكه قصد به غير الرى أنه لو كان للعلم الشخص سطح أو كان
 فيه طاق مستقر لمصلحة قبل يجرى اهـ عدم الاجزاء وان كان أخذ المذكوور عن عثمان وجه آخر يجوز أن
 يكون منع الحب الطبرى لان ذلك لا بعد ميا على الجدة لان الشخص لا بعد منها وان كان حمله منها كجواهرها
 على ظهر دابة فيها بخلاف ذلك تعد منها ومن قوايه وانه نظر فلنأمل (قوله ومن ثم لو قطع لم يجر الرى الى
 حمله) أقول الجزء من ذامع أنه غير منقول - فلا ينبغي بل الوجه الوجه مختلفا لقطع بحدوث الشخص وأنه لم

ثم يذهب الى طواف الوداع
 فلا يتابع (ولا يشترط بقاء
 الجرس فى الرى) فلا يضر
 تدحرجه بعد وقوعه فيه
 لمصولة اسم الرى (ولا
 يكون الرى ملوحا عن
 الجدة) فيصير رى الوقت
 فيها الى بعضه لذلك وعلم
 من عبارته ان الجرس واسم
 للمرى حول الشخص
 ون ثم لو قطع لم يجر الرى الى
 حمله

الاستدقوى وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الجرح مجتمع الحصى وقال النوري في الايضاح
والمراد مجتمع الحصى في موضعه اهر وف وهو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال الشارح في ما شئت من هذا
يدل على انه مجتمع الحصى المعهود لان بسائر جوارب الجرحين تحت شخص جرح العتبة هو الذي كان في
عهده صلى الله عليه وسلم اذا اقبل بقامه كان على ما كان حتى يعرف خلافه اه وقال الشارح والزمى في
قواطع الجرح الصغير على رضى هذا المثل اخذ من عن مثلهم ومثلهم عن مثلهم وهكذا الى السلف الاخذين
عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل طعن عن اخذ في ذلك اه وعلم بذلك ان ما سطره الشارح هذا هو المذهب
المعقول ولا يسعنا انما لا ينقل معرج وان ما قاله العلامة المحشى مجرد دعوى على ان قوله القطع مجرد
الشخص الخ لا يتغير عادة احتمال انه كان في موضع الشخص في عهده صلى الله عليه وسلم اجماع موضوعه
بأمره الشرع ثم ان بثلث بعده وبث الشخص في موضعه ما وبعد كل البعد انه عليه الصلاة والسلام بين
حدود الجرح من الثمنين ونصف الاعلام عليها كما تقرر في محله وترك بان يحمل الرى وتعبده (قوله ولو
قصده) أي الشخص (لم يجز الخ) اعتمد الشارح في كتبه ما قرأه من جرحه وقال الخطيب في شرح المنهاج
والتي هي الاقرب الى كلامهم واعتمد الجلال الرلى في كتبه الاجزاء قال لان العامة لا يقدرون بذلك الاقل
الواجب والرى الى الرى وقد حصل في بعض الرى اه وهذا هو الذي يسع عامة الخلق اليوم اه كرى
على بافضل (قوله ورجع المذهب الطبري الخ) وهو الاقرب الى كلامهم معنى (قوله وما فهم الرى كشي) اعتمد
الخاتمة مر اه سمع عبارة النهاية ونص في كلامهم انه لورى الى العلم المنصوب في الجرح او الخطا على جرح
العامة كما يفعله كثير من الناس فاصابه ثم وقع في الرى لا يجزى قال الرى الطبري وهو الطبري على وجه
انه يجزى لانه حصل في بعضه مع قصد الرى الواجب عليه والثاني من احكامه الى الرى الاجزاء اقرب بكافة
الركش وهو لا يحد اه (قوله لم يورى الخ) يؤخذ منه ان المصارف في الرى قصد وقوع الرى في غير
الرى لا مطلق قصد وقوعه في الرى صافر ولا قصد وقوعه في الرى وقت وقوعه في الرى الا في اثنى عشر
الشخص وكلامهم في بحث طواف المحمول يؤيد ذلك فان الضار هناك قصد العرق فقط بصري ولا يجزى ان
كلام الاندلس والمأخوذ بعد ان قوله اذ لا قال الخ ظاهر المنع كيف وقد قيل يجوز قصد الشخص وانفقوا
على عدم جواز قصد رجل متلا وبأنى اتعاهن عبد الرى ان التشر بذلك بضرها (قوله اتعاهن اجزاء) قال لا يحد
عبد الرى في شرح المختصر والوجه انه لا يكفي وكون قصد العلم حدثا غير صارف عن لانه تشر بذلك
ما يجزى وما لا يجزى اصلا الخ اه وفي الاصل نعم لو قيل بغفر ذلك في عاى عذر بجهله جرح الرى لم يعد
قياسا على ما روى الكلام على انه لا ياتى اه كرى على بافضل قول المتن (ومن عجز الخ) انظر اعذار الجمعة
والجماعة سم اقول قياس ما تقدم من حاشية الايضاح والشارح وشرحه الرى من محبتها هي سميت من ذلك فبجانبها
هنا أيضا (قوله ولو اجبر عين) الى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله وبجانبها اوجنون وقوله بخلافه فاذر
الى مجلس وقوله وقت الرى لا يحد (قوله ولو اجبر عين الخ) ظاهره صحة عقد الاجزاء مع الجرح فنده غير اجمع
(قوله ووجه ضبط الخ) قال سم سئل عن مرضى يمكنه كرى ما قال الرى والرى عليها وان يجعله أحد
وروى بنفسه أو يستنصر الذي يظهر ان عليه الرى بنفسه مجتمع عليه الاحتياط بان لم يطمع بذلك مستقلا
تحتمل عاقبة ولا يتبطل الا الذي يحتمل لا يحتمل بضمه وتظهر كلامهم انه لا يلزم حضور السنيب الرى معالقا
انتهى اه كرى على بافضل (قوله بان ايس) متعلق بقول المصنف عجز الخ (قوله بان ايس من القدرة الخ)
أي يقول طبيب أو غيره فتفسد كافي الحاشية بتوابع عبارة الكرى على بافضل جمعة فتفسد أو يخاف عدل
رواية بالطلب امتداد المانع الى آخر ايام التشرى اه (قوله وقته) وهو ايام التشرى ونفى عبارة النهاية
بكونه زمنه عليه الصلاة والسلام ومن العايم ان الظاهر ظهور ما انما انه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه
لم يكونوا ممن خالفه ويركز محله ولو وقع ذلك نقل فانه غير يثبت تأمل (قوله وما فهم الرى كشي)
اعتمد الخاتمة مر (قوله في المتن ومن عجز الخ) انظر اعذار الجمعة (قوله ولو اجبر عين على الوجه)

ولو قصد لم يجزى كقائه
كلامهم ووجه المذهب الطبري
وغیره وما فهم الرى كشي
كلا فرى ثم لورى البسة
بقصد الوقوع في الرى
وقد علمه فوق فبسته اتجه
الاجزاء لان قصد غير
صارف حيث ذم رأيت
المذهب الطبري صرح بهذا
بل قال لا يبعد الجرح به
(ومن عجز) ولو اجبر عين
على الوجه (عن الرى)
لخبر مرض وقته ضبطه
هنا عايم في اسقاطه للقيام
في الفرض اوجنون أو
انما بان ايس من القدرة
عايم وقته ولو نطنا

الجرات الثلاث والاثني عشر وان فري مستنية وانما فري الاذاري والاو ولا مثلاً أربع عشرة قسبعا عنه (١٣٧) ثم سبعان موكهوذ ككلاستانية

في الحج نم لا بشرط هنا غير
ينتهي للباس انه يتغير في
البعض ولا يتغير في الكل
لا يكتفى بالجزء الا اذا لم يوج
زوا له قبل خروج وقت الزبي
كله ولا يضرب زوال الجرس
عقري النائب على
خلاف طئه (فرع) ولو انما
جامع في التي هي معجز كما
هو ظاهر لكن هل يلزمه
الترتيب بينهم بان لا يرى
من الثاني مثلاً الا بعد
استكمال الذي الاول ولا يلزمه
ذلك فله ان يرى الى الاولى
من الكل في الوسي كذلك
ثم الاخرى كذلك كل محتمل
والاول اقرب قياسا على ماله
استنبه من آخره على مري
لا يجوز له ان يرى من
مستنية الا بعد كل مريم من
نفسه كغيره فان قلت ما علب
لازم له فوجب الترتيب فيه
بخلاف ما صلبت الاولى في
مبطلنا قلت قصد الزبي
صيره كانه مزموم به فلهذه
الترتيب رعاية لذلك (واذا
تركه) (أي) أو بعض رمي
(نور) النجرا وما بعده عدا
أوغره (تواوكة في باقي الايام)
و يكون أداه (في الاظهر)
لانه صلى الله عليه وسلم جوز
ذلك للرعا فلم تصلي بقية
الايام للسرى لتساوي فيها
المسذور وغيره كوقوف
عرفة وببيت من دفعا وقد
علم الله صلى الله عليه وسلم
جوز الاستدراك للمعذور
فلم يجز في تغييره أيضا

مستنية لكن الخبيرة البصري هذا ليس قد الحجة الا بالبل لوقوع رمي النائب عن النبي كالمصرح به
السباق اه (قوله الجرات الثلاث) هو أحد احتمالين المهمان وتاثيرهما أنه لا يتوقف على رمي الجميع
بل ان رمي الجسة الاولى مع ان رمي عقبه عن المستنب قبل ان رمي الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي
عبارة ما اشارت الى ترجيح هذا الثاني في الخادم أنه الظاهر كذا في سائفة السيد اليهودي وبسط كلام
المهمات والخادم والكلام عليها سم (قوله والا لا) أي وان كان النائب لم يرم من نفسه ولو بعض
الجرات فري وقع عن نفسه دون المستنب نهاية (قوله وقع) أي فيما اذا اقتصر في رمي كل من الثلاث
على سبع من المرات (قوله ولا فالح) الاولى الواو (قوله وان نوى مستنية) وقع السؤال على رمي نائبه نوى
به نفسه بظن أن الاول وقع عن المستنب فهل يقع هذا الثاني عن المستنب أو لا يقع أو يفصل بين أن يكون
أجبراً فيقع لان الاتيان به واجب عليه ولا يضرب الصرف فانه ليس صرفاً عن الحقيقة الشرعية أو متبرعاً فلا يقع
محتمل تأمل بصري والا قرب الثاني كانه يشهد بقول عرش قوله مرفوع عن نفسه أي فري عن المستنب
بعد اه (قوله قبل خروج وقت السالح) أي قبل مضي أيام التشريق وتأثيره كرمي على بافضل (قوله ولا يضرب
زوال الجرات) أي لا يلزمه الا عدا ذلك كما تنسب نهاية ومعنى (قوله عقب رمي النائب) أي فان بقي شيء رماه
بنفسه ونأى (قوله والاو الا قرب) فيه منظر واضح والفرق واضح سم (قوله صيره كانه مزموم) الخ) يمنع
هذا وما فرعه عليه سم (قوله لا يجوز له أن يرى الخ) تقدم من سم عن البتة اسمي ودي أن هذا
أحد احتمالين المهمان وتاثيرهما الجواز واستقله في الخادم وفي عبارة الشيخين اشارت الى ترجيحهما
عدم لزوم الترتيب هنا الاولى (قوله لا يجوز له الخ) عبارة النهاية مع المتن واذا ترك رمي يوم أو يومين من أيام
التشريق عدا أو سواها أو جهلا تشاركه في باقي الايام منها في الاظهر اه زاد المعنى وكذا يستدرك رمي يوم
الخير في باقي الايام اذا تركه كوا اليوم الاول منها في الثاني والثالث والثاني والاو في الثالث اه (قوله
و يكون) الى قوله وزم الرافعي في النهاية والمعنى (قوله لرعا) أي واهل الساقية نهاية ومعنى (قوله كوقوف
عرفة) أي كباقي وقوف عرفة (قوله وانما فري مستنية) أي حيث عبر بالايام حقيقة لا تتناول الباقي معني
فما يجمع (قوله الجرات الثلاث) هو أحد احتمالين المهمان وتاثيرهما أنه لا يتوقف على رمي الجميع بل ان
رمي الجرة الاولى مع ان رمي عقبه عن المستنب قبل ان رمي الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارة ما
اشارت الى ترجيح هذا الثاني في الخادم أنه الظاهر كذا في سائفة السيد اليهودي وبسط كلام المهمات
وانما هو والكلام عليها سم (قوله وان نوى مستنية) أي كالحج لكن يخالفه مرفي الطواف عن الغير اذا كان
بحرمه فانه يقع عن الغير لعل المراد المحمول اذا قوله ويرى بان الطواف لما كان مثل الصلاة توفت فيه نسبة
الصرف الى غيره بخلاف الذي فانه ليس شيئا بالصلاة وقاس السوسي أن يكون كالزبي شرح مرف (قوله
وان فري مستنية) في شرح الجوزي أنه لا يشترط في الاستئابة أن تقع في الوقت واعلم ان من عليه طواف
دخل وقته اذا طاف بأوطافاً أو عن نفسه أو عن غيره وقع عن نفسه الا ان يطوف سلاسله بوجهه
ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول أو بانها في الطواف كطوف غير م انصرف عن الطواف والحاصل أنه اذا
صرف الطواف الى طواف آخره أو لغيره لم ينصرف الا في مسئلة المحمول فنصرف له أو في غير طواف
انصرف والزم كالطواف في هذا التفصيل فان مرفقه الذي آخره لم ينصرف كان قصده مستنية أو الى غير
الزمي كان قصداً عما به أتى في المرمي انصرف ولا يظهر في المرمي نظير المحمول في الطواف لبتاني استئناؤه من
الشق الاول فليتأمل أي سبب على ما مر من مرف من الاشكال والفرق (قوله قبل خروج وقت الرمي)
وكلامهم يفهم أنه لو طاف في اليوم الثالث قلنا بالاصح ان أيام التشريق كالأيام الواحدة لا يجوز له
الاستئابة شر مرف (قوله ولا يضرب زوال الجرس عقب رمي النائب) أي فلا يلزمه اعادته لكن تسن ويشار في نظيره
في الحج بان الرمي تابع ويجري بدم (قوله والاو الا قرب) فيه منظر واضح والفرق واضح (قوله صيره كانه مزموم

والعقود من اضطرار في ذلك (١٣٨) جواز فيه ما يخالف تقديم ربي يوم على زواله فانه يمنع كسره به المصنف يحرم الرافعي بجواز قبل

(قوله والمعتمد الخ) اعتمد هذا المعتمد مره اسم (قوله كسره به المصنف) قديس هذا التعبير انه لا يجوز
العسل عقاله الا (قوله ليس بحر ادق) يرتب ما بعده فانه يقتضي انه نوع فوهة فهو من قبل مقابل الاصم
لا الصم (قوله وعليه) أي الضعيف من جواز ربي أيام التمر بق قبل الزوال (قوله فينبى جواز الخ) ولا
يحتج انه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز التفرغ قبله عليه لا احتمال أن لا يلزم الحكمة
لا توجد في الشافعي كسبر التفرغ قبل الزوال قبل رجة الناس في سيرهم ولا يسع لاشمال التقايص نحو التفرغ على
نحو الرمي (قوله في غسله) أي الرمي (قوله وما يقرر) أي قوله لا فقد اصراف في النهاية والغنى والقوله وكذا
الولوي وقوله كذا الى والقياس (قوله وما يجب الترتيب) أي حيث أخر الترتيب لما بعد الزوال وما به نهاية
(قوله ولما لا يلزم من جواز الرمي قبل التدارك انصرف الخ) أي أن قصد خلافه وقتلنا باشتراط فقط الصراف واشتراط
الترتيب خلافه فلان أطال في منع ذلك لانه لم يصرف الرمي الى غيره بل الى محاسنه فلزم في ترتيب ما قبله عليه
طواف الركن فزوي به طواف الوداع من وقوعه للركن سم (قوله وبذلك) أي التعليل المذكور (قوله
فأما) أي التارك والنائب (قوله مع الترتيب) كذا في أصله رحمه الله تعالى عبارة عن شبهة وكثير من السراح
مع التدارك وهي واختار لعل مراد الشارح رحمه الله تعالى من الترتيب من الرمي الى الترتيب من يوم التدارك
فترجع الى ما ذكره ولكن تعبرهم أوضاعهم التساوي بحسب المال قدره لا بقال أشار بذلك الى أن
الدم على المقابل لم يوجب ترتيبه ولا تأويل لا معنى حتى لا لا قصار على الترتيب بصرى (قوله وان قلنا قضاءه
الخ) عبادة النهاية والغنى مع التدارك سواء جعلناه اداءه قضاءه لحصول الانحياز بالمأقبة اه قوله المان
(فصله دم) أي في ربي يوم او يومين او ثلاثة يوم التمر مع أيام التشرع في نهاية وغنى يأتى في الشرح مثله
(قوله لتركه) أي قوله فان عجز في النهاية والغنى (قوله وفي الحصة الخ) ولو اخرج ثالث الدم في الحصة او ثلثه
في الحصة ينزأ وقال في الغنى وظاهر كلامهم وجوبه بالمذيق الحصة أي والليلة وان قدر على الشاة انتهى
اه وثاني (قوله لمن رأت الثالثة) أي أولئك منبها المذوق وثاني (قوله وحاصله أنه يجب الخ) موضع ذلك ما قاله
في الحاشيات القياس تنزيل المذمة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه من تفاضل جواز لقادر على اخراجه
العدول لثالث الصوم بخلاف العاجز فيصوم أربعة أيام لثالث العشرة التي هي بدل الدم الصام مع جبر
المكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع فهو ثلثة أعشار الاربع في الحج أي قبل
رجوعه لثالثها انما وجبت بعد انقضاء جمعه وسبعة أعشارها اذا رجع فالمجمل يوم وعشر يوم والمؤخر يومان
وعناية أعشار يوم فيجمل يومين ويؤخر ثلاثة الخ وقوله لانه ثلث العشر مع جبر المكسر شامل لموجب
جبر المكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون اذا رجع وهذا قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من
المكسر في كل من القسمين ليكون الواجب في كل من القسمين بعد الجبر ما ذكره فليحرم ربهان ما ذكره
للسنن الجبر لا ولا وثانيا سم عبارة لولا في الاغراض من المصام ثلث العشر وهو أربعة أيام يتكامل
المكسر وانما جبر ما قبل القسمة أعشار الان الصوم لم يبعد ايجاب بعضه فثلاثة أعشارها يومان يتكامل
المكسر ذهب أيام التمر في ان تعدى الترتيب وسبعة أعشارها ثلاثة أعشارها في وطنه او ما يدوطنه هذا ما جرى عليه

والعقود من اضطرار في ذلك الزوال كلالام ضعيف عن
اعتمد الاسنوي وزعمه انه المعروف مذهبه وعليه يفتي
جواز من العبر نظير ما مر في غسله وما عاقر و علم ان
أيام من كانوا كانوا وقت الواحد بالنسبة الى التأخير دون
التقديم ويجب الترتيب بين
الري المتر و بين يوم
التدارك حتى يجرى ربي
يومه من يومه ولما لا يرى
عنه قبل التدارك انصرف
للعتر ولا لايومه لانه لم
يتصدىرا لاسنوي وكذا ما مر
في النائب وبذلك فارق ما لو
قصد الرمي لخص في الجرة
فانه بلغ لونه لم يقصد اسكا
أسسلا ولوي على كل جرة
أربع عشر فصاعدا عن يومه
وأما لغيره لانه لم يقصد
عن واحد منهما كذا قاله
شارح والقياس بحسب
سبعته في كل جرة من
أما لغيره لانه لم يقصد
ليس شرط انما لم يقع شيء
عن يومه لغيره الترتيب ولا
مع الترتيب وان قلنا
قضاء الجبر الا بآيتين به ولا
يتذكره (فعلهم) لتركه
نسكا وقد قال ابن عباس من
ترتبه نسكا فعليه دم) والذهب
يتكامل الدم في ثلاث
تصديات فأكثرت حتى لو ترك
الري من أصله كفاية
واحد لاتحاد الجنس كلق
الركن كله مع اتحاد الزمان
والمكان فلا يثنى في ذلك ان

حج وقبل بصوم ثلث العشرة وهو ثلاثة وثلاث فبسطا اثنا عشر يوم في الحج وثلاثة اذ ارجع ففي ذلك
 الجبر بعد التسعة وتورده في الامداد وعلى الاول فحجب في المدن الواجبين ثلثا العشر وهو سبعة أيام
 بالأكمل فثلاثة عشر هاتلثا عقب أيام التبريق وسبعة عشر هاتلثا عقب يومه أو ما يريد طوته
 فأفاده في الحقيقة وذكر الشمس الرمل في فتاويه ما فيه سئل رضى الله تعالى عنه في ما خرج صلاة أو حصتين
 وقت يلزمه في الحصة مقدس فثلاثة عشر هاتلثا عقب بصوم عن كل يدويا أنه انتهت **(قوله كذلك)** أي عقب
 أيام التبريق إن تعدى بالترك **(قوله أمارك حله)** إلى المتن في المعنى قول المتن **(وإذا أراد)** أي بعد فضله
 مناسكا منطرح من مكة لتسفر ولو كان طويلا أو قصر على المجموع طواف للدواع طوافا كاملا فلا وداع على
 مر يد الاقامة وإن أراد السفر بعده ولا على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال ولا المقيم بكنة الخارج للتعميم ونحوه
 وهذا فمن خرج حاجته ثم يعود وما من عن المجموع فمن أراد دون مسافة قصر فمن خرج إلى منزله أو جعل يقيم
 فيه كما يقتضيه كلام الجبراف وغيره فلا تنافي بينهما معنى إذا انتهى فعله أنه لو أراد الرجوع إلى بلد من مدي
 لزمه طواف للدواع وإن كان قد طاف قبل وعده من مكة متى كان من جملة من خرج إلى المجموع اهـ **(قوله الحاج)**
 إلى قوله على أن من قال في النهاية الا قوله كائنتما المتن وما أنبئه علمه كذا في المعنى الا قوله أومنى إلى قوله
 إلى مسافة قصر **(قوله وغيره)** وهو الحلال وكان الأولى ابدال الواو بأو **(قوله المكسك)** أي كل من ذكر
 وكان الأولى هنا ابدال الواو بأو أيضا **(قوله منها)** أي من **(قوله إذا لم يعتد به)** أي الطواف المذكور
(وقوله ولا يسمى الحج) من عطف العدة والفتيرة به طواف الطواف **(قوله ولا يسمى طوافا وداعا)** بخبرة
 شرح الرض ولا وداع على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال اهـ **(قوله لا بعد فراغ جميع السنك)** يؤخذ منه أنه
 لا وداع على أهل مني إذا خرجوا من مكة يوم التفرغ بعد الطواف والسنك إلى مني لانهم وإن قصدوا وطنهم
 لكنهم قصدوا وقبل فراغ اعمال مني وإذا صار واقع سقط الدواع إذا لم يفرق لمكسك ثم ذلوا قصدوا الخروج
 من مكة إلى مني أو بأعمالها ثم يسرعون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظر ولا يبعد عدم الوجوب
 لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومعارفة الوطن بعدهم كذا في وجوب وداع لو استمر أو بكنة يوم التفرغ
 وحاصله أنه يجب في الواحدة من الحج وضع ذلك مقامه في الحاشية بعد ما مهده إذا جعل ذلك القياس تنزيل
 للمدة في ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتبا فلا يجوز التقادير على إخراج العدول لثلاث الصوم بخلاف
 العار فيصوم أربعة أيام لثالث العشرة التي هي بدل الدم أصالة مع جبر المكسر لكن ثلثا العشر منها
 ثلاثة في الحج وسبعة اذ ارجع فبصوم ثلاثة عشر هاتلثا عقب في الحج أي قبل رجوعه لانها لما وجبت بعد
 انقضاء حجه وسبعة عشر هاتلثا عقب فاجعل يوم وعشرا يوم والمؤخر يومان وخمسة عشر يوم فيجعل يومين
 ويؤخر ثلاثة أخذ ما في الرض على آخر ما يطالبه وقوله لانها ثلث العشر مع جبر المكسر تأمل لموجب
 جبر المكسر قبل الفسخ على ما يكون في الحج وما يكون اذ ارجع وهما قسم قبل الجبر ثم جبر المكسر ما يقع من المكسر
 في كل من الحسين بعد الجبر دون ما ذكره فليجرب به ما ذكره من المستلزم الجبر أولا وثانيا **(قوله أومنى عقب)**
 نفر منها) وعادة العيب بعد اعمالها وهمة أنه لا وداع على من نفر قبل اعمالها به من سفر في شرح
 الرض فقال ولا أي لا وداع على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال اهـ **(قوله لا بعد فراغ جميع السنك)** الخ
 يؤخذ منه أنه لا وداع على أهل مني إذا خرجوا من مكة يوم التفرغ بعد الطواف والسنك إلى مني لانهم وإن
 قصدوا وطنهم لكنهم قصدوا وقبل فراغ اعمال مني وإذا صار واقع سقط الدواع إذا لم يفرق لمكسك ثم ذلوا
 قصدوا الخروج من مكة إلى مني أو بأعمالها ثم يسرعون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظر ولا
 يبعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومعارفة الوطن بعدهم كذا في وجوب وداع لو
 استمر أو بكنة يوم التفرغ وأيام التبريق ثم خرجوا إلى مني فويل يجب للدواع فيه نظر والوجوب محتمل فلا يراجع
 جميع ذلك **(قوله لا بعد فراغ جميع السنك)** هل يحصل الفراغ تقويت البيت والى مع مكسك بكنة أومنى
 حتى مضت أيام التبريق ولا يبعد أن الأمر كذلك **(قوله لا بعد فراغ جميع السنك)** لو فرغ جميع السنك

وحاصله أنه يجب في الواحدة
 يومان ويجب كونهما
 عقب أيام التبريق إن
 تعدى بالترك ثلاثة ذاك
 وجع وفي الثلثين فلا تقبل
 رجوعه كذلك وخسعة بعده
 أمارك حله من غير ما ذكر
 ولم يقع عنه تناول من يوم
 بعده سواء في ذلك يوم التفرغ
 وغيره في لزومه بدم لا لغاه
 ما بعده لما من وجوب
 الترتيب وإذا أراد الحاج
 أو اعتمر وغيره المكسر وغيره
 (الحرج من مكة) أومنى
 عقب نفسه منها وإن كان
 طواف للدواع عقب طواف
 الأفضة عند عودها إليها كما
 صحه في المجموع ونقله عن
 مقتضى كلام الأصحاب ومن
 أفت بخلافه فقد وهم إذا
 يعتد به ولا يسمى طواف
 وداع لا بعد فراغ جميع
 السنك

وأيام التشريق ثم خرجوا إلى المعنى فهل يجب الوداع فيه نظر والوجوب يقتضي فليراجع جميع ذلك (فرع)
هل مثل الفراغ فهو ميتة الميت والري مع مكته مكته أو ميتة حتى مضت أيام التشريق ولا يعد أن الأمر كذلك
ولو لم يكن الصوم بدل الري فصام ثلاثة أيام عقب أيام التشريق وأراد السفر إلى بلدته وأن الصوم السبعة فيها
فيبقى أن يلزمه طواف الوداع ولا يصح بقائه السبعة لأن عمله بالبدل فلو أراد السفر قبل صومه الثلاثة وتوان
يصومها أيضاً بصلته أو في سفره فهل يلزمه طواف الوداع أو لا فيه نظر والاول غير بعيد فليراجع سم وقوله هل
مثل الفراغ الخ آخره الوائى (قوله) إلى مسافة الخ متعاقب بالخر وج كردى (قوله) وليست وطنه عبارة النهاية
والمعنى أو قبل يقب فيه اه وعبارة الوائى أو بر يد أقامه تقطع السفر اه (قوله) أى فى الحاشية كردى
(قوله) فى القسمين أى المسافر إلى مسافة القصر والمسافر إلى بلدته وهو وطنه الخ قول المتن (طاف الخ) فلا
وداع على مريد الإقامة وإن أراد السفر بعده كما قاله الامام ولا على مريد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم
بمكانه خارج القسمين ونحوه لم حاجة ثم بعد نهاية ومعنى (قوله) وجو بالخ) يتردد بالنظر فى الصغير هل يلزمه
أن يطوف به بالوداع أولاً والذي يظهر أنه أن قلنا أنه من المناسك وليس منها ولكن كمنسج به أو ترسل وجب
أما فى الاول فواضح وأما فى الثاني فلما أشار إليه الشارح حلاله تعالى هناك بل وإن لم يكن منها فهو من توابعها
ويحتمل فى الثانية أن لا يجب نظراً لكونه ليس منها وإن لم يخرج به أو ترسل فلا وجوب هذا ما ظهر الآن ولم
أرى ذلك فصام رأيت الفاضل المحشى سم ذكر فى شرحه على الغاية ما نصه قال العز بن جماعة ترفقه فلا
وعندى أنه يجب أن قلنا طواف الوداع من جملة المناسك والأفلا انتهى اه بصرى (قوله) ومن ثم أى
من أجل أنه من توابع المناسك (قوله) لم الاجراخ) خلافاً لظاهر النهاية والمعنى (قوله) فعله) أى ويحط عنه
تركه من الاحرف بما يقابله فتح الجواد (قوله) وانتهى به الخ) مسبق له فى محبت نة الطواف من هذا الشرح
بما يقتضى ائترات السنة اذا وقع أو ترسل بناء على أنه ليس من المناسك فراجع ما ستوجه فى الحاشية فتراها
وأن قلنا أنه من المناسك لوقته بعد التحلل التام فحرم من ذلك أن له رجائه تعالى فى المسئلة ثلاثة أو ما بصرى
(قوله) أو ترسله الخ) ظاهر ما به اذا وقع بعد نكاح الاحتياج لتقوله طال الفصل جدا بصرى (قوله) لم يقبله نة)
قال فى الروض من يزادته وتجب النية فى النفل كطواف الوداع سم وكذا حذى النهاية والمعنى على ائترات النية
فى طواف الوداع هو موقع أو ترسل أو لا ونقل الوائى عن المختصر مثله واعتمده (قوله) وافهم المتن الخ) يتأمل
سم ويجب أن مراد الشرح أنهم المتن مع قبده المعروف الذى ذكره الشارح بقوله إلى مسافة قصر مطلقاً
الخ (قوله) من عرنا مكنا الخ) أى أو من عرنا معنى وقت النفر من غير قصد النفر كذا فى بعض الهوامش وهو
ظاهر (قوله) لم يلزمه الخ) حزمه لم يسهذ فى شرح المختصر بصرى وحزمه أيضاً الوائى (قوله) وهو محتمل)
له أخذ من التحليل بغير الميم أى قريب قول المتن (ولا يكفى به الخ) لوقار عقبة مكته ما يجهو زفيسه
القصر وعاد وذهلوا فرائهم خرج ففى يحتاج هذا الخروج لوداع لا خروج جسد يد أو لبطان الوداع
السابق بعوده إلى مكة ويفضل بين أن يكون عودهما متعاقب بالسفر كالحاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته
لأنه فى معنى المساكنة لحاجة السفر أو لغيره فحتاج لاعادته فيه نظر فليراجع وأطلق مر فى فقر يوفى
لكن قاله الرى ولزمه الصوم بدله فصام ثلاثة أيام عقب أيام التشريق وأراد السفر إلى بلدته وأن الصوم
السبعة فيها فيبقى أن يلزمه طواف الوداع ولا يصح بقائه السبعة التى هى من جملة البدل عليه لأن عمله بالبدل
ولو توقف زرم الوداع عليها ثم صومه طه متوهو بعد فداه أراد السفر قبل صومه الثلاثة وأن يصومها أيضاً
بلده أو فى سفره فهل يصح طواف الوداع أو يلزمه الصوم بدله نظر بقائه الصوم لأنه ليس من أعمال الحج وإن
كان بلا بدله أو لا فيه نظر والاول غير بعيد فليراجع (قوله) أراد أنه من توابعها) قد يقال قضية كونه من
توابعها أنه لا يستعمل عنها وذلك مناف للشر وعبه لغير الحاج والمعبر ويجب بالمعنى فقد يكون الشى تابعها
لشئ مستقلاً أيضاً كالسؤال كإشارته إليه الشارح (قوله) لم يقبله نة) قال فى الروض من يزادته وتجب
أى النية فى النفل كطواف الوداع اه (قوله) وافهم المتن الخ) يتأمل (قوله) فى المتن ولا يكفى به الخ)

إلى مسافة قصر مطلقاً أو
دونها وهو وطنه أو
بلدته والاذلاله عليه كما
يشهه ثم لا فرق فى القسمين
بين نوى العود وغيره
خلافاً لما هو به بعض
الهابرات (طاف وجو) كما
بأنى الوداع) طوافاً كاملاً
لثبوته على أنه عليه وسلم
قوله ولا تغفلوا ولكن آخر عهد
ببيت به كانه أول مقصود
له عند قدومه عليه و بما
تقرر من عموم معنى النسك
وغیره على أنه ليس من
المناسك وهو ما صححه وإن
أطال جمع فى رد على أن
من قال أنه منها كفى للجمهور
فى موضع أراد من توابعها
كالنسك الثانية من توابع
الصلاة وليست منها ومن ثم
لزم الاجبر فعليه وانتهى به
سبب وقع أو ترسله لم يجب
له نية نظر للتعبه والا
وجبت لا تنقائماً ولا يلزم من
طلبه فى النسك عدم طلبه فى
غيره الا ترى أن السؤال سنة
فى نحو الوضوء وهو سنة
مطلقاً وافهم المتن أنه لم
يخرج من عرنا مكة لحاجة
فعل أه السفر لم يلزمه
دخولها لأجل طواف
الوداع لأنه لم يتخط به حال
خروج هو محتمل (ولا
يكفى به)

كر كعتبه والدعاء المدوب

جواب سائل وجوب الاعادة سم والقلب الى التفصيل أمل **(قوله كركعتيه)** الى قوله بخلاف الخ في
النهاية وكذا في المعنى الاقوله وصلاحة الجزاء الى زمته **(قوله كركعتيه الخ)** اي وبعد كعتبه الخ في نهاية
(قوله فان مكثت ذلك) أي لم تكسب الطواف وما ذكر معه وما ذكره من قوله عقبه **(قوله كسر اعزاد)** أي
واوجبه بنهاية ومعنى **(قوله والا)** أي وان مكث لغير حاجه أو لحاجة تتعلق بالسفر كعبادة الخ في نهاية
ومعنى **(قوله اسكن الاوجع الخ)** عبارة النهاية قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف أن عبادة المريض
اذ لم يرجع لها لا تقطع الولاء بل ينصرف قدره في سائر الاعراض وكذا صلاحة الجزاء في غير ذلك هنا
بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء اه قال ع ش قوله من ان عبادته ارض طاهره وان تعدد
وتقدم مثله في تعدد صلاحة الجزاء في الاعتكاف اه **(قوله زمته)** أي الاعادة سم **(قوله ولو ناسيا واجاهلا)** أي
بان المكث بغير وثاق **(قوله بخلاف من مكث الخ)** عبارة النهاية ولو لم يكث مكرها بان مضطرب او هديجا
يكون كركعتيه الحكم كالمكث بخلاف ان يظن الوداع أو تقول الاكره يسقط أثرها البتة فاذا اطلق
واضرب في الحال بلاز ولا تفرقة الاعادة وما لو أتى عليه عقب الوداع أو حين لا يفعله المأثم به والواجب
لزم الاعادة في جميع ذلك ان عكس منها والاولاه اقره سم وقال ع ش قوله من في جميع ذلك اسم
الاشارة راجع لقوله من ولو لم يكث مكرها الخ اه **(قوله لاسم)** أي من قوله لثبوتها الخ **(قوله كسائر)**
الواجبات الخ أي قياسا على سائر الواجبات في طواف الوداع والركنك ولشبهه بغيره في غيره وهو ذاعلى
موضع الشين السابق ولا يخفى ضعف التعليل الثاني اذ لو لم يترك الدم في ترك النذور ولو قال وشبهه أي
بالواقع أو ترسل لكن أنسب في الجملة فتأمل بصرى **(قوله نعم)** الى قوله وبه فارتقت في النهاية وانفسى
الاقوله نحو وطنه وقوله أي بان الى عود **(قوله نعم المخيرة الخ)** مقتضى نصه عنه بان في الدم وعدم تعرضه
لنفي الوجب وقول فخرج الوداع أي والنهاية والمخيرة فغسله أنه لا يجب عليه الطواف وهو يحصل تأمل اذ
عوم قولهم هي كطاهر في العبادات يشبهه وعدم لزوم الدم لانه قسم من الاموال والاصل راء القلعة فلا يلزم
مع الشك ثرا بته قال في الحاشية قول الروياني نفوف طاهره الوجب سواء قلنا وجوب الدم بعدمه
وجداه في العبادات كطاهره ولا ينافيه سقوط الدم على القول به لانه يعني آخر لا يقال عتق عليه المكث
فكف ثمره بل لا نقول استثنى الفرض وهذا منه بصرى أقول صرح الروياني بعدم وجوبه على المخيرة
وقول الشارح للشارح كالصريح في عدم الوجب أيضا **(قوله لادم عليها)** أي الا ان وقع الترك في مردها
الحكم بان طهر كذا في فسخ الجواد وجهه طاهر بصرى وفي الوثائق مثله الاقوله كذا الخ **(قوله أي يجب)**
جبرها أي لا خلاف في الجبر كفى الشرع والروى عنهما الخ لا خلاف في كونه واجبا أو مندوبا والاصح انه
مندوب خلافا لما فهمه عبارة المصنف معنى ونهاية قول المتن (تخرج) أي من مكة أو منى ونهاية ومعنى **(قوله)**
او غيره أي وانما سألوا جاهلا وجوبه بنهاية ومعنى قول المتن (وعاد الخ) أي وطاف الوداع كاصرح به في
الحرم وما اذا عاد ليطوف فشت قبل ان يطوف لم يسقط الدم فلا وجه لادعاء ما ذكره اهر راتنى
معنى ونحوه في النهاية وكلام الشارح في تخفيض الاشياء يقتضى أيضا أنه لا بد من سقوط طعن العود والطواف
وهل هو على اطلاقه أو يقتضى ما لا يمكن العود بقصص الاعراض عن السفر لتبين أن سفره لم يكن موجبا
بحسب نفس الامر كما لا يخفى بصرى أقول ظاهر كلام النهاية والمعنى أنه على اطلاقه كلام الروياني كالصريح
لوفارق عقبه بمكة الى مايجوز فنية القصر وعاد ودخلها فوافم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه خرج
جديداً لبطان الوداع السابق بعوده الى مكة أو بغيره بين أن يكون عودا ملما يتعلق بالسفر كالحاجة
للسفر فلا يحتاج لاعادة لانه في معنى المكث لحاجة السفر أو لغيره فمحتاج لاعادته في نظر فابرجم واطلق
مر في تقريره في جواب سائل وجوب الاعادة **(قوله زمته)** أي الاعادة **(قوله على الادوجه)** والادوجه لزم
الاعادتان يمكن والاولا شرح مر **(قوله بعد اذ غيره)** أي ادوجه لا وفي شرح العلبوب ونظر فمن خرج
تاركه عاددا لما لا يقدّر زمته ان كان عازما على العود قبل مرهطين أي قبل وصول وطنه بأم والأول وان
تعود وطنه أو عازما على العود

فيه عبارة وفي ترك كنه أو بعضه ولو خطوة مجدا أو سهوا دم لازم كدم التمتع ما لم يعد إلى مكة قبل مسافة
 القصر منها أو وصوله محل إقامة أصلا وعزموا ينقو يطفأ أي ما لم يوجد العود والطواف ما ولا الانسلام ان
 وجد ما عان وجد العود فقط فالدم وجب العود على من لم يصلهما وان كان ناسيا له أو جاهلا بوجوده اه
 (قوله من مكة) أي اوصى نهاية ومعنى (قوله نظير ما يأتي) أي في تقسيمه حاضر المسجد الحرام (قوله أي ان
 أنه لم يجب الخ) وفي شرح العباب يظهر فين خرج ناله كاهل عادا لما قد سلم أنه ان كان عازما على العود
 له قبل مرحلتين أي وقبل وصول وطنه ما ثم والأتم وان عادا فلو لم يسقط الدم للأتم انتهى اه سم عبارة
 الكردى على بأفضل وترك طواف الوداع بلا عزم ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها لادم ولا ثم وذلك في ترك
 المسنون منه وفيه بقى عليه شيء من أركان النسك وفيه خرج من عزم من مكة لحاجة ثم طرأ له السهم فز
 نائبا عليه الأتم ولادم وذلك فيما إذا تركه عادا لما قد سلمه بغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله لما
 يستقر به الدم فالعود مسقط للدم للأتم نائبا عليه الأتم والدم وذلك في غير ما ذكر من الصور اه (قوله
 وعوده هنا) أي فيما إذا لم يصل مسافة القصر (دون ما يأتي) أي دون ما إذا وصلها (واجب) أي وان خرج
 ناسيا أو جاهلا للطواف الوداع نهاية ومعنى (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلاقال أو وطنه أخذ ما تقدم
 ثم يأتيه في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر من
 المجموع كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله ويسقط به الدم لأن عاد بعد وصوله سواء أيس
 أم لا خلافا للشيخنا انتهى اه سم عبارة البصري قوله مسافة القصر أو نحو وطنه ولم يظهر وجه إسقاطه
 هنا اه وقد يقال تركه اكتفاء بذكره في مقابله (قوله وان فعله) أي الطواف وكان الأولى ذكره بعد
 قوله فلا يسقط الدم أو قبل قوله وقد بلغ الخ مع حذف (قوله عاذر ك) أي ببلوغ مسافة القصر أو نحو
 وطنه (قوله ومثلها مستحضة نفرت في نية حضه) أي بخلافه في نية طهرها قال في شرح العباب وفي
 الجواهر وغيرها كالجموع ونص عليه في الأم وحري عليه الاعتناء بغير الاستحاضة فان كان يوم حضه
 فلا طواف عليها أو طهرها لم يزلوا رأوا أنها ما أنصرفت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظرا إلى مردها
 السابق في الحديث فان بان أنها تركتها في طهرها فالدم أو في حضه فاسلام انتهى اه سم عبارة الواقي
 وأما الاستحاضة فان سافرت في نية حضه فكذلك والا وجبان أنت السبوت اه (قوله وذو جرح
 الخ) أي ومن به سلس ولو نجوه ولا تكاف المشو والعصب ونائي (قوله أو بعد ذلك الخ) أي ولو في الحرم
 نهاية ومعنى (قوله لم يزلوها الخ) ولو رجعت لحاجة بعدما طهرت اتجه وجوب الطواف نهاية ونائي
 (قوله لا إذا الخ) ومن حاض قبل طواف الإقامة تيق على إتمامها وان مضى عليها لم ينم لو عادت إلى
 بلد أي شرعت في العود فيه وهي حرة عادمة للفقوة لم يكن الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالقصر
 فتخلل بغير حاشة وتقصير وتنوي التعلل كقوله بعض التأخرين وأيد بكلام في المجموع ويبحث بعضهم
 أنهم ان كانت حاشية فتعد الامام أحقية أو جدر على إحدى الرأتين عند في أنها اتهم وتطوف
 بالبيت ويصلونها بدقوتها ثم بدلوله المسجد استاضا وبجزء هذا الطواف عن القرض ما في بقائها على
 الاحرام من المشقة نهاية ومعنى قال عس قوله فتخلل بغير حاشة الخ أي بقي الطواف في حشمتها ان تعود
 فحرم وتأتي به فان ماتت ولم تعد جرحها كاتقدم (مسألة) قال الشيخ منصور الطبراني وسئل شيخنا سم

من مكة لأن الوداع للبيت
 فناسب اعتبار مكانها
 أقرب نسبة اليمن الحرم
 وقيل من الحرم نظير ما يأتي
 ورد ما تقرر من الفرق
 (سقط الدم) أي بان أنه لم
 يجب لأنه لم يبعده عن مكة
 بعد ما يقطع نسبتها
 وعوده هنا دون ما يأتي
 واجب أن أمكنه (أو) عاد
 وقد بلغ مسافة القصر سواء
 أعادها أو (بعدها) وان
 فعله (فلا) يسقط الدم
 (على الصحيح) لاستقراره
 بما ذكر (والعاض)
 والنساء ومثلها مستحضة
 نفرت في نية به حضه أو ذو
 جرح نضاح يخشى منه
 تأويل المسجد (الفرج بلا)
 طواف (وداع) تحفه
 عنها كافي المحسن نعم ان
 ظهرت أو انقطع ما يخرج
 من الجرح قبل ملاقته
 ما لا يجوز للقصر فيه مما مر
 لزومها للوداع أو بعد
 ذلك لم يزلوها لأن لها في
 الانصراف

عن امرأته شافه ما ذهب طائفة الأفاضلة بغير مترتبة جاهة بذلك أو ناسية ثم وجهت إلى بلاد اليمن
فتمكنت بخصائص تبين لها فساد طوائفها فأرادت أن تقلد بأحسنى حق محنة لتصير به حلالاً وتبين صحة
النسكاح وحسنه ففعل بصح ذلك وبمنه من جهة التقليد بعد العمل فأتى بالصحة وأنه لا يجوز في ذلك ولا سمعت
عنه ذلك اجتمعت به فأتى كنت أحفظ عنه خلافاً في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقدته وأفتى به
بعض الأفاضل أيضاً تبعه وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع واشباهها ومراده بأشياء كلها كما كان مخالفاً
لما ذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض المذاهب المعتبرة فأذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصح عند
غيره ثم علم بالحال سألته أن يقلد القائل بصحة فيما مضى وفيما يأتي فترتب عليه أحكامه فتنبه أنه مهم جداً
و ينبغي أن يتم الاندفاع بأن حديث فعله عالماً غش (قوله وبه الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله وألحق بها
الحب الطبري الخ) والأظهر الخاف وان نظرية الأذري وبجزم القديس شرح مر اه سم وبصري
عبارة التي أتى ولا يسقط أي طواف الوداع بالخجل والنسيان بخلاف الأكره والخوف من ظلم على نفس
أموال أو عضو أو بضع أو أهل أو حر أو بنت محترمة أو غيره أو اختصامه أو غير ذلك من كل محترمة والخوف من
غيرهم وهو معسر اه (قوله ثم وجوب البدم) قال الشارح في الحاشية هو ظاهر ولا يزم من جواز
الزفر ترك البدم بصري (قوله بأن منعها) أي من المسعد سم قول المتن (ويسن الخ) قال القاضي أبو
الطيب قال الشافعي رحمه الله تعالى بسن أن فرغ من طواف الوداع بأن يأتي الملتزم فيصلي طهنة ومسدوره
بمقاطعة البيت ويسقط يده على الجدار فيجعل اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الجدار الأسود يدعو بما
أحب أي بالأمور وتبصر لكن المأمور أفضل ومنه اللهم البيت ينزلني العبد عبدك وابن أمك حلتني على
ما صغرت لي من خالقك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بعمرك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فكان كشر وبيت
عني فأزددني وضوا لا في الآخرة قبل أن تنأى عن بيتك داري ويعد عنه من أرى وهذا أراكم انصرافاً بأن
أنت ذنب غير مستبدل لك ولا يستبدل ولا يغيب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبي العافية بدي في الصلوة في بيتي
وأحسن من عتقني وارزقني العمل بطاعتك لا أقبضني وما زاد من وقدر يدفعه واجمع لي خيرى الدنيا
والآخرة ذلك قاله على ذلك ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حاضراً ونفثاً استقبلها الأتاني
بجميع ذلك باب المسعد ثم تخفى ويسن أن يزور الأماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر
موضعاً وأن يكثر النظر إلى البيت إيماناً واحتساباً بالبار وإياه يهتدى في شعبه إيماناً أن الله في كل يوم وأبداً
عشر من ومائة مرة تنزل على هذا البيت ستون لطفاً من وإياه يهتدى في شعبه إيماناً أن الله في كل يوم وأبداً
ذلك كما أفاضها السراج البلقيني فظاهر ذلك الطائفة من جعلوا بسن ثلاث طواف و صلاة وفصل لهم عشر ون
ستون والمليون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والنظر ون فاتهم الطواف و صلاة وفصل لهم عشر ون
ويستحب أن يكثر من الصلاة وأقوال البر والقر بأن خان الحسنة هناك بمائة ألف حسنة وقيل من الحسن
المصري رضي الله تعالى عنه أنه يستحب الدعاء في خمسة عشر موضعاً بمكة في الطواف والملازم تحت الميزاب
وفي البيت وعند منزم وعلى الصفاة والمر وفي السبي وخلف المقام وفي رفات ومنزلة فتوفى وتعد
الجرات الثلاث وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الباقي في نسك أو لأتية وكذا في أعنى الأقوال
من وحكمته ذلك إلى ويستحب قوله مر وظاهر الخ قال المفسر ولطف في الآية يجوز فيه ضم الميم
وتشديد النون وهو الجود وكسر الميم وتخفيف النون مع فتحها وكسرها فله في المجموع ثم قاله ما أتى
التمني بغير بيت المولد وبغير شخصه مع مجدد الأرقم والغار الذي في نور والذي في حرام وقد أوصىها
المصنف في مناسكه اه (قوله أو معنوى) أي كذا فرب زاني (قوله وإن يقصد به نيل مطلوباته الخ) فتدبره
جاء من العلماء فنالوا معلوماً هم ويسن النحول إلى البستر والنظر فيها وإن يترجم منها بالو الذي
في طهرها فالتم أو في حوضها فادهم اه (قوله وألحق بها الحب الطبري الخ) والأظهر الخاف وان نظرية
الأذري وبجزم القديس شرح مر (قوله بأن منعها) أي من المسعد

وبه فارتفع ما مر من خروج
بالوداع والحق بها الحب
الطبري من خلاف نحو ظالم
أو غيرهم وهو معسر وفرت
ورقة نظرية الأذري ثم
بحسب وجوب البدم وفرت
بأن منه ما من جهة بخلاف
هؤلاء (ويسن) لكل أحد
شرب ما في زمزم) لما في خبر
مسلم أنها مباركة وإنما طعام
طعم في أقباقه الاعتناء
الإمام الكبيرة لكن مع
الصدق كرامة لا يذرع في
لله عند نيل غماجه وزاد منه
زاد أو داود والطائفة
وشفا قسم أي حسي أو
معنوي ومن ثم سن لكل
أحد سره رتب بقصد به نيل
مطلوباته النونية والخرقية
ظهيراً منزم لما سر به
سند حسن بل يصح كقوله
أنه به ورد على من طعن
فيما لا يجدي

ويسن عندئذ أشربه بالاستقبال والجلوس وقباصملى الله عليه وسلم لبسان الجواز ثم اللهم انه بلغنى ان رسولك محمد صلى الله عليه وسلم قال انه
زمن لم يشربه اللهم اني أشربه لكذا (١٤٤) اللهم فاعمل لى ذلك بفضلك ثم يستحي الله تعالى ويشربه ويتنفس ثلاثا واثم يتخلع منه اى

جلبوا يشربون ان ينفض منه على رأسه وجهه ومصدره قاله الماوردى نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى
المنقذ المغنى الاقوله وقباصملى ثم اللهم وكذا في النهاية الاقوله نغبر ان لمجلى واثم ينفضه (قوله لبسان
الجواز) اى لا لا زحلم وثانى زاد النافى في شرح الشرائع واثم لا بلال المكان مع احتمال النسخ فقد روى
عن جابر انه لم يسمع رواه من روى انه شرب قائما قال قد رواه عنه صنع ذلك ثم سمعته بعد ذلك ينهى عنه حديث
علت ان فعله لبسان الجواز عرقه فحقوق قول البعض انه بسن الشرب من زحرم قائما اتباعا له وزعم ان النهى
مطلق وشربه من زحرم مقيد فلم يتوارد على محل واحد وبانه ليس النهى مطلقا بل عام فالشرب من زحرم
قائما من أفراده فدخل تحت النهى فوجب حمله على أنه لبسان الجواز اهـ (قوله ثم اللهم انه بلغنى) اى ثم ان
يقول اللهم الخ وكان ان عباس اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما فاعزوا قوا وساعا وشقيا من كل اعترابه
زاد المغنى وقال الحاكم صحيح الاسناد اهـ (قوله ما زحرم لاشربه) هل هو شامل للشرب به بغير حمله عرش
اى يظهر ظاهر اطلاق الحديث (قوله اللهم اني أشربه لكذا الخ) يؤيد كراما يريد بانواعه نهاية ومعنى قال
عرش ظاهره ان ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه الى غيره ويحمل تعدى ذلك الى الغير فاذا شربه انسان
بقصد ولده أو أخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه اذا شربه بنية صادقة ونقل عن شفيها العلامة
الشورى ما يخالف ما ذكرناه فلا يرجع اهـ (قوله ويشربه) اى مضافا الى العبد ورب وجع الكبد واثم
(قوله ويتنفس ثلاثا) اى ويحمد بعد كل نفس كايمن أول كل شرب وقال السيد السلى والاولى شربه لشفاها
قلبي من الاخلاق الذميمة وتخليته من الاخلاق العلية اهـ ثم بعد الاى اخر فيستلمو بقبلة ثلاثا وبعد عليه
كذلك ثم ينصرف كالتفكر نطقا وجهه مستند اليه ولا عيش القهقري ولا متغير فالاولى لمتنقذ واثم وصاروه
النهاية ويسن ان ينصرف تلقاه وجهه مستند اليه كالحجج للصنف في جمعه و يكثر الالتفات الى ان
ينبغي عنه كالتفكر المتأسف على رفقه ويقول عندئذ وجهه من مكافاة كبر لانا لا اله الا الله وحده لاشربه
له لاله والحمد لله على كل شى قد رآه من عباد دون ساجدون ربنا ما مدون صدق الله وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده اهـ وكذا في المغنى الا انه ضعف من الالتفات فقال وقيل يخرج وهو ينظر الى ان
ينبغي عنه بالغنى في تعظيمه وحوى على ذلك صاحب التبيين وقيل يلتفت اليه وجهه ما مكنته كالتفكر على
رافقه وحوى على ذلك ابن المقرئ اهـ (قوله وان يتخلع الخ) معطوف على شرب ما زحرم (قوله ويسن الخ)
اى لكل احد حتى النساء اتفاقا ولو لغبر راج ومعتبر وثانى (قوله ويسن بحرى دخول الكعبة) اى ما لم يؤذ
أو يتأذ فحلم أو غير مؤان يكون حاضرا وان لا يرفع بصره الى سقفه ولا ينظر الى أرضه تغليبا لله تعالى وحده
منه وان يصلى فيه ولو كعتين والافضل ان يقصد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان عشي بعد دخوله
الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريبا من ثلاثة اذخر عن غناه ومعنى (قوله وان يكثر الخ)
اى فى داخل الكعبة (قوله وغض البصر) اى من النظر الى سقفه وأرضه (قوله والمناز الخ) وهو ان تبة
ومن تبعهم الفرق الصالحة المشهورة في زماننا والواهب تتخذ لهم لله تعالى (قوله وما وهمت) الى الفصل فى
النهاية والمغنى الاقوله وان كان في سنده قال (قوله انما للصحيح ذكر) وحكم العفر كالحاج في تأكدها
وسن زيارته في بيت المقدس وزيارته لخليل صلى الله عليه وسلم ويسن لمن قصد المدينة لشر بفقر يارزة قصر صلى الله
عليه وسلم ان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام على الله عليه وسلم وزيد فيها اذا بصرا اخصار هاتما
ويسأل الله تعالى ان ينفعه بهذه الزيارة يتقبلها منه وان يغفر له بنفسه قبل دخوله كاسرو وليس انقاف شابه فاذا
دخل المسجد قصد الروضه وحي ما بين القبر والمذبح صلى تحية المسجد بحسب المذبح وشكر الله تعالى بعد فراغها
على هذه النعمة ثم ياتى القبر لشر نصف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويبعد عنه نحو أربعة اذخر ويقف
ناظرا الى السقف ما يستقبله في مقام الهيبة والجلال فارغ القلب من الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه

يتلقى ويكره نفسه عليه
تسبيران من ماجده ما يديننا
وبين المنافقين انهم سلا
يتضاهون من ماله زحرم
وان ينقله الى وطنه استشفاء
وتبركا له ولغيره ويسن
تسبى حصول الكعبة
والاكتفاء منغاف لم يتسبى
قفا في الجسر منها وان يكثر
الدعاء والصلاة في جوانبها
مع غايه من التضرع
والخشوع وغض البصر
وان يكس من الطسواف
والصلوات هي افضل منه
ولو افر به كاسرو وان يتعم
الفسر ان مكة لان منزل
آتمه ومن الاعتناء وهو
افضل من الطواف كاسر
(د) يسن بل قبل يجب
وان تصره والمناز على طلبها
ضال مضل زيارته قمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم لكل
احد كايست ذلك مع أدلتها
وأدائها جميع ما يتعلق
بها في كتابها لم اسبق
المصنف به شيئا يظهر المنظم
في زيارته القبر المكرم وقد
صح خبر من زلوا في وجبته
شفاة ثم اختلف العلماء
أما الاولى في جحد مراد
الشيخ فتدعها على الخ أو
عكسه والذي يصفى ذلك
ان الاولى ان مراد بالنسبة
المشرفة وان وصل مكة
والوقت تسرع والاسباب

متوفرة تقدمها فان تيق شرط من ذلك سن كونه (بعد فراغ الخ) وما وهمت عبارته من قصر نديان يارزة وهي ما قبلها وسلم
على الحاج غير مراد وانما المراد انما للصحيح اكلان تركهم لها وقد اؤلمن اقطار بعسدة وقرى بان المدينة فتعجب جدا كجديله خبر من حج

وسلم نعلم من أحد يسلم على الزاد لله على روى حتى أُرسله السلام وأقل السلام عليه السلام عليه
بارس لله صلى الله عليه وسلم ولا يرفع صوته ناديا معصلي الله عليه وسلم كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب
يمينه ثم يرد ذراع يسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رأى سعة عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه كل واحد واليه بقي عن ابن عمر أنه كان إذا قدم من سفره
دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليه يا رسول الله السلام عليكم يا بكر السلام عليكم يا آباء
ثم يرجع إلى موقفه الأول فيأله وجهه معصلي الله عليه وسلم ويقول في حق نفسه وليستعفف به إلى ربه ثم
يستقبل القبلة ويدعو لنفسه وإن شاع من المسلمين وأن يأتي سائر المشاهد باليد يستوي نحو ثلاثين موضعا
يعرفها أهل المدينة ويسن زيادة البقيع وتبوا وباني نزار يس فيشرب منها ويؤضو كذلك بقية الأكار
السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

أرسل وغرس ومقوضاعة * كذا مصقولة بترجمة المعين

ويبقى المحافظة على الصلاة في مسجد الذي كان في زمنه فالصلاة بالف صلاة ولجود من الطواف بقبره
بعله الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيم بكره الصالح الظاهر والباطن بجدار القبر كراهة
شد يده ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يمد يده كل واحد يحضر فصل الله عليه وسلم في حياته ونسب أن
يصوم باليد بنية ما مكنته وأن تصدق على جدران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والقرا بما مكنته وإذا
أراد الشراستعاب أن يودع المسجد كعتين وباقى القبر الشريف وبعد السلام الأول ويقول اللهم لا تسعه
آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمى العود إلى الحرم من سبيل السلازل ورفق العفو والعافية
في الدنيا والآخر فودنا إلى أهلنا سالن غائمين ويصرف تلقاه وجهه ولا غشى القهري ولا يجوز لأحد
استصحاب شيء من الأكر المعولة من ثياب الحرمين ولا من الأباريق والسكران المعولة من ذلك ومن البدع
تقريب العوام إلى القبر الصالح في الروضته بغيره فيقال عرش قوله مد الله على روى حتى أنطق
فلا يرد أن الاندباء أحيا في قبره وروى قوله مد وتقبيله ظاهره وان قصد به التعظيم لكن حرف الجنازة بعد
نقل كراهة تقبيل التابوت مانعة من أن قصد بتقبيل أضرحتهم التعظيم كما في قوله والفرح بالله تعالى
فيمتثل بحى ذلك هنا ويحتمل الفرق بينهما حافظوا على التباعدين التسمية بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم
عيسى حتى ادعوا ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التعمد من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم اه

(فصل في أركان النسكين وبيان وجوه أدائهما) وما يتعلق به **(قوله في أركان النسكين)** إلى قوله
ويأتي في الحقيقة في النهاية المعنى الأقوله الصريح كأيته الأعمق قوله واليه عيسى إلى المن **(قوله وبيان وجوه أدائهما)**
الانساب تقديم لفظة البيان على قوله أركان الخ **(قوله)** أي عاذا كمن لا أركان والوجود قول المن **(الأحرام)**
(فرع) هل يأتي فمين لم يميز الفروض من السنن ما تقر في الصلاة حتى لو اعتد بقرض معين فغلام يصح أو
يفرق بان النسك شديد التعلق ولهذا الوزى النفل وقع عن نسل الإسلام قد يغير الفرق فيصح مطلقا وان
لم يميز اعتد بقرض معين فلا فيتمل سم على حج أقول الأقرب عدم الفرق بينه وبين قول حج بعد قول
المصنف بشرط صحتة الإسلام الخ ولو حصل إلى العلم بالكيفية بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى فليس
شرطا لنفاذ الأحرام الذي الكلام فيقبل يكفي لا تعقاده تصويره بوجاهته انتهى وجه التأييد بقوله لو حصل
بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى مخرج في أنه أن لم يحصل العلم بالكيفية قبل الأحرام ولا بعد لم يكف
وعليه فيكون المعترف به من ما يعتد في الصلاة لا فرق غايته أنه يعتبر في الصلاة النفل في الحج لا يعتبر ذلك
عرش ومال الوثائق إلى ما عر عن سم فقال بعد كلامه بمصولة أقال حج في حاشية اللغز الواجب عندنية
الحج تصور كشيء به بوجه وكذا عند الشرع في كل من أركانه اه وفي الحقيقة يكفي لا تعقاده تصويره بوجه
اه طو نوي بالقرض التطوع لم يضر لان النسك شديد التعلق ولذا استقر سم الله يصح من لم يميز الفروض
(فصل في أركان النسكين وبيان وجوه أدائهما وما يتعلق به) **(فرع)** هل يأتي فمين لم يميز الفروض من

ولم يرفق فقد جفاني وان
كان في سنده مقال
*(فصل في أركان
النسكين وبيان وجوه
أدائهما وما يتعلق به
أركان الحج خمسة الأحرام)

أى نية النفل فيه أو مطلقا مع (١٤٦) مرفوعة (بالوقوف والطواف) اجنا على الثلاثة (والسبي) الخبر الصحيح كلبه لا اثمة اسعوا فان

من السنن وان اعتد بفرض معين فغلا اه (قوله أى نية الدخول) فسر فيه سابق بالوقوف فى النفل
وعدل هنا نية النفل لانه الملام للركبة عش (قوله أو مطلقا) عطف على قوله (قوله اجما على الخ)
أى غيرهما لعمال بالناب فى الأول وشعر الخ عرف فى الثانى وقوله تعالى وإطوفوا بالبيت العتيق
الثالث والاراد طواف الافاضة نهاية ومعنى (قوله اسعوا فان الله الخ) هذا الحديث ضعفه النووي قال
السبي قاله ليل خذوا عنى مناسككم سم على المنهج ويمكن أن يجاب بان ذلك الحديث مبني لقوله تعالى ان
المصالح وبيان المراد من الايات يجوز الاستدلال عليه بالأحاديث الضعيفة عش (قوله لوقوف النفل
على الخ) أى كالطواف نهاية ومعنى (قوله كاهو الخ) الأولى وهو الخ (قوله مع انه لا بد له) أى مع عدم جبره
بالمرفع فلا يرى عبرة وسم (قوله وله ركن سادس هو الترتيب الخ) أى لا يتباع مع خبره خذوا عنى
مناسككم نها يفوت معنى (قوله وماعدا الوقوف الخ) أى الا لاسى لجواز ذلك الوقوف بعد طواف القدوم سم
وبغنى عن زيادة هذا الاستثناء اربع قول الشارح الا ان لم يكن سعى الخ الى هذا أيضا (قوله وماعدا الخ)
عبارة النهاية والغنى وأما واجباته فخمسة أيضا الاحرام من الميقات والرى فى يوم النحر وأيام التشرى
والميتب ذلقة والميتب لى لى منى واجتناب محرمات الاحرام وطواف الوداع فقد مر أنه ليس من المناسك
فلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تعبيرهم وتسمى بعضها وغيرها يسمى هنة اه (قوله لذلك) أى لشمول
الأدلة السابقة لها وواجب العمر شيان الاحرام من الميقات واجتناب محرمات الاحرام نهاية ومعنى (قوله
فى كاهو) محله فى المسئلة كاهو ظاهر أما عبارة القارئ فلا يرى (قوله على أيضا) أى لفظا يضاف للمتن
(النسكان) أى الحج والعمره عش (قوله على أوجه ثلاثة) أى فقط ولهذا تسمى بجمع القلة وجمعا حصرفى
الثلاثة أن الاحرام ان كان بالحج أو لا فالقرا أو بالعمرة فالتمتع أو بما فالقرا على تفصيل وشروط بعضها
ساقى وغير من هذا النوع فى ينسك على حدته لكن شيان من هذه الأوجه كسائر أوجه قوله النسكان التثنية متبناه
ومعنى (قوله والنسك لمن حيث هو الخ) ظاهر كلامه بل مبرحه أن زيادة النسك من حيث هو مخصصة
الصورتين وهو يحصل تأمل فالأولى ما ذكره صاحب المغنى والنهاية من أن تمتع بالثلاثة لأول أو إضافة يكون
لهما خمسة أوجه بصري عبارة سم كان ينبغي أن يعبر بقوله والنسك الواحد عبارة شرح مر أى والخطيب
أما أداء النسك من حيث هو فعل خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وأن يحرم بمحة فقط أو عرعة فقط انتهت اه
أى ولا يأتى بالآخر من عامر شدى (قوله بالحج وحده الخ) أى يؤدى بالحج وحده أن المقدر صائد
فندفع به ما مر نفعان البصرى وسم (قوله وعنهما الخ) أى عن هاتين الصورتين قول المتن (الأفراد)
أى الأفضل ويحصل (بان يحج الخ) أما غير الأفضل فله وزن ان احدهما أن يأتى بالحج وحده فى سنة
الثانية أن يعترف قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتى منها يفوت معنى (قوله يأتى فى الشرع ما وافقه) (قوله أو
دونه) تركه مر أى والخطيب (قوله وكذا لو أحرم الخ) تركه أيضا مر أى والخطيب اه سم أى
جلا كلام المصنف على الأفراد لكل (قوله ولو من أدنى المثل) الانسب ولو من مكتبة بصرى أقول غلغ
الانسية قول المصنف كلام المصنف وايشا يتكرر مع قول الشارح وصدقوا أحرم الخ (قوله نعم الخ)
السنن ما تقرر فى نحو الصلاة حتى لو اعتد بفرض معين فغلا بصرى أو يقر بان النسك شديد التعلق ولهذا
لورى النقل وقع عن نسك الاسلام قد يهمل الفرق فصص مطلقا وان لم يعز واعتد بفرض معين فغلا فليتأمل
(قوله وماعدا الوقوف) أى الا لاسى لجواز ذلك الوقوف بعد طواف القدوم (قوله ثلاثة) لذلك خبر بجمع
القلة فقال على أوجه (قوله والنسك لمن حيث هو) كان ينبغي أن يعبر بقوله والنسك الواحد (قوله والنسك
من حيث هو الخ) عبارة شرح مر أى والخطيب (قوله وكذا لو أحرم الخ) تركه أيضا مر أى والخطيب اه سم أى
بجمع صحة فقط أو عرعة فقط انتهت (قوله فى المتن الأفراد) أى الأفضل فى صور ان احدهما أن يأتى بالحج
وحده فى سنتا الثانية أن يعترف قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتى شرح مر (قوله أو دونه) تركه
مر (قوله وكذا لو أحرم الخ) تركه أيضا مر (قوله وعلى ما اذا عفر الخ) عبارة العلب ومنه كذا فى شرحه

انه كتب عليكم السبي (والحلق) أو التقصير (إذا) جعلته نسكا كاهو المشهور كاهو لتوقف القتل عليه مع انه لا بد له وله ركن سادس هو الترتيب فى معظم ذلك أوجب تأخير الكل عن الاحرام وماعدا الوقوف عنه والسعى عن طواف الافاضة ان لم يكن سعى بعد القدوم وحرفى المجموع على انه شرط واليه عمل كلاس هذا صرفى ترتيب نحو الوضوء والصلاة ما يزيد الأول (ولا تعبر) لا أن كان ولا بعضها يندم ولا غيره لا لعدم المساهية بالعدم بعضها وما عداها ان جبرهم كاهو سعى بعضا والأشى هشة (ورسوى الوقوف أركان فى العمرة أيضا) لذلك لكن الترتيب هنا فى كاهو يأتى فى الهيئة الكلام على أيضا بما يبنى مراجعته (ويؤدى النسكان على أوجه) ثلاثة تأتى والنسك من حيث هو بالحج وحده وبالعمرة وحده أو عنهما احتراز بالتثنية (أحد الأفراد بان يحج) من الميقات أو دونه ثم يحرم بالعمرة ولومن أدنى الحل (كاحرام المنى) وكذا لو أحرم من الحرم لان الاحرام لا يدخل لهامنى التسمية كاهو واضع فم قد نزلت فى الافاضة الاثنية (وأتى بعملها) وقد يعاقب على الاتيان بالحج وحده على ما اذا عفر قبل أشهر الحج ثم يحج منه فى الميقات باعتبار الأول أشهر

أوالاصل وواضح ان تسمية الاول افراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا غير اذ ادخله (١٤٧) في الافضل واما الثاني فتسميته افرادا

حقيقة شرعية فهو من صور
الافراد الا تفصل قال جمع
مقتسبون بالاختلاف
وأقرهم بمحقق المخاربن
ولا ينافيه تعقيد المجموع
وغیره أفضلته بأن يصح
ثم يعتبر لان ذلك انما هو
لبان انه الافضل على
الاطلاق خلافا لمن زعم
ان الاول هو الافضل على
الاطلاق ولا ينافي ذلك أيضا
ما بان أن الشرط والاقية
انما هي شرط وجوب
البدء بالتسمية تتعاضد من ثم
أطلق غير واحد كالشعيرين
على ذلك انه يتبع لان المراد
انه يسمى تتعاضدا أو
شرايا كبحار الحقيقة
لا تتعاضد اجتماع الافراد
الحقيقي المتعاضد الحقيقي
على شيء واحد فتأمله (الثاني
المراد بان يحرمهما) معا
لكن بدم (وبعمل عمل
الحج) فيه اشارات الى اتحاد
مقامتهما في الذكر وان الغالب
حكم الحج فبصر ثلثا لولم
بهما من مكة لا العمره فلا
يلزم من الخبر وجوب لادى الحل
(فخصلان) المراد بالاصغر
في الاكبر لغير الصغر من
أحرم بالحج والعمره أجزاء
طواف واحد وسعي منهما
بحي يحمل منهما معا جوافي
الخصيصين نحوه وهذه
أعمل صور التفران فالصغر
فيه كذلك أيضا (ولو أحرم

قوله وواضح في النهاية والمعنى (قوله ان تسمية الاول) أي التباين بالحج وحده سم (قوله المراد به الحج)
جملته بغيران (قوله اذ ادخله) أي الاول (قوله واما الثانية) أي ان يعتبر قبل أشهر الحج ثم يحج سم
(قوله قال جمع الحج) منهم القاضي حسين والامام يعني (قوله ولا ينافيه) أي كون الثاني من صور
الافراد الا تفصل (قوله لان ذلك) أي التقييد (قوله ان الحج) أي التقييد (قوله ان الاول) يعني أن يعتبر
قبل أشهر الحج ثم يحج وانما سماه هنا بالاول على خلاف سابق كلامه نظر الى تقدمه في الذكر هنا على
المقد الذي ذكره بعد صرح المجموع وغيره وقول الكردى قوله ان الاول أي الثاني الغير المقتد اه فيه
مالا يعني (قوله على ذلك) أي ان يعتبر قبل أشهر الحج ثم يحج (قوله لان المراد الحج) متعلق بقوله ولا ينافي
ذلك الحج (قوله لاستحالة اجتماع الحج) محل تأمل والاستحالة ممنوعة حاصل ذلك ان التمتع معين أحدهما
يبان الافراد والاخر جمعه في صري ولا يحدوده كولو والتمتع بعده لوله الله تعالى الحج ان ذلك يؤدى
الى تفصيل الشيء على نفسه وواضح أنه ليس يلزم مما ذكرتم انه يصري وكتب سم ايضا ما حاصله
ان الاستحالة تتوقف على أن النسبة بينهما التباين الركني ولا دليل عليه لواز أن بينهما عموم وخصوص صامن
وجه فتصادفان في بعض الافراد والاقية لا ينافي ذلك لواز أن يكون اعتبارا أو اضافة من زمان من أطلق
عليه أنه يتبع لا يرى انه من الافراد بل يلزم لو ارد على شيء واحد اه عبارة النهاية في شرح وأفضله الافراد
نصا ومثل كلامه ما لا غير قبل أشهر الحج ثم يحج من عامه فسمى افرادا أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة
والسيوطي وكان مرادهما أنه يسمى بذلك من حيث أنه أفضل من التمتع للوجوب للدم والا فخلق التمتع يشمل
ذلك كما صرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تنعما اه (قوله أو دونه الحج) عبارة النهاية
والمعنى وهو الامل وغير الامل كل ان يحرمهم مل من دون الميقات وان لم يه العلم بتقييده بالمقات لكونه أكل
لا لكون الثاني لا يسمى قرانا اه (قوله فيه اشارة الحج) أي في طلاق الميقات الشامل لميقاتين بذكر المكي (قوله
في المكي) أي ولو حكا (قوله لا العمره الحج) أي لا حكم العمره (قوله اندراجا) الى قول المتن الثالث في النهاية
والمعنى الاقوية في الثانية وقوله ونقل الى الوقوف شمل (قوله وهذه) أي الصور والمذكور ردف الى المتن (قوله
لذلك) أي لكونه الاصل كرى قول المتن (ولو احرم الحج) وكان الاستلزام بذكر الشرح قوله هذه أصل
صوره التفران الخزين الواو ومدخله ثم يقدر فاعاد قيل او (قوله أو قبلها) عبارة للمعنى تنبيه فسميه كلامه
انه لو احرم بالعمره قبل أشهر الحج ثم أدخل على الحج في أشهره انه لا يصح ولا يكون قارنا وليس مرادا
فان الاصح في زيادة الروض في المجموع أنه يصح أى ويكون قارنا فكان ينبغي تأخير التقييد بقول ولو احرم
بعمره ثم يحج قبل الطواف في أشهر الحج كان قارنا اه وفي النهاية ما وافقه (قوله في الثانية) هي الواو
بالعمره قبل أشهر الحج فالمراد بالاشعار بأنه لو احرم بالحج قبل أشهره لعلو لم يكن قارنا ذلك ان قول كالمها
محتاج الى هذا التقييد فكذا الاولى ليخرج ما لو استمر على احوايه بالعمره حتى خرجت أشهر الحج فان احوايه
حينئذ لا ينع كطو ظاهر ثم يات الخشى سم قال قوله في الثانية هلالا فيها بصري (قوله ولو بخطوة) أي

أي الافراد الا افضل أن يعتبر قبل وقتا الحج ثم يحج اه (قوله أن تسمية الاول) أي التباين بالحج وحده وقوله
واما الثاني أي أن يعتبر قبل أشهر الحج ثم يحج (قوله لاستحالة اجتماع الافراد الحج) قد يقال الاستحالة
تتوقف على أن النسبة بينهما التباين الركني ولا دليل عليه وعبارته في شرح العباب ان تقسيمها الى أنواع الى
ثلاثة من مرجع استحالة تواردا من بينها على شيء واحد انتهت وفي دعوى الاستحالة نظر لجواز أن بينهما عموما
وخصوصا فتصادفان في بعض الافراد والاقية لا ينافي ذلك لجواز أن يكون اعتبارا أو اضافة في زمان من
أطلق عليه أنه يتبع لا يرى انه من الاثر اذ في يلزم لو ارد على شيء واحد (قوله في المتن الثاني) أي: كل وغيره
الاسكل أن يحرمهم عامان دون الميقات وان لم تعتمد تقييده بالميات لكونه أكل لا لكونه الثاني لا يسمى

بسم في أشهر الحج) أو قبلها ثم يحج في أشهره في الثانية (قبل) الشرع في (الطواف كان قارنا) اجابا بخلافه فاشير على الطواف
ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله حيث لا يخلو في أسباب الخلل ولا يؤثر

كان اشترى بعد الاسلام وناى (قوله نحو استلامه الحج) اى كقبيله سم (قوله ولو اخذ العمر الخ) ونقل
 المارودى عن الاصحاب انه لو شغل هل احرى بالحج قبل الشرع عقبه اى فى الطواف أو بعده صرح احرمه لان
 الاصل جواز ادخال الحج على العمر حتى يتعين المنع فصار كن احوم تزوج ولم يدخل هل كان احرامه قبل تزوجه
 أو بعده فانه يصح تزوجه بانه ونائى قال ع ش قوله صرح احرماى بالحج وبعبراً بذلك من الحج والعمره
 اه (قوله اذلا يستفد به الحج) اى بخلاف ادخال الحج على ما يستفد به الوقوف والذى بالمبيت معنى ونهايه
 (قوله باعتبار ما امر الخ) اى من اتم الاصل والافتنعاقه ممن الاعتقاد قبل اشهر الحج ثم الحج وان كانت
 تسببه بالتمتع بجاز به قول المتن بان يحرم بالعمره اى فى اشهر الحج (من مقيات بلده) اى أو غيره و (قوله
 من مكة) اى اومن الميقات الذى احرى بالعمره فمعه اومن مثل مسافته او ميقات اقرب منه وعلم مما تقر ران
 قوله بلده ومن مكة مثال لا قدم به ومعنى وسم (قوله يعنى طريقه) لا يتخفى ما فى هذا التفسير من البعد وعل
 الاقرب تفسيرها بما حمل الذى انشأ منه سفر الحج بصري عبارة سم قوله يعنى طريقه اى امر الميقات بلده
 ميقات الطريق الذى سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره اه قول المتن (ثم يشترى بها الخ) اى وان كان
 أحبراً فبها الخصصين شرح بافضل ورواى (قوله فى اشهر الحج) اى حاجته الى هذا التقديم أن الاحرام بالحج فى
 غير أشهره بتقدمه فلا يكون مما نحن فيه من الاتيان بالنسكين اللهم الا أن يكون هذا القيد بالنظر لقوله
 بان يحرم بالعمره من مقيات بلده فيكون راجعاً للمجموع مما قبله احترازاً عما لا يوافق بالحج من اشهر الحج ثم
 بالحج فى أشهره فانه افرأه فصدته كما تقدم فليأتمل سم اى فكان حكمه ان يقدم على قول المصنف من ميقات
 الحج كما فعله النهاية والمغنى (قوله ضعف) الاول وان يؤول بأنه يجوز على ما اذا نوى الاستيطان بذلك المحل ثم
 احرم بالعمره كما اشار الى ذلك شيخ الاسلام وغيره بصري عبارة ونائى قول الارضة كصلها من جوار الميقات
 حرماً بالنسبة ثم احرم بعمره فلا يلزمه دم التمتع بحول على من استوطن قبل احرامه بالعمره ولو بعد ما حوز
 اه قال محمد صالح الرئيس قوله استوطن قبل احرامه الخ اى جعل بينه وبين الحرم دون مرحلتين لانهم
 حاضري المسجد الحرام اه (قوله كما بعده) يتأمل المراد به سم أقول اراد به قوله فى أشهره اى فلام فيها
 اذا اعتبر قبل أشهر الحج ثم فى أشهره قوله شرط للدم اى فلام اذا عايد مقيات بلده كباى سم عبارة
 البصري قوله شرط للدم وان تقول ان كان المراد ببيان مطلق التمتع فلا وجه لقوله وجه الله تعالى من مكة
 والموجب للدم فهو مع بعده من صنعته وعلله أن الاثاق حيثما استقاع الشرط ويجاب باختيار الاول
 وقوله من مكته من غير حج الغالب فلا مفهوم له اه (قوله بل الخمسة) اى نى باده تصور فى الاقراد وصورة فى
 القرآن وعلى هذا المبدأ بالقراد لهما الاقراد الافضل الذى اقتصر عليه المتن قول المتن (الاقراد) اى ان اعتبر
 عامان آخرها عنه كان الاقراد مكر وهذا ما خبره عنه مكر وولم يرد بالعام ما بين من ذى الحجة الذى هو شهر
 قرأنا شرح در (قوله فى الثانى) هلا قال فيها (قوله نحو استلامه الحج) اى كقبيله سم (قوله فى المتن بان
 يحرم بالعمره) اى فى أشهر الحج أخذنا من قوله اى الشارح فى الجمع السابق وعلى ما اذا اعتبر قبل أشهر الحج
 ثم قوله فهو من صور الاقراد الافضل من قوله الا فى شهر وطدم التمتع وما يعل منه أن هذا الاثنى قوله
 من صور الاقراد الافضل (قوله فى المتن من مقيات بلده) اى أو غيره شرح در (قوله يعنى طريقه) اى
 المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذى سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره (قوله فى المتن ثم يشترى
 بمكة) اى اومن الميقات الذى احرى بالعمره فمعه اومن مثل مسافته او من مقيات اقرب منه وعلى ما تقر ران
 قوله اى المان بلده ومن مكة مثال لا قدم به ومن مكة مثال لا قدم به (قوله فى اشهر الحج) اى حاجته الى هذا التقديم أن
 الاحرام بالحج فى غير أشهره بتقدمه فلا يكون مما نحن فيه من الاتيان بالنسكين اللهم الا أن يكون هذا
 القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمره من مقيات بلده فيكون راجعاً للمجموع مما قبله احترازاً عما لا يوافق بالحج من اشهر الحج ثم
 قبل اشهر الحج ثم بالحج فى أشهره فانه افرأه فصدته كما تقدم فليأتمل (قوله لثقتهم بين النسكين) هذا ما حوز فى
 العكس أقول ولا يضر لان وجه التسمية لا يجب اطرافه (قوله كما بعده) يتأمل المراد به (قوله شرط للدم) اى

نحو استلامه الحج بنسبة
 الطواف لانه مقدمه وليس
 منه ذكره فى المجموع ونقل
 شارح عن مثله فسهو
 وقد جعل المتن ما لو أخذ
 العمره ثم ادخل عليها الحج
 فيعتقد احرامه به فاسد
 ويلزمه الضى وقضاه
 النسكين (ولا يجوز تركه)
 وهو ادخال العمره على
 الحج (فى الجسد) اذلا
 يستفد به شيئاً آخر (الثالث
 التمتع بان) حصر باعتبار
 ما امر ايضا بحرم بالعمره
 من مقيات بلده يعنى طريقه
 (وغير غيرهما) يشترى بها
 من مكة فى أشهر الحج سمى
 بذلك لثقتهم بسقوط
 هوذا للاحرام بالحج من
 ميقات طريقه وقيل لثقتهم
 بين النسكين بما كان يتصور
 عليه وقوله من مقيات بلده
 شرط بل ولو احرم دون
 كان متمتعاً ويلزمه دم
 الجارود ان شاء به ادم التمتع
 وان كان بين محصل احرامه
 ومكة دون مرحلتين وناى
 الروضة مما يضاف لذلك
 ضعف وقوله من مكته كما
 بعده شرط للدم لالتسببه
 متمتعاً (وأفضلها) اى
 الثالثة بل الخمسة (الاقراد)

لان رواه اكبر ولان بقية الروايات يمكن ردّها اليه بعمل التمتع على معناه القوي وهو الانتفاع (١٤٩) والقران على انه باعتبار الاستحالة

مجمهاية وكذا في المعنى الالهي ابدل مكر وهما فضولا لتظهر ما يأتي في الشرح (لان رواه) الى قوله واولا طبق في النهاية والتمني الاقوله وان سبق الى ولا جماعهم (قوله لان رواه الخ) عبارة النهاية والتمني ومنشأ الخلاف استخلاص الروايات في احوال مصلى الله عليه وسلم لانه صرح عن جابر وعائشة وان عباس رضي الله تعالى عنهم لم يأتوا الله عليه وسلم افراد الخ وعن انس بن مالك وعن ابن عمر الخ تمتع ورجع الاول لان رواه اكبر وان جابر منهم اقدم حجة وشدة دعائه بضمط المناسب وفعاله صلى الله عليه وسلم من المدن خروجه من المدينة الى ان تغسل اه (قوله ولان بقية الروايات الخ) عبارة النهاية والتمني قال في المجموع الصواب الذي تعتقده انه صلى الله عليه وسلم اسره بالتمتع ثم ادخل عليه العمر ونخص بجواز في تلك الحاجة ومذايسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواه الاقراد وهم الاكثر اول الاحرار ومروا بالقران آخره ومن روى التمتع اراد التمتع القوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكتماء بفعل واحد ويؤيد ذلك ان صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة مرة مفردة فقلت جعلت بختي مفردة ذلك ان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل احداث الجمع وحده افضل من القران فان تغسلت الروايات في بحثه نفسا ومأواها الصواب في الله تعالى عنهم فكانوا ثلاثة اقسام قسم احرموا بالجمع وعرة او يجمع ومعههم هدى وقسم بعمره وفروا منهم احرموا بالجمع وقسم بجمع من غير هدى معهم واحرمهم صلى الله عليه وسلم ان يتقبلوه عرة وهو ممنوع فسمع الجمع الى العمرة وهو ناس بالخضعة امرهم صلى الله عليه وسلم لسان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من عهرهم العمر في أشهر الجمع واعتقادهم ان ايقاعاتهم من أغير الفجور رجاءه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الجمع ذلك ودليل اختصاصه شيء أدى داود عن الحرب بن بلال بن ابيهم قلت يا رسول الله أرى في بعض الجمع الى العمرة ولنا خاصة أم للناس عامة فقال بل انكم خاصة فانقطعت الروايات في احرامهم أيضا في روى أنهم كانوا قريش أو متعتين أو مكردين أراد بعضهم وهم الذين علم عنهم ذلك وظن ان البتة مثله اه (قوله في بيان جوازها) أي جواز العمرة في شهر الجمع (قوله في هذا الجمع) متعلق بالبيان (قوله بيانها) الاولى التذكير (قوله في بعض الخ) متعلق باسم (قوله خصوصيتها) حال من الضمير (قوله ليكون الخ) متعلق باسم الخ (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل للغير نزل والعكس ليحصل التعادل سم أقول وقد يقال ان ما قاله لتعادل قبل الذي فيه تفضيل المفضل وتقصيص الغاضل ولو سلم فهو الاستدراك على الشارع فينبغي التخصيص مثله (قوله أو عكسه) يعني أو عدم الهدى منع الجمع بصري (قوله ولا جماعهم) عطف على قوله لان رواه اكبر وكذا قوله بعد ولعدم الخ ولو انطبقا خلفه الخ سم وكردى (قوله أي الاعلان) الظاهر أنه استدراك منه على البارقة ولأن أن تقول الله عليه وسلم أفرد لان مقصود البارقة ان كلامهم رضي الله تعالى عنهم حدث اثنى بالنسك بعد صلى الله عليه وسلم أفرد سواء كان اتان به في زمن من خلافة أو قبله بصري (قوله الخ) الى قوله وان أطال في النهاية والتمني (قوله عن ذي الحجة) أي الذي هو شهر جمهاية (قوله لكرهاه تأخيرها الخ) هل هو على الإطلاق ذكره لكل من حج أن لا يعتمر في بقية سنته وهو محمول على من يضيق الاسلام على تأمل ولعل الثاني أقر بصري وبغيره ان الاقر به هو الأول وانما المكروه هو التأخير لان المؤخر كتاب غير طوائف الاقضية في يوم الفجر (قوله وقد رددته الخ) عبارة لانها يورد بانها لا يلاق ما نحن فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كسبنا للنسك المسقط لطالبه ما لا يبداء النسك فقط وادامهم لمعز يادقنا لم يتطوع به وورد ايضا بالنسك ان كلامهم فحينئذ فيقول الأفراد أفضل حتى من القران مع العمرة المذكور لان في بقية الاتباع ما يربط على زيادة العمل لا يلاعن من فروع ذكرها وما يقرر يعلم ان من استناب واحد الصلح وآخر للعمر لا يحصل له كيفة الافراد المفاضل لان كيفة الافراد لم تحصل اه واقصر المعنى على الراد الاول فلام اذا عاد اثنان بلده جماتي (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل للغاضل والعكس ليحصل التعادل (قوله ولا جماعهم) عطاف على قوله لان رواه اكبر وكذا قوله بعد ولعدم الخ واولا طبقا للقاء الخ (قوله وقد رددته الخ) وافق على رده هر

الحاشية ثم رأيت شاذ حارده لكن بما فيه منظر ظاهر ويأتي ان من اتى بعمره أو اجرامها فقط قبل أشهر الجمع تمتع

أى بالمعنى السابق أو قال لكن لا دم عليه (١٥٠) ومع ذلك لا ينبغي أن يكتفى بربدا لأفراد الفضل ترك الاعتبار في رمضان مثلاً لا يفوته لأن

الفضل الحاضر لا يستلزم القرب ونظيره ما يأتي أنه ليس مرادهم من يتبعه يمكن أن يؤمن بفضل الصدقة تأخيرها للسبب لا لا بد من أدركه أولاً بل الأكثر بماذا أذكره (و بعدده التمتع) لأن التمتع يأتي بعملين كملين وأما ربح أحد المقتاتين فقط بخلاف الفان فإنه يأتي بعمل واحد من مقتات واحد وفي نسخ ثم الضرر ولا أشكال فيها لأن حده مرتين اثنين كل منهما من بعض تلك الأوجه (وفي قول) أفضلها (التنعم) وهو مذهب الحنفية وأما قولنا لا تنصاه وفي قول القرآن أفضل وهو مذهب الحنفية وانتشاره جميع من أكثر الأصحاب (وعلى المتعبد) إجماعاً لا يبعد المقتات ذو أحرم الحج أولاً من مقتات يلهو لا يحتاج بعده إلى أن يحرم بالعمرة من أدنى الحل والتمتع لا يخرج من مكة بل يحرم بالحج منها وهذا يعلم أن الوجهين كروا العمرة في أشهر الحج أنه لا يتكرره عليه وأن أخرج الدم قبل التكرار لأن مقتاتين بالمعنى الذي تقرر لم يتكرر وإليه ما أطلق شاة أو سبع بدنة أو بقرة مما يجوز أن يحجبه (بشرط أن لا يكون من حاضري

قال عرش قوله مردان كفى للأفراد الحج هذا ظاهر أن وقع ما أوتى رمت العمرة على الحج أملاً ما خارت العمر عن الحج ففي عدم حصول الأفراد الفضل له نظر اه (قوله أى بالمعنى السابق) نفاً أى أنه تمتع لغوى سم وكبرى (قوله ومع ذلك) إشارة إلى ما تمتع كبرى (قوله ومع ذلك لا ينبغي أن) الحج في هذه المدينة التعليل الآتي بعدما تقدم من أن الأفراد الفضل الاعتبار قبل أشهر الحج ثم الحج في أشهره متى لا ينبغي على التامم إلا أن يذوقه وربدا لأفراد الفضل الاعتبار على الإطلاق فتأمل سم وخبر هذه الإرادة الكبرى (قوله ترك الحج) فاعل لا ينبغي و (قوله لا ينبغي) متعلق بلا ينبغي (قوله تأخيرها) الحج خبر ليس على حذف مضاف أى طلب تأخيرها (قوله بل الأكثر الحج) أى بل مرادهم بذلك الأكثر الحج (قوله لأن التمتع) إلى قوله وفي نسخ في النهاية والمعنى (قوله لأن بعدما الحج) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الأشكال لأن الكلام في أوجه النسكين والمرتبكتان الأخيرتان سلوجتان عن أوجههما متعلقان بوجه عدم الأشكال بالرفع وهن أن القرآن في مرتبة التمتع فتأمل سم (قوله مرتبتين) أى الحج فقط والعمرة فقط والأولى أفضل من الثانية كبرى (قوله من بعض تلك الأوجه) أى الثلاثة لعدم النسكين ولا ظهور زيادة لفظة من فائدة (قوله واختاره جميع الحج) وما إليه السيد عمر وتعدان الحال انه خبر الحج (قوله ربحه) إلى قوله وقبل في النهاية وكذا في المعنى الأول وهما إلى العالم (قوله أنه لا يتكرر الحج) هو العمد عرش (قوله وحسب أطلق الحج) أى الأجزاء الصبيحة كما يأتي ميسرة طائفة ومعنى أى فان الواجب فيه مثل ما قبله من الصدق وأدم الجماع المفترضة بدنة عرش قول المتن (بشرط أن لا يكون الحج) أى فاضر وولام عليهم والمعنى في ذلك أنهم لم يروا بمقتضى ما علمناه له ولن يهره فلا يسكن عن يمينه بركة أو الحرم دون مسافة القصر إذا كان له التمسك فإنه وإن ربح مقتاتاً بغيره لكنه ليس عاملاً له ولا غيره ولا يبره بمسكون في الحرم أو فيما يمينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ولا يلزم الدم فأذا تمتع بالعمرة لا بأس به بعد العمر لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النهاية ومعنى (قوله استوطنوا) إلى قوله ولو تمتع في النهاية والمعنى

(قوله أى بالمعنى السابق) نفاً أى أنه تمتع لغوى (قوله ومع ذلك لا ينبغي أن) الحج في هذه المدينة التعليل الآتي بعدما تقدم من أن الأفراد الفضل الاعتبار قبل أشهر الحج ثم الحج في أشهره متى لا ينبغي على التامم إلا أن يذوقه وربدا لأفراد الفضل الاعتبار على الإطلاق فتأمل سم وخبر هذه الإرادة الكبرى (قوله ترك الحج) فاعل لا ينبغي و (قوله لا ينبغي) متعلق بلا ينبغي (قوله تأخيرها) الحج خبر ليس على حذف مضاف أى طلب تأخيرها (قوله بل الأكثر الحج) أى بل مرادهم بذلك الأكثر الحج (قوله لأن التمتع) إلى قوله وفي نسخ في النهاية والمعنى (قوله لأن بعدما الحج) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الأشكال لأن الكلام في أوجه النسكين والمرتبكتان الأخيرتان سلوجتان عن أوجههما متعلقان بوجه عدم الأشكال بالرفع وهن أن القرآن في مرتبة التمتع فتأمل سم (قوله مرتبتين) أى الحج فقط والعمرة فقط والأولى أفضل من الثانية كبرى (قوله من بعض تلك الأوجه) أى الثلاثة لعدم النسكين ولا ظهور زيادة لفظة من فائدة (قوله واختاره جميع الحج) وما إليه السيد عمر وتعدان الحال انه خبر الحج (قوله ربحه) إلى قوله وقبل في النهاية وكذا في المعنى الأول وهما إلى العالم (قوله أنه لا يتكرر الحج) هو العمد عرش (قوله وحسب أطلق الحج) أى الأجزاء الصبيحة كما يأتي ميسرة طائفة ومعنى أى فان الواجب فيه مثل ما قبله من الصدق وأدم الجماع المفترضة بدنة عرش قول المتن (بشرط أن لا يكون الحج) أى فاضر وولام عليهم والمعنى في ذلك أنهم لم يروا بمقتضى ما علمناه له ولن يهره فلا يسكن عن يمينه بركة أو الحرم دون مسافة القصر إذا كان له التمسك فإنه وإن ربح مقتاتاً بغيره لكنه ليس عاملاً له ولا غيره ولا يبره بمسكون في الحرم أو فيما يمينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ولا يلزم الدم فأذا تمتع بالعمرة لا بأس به بعد العمر لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النهاية ومعنى (قوله استوطنوا) إلى قوله ولو تمتع في النهاية والمعنى

المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك أي ما ذكر من الهدى والصوم عند فقد من أي على من لم يكن أهله أي وطنه حاضري المسجد الحرام وقتل الإشارة على الاعتبار في أشهر الحج فمتنع على حاضريه في أشهر وهو بعيد من سابق الآية كجوه ظاهر (وحاضريه

الاقوله من اضطرار الى محلا (قوله استوطنوا الخ) المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المبين في باب الجمعة
و (قوله حاله الاحرام) معمول للاستوطنوا وكذا قوله بعد محلا سم عماره الكردى على بافضل قال في اليعلى
والادامر ضابطه أى الاستيطان في الجمعة اه والذي ذكره في الجمعة أن المتوطن هو الذى لا يظعن
شبهه ولا مصيفا الخ الجاحظ في حذمه أنه لا يمين الاقامة بكنة وقرع يبعث يبعث عليه شتا و صيف ولم يخرج
فيهما الخ الجاحظ مع عدم قصد الخروج بمخار كره في حاجة فيما بين من عزه لانهم صرحوا أن بجر دانبة
لا يحسب لهم الاستيطان بل لا يدين وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة فليس متوطنا بالفعل بل بالنية
وهي لا تكفي وكذا لو فرى النحر وج انفسير حاجة ولو بعد سنين متطاولة فانه لا يكون متوطنا هذا ما ظهر في
من كلامهم انتهت وجبارة الشيخ محمد صالح الرئيس قوله استوطنوا بالفعل الخ أى بان ينعى عليه بعد النية
صيف و شتاه اه (قوله حاله الاحرام) أى بالعمرة (قوله غير مراد به حقيقة الخ) أى بل الحرم عند قوم
ومكة عند آخرين في نهيه ومعنى (قوله أقل تجوزا) قد يقال القلة والكثرة لا تعقل الامع التعدد لا تعدد هذا بل
التصور على كل تقدير واحد وهو التعبير باسم الجزء عن الكل فلو عي بنحو الاقرب ساكن اعذب بصرى ولك
ان تقول المراد بالقلة الخفوة والنحو الرغوى وهو ارتكاب خلاف الظاهر فلاشكال قول المتن (قلت
الاصح الخ) قال ابن الجليل ان اهل السلامة من حاضري المسجد الحرام قطعاه اه كرهى على بافضل قوله ان
(من الحرم) هذا لا يشمل لفظان من الحرم سم اى وفسهم منه الاولى (قوله لان الغلب الخ) عبارة عن النهاية
والمعنى اذ كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله تعالى فلول وجهك لغير المسجد
الحرام فهو نفس الكعبة فالحاق هذا بالاعم الغلب الاولى اه (قوله ومن له مسكن قريب من الحرم) وبعد
منه الخ) حاصل ما ذكره صور الاولى ونقصها اثنتان ان الاعتبار بكثرة الاقامة تكسمة بمقدوم سبعة حصص سواء
كان له بكل اهل وماله الا الثانية ونقصها اثنتان ايضا وهو اذا استوطن ما قسمها كسنة وسبعة العبرة بعباه
اهله وماله اذا لم يحدث كان اهله فقط في الاستحقاق بل يلزم مودعا فلا كسبة وسبعة وخمسة الثالثة ونقصها
اثنتان ايضا وهو اذا استوطن ما قسمها بمالكن باحدهما اهله وبالاخر ماله باعتبار ما به اهله اذا غاشا
أكثر الى اربعة ونقصها اثنتان وهو اذا استوطن ما قسمها بكل اهل وماله لكن ماله الاكثر باحده مادام غاشا
أكثر الخامسة وهي ما اذا استوطن ما قسمها واهله وماله فاعتزم على الرجوع السادسة وهي ما اذا استوطن ما قسمها
ما ذكر وهو الاقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع فالاعتبار بما خرج منه السابعة وهي ما اذا استوطن
الاقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع وان خرج من كل منهما افسا حرم به منه ما ذكره هنا
ورافى في اليعلى وعن القوافي نظرى الى أهمها ونسبه الناس فهو بمنزلة وجهه ظاهر وفي المجموع عن النص
و بسن أن ريق ذمباكل حال والظاهر أنه قد تمتع ويؤخذ من ذلك أن كل ما قبل وجوبه بسن الخرج دم في
تركه ويكون كدم التمتع محمد صالح الرئيس (قوله اعتبر بمقامه أكر) أى فان كان مقامه بالقرب
أكثر فقدم عليه أى وان أحرم من البعد والاولى لادامه كان له مسكن واحد قربى بأحرم من مكان بعيد
ذهب اليه لخاصة على هذا الاشكال اذ ذهب الى المد بتهاجفة أحرم بالعمرة من ذى الخليفة لا يلزمه دم
التمتع فيسقط الدين من الحاضر يكفي فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدر فيه من وجع الحاضر والاحرام
من مكان بعيد فلا يتأهل سم وكردى على بافضل (قوله اعتبر بمقامه أكر) أى حيث لأهل ولأهل
أوله ذلك بكل سكن و (قوله غنابه اهله كذلك) أى اذا غاشم أكثر حيث كان ماله فى الآخرة (قوله تم
ما خرج منه) أى حيث نوى الرجوع اليهما والى بنو أصلا (قوله تم ما أحرم منه) أى حيث استوطنوا نحو
فنى الاشكال واضح لكن الظاهر أن عدم العزم وضعف لان هذا الكلام فى الآفاق (قوله من استوطنوا
الخ) المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المبين في باب الجمعة قوله حاله الاحرام معمول للاستوطنوا وكذا قوله
بعد محلا (قوله فى المتن من الحرم) هذا لا يشمل لفظان من الحرم سم اى وفسهم منه الاولى (قوله لان الغلب الخ) عبارة عن النهاية
به أكثر) أى فان كان مقامه بالقرب أكثر فلاحم عليه أى وان أحرم من البعد كما هو مرجع هذا الكلام

من استوطنوا بالفعل
لأن التمسك بالاحرام لا يبعد
سواء كان الاحرام قرب
مكة أم لا يجوز المقام حرم
لأن أم لا على المعتمد من
اضطرار بطور ذل في ذلك
يشتفى الحاشى فوعبرها
بمحلا (دون مر حاشين)
مخلاف من بحر حاشين أو
أكثران من على دون
مسافة القصر من موضع
الحاضر فبى بل يسمى
حاضر له قال تعالى وأسا لهم
عن القرية التي كانت
حاضرة البحر أى آية وهي
لبيش في العزل قرب بيعة
منه ونعت المرافقة (من مكة)
لان المسجد الحرام فى آية
غير مراد به حقيقة اتفاقا
وحله على مكة أقل تجوزا
من محله على جميع الحرم
قلت الاصح اعتبارها
(من الحرم والله أعلم) لان
الاغلب فى القرآن استعمال
المصداق الحرام فى الحرم
ومن له مسكن قريب من
الحرم وبعد منه اعتبر
مقامه أكر ثم ما به اهله
وماله اذا غاشم أكثر ثم ما به
اهله كذلك ثم ما به ماله
كذلك ثم ما قصد الرجوع
اليه ما خرج منه ثم ما أحرم
منه ما به حاشيته

ويحاط به دون نحو أب وأخ ولو تمتع (١٥٢) ثم قرن من عامل زمه همان على المقتول الحمد خلافاً لغيره لاختلاف مو جبي الدمين فلم يكن

التدخّل وعلى الضعف
الذي انصره كثير
وأطالوا فيه نقلاً ومعنى
الحاضر من بالحرم أو قرب
حالة الاحرام بالعمرة أو
بهما فلا يلزمه الادم لانه حال
القران ملحق بالحاضر من
(وان تقع عمرته) أي نسبة
الاحرام بهما ما بعد هاهنا
الاعمال (في أشهر الحج) لان
الجملة كانوا بعدونها
فنهان آخر التبعيض فرخص
الشارع في وقوعه فانها دفعا
للمسئلة عن نحو غرب
قدم قبل عرفه بزمان طويل
بعدم استدات اجزائه بل
يتصل بعمل عزمه
الدم ومن ثم لو روى الاحرام
بالصوم مع آخر جزمه
ومضان وأبى بأعمالها كلها
في سؤال بل يلزمه دم مع انه
متمتع كن فيها كما قبل
أشهر الحج على المشهور كما
قاله الراعي ومرباه لم منه
ان هذا لا يتأني كونه من
صور الافراد الا فضل وان
يكون وقوعه في أشهر الحج
(من سنة) أي الحج فلا يعتبر
في سنة حج في أخرى فلا دم
كلباه عن العاصب ترضى الله
عنهم يستحسن (وان
لا يعود لاحرام الحج الى
المبقات) الذي أحرم منه
بالعمرة أو ما جازا كان لم
يغسله الا قبيل دخول
الحرم كما شبهه كلامهم
والحاق بعضهم آخفا

بما يخرج من لادنى الحل وأحرم بالعمرة ثم قرع عنها وأحرم بالحج من مكة ونحو لادنى الحل فلا دم عليه ليس في محله
لان المار اذ بالذات بمبقات الا فاقى وما لى به لا يسبى كهم وبناه ويته في شرح العياض أو مثل مساقاة

نهاية

نهاية ومعنى (قوله) أو مقلت آخر الخ أي ولو أقرب إلى مكة من مقلت عبرته نهاية ومعنى أي كان كان ميقانه
 الخفة تعاد إلى ذات عرف سم (قوله) أو مرحلتين كذا في العباب (قوله) من مكة زاده في شرحه وليس في
 الروض ولا في شرحه شيء من ذلك سم عبارة الوائى أو من مرحلتين من مكة كذا في الخفة أو من الحرم كذا
 الحاشية وبسقط اللسان بالعود في هذا كذا في متن عرف كذا في الفتح اه وفي بعض الهوامش العشرة أن
 الشارح حشى في غير هذا الكتاب على أن للمرحلتين معنى من الحرم والأوجه ما هنا (قوله) أقرب أي من
 مقلت عبرته (قوله) على مرجحه أي المصنف كردى (قوله) أن المسافة الخ يدل من مرجحه (قوله) في غير مراد
 فيما يظهر (الظاهر أن المراد أن مقتضى المذكور غير مراد فهو واجبه لقوله مقتضى الخ لا لقوله وأما
 الروض الخ سم (قوله) لأن هذا التعليل الخ أي قوله لأنه أحرم الخ (قوله) على طريقه (الافق) أي من أن
 المسافة في الحاضر من مكة (قوله) من ضعفه أي التعليل (قوله) ويرق بين اعتبارهما أي المرحلتين
 و (قوله) هنا أي في العود (قوله) و (قوله) أي في الحاضر (قوله) ولو بعد دخول مكة ما هو مع هذا الغاية مع
 أن العود المسقط لعدم التمتع بشرط يكونه بعد فراغ العمرة (قوله) قبل الوقوف يقتضى نفع العود قبله
 ولو بعد طواف القدوم قبله أو حرم بالخ غير مكة ثم دخلها أو طواف الوداع عند الذهاب إلى عرفه وقد
 حرم في فتح الحوادث بالعمدة وحينئذ لا ينفع التمتع ولا القارن وهو مقتضى ما شرع إلى روض وخص في
 الحاشية تعمير التمسك الذي يمنع التمسك به نفع العود المتمتع وأما القارن فيجوز أنه العود قبل الوقوف وإن سبقه
 نحو طواف قدوم فزعموا أن حرم بالخ غير مكة ثم دخلها أو طواف الوداع عند الذهاب إلى عرفه وقد
 يتعرض لهذا التمسك في التمتع وقدهاء والقارن بالوقوف تبعاً لظاهر من الروض صرى قوله وخص في
 الحاشية بالخ جرى عليه الوائى (قوله) لا قرب أي مقلت أقرب من ميقانه الوائى (قوله) ثم أحرم بالخ الخ
 ظاهر بل صرى على أن أحرامه بالخ بعد عود إلى المقات وحديثه في روضم القرآن واضح وأن العود
 بعده لا يسقط التمتع لأن وجود العود قبل التمسك بالقران فأن يفسد في إسقاط دفعه ففرض أنه أحرم
 بالجمع من مكة ثم عاد إلى المقات مقتضى تصور هذه المسألة وهو ظاهر وأن تقول في العود والى
 يبنى أن لا يجب عدم القارن لأن المقات في روض المقات فلم يرجع بما في المقاطعة المسافة من غير أن يثبت
 الحاشية مما فيه قوله بعد دخول مكة فيهم أنه لو عاد قبل دخوله لم يسقط التمتع وهو كذلك على الأوجه وجوب
 قطع كل المسافة بين مكة والمقات من التمسك وأنه لو أحرم بالعمرة من المقات ولو دخل مكة ثم رجع إليه
 قبل الطواف فأحرم بالخ لم يزدد من أن كان قارناً وهو ظاهر وإقتضاء كلام الدارى وأقرب السبكي انتهى
 فقوله وأنه المرحومين ما يشبهه قوله الحد ثم رأيت تليده في شرح المختصر قال ما نصه لو أحرم بالعمرة من المقات
 ولما دخل مكة عاد إليه وأحرم منه بالخ لا للقران لأنه قطعها بكل منهما خلا للشرح المنابع صرى عبارة
 الوائى ولو عاد قبل أسال العمرة ثم أحرم بالخ في الخفة لعدم القران لا التمتع وفي الحاشية عدم زوم
 القران وهو ما حرمه شارح المختصر وأول بعض المشايخ كلام الخفة فقال قوله عليه عدم القران أي المسافة
 بعد عود إلى المقات ويدل عليه قوله لا التمتع انتهى وهو ظاهر فإنه ذكر سقوط التمتع بعد عود بعد الفراغ

أومقتات آخر الخ عبارة قال روض وكذا إلى مقلت دونها قال في شرحه أي دون مسافة ميقانه كان كان
 ميقانه الخفة تعاد إلى ذات عرف (قوله) أو مرحلتين كذا في العباب وقوله من مكة زاده في شرحه وليس في
 الروض ولا في شرحه شيء من ذلك (قوله) في غير مراد في ما يظهر (الظاهر أن المراد أن مقتضى المذكور وغير
 مراد فهو واجبه لقوله مقتضى الخ لا لقوله وأما في الروض والمسافة الخ وعبارة العباب الرابع أن بعد العود إلى
 مقلت عبرته أو مثل مسافة أو إلى مقلت على دونها يكن ميقانه الخفة تعاد إلى ذات عرف أو إلى مرحلتين قال في
 مرجحه من مكوث زعم أن هذا لما يأتى على الضعف السابق في مسألة نرى المحجدين الحرام ليس في ذلك لأن المقات
 هنا فيه وهو عدم مرجحات ومن عاد إلى مسافة أدنى المواقيت لم يرجع بمقتضى الخ اه (قوله) ويرق بين
 اعتبارهما أي المرحلتين هنا من مكة ونحو من الحرم الخ لو أحرم بالعمرة بعد طوافه المقات من مكة التمسك ثم

أومقتات آخر غيره أو
 مرحلتين من مكة وأما في
 الروضة في روض العبادات
 أقرب بنقده العود لأنه أحرم
 من موضع ليس ساكنه
 من حاضري الحرم مقتضى
 أنه لا يجوز أن يعود للذات عرف
 أدق أو يلزم على مرجحه
 أن المسافة في الحاضر من
 الحرم في غير ما في ما يظهر
 لأن هذا التعليل جرى على
 طريقه (الافق) ولا يلزم من
 ضعفه ضعف المقات فتأمل
 ويرق بين اعتبارهما هنا
 من مكوث من الحرم رعاية
 الخفة فيهما المناسبات
 لكون التمتع مأذوناً فيه فأن
 عاد ولو بعد دخول مكة
 واحد من ذلك حرم بالخ
 قبل الوقوف أو أحرم منه به
 فلا بد للتمتع لأن روض جبر
 المقات ولا يرجع بخلافه
 لم يكف المسمى بالخ ورو
 العود لا قرب فقلل طاعه
 تعدد وخرج بقوله لا التمتع
 ما لو عاد قبل إكمال العمرة
 ثم أحرم بالخ فان الذي عليه
 حينئذ هو عدم القران
 لا التمتع

الى المقاتل الاحرام بالجمع ثم قال يخرج بقوله التمتع بالوعاد الخ اه وهذا موافق لما مر من المصري من عدم لزوم دم أصلا وقال الكردى على أفضل ما نصه ولو أحرم بالعمرة من المقاتل ودخل بمكته رجوع قبل شرط وعصى الطواف اليه فاحرم بالجمع لزمه عدم التمتع بالقرآن على المعتمد كما يستنبط من الأصل خلافا لما اتى التفتة من أن التمتع بالقرآن لا يقع اه وفيه يقطع النظر عن مخالفة التفتة والحاشية وشرح المختصر والبصرى والوافى وقتها ظاهره لأن النص والمذكور لا يصدق عليه التمتع أصلا وانما هو من أفراد القرآن فلا يرجع ما به في الأصل (قوله أحدهما كالتعمير الخ) وأقيم كلام المصنف أنه لا يشترط لوجوب السمنة التمتع ولا وقوع النسيك عن شخص واحد ولا فناء محبوه وكذلك نهاية ومعنى (قوله والأصغر الخ) هذا صريح في ثبوت التسمية حقيقة ذات شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا الموافق ما قدمه في شرح أحدهما الآخر من أن يسمى بغيره بالواو بشرطه لا يجوز الاحتياط فتأمل سم (قوله ومن ثم قال أحبا بنا يصح التمتع الخ) أي مع أمن الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمسكن منهم سم (قوله كالسنة) أي من الشروط الثاني وانما قال كالسنة لأنه لا يسمي سنة حقيقة لأنه من غير أن يكون من متقدم ولا أو احدى أخراتها كردى (قوله على التمتع) الى قوله ويطوف في النهاية والغنى الا قوله وبما يتبعان الى أو وقوله (المراد بالجمع) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الاحرام بالحج فلا دم عليه عرش (قوله ومع ذلك الخ) عبارة الغنى وقد يفهم أنه لا يجوز تقديم عليه وليس مراد بل الأصغر جواز دفعه اذا فرغ من العمر وقيل يجوز اذا أحرم بها اه (قوله يجوز الخ) لأنه حق ما لى تعالى بسدين فما ز تقدم على أحدهما كان كغيره (قوله لا قبله) أي في الأصغر محلي (قوله غير الصوم) وهو ذبح النعم (قوله لأنه لا يتابع) لعل المراد اتباع من كان معه صلى الله عليه وسلم من المتتابعين والافتد مر أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا آخر (قوله ومن ثم الخ) عبارة الغنى والنهاية وخروج من خلاف الآية الثلاثة فقامم قالوا لا يجوز غير الصوم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد ممن كان معه أنه ذبح قبله اه (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه التمتع قول المتن (فمن عجز عن موضعه الخ) أي سواه فقد رتب عليه أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يخص ذبحه بالحرم دون الكفارة نهاية ومعنى (قوله ولو عاتبة بن أبي لهي) وقا الصريح الى يادى ويظهر النهاية والغنى (قوله أو وهو محتاج الى غنسه) أي أولى نفسه وأغنا عنه ما له أو نحو ذلك ثم اه ومعنى (قوله أو العمر الغالب واعتبار وقت الاداء الخ) وهو الذي اعتمد هناك (قوله واعتبار وقت الاداء الخ) فلو وجد الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه لا بعد الشرع والصوم بل يستحب واذا مات المتتابع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط بل يخرج من تركه أو صوم سقط ان لم يتمكن والأفكر مضان فصام عند أو يعامر وضى ومعنى اه سم زاد الوافى يخرج وقت الاداء بطلوع هجر يوم عرفه اه (قوله وقباس الخ) مبتدأ خبره قوله ان يلحق الخ كردى (قوله ان من الى الخ) بيان لما تقرر و (قوله لا يحسب الخ) بيان لما لى الخ (قوله ان يطوق موضعه هنا كما كان الخ) عبارة الوافى فان عجز عن الدم كان لم يكن عند مجتهد باذ على ما يكفيه بقية العمر الغالب عاد الاحرام الحج الى نفس المقاتل فيبقى سقوط دم التمتع (قوله والأصغر الخ) تعبير للتسمية صريح في ثبوت التسمية حقيقة اذا ذات شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا الموافق قوله السابق في شرح قوله أحدهما الآخر ادعى ما ذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم جاز الى ان قال وما لى الثاني فتبينه افراد حقيقة شرعية الى ان قال لان المراد أنه يسمى بغيره بالواو بشرطه لا يجوز الاحتياط لكن يجوز الاحتياط اه فتأمل (قوله ومن ثم قال أحبا بنا يصح التمتع والقرآن من المسكن) أي مع أمن الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمسكن منهم (قوله وهو الحرم) أي سواه فقد رتب عليه أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يخص ذبحه بالحرم دون الكفارة شرح جر (قوله أو وهو محتاج الى غنسه) أو غنا عنه بما له أو نحو ذلك شرح مر (فرع) لو وجد الهدى بين الاحرام أى بالحج والصوم لزمه لا بعد الشرع والصوم بل يستحب واذا مات المتتابع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط أى بل يخرج من تركه أو صوم سقط ان لم يتمكن والأفكر مضان فصام عنه أو يعظم ووض

كالتعمير هذه الشروط الدم فتعبر في وجه التسمية بغيره فان مات شرط كان افراد الأصغر انما لا يتبعه للتسمية ومن ثم قال أحبا بنا يصح التمتع والقرآن من المسكن خلافا لما ذهبه لى الله عنه فانهم لما ذهبوا الى حقيقة هو ما ذكر في الشرط الثاني أو ما مخرج بقية الشروط فهو كالسنة منه (وقد وجوب بالدم) على التمتع (احرام بالحج) لأنه انما يصح بغيره بالعمرة الخ الحج حيث شرط ذلك يجوز تقديم بغير الصوم عليه لكن بعد فراغ العمرة لا قبله (والأفضل ذبح يوم النحر) لأنه الاتباع ومن ثم تقدمت الآية الثلاثة امتناع ذبحه (فان عجز عن موضعه) وهو الحرم ولو شرع بان وجده باكثر من غن مثله ولو بما يتغنا به فظاهر ما مر في التيمم أو وهو محتاج الى غنسه يظهر ان باقى هذا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو العمر الغالب واعتبار وقت الاداء الواجب وقباس ما تقرر ان من على دون مرحلتين من جعل يسمى حاضرا فغويا ياتى في البياض انه يجب نقلها من دون مسافة القرصان يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون مرحلتين منه ولم أر من تعرض له ولو أمكنه الافتراض قبل حضوره الغائب

تأنيها ما في قسم الضحك فيما يظهر (صام) ان تدروا ان علم انه يقدر على الهدى قبل (١٥٥) فراغ الصوم فان عجزكم فانقسم

من مال حلال واكسب لا شيء وله مال دون مسافة القصر وكان في اضرام مشقة لا تحصل عادة كمن في شرح العباب وقد في الخفة بمسافة القصر ولو وجد المالك ثمن من المثل ولو عاين بغيره أو بغيره انما احتاج اليه ان سقره الجائر اولادته ولو لم يولدوا لم يكن الاقتراض قبيل حضوره الغائب اولم يجد الهدى حلالا نحو عيبه وان علم انه يجد عجزا قبل فراغ صوم عشرين ايام الخ اه (قوله) تأنيها ما في الخ) يقتضي وجوب الاقتراض لكن في دفع الجوار وان وجد من يقرض فيما يظهر كالتيه ويظهر ان هذا الوجه ما في الحقيقة وبوجه مصرحهم هنا بان يقدم الدين ولو لم يولد على الميم بصرى وتقدم عن الوثاني تأنيها ما في قوله وان علم انه الخ) عبارة الغني والنهاية قد رد على المصنف ما لا عدم الهدى في الحال وعلى انه يجد قبل فراغ الصوم فانه الصوم على الاظهر مع انه ما عجز عن دفعه ولو راجع وجوده جازله الصوم وفي استحباب انتظاره ما تقدم في التيمم اه وقوله ما عجز عن دفعه وضعه قال سم اقول قد عجز عن دفعه في الحال اه وقوله ما عجز عن دفعه في التيمم قال عس أي عجزا تبين وجوده فانتظاره افضل والا فالتيمم افضل اه (قوله) ما عجز عن دفعه رمضان) أي من وجوبه مذهب كل يوم فأن عجزا في الواجب في ختمه فاذا قدر على أي واحد فعله والا في تعيين الصوم كان ينوي صوم التمتع ان تمتع والقرآن ان قرآن وتكفي نسبة الواجب بالتعيين وتأني (قوله) في نحو التمتع الخ) الاول ومثل التمتع في ذلك القرآن الخ (قوله) في نحو التمتع الخ) أي كالقرآن والشيء والركوب المنذورين و (قوله) يختلف نحو الرأى الخ) أي كتحليله من ذلقة ولما في معنى والوداع وتأني والحق والتقدير المنذورين بمقدار صا (قوله) عقب أيام التشرى) كمن يلهو بخدمة الحاشية في غير طواف الوداع ما هو فيصوم فيه عند استقراره بالموصول المسافة القصر مطلقا أو إلى دونها وهو طهنة أو إلى طهنة كمن يهرى وتأني (قوله) قبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالخج سم عبادة الوثاني أما ما يتعلق بالعمرة فصوم الثلاثين جازم قائم أو خالف المتي أو الر كوي المنذورين فيها قبل التحلل منها أو عقبه إلا ان كان بينه وبين مكة ثلاثة أيام فليس له تأخيرها إلى ما بعد هاتان آخرها كانت قضاء والنشرى بينهما وبين السبعة يوم لحاضر الحرم ووجوب السير لا تأني اه (قوله) ولو مسافرا) أي قوله ولا وطهنة في النهاية والغني الا قوله فان لم يسم إلى ولا يلزمه وقوله ولا يلزمه إلى المتن (قوله) ولو مسافرا) أي ليس السفر عذرا في تأخير صومها لان صومها متعين يقع في الحج بالنص بخلاف رمضان نهاية ومعنى (قوله) لا يلزمه الخ) ويسن للمسافر الاجرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة لا يتابع نهاية ومعنى (قوله) فلا يراد من الآية قد يقال المحذور قصر الرأى على القرى أذا در وأما كونه من جماعة فلا محذور فيه والخاصة بأن اطلاق الآية صادق بالصورة المذكورة فان كان ثم تقسيمه في الخارج فهو العمدة في الجواب لما أفاقاده والا فلا شك باق على حاله مصرى وقد يجب بان قوله المحذور قصر الرأى الخ) ذكر وفي العلم وأما المطلق كمنها في كفي في تقديمه نحو السدرة ولما قالوا انطلق ينصرف إلى السكك (قوله) ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية والغني وإذا كان صوم الثلاثة في الحج قضاء وهو لا يلزم عليه اه قال عس قوله من لم يمه قضاؤها أو لم يمسافرا اه (قوله) في هذه) أي إذا بدأ أحرم قبل الحج بمن سعى الثلاثة ولم يصحها فيه قول المتن (تسحب قبل يوم عرفة) أي فيحرم قبل سادس الحجة يصومه وتأنيها ومعنى قال الوثاني بل ينبغي أن يحرم ليلة الخميس يصومه تأنيها ليكون يوم الثامن منظر الآية يوم سقر وكذا التاسع اه عبادة البصري قول المتن قبل يوم عرفة قبل وقبل الثامن لا تأنيها فيحرم مكة السفر (قوله) وان علم انه يقدر على الهدى) مع انه لم يعجز عن دفعه موضوعة كذا قبل مر اقول قد عجز عن دفعه موضوعة في الحال (قوله) قبل فراغ الصوم) ولو رجع جازله الصوم وفي استحباب انتظاره ما عجز عن دفعه في التيمم شرح مر (قوله) وقت أداء الصوم فيقبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالخج (قوله) ولو مسافرا) أي ليس السفر عذرا في تأخير الثلاثة شرح مر (قوله) في التزويعا ذار جوع) ظاهره وان أسرع الوصول إلى أهله (قوله) في المتن وسبعة ذار جوع إلى أهله) قال في العباب يتي شاء فلا تقوت قال في شرحه على خلاف العادة

لان نظره في الحج يستمر حتى يصوم يوم النحر وأيام التيمم في

كذا أقاد تليد الشارح في شرح المختصر اه قول المتن (وسبعة الخ) الوجه كجواهر طاهر أنه يكفي تفرق واحد لعمامة متعددة كالأول، ثم بعد ذلك قدم إساءة فقام ستة متوالي في الحج وأربع عشرة متوالي في الأضاح إلى أهله فيجوز له يوم شيا حتى يرجع مثلاً فقتى ست متوالي ثم بعد ذلك أربعة أيام وقد رمد السير صام أربع عشرة يوماً أيضاً اه سم قول المتن (إذا رجع الخ) طاهر، وإن أسرع الوصول إلى أهله على خلاف العادة قال في الجلب حتى شاء فلا فتوت قال في شرحه قول الماوردي ينبغي أن يفعل ما عقب دخوله فإن أخرها أساءه وأخرها ينبغي حل إساءته على الكراهة وينبغي على الذنب اه وفي حاشية الأيضاح أما السبعة فوقتها موسع إلى آخر العمر فلا نصير بالتأخير قضاء ولا ياتم تأخيرها خلافاً للماوردي انتهت اه سم قول المتن (إلى أهله) أي وإن بعد وطنه كان غاباً مثلاً عيش (قوله أي وطنه) الظاهر أنه يصح صومه بوصوله وطنه وإن أعرض عن استيلائه قبل صومه ولو أدا استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو أدا استيطان محل آخر فهل يصح صومه بمجرد وصوله أي المحل الآخر وإن أعرض عن استيلائه قبل صومه فإنه نظير ولا يعد العدة سم (قوله أي ما يرد وطنه الخ) قضيت أنه لا يكفي الإقامة في شرحه العباب فإلم يتوطن بمحل لا يلزمه محل أقلم فيسعد كآفتي به الفقل وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أن يضاف صبره إلى أن يتوطن بمحل فإن مات قبل ذلك فأقرب الاحتساب أن يعلم أو يصلم عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم لكن قضيت شرح الروض حديث فسر قول الروض فإلم بالاكتماء بالإقامة قبل سبب سم (قوله الاستيلاء الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجد هدياً فصام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله نهاية ومعنى (قوله أراد بالرجوع الخ) أي فكأنه بالفرغ رجع عما كان مقبلاً عليه نهاية ومعنى (قوله فعل الأول) أي الأظهر (قوله ولا وطنه الخ) كان الأحسن أن يقيد الرجوع في كلام المصنف بكونه بعد الفراغ لحسن تقريره ما ذكر على ما سبق بصري (قوله جاز له الخ) خير به تليده بصري وكذا خبر ذلك الوان في قول المتن (ويندب تنابع الثلاثة) أي أداء كانت أو قضاء ومعنى ذنبه (قوله إذا أكرم) أي قوله فيهما في النهاية والمعنى الأقوله أو وقول الماوردي ينبغي أن يفعل ما عقب دخوله فإن أخرها أساءه وأخرها ينبغي حل إساءته على الكراهة وينبغي على الذنب اه وفي حاشية الأيضاح أما السبعة فوقتها موسع إلى آخر العمر فلا نصير بالتأخير قضاء ولا ياتم تأخيرها خلافاً للماوردي اه (قوله في المتن وسبعة أذارجع) الوجه كجواهر طاهر أنه يكفي تفرق القدماء متعددة كالأول، ثم بعد ذلك قدم إساءة فقام ستة متوالي في الحج وأربع عشرة متوالي في الأضاح إلى أهله فيجوز له يوم شيا حتى يرجع مثلاً فقتى ست متوالي ثم بعد ذلك أربعة أيام وقد رمد السير صام أربع عشرة يوماً أيضاً اه (قوله في المتن إلى أهله) أي وطنه الظاهر أنه يصح صومه بوصوله وطنه وإن أعرض عن استيلائه قبل صومه ولو أدا استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو أدا استيطان محل آخر فهل يصح صومه بمجرد وصوله وإن أعرض عن استيلائه قبل صومه فإنه نظير ولا يعد العدة سم (قوله أي ما يرد وطنه الخ) قضيت أنه لا يكفي الإقامة في شرحه العباب فإلم يتوطن بمحل لا يلزمه محل أقلم فيسعد كآفتي به الفقل وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أن يضاف صبره إلى أن يتوطن بمحل فإن مات قبل ذلك فأقرب الاحتساب أن يعلم أو يصلم عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتل أن لا يلزم ذلك وإن شئت فقل أنه لا يمكن حقيقة وقيل الأول أثر بوجه الوجه اه لكن قضيت شرح الروض الاكتماء بالإقامة لما قال الروض فان طوطن بمكة صام بها قال في قوله لوطن أي أقام اه وليس بمسلم (قوله في المتن ويندب تنابع الثلاثة وسبعة) عبارة الروض وسبب التنابع أداء وقضاء اه وشرحه شارحه هكذا وسبب التنابع في كل من الثلاثة وسبعة أداء وقضاء وقد يستشكل بأنه يقتضي أن السبعة عقد تكون قضاؤه مع أهلها لتكون الأداة ويمكن أن يجاب بأن قوله وقضاء راجع لجمع الأمرين أو يقال لقوله أداء وقضاء راجع لجمع الأمرين وبأنه يتصور كون السبعة قضاء فيها أمانات قبل فعلها وفعلها أو أنه لا يجوز نفي عنها الأذن في بدونها على مدعة فليست أمال

(وسبعة أذارجع) فلا تبة
(إلى أهله) أي وطنه أو
ما يرد وطنه ولو مكة إن لم
يكن له وطن أو أعرض عن
وطنه (في الظاهر) التفسير
المتفق عليه بذلك وقال الأئمة
الثلاثة كلقابل له لـ راد
بالرجوع الفرج من الحج
فعل الأول لا يعتد بصومها
قبل وطنه أو ما يرد وطنه
ولا وطنه وعليه طواف
أضحية أو حصى أو حلق
إلى أن لا ينفر من الحج
ثم لو وصل لوطنه قبل
الحق ثم حلق فيبطل ما
هو طاهر صومها تـ ب
الحق ولم يخف لاكتشاف
مدة الرجوع (ويندب
تنابع الثلاثة) إذا أكرم
قبل يوم النحر ومن يسع
أكثر منهن والأوجب
تنابعها كما علم من أمرين
سومة تأخيرها عنه
(د) تنابع (السبعة)
مبادر لمبادر أو مخرجاً
من خلاف من أوجب
التتابع (ولو قاله الثلاثة
في الحج) أو عقب أيام
التشريق بعد أو غيره

عقب أيام التشريق وقوله في الأولى قول المتن (فالأظهر أنه يلزم أن يفرق في قضائها الخ) قال في الحاشية أي
 فوران فانت بغير عذر والأفلا كما يحتمل الزكشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في
 تأخير القضاء وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى انتهى اهـ سم قول المتن (أن يفرق في قضائها بينهما الخ)
 أي فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالقبلة لعدم التفریق في نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن
 الرض مائه فلو لوطن مكة وصام العشرة ولاء فينبغي في نحو التتم أن يحصل الثلاثة بلغوا أربعة بعدها
 لأنها قدر مدة التفریق اللازم له وتحسبه الثلاثة السابقة من العشرة من السبعة ولو قوعها بعد مدة التفریق
 فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرى أن تحصل الثلاثة بلغوا يوم لأنه الواجب في التفریق هنا وتحسبه الستة
 السابقة في عليه يوم فأتأمل اهـ وقال اليوناني ولو قدم السبعة على الثلاثة لم تقع ثلاثة منها من الثلاثة
 وهو متلاعبان لعدم الاوقعت نفلا اهـ وفيه موقفة فليراجع فإنه خلاف ما مر من نفيان النهاية والمغنى
 وسم (قوله) وهو أربعة أيام الخ أي فلو صام وطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم التفریق من الثلاثة
 والسبعة بأربعة أيام عش زاد اليوناني ولا يجب تعاطي المفطر أيام التفریق بل أنه أن يصوم عن نفل مثلاً
 اهـ (قوله في الأولى) وهي فوات الثلاثة في الحج سم (قوله ومدته) الخ كذا أطلقوه وقد يقال لم لا يستثنى
 منها ثلاثة أيام لأنه لا ينعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل أنه أن يغفلوا في أول سفره
 كما هو ظاهر والقضاء لا يزدعي الأداء فليعز به يصرى وأقر سم أطلقهم عبارة قوله ومدته سيره الخ
 ظاهر واعتبار جميع مدة السير في المسئلة الثانية أيضاً وإن كان يصوم يوم الثلاثة عقب أيام التشريق وأنه
 لو كان صامها عقب أيام التشريق في سيره إلى أهله بان شرع في السير عقب أيام التشريق مع الشرع في
 الصوم يكف التفریق بما يفي من مدة السير بل لا بد من الصبر بعد الوصول لثلاثة أيام أيضاً وأجرم اليوناني
 بالأخلاق في المسئلة الأولى عبارة أمّا فاضام أي نحو المتع والقرآن الثلاثة فكذلك بعد الصوم أربعة
 أيام ما سافر فيه صوم السبعة عقب وصوله والأصاهاه مقضى أربعة أيام من وصوله فإن صام الثلاثة في
 الطريق صبر أربعة أيام بعد وصوله وقد مر ما صم من أيام الطريق فلو صامها آخر سفره بحيث وافق آخرها
 آخر يوم من سفره فربما أربعة أيام ومدته السير اهـ (قوله مدته) ظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما اعتسب من
 الإقامة الطويلة بمكة عقب أيام التشريق وهو واضح لأنه لا ضرورة السمتلاف مدة السير بصرى وفي
 عش خلافه عبارة قوله مر ومدته إمكان السير إلى أهله على العادة أقول ومن ذلك أقامة الحاج بمكة بعد أعمال
 الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة فترق بقدر ذلك ويقرر السير المعتاد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه اليه
 بدون خروج الحاج فهي ضرورية بالنسبة كالإقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام البوادة
 (قوله في المتن) فالأظهر أنه يلزم أن يفرق في قضائها بينهما بين السبعة) قال في الرض فلو صام عشرة ولاء
 حصلت الثلاثة أي ولا يعتد بالقبلة لعدم التفریق اهـ فلو لوطن مكة وصام العشرة ولاء فينبغي في
 نحو التتم أن يحصل الثلاثة بلغوا أربعة بعدها لأنها قدر مدة التفریق اللازم له وتحسبه الثلاثة
 السابقة من العشرة من السبعة ولو قوعها بعد مدة التفریق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرى أن تحصل
 الثلاثة بلغوا يوم لأنه الواجب في التفریق هنا وتحسبه الستة السابقة في عليه يوم فأتأمل (قوله في المتن)
 فالأظهر أنه يلزم أن يفرق في قضائها) قال في الحاشية لا يصح أي فوران فانت بغير عذر والأفلا كما يحتمل
 الزكشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في التأخير وإن وجب عليه الفور
 كرمضان بل أولى وبدل عليه قول الشيخين بحصول الثلاثة في الحج وإن كان مسافراً على من أحرم أي مع
 بقائه من يساهمهما عن إيقاعه في الحج بالنص وإن كان مسافراً أفلا يكون السفر عذراً فيمتثل رمضان اهـ
 فافهم أن سبب كون السفر ليس عذراً هنا تعين إيقاعه في الحج بالنص وذلك منتفك القضاء فكان السفر
 عذراً فيه اهـ وقد تقرر في باب الصوم أن الطلوع اختلاف ترجيح في القضاء والفور هل يجب في السفر أو لا
 فراجع من جملة (قوله ومدته) سيره

فالأظهر أنه يلزم أن يفرق
 في قضائها بينهما بين السبعة
 بقدر ما كان يفرقه في
 الأداء وهو أربعة أيام العيد
 والتشريق في الأولى ومدته
 سيره

المعرفة فترك يجمع ذلك فيما يظهر اه وفي الكردى على بافضل ما نصه قوله ومدامكان السراج قال
 ابن علان قال سم هو صريح في عدم اعتبار مدة الإقامة انتهى وقال القليوبي قوله على العادة الغالبة بعد
 اعتبار الإقامة كنه أو أثناء الطريق مسلوته العادة انتهى وما قاله سم أقرب إلى المنقول اه أى والقوى مدركا
 ما قاله القليوبي يوعش (قوله على العادة الغالبة الخ) يقتضى أنه لا عمرة يسيرة بالفعل اذا خالف العادة أو
 الغالب حتى لو وصل إلى في لحظة من مكة إلى مصر فلا بد له من التفريق بمدة السير المعتاد وهو محل نامل اذ لو
 فرض ذلك بعد أداء الثلاثة كقواضع أنه فعل السبعة عقب وصوله فلما لم يصرى عبارة الكردى على
 بافضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة يفهم أنهم لو نحو القلت بمعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه وبيئت
 في الاصل أنه أقرب للمنقول وان القوى مدركا خلافا اه (قوله أو ما لحق به فهما) أى الأولى وهى قوات
 الثلاثة في الحج والثانية وهى قوات عقيب التشريق سم (قوله ولم يغوتا) يتأمل سم أى فانهما قد نالوا أيضا
 (قوله يلزم في الأولى) أى ومنها ترك الاحرام من الميقات سم (قوله حكاهما) أى الحج والرجوع عنى أيام
 لعدم التشريق الا على الأول ومدى السير الى نحو وطنه فهما معار (قوله خمسة أيام) كذا في أصله رحمه
 الله تعالى وهو محل نامل والموجود في سائر كتبه ما ربحه أيام وهو واضح ثم رأيت المحشى قال قوله خمسة
 الظاهر ما ربحه بصرى عبارة الكردى على بافضل ووقع في الخفة أنه قال بخمسة أيام والظاهر أنه سبق قلم
 الذى أطلقه اعلم حتى الشارح او بما قال اه (قوله الماصح) الى الباب في النهاية والماضى (قوله الماصح
 الخ) أى لو جوبه على المتعبد بالنس وفعل المتعبد أكثر من فعل القارن فالقارن له المصداق الأولى نهاية
 ومعنى (قوله في جميع ما ربحه) أى حبسوا وسناو بدلا عن الحج عنها يتوقف معنى (قوله قبل الوقوف) أى ولو
 بعد طوافه أى للقدم كمال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتعبد في ذلك لكن رده الشارح
 في شرح العباب سم (قوله وما زاد) عطف على أن لا يعود الخ (قوله ايضا) الأولى تقدم على بقوله عبارة
 النهاية وذكر هذا الشرط ايضا والافتش به بدم المتعبد بغيره اه أو ما المعنى وان ذكر ذلك كان ينبغي له
 أن يزيد قدره اه أى قوله ان لا يعود لما قبل الوقوف قول المتن (من حاضرى المسجد الخ) ومن بين
 حاضريه ولو استأخر اثنتان آخر أحدهما الحج والاخر عمره ففتح بينهما وأعتبر أحدهما بنفسه ثم خرج
 المستأخران كان قد تمتع الاذن من المستأخرين أو أحدهما في الأولى ومن استأخر في الثانية فعلى كل من
 الاذنين أو الاذنين أو الاخير نصف المداين يسراوان أعسر أو أحدهما فيما يظهر فالصوم على الاجبر او
 تمتع بلا اذن من ذكر لم يعدان دم للتمتع ودم لاجل الاضاعة بمجره زنه الميقات ولو وجد المتعبد القاعد له سد
 الهدى بين الاحرام والحج والصوم زنه الهدى لان وجهه بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وانما يستحب
 خروجه من الخلاف نهاية زاده انتهى واذا ما من المتعبد والقارن الواجب له هدى لا يسقط عنه بل يخرج
 من تركه أو صوم لكونه بمصر بذلك فكر مضان يسقط عنه ان لم يتمكن من فعله أو بصام أو بطعم
 فمن تركه ككل يوم كان تمكن اه وفي سم عن الرض شرحه مثله (قوله فهما) أى في الشرطين
 على العادة الغالبة) يظهر ما عتبار جميع مدة السير في المسئلة الثانية ايضا وان كان يصح صوم الثلاثة عقب
 أيام التشريق وأنه لو كان صام عقيب أيام التشريق في سائر ما إلى أهله بان شرع في السير عقب أيام التشريق
 في الشروع في الصوم لم يكف التشريق بما بقى من مدة السير بل لا بد من الصبر بعد الوصول ثلاثة أيام أيضا
 (قوله وما لحق به فهما) أى الأولى وهى قوات الثلاثة في الحج والثانية وهى قوات عقيب التشريق (قوله
 لم يغوتا) يتأمل (قوله ومن طوفن مكة الخ) لو قصد طوفن مكة وصام بعض السبعة فهاثم أعرض عن وطنها
 وسافر قبل فراغها الى وطنه فهل يعتد بها صامو يكمل عليه في السفر ولو في السفر أو لا يعتد به ويلزم صوم
 السبعة اذا وصل وطنه فنظر (قوله يلزم في الأولى) أى ومنها ترك الاحرام من الميقات (قوله قبل الوقوف)
 أى ولو بعد طوافه أى للقدم كمال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتعبد في ذلك لكن رده
 الشارح في شرح العباب

على العادة الغالبة الى وطنه
 وما ألق به فهم اذ ذلك
 لان الاصل في القضاء انه
 يحكم الاداء وانما يلزمه
 التفريق في قضاء الصلوات
 لان تغربها مجرد الوقت
 وقد فات وهذا يتعلق بفعل
 هو الحج والرجوع ولم يغوتا
 فوجب كما تم في القضاء
 ومن طوفن مكة يلزم معنى
 الأولى التفريق بخمسة أيام
 وفي الثانية يوم (وعلى
 القارن دم) الماصح انتهى
 الله عليه وسلم ذبح عن نسائه
 البقر يوم النحر قالت عائشة
 رضى الله عنها ركن قارنات
 وهو (كدم التمتع) في
 جميع ما ربحه ومنه ان
 لا يعود لما قبل الوقوف
 وما زاده بقوله ايضا اقلت
 بشرط أن لا يكون من
 حاضرى المسجد الحرام
 والله أعلم لان دم القارن
 مقبس على دم التمتع
 فاعلى حكمه فهما

(باب محرمات الاحرام) وهو ناسية الخول في النسك أو نفض الخول فيه بالنية (١٥٩) كحلر أي ما حرم بسببه ولو لم يطق قبل لم ينف

بما دلل عليه خبره من استحباب جمعها لحذفه عقد النكاح ومقدّمه على طه والاستناء اهـ ويجاب بان الاول معلوم من كلامه السابق انه لا يحل الا الخلق الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم البال على انه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدماته والثالث ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحريم ذلك ان فيها توفها وهو اشعث أغبر كان الحديث في ناسية الترفه وايضا فالقصد ذكر مذهبه الى الموقف بقوله من شأنها ليقبل على الله كما لا ولا يشغل بغيره والحاصل ان القصد من الجمع تعبد الظاهر ليتوصل به لتعبد الباطن ومن الصوم العكس كحلر واضح قائله (أحدها ستر) ومنه استدامة الساتر وفارق استدامة الطيب بتدبير تداء هذا قبل الاحرام بخلاف ذلك ومن ثم كان التلبس بجمل حرم كاطيب في حل استدامته

لانه مندوب مثله (بعض رأس الرجل) وان قل وزنه البياض المحاذي لاعلى الاذن كحلر (عابدها) (سائر) عرقا وان حبى البشرة كثوب رقيق لانه يعد ساترا لها بخلاف الصلوة فلا يبرح غطا كصباة عن رضة وطين أو

الذكورين *(باب محرمات الاحرام)*

(قوله وهو الخ) (قائدة) يحصل ما في سائمة الايضاح لشارح ان كلامه اتلاف الحيوان المحترم والجماع في الجماع كغيره وان بقى الظاهر من صغيره تم على جوقه والجماع ظاهر ولو بين التحليل ونهله غير مراد وقوله في الجماع في غير العمر وقوله غير مراد ايضاح (قوله كحلر) أي في باب الاحرام من المطلق على هذين المعنيين أي الاول سبب بعيد والثاني قريب (قوله أي ما حرم الخ) نفسه بمرمات الاحرام في المتن (قوله ولو لم يطق) أي ولو كان الاحرام مطلقا بصري (قوله قبل الخ) قال في الروق واللباب ان مجموع المحرمات عشرون شأورا حرم في ذلك البقي في التدوير وقال في الكفاية اثم اعشيرة أي والباقي متداخلة قال الأذري واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الخ لاسباب هذا الباب وان فيه بصيغة فعل على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرر سامن من ذلك فانه قال يحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا اهـ والصفحة منها سبعة مغلبي ونهاية (قوله ويجعل الخ) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه ايضاحا من اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم علم بان فهم من محل آخر ودعيا ما ورد المعترض وان كان مقتضاها ذكر ذلك لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكر من اللبس وما بعده لعل حرمها مما تقدم وما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكيم لا وجه له الآن منع الحكم بان بعضها أهم من بعض فكتفي بالعلم بغير الاهد من محل آخر فليتأمل (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوها عن مقصود الجواب وبذلك الثاني والثالث مع ما تقدم من مزيد التكلف والتعسف بصري (قوله انه لا يحل) أي عقد النكاح (قوله المال على أنه يلزم الخ) فيه بحث وما رد دلالة على الزم والمذكور ان حرمه الجماع في الحيض لم تستلزم حرمه الاقدامان المعنى الراذنه الشامل لآفة والتقبل من كل استمتاع فوق السرة سم (قوله وحكمه متعبر به ذلك) أي لعدم وفاد كرس الاشارة والتأنيق فيها نظر المعنى ما بصري (قوله وايضا الخ) عبارة قالغي والنهاية بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس الخيط وغيره مما منع الحرمة من أن يخرج الانسان عن عهده فيكون ذلك مذكرة له ما هو فيه من عبادته به فيستغل بها اهـ (قوله الى الموقف) أي المشعر (قوله والحاصل الخ) يتأمل ما للباحثة وما حصله فان كان الغرض تحريم الحكمه فيها قالوا ان يقال القصد منها تكثير هملن العبادات الجارية على الجوارح الظاهرة والباطنة فتقبل الباطن أي الحقيقة الانسانية ثم منها التوجه لغير الاحدية بصري (قوله بتدبير تداء هذا) وقد يقال بل القصد بالابتداء اليوم قول المتن (ستر بعض رأس الرجل) أي فصب كشف جميعه مع كشف فخره مما يحاذيه من الجوانب اذ لا يتم الواجب الا به فهو واجب وليس اذن من الرأس بخلاف ما فهم فيه من آية (قوله وان قل) الى قوله لان سائر في النهاية الاقوله وظهر من علمه الى كد قوله او المزن أو المظفور وقوله ولا يبرطه على لبس الخاتم وكذا في المعنى الاقوله وان قل وقوله ورواية مسلم الى امامنا بعد وقوله و يظهر في شعر الى المتن (قوله ومنه) أي من الرأس (قوله كثر مرق في الخ) أي وزجاج نهاية (قوله

(باب محرمات الاحرام)

(قائدة) يحصل ما في سائمة الايضاح لشارح ان كلامه اتلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الجماع كغيره وان بقى الظاهر من صغيره تم على جوقه والجماع ظاهر ولو بين التحليل ونهله غير مراد وقوله في الجماع في غير العمر وقوله غير مراد ايضاح (قوله كحلر) أي في باب الاحرام من المطلق على هذين المعنيين أي الاول سبب بعيد والثاني قريب (قوله أي ما حرم الخ) نفسه بمرمات الاحرام في المتن (قوله ولو لم يطق) أي ولو كان الاحرام مطلقا بصري (قوله قبل الخ) قال في الروق واللباب ان مجموع المحرمات عشرون شأورا حرم في ذلك البقي في التدوير وقال في الكفاية اثم اعشيرة أي والباقي متداخلة قال الأذري واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الخ لاسباب هذا الباب وان فيه بصيغة فعل على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرر سامن من ذلك فانه قال يحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا اهـ والصفحة منها سبعة مغلبي ونهاية (قوله ويجعل الخ) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه ايضاحا من اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم علم بان فهم من محل آخر ودعيا ما ورد المعترض وان كان مقتضاها ذكر ذلك لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكر من اللبس وما بعده لعل حرمها مما تقدم وما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكيم لا وجه له الآن منع الحكم بان بعضها أهم من بعض فكتفي بالعلم بغير الاهد من محل آخر فليتأمل (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوها عن مقصود الجواب وبذلك الثاني والثالث مع ما تقدم من مزيد التكلف والتعسف بصري (قوله انه لا يحل) أي عقد النكاح (قوله المال على أنه يلزم الخ) فيه بحث وما رد دلالة على الزم والمذكور ان حرمه الجماع في الحيض لم تستلزم حرمه الاقدامان المعنى الراذنه الشامل لآفة والتقبل من كل استمتاع فوق السرة سم (قوله وحكمه متعبر به ذلك) أي لعدم وفاد كرس الاشارة والتأنيق فيها نظر المعنى ما بصري (قوله وايضا الخ) عبارة قالغي والنهاية بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس الخيط وغيره مما منع الحرمة من أن يخرج الانسان عن عهده فيكون ذلك مذكرة له ما هو فيه من عبادته به فيستغل بها اهـ (قوله الى الموقف) أي المشعر (قوله والحاصل الخ) يتأمل ما للباحثة وما حصله فان كان الغرض تحريم الحكمه فيها قالوا ان يقال القصد منها تكثير هملن العبادات الجارية على الجوارح الظاهرة والباطنة فتقبل الباطن أي الحقيقة الانسانية ثم منها التوجه لغير الاحدية بصري (قوله بتدبير تداء هذا) وقد يقال بل القصد بالابتداء اليوم قول المتن (ستر بعض رأس الرجل) أي فصب كشف جميعه مع كشف فخره مما يحاذيه من الجوانب اذ لا يتم الواجب الا به فهو واجب وليس اذن من الرأس بخلاف ما فهم فيه من آية (قوله وان قل) الى قوله لان سائر في النهاية الاقوله وظهر من علمه الى كد قوله او المزن أو المظفور وقوله ولا يبرطه على لبس الخاتم وكذا في المعنى الاقوله وان قل وقوله ورواية مسلم الى امامنا بعد وقوله و يظهر في شعر الى المتن (قوله ومنه) أي من الرأس (قوله كثر مرق في الخ) أي وزجاج نهاية (قوله

جناة فتن اللبس الصريح عن تغلبت رأس الحرم المتصور واية مسلم الناهية عن ستر وجهه وايضا قال البيهقي وهم من بعض الرواة وغيره انها محاولة على ما لا بد من كشف من الوجه

ليحقق كشف جميع الرأس قال في شرح الروض أي والغنى لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئاً
ليستوعب الرأس بالكشف كحصر به البراءة اهـ اهـ سم **(قوله)** كبطرق (قوله) أي لم يكن غير بضامه **(قوله)**
أماماً لا بعداً ترا فلا يضر الخ ظاهره وان قصد به الستر عرش **(قوله)** وتودعوه عامة الخ عبارة النهاية
وتودع وسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كأن ترفعه نحو جود سدوه بدغيره وان قصد الستر فيها يظهر ولو
شد خرقته في جرح برأسه لزمته القدي به بخلافه في البدن لان الرأس لا فرق فيه بين الحية وغيره بخلاف البدن
اهـ **(قوله)** ووضع يد الخ عبارة في شرح بافضل ووضع كفوكف غيره اهـ قال الكردية عليه قوله ووضع كفه
الخ كذلك الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة الصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكري ومال اليه
في المنع آخره وان قصد به استمره وكذلك شيخ الاسلام في القرد والجلال الربلي في شرح الايضاح والبهجة
واحتج به عبد الرزاق ولا فرق عندهم بين يده يد غيره وحري الشارح في الايعاب ونفع الجواد على الضرر
بذلك عند قصد الستر وعبارة القفوة وضع يد لم يقصد به الستر بخلاف الخ اهـ وعبارة لوانا وتودعوه
عامة ويدوان قصد به الستر كلفي النهاية والحاشية ونال في القفوة اهـ **(قوله)** وانغماس بجماع الخ أي
وليس وسد لرد في نهاية **(قوله)** وحل نحو زليل أي كعدل نهاية ومعنى أي وحل نحو شيش ونان **(قوله)** لم
يقصد به ذلك أيضاً أي والا لزمته القدي به كجزم به جمع ومقتضاه الحر موقوف على أن نحو القفوة تواسر حتى على
رأسه بحيث صار كالقنطرة ولم يكن فيه شيء يجعل يحرم وتجب القدي به وان لم يقصد ستره مر اهـ سم
قال عرش قوله مر والا لزمته القدي به أي بان قصد الستر وحده أو مع الجل اهـ قول المتن (الاحاجة)
ويجوز ستر رأسه وليس يقصد به فيل طر العذر اذا غلب عليه طر فدون ذلك ويجب النزاع فور اذا
زال العذر ولا انفعاله القدي به سم وزاني وبصري **(قوله)** أنه لا شيء يسره أي فلا يحرم ستره مر اهـ سم عبارة
البصري أي لا على وجه الاحاطة والا فلو ككيس البهجة اهـ **(قوله)** ويظهر ضبطه في هذا الباب الخ آخره
عش **(قوله)** كراخ الخ ببعض الهولم المصيحف سم فانما سالت بعض شيخ الحجاز عن الحرمان اذ ليس
عامة العذر فهل يجوز له رفعه لاجل مسح كل الرأس وهل يكره ذلك للسنة وهل تلتزمه القدي به للزعم والتركوا
الترك فقط فاجاب بأنه يجوز له رفعه لذلك التكر التكر وروى تلمذاً القدي به للزعم والتركوا التكر وفي الموضوع
الواحد انتهى رحمه الله تعالى وهو قريب عرش عبارة لوانا وتودعوه رأسه الضرر ورواها ساج لكشفه كما عين
غسله من الجنابة أو بعضه للموضوع بان لم يمكنه ادخال يده للمسح فلا تعدو بكملي في الموضوع على العمامة
فتستره على قدر الواجب كافي الحاشية وشرح الايضاح وقال سم أو ستر عمامته لمسح رأسه وذكر التشرية
والاعادة للثلاث ففدية واحدة انتهى اهـ أي لا اتحاد الزمان والمكان **(قوله)** برد أي ومداواة كأن خرج
رأسه فسد على موقفة نهاية ومعنى **(قوله)** وذكر هذا أي الاستثناء **(قوله)** كالقميص أي ونشف وقفاً وقفاً
وان لم يخرج يده من كموضر لطة لحجاب لحسنه وسوا بل وتبان نهاية ومعنى قال عرش والتبان الغنى
والشد يدسر والصغيرة مقدار شرب ستر العورة للقلقة وقد يكون المصاحف مختار اهـ **(قوله)** كازد أي
كدر عن زده سواء كان الساتر خاصاً يجعل ككيس البهجة أولاً كأن ستر بعضه بعض البدن على وجه ما
بالنهي المراد هنا الشامل لنحو التقيس لمن كل استمتع فوق السرة **(قوله)** ليحقق كشف جميع الرأس
قال في شرح الروض لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئاً ليستوعب الرأس بالكشف كحصر به
البراءة اهـ **(قوله)** لم يقصد به ذلك أيضاً والا لزمته القدي به كجزم به جمع ومقتضاه الحر موقوف على أن
نحو القفوة تواسر حتى على رأسه بحيث صار كالقنطرة ولم يكن فيه شيء يجعل يحرم وتجب القدي به وان لم
يقصد ستره مر **(قوله)** بل وان قصد الخ كذا شرح مر **(قوله)** ويظهر الخ كذا مر **(قوله)** أنه
لا شيء يسره أي فلا يحرم ستره مر **(قوله)** المتن (الاحاجة) هل يجوز ستر رأسه وليس يقصد به قبل
وجود الضرر وأذا ظن وجوده وان لم يستر أو ليس أولاً ويجوز ذلك لا بعد وجود الضرر (مثل) السيويني عن
ذلك تلحقوا أوجب كذلك من لفظ السؤال ما قولكم في حرمل يلى (٢)

ليحقق كشف جميع الرأس
اما ما لا بعد سائر الأضراس
كبطرق قريب وتودعوه
عامة ووضع يد لم يقصد به
الستر بخلاف ما إذا قصد
على نزاع فيه وانغماس
بجماع وكذا وحل نحو
زليل لم يقصد به ذلك أيضاً
أو استغلال كجمل وان
مس رأسه بل وان قصد به
الستر ويظهر في شعره
عن حشد الرأس أنه لا شيء
يسره كجلب حتى مصحفي
الوضوء بما يمنع البشرية
كل شيء المقصود بالحكم
وانما جزأ صغيراً لا ينوط
بالشعر لا بشرية فلم يشبه
ما نحن فيه (الاحاجة)
ويظهر ضبطه في هذا الباب
بجلاطان الصرعة عادة
وان لم مع التيمم كراو برد
فيجوز مع القدي به قياساً
صلى وجوه في الخلق مع
العصر بالانصود كرهذا
في الرأس وتلبت فيمولا فهو
لا يفتض به بل ياتى نحو
ستر البدن وغيره كالتياب
(وليس) الخاطا بالمهنة نحو
(الخطا) كالقميص (أو)
التسويج) كلزود

ما قولكم في الخ كذا بالاصول
بدون غير

وبعضه الآخر بعضه على وجه ممتنع كما ذكره تصديق راف على ساق نصفه بعدد أو خط وان لم يلف النصف الآخر على الساق إلا خفياً يظهر نهاية قول المتن (أو المصدق) أي تكبد لبدسواه كان في ذلك اتخذ من قطن وكان وغيرهما نهاية (قوله أو الملق) قال في الإيعاب ظاهره أن الملق مغاير للعقد وهو ما عيل إليه كلام الشافعي وأوهم كلام بعضهم أنه نوع منة وبين تمتع الملق كالأنسوى بقوله كبدن من مثل به للعقد فقد تصور الآن ثبت أن البدسوا نوع معقد ونوع ملق انتهى اه كدرى على بافضل وفي الكردى بفتح الكاف الغاربي فوله أو الملق أى الملق بعضه بعض والظاهر أن البدسوا نوعين نوع معقد ونوع ملق (والمفقور) المفقور أو الملقسوج بعضه على بعض (والمرس) فلتسوة طوييلة اه (قوله والظاهر الخ) أي من تفرات الفقهاء وتشاكلهم هذا والظاهر أن البدسوا الملق وليس له نوع آخر (قوله فيل الارتداء الخ) أي بلا ندبة نهاية (قوله بان يضع أسفله الخ) قضيته أنه لو جعل غشاه على عاتقهم بطائفة إلى خارج كان ساتراً فقبيل فيه الغدبة وهو قريب عرش (قوله أو يلقفه الخ) عبارة النهاية أو يلق قبة أو فريجة عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمن بداى اه (قوله ولا تزار بالسراويل) أي أو داخل وجلسه في ساق الخف ويطبق به ليس السراويل في إحدى وجلسه شرح مر اه سم عيلوا للواق وله أن يدخل يديه في كمه من مقصود من فصل عن واحد من جلسه في سراويل كافي النهاية خلافاً لشرحي الأراشد ور جلسه في ساق الخف وكذا قراره كان ملبوساً بغيره اه (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بدوليس الخاتم سم (قوله وأن يجعله الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى ووقاله أو أومنه وفيه مكان أولى ولعله من باب الحذف والإيهال وإن كان فيه ضعف في السبعة صرى (قوله وأن يجعله الخ) كذا في الأصل الخ لكنه بكرة كقوله المتوفى في نهاية (قوله ويدخل فيها التكة الخ) والحاصل أنه لعقد نفس الأزار بأن يرتبط كامن طرفه بالأخرى له أن يرتبط عليه خطاوان يعقدون ويجعل الأزار مثل الخبز ويدخل فيها التكة ويعقدوا له أن يلف على الأزار نحو عمامة ولكن لا يعقدوها اه كدرى على بافضل وروائي (قوله وشذاز راء الخ) وله أن يشذاز في طرف دائره وضاد مر في شرح من غير عقده لكنه يكرهه انتهى اه سم (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة مثني والمراد أن ذلك ممتنع فيه مطلقاوان تابعدت سم عبارة النهاية وفارق الأزار الرداء فيما ذكر بان الأزار لا يتابعه تشبه العقد وهو في ممتنع لعدم احتجابها باللباس بخلاف الأزار اه فتقول الشارح ويتقيد الرداء على

فعله إلى اليس قبل العذر * يقال القطن بدون الخرز

أم بعد أن يحصل عذر ظاهر * يجوز ليس يغطه ساتر

ولو طرأ شذوذ زال عنه * هل يجب التزعمير منه

وعزم قبل طرأ العذر * أحزه اليس بغير وزر

بقال التلكن ولا توقف * على حصوله فهذا الأرف

نظيره من ظن من غسل بما * حصول ستم جوز والتيمما

ومن قل أعذوه فليقطع * مبادوا لبعض أن لم يترع

(قوله في المتن أو المصدق) كالبدسوا (قوله ويتقيد الرداء باللباس) فلو أزيل في التميمص أو القباة أو الخف بمها أو تزر بالسراويل فلا ندبة كالأزار بازاء لفه قممن رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلق به ليس السراويل في إحدى وجلسه شرح مر (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد وليس الخاتم (قوله وشذاز راء في غير الخ) وله أن يشذاز في طرف دائره وضاد مر في شرح من غير عقد لكنه يكرهه (قوله وشذاز راء في غير الخ) قال في شرح العياض في الأملادلو رزاره بشوكة أو خاطها لم يجز وزنه ما أقدمه وحوى عليه ما لا يجب كقوله القمولى اه وقد يحتاج للفرق بين زره بشوكة وتزر به بالعبارة المتباعدة وقد يفرق بان المزور بالشوكة في معنى الخط (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة مثني

(أو المصدق) أو الملق أو

المفقور للتميمص

ليس المضمم للتميمص

وأنصامة والسبرين

والسراويل والخف وتعتبر

العادة الغالبة في الملبوس

أذ هو الذي يحصل به ارتدائه

فيل الارتداء والاحتجاب

بالتميمص والقباة بان يضع

أسفله على عاتقه لأنه إذا

قام لا يستمسك فلا يعد

لباسه أو يلقفه بالخفة

والأزار بالسراويل

كالارتداء بردها ملق من

رقاع طائفة كما يختلف

مال ووضع طرف القباة أو

الفرجة على رقبته فإنه

وإن لم يدخل يديه في كبة

يستمسك إذا قام فيه ولا بأس

له وعقد الأزار وشذو خط

عليه ليثبت وإن يجعله مثل

الخزير يدخل فيها التكة

أحكامه وشذاز راء في غير

أن تابعدت ولا يتقيد الرداء

بذلك لأن العقدية ممتنع

بمختلف الأزار وبغير

طرف الرداء فيه

حذف مضائين أي منع ازرار الزداه **(قوله لا عقد الزداه)** أي عقد طرفه يخطأ أو دونه نهاية عبارة سم قال في حاشية الاضاح وأفهم اطلاق حرمته أن لا فرق بين أن يعقد في طرفه لا آخر أو في طرف الزداه وقضية ما مر من المتولى أي من قوله يكره عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الزداه انتهى جواز الثاني لأن الزداه لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شدة بطرف الأزار فقباضه جواز عقده به انتهى ما في الحاشية وقد عرفت بين الشد والعقد وكان المراد شد طرف أحدهما بطرف الآخر جميع الطرفين ووربطهما بخوص خط وحزم الاستاذ في كثره يجوز عقد طرفه بدائه بطرف الزداه انتهى **(قوله ولا يخطأ)** أي يخطأ طرف الزداه بأخيهما بدون توسط شيء آخر **(قوله وأشد هما)** أي بخوص خط **(قوله وليس الحاتم الخ)** أي وإن دخل بدنه كمن قصص منفصل عن عود بلف وسطه عما متولا يعقد هاهنا في زادا لنهاية وظاهر كلامهم جواز الاحتياط بعبارة أو غيرها اه قال عيش قوله جواز الاحتياط الخ معقد اه **(قوله وتقلد المصنف)** أي أو السلف نهاية ومعنى **(قوله وشد الهيمان)** اسم لكيس البراهم عيش **(قوله ككيس الخ)** الخ لا قطع ذلك ما مر من جواز اخذ الخو جليسة في ساق الخو وليس السرار يل في احدي جليسة فيكون مستثنى عما اقتضاه هذا سم **(قوله والمنطقة)** بكسر الميم ما يشبه الوسط وبسمه الناس الحياصة والمزاد بشدهما ما شمل العقود غيره اه كرهى على بافضل ورواى **(قوله خلافاً لما أنكر هذا)** الظاهر أن أنكر ذلك لأن تعليله انما يلائم انكار الأول وجواب بان مراده أنكر وجود المعنى الثاني لقوله حاشية بحسن تفرع اعتراض الشيء التابع له لانه بناه على أنه لا معنى للسرار الا الباقي بصرى **(قوله فان الرأس هنا قسم الخ)** قد منع هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان والرأس هنا قسم ما عداه من بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم لا يمتنع تأمل فانه في غاية الوضوح سم **(قوله ولو بخوص استارة)** أي كالأية **(قوله خلافاً للهبة)** أي يولون أصل أوفر عن نهاية **(قوله نعم الخ)** عبارة النهاية والمقصود من مع الال اذا كان بأية حاجة ككر ورد فيجوز جمع لقديه أول بخوص غيره أي الخط ونحوه فيجوز له من غير بدنية ليس السرار يل التي لا يتأتى الأزار بها عند فقد الأزار وليس خف قطع أسفل كعبه او مكعب أي مداس وهو المسمى بالسرموزة أو زوريل لا يستر الكعبين وان ستر ظهر القدمين فهما بيانيهما عند فقد النعلين والمراد بالنعل الناس وموتلها فتقابل بسيرته جميع الاصابع اما المداس البعروف الا في غير زلبس لانه غير محيط بالقدم ويحب بعضهم عدم جواز قطع الخلف اذا وجد الكعب لانه اذا عتقال وهو متجه وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخلف انقطع وعوان لم يصبغ اليه وهو بعيد بل لا وجه لعدم الاحتياط بكشية نخس رجلاه أو نحو برد أو حوا وكون الحفاة غير لا تقب اه بحذف وقوله ما وان ستر ظهر القدمين قال الرشيدى أي ولوم الاصابع اه وقال عيش ظاهره وان ستر العقب اه **(قوله لا ينقص شقته)** كذا في أصله وجماله تعالى وهو متعنى أن كلامه موافق له وما بعده كاف في العدول إلى لبسها على هيتها وليس كذلك بل لا بد من تحقق الاول مع أحد الأخيرين فيثبت كان تعبده والمراد أن ذلك متعنى فيه مطلقاً وان تباعدت اه **(قوله لا عقد الزداه)** قال في حاشية الاضاح وأفهم اطلاق حرمته أنه لا فرق بين أن يعقد في طرفه لا آخر أو في طرف الزداه وقضية ما مر من المتولى أي من قوله يكره عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الزداه انتهى جواز الثاني لأن الزداه لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شدة بطرف الأزار فقباضه جواز عقده به انتهى ما في الحاشية وقد عرفت بين الشد والعقد وكان المراد شد طرف أحدهما بطرف الآخر جميع الطرفين ووربطهما بخوص خط وحزم الاستاذ في كثره يجوز عقد طرفه بدائه بطرف الزداه انتهى **(قوله ككيس الخ)** الخ لا قطع ذلك ما مر من جواز اخذ الخو جليسة في ساق الخو وليس السرار يل في احدي جليسة فيكون مستثنى عما اقتضاه هذا سم **(قوله فان الرأس هنا قسم له)** قد منع هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان والرأس هنا قسم ما عداه من بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم لا يمتنع تأمل فانه في

لا عقد الزداه ولا دخل طرفه بخلاف ولا يخطأ وشدهما ولو يرفق عرفه وليس الخاتم وتقلد المصنف وشد الهيمان والمنطقة في وسطه ثم عجز ما ذكر من الخط بالحذاء المهمل لا يقتضى بجزم من بدن المهرم بل يجري (في سائر بدنه) أي كل جزء منه ككيس الحمة أو الأصبع بخلاف تغطية الوجه ملان ساقه لا يخطأ ومن ثم لو أحاط به بأن جعل له كبس على قدره ان تصدح حرم كما هو ظاهره (تنبه) سائر امان السور أي القبة فيكون يعني بأن أومن سور البلد أي المحيط بها تكون بمعنى جميع خلافاً لما أنكر هذا وان تبسبه شارح فاعترض المتنبه أنه لم يتقدم حكم شيء من البدن حتى يكون بهذا حكم باقيه فان الرأس هنا قسم له لا بعضه (الاذا لم يجد غيره) أي المحيط سبحانه لم يملكه ولا قدر على تصحيحه ولو بخوص استارة خلافاً للهبة لغرض المنة أو شرعاً كان وجده ما كثر من ثمن أو حرمته وان قل فله حينئذ ستر العورة بالمحيط بلا دنياه وبسببه بقية بدنه لا يخطأ حواً ورد بدنية فعلم ان لبس السرار يل لفقد الأزار وفيه شيء صحيح ومحصله ان لم يتأتى الأزار بدني هيته وانقص بقية

أول بعد سائر العورته مدة

فتمه فبما يظهر أخذنا مما يأتي
والإزمة الاثر به على هيئة
أوقفته بشرطه ولو قدر على
يعوضه لغيره فان كان مع
ذلك تبدعورته أي بحضرة
من يحرم عليه نظرها كما هو
ظاهر في تحريم الأوجب وان
له ليس الخلف لفقد الفعل
لكن بشرط قطعه أسفل
من الكعبين وان نقصته
فتمه لأمم بقطعه كذلك في
حديث الشيخين وبه فارق
عدم وجوب قطع ما دمن
السراويل على العورته قالوا
لما بين من إضافة المال وكان
وذلك تفاهة نقص الخلف
غالبًا بخلاف غيره ولم يرد
بالعمل هنا ما يجوز زلنسه
للمصرم من غير الخط
كأنه سائر المعروف اليوم
والناسموا العقاب بشرط
ان لا سترًا لجميع أصابع
الرجل والاحكام على الأولى
مما من تحريمهم كس
الأصبع بخلاف نكح
السرورة فأنما يحيطه
بالرجل بجهنم وانزل
المصري وان لم يكن له كعب
والسما في أحاطتهما
بالأصابع فاستنعى لهما مع
وجود ما لا طمعه ومن ثم
قال شارح وحكم المدا
وهو السرورة حكم الخلف
المنقطع ولا يجوز زلنهما
مع وجود النعلين على الصريح
المصوص اه وظاهر
الاحتياط لاكتفائه بقطعه
الخلف أسفل من الكعبين

بالوادي أو نقص أولى ولعلها معناه بصري (قوله) أول بعد سائر العورته (ظاهر وان كان خالفه رأيت
ما يأتي في المأخوذه سم (قوله) مما يأتي) أي أن نقول به فان كان مع ذلك تبدعورته الخ (قوله) والاحتياط
أي بان تأتي الاثر بالسراويل على هيئة أول بنقص بفتحة مع وجود سائر عورته في سداً الفلتق (قوله)
بشرطه) وهو عدم النقص بالفتق مع وجود سائر العورته في سداً الفلتق (قوله) وشراة ازار) أي بنقشة نهاية
ومعنى (قوله) وان له ليس الخ) عطف على قوله انه ليس السراويل الخ (قوله) لكن بشرط قطعه الخ)
ولو أمكنه ان يثني حتى يصير أسفل من الكعبين من غير قطع في جواز القطع نظره لعدم الاحتياج اليه
مع أن فيه ماضعة مال فلنأمل وقول شرح الروض نعم بفتح عدم جواز قطع الخلف اذا وجد الكعب اه يؤيد
المنع فليتنامل سم (قوله) وبه الخ) أي بقوله لا امر الخ (قوله) فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب
يفهم الجواز لكن قضية التعليل عدم الجواز سم (قوله) وكان وجه ذلك) أي حكمه وجوب قطع الخلف دون
السراويل (قوله) كالمداس المعروف اه) وهو ما يكون استسما كعبه على الاصابع عن عبارة الوفاي
نحو التاسومة والمداس المعروف من كل ما يظهر من راس الاصابع والعقب كالعقب اه قال كعبه الخ
الرئيس قوله راس الاصابع أي ولو بعض أصبع وقوله والعقب أي ولو بعضه اه (قوله) بشرط أن لا يستر
جميع أصابع الرجل) بقيد الحل اذا ستر بعض الاصابع فقط وقد يشك في تحريم كس الاصبع وقد يفرق
بان كس الاصبع مختص به بخلاف ما هنا فانه يحيط بجميع الأصابع فلا يبعد تراها لستر المنع الا ان ستر جميعها
والظاهر أن المراد بستر جميعها أن لا يستر من الاصابع على سائر القبط أو التاسومة فلا يضر إمكانه وفيه
رأس الاصابع من قدام فليتنامل سم وقوله إمكانه وفيه راس الاصابع الخ أي ولو بعض رأس أصبع كما
مر عن الرئيس اه (قوله) بخلاف نحو السرورة) عبارة غيره السرورة بالسراويل الهمة وفي الكردى
على بافضل وفي حواشي التورنم كتبنا لحففة الشيخ أبي الطيب السندى السرورة زهى المعروف
بالأصابع اه لكن قضيتن منع الشارح أن السرورة زهى كعبه بصر بذلك قول الوفاي فان فقد النعل
حسباً أو سراً واحتاج لوقاية الرجل كان كل الحفاظ لائق به فليس بأساً لستر الاصابع أو العقب كحف قطع
أسفل كعبه أي حتى يظهر العقب والكعب وهو السرورة وتاخر قول الذي لا يستر الكعبين وان ستر ظهر
القدمين الباقي في الثلاثة كإني الضمعة وأطلق في النهاية قطع الخلف أسفل من الكعبين قال ابن قاسم فحصل
حدث نزل عن الكعبين وان ستر العقب والاصابع وظهر القدم انتهى اه وقوله وان ستر العقب سبق عن غرض
مثله وقوله والاصابع الخ سبق عن الرشدى مثله (قوله) والازرول) أي الجوارح (قوله) وظاهر إطلاق الخ)
هذا ما اقتضاه كلام الشيخين في الروض وأصلها فانه اخبر ابن المداس وهو المعروف بالانكوش وبين
الخلف المنقطع أسفل من الكعبين ولا شبهة أن الكوش سائر للعقب ورأس الاصابع واقتضاه الحديث
أضافاً من مقتضاه أن ما قطع أسفل من الكعبين حصل معاقضه فقد التعليل وان ستر العقب ثم يأتي في
قواوى العلامات من زباد ما ذكر تفريعها ثم يأتي المحشى سم قال قوله فالخلف لستر الخ ووجهها ظاهر
كلامهم والخرار الحسل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقب والاصابع وظهر القدم وهل يحمل حينئذ
غير حاجة اليه نظر ويحمل الحسل لا يمتنع ضرورة التعليل شرعاً انتهى اه بهرى عبارة الكردى على
بافضل وأما الرجل للذكر فانه لا يستر في الخفت والاصابع أن ما ظهر منه القصور ورأس الاصابع يحمل
قطعة أو ما ستره حفاً فقط لا يحمل الأبع فقد التعليل وكلامه في غيرها كالكلام غير مهم فبشأنه عند فقد

انه لا يحرم وان في منسفا يحيط بالعقب الاصابع ونظر القدمين وعليه قلائد فانما يفتقر بهم المروءة لانه مع وجود غيرهما مع ذلك لولا انه
لا يمتنع قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضر استئثار ظهر القدمين لان الاستئثار لا يتوقف على الإبطاء بذلك دون الآخر بل كان متجهاً
وأبش المصنف لا يحيط بصرحوا به لانه لا يانزه قطع شيء مما يستظهر القدمين وعلوه به خلاصة الاستئثار فهو كاستئثاره بشرائط النعل والزن
العقاد قال لا يجوز لبس الزر لولا القصور (١٦٤) الذي لا يحيط بعقب الرجل الا عند فقد النعال لانه سائر اناظر القدم ومحيط به من الجوانب

بمخالف الثقباب لانه
كشراك النعل او مصرحه
فجوب قطع ما يستر العينين
بالاولى ويقرق بين ما يستر
ظهر القدمين وما يستر
العقب بتوقف الاستئثار
في الخفاف غالباً على الاول
دون الثاني كحصول مجامير
وجما تقرر ليس على قول
الزركشي كابن العماد والمراد
بقطعه أسفل من الكعب
ان يصير كالنعلين لا النعوب
بان يصير كالزور بولصبي
الاجام بل والمخالفة لصرح
قول الرضا وغيره والى وجد
لايس الخلف المقطوع نعلين
لزمه نزعهما وادالزمه
الهم ادلى كان المقطوع
كالنعل بل يصح هذا الزور
بمخلاف ما كان يستر عقبه
أوأصابه فان فسيسترا
أكثر مما في النعلين فوجب
نزعهما عند وجودهما
فالحاصل ان ما ظهر منه العقب
ورؤس الاصابع يحل
مطلقاً لانه كالنعلين سواء
وما يستر الاصابع فقط أو
العقب فقط لا يحل الا مع
فقد الاوتار واذنا ليس
ممتنعاً لاجل ثمة وجب ان
لزمه نزعهما وادالزمه
وقدى والسي كالباقي في

النعلين انما بشرط ظهور الكعبين فباقوهما دون ما تحتهما من استتر رؤس الاصابع والعقب ثم الذين
جسور واليه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم انه يجوز وانما يتجس النبوي عياناً من ياد النبي قال ان
الس في الخلف الحاجة والى الاستئثار والامسداد والنهاية هو بعديل في الاوتار معاملة الحاجة كشعبة تخص رجله أو نحو
برداً أو أكثر من الخفاف لا يتوقفه انتهى اهـ وتقدم من المغني والواقي مثل ما في الامداد والنهاية (قوله لانه
لا يحرم) أي ليس الخلف المقطوع أسهل من الكعبين (قوله مع وجود غيرهما) أي بما يظهر منه بعض
الاصابع والعقب كالثقباب (قوله مع ذلك) أي مع كون ظاهر الاطلاق ما ذكر (قوله وان العمد الخ) أي
عطف على المصنف (قوله مصرحه وجوب الخ) الصراحة الخ كدرة متعوجة كالاختصاص على التأمل سمى بل
وليس ظاهره في وجوب القطع بصري (قوله ان ما ظهر منه العقب اي ولو بعضه) (قوله ورؤس الاصابع)
أي ولو بعض اصابعه كصالح الرئيس (قوله وما استر الاصابع فقط والعقب الخ) تقدم ما فيه عن سم
والبصري (قوله مع فقد الاولين) وهما الخلف المقطوع الذي ظهر منه العقب ورؤس الاصابع وللعن
(قوله واذنا ليس) أي قوله نعم في النهاية والمغني (قوله لكن الا على الولي) أي اذا اقر الصري على ذلك نهاية
ومغني (قوله في جميع ما ذكر الخ) ولا فرق في ذلك بين طول من اللبس وقصر مغني ونهاية (قوله والغدي في
ماله الخ) مجله في الامراض ففلاشي غلبه كلبتي بصري (قوله ولوامة) كذا في النهاية والمغني (قوله فجا
مر الخ) أي في خومة السترو لوجهها أو بعضه الا لاجل فحوص الغدي نهاية ومعني (قوله انما استر غالباً) أي
وليس بعورة في الصلاة به بن دفع قول سمى في سترا الرأس أو بعضه (قوله نظير ما مر الخ) أي
في اول الباب (قوله لاله الخ) خبر مقدم لقوله ان تستر من اي من الوجه كدري (قوله على ما بحث اعتمد
المغني والنهاية عبارة عما وعلى الحرية ان تستر معاملة يتأخر جميع رؤسها لاجل احتياط الرأس اذ لا يمكن
استيعاب سترة الاستر قدر يسير مما يلي من الوجه والمخافة على ستريتها لكونه عورة أولى من المخافة على
كشف ذلك ان قد من الوجه يؤخذ من النعل ان الامتلاء تستر ذلك لان رؤسها ليس بعورة وهو ظاهر ولا
ينافي ذلك قول المصنف عما ذكر في احكام المرأة وليس لها ان تغطي رؤسها ليس بعورة وهو ظاهر ولا
مقابلة قوله وشذ القاضى ابو الطيب لغير وجه ان الامتلاء كالجلب ووجهين في المعضة هل هي كلامنا و
كالخراقة انتهى انتهت قال البصري بعد ردها وما ذكر لها من الخ (قوله لكن الذي المجموع انه لا فرق)
بعض الاصابع فقط وقد شكل بصريح رؤس الاصابع وقد يفرق بان رؤس الاصابع مع تحصره بخلاف ما هنا
فانه يحيط بالجميع فلا يعد سائر الهال المستر الممتنع الا ان ستر وجهها وانظارها انما لا تستر وجهها ان لا يرد
شي من الاصابع على سائر الثقباب أو لتاسمة فلا يضر ما كثر في رؤس الاصابع من قدام فلست اتمل قال مر
في شرحه وظهر كلامهم انه يجوز له لبس الخلف المقطوع وان لم يتجس النبوه بعديل في الاوجه معاملة الحاجة
كشعبة تخص رجله أو برداً أو أكثر من الخفاف غير لا يتوقفه انتهى اهـ (قوله مصرحه وجوب الخ) الصراحة الخ كدرة
متعوجة كالاختصاص على التأمل (قوله فالحاصل ان ما ظهر منه العقب الخ) الوجه ما ظهر من كلامهم والخبر
الحل حيث تزل عن الكعبين وان ستر العينين ولا اصابع وظهر القدم وهل يحل جثث من غير سلة ليه فيه
نظر ويحتمل الحل لانه حينئذ يتزله النعل شرعاً (قوله حكمه ذلك انها تستر غالباً) هي سترا الرأس ايضا
غالباً أو دائماً (قوله على ما بحث) اعتمد مر (قوله لكن الذي المجموع انه لا فرق) فيه بحث لانه لم يصرح

جميع ما ذكر وياي لكن الا تم على الولي والغدي في ما لانه المورط له ثم ان فعل به ذلك اجنبى كان طيبه والغدي على
الاجنبى فقط (وجه المرات) ولو لم يتر كراهة أي الرجل فيما ربه انها على الانتقار والاختيار وحكمه ذلك انها تستر غالباً فامرته بكشفه
نفساً بالعدالة لتد كرفظ ما في غير ذلك من كراهيها بل عليها ان كانت حرة على ما بحث لان رؤس غير هاليس بعورة ولكن الذي المجموع انه
لا فرق في وجه بان الاختيار يستر الرأس ولوس الامتلاء أكثر لقول جمع انه هو ردول يلقى اجدان وجهه وهو عورة

فيه بحث لأنه لم يصرح بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يصرقوا في الخبر دليل على ما نقله
 عقبه بقوله وشذا القاضي أو الطب الخ في مقابلة فتأمل سم وتقدم عن النهاية والمغني ما وافقه (قوله
 أن تستمر منه) أي وفي الخلوة سم (قوله ولها) أي قوله وبسن في النهاية والمغني (قوله ولها أن تسدل الخ) بل
 عليها فيما يظهر حيث ظهر من يقالدهم بصرى عبارة النهاية ولا يعد جواز الاستمرار في القبة حيث
 تعين من يقالدهم بغيرهم اه قال ع ش بل ينبغي وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لأنه جواز بغيره صدق
 بالواجب اه أقول وبكر على دعوى الوجوب نهى المرأة عن الانتداب مع ظهور أن تركه لا يخرج من النظر
 المحرم نعم لو خصص الوجوب بحالة الخوف بغير محرم مؤدى إلى تعاقب وهجوم بعض الغسقة لم رد الاشكال (قوله
 والأفان تعمد الخ) انظر مع أن المقسم لا اختيارها سم أي حق التعبير بأن تعمد الخ بالام (قوله أو
 أدامته) أي مع القدرة على الرفع (قوله وفدت) أي وجبت القبة وتعدد بتعدد ذلك ع ش قول المتن (ولها
 لبس الخيط) أي ومنه انخفض ومنها يمتنع قول المتن (الا القفار الخ) عبارة النهاية والمغني ولها لبس الخيط
 وغيره في الرأس وغيره الا القفار اه (قوله في الدين) أي قوله بل ولو لفها في النهاية والمغني الا قوله لكن أعلى إلى
 والقفار (قوله لبسهما) أي القفازين (أوليسه) أي القفار ويحتمل أن الضمير الاول للكفين والثاني للكم
 عبارة النهاية والمغني في لبس لباسا لكفين ولا أحدهما به اه وهي أحسن قول المتن (في الأضرار) والثاني
 يجوز لها لبسهما المار والشافعي في الامن سعد بن أبي وقاص أنه كان يامر بناته بلبسهما في الأحرار معن
 (قوله منهما) أي عن لبس القفازين نهاية ومعنى فكلام الشرح على حذف المضاف (قوله بانه) أي النهى
 عن لبس القفازين (قوله وتزيمهما) أي إلى جل والمرأة (قوله ولها لفخرة الخ) أي ستردها بغير القفار كهم
 وتوقع لقلتها عليها بشدة أو غير مثابه (قوله بل ولو لفها الخ) عبارة النهاية والرجل مثلها في مجرد لف الخمرة اه
 قال ع ش أي في لفها مع السدة اه (قوله أو غيره) يشمل العقد سم (قوله أو بشدها) قال في سنية الأيضاح بعد
 كلام وقد يؤخذ منه أن الرجل مثلها في لفها خمرة إلى أن قال ثم إن ما قدمته عن الجمهور على الشجب هو
 صريح في جواز السدة أيضا فالفرق بضييق باب اللبس في عقد دون اغفلة عن هذا انتهى لكن مثل صاحب
 البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس لجيتولف يده أو ساقه بغير وعقده اه وهو موافق لما في الشرح
 هنا والفرق المذكور وهو لشجب الاسلام في شرحها سم وقوله وهو موافق الخ لثان ثمنه بان اقتصار صاحب

بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يصرقوا في الخبر دليل على ما نقله عقبه بقوله وشذا القاضي أو
 الطب الخ في مقابلة فتأمل (قوله أن تستمر منه مالا يتبقى سر ر أسها الآية) قد يهمل أن محل هذا في خبر الخلوة
 أما فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذي لا يتبقى سر ر أسها الآية جمع الرأس الآية جاز بل
 مندوب في الخلوة لأن ستر العورة الصغرى مطلوب حتى في الخلوة وإن لم يكن على وجه الوجوب بخلاف الكبرى
 فان سترها واجب في الخلوة أيضا الحاجة لا تقتصر في محله م (قوله والأفان تعمدته) انظر مع أن المقسم بلا
 اختيارها (قوله في المتن ولها لبس الخيط) أي ومنه انخفض (قوله في الدين) أخرج الرجلين وانظر لم يسبح
 أو أسابيع الدين (قوله أو غيره) يشمل العقد (قوله الآن يعقدها الخ) لما قرأ الأيضاح حكم المرأة في
 مسئلة آخر فتأمل كورة قال الشارح في حديثه وما ذكره هو المعتمد بناء على أن تحريم القفار عليها كونه
 ملبوس عضو ليس بعروة فاشمخف الرجل وهو الأصح ثم قال ومن البناء أي وقد يؤخذ من البناء المذكور
 أن الرجل مثل في لفها خمرة أو غيره من أن لو شق أزاهم ولف على كل ساق تعال بغيره إلا أن تعقده
 في أن قال ثم إن ما قدمته عن الجمهور في لفها خمرة أو غيره من أن لو شق أزاهم ولف على كل ساق تعال بغيره إلا أن تعقده
 في حقه ودونها غفلة عن هذا اه قال الحاشية لكن مثل صاحب البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس
 لجيتولف يده أو ساقه بغير وعقده اه وهو موافق لما في الشرح هنا والفرق المذكور وهو للفرق المذكور
 الاسلام في شرحها

أن تستمر منه مالا يتبقى سر
 رأسها الآية لم يلزمه إيمان
 تكشف منه مالا يتبقى
 كشف الوجه الآية لأن
 السرا حوط لها ولها أن
 تسدل على وجهها نسبا
 متجافيا عنه بغير أو أدلو
 لغير ساجدة فلو سقط في
 الثوب الوجه بلا اختيارها
 فان رفته فورا فلا شيء ولا
 فان تعمدته أو أدامته
 آتت وسدت وبسن لها
 كشف قديما (ولها لبس
 الخيط) اجاء (الا القفار)
 في الدين أو أحدهما فيصرم
 عليها كجل لبسهما أو
 لبسوا تزمهما القبة في
 الأظهر للهي عنهما في
 الحديث الأصح لكن
 أصل بانه من قول الراوي
 ومن ثم اتصر المقابل بان
 عليه أكثر أهل العلم والقفار
 شيء يعمل باليد يحشى بقطن
 ونزول راعى الساعد
 ليقيم البرد والمراد هنا
 المشو والمزور وغيرهما
 ولها لفخرة بشد أو غيره
 على يدها ولو لفه بساجدة
 لا يشبه القفار بل ولو لفها
 الرجل على نحو بده أو
 رجليه يات الآن يعقدها
 أو يشدها أو يخطها

وليس الغشني ستر وجهه

بخطه ولا بغيره مع رأسه
 انوار واحد لتبين سبب
 التحريم والغدية حيث لا
 فلا كناية تنم عن فروع أخرى
 في الحاشية يتوخذ من التعاليل
 بالتبين المذكور له ولستر
 وجهه وليس الخط في احرام
 واحد لزمته الغدية لتحقق
 موجبها أيضا ولو ستر
 رأسه انضغ بالذكرة ولو
 وجهه متاضع لا يؤخذ فعل
 لزمته الغدية عملا على نفس
 الأمر ألا لا شرط لحرمة
 والغدية العلم بغير معناه
 حالة فعله ولم يوجد كل يحمل
 والاقرب الثاني ويفرق بينه
 وبين ترفي صلاة كرجل
 ثم بان رجلا فانه لزمه الغرض
 على ما في الروضة بأنه شاك
 حال النية في حصول الستر
 الواجب فأنزل السكت هنا
 لا يؤثر (الثاني) من المرامات
 استعمال الطبيب للرجل
 وغيره (قوله) كان يشد
 نحو سكت وعصر بطرفه أو
 يحمله في جيبه أو يلبس حليا
 محسوبا لم يصبه وكتوبه
 سائر ملوه حتى أسفل فله
 ان علاق به شيء من عين الطبيب
 لغشني الصبح عين ليس
 ماس ورس أو زعفران
 وهذا طبيب فهو ما ظهر فيه
 غرض التلبس وتضمنه
 غالبا كسكت وكأو رضى أو
 ميت كآشله كالمهم وعصر
 وعود وورديا وبينه وبين
 وترجس وريحان فارسي
 مذهب آس به بنفيع

الوجه على العقد قد يفهم جواز الشدة وافق ما مر عن المجموع (قوله وليس الخ) عبارة النهاية والغنى ويحرم
 على الغشني المشكل ستر وجهه ورأسه وتزعمه الغدية وليس له ستر وجهه كستر رأسه مستحلا لا يقتضي كلام
 ابن القزويني ووجهه ولا غدية عليه ما ذكرنا في جها بالمثل ثم لو أحرم بغيره حاشية لا كستر رأسه كالم
 يكن محرم ما قال في المجموع وليس ان لا يستر بالخط بطوار كونه رجلا وعكس ستره بغيره هكذا ذكر جمهور
 الأصحاب وفي الأحكام الحنفية لابن المسلم ما حاشية أنه يجب على من ستر رأسه ان يكشف وجهه من ستر بدنه
 الا بالخط فانه يحرم عليه احتياطاً قال الأذري كالأصوني وما قاله حسن انتهى ولكنه يخالف ما مر عن المجموع
 اه قال ع ش قوله ولكنه يخالف لما مر عن المجموع أي والمختار في المجموع اه (قوله مع رأسه) عبارة
 شرح المنهج وليس الغشني ستر الوجه مع الرأس أو بدنه ولا كشفهما فلا سترهما من الغدية سترهما ليس له
 ستر لانه ستر الوجه أي الشك والغدية لا يجب بالمثل أو كشفهما وان أمم فيهما انتهى وحاصله معاملة معاملة
 الاتني في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه مؤيد في أن لا يتم كشفهما من حيث العود حتى لو خلا عن الجانب
 فلا يتم وقوله وبني الخ تقدم عن النهاية والغنى ما وافقه (قوله احرام واحد) كذا في شرح الارشاد
 والحاشية تخالف في شرح العباب فقال في احرام واحد ألا ولا وظاهر النهاية والغنى ما وافقه حيث أطلقوا لم
 يتبدل احرام واحد في الشك (قوله يؤخذ من التعاليل الخ) آخره ع ش وجزم بذلك الوائى (قوله والا قرب
 الثاني) أي عدم لزوم الغدية (قوله بان رجلا) أي وبالأولى اذا بان اني (قوله بأنه شاك حال النية) قضيته أنه
 لو استتر كالم أحوال النية ثم كرجل فيما بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية
 جميع الصلاة سم قول المتن استعمال الطبيب الخ أي بان كان لا يدرك الطرف اذا ظهر له ربح نهاية وغنى
 (قوله للرجل) أي قوله لان التحريم في النهاية والغنى الا قوله لم يصبه قوله له حتى لا يصبر وقوله ولو ستر وقوله
 لا بالنسبة إلى بان يحتوى (قوله نحو سكت) أي كورس وهو أشهر طبيب بلاد الان ووزعفران وان كان يطلب
 للصبيخ والتداوى معنى نهاية (قوله فهو الخ) أي الطبيب (قوله وقضيه من غلبا) أي ولو مع غيره نهاية
 ومعنى عبارة الوائى في حرم عليه الطبيب بما تقتضى احتجته أو بما يقتضى ذلك ان يبق طعمه أو يحمله بالحقه كان
 تظهر برش الماء لم يدون لونه والمراد بما تقتضى واحتجته أن يكون معقله القصود منه ذلك وان لم يسم حليا أو
 يظهر في هذا الغرض اه (قوله كستر الخ) أي والبعض أن والبال والسوسن والمنثور ونهاية أي واللبان
 الجاوى أي الخنجر الجاوى كأنه ابن الجمل من الأكثرين ووائى (قوله ولو سكت) كذا في أصله ورحمته تعالى
 بتقديم اللام والغنى في الحاشية تناو فر بنون فتحته يسمى بنون فر بنون بينهما احتجته انتهى وهذا هو
 الموافق لذكر الأطباء في حروف النون بصرى (قوله ويرجس) أطلقها النهاية وقصد الغنى تبعا للروض
 بالفارسي وقال الأسنى وخرج بالفارسي العربي (قوله وآس وبنفس الخ) وستر طارح كونه لو ستره وفي
 المجموع عن النص أن الكاذبي ولو بأسا طبيب ولعله أنواعه يكون ذلك من فروع أذا شرب عليه ماء ظهر رجه
 (قوله وليس الغشني ستر وجهه بخطه ولا بغيره الخ) عبارة شرح المنهج وليس الغشني ستر الوجه مع
 الرأس أو بدنه ولا كشفهما فلا سترهما من الغدية سترهما ليس له ستره لأن ستر الوجه أي
 للشك والغدية لا يجب بالمثل أو كشفهما وان أمم فيهما اه وحاصله معاملة معاملة الاتني في وجوب ستر
 رأسه وكشف وجهه وفي شرح الروض قال في المجموع ويستحب أن لا يستر بالخط بطوار كونه رجلا
 وعكس ستره بغيره هكذا ذكر جمهور الأصحاب إلى آخره ما أطلقه شرح الروض وبني أن لا يتم كشفهما
 من حيث العود حتى لو خلا عن الجانب فلا يتم (قوله) وقع على بدنه طبيب أو أزاله ذهب مال النسبة
 بنفي جواز ابقائه مع الغدية لا يقال وينبغي وجوب ازالته كالجسم أو المال الصدا المألول لأن الصد زول
 منكسبه مستحلا في الطبيب (قوله بأنه شاك حال النية الخ) قضيته أنه لو استتر كالم أحوال
 السكت ثم كرجل بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية جميع الصلاة (قوله
 ويرجس فارسي) أطلقه الرضى ولا يفيد بالفارسي وفي شرح الروض وخرج بالفارسي الغشني اه (قوله)

نهاییه (قوله ودهن نحو ارج) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم أنصع وأوسم من نرج وبقوله اترنج أي
ومعنى (قوله نحو شرج الخ) أي مما يثبت بنفسه كالذخوالخز أي سفي وأسنى (قوله اترنج الخ) أي وشقاق
ونور نحو الشقاق والوترنج والنارنج والكمثرى نهائية (قوله وعصفر وخضاه) أي وإن كان لهما رائحة طيبة
لأنه إنما يقصد من لونه أسنى (قوله وقرنفل الخ) أي وقرنفل ودرسيني نهائية (قوله واصلاح الالطعة) كذا
في أصله رحمه الله تعالى بالواو ولعل الانسب أن لا تحقق كل من المذكورين في كل واحد مما يحصل
تأمل بصري (قوله كاللوب) أي قياسا على الثوب نهائية ومعنى (قوله سواء الاخشيم الخ) راجع
للمعطوفين معا (قوله ولطاهر البدن) عطف على الاخشيم * (فرع) * وقع على يده طيب لونه
ذهبت اليه شبه ينفى جواربا مع السدية مر اه سم وقد يتوقف نفسه على لونه لطاهر المفاهم الازالة
بصري أقول ووافق ما نقله سم من قول النابغة المنصور أن لم يعص به أي الطيب وكان في غسله
فورا ذهب أو تفتت بالنسبة بالترائح فالأثر باشتغال الترائخ في الحاشية اه وظاهره عدم لزوم
القضية بالترائح أيضا (قوله وباطنه) وهو داخل الجوف عش (قوله كان أكل الخ) أي وأدخل في
الاحليل نهائية (قوله أورد يحه) أي لونه خفي يظهر برش الماء عليه معنى (قوله هو ان يلمصه بيده
الخ) ولا يضر وضعه بين يديه على هيئة المائدة ومحو لشم ما هو رداذا الطيب به وإن كان نفسه نحو مسك
انما يكون يلمصه بيده أو هو به ولا حول العود أو كنهية (قوله أو نحووه الخ) والماء المخزن عبقته
العين حرم شره ولا فلاذني نهائية (قوله نحو الاحتقان) أي كالاحتقان في الاحل وأكل ما ظهر فيه طعم
الطيب المختلط به (وان يحه) أي على بجمرة (الخ) وتجب الغدبة أيضا بسبب نوم أو جلوس أو وقوف بفراش
أو مكان مطيب بغيره لاحتقان أو لم يسه بعضه من الطيب ولا بان كان شاملا لم يمتد ونون
فلاذني لم تكنه يكره وتجب أيضا بسبب نون من قادر في دفع ما أتى عليه من الطيب برح أو غيره أو بتطيب
غيره به بغيره أو قدره على الدفع ولا كره في التنبه فسون لزمته الماستوطان منها أو مكته الازالة
من غير محاسن كالأحشاء فلاذني قصد الازالة فمن شمله نزاع النوبين راسع لم يلزم منه مشقة أم لا لم يمكن
من الدفع كمن لم يحسن برضى بالجر مثل أو برضى به لم يفضل عما يغير في القطر فلاذني يقول وقت رآته
على الماء ولم يجد الاماء يكفيه لطهره فان كان مستعملا يكفيه لآلة قدم الطهر ثم يجمع ما هو يفسد به
الطيب وان لم يكفه قدمها سواء عصى بالطيب أم لا ويقيم ونا في النهاية ما وافقه (قوله لا آثره) أي
كل الخ نحو عيار شرع الارشاد الصبر فحق الرج وحده لا يضر بالاولى الان كان من بجمرة فحق عبقته عين
الرجحان وصل دشانه أو بخاره مضر سواء أجهلها فتنه أم يقر به وان لم يعقب به عينه لم يضر وان كانت تنه كذا
دل عليه كلام الغزالي والماء المخزن عبقته العين خرم والا فلا تنه اه سم وفي النهاية والمغني ما وافقها
(قوله اجل) الى ما نفي النهاية الاوله وبقوله الى ولو نظفت وقوله لا نحو الحاق الى يلزم ركذا في المعنى
الاوله والاولى الى ولو جهل (قوله كبر) أي في باب الطهارة (قوله لاجل نحو مسك) عطف على قوله أن
ياصقه أي استعماله لما ذكر الصاقه بيده الخ لاجل مثل مسك الخ كذا في عبارة النابغة ولا فدية بسبب
حل الطيب كسكنبته بجمرة فكسب أو غيره مشدنت عليه او بقرار ورمصته الرأس ولا بسبب حمل
المسك في فارة لم تشق عنه أو وادى حق في مسك وادى شيئا لم يفي السكك وقصد التطيب على الوجوه الان
رقنا خارقة ولا يضر أيضا ثم نحو مسك لمن غير مسك ولا مسكه الان لانه يمتد من عينه أو نحوه بجمرة
لم يقصد به مجرد النقل كذا في الغني وقال في الحاشية شرح العباد نهائية وقصر الزين بحيث لا يعدل
العرف تطيبا انتهى ولا يكره للحميم تلك طيب ونحوه كلبوس ودهن اه (قوله أوقار ووالخ) أي حمل

وظاهر البدن الخ دهان على الاخشيم شرح مر (قوله وعلى بيده أو هو بعين الجوار لا آثره) أي كالأثر
وجبار شرح الارشاد الصبر فحق الرج وحده لا يضر بالاولى الان كان من بجمرة فحق عبقته عين الريحان
وصل اليه دشانه أو بخاره مضر سواء أجهلها فتنه أم يقر به وان لم يعقب به عينه لم يضر كذا شرح مر وان

ونام ودهن نحو اترنج بان
أعلى فيه وان كان الأترنج
غير طيب فلا تلازم بينهما
بخلاف ما ليس كذلك نحو
شمع وقصوم وارج وفتحاح
وبصفر وخضاه وقرنفل
وسبل ومصلحك خلافاً لـ
وهم فيه وسائر الأجازير
الطاهرة الرائحة لان القصد
منها اللذة واصلاح الالطعة
غالباً (أو بدنه) كالثوب بل
أولى وسواء الاخشيم وغيره
لحصول ترفده بشم غيره
لرجحان الطيب وظاهر البدن
وباطنه كان أكل ما ظهر فيه
طعم الطيب المختلط به أو برحه
لأنه لو أراض عنه أو استعط به
ثم استعمله المؤثر به هو أن
يلصقه بيده أو نحو غيره على
الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة
له بل فلا رديح الاحتقان به
بخلاف أن نازع فيه هو ان
يحتوى على بجمرة أو يقرب
منها علق بيده أو هو بعين
الخصور لا أثر لان النضر
الصاق بعين الطيب انذاره
ودخله عين حرمه وانما لم
يؤثر في الماء كغيره لانه لا يعدل
ثم صناعته وانما الحاصل
منه ترويح بعض لاجل نحو
مسك في نحو خرقه مشدودة
مختلف حل نحو فارة مسك
مشدودة الرأس أو فارة ورز
مفتوحة الرأس

ويُعرف بان الشصاف
عن قصد التطيب به والفتح
مع الحلق يصير غزلة اللعق
ببذنه ولا ترلق بوزج من
قيمعين وفارق مفرق في كل
ما ظهر ويحتمل بان ذلك
فيه استعمال عين الطيب ولو
شغبت رائحته كالذكى
والفاشية وهي غمر الحناء
فان كان يحسب لواءه الماء
فاحت حرم الانسلا وشرط
ان كرم في الراجحين ان
ياخذها بيدو يشها أو
يضم أنفه عليها لشم بشرط
الأنف في الحرمان كاه العقل
الاسكران المتدنى سكره
وعلم الاحرام والتعريم أو
التصريف في التعلم والعمد
والاستنباط وكذا في الغدبة
الانحوا الحق أو الصديقا
يا في لهما اتلاف بعض
بشلفا ذيرها ويازم
ناسيا ذيرها ويازم
وسكرها زال كراهة زالته
فورا والائمة الغدبة والاولى
أمر غير الحلال بان
تعبت القورية ولو جعل
كون للمعسوس طيبا أو علم
وطنه باسبابا ليعاق فاعلا
قديرة فالشرط هذان يادة
علم العلم بان المعسوس
طيب يعلق (ويحرم على
الرجل وغيره أيضا دهن)
بغير أوله (شعر الرأس أو
الحبة) بين نفسه ولو اصوله
اذخلوها كغيره باي دهن
كان كثر يشرب د ولغير
مطيب

قارورة الخوصك (قوله) يعرف بان الشصاف (الخ) قد يؤخذ منه الحرم ولو كانت انحرقت المشدودة مما
يقصد التطيب بها فالفتح لا يمنع ظهور الرائحة وانما تشد عليه منع تبذر رائحته مر اه سم وتقدم
عن الوفاق الجزم بذلك (قوله) لعق (ويعالج) الخوصه وهو باس أو جوده في ذلك عطار أو عند مقصر
نهاية (قوله) كالذكى عبارة الوفاق وشم الراجحين الرطبان انفسها بانفسه والا فلا يضر كالراجحين
الباستمن السكاذي المحموتلو ياساطب لكن الذي يكذ لا طيب في باسها استنواش عليه ماء كفى الفتح
اه (قوله) وشرط ان كرم (الخ) عبارة الغنى والتطيب بالودان شمع مع اتصاله بانفسه كاصح مره ان كرم
والتطيب بمائه أن يحسه كالعادة بان يصبره على بذنه أو ملبوسه فلا يكفي شه اه (قوله) والتعريم (الخ) أي وان
جهل وجوب الغدبة في كل أنواعه أو جهل الحرمه في بعضها بخلاف الجاهل بالتعريم أو بكونه طيبا فلا حرمه
ولا فدية بنهاية (قوله) أو القصير (قال) القاصي أو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتعريم الطيب والبس أي
والدهن في قبوله وجوان التعمي والوجه عدمه ان كان مخالفا للعلماء بحيث لا يفتي عليه ذلك عاذقوا الا قبل
ولو لطفه غير به طيبا فالغدبة على المالح أي وكذا عايشه ان ثواني في زلته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع
بقا عيشه لان انتقل بواسطة تحوير أو حركتها بقا والوفاق وتجب أيضا سبب ليس ثا لوب طيب
لا حرم وبقي الطيب انزع لم يساه قال عرش قوله مر ولو لطفه غير (الخ) أي غير اختياره وللحجر مطالبة
المطيب بالغدبة اه (قوله) والتعمد (الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للاحرام والمكروه ولا الجاهل
بالتعريم أو بكون الملبوس طيبا أو طيبا العذره بخلاف الجاهل وجوب بالغدبة دون التعريم فبعدمه الا كراه
لانه اذا علم التعريم كان من حقه الامتناع معنى (قوله) الانحوا الحق (الخ) قضيته وجوب قد يشتمع الا كراه
وسايت خلافتا في سواي فها أيضا أنه لا فدية على الجنون ولا مغمى عليه ولو نام ولا غير به سم أقول والى دفع
نحو تلك القضية أشوا الشارح بقوله كفاي (قوله) ناسيا ذيرها (الخ) أي وتوجب جنون زال نحو جنونه (قوله)
ومكرها (الخ) ومثله من ألقى عليه الطيب ولو بخور به سم (قوله) والاولى أمر غير (الخ) وفي الجواهر أنه لا كراهة
للحصر شرعا للطيب بخيطا وأما انتهى وبما أطلقه في الامه التي أقرى لكن قال الجرجاني بكراهة شرعا
وظاهره سلم الفرق بين من الخدمة والتسرى ووجه بانها بالقصد تتأهل للفراسنهاية قال عرش قوله
مر اسكن قال الجرجاني الخ هو المعتمد اه قول المتن (قوله) ودهن شعر الرأس (والحبة) أمانهض بما عناه
وفرق ونحوه فبحوز لا فدية بنهاية ومغنى (قوله) ويحرم (الخ) الى قوله الاشعر الخ في النهاية ثواني قوله قلنته
في المغنى (قوله) بفتح أوله (أي لانه مصدر بمعنى التدهين معنى ونها يقول المتن (أو واللحبة) أي ولون امرأة
وتغيره بأو ويشد النصص على تحريم كل واحد على انفراد معنى ونهاية عبارة سم قول المتن واللحبة
يشمل لحية المرأة وان كانت مثله في حقها إلا أنها تنزى بدنها مر اه (قوله) من نفسه (يا) بخور زه
سم (قوله) ولو اصوله (أي ولو نخرج عني حد الرأس والوجعونائي (قوله) باي دهن (الخ) أي بخلاف الابن

كانت تحته كحال عليه كلام الغزالي والماء المخفر ان عبقته العين حرم والا فلا اه (قوله) يعرف بان الشد
صاف عن قصد التطيب به قد يؤخذ منه الحرم ولو كانت انحرقت المشدودة مما يقصد التطيب بها فبالفتح
بحسب لا يمنع ظهور الرائحة وانما تشد عليه منع تبذر رائحته مر (قوله) الانحوا الحق (الصيد) سايت فيهما
له لا فدية على الجنون ولا مغمى عليه ولو نام ولا غير به سم (قوله) الانحوا الحق (الخ) قضيته وجوب قد يشتمع
الا كراهة وسائت خلافتا في سواي فها أيضا أنه لا كراهة من ألقى عليه الطيب ولو بخور به سم (قوله) زاله
وانما جاز دفع ما ألقى عليه بنفسه وان استلزم المسافة طال زمانها لان فصد الازالة والجازل عز العيوب ولم
يلزم مشقة وان تعدى بلبسه كإقتضاء اطلاقهم وظاهر قوله سم ولم يلزمه الجواز وان نقص ووجه بالمبادرة
للخروج من المعصية به شرح مر (قوله) في المتن (واللحبة) يشمل لحية المرأة لانها وان كانت مثله في حقها
الانها تنزى بدنها مر (قوله) باي دهن (لكن) بخلاف الابن وان كان يستخرج منه السن شرح مر

فأدراج في قسمه لأن فيه

وليس المراد تناسبا ما ذكرناه
كثرة الطببات المتألف لكون
الجزء أشعث أغبر أي شأنه
النا مور به ذلك خلافا
رأس أشعر وقصع وقفن
أمرود يقصع شعور بالرد فلا
يجمد دهنها بالماط فيه
لأنه لا يقصده تزيينها
وفارق ما مر في المحصول لأنه
يقصد به تحسين ما يفت
شعر الوجه كاللثة الشعر
الخشخشة والجلبة ألا تقصده
تزيينها بحال وحشش
فلتبين لما يغفل عنه كثيرا
وهو تلوث الشارب
والعفة بالدهن عند كل
العمل فانه مع العمل والتعمد
حرام فيه الغلبة كما علم مما
تقرر فلهذا من ذلك
ما أمكن وظاهر قوله شعر
أنه لا بد من ثلاث في قصه
الاستفهام بدوئيه أن كان
مما يقصده التزيين لأن
هذا هو مناط الحرص عليه
مما تقرر ويحرم عليه بل
وعلى الحلال لا بد من نحو
رأس الحر كلفه فلا بد
على المتن (ولا يكره) للحرم
(غسل رأسه بدونه يخطئ)
ونحو سد لانه لازالة الوسخ
بخلاف الدهن فانه للزينة
الشامسة للطيب كالمزج
الاولى قوله ذلك حتى في
ملبوسه أي ما لم يغسل وسخه
كله وظاهر ولترتق عند
غسل رأسه ثلاثا ينتعش
من شعره ويكره الا كتحال
بنحو ما لا طبيب فيه غير
عزل فيه ينال بنحو توبنا

وان كان يستقر منه السمن شرح مر اه سم (قوله فأدراج) أي الدهن (في قسمه) أي قسم الطيب
ولم يجعله قسما مستقلا سم عبارة على تنبيه لا يحسن ادراج هذا في قسم الطيب فانه لا يرتق فيه بين
الطيب وغيره كما مر وقد جعلنا في الروايات أصنافا مستقلة لكن المجرأ أدخله في نوع الطيب لتقاربهما
في المعنى لا لثما أو ليس فيهما ما لا يرتق اه (قوله لا يذبح الخ) خبر فأدراج (قوله خصاله) أي أشعر
وهو من لم يثبت رأسه سمن من أفة (وأطعم) وهو من لم يثبت رأسه سمن خبطة وأرض باعش (قوله وذقن
أمرود) أي وإن قارب لا يثبت فانه لو نال وهو ظاهر إطلاق الشراح كالتبايع والمغنى وقال سم ينبغي ألا
أوان يثبت ما لا يثبت كسرأس الحلقوق اه وفيما لا ينبغي (قوله فلا يجمد دهنها الخ) ولو كان بعض الرأس
أصلع جلا دهنه هو فقط دون الباقي نهاية وبنا (قوله الأشعر الخ) أي فافا للمغنى وخلافا لانه بالأساس
عبارة للمغنى والحق الحب الطبري شعر الحية شعر الحمار كالباب وشارب وعفة وقال في المهمات العباس
وقال الولي العراقي الخريم ظاهر فيما اتصل بالحية كالباب وشارب وعفة وقال في المهمات العباس
على الجبهة أي وأدفعه بعلائقه وهذا هو الظاهر لأن ذلك لا يزين به اه وعبارة النهاية بعد ذكر كلام
الطيب والمهمات نصها وأدفعه جمع متناثر ون وهو ظاهر خصاله قال ابن النقيب لما يلحق به الحجاب
والهدب وما يل الوجه انتهى قبل وما قاله في الأخير ظاهر ومثله شعر الخلد لا يقصده تزيينها عند اللثة انتهت قال
عش قوله وهو ظاهر معناه وقال الرشيد قوله مر ومثله شعر الخلد من تمام القيل والقال هو الشهاب
يخرج من اللثة اه (قوله الأشعر الخ) الأوجه ترك الاستثناء مر اه سم (قوله ألا تقصده الخ) وفي الحاشية
والشعر الغالب على الأنف أوقفه كسعر الخلد والاولى وبنا (قوله فليتبين ما يغفل عنه الخ) في الحاشية والنهاية
نحو وقال في الحاشية يجمد كل لحم فيه دهن يعلم منه تلوث شاربه مثل ما لم تستد الحاجة اليه والاجاز
ووجب الغلبة انتهى اه وناق قوله كماله مما تقرر (وهو قوله وكذا في الفدية كرى) قوله وظاهر
قوله أي في القولين الثالث في النهاية والآخر فلا بد على المتن وقوله أي ما لم يغفل عنه الخ (قوله
وظاهر قوله شعره لا يذبح الخ) أي لانه اسم جمع وأقوله ثلاث شعرات نهاية (قوله) أي يحال كنفه الخ اعند
شعنا الشهاب الرمي ما وافقه فانه اتفق بالآخر بين كثير الشعر وقوله سم ونهاية قال الرشيد وصراده
ما قبل ما يشعل الشعر وبعضها وذلك لأن لفظ السؤال الذي أجاب عنه بما ذكره بشرط في دهن الشعر
أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كالمغنى كالمهم انتهى (قوله بدونها) أي ولو
واحدة يغنى قال الوفاي ومثل الشعر بعضه أو نقل الإمام عبد الملك العاصي عن بعض مشايخه أن الخطيب
كان في درس الشمس الرمي فقر راته يحرق في دهن الشعر الواحدة أو بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال
ذلك فقال أنا فانه فقال الخطيب يحرم ذلك بالمحمد من حيث الأنايت وقام انتهى ولكن هذا القيد ليس للفظ
في الحبل بل قصد يخفى علينا ولا يقال في المغنى ودهن رأس أو شعر منه وهو الظاهر من كلامهم انتهى اه
ويجوز أن من اسباب القيام حرم الشمس الرمي بقوله أو بعضها (قوله فلا يذبح الخ) أي لأن الكلام فيها
يخص بالحرم (قوله ونحو سدر) أي كما هو لا طبيب فيه (قوله كالمزج) أي نفا (قوله ولا يرتق الخ) ظاهره
وجوب (قوله) ويكره الا كتحال الخ والآخر كره في الرأس قدسده وللحرص الاحتياط والغسل به يقطع ما
شعره أو انشاد الشعر بالماء والمغفر في الرأس كالحلال فيهما ولا دم عليه أن شغل تنف النشاط شيئا من شعره
حال التبرج أو التفت بنفسه لأن الأصل برأه لا يمتنع بتركه حله شعره لأجده ما ظفرا ولا ناله وتسريره

(قوله فأدراج) أي الدهن في قسمه أي قسم الطيب ولم يجعله قسما مستقلا اه (قوله وذقن أمرود) ينبغي
الاقا وأوان يثبت ما لا يثبت كسرأس الحلقوق اه (قوله الأشعر الخ) الأوجه ترك الاستثناء مر (قوله) ويغنى
الاستفهام الخ اعند شعنا الشهاب الرمي ما وافقه فانه اتفق بالآخر بين كثير الشعر وقوله الشعر إذا الخريم
منوط بما يقصده التزيين فانه معلوم بما في المتن المنافي لحال الحرص فان الحاج أشعث أغبر (فرع) *
قال في الروضه خضب خبسته بالدهن اه وقوله خبسته قال في شرحه وغيره من الشعر اه وصلوغب

الاشياء من الحرمان على الذكر (١٧٠) ونفيه (ازالة الشعر) ولومن غير رأيه (أو الخضر) أي شئ من أحدهما من نفسه وإن قل بنصف

وإسراف أو غيرهما من
وجوه الزوال حتى نحو
مريد أو مزيل مع العلم
والاعتماد فيها يظهر ذلك
لأنه وله تعالى ولا تخشوا
وتمسكوا أي آمن شعرا
الحق به شعر بقية البدن
والظفر بجمع أن في إزالة
كل منهما ينافي كون الحرم
أشعث أعبر عنه قلع شعر
ثبت داخل فحتم وتأذيه
ولو أدى تأذيهما يظهر وقطع
ما غطي عينه مما ملأ من
شعر راجية أو راحة كدفع
الصائل وما تنكسر من
ظفره وتأذيه كذلك ولا
قدية كقلو قطع أصبعه وعلها
شعر أو ظفر أو كسفا جلدة
وأصبعه والظاهر للثبته
ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين
قطعه وكسفه كالعدو أو
غيره لأن التعدي بذلك
لا يمنع التبرع بخلافه بل يحث
الفرق وخرج عن نفسه
أو التبرع به فإن كان حلالا
فلا شئ لكن إن كان غير
أذنه أم وحز أو محرم ما لم
يخل وقت تحمله فإنه حرم
عليه ما لو القدية على المحلوق
لأنه أترفع عنه ولو تقدم
المباشر فلهذا حصل تقدمها
حيث لم يعد النفع على
الأشياء التي من من نصيب
شاة وأمر آخر يبيحها
يضمنها المأمور بل لو سكت
مع قدرته على الامتناع
فالحكم كذلك لأن الشعر
في الحرم كالأعضاء

وقلته بمعنى ونسبته (قوله من الحرمان) أي قوله ومنه يؤخذ في الإجابة والغنى الأقوله من نفسه وقوله حتى
عوضه الخ إلى ذلك وقوله ولو أدى الخ وقوله كذلك قول المان (أو الظفر) أي من يده أو جسده
أومن يحرم آخر قلنا أو غيره نهاية زاد الوائى لومن أصبح زائدة اه (قوله وغيرهما) أي خلق أو ص
أو نوره نهاية (قوله حتى عوضه وداء الخ) أي كل من جعل الرأس بعوضه وناف (قوله مع العلم
الخ) أي كونه مزيلًا فبما يظهر قاله البصري والظاهر بالأحرم والظفر هو المكون مزيلًا (قوله وذلك)
أي حرمته الزيادة كسر (قوله ناله قلع الخ) أي بلا فدية نهاية ومعنى (قوله عينه) الأولى الأفراد كقافي
الوائى (قوله وما تنكسر من ظفره الخ) أي وله الزيادة لم قال إن الجبال ولو توقف نفع أو قلع الشعر أو
الظفر المتأذى به على قطع شئ من غيره فالظاهر عدم الإثم والاقرب وجوب القدية ثم رأيت في النسخ مال اليه
وعبره النهاية فلهذا انتهى اه وناف (قوله كذلك) أي ولو أدى ناله فبما يظهر (قوله ولا فدية)
راجع لكل من القاع والقطع (قوله كلقو قطع أصبعه الخ) نعم تسن القدية نهاية (قوله أو كسفا جلدة أو راحة
الخ) وقيل ما ذكر عدم التحال به فإبراهيم عش (قوله ومنها الخ) أي من أزال (قوله كان كذلك) إلى
قوله وهل الأمر الخ في الغنى الأقوله لكن إن أزال أو غير الأولى انتهى في النهاية الاما ذكر وقوله وهل الأمر الخ
ولو عدل (قوله كان حلالا فلا شئ) وكذا إن كان رما دخل وقت تحمله فبما يظهر (قوله به) أي بذهبه
ينبغي أن يكون عليه رضاء كاذبه بالنسبة لعدم الإثم فلهذا عدم التبرع براحته أو القدية أو القولية أي به
فبما يظهر في جميع ذلك بصرى (قوله لم يبدل وقت تحمله) أي فإن خل وقت تحمله فهو كالحال فلا يبدل
فبما يظهر ثم رأيت أنه مع ربه فالحديث على ذلك مبرى وقوله ففيه سبق يشل الإثم والتبرع براحه (قوله
والفدية على المحلوق) وليس الخالق طر في الضمان وإن لم يأت في الحق إن أمكنه من تبرع براحه فبما
عليه حقه واستشكل بمسألة الغصب آية آية المكان الغصب فيها طر وقد يجب بان ذلك محض
حق آدمي فلهذا فبما صحت كثر مما عدا شرح العباب اه سم عبارة عش قوله من لانه المستر اه الخ ظاهره
إن الخالق لا يطالب بشئ فليس طر بقية الضمان اه (قوله حجبته بعد العلم الخ) بهذا فارق ولو حجبته
غيره مع تمكنه من دفعه حجب لا الضمان عن الجراح لأنه ليس ثم منفعته تعود إلى الجرح وإنما لطيفته
به الضرر عش (قوله لم يضمنها المأمور) أي ضمانا مستقرا والافقو طر في شرحه مر اه سم قال
عش قوله والافقو أي الغصب طر بق الخ ويحل عدم القرائة على الغصب بخبر جعل الغصب والافقو ضمان
عليه اه (قوله لم يوسكت مع قدرته الخ) ولو طارت نار في شعره فاحرقته وطاف اللئيم منه القدية والافقو
نهاية ومعنى (قوله فالحكم كذلك) أي فالقدية عليه (قوله دفع بعضها) أي المتلغات (قوله بخلاف ما لو كان
ناغما الخ) بخبر شرح العباب والافقو معناه أي عكن المحلوق منع الخالق لا كراهة أو قوم أو جنون أو غاب أو قد
خلق بلا ذنبه قبل دخول تحمله فهي ولو صوما على الخالق ولو حلالا لأن قالوا فهم كلامه كالشيخين
وعبرهما أن المحلوق ليس طر يقا الضمان سواء أعسر الخالق أو غاب أو لا وهو الأصح باتفاقهم كافي المجموع

الأخضب شعره بخبر الحائنه اه وقوله شعره قال في شرحه أي الحرم المذكور أو اللئيم (قوله من نفسه) يأتي
بمخرجه (قوله والقدية على المحلوق الخ) عبارة شرح العباب والقدية فيها أدفع الخلق قبل وقت التحلل
على المحلوق وإن لم يأت فدية أي الخلق إن أمكنه منعه فطر بيطه فبما عليه حقه لأن قالوا فهم كلامه بان
الخالق هنا ليس طر يقا الضمان وهو كذلك لكن استشكل بمسألة الغصب المذكورة يعني مسألة غصب
الشاة إلا أنه قاله يعني الغصب فيها طر وقد يجب بان ذلك محض حق آدمي فلهذا فبما صحت كثر مما عدا الخ
اه (قوله لم يضمنها المأمور) أي ضمانا مستقرا والافقو طر في شرحه مر (قوله بخلاف ما لو كان ناغما
أو مكرها الخ) بخبر شرح العباب والافقو معناه أي يمكن المحلوق منع الخالق لا كراهة أو قوم أو جنون أو
ناغما وقد سبق بلا ذنبه قبل دخول تحمله فهي ولو صوما على الخالق ولو حلالا لأن قالوا فهم كلامه
كالشيخين وغيرهما أن المحلوق ليس طر يقا الضمان سواء أعسر الخالق أو غاب أو لا وهو الأصح باتفاقهم

لانه معذور ولا تقصير من جهة بخلاف نحو الناس انتهت اه سم (قوله) أو غير مكاف) أي مجزئاً أو مسمى عليه أو صلباً غير مسمى ونهاية (قوله) ولو أمر غير مالم) عبارة النهاية واستثنى من الإطلاق وجوب الفدية على الخالق مالم أمر بحلال حلالاً يخلق مجرم نائم أو نحو فالفدية على الآخر إن جهل الخالق أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره والأفعلى الخالق ومثله مالم أمر بمجرم محرماً أو حلالاً محرماً أو عكسه كإبنته عليه الأذرى ومصرح ما تقر وأتم حال كونه معذور من فالفدية على الخالق وقباحتها حال كونه معذور من إن تكون على الخالق أيضاً وهو ظاهر اه (قوله) بحق رأس مجرم) أطلق الحرم والموجود في كلام غيره تنقيده بنحو النائم فإنه لو تمكن من الدفع فهي عليه دون حاكمه استغنى عنه ما سبق بصري (قوله) إن عذر المأمور) أي بان جهل الاحرام أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره كذا في الاسنى بصري وفي سم بعد ذكر مثله بزيادة مناصه فالخالف انه لو أمر بحلال أو بمجرم حلالاً أو بمحرماً فان عذرا أحدهما فقط فالفدية على الآخر أو عذرا أوليه بعد فعل المأمور اه (قوله في الأول) أي في المأمور فقط (قوله) أو الاقرب) قد يشمل المأمور وفي الأول أيضاً لكن التعامل ظاهر في التخصيص بالامر هنالك كن قياس ما مر عن شرح العباب فيما لو حل رأس الحرم بغير إذنه وأمكنه منع من الخالق ليس طر يقا ان المأمور في الأول كذلك الا ان يعرف فإبراجع سم (قوله) لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج أعجمياً يعتقد وجوب الطاعة سم (قوله)

كأن المأمور لانه معذور ولا تقصير من جهة بخلاف نحو الناس اه (قوله) فالفدية على الآخر) استشكله الأذرى والزركشي بان قياس الضمان الوجوب على المأمور ومطلقاً كل أمره بالتألف نفس الغير أوماله وفريق في شرح عاب بان الخالق هنا عذبه له وأتوا كراهه لا تقصير منه التعلق بنسب الزامه فالفدية التي هي حق الله تعالى المبني على المسامحة بخلافه تلف نفس الغير أوماله فإنه يقصر وإن جهل حرمة ذلك لا يتم على التقى في أحد فان فرض خفاؤه على غيره نادراً ليعول عليه أنه أن قال قال في الكفاية ان قول لو أمر بمجرم خصاً يقتل صلباً لا ضمان على الحرم في الفرق بينه وبين ما هنو وجوبه الآخر في تأنيهاً يطبق على مالم كان الأمر هو المخلوق قبل ان الشرع يفرضه وديعة بخلاف الصيدون ثم لو كان بسدده ضمنه اه ولا يخفى أنه قد بني بادر من الفرق الذي ذكره في جواب اشكال الأذرى والزركشي ان المأمور في الأول ليس طر يقا في الضمان فكان قوله هنا محل فغار راجع لقوله كلامو وفي الأول أيضاً لأن ما وجبه الاقرب الذي ذكره لا يشمله فلنأمل وأضافين جهلة عذرا المأمور والا كراه وسبأني انه لا يمنع كون المأمور طر يقا ضمان الصيد فيحتاج للفرق بينهما في الوض فرع وان اضطرر وأكل الصيد من وكذا لو أكره أي الحرم على قتله ويرجع على المكروه اه (قوله) إن عذر المأمور) أي بان جهل الاحرام أو أكره وكفى المجموع قال في شرح العباب أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره كإبنته الأذرى وغيره أخذ من كلامهم في الجنبات اه (قوله) إن عذر المأمور) يشمل المأمور الحرم اذا عذر فقتله ان الفدية على الآخر ولو افترقه ماني شرح الروض فإنه انما قال الروض فان أمر حلالاً حلالاً بحق رأس مجرم نائم أو نحو فالفدية على الآخر ان جهل الخالق أي أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره كإبنته كإبنته عليه الأذرى اه كاصله انه لو أمر بمجرم محرماً أو حلالاً محرماً أو عكسه كإبنته كإبنته عليه الأذرى اه فالخالف مع ما مر انه لو أمر بحلال أو بمجرم حلالاً أو بمحرماً حلالاً أو بمحرماً حلالاً فالفدية على الآخر أو عذرا أوليه بعد إفهسي على المأمور (قوله) وهل الأمر طر يقا هنا) انظر لم ترددها في آخره فيما لو حل بغير إذنه الحرم مع تمكنه من منعه بعدم كون الخالق طر يقا كما مر عن شرح العباب مع ان الخالق هنا باشر والا أمره نائم باشر (قوله) أو الاقرب) قد يشمل المأمور في الأول أيضاً لكن التعليل بظاهر في التخصيص بالامر هنالك كن قياس ما مر عن شرح العباب فيما لو حل رأس الحرم بغير إذنه وأمكنه منع من الخالق ليس طر يقا ان المأمور في الأول كذلك الا ان يعرف فإبراجع سم (قوله) لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج

أو غير مكاف فعل الخالق والمصالح مطالبته بانساجها لان نسكه يتم بأدائها وله انساجها عن الخالق لكن بانسكه كالقارة ولو أمر غيره بملاحق رأس مجرم فالفدية على الآخر الحلال أو الحرم ان عذر المأمور اطلاقاً والمحرر والا فني على المأمور وهل الأمر طر يقا هنا كالمأمور في الأول محل نظر والآخر لا لان مجرد الامر بان لا يعتقد وجوب الطاعة لا يقتضي سوى الامم

ولو عذرنا فهي على الخالق فيما يظهر لانه المباشر * (تنبيه) * قد يشكك تعليلهم وجوب الغدبة في الخلق بالترفع بانهم جعلوه من أنواع النعز وروجعوا في ان التمس الغير (١٧٢) بغير فائدة النعز ورو ذلك مستلزم لكونه نزيهاً أو مناف لكونه ترفها اذ هو الملام للنفس ولزم

من ملائمة له اعدم اقراره له اوقد يجب ان يقع اطلاق كونه ترفوا في فيه ترف من حيث انه يورث كافة الشعر وتعهده وجنبته من حيث ان الشعر جبال وورث ينفق عرف العرب بالقدم على غيره ولا يكونه جنبته ساوى نحو النامي وغيره وبقائه جبالاً لم يخلق فيه لم يعده ولم لا في نفس فان قلت لم جعل ركا وكان له دخل في الفعل الاول قلت اما الاول فلان فيه وشعر ينبت على قاصبه الطراف من حيث انه اجزال النفس في المشيئة تعالى وآمال الثاني فلان الفعل من العبادة امام اعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المسموعة من الآلات المصلى واما تعاطي ضدها كتعاطي القطر في الصوم أو دخول وقتة والخلق من حيث ما به من الترفه ضد الاحرام الموجد لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحله (وتكتمل الغدبة في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفار أو بعض من كل منهما كما ذكرنا اتحاد جعل الازالة ومنها عرقاوان كل انزال لجمع شعر الرأس والبدن وأطفار البدن والرجلين فلا تتعدد الغدبة مع الاتحاد المذكور لانه حيث يعد فعدوا واحداً

ولو عذرنا فهي على الخالق (الخ) وقباسة انما هو كالناغم معذور بان تكون على الخلق ايضاً وهو ظاهر شرح مرادهم اي لانه المباشر ع (قوله بالترفع) متعلق بالتعليل (قوله بانهم الخ) متعلق بتشكيل (قوله جعلوا) اي الخلق (قوله في ان الله) اي الشعر (قوله اذ هو) اي الترفه بصري (قوله كونه ترفها) الانسب كونه ترفها (قوله وتعهده) عطف تفسير على الشعر (قوله ول كونه) اي الخلق (قوله وجنبته) عطف على ترفه (قوله وبقائه) اي الشعر (قوله وقائه جبالاً) الاول معطوف على اسم الكون والثاني على خبر فهو من العطف على معمولي عامل واحد ثم في الاول العطف على الضمير المحرور وسلا إعادة الجار وفي ما بعده بصري (قوله لم جعل ركا الخ) اي الخلق مع ان ما فيه من الترفه أو الجنبته منافي كونه عبادة وركا فاستلزمه التحليل عنه (قوله الاول) الاول تركه (قوله المصلح) الضمير عائد الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظي والثاني معنوي بصري (قوله من الآلات) متعلق بضمير حصوله (قوله المصلى) متعلق بمصومه (قوله واما تعاطي ضدها) هذا انظار الظاهر والافتراض ان الفعل عن الصوم يحصل بدخول وقت الاطفار وهو شر وب الشمس تعاطي للقطر ام لا (قوله ادخول وقتها) اي القطر سم قول المتن في ثلاث شعرات) يتقوا من جمع شعرة يسكونها به ومعنى (قوله او بعض) الى المتن في المغنى والنهاية الاقوله وكان الى ما اذا (قوله او بعض من كل منها) اي من الثلاث شعرات او الثلاثة أطفار فصور والمسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها ومن كل طفر من الثلاثة بعضها ولو ازال شعرة واحدة في ثلاث شعرات فان اختلف الزمان والمكان وجب ثلاثة امداد وان اتحد اذ مر ولو ازال طفر في ثلاث شعرات فالواجب ثلاثة امداد ان اختلف الزمان والمكان والفعل والوجه مد واحد كفي الشعر وتوهم فيه نظرو يؤيد الاول اطلاق قوله الاتي والخالف بها القطر سم اقول بل كلام الشارح الاتي في قيل قول السلف والظاهر الخ مر في الاول (قوله عمل الازالة) اي ليجعل الشعر انزال فانه لا يشترط ان يكون من الرأس وحده مشتملاً بل لو ازال شعرة من الرأس وشعر من الابطا وشعر من بقية الجسد لم يعد اذا اقتصر ان الازالة ومكانها (قوله بجمع شعر الرأس الخ) نظاره انه لا تعدد الغدبة في ازالة جميع الشعور ومع جميع الاطفار وليس مراد انصر بهم بان الخلق والخلق نوعان متقاربان بان الغدبة تتعدد بتعدد شعورها وتتعدد بتعدد أطفارها وليس مراد الغدبة على انه بالنسبة الى كل من القسمين على انفراد وهذا واضح لا غبار عليه وانما انها تعدد لثلاث يغفل عن كونها على ما بينا اذ هو منها بصري اي ولو قالوا اطفار البدن الخ بما يدل الاول لا تضم المراد (قوله وان كان المزال الخ) لا ينفى ما في هذه الغاية عبادة النهاية والمغنى وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم الاول حتى لو حاق شعر أو شعور بدنه ولاءه او ازال أطفار بدنه ووجهه كذلك لم تعدد الغدبة واحدة اه وهي اوضح وأسلم (قوله فلا تعدد الغدبة) اي بل تجب فدية واحدة للشعور والاولا لطفاً سم (قوله ومن ثم) اي من اجل ان لا فرق بين اثنين المعضور وغيره (قوله لمت هذا الخ) اي بخلاف الناس والجاهل في التمتع باليس والعيب انجباً يعتقد وجوب الطاعة (قوله ولو عذرنا فهي على الخالق الخ) وقباسة انما هو كالناغم معذور بان تكون على الخلق ايضاً وهو ظاهر شرح مر (قوله ادخول وقتها) اي القطر (قوله او بعض كل منها) اي من الثلاث شعرات او الثلاثة أطفار فصور والمسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها ومن كل طفر من الثلاثة بعضها ولو ازال شعرة واحدة في ثلاث شعرات فبغير ان يقال ان كل ما مع اتحاد الزمان والمكان قد واحد لان الزمان مع اتحادها كالألة بجمع شعور ومع اتحادها ما في كل واحد لا يعدد الغدبة هذا لا زاد على السبب هنا والافتراض امداد مر ويبي الكلام في لو ازال طفر في ثلاث شعرات كل مرة ثلثة مشلا فان اختلف الزمان والمكان ففي كل مدوا لفعل يجب مد واحد كفي الشعر أو وجهه نظرو يؤيد الاول اطلاق قوله الاتي والخالف بها القطر (قوله فلا تعدد الغدبة) اي بل تجب فدية واحدة للشعور والاولا لطفاً (قوله

وذلك لقوله تعالى فدية أي خلق شعره أو قل الشعر ثلاث الاستيعاب غيره بغيرها اجاءوا ولا وجبت مع العذر فمع غيره أولى ومن ثم لم نمت هنا كالصديق

نحو ناس وما هو ولى صي غير مختلف نحو مجنون ومغنى علم وغير غير كفى الجموع لان هو لا لا يسبون لتقصير وجهه بخلاف اولئك
وكان قضية كون هذا كالصديق باب الاتفاق انه لا فرق لكن لما كان فمحق بقية له الى صي محمض لا يتصور وتقصير وجهه يندفع
استشكال الاذرى وجواب الغزى عنه بما لا يتضح على انه يوهن ان امير كغير امير (١٧٣) وليس كذلك فيقرر رأيا اذا اختلف محل

الازالة او زنها من فاصبح
كل شعرة او بعضها او ظفر
كذلك من كفاي والاطهر
ان في الشعرة او الظفر او
بعض كل (مد طعم وفي
الشعرين) او الظفرين او
بعضهما (مدن) لغير
تبعيض الدم والشرع قد
عدل الحيوان بالطعام في
جزءه الصد وغيره والشعر
أوعضه النهاية في القلة
والمد أقبل ما وجب في
الكفارات فقبولت به
والحق بالظفر لما مر هذا
ان اختار الدم فان اختار
الصوم فوهم في الشعرة أو
الظفر أو بعض أحدهما
ويوم في اثنين وهكذا
الاطعم ذراع في الواحد
وصاعان في الاثنين وهكذا
كذلك قاله جمع وقال الاسنوي
انه متعين لا يحد من مخالفه
آخرون منهم الباقيين وابن
العقاد فاعتدوا ما أطلقه
الشيطان كالاخصاب من انه
لا يجزى غير الملقى الاولى
والذين في الناس قوما أزم
به الآخرون من التغيير بين
أنش وهو الصاع وبعضه
وهو الماد مردود بان له نظائر
كالسافر بتغير بين العصر
والإتمام (والمدور) بان
آذاه الشعر اياه لا يعمل
عاده لغير قتل فيه أو مرض

والدهن والجماع ومقدماه لا اعتبار العلم والقصد به وهو مستف فمما فيه ومعنى (قوله نحو ناس الخ) أي كان
سكت عن الدفع مع القدرة (قوله وما هو) أي بالحر متناهية (قوله بخلاف نحو مجنون الخ) أي كالناس متناهية
ومعنى واسي (قوله كفى الجموع) عبارة للحاشية الاصح في الجموع ان المعنى عليه والصي والمجنون اذالم
يكن لهما فوهم غير لازد به عليهم ولا على ولهم انتهت اه سم (قوله بخلاف اولئك) عبارة النهائية والمعنى
تخلاف الجاهل والناسي فانهم معلقان فلهما من نسبة الى تقصير اه (قوله انه لا فرق) أي بين نحو الناسي
ونحو المجنون فخصب الغدبة عليهم أيضا متناهية ومعنى (قوله اما اذا اختلف محل الازالة) أي بحيث لم يسمع آخر
اذا نه سمع اوله بمحذ صاغ قول المتن (والاظهر ان في الشعر الخ) ولو اضعفت قوله الشعر بان شقها فصفتين
فلان في احر حرم وثائق (قوله او الظفر) أي قوله هذا في المعنى والى قول المتن وللمعدو وفي النهاية (قوله
وغیره) أي كتجبر الحرم (قوله هذا الخ) أي وجوبه مد أو مدين في اذ كر عبارة المعنى وحصل الخلاف
المدكور اذا اختار العلم الخ (قوله ان اختار العلم الخ) وفاقا لاسي والمعنى وتختلفا لنهاية عبارة ولا فرق في
ذلك بين ان يختار مد أو لا كما في به الى الجرح الله تعالى خلافا للعمري فيقيد بسط الكلام على رد التقيد
المدكور جمع من المتأخرين كاللغزى وان كان المعنى وان العمدات تمسكو باطل سلق الشخين اه قال الرشدي قوله مر
تخلوا للعمري أي في تقيد ذلك بما اذا اختار الدم فان اختار صوما الخ اه (قوله وهكذا) بمعنى أو
بعض الاثنين من الشعر أو الظفر (قوله قاله) أي قوله هذا ان اختار الدم فان اختار الصوم الخ
(قوله ما أطلقه الشيطان كالاخصاب) أفنى شيخنا الشهاب الرمي بان المعنى ما أطلقه الشيطان كالاخصاب سم
(قوله من انه لا يجزى غير المداخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر لصاع والصاعين فتأمل سم وقد يجاب بان
المراد لا يجزى غير المداخ (قوله وما زال الخ) اشارة الى اعتراض الآخرين على الاولين بأنه يلزم من قولكم
التغيير بين الشيء وبعضه وهو تنفع فده ما نزل واقع لان له نسبنا كرهى عبارة المعنى قال بعضهم وكلام
العمري ان ظاهره على قولنا الواجب المداخ أي وهو مرجح لا يظهر على قولنا الواجب مداخ رجح حصوله
الى انه يغير بين المد والصاع والشخص لا يغير بين الشيء وبعضه وجوبه المنع فان السافر يغير بين العصر
والإتمام وهو تغيير بين الشيء وبعضه اه (قوله بان آذنه) الى قوله وقيل في النهاية الاقوله اياه لا يعمل
عاده وقوله ولا ينافى الى المتن وقوله وكذلك الى المتن وقوله وكل محذور بالاحرام الى المتن وقوله وهما واخصان
والى قوله ورد في النسخ الاما ذكر وقوله قبل (قوله اياه لا يعمل عادة) أخره عش (قوله أو مرض الخ)
أو حرام متناهية ومعنى (قوله ولا ينافى هذا) أي التقيد بقوله اياه الخ (ما مر الخ) أي من التعصيم بقوله ولو
أدنى تاذ (قوله من شأنه) أي نحو المنكسر الخ (قوله به) و (قوله هناك) أي في نحو المنكسر الخ (قوله
أو زيل الخ) الاولى ابدال أو بامى المنكسر (قوله وكذا فلم يطر الخ) كالصريح في وجوب الغدبة حيثئذ
وتقدم قوله وما المنكسر الخ صرح فيه بعدم الغدبة فهما سلتان فلا تنبيه لتمييز احداهما عن الاخرى

بخلاف نحو مجنون ومغنى علم وغير غير كفى الجموع) ومثلهم في ذلك التام شرحه وضربوا لجانبة
الاصح في الجموع ان المعنى عليه والصي والمجنون اذ لم يكن لهما فوهم غير لازد به عليهم ولا على ولهم (قوله
ما أطلقه الشيطان كالاخصاب) أفنى شيخنا الامام الشهاب الرمي بان المعنى ما أطلقه الشيطان كالاخصاب (قوله
من انه لا يجزى غير المداخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر لصاع والصاعين فتأمل (قوله وكذا فلم يغير
احتاج اليه) كالصريح في وجوب الغدبة حيثئذ وتقدم قوله وما المنكسر من ظفره وتأذى الى الخ امرح فيه
بعدم الغدبة فهما سلتان فلا تنبيه لتمييز احداهما عن الاخرى فكان ما هنا اذالم ينافى لكن توقفت مداواة

أمر أو وصح ولا ينافى هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لان من شأنه ان لا يصبر له ما كفى فيه ينافى تأخلاف هذا ومن ثم تعجب
هناك فده (أن يحق) أو مر بل محتاج لان التام من رأسه وغيره وكذلك فلم يطر احتاج اليه (وبقى) لقوله تعالى فان كان منكم مرضيا
الاية نزلت فيمن آذاه أو مأساه فصرح صلى الله عليه وسلم بالخلق ثم بالقيدية الآية

فكان ما هـ اذا لم يتأذنه لكن توفقه داوا ما تخته على ان التمثلا سم **(قوله كاتقرور)** أي في شرح الثالث
 إزالة الشعر أو القفر **(قوله احتياطا لستر العورت وقاية للرجل الخ)** أي لانهم كانوا يرمون متخفف فيهما
 نهاية ومعنى **(قوله الاعتدال كالج)** أي والامال نظر بشهوة أو قبل بمائل كذلك ولا عاتل قتل السيد
 بدلالة أو عارة آلة شرح بفضل وبأي في الشرح مثله زيادة الاستثناء نحو يده وتقدم عن الزواني استثناء
 اضعاف قول الشعر في شقتها نصين **(قوله على الذكرو غير)** أي أحرم الحرام مطلقا أو يجمع أو بعمره أو
 بهما نهاية **(قوله ولو في دبره جملة الخ)** أي بد كرمصل أو يقطع ولومن بهيمة أو بقدر الحشمة فمن فاقد
 نهاية ونزاع قال الرشدي قوله مر أو يقطع أي بالنسبة للمرأة أي بان استدخلت ذكرا مطلقا فحرم
 عليها بفسد جهاز وان كانت لا تحب عليها العذبة كجاني اه **(قوله ولو بمائل)** أي كشف ونزاع **(قوله وعلى**
الزوج الحلال الخ) الاحصر الاعم حذف الزوج كأي النهاية والمعنى **(قوله كقبلة الخ)** أي ومعاينة بشهوة
 نهاية ونزاع **(قوله ونظر)** هل توقف الحرمة على تكرر ولو جسه أن يجري فيمافي الصوم سم عبارة
 الزواني وحري ان سم على أن المراد لا تحرم وهو قياس الصوم بخلاف ظاهر القصر اه أي بخلاف مطلق
 التفتت والنهاية **(قوله بشهوة)** أي ما حثت لاشهوة أي في جميع ما تقدم فلا حرم متولا فدية اتفاقا فيه عبارة
 الوافي يخرج بالمباشرة النظر والقبلة بمائل وان أزل فلا دم بهما ثم ان كانا بغير شهوة فلا دم وان كانا لم
 وان لم ينزل وقال في الفقه ما حثت لاشهوة أي في المقدمات فلا دم ولا فدية انتهى وبشهوة المباشرة بغيرها
 كن ينزل ويحطل وداعا فاضدا الاكرام أولا اه **(قوله بشهوة)** أي في الثلاث فتح القبلة قال في النهاية وفي
 الاوزان يجب تقبيل القدام بشهوة وكله أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته وداعا أنه ان قصد
 الاكرام أو المطلق فلا فدية أو الشهوة ثم وفدي بصرى وقوله في تقبيل القدام الخ أي ولو بغير حسن
 ونزاع **(قوله لكن لادم مع انتفاء المباشرة)** أي كالنظر والقبلة بمائل مر اه سم **(قوله لو يجب بها وان لم**
ينزل) يشيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بغير دلس بشهوة فلينبهه وبعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة
 حن النظر فحرم ولو بين التحليل ولا تقصد أي المقدمات السليوان أزل ويجب بمعمده الدم أي وان لم
 ينزل وكذا الاستثناء أي اذا أزل لا بالنظر شهوة والقبلة بمائل وان أزل في شرهما منه وفيه أي
 في المجموع أن الاصم القطع بالوجوب في مباشرة الغلام بشهوة كل مرة ولو كرر ونحو القبلة قال في نظره
 أنه ان اتخذ المكان والزمان لم يجب الامرة ولا تعدد ثم رأيت المجموع صرح بذلك انتهى اه سم **(قوله**
بها) أي بالمباشرة فمبادون الفرع كالمفادضة والمعاقبة بصرى **(قوله ان جامع بعدها)** مفهوم أن
 المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمها في بدنة الجماع والظاهر أنه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية
 التصريح به عش عبارة الوافي يندرج دم المقدمات في جامع وقع بعدها وان طال الفصل أو بين التحليل
 قال في الحلية ومجمله ما لم يسبق تكفير عنها ولا فلا ندرج اه وكذا أي يندرج دم المقدمات في
 جامع لو وقع قبلها وان طال الفصل كأي في شرح العباب وقال في مختصر الايضاح وشرحه يندرج هذا

ما تخته على ان التمثلا وانظر هل توقف الحرمة على تكرر ولو جسه ان يجري فيمافي الصوم **(قوله لكن لادم**
مع انتفاء المباشرة) أي كالنظر والقبلة بمائل مر **(قوله لو يجب بها وان لم ينزل)** وفي الاوزان انها يجب
 تقبيل الغلام بشهوة وكله أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته وداعا أنه ان قصد الاكرام أو المطلق فلا
 فدية أو الشهوة ثم وفدي مر **(قوله لو يجب بها وان لم ينزل)** يشيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بغير دلس
 بشهوة فلينبهه وبعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة حن النظر فحرم ولو بين التحليل ولا تقصد أي
 المقدمات السليوان أزل ويجب بمعمدها الدم أي وان لم ينزل وكذا بالاستثناء أي اذا أزل لا بالنظر بشهوة
 والقبلة بمائل وان أزل اه وفي شرهما منه وفيه أي في المجموع ان الاصم القطع بالوجوب في مباشرة
 الغلام بشهوة كل مرة وفدي في موضع الحسن قول الماوردى وبه لا فدية في تقبيله ولا مباشرة بشهوة
 وان أزل كل فكره فآل ضعيف أو يجعل على غير الحسن بنائه انه يتدو في نظر وان تقبيله بجمه متفكر اه

*) تنبيه هـ كل محذور أربع
 الحاجة فيه الغلبة الا ان الله
 نحو شعر العين كاتقرور
 والانعكاس السراويل
 وانحط المقتطوع فيمافي
 احتياطا لستر العورت وقاية
 الرجل من نحو التماسه وكل
 محذور بالاحرام فيه الغلبة
 الاعتدال النكاح (الرابع)
 من المهرات على الذكر
 وغيره (الجامع) ولو في دبر
 بهيمة ولو بمائل اجنا
 ويصرم على الحلية الحلال
 فكيفه لان فيه ما عاتل
 معصية وعلى الزوج الحلال
 مباشرة محرمة تمنع عليه
 تحليلها وتحرم ايضا مقدماته
 كقبلة ونظر ولس بشهوة
 ولو مع عدم أزل أو بمائل
 لكن لادم مع انتفاء المباشرة
 وان أزل لا يجب بها وان
 لم ينزل لم ان جامع بعدها

والواجب في منع الجماع أو شأه أن تعزل تغفل بينه وبين المقدسات زمن طويل كما يندرج الحدث الأصغر في الأكبر
سواء تقدمت موجدته الجماع أو تأخر انتهى انتهت (قوله وإن طال الفصل) كذا في النهاية أيضاً صرح به
أن الحكم كذلك وإن غش تكام ملا وهو قياس قولهم كالندراج الأصغر لا كبره ونقل عن بعض المتأخرين
أن يحمل اعتبار القول بحسب السبيل بعد رفا وهو تفصيل حسن انتهى السيد البصري لكن المقيد الأول
سكروى على بياض (قوله ولا يمتنع الخ) معقولة على القدماء قول المتن (وتفسده الخ) يفهم أنه لا يبعد
احرامه معه أو هو كذلك ولو أحرم حال تزوجه انعقد صحاح على أوجه الأوجه لأن النزاع ليس بجماع نهاية
ومعنى آخر قد يفتقر إلى تركه التاخذ قد سأل في الأمر عمن وسه (قوله أي الجماع الخ)
ولو انعقدت نسك فاسد إبان أحرم بالجماع بعد فساد العمر بالجماع ثم جعل فساد الخ بالجماع حتى يجب
البدنة أو لا لأنه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فوجب شاة كل جماع بعد فساد الفاسد بالجماع ففساد الخ لا يبعد
الناهي سم (قوله وهما واختار) أي إما التخييل فإن زعمه الغسل فسد نسكه ولا فلا ولا نافي (قوله وكذا يفسد
به الجماع إذا وقع قبل الخ) أي سواء كان قبل الوقوف وهو إجماع أو بعده خلافاً لا يحنف وسواء أكانه الجماع
أم لا كما لا بد أن يكون كالجماع في النسك فوجباً أو صبيحاً أو بعد الصبيح عند الوقوف مكلف وسواء أكان
النسك طوعاً أم مكرراً وضائراً أو غيره لا حرجاً أم التناهي والجنون والتمني عليه والنائم والمكره والجاهل
أقرب عهد بالاسلام أو شنبه ببادية بعيدة عن العلم فلا يفسد بجماعتهم نهاية (قوله من عامداً) أي بمن
أما فيه المبرزين مسمى ويحتمل فلا يفسد ذلك بجماعه كذلك النافي والجاهل والمكره مسمى (قوله وإن كان
قار بالخ) غاية لما أفاده قوله بخلاف ما إذا تمة أي ولا يفسد الجماع بالجماع إذا وقع بعد تحله الأول وإن كان الخ
(قوله وإن بات بشئ الخ) في تصور مظهر فإن التحلل لا يتخلون الطواف أو الحلق وكل منهما من أعمالها وقد يقال
بعدم ورود ذلك في دخل وقت التحلل وليس برأيه شعر لما تقدم أن ترك الحلق يسقط عنه فحصل التحلل بالرى
وحده بصريحه سم عبارة الوائى وغيره الذين تنوع جهه معقولة بأن بات بشئ كقارن ونفخ تحلل ولم يكن
برأيه شعر زال بالرى فقط بجماعه من بين من أعمالها الطواف والسعي وفساد وإن أتى بأعمالها كلها كقارن
طاف للقدوم ثم غشي ثم حلق تعداً أو لضرورة قبل الوقوف أو بعده ثم جامع قبل التحلل الأول ولو بعد
الوقوف وكذا تنسب الخ فواتها بوقت الوقوف وإن لم تتأقت وأمكنه أن يأتي بأعمالها بعد فساد مقدم للقران
ودم القوات ودم في القضاء وإن أفردته قاله في الغرض اه (قوله ويربان العمر الخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع
التوهم فأى رديه سم (قوله أي الجماع) أي قوله ومحل في المعنى الأقوله والفور إلى المتن وقوله يسرع بمكثاً
فان عجز وقوله لأنه لا يتم إلى يومين (قوله لقضاه جمع) أي قوله ومحل في النهاية الأقوله وعلى الشناو اعترض
وقوله وأوجبه من مالي فإن عجز وقوله لأنه لا يتم إلى يومين (وهي بعير الخ) أي بالبدنة تحبب ما لم يقتضى كتب

يأتى في النكاح لوضوح الفرق اه وفي شرحه أيضاً انه موقوف على رخصه القلة فالذى يظهر أنه ان انعقد المكان
والزمان لم يجب الاسرة ولا تعددت ثم أيت بالجموع عسر عسر بذلك وسأذكر عنه فقيل أن جواب الالب اه (قوله في
المنز وبفسده) وأفهم قوله ففسده أنه لا يعتد بحال من جماعه أو هو كذلك ولو أحرم حال تزوجه انعقد صحاح على
أوجه الأوجه لأن المترع ليس بجماع شرح مو ويحتمل أن يحله إذا قصد بالترع الأعراض لا التلذذ (قوله
في المنز وتفسده العمر الخ) لو انعقدت نسكه فاسد إبان أحرم بالجماع بعد فساد العمر بالجماع ثم جامع
على حكم بفساد الخ بالجماع حتى يجب البدنة أو لا لأنه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فوجب شاة كل جماع بعد
فساد الفاسد بالجماع ففساد الخ لا يبعد النافي ولا يبعد الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدم في قول
الصفين أول حرم بعمره في أشهر الخ الخ من وجوب القضاء بالافساد الأول اه (قوله وإن كان قارن) أي بالرى
بشئ من أعمال العمر) انظر صورة التحلل الأول مع عدم الاتيان بشئ من أعمال العمر إلا أن بصورة
الذي يمكن برأيه شعر فانه يحصل التحلل الأول بالرى وحده كما يعلم مما تقدم في الفصل السابق فليتأمل (قوله
ويربان العمر إذا أطلق الخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فأى رديه سم (قوله أي الجماع) أي بالبدنة تحبب ما لم يقتضى كتب

فان عجز ودم سم

لنعد به بسببه وهو في العمرة
ظاهر وفي الحج يتصور في
سنة القضاء بان يحصر قبل
الجماع أو بعده وبتعدد
الحج فيقتل ثم يزول الوقت
بان فان لم يكن في سنة القضاء
تغير في التي تليها وهكذا ولو
جامع جزاء وقت جزاء القضاء
في الصلوات (على النور)
من المحرمات صلى الذكر
وغیره (اصطلاح) كحيوان
(ما كورى) متوحش
جانبه وإن أسه أسه هو
كدماج الحشبة كما استند
ذلك من ذكر الاصطلاح
المصدق حقيقة كل متوحش
طبع لا يمكن أخذه الاصله
طبعاً كان أو دابة مباحاً أو
مكحولاً قال تعالى وحرم عليكم
صيد البر ما منه حرم شئاً
الترغض له وجميع أجزاءه
كله وروشه وبشغفه
المذلول واحتضانه للبيضة
ما لم يخرج الفرج منه
وجتمع عليه أنه أوسع منه
يعود عليه الأبيض النعاس ولو
المذوق من جنس من فرجه
أي لأن الاتلاف لا يدخل
فيه وجه من وجوه التلف
أو الأذى ولو أذاته أو التلف
لخلل كالتلف في الضرورة
كله وظهر كأن كان يأكل
طعامه أو يتخس متاعه بما
ينقص قيمته ولم يغيره لأن
هذا فرع من الصيد البرية
مرحوباً بجزأ قتل لصياده
عليه إذا لم يذوق الأذى ولا
يضمه وشروط الأثم العلم
والنعمه والاختيار كما مر في ج بالما كورى

وضعه الصيد على فرشه جاهل به فالتفت ونأى ونهأه ونفى **(قوله)** أذنه أي من غير الماء كقول **(قوله)** كبر الخ
 أي والاسد والذب واللب والعقب والبرغوث والبق والزبور نهأه **(قوله)** نعم بكرة التعرض لقمل شعر
 اللب الخ **(قوله)** ولا يكره نضه نض من بدن يحرم أو ثيابه وهذا مصرح بجواز رمي محيل لم يكن في مسجود كالقمل
 الصديق وهو شبه نهأه قال عيش قوله ولا يكره نضه نض من بدن يحرم الخ ظاهر ولو جعل كثر شعره
 كالعانة والصدور والباطون قواس الكراهة في شعر الرأس وأهمل الكراهة هنا لأن يفرق بان هذا يندو ابتداءه
 بمثل ذلك وقوله مصرح بجواز رمي محيل الخ أي وهو كذلك على ما عساه الشارح مرق فيماس
 في الصلاة اه **(قوله)** ويسن فداء الواحد الخ أي في قتل قمل شعر الصبي أو الرأس **(قوله)** كالخفاف أي
 المسمى بمصغور الحنة ع **(قوله)** وكالفواسق الخ أي الغراب الذي لا يؤكل والحدأة والعقرب والفاة
 والكباب والعقور نهأه **(قوله)** بل حب الخ **(قوله)** شرح الروض وغيره التصريح بسننه سم على جوعه من حل
 كلام جعل حالة الصلابة وفاءه أقر به مره ع **(قوله)** فلا يندب قله الخ أي فيكون بلبا ع **(قوله)**
(قوله) كسر ط الخ أي وخفاف وجعل نهأه **(قوله)** كذلك أي لا يظهر فيه نفع ولا ضرر **(قوله)**
 تنافض أو المذهب استمر من أن عبادة عر والمذهب عند الشارح مرق حرمه قتله وبإزالة باب التيمم يخرج
 بالحق من الحرب في المرتد أو الزاني المحسن وتارك الصلاة والكباب العقور وأما غير العقور فمحرم لم يجز قتله
 ومثل غير العقور الهرة فبحرم قتلها انتهت اه **(قوله)** الآتي البصر **(قوله)** وكالحرق والغدر والبر واللعن إذا لم يده الماء
 ثم لا يقوون أي **(قوله)** بخلاف ما بعيش الخ) بعيد أن يبعش فيهما فقد يكون ما كولا ولا فلا يحرم التعرض له
 وقد ينسكل ذلك على قوله في الملعون ولا بعيش في روضه كقوله عوجيوس طان حرام ثم رأى بالسيد
 اليهودي في حاشيته لا يضاح حرم بالاشكالو بسطه ولم يبعصنوهما الشارح في حاشيته لكنه حاول
 الاقتصار مع التزام كونه غير ما كولا بما هو في غاية التعسف سم **(قوله)** والتمسك الخ **(قوله)** والتمسك في كلة
 أو كل أو حش أحد أصوله لا يحرم التعرض لشيئ من ملكن يسن فداؤه ما يوشح بافضل **(قوله)** وان
 فوشح أي بغير ثوب أي **(قوله)** إذا أحرم الخ عبارة النهائية والغني فان كان الصبي ذكرا لم يمنع الضمان
 لحق الله تعالى الضمان إلا الذي وان أخذ منه مرضاه كعاريه لكن المردم ملق الله تعالى ما يأتي من المثل ثم
 القعة والمردوم ملق الذي القعة طلقا وتخرج من الصبي المملوك في الحرم بان صادف في الحل فملكه ثم
 دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له يبيع أو شره أو غيرهما من كل أو ذبح بخلاف الحرم لأحراره
 ويؤول ملك الحرم عن صيد أحرم وهو بملكه بأحراره في الحرم ما رآه وان تعلل حتى قتلته به زال ضمانه

فثبت لا يبعد ان يكتفى بما سبق عليه بتقيسه لحوكمة تطهيره وان لم تنقص قيمته **(قوله)** نعم بكرة التعرض
 لقمل شعر الجدة والرأس قال في شرح الروض ما نقل بدنه وثيابه فلا يكره نضه ولا شيء في قتله ذكره الأصل
 وينبغي سن قتله كالبرغوث وهو قضية تشبيهه بالاصناف الحرم بالحلال وقوله لا يكره نضه قد يقتضي جواز
 رمي محيل وفقط ونظر ومجتمعا لجواز نظر الحرم في الأرواح في الجملة وكالقمل الصبان وهو بيضه نضه في الروض
 عن الشافعي لكن قد ينهأ أقل لأنه أصغر من القمل اه وهل يحال الشعر من البدن كالباطون والعانة كاللحية
 والرأس فيكره التعرض لقملها فينظر **(قوله)** ويسن فداء الواحد الخ قد يقال فهذه كفارة تمندو بقدره على
 قولهم في باب الكفارة أنها لا تكون إلا واجبة **(قوله)** بل يجبي على المعتقد قتل العقور في شرح الروض وغيره
 التصريح بسنة قتل العقور **(قوله)** بخلاف ما بعيش فيهما تطيبا للصبرية) بعيد أن يبعش فيهما ينقسم إلى
 ما كولا وغيره **(قوله)** بخلاف ما بعيش فيهما) ينبغي أن المراد ما بعيش فيهما تطيبا للصبرية ما كولا أو أصله ما كولا
 وذلك لأنه إذا لم ينقص عن البري المفضل الذي لا بعيش إلا في بعض الرماز زاد على بعض أن شرط حرمه التعرض
 له أن يكون ما كولا أو في أصله ما كولا فعلى أن ما بعش فيهما قد يكون ما كولا وقد لا وهل يوصف أيضا
 بالتمسك وغيره فصاح لتقيده بالوحش أو لا يكون إلا وحشا فلا حاجة لتقيده أنه نظر * **(تنبيه)** قوله
 بخلاف ما بعيش فيهما يمدان ما بعش فيهما قد يكون ما كولا ولا فلا يحرم التعرض له وقد ينسكل ذلك

أذنه مؤنذ بقتله كثر
 ونسر وكالقمل نعم بكرة
 التعرض لقمل شعر اللحية
 والرأس خوف الانتناف
 ويسن فداء الواحد ولو
 بالقمة وكالقمل الصغير
 بخلاف الكبير والنخل
 طرمة قتلها كالخفاف
 والهدد والصدور كالنواقر
 الجنس بل يجب على المعتقد
 قتل العقور كتنزيهه
 وبمقتضى ذلك في حاشيته
 أيضا يحرم اقتناصه منها
 لأنها شاربية تطيبها ومنه
 ما فيه نفع وضرب كقوله
 وفهد لا يندب قله لنفعه
 ولا يكره لغرضه ومنه ما
 يظهر منه نفع ولا ضرر
 كسرطان ورجمة فيكره
 قتله نعم في مكاب ذلك
 تنافض وبالعري العري
 وهو ما لا بعش إلا في
 البصر وان كان البصر في
 الحرم لا لا عز في صيده قال
 تعالى لساكن يمدون في
 البصر بخلاف ما بعش فيهما
 تطيبا للصبرية بالتمسك
 الأنسي وان قوتى وإذا
 أحرم بملكه صيد أي أو
 نحو بيضه فيما يظهر إعطاه
 لتتابع حكم التبع

و بصير مباحا لا غرم له اذا قتل أو أرسل ومن أخذوه ولو قبل إرساله وإليس محرما أي ولا في الحرم ما لم يملكه ولو مات في يده ضمنه وان لم يتمكن من إرساله اذا كان يمكنه إرساله قبل الاحرام ولو أحرم أحد ما لم يملكه تعذر إرساله فليزيمه رفع يده عنه قال الامام ولم يجبر عليه السي في ذلك نصيب شر بكمه طاعة أي كماله لكن ترددوا في أنه لو تلف هل ضمن نصيبه اه قال الزكشي ولو كان في ذلك النصيب صدق فهل يلزم الوالي إرساله وبغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمال اه والاوجه أنه يلزمه إرساله وبغرم قيمته لانه امور طلة في ذلك من مات من صدوله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يلزمه ملكه عنه الا بإرساله كإلحاق الجميع عند دخوله في ملكه فمهر او محرم أو إرساله ولو باعه صم وضمن الجزاء اعلم برسول حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء وكجميع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداءه اختيارا كغيره او هبة قبول وصحة جواز قيمته بقبض نحو شراء أو عار به أو رد بعه لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء عتلا في الهبة ضمان لان العقد الفاسد كالصح في الضمان والهبة مضمونة وان رد ملكا لم يملكه سقطت القيمة وضمنه بالجزء احمى برسوله فبسقط ضمان الجزاء اه قال عرش قوله هر هل ضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استلثائه على حصته شر بكمه لم يكن قال سم على جماعته قال الشارح في شرح العباب والذي يتجه ترجمه اخذنا من قوله آ نفاها بضمن نصيبه لانه كان بمنه ازالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزم الرفع يقتضي ذلك الخ انتهى اه (قوله لم يتعلق به حق لازم) أي كرهن أو أمانة يعاب اه كرهدي على بافضل (قوله أي بما يحرم) الى قوله وسحار في النهاية والمغنى (قوله جميعها) يعني شيئا منها (قوله نظير مرام) أي في شرح اصطلاح كمال كول يرى (قوله مال كون ذلك الخ) اشار الى أن في الحرم حال من ذلك كرهدي عبارة للمغنى «(تنبيه)» قول المصنف في الحرم حال من ذلك المشار به الى الاصطلاح وهو متعلق بالصادق والمعيد صادق بما اذا كان في الحرم أو أحدهما فيه والاشترى في الحل اه (قوله وأما الصيد الخ) يخرج ما اذا

على قوله في الاطعمة وما يعيش في موع وكذا في وجبة وسرطان حرام الا أن يجعل تحته المذكور ولتعد بما لا يور كل مثله في البرد يلزم حل ما يور كل مثله في البرم يعيش فيها وفيه نظر ومخالفة لسلامة فهم اه راي السيد السهمودي في حاشيته الايضاح حرم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح في طائفة لكنه حلول التخصيص مع التزام كونه غيرا كول مجاهوي غاية التعسف (قوله مال ملكه) (قوله فرغ) «وعلمه بالارث والرد بالعيب» محرم أو إرساله ولو باعه صم وضمن الجزاء اعلم برسول كذا في الروض وقوله وعلمه بالارث الخ قال في شرحه ولا يلزمه ملكه عنه الا بإرساله كما حرم في تصحيفه في المجموع عند دخوله في ملكه فمهر اه فعمل الفرق بين ما دخل في ملكه فمهر حال الاحرام وغيره كالمال قبل الاحرام وفهر (قوله ولزمه إرساله) قال في العباب ويضمنه وان مات بعد الا قبل ما كان إرساله خلافا لروضة أي وأصلها اذا يجب أي إرسال قبل الاحرام قطعا اه وتبع في مخالفة الروضة وأصلها الاسنوي وروضة الشارح في شرحه بأنه لا يلزم من عدم وجوب الإرسال قبل الاحرام عدم التصدير مع التمكن من الإرسال قبل الاحرام وأيد ذلك بان من جن مثله بعد ان مضى من وقت الصلاة ما سجد دون الوضوء يلزمه وضوءا بعد الا لافاة وعلا وبان تقدّم الوضوء على أول الوقت وان لم يكن واجبا لكنه لما كان عكس تقدمه كان تركه تصديرا فكذا هو الفرق بينه وبين تأجيل الاسنوي وهو عدم ضمان معية من التصحيف وماتت لوم التحريم قبل الامكان بعدم إمكان تقديم التصحيف على الوقت وأحال في ذلك (قوله لا يعود به الملك) قال في شرح الروض ولو أحرم أحما لم يملكه تعذر إرساله فليزيمه رفع يده عنه ذكر في المجموع اه قال في العباب فان تألف قتل أي قبل رفع يده عنه ففي ضمان نصيبه تردد اه قال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجمه عند ما قررته آ نفاها بضمن نصيبه لانه كان بمنه ازالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزم الرفع يقتضي ذلك اذا الاصل في مباشرة ما لا يجوز والفدية لا تلازم اذا كسر من عدم تأني اطلاق حصته على ما يقبل لانه كان بمنه ازالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو بوقعه فلا يقال قد لا يجتمع به به أو يرضى بشرائه مثلا اه ثم قال في شرح الروض

لم يتعلق به حتى لازم زال ملكه عنه وزيمه أو إرساله ولو بعد التحال اذا لا يعود به الملك (قلت وكذا) يحرم (التولم منه) أي ما يحرم اصطلاحه (ومن غيره) أي مما يحصل اصطلاحه (والله أعلم) بان يكون أصدا أصليه وان علابا يوجب لما كولا والاخر ليس فيه هذه الثلاثة جميعها أو مجموعها فلا بد من وجود الثلاثة جميعها في واحد من الأصول كضبيع مع صدق أو وفاة أو سحار أو ذنب تعابيا لا تحريم بخلاف ذنب مع شاة وسحار أو مع زرافة يشاه على مافي المجموع أنها غيرا كولة وفرس مع بقر لان تلك الثلاثة لم توجد في طرف واحد من هذه المثل (ويحرم ذلك) أي اصطلاح كل ما كول يرى بحسب أو مافي أحد أصوله ذلك أي الترضيه لوجه نظير مامر حال كون ذلك الاصطلاح الصادق يكون الصلح المدحجده أو المصيد وحده

اعتمد على ما بالحل فقط (قوله) أو لا (قوله) كالشبكة وحدها أي بأن تكون في طرف الحرم فيدخل
 الصدر رأسه فقط فتعقل ما وثائق (قوله) أي ما اعتد الخ ففسر لقوله الصائحد أو المصدوحده (قوله)
 القائم صفة الصائد أو المصيد (قوله من الرجلين الخ) بيان لما اعتد الخ (قوله في الحل) متعلق بقوله
 وان اعتد الخ (قوله أو مستقر الخ) عطف على قوله ما اعتد الخ كروى (قوله تغليب الخ) قد يصدق تغليب
 الحرم بوضع إحدى قوائم الصيد إلا ربح في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتماد على الجميع ويكون
 المصاب في الحل (قوله أو مستقر الخ) عبارة النهاية والأسنى ولا أثر لكون غير قائمه في الحرم كراسه
 أي الذي لم يعتمد ما موجدان أصاب في الحل والأصغره كذا كروى في هذا في القائم ففسره
 العرب بمستقره ولو كان صفا في الحل وقد في الحرم حرم كجزء به بعضهم تغلب العززة اهـ (قوله ما اعتد)
 أي ما اعتد ما اعتد عليه المصيد القائم الخ أو مستقر غير القائم (قوله لكن الذي اعتد اهـ الخ) اعتد الأسنى
 والنهاية قال الزواجر والخفة اهـ (قوله عطف الخ) أي سواء كان مستقر في الحرم أم لا كروى في الأولى أخذ من
 سم عن الأسنى سواء كان ما اعتد عليه من القوائم والمستقر في الحرم أم لا (قوله المستقر) أراد هنا
 ما يشل القوائم قول المتن (في الحرم) متعلق من حيث المزمع بقول الشارح كون ذلك لا اصطداد (قوله ولو
 على الحل) لا يضاف ما في هذه الغاية بل لا يظهر له على الأول جعل على معنى من وصف لغز (قوله ولو على
 الحل) أي لو كان كافرا ملتزما للأحكام أسنى ومعنى وثيقة (قوله اجما) أي قوله ولو سعى في المغنى
 وإلى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله فغير الخ) أي نحو الامساك والجرح نهاية (قوله ففعل الخ) لفعل من قوله
 الصادق يكون الصائد الخ فغيره تأمل (قوله انه لو ربح في الحل الخ) عبارة الخ وضو كذا أي يمتنع لو كان في
 الحل وراسه لا الكلب في الحرم لم يمتنع طر بقا ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم في ضمنه لا الكلب
 إلا ان عدم الصيد غير اعتبار الحرم انتهت اهـ سم (قوله بخلاف نحو الكلب الخ) عبارة النهاية ويضرب حلال
 أ يضار ساه وهما في الحل أيضا كلباه على تعين الحرم عند الإرسال لطر بقا وان لم تكن على الطريق
 المأذون فلا نه الجأء في الفضول بخلاف ما إذا لم يتعين لأن له اختيارا ولا كذلك السهم ولو دخل صدره إلى اله
 قال الزركشي ولو كانت في ملك الصبي فقد يلزم الولى إرساله و يقرم فتمه كايقرم فتمه لا الإثنية بالسفر
 فيه احتمال اهـ قال في شرح عب والذي يتجه أنه يلزم ذلك لأنه الذي ورطه اهـ (قوله أو لا) كالشبكة
 كالشبكة وحدها) انظر مع كون الذي في الحرم الشبكة وحدها أي دون الصائد والمصيد كيف بنص وتلف
 الصيد أو تعقله بها (قوله أو الصيد) يخرج ما إذا اعتد على ما بالحل فقط (قوله تغليب الحرم) قد يصدق تغليب
 الحرم بوضع إحدى قوائم الصيد إلا ربح في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتماد على الجميع ويكون
 المصاب في الحل اهـ (قوله أو مستقر غير القائم الخ) عبارة شرح الروض وعلم مما تقر وأنه لا عبرة بكون
 غير قائم الصيد في الحرم كراسه ولم يعتمد على قلت التي في الحرم فظاهر أنه لا ضمان قال الأسنوي
 وراد كرم من اعتبار القوائم هو في القائم أما النائم فالعرب بمستقر فاه في الاستقصاء اهـ فلو انما ونصف في
 الحرم حرم كجزء به بعضهم تغلب العززة وعلى عدم اعتبار الرأس ونحوه شرطان يصيب الرأي الخ الذي
 من الصديق الخ فلا أصاب رأسه في الحرم ضمنه وان كانت قوائمه كلها في الحل وهذا متعين ذكره الأذرى
 وقالان كلام القاضي يقتضيه وتبعنا اهـ (قوله في المتن والشرح ولو على الحل) قال في
 الر وض وشرح فصل والحلال ولو كافرا ملتزما للأحكام حكم السلم المحرم في صيد الحرم من يقرم تعرض
 ولو حرم وأخبره اهـ (فرع) قتل أي حلال في الحل جماعة ولو لها في الحرم فرخ أي قتل ضمنه وأحكامه
 أي بأن قتلها في الحرم ولها في الحل فرخ فذلك ضمنها ولو تفرج حرم صيدا أو تفرج حلال في الحرم فذلك يسبه
 ضمنه لأن أن تلتف حلال الخ قال في شرحه فلا ضمان على المنقر بل على المتلف تقدما للمعيار اهـ وظاهره
 أن المنقر ليس طر بقا وهو خلاف ما هو من نفسه في شرح الر وض فبما لمسكه يحرم فقتله محرم آخر من
 ضمان المسك طر بقا لأن يفرق بين التنغير والامساك فليراجع (قوله فلم أنه لو ربح الخ) عبارة الر وض

أو لا (قوله) كالشبكة وحدها
 أي ما اعتد عليه الصائد أو
 المصيد القائم من الرجلين أو
 احدهما وان اعتد على
 الأخرى أ يضاف الحل تغلبا
 للحرم أو مستقر غير القائم
 وان كان ما اعتداه في هواه
 الحبل كإقتضاه كلام
 الأسنوي وغيره لكن الذي
 اعتمد الأذرى والزركشي
 ضلله ان أصيبعا بالحرم
 مطلقا وبشكل عليه ما ياتي
 في الشجر أن العبرة بالذنب
 دون الاضغان التي في الحرم
 إلا أن يفرق بان التبعة
 لعين أو قوى منها المستقر
 (في الحرم) المكروه (على
 الحلال) اجماعا وليس
 عن تنغيره فغيره أولى فعل
 انه لو ربح في الحل صيدا
 بالحل فخر السهم بالحرم حرم
 بخلاف نحو الكلب وان
 قتله في الحرم الات تعين
 الحرم

من الحرم إلى الحل فقله لم
يضمنه بخلافه لو روى من
الحرم والفرقان ابتداء
الاصطلاح من حين إلى
ولما سئل التبعية عند
لأن حين العدة في الأولى
ولو أخرج يمين الحرم
ونصب شبكة بالحل فتعطل
بها صيد لم يضمنه على ما في
المجموع من البغوى
والكفاية من القاضي وأشد
منه ومن الفرق السابقه
لو أخرج من الحرم يديه إلى
الحل ثم روى صيده لم يضمنه
وهو منظر ظاهر أصلا وفرقا
لقول البغوى فيسقطونها
بحرما ثم حل ضمن وبغرض
امكان الفرق بين هذين
الذي دل عليه كلام البغوى
فالفرق بين نصب الشبكة
والزى تمكن فإن نصب
لم يتصل به أثر بخلاف الزى
وأذا أوجد بعض المحدث
عليه في الحرم فأولى في
صورته أن لا كما اعتد
عليه فيه فإن قلت لعل
البغوى لا يرى هذا الاعتد
بل إلا أنه أتى هي السدان
فكنى خروجهما من الحرم
قلت لعل ذلك لكنه مخالف
لما تقدم روي في الأصناف
كل حرم ما أو بالحرم عند
ابتداء الزى دون الأصناف أو
عكسه ضمن تقليبا للحرم
فظهر ما مر ومثله ما لو نصب
شبكة حرم إلا ما عليها ثم
تخل فوق الصيد الملتصية
بخلاف عكسه ولو أدخل

المغيرة وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب به دابة كان موجودا فيه قبل رمسه إلى الصيد
في الحل ولا يضمن مرسل الكلب لأن الانعدام الصدم لم يغير الحرم عنده به ونقل الأثر في أنه لو أرسل
كلابا أو سهما من الحل إلى صيده فوصل اليه في الحل وتحمّل الصيد بنفسه أو نقل الكلب إلى الحرم فقتل
فيعلم بضمنه محل كالمحتاج إلى حصول قتله في الحرم اهـ (قوله طر بقاء) أي للكلب (قوله أو مفرقه) أي
لصيدنهاية (قوله ولو لوسى الخ) أي الحلال والصيد (قوله فقتله) أي الصيد في الحل عبارة النهائية وانما لم
يضمن من سعى من الحرم إلى الحل ومن الحل إلى الحل لكن ملك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل
لان ابتداء الصلح اهـ وعبارة الفنى ولو سعى الصيد من الحرم إلى الحل فقتله الحلال وأوسى من الحل إلى
الحل ولكن ملك في أثناء سعيه الحرم فإنه لا ضمان قطعاً في المجموع اهـ (قوله في الأولى) أي في مسئلة
السبي (قوله ولو أخرج) أي الحلال (قوله وأخذ منه الخ) لا خذ شيخ الإسلام سم عبارة الوائى تعقب ذكر
للسنين الأول ثم الفرع من غير تعرض للأخذها بجمل الأعداد والنهائية وشرح العباب وذكر في العفة
أن في المسئلة الثانية نظر ظاهر القول ولو نصب بحرما ثم حل ضمن انتهى اهـ (قوله من بالحرم) أي الحلال
(قوله أصلا) أي هو مسئلة المجموع والكفاية (وفرعا) وهو المأخوذ سم (قوله لو نصبها) أي الشبكة
بالحل (قوله) بغرض إمكان الفرق بين هذين (لاخفاه في إمكان الإشارة ترجع لقول الشارح ولو
أخرج يمين الحرم إلى قوله أيضا لقول البغوى الخ شارح اهـ سم وقوله لاخفاه الخ أي لانه يتغير في
الحلال فلا يتغير في الحرم (قوله وإذا أوجد بعض المعتدلين) أي كما تقدم في قولنا السابق أي ما اعتد
عليه الخ (قوله في الحرم) متعلق بوجوده (قوله في صورته) أي المأخوذة مما ذكر سم (قوله في س) سم
شهران والصبر للحرم (قوله هي الدان الخ) الأولى للموافق لسبق كلامه للأفراد (قوله لعل ذلك) بخبره
مجدوف أي لعل ذلك ثابت كروى أي أو اسمه مجدوف أي لعله أي البغوى ذلك أي لا يرى هذا الاعتماد الخ
(قوله ولو كان حرمنا) أي قوله أو ينقص صدق المعنى الأقوله ولو شرب على أي قوله ومعلوم بضم الحرف في
النهاية لا يلاذ بكر وقوله ورتلى إلى وفاء وقوله لم ينظر إلى المسئلة (قوله أو عكسه) أي بان رما قبل إسمائه أو
دخله في الحرم فاصلة بعده (قوله نذير ما مر) أي فيما لا يعتد على حمله ما كان ساجدا هـ أي الحرم فقط
بصرى (قوله) ومثله ما لو نصب شبكة الخ هذه هي السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ سم (قوله حرمنا)
أي وهو في الحرم نهاية ومعنى (قوله لا اصطلاح الخ) أي لا نحو اصطلاحه أو في عبارة الفنى ولو نصب الخوف
عليها سمطر ونحوه لم يضمن اهـ (قوله ثم تخل الخ) عبارة الفنى والنهائية سواء أنه بها ملك ما لم يغيره
وقوع الصيد قبل التخل أم بعده أم يعلم به اهـ (قوله لتعديه) أي في حال نصبها يتر (قوله بخلاف عكسه)
أي بخلاف ما لو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم أحرم فلا يضمن ما تلف بها نهائية ومعنى (قوله ولو أدخل الخ)
أي الحلال و (قوله تصرف فيه بمشاه) أي فلا يصرح على حلال التعرض له يبيع أو شرأه وغيرهما من كل
أودج ولو لد الحرم أخرج صيد ليس في يده فقتله أو أقاله بالة أو نحوها ثم لا ضمان أو في يده ضمن ولا يرجع
وكذا أي يضمنه لو كان في الحل وحرم السهم لا الكلب في الحرم أن لم يتغير طر يقال ولو دخل الصيد الحرم فقتله
السهم فيه ضمنه لا الكلب لأن عدم الصدم لم يغير الحرم اهـ (قوله وأخذ منه الخ) لا خذ شيخ الإسلام
في شرح الروض (قوله أصلا) أي هو مسئلة المجموع والكفاية وفرعا أي وهو المأخوذ (قوله) وبغرض
امكان الفرق بين هذين الخ لاخفاه في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يمين الحرم
إلى قوله أيضا لقول البغوى الخ ش (قوله وإذا أوجد بعض المعتدلين) أي كما تقدم في قولنا السابق أي ما اعتد
عليه الخ (قوله ثم تخل الخ) هذه هي السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ (قوله بخلاف عكسه) أي بخلاف
ظاهره في الزى السابق في قوله أو عكسه (قوله في المتأخر والشرح) فان تألف أو أذن الحرم الخ قال في الرض
ولو أذن صيد الزم كل قيمته لان الأزمان كالاتلاف اهـ ثم قال في الرض وان قتله حرم آخر اصطلاحا

على القاتل ان كان حلالا ولا يرجع منها يعنى (قوله في الحرم في الثالث) وأنه أوفى في الثالثة كاللواقي
الثلاث هي المتقدمة في قوله الحرم أو من الحرم أو الحرام شرح اه (قوله أو أوفى في الحرم) عبارة الروض
مع شرحه لو أوفى من صفة الزمان أو الزمان كالإيمان كالإيمان انتهت اه سم (قوله وان كان جاهلا) أى
وان عذر بخوفه بسلام وثائق (قوله جاهلا) أى بالتحريم (أو ناسيا) أى بالاحتمال معنى (قوله أو يخطئ) أى
كان يرى إلى هدف ثم عرض الصديقه ربه إلى الهدف فأصله السهم وثائق (قوله يخطئ) أى قبل قول الماتن
ودهن الخ وفي شرح وتكمل الفدية الخ (قوله اذا لفرق بين كافر الخ) أى ما تزم الأحكام أسنى ونهايه زاد
المعنى فلو دخل كافر الحرم وأتلف صداخته وقيل لانه لم يلزم حرمته على الأول بكونه كاسم في كفة
الضمان لأن الصوم اه (قوله بالحرم) أى هو الصدق وأنها أخذت بالاسم (قوله نعم ان له الخ) عبارة
النهاية والامداد ولا يضمن أيضا بان لا فاصل عليه وعلى غيره لاجل دفعه عن نفس محترمة وأوصو كذلك
أموال بل وأختصاص فيما يظهر لان الصال لا يحقها أو ذوات ولو قتله لدفعه ركب الصال عليه ضمنه وان
كان لا يضمن دفع ركب البقرة لان الذي ليس منه من رجع عاقرمه على الركب اه (قوله دفع الصال)
الخ) لوقته في هذه الحالة تقطع مدحه محل فيه نظره ولا يعد الحل لان مذنبه كما كان منته لا حرمه
وامتناع التعرض له وقد أهدر دمه والتعرض له بصله سم وعش فأقره البصرى (قوله لا يستحب)
قضية أنه لو أمكن دفعه بدون تعذيبه ما تمتع مع أن في شغل الملكة وتحتاج لاستعماله لكن دفعه
حيث توقف استعماله على تعذيبه جوارها كما أفاده الحشى سم ويثبت أن يلحق به اذا كان يتأذى به
لكثرة حركه عند طهرانه وهدر المال على معاهو بصدقه بل وقيل يجوز تغييره من مكه مطلقا كان
وجبه لأن حرمته لا يرد على حرمته المسلم ولا يمنع من مكه بصرى وقد تم عن قريب من عش أنه يجوز
تغييره من المكه بصرى له من دون تعذيبه سم (قوله لا يطرق الخ) أى ولو جرد بطريقه بغيره على
ما هو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة ثالثة في الطريق الذي احتاج لصله بحيث تناله مشقة بعدمه
بخلاف نحو التزاه (قوله نفس سديم) أى فسد السديم أى الفرج يتعذب من خوفه (قوله أو كسر
بضال الخ) أى يرضى حاله فرج أحسن أسحق تاف والفرج في الحرم دون أملا من حسبه بانه عليه ولا
يضمنه لأنه أسد هامن الحسل أى في الحرم دونه ضمنه أما هو فكلو رما من الحرم إلى الحسل وأما هو
فكلو كفى في الحرم والفرج مثال ذلك صدد وولده كذلك اذا كان يتألف لا تقطع منه وخرج بالحسل
الحرم فيضن مطلقا أى سواه أخذ من الحل أو الحرم كانت مقي الحرم أم لا عش (قوله كلو
انقلب عليه الخ) أى جاهله بانه يتألف منه بانه زاد الوثاقى في شرح الإيضاح ثم ان صل به قبل النوم ثم انقلب
عليه بعد ضمنه سهل عليه تعذيبه أو أنه مذكور انتهى اه (قوله أو أتلفه غير عجز) أى كعبه نون أو
صلى لا يميز اسم ضمنه الولد ولا يضمن الولد أيضا كفى في شرح الروض سم (قوله كاسر) أى فى شرح وتكمل
الفدية الخ (قوله بما تقرر) أى بما ذكره فى شرح ويحرم ذلك الخ ومن قول المصنف ان أتلف الخ زوا
ذكر فى شرح (قوله لكنه يرجع على أمره) ظاهره وان كان لا مرحلا لا عش (قوله ونسب) عطف

في الحرم في الثالثة أوفى
أوفى في الحل في الثانية كاللواقي
أو تلف تحت يده كما بان
ضمنه وان كان جاهلا أو
ناسيا أو يخطئ كما بان بالخبر
الأنفس ففته المالكات
كل كملو كلفه تعالى ومن
قله مشك متعدي الآية
ومشك ومتعدي جرحى على
الغالب اذا لفرق بين كافر
بالحرم وناس يخطئ
وضمنه ثم ان قلته دفعه
صله سم أول معلوم الجراد
الطريق لم يجد بامان وطئه
أواض أو فرغ بخوفه
ولم يكن دفعه لا يتعذب
عنه ففسد دم أو كسر دية
فم فرغ له روح فطار وسلم
أو أخذ من فم مؤذله أو به
فان في يده لم يضمنه كلى
انقلب عليه فوفى أو أتلفه
غير عجز كما بان بغيره
ان جهات ضمنه السيد
مباشرة وان أمره ولكنه
يرجع على أمره ونسب

أى ولو بعد الانمال فعليه حرام أو ناسيا اه (قوله في الحرم في الثالثة) وأنه أوفى في الثالثة كاللواقي
الثلاث هي المتقدمة في قوله الحرم أو من الحرم أو الحرام شرح اه (قوله أو أوفى في الحرم) عبارة الروض
مع شرحه لو أوفى من صفة الزمان أو الزمان كالإيمان كالإيمان انتهت اه سم (قوله وان كان جاهلا) أى
وان عذر بخوفه بسلام وثائق (قوله جاهلا) أى بالتحريم (أو ناسيا) أى بالاحتمال معنى (قوله أو يخطئ) أى
كان يرى إلى هدف ثم عرض الصديقه ربه إلى الهدف فأصله السهم وثائق (قوله يخطئ) أى قبل قول الماتن
ودهن الخ وفي شرح وتكمل الفدية الخ (قوله اذا لفرق بين كافر الخ) أى ما تزم الأحكام أسنى ونهايه زاد
المعنى فلو دخل كافر الحرم وأتلف صداخته وقيل لانه لم يلزم حرمته على الأول بكونه كاسم في كفة
الضمان لأن الصوم اه (قوله بالحرم) أى هو الصدق وأنها أخذت بالاسم (قوله نعم ان له الخ) عبارة
النهاية والامداد ولا يضمن أيضا بان لا فاصل عليه وعلى غيره لاجل دفعه عن نفس محترمة وأوصو كذلك
أموال بل وأختصاص فيما يظهر لان الصال لا يحقها أو ذوات ولو قتله لدفعه ركب الصال عليه ضمنه وان
كان لا يضمن دفع ركب البقرة لان الذي ليس منه من رجع عاقرمه على الركب اه (قوله دفع الصال)
الخ) لوقته في هذه الحالة تقطع مدحه محل فيه نظره ولا يعد الحل لان مذنبه كما كان منته لا حرمه
وامتناع التعرض له وقد أهدر دمه والتعرض له بصله سم وعش فأقره البصرى (قوله لا يستحب)
قضية أنه لو أمكن دفعه بدون تعذيبه ما تمتع مع أن في شغل الملكة وتحتاج لاستعماله لكن دفعه
حيث توقف استعماله على تعذيبه جوارها كما أفاده الحشى سم ويثبت أن يلحق به اذا كان يتأذى به
لكثرة حركه عند طهرانه وهدر المال على معاهو بصدقه بل وقيل يجوز تغييره من مكه مطلقا كان
وجبه لأن حرمته لا يرد على حرمته المسلم ولا يمنع من مكه بصرى وقد تم عن قريب من عش أنه يجوز
تغييره من المكه بصرى له من دون تعذيبه سم (قوله لا يطرق الخ) أى ولو جرد بطريقه بغيره على
ما هو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة ثالثة في الطريق الذي احتاج لصله بحيث تناله مشقة بعدمه
بخلاف نحو التزاه (قوله نفس سديم) أى فسد السديم أى الفرج يتعذب من خوفه (قوله أو كسر
بضال الخ) أى يرضى حاله فرج أحسن أسحق تاف والفرج في الحرم دون أملا من حسبه بانه عليه ولا
يضمنه لأنه أسد هامن الحسل أى في الحرم دونه ضمنه أما هو فكلو رما من الحرم إلى الحسل وأما هو
فكلو كفى في الحرم والفرج مثال ذلك صدد وولده كذلك اذا كان يتألف لا تقطع منه وخرج بالحسل
الحرم فيضن مطلقا أى سواه أخذ من الحل أو الحرم كانت مقي الحرم أم لا عش (قوله كلو
انقلب عليه الخ) أى جاهله بانه يتألف منه بانه زاد الوثاقى في شرح الإيضاح ثم ان صل به قبل النوم ثم انقلب
عليه بعد ضمنه سهل عليه تعذيبه أو أنه مذكور انتهى اه (قوله أو أتلفه غير عجز) أى كعبه نون أو
صلى لا يميز اسم ضمنه الولد ولا يضمن الولد أيضا كفى في شرح الروض سم (قوله كاسر) أى فى شرح وتكمل
الفدية الخ (قوله بما تقرر) أى بما ذكره فى شرح ويحرم ذلك الخ ومن قول المصنف ان أتلف الخ زوا
ذكر فى شرح (قوله لكنه يرجع على أمره) ظاهره وان كان لا مرحلا لا عش (قوله ونسب) عطف

على قوله مباشر قسم **(قوله وهو الخ)** عبارة النهاية وهو ما ترقى التلف ولم يحصل فيه من التلف شيء أصلاً
بغوص صاحبه أو وقوعه في حوان أصليه سهم عليه ولو استرسل كلب أي بنفسه فزاد عدوه بأغراء محرم لم يضمه
لأن حكم الاسترسل لا ينقطع بالأغراء ولو روى صيداً فقتل منه إلى صيد آخر ضمنهما اهـ **(قوله ومن مثله)** أي
التسبب **(قوله إن نصب)** عبارة النهاية والوفاقي يضم ما تلف منه صحره بشرحها وهو محرم بالحسل أو
الحرم وهو متعل بالحفر كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه أو وهو حلال في الحرم وإن لم يكن متعل به دابته كان
حفرها ملكه أو موتان لأن حرم لا تختص بالصيد فصار كصيد شريكه قدس في ملكه بخلاف حرم ما تحرم فلا
يضمن ما تلف من ذلك بحفره خارج الحرم بغير عدوان اهـ وقوله ما وعده متعل بالحفر الخ قيد للحل فقط
كما يفيد آخر كلامه وهو يصح به ما يأتي آنفاً من الغني والاشي وسه فحكم حق المقام تقديم الحرم
على الحل قلب العطف **(قوله بالحرم)** متعلق بغير سهم أي وينصب على النزاع **(قوله حيث كان)** أي
ولو ملكه في الحل سهم **(قوله أو بحفر الخ)** أي المحرم كردى عبارة الغني ولو حفر المحرم ثم راحته كان
حفرها للحلال في الحرم فهاهنا كصيد انظرت فإن حفرها عدواناً ضمن والافا لحفر في الحرم فقط عليه
الضمات اهـ وفي سهم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض ما صرح به تيسر أن حفر المحرم في الحرم ولو في
ملكه أو موتان ضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير ضمن اهـ **(قوله ولو غيره علم)** وقفاً لظاهر إطلاق
الغني وخلافاً لنهاية والاشي عبارة ما ولو أرسل محرم كلبه ليعلم على صيدا وحلر باطمو الصيد استأثره
أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحدر باطمو بتقصيره في الربط فقتل صيدا
حاضراً أو غائباً ثم حضر ولو أرسل كلباً بغيره علم على الصيد فقتله لم يضمنه كلبه بغيره المارودي والجرجاني
والقاضي أو الطبيب وعزاه إلى نصف الاملاء وحكمه في المجموع عن المارودي فقط ثم قال وفيه نظروا ينبغي أن
يضمن لانه سبب انتهى اهـ وفي سهم بعد سرد ما ذكره من الاشياء ما فيه فعل أن الشارح جزم ببحث المجموع
اهـ **(قوله أو ينذر)** كقوله لا في أو رزق طع على ينصب الخ **(قوله نحو شجرة)** أي كجبل ثم ناهية **(قوله)**
حتى يسكن قال في الروض لأن هلك أي قبل سكنه باق فسموا به أي في ضمنه انتهى اهـ سهم **(قوله)**
وفارق الحرم أي حيث أن حفره في غير الحرم بلا تعد غير ضمن و**(قوله من الحرم)** أي الحلال بالحرم حيث

وقوله بالحرم متعلق بغير **(قوله حيث كان)** أي ولو ملكه **(قوله أو بحفره)** دابته أي بالحرم كما يفيد
الروض وشرحه عبارة الروض وإن حفر المحرم بشر أي حيث كان أو حلال في الحرم فهاهنا كصيد انظرت
فإن حفرها عدواناً ضمن والافا لحفر في الحرم فقط اهـ وهي تقيدها حفر المحرم في الحرم ولو في ملكه
أو موتان ضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير ضمن * **(فرع)** * لو دل محرم حلالاً على صيداً ثب أي
ليس في الدلالة أو غارة أنه فقتله أثم أي المحرم ولم يضمن وإن دل حلالاً محرم ما ضمنه المحرم وأثم الحلال
ولو أسكه محرم وقتله حلالاً أو عكسه ضمنه المحرم مستقراً أو وقتله حرم أو ضمنه الممسك باليد وقدره على
القتال كذا في العباب وما ذكره من ضمان الممسك هو ما رآه في شرح الروض **(قوله أو يرسل كلباً)**
شرح الروض * **(فرع)** * لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل إلى صيد فقتله فصول الحل وتعامل الصيد
بنفسه أو بنقل الكلبة إلى الحرم فأنفذت ضمنه ولم يمسك كلاً ما احتياط بالحصول فقتله في الحرم فقتل ذلك
عن الأذري اهـ **(قوله ولو غيره علم)** نقل في شرح الروض عدم الضمان في غير الممسك عن جزم المارودي
والجرجاني والقاضي أي الطبيب وقاضيه وإن عزاه إلى نصف الاملاء ثم قال وحكمه في المجموع
المارودي فقط ثم قال وفيه نظروا ينبغي أن يضمن لانه سبب اهـ فعمل الشارح جزمه ببحث المجموع

(قوله أو ينقل بتقصيره) قال في الروض ويكره للمعزم حمل البازي ونحوه فإن حمله فأنفك أي بنفسه وقتل
فلا ضمان قال في شرحه وإن فرط قالو بفارق التحليل باط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالباً
دفع الأذى فاذا جعل بتقصيره فموت الغرض بخلاف حله اهـ وفي الروض أيضاً لا تلتزم بغيره قال في شرحه
فلا يضمن وإن فرط أخذ المماز في انفلات البازي ونحوه **(قوله حتى يسكن)** قال في الروض لأن هلك أي

وهو هنا ما يشمل الشرط
الأي بانه في الجرح ومن
مثله هنا أن ينصب حلال
شبكة أو يحفر بشر أو يملكه
بالحرم أو ينصبها محرم حيث
كان فقتل بها صيد موت
أو يحفر عدواً أو يرسل كلباً
ولو غيره علم أو يحمل رباطه
أو ينقل بتقصيره وإن لم
يوسله فينقل صيداً أو ينزعه
فيقتله ويؤت أو يأخذه
سبع أو يصدمه نحو شجرة
وإن لم يقصد تنصيره ولا
يخرج عن هذه التغيير حتى
يسكن أو يزلق بتقصير
مركوبه في الطريق كما
أطبوا عليه وفارق ما يأتي
قبيل السير بان الضمان
هذا أضيق وفارق المحرم من
بالحرم في الحفر بان حرمه
الحرم لأن الحلال فليفتقر
الحال بين المتعدي بالحفر
في موضع بخلاف الأحرام
فأثم الوصف فافتقر المتعدي
من غيره

ويفرق بين ضمة بال نصب
 الشككة مطلقا وعده
 بالحرف المباح تلك عدة
 للاصطلاح ما يفهم المقصود
 من أضما ما لم يصرقه نحو
 قصد اصلاحيات بخلاف الحظر
 وبما يقتضيه لا الاشكال
 في عدم ضمان نحو النائم
 هنا بخلافه في غيره ولا في
 الحاقهم بالحرف في مكانه في
 الحرم بالحرف في غيره هنا
 بخلافه لا في جراح
 وذلك لان اوله حق لله
 فسحقه أكثر والثاني فيه
 اعتبار حرمة الحرم الذاتية
 فالحط به أكثر مما حرمة
 حرمة غيره كان يضعها عليه
 بعد أن يذره كالصبي فقام
 ويضمنه كالغصن يضمنه
 رده ما لم يكن له أثر في موضعها
 لفظه من من وذا والاولان
 كالمزول لظنه دا منعه
 واكتسبوا في وفاء ذنبه
 الزاكتين وحده لان البلية
 دونهما يذبح الحرم مطلقا
 ومن بالحرم لصيد لم يضطر
 احدهما للذبح كايته في
 شرح الارشاد الصغيرية
 عليه وعلى غيره وكذا محموله
 وبض كمره واد قتله
 كاتله جمع لكن الذوق في
 المجموع على ما يأتي أوائل
 الصد الحلال غيره وهو موم
 لم يضطر المذكور انه لو ذبحه
 للاضطرار لرحل له ولغيره
 ويفرق بينه وبين نحو اللبن
 بانه متعدد هنا فلفظ عليه
 بغير عمله أيضا والحق به
 غيره طرأ بالباب

ضمين وان لم يتعد بالحرف (قوله بين ضمة) أي الحرم سم (قوله مطلقا) أي سواء كان متعديا بأن نصه في ذلك
 غيره بغيره أولان نصه في مكان نفسه وأخبره بأنه أوفى موافق (قوله بالحرف المباح) أي في غير الحرم لمباحين
 فيهما سم (قوله وبما يقتضيه) لعله أراد بذلك قوله ان جهات ضمان الصلح لكن لا يظهر منه وجه عدم
 الاكراه في عدم ضمان نحو النائم بخلافه في غيره ما يشهد به اشارة وغيره على خلاف القاعد في
 خطايب الوضع كون الصائد بمزاج الحظر والنائم عليه والمسلم والعقل الذي لا يميز بين السبب في حرم ذلك
 عن القاعدة المذكورة أنه حق لله تعالى يفرق بين من هو من أهل التميز وغيره ومعنى كونه حلاله تعالى أي
 أصالة وفي بعض حالاته اذ منها الصائم فلا نظير لكون القدية تصرف للقراءة اه (قوله نحو النائم) أراد بنحو
 النائم المحذور والمغني عليه وغير المميز كعلم عامرو (قوله هنا) اشارة الى اتلاف الحرم وضيمه غيره ورجع الى
 هنا باعتبار المعنى كرمي أي أراد بالغير حق الذي قد يفرق بين اتلاف الحرم كان ينبغي ان يقول ان اتلاف
 الصد (قوله لان الاول) أراد به ضمان نحو النائم (قوله والثاني) أراد به الحاقهم الخ كرمي (قوله ويد)
 عطفت على مباشرة سم وكرمي (قوله كان نصه) الخ وكان تأنيدهم في حرمه مركبه كونه حلاله في أي
 به يمتنع ولا يضمن ما تلف با اتلاف به غيره وان شرط أخذ ما في المجموع عن المأوردى وأقره فهو لوجلي ما يصاد به
 فاقبلت بنفسه موقوف بل يضمن ونظر في طارضا لئلا يباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غا لبادفع
 الاذى فاذا التحل بتقصيره وفوت الغرض بخلاف حله ولورماه بسهم فأنطوا أو أو رسل عليه كباغته بقوله أم ولا
 جزاء نهاية وأمنى (قوله ومذبح الحرم الخ) عبارة عن المذبح ولو ذبح الحرم السيد أو الحلال سيد الحرم صار ميتة
 وحرم عليه أكله وان تحلل ويحرم أكله في غيره حلالا كان ويحرم أكله في غيره من الذبح لغيره كالمجوس
 ولو كسر الحرم أو الحلال يرض سيد أو قتل جزاء صيده ولم يحرم على غيره كسحه في المجموع ويحرم عليه ذلك
 فتنقلض عليه اه وكذا في النهاية قال الله تعالى الحلال يدل على غيره قال الرشيد بقوله مدر على الحلال أي
 في غير الحرم وكان الاولان يقول على غيره كمنه الامداد اه (قوله مطلقا) أي ولو في الحلال (قوله لصد) أي
 من صيده نهاية (قوله مستباح) خبر مذبوح الخ كرمي (قوله وكذا محموله الخ) أي يحرم صاحب الحرم ومن
 بالحرم ومن الخ (قوله لكن الذي في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغني كسره (قوله الحلال لغيره) حرمه في
 الروض في غير النهاية والمغني وهو تصريح بان قتل الحرم الجراد لا يحرم على غيره وهو ظاهر لان حله لا توقف
 على فعل سم (قوله لغيره) ظاهره ولو يحرم ما وقاس ما ذكر ان ما حرم الحرم من الشعر يحرم على بدون
 الحلال عش أي يحرم آخر ولو في الحرم (قوله مفهوم الخ) ولو اضطر الحرم أو كل صيده بعد ذبحه ضمن
 مغني روض وسم (قوله حل له الخ) خلافا لظاهر اطلاق النهاية والمغني وفي سم ما حاصله قياس ما اعتمده
 الشارح من حل المذبح للاضطرار الخ لئلا يؤكل كره الحرم أو من بالحرم على قتل ما ذاب وقصد اصابه
 فاصاب مذبحة بحث قطع حلقه مومر شبه بل الحسل في صورته الصلح أو في كل موضع ظاهر لان السبب انشأ من
 الصد اه (قوله ويفرق بينه) أي بين المذبح للاضطرار وحيث يحل الذاب وغيره (وبين نحو اللبن) أي
 حيث يحرم عليه وعلى غيره على ما قاله جمع (قوله هنا) أي في نحو اللبن (قوله فلفظ عليه بغير عمله أيضا)
 ان كان المعنى يحرم على غيره فهو على غير ما في المجموع سم أقول يلزم عليه استندال قول الشارح والحق به
 غيره الخ وانما خطبت النسخة المعتمدة القابلة على أصل الشارح وجه انه تعالى بغيره من لفظة أيضا (قوله اه)
 بصد له ولادل الخ) أما اذا صيده أول أو أعان عليه فيحرم عليه اه كنه دون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر
 قبل سكونه بانه قسما به أي فلا يضمنه اه (قوله بالحرف المباح) أي في غير الحرم كالتبسين فيهما
 (قوله ويد) عطفت على توله فيهما مباشرة (قوله الحلال لغيره) حرمه في الروض وهو تصريح بان قتل الحرم
 الجراد لا يحرم على غيره وهو ظاهر لان حله لا توقف على فعل (قوله حله) أي ويضمن قال الروض
 * (فرع) * وان اضطر أو كل الصيد ضمن اه (قوله فلفظ عليه بغير عمله أيضا) ان كان المعنى يحرم
 على غيره فهو على غير ما في المجموع (قوله بصد له ولادل أو أعان عليه) أما اذا صيده أول أو أعان عليه

وله أكل لحمه يحد له بعدله ولادله ولو نظر في شئ كان فحشا فقتله الصائفة أو أوعان عليه ثم الصدام له مثل من النعم وهو خلقه على التقريب بان حكم ذلك النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٦) أو عدلنا بعده أو لا مثله وفيه نقل وأما المائل له ولا نقل فيه فالقول بقسميه ضمن مثله أو بما

نقل فيه (في النعامة)
الذكر والانثى (يدنه) أي
واحد من الأبل (وفي بقر
الوحش وجواره بقره) أي
في الذكر ذكر وفي الانثى أنثى
ويجوز وعكسه (وفي
الغزال) يعني الظبية (عز)
وهي أنثى العز التي تم لها
سنة وأما الظبي فليس
ويجوز وعكسه وقد يصدق
به المثل وأما الغزال وهو ولد
الظبي فيطلق عقره ثم هو
فلي أو طيب في أنثاه عنان
وفي ذكره جدى أو جفر
(و) (الارنب) أي أنثاه
(عناق) وفي ذكره ذكر في
سن العناق أو أنثاه يجوز
عكسه (و) (البرجوع)
أي أنثاه (جفر) وفي ذكره
جفر ويجوز وعكسه فلا
اعتراض على المثل في إنباه
بجواز فداه الذكر بالانثى
وعكسه لأن الأصم جواره
والوبر باسكان الباه كبرجوع
وذلك لأن جعاهن الصائفة

رضي الله عنهم حكمه وابدلك
كأن قال في الروضة كاصلها
والعناق أنثى العز من حسي
قولناي أن تروى والجفرة
أنثى العز تقطع وتصل من
أماها فتأخذ في الرعي وذلك
بعد أربعة أشهر والذكر
يغسر ولا تجفر جنباه أي
عظمها هذا معناها لغة
فكان يجب أن يكون المراد
بالجفرة هنا مدون العناق

عز أي تهاش شرح البهجة فحشا البرلس في قوله بخلاف ما إذا صيد أوله عليه المحرم مانصه أي فانه
يحل الصائد ويحرم على المحرم فالظاهر أنه يحرم على المحرم اللال وغيره انتهى اه سم قوله له أكل لحم صيد
الخ جوارز الظباية والمجهرم كلبه وغيره حتى لم يدل أو يعن عليه فان دل أو صيده ولو غيرا سره وعطه
حرم عليه الأكل منه وأما باللاله والاكل لكن لا حرام عليه بدلالة ولا باعانة ولا باكمه مما صيده اه قوله
أو أوعان الخ عطف على قوله دل وكان الأولى قلب العطف بأن يقول ولا أعان ولادل عليه الخ قوله ثم الصيد
الى قوله وعليه لا يحتاج في النهاية والمغنى الا قوله يعني الظبية وقوله وقد يصدق به المثل وقوله فلا اعتراض الى
والوبر (قوله ثم الصيد الخ) لو طعن لقول الماصنف في النعامة الخ كردى (قوله من النعم) أي الأبل والوبر
والغزى ودان (قوله صور الخ) أي لا قيمته متباينة (قوله على التقريب) أي على التحقيق والأفان النعامة من
البدن فترى في معنى (قوله أو عدلان بعده) أي على التفصيل لا في قوله ولا نقل فيه الخ وعبارة شرح
الروض أي وفي المغنى والنهاية ما وافقه أماما في نقل من النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي من أو عن عدلين
من التابعين فن بعدهم قال في الكفاية وعن صحابي مع سكوت الباقين وفي معاصم قولك يجتهد غير صحابي مع
سكوت الباقين انتهت اه سم قوله بقسميه يعني ما له مثل من النعم ولا مثله وفيه نقل (قوله أو لا نقل
الخ) أو لا يربيع وكان الأولى ان يقول والأول ضمن مثله والثاني بما نقل فيسمه ثم يقول فيما يأتي والثالث
ضمن بيده الخ قول المتن (في النعامة الخ) أي في اتلاف النعامة بغير التؤدة كرا كانت أو أنثى بدنه كذلك
فلا يجوز بقره ولا يصح شبهه أو أكثر لان حرام الصيد تروى فيما عداها معنى ونهاية (قوله أي في ذلك ذكر
وفي الانثى أنثى الخ) عبارة غير موجزة الخ كعن الانثى وعكسه والذكر أفضل للخصم من خلاف اه
(قوله يعني الظبية) عبارة أنها بوالأولى أن يقال وفي الظبي تيس أذا العز انما هي واجب الظبية أي أصلها
لكنهم حروا في التعبير بذلك على وفق الأثر لا في اه (قوله قد يصدق به المثل) أي بان يجعل على الجنس
(قوله في أنثاه) أي الغزال (عناق) أي أو جفرة (وفي ذكره جدى أو جفر) أي على حسب ما يقتضيه مجسم
الصيد بناءة ومعنى (قوله لان الأصم جواره) أي لكن الذكرا أفضل كإني (قوله وذلك الخ) راجع لجميع
الصيد (قوله بعد أربعة أشهر) لم يبين إلى أي حد يستمر الاطلاق والظاهر أنه إلى ستة أشهر حيث عثر بصرى
(قوله لكن يجب أن يكون المراد الخ) قد يقال على ظاهر ما تقر وليس دون سن العناق حتى يراد بالجفرة
بصرى وانما قيد بالظاهر لا مكان خزل كلام الشارح على ما يندفع به الاشكال كإني (قوله وخالفه في عدة من
كتبه الخ) عبارة عن وفي النهاية ما وافقه نصها وهو أي العناق أنثى المزا ذاقو بيتالم تبلغ سنة ذكره
في فتح بروجيه وفي أصل الروضة وغيره أنه انثى العز من حين تولد الخ ويمكن جعله على الأول اه وقوله اذا
قويت أي بان ما دون أربعة أشهر وانثى (قوله من كتبه) أي المجموع والنظر بروجيه هما نهاية (قوله
وعليه لا يحتاج لقولهما الخ) قد يمنع عدم الاحتياج وذلك لأن العناق على هذا أعظم من الجفرة وصادقة بما

فيهم دأ ما كدون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر غير أنه لم يشر شرح البهجة فحشا البرلس
في قوله بخلاف ما إذا صيد أوله عليه المحرم مانصه أي فانه يحل الصائد ويحرم على المحرم فالظاهر أنه يحرم
على المحرم اللال وغيره كما يشعر به ظاهر قصة أبي قتادة اه أقول في الموصد المحرم أو دل أو أوعان عليه وقدا
يحرم عليه هل يستمر التحريم وهو الاحرام وهو ليس بمتفق إذ تعدل حله لغير المحرم فيه فظاهر (قوله أو
عدلان بعده) أي على التفصيل لا في قوله ولا نقل فيه وعبارة شرح الروض أماما في نقل من النبي صلى
الله عليه وسلم أو عن صحابي من التابعين أو عن عدلين من التابعين فن بعدهم قال في الكفاية أو عن صحابي مع سكوت
الباقين وفي معناه قول يجتهد غير صحابي مع سكوت الباقين اه (قوله ويجوز وعكسه) عبارة الروض كثيرة
ويجوز بالذكر عن الانثى وعكسه اه (قوله وعليه لا يحتاج لقولهما) قد يمنع عدم الاحتياج وذلك لأن

فان الارنبين من البرجوع اه وفيما في عدة من كتب نقل عن أهل اللغة العناق تعاقب على ما مر من تبلغ سنته عليه منها
لا يحتاج لقولهما لكن يجب أن لا يؤولا منه على ما نقله أو لا

سهايل ودونه كايصرح به قوله في بيانها على هذا اطلاق على ما مر ما لم تبلغ سنه العناق في قولهم في الارنب
 عناف صادقة بمعنى الجفرة وتودون فيحتاج لقولهما المذكور فلتأمل سم عبوة البصري قوله وعليه
 لا يحتاج الى حمل بل تأمل لان يحصل هذا الثاني ان العناق من جن الولادة في استكمال سنه العناق من اربعة
 أشهر الى سنتين ما سئلهم انه قد كفى لا يحتاج الى ما ذكر على ان ان لم ينقل ما ابتدأ اطلاق الجفرة قال في سنه
 قوله لا يحتاج الى الخ اه **(قوله من اتحاد العناق والجفرة)** قد يقال للمصنف من ذلك انهم لما عاينوا بائنا العناق
 الى ان ترى ثم جفرت من حين ترى هذا ما اقتضاه كلامهما لا ما اقدمه الله بصري وقد يجب بان قولهما من
 حين قولها الخ اراد به من تمام زمن مبدؤ وقت الولادة ومنها وقت الشر وعنى الرعى كاتقدم الاشارة اليه من
 المعنى **(قوله والصبح الخ)** وفي الثعلب شاة وفي الذب وام حنين فيهملة وفتح الموحدة وهي دابة في خلقة
 الجحر باء فخطمة البطن جدى مفدى وثم ياب به عياره لونها في الثعلب شاة والحسد ثان الدالان في بحر عه
 ضيقه قان ويكنى بالحصين ومنه سمور وسعيا بكافة السد الشلى وفي الضيق جدى اوش وفوضته ام حنين
 اه **(قوله اى الصبر)** الى قوله قال في المجموع في النهاية لقوله كما يأتى الى ولو حكم وقوله وقيل الى انه لا نظر
 وكذا في المعنى الاقوله اوزاب الى ولو حكم **(قوله ولا اخدم العصابة)** شامل للواحد ولعله غير مراد على
 الاطلاق سم عيار المعنى والنهاية قال في الكفاية او جن عصابة مع سكوت الباقين اه قول المتن (عدلان)
 اى ولو ظاهرا او بلا استبراء سنة فبما يظهر من اين توضع الجواد عياره ولو كان كذلك لكانت عدالتهما ظاهرة كمال
 النهاية وشرح الارشاد وقال في الحاشية اى وشرح العصابة العدالة الباطنة اه **(قوله ويجب كونهما فاضلين)**
 فقبحين الخ وواضح ان الفقيه يدركه وان لم يصل لرتبة الاجتهاد لطلاق شرح العرب اه سم **(قوله وان لم)**
ينسق الخ) والذي يظهر جواز اعتماد الفلاسقين العاقلين معرفة انفسهما اذا وثق كل معرفة فلا تحرفان
 صدقه بل يظهر جواز اعتماد غير الفلاسقين ايضا مرفعهما اذا وثق بهم اذ اعتد صدقهما ولو يكون اشتراط
 عد التهمة الواجب قبول خبرهما مطلقا لا يصح مرفعهما اذ لا توفى على العدالة لولا يصح حكمهما اذ ليس
 هذا حكما حقيقة بل هو من قبيل الاخبار الحقيقية سم **(قوله ويؤمن من اطلاقهم الخ)** عبارة لاشي والمعنى
 والنهاية يعامل بالماوردي وفيه وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فليحذر الا يقول من يجوز حكمه ومنه يؤخذ
 العناق على هذا اهم من الجفرة فصدقة على سهايل ودونه كايصرح به قوله في بيانها على هذا اطلاق على
 ما مر ما لم تبلغ سنه العناق في قولهم في الارنب عناف صادقة بمعنى الجفرة وتودون فيحتاج لقولهما المذكور
 فلتأمل **(قوله ولا اخدم العصابة الخ)** شامل للواحد ولعله غير مراد على الاطلاق **(قوله في المتن عدلان)**
 اعتمد في شرح العصابة اعتبار العدالة الباطنة ونقل عن الجلال المعنى خلافه ونأزه فيه وقوله فقبحين قال في
 شرح الرعر وعلى الماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يحذر الا يقول من يجوز حكمه ومنه
 يؤخذ انه لا يكتفى بالباشي والمراة والعبد اه قال في شرح العصابة وهو متجه ترايت جمعا اعتدوا له ولا يفتى
 الفقيه بان يكون مجتهدا كالحاكم ورفضه وقتلان الدواعي العلم بالشيء المتعلم بشرعا وواضح ان الفقيه يدركه
 وان لم يصل لرتبة الاجتهاد لطلاق اهورا قول ماوردى على اشتراط الاجتهاد على المجموع عن الشافعي والاصحاب
 ان الفقيه معجب وغاية الامر اهم حساب على الزائد على ما يتسبب في الشبهة كما قال الاثرى ويشبه ان يراد
 بالوجوب الادنى في معرفة الشبهة لا احتساب ازا على ذلك من السكالك والحدق ولا يثبت في المسئلة خلاف
 اه والذي يظهر ان يجوز زلاد على اعتماد مرفعهما حتى نفسهما حيث كانا القاتلين للصدقة فلا ينسق
 ولا يقال للشخص لا يحكم لنفسه لان ذلك من الحكم المعرف وصدقة فتولا لا اشتراط ما فسر وط الحكم بل
 ذلك صريح قولهم عدلان فتهان ولو قتلاه بلا عدوان وتعلمهم هذه المبالغة بانه حق لله فكان من وجب عليه
 آمنه عليه بل الذي يظهر اى بضاجرا اعتمادا للفلاسقين معرفة انفسهما اذا وثق بهم فلا تحرفان سم قيل
 يظهر جواز اعتماد غير الفلاسقين ايضا مرفعهما اذا وثق بهما واعتد صدقهما ولو يكون اشتراط عد التهمة
 لوجوب قبول خبرهما مطلقا لا يصح مرفعهما اذ لا توفى على العدالة لولا يصح حكمهما اذ ليس هذا حكما

من اتحاد العناق والجفرة
 فاذا ثبت ان العناق اكبر
 من الجفرة اتضح ما قاله
 من استحبابها في الارنب الذي
 هو خير من البر بوجوه
 في الخبر ان الضيق فيه كبش
 والضيق المذكور والاشي
 عند جمع للاثني فقط عند
 الاكثر من واما المذكور
 فضعان بكسر فسكون وعلى
 كفي في الخبر جواز زلاد الاثني
 بالتركيز الكس في كسر
 الضان (وما) والى الصد
 الذي لا نقل فيه عن ابي
 صلي الله عليه وسلم ولا عن
 ائمة من العصابة فمن بعدهم
 من سائر الاعصار اذ يفتى
 حكم مجتهد واحد مع سكوت
 السابق (بحكم غيره) من
 التزم (عدلان) لاثنية ويجب
 كونهما فاضلين فقبحين بما
 لا يمتنه في الشبهة ويندب
 زادة فقعهما بغيره حتى
 يزيد ما علمهما بالحكم يؤخذ
 من اطلاقهم العدالة انه لا بد
 من حر يتماد كورنهما
 وانه لا يورث كون اجدهما
 اؤكل منهما فانه

ان لم يبق بقوله لتعمده له اذ هو قتل حيوان مجزوم بعد ما لم يعد صدق حد الكبر عليه أو تاباذ الظاهر انه لا بشرط هنا استبرأ كما يقال في ان
 اني اذا تاب بزج حاله وسلم كائنات (١٨٨) بطل وأخران بنفيه كان مثلياً أو بطل آخر غير قيل بتعين الاعزو فهم قوله في التعمد نكاح

العبر في المماناة بالخلقة
 والروية تقر بيل شخصيتها
 بل حكم العصابة في الجاهم
 ونحوه من كل ما عاب وهدر
 بالشأن لتوفيقها بهم وقيل
 لان بينهما شبهة اذ كل بالف
 البيوت واناس بالناس
 وانه لا نفر للقيمة ثم تعجب
 رعايه الاوصاف الا لا الكورة
 والافنية فيمن في أحدهما
 من اجتر كلهم والافنية
 فيجزئ الاعلى عن الادنى
 وهو أفضل ولا عكس ولا
 يجزئ معيب عن معيب
 كاهو من أرب يتخلف
 ما اذا اتحد اعياناً مختلف
 محله كاهو من حين باعور
 يسار قال في المجموع عسواء
 عور العين في الصدأ وانثل
 ثم اذ كرف في فساد الذكر
 بالانثى وعكسه من الاوجه
 ما يصح بان المتعدية لا فرق
 بين الاستواء في القيمة أو السنين
 وعدمه ولا بين كون الانثى
 ولدت أولاً ولا نظر لكون قيمة
 الانثى أكثر ولحم الذكر
 أطيب ثم قال صنف الامام
 الخلاف فيما اذا لم ينص
 العلم في القيمة فلا في الطبيب
 فان كان واحداً من هذين
 النصفين لم يجز بالخلاف ثم
 عقبه بقوله هذا كلامه
 فهو متبر بمرسه لانه ينافي
 ما قدمه أولاً من حيث الخلاف
 ومن حيث الحكم ويوجسه
 بالنظر هنالك مسألة

أه لا يكتفي بالجنس والمرأه العبد اه زاد الامام وهو متجه مرأيت جماعته واه (قوله) ان لم يفسق
 بقوله اه أي بان كل خطأ أولاً اضطراراً الى الملاحة بانها تقوم غنى قال ع ش قوله مر أولاً اضطراراً الى مخالفتها أن
 الحر المفسر اذا فجع صيد الاضطراره وجبت عليه قيمته كتجيب على الاضطرار بدل ما كان طعاماً فبروبه
 صرح في الهجة وشرحها رسد أي أن مذكور ان لا يكون من قبل بعل له ولغيره اه (قوله) اذ هو أي
 تعدد قتل الصدق الحرم (قوله) أو تاب اه بطل ان لم يفسق سم (قوله) اذ الظاهر انه لا بشرط هنا
 استبرأه الخ أي يحكم به حالاً ولا يتوقف على استبراعه (قوله) كان مثلياً أي لان معهما زيادة علم معرفة
 ذوق السبسم (قوله) تغير أي يكلي اختلاف المتبني ثم يؤول غنى أي المجتهدين أما غيرهما فينبغي أن من
 قلبه على ظن صدقه في أصابة المقتول أخذ بقوله والام أخذ بقوله واحد منهما المتعارض ع ش (قوله) ونحوه
 الخ أي كانه واخت والجامع والماله مرى وكل ذي طوق نهاية تقوم غنى (قوله) عب أي شر بالماء بالام
 (وهدر) أي جرح صوته وغرد مغنى عبارة باعشن أي شر بالماء جرحاً بالام صولات تنفس يتخلف غير
 الجاهم فيشر به فطره بعد قطر شرعاً بعد جرح وهدر أي جرح صوته بعضهم انفسه على العب وهو كاف اه
 (قوله) بالاشارة أي من شأن أو مهزنا ينفق غنى قال ع ش قوله مر بالاشارة الخ ظاهر العلاقة انه يعترفها
 اجزأه في الاضحية أقول بقياس قولهم مما له مثل من الصدأ في الكبير كبيراً وفي الصغير صغيراً أنه يجب
 هناء في الجاهم فالكبرية مثلاً تجزئ في الاضحية اه وعبارة الرواية في الجاهم مثلاً وان لم تجزئ في الاضحية في الفرق
 غير في باقي الطيور القيمة سواء صغير كالزور والدليل والصعوق الجراد والبقرة أو كبر كالزور والبط
 والسرور والجرار أي هو يبي عن سم ما وافقه (قوله) لتوفيق بلغهم أي من الشارع والافالافاس احباب
 القيمة متباينة (قوله) اذ كل بالف البيوت الخ قال في شرح الروض والغنى وهذا انما يأتي في بعض أنواع الجاهم
 اذ لا يأتي في الغر واخت ونحوها اه (قوله) يجبر عايه الاوصاف الخ أي يلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير
 وفي الذكر ذكر وفي الانثى أنثى وفي الصحيح صحيح وفي المعيب معيب انما جرح جنس العيب ولو اختلفت حصلة
 كان عوراً واحداً في السنين ولا يخفى في السيار فان اختلف كاهو والجرح فلا فرق في السنين من وفي
 الهزيل هزيل كل في المجموع ولو فدى المرئض بالصحيح أو المعيب بالسام أو الهزيل بالسين فهو أفضل
 ويميز في ذراه الذكر بالانثى وعكسه لكن الذكر أفضل للفرور ومن اختلف في السنين ومعنى ونهاية (قوله) وهو
 أفضل أي ذراه الانثى بالاعلى (قوله) ولا يجزئ معيب عن معيب أي عند اختلاف جنس العيب ويجب
 في الحمل حامل ولا يجرى له تقوم بمكتمل ذبحها أو يتصدق بقيمتها طعاماً أو يصوم عن كل يدبها فان ألفت
 حنينها مشيواً بالمشقة قتل الحامل وان عاشت ضمن نقصها وهو ما بين قيمتها حاملاً وسلاً أو حياً وما باضنها
 أو ماتت ضمنها ضمن نقصها المذكور شرح الروض وتب تيسرى (قوله) وسواء عور العين في الصدأ
 أو المنسل لعل أو بمعنى الواو وأن المراد انه لا يجزئ كثير العور عن قلة (قوله) ولا نظر الخ عطف على قوله
 لا فرق الخ (قوله) ثم قال أي في المجموع (قوله) الخلاف فيما الخ أي من كلام الامام وكذا ضمير لانه (قوله) وجه أي
 (قوله) فهو أي صاحب المجموع ع (قوله) مناه (قوله) مناه أي من كلام الامام وكذا ضمير لانه (قوله) وجه أي
 مانده المصنف في المجموع من ان المحدث انه لا فرق الخ أي مع النص في القيمة أو العيب
 (قوله) اعرضوا أي المحققون (قوله) والثاني الخ معطوف على قوله فالاول بقسمي الخ (قوله) مما لا ينقل
 الى التبيين في الغنى وكذا في النهاية الا قوله والتالف الى حكمته (قوله) والعصاير أي بقاء الطيور غير
 حشقة بل هو من قبل التجارب حقيقة والام بعض المعدلين اعتماداً دفعها وليس كذلك كانه يقرر (قوله)
 أو تاب عطف على قوله قبل ان لم يفسق (قوله) اذ كل بالف البيوت قال في شرح الروض وهذا انما يأتي في
 بعض أنواع الجاهم اذ لا يأتي في الغر واخت ونحوها اه (قوله) لم يجبر عايه الاوصاف (قوله) الاوصاف تشمل كبر

الحام

الضرورة وهي موجود مع ذلك فاذا أعرضوا عن تلك الاوجه التي انفارت الى التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فانه مهم
 والثاني ضمن بديله كجاء (وفيما لا مثله) مما لا يقل فيه كالجرح او العصاير (الشيبة)

محل الاتفاق أو التلحق

عديان كما حكمت الصحابة
رضي عنهم به في الجراد
أما ما سئل له بحامته نقل
كالجمل فبعض كعاس
(تنبيه) * جازها بان في
الوطاء القيس هو مبنى
على الضعيف كإنيته في
الاطعمة أنه على كنهه ولم
يسنأهنا للعلم به ما هنالك
لاجزاء الا في ما كور ولو
بالنسبة لأحد ما عليه كإمرؤ
أنه غير ما كور وبقرض
عدم البناء فهو تناقض
والراجح أنه غير ما كور
فلا تفتنه بالحلق والخراف
الهدد الحام هنامي على
حلا كنه والاصح قصره
وعلى أنه مسمى عن قتله
(ويعرم) وعلو الحلل
(فطعن بنات) أي نابت
(الحرم) وان نقل إلى الحلق
أو كان ما بالحل من نوى
ما بالحرم (الذي لا يستنتج)
أي لا يستنتج الناس بان
نبت بنفسه شعرا كان وان
كان بعض مفرغه في الحل
أو وحيشا وطبا جاعا
لأنه عنه وشمله بالاولى
قلعتم يجوز أخذ زرع من
غير خطا بضر الشجر وقطع
خصن يخلف مثله في سنة
القطع أي قبل معنى سنة
كاملته كبطوطا وظهار
كلهم أنه لائق في هذا
التفصيل من عود السؤال
وغیره لكن قضية قول
البحر صوح اتفقوا على أنه
يجوز أخذ زرع الشجر وعود
السؤال ونحوه

الجمل سواء كان كبر حجة من عدم اصغر أم مثله ثم يا قوم فسنى (قوله) يحصل الاتفاق (الخ) أي لا يمكنه على
المذهب مسمى (قوله) أو التلحق لعل واللو زرع والاول عند المباشرة والثاني عند التلحق واليد (قوله)
كالجمل الكفاية مقتضية أن أريد بالجمل ما يشمل أو عصارته النهائية والمغنى وهو الجمل اه (قوله) كإمر
أي نفا (قوله) أن يحمل (الخ) يدل على الضعيف مكان الاول فقد جعل قوله كإنيته أي ضعف حصل كنه
(قوله) ويمنأهنا (الخ) أي البناء المذكور (قوله) وسم على هناس اه سم أي في قوله بما هنالك (قوله)
والحق أن المن في المغنى (قوله) وعل (الخ) * (فروع) * لو زال إحدى صنعتي النعمة ونحوها هو ما هنالك
عدوها وطيراهم باعتبار النقص لأن امتناعهما في الحقيقة وقواحد فالزائل بعض الامتناع فبعض النقص لا لجزء
الكامل ولو جرح طليا وان دمل جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شأنا لا عشر قيمتها تحقفا للمماثلة
فان يرى ولا نقص فيه فالأرض بالنسبة إليه كالسكة بالنسبة إلى الأديمي فيقدر القاضي فيه شيئا باجتهاده
مراتبيا باجتهاده مقدار الوجع الذي أصابه وعليه في غير المثل أو شبهه لو أزم من صيد الزم حرازا كمالا
لو أزم من صيد الزم كل قيمته فان قتله بحر حر خضفى القاتل حرازا من مئاة وقوله المزم من قبل الأدمال فعليه حرازا
واحد أو بعده فعليه حرازا أو مزمنا ولو جرح صيدا فاقب فوجده ميتا وشك أن مات بجرحه لم يجد من يجب عليه
غير الأرض لأن الأصل براءة ذمته معازا لا معقيا وإذا لاسي وانهاية ويلزم الجائفة المشتركة في قتل صيد والقلان
القاتل الصيد جوا واحد وان كان الصيد مولا لاتحاد الملتصق وشربك الحلال في قتل صيد يلزمه النصف من
الجز أو لا شيء على الحلال ولو اشترط بحرم ويحاون لزم من الجزاء بقسطه على عدل أو س أه قال عرش قوله
مر مقدار الوجع الخ أي فان لم يكن له مقدار أصلا فلا شيء عليه في مقابلته اه (قوله) ولو على الحلال) أي قوله
أي قبل معنى الخ في النهاية والمغنى (قوله) ولو على الحلال) في هذه الغاية ما مر في بحث اصطلاح قول المتن
(قطع نبات الحرم) أي الطيب ما يقع معنى (قوله) وان نقل (الخ) عبارة عنها يتناول شجر محمية في الحل
أو عكسه لم تنتقل الحرم متنها في الحل ولا البهاق في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذ لشجر أصل نابت فاعتبر
منته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه اه (قوله) أو كان ما بالحل (الخ) تقدره أو كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى
ما بالحرم فتأمل تعرف فان بذلك يتدفع صعو بهذا العطف لفظا ومعنى فادرك سم ويمكن أن يقال هذا
العطف باعتبار المعنى فانه في قوة أو كان أي كونه نابتا بالحرم باعتبار أصله قول المتن (الذي لا يستنتج) بالبناء
للمفعول أي ما من شأنه أن لا يستنتج إلا كمن بان نبت بنفسه كالطير فحيرا كان أو غيره كذا في المغنى
وانها يقوم قضاء أن ما هو كذلك لو استنتج فلا حكم لا يستنتج ويؤخذ من شأنه أن يستنتج بحري
عليه حكمه وان نبت بنفسه وهذا إضافة لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى في الصورتين صرحي أقول بل
الظاهر أن المراد بالاستنبات هنا شيئا أو ثباتا ما شأنه ذلك كالحقيا بعش وعيلة أو ثباتا بوجوه في الخبر المستنتج
والنابت بنفسه وأما غيره فصر طمان نبت بنفسه بخلاف ما استنتج منه كنبوب وغيرهما ياتي ولو استنتج
ما نبت بنفسه أو عكسه فالعبرة بالأصل اه (قوله) وان كان بعض مفرغ (الخ) أي أصله فيجرم قطع شجرة
أصلها في الحل والحرم فغلبا لغير ممتن يا قوم (قوله) أو وحيشا) قال في المجموع أو طلاقا لغير ممتن على
الطلب يحاز فانه حقيقة في الباس وانما يقال الطلب كلاً وعش نهاية (قوله) (طبا) حال من قوله شعرا
أو وحيشا من قولنا نصيف نباتا بالحرم وهو أحسن (قوله) (دمنه) أي القطع سم (قوله) بضر الشجر) من
أضره بضر اليد عرش (قوله) لكن قضيت قول المجموع (الخ) عبارة عنها النهائية والمغنى ولو أخذت من شجرة
حرمية فخالفت له في سنته بان كان لاطفا كالسوء فلا ضمان فيه فان كان بخلف وانما لاشمله أو مثله لافي
سنته فعليه الضمان فان أخافه له بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كقولهم من مفرغ ذنبت ونقل في
المختصر هاتوا السمن والهزل (قوله) (دمنه) عطف على هنا ش (قوله) أو كان ما بالحل (الخ) تقدره أو كان
ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتأمل تعرف فان بذلك يتدفع صعو بهذا العطف لفظا ومعنى
فادركه (قوله) (دمنه) أي القطع وقوله أنه لائق فاعتدله مر

تخلّفوا ووجه بأن هذا اعيان يحتاج لاخذها (١٩٠) على العموم فسر محقق بما لا يساغ في الاعتصام التي ليست كذلك وظاهر قولهم مثله انه

لا بد أن العائد قبل السنة
 يكون في محل القطع على
 محل أخو من النجعة وأنه
 لا بد أن يسوى العائد الزائل
 غلظا وطولاً في كل منها
 وقفة ولو لم يكن في العودلو
 من محل آخر في يمنة
 بحيث يعد عرفانه ضالعه
 ويكتفي في الملبسة بالعرف
 المبني على قنار الشبه
 دون تعديدهم يعد أما
 اليايس فيجوز قطعه وكذا
 قاع النجر الحشيش لأنه
 ينبت إذا أصابه مله من ثم
 لو تم فساد منه من أصله
 جازله ولو كان من غلظ مجزا
 هذا الثمين في النجر
 لذوقه فيقرض بوزره
 وأما ما سئلت فسماني
 (والأظهر تعلق الضمان
 به) أي قطع وقلع النبات
 وأزاد به الحشيش دليل
 قوله أيضاً (وقطع
 أجازه) كسب يد جميع
 حومة تعرض لكل جريمة
 الجرم ومرحل أشد من
 بشره فلا يضمن إن أخلف
 قبل سنة ولا يجب قتله
 وسقط ضمانه بخبره
 ورده إليه إذا ثبت ولو
 منها (في) الحشيش القيمة
 مالم يشقه فختلف ولو بعد
 من حين اكتضاه لأجلهم فلا
 يضمن كسب غير الثغور
 وكان الفسق يندب من
 ضمن الشجر حيث فصلوا
 من بين الشجر إذا أخذ

[illegible]

۱۰

و من أصله يضمن وإن اختلف في سنته كالتقصاء اطلاقهم أيضاً أن الشجر يحاط له أكثر إذا فرق فيه بين المستنبت وغيره
و يضمن بالحد وإن اختلف الجشيش فهما في قلع

في النهاية الاقوله وان لم يتنازل الى المتن وقوله كما تقتضاه الى وتجزئ (قوله او قطع الشجرة الخ) أي وان
أخلفه تشرع الارشاداه سم وقرأ تعالى الشرح مثله (قوله تجزئ في الاضحية) وفاقا لاسي والنهابة
وتقل في الغني كلام الاستقصاء مع توجهه لا في وآقره اه بصري (قوله وحيث أطلقنا الخ) موقوف القول
(قوله وتجزئ في البدنة) الى قوله وفيه نظر في الغني الاقوله مردودا الى الاصل (قوله وتجزئ في البدنة هنا ايضا)
وقياس ذلك احرارها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة سم (قوله بخلاف في جزاء الصيد) شامل للثاني وغيره كما
في الحجام وهو حاصل ما عتمد كما يستعمله في باب النماء حيث أطلقنا في المناسل الدم فالمراد كدم
الاضحية الا في جزاء الصيد المثل أي فلا يشترط كونه الاضحية في سنها وسلامتها بل بحسب الصغير صغير
والكبير كبير والمغيب مع بطل التجزئ في البدنة عن شأنه أي المثل اه وفي شرحه عدل عن تعبير الاصل
بجزء الصيد الى قوله في ذلك حتى رأيت الشارح قال في شرح العباب في باب البدنة تنبيه وقع استخفافنا
اه وطالما قوفت في ذلك حتى رأيت الشارح قال في شرح العباب في باب البدنة تنبيه وقع استخفافنا
في شرح الرض انه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزء الصيد الى قوله جزاء المثل ليخرج جزاءه في المثل
كالحمام انتهى وفيه ما لم نثبت عليه في شرح قول المصنف وفي الحجام شاة وقوله ولا تجزئ بدنة عن شأنه
فاحذره انتهى وقال في شرح الاول بعد كلامه به يعلم انه لا يشترط في الشاة هنا أي في الحجام كونها تجزئة
في الاضحية بخلاف ما أولهم كلام الرض في العلماء وان آقره تخضنا اه وقال في شرح الثاني وقضه وقوله
شأنه أي المثل احرار البدنة عن الشاة في الحجام لانه ليس مثله وهو ظاهر ان قلنا ان الصغير أي من الحجام يجب
فيه شاة تجزئ في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير يجب فيه شاة صغيرة اه اتوا بالجلس
المأثلة ذكسائر المثلث فلا تجزئ البدنة عن شأنه اه ايضا كما تقتضى امتاقر وخلافها لوجه كلام تخضنا
كل روض كما بينا انتهى اه سرور عن الوثاني ما وافقه (قوله وزعم الاستقصاء الخ) آقره الغني بعبارة ولم
يتعرض الشفان لسن البقرة في الاستقصاء لا يشترط احرارها في الاضحية بل يكفي فيه التبع وما الشاة
فلا بد ان تكون في سن الاضحية قال لاسي وكان الفرق أن الشاة لم وجها للشرع الا في هذا السن بخلاف
البقرة بدل التبع في الثلاثين منها اه (قوله احرار التبع) أي في الشجرة الكبيرة خلافها لوجه
(قوله وتجزئ في البدنة هنا ايضا) وقياس ذلك احرارها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة (قوله بخلافه
في جزاء الصيد) شامل للثاني وغيره كالحجام وهو حاصل ما عتمد كما يستعمله في باب النماء حيث أطلقنا في المناسل الدم فالمراد كدم
النماء حيث أطلقنا في المناسل الدم فالمراد كدم الاضحية في سنها وسلامتها بل بحسب الصغير صغير والكبير كبير والمغيب مع بطل التجزئ في البدنة
كلاضحية في سنها وسلامتها بل بحسب الصغير صغير والكبير كبير والمغيب مع بطل التجزئ في البدنة
عن شأنه أي المثل أي وان أحرارها في الاضحية اه وفي شرحه عدل عن تعبير الاصل بجزء الصيد الى
قوله جزاء المثل ليخرج جزاءه في المثل كالحجام اه وطالما قوفت في ذلك حتى رأيت الشارح قال في شرح العباب
في باب النماء تنبيه وقع استخفافنا في شرح الرض انه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزء الصيد الى قوله جزاء المثل ليخرج
جزاءه في المثل كالحجام اه وفيما جهم نهب عليه في شرح قول المصنف وفي الحجام شاة
وقوله ولا تجزئ بدنة عن شأنه فاحذره اه وقال في شرح الاول ودرن ذكر الخلاف في مستند الشاة في
الحجام هل هو توفيق باغهم اه ويزيد ذلك مما سري في الشرح وفائدة الخلاف كالحجام وغيره أنه لو كان صغيرا
فهل يجب حذره أو شاة كاملة وجهان متباينان على أن الشاة وحيث توفيقا أو تشبها وقضيته ترجع شاة لكن
في الأملاء أنه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بان السند التوفيق وقوله في البحر عن الاصحاب به يعلم أنه
لا يشترط في الشاة هنا كونها تجزئة في الاضحية بخلافها ووجه كلام الرض في البدنة وان آقره تخضنا اه
وقال في شرح الثاني وقضه وقوله شأنه أي المثل احرار البدنة عن الشاة في الحجام لانه ليس مثله وهو ظاهر ان
قلنا ان الصغير يجب فيه شاة تجزئ في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب أن الصغير تجزئ فيه شاة
صغيرة باعتبار الجنس المأثلة ذكسائر المثلث فلا تجزئ البدنة عن شأنه ايضا كما تقتضاه ما تقرر خلافها

أو قطع (الشجرة الكبيرة)
عرقا ولم يتناه عنها خلافا
لمن اشترط هو أو لم ين
ضبطها بانها ذات الأغصان
الأنريد الأغصان الكثيرة
المتشعبة (مقره) تجزئ في
الاضحية كما تقتضاه قولهما
كغيرهما وحيث أطلقنا في
المناسل الدم فالمراد كدم
الاضحية في سنها وسلامتها
ومرر بذلك شارح التبيين
وتجزئ في البدنة هنا ايضا
بخلاف في جزاء الصيد لان
المدار فبعل المأثلة (و) في
(الصغيرة) وهي ما يقرب
من سبع الكبيرة اذ الشاة
سبع البقرة فان صغر
جدا نقبها القيمة (شاة)
تجزئ في الاضحية بخلاف
الاستقصاء عن المذهب
احراز التبع

في الثلاثين ولم يحدد أياد
شاة دون سن الاضية محدود
تقلوا توجهوا الاصل في
ذلك آثار ابن الزبير رضي
الله عنهما الذي رواه الشافعي
صنع وشمله لا يقال من قبل
الرأي ويبحث الزركشي فيما
يجاوز تسبع الكبيرة ولم
تتبه الى الحد الكبير فيجب
عنه شاة أعظم من الواجبة
في سبع الكبيرة وفيه نظر
ظاهر على أنه لم يبين ما ضابط
ذلك العظم هل هو من حيث
السن أو السن وفي كل
منهما بعد لا يخفى فالوجه
ما اقتضاه اطلاقهم من إعرافه
الشاة في كل ما لم يسم كغيره
وان سادس ستة أسابيع
الكبيرة مثلاً ووضع عليهم
للصغيرة تحاميرها نحو أوليات
انتفاخ الشاة في بادون السبع
لا تعددها فيها أو مضافاً
إلى زرع وليس ما هنا كالمدر
لأن المماثلة معتبرة ثم لا هنا
(قلت والمستثبت) من
الشجر الحريمي بأن يأخذ
غصناً من حريمه ويغرسه
في محل آخر من الحرم أو غيره
ولو ملكه (كغيره) العلوي
من كلامه أولاً وهو ما ثبت
بنفسه في الحرم فزادهم أن
(على المذهب) نفقه الأثران
تعد مدة فترة أو ما سواه
كله لم يتم إلا ما استثبت
في الحرم مما أمهله في الحل
فلأشئ فيه يخرج بالشجر
ضيقه فلا يحرم مستثناة
سكنه وروى القفطاني
واظهر أن كالب في راجله فيجوز قطعها قطعاً لا

صنيعه (قوله وتوجهه) يعني توجهه الاستوى مدعى الاستصاه (قوله ولم يحدد أياد) تقدم في الزكاة
قول المصنف في الصغار صغيرة في الجديد سم (قوله في ذلك) أي قول المصنف في الشجرة الكبيرة بشرط ما
(قوله ويبحث الزركشي) نقل شيخ الإسلام في الفروع والآثار بحث الزركشي عنه وأقر وتبعه على ذلك
صاحبه النهاية والمعنى بل استوجبه الشارح رحمه الله تعالى في فتح الجواهر من غير ضرورة اليه فقال ولا وجه
أن ما جاوز سبعها لم يشأ إلى الكبيرة فيجب مشاة أعظم من تلك أه بصري واعتمدوا في (قوله أعظم من
الواجبة) الخ) وينبغي أن يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد على ما لم يشأ إلى الحد الكبيرة فإذا كان
قيمة الجوز ثلثي الصغيرة ودرهما في الزكاة عليها في القدر بأكثر نصف الشجرة اعتبر في الشاة الجوزية فيها أن
تساوى ثلاثاً وأحدهم ونصف درهم لأن الصغيرة تسبع من الكبيرة تقرر بنحو هذه مقدار النصف والتفاوت
بينهما سبعان ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من أنه بشرط في الفضل وابن اللبث زيادة قيمة على
المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت عرش (قوله على أنه لا يبين من هنا ما ذلك الخ) تقدم نقاً
عن عرش بأنه وإنه إياه العظم من حيث القيمة (قوله وضع عظم الخ) و(قوله وليس ما هنا) الخ) كل منهما
استنباط ينافي قول المتن (والمستثبت) بفتح الواو وهو ما استنبطه الأقدمون من الشجر نهاية ومعنى قول
المصنف (والمستثبت كغيره) فضيلة امتناع قطع جريدته الحريم حتى الملو كتنصوصه ما لا يخالف ثم
رأيت شيخنا ج. لم يشرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره أنه لا يجوز زلزال أن يقطع جريدته من غصن
الحرم ولو كانت ملكه إلا أن يكون أصلها قد أخذ من الحل وغرس في الحرم وما ألسف فيجوز للعامة لأنه
ورقة انتهى اسم سم ويأتي عن عرش جواز قطعها إذا ضربت بالنخل وعن البصري ما وافقه (قوله من
الشجر) أي قوله وأخذوا السبع في النهاية الأقوله بأن يأخذ إلى المتن وإلى قول المتن وكذا الخ في المعنى الأمان ذكر
(قوله من الشجر الحريمي) ولو غرس في الحل فواة شجرة حريمية ثبت لها حكم أصلها نهاية ومضى في الشرح من أنه
ورادوا في ذلك كمال ما قلنا من حريمية ولو في الحل فله حكم الحريمية أه قال عرش قوله مر ثبت لها قيمته
أنه لو غرس في الحرم فواة من شجر قطع لم تثبت الحريمية لها وقد شمله قول ما جاز ما استثبت في الحرم الخ أه
(قوله العلوي) أي الغبر (قوله وهو) أي غير المستثبت وكان الأول أنه (قوله في الحرم الخ) متعلق بكاف
كغيره في المتن (قوله ففيه الخ) أي في قطع أو قلع المستثبت (قوله غيره) أي من الزرع وكالزراع ما ثبت
بنفسه نهاية قال عرش قوله ما ثبت بنفسه لعل المراد من شأنه أن يستثبت الناس كمنع قطعها سبيل أو هو أه
أه (قوله كالب في الحل) عبارة غير من الشروح وكذا ما ثبت بنفسه كان مما يتغذى به كالب قاله والراجح أنه
في معنى الزرع أه (قوله والرجله) أي والجزيرة عرش قول المتن (قوله ويجل الأثر) ظاهر إطلاق المصنف
حواز تصرف إلا أنه ذلك لجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عرفت والوجه أنه تعالى في فتاويه
بقوله قد يقال يجوز بيعه بغير العباس إلا الأثر فيشعل من أخذه لتنعيم به فتوقد قالوا أن الأثر ما يحرم ثم عقبه
بقوله ويجعلها أنما يرجع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والنسج كذا في
النهاية فتكون النسخ هو المستقر على رأي والوجه أنه تعالى وهو خلاف ما نقله في المذهب في عبارات وظاهر
إطلاق المصنف أن أخذه يتصرف فيه بجميع التصرفات من بيع وغيره وبه أفق شيخي أه ثم رأيت ابن
قاسم نقل كلام الفتاوى ثم قال ومن جوابه يعلم اعتمادهم مع البيع انتهى أه بصري (قوله قطعها وقاعها)
ذكر المنه في شرح التنبيه أنه يجوز قطع ما يتغذى به من نبات الحرم غير الأثر كالبلة السمكة عند أهل

نوحه كلام شيخنا قال رضي تعالى الله عنه (قوله ولم يحدد أياد) تقدم في الزكاة
أما المصنف في الصغار صغيرة في الجديد (قوله في المتن قلت والمستثبت الخ) فتد ذلك امتناع قطع جريدته من غصن
الحرم حتى الملو كتنصوصه ما لا يخالف ثم رأيت شيخنا ج. لم يشرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره
أنه لا يجوز زلزال أن يقطع جريدته من غصن الحرم ولو كانت ملكه إلا أن يكون أصلها قد أخذ من الحل
وغرس في الحرم وما ألسف فيجوز للعامة لأنه ورقة أه (قوله قطعها وقاعها)

واظهر أن كالب في راجله فيجوز قطعها قطعاً لا

صهر الرجل ونحوه لانه في معنى الزرع انتهى طبقا للسبكي اه بصري وقد قدم في الشرح وعن النهاية
 وغيرهما واقفه **(قوله ولو لم ينجح البيع)** وقفا للمعنى وخلقا لنهاية **(قوله وكذا قطع)** الى المثلث في النهاية
(قوله قطع وقلم المؤذى) يدخل في اخلاقه للثابت بين الزرع مما اضراهاؤه بالزرع لانه مؤذله بالتلفعه
 أو تعديده بصري **(قوله وأذى المارة)** بمفهومه أن الاخصان المارة بالشجر نفسه ككثرة في بدائل مثلا
 لا يجوز قطعها وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الإصلاح ع ش أقول بل هي داخلية في اطلاق المؤذى
 نظير ما مرأ نقصان السد البصري قول المتن (كالعوسج) جمع عوسج فوقع عن الشوك نهاية ومعنى
(قوله وان لم يكن الخ) أي المؤذى **(قوله بانه)** أي النسي (مخصوص) أي بغير المؤذى **(قوله على أن)**
 الفرق الخ) شمر أن محدثي أي أن الفارق بين الشوك والغواسق الخس ثابت فقولهم ان تلك الخ لعل لثبوت
 الفرق ويحتمل أنه هو الخبر ولا حذف **(قوله وزعم ان الشوك الخ)** أجابه شيخ الاسلام في علمه كتب وقول
 الشارح رحمه الله تعالى رده قولهم الخ يحتمل تأمل اذا تعمم المقوم بما ذكره باعتبار المحل وهو لا ينافي
 التخصيص باعتبار النوع فخلصه أن المؤذى هو ما من شأنه ذلك غالبيا لا يعر مطلقا بماله يحرم مطلقا
 رأيت الحاشي شمر أن لا يخلو ذلك بصري وقوله أجابه شيخ الاسلام أي وواقفه النهاية فقال وماه تعرضه أي
 الجواب المذكور والسبكي بانه لا يتناول غيره فكيف يجيء التخصيص ورد بانه متناول لما في الطرقات وغيره
 فيضرب بغيره في الطرقات لانه لا يؤذى اه قال الرشدي قوله ورد بانه الخ هذا لا يلاق اعتراض السبكي اذ هو
 مبنى على ان الشوك كله مؤذى اما بالفعل أو بالقوة ومن ثم رد الشهاب هذا الردية ولهم لفرق الخ اه وبه
 رد الحاصل المار عن البصري **(قوله والخبر مخصوص بالمؤذى)** فيه نظر بل الموافق للمعنى والخبر مخصوص
 بغير المؤذى أي مقصور عليه لانه لا يتصف وقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أي بسبب اخراج
 المؤذى عنه أي مقصور على بعض افراد وهو تعدد المؤذى بسبب اخراج المؤذى عنه سم **(قوله الصريح في)**
 أن المراد الخ) قد عني صراحة في ذلك لان ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لفرض ما قد
 لا يؤذى كذلك فقولهم الخ لا ينافي التخصيص بالمؤذى بالفعل لان ما ليس بالطريق لم يعرض في المؤذى
 بالة وتلتها مثل سم أقول في المنع المذكور نظرا لا يفتي في وسام فلا محال أنه كالمصريح في ذلك وهو كاف في الرد
(قوله أي بانه الحاشيش) أي ونحوه نهاية ومعنى وهذا نفي خالف قول الشارح في الشجر كانه ع ش عليه
(قوله فله أوقافها) اقتصر النهاية والنهي على القطع **(قوله التي عنده الخ)** وقفا للمعنى والاسنى وخلقا
 ولو لم ينجح البيع الخ) في شرح البهجة كونه أفرده أي الاذن بالذ كر لي قد دخل قطعها وقلمه ولو بلا احتياطة
 الاحتياط المؤكدا لمهم بانه اه وفي تناوينا خضا الشهاب الزملي قد يقال يجوز بيعه نظرا للعباس الا لاخر
 فيشمل من أخذه لا يتنعق فمقتضى قد قال وان الاذن بخسبا وجب بانه انما يقع لحاجة في جهة تامة وقد قال لا يجوز
 بيع شئ من شجر الحرم والبيع ادمون جوابه يعلم اعتماد صنم البيع وقوله وقد قالوا ان جملة الامهات تمنع
 ومنهم الاول أنهم قد يطلقون الشجر على مطلق الثابت والثاني أن قولهم المذكور يفيد منع بيع أخصان
 الشجر الطبقية جواز أخذها للعاجزة فكذلك الاذن **(قوله وزعم أن الشوك منه مؤذيه الخ)** هذا الزعم
 لشيوخ الاسلام في شرح لروض وعبارة رده أي الجواب المذكور والسبكي بان الشوك لا يتناول غيره
 فكيف يجيء التخصيص ويجب بان الشوك لا يتناول المؤذى وغيره والقصد تخصيصه بالمؤذى اه والظاهر
 أنه معنى قوله والقصد الخ ان المقصود تخصيص الشوك في قولهم يجوز قطع الشوك بالمؤذى فيكون النهي
 مجولا على غير المؤذى وهذا هو الصريح في المعنى فيقول الشارح والخبر مخصوص بالمؤذى فسمه نظر بل الموافق
 للمعنى والخبر مخصوص بغير المؤذى أي مقصور عليه اللهم الا أن يفسد فيقال المراد أن الخبر مخصوص
 بالمؤذى أي بسبب اخراج المؤذى عنه أي مقصور على بعض افراد وهو ما عدا المؤذى بسبب اخراج المؤذى
 عنه **(قوله الصريح في أن المراد الخ)** قد عني صراحة في ذلك لان ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من
 يدخل محله لفرض ما وقد لا يؤذى كذلك فقولهم الخ لا ينافي التخصيص بالمؤذى بالفعل لان ما ليس

ولو لم ينجح البيع كما تضمنه
 كلامهم لاستثنائه الشارح له
 في الخبر الصريح (وكذا)
 قطع وقلم المؤذى ومنه
 خصن الشجر وأذى المارة
 (والشوك) أي شجره
 (كالعوسج وغيره) وان لم
 يكن نباتا في الطر (عند
 الجهور) لانه مؤذ كصيد
 يصلح وانتمروا لانه
 بصحة النهي عن قطع شوكه
 بخصوصه فلا يصح الجواب
 عنه بانه مخصوص بالعباس
 على الغواسق الخس على أن
 الفرق أن تلك نوع اعتبار
 بخلاف الشوك وزعم أن
 الشوك منه مؤذيه
 والخبر مخصوص بالمؤذى
 رده قولهم لا فرق بين ما في
 الطريق وبينها الصريح
 في المراد المؤذى بالفعل
 أو بالقوة والاصح حمل أخذ
 نباته أي نبات الحاشيش
 الذي قطعها أو قطعها (لعل)
 يسكن الام يحطه (البهاش)
 التي عنده

ولو المستقبل إلا أن كان
يتيسر أخذه كما أراد فيها
فما هو ذلك كما جعل تسريحها
في شجر وحشيش (والدواء)
بعد جود المرض ولو
للمستقبل على الأرجح لعله
ولو بنيت الاستعانة على
الاعتد (والله أعلم) الحاجة
اليه كما في الالذخرون
ثم جاز فاعله لخواه التسقيف
به كالذخرون كما في الفرق
وشجره وأخذ من شجره
لمطلق حاجة وأقهر كلامه
هدم حل أخذه ليعلم
يعلف به وبه صرح في
المجموع قول القائل يجوز
قطع الفرع لسؤال أودواء
وجوز بعده حذو قال في
الروضة فنه نظر وينبغي
أن لا يجوز كالمعلم الذي
أبغى له كاله ليجوز له يبع
* (فرع) ويجرم أيضا الخراج
شي من تراب الحرم الموجود
في علم يعلم أنه من الحل كما
هو ظاهر قال غير واحد من
معتبري المكين المحدثين
يؤخذ منها طين فخار مكة
الآن من الحل كغيره جماعة
من العلماء أو ما علم منه أو
من أجاز إلى الحل أو حرم
آخر ولو بنفذه إلى كماله
كلامهم فيلزم رداه إلى
فكسرها لئلا يكلو ظاهر
في الرتبة قطع الحرم كدق
نص الجاهل بخلاف عكسه
يكسر فقط وكان الفرق أن
أهانة الشريف أو قبح
إحلال الوضع

للتهامة (قوله ولو المستقبل) هنا وفيما بعد أفتى به شخص الشهاب الرطبي وبأنه لا يشترط وجود المرض سم
عبارة التهامة وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء والعلاج لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز
لبيسته عند وجوده قال الاسنوي وتبعه جماعة توهو المتجه وأفتى به أبو البرص الجنبه تعالى فهو المعتد
وان خالف فيه بعضهم اهـ (قوله ذلك كما جعل) في هذا القياس بالنسبة إلى التعليل ما يعني (قوله كما جعل
تسريحها) عبارة التهامة والغنى وشرح الرض ويجوز عيش حبش الحرم بل وشجره كالحش عيشه في
الام بالتهامة اهـ قول المتن (والدواء) أي كتحليل وسؤاله لتهامة كرجلة وقوله ثم يتبعه في وافي (قوله
لأنه) الخ (وقال الغنى والاسنوي وخلاف التهامة) (قوله الحاجة إليه) لا يقطع ذلك إلا بقدر الحاجة نهاية
ومعنى وافي (قوله واخذ منه) أي بما ذكره الغزالي (قوله وأقهر كلامه) أي قوله وقول القائل في التهامة
والغنى (قوله كلامه) أي المصنف (قوله عدم حل أخذه ليعلم) الخ يؤخذ منه كقائل الزركشي وغيره أنها
حيث جواز الأخذ لسؤال لا يجوز بغير ما سئى ونهاية ومعنى قال عرض قوله مرأنا حيث جواز الأخذ
السؤال لا يجوز معه عند وهل يجوز أخذه عوض في مقابلة زرع السيد عن الاختصاص أو لا فيه نظر
والاقرب الأول اهـ (قوله وينبغي الخ) وقال التهامة والغنى (قوله ويجرم أيضا) الخ قوله وكان الفرق في
التهامة والغنى الأول اهـ (قوله وأما الحل وما لم يعلم) (قوله من تراب الحرم) أي دون ما عرش عبارة الغنى
خلاف ما عزم كلامه اهـ أي أنه يسن نقله كالألباع ونافي (قوله الموجود في العلم) الخ يؤخذ منه أن
نحو الشجر كذلك فكل شجرة وجدت في الحرم حرم التعرض لها بما علم يعلم أنه من الحل وهو واضح
نظر القائل بصري (قوله الآن) أي في زمن ابن حجر وأما في زماننا هذا وجرع سبع وثلاثين وما تيسر
والنفق الحرم كغيره ذلك بمحمد صالح الرئيس (قوله وأما علم) اهـ أي كوا في الخرف قال الشيخ عبد الرزق
ما لم يضار الله بان لم يحد شجرها حاسا أو شرعا انتهى اهـ ونافي (قوله أو ما علم) الخ أو نحو عن الأجاز كان أولى
وكأنه نظر إلى الغالب من أن ترابه هو الذي يعمل منه لا غير بصري ويمكن أن يستغنى عن ذلك به على أنه
(قوله فيلزم رد الخ) اهـ فان لم يفعل فلا ضمان له ليس بنام فاشبه الكلال بالباس نهاية قال عرض قوله
مر فاشبه الكلال الخ أي في جرد عدم الضمان وهل يحرم نقله إلى غير الحرم كتراب العلم لافيه نظر والأقرب
الأول اهـ (قوله وبالرد الخ) شامل رد المنكسر سم (قوله خلاف عكسه) الخ وظاهره أنه إذا
لم يكن حاجته بنقله ونحوه منها به أي فان كان ذلك كان مباحا عرض عبارة البصري أقول يدخل في قوله مر
ونحوه طين المدبرة بناء على ما نقله رحمه الله تعالى من أنها من الحل أي فلا يكون داخله مكرها ولا خلاف
الأول اهـ (قوله يكسر الخ) أي كافي بالروضة أو شاة الأولى كمنافى المجموع وهو الظاهر غنى
ونهاية وافي (قوله عكسه) وهو إدخال تراب الحل أو جواز به أي الموجود في الحل ما لم يعلم أنه من الحرم أدخل
من نفايه السابق بصري (قوله وكان الفرق الخ) ويجزم أخذه طيب الكعبة في زائد التبرك لم يمسحها بطيب
نفسه ثم أخذه وأما سترتها فالمراد بالمراد في بعض مصارف بيتها لما لم يمسحها بطيبه لاختلاف
والذي وجهه قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة جواز ما أخذوا به ولو جازنا أو ما ضاعف في زائد التهامة
قال في شرح الرض وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز
أخذه لبيسته عند وجوده قال في المهمات وهو المتجه قال الزركشي بل اكتفى بالقتل لما جاز للضرر وادأ
الحاجة تبيد جوده كقوله اقتناء الكلب اهـ وقوله قال في المهمات وهو المتجه أفتى به شخص الشهاب مر
(قوله بعد جود المرض) وكذلك قبل وجوده مر (قوله وينبغي أن لا يجوز الخ) اعتد مر (قوله وبالرد)

(وصد) حرم (المدينة) وبناءه ونحوه فإنه على التوصل السابق (حرام) للأخبار الصحيحة (١٩٥) التي لا تقبل تأويلًا ولا يكذب وحده عرضًا

ما بين الأبيات وهو ما حرم
من ما حرمه أو شرف المدينة
وغيرها وطول من غير
يقع أو في الفور كما جمع به
الخبر وهو جليل صغير وراه
أخذ خلافًا لما أنكره ومع
كون ذلك حرامًا لا يضمن
بشيء في الجسد لأنه محل
دفعه بغير إحرام فكان
كوج الطائفتين من هذا
من غير ضمان للنفس الصحيح
ففيه أيضًا وهو يقع الزوا
وتشديد الجاهل وادعاه
الطائفتين واختير القديم
القاتل بضمان ذلك لكل
من وجد الصائد بمجاليه
غير سائر وروى الله تعالى
به والعمل إن شاء الله
أربعة لأشهر من ترتيب
وقد درأ في الشارع
بذلك صوملا من دولته
وعدم ترتيب وقد روي أي أمر
الشارع بتقريره والدول
لغيره بحسب القيمة فهو
مقابل التقدير ودم تقير
وهو ضد الترتيب وقد روي
وعدم تقير وتعديل (و) هو
دم الصد والنيات لأنه
تعالى سبحانه تعديلا بقوله
أو بعد ذلك صليما فحينئذ
يعتبر في الصيد المثلث بين
دفعه (ف) في الحرم لأخراجه
ما لم يكن الصيد حلالا فلا
يدفع مثله بل يتصدق بقيمة
الثلث حلالا وفي حكم المثل ما
فيه نقل وإن لم يكن مثليا
كالجم كاسم (والتصدق
به) أي المذبح جمعه (على)

أؤخذ من يعبر بشرط الواقف شأنه يسع أو أعطاه أو نحو ذلك تابع ولا فإن لم يقعها الناظر فله جوا
وهو عرف نهائي كسوة أخرى فإن وقفه فإني فسمه سري في قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو أن الواقف
لم يشرط شيئا بشرط تجديده كل سنة مع علمه بأن شيئا كانوا يأخذونه كل سنة فلا كانت تكس من
يستلزم الدور حتى هذا إن لم يكن إلا أن وقال العلامة لا يرد في جواز بيعها والحال هذه أه قال عرض
قوله مر وقال العلامة لا يرد إذا لم يجد وقوله في جواز بيعها الخ أي ممن يأتسدها وهم بنو شيعة أه عبارة
الوفاي وروى شيئا لا يبيع سترتها وأخذها لغيرها أه قول المتن (وصد المدينة حرام) وبغير إحرام
كذوق الحرم عرض عبارة سم وقع السؤال هل مذبح حرمته والى نظري أنه ميتة لأنه الأصل في الحرم
وهو قياس صد الحرم وحرم مكة بجميع الحرم متى كل وعدم الضمان هنا لا ينافي ذلك ثم رأيت الشارح
قال في شرح العباب ما نصه فجمع ما مر أي في صد الحرم المذكور يأتي هنا بالنسبة لله مقصود بصير مدونه ميتة
وبغيرها ما عدا القدي انتهى أه (قوله وبناءه) أي قول المتن وبغيره في النهاية والمغني الأقوله على التوصل
السابق (قوله وبناءه) أي أخذنا ما لم يطلب شعرا كان أو حشدا قطعنا أو قلعا أو ما استثنى من ذات حرم مكة
(قوله ونحو قوله) أي الموجد في الحرم ما لم يعلم الخ أخذنا ما سبق بصري (قوله بذلك) متعلق بالأخبار سم
(قوله وهو ما حرم) أي أو اللذان الحرامان بغير الحام المصلحة تنبيه لا يؤول أرض تركها بحجارة صولانية
شرف المدينة ولا يغير بهما معنى (قوله وهو) أي نور (قوله ومع كون ذلك الخ) أي ما ذكر من صيد حرم
المدينة ونباته (قوله لا محل لدفعه الخ) أي ليس بالأسلاك بخلاف حرم مكة نهائية وبغير (قوله واختير
القديم الخ) عبارة أنها يقولون في القديم أنه يضمن سبب الصائد والقاطع للغير واشتدوا للصنف في
الجموع وتوقع التنبيه لثبوت ذلك منه صلي الله عليه وسلم كآثاره مسلم في الخبر وأوداد في الصيد
وإلى هذا قيل أنه كسب اغتيال الكافر وقيل ثبته فقط وقيل وصح في جوع أنه يترك للمسلبين
ما يستر به وروى والأصح أن السلب السبق وقيل لغيره المدينة وقيل لبيت المال ولتبيع بالثمن وقيل
بالأعلى ليس بحرم ولكن حرام النبي صلى الله عليه وسلم لم يصدق في الحرم بغيره فلا يملك شيئا من بنيانه ولا يحرم
صيده ولا يضمن ويضمن ما لا تضمن نيابة عنه جموع منه فضنه بقيمة قال الشيخان ومعه نهما يعرف
لغيره الجوز بقوله الصدوق بحث المصنف ثم البيت المال أه قال الوفاي والتعظيم من ديار بني مزينة على نحو
عشر من مسلمان المدينة أه (قوله وحده الصائد) أي وقاطع الشجر بصري (قوله بمجاليه) متعلق بالضمائم
صارة للمحل جميع ما معه من ثياب وفروص ونحو ذلك وقيل ثبته فقط انتهت أه بصري (قوله ولم ترتب)
أي لا يجوز والدول عنه أي غيره الاعتدال الجز وناي (قوله سماء) أي بدل اللحم (قوله في الحرم) شامل للصد
الحرم في غير الحرم سم (قوله ما لم يكن الخ) راجع للمتن (قوله فلا يدفع مثله) أي لنقص جميعه فوات
ما يضمن المسكين من زيادة قيمتها بالجل شرح الروض أه بصري (قوله بل يتصدق بقيمة المثل الخ) أي
طعاما ما يضمنه (قوله في حكم المثل) كذا في أصله روحه الله تعالى ومراذ في المثل فلا يجز بالمثل لكان
أولى بصري (قوله ما فيه نقل الخ) الأولى ما لم يله وفيه نقل (قوله كاسم) أي قبيل قول المصنف في النعمة
بدنه (قوله أي المذبح) أي قوله ويظهر في النهاية ونحوه (قوله وقيل سلمه إلى المتساو بأوقوله لا الصد
أذا المتن (قوله أي المذبح جمعه) أي من لحم وجلده وشعره وغيره بصري (قوله على ثلاثة) أي فأكثر
باعتن (قوله على ثلاثة) أي أتوجدوا أه كروى على أفضل (قوله بغيره فليس الخ) أي مع النية حاشا
شامل لرد العكس (قوله في المتن وصد المدينة حرام) وقع السؤال هل مذبح حرمته والى نظري أنه ميتة
لأنه الأصل في الحرم وهو قياس صد الحرم وحرم مكة بجميع الحرم متى كل وعدم الضمان هنا لا ينافي ذلك
ثم رأيت تعبير العباب بقوله فرع صد الحرم الذي كمل في الحرم متروايت الشارع قال في قوله في الحرم
ما نصه فجمع ما مر يأتي هنا بالنسبة لله مقصود بصير مدونه ميتة وبغيره ما عدا القدي أه (قوله بذلك)
متعلق بالأخبار (قوله في الحرم) شامل لصد الحرم في غير الحرم

ثلاثة بغيره عليهم وعلى حكمهم جازيه ولو قيل سلمه كلوه ما عدا من كلامهم تغر فتأكله

منسوبا أو متناوبا (من - منسوبا أو متناوبا) في قوله تعالى (١٦٦) الحرم انشأ من نفقائه انحصر وأولاوهم حسب علمه والو جودون وميله الاعطاه

نما يعني (قوله منسوبا أو متناوبا) بقدر جواز تعليق حكمه منسوبا أو متناوبا (قوله انحصر والو) كالشرح
في عدم ملك المنصر من قبل الله وأنه لا يجب تعميمهم (قوله الو جودون الخ) وفي حاشية شرح السماء
للنقد ماصه وأقهم كلامه أن الواجب صرفه اليهم وإن كانوا خارجا عن مكان كان كل من الصارف والمنصر وفاته
في الخارج وهو كذلك انتهى وقال الفاضل المحشي سم عبارة العباب يجب التفرقة على الساكنين
الحرم قال شارحه قضيت أنه لا يجوز اعطاءهم جواز الو جودون خلافا لما كرسه وخالف مذهبهم على أنه
لا يجوز صرفه خارجا ولو كان هو فيه بن خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم على جهات انتهى كلام المحشي اه بصري
واعتد الوافي بمقالة شرح العباب وباقي نظيره من شرح الروض (قوله ما لم يكن غيره داحرج) أي والافهم
أولى اه كرى على ما يفضل (قوله لا يجوز الخ) المثل حيا) أي ولا كل شيء منه نهاية ومعنى قول المتن
(وبن ان يقوم المثل) أي بالنقد الغالب نهاية ومعنى (قوله وإن كان أحدهما) أي وأكلاهما أخذنا بمسار
في شرح حكمه مثله عدلان (قوله منسوبا) منزع الخافض (أي بدراهم) معنى (قوله وقد كرت) أي خص
الدراهم بالذكر (قوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان أحدهما النفع سم أقول قضيت بقول الشارح أن
وايهما اختلف الخ جواز اعتبار غير الانفع فليراجع (قوله عدل عنه) أي عن الذبح وكذا اختيار كانه (قوله
ذلك الوقت) أي وقت الخارج (قوله وإنه اختلف) أي القيمة (باختلاف بقائه) أي الحرم (قوله يعني)
القول فان قلت في النهاية والغنى القول وباقى المتن (قوله ما كرسه) أي قوله ويظهر أن المراد الخ
(قوله أي لاجلهم) أي إذا لم يراعى ما يقع لهم ثم يه ومغنى (قوله بان يتصدق الخ) أي بان يقره عليهم أو
عليهم كما في نظير ما مر كاهو ظاهر بصري أي مع النية ختمها بيه ومعنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد
يتمع ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وورد كرى شرح الروض عبارتين ثم قال سم أن في التعبيرين معا
أجام أيهم لا يعطون خارج الحرم وليس مرادافيا يظهر اه وسياق نظيره من شرح العباب للشارح سم
عبارة الوافي لا يجوز إعطاءهم خارج الحرم كافي الامداد وشرح العباب خلافا لما كرسه مر اه قال محمد
صالح الرئيس قوله ويجوز إعطاءهم الخ أي الناطقين دون غيرهم كافي حاشية الكرى اه (قوله في غيرهم
الخير والقرى) أي كاهنا عبارة الروض وفي الطعام لا يعين اسكل مد قال في شرحه بل يجوز الزيادة عليه
والنقص منسوقا قبله معناه ويجعل الخلاف في عدم التمتع ونحوه مما ليس مدمم تغيير وتقدير أو امداد
الاستمتاع ونحوه مما مدمم تغيير وتقدير فكل واحد من سننهما كين الحرم نصف ماص من ثلاثة أصع
انتهى اه سم (قوله قلت سم بان عوت الخ) هذا مقتضى أن المراد بقوله في السؤال حبان ذلك مخرجون
الاطعام لأمع عدم تعين المدسكل وأحد أقوله وحينئذ تعين الخ سم (قوله وحينئذ تعين عند التمتع الخ)
يتأمل مع ما مر من شرح الروض الصريح في جواز الزيادة والنقص في عدم التمتع على الصحيح إلا ان يقال لا

(قوله منسوبا أو متناوبا) بقدر جواز تعليق حكمه منسوبا أو متناوبا (قوله انحصر وأولا) كالشرح في عدم ملك المنصر من قبل الله وأنه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقدان أحدهما النفع (قوله ما لم يكن غيره داحرج) أي والافهم أولى اه كرى على ما يفضل (قوله لا يجوز الخ) المثل حيا) أي ولا كل شيء منه نهاية ومعنى قول المتن (وبن ان يقوم المثل) أي بالنقد الغالب نهاية ومعنى (قوله وإن كان أحدهما) أي وأكلاهما أخذنا بمسار في شرح حكمه مثله عدلان (قوله منسوبا) منزع الخافض (أي بدراهم) معنى (قوله وقد كرت) أي خص الدراهم بالذكر (قوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان أحدهما النفع سم أقول قضيت بقول الشارح أن وايهما اختلف الخ جواز اعتبار غير الانفع فليراجع (قوله عدل عنه) أي عن الذبح وكذا اختيار كانه (قوله ذلك الوقت) أي وقت الخارج (قوله وإنه اختلف) أي القيمة (باختلاف بقائه) أي الحرم (قوله يعني) القول فان قلت في النهاية والغنى القول وباقى المتن (قوله ما كرسه) أي قوله ويظهر أن المراد الخ (قوله أي لاجلهم) أي إذا لم يراعى ما يقع لهم ثم يه ومغنى (قوله بان يتصدق الخ) أي بان يقره عليهم أو عليهم كما في نظير ما مر كاهو ظاهر بصري أي مع النية ختمها بيه ومعنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد يتمع ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وورد كرى شرح الروض عبارتين ثم قال سم أن في التعبيرين معا أجام أيهم لا يعطون خارج الحرم وليس مرادافيا يظهر اه وسياق نظيره من شرح العباب للشارح سم عبارة الوافي لا يجوز إعطاءهم خارج الحرم كافي الامداد وشرح العباب خلافا لما كرسه مر اه قال محمد صالح الرئيس قوله ويجوز إعطاءهم الخ أي الناطقين دون غيرهم كافي حاشية الكرى اه (قوله في غيرهم الخير والقرى) أي كاهنا عبارة الروض وفي الطعام لا يعين اسكل مد قال في شرحه بل يجوز الزيادة عليه والنقص منسوقا قبله معناه ويجعل الخلاف في عدم التمتع ونحوه مما ليس مدمم تغيير وتقدير أو امداد الاستمتاع ونحوه مما مدمم تغيير وتقدير فكل واحد من سننهما كين الحرم نصف ماص من ثلاثة أصع انتهى اه سم (قوله قلت سم بان عوت الخ) هذا مقتضى أن المراد بقوله في السؤال حبان ذلك مخرجون الاطعام لأمع عدم تعين المدسكل وأحد أقوله وحينئذ تعين الخ سم (قوله وحينئذ تعين عند التمتع الخ) يتأمل مع ما مر من شرح الروض الصريح في جواز الزيادة والنقص في عدم التمتع على الصحيح إلا ان يقال لا

في قوله تعالى (١٦٦) الحرم انشأ من نفقائه انحصر وأولاوهم حسب علمه والو جودون وميله الاعطاه منها يعني (قوله منسوبا أو متناوبا) بقدر جواز تعليق حكمه منسوبا أو متناوبا (قوله انحصر والو) كالشرح في عدم ملك المنصر من قبل الله وأنه لا يجب تعميمهم (قوله الو جودون الخ) وفي حاشية شرح السماء للنقد ماصه وأقهم كلامه أن الواجب صرفه اليهم وإن كانوا خارجا عن مكان كان كل من الصارف والمنصر وفاته في الخارج وهو كذلك انتهى وقال الفاضل المحشي سم عبارة العباب يجب التفرقة على الساكنين الحرم قال شارحه قضيت أنه لا يجوز اعطاءهم جواز الو جودون خلافا لما كرسه وخالف مذهبهم على أنه لا يجوز صرفه خارجا ولو كان هو فيه بن خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم على جهات انتهى كلام المحشي اه بصري واعتد الوافي بمقالة شرح العباب وباقي نظيره من شرح الروض (قوله ما لم يكن غيره داحرج) أي والافهم أولى اه كرى على ما يفضل (قوله لا يجوز الخ) المثل حيا) أي ولا كل شيء منه نهاية ومعنى قول المتن (وبن ان يقوم المثل) أي بالنقد الغالب نهاية ومعنى (قوله وإن كان أحدهما) أي وأكلاهما أخذنا بمسار في شرح حكمه مثله عدلان (قوله منسوبا) منزع الخافض (أي بدراهم) معنى (قوله وقد كرت) أي خص الدراهم بالذكر (قوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان أحدهما النفع سم أقول قضيت بقول الشارح أن وايهما اختلف الخ جواز اعتبار غير الانفع فليراجع (قوله عدل عنه) أي عن الذبح وكذا اختيار كانه (قوله ذلك الوقت) أي وقت الخارج (قوله وإنه اختلف) أي القيمة (باختلاف بقائه) أي الحرم (قوله يعني) القول فان قلت في النهاية والغنى القول وباقى المتن (قوله ما كرسه) أي قوله ويظهر أن المراد الخ (قوله أي لاجلهم) أي إذا لم يراعى ما يقع لهم ثم يه ومغنى (قوله بان يتصدق الخ) أي بان يقره عليهم أو عليهم كما في نظير ما مر كاهو ظاهر بصري أي مع النية ختمها بيه ومعنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد يتمع ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وورد كرى شرح الروض عبارتين ثم قال سم أن في التعبيرين معا أجام أيهم لا يعطون خارج الحرم وليس مرادافيا يظهر اه وسياق نظيره من شرح العباب للشارح سم عبارة الوافي لا يجوز إعطاءهم خارج الحرم كافي الامداد وشرح العباب خلافا لما كرسه مر اه قال محمد صالح الرئيس قوله ويجوز إعطاءهم الخ أي الناطقين دون غيرهم كافي حاشية الكرى اه (قوله في غيرهم الخير والقرى) أي كاهنا عبارة الروض وفي الطعام لا يعين اسكل مد قال في شرحه بل يجوز الزيادة عليه والنقص منسوقا قبله معناه ويجعل الخلاف في عدم التمتع ونحوه مما ليس مدمم تغيير وتقدير أو امداد الاستمتاع ونحوه مما مدمم تغيير وتقدير فكل واحد من سننهما كين الحرم نصف ماص من ثلاثة أصع انتهى اه سم (قوله قلت سم بان عوت الخ) هذا مقتضى أن المراد بقوله في السؤال حبان ذلك مخرجون الاطعام لأمع عدم تعين المدسكل وأحد أقوله وحينئذ تعين الخ سم (قوله وحينئذ تعين عند التمتع الخ) يتأمل مع ما مر من شرح الروض الصريح في جواز الزيادة والنقص في عدم التمتع على الصحيح إلا ان يقال لا

إن المدعى أصل لا يدل على غرضه وزاد منه مطلقاً لأنهم مضطرون له أن يصدق عليه الاسم (ويصوم) المبرور به الحرم إلا عارض
 أساً كنهه كونه له لكنه الأولى لشرفه (عن كل مدعى) وعن التمسك بربا أيضاً أن أصولاً يشعشع (وغير المتلى) مما لا ينقل فيه (يصدق)
 عليهم (بقسمته) بوضع الاتفاق والتلف وزمنه (طعاماً أو صوم) كذا كرر (أم) الشائبة أعني عدم التغيير والتقدير فهو واجب الحلق
 والتقدير ليس والستر والطيب والهدن والتمتع بغير جماع ولو مضى بالفسد كالشأن والذي (١٩٧) بين الغلابة فيقتبس (يغير في فدية)

نحو (الحلق) مما ذكر

(بمنعشدة) تجزئني

الافصح أوسيع بدنه أو

بقرة كذلك وعلى الثلاثة

فاكثر بقرة أو مساكين

بالحرم (والصدق ثلاثة

أصح أصله أصغر قد تم

واو بعد ابدال الهاء حمزة

مضمومة على الصاد ونقل

ضمتها إليها وقلت هي

ألفا (لست مساكين)

أو فقره بالحرم لكل

واحد نصف صاع وجوبا

واعطاء كل مسكين مدين

مما انفردت به هذه

الكفارة (وصوم ثلاثة

أيام) لقوله تعالى في كان

منكم مرضاً الآية مع

الحديث الصحيح المبدأ

أجل فها وقيس غير العذور

عليه في التغيير لأن مقتضيه

فيه من الكفارة لا ينظر

لديه محلا حرة ككفارة

المبني الصبد (و) أما الأول

أعني عدم الترتيب والتقدير

فوجب في شأنه قبل عشرة

بل أكثر من ذلك بصور

كثيرة كما بينت في شرح

العباب التمتع والقران

كما قدمهما والغوات كما

سذكره وترك مبني

مزدلفة أو في والري

وطواف الدواع والأوامر من الميثاق والركوب بالمتنذر والمشي بالمتنذر وتبا لا خلاف في كونه مقدراً أي إذا

عجز عن الرجوع صام ثلاثة أيام في الحج أو تسوماً أو ثلاثة الأضحية أو قال كاللأنه

والجموع والشرح حسن وحري المأثور (الصالح ان البعث في ترك المأثور كالأوامر من الميثاق) وفيه من تلك السنة

(دم ترتيب) وتعديل (فأذا عجز)

في الأعمال المتقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد ما تم وصومه ذلك في الطعام المتقدم على الصوم
 أي على ما جرى عليه المتأخر كصله والألفاظ تركب أي أن الواجب على المتمتع ونحوه أنما هو ثم الصوم ولا
 طعام قبله (قوله) بأن الدفعية أي فيها داهما (قوله) أصل لا يدل (يتأمل) سم (قوله) مطلقاً أي سواء كان
 الزائد بعضهم مدماً أو آخر (قوله) فإن أحرم الخ) تفرع على قول المصنف لهم (قوله) بعضهم) أي بعض
 الثلاثة في القدرة عليهم نهاية ومعنى (قوله) المسلم) إلى قوله لأن ما عجز في النهاية والمفسر الآية لكنه الأولى
 تسرف (قوله) المسلم) أي وأن الكافر في غير بيتين فقط نهاية ومعنى (قوله) بموضع الاتفاق) هو ظاهر
 أن تأتله خلافاً لمسألة مدته ثم ألتفها فالظاهر أنه تضمنه ضماناً للغصب عجز قول المتن (طعاماً) أي على
 مساكين الحرم وقدر أقله لا يتصدق بالدرهم (أو بصوم) أي عن كل مدى ولو يكمل التمسك نهاية ومعنى
 (قوله) كذا ذكر) أي يتصدق بقيمة طعام ما تجزئ في الفطرة على ثلاثة أضعاف أكثر من مساكين وقدره الحرم مستأبوا
 أو عتقوا أو أن يصوم ولو في غير الحرم كل مدى ولو يكمل التمسك (قوله) أو سبع بدنه الخ) عبارة النهاية
 والغنى ويقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع من واحد منهما اهـ (قوله) كذلك) أي تجزئ في الأصحية (قوله)
 بالحرم) متعلق اسكن من الذبح والنبيل وراجع ما روي في الثاني عن المصري وسم (قوله) وقلت هي) أي
 الهمة السابعة (قوله) بالحرم) راجع ما روي في سم والوفا (قوله) اعطاء كل مسكين الخ) أي وجوبا
 فلا ينافي ما تقدم في الطعام من الميت وعرضه عن صوم النفع اللازم كذا كرر رحمه الله تعالى أن الغبصري
 (قوله) هذه الكفارة) أي عبارة الحلق وما عطف عليه عبارة عجز أي الكفارة التي هي دم تغيير وتعديل
 قيدخل فيه جميع الاستعانة اهـ وقوله تعديل صوابه تقدير (قوله) وقيس غير المعذور عليه الخ) عبارة
 النهاية والتي وقيس بالحلق والمعذور غيرهما اهـ (قوله) وتكون هذه) إلى قوله فظاهر كلامهم في النهاية
 الأقوله وقبل إلى المتن وقوله ومثله إلى المتن وكذا في الغنى الأقوله ثم إلى المتن (قوله) وتكون هذه السنة) كنهه
 مبني مزدلفة أو في واحد بالنسبة لعدد الستة أو اثنين بالنسبة لعدد العشرة ثم عبارة الغبصري كونهما سنة
 بالنظر إلى ما بينت من واحد فالأولى التعبير بالسبعة اهـ (قوله) صام الخ) أي طاعت عجز عن الصوم لغيره فدين
 كل يوم فان عجز في الواجب في ذمة فمما ذكره على أي واحد فعله ونأى (قوله) كاللثة التي قبلها) قيمة تقدير ما من
 تذكر بصري (قوله) صامها عتق تركها) وعلوم تأخر الصوم عن عتق تركها في ترك البيت والري سم
 أي إلى ما بعد أيام التشرع ونأى (قوله) هو المعتمد) وقا فالمنهج والنهاية والغنى (قوله) وحري المتن كصله الخ)
 وهو ضعف شرح منهج عجز (قوله) فعلية) أي على خلاف ما عتق الذي جرى علم المتن كصله قول المتن
 (في ترك المأمور) أي التي لا يفرضه الحج (كالحرام من الميثاق) أي أو مما يلزم من الأحكام هذا أحرم من
 غيره نهاية ومعنى (قوله) وتعديل) أي كابد عليه قوله فإذا عجز سم (قوله) وغيره الخ) أي من الري والميثاق
 عن شرح الررض من قوله ونحل الخلاف الخ) الصريح في جواز الزايد والنقص في عدم النفع على الصحيح الآن

يقال ذلك في الطعام المتقدم على الصوم وهذا في الجماع المطلق بعد الموت (قوله) بأن الدفعية) أي فيها
 عداها وقوله أصل لا يدل (يتأمل) (قوله) هذه السنة الأخيرة) كنهه عدم مبني مزدلفة أو في واحد بالنسبة لعدد
 السنة واثنين بالنسبة لعدد العشرة فلتنأمل (قوله) صامها عتق تركها) وعلوم تأخر الصوم عن عتق تركها
 في ترك البيت والري (قوله) وتعديل) أي كابد عليه قوله فإذا عجز تأخر الخ

وطواف الدواع والأوامر من الميثاق والركوب بالمتنذر والمشي بالمتنذر وتبا لا خلاف في كونه مقدراً أي إذا

عجز عن الرجوع صام ثلاثة أيام في الحج أو تسوماً أو ثلاثة الأضحية أو قال كاللأنه

والجموع والشرح حسن وحري المأثور (الصالح ان البعث في ترك المأثور كالأوامر من الميثاق) وفيه من تلك السنة

(دم ترتيب) وتعديل (فأذا عجز)

عن (انسري) يعي اخرج الظاهر من (شعبة السادة طعمان) ان قد كان من كل يوم (وما) وكذا من المنكر وقيل اذا عجز صام ثلاثة ايام (وعدم الفوات) للجمع بفوات الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر احكامه السابقة لا من وجب عدم التمتع ترك

الاحرام من المية ان فترك
 الذي كانه (ويذبحه)
 في أحد وقتي جواز وجوبه
 لا ينافي ما لا ينافي يدخل
 يدخل وقت الاحرام بالقتل
 من قابل والثاني يدخل
 بالذبول (في حقه القضاء)
 لغتوى رضى الله عنه
 بذلك ويجب دم التمتع
 بالاحرام بالجمع يكون تقديعه
 قبله وبعد فراغ العمرة
 للتحول وتخصيصه لا يجوز
 تقديم صوم الثلاثة على
 الاحرام بالقضاء ما لا ينافي
 فقدمه الجلاء وقدمه دم
 الاحرام وساق (والدم
 الواجب بغير احرام) بان يبار
 أهله وان لم يكن حال الفعل
 حراما كقوله أوليس لعذر
 (أو ترك واجب) أو تمتع
 أو قران ومثله الدم المندوب
 لترك سنة من كده كصلاة
 راعى الطواف ولو لم يجمع
 بين الليل والنهار يعرفه (لا
 يخصص) جواز ذبحه وحراؤه
 (زمان) ففعله أى وقت
 أراد اذا لاصل عدم التأقث
 لكن بسن لفعله في وقت
 الاضحية نعم ان يعنى بسبه
 لزمنه القوية بكامل من
 كلامهم في باب الكفارات
 مبادرة للغير وح من المعصية
 (ويخصص ذبحه) جوازا
 وجزاء حيث لا يصح بالحرم
 في الاطوار لقوله تعالى
 هديا بالغ الكعبة وخبر
 مسلم بخبره ينفى كاهما مختر (ويجب صرف) جميع أجزاءه من نحو بجلده (لجه) وكذا صرف بجلده بدل من
 ذلك (المساكنة) أى الحرم الشاملين

عن (انسري) يعي اخرج الظاهر من (شعبة السادة طعمان) ان قد كان من كل يوم (وما) وكذا من المنكر وقيل اذا عجز صام ثلاثة ايام (وعدم الفوات) للجمع بفوات الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر احكامه السابقة لا من وجب عدم التمتع ترك

لغيره نظيرة ما مر أي فلا يمتنع من أن القصص الذي بالحرم اعظامه متفرقة العلم (١٩٩) فيسوالا فغير ذلك من ثلوث الحرم وهو مكسره وكأني الكفاية ولم

يسرفوا ههنا من المحصور وغيره كما يروى في ما مر في الزكاة بأن القصص ههنا حرة لحل وثم سداسه وتوجب النسبة عند التفرقة ويجزئ كل قصصه الا نرى تقدمها عليهم باقية السابق في الزكاة وتظهر كانه من ههنا الذي لا يجب لنية عنده وهو مشكل لا يخفى نحوها لا أن يفرق بان القصص ههنا اعظام الحرم بترقة العلم فيه كغيره حيث اقتراهم بالقصود دون وسائعه وثم اوراقه لدم كونه اوراقه من الفضل لا يكون كذلك الا ان قالوا نسبة القربة ذبحها قائم له (وأفضل بقعة) من الحرم كالأرض عليه السبيل فزعم ان الأولى جعله بالماه غير محتاج اليه (لذبح المعتمر) مرة منسرفة عن ج قبلها أو بعدها (المروة) والذبح (الحاج) افراد أو أختما ولعن نعتة أو فرانا (مخى) لا يباحل تعالىهما (وكذا حكم ماسا) أي المعمر والحاج المذكوران (من هدى) نذر أو تطوع (مكانا) في الاختصاص والافضلية فأفضل مكان للذبح هدى الأول المروة والثاني مسنى لا يتابع (و وقته) أي ذبح هذا الهدى بقسمه حيث لم يعين في نذر موقت (وقت الاضحية على الصحيح) قياسا

وعن النهاية والمغنى ما يصرح بالاختصاص بأشوا من الامداد وشرح الرض ما وافق مقله شرح اله اب من عدم الاختصاص وعن عبد الرؤف تلخيص الشارح والوثائق اعتمادها (قوله لغيره) أي القاطنين منهم ولغيره ما يصرح في الأول إلى الآن تشديدا للثاني فكونوا أولى وعلم من ذلك عدم جواز كاله شماسه وأنه لا فرق بين أن يفرق الذبوح عليهم أو يعطيه بحملته لهم وبكفي الاقتصاد على ثلاثين من فقرته أو مساكنته والآن انحصار الثلاثين قبل الجمع فلو دفع إلى اثنين مع قدره على ثالث ضمن له أفضل مقول نهاية ومعنى (قوله نفاير ما مر) أي فشرح على مساكين الحرم (قوله أي ثلاثة) أي كما ذكر (قوله وهو مكره) (الح) لعله اذا كان غير حادثة والافضلية لا يخفى (قوله بين المحصور وغيره) أي بين أن يكون فقراء الحرم محصورين فيجب استيعابهم أو غير محصورين فيكتفي بثلاثة كغيره قياسا الزكاة بصرى (قوله كسرا) أي فشرح على مساكين الحرم (قوله حمة الحل) أي فذكر في ثلاثين لمقتضى (قوله هو سداسه) أي ثبت أن يمكن الاستيعاب بان كانوا محصورين فمن بصرى (قوله سداسه) بالفتح الحصة وهي أيضا لحاجة هؤلاء القراء انتهى بخلافه عش (قوله تقدمها) أي النسبة (عليها) أي التفرقة (قوله وتظهر كانه من ههنا) إلى المثل ذكره عش عن الشارح وسكت عليه (قوله ان الذي لا يجب عنده) أي ويجزئ عنده انما من قوله ويجزئ كما يحتمل الاندري (قوله بالمقصود) وهو التفرقة (دون وسيله) وهي الذبح أي وان أسوأ عندها كسرا أيضا (قوله فزعم ان الأولى) لا يخفى أن ما ذكره لا يدفع الأولى سم عبارة للمغنى والنهاية والاحسن في بقعة من جها بضع القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضرب الحرم اه (قوله مرة) إلى قوله ونازع الاسنوى في النهاية والمغنى الاما أنه عليه (قوله وتسمية) أي النذر والتطوع (قوله حيث لم يعين الحرم) عبارة عن أن لم يعين هذه الأيام أي يوم النحر وأيام التشريق فان عين لم يردى التفرقة غير وقت الاضحية لم يعين له وقت فلا يس في تعيين اليوم فربما نقله الاسنوى عن التولي وغيره اه زاد والنهاية وأقرب به هو الذي رده الله تعالى اه وفي سم يورد ذكره ما علن شرح الرض ما يصره وقوله لم يعين له وقتا لم يقتضى أنه لم يعين ما يصره فيقال قول الشارح لا في تعيين اه قول المثل (وقت الاضحية) إلى أي يخصم تأخير ذبحه عن أيامها عساه فلو عدت للقرآن في أيام الاضحية أو امتنع من الاختلاف في العلم ثم قول بعد ذلك في تأخير ذبحه عن أيام الاضحية أنه لم يحسد ذبحه قبل بدخه فبعد إلى أن يوجد من تأخير ذبحه من الفقراء منظار ومقتضى الخلاف سم وجوب الذبح في أيام الاضحية والثاني وهو ظاهر وبقي ما لو كان انداءه بقله فهل يتبعه ويحفظ منه إذا أسرف على التأخر ولا يفسد نظرا ولا قربا إلى الأول هذا وقصد من تخصيص ذبح الهدى وقت الاضحية أنه لو أحرم بعمره فمات أو ساق الهدى إلى مكة بسلا حرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الاضحية كان ساقه في رجب بسلا وهو يبرأ من ذبحه اه مر وتظهر كلام المصنف اختصاص ما ساقه من وقت الاضحية وهو كذلك الخ وهو مر في وجوب التأخير عن أي صورة ذبحه من غير هدي وأما سوق الحلال الهدى فقدم شرح الشارح بعدم انحصار مزمع كتابي (قوله ولا) أي بان كان ناعوا غائبه ومعنى (قوله ونازع الاسنوى) عبارة عن النهاية والمغنى وان نازع فيه الاسنوى اه (قوله ونازع الاسنوى) يمكن ان يجازع نازع بان قصصا لحولية

(قوله فزعم ان الأولى) لا يخفى أن ما ذكره لا يدفع الأولى (قوله حيث لم يعين في نذر موقت) قال في شرح الرض ويجعل وجوب ذبحه في وقت الاضحية اذا قصده أو أطلق في ذبحه وما أئول لم يعين له وقت فلا يفس في تعيين اليوم فربما نقله الاسنوى عن التولي وأقرب ما وثقه في هذا الشبهة بالمرى وظاهره أنه لا يتقدمه من يوم أو نذر ذبحه فان كان كذلك ساهلت من ذبحه الاسنوى لا يتبعه جواز أنه عليه الصلاة والسلام عين وقتنا وصوما لنا كفي بالتعيين بالنقوع اعلم أن قول شرح الرض لم يعين له وقت الخ يقتضى أنه لم يعين ما يصره فيقال قول الشارح لا في تعيين اه (قوله ونازع الاسنوى) يمكن ان

علمنا قاله خروج حتى مضت أيام التشريق وجب ذبحه فله ان كان واجبا وجب صرفه إلى مساكين الحرم والأول لا لقراء ونازع الاسنوى في اختصاص ما ساقه المعتمر وقت الاضحية بالانسان لعل صلى الله عليه وسلم لما أحرم بعمره طلبة وساق الهدى انما قصد ذبحه عقب قتله

وأنه لا يتركه بمكة حيا
ويرجع للمدينة فانه وفيه
ما فيه وخروج بساقط ما فيه
الحلال فلا يخص زمن
كهدي الجبان كما أمالنا
من في منزلة وير وقت الاضحية
فيعين (قوله فرغ) بنا أكد
على فاصل الحج أو العمرة أن
يخصب معه هذا وهو الحاج
أكد ومن هذا يحمل أمره
على الله عليه وسلم من لا هدي
عنه أن يحمل حرامه عمرة
ومن معه هدي أن يحمل
يحافظ على ما له أكل النسكين
ومن ساق الهدى تقربا
أفضل من لم يسه فأنسب
أن يكون له أكل النسكين
(باب الاحصار) *
وهو لغة انقطع واصطلاحا قطع
عن انعام أو كان الحج أو
العمرة أو هما فلا يمنع من
الزى أو الميت بجزءه التحال
لانه يمكن منه بالطواف
والملق ويقع بجوارح
جهة الاسلام ويجبر كل من
الزى والميت بدم وتزاع بين
الرفعة بين جمار الميت
يسقط اذ ذبحه بدم
الجم هاتوق ناعوا شامها
لوجوه في أصل الاحصار فلم
ينظر والى كونه ترك الميت
لعذر كالم نظر والذبح في
أصل دم الاحصار فان قلت
من الاعذار المسقطه ثم
انحرف على المالوا الاحصار
يصل بالمنع الا يذبح مال
وان قل فما الفرق

وانتصه حال غلبة احتملت أنه عليه الصلاة والسلام بذروا وعن وتواضع تعين الوقت لا يخص بوقت
الاضحية كما أشار إليه الشارح هنا وصرح به فيما سأتى سم (قوله وفيه ما فيه) لا يقتضي ما فيه فان
اشكال الاسنوي في غاية الممانعة والظهور والخاص منسفة غاية العسر سم (قوله يجرى) أى انما
في المتن (قوله فرغ) الى قوله ومرق النهاية والمغنى (قوله فيتعين) تقدم عن النهاية والغنى والاسنوي
خلاته (قوله بنا كذا) ولا يجب الا بالنذر فان كان يذبح من اشعارها فيجوز صفة تستلزمها
الى أو ما يقرب من محله في البقر فيما يظهر بعدية وهي مستقبلة القبلة والمطعمها بدم علامته على أنها
هدى اجتنبوا أن يذبحوا ما عليهم وان يكون لهم ما يقبله صدق بهما وقتل الغنم عري القرب ولا يشعرها
لضعفها ولا يلزم بذلك صحتها في معنى صار على ما في المتن اهدا الغنم الجزرة الاضحية للهدم ولو لم يكن مكة
والفضل من كل نحو وجوب يجب بالنذر أو التعين كذا هدى والفضل أن يشعر الا بل والبقر الحرام بحالها
ليصدق بالجل ولو طلب الهدى في الطريق أى تعين خوف تلفه فان كان تعلقا فعلى به ما شاء من أكل وبيع
وفيه هبوا ووجب ذبح الواجب العين ابتداء بالنذر أو بالجل وغنم ما قاده في ذموم صر بها سلمه ليعلم أنه
هدى فيؤكل بالبيع ولا يجوز تغير المسكين ولاه ولو كان فقيرا ولا لاحد من قائله ولو كان كافرا ففسره الى أكل
منه قبل أن يبلغ محله فان بلغه بغير فقر اذله وجزأ لهم بعد أخذت قتله نحو البيع فان تركه بل ذبحه فان شئته
بذبحه وأما المعين فحاشى القصة فيكون ملكه بالعطف فله التصرف فيه ويبقى الأصل في ذمته اهـ

(باب الاحصار والشوات) *

أى وما يذكره مما من بقية موانع انعام الحج والشوات وأهل الاحصار العام معنى (قوله وهو لغة) الى قوله
وتزاع بين الرفعة في النهاية والمغنى (قوله أو هدا) يقتضي عنه حصل أو منع الخلو فقط (قوله فلا يمنع من الزى أو
الميت) ينبغي أن يمتنع جميعا سم ونهاية ومعنى (قوله لا يجوز التحال) أى تحال الحصر الفرج من النسك سم
(قوله لانه يمكن منه بالطواف) أى بالنسبة للتحال الاول وأما الثاني فيحصل بدم ترك الزى فإرجاع سم وزعم
بذلك الوافى بآفة الشرح قبيل قولنا المصنف اذ حرم العبد ما يفيد (قوله لمنه) أى من التحال (قوله
ويجبر كل الحج واستحسن ابن عبد الحق سقوط الدم وزعم به النووي باذى بآى دم الميت دون الزى كما
في البصرى (قوله بدم) كذا في الاسنوي والنهاية والمغنى (قوله فيه) أى في جوارح الميت بدم بصرى (قوله بجماس
الحج) أى في فصل ميت لبلى أيام التشريق (قوله يذبحه) كذا صرح برض وقوت مطلوبه كما بقى (قوله
وتعنا بها) أى تبعه تمتع تقدم الاحصار ولو اكتفى بالمشاة لكان أشبه بصرى (قوله لوجوه) أى أصل
الاحصار (انظر مع أن الحصر لا يجزى ما واغما وجهه تحله وهو تمتع كما تقدم سم (قوله الى كونه) أى
المنوع عن الميت (قوله ثم) أى فيما صرح (قوله الاحصار) يعنى منع المدون نحو الميت وان كان قضية
قوله الآخر فاننا لا نرى المراد بالاحصار هنا اصطلاح أى المنع عن انعام النسك وبأنى البصرى ما فيه
(قوله يحصل بالمنع الحج) أى فقه انحرف على المال (قوله فما الفرق) أى بين الميتين المذبحين وأتى التابع
للاحصار والمستقل كردى الاولى أى المذبح والغوف على المال أى من مضايقه المذبح والمذبح المنع منه الا
يجاب عن تزاعه بان قصدا لم يبينوا فتعطل فعله احتملت أنه عليه الصلاة والسلام بذروا وعن وتواضع تعين
الوقت لا يخص بوقت الاضحية كما أشار إليه الشارح هنا وصرح به فيما سأتى سم (قوله وفيه ما فيه) لا يقتضي
ما فيه فان اشكال الاسنوي في غاية الممانعة والظهور والخاص منسفة غاية العسر

(باب الفوات والاحصار) *

(قوله فلا يمنع من الزى أو الميت) ينبغي أن يمتنع جميعا (قوله لا يجوز التحال) أى تحال الحصر الفرج من
النسك (قوله لانه يمكن منه بالطواف والحاق) أى بالنسبة للتحال الاول وأما الثاني فيحصل بدم ترك الزى
فإرجاع سم (قوله لوجوه الحج) انظر مع أن الحصر لا يجزى ما واغما وجهه تحله وهو تمتع كما تقدم (قوله

ببذل المال (قوله قلت الفرق الخ) قد يقال مقصوده بالفرق مجرّد التمييز بين الصورتين لا توجييز دم الدم
هناك اذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرّب أن مقصوده بيان أنه لم تكن هذه الاحصار
دون ذلك سم وقوله احصاء أي مشابهة (قوله لم) اشارة الى قوله أو الميت لم يجر الخ كدري أقول بل الى
قوله من الاعداء والمساطة فلما ثبتت مخرج (قوله لان الفرض أنه أحصرهم الخ) محل تأمل الا فلما ظهر في ربطه
بما سبقه لاحقة فتأمل سم (قوله وهذا هو الذي وجد في المشابهة الخ) أي من حيث المنسج والتعرض له
كدري (قوله دون الاول) أي الميت الذي لم يتعرض له لأنه لم يوجد في المشابهة للاحصار لانه باسمه ودخل
في حكمه كدري والصواب أي الميت المترول لعذر الخوف على المال مثلا (قوله أي الصبح) الى قوله وبه
يقول المجموع في النهاية الا قوله ان وجاز والاحصاء وقوله أي ما لم يقلب الى ولا قضاء وقوله على تفصيل الى
واستنبط والى قوله كما بسطت في المغنى الاما ذكر وقوله لا يدخل الى واستعماله وقوله كذا قيل الى في مجلس
(قوله أو معه) أي مع الرجوع فائدة التخلل حيث يدفع مشقة الاحرام كالطريق والقلم ونحوهما عن غير معنى
(قوله ودم) أي الماتون (فرق بين مختلف الخ) وسواء أكل الميت بقطع طريق أم بغيره اية ومعنى (قوله سواء
كافر ومسلم الخ) أي سواء أكل الميت كافر أم مسلما وسواء أكله كافر أو بمسلم لم يكن نهاية
ومعنى قال سم وفي شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته اهـ (قوله
أو بذل ماله) أي كرهه بذله للكافر بخلافه المسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث آمن الطريق الخ
سم عبارة النهاية والمغنى ويكره بذل مال الكفار في من الصغار بلا ضرر وروى لا يحرم كذا يحرم المقتول أما
المسلون فلا يكرهه بذله لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه لجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام وانما هم
النسك فان جاز وعين قتالهم أو كل من الماتون مسلمين فالاولى لهم أن يفعلوا ويجاوزوا عن القتال ويجوز
لهم ان أرادوا القتال ليس للرجوع بخصوصهم لأننا لم نذكر في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته
ويرد اهـ (قوله أو بذل ماله) أي أو أن يذل عرشه ونافذ اذ المغنى أي قلته بالنسبة الى أداء النسك كما قلته بعض
المتأخرين فيقتل المرحومين ولا يترك لايصل من أجلها اهـ (قوله أو بمسلم الخ) عطف على منع الخ وسيد ذكر
بمجرد زه قال سم فلو ظن أن لا طريق آخر فقتل فيبان أن ثم لم يبق آخر يتأى سلوكه فينبغي تبين عدم صحة
التخلل مر اهـ (قوله تخلل جوارا) أي عباسا في الجوارح أي معنى ونهاية (قوله وحق) عبارة النهاية والمغنى
الحاق بالقاء (قوله أي وأودع الجبال) عطف على أحصرهم (قوله والاولى المعبر) أي مطلقا (قوله

قلت الفرق الخ) قد يقال مقصوده بالفرق مجرّد التمييز بين الصورتين لا توجييز دم الدم
هناك اذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرّب أن مقصوده بيان أنه لم تكن هذه الاحصار
دون ذلك سم وقوله احصاء أي مشابهة (قوله لم) اشارة الى قوله أو الميت لم يجر الخ كدري أقول بل الى
قوله من الاعداء والمساطة فلما ثبتت مخرج (قوله لان الفرض أنه أحصرهم الخ) محل تأمل الا فلما ظهر في ربطه
بما سبقه لاحقة فتأمل سم (قوله وهذا هو الذي وجد في المشابهة الخ) أي من حيث المنسج والتعرض له
كدري (قوله دون الاول) أي الميت الذي لم يتعرض له لأنه لم يوجد في المشابهة للاحصار لانه باسمه ودخل
في حكمه كدري والصواب أي الميت المترول لعذر الخوف على المال مثلا (قوله أي الصبح) الى قوله وبه
يقول المجموع في النهاية الا قوله ان وجاز والاحصاء وقوله أي ما لم يقلب الى ولا قضاء وقوله على تفصيل الى
واستنبط والى قوله كما بسطت في المغنى الاما ذكر وقوله لا يدخل الى واستعماله وقوله كذا قيل الى في مجلس
(قوله أو معه) أي مع الرجوع فائدة التخلل حيث يدفع مشقة الاحرام كالطريق والقلم ونحوهما عن غير معنى
(قوله ودم) أي الماتون (فرق بين مختلف الخ) وسواء أكل الميت بقطع طريق أم بغيره اية ومعنى (قوله سواء
كافر ومسلم الخ) أي سواء أكل الميت كافر أم مسلما وسواء أكله كافر أو بمسلم لم يكن نهاية
ومعنى قال سم وفي شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته اهـ (قوله
أو بذل ماله) أي كرهه بذله للكافر بخلافه المسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث آمن الطريق الخ
سم عبارة النهاية والمغنى ويكره بذل مال الكفار في من الصغار بلا ضرر وروى لا يحرم كذا يحرم المقتول أما
المسلون فلا يكرهه بذله لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه لجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام وانما هم
النسك فان جاز وعين قتالهم أو كل من الماتون مسلمين فالاولى لهم أن يفعلوا ويجاوزوا عن القتال ويجوز
لهم ان أرادوا القتال ليس للرجوع بخصوصهم لأننا لم نذكر في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته
ويرد اهـ (قوله أو بذل ماله) أي أو أن يذل عرشه ونافذ اذ المغنى أي قلته بالنسبة الى أداء النسك كما قلته بعض
المتأخرين فيقتل المرحومين ولا يترك لايصل من أجلها اهـ (قوله أو بمسلم الخ) عطف على منع الخ وسيد ذكر
بمجرد زه قال سم فلو ظن أن لا طريق آخر فقتل فيبان أن ثم لم يبق آخر يتأى سلوكه فينبغي تبين عدم صحة
التخلل مر اهـ (قوله تخلل جوارا) أي عباسا في الجوارح أي معنى ونهاية (قوله وحق) عبارة النهاية والمغنى
الحاق بالقاء (قوله أي وأودع الجبال) عطف على أحصرهم (قوله والاولى المعبر) أي مطلقا (قوله

امتنع تحله) أي فلو تحلل لم يحصل التحلل سم (قوله أما إذا أمكنه) إلى وأما إذا خشى كان المناسب تقديمه على قوله والاولى للمعتبر الخ (قوله أما إذا أمكنه الخ) عبارة عنها أنه أما إذا تخشى أو غير قتال أو بدل مال كان لهيب طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستعانة فمنهم من سألوا أطال الزمان أم قصر وان يتقوا الفوات فلا فائدتهم الوقوف بطول الطريق المسلك أو يتقوا وتعالوا بعمل عرفة وقضاة عليهم في الظاهر اه قال عش قوله مرد لا قضاء عليهم في الظاهر أي لانه فوات نشأ عن حصر فلا يسلك ما يأتي من وجوب القضاء على من فاته الخ لان ذلك فوات لم يشأ عن حصر اه (قوله وفيه) أي في سلك الطريق الآخر (قوله) وان علم الفوات) أي لان سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ثم ان حصل له خصوصية تحلل بعمل مرة ولا قضاء ولا قضى وثائق (قوله ويحل الخ) أي ان حصل الفوات سم (قوله وأما إذا خشى الخ) مجتزؤه له اتسع وقت اسرله (قوله فالاولى التحلل) أي بعد جواز التردد (قوله لا يندخل الخ) أي لو فوات سم (قوله في وقت زوم القضاء) أي عند بعضهم فيه قال عش قوله مرد زوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يندفع استدلال سم بمناصحه قوله في وقت زوم القضاء فانه يلزم بالفوات لكن سيأتي أن الفوات لا يوجب قضاء التطوع وأما الفرض فهو باي كان فليست مع ما هنا اه ودفعه الوثائق بحجوب آخر عبارة عما لو ضاق الوقت فلا بد من تجنب التحلل للاندخال في وقت زوم القضاء فانه فاته ليس ناشئاً عن الاحصار بل هو فوات محض لانه وان لم يحصر لفاته اه أي فلا يسلك ما يأتي فانه في فوات نشأ عن الاحصار (قوله وحصر) أي استعماله (قوله ويحل) كلامه الحصر عن الوقوف الخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كفي الايضاح أو عن السبي فقط كفي سائير السبب والشارح على هذا ماض ماض حبه قوله لم الا في ولا قضاء على المحصر الخ من أنه بالاحصار تم التحلل يخرج من السبب وسقط ما فاته منه يعلم أن من أحصر ولو عن الطواف وحده أو السبي وحده تم تحلل سقط ما فاته من السبب وإذا أراد بعد ذلك عند تمكنه ادخال الجائز استأنفه والاتيان بأحوال جديد من ذلك تحلل الحاضر الا في عن البلقي فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استأنفه بأحوال جديد سم (قوله وفي الثاني ان يغف الخ) ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع من نحو حجة الاسلام في وقت آخر شردي عبارة قولنا وان وقف فاحصر فعزل الاحصر وأراد ان يحرم ويمنع امتنع وان كان الوقت باقيا صرحوا بمزومه الاستئناف اه (قوله ثم يحلل) أي بالذبح ثم اراد ثلاث شراعات أو بالتحلل فيهما وان لم يجد الدم فاعلم بحجوز في القطر بقبضته فان لم يقدر على العلم

منع هو منه أيضا بعد رجوعه في رسول الله صلى الله عليه وسلم فليست له (قوله امتنع تحله) أي فلو تحلل لم يحصل التحلل (قوله ويحل بعمل مرة) ان حصل الفوات (قوله فالاولى التحلل) بعد جواز التردد (قوله لا يندخل) لو فوات (قوله لزوم القضاء) فانه يلزم بالفوات لكن سيأتي أن الفوات يوجب قضاء التطوع وأما الفرض فهو باق: كما يمكن فليست مع ما هنا (قوله ويحل) كلامه الحصر عن الوقوف الخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط أو عن السبي فقط وعبارة الايضاح ولا فرق في جواز التحلل بالاحصار بين أن يتفق ذلك قبل الوقوف أو بعده ولابن الاصرار عن البيت فقط أو عن الوقوف أو عنهما قال السيد في شائسته وبعه الشارح في حاشيته قد علم أن الاحصار عن السبي فقط كذلك اه وهذا ماض ماض حبه قوله لا في ولا قضاء على المحصر الخ من أنه بالاحصار تم التحلل يخرج من السبب وسقط ما فاته منه يعلم أن من أحصر ولو عن الطواف وحده أو السبي وحده تم تحلل سقط ما فاته من السبب وإذا أراد بعد ذلك عند تمكنه ادخال الجائز استأنفه والاتيان بأحوال جديد من ذلك تحلل الحاضر الا في عن البلقي فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استأنفه بأحوال جديد خلافا لما أوجهه بعض الطلبة من أنه اذا تمكن كفي البناء على ما فاته قبل التحلل فليحرم (قوله ثم يحلل) الظاهر أنه يحلل بالزبي والحق والذبح فانه لا يشترط الترتيب بينهما وأما التفتيش والري والحق والذبح فيحتمل اعتبارها نظرا إلى أنه لا يردنا من وجع من السبب ويحتمل اعتبارها في غير الزبي أو في غير الزبي والحق ولو فعل اثنين من الثلاثة تحلل التحلل الاول فيما يظهر ولو فاته في الخ توقف التحلل على

امتنع تحله لقوله المشقة
سخت إذا ما أمكنه سلوك
طريق آخر ولو لم يجد
فيها السلامة وجد شرط
الاستعانة فيه فليزمه سلوكه
وان علم الفوات ويحل
بعمل عمره أو ما إذا خشى
فوات الخ لو سيرة الاول
التحلل للاندخال في وقت
لزم القضاء واستعماله
أحصر في منع العدو خلاف
الاشهر اذ هو استعماله في
نحو المرض وحصر في العدو
كذا قيل ورد بالآلة الموافقة
لما هنا فلا يشترط أن الاحصار
المنع من المصود بعد ذلك أو
نحو مرض والحصر التفتيش
وشمل كلامه الحصر عن

الوقوف دون البيت وعكسه
لكن يلزمه في الاول ان
يدخل مكة ويحل بعمل
عمره الثاني ان يغف ثم
يحلل إلى ما يغفل بسبي
ظنه انكشاف العدو قبل
ثلاثة أيام فيما يظهر أخذ
مما تقرر في العمرة

لزمه صوم بعدد أمداده لكل مدوم ويكمل المنكسر ولا يتوقف التخلل على صوم فكيك الاتيان به في أي زمن
ويمكن شاء ولو بعد التخلل وإنما في باقي الشرح كالمأية والخطي من أوافقه موصفة ذلك أنه يسقط عما يرى
والمبني كأنه صاعداً سيم وإنه لا تخلل واحد فقط كاصريه الشرع الثلاث فتخلل ما نقله سيم من بحث شيخه
البرقي ثم أباه **(قوله لا قضاء فيها على تفصيل)** أطلق في الر وض شرح مدر وأخطب أنه لا قضاء
فهي ماسية عبارة الوائى ولا يقضى بمحصر حصر تماماً أو صاعداً لتخلل بل الأمر كان كان الاحصاء الا في صور قليلة بان
آخر التخلل عن الجمع مكانه من غير وجه آمن حتى فأت أوفاته ثم احصر أو زال الحصر والوقوف وان لم يتخلل
ومضى في النسك ففاته أسوأ طريقاً أو مساوياً للاول ففاته الوقوف اه وبأن في شرح قول المصنف ولا
قضاء على المحصر الخ أن هذه الصور لا تدعيه أي المثل لان القضاء في هذه كلها القنات أي الغير الناشئة عن
الحصر لا المحصر **(قوله به)** أي في عدم القضاء **(قوله ولا زوم الخ)** عطف على فيه **(قوله واستد ط البقري)**
الخ اعتمد النهاية والخطي **(قوله ولم يكن لها الاطلاخ)** لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التخلل
بشرطه سيم **(قوله تخطت بالنسبة)** لما هو وان انقطع الحصر سيم **(قوله وأباه)** الضمير المستر للخطي والبارز
لما استدل به **(قوله وسبقه البارز الخ)** واستحسنه الولي العراقي معنى **(قوله وقد ينظر الخ)** يمكن أن يجاب
بالفرق لانه انضم هنالي نفاذ النفقة كونه بمنع من البيت بالحصر سيم عبارة الوائى وحل في الحاشية قول
الاصحاب أن عدم النفقة لا يجوز التخلل من غير شرط على التخلل قبل الوقوف أو ما بعده فهو زال التخلل بسببه
وان لم يشط ما انتهى اه **(قوله وتعذر عليه سألوا الطريق الخ)** قد يقال تعذر الطريق الأخرى ليس الا لفتد
نفقتها فهو مريح في جواز التخلل بل وجد شرط بقا لكن لم يجد نفقتها فأتا يجمع فليتام بعد موقه بما
يأتي الخ الآن يعرف بين مجرد نفاذ النفقة بين نفاذ نفقة طريق مع الصلح طريق أخرى ووجه بأنه بمنزلة
من لم يجد طريقاً أخرى فليتامه سيم وتقدم نفاض الوائى عن الحاشية جواب آخر **(قوله والأصح)** أي قول
المتن ومن تخلل في النهاية والخطي الا قوله الذي تلفظ به عقب الاحكام وقوله بان وجدنا في المتن وقوله وبظاهر

الذي عندهما في محصاه عشرة أيام وتوقف التخلل عليها أيضاً أخصاً من قولهم بمنزل ذلك فيما لو فاته الري عند
التخلل من الخ الحاشية عن المحصر ثم رأيت في الر وض ما نصه فان احصر بعد الوقوف لم يتخلل حتى فاته الري
والمبني فليتامه والمبني به والخلق التخلل الاول ثم بطوف سيم يمكن وقد تمتح عليه دم بان المبيت اه كذا
بخطا فتنها الشهاب البرقي ثم امش شرح المصنف ولا يحسن تعدد التخلل ما لفظه شارح في شرح الارشاد
وفرق بين ما بينا ما في فعل آخر ومما هو يتبعه شخصاً ما كاهن الر وض وبذلك يخص الفرق الا في
في شرح قول المصنف وله التخلل في الحال في الاظهر ان كان في كلامهم ولا يمكن منه فليتام وفي الر وض
مضاييقه وعليه دم بان المبيت ما نصه ولا قضاء احصاء بعد الوقوف وان صدق عرفات فقط لتخلل بافعال
العمر ولا قضاء عليه اه واعلان ما كاهن شخصاً عن الر وض فيه نوع تصرف في لفظه كما عرر اجته وان
مفهوم قول الر وض ولم يتخلل حتى فاته الري أنه التخلل قبل فاته وهو محل قول الثاني ان
يقضي بتخلل وجبت بسقط الري والمبني كجواهرناهر **(قوله ولا قضاء فيها على تفصيل)** عبارة شرع مدر
ولا قضاء فيها في الاظهر اه **(قوله على تفصيل)** أطلق في الر وض أنه لا قضاء فيها **(قوله ولم يكن لها الاطلاخ)** لا
يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التخلل بشرطه **(قوله أو نحو خوف تخطت بالنسبة)** لما هو وان انقطع
الحصر حينئذ **(قوله وقد ينظر الخ)** يمكن أن يجاب بالفرق لانه انضم هنالي نفاذ النفقة كونه بمنع من
البيت بالحصر **(قوله وتعذر عليه سألوا الطريق الأخرى)** قد يقال تعذر الطريق الأخرى ليس الا لفتد
نفقتها فهو مريح في جواز التخلل بل وجد شرط بقا لكن لم يجد نفقتها فأتا يجمع فليتام بعد موقه بما
يأتي الخ الآن يعرف بين مجرد نفاذ النفقة بين نفاذ نفقة طريق مع الصلح طريق أخرى ووجه بأنه بمنزلة
أخرى ووجه بأنه بمنزلة من لم يجد طريقاً أخرى فليتامه **(قوله ليس بين الرفق الخ)** فحينئذ اخصص هذا كما اذا

ولا قضاء فيها على تفصيل
فدعوى الر وض والاحصاء
ذكرته في شرح العباب عن
المجموع وغيره واستنبط
البرقي من الاحصاء عن
الطراف أن من حاضرت أو
نفت قبل الطواف ولم
يكنها الاقامة للظهر أنها
تسافر فاذا وصلت لمحل
يتعدى وصولها من ملكة
لعدم نفقة أو نحو خوف
تخلل بالنسبة للرجوع والخلق
وأباه بقوله المجموع عن
كثيرين من صدق طريق
ويجد طريقاً أطول ولم يكن
معه نفقة تكفي سيم اه
التخلل وسبقه البارز إلى
نحوه كما بسط ذلك في
الحاشية وقد ينظر في قوله
لعدم نفقة بما يأتي أن نحو
نفاذ النفقة لا يجوز لتخلل من
غير شرط وما في المجموع
لا يؤيده لان الذي فيه محصر
لانه صدق طريقاً وتعذر
عليه سألوا الطريق الأخرى
فخاره التخلل لبقاء احصاءه
فليتامه (وقيل لا لتخلل
الشرعية القليلة التي
اخصص بها المحصر من بين
الرفق ولا يصح ان الحصر
لخاص ولو لو اوجد

الوقوف وفيه مامر اه **(قوله)** ويظهر ضبط المرض الخ هذا اذا أطلقه فلو عني ما قصه انه لا بد ان يكون بحيث يصح الضلال به عند الاطلاق فلا أثر لشرط الضلال فيه سم فلو شرطه لغرض ادعاء صير لغير الشرط وثاني **(قوله)** بما يبيع ترك الجمع وضابطه كإيمانه بيقضه بالحضور مشقة شقة كالمشي في المطر أو لو حل **(قوله)** أي أراد الضلال التوبة وفارقت في النهاية والغي التوبة أو نحوها وقوله أو مرض مثله وقوله كإيمانه تعلق بالجماعة وقوله تمسكاً كين أقرب إليه **(قوله)** أي أراد الضلال الخ أي لان الذي يكون قبل الضلال كالمشي في الغمضي **(قوله)** أي من نحو المرض اذا شرط الضلال بذلك سم **(قوله)** وهو مرض أو معض الخ خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرمت العبد بلاذن فلسيد تحله سم **(قوله)** ووقع أي الضلال أي ارادته سم **(قوله)** اعتبر وقت ارتكاب الخطور أي فان كان في توبته سبب لم يلزم الله أو في توبته سبب فلا وجوب بل يكفر بالصوم رشدي ع ش **(قوله)** أو سبع بدنه الخ عبارة المغني والنهاية أو ما يقوم مقامهما بدنه أو بقراءة سبع أحداهما اه **(قوله)** ولو شرط الخ للملغة سم **(قوله)** وفارق ممرض الخ غير الفرقان مثلاً ذاك الواجب بالشرع قشر أو إسقاطاً لا يستعمله اه أي ممرض واجب بالشرط وقيد بصري **(قوله)** الشرط أي شرط عدله **(قوله)** وبين الضلال الخ أي الضلال بالأحصار أو نحوه **(قوله)** سم أي من دماء المحلوفين قبل الأحصار نهاية ومعنى قول المتن **(حيث أحصر)** يفهم أنه لو أحصر في الحل وإرادته بغير موضع أو منعه لم يجز وهو كذلك مغني بنهاية قال سم هل بشرط الذي يفي أول الحال التي تعذر الوصول منها لمكة فتنتج فيما بعده لوجوب الذبح في محل الأحصار أو لآلان ما بعده من موضع الحصر ايضاً والقبيل الثاني أسهل وأبسط أعلم **(قوله)** وان تمكن من طرف الحرم أي فلا يلزمه البعث إليه سم **(قوله)** كإيمانه أي انما اعتزدها **(قوله)** لمكة أي أو الحرم منها بمعني **(قوله)** وذلك أي تعين محل الحصر الذبح **(قوله)** وبقوله الخ عطف على ذبح شاذ في المتن **(قوله)** تمسكاً كين أقرب إليه خلافاً لظاهر النهاية والمغني عبارة ع ش وقال ابن عبد الحل فلا فقد واثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب يعزل إليه وهو منه انتهى اه **(قوله)** تمسكاً كين أقرب الخ أي أن من قدما مساكين من ذلك الحرم فرفع على مساكين أقرب يعزل البنا لعدم فتم نقله إلى أقرب محل وأوجب حفظه إلى أن يوجد أو أن يشرف تغلب وجودهم بسبع وحفظه عنه بل وقد قبل الذبح ما منع الذبح إلى أن يوجد وإذا لا تفي فيه حيث وجدوا التحريم اه إذا قدروا قبل الذبح وبعد تحلل في الحل ولم يتوقف التحلل على وجودهم على أن لنان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف إليهم بل يكفي فيه الذبح فإذا فقدوا بعد الذبح فلا

البقيت بخلاف عرف التحلل بالأحصر أي عند الفراق فلا تضيئ من عمره الإسلام لانها في الحقيقة ليست بحرة وانما هي أعمال عرنا بحسبه لا تغلبها وتلك انقلب إليها ومن ثم لو مرض الشارط في مكانه احتاج الخروج إلى أدنى الحل بخلافه فانه الحج وقد أحرم به من مكانه يلزمه الخروج لادنى الحل لانه ليس بمحرم أي حقيقة وتسام هذا من أحرم بالحج شرط أنه اذا صدق من الوقوف انقلب حجه عرقان مسدداً انقلب عرنا بمنزلة من عرفه الإسلام ومن خرج إلى أدنى الحل اذ لم يكن إحراماً بالحج في الحل ثم نازع في لزوم انحر وإلى أدنى الحل بان انقلب الحج إليها بالشرط صيرها مقصودة فانه بالفعل حيث وجدته على إحرامه السابق فلا ينبغي أن يلزمه الخروج لادنى الحل لان هذا ليس إحراماً بحدوثها اه **(قوله)** ويظهر ضبط المرض الخ وقضية اطلاعهم الاكتفاء بوجود مطلق المرض وان تعيّن تحلل من شرط ذلك المرض فيحتمل تقيد جميع النهم والواجب ضبطه بما يحصل معصية فلا تحتمل عادة شرع مر **(قوله)** ويظهر ضبط المرض الخ هذا اذا أطلقه فلو عني ما قصه انه لا بد ان يكون بحيث يصح الضلال به عند الاطلاق فلا أثر لشرط الضلال فيه سم فلو شرطه لغرض ادعاء صير لغير الشرط وثاني **(قوله)** أي أراد الضلال التوبة وفارقت في النهاية والغي التوبة أو نحوها وقوله أو مرض مثله وقوله كإيمانه تعلق بالجماعة وقوله تمسكاً كين أقرب إليه **(قوله)** أي أراد الضلال الخ أي لان الذي يكون قبل الضلال كالمشي في الغمضي **(قوله)** أي من نحو المرض اذا شرط الضلال بذلك سم **(قوله)** وهو مرض أو معض الخ خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرمت العبد بلاذن فلسيد تحله سم **(قوله)** ووقع أي الضلال أي ارادته سم **(قوله)** اعتبر وقت ارتكاب الخطور أي فان كان في توبته سبب لم يلزم الله أو في توبته سبب فلا وجوب بل يكفر بالصوم رشدي ع ش **(قوله)** أو سبع بدنه الخ عبارة المغني والنهاية أو ما يقوم مقامهما بدنه أو بقراءة سبع أحداهما اه **(قوله)** ولو شرط الخ للملغة سم **(قوله)** وفارق ممرض الخ غير الفرقان مثلاً ذاك الواجب بالشرع قشر أو إسقاطاً لا يستعمله اه أي ممرض واجب بالشرط وقيد بصري **(قوله)** الشرط أي شرط عدله **(قوله)** وبين الضلال الخ أي الضلال بالأحصار أو نحوه **(قوله)** سم أي من دماء المحلوفين قبل الأحصار نهاية ومعنى قول المتن **(حيث أحصر)** يفهم أنه لو أحصر في الحل وإرادته بغير موضع أو منعه لم يجز وهو كذلك مغني بنهاية قال سم هل بشرط الذي يفي أول الحال التي تعذر الوصول منها لمكة فتنتج فيما بعده لوجوب الذبح في محل الأحصار أو لآلان ما بعده من موضع الحصر ايضاً والقبيل الثاني أسهل وأبسط أعلم **(قوله)** وان تمكن من طرف الحرم أي فلا يلزمه البعث إليه سم **(قوله)** كإيمانه أي انما اعتزدها **(قوله)** لمكة أي أو الحرم منها بمعني **(قوله)** وذلك أي تعين محل الحصر الذبح **(قوله)** وبقوله الخ عطف على ذبح شاذ في المتن **(قوله)** تمسكاً كين أقرب إليه خلافاً لظاهر النهاية والمغني عبارة ع ش وقال ابن عبد الحل فلا فقد واثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب يعزل إليه وهو منه انتهى اه **(قوله)** تمسكاً كين أقرب الخ أي أن من قدما مساكين من ذلك الحرم فرفع على مساكين أقرب يعزل البنا لعدم فتم نقله إلى أقرب محل وأوجب حفظه إلى أن يوجد أو أن يشرف تغلب وجودهم بسبع وحفظه عنه بل وقد قبل الذبح ما منع الذبح إلى أن يوجد وإذا لا تفي فيه حيث وجدوا التحريم اه إذا قدروا قبل الذبح وبعد تحلل في الحل ولم يتوقف التحلل على وجودهم على أن لنان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف إليهم بل يكفي فيه الذبح فإذا فقدوا بعد الذبح فلا

محل الصلاة صلاحيته الحرام ومن (٢٠٦) ثم حرم النقل عنه إذا كان من الحل إلى غير من الحل بخلاف ما إذا كان من الحرام إلى غير

بالنسبة لبقية ما لم يكن له كنهه واحد فقلت لم يزل هذا النقل كذا كثر بخلافه إذا اقتضى مساكين الحرام قلت لأن استحقاقه في هذه المصنف بخلاف مساكين محل الحصر وهذا الفرق بين ما هنا ونقل الزكاة كجائتي (قلت) ما وجهه كلام المهر من أن من أحصره الحال بالذبح وحده غير مراد بل أنما يحصل الحال بالذبح ونية الحال مقارنة للذبح لأنه يكون لغیر الحال فاحتاج لما يخصه به وفارقته المهر ومن الصلاة فوقع على محله فهي كالقتل هنا لم يصر بخلافه هنا فالقتل وقع في ذبح محله وهو يقبل الصرف فوجب النية وكذا الحلق إن جعلناه نسكا وهو المشهور كما لا يمكن أن يكتفه فعله فلا وجه لاشتراطه ويحبرن النية به وتقديم الذبح بخلافه قلت لم يشرط الترتيب هنا بخلافه في قتل الحلي قللت لأن الحلي يسلول ومنه فوسع فيه بأن جعله تحللان وبعدد اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فإنه لما لم يكن الواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه وتغير ذلك العبرة فانما لما كانت كذلك اشترط الترتيب في قتلها (فان فقد الدم) حسا وأسرعا فظهير ماصري دم النبت (فلا ظهر أنه بلا) كغيره (د) لا يظهر

أنه بلا كغيره (د) لا يظهر (أه) أي البطل (طعام مع الحلي والنية

حيث عذر) مقابل قول الاستحي حيث شاء سم (قوله من الصوم) متعلق بقارب قول المتن (بقصة الشاة) أى ما يقوم مقامه من سبع البدنة أو البقرة فإن بعد الحلق وسماه له أنه يقتصر عند العجز عن السبع من تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة عن (قوله فإن لم يكن به ذلك) أى سم النقد الغالب كذا مضى اه سم عبارة الوفاق وإن لم يكن لها أى الشاة للطعام قيمة مكانة فأقرب بدله اه (قوله اختلاف المحصر) أى فإن تخلله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت انما خلاص الح وصرح بذلك الشرح فى شرحه وفى النهاية والمغنى ما يفيد واما قول سم تقدم أول الباب فى الحاشية عن الروض ما يفيد التعليل لبعض صور المحصر اه فخاب عنه بان ما نقله عن الروض انما هو فيما اذا صرح ولم يتخلل بالاحصار الى أن انكشف والكلام هنا فيما اذا تخلل لا احصار قبل انكشافه (قوله أى الف) الى قوله ومن ثم قال الح فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وكذا المكان وقوله لكن لا يقبل الى المتن (قوله أى الف) أى الشاة للامة (قوله ولو مكاتباً) أى أو مدبراً أو أم ولد أو مملوك مملوكة بصفة أو بعضاً غير نو بتعني نهاية قول المتن (بلاذن الح) أما إذا أحرم بائنه فليس له تخلله وإن أقصد نسكه ولا مشربه وذلك ولكن به فسخ ليسع ان جعل احرامه ولو أذنه فى احرام مطلق ففعل وأراد صرقة السلك والسيد لغيره فى الجانب وجهان وأوجههما البائة السيد حيث طلب الاقل نهاية ومعنى أى يختلف ما اذا طلب السيد الح والبه ذا المعركة فإن العبد هو المجلب عرش (قوله وكذا المكان) أى ومنه ما لو أذنه فى الاحرام من مكان بعيد فأحرم نفسه من بعده منه نهاية (قوله لكن لا يقبل الح) خلافاً للمغنى صبرونه قال فى العباب حتى تصديق السيد فى تقدم روجه تردنا انتهى الذى يظهر تصديقه اه وبما قاله لنهاية عبارته ويصدق السيد عدم الاذن فى تصديق بقية تقدم روجه على الاحرام تردد والارجمته تصديق العدلان الامم عدم ما يدعى أى السيد وفى هذا ما ذكر فى اختلاف الزوج والزوجة فى الرجعة اه قول المتن (فلسيد) ظاهره فى المكاتب وان لم يتجنى فى نادية للنسك الى سفر وهو المعتقد عند شيخنا الشهاب الرملى سم واعتدله النهاية والمغنى أيضاً (قوله يعنى ما لا شفعة الح) أى ولو باجزة أو موهبة أو تركاً لا يجوز شتر به تخلله ولا يحارجه عند حمله بأحرامه لكن لا أولى له ما يذنبه فى انعام نسكه يستثنى ما لو أسلم عبد الحرم فى ثم أحرم بغيره ثم غنمه فالظاهر أنه ليس انما تخلله معنى إذا النهاية والناذر نسك فى عام معين باذن سيده ثم انتقل الى غيره فأحرم به فى وقتها (قوله أى أمره بالحلق مع النية) قد يفهم الاتصال على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كماله حتى نوى أى السيد التخلل وحلق وتوقف أى تخلله على الصوم انتهى وقول العباب فاذا نوى وحلق وحل وان تأخر صيامه ما انتهى به سم أنه يجب عليه الصوم وان

(قوله حيث عذر) مقابل قوله الاستحي حيث شاء (قوله بالنقد انما لم يكن به ذلك الح) كذا صلب (قوله اختلاف المحصر) تقدم باعلى هامش أول الباب عن الروضة ما يفيد التعليل لبعض صور المحصر (قوله لكن لا يقبل قوله فيه) مر (قوله فلسيد) ظاهره فى المكاتب وان لم يتجنى فى نادية للنسك الى سفر وهو المعتقد عند شيخنا مر ووجه بان احرامه قد يفوت عليه مصلحة كفواً نحو اصططاد يؤدى عنه خلافاً لتقييد الروض الاحتياج الى السفر حيث قال وكذا السيد أى المكاتب أى أن تعلل الاحتياج الى السفر اه قال فى الشرح هذا التقيد من زيادة اه وقد ضرب الفنى على هذا التقيد قلت بل (قوله أى أمره بالحلق مع النية) قد يفهم الاتصال على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كماله حتى نوى أى السيد التخلل وحلق وتوقف أى تخلله على الصوم اه وقول عب فاذا نوى وحلق حل وان تأخر صيامه اه يفهم أنه يجب عليه الصوم وان لم يتوقف تخلله على نوى بل انما المتن عن البارزى عبارة فيها التصريح بوجوب الصوم عليه حيث قال ووقع فى التعليل أن العبد لا يتخلل بالحلق اذ هو متعلق بحق السيد فليس أن يتصرف فيه ثم ذكر أنه يجب غريب ثم قال وتوقف القاضى شرف الدين البارزى فى المسئلة فقال الظاهر أنه يشترط الحلق فى حق العبد كالحق الظاهر فى ذلك بينهما ويلزمه الصوم لكن لا يتوقف التخلل عليه والسيد نعمته قلت صرح النوى فى شرح المهذب وأصل الروضة

حيث عذر لانه أقرب للحيوان
كأنهم ماله من الصوم
(بقصة الشاة) بالقد الغالب
فإن لم يكن به ذلك فأقرب
البلاد له (فان عجز عنه
صام عن كل يوم) حيث
شاع بصوم عن النسك
وما أيضاً (وله) حيث
التخلل) بالحلق مع النية
(فى الحلق) من غير توقف
على الصوم (فى الظاهر والله
أعلم) لتصرفه ما حرمه
الى فراغ الصوم وبه فارق
توقف تخلل تارك الرى على
بدله وهو صولاً من هذا
تخلل فلا كبير مشقة عليه
لوصف اختلاف المحصر) وإذا
أحرم العبد) أى الحلق ولو
مكاتباً (بلاذن) من سيده
فى الاحرام (فى المغنى) أو
بعد الاذن لكن قبل دخول
وقته الذى به لا يصد
وكذا المكان أو بعد روجه
عن الاذن قبل احرامه وان
لم يعلم النوى بالوجوع لكن
لا يقبل قوله فيه بل لا بد من
يقينه (فلسيد) يعنى
مالك منفعة وان كان ملك
الرقبة لغيره (تخلل) أى
أمره بالحلق مع النية
لحقه اذ قد رخص
على الحرم كطيطاد علاج
طبيب وقران لامة

ومن ثم حرم على القن الاحرام بغير الخن (٢٠٨) ولزمته المبادرة للتحلل بعد امره به والاولى السيد ان ياذن له في اتمام التسل ولو لم يمتثل امره فله

أن يفعل به المحظور والاثم
 القن على فقط لبقا حوازمه
 اذ لا يزول الإجماع من
 الحلق مع النية ومن قال
 الامام قوله له تحلله يحجز
 عن المنع في الماضي واستخدمه
 فيما يحرم على الحرم فان
 قلت قدس مافر في المنع
 عن الفصل من نحو الحضيض
 من انه يغسلها مع النية أو
 عدوها على ما مر هنا
 امتنع بحلق أو سماع النية
 أو عدها فلا يجوز له فعل
 المحظور به قبل ذلك قلت
 يفرق بان الحلق هنا صورة
 محرم فلم يؤمر بمشاهدته
 بخلاف الفصل فوافهم
 كلامه ان امره بالخن وان
 مذبحه محلل بالنسبة لغير
 القن وهو ظاهر ولا نظر
 لبقاء احرامه لانهم تزوا
 امتناعه من تحلله حتى
 أصبح السيد اجابوا على فعل
 المحرمات وانفس المتان
 القن ليس له التحلل الا بعد
 أمره بسده وهو ما اعتده
 الاسنوي وأول عبارة الروضة
 والمجموع المقتضية خلافه
 وليس يقال بل القن دل
 عليه كلامه ان له التحلل
 مطلقا بل كان القياس
 وجوه عليه لما قدم من
 الخروج عن المعصية لكن
 لما كان له شبهة التلبس
 بالنسبة لشدق زومه
 واحتال ان السيد ياذن له
 في اتمامه أصبح له البقاء

لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن عن البارزى عبارة فيها الصريح بوجوب الصوم عليه لكن لا يتوقف
 التحلل عليه والسيد معتمده سم وصرح بوجوبه أيضا في عبارة يتوقف عليه بان امره به أى التحلل فيحصل
 بالنسبة للحاق ثم يصوم للسيد معتمده من الصوم حاله الرق ان ضعفه عن الخدمة أو ناله به ضرر أو كان أسة
 محل وطرها وان أذنته في الاحرام لان وجب في غنى أو قران أذنته فيه الا ان ناله به ضرر ركض فلو عتق
 القن قبل صومه وقد روى السلم والمكاتب بكفر باذن سيده فله غنى عنه في حياته اه (قوله ومن ثم) أى
 من أجل الصانع الخ السيد (قوله والاولى للسيد الخ) أى بولن انتقل السيد العبد (قوله ومن ثم) أى من أجل
 بقاء احرامه (قوله واستخدمه الخ) عطف على المنع (قوله من أنه الخ) أى حايلا (قوله أنه هنا الخ) خبر
 قياس ما مر الخ والضمير للسيد (قوله فلا يجوز له) أى للسيد (قوله فلم يزور الخ) أى السيد (قوله وان
 مذبحه محلل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأنه ميتة أخذ من بقاء احرامه سم (قوله وهو ظاهر) خالته
 النهاية والمغنى فقالوا يؤخذ من بقاءه على احرامه انه لو ذبح صيدا ولو بارصيده لم يحل وبه أفتى شيخنا الشهاب
 الرملى وان شافى ذلك بعض أهل العصر اه قال عرش قوله مرد لم يحل أى السيد خلافاً لموقفه أى
 ما قاله ج با حديث كان يستعمل ببق لجواز أمر السيد به بالخن فائدة بل يكون أمره بوجه الى اصاعته الى المال وقتل
 الحيوان بلا سبب اه (قوله لانهم تزوا) امتناعا لم يحل على هذا التفسير بل جواز وطعنا لوجه اذا امرها
 بالتحلل فابت كسائى وسوا وطعنا لامتعا اذا امرها سيدها فابت كاصحوا به سم (قوله ان له التحلل مطلقا)
 اعتبه النهاية والمغنى (قوله لوجوبه حديث) أى لوجوب التحلل حين أمر السيد به فيحلق وينوى التحلل
 فعلم أن امره بغير اذنه صحيح وان حرم عليه فعلمه ولو أقصد الرقيق نسكه بالجماع لم يلزم السيد الاذن بل القضاء
 ولو أمره باذنه لانه لم ياذن له في الانفساد وما زعم من دم فعل محظور كالسب او الفوات يلزم السيد لو اخرج
 باذنه بل لا يجوز له اذ ذبحه اذ لا ذبح عليه واجبه الصوم وله معتمده ان كان ضعفه عن الخدمة أو ناله به ضرر
 في الاحرام لانه لم ياذن في موجهه بخلاف ما اذا وجب عليه صوم لفتح أو قران فليس له منه لاذنه في موجهه فو ذبح
 منه السيد بدونه جاز لحصول اليأس من تكفيره ولو عتق قبل صومه موقوف على العلم بانه ميتة واعتبار اجماله الاداء
 مغنى ذهابه (قوله وليس له) الى المنع في النهاية والمغنى (قوله ولان اذنته في الخ) وان أذنته في المنع
 فله الرجوع بينهما كالجور جمع في الاذن قبل الاحرام بالعمرة وليس له تحلله عن شيء منهما بعد الشروع
 فيه وقرن بعد اذنه في التمتع أو في الحج أو في الاضحية لم يحلله مغنى (قوله بخلاف من اذنته في عمره فخرج)
 أى فله تحلله أى ولو لم يبق من الاعمال الا أعمال العمرة فقط بل أو أقل مرد اه سم قول المتن (ولاز وج)
 أى الحلال أو الحرم (تحللهما) أى كماله منهما ابتداء من ج الخ مغنى ونهاية (قوله أعجز وجمعا الخ) ولو لم يزوج

بالسنة فقال أظهر القولين انه يكفيه ذبح التحلل والحلق ان قلناه انه تسلك اه (قوله وان مذبحه محلل) أفتى
 شيخنا الشهاب الرملى بأنه ميتة أخذ من بقاء احرامه (قوله لانهم تزوا امتناعه) مما يدل على هذا التفسير بل جواز
 وطعنا لوجه اذا امرها بالتحلل فابت كسائى وسوا وطعنا لامتعا اذا امرها سيدها فابت كاصحوا به سم (قوله
 ولان اذنته في الخ) في الرض فان قرن أى من اذنته في التمتع أو في الحج أو الفوات لا يلزم له التحلل اه
 وذكر في شرحه تراعى صورة التمتع (قوله في عمره فخرج) أى فله تحلله أى ولو لم يبق من الاعمال الا الاعمال
 العمرة فقط بل أو أقل ولا تشكل بمال أو حرم قبل الوقت أو المكان المأذون فيه فمستل لاحتلاله بعد وصوله السه
 لان أصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه مرد (قوله في المتن ولا زوج تحللها) قال في الرض هنا فرج
 بحسب المعتدة أى شتمها من الخروج اذا أحرمت وهى معتدة فان خشيت الفوات أو أحرمت باذنه ولا يحلها
 الا ان راجعها الى المأزوجة تستأذن الزوج والسيد اه وقال في باب العدد فرج أذنته في الاحرام ثم طلقها
 أو مات قبله بطل الاذن ولا تعزم فان أحرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وان ماتت فان أحرمت باذن
 أو غيره ثم طلقها أى أو مات وجب الخروج وان خافت الفوات ولا يجاز اه (قوله ولا زوج تحللها الخ) قال

أو
 أن يأمره السيد لوجوه بخلافه وليس له تحلل معض بينهما بماذا ومتدبر في الرضا فخرج نسكه ولان أذنته في ج فاعجز
 أو قرن لانه لم يذبح في المأذون فيه بخلافه من أذنته في عمره فخرج (ولاز وج تحللها) أعجز وجمته

أوسيد المتع مطلقا وان مغروا وج ولم يتأت منه استمتاع وكانت مكرهة كأي الامداد نافي **(قوله ولو أمة)** الى
قوله وان طالق في التوبة والمغفر الا وهو بشرق الى وليس له اوقوله لان الاحرام الى وليس له **(قوله ولو أمة بالغ)**
فان كانت أمة توقف امرها على اذنه مع اذن السيد لان لكل منهما حقا فان اذن أحدهما قال حر المنة قال حر المنة
أحرمت بغير اذن ما فلهما ما وكل منهما مطلقا لهما كره في الجموع معنى **(قوله بذلك)** اي بايها مباحا بالنقل بغير
اذنه ويستحب الزوج ان يبيع بامر الله الامراه في خيرا لصحيين نهاية ومعنى **(قوله بخلاف ما اذا اذن)** أي
لهما في الاحرام اوق في انعامه فليس له تحليل ما ينة **(قوله والتحليل هنا الامر بالتحليل الخ)** ويجب عليها ان تحلل
يا صر زوجها وتحلل المحصر وتقدم بسله ثم ينة **(قوله فان أبت الخ)** أي فان امتنعت من تحللها مع تمكنها منه
بجازه وطؤها وسائر الاستمتاع ثم ينة **(قوله فان أبت الخ)** بغيره أن من الايام لو أمرها بالتحلل فسكت ولم
تشرع في التحلل بعد مضي إمكان الشرع فله حد وثبوها ويطلق به نسكها حيث لم تكن مكرهة مرد اه
سم **(قوله والام عليها)** أي عليه ويشهد بذلك جهات غير ذليلة الكفاية وقيل ما تقدم من سم نقلا
عن مرد انه لا كفارة عليها عيش عبارة الوافي والام والكفارة عليها فقط كأي الفقه ولم يذكر الكفارة في
النهاية يتناهي على مرد جزم ان لا كفارة علم مطلقا واسقطها على الحقيقة ايضا فحصل على ما ذكروا عليها مكره
ويحصل ما في الفقه على الماطوعة اه **(قوله بهذا)** أي جواز وطه المستعمن التحلل **(قوله وليس له ان)**
تحلل حتى يأمرها به) وتفاوت الرقي كخبر ان احوامه بغير اذن لم يلزم كحلها بغير اذن ويزحفن كلام
الزكشي المتقدم ان هذا أي الفرق في الفرض دون النقل معنى عبارة الوافي يسر لها استئذانه في الاحرام
بالفرض اما النقل فحصر على الزوجات لم تلزمها به بغير اذنه كأي الخصة والتأدية عتق الغرض اضاعل
أمة مكرهة الا بان زوج وسيد اه **(قوله مع صلاحيتها)** الخ قضية لك ان هذا في الحر حتى يجوز
للامه التحلل قبل أمر الزوج كقول أمر السيد سم ولكن قضية ما ظاهروا عدم الفرق بين الحرية والامانة لما ذكروا
من السيد فقط في توقف التحلل على أمر الزوج اه **(قوله حرة)** أي اذن امرها بالتحلل **(قوله وليس له)**
تحليل رجعة) أي لان راجعها ما ينة ووضراذا اني ان أحرمت بغير اذنه اه **(قوله ثم بحسبها)**
كالباين) أي وان خشيت القوات أي أحرمت باذنه ثم ينة ووضراذا المني والاسي هذا ان طلق الزوجة
قبل الاحرام لان زوها أي الصدقة سبق الاحرام فاذا انقضت عدتها أتمت عرضها وأوجها ان يني الوقت ولا
تحلل بعمل مرة ولزمها القضاء وعدم القوات فان طلق بعد ولو كان احرامها بغير اذنه وجب عليها ان ترجع
معددة ان خافت القوات ان تقدم الاحرام وان لم تخف القوات لم يزوج الى ذلك اه **(قوله بشرطه)** أي اذا
أحرمت بلا اذن و **(قوله وبمعنى الخ)** أي بانسداد معنى ونما ينة **(قوله بان طالع الخ)** خلافا للاسنى والنهاية
والمغفر **(قوله او كانت صغيرة)** خلافا لالاخيرين كأي في **(قوله على ما اقتضاها الخ)** فمقتضه يأتي بغير استئذانه
نيم **(قوله ان يسر للحره)** استئذانه ولا يخالف هذا ما في الامتياز وجزم انه يجمع عليها الاحرام بغير اذن
في شرع الحر وض قضية كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يزوجها معها وهو ظاهر الآن يسافر معها
الزوج اه ومثل ذلك اوهو داخل في ما يسافر الزوج للزوج فخرجت مع معلوم بصدقه ما ذن لها ولا منع
فليس الا من المنع في هذه الحالة ايضا فظاهر لانها مسافرا مع سفر ليا اولها واوجب تحفظها في هذه
الحالة وصديقه مسافرا معها أي صاحب لها في السفر **(قوله فان أبت وطؤها)** أي لو لم يطلق حرامها وطؤها
حيث لم تكن مكرهة عليه مرد **(قوله فان أبت)** ولو لم يكن عن الجواب بحث مضي إمكان شرعها
في التحلل ولم تشرع فله حد وثبوها مرد **(قوله فان أبت وطؤها)** يتحاشى من الايام لو أمرها بالتحلل
فسكت ولم تشرع في التحلل بعد مضي إمكان الشرع فله حد وثبوها ويطلق به نسكها حيث لم تكن
مكرهة مرد **(قوله مع صلاحيتها)** الخ قضية ذلك ان هذا في الحر حتى يجوز لالا حرم التحلل
قبل أمر الزوج كقول أمر السيد **(قوله ما اقتضاها)** اطلاقهم) فيه نظر وفي أسفل الهامش خلافا **(قوله ان يسر للحره)**
الحره استئذانه) قال في شرح الحر وض ولا يخالف هذا ما ياتي من أن الامتياز وجب بجمع عليها الاحرام بغير اذن

ولو أمة

من

أوعز

لها

من ثم أتمت

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

بذلك

زوجهما وسيد هاتين الحجة لازم لعمدة أي من شأنه ذلك ولو فقرة فيما يظهر فتعارض في حقها واجبان الحج
 وطاعة الزوج لحاز لهما الأحكام ونسب لهما الاستدكان بخلاف الامتلايح عليها الحج وبذلك ما يفتي
 المفتي من أن الزوج يجرم عليها الشرع في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزكشي
 وقبسه أنه يجرم على الزوج جملتها حرما بالنفل بغير إذن نهيا وفي الأسنى والمغني مثله الاقوله أي من شأنه
 التي تعارض وفي اسم بعد ذكره من الأسنى ما نصه موقعه صريح بجواز الاحرام بغير إذنه كالموضعية من
 الاستدكان دون وجوبه أي في الفرض فلا ينافي قول الشارح السابق فلم يقتض حومة ابتدائا الحج وقوله
 الآتي حيث حرم الابتداء الحلاله في النفل اهـ (قوله لان حقه فوري والحج على الترتيب) وبذلك من ذلك ما لو
 قال طبيب عدلان ان لم يصبني في هذا العام مضيت أنه محتج: المحتط لهما هو كذلك كقوله الاذرع وكذا
 يمتنع عليه لو كانت صغيرة أي لا تطبق الحجام أو حرمت باذن وليها أو كبيره وما لم يمتعه وأحرمت حال احرامه
 لانها لم تقوت عليه استتعا قال الزكشي وهذا اقبس للذهبي قال الماوردي بحذفه لا فو يستثنى من كلام
 المصنف ما لو نكحت بعد تحللها من الغائت فلا منعه ولا تحلل منه للفتن وكذا لو نكحت غيبه فافسد ثم نكحت
 والحاجبة نفسها التقبض للمهر فاما الامتناع من السفر كقوله القاضي وحيد فاذا أحرمت لم يكن تحللها
 انتهى اهـ مغني وجزم في النهاية بجمع ما ذكر من غير عز ولا حد ولا اشراك بخلاف الاسئلة والحاجبة فلم
 يتعارض لهما وادعى ما ذكره ما لو نكحت حرة باذن فافسد ثم أحرمت بالقضاء ملك منها ولا تحللها منه ولو
 نكحت في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح باذن الزوج ثم أحرمت منه في وقت لم يملك تحللها وماله ما لو نكحت
 الاسلام في هذا العلم ثم نكحت فيه انتهى ومثله في الامتياز ما لو نكحت بعد النكاح باذن الزوج أخذ المهر في
 بصرى ومسنات العصب والحاجبة ذكر الوفاي أولا هذنا من الاعيان والفتي وسأفتي في الشرع ايضا (قوله لا تظر
 الأسنى ايضا ومثله النذري سنة معينة بصورة كرها الأسنى والفتي وسأفتي في الشرع ايضا (قوله لا تظر
 لتضيق عليها) والموصل تقدم عن النهاية والمغني بخلافه (قوله وهل) في قوله والقضاء في النهاية والفتي
 (قوله النذر) أي المعين أسنى ونهاية ومعنى قوله والقضاء الأخير زعمنا الحج تقدم عن المغني والنهاية يقتضيه
 (قوله قضية كلامهم الحج) اعتمادها لنهاية والمغني (قوله له) أي الامرد (قوله حق تمتع) لا يظهر له موقع هنا
 ولو قال قبل الامور والامتناع لكان ظاهرا (قوله ومع ذلك) أي التي جعلها المذكور (قوله حيث حرم الاحرام)
 وهو في الامتناع وفي الزوجية الحرة في النفل فقط (قوله حتى يمتعه) الضمير المستتر لفعلها المراد به الاحرام
 بغير إذن والبار والزوج والسيد (قوله قبل ذلك) أي فعلها علم ان مواعيد اتمام النسك سنة الاول والثاني
 الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله من احصر الحج المانع الثالث الذي وقد ذكره بقوله واذا أحرم العبد
 بلاذن الحج المانع الرابع وجبة وقد ذكره بقوله ولزوج تحللها الحج المانع الخامس الا وهو يستحب
 زوجهما وسيد هاتين الحجة لازم للعمدة فتعارض فرضها واجبان الحج وطاعة الزوج لحاز لهما الاحكام ونسب
 الاستدكان بخلاف الامتلايح عليها الحج وبذلك ما يفتي في الفتاوى من ان الزوج يجرم عليها الشرع
 في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك الزكشي وقبسه ان يجرم على الزوج جملتها حرما
 بالنفل اهـ وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير إذنه كالموضعية من الاستدكان دون وجوبه أي في الفرض فلا
 ينافي قول الشارح السابق فلم يقتض حومة ابتدائا الحج وبذلك ما يفتي في الفتاوى من ان الزوج يجرم عليها الشرع
 في النفل وقوله لازم للعمدة أي من شأنه ذلك ولو فقرة فيما يظهر حوش (قوله فلا تظر لتضيق عليها) ولو قال
 طبيب عدلان ان لم يصبني في هذا العام مضيت أنه محتج: المحتط لهما هو كذلك كقوله الاذرع وكذا
 يمتنع عليه لو كانت صغيرة أي لا تطبق الحجام أو حرمت باذن وليها أو كبيره وما لم يمتعه وأحرمت حال احرامه
 لانها لم تقوت عليه استتعا قال الزكشي وهذا اقبس للذهبي قال الماوردي بحذفه لا فو يستثنى من كلام
 المصنف ما لو نكحت بعد تحللها من الغائت فلا منعه ولا تحلل منه للفتن وكذا لو نكحت غيبه فافسد ثم نكحت
 والحاجبة نفسها التقبض للمهر فاما الامتناع من السفر كقوله القاضي وحيد فاذا أحرمت لم يكن تحللها
 انتهى اهـ مغني وجزم في النهاية بجمع ما ذكر من غير عز ولا حد ولا اشراك بخلاف الاسئلة والحاجبة فلم
 يتعارض لهما وادعى ما ذكره ما لو نكحت حرة باذن فافسد ثم أحرمت بالقضاء ملك منها ولا تحللها منه ولو
 نكحت في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح باذن الزوج ثم أحرمت منه في وقت لم يملك تحللها وماله ما لو نكحت
 الاسلام في هذا العلم ثم نكحت فيه انتهى ومثله في الامتياز ما لو نكحت بعد النكاح باذن الزوج أخذ المهر في
 بصرى ومسنات العصب والحاجبة ذكر الوفاي أولا هذنا من الاعيان والفتي وسأفتي في الشرع ايضا (قوله لا تظر
 الأسنى ايضا ومثله النذري سنة معينة بصورة كرها الأسنى والفتي وسأفتي في الشرع ايضا (قوله لا تظر
 لتضيق عليها) والموصل تقدم عن النهاية والمغني بخلافه (قوله وهل) في قوله والقضاء في النهاية والفتي
 (قوله النذر) أي المعين أسنى ونهاية ومعنى قوله والقضاء الأخير زعمنا الحج تقدم عن المغني والنهاية يقتضيه
 (قوله قضية كلامهم الحج) اعتمادها لنهاية والمغني (قوله له) أي الامرد (قوله حق تمتع) لا يظهر له موقع هنا
 ولو قال قبل الامور والامتناع لكان ظاهرا (قوله ومع ذلك) أي التي جعلها المذكور (قوله حيث حرم الاحرام)
 وهو في الامتناع وفي الزوجية الحرة في النفل فقط (قوله حتى يمتعه) الضمير المستتر لفعلها المراد به الاحرام
 بغير إذن والبار والزوج والسيد (قوله قبل ذلك) أي فعلها علم ان مواعيد اتمام النسك سنة الاول والثاني
 الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله من احصر الحج المانع الثالث الذي وقد ذكره بقوله واذا أحرم العبد
 بلاذن الحج المانع الرابع وجبة وقد ذكره بقوله ولزوج تحللها الحج المانع الخامس الا وهو يستحب
 زوجهما وسيد هاتين الحجة لازم للعمدة فتعارض فرضها واجبان الحج وطاعة الزوج لحاز لهما الاحكام ونسب

لان حقه فوري واسمح على
 الترتيب أي باعتبار الأصل
 فهما فلا تظر لتضيق عليها
 بنحو خشوف غضب على
 ما اقتضا اطرافهم أيضا ولا
 لامتناع تمتعه لاحرامه أو
 صغرها وتعمل الفرض
 النذر ما يمكن قبل النكاح
 أو بعده بأذنه والقضاء الذي
 لزومها لا يسبب من جهته في
 مسائل الزوجية هذه بسط
 ذكره أوائل الحاشية
 فراجع فانه مهم (تنبيه)
 قضية كلامهم في تفسيرهم
 التحليل بما ذكره ليس له
 وطع الامتناع لا الزوجية قبل
 الامر بالتحلل في الفرض
 والنفل ووجه بان له قدرة
 على احرامها من أصل
 الاحرام بالامر بالتحلل فلم
 يجزه الولي قبله حتى تمتع
 ومع ذلك لو قبل بغيره حيث
 حرم الاحرام بغيره لم يعد
 لانها عاصية ابتداء واما
 فلا فعلها محترما وان
 انقضت وصحبا حتى تمتع من
 حقه الثابتة قبل ذلك

استاذان أو به في النسك فضا أو تطوع أو لكل منهما إذا كان مسلمين وإن علا ولوم وجوده إلا أن في الأصح ذكره كائن أو لا في منعم من سدا الطوع وتحمله منه إذا أحرم بغير انتم حملوا عليه له كتحليل السديقية ويلزمه التحليل بأمره ما جاز في الآفاق ولم يكن مصحبا في السفر والوجه أن الرقيق كالحرف في أنه المنع وليس له منعه من نسك الفرض إلا بدعا أو انما كالمصوم والصلوات فيا أو الجهاد بآية فريض عين وليس الخوف فيه كمنه وفي الجهاد وقضية كلامهم أنه لو أذن الزجر وجبته كان لا يوم لمعنا من نسك الخلق وهو ظاهر الآن أسافر معهما الزوج وقد علم أنه لو منع من نسك الإسلام لم يثبت الفرض وإن لم يجب عليه المنع السادس الذين فلتا صاحب من المدون من السفر استوفيه إلا أن كان معصرا أو الدين مؤجلا أو يستتيب من يقضيه من مال ماله من وليس له تحمله إذا ضره عليه في أسوأه نهاية وفي الأسنى والمغنى نحوه وقوله حر ويحله في الآفاق عبارة الأسنى ويعد كقائل الأذري تحليل المسكون نحوه لقصر السفر وعبارة الوفاي وأمالك ومن بينه وبين مكثود من محلين فليس لهم أي لأصوله منه كفي النهاية خلا لشرح العباب اه قول المن (ولا قضاء على المعصر الملتحق) واستثنى ابن الرقعة من إطلاقه ما لو أفسد النسك ثم أصغر ورد بان القضاء هذا لا فساد إلا للاصوات نهاية ومعنى (قوله بمصر خاص الخ) ولا فرق بين أن يأتي بالنسك منى أو الحرم أم لم يأتي معني نهاية (قوله وإن اقترن به فوات الحج) ثم إن صار حرامه غير متوقر ولا إلا صار ففاته الوقت فعلا القضاء يتلوه هذا أصاير مع الوقوع معني ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله اذ لم يرد إلا من به) أي في القرآن ولا في الخبر وقول ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المعصر نهاية (قوله ولم يعصر منهم معه في عرفة القضاء الخ) ولم ينقل أنه أمر من تخلف القضاء عنها بقية معني (قوله من غير رضاء من) أي بخلاف ما إذا أحرم رجاءه إلا من حتى فاته الحج تحلل جعله فم يقض نهاية (قوله مساو بالخ) وبالاول إذا كان قرب بخلاف الأبعد سم (قوله لا لقون) أي الغير الثاني من المعصر عن (قوله أيضا كأي طلقوه) قال الشارح في حاشيته لا يصح في السكالم على شروط وجوب الحج والمعتمد أنه قد حصل الامن للواحد من غير

أخذ لها فيه كما هو في قوله لم يجره تحليها مرش (قوله في المتر ولا قضاء على المعصر الملتحق) قال الشارح في حاشيته الاضاح في السكالم على شروط وجوب الحج معصا المعتمد أنه محب حصول الامن للواحد من غير رفة لم يشترط وجودهم ولا نظرا للوحشة لان الحج لا بد له وانما عن الخوف على شيء مما ذكره الوجوبان كان عالما بالوجوب أو لم يتمكن وأحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هذا في غير ماله في خوف العذر أو ماله أو خشي الخوف أو المنع شخص فاته لا يمنع الوجوب فتقضى من تركته على ما صوبه بالمعنى ويحرم من ان الرقعة كذا السبك فقال له حيسه شيطان أو عدو وعجز دون غيره من السكالم فتقضى عنه يستنبطان أيس وانما عن الخوف الوجوبان نعم فمات قبل تمكن أحدهم أهل لده نص عليه استنبط في موضع آخر من ذلك في معنى الأحصا من أن الزجر لا يحرم إلا باذن الزوج أو أهل أو خوت لمعنق من تركه أو لا يقضى إلا أن تمكن قبل النكاح وعن الأذري نظير ذلك وقال صرح به الشافعي والأصحاب ونقله في الخادم في موضع واعتمده ويبحث في موضع آخر أنها لو لم تسقط إلا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن اعترض غير واحد ذكر بقول المجموع عن الر واني لو حبس أهل بلدين الحج أول واجب عليهم لم يستقر وجوبه عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليه قولان أحدهما لا أو هو عليهم فيحصرون يستقر عليه الفرض باعتبار طاعة بعضه والآخر وهو يشك المعصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب أولئك بأن مافي المجموع علة ولا يلزم من سكوتهم عليها اعتقاد ذلك لعل من النص والتفاد الاعتقاد على ما صرح بخلافه لو كان لهم إلا في محمول على ما هنا وإن اعتمد في المجموع ان ورد ذلك بأن غاية مافي الباب أن الشافعي قد اقبل وإن الر واني أو نقل رجوع أحد هما أو الر واني وهو المعتمد انظر ومدركه عليه فلا استقرار على الوجهة فاما معناه وجهه ولو تمكن قبل النكاح إلى آخر ما أطلقه مما ينبغي الوقوف عليه وأصله في حاشية الشارح في السكالم (قوله مساو بالاول) وبالاولي إذا كان

(ولا قضاء على المعصر الملتحق) بمصر خاص أو عام وإن اقترن به فوات الحج اذ لم يرد إليه وقد أحصر معه صلى الله عليه وسلم في المدينة ألفا وبعائة ولم يعصر منهم معني عرفة القضاء في العام القابل إلا بعضهم أكثر ما قبل انهم سبعة مائة فلم تكن العبرة لم تكن قضاء ومعني القضية المقاضاة أي الصلح الذي وقع في المدينة ولا ودعاه أن المعصر يساوي في القضاء في صورته أن التحلل من الحج مع امكانه من غير رجاء من حتى فاته أو فاته ثم أحصر أو زال المعصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته أو سلك طريقا آخر مساويا بالاول ففاته الوقت وذلك لان القضاء في هذه كلها الفوات المعصر (فان كان) ما أحصر عن انجاءه حصر اعدا أيضا كأي طلقوه (فرض استقرار) عليه

أو فقهه بشرط وجودهم ولا تنظر الوحشة لأن الجملة لا بد له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب بان
كان عالما فلو وجب أول ما تمكن وأحصر مع القوم ثم تحلل ويأتى قبله فكيف لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هنا
وأما الاختصاص بالخوف أو المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب مقتضى من تركه على ما صوبه البلقي وبخبره بان
الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان أو عدو وعجز دون غرضه الحج فيضى من تركه ويستبينان
أس وانما يمنع الخوف الجوب بان عم فأت قبله فكيف لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هنا
من ذلك ومما في الأحكام من أن الزوجة تحرم الإباحة الزوج أنهم لو أثرت لنعته قضى من تركها ولا تعصى
الآن فكيف تمت قبل النكاح وعسر الأفرى بنظر ذلك وقاله رحمه الله الشافعي والأصحاب بنقله في الحديث في
موضع واعتدوه بحث في موضع آخرهم. لو لم تستطع الأبعد النكاح اشتراط في الوجوب رضا الزوج لكن
اعترض غير واحد ما ذكره بقول الجمهور عن الزواني لو حبس أهل بلدهن الحج أول ما وجب عليهن لم يستقر
وجوبه عليهن أو واحد منهم فهل يستقر عليه قولان أحدهما لا انتهى ويقولهم في محرم لم يستقر عليه
الفرض فتعبر استطاعتهم بعد ذلك والحصر وهو يشمل المحرم الخاص وغيره وقد يجب من جانب أولئك
بان ما في الجمهور عقالة ولا يلزم من سكوتهم اعتبارها بالاعتفاء من النص والاعتفاء الأصحاب على ما صرح
بخلانها وكلامهم لا يفي بحول على ما هنا ولو اعتمد الجمهور عن رد ذلك بان ما يعاقب الباب أن الشافعي
فيها قولين وأن الزواني يرجع أحدهما فهو المعتذر بظهور رمدوكه وعليه فلا استقرار على
الزوجات ما منعها زوجها انتهى وأما في حاشية الشرح فسمي السهو هدى اه سم وأثر المغني ما استنبطه السبكي
عبارة قال السبكي يؤخذ من أن الزوجة ما تعمر بان زوجها أي استحبابا كرم وأن المحرم الخاص
لا يمنع وجوب الحج أنه ليس شرط الوجوب عليها بل الحج وجب إذا أحرمت فبها الزوج وما تقي
من تركها مع كونه لا تعصى لكونه منعها إذا تمت قبل النكاح فتعصى إذا مات اه (قوله) كسجة
الاسلام بعد أولي الحج إلى قوله ثم في المغني الأقوال قدر إلى ما عوقبه ونذكر إلى المتي وإلى قول المسن ومن فانه
في النهاية الأما ذكر وقوله بحيث إلى إذا غلب (قوله) وكذا الخ) أي غير معين (قوله) ونذكر من الخ) فيه وقفة
إذا تظاهر أنه كسجة الاسلام في أولى سني الامكان كما يقيد بقوله عن شقوه هو وكذا نوا أي حيثما استقر
ذمته بان يندره في سنة معينة وقوله فيهم الامكان أو أطلق ومضى ما يمكنه في المسائل والأقوال في طلبه اه
لكن في الثاني مثل ما قاله الشارح وكذا في الاسنى مثله عبارة مع المتن فان أحصر في قضاءه ونذكر معين في العام
الذي أحصر فيه فهو يأتي في ذمته وكذا جهة الاسلام أو يحتقر قدما متقرر كل منهما عليه بان اجتماع فيها
شروط الاستطاعة قبل العام الذي أحصر فيه أو بان أحصر في تطوع أو في حق اسلام أو يندروا لم يستقر فلا
شيء عليه في التطوع أصلا ولا في حق الاسلام أو النذر حتى يستطيع بعد اه (قوله) ونذكر معين في عام الحصر
أو غير معين فانه سم وقية تأمل لكن بحث الأفرى الحج بخرمه النهاية نارا كقيد بعد الدار (قوله) إذا غلب
على ظننا الحج قياس ما مر في الزوجه فمن أنه لو قال لها طيبان عدلان الحج اعتبارا مثله هنا ينبغي أن يشمل ذلك
ما لو عرف من نفسه لكونه طيبا وتغيره يغلب على ظنه شمل ذلك بل ولو أخبره بغير طيب واحد عن
(قوله) بعدد الزوجه وقيل في النهاية لا قوله لان اسولم أن تم أن يمكنه إلى قول المتن وفيه ما في المغني الأقوال
لان اسولم أن قال وقوله ثم أن لم يمكنه إلى قوله تحلات (قوله) بعدد أي ضلال طريق ونافي (قوله) بالجزا أي
جواز استدعا ما لا حرام إلى العام القابل حتى يقف بمعنى (قوله) ثم أن لم يمكنه الحج وان أحصر بعد الوقوف
وتحلال ثم أطلق من أحصاه فأراد أن يحرم وبينه وبين الجزاء السنة كفى الصلاة والصوم بها يزداد الوفاء وإن كان
الوقت باقيا صبحوا مع ولزمه الاستئناف اه (قوله) بمسرى في الحصر) أي يذبح ثم حلق مع نية التحال جمعا (قوله)

كسجة الاسلام بعد أولى
سني الامكان وكذا نوا
عليه قبل عام الحصر
ومثله ما عاقبه ونذكر معين
في عام الحصر بقى في ذمته
كلو شرع في صلاته فوضه
ولم يفها (أو) فرضا (غير
مستقر) كسجة الاسلام
في أولى سني الامكان
(اعتبرت) في استقراءه عليه
(الاستطاعة بعد) أي بعد
زوال الالصار نعم الأولى له
ان يقي من الوقت ما يسبح
الحج أن يحرم ولا يجب وان
اعتقر الوجوب عليه لكن
بحث الأفرى في بابه بالدار
إذا غلب على ظنه أنه لو أثر
عجز عن الحج فيها بعد أنه
يلزمه الاحرام به في هذا العام
(ومن فانه الوقوف) بعدد
أو غيره (تحلل) فورا وجوبا
للتصاير محرم ما للحج في غير
أشهره مع كونه لم يفصل منه
على المقصود اذ الحج عرفة
كلهم فلا استمر على ان يبقاه
احواصه إلى العام القابل لم
يحرره لان احرام سنة
لا يصلح لاحرام سنة أخرى
قال الأفرى لا تعلم أحد اقال
بالجزوا لارابه من مالك
رضى الله عنه ثم أن لم يمكنه على
عمره تحلل بمسرى في الحصر
وان أمكنه موجب

أقرب بخلاف الأبعد كما قال في الروض فان قالنا الحج لطلوه أو صغوه بتهتخل باقيا العمره واقتضاه عليه قال
في شرحه لانه بذل ما في وسعه كن أحصر مطلقا اه (قوله) ونذكر معين في عام الحصر) أو نذكر غير معين (قوله)

وهو ثعلبان أولهما يحصل الواحد من الخلق والطواف المتبوع بالشيء ان لم يقسمه وسقط (٢١٣) الذي بغوات الوقوف ونائبهما يحصل

(بطواف وسیعی) بعدہ ان

لم يكن سوى بعد الفساد وما

في المحسمو ع (وخلق) مع

في جـسوع (وحي) مع
عالمنا اليوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رضى الله عنه أنه أفتى بذلك

فَأَمْرٌ مِنْ فَاثِمٍ - هَمِ الْحَسْبُ أَنْ

تعافوا و تسعوا و نكحوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تِلْكَ اَنْتُمْ وَمَنْ يَتَّبِعُكُمْ
يَوْمَ تَكُونُ السَّاعَةُ

أويقصر واخترتكم سوامن

قابل و جہد و اذن لم یجد صام

ثلاثة أيام في الحيرة أي بعد

الأجاء والقضاء كل يوم وسورة

الأخوة من أهل البيت

ادار جمع ای اہلہ و اشہر

ذَلِكَ لَوْلَمْ يَنْكَرُوا أَحَدُفَكَان

أجاءوا وأفهم المتن وللاثر

بلازمه نیست، و لازم می‌باشد

أَنْتُمْ لَا تَقْلِبُونَ

الحياة لا ينبغي أن تكون

أحرامه انعقد بنسب فلا

ينصرف لغيره وقبل ينقلب

وَعَزَّزَهُ بِعَمْرٍاءِ الْاِسْلَامِ

(وفيهما) أي بالسوء والخلة

(وَلِيَهُمَا) أَيِ اسْمِي وَاحْتِصَالِ

قول) انه لا يحتاج اليهم لان

السبي بحوزة قديمه عقب

طواف القدوم فلا تسجل!

في الفعاليات والحلقة استمارة

مثال (دولت و مردم)

مختلور (وعايمدم) ومي
الكلا في (د) ايايل

الجلال فيه (و) عليه انام

ينشأ الغسوات من الحصر

(القضاء) للتطوع فورا

لا تومنوا بالله تعالى عنه

الزكاة من الاموال لا من العنق

الماء نور جم جلا لا يحلو

عن تقصير ومن ثم لم يغزقوا

في وجوب الفسور به بين

وان أمكنه وجب أي التحلل بعمل عمرات مع نية التحلل كقوله (قوله) وأولهما يحصل الخ) ثم (قوله) وأنهما
 صلاوة شرع إلرض فإلى المجموع عواطف من على العمرة يحصل التحلل الثاني وما الأول يحصل فحصل واحد
 من الخلق والطواف المتبوع والسبي يسقط حكم الرأى بالفوات فصار كزى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما
 في عمه كلام المصنف وأوله وظاهره أنه يحتاج إلى نية التحلل انتهت عبادة الشارح في شرح الإرشاد الصغير
 وتخلله الثاني فراجع من على العمرة والأول فراجع من بعضه وهو لاحق والطواف المتبوع عسى في فأن
 يمكن زجره فتلح جارفى الحصر انتهت أى به صلاوة أو في ثم التحلل بعمل عمرات أمكنه والمراعى عمرة
 صوة لأحكامه لأنه عند تحلل من يحصل أولهما أو أحده من الخلق أن كان برأه شعر والطواف المتبوع
 بالسبي إن لم يكن سبي معالقديم وإن كان برأه شعر بالطواف بقية ولو لمع قبل التحلل الأول ففسد
 بجه الغاشق وتأنبها ما بالبق من أعمال العمرة وهى الطواف والسبي إن لم يتقدم والق مع نية التحلل
 بالثلاثة تقديم أى واحد منهما كفى الحاشية خلاف الحضمه اهـ وبما ذكره بغير أن ما هو معصية
 الشارح من وجوب تكرار الخلق والطواف المتبوع بالسبي غير مراد (قوله) مع نية التحلل (ها) يبقى عند
 كل منأى الثلاثة إذ ليست عمرة حتى يكتب التحلل بالبق أو لها سم ولا يحتاج إلى نية العمرة فنهاية (قوله)
 وجهدوا) بضم الياء من باب الأفعال عرش (قوله) فكان أجماعاً) أى سكتوا (قوله) بالزمزمى حتى الخ)
 أى وان بقى وقتهم أشر وضوء نهاية (قوله) لا رى أو يقال أنه إذا لم يكن برأه شعرة يسقط عنه
 الخلق وبصر تحله الطواف أى المتبوع بالسبي إن لم يقدمه فقط معنى قول المصنف (وإلا عدم الخ) ولو كان
 عبداً كان واجبه الحكم سم (قوله) ومر الكلام الخ) أى من قبل باب الأصحاح كعدم التحلل فى الترتيب
 والتقدير وسائر أحكام سم (قوله) إن لم ينشأ التحلل الخ) سجد كتحتمه وقول المصنف (أى قضاء
 الطواف وهو الإذنهاية عبارة عن النية فأن قيل كيف توصف به الإجماع بالافتقار وقضائه الجبانه لما
 أجمع من أنفق وقتها كاتقدمه دللى لا قبل تقديمه اهـ (قوله) كذا فى النهاية والنتى (قوله)
 ومن ثم لم يفرغ من جرد الوصل (الخ) أى وانما يفرغ من ذلك فقط معنى (قوله) عتلاف الأحصار)
 هو مثال القول لأنه لا يخلو من تقصير اهـ سم (قوله) أم الغرض الخ) هو مثال قوله بل لتلوع
 سم (قوله) فبأنى ذمته كما كان الخ) وما قاله روض وخلافه صرح النهج والخفى ولا طلاق النهاية

وله ثلاثان أولهما الختم قوله وثانيهما الخ عباره شرح الروض قال في المجموع وما فعله من عمل العمره
الفضل الثاني وأما الأول فحمل واحد من الخلق والطواف الممتع مع العباسي سقوط حكم الرمي بالقوات فصار
من روى ولا يحتاج إلى نبأ العمره كآلهم كلام المصنف وأصله وظاهره أنه يحتاج إلى نبأ الضلال اه وعبارته
الشارح في شرح الأرشاد الصغير ونحوه الثاني يفرغ من عمل عمره والأول يفرغه من بعضها وهو الخلق أو
الطواف الممتع عسى يفي بأن لم يمكنه عمل عمره فخلع عمار في الحصر اه **قوله** وحلق مع نية الضلال اه
ينبغي عسده كل هذا إذا ثبت عمره حتى يكفي لها ينسحق أولها **قوله** لا يلزم مسيت بنى (لاري) أي أن يفي
وقتها مشروح روض **قوله** لا يلزم عليه دم) كان عبدا كان واجب الصوم على الرض مشروح روض
أي الرقي من دم بفعل فخلعوا كالباشر أو بالقوات لا يلزم السدول أو الصوم لأنه لا يلزم به إذا ذبح عنه
لكونه لا يلزمه إذا كان عليه كسد أو واجب الصوم له منعه من أن كان يصفه من نية الحمله أو بانه
ضرر ولو أذنت في الاحرام لأنه لا يذنت في وجوبه لا واجب الصوم بتمتع أو أن أذنت فيه فليس له منه
لأنه في وجوب ذبحه عنه السد بعد موافق لانه حصل الأيسر من التكفير أو التعلل بعد الموت ليس
بشرط وإذا ذبح العبد قبل الصوم فقلع على النكاح لم يكفر اه **قوله** لا يلزم عليه دم إذا ذبح
وظاهر أن المكاتب بكفر ما فيه كونه كافرا لا نكاحا وعنه فغير به أن يذبح عنه اه وفي جنابه اه فإلم
بأن السيد ففعل بكفر الصوم تكفر من الرقيق ينبغي أنه كذلك فليس آخر **قوله** أما الترض فهو بأن ي
ذمه كالنكاح اه وسر وتضييق كل الرض وأصلها الخ مشق في شرح المنهج على خلاف حيث قال وإعادة أي

(1994) 年

من مكان الاحرام بالاداء على التقصيل (٢١٤) السابق في قضاء الغاسد أو يفرق بان التصريف في الاضداد أظهر منه في القوات أو يفرق بين

عبارة سم قوله كما تكلم من توسع الخ من شى في شرح المنسحب على خلافه حيث قال وعليه ما عاذ في الرجوع الذي
قائه بشوات أو توفرت طوعا كان أو فرضا كفى الاضداد انتهى لكن الذي في الرض وشرحه هو ما ذكره
الشارح اه (قوله من مكان الاحرام الخ) أى او مثل مسافته (قوله ولا يقرب الى كراهه الخ) وهو موضحة
تعليل النفس والنهاية لغو به القضاء مطلقا هنا بالقياس على الاضداد (قوله الاول باطلاه) أى يلزم في
الاعادة الاحرام من مكان الاحرام بالاداء أو مثل مسافته فلا يكفي من قرب منه ونفى أى ولو كان القوات بعذر
كالخطأ في الطريق والعدد (قوله ولا يسقط هذا) أى الدم الثالث (قوله فافهم ذلك) أى قول المجموع
لانه توجه عليه الخ وفيه تامل (قوله وأما اذا نشأ الى الباب في النهاية والغنى الى قوله وقد أجزأ نحو العدو
الى سلوكها (قوله وأما اذا نشأ الخ) محتمر زقوله ان لم ينشأ القوات من الحصر (قوله وقد أجزأ نحو العدو
الخ) أى بان يحد طر يقادونها فيما ذكر وبأن معها القوات فيما يظهر بان تبادل من الجاه العدو
خلافه بصري (قوله وبأن معها القوات) تقدم في أول الباب ما يصحح به ليس بشرط (قوله ففصل بعمل
عمر) محتمر كقوله السكت وغيره اذا تمكن من البيت والاعتلال ففصل الحصر انتهى أسنى المطالب اه بصري
وتقدم في الشرح والنهاية والغنى في أوائل باب الاحصاء ما وافقه (قوله بضم) جواب ما أفكان حقه
أن تراحمه الفاء (قوله كالحصر مطلقا) أى سواء كان الحصر عاما أو خاصا كالمريض والزوجة والولاء
والشفقة ونافى (خاتمة) «يسن أن يجعل المسافر الى أهله هدية لمزارع والبيع وإن رسل اليهم أو قرب
الى وطنهم من عليهم بقدمه الا أن يكون في قافله اشترى عند أهل البلد وقت دشوا أو يكره أن يظهرهم اسلا
والسنة أن يتلقى المسافر وأن يقبله ان كان متقبلا لله جل وعز فر ذنبه أو خلف فغفلت وأن كان غارا
قبل له الحليفة الذي نصره وأكرم له واعزك والسنة ان يبدأ عند دخوله بالقرب مسجد فصلى فيه ركعتين
بنيصلاة القدم وتسن التسبيح وطعام يعمل لقدم المسافر وسبأ في الوجه يباهن ان شاء الله تعالى
مقن ونهاية قال ع ش قوله مروان كان غارا يقبل الخ أى وان لم يفسل ففعل على يد لاعز ازا اسلام
بنض الفز وخذلان الكفار بعوده وقوله مر بالقرب مسجد أى في منزله وتظاهر أن يحمل ذلك حيث
كانه منزل غير المسجد فلا كان يشته بالمسجد أو كان من مجاور به ففعل ما فيه عند دخوله وقوله مروان
النفقة أى بسن للمسافر بعد حضوره أن يفعلها اه (قوله والله تعالى أعلم) عطفي على مقدر أى هذا
ما علمت عليه سمعناه وتعالى أعلم بالصواب وقد تم الى سبع الاول بمحمد الله وعونه وحسن توفيقه يوم الاربعاء
البارك ثامن الاربعة الثامن من شهر رسة ثلاث وتسعين بعد ألف ومائتين على بيضا مع الفقه الى رجة
ر به الفقه بعد الجذب من حسد بن الفاضل بن الشر وافي ثم المسكن فغفر الله تعالى له ولوالديه ولشائعه ونحبيه
ولي قرأ فيه أو نقل منه أو طالع فيه ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين
(كتاب البيعة)
(قوله قيل) الى قول المتن كاشترى بتقينا بها بقوله للعلاف فهو قوله وهو لك الى المتن وقوله لكن نحوالى
ولكى وما أتبع عليه (قوله وهو بيع الاعيان) وسأقن الى الصواب تبع المتابع نهاية (قوله اذ هو مصدر)
رده سم بان المعنى المصدرى ليس مرادها وانما المراد اللفظ الذى يتبعه البيعة ويمكن الجواب عنه
بانه لما كان مصدرا في الاصل كان الاصل فيه الافراد اه ع ش (قوله واذا ذلك الخ) عطفي على افراد
وعليه اعادة قوة الرجوع الذى به شوات الوقوف طوعا كان أو فرضا كفى الاضداد اه لكن الذى في
الرض وشرحه هو ما ذكره الشارح هذا ما وجد به شى نسخة متخلفة لا مضمونة وفردده وانه شهاب
الدين أحمد بن قاسم العبادى نعمده الله تعالى بالرجوع الى شوات وان سكنه الله بمحرمه مفسح الجنان
(كتاب البيعة)
(قوله اذ هو مصدر) فيه نظرا ذهو نام وربه المصدر بل العقد كيد سائق والعقد ليس بمصدر اذ هو مجموع
الايجاب والقبول وهما عبارة تان عن ملقونا البائع وملقونا المشتري مثلا لان اتحادهما يظهر على

التقريب فكيف كان الاضداد
لتساد جماعى ثم العبدى
والقوات فلا يلزم سالما
مبقات طر يقبله براى
الغائب كل يحمل والأقرب
الى كلامهم الا أن لا يطله
شوا رب المجموع قاله
الايجاب وعلى القرائن القضاء
قارناو يفرقه لا يتبدله دم
القوات ودم القرائن الغائب
ودم ثالث لقرائن المائى
به فى القضاء لا يسقط هذا
عنه بالافراد فى القضاء لانه
توجه على القرائن ودمه فلا
يسقط بغيره بالافراد اه
فافهم ذلك أنه يبين مراعاة
ما كمن عليه احرامه فى الاداء
فلما أحرم به من الحليفة ففصل
ثم اتقى قرن ثلثه ان يحرم
من مثل مسافة الحليفة
ويؤد به توجهه بمراعاة
ذلك فى الاضداد ان الأصل
فى القضاء أن يتقضى الاداء
وهذا بعينه موجود فى صورة
القوات ولا تثار لفرق
السابق بجزء التصدى
بالاضداد لما مر أن القوات
لا تغلغ في تفسيره وأما اذا
نشأ القوات من الحصر كان
أحصر فسلط طر يقا آخر
فغناه لصحوا بطريق أو
طوله وقد أجزأ نحو العدو
اقتى سلوكها أو مرام الاحرام
موقفا وال الحصر فلم يزل
حتى فان الخ ففصل بعمل
عمره بضم لانه يندل على
وسعه كالحصر مطلقا والله

تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم *(كتاب البيعة)* قيل أفرد لاداءه أو غايته هو بيع الخ
الايجاب وربان افراد هو الاصل اذ هو مصدر واردة ذلك

الخ وفيه تسليم أن المراد هنا خصوص بيع الاعيان ودفع عليه المتاع لمؤبدته شئى **قوله** لمعلم من افراده
 السلم الخ قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينص في السلم فافاده لا يدل على ما ذكرنا بل اه سم عبارة
 البصري **قوله** السلم الخ ينبغي أن يراد الا لا متجى بسقط ما أو رد الغافل المحشى فان البيع مخصص في بيع
 الايمان والمتاع وما في القصة اه **قوله** وهو لغت مقابلة شئى شئى زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج عن
 ابتداء السلام ودفع عاقبة المراض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام ورد ومقابلة عاقبة مراض بعبارة
 من مراض آخر بمعاوضة عرض ومضى زاد شخشا وقال بعضهم الاول ايقناه المعنى الغوى على اطلاقه لان الفقهاء
 لا تدخل لهم في تفسير كلام المغويين وهو ظاهر اطلاق الشارح اه **قوله** عقدي تضمن الخ أى يقتضى
 انتقال الملك في المبيع للمشتري في الثمن البايع اه عرض عبارة لا شئى نفسه أمم والاول أن قوله ملك
 بمال يشمل غير المتكول الثاني يخرج عنه المنفعة والمؤبدته بالتمسك بالاسمى ما ذكرنا فى فى الاعيان فهنا منع قوله
 أو منفعته مؤبدته كالتمسك بالان يقال ان الاعيان مباحة بالبائع العرف فالتفقه من الاموال فكل راجع
 الثالث أن قوله بشرط لا يقتضى أن الشرط لا يدخل له في التعاريف المقصود بها بان الماهية الرابع
 أن قوله لا استفادة ملك الخ هو فائدة البيع فلا يدخل له في أصل ثمر يفوقه من هذا الارادات قول بعضهم
 عقد معاوضة مالية تقصد له كمن أو منفعته لا يتأبد اه **قوله** بشرطه الاقى أى بشرطه لا لأنه لا
 مفرض مضاف فيه و **قوله** لا استفادة الخ علة لقوله مقابلة الخ و **قوله** ملك الخ أى كالتباين و **قوله** أو
 منفعته الخ وكذا يعتبر لا بد في العين لا خارج القرض ولعله استغنى عنه قوله بشرطه ملك أن تقول لا يتأبد
 حاصل القرض لجواز انتفاع المقرض به لا إلى غاية ورجوع القرض فيه فمفعله وهو انما وقع القصد من
 حمله من أصله و **قوله** مؤبدته كمن المراد عقد عليه باعظ البيع اه عرض **قوله** وهو الخ قوله وهو
 لك في المعنى الاول هو مما اشترى في قوله تعالى وقوله اذا لم يوجد في الاخر **قوله** وهو المراد الخ أى العقد
 و **قوله** ويرطابق أى مطلق لفظ البيع المذكور في الترجمة فقيس بما استخدم اه رشدي والاول
 حذف لفظه تشبیه **قوله** على قسم الشراء الخ وقد يطلق ايضا على الانتفاع والملك الثاني من العقد كذا
 و **قوله** فحذف البيع اذا العقد لان الخ يمكن فحفظه وانما المراد دفع ما ترتب عليه سم على التمسك اه عرض
قوله على وجه مخصوص ورد عنه ان هذا لا يمكن فحفظه وانما المراد دفع ما ترتب عليه سم على التمسك اه عرض
 اشار به الى ما يتبرر شرعا فهو ليس بان الواقع لا لا يستترأ أو أنه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون المستترأ
 عن نحو الاجارة اه عرض **قوله** والشراء الخ أى ويعد الشراء **قوله** مانه قبوله أى نقله اه عرض **قوله** على
 أن لفظ كل يقع على الاخر أى تقول العرب بعبث عبي شربتو بالعكس قال تعالى وشربوهم من بعض
 أى باهوه وقال تعالى وليس ماشر واه أنفسه هو وقال الكل من التباين بين يائى وبيع ومشتري وشار اه معنى
قوله واكرانه عاقد الخ أى اكرانه لا تنهوى في الحقيقة فستة عاقد وهو يائى ومشتري ومعه قدامه هو عني
 ومن وصيفه هو ايجاب وقول اه معنى **قوله** ولقوة الخلاف الخ عبارة الغنى والنها يتوكان الاولى
 للمصنف ان يقدم الكلام على العاقد ثم للعقد علم ثم المصنف فليكتبها كمال الشارح لهما اهم
 للخلاف فيها أو من ذلك أن يقال ان العاقد الموقوف عليه لا يتحقق الا بها وبعبارة سم قوله وان تقدما
 الخ قد يقال ههنا من حيث وصف العاقبة والمعقودين المقصود ههنا من تقديمه فليتأمل اه **قوله** فيها الخ
 يعنى الصيغة اه رشدي **قوله** طبعها الاول زمانا **قوله** لوجود صور رها الخ أى لتحقيق صور رها الشرع يعنى
 الخراج **قوله** ولو في بيع ماله الخ عبارة النهاية والغنى ولو في بيع ماله لولده محجوب ودعسا وما يبيع ماله
 أن المصدر اذا كان لا لا واعية الجمع فلا يكفي في التوجيه بمجرد أنه مصدر بل لا بد من بيان أنه لم يرد به الاخراج
 فلما لم **قوله** تعلم من افراده الخ قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينص في السلم فافاده لا يدل على
 ما ذكرنا بل **قوله** وان تقدماعاها طبعها قد يقال ههنا من حيث وصف العاقبة والمعقودين المقصود ههنا من
 بتقديمه فليتأمل **قوله** ولو في بيع ماله الخ هذا في الابواب الجدة ونجبه أن الام اذا كانت موصية كذلك كمال

تعلم من افراده السلم بكتاب
 مستقل وهو لفة مقابلة شئى
 بشئى مشرعا عقدي تضمن
 مقابلة مال بمال بشرطه
 الا لا استفادة ملك الخ أو
 منفعته مؤبدته وهو المراد هنا
 وقد يطلق على قسم الشراء
 فحذف به نقل ملك بين
 على وجه مخصوص والشراء
 بانه قوله على أن لفظ كل
 يقع على الاخر وأكرانه
 عاقد ومعه قدامه وصيغة
 ولقوة الخلاف فيها أيها
 وان تقدماعاها طبعها
 عنها بالشرط وبجواز افعال
 شرطه الشئى لا بد منه
 لوجود صورته الشرعية
 لوجوده ولو في بيع ماله لولده

أحد مجبور به إلا تخراها قال عش قوله لو أنه محجور ما دخل قبله الطفل والسبع المجنون وهذا في الأب والجد ونحوهما إن كانا وصية كذلك يجعل عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقد يشمل فيها طرافقه بعد ما يغرب شيئا إذا كان القاضي أباه أو جده وهو محجور كما إذا كان غيرهما أو ذن لهما في التصرف وهو محتمل سم على **هـ** لكن هذه الثانية قد يخبر بها قول الشارع من مجبور له أنه محجور القاهي أه عش عبارة المصنف وكذا السبعة بلغ فيها أو لا قولها الحاكم فلا يتولى الأب الطرف في أو لا حكمه الحاكم في هذه الصور ولم يتولى الطرف في لأنه نائب عن الحاكم فلا ينطبق عليه وأعبارة غير قضية فلو كان المصنف اشترط الإيجاب والقبول ولو في حق وفي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد الغفلين وقيل تكفي النية قال المصنف نوى وهو قوي لأن اللفظ إنما اعتبر يسد على الرضا أه **(قوله وكذا في**

وكذا في البيع الضمني لكن قد روي كذا عن عبد الله بن مالك في قوله فانه يعق به كما يذكره في الكفارة لخصه البيع وقيل هو فلا روي (الإيجاب) من البائع ولو هو لا وهو صرحا بل على التمسك دلالة قوله به مما اشتهر وتكرر على السنة صحة الشرع وسنن الكفاية لقوله تعالى الآن تكون تجازون عن فراض منكم حديث الصبح إنما البيع عن فراض وهو غني فانيظها هو الصيغة فلا ينقد بالمعاطة

البيع الضمني (الح) بعض الهوامش الحاق التسديد بالعق وفيه موقفة فإن التسديد يتعلق بعق يارون والتوكيد في التعليق لا يصح لأنه ملحق باليمين أه عش **(قوله)** كاعتق عبدا عني (الح) بقى ما لو قال بعينه واعتقه فقال باعتقه عنك هل يصح أو لا فيه نظر والاقرب الثاني لعدم مابقا للقبول لا الإيجاب وهل يتعلق بهذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني أه عش **(قوله)** فانه يعق به (الح) وهل يأتي غير العتق كصدق يدرك عني ألف بجماع إن كلفا رقة أو يفرق بان تشوف الشارع على العتق أكثر فلا يقاس غيره به كل يحمل ويصل كلامهم إلى الثاني أكثر أنه نهاية قال عش قوله مر ويصل كلامهم إلى الثاني المعتبر وسأبقى له مرق في الظاهر أنه لو قال أعبره أو طهرتني مسكنا كل مسكن من مدام الحنفية عن كتمانتي وواها قبل ففعل أو أرق في الأصح ولا يختص بالمسكن والكسوة كالطعام قاله الخوارزمي انتهى وقد يقال إن ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ يدل على التملك من مالك الطعام والكسوة سم على **ج** ولعدم اشتراط روية ما أخرجه بالتصدق به بل هذا مل ما أخرجه من غير ما يستفاد أه وعما قد روي بشرط له الرجوع عما صرف وهو فرض حكيم ومع ذلك فيسئ أه عش **(قوله)** فلا روي أي البيع الضمني على المستثنى لقوله وكذا في البيع الضمني (الح) فلا روي أو لا يستثنى كالفعل بعينهم أه عش قول المستثنى (الإيجاب) من أوجب معنى أو وقع أه عش **(قوله)** ولو خذلا هل الاستنزاء كالفعل في نظر ويقبه الفرق لأن في الهمز قصد اللفظ لعناه غنيته ليس راضيا وليس في الاستنزاء قصد اللفظ لعناه ويؤيده أن الاستنزاء يمنع الاعتداد بالانقار **ج** سم على **ح** عش **(قوله)** وهو أي الإيجاب (مرحبا) أي حال كونه مرحبا أه عش **(قوله)** ما دل على التملك أي يعرض نهاية ومعنى قال عش قوله مر يعرض لم يذكره ولعله لأن ذكره يفتقر من شرط الاعتداد بالصيغة لا الصراحة وقوله يقتل الدال على التملك دلالة ظاهرة أه **(قوله)** مما اشتهر أي سأخذ الصراحة أه عش **(قوله)** لقوله تعالى (الح) عله لا شرط الإيجاب بل الصيغة ووجه الدلالة أنه أقصر فاعلى مجرد التراضي والمزايا عليه فيتم الهمز وغيره أه عش **(قوله)** فانيظ بظاهر (الح) يظهر أن أو لا ما وجهه اعتبار الصيغة أن دلالة الألفاظ متضعة لأن القانونين مدققتا لفظ دلالة غيرهما أه بصرى **(قوله)** فلا ينقد بالمعاطة (الح) إذا الفعل لا يدل وضعه المقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد فطالب كل ما حبه بما دفع إليه إن بقي وبه أنه تلف وقال الغزالي للمائع إن تملك الثمن الذي قبضه

عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقوله لو أنه قد يشمل سقيا طرافقه بعد ما يغرب شيئا إذا كان القاضي أباه أو جده وهو محجور كما إذا كان غيرهما أو ذن لهما في التصرف وهو محتمل **(قوله)** ولو خذلا هل الاستنزاء كالرؤية نظر ويقبه الفرق لأن في الهمز قصد اللفظ لعناه غنيته ليس راضيا وليس في الاستنزاء قصد اللفظ لعناه ويؤيده أن الاستنزاء يمنع الاعتداد بالانقار **ج** سم على **ح** عش **(قوله)** فانيظ بظاهر (الح) يظهر أن أو لا ما وجهه اعتبار الصيغة أن دلالة الألفاظ متضعة لأن القانونين مدققتا لفظ دلالة غيرهما أه بصرى **(قوله)** فلا ينقد بالمعاطة (الح) إذا الفعل لا يدل وضعه المقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد فطالب كل ما حبه بما دفع إليه إن بقي وبه أنه تلف وقال الغزالي للمائع إن تملك الثمن الذي قبضه

ان ساوى قيمته لانه مستحق ظفر غسل حقه والمال الراض اه معنى وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض الامتلاء الغزالي مانصه فهو اذا كان باقيا على مالك صاحبه فان كان ذكر بافعليه كانه لكن لا يلزم اخراجه الا ان عاد عليه أو يتيسر أخذه وان كان بالغاب فله دين لصاحبه على الاخر فكمه كسائر الدون فى الزكاة هكذا يظهر فلو كان أحدهما من يرى المعاطاة فنتجه أن لا يجب عليه الرد الا بحكم ما حكم يرى الردي (فرع) * لا يبعد اشتراط الصيغة فى نقل اليد فى الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه على التزول عن الوظائف اه وتقدم عن عش فى محبت قطع نيات الحرم جواز أخذ العوض على نقل اليد على الجواز يبعد من نيات الحرم (قوله وهوان يتراضا الخ) عبارة للمعنى قال فى المناظر وصوره المعاطاة أن يتفق على من ومنه يعطيان غير واجب ولا قبول وقد وجد لفظ من أحدهما اه (قوله واختار المصنف الخ) أى من حيث الدليل اه عش (قوله انعقادهم الخ) أى لانه لم يثبت اشتراط اللفظ فيه رجوع العرف كسائر الالفاظ المطلقة اه معنى زاد شحنا وينبغى تقليد القائل بالجواز للجمهور من الائمه فانه مما اتى به كسيرا ولاحول ولاتواله بالمتفق اذا أراد من وقفه الله تعالى يقاوم سبقة اعتقاده الناس سخر به اه (قوله بها) أى بالمعاطاة (قوله فى كلام) أى عقده (قوله بها) أى بتلك الالفاظ كلبا عليه قول الشيخ فى شرح قول الرضى فى كلامى بكل ما انتهى وجه الدلالة أنه جعل فى معنى اليد المفسدة لكون سخر بها هو سبب الاعتقاد وليس فى الالفاظ الثلاث معتبا بنية لا تنقصد بالمعاطاة بالسكون بل كما تشمله تشمل غيره من الالفاظ الغير المذكورة فى كلامهم للصبر والكنابة اه عش أقول انما يظهر تقصير ما بعد اذا انحلت الكلام عن لفظها على ما كلف المعنى فوافق قول الروضة بنعقد بكل ما بعده الناس بها اه وأمامها فظهر أن فى معناه الحقيقى وما وافقه على متناوضه بعد على حذف مضاف وضمر بم المعاطاة أى فى كل متناوض بعد الناس عقده بالمعاطاة معا فوافق قول المحلى وقبل بنعقد بها فى المحرر كطل خبز زوجة ونقل وقبل فى كلامه قد يبعد بها بخلاف غيره كالزواج والعتاق واختار المصنف فى الروضة وغيرها اه (قوله اتفاقا) أى من الشافعية (فرع) * وقع السؤال عما لو وقع بيع بمعاطاة بين مالكي وشافعي هل يحرم على المالكى ذلك لاعتنا الشافعي على معصية فى اعتقاده أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الاقرب الحرمة كقولنا لمب الشافعي مع الحنفى الشطر فمع ذلك انما يرجع فيه مذهب المالكي هل يقول بحرمته أم لا لم أره سم على فقال له مانصه فرع باع شافعي لغير مالكي ما بيع بيع عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي يثنى أن يحرم ويصح لان الشافعي مع على المعصية وهو تعالى العقد القاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ الثمن على اعتقاده حر اه عش (قوله الا ان قدر الثمن الخ) أى أو كان قدره معلوما للعاقدين باعتبار العادة فى بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كل من المعاطاة المختلف فيها اه عش (قوله على أن الغزالي ساهج فيه الخ) أى فى الاستحار اه عش عبارة للمعنى قال الاذرى وأخذ الحائض من البياع يقع على من يرين أحدهما أن يقول أعطنى بكذا الحاء وخبرنا مثله وهذا هو الغالب يدفع البيع مطلوبه فقبضه مرضى به ثم بعد ذلك ساهج يردى ما اجتمع عليه فذا يجوز ومنه يصح عندهم يجوز والمعاطاة فيها رأوا والثانى أن يلزم مطلوبه من غير تعرض لثمن كما تطل على رجل خبز لو لم يثمنه فذا يجوز وهو ما رأى الغزالي باحته ومنعه المصنف فى المجموع فقال لانه باطل لا خلاف لانه ليس ببيع لفظى ولا معاطاة قوله لانه ليس ببيع لفظى الحق فنظر بل يعده الناس بها والغالب أن يكون قدر الثمن الحاجة معلوما للمعاطاة الاخذ والمعاطاة وان لم يتعرضا لفظا انتهى انتهت (قوله لا مطالبة بها) أى بسبب المعاطاة أى بما يأخذ كل من العاقدين بالمعاطاة قال فى الزاوي وعقد المعاطاة من الكبار وفى كلام بعضهم أنه صغير وإنه المخذ خلافاً لآق الزاوي عش وشيدى (قوله يختلف تعاطى العقد القاسد) أى فى المعاطاة اه عش

وهي أن يتراضيا بمن ولو
مع السكوت منهما واشتار
المصنف بجمع انعقاده بها
فى كل ما بعده الناس بها يباع
وأخرون فى محقق كرسيف
والاستحجار من يباع باطل
اتفاقا أى لأن قدر الثمن
فى كل مرة على أن للغزالي
سأخيه بناء على جواز
المعاطاة على الأصح لا مطالبة
بها أى من حيث المال
يختلف تعاطى العقد القاسد
إذا لم يوجد له مكفر كاهو
ظاهر

(قوله في الآخر) أي أمانى الدنيا فيجب على كل أي من العاقدن بالاعطاء وما أخذته ان باقيا وبه ان
تلف اه نهاية وتقدم عن الاسنى والمغنى مثله قال عى قوله مر وبه ان تلف وهو اللق في المثل
وأسمى التقى في المتقوم اه (قوله الرضا) قضيته أن غيرهما من العقود الفاردة كذلك سم على جليكن
تضييقه ولغلاف الخ ما اتفق على فساد فاعلم بالطلب اه عى (قوله في سائر العقود المالية) أي من
الاجرة والرهن والبيع ونحوها انتهى معنى (قوله وما شئت منته) أي كذا مبيع منك بكذا أو أنا بامعك
بكذا كما يحسنه الاسنى وغيره فيساعى الطلاق اه معنى زاد النهاية وأتى به الواو لدرجته تعالى اه (قوله)
وهو العقد خلافا للمغنى حيث قال عطفا على المشر وكذا لك بكذا كما يصح عليه في الام اه (قوله وهذا
لاحتمال) ان أراد ان عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان أراد انه بدونه
أبطله قوله لم في الوصية انه لو اقتصر على هوه فاقترار الآن يقول من مالى فيكون وصية اه سم قول المتن
(وملكك) عبارة بالرحر ركعتك أو ملكك تنوهى أولى لان المتك على الاكتفاء باحد بهما بخلاف عبارة
المصنف اه معنى عبارة النهاية الواو في كلام المصنف بمعنى أو اه (قوله وتكون مالم) اه أى ملكك
وهبتك اه عى (قوله وفارق الخ) أى كون ماصري حين في الهبة عند عدم ذكر الثمن وقال عى عى أى
ما ذكر من ملكك لانه المحتاج للثمن دون وهبتك اه (قوله باختيار الخ) متعلق بفارق (قوله المالك الحسى)
عبارة غير الدخال في مكان بولائه اه وعبارة النهاية لا الدخال الحسى اه (قوله وشريت) الى المتن في
المغنى (قوله وشريت الخ) عطفا على كلام المصنف فهو من الصريح اه عى عبارة غير من الصريح
شريت وعرضت اه (قوله وتكون الخ) أى كبير وأجل اه نهاية (قوله وكذا يعنى) لا يخفى أن هذا من جانب
المشترى فكان الأولى تأخيرها الى مسائل القبول اه رشيدى (قوله ورشيت) ظاهره لا كفاية ذلك ولو لمع
تقدم لفظ البائع وقسمه بخلاف ما لو تأخر عن لفظ المشتري وعلمه بيمينه فهو بخلاف رشيت ببيع هذا
منك بكذا اه عى عبارة الرشيدى قوله مر ورشيت أى والمورد أنه تأخر لفظ البائع اه (قوله جواب الخ)
راجع لقوله وتكون الخ (قوله بعث) بشارع الطاب (قوله نحو بعث) كرشيت وبعثت عبارة سم على منهج
نعم ينبغي أن يعتبر بما رويها بالمشترى فلو قال بعثنى هذا بكذا فقال نعم فقال اشترى ببعث فلو قال بعث هذا
بكذا فقال نعم فقال اشترى بقد يجهل عدم الصفوة فاقا لم لعدم ببعث المشتري فليست ببعثا جدا بخلاف
بمعنى المتقدم فان خبر ببعث بالمشترى حيث أوقع البيع على خبره بخلافه في هذه اه عى (قوله تقدم الخ)
أى القبول (قوله بخلاف بعث) أى فلا يتوقف على قبول المشتري (قوله ولك على) راجع لقوله بعثنى في قوله
وكذا يعنى و (قوله وبعثك الخ) عطف على هذا الماه فاعلم على الخ عبارة تشرح الارشاد لوقول بعث
هذا وعلى كذا فان نوى به عناصره والا فلا كما فاده كلام الراعى ومثله بعثك ولوى عليك كذا أو على أن تعاطى
كذا بخلاف بعثك هذا على ألف مثلا فانه لا يحتاج فيه لمصلحة ذلك انتهت اه سم (قوله ومثله المتوسط) هو الذى
يقول شخص البائع بعث هذا بكذا يقول نعم أو بعث ويقول لا فلا خراشتر بيقول نعم أو اشترى بيقول
البيع لوجود الماه فلو كان الخطأ بين أحد هما لا خوف ظاهرا كلام الحارثى الصفوة حوى على ذلك شيئا
في شرح البهجة العمد كمال شىء عدم الصفوة لان المتوسط مقام الخطأ بغيره فوجد معنى نهاية زاد الاول
نعم ان آداب المشتري بهذا صرح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه قال عى قوله ببعث ولو كان الخطأ بين

في الآخر الرضا ولغلاف
فما ويجرى خلافها في سائر
العقود المالية ثم الصريح
هنا (كيعتق) وما شئت
منه بكذا وهو لك بكذا
على أحد احتمالين فانهما
وهو لغناه كناية وعلى
الاول يرقى بينه وبين جعله
لك الا ترى بان الجعل ثم
يحتصل وهذا الاحتمال
(وملكك) وهبتك ذا
بكذا أو كون ماصري حين
البهجة فاهو عند عدم ذكر
ثمن وفارق أدخلته في ملكك
فانه كناية باختياره المالك
الحسى وشريت وعرضت
ورشيت واشترى وتكون
واى بالكسر وعلقت جوابا
لقول المشتري بعث وكذا
بمعنى لكن نحو بعث لا يعنى
من قبول المشتري تقدم أو
تأخر بخلاف بعثى ولك
على مر بعثك ولوى عليك
أنتى عليك أو على أن
تعطينى كذا ان نوى به الثمن
واستغيد

(قوله الرضا) قضيته ان غيرهما من العقود الفاردة كذلك (قوله وهذا الاحتمال) ان أراد ان عدم الاحتمال
بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان اراد انه بدونه أبطله قوله لم في الوصية انه لو اقتصر على هوه
فاقترار الآن يقول من مالى فيكون وصية (قوله ولوى عليك الخ) عبارة تشرح الارشاد ولوى بعثى هذا ولوى على
كذا فان نوى به عناصره والا فلا كما فاده كلام الراعى ومثله بعثك ولوى عليك كذا أو بعثك على أنتى عليك
كذا أو على أن تعطينى كذا بخلاف بعثك هذا على ألف مثلا فانه لا يحتاج فيه لمصلحة ذلك انتهى (قوله واستغيد

أحد هذا الأمر أي كان قال يعني هذا كذا فقال نعم اه (قوله من كاف الخطاب الخ) وعلم من كاف التثنية أي التثنية عدم انحصار الصيغ فيما ذكر فنهصار قولك يسع التقدير وتقديره انفساح بان يقول البائع بعد انفساخ البيع قرر ذلك على موجب العقد الاول وليكن وأثر كتمان نهاية ومعنى (قوله الاسية) أي في شرح وجوه تقدم لفظ المشتري (قوله منه) أي من الخطاب صراحة المعنى وغيره من استناد البيع الى الخطاب ولو كان تابع غير متى ولم يستدالي أحد كما يقع في كثير من الاوليات يقول المشتري للبائع بعث هذا بعشرة مثلاً فيقول بعث فيقبله المشتري لم يصح كذلك أو استدلى في غير الخطاب كبعث موكلاً بخلاف النكاح فإنه لا يصح الا بذلك لان الوكيل ثم صغير محض اه (قوله كرضيت الخ) ويقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعث فلان الفسلاف بحث تعيين مر اه سم عبارة شيخنا وعلم من ذلك أنه لا يمتنع استعماله على الخطاب أو ما يقوم مقامه كسم الاشارة اه (قوله ومن استاده) أي البيع نهاية ومعنى والخارج والمجر وعطف على قوله منه (ولا يصح بذلك الخ) أي لم يرد بالجزء الكل سم على حج اه عرش (قوله والفرق بين هذا ونحوه كالكاهن واضع) أي بحيث قالوا ان تكفل بحزة لا يعيش بدونه كالأرأس مع الأذلاء وذلك لان احضار ما يعيش بدونه متعذر بدون ما يمسحوا ولعله أراد جعل الكاهن ضمان احضار الرقيق ونحوه من سائر أصناف الحيوانات اه عرش (قوله لم يأت هنا خطاب) أي بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطاب ولا عهده اه عرش (قوله وقيل له) ﴿فرع﴾ قال بعث مالي وليد أو لا دوني واحدا ينبغي أن يصح ورجع اليه تعينه مر سم على المنهج اه عرش قول المتن (والقول) قال في الاثوار واختلاف القبول فقال اوجبت عدم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بيئته سم على حج وممنع اه عرش (قوله على التلك) أي بعوض اه عرش (قوله كالمس) أي في تفسيره مرجع الى الجواب بقوله مما اشترى وتكرر الخ (قوله ويقتصر نحو فسخ التام الخ) أي بغض من العاين فسخ التام في التلك وممنعها في القاطع لأنه لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف أو ما نحوه سم على المنهج اه عرش (قوله من العاين) قد يقال القياس انفساخ ذلك ابدالاً بين لسانه كذلك ولو غرعى سم وعش قول المتن (وقيل) قضيت الكفاءة بما ذكره وان لم يذكر العرض تغزى بلاه ما قاله البائع وقضية المعنى خلافه فيقال فيقول اشترى به انتهى فليتم له وسأق للشرح مر أنه محذور الثمن من المبتدئ وسكت عن البيع فقضيت أنه لا يمتنع ذكره منه اوله ما هنا أقرب للعلل المذكورة اه عرش (قوله وابعت) الى قوله وبعت في النهاية الا قوله بخلافه الى يورثت (قوله واشترت) أي واخذت ومصارف وتقرر بعد الانفساخ في جواب قرر وتكونت في جواب بعثت وقد فعلت في جواب اشترى كذا في جواب بعثت نهاية ومعنى (قوله لا نه) أي نعم وفعلت ونحوهما (قوله بخلافها بعد اشترت الخ) خالفه النبا بنو المعنى فقالوا وقال اشترى يمتنع هذا كذا فقال البائع ثم أوقال بعثت فقال المشتري ثم صح كما ذكر في الوصف النكاح استقر ادواؤه في ذلك الشيخ في الغرر وعلم أنه لا التماس فلا جواب اه زائد الثاني من ان أجاب المشتري بهذا مع قبيل الا قال البائع ثم دونت بعث اه عبارة سم قوله بخلافها بعد اشترى يمتنع أو بعثت كذا في شرح البهجة في نعم والمعتمد كقوله شيخنا الشهاب الرمي وغيره لا يعتد اه (قوله ورضيت) صلت على مالي المتن (قوله ومع مراسمتها) أي جميع صيغ القبول المذكورة اه رشدي (قوله لم أقصد اجواباً) أي لم قصد غيره ثم الوجه اشترط أن لا يقصد عدم

من كاف الخطاب اه لا بد في غير نحو نعم ومثله المتوسط الاسمية منه كرضيت لك هذا كذا ولو في نحو وكيل ومن استاد الجمل الخطاب فلا يكتفي بعث موكلاً ولا نحو بذلك أو نصفك بخلاف نحو نفسك والفرق بين هذا ونحو الكفاءة واضع ولو باع ماله لولده محض مر لم يأت هنا خطاب بل تعينه بعته لابي وقيل له (والقول من المشتري) وهو مر صيا مادل على التلك دلالة قوية كالمس (كاستريت) وما اشترى منه ويقتصر نحو فسخ التام وابدال الكاف الغامض العاين (وعلمت وقيلت) وابعت واشترت ونحوه من وفعلت وجوابا يقول البائع اشترى بئ لا تبعد الا التماس جواب بخلافها بعد اشترى بئ منك أو بعثت كرضيت ومع مراسمتها يصدق في قوله لم أقصد اجواباً ويبحث شارح انه لا بد هناك من نظير ما يأتي في الطلاق من قصد اللفظ المعناه

من كاف الخطاب الخ) يقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعث فلان الفسلاف بحث تعيين مر (قوله ولا نحو ذلك أو نصفك) لا يبعد أن يحله اذ لم يرد بذلك الجمل مجازاً ولا فيبقى الانفساخ لان غاية الامر استعمال المجاز ولا مانع منه اللهم الا أن ثبت نقل عن ابن البيع لا يتعدى الجمل وهو بعيد (قوله والقبول) قال في الاثوار ولو اختلفا في القبول فقالوا اوجبت عدم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بيئته انتهى (قوله من العاين) قد يقال القياس انفساخ ذلك من لسانه كذلك ولو غرعى (قوله بخلافها بعد اشترى يمتنع أو بعثت) كذا في شرح المعجب في نعم والمعتمد كقوله شيخنا الشهاب الرمي وغيره لا يعتد (قوله لم أقصد اجواباً) قد يقتضي

بقده الا في م واعتمده غيره وأحرأ في سائر العقود (تنبيه) اشتقاقها من في السبب القولي كصحة العقد ودواله وألفاظ الامر وانتهى هل يوجد المسبب كاللذات عند أخذ حروف من حروف أسبابها أو عطف على الاتصال أو تبين بان حصره من أوله قال ابن عبد السلام والمال عندنا لا يشبهه (٢٢٠) وهذا انما هو الاول وقال الرازي الأكثر وعلى الثاني وأحرأ والخلاف في السبب الفعلي وقد حكى

الرازي وجهين في التحريم
بالرضاع هل هو من الرضعة
الخامسة أو عطفها على حاصل
ما ذكره من الرضعة في موضع
وذكر في آخره اذا تعلق
الحكم بعد أو تعلق على
متعدد هل يتأخر بالبيع
أو بالأخرى وكذا لو وقع
عقب جله من ركبت من أحرأ
أو تعلق على لفظ ثم ذكر
احتمال ان الخلاف هنا الفعلي
لان الجزء الأخير متوقف
على وجوده مقابل فلهذا
دخل على كل تقدير ثم رده
وله معنوي وإن لم يرد
لذلك ان المؤثر هو المجموع
أي غالبه كره فزوعا
تخالفه والوجه كإشباله
بعض كلامه على ما في هذه
على حكم مترتب على سبب
مركب من أسباب متعاقبة
اذ من مثلها الخلفا فينا
وبين الحقيقة في السكر
بالقدح العاشر فحقن بسنده
للشكل وهم الأخير فلا يجب
الحذو عنه وجبنا لا ينافي
هذا ما قررنا أولا لأنه في سبب
واحد لا مركب في الفرق
حينئذ يمكن هذا الاتحاد
من فقه وجهه لا ننوا: ول
لتركيبه يجرى به الاوجهات
وكان الأصح أن السؤر
المجموع لان هذا هو شأن
الأسباب المتجمعة فتأمل

قبوله سواء أقصد قوله أم أطلق هذا لان به ينافي ما ذكره في التصور فلو قال لا قبل أو واشترى
أو ابتاع بالوجه أنه كناية ومشبه في ذلك لا يجب اه نهاية (قوله بقصد الخ) أي عند طر وتصارف
الصيغة عن معناه الحقيقي قال عرش قوله مر بل تصديق غيره أي لوقال ما علمت حتى على القول وقوله
مر ثم بالوجه الخ هذا مرعى أنه ليس كناية وانما هو مرعى بقول الصرف اه (قوله وبحت شارح
الخ) جزم به النهاية والغنى فقالوا لا بد من قصد اللفظ لمعناه كافي نظيره من الطلاق فلو سبق لسفه الـ
أو قصد له لمعناه كلفظ أعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينفعه على ما سألنا ان شاء الله تعالى اه (قوله
وأحرأ الخ) اعتمده النهاية (قوله هنا) أي في عقد البيع (قوله من صرف أسبابها) الأولى تذكير الصير
(قوله الأول) اعتمده النهاية بعبارة والذي يقصده أنها أي صحة البيع تقارن آخر اللفظ المتأخر وان
انتقال الملك بشرائها اه (قوله وأحرأ والخلاف) أي جنس الخلاف المذكور (قوله في السبب الفعلي)
أي كالرضاع اه عرش (قوله لفظ) أي مركب من حروف (قوله لا كراخ) علة التقييد بغالب (قوله
تخالفه) أي اطلاق أن المؤثر هو المجموع (قوله ما في هذه) يعني في غير موضع الأول (قوله اذن من مثلها)
بضم الميم والثاء (قوله فلا يجب بالخ) أي لا مدخل لما قبل أخير في وجوب جلد عندهم (قوله لان
هذا الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ومن مثلها) لعله بالصبي عطف على كلامه (قوله ظاهر في التناقض)
أقول لا يمنع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الأول في وقت وجود السبب
والثاني في أن وجوده يستدعي مجموع المتعدد أولى حرمته الأخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه
أحدهما بالآخر فان التناقض فتأمل اه سم قول المتن (ويجوز تقديم لفظ المشتري) أي كاي يفهم من تعبيره
بالوافي قوله والقول ومعنوه قوله تقدم الخ الضرر في المقارنته هو ظاهر اه عرش (قوله ولو قبلت) إلى
قول المتن وينبغي في النهاية والغنى (قوله ولو قبلت) بيع هذا منكم بكذا أي لو لم يكن أو انفسى فقال بعثنا
معنى ونهاية (قوله لصحة معناها) أي صيغة المشتري (حيث) أي حين التقدم (قوله ونحنونم) أفهم
استثناؤها من التقدم الاتقاد مع التأخر في نحو بعثنا بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم وهو كذلك
اه سم حواشي الغنى ويصح البيع بفعل في جواب بعني وكذا بعني في جواب بعثنا واشترى بث كجملت
الاشارة اليه اه (قوله لا في مسئلة المتوسط) أي السهماء كقوله المشتري اشترى بث بكذا فيقول نعم
أونم أو جيرا أو أجل أو أي بالكسر ويقول للبائع بعثنا بكذا فيقول نعم الخ (قوله في مسئلة
المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها أو يد تقدم قبول المشتري على إيجاب البائع لأنه لو قال اشترى بث
ذامى بكذا فيقول نعم فقال بعثنا وقد تقدم قبول المشتري هو نعم على إيجاب البائع وهو بعثنا وما قوله
اشترى بث ذامى فهو وانما لا يجب اه سم ويجاب بأب ما ذكره من جعل الخلاف فان الخلاف
كل في النهاية والغنى انما هو فيما إذا انقصر البائع على الطلب ولم يرضه منه إيجاب بقوله (قوله لا كفاه
بها) أي بفعلت نعم ونحوها (فما) أي في مسئلة المتوسط (منها) أي صادرة فعلت ونعم ونحوها من
أشراط قصد الجواب فالمراد به لم أقصد بها جوابا لي قصدت غير الجواب (قوله ظاهر في التناقض) أقول
لا يمنع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الأول في وقت وجود السبب والثاني في
أن وجوده يستدعي مجموع المتعدد أولى حرمته الأخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه أحدهما
بالآخر فان التناقض فتأمل اه (قوله ونحنونم) أفهم استثناؤها من التقدم الاتقاد مع التأخر في نحو
بعثنا بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم وهو كذلك (قوله لا في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر

فان كلامه في الموضوعين ومثلها ظاهر في التناقض ولا تأويل به بما ذكره المألو منه أن ترتبه على الأخير فقط في مثل
كثير منها انما هو لدرك يخصه كاي يعلم من أمعن تأمله فيه (ويجوز تقديم لفظ المشتري) ولو قبلت بيع هذا منكم بكذا لصحة معناها حيث
بخلاف فعلت ونحنونم في مسئلة المتوسط لا كفاه بها فاقبلها منها

[illegible]

والعمرى كناية الخ) خالفه النهاية والمغنى فقال لا ينعقد البيع بالانقطاع المرادفة للفظ الهبة كما عرفت
وأرقتك يحرم به في التعلية تبعاً على على الطبري فلا تكون صريحاً لا كناية خلافاً لبعض المتأخرين اه
قال عرش قوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حديث جعلهما كائين بل يقل من بعضهم مر اجتمعا اه
(قوله لا يشترط ذكر مال الخ) المعنى اشتراط اه سم عباد والمغنى وسكت المصنف عن صبغة الثمن في الصريح
لوضوح اشتراط اه لا بد من ذكره اه وعبارة النهاية بتوقف الهبة على ذكره ولو علم الصريح وسكت
عنه ثم علم به مما هنا ولا تنافي بينهما خلافاً لبعض المتأخرين اه قال عرش قوله ولا تنافي بينهما أي الثمن
لا في الصريح ولا في الكناية وقوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده ج اه (قوله وانما انقصدهما
مع النية في الأصح) ففي الأصح راجع الى الانعقاد بالكناية كما تقرر ولا في كون جعلت من الكنابات
فأقول لا ينعقد بالكناية في الأصح بجلسته لك بكذا كفي المحرول كان أحسن اه مغنى (قوله
مع احتسابها) أي لغير البيع اه عرش (قوله فيا ساعلى نحو الجارية الخ) أي كالكتابة اه نهاية (قوله
وذكر الثمن الخ) رد لدليل مقابله في الأصح (قوله منه منعاق قوله وذكر الثمن الخ) والضمر له قد (قوله ولا
ينعقد الخ) الى النية في النهاية والمغنى (قوله ولا ينعقد به) أي بالكناية اه عرش (قوله بيع الخ) أي أو
اشتر اه رشدي (قوله خلاف بيع الخ) فانه لا يلزم في الاشهاد بنعقد بالكناية قال سم على في جوادى
المرء هناك أنه أراد الاستطراد فينبى قوله انتهى وعليه فلا يصح صرحه له الوكيل بالكناية ولو ادى ذلك بعد
العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة فيكون هذا مستثنى من تصديق مدى الصحة في الوكيل الخلفاه اه عرش
(قوله خلاف بيع الخ) أي واشتراه رشدي (قوله مالاً تتفرق الخ) استثنى من قوله ولا ينعقد ما بيع أو شراء
وكل الخ الى مال تتفرق القرائن على نية البيع كل حصل بينه وبين من عاقده مسامحة أو طلع عليها الشهود
ثم عقد على ذلك بالكناية رشدي وعش (قوله القرائن الخ) الالبغنى فيضد بالقرينة الواحدة اه عرش
(قوله وفارق النكاح) أي حديث لم ينعقد بالكناية اه عرش عبارة والمغنى و ينعقد بالكناية مع النسائى
العقد وان لم يقبل التعليل والنكاح وبيع الوكيل المشروط في الاشهاد لا ينعقدان في مالاً لا الشهود
لا تطالعون على النية نعم ان توفرت القرائن علس في الثانية قال الفرز الى ظاهرها انعتاده وأقره عليه في أصل
الروضة وهو المعتمد خلافاً لما جرى عليه صاحب الاوارق من عدم الصحة اه (قوله والكتابة الخ) ومثلهما خبر
السالك المحدث في هذه الازمة العقدية كناية فيما يظهر (قوله والكتابة كناية) ظاهره ولو في حق الاخر اه
سم (قوله لا على مانع أو وهاء) أي أما عليها فافوا اه عرش عبارة والمغنى والكتابة بالبيع ونحوه على نحو لوح
أو ورق أو أرض كناية فنعقد ما مع النية خلافاً لكناية على الماشئ ونحوه كالموافقة لا يكون كناية
لانها تثبت اه (قوله فينعقد ما مع النية الخ) ولو باع من غائب كبعث دارى لغلان وعو غائب فقبل حين
بانه الحرج صرح بكائنه بل أرى و ينعقد بالبيع ونحوه بالمعنى ولو لم ينعقد على العري بمشابهة وبغنى
(قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قوله حال علمه بين الشارح في شرح العباب ان المراد باعلم
ما يشمل الظن قال بل يحتمل أن لا يشترط الظن أيضاً حتى لو قبل عتبا فيان بعد صدور بيعه لم يصح كذا باع من
أبيه الظان حياته فيلزم ميتا انتهى باختصار اه سم (قوله ويتمدخراهما الخ) ظاهره أنه لا اعتبار بخلافه

والعمرى كناية بل صرحا
عند بعضهم أنه رادف
الهبة لئلا يخطئها
بإسماها المحذور والمشعر به
لفظه بخلاف الاباحة
(بكذا) لا يشترط ذكره بل
تكتفى نيته على ما فيه مما يثبت
في شرح الارشاد وانما انعقد
بها مع النية (في الأصح)
مع احتسابها فاسا على
نحو الاجازة وانطرح وذكر
الثمن أو نيته بقدر الاطلاع
عليه مانع بغيره الثمن
ارادة البيع فلا يكون
التأخير من الهة اذ قد قال
مالا يبره ولا ينعقد ما
بيع أو شراء وكل من اشهاد
عليه بقوله موكله بيع
بشرط أو على أن تشهد
بخلاف بيع واشهد ما
تتوفر القرائن المقيدة للظن
الظن وفارق النكاح بانه
يختاط به أكثر والكتابة
لا على مانع أو وهاء كناية
فينعقد ما مع النية ولو
حاضر فليقبل فوراً عند
علمه بتدبيره اه لا يقتضه
مجلس قوله (تتمية) اه
سأيت عن الطالب في الطلاق
في بحث التعليل بالمشقة ان
نحو البيع بالرضا ولا
اكرهه قطع

الكتاب مجلس الكتابة وغيره ما قبل القبول وبعده فليظفر سم على جوف منبج وهو ظاهر اه عش عبارة
 المغنى ويشترط القول من المكتوب بالبحال لا اطلاع لغيره بالاجاب بقدر الامكان فاذا قبل له الخيار
 مادام في مجلس قبوله وثبت اخيار لا كاتب عندنا الى ان ينقطع خيار صاحب محق لو علم انه يرجع عن
 الاجاب قبل مقارنة المكتوب بالبحال صرح جوعه ولم ينقد البيع اى لم يستمر وان كتب بذلك فاحضر
 صرح اضافي احدى وجهين رجحان زكشى كالسبكي وهو المتمد اه (قوله بعدم حله) بائى من سم ان اراد به
 مجرد الحرمة لا عدم الاعتقاد (قوله لوجوبه) هذا ظاهر و (قوله او رغبة الخ) محل تامل ودعوى انتفاء
 الرضا حيث لا وجه لها فلو قيل اذ رغبة من المشتري من غير ان يصل الى الاكراه لكان محجوا (قوله او
 مصادرة) محل تامل ايضا نصير بهم بكر اه تبين الخليفة وفسر وبيع المصادرة فليتامر ولا يرجع اه بصري
 (قوله او مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحبل مجرد الحرمة لهم الاعتقاد اه سم عبارة النهاية هنا
 والشراح فيها يأتون بصح بيع المصادرة ملحقا اذ لا كراهة ظاهر اه قال عش قوله مر مطلقا ظاهر
 وباطنا علم له مال غيره ام لا قال حج ويحرم الشرع عنه واقره سم وقد يتوقف الحرمة لان غرض البائع
 الا ان تحصيل ما يخص به فاشبهه بعمل يحتاج لصفة عياله وقد قال فم بالجزا بل لو قيل بانابة المشتري
 حيث قصد بالشره من انفاذ من العقوبة لم يعد اه والمصادرة لتدقيق في مطالب المتألم من جهة ظالم (قوله
 مطلقا) اى سواء كان لخصه حياه الخ او لغيره ونحوه فخر الخ قول المن (ويشترط الخ) ولا بد ان يتأخر القبول
 عن تمام الاجاب ومصالحة فلو قال بعينه هذا التوب بالفساد وهم وجهه الى شهر بشرط خيار الثلاث فقبيل
 قبل ان يفرغ الداع منه بطل كذا قال زجرتك ابني على ألف درهم مؤجلة الى شهر فقبل قبل الفراغ منه
 اه مفسر (قوله ان لا يتقبل) الى قولنا اثنين فلو قال في النهاية الا قوله الا في السكينة على ما مر وقوله وبقرا الى
 ولا يتعلق وقوله والا وجهه ان يتخلف الخ كذا في المغنى الا قوله نحو قد وقوله والعبرة الى سكوت وقوله وبظهر
 الى المتن وقوله الا ان نوبه الشره وقوله وبظهر الى و بالاك (قوله ان لا يتقبل لفظ الخ) شامل للعرف الفهم
 وهو مقبول غير الفهم وهو محل نظر وهل المتأخر للمعتاخر من الاجاب والقبول كالتخلف فيعتذر ولا يبعد انه
 كذلك ظاهره ان اللفظ يضر ولو سوا اذ اكره او يبنى ان اشارة لاخرين كاللفظ اه سم يحذف عبارة
 النهاية وتعمل قولنا لفظ الحرف الى احد وجهين ان افهم قياسا على الصلاة وان امكن الفرق ومنه يتخذ انه
 لا يضر هنا فليست اليه سببها او جهلان عذر وهو مقصده اه قال عش قوله مر الحرف الواحد معتد وقوله
 مر ان عذر المراد بالاعتذار ان يكون ممن يتحقق عليه ذلك وان لم يكن فربيعه بالاسلام ولا نشأ بعد ان
 العلماء اه (قوله لا يتعلق له بالعتذار بان لم يكن الخ) ومنه اجابة النوى صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لو رأى
 اعمى يقيم في بئر فارشه اه عش (قوله ولا من مسقباته) فلو قال المشتري بعد تقديم الاجاب بسم الله والحد
 لله والصلوة على رسول الله قبلت صرح نهاية ومغنى قال عش قوله مر والصلوة على رسول الله والظاهر انه
 لو زاد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم اريد ان يادى تأخره عن الانوار ويحضر والاستعداد وقوله مر

القبول وبعده فليظفر (قوله اى او مصادرة) هذا يدل على ان المراد عدم الحبل مجرد الحرمة لا عدم الاعتقاد
 (قوله ويشترط ان لا يتقبل) كالفشر ح الباب فيما اذا كانا حاضرين في مجلس واحد انتهى وقصده انه في
 غير الحاضرين من المذكورين لا يشترط ما ذكره مطلقا حتى حال وجود المتأخر من الاجاب والقبول وبمحتمل
 فيما لو تبايعا بالسكينة فان لا يضر فخل اللفظ لكن قوله هنا الا اى والعرف في الغلط في الغائب الخ لا يبعد اعتبار
 عدم الخلط في الغائب عند علم او عن وقوع البيع وهو مقص (قوله ان لا يتقبل لفظ) شامل للحرف الفهم
 وهو محتملانه كحتم لغیر الفهم وهو محل نظر وهل المتأخر للمعتاخر من الاجاب والقبول كالتخلف فيعتذر
 ولا يبعد انه كذلك لانهم علموا الضرر في الخلط بالاعراض وهو موجود مع المتأخر ولا اعراض قبل
 التمام محل تامل وظاهر ان اللفظ يضر ولو سوا اذ اكره اه لكن قد يقال لا اشعار بالاعراض حيث قيل
 وقد يقال هو اعراض وان لم يضره بعد الاعراض وينبغي ان اشارة لاخرين كاللفظ لانها كاللفظ الا في المستثنى

بعدم حله وحله الاذرى
 على البيع لخصه حياه او
 رغبة في حله المشتري اى او
 مصادرة بخلافه ما ضرره
 نحو فخر اودين فخل باطنا
 قطعاً وظاهر كلام الشراح
 الميل لا عقاده باطنا مطلقاً
 (ويشترط ان لا يتقبل) لفظ
 لا يتعلق له بالعتذار بان لم يكن
 من مقتضاه ولا من مع لفظه
 ولا من مستحباته

صريحه وشبهه في الصمت والوقا له قبلت فصيح فيما يظهر اه (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على الوجه وفاء شخشا الشهاب الرمي اه سمى اى وانهاية والغنى عبارة عما لا للفظ الاول وما قبل كلامه مالم يكن اللفظ من طلب جوابه نسما في العقد وغيره وهو كذلك كما كاه الرافعي عن الجوى اه واما الشارح ايضا بقوله الآخر او كلام من انقضى لفظه قال الرشدي قوله مر وغيره يعني بخصوص البادي بالعقد اه وقال عرش قوله مر وغيره أى من المتعاقدين كلهم معلوم فلا يضر التخلل من المتوطلاته ليس يعاقده وظاهره انه لا فرق في ذلك بين السيرة وغيره سواء كان من ريد ان يتم العقد او من انقضى لفظه لكن نقل اسم عن المنهج عن شرح الارشاد ان الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف السيرة فليشأمل وقوله مر وهو كذلك وجهه ان التخلل انما يضر لاشعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب

من المطلوب جوابه ولو كلفه الاتحود قد (وان لا يعلول الفصل بين اقلهما) او اشارت بهما او كلفتهما او لفظا احدهما وكلمة او اشارة الاخر او كلمة احدهما و اشارة الاخر والعبرة في التخلل في الغائب عما يقع منه عليه اولى وقوله في البيع كاهو ظاهر يسكون مره الجواب او كلام من انقضى لفظه بحث بشعر بالاعراض وان كان لمصلحة ولشأنه التعلق او الجعالة في انخل اغتفر فسد السيرة مطلقا ولو اجنبيا وظهر انه يضر هنا سكوت السيرة اذا قصده القطع اخذ اماما في الغائب عن مجمل الفرق (وان) بذكر الثمن المتبني ولا تسكن في نيته

مالم يس هاهنا (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على الوجه وفاء شخشا الشهاب الرمي ووجهه ان التخلل انما يضر لاشعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر ما يضره فكذا لو وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض فتأمله يظهر لك وجهه ما عتد شخشا (قوله في الغائب عما يقع منه مالم يضر كلام الآخر) هل يضر كلام الآخر على اجتماع شخشا الشهاب الرمي او يفرق (قوله او كلام من انقضى لفظه) كان وجهه تقديدهما انقضى لفظهما كلام الآخر اما اجنبيا وقد تقدم انه يضر وان لم يطل وما غيره فلا يضر فليشأمل (قوله وان بذكر الثمن المتبني) فلو لم يذكر لم يكن مائة له لكن ينبغي الاكتفاء عما يأتيه الآخر بعده اذا تكل وعلمه على لو قال البائع بعثك هذا العبد فقال المشتري اشترى يشه بدينار فقال البائع بعثك او قال المشتري يعني هذا العبد فقال البائع بعثك بدينار فقال المشتري قبلت انعقد

يعنى هذا بكذا فقال بعث فقال المشتري قبلت أخذ من قضية عبارة الروض وشرحت في مسئلة التوسط
والظاهر أن الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالتمن بل بالتمن كذلك لا بد من ذكر من المبتدئ اه سم (قوله
الافى الكناية) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله على ماص) أى في شرح بكذا (قوله وان تبق اهليتها) أى التام
العقد اه نهاية قال عى قوله وان تبق الحاضر زيه عالوين او اعنى عليه وشرح به ما لو عى بينهما وكان
مذمى ذكر افلا يضر وعالوم من ذلك أنهم موجوده ابتداء وقوله مر لتام العقد أى فضرر والهاجم التام
اه (قوله مما لفظ به) أى كشرط أجل أو خيار (وقوله الى تمام الشق الخ) أنهم جواز اسقاط أجل أو
خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر فمن الخيار وهو كذلك كما وضعناه في حواشى شرح البهجة
بما ارجعهم الصريح فيه اه سم (قوله الى تمام الشق الآخر) تنازع فيما لفظنا ولنا قال المعنى عقبه فلو
أوجب جواز أو شرط الخيار ثم أسقط الاجل أو الخيار أو عى عليهم السلام يصح العقد اه (قوله
يجب يصح من بقر به عادة الخ) وعليه فلنا طلبة لفظ البيع وجوبه بحيث يصح من بقر به ولم يصح
صاحبه وقيل اتفاقاً وبغيره مع عبارة سم على ج في أنه كلام حتى لو قبل عاينان بعد صدور
بيع له صح كن باعمال الياء انما حياة فبان معنا اه وقوله مع ظاهره أنه لا فرق بين طول الزمن وقصره
وهو ظاهر اه عى وقوله وعبارة سم الخ تقدم أن سم ذكر من اليا على طريق الاحتال فقط
والظاهر عدم الصحة فيه والفرق بينهما وبين بيع مال اليا بالذكور واضح (قوله وان لم يصح اه الآخر)
ظاهره وان كان عدم صحه بعد هذا ككونه على ميل من صاحب أو يؤيد أن الاحتال يجب - فلا ينقص
عن الاحتال للغائب اه سم (قوله والام يصح) قضته أنه لو كان بحيث لا يصح من بقر به لا يصح وان
صح صاحب ما لفظ لخرودة صحه ولانما وكان وجهه أنه لا بعد مخاطبة اه سم (قوله على الأوجه الخ)
عبارة النهاية فيما نظر كالنكاح كما يأتى اه (قوله ولا يعاقب بالاشتباه الخ) ويستثنى من امتناع التعليق
البيع الضمى قال في الروض باب الكفارة فرع اذا جاء الغد فاعتق عبداً عنى على ألف ففعل صح
ولزم المسمى وكذا لو قال المالك أعتقه عتقك على ألف اذا جاء الغد ونيل انتهى وقوله ففعل صح عبارة
الروضة فصح جى ما لفظ فاعتقه عتقك مسمى صاحب التفرق عن الشافى أنه ينقد العتق ضمنه ثبت
المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه سم (قوله لا شئت) أى أن لفظ المشتري من
ألفاظ التملك اه معنى (قوله الان فوي به الشراء) أى فيكون كناية اه عى (قوله والأوجه صحه)
ان شئت بعثك خلافاً للنهاية والمعنى عبارة سم قوله والأوجه صحه الخ اعتمد فيها الشهاب الرمى السلطان

البيع كلوا أى أحدهما بصفة استفهام أولاً كان قال البائع أشتري منى هذا بكذا فقال المشتري به فقال
البائع بعثك ينقد البيع وان كان ما ابتدأه لا يملك التام بل ينقضى الصحة أيضاً فقال المشتري يعنى
هذا بكذا فقال بعث فقال المشتري قبلت أخذ من قضية عبارة الروض وشرحت في مسئلة التوسط والظاهر ان
الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالتمن بل بالتمن كذلك لا بد من ذكر من المبتدئ (قوله مما لفظ به) أى
كشرط أجل أو خيار وقوله الى تمام الشق الآخر أنهم جواز اسقاط أجل أو خيار شرطه بعد تمام الشق
الآخر فمن الخيار وهو كذلك كما وضعناه في حواشى شرح البهجة بعينهم الصريح فيه (قوله وان لم
يصح اه الآخر) ظاهره ان كان عدم صحه بعد هذا ككونه على ميل من صاحب أو يؤيد أن الاحتال يجب - فلا ينقص
عن الاحتال للغائب اه سم (قوله والام يصح) قضته أنه لو كان بحيث لا يصح من بقر به لا يصح وان
صح صاحب ما لفظ لخرودة صحه ولانما وكان وجهه أنه لا بعد مخاطبة (قوله ولا يعاقب بالاشتباه الخ)
يستثنى من امتناع التعليق أيضاً البيع الضمى قال في الروض باب الكفارة فرع اذا جاء الغد فاعتق
عبداً عنى على ألف ففعل صح ولزم المسمى وكذا لو قال المالك أعتقه عتقك على ألف اذا جاء الغد ونيل انتهى
وقوله ففعل صح عبارة الروضة فصح جى ما لفظ فاعتقه عتقك مسمى صاحب التفرق عن الشافى أنه ينقد
العتق ضمنه ثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه (قوله والأوجه صحه) ان شئت بعثك

الافى الكناية على ماص وان
تبق اهلها نسحا وان تغير
شياءها تلفظ به الى تمام
الشق الآخر وان يكون
تكلم كل بحيث يصح من
بقر به عادة وان لم يصح
الآخر والام يصح وان جعلته
الى المسمى ان لم يخطب
لاوكله أو موكله أو واثقه
ولوى المجلس وان لا يوقت ولو
بخصواتك أو ألف سنة
الأوجه يفرق بينه وبين
النكاح على ما يأتى فيه بان
البيع لا ينتهى بالمسوت
بخلاف النكاح ولا يعاقب الا
بالاشتباه لفظ المتقدم
كعبك ان شئت فقول
اشترت مثلاً لا شئت الان
فوى به الشراء والأوجه
صح ان شئت بعثك

وبعثك ان شئت بعد اشترت

منك وان قبل بعده اوقال

شئت لان ذلك تعليق

محض كشتت ومرادها

كاشيتت ورشيتت فلهي

امتناع ضم التامع الخوى

مطلقا لوجوه حقه

التهليق فيه وبالك كان

ملك فقد بعثك ونحوه

كنت امرتك بعشر من فقد

بعثكها بها كايان آخر

الوكالة وان كان وكيلي

اشترته لم فقد بعثك وقد

أشعر به ومسند الخبر

لان ان حدثت بمعنى

الانظير ما يأتي في النكاح

ويصح بعثك هذا بكذا

ان في نصفه يعني النصف

وان يقبل على وفق

الايجاب في المعنى وان

اختلف لفظهما صريحا

وكاية (فلو قال بعثك بالف

مكسرة) أو مؤجلا فقال

قبلت بالف بمعنى أوجلة

أو ان أجل أقصر أو طول

أو الفين أو الف أو قبلت

نصفه بنصفه أو قبلت

كعكسه المذكور بالهـ

بالاولى لانه قبلت غير

ماخوطة بغيري قبلت

نصفه بنصفه أو نصفه

بنصفه الذي بنصفه

ان أراد تفصيل ما أجله

فإن لم يشر إلى المطلق لتعدد

القصص حيث قصير فالأجل

لم يشر ما خوطبه وفي بعثك

هذا بالف وهذا عا

فصل أحدهما بعنه تردد

وأيد بقوله لم يشر إلى المطلق لان كذا النية رأس الشهر صح أو أن جازأ رأس الشهر فغلان كذا لم يصح ولو قال
وكذا بطلاق فلا تعلق شاعت صح أو أن شاعت وكذا بطلاق لم يصح ففرقوا بين تأخر الشرط وتقدمه اه
سم (قوله بخلاف بعثك الخ) أي فلا يصح وجهه أنه خلق في كل واحد منهما شيئا يشبه شيئا ففسره اه
رشدي (قوله وبعثك ان شئت الخ) عطف على بعثك الخ (قوله وان قبل بعده الخ) عبارة لغني ولو قال
اشترت منك وكذا فقال بعثك ان شئت لم يصح كما قاله الامام لان قضاء التعليق وجوبه في بعثك لم يوجد فلو قال
بعد اشترت أو قبلت لم يصح أيضا لانه بعد جعل المشتق على استدعاء القبول وقد سبق فيتم ان ارادها نفسها
فكرت تعليقها محضا وهو مبطل اه (قوله تعليق محض) أي فلا يصح اه عش (قوله طلقا) أي
قابلا أو موحيا اه عش (قوله وبالك) عطف على المشتق مما يستثنى انضمام امتناع التعليق البيع
الضمني في بعض صوره كاعتق عبدك عني بكذا اذا جازأ رأس الشهر من اه سم (قوله ونحوه) مبتدأ
وخبره قوله ان كنتا الخ بصارته النهاية ونحو ذلك من ان كنتا امرتك بشر اشرا بعشر من فقد بعثك الخ
(قوله وصديق الخبر) فتيته أنه لا يعتبر فيما قال ان كان ملكي الخ ضمن ملكه حين التعليق ويؤيد بما يأتي
فيما لو اع مال مؤرته طانحيا فيه فبان ميتا وعليه فيشكل الفرق بينه وبين ما قال ان كان وكيلي اشتر الخ
لان حاصله يرجع الى ان كان ملكي اه عش (قوله في المعنى) الى قوله لان خلق في النهاية وكذا في المعنى
الاقوله ان ارادني صح (قوله وان قبل الخ) تعبير بالقبول جرى على الغالب من تأخر عن الايجاب والا
حكم الايجاب المتأخر والا يستيعب حكم القبول اه عش (قوله في المعنى) أي كالجنس والنوع والصفة
والعدد والخلو والاجل نهاية ونحو (قوله في المعنى) أي لا في اللفظ حتى لو قال وبعثك فقال اشترت أو
عكس صح لكن ينبغي فيما قال بعثك فأكذا فقال ثبت ان يقول بذلك والام يصح انصرافه الى الهة فلا
يكون القبول على وفق الايجاب اه عش (قوله بغيره أنه ان اراد الخ) قضية كلام الغني وشرح المنهج
الصحة مطلقا (قوله صح) أي بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بنصفه أو نصفه الآخر بنصفه مائة فقال
قبلت بالف فإنه لا يصح والفرق بينهما أنه عهد التفصيل بعد الاجال لا الاجال بعد التفصيل زيادي اه
يجري ونقل عن عش ان الفوار خلاصه هو الصحة وأقره (قوله لان أطلق) ز بالاولى اذا قصد تعدد العقد
وقصد في هذا القصد بينه هذا وبغيره الصحة في حال الاطلاق مر اه سم عبارة النهاية والافلا قال عش
هذا يشمل ما أطلق لكن في حاشية سم نقل عن الشارح مر ان النكاح العمدة في هذه اه وفي الرشدي بعد
كلامه انصه فالشارح مر موافق لما اعتمدته الذي يادي كمن قاسم من الصفوة اقصه تفصيل ما أجله أو
أطلق اه (قوله والذي بغيره الصحة الخ) والاوجه عدم الصحة لانها معطاة بقا لايجاب القبول اه نهاية ونحو
بصارة سم قد بغيره البطلان لان اختلاف الغرض يؤيد بما في الرضة وأصلها في تفر بقا الصفة أنه لو اوجب
واحد لاثنين قبل أحدهما لم يصح انتهى مع أنه تعددت الصفة فليست أجماع الجع سبع ونكاح حيث
يجوز فيه قبول أحدهما فلا يرجع اه قال عش قد يفرق بان النكاح ليس معاوضة بمحضة من ثم لم يتأخر
اعتد شيئا للشباب الى البطلان وأيد بقوله لم يشر إلى المطلق لان كذا ان جازأ رأس الشهر صح أو أن جازأ رأس
الشهر فغلان كذا لم يصح ولو قال وكذا بطلاق فلا تعلق شاعت صح أو أن شاعت وكذا بطلاق لم يصح
ففرقوا بين تأخر الشرط وتقدمه (قوله وبالك) عطف على المشتق مما يستثنى انضمام امتناع التعليق
البيع الضمني في بعض صوره كاعتق عبدك عني بكذا اذا جازأ رأس الشهر مر (قوله لان أطلق) وبالاولى
اذا قصد تعدد العقد ويصدق في هذا القصد بينه هذا وبغيره الصحة في حال الاطلاق مر (قوله والذي بغيره
الصحة الخ) قد بغيره البطلان لان اختلاف الغرض يؤيد بما في الرضة وأصلها في تفر بقا الصفة أنه لو اوجب
واحد لاثنين قبل أحدهما لم يصح انتهى مع أنه تعددت الصفة وقباس البطلان انه لو كان اشترى في بئيم
وقد قصد الشراء اليقيم تم تبيين بئيم من أحدهما على ثمن الثلث بطل العقد فيه ما جازأ في الآخر لم

(واشارة الاخرس بالعقد) المالى وغيره فوالحل وبالحلف والنذر وغيره الامايات (كالنطق) (٢٢٧) به من غيره لغرض وضمن فمهما

بالشرط الفاسد فيجب ان يقل بقصد النكاح اه قول المتن (واشارة الاخرس الى) أى وكما تنهيه وبمعنى
(قوله المالى) الى المسكن فى النهاية والمعنى الاول اه واذا كانت الزيادة (قوله وغيره) أى كالنكاح (قوله
وغيرها) أى كالسواى والاقرار ويتعد ذلك معنى (قوله الامايات) أى كالتعاضد النهائية والمعنى الثانى
بطلان الصلوات والشهادة والخلف واليمين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق اه قال عى شى
استثنى منه النكاح فقبله وزوج وليس له بالاشارة اذ افهمها كل احد وفيه فى النكاح كلام فرجعه اه
(قوله) والافطن وحده فكنايه (الح) ومثله فختاج الى اشارة اخرى اه تنهيه (قوله لا يفيد) أى لا يفيد عن
النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكل بالكتابه شرط عليه الاشهاد عند دفوف القرآن عدم
التعذر ولما كان الحكم به عليه ظاهر اه سم (قوله اللهم الا ان) يقال انه يكتفى هنا (الح) اعني انه النهاية كالمس
آ نفا (قوله المسبب كره) علة لنى المبالغة (قوله تم) أى فى الطلاق (قوله احتراز) (الح) علة للزيادة
(قوله من وقوعها) أى الاشارة (قوله وبعد الحلف) أى منه ومن غيره (قوله نحو بيعه) أى الاخرس (بها)
أى الاشارة (قوله فى صلته) متعلق بنحو بيعه (قوله ولم تبطل) عطفي على قوله صرح (الح) والضمير للصلاة
قول المتن (وشرط العاقد) (الح) خرج به المتوسط كاللأ فلا يشترط فى شي مما ذكر بل الشرط فيه التميز
فقط اه عى (قوله البائع) الى قول المتن ولا يصح فى النهاية الا قوله استمر الى بئر وقوله نعم لودى الى ومن
عبر وقوله وتصدق الى ويحتمون وقوله وليس منالى بخلافه (قوله البائع والمشتري) اقتصر عليه ليكون
الكلام فى البيع فلا يثنى ان عدم الحجر معتبر فى سائر العقود وعبروا الى شرط العاقد البائع أو غيره اه
عش (قوله والرشد) وهو ان يتصف بالبلوغ والصلاح والدين وماله اه معنى (قوله يعنى عدم الحجر) أى اومانى
معناه كن زال عقله بغير مرض فانه فى معنى المجبور عليه كيانى وكتب عليه سم على عى ان يقال المراد الرشد
سقيمة او حكا اه قول وهو يرجع الى المعنى المذكور الشارح بقوله يعنى عدم الحجر اه عى (قوله
من بلغ المحل) (الدين) أى يعقوب ذلك حتى زمان يحكم عليه فيه بانه مصلح عرفا فاقضاء كالمعنى ان العبرة
بوقت البلوغ خاص حتى لو بلغ قبل الزوال مثلا ولم يعط مفسدا فى ذلك الوقت ثم تعاطى ما يقتضيه بعد مصلح
تصرفه غير مراد اه عى (قوله استمر) الاولى حذوفه لدخوله فى المسكن لا يحتاج الى التاويل
الذكور (قوله اوفسق) وهو انه لا يحجر عليه بالنسبة اه عى (قوله ومن جهل رشده) وجه
الشمولية ان المراد المجبور من عدم الحجر عليه ولم يعلم انفكاكه وهذا لم يعرف بعد بلوغه عى عليه لانه بالبلوغ
ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر تخلفه ومفهومه أنه لو عهد عليه ذلك لا تغير زعمالته الا اذا علمنا وشده بعد ذلك
وهو ظاهر اه عى (قوله صدق حينما) (الح) أى والله وقضية كلام الشلوخ مرم عدم تصديقه اه
عش (قوله ومن حجر عليه بالنسبة) (الح) هذا الاحتجاج فى قوله الى التاويل الذى ذكره الشلوخ فنعطفه على
ما قبله فبسمه مساهلة اه رشدى عبارة عى قوله اذا عطفنا النسخة بهذا القيد لا يحتاج فى دخوله الى
التاويل المذكور ثم يحتاج للتاويل لتخرج الفاعل اذا تصرف فى اعيان ماله اه (قوله بخلاف صسى)
الى قوله كونه غير مكتمل فى المعنى (قوله بخلاف صسى) (الح) بيان محتمل ان الرشد (قوله واختيار) (الح)
مبتدأ اخره وقوله لا يعول عليه (قوله مطلقا) أى ولو عانى الفسقة أو رادى عليه (قوله ويحتمون) عومه
شامل لما لو حصلت حالة غير بحيث يعرف الاوقات والعقد ونحوها لا انه تعرض له اذا حصلت ثم لم
يسبق له جنون حلت على حدة الحق وهو ظاهر فى ما لو افاق من جنونه وهو متلكا للحالة لا يستباح الحكم
الجنون بخلاف ما لو حصلت تلك الحالة ابتداء عا سمعا بالما كان عليه قبيل كالمصرح به فى باب الحجر

صحة قبول أحدهما دون الآخر قلنا أم الجع بين بيع ونكاح يجوز فيه قبول أحدهما فليجمع (قوله
لا يفيد) أى لا يفيد عن التعقيد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكل بالكتابه شرط عليه الاشهاد عند
دوف القرآن عدم التعذر وامكان الحكم به عليه ظاهر (قوله يعنى عدم الحجر) يمكن ان يقال ان الرشد
ومحجور عليه بسقم مطلقا أو فليس بالنسبة ليسع عى ماله

اه عش (قوله وانما يصح بيع العبد بالخ) أى ولو سلبها كجواهرها خلقه لكن كونه عقد عتاق يقتضى
 اشتراط الرشد وظاهره وقيل بالنس من جنى معاملة الرقيق بما يضر حبه اه عش وقوله لكن كونه عقد
 عتاق بالخ دعوى الاقتضاء محتمل تأمل (قوله لان مقصوده العتق) هذا التعليل لا يتأتى فيما لو وكل شخص
 العبد فى أن يشتري نفسه من سيده ولو كلفهم أن بعضهم ذكر الصفة فيها بوجه بأن منع تصرفه انما هو خلق
 السيد وقد زال بعدد مفعله فاشبه بمال باع الراهن اليه المرهونة من المرتهن فانه جاز لعدهم تصرفه بحق
 المرتهن اه عش (قوله ولو رده) أى السكران اه عش (قوله كالسفيه بالخ) أى كور ودالسفيه
 على منطوق قول أصله التكليف (قوله بالمعنى الذى قرره) أى فى قوله يعنى عدم الحجر اه عش (قوله
 ولا يرد عليه) أى على منطوق قول المصنف الرشد (قوله فانه لمحق بالمعنى رده) * (فروع) * ولو أئلف
 الصبي أو تالف عند ما ابتاعه أو اقتضه من رشد وأقبضه لم يضمن ظاهره وكذا باطنه وان نقل عن نص الام
 خلافا وعنده بعض المتأخرين اذ القبط مضى له له أو من ماله ولم يأن للولدان ضمن كل منهما
 ما مضى من الاتخاف كان بائناهما العتقان عليهما فقط لوجوه التناط منها ما على بائنا الصبي رداً
 لوليها فلورده للصبي ولو باذن الولي وهو المالك الصبي لم يبرأ منه نعم ان رده باذنه وله فى ذلك مصلحة متعلقة بسدنه
 كما كوله ومشر ويحتمل ما مرى كقوله الزركشي ولو قال مالك ودعيتك لولدي الصبي أو لغيره ولو اوصى
 فضل بولي أو مثاله أمره بخلافه ولو كان ديناً ذمياً القملاً يتبعه الاقبض صحيح ولو عطل مسمى ديناً كان
 ينفقه أو متاعاً على بقومته ضمن الا نفيان لم يرد لوليها كان ملك الصبي أو لملكه كان لغيره ولو اوصى
 صبي هدية إلى غيره وقال هي مني يمثلاً أو أخبر بالانحسول بغيره مع ما يشاء العلم والفقهاء من
 قرينة كالتصديق في ذلك الفاسق اه نهاية وكذا فى المعنى الا أنه جرى على ما عده بعض المتأخرين فقال
 أماني الباطن بغيره بعد البلوغ اه قال عش قوله مر أو اقتضه ومثلها ما يقتضى القتل من العقود
 وقوله مر بعض المتأخرين من شيوخ الاسلام في باب الحجر وقوله مر ولم يأن للولدان ظاهره وان سلم
 الولي بذلك وأمره ولو بولي بالضممان في هذه الحالة لم يكن بعدد قوله مر ضمن كل الخ أى لعدم اذن الولي
 والمراد أنه ثبت البدل في ذمة الصبي ويؤدي الولي من مال الصبي وقوله مر فالضمان عليهما أى الولي أو
 باذن أحدهما فالضمان عليه فيما أذن فيه لولي وقوله مر وهو مال الصبي أى اما إذا كان ملك الولي فانه
 يبرأ لان الولي هو المضمض لماله وقوله مر نعم ان رده أى البائع باذنه أى الولي وقوله مر وهى أى الصبي وقوله
 برئ أى البائع وقوله مر سلم ودعيتك للصبي أى سواء بينه أو أطلق وقوله مر ففعله برئ أى وان أمم فلا يأنكر
 صاحب الوديعة لان صدق بينه لان الأصل عدمه وقوله مر بخلافه ولو كان ديناً فلا يبرأ منه وكلاهما
 منقولاً وظاهره وراهم الحاكم إذا دفعهما من همتك بده للصبي وقوله مر على غيره أى فان تبين كذبه
 وجب عليه ردان كل باقيلورديه ان كان بالغاً وقوله مر وكالصبي في ذلك أى في ابطال الهبة
 والاختيار بالانحسول وقوله مر والفاسق ومثله الكافر اه عش قول المتن (وعدم الاكراه بغير حق) ولا أثر
 لقول المكبر بغير حق الا في الصلابة فتجلى به في الاصم ولا فعله الا في الرضا والحسد وانحسول عن القلب
 وقوله القيام في الفر بضمع القدر مؤكد القتل ونحوه في الاصم وكل هذا باق في الطلاق شاه الله تعالى
 و رده على الا لملأوا كرهه على ملاقر و خبة نفسه أو تبسعه ماله أو عتق عبده وما أشبه ذلك فانه يغذو على
 الشافى مالوا كرهه على اتلاف مال الغير أو أكله أو تسليم الوديعة فانه يضمن الجسيم ومالوا كرهه على مسلم
 على ذم شاة أو حرم حلالاً على ذم مفسد فصححه محل ومالوا كرهه على غسل ميتاً بنحو حمله ففسده فانه
 يصح ومالوا كرهه على وطئ زوجته أو متعة فاحلها فانه يصح ويستقر لزوجه المهر والامة أمية الولد
 وحلت الزوجة مطلق ثلاثاً ومالوا حرمه عن فمكرها فانه يصح وقوله اه معنى (قوله فلا يصح) إلى
 قول المتن ولا يصح فى المعنى الا قوله وليس منه الا بخلافه (قوله فلا يصح عدمه) قال في شرح العباب ويحله
 حقيقة وأحكى (قوله فلا يصح عدمه) قال في شرح العباب ويحله ان لم يصدق باع البيع والاصح كما يحتمل

وانما يصح بيع العبد من
 نفسه لان مقصوده العتق
 ويصح بيع السكران
 المتعدي مع كونه غيره كالف
 ولورده على مفهوم قول
 أصله التكليف كالسفيه
 على منطوقه أنه بالرشد
 ليشبه بالمعنى الذى قرره
 ولا يرد عليه من زال عقله
 بما لا يبرأ فانه لمحق بالمعنى
 عليه قلت وعدم الاكراه
 بغير حق فلا يصح عدمه

عش (قوله ما فيه قرآن) شامل للتبعية وهو مجعور (قوله وان قيل) هل يـ شمل حرفا ويحتمل أن
الحرف ان ثبت فيه بقصد القرآني المتلذذ البيوع حيث لا والا فلا يـ شمل الحذف التو واذا لم يـ شمل فبفتح ع اذا لم
يعلم تغييرهما سم على عـ عش (قوله واجدار) بخالفه قول النهاية و يـ شمل أي بالفتح والـ شمل
شـ من القرآن فيما يظهر ما عتبه السلف أي بضامن شراء هل التمة النور وقد كتب في سقفة ما شـ من
القرآن فيكون متغيرا للمصحفة غالبا اه قال عش قوله مر للمصنف و يـ شمل ذلك التو ب
المكتوب وما لـ القرآن لعدم قصد القرآني بما يكتب عليه الآن يقال الغالب فيما يكتب على الشبان
بقصده التملك لا لـ فاشبهه التمام على أن في ملاسته لـ الكافر امتثاله ولا كذلك لما يكتب على
السقوف ولا فرق في القرآن بين كونه منسوخ التلاوة ولومع نسخ الحكم وغيره اه وقوله ولا فرق الخ
سم مثله (قوله بطل البيوع فيما عليه قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه اه سم
(قوله ولو ضعيفا) وذلك لانهم قطعوا في نسبته عنهم على التعليل بموسم وخرج بالضعيف الموضع اه عش
عبارة سم وأما الأحاديث المتفق على وضعها فينبغي أن يقال ان تضمنت لـ السلف أروا في معنى الآثار

امتنع بيعهم الكافر والا فلا اه (قوله لانهما) أي الحديث الضعيف وغيره وكان الأولى الايراد في
النهاية (قوله التي بها) ناز السلف ولا يبعد أن غير السلف من مشاهير علماء الأمة وصلحائهم كالسلف
ثم رأيت في شرح العليق قال والذي يظهر أن المراد بالسلف ما بين أئمة الخلف الخ اه سم (قوله آثار
السلف) أي كالحكايات المأثورة عن الصالحين ز يادى يوسف على عـ ولا يبعد أن أسماء الانبياء سمائنا
كالاتار اه ونقل عن العلامة خضا سامان البابلي تخصص ذلك بين لا بعد تعظيم ذلك النبي
كالنصاري بالنسبة لسيدنا موسى اه أقول وفي موقفة يـ شمل الاخذ بطلانهم و يـ شمل ذلك أسماء
صلحاء المؤمنين حيث وجد ما بين المراد بها كأي بكر من أي تعاقبو يؤخذ من هذا الأولى أنه يحرم على
الاسلم اذا استغناه في أن يكتبه في السؤال والجواب لفظا للحالة فتنبيه فانه يقع كثير الخطأ فيه اه عش
(قوله لـ بـ) الامتنان يؤخذ منه أنه يحرم تملك ما فيه آثار الصالحين أو الأئمة الأربعة أو غيرهم من الفقهاء
والصوفيين لمن يعضهم من المتبعين كالروافض والوهابيين بل أولى لأن اهانتهم أشد من اهانة الكفار
(قوله ويبحث الخ) اعتمد خلافه مر اه سم عبارة لـ لانهما بخلاف ما اذا خلت كتب العلم عن الآثار
وان تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم اه قال الرشيد في قوله مر كـ كتب نحو الخ أي
وفقه كأي شرح الروض اه وقال عش قوله مر كـ كتب نحو الخ أي اذا خلت عن بسم الله كما

ما فيه قرآن شامل للتبعية وهو مجعور لا تنقص عن الأحاديث الضعيف بقوله عـ ناز السلف بل زيد كاهو
ظاهر الجواب عن ارسال كـ به عليه الصلاة والسلام للكفار بمكن وخرج بالمدعوان لم تنقطع النسبة وليس
بعبدا والذليل قرآن ولا نحوه وحرم ما ليس أمرا حراى وقد تقدم ذلك وهل يـ شمل ما فيه قرآن ولو حرفا
ويحتمل ان الحرف ان ثبت فيه بقصد القرآني المتلذذ البيوع حيث لا والا فلا (قوله بطل البيوع فيما عليه
قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه (قوله التي بها) ناز السلف هذا الضعيف مزيج
في ان سبب المنع تلك الآثار فيؤخذ من ذلك المنع اذا تعبدت عن العلم ولا يبعد ان يشير السلف من مشاهير
على ائمة الامتصاصهم كالسلف وشمل كتب العلم التي فيها الآثار كـ كتب غير الشرعي ووجه ان سبب المنع
الآثار فلا يضر غيرها لها ولا يخفى أن منسوخ التلاوة فقط من القرآن أولى بالمنع من الآثار لانه مـ كـ
انهم انما لـ عنه توصف القرآنية فقط بل قد يقال يـ شمل المنع في منسوخ التلاوة والحكم لذلك فليتلأمل وان
التمام أولى بالمنع من الأحاديث والآثار فليتلأمل ثم رأيت في شرح العليق قال وان أي والذي يظهر ان
المراد بالسلف هنا ما بين أئمة الخلف الخ وأما الأحاديث المتفق على وضعها فينبغي ان يقال ان تضمنت لـ السلف أروا في معنى الآثار
لـ السلف أروا في معنى الآثار امتنع بهما من الكافر والا فلا ولا يبعد أن أسماء الانبياء سمائنا كالآثار
(قوله ويبحث ان كل علم الخ) اعتمد خلافه مر وقوله لـ بـ لانهما بخلاف ما اذا خلت كتب العلم عن الآثار

ما فيه قرآن وان قل وان كان
ضمن نحو تفسير أو علم أو دلي
نحو ثوب أو جدار ما عدا
النقد للهجة ومن ثوب
اشترى دارا بسقفة قرآن
بطل البيوع فيما عليه قرآن
وصح في الباقي تفرقا
للفققة ومثله الحديث أي
ما هو فيه ولو ضعيفا
يظهر لانهما أولى من
الآثار لأن ما كتبه العلم
التي فيها آثار السلف وذلك
لـ بـ لانهما بخلاف ما اذا خلت
ان كل علم شرعي أو أهله

ينقل الصحة سم على المنهج اه ع ش قول المتن (حلا) هل كاسلح اسعن من يقا تل في البحر أو لعدم تعينها
للقتل فيه نظر وبه الاول كالخيل مع عدم تعينها للقتال سم على ج اه ع ش (قوله وفسا) أي وان لم تصلح
لتركب بسلامة ذلك لما ينس لها كسر وجراحه يعبري (قوله خلافة في صلاة الخوف) أي فان المراد
بالسلاح ثم ما يدفع لما يمنع اه ع ش (قوله أو بعنه) أي بعض السلاح شأنها اه ع ش (قوله لانه يستعين
الح) أي مظنة الامانة ليكون لازما سم على ج والمراد أنه اذا حدث الاستعانة فصل ظاهره لم تكن لازمة
للبيع اه ع ش (قوله فيه) الاولى منه (قوله خلافا الذي يدرا) أي اذا لم يقن بقر نسوا له الى دار
الحرب سم ونهاية (قوله والباغ الح) و (قوله وأسل السلاح) كل منهما عطف على الذي اه ع ش (قوله
لا احتمال الح) يؤخذ من هذا جواب ما حدثه وقع السؤال عنه وهو أن طائفة من الحرب بين أسر واجلة من
المسلمين وجاؤهم سم الى محلة قريب من بلاد الاسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يقتلوا أو تسلوا الاسرى
وقالوا لا نطعمهم الا بر وعصو مما نستنه ز به على الذهاب الى بلادنا فهل يجوز الاقتداء بذلك أو يحرم ما فيه
من اتهم على قتلنا واصل الجواب أن قياس ما هنا من جواز بيع الخدي بله من جواز الاقتداء بما يطلبوا من
الفتح وعصو لانه ليس من أه الحرب ولا يصلح بل يؤخذ مما ساقى في الجهاد من استحباب قداء الاسرى بحال
استحباب هذا اه ع ش (قوله حرم الح) أي بعه (قوله ومخ) قوله لم ينظر الى هذا الظن لعدم صلاحته
الحرب به بته خلافا لما نوه في حدس ذي بدارنا السلاح الى أهل الحرب فانه لا يصح لصلاحته الحرب بتلك
الهيئة اه ع ش (قوله مرس به أو قوله) مفهومه بالطلان حيث لم يصرح بالوكالة ولا في أو كل وان كان
شرعا مسل أو مصف بعنه وهو ظاهر اه ع ش (قوله أو تم الح) أي أرهت ان الكافر ذلك من مسلم اه
ع ش (قوله ونحو المصنف) أي بان جرح اسلامه أو استعاره له في غسله لثمنه اه ع ش (قوله وبكر اه
ابجار عنه الح) أي عاذا كرم من المسلم ونحو المصنف خرج بايجار عنه استجارها لکن عبارة حر وكذا اشيع
الاسلام في شرح المنهج فان استأجر عنه كره انتهى اه سم عبارة ع ش قوله مر فان استأجر عنه كره
أي أو لخدمة مسجد أو لمسلمين لان فيه اذلاله اه وعبارة الخوف ويحل جواز استجار الكافر العبد المسلم كما قال
الزركشي في غير الاعمال الممتنة انا فيها كذا قاله فاذا رانه فتمتعه قطعاه اه (قوله لکن يؤمر بالح) عبارة المعنى
قال ابن المقرئ وترفع يده عنهما فوضعا عند عدل وقضيه أنه يتسلمهما أو لا وقضيه كلام الروضة أنه لا يمكن
من ذلك بل يتسلم أو لا العدلي قال الأفرعي ويحتمل أن يقال يسلم اليه الرقيق ثم يزرع الا لا يحسدو ويحلى
ايداعه منه خلافا للمصنف فانه محدث فلا يسلم اليه وهذا كما قال شيخنا رحمه رينقي أن يكون غير المصنف مما
الحق به كالعبد أخذ من العلة اه (قوله وباجار المؤمن الح) أي يؤمر في اماراة لعين باجاره لمسلم كافي
المجموع خلافا لما رواه القصة لان الاحير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه معنى وفي سم بعدد كرمشله عن
الاسنوي ولا ياتي هذا في المصنف اعبارة النهاية وباجار المسلم اه (قوله لمسلم) مفهومه أنه لا يكفي ان

(قوله اسلحا) هل كاسلح اسعن من يقا تل في البحر أو لعدم تعينها للقتال فيه نظر وبه الاول كالخيل
مع عدم تعينها للقتال (قوله لانه يستعين) أي مظنة الاستعانة ليكون لازما (قوله الباغ) ينفي أو الذي يدرا
ظن ارماله دار الحرب (قوله باجرا عنه) خرج استحبابها لکن عبارة حر وكذا اشيع الاسلام في شرح المنهج
فان استأجر عنه كره انتهى (قوله في قبض المصنف) ظاهره انه لا يجب أن يقبض عنه في قبض المسلم بل
يجوز ان يسلم اليه ثم يزرع الا لا يحسدو ويحلى ايداعه منه خلافا للمصنف لانه محدث وهو احتمال في
الارنهان للأفرعي قال في شرح الروض انه منه بعد ان ذكر احتمالين من ابن الرافه في أنه يتسلمها ولا
يتسلمها العدول وان السبي بحث ترجيح الثاني وانه قضيه كلام الروضة وأصلها ثم أقر الروض على قوله
فتملوا بشرى كافر رقيقا كافر افاضل الرقيق قبل القبض انه لا يقبض بل يقبضه له الحاكم ويكن أن يعرف
بان القبض سم على العين أقوى في التسايط ينفي أن يقبضه له الحاكم افاضل الاجبار (قوله وباجار المؤمن
اسلم) قال في شرح الروض وظهر كلام المصنف أنه لا فرق بين اجارة النعمة و اجارة العين وقضيه كلام أسله

(سلاحا) وهو هنا كل فافع
في الحرب بطور دو عا وفسا
بخلافة في صلاة الخوف
لاختلاف في لغة الملقين أو
بعنه لانه يستعين به على
قتالنا فافع منه لا مزاله
لانه ما خلق بالذات في اقتضاه
المنع فيه الفساد بخلاف
الذي يدرا لانه في قبضتنا
والباغى وقاطع الطريق
أي لسهولة تمارك امرهما
وأصل السلاح كالديد
لا احتمال لأن يجعل غير سلاح
فان ظن جعله سلاحا حرم
ومع كيبه لباغ أو قاطع
طريق (واقفه أعلم) والكاثر
التوكل في شراء كل ما من مسلم
حرم به أو فواو يجوز ولا
كرهه أو نهان واستداع
واستعاره لمسلم ونحو المصنف
وبكر اهنا بجار عنه واعارنه
وابداعه لکن يؤمر بوضع
المروهن عند عدل ونبوب
عنه مسلم في قبض المصنف
لانه محدث وباجار المؤمن
مسلم

يؤخره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضا بإجماره وعكذا هو متجه سم على ج واهله حيث فهم من ساه أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم أو بقاؤه في سلطة الكفار والافتقار ما منع من إجماره إلى كافر وهو يؤخره إلى كافر آخران ظن أن ذلك وسيلة إلى إجماره مسلم هذا في ما لو استأجره أو استودعه فهل يمكن من استفدائه من العار به وحفظه في الودعة أو يشعرون أن يستنبه المسلم في حفظه ودفعه إلى مسلم يتخذه في العار ومنفعة على الكافر مشلا كونه المسلم إلى الكافر أو دفعه إليه ولا ينظر في الاستقلال بنفسه ثم رأيته في سم على الجملة ما يؤخذ منه توجع الأول فليتأمل اه عش أقول وهو أي الأثر في قضية تخصيص الشرع والتأنيق والمخفى الأمر برفع اليد بالمرهون والمؤجرون المأجور والمودع (قوله) كايومر بأزالة ملكه (الخ) ولا ينكر رهنه ولا اجاره ولا تزويجه ولا تدبيره ونحو ذلك لأنه لا تشدد الاستقلال بمعنى ونهية (قوله) أو بكتابة (الن) أي وإن لم يزل بها الملك لأفادتها الاستقلال نهية ومعنى (قوله) ولا ينكر وقف أي بيع أو هبة أو هبة أو وقف أو وقف على غير كافر أو ونحو ذلك دفعه للأهانة والاذلال وقطعه السلطنة الكافر على المسلم ولا ينكر زواله اه معنى (قوله) ٤٦ أسلم في دمه (الخ) وقد أوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء إلى نحو تحسين صورة وهو راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثا ينفذ بها الملك القهري والضعف واستعجاب العتق أي بأن يشتري من يعتق عليه وهو ضابطهم اه نهية وكذا في الغنى الأثرة قال يدخل المسلم في ملك الكافر ابتداء في أربعة عشر دهم ذكر الضابط المذكور (قوله) يا عا لمحا (الخ) وظاهر كلامهم تعين بيعه في الحاكم لصفه الحاكم يقض التي لا وان كان المال غير يابنه وبين الكتابة اه نهية (قوله) يا عا لمحا (كم) أي وجوبه (قوله) عند ثمة ولو امتنع التفتن ذلك إلا يجوز له الأخذ من سيده فيما يظهر فحصر على دفعه اه عش (قوله) وكذا مست ولو دمه (الخ) أي استكتبته عند ثمة قال سم ظاهره وان تأخر الاستيلاء عن الإسلام اه أقول بل ظاهره رجوع قوله قبل إسلامه للمستول عليه أيضا بتأويل من ذكره وقد يفيد قول عش قوله مر وكذا استولاه أي الكافر إذا أسلم اه (قوله) ويتبعه الخاق (الخ) المتبع خلافه مر اه سم عبارة بالنهاية ولو طرأ إسلام القن بعينه سيده لم يجر على بيعه بل يعطى الأصح حديثا من تقوى بتعرضه فلا كان على عتقه بصفته قبل إسلامه فهو كلقن على الأقرب اه قال عش قوله مر فهو كلقن أي في بيعه خلافا لجم حيث أخذه بالسيرة ولا لا قرب ما قاله جل لانه لم يظهر قرن بينه وبين المذلل الذي طرأ إسلامه اه (قوله) والأوجه إجباره (الخ) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا القدر لأنه لا يبيع وبها تمتنع مر اه سم عبارة بالنهاية والأوجه عدم إجباره على بيعها أي الاستولاء من نفسها ثم المثل خلافا لما ذكره كشيء من الإجماع من الإجماع بالمالك بتأخير القن في النية فان طلبه غير ما اقتداء بهامنه بقدر قبحه ثم يجبر أيضا خلافا لبعض المتأخرين أذهبوا ببيع له ما هو غير صحيح اه قال عش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين مراده ج وقوله مر اخو يبيع له ما لم يتدبره في دعواه أن اقتضاه ما يبيع ويقال

أنه في إجماره أربعين دون إجماره الفدية قال الزكشي وهو ظاهر لان الإجمار فيها يمكنه تصبيل العمل بغيره اه ولا ينفى هذا في المصنف ومفهوم قوله لمسلم أنه لا يكفي أن يؤخره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضا بإجماره وهكذا هو متجه (قوله) كايومر بأزالة ملكه (الخ) قال في شرح العباب ولو جلت أمة الكافر من كافر شكاخ أو شيعته أو أسرفا قلنا الجمل يعطى حكم العاصم أمره ما كره بأزالة ملكه منها ذكر في البحر زبده منظر وأطال في بيان النفاذ ومنه أي لا يتصور الإذلال هنا ثم قال هذا هو الذي يظهر من رأي جماعة متأخرين قالوا لا يجرى على أزالة ملكه عنها قبل الوضوع وأطال في بيان ذلك عنهم ومنه أنه بعد الوضوع لا يمكن إجباره على أزالة ملكه منه بخلافه ونحوه في القن بقى إلى أن قال وميل الزكشي إلى الأخذ بقضية ما في الخبر من إجباره على أزالة ملكه منها ونقل احتجاجه ثم نقل فيه مراحه والأوجه أنه لا يؤمر إلا بالذلال في هذا الحالة كأي الكفر (قوله) وكذا استولاه ظاهره وان تأخر الاستيلاء عن الإسلام (قوله) وبها لمحا (الخ) المعتمد خلافه مر (قوله) والأوجه إجباره المعتمد عدم إجباره بل امتناع هذا القدر لأنه لا يبيع وبها تمتنع ولو لم يفتق عليه لانه

كايومر بأزالة ملكه ولو
ينكر وقف على غير كافر أو
بكتابة القن عن أسلم في يده
أو ملكه قهرا بغير رتب أو
اختيارا بغير دفع أو قاله أو
رجوع أسلم وأهـ أو
مقرض فان امتنع من دفع
ملكه باعها الحاكم عليه فان
لم يجد مشتر استكتبه
عند ثمة وكذا مستولاه
وبدوه قبل إسلامه ويقع
الفاق معلق العتق به
والأوجه إجباره على قبول

ان ما يدفعه له بمقابلته تعبير العتق وهو من الدافع اه وقال الرشيدى قوله مر اذ هو بيع الخ توقف
 شخصاً في الحاشية في كون الاقتداء ببيعاً لا ينافي فيه الا بحصى من كلامهم بجوابه مقابل البيع ومن ثم جاز
 الشهاب حتى تحفته هذا الاقتداء لكن قال الشهاب سم في حواشيه قوله حج فداء الاجنبى الخ انظر هذا الفداء
 هنا في بعض الرق الا ترى هل هو عقد عتاق فهو بعد جحد اولاً وبما فاحكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك
 عنده ومثلك اذ لا يملك بالمالك او عقد عتاقه هنا لا يفي بحض الرق بل يملكه فيه القتدى والوجه امتناع
 ذلك في المستوفى اذ لا يمان ان يكون اقتداءً وعقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العتق عليه ما تمتنع
 وان أدى الى العتق وانما هو عقد بيع وبه الغيرة ما تمتنع واماني محض الرق فهو بيع كسائر البيوع
 انتهى فاشترى الى ان اقتداءه هنا لا يكون الا ببيعاً حاصل الجواب عن توقف الشيخ ع اه وقوله
 وحصل الجواب الخ فيموقفه ظاهرة لان ما ل كلام النهاية و سم واحد هو ان الاقتداء هنا لا يكون الا ببيعاً
 منع عس كلام النهاية هنا مستنداً بان ما دفعه الغير هنا من قبيل الترع الحاصل لا المعاضة وتدعى كلام
 سم ايضا كما هو ظاهر **(قوله يعنى)** الى قوله قيل في المغنى الا قوله نحو جلد الانصحة والى قول المتن الثانى
 في النهاية الا قوله واراد الى المتن **(قوله خمسة)** وزاد البرزى الرقبة قال الولى العراق والحقق ان اشتراط
 الرقبة داخل في اشتراط العلم فانه لا يحصل بدون رقبة ولو وصف فوق الوصف امور تدقيق عنها العبارة اه
 مغنى **(قوله)** زبدار بوى الخ الى اراد بوى الى المنزلان كلامه في غيره فان له بابا بخصه اه مغنى **(قوله)**
 بما ياتي فيه اى من اشتراط الحول والتقاض والمماثلة على ما ياتي فيه اه عس **(قوله)** ولا يدخل الخ اى على
 ما فهم من كلامه من ان ما حثفت بهذه الشروط صعيده اه عس عبارة الرشيدى اى من حيث توفر
 الشروط الا يتبينها اى بحسب الظاهر مع عدم عتقها بمقامها اراد ان على المطوق وما سئل الجواب
 منع كون ذلك مستوفى للشروط اه **(قوله)** جلد الانصحة اى بالنسبة للمغنى ووردت لافعال كى ياتي في باب
 الانصحة **(قوله)** ورم الملك الخ اى اذ لم يكن احد اشترى من غيره والا فلا يجد له عتاقه اه مغنى **(قوله)** قيل الخ
 اقره المغنى عبارة قال السبكي والذي يفرض من الشروط الملك والمنفعة فلا شرط له غيره مما اشتهر
 العاهلة فيستغنى عن الملك لان النقص غير المولك واما القسوة على التسليم والعلم به فشرط في العاقد وقد
 كون الملك له العقد اه **(قوله)** مع الاشارة الخ اى لان فيه تنبيه على ان النقص لا يملك البيع وكفى بهذا
 ايضا فائدة اه سم **(قوله)** شرعاً وان غلبت الخ يعنى ان الشرط ان يكون محمكاً للشرع بطهارته وان
 كانت الخاصة بالمقضى مثله اه رشيدى **(قوله)** بالفعل والامكان اقول برع عليه المتخصى الا لانه طاهر
 العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول واراد طهارة العين طهارة حقيقة او حكماً فخرج التخصيص المذكور
 لانه في حكم تجسس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر **(قوله)** اثنين حكماً فليتامل اه سم قول المتن **(ينبغي ان يملك)**
(فدع) * عدم دخول ملائكة كمال حقيقة تنافيه كسبها هو وان جاز اقتداءً او وجوب كماله لا يقتل ولا
 اقتداءً شرعاً قال مر وظاهر ما ورد في ام لا يتحصل بمتافيه ما مضى مع ان لم يرد ولا منع له اى الخ

يستأنم تلك ما هو ممتنع والى ما استأنم العتق مر **(قوله)** فداء اجنبى الخ انظر هذا الفداء هنا وفي محض
 الرق الا يتجسس هل هو عقد عتاقه فهو بعد جحد اولاً وبما فاحكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك عنه وهو
 مشكل اذ لا يملك بالمالك او عقد عتاقه هنا لا يفي بحض الرق بل يملكه فيه القتدى والوجه امتناع ذلك في
 المستوفى اذ لا يمان ان يكون اقتداءً وعقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العتق عليه ما تمتنع وان
 أدى الى العتق وانما هو عقد بيع وبه الغيرة ما تمتنع واماني محض الرق فهو بيع كسائر البيوع
 فليتامل **(قوله)** مع الاشارة الخ اى لان فيه تنبيه على ان النقص لا يملك البيع وكفى به ايضا فائدة **(قوله)**
 بالفعل والامكان اقول برع عليه المتخصى الا لانه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول واراد
 بطهارة العين طهارة حقيقة فخرج التخصيص المذكور لانه في حكم تجسس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس

فداء اجنبى له ما يمسوى
 قهناً وكذا لو تمحض الرق
 فيما يظهر لاعلى قبول فداء
 القن لنفسه لانه لا يملك
 فيتأخر العوض (والمبيع)
 يعنى المعوض عليه ولو غنا
 (شروط) تجسس زبد
 الرقوى بما ياتي فيه ولا يرد
 نحو جلد الانصحة ورم
 الملك وحده لا يجوز من
 تسلمها شرعاً بل الملك
 يعنى عن الطهارة لان تجسس
 العين لا يملك اه ويرد بان
 اقتداءه فيها الاستدعى عدم
 ذكرها لافادته غير ويحل
 الخلاف والوفاق مع الاشارة
 لرد ما عليه الخالف من عدم
 اشتراطها من اصلها احدها
 (طهارة عينه) شرعاً وان
 غلبت الخاصة في مثله واراد
 بطهارة العين طهارة
 بالفعل والامكان لا يذكرو
 في التخصيص (فلا يصح
 بيع الكلب) ولو غنا

عدم التحول هنا سم على المنهج اه عش قول المتن (والنحر) أي ولو بحجرة اه معنى (قوله يعني المسكر) ويجوز نقل البدن النفس بالهرام كافي النزول عن الوطء وطريقه ان يقول المسحوق له أسقطت حتى من هذا بكذا فيقول لا أشترط اه شيخنا تقدم عن سم ما وافقه وينبغي ان يزيد في الصفقة تحولا (قوله سوا الخ) بالجرح عطف على الكلب (قوله ونحوه) أي نحو نجس العين (قوله كسبتهم) أي من الماء والماء سم على ج اه عش (قوله لم تظهر طهارته) أحدهما الخ أي فان ظهرت ولو بنحو اجتihad مع اه ختاه قال عش قوله مر ولو بنحو اجتihad صري لكن يعلم المشتري بالاحمال سم على المنهج أي ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتمادا على اجتihad البائع أو لا فيه نظر والآخر بما لا ينافي لان المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر وبعبارة سم على ج قوله بنحو اجتihad فضته محبة سمع ما ظهرت طهارته باجتihad وان امتنع على المشتري التوصل عليه أي ما يجزله التقليد ولا يلحقين شي لأنه لا قاعدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ثم انظر هل يجب اعلامه بالاحمال الوجه نعم ان لم يجزله تقليده هذا ويجوز عساه بأن من فواتده حواجز بعينه لم استعماله ويجري ذلك كله في مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر اه وقول سم لكن يعلم الخ أي فلو لم يعلم ثبت له انكار عند العلم لان ذلك عيب في المبيع بنقص الرقعة فيه اه (قوله أصحها انتهى الخ) أي والنهي عن تمديد على فساد بيعه اه عش (قوله وان الله حرم الخ) عطف على النهي بعبارة التأييد والمقتضى لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال الله حرم الخ وقضى بها ما في معناها اه قال عش وقضى بها اه بالمر كوراني الحدين اه (قوله بأنه مبيع) أي عدم حل شربه و (قوله انه نجس) أي ابن الرجل اه عش (قوله لتعذر تطهيره) مر عني أن معنى قول المصنف وكذا الدهن أي لا يصعب بيعه وليس معناه لا يمكن تطهيره الذي حله عليه الجلال المحلى وأما في الجلال المحلى انما جاز المتن عليه وان كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجهور وحاصل ما في المقام أن الجهور ينو اختلاف محبة بيع الدهن المتعصب على الضعيف من امكان تطهيره أي فان قلنا لا يصعب من عدم امكانه لم يصعب قول واحدنا وخالف الامام والغزالي فبناء على الاصعب من عدم امكان تطهيره أي فان قلنا بالضعيف صريحه قول واحدنا وغلطهما في الروضة لا وكف يصعب ما يمكن تطهيره انتهى قال الاذري وكلام الكتاب أي المتابع معهم ووافقه الامام والغزالي انتهى لان فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال أخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه في أنه لم يمكن تطهير الدهن المتعصب أو لا فلا تعرض فيه لسؤال البيع ومن ثم زادها عليه في الشرح بعدو أما الشارح مر هنا كالشهاب ج فابقى على ظاهره لكن وقع في كلامهما تناقض وذلك لان قولهما لتعذر تطهيره صريح في أن الخلاف مبني على تعذر الطهارة الذي هو طريقة الامام والغزالي التي هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعدو أعاده ليسين جريان الخلاف في محبة بناء على امكان تطهيره الخ ومن ثم قوض الشهاب سم في كلام الشهاب ج الموافق له ما في الشارح مر هنالك بنحو دفع الفهم اه رشدي والغزالي وافق الجلال المحلى قال المصنف مر وكذا الدهن كازر تلاعن تطهيره في الاصح لأنه لو أمكن لما أمر بإراقته السممن وهذه المسئلة مكرر في كلام المصنف فإنه ذكرها في باب التجاسات وظاهر كلامه محبة البيع إذا قلنا أنه بظاهر العين حكما فلا تامل (قوله والنحر) يعني المسكر قال في شرح العياشي وسيعلم مما يأتي في كتابنا للمسرك أنه لو تابع في مبيدات خرا ثم استأجل قبل القبض لم ينصفح البيع ومن ثم قال ابن سريرج ولو سلمنا لم وجد المشتري بها عيبا ينقص عشر ثمنها لا يرجع على البائع بل هو موهو عشر الثمن ولا يبطل ذلك باسألهمما قال في العزقان لم يرجع حتى صارت خسلا فقال البائع أنا آخذها وأرد الثمن لأنه ذلك اه ما في شرح العياشي فلا تامل فيه ولا يخفى ان قوله كان له ذلك خلاف في قياس عدم انقضاء البيع بالاسلام قبل القبض (قوله ج) باع شافي لغيره ولو كان ما يصعب بيعه عند الشافي ذنبه من غير تقليد منه للشافي ينبغي ان يحرم و يصح لان الشافي معصين على المعصية وهو تعاطى العقد القاسد ويجوز للشافي أن يأخذ الثمن علما باعتقاده مر (قوله كسبتهم) أي من الماء والماء (قوله بنحو اجتihad) فضته محبة سمع ما ظهرت طهارته باجتihad وان امتنع

(والنحر) يعني المسكر وسائر
نفس العين ونحوه كسبتهم
لم تظهر طهارته أحدهما
بنحو اجتihad لصحة النهي
عن ثمن الكلب وأن الله حرم
بيع الخمر والميتة والخنزير
والأصنام وقول الجواهر
لا يصح بيع لبن الرجل إذ
لا يحل شربه بحال مردود
بأنه مبيع على الضعيف أنه
نجس (والمتعصب الذي لا
يمكن تطهيره) بالفصل
(كامل والبن وكذا الدهن
في الاصح) لتعذر تطهيره كما
مر بدليله وأعاد هاتين

جزيات

يطهر بالغسل وهو وجهه والجمع المنع ولو تصديق بدهن نجس لخصوا استحبابه على إرادته نقل السجل
وكأن تصديق الهبة والصيغة فهو هما وكلاهما السرجين والكسب ونحوهما عبارة عن قوله وكذا الدهن
أي لا يصح بيعه لتعذر تطهيره أي بناء على الإجماع وكذا قولنا بإمكان تطهيره كبد كرهه عليه المصنف لم يذكر
الخلاف بناء على إمكان التطهير في قوله وأعادته المستحقة اهـ **(قوله الخلاف في صحته بناء على الخ)** طال سم
في استسكه **(قوله بناء على الخ)** هذا البناء لا يستغنى عن المتن فكيف قال البيهقي اهـ سم **(قوله وكذا نجس)**
أي المتن في النجس **(قوله وكذا الخ)** قال في الروض ولا مانع أي ولا يصح ما مع نجس ولو دهنه أو موص به فامع أنه
يطهر بالمصوغ به بالغسل اهـ وهو يقيد أن الصبغ المائع المتخصص إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر
بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره وفي أبواب الطهارة من أن المصوغ نجس لا يطهر إلا إذا انفصل عنه
الصبغ من أنه يحول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة معينة اهـ سم **(قوله وإمكان طهر الخ)** مبتدأ خبره
قوله كلما كان طهر الخ أي أظهر ذلك من باب الإحالة لأن باب التطهير اهـ نهاية **(قوله وكذا الخ)** مثل كاهو
خلافه لا جرحاً لجهن بما مع نجس كقول فانه يصح بيعه لا يمكن طهره اهـ معنى **(قوله وكذا الخ)** مثل كاهو
ظاهر أوفى الخلف إذا علم أنها نجست بزل مر سم على ع أقول وهو ظاهر أن قلنا بعدم العفو عنه أما إذا قلنا
به فالقاس جواز لانه طاهر حكاه **(قوله فانه)** وقع السؤال في العوس عن النجاسة المعروفة في زماننا هل يصح
بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لانه طاهر متنجس له نجس المصوغ كالنظير به اهـ ع وش وأبى عن
قريب عن الرشدي وشيخنا ما يتعاق بالنجاسة **(قوله لا دار بنبته)** أي يصح بيعه بأمر منسب به جرحاً لوط
بسر جرح أولئك كذلك ونقل عن العلامة أنه في صحة بيعه في موضعين فمعهما وعلم من ذلك صحة بيعه
الخلف لخصاً بالمواد النجس كالزاد والقليل والمولودين وظاهر ذلك أن النجس مبيع تبعا للطاهر والذي
حققنا من قاسم أن المبيع هو الطاهر فقط والنجس مأخوذ عنكم نقل البدن عن الاختصاص فهو غير مبيع
وان فاقه جزء من النجس اهـ شيخنا عبارة عن فرع مشي مر على أنه يصح بيع الدار المبنية بالبناء
على المشتري التعويل عليه أي ما يجزله التقليد ولا يتخلو عن شيء لانه لا فائدة الحكم بالطهر بالنسبة إليه
انظر هل يجب اعلامه بالحال والوجه من أن لم يجز له تقليده هذا ويحتاج علم من من فوائد جواز بيعه
له استعماله ويجري ذلك كمن يخالف بأعماله أو طهره عنده فقط كالمس **(قوله الخلاف في صحته بناء على الخ)**
ان أراد ان معنى قول المصنف وكذا الدهن الخ وكذا الدهن لا يصح بيعه في الأصغر وان هذا الأصغر ومقابله
مفرع على القول بإمكان تطهيره فهذا يناقض تعليل الأصغر بدهن تطهيره وان أراد ان الأصغر مفرع على
تعذر التطهير ومقابله على إمكانه فهذا يناقض قوله ليس جرحاً في الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره
جرحاً في الخلاف بناء على ما ذكر لم يبين على هذا التقدير فتدبر وان أراد ان معنى قوله وكذا الدهن الخ وكذا
لا يمكن تطهير الدهن في الأصغر فلا يصح بيعه في الأصغر فهذا لا يناسب تعليل الأصغر بقوله لا تصدق تطهيره
تعذر التطهير هو عدم إمكانه فيه لتعليل الشيء بنفسه اللهم إلا أن يجعل قوله لا تعذر تطهيره لتعليل المصحوف
المشار إليه بقوله فلا يصح بيعه وقوله كالمس لا ينافي ما ذكره هذا أيضاً بقوله المتن وكذا الخ فليتأمل **(قوله)**
بناء على الخ هذا البناء لا يستغنى عن المتن فكيف قال البيهقي الخ **(قوله وكذا نجس)** قال في الروض ولا مانع أي
ولا يصح ما مع نجس ولو دهنه أو موص به فامع أنه يطهر بالمصوغ به بالغسل اهـ وهو يقيد أن الصبغ المائع
المتخصص إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره وفي أبواب الطهارة
من أن المصوغ نجس لا يطهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من أنه يحول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة
عينة ثم ظهر من تأييد هذا الماذكر لجواز أن يكون المراد طهر المصوغ به بالغسل طهره إذا انفصل عنه
بدليل تعبير الروض في باب النجاسة وقوله ويطهر بالغسل مصوغ نجس انفصل ولم يزد وزناً بعد الغسل
فان لم ينقص لتعذر طهره اهـ فليتأمل فان قول شرسه فوطئته له ولا أثر لانتفاء الصبغ المتخصص في
صبغ شيء به وان طهر المصوغ به بالغسل ظاهر في تأييد ما قلنا طهر لنا **(قوله وكذا الخ)** كالمس كالمس ظاهر

الخلاف في صحته بناء على
إمكان تطهيره وان كان
الأصح منه أنه لا يصح فلا
تكرار خلافاً من جملة
نجس وإمكان طهره
بالمكثرة وتكريره وتوال
التعذر كالمس طهره
بالنخل وجلسه المنيعة
بالأندباغ كجرحين بزل
لا دار بنبته

الغصة وان كانت أرضها غير ملوكة كالخمس كره و يكون العقد واداعى الطاهر منها الوالتعجب تابعا سم على
 المنهج ويؤخذ من قوله و يكون العقد واداعى الخ أن الكلام في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس
 كالبيان وعليه فلو كانت الأرض محسنة وجب البيع بالتعجب طاهر ليعتبر وجه بل العقد باطل فليست
 اه أي خلافا لما سبق نقله من الرمي **(قوله)** لانه فيها تابع الخ أي الطاهر منها كآخر والنجس فاعتبر فيه
 ذلك لان من مصلحتها وقبسه نظر كقوله بعض المتأخرين والاولى أن يقال صريحها العاجتو بطرد ذلك في
 الأرض المسعدة بالنجاسة فانه لا يمكن تطهيرها الا بالازالة لموصل اليه السداد والطاهر منها غير مرقى قال الاذري
 والاجماع الفعلي على صحة بيعها اه معنى **(قوله)** وان وجبت ازالته أي بأن تعدي فعله بعد باعده اه ع
(قوله) بما لا يستر شأمنه أي أو بما يسترد لكن سيقتر و يته على نفسه ولم يحضر زمن يغلب تغره اه
 ع ع **(قوله)** وما يظهره الغسل أي لو لمع تراب اه نهاية قال ع ع طاهر ولو احتاج في تطهيره الى وثقة
 له واقع اه **(قوله)** ويصحب القز الخ و يباع جزا فو زنا كجرحه في الر وضو غير هوالودود فيه
 كنوى الثمر وظاهره انه لا فرق في صحته بالو زن بين أن يكون في النمة والواو كذلك وان خالف في الكفاية
 أي شرح الرض ويؤ راقته السرجين وتربى بالز ع ع لكن مع الكراهة يصح بيعه فأر المسك
 بنا على طهارتها وهو الاصح ويجوز اقتناء الكلب بغيره أو يحتفظ به نحو ماشية كز ع ودواب
 وثروة الجبر الذي يقع تعاليمه ذلك ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك ماشية ليعطفها به اذ ملكها ولا لغير صا
 ليطالبه اذ أراد كجرحه في الر وضو بالجموع ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقا ويجوز اقتناء الفهد
 كالقرد والغنبل وغيرهما معنى ونهاية قال ع ع قوله مر لكن مع الكراهة ينبغي أن يحملان صلح
 بناته بدونها أمال توقف صلاحه عاد على الترتيب فلا يكرهوا وليس من صلاحه زبانه في النعم على
 أمثاله وقوله ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك الخ يؤخذ منه أنه لو اقتناه لحفظ ماشية به فاشته أو باعها في نية
 تجسديد له لم يجز الاعتناء به بل لم يرفع يده عن ان طاهر اطلاقه أنه لا يجوز الاقتناء اذا كانت
 الحاجة نادرة سم على المنهج ع مر ومن الحاجة النادرة ما يحسب في بعض الفصول دون بعض فلا يكف
 رفع يده في مقدم احتياجه اه ع **(قوله)** الغنم اه أي ما وقع عليه الشراء في سدة أو فلا يصح بيع
 ما لا ينفع به بغير دوا نافي النفع به بضمه الى غيره كالسائي في نحو حنق خطبته فان عدم النفع أمال قلته
 كمن يبر واما الغنسة كالجشرا نوه به يعلم ما في تعليل شيئا في الحاشية صحه بيعه للسان المعروف بالاتفاق
 به بنحو تمحصن ما اذا يشتري بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التخصيص به لقائه لا يخفى فيسأل أن يكون
 بيعه فاسدا والحق في التعليل أنه منتظم في الوجه الذي يشتريه وهو ش به انه من المباحات لعدم
 قيام دليل على حرمته فتعاظم انتفاع به في وجه مباح ولعل ما في مائة الشارح مبنى على حرمته عليه ففرق
 بين القليل والكثير كتكلم مجاز كراهة فليراجع اه رشدي وقوله لعدم قيام دليل الخ في تقرر به نظر
 وكفى في منع باحته مجرد الخلاف في حرمته صلا فمقتضى دليل المصالح بعه للسان المعروف لانه لا نفع
 فيه بل يجرم استعماله لان فيه ضررا كبيرا وهذا ضعيف وكذا القول بأنه مباح والمعتد أنه مكر وميل قد
 يعتبره الوجوب كذا كان يعلم الضرر بتركه وحينئذ يقع معصية وقد تقرر به الجرمه كذا كان يشتريه
 بما يعتد به لنفعه اه أو تقرر ضرره اه **(قوله)** شرعا أي قوله والمراد في الملقى الخ قوله نحو ر بوع الى نعل
 وقوله وهو الخ ونحو عند لب وقوله أما الهل الى المتن وقوله ونحو عشرين الى انتفاع النعم وقوله وكفر مسخه
 وقوله من ذير كبير الى يابذ والى قول المتن و يصح في النهاية الاقوله أما الهل الى المتن **(قوله)** كبحسب صغير الى

لانه فيها تابع لا مقصود
 وأرض سمحت بنجس ولا
 فن عليه ثم وان وجبت
 ازالته وما يظهره الغسل
 كز ع نصيب بما لا يستر شأ
 منه ويصحب القز وقوله
 الودود لم يمتد لانه من مصفاته
 (الثاني النعم) به شرعا ولو
 ما لا يحسب مسخيرا لان

أولى الخ فزاد اسم انما انجحت فز ل مر **(قوله)** كز ع نصيب بما لا يستر شأمنه هال قالوا بما لا يستر ما يجب
 ر و يتمه فان الكراهة تكفي ر وية أحد وجهيه **(قوله)** ويصحب القز وقوله الودود أي خنزير و زنا ولو
 في النمة وان امتنع السلم فليان السلم أمضى من الشراء بل دليل الاعتناء بنحوه خلافا لما في شرح الرض من

نعم يصح بيعه ودخله من غير كبير كافة فيما يظهر يبادى للشارع في تكساره فنهائهم تركش نطاح وان زيد في غمدها ذلك لان المقصود ازالة الحيوان بيعها لان عرضها مالا لا يقصد منها غير العصبه وبه فارت محبة بيعه اناه النقد قبل كسره واغتم يصح بيع صنم من نقد مطلقا لانه لا يباح بحال وصح بيع النقد الذي عليه الصور لانها غير مقصودة منه لوجه والمراد بيعها بشئها ان تكون بحالة بحيث اذا ردمها ما هي لاختراع لصنع قصب اخذا بمماقي في القصب فعبير بعضهم هنا ببيع المركبة اذ كان تركيبها بعين حله فلي لا تعود بعد لهيئتها الاجزاء كركناه وفي الحاق الصلب به أو بالصم ترد وبجواب الثاني ان اربابها هو من شعارهم المخصوصة تعطيمهم الاول ان اربابها ما هو معروف (ويصح بيع الماعلى الشط) بالصهره) من حارهما في الاصح الظهور للنتع فيها وان سهل تحصيل ثلثهما ولو اختصا بوضف زدهم قطعاً ويصح بيع نصف دار شاع بماله الاخر ومن فوائده من رجوع الوالد

رشدى قوله كسبه) وهي المسألة الآن بالذات اه عش قال الكردى والتشيل بها انما هو على رأى المصنف اه آله لا راى (قوله وطنور) أى وضعه ورمزها ورمزها بعود اه معنى (قوله ومسم الخ) معطوف على آله اللهو اه رشدى (قوله وصوره حيوان) وفي العلقمى على الجامع ماته قال النورى قال العلماء صورهم ورجال الحيوان حرام شديد المحرم وهي من الكبار سوء استعمالها عن أم لغبر فضعتهم حرام مطلقا بكل حال وسواء كان في ثوب أو سباط أو درهم أو دينار أو فلس أو أمانة أو غصبا فاما نصو برمانس فيه صوره حيوان مثالا فليس بحرام انتهى وعموم قوله أم لغبر يفيد خلاف ما نقل عن البلقينى من أن الصور التي تتخذ من الخشب أو الترابيخ لا يحرم بيعها ولا قطعها اه ووافق ما في العلقمى من الحرمة مطلقا كسبه الشيخ غيره بما شاع الخ من قوله ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الخشب أو يصنع على صورة الحيوان ويحت البوى ببيع ذلك وهو باطل اه عش (قوله وكتب علم الخ) أى ولا يصح كتاب الخ اه عش (قوله وكتب علم الخ) أى ككتب الكفر والتخميد والتعذيب والفلسفة كالجزم به في الجمع وقال بل يجب انما قطعها بحرم الاشتغال بها اه معنى ولا يعدل بذلك كتاب المبتدع بل يتبدلها فاولهم وكتب علم بحرم والله أعلم (قوله ثم يصح بيعه بخود دخل الخ) أى مع الكراهة كبيع السطر ونحوه يصح بيع الاطباك والنبات والفرش المصورة وصوره الحيوان اه معنى (قوله وكتب علم الخ) أى بذلك الهراش أسنى معنى قول المتن (وقيل يصح) أى البيع خبايه ومعنى وهذا النقد رخص من صنم الشارح قول المتن (في الآلة) أى بما ذكر معها (قوله وضاعها) بضم الزاى بكسر هاءها ومعنى (قوله) وبه فارت محبة بيع اناه النقد الخ أى فانه يباح استعماله للعادة بخلاف ذلك اه مفاد عش ورد على هذا أن آله اللهو قد يباح استعمالها بان أجبر طبيب عدل مرضاها ليزيل مرضه لا يسمع الآلة ولم يوجد في تلك الحالة الآلة الا المحرمه ولكن يجب بان منفعته لا تزيل مرضه لا يسمع الآلة لانها تارة ولانها تشبه بغير دواب الارض ذكر لها نافع في الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك بخلاف الآلة لبقا الاحتياج اليها أكثر والاتفاق على ذلك لا يوقف على اخبار طبيب كلوا اضطر الى الشرب ولم يجد معه الاى اه (قوله محبة بيع اناه النقد الخ) في فتاوى الجلال السيوطى مسئلة قالوا واشترى آتية ذهب أو فضة ماز وهو مشكل على قولنا لا يجوز انقاذ آتية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم حصة الشراء لا باحة وقد يصح الشيء مع تحريمه بغيره من الامرين اه وأقول لباحث أن تمنع قوله لا باحة لان المحرم الاتخاذ ويجوز الشراء ليس اتخذوا ولا يستلزمه وقد قصد الشراء لغرضه خطيبا بما أو نقدا فيجوز باحة الشراء نفسه ثمان وجدنا اتخاذهم على الاتخاذ اه سم (قوله مطلقا) أى ولو لم يكن على صورة حيوان ويحتل أن المراد لا يطلق الاتفاق (قوله بقاتها) أى آله اللهو (قوله الحاق الصليب) أى بالنقد الذى عليه الصور عش وكردى ويجوز ارباب الضمير الى اناه النقد كفى المعنى عبودته واصليب من النقد قال الاسوى هل يلحق بالافاق أو الصنم ونحوه فيه نظر انتهى والوجه أنه ملحق بالصنم كجاري عليه بعض المتأخرين اه (قوله ما هو معروف) وهو جعله على نحو قوم الدعوة عبارة النهاية عن طاعنى على آله اللهو وصليب فيما يظهر ان اربابها شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولومن نقد اه قول المتن (ويصح بيع الماعلى الشط) أى الخبز عند الجبل اه نهاية زاد اللغنى والسمع جانب الوادى والنهر كفى الصحاح اه (قوله من حارهما) أى الفرس على النهاية والمعنى (قوله وأختصا بوصف الخ) أى كتب ماله اه نهاية أى وتصفيه التراب من نحو الخمر (قوله من رجوع الوالد) أى فيما يوجب له لوله (قوله أو بائع الملقى) أى استحل أخذا لحسن غير ظن الرضا كثر (قوله فارت محبة بيع اناه النقد قبل كسره) في فتاوى الجلال السيوطى في باب الآلة تنصا من مسئلة قالوا واشترى آتية ذهب أو فضة ماز وهو مشكل على قولنا لا يجوز انقاذ آتية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم حصة الشراء لا باحة وقد يصح الشيء مع تحريمه بغيره من الامرين اه وأقول لباحث أن تمنع قوله لا باحة لان المحرم الاتخاذ ويجوز الشراء ليس اتخذوا ولا يستلزمه وقد

أو بائع الملقى (فرع) من المنافع شرعا على المر بارض أو على سطحه وبما كاتفى الصلح

أولئك المشتري والامرئ فقط وظاهر قولهم فإنه المراد بالهاتين كلته من تغير البائع وقضية كلام بعضهم تغير المشتري بوجه الاتهام فان القصد من البائع الملك وهو حاصل بكل منهما وظاهر أن محله ان (٢٤١) استوى استعوضوا أو لا تعين بالامرئ رغبة

ويؤخذ من هذا وقولهم
لاختلاف الغرض باختلاف
الجوانب أنه من له حق
المرور في محل معين من ذلك
غيره لو أراد غيره نقله إلى
محل آخر منه بغير الأرض
المستحق وإن استوى
السمران من سائر الوجوه
لأن أخذته بدل مستحقته
معوضتوسطرطها لضعاف
الجانبين ثم رأيت بعضهم
أفتى بذلك حين لا يجوز في
أرض آخر فالأمر ان
يقوله إلى محل آخر من سائر
الأول من كل وجه ولا نقل
الغرضي افتاء الشيخ تاج
الدين فيمن له طريق ملك
غيره فأراد المالك نقلها
أوضح لا يضر بالجوار ونقل
فيه قال الأمر كما قال من
النظر ثم استدلل بالنظر ولو
اتسع المرز تداخل ساحة
المرور فهل لما لا تضيقه
بالبناء فيلزم لا ضرر ولا
على المار ولا لأنه قد ربح
فصنع من المرور غيره من
المالك أدوات أو ترك محتمل
والذي يظهر الجواز أن لم
أنه لا يحصل للمار تضرر
بذلك التضييق وإن فرض
الأضرار فيقال لا فلا الثالث
امكان يعني قدرة البائع
حسبوا شرعا على (تسليمه)
للمشتري من غير كبر كفة
واقصر عليه هنالك محل
وفاق وسيد كرم على الخلاف

قد مر أنه لا يصح بيع مسكن بلا مر اه رشيدي (قوله ولا المشتري) أي أو الموات (قوله ولا امرئ
فقط) لعل الغرض أن المرو رمتان باعقل من ملك المشتري إلا أن لا مكان للاتخاذ أخذ من قوله السابق أو
ذلك المشتري إلى قوله وإن أمكن اه سم عبارة عرش قوله ولا امرئ من هذا قد يشك على قوله قبل
لا يصح بيع مسكن سلامه وإن أمكنه الخ الآن يفرق بان ما هنما من وض في ما إذا كان لهما بمر الفعل من
ملكه أو شارع من عرش في الموات احتياج إلى أحداث مر اه (قوله وظاهر قولهم فإنه لا امر) أي في مسألة
ما إذا باع دارا واستثنى له بيتا غير شدي وكردى عبارة عرش هذا متصل بقوله السابق وفارق ما ذكره ولا
مالي باع دارا الخ وحاصله أنه إذا باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها أو باع عرضا للممر لا أثباتا ولا نفعا لغيره ان
تغير البائع أو المشتري على ما ذكر من اختلاف اه (قوله وله الاتهام) أي وجهه المبدأ الأول (قوله إن محله) أي
محل تغير البائع في مسألة الاستثناء السابقة (قوله لا امر رغبة) أي على المشتري اه عرش (قوله من هذا)
أي قوله ولا تعين بالامرئ رغبة (قوله لو أراد غيره نقله الخ) أي أو شرعنا اه عرش (قوله غير) أي
مالك ذلك المثل (قوله وإن استوى السمران الخ) أي أو كان الثاني أحسن (قوله أفتى بذلك) أي بأنه لا يجوز
الأرض المستحق اه كردى (قوله افتاء الشيخ تاج الدين) التمس أن يقال إن الشيخ تاج الدين أفتى الخ
ليلا ونظر في ما يقال وفارق فيه ما يقال وتغيير فيه ليل الخ افتاء اه بصري وأجاب بعضهم بحاصله
أقول الواقع في قوله ونظر الحال أي والحال أن الشيخ تاج الدين نظر فيه فلا يجر فيه وكله فهم أن الأول واعطية
وليس كذلك اه ولا يخفى أنه لا يمنع ولو به ما قاله السيد البصري (قوله قال الخ) جواب السؤال الأخير المستتر
لغيري (قوله كمال الخ) أي الشيخ تاج الدين و (قوله استدلل) أي الغرضي (قوله ولا اتسع المرز الخ)
عطف على قوله ويؤخذ الخ وقوله وإذا بيع عقار الخ (قوله لا ضرر ولا الخ) وصور ذلك أن يكون للرب
مثلا هو كامل هو متصرف في موقوفه المرور في ذلك النحو صلا تسجد أمدته صاحب الرب أو فرق
و هذا يدفع التوقف لا في ثوبه أو أن الرب يشاءه لملك واحد ثم باع حق المرور لغيره وأراد بعد
البيع البناء لا يضر به الأمر اه عرش وقوله التوقف لا في المثل يظهر في المراد به وقوله ثم باع حق المرور
الخ أي أو باع يتيق ذلك الرب بتفويضه إليه المصطفى وقوله صو أخرى (قوله والذي يظهر الجواز أن علم الخ)
وقد يقال بل الوجه المنع لأنه لا يصح بيع ملكه لدار تبعها من المرفصا المرشتر كالبين المشتري والبائع
وقد بذلك امتناع تصديق بغير ضمانه اه عرش وقوله تبعها من المرفصا المرشتر كالبين المشتري والبائع
حيث حق المرور لا رغبة في جميع المر باع في ملك البائع ثم القول باشتراك جميع المر مطلقا ولا كان بغاية
السعة كاتذراع ومنع ملكه عن التصرف فيه بالبناء ونحوه من غير ضرر على المار أصلا في غاية العدول
المن (مكان تساميه) الامكان إطلاقا في مقابلة التعذر وتارة في مقابلة التعسر وهو المراد هنا نهاية
(قوله يعني) الخ قول المن في باع في النهاية والتمني (قوله من غير كبر كفة) أي واللام يصح كفاية في المطالب
اه نهاية (قوله من غير كبر كفة) فقيته وإن احتياج إلى تعقلير باع اه رشيدي (قوله واقصر عليه)
أي التساميه اه رشيدي (قوله وسيد كرم) أي وقد حرج عادة المصنف وجعله تعالى أنه يذكر أو لا يصل
الاتفاق في ذكره كاختلافه في ما كان تساميه صحيح الاتفاق وامكان تسليمه يصح على الصحيح اه معنى (قوله)
وذلك أي اشتراط امكان مذكر (قوله ولا ردهته) أي البيع اه عرش (قوله في نحو ذلك الخ) أي بنحو
الخ اه عرش (قوله لصحة الاستبدال عنه) أي عن الثمن بخلاف المبيع لا يصح الاستبدال عنه لبيع له
مسححة (قوله ولا امرئ فقط) لعل الغرض أن المرو رمتان باعقل من ملك المشتري إلا أن لا مكان للاتخاذ
أخذ من قوله السابق أو ملك المشتري إلى قوله وإن أمكن (قوله لصحة الاستبدال) بخلاف المبيع لا يصح

(٣١ - (شراؤا وإن قاسم) - رابع) وهو قدرة المشتري على تسليمه من عهده وذلك لتوقف الاتفاقيه على ذلك ولا ترد محتمل في تعوقه بغير وجوده لصحة الاستبدال كإثباته في بيع نحو مقصود بوضا لم يعتق عليه

قبل قبضه وهو لا يجوز اه سم (قوله أو بعبارة) عطف على من يعتق عليه قول المتن (فلا يصح بيع الضال) وفي المصباح ان الانسان يقال به ضال وغيره من الحيوان ذكره الأئمة يقال فيه ضالة ويقال لغير الحيوان مائمه ولقطته ثم قال وقول النزهة لا يجوز بيع الأبقار والضال ان كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وان كان المراد غيره فينبغي أن يقال ضالة انتهى وعليه في كلام المصنف يجوز انما باستعمال اللفظ في حقيقته ويجوز وما باستعماله في مفهومه كلي بمعنىهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم الجزار اه عـ و يأتي عن الأئمة في الضال خلاف ما ذكره عن المصباح على أن ظاهر صنيع الشارح كإثباته حل الضال هنا على غير الأذى من الحيوان (قوله كبيع ندانج) أي شرودنتر (قوله وطير سائب) أي وان اعتاد العود إلى بيته نهاية بمعنى وأسنى (قوله ونحل ليست أمه في الكوارة) حاصل ذلك أنه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة أو حال خروجه منها أو دخوله بها وأنه لا بد من كون أمه في الكوارة لئلا يتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة ضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو فمادوم تحفظها في الأولى الخلة وحكى أيضا كسر الكاف مع تحذف الواو اه (فرع) * قال في الروض آخر الباب لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والمبعض قال في شرحه قال الزكشي وفي معنى أشجار الحرم أشجاره وثرابه انتهى أي وان جاز استعمال أشجاره وثرابه كغيره ظاهر وظاهر امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلا يجزى عشباً من أشجاره أو من النبات الختمة من ذلك شجره أو فسه وتعدى المشتري بنقله إلى حوزة فبني أن يجوز له استعماله من حيث أنه استعماله وان أمه بقوله وعدم ردّه لان مجرد الاستعمال جاز في نفسه ما يراجع اه سم قال الغني وأما بيعه وهو أمير واخلطت بيت يعمل للعلل من عبيدان كما قاله في المحكم اه (قوله يتوقف أخذها على كبر كافتانج) أي فأن سهل صحت أن يمنع المأمر ويشه اه نهاية زاد الغني ورجح الطائر كالبركة لسلك اه قال عـ وش قوله مدر وقته كني في الرؤية الزوية المرغية فلا يشترط رؤية ظاهره وبالذم (قوله وان عرف بمحلله) أي الصورة أنه غير قادر على رده اه رهبدي (قوله يخص بالآذى) لكنه مخصوص في المقتضى على المصباح بغيره من غير خوف ولا كد تعب أو أمان من هربه منه اه يقال له هارب لا أبق اه عـ عبارة الغني الضال يقع على الألبان الحيوان أسياناً كان أو غيره وأما الأبقار فقال الغني لا يقال له مبدأ أبق الا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العمل والانه هارب قال الأذري لكن الفقهاء يطلقونه عليهم اه قول المتن (والمغضوب) أي من غير غاصبه اه معنى (قوله ولو لنفعة العتق) وأجيب عن الأبقار والمغضوب اه عـ عبارة الزبدي قوله ولو لنفعة العتق أي بأن اشترائه بعتقه فلا ينافي ما مر من صحة شره من يعتق علمه اذا كان كذلك اه (قوله ولو جرد حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته أنه اذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسلمهم لملكهم اه وقضيت ذلك امتناع بيع الزمن المغضوب وان لم يكن له منفعة سوى العتق بأن لم يصلح لنحو الحراسة لقدحواسه ومنافعه اه سم عبارة الغني والنهاية وقضيته أي الفرق بين نحو المغضوب والزمن أنه اذا لم يكن لهم أي الضال والأبقار والمغضوب منفعة سوى العتق يصح بيعهم والظاهر أنه لا يصح مطلقاً وقول الكافي يصح بيع البعد التامة لأنه يمكن الانتفاع بعتقه تقريباً إلى الله تعالى بخلاف الجار التامة ممنوع وضع كناية لا يوق والمغضوبان تمكنان التصرف كما يصح تزويجهما وعتقه ما كانا لم يتمكنانه فلا اه قال عـ وش قوله ممنوع أي فلا فرق بين العبد والحارس عدم الصحة إلا ان قدر على رد وقوله مدر كما يصح تزويجهما أي بأن يأتى السيد بالآبق أو المغضوب في النكاح اه وقال الريسدي قوله مدر كما يصح تزويجهما أي كما يصح تزويج السيد بإه مابان تكونان أمثنت فهو مصدر

الاستبدال عندنا لا يبيع له قبل قبضه وهو لا يجوز (قوله ونحل ليست أمه في الكوارة) حاصل ذلك أنه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة أو حال خروجه منها أو دخوله بها وأنه لا بد من كون أمه في الكوارة لئلا يتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة ضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو فمادوم تحفظها في الأولى الخلة وحكى أيضا كسر الكاف مع تحذف الواو اه (فرع) * قال في الروض آخر الباب لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والمبعض قال في شرحه قال الزكشي وفي معنى أشجار الحرم أشجاره وثرابه انتهى أي وان جاز استعمال أشجاره وثرابه كغيره ظاهر وظاهر امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلا يجزى عشباً من أشجاره أو من النبات الختمة من ذلك شجره أو فسه وتعدى المشتري بنقله إلى حوزة فبني أن يجوز له استعماله من حيث أنه استعماله وان أمه بقوله وعدم ردّه لان مجرد الاستعمال جاز في نفسه ما يراجع اه سم قال الغني وأما بيعه وهو أمير واخلطت بيت يعمل للعلل من عبيدان كما قاله في المحكم اه (قوله يتوقف أخذها على كبر كافتانج) أي فأن سهل صحت أن يمنع المأمر ويشه اه نهاية زاد الغني ورجح الطائر كالبركة لسلك اه قال عـ وش قوله مدر وقته كني في الرؤية الزوية المرغية فلا يشترط رؤية ظاهره وبالذم (قوله وان عرف بمحلله) أي الصورة أنه غير قادر على رده اه رهبدي (قوله يخص بالآذى) لكنه مخصوص في المقتضى على المصباح بغيره من غير خوف ولا كد تعب أو أمان من هربه منه اه يقال له هارب لا أبق اه عـ عبارة الغني الضال يقع على الألبان الحيوان أسياناً كان أو غيره وأما الأبقار فقال الغني لا يقال له مبدأ أبق الا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العمل والانه هارب قال الأذري لكن الفقهاء يطلقونه عليهم اه قول المتن (والمغضوب) أي من غير غاصبه اه معنى (قوله ولو لنفعة العتق) وأجيب عن الأبقار والمغضوب اه عـ عبارة الزبدي قوله ولو لنفعة العتق أي بأن اشترائه بعتقه فلا ينافي ما مر من صحة شره من يعتق علمه اذا كان كذلك اه (قوله ولو جرد حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته أنه اذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسلمهم لملكهم اه وقضيت ذلك امتناع بيع الزمن المغضوب وان لم يكن له منفعة سوى العتق بأن لم يصلح لنحو الحراسة لقدحواسه ومنافعه اه سم عبارة الغني والنهاية وقضيته أي الفرق بين نحو المغضوب والزمن أنه اذا لم يكن لهم أي الضال والأبقار والمغضوب منفعة سوى العتق يصح بيعهم والظاهر أنه لا يصح مطلقاً وقول الكافي يصح بيع البعد التامة لأنه يمكن الانتفاع بعتقه تقريباً إلى الله تعالى بخلاف الجار التامة ممنوع وضع كناية لا يوق والمغضوبان تمكنان التصرف كما يصح تزويجهما وعتقه ما كانا لم يتمكنانه فلا اه قال عـ وش قوله ممنوع أي فلا فرق بين العبد والحارس عدم الصحة إلا ان قدر على رد وقوله مدر كما يصح تزويجهما أي بأن يأتى السيد بالآبق أو المغضوب في النكاح اه وقال الريسدي قوله مدر كما يصح تزويجهما أي كما يصح تزويج السيد بإه مابان تكونان أمثنت فهو مصدر

أو بعبارة العتق العتق مع الله يغفر في الغني ما لا يغفر في غيره (فلا يصح بيع الضال) كبيع ندونطير سائب غير نحل ونحل ليست أمه في الكوارة ونحوه يمكن بركة واسعة يتوقف أخذها على كبر كافتانج عـ (والآبق) وان عرف بمحلله ويخص بالآذى (والمغضوب) ولو لنفعة العتق للزمن تسليها وتسليها حالاً

مضاف إليه قوله وهذا هو الانسباء - قبله وبما بعد من الكتابة والعق من حيث ان البيع من فعل
 السيد ومصوره شغافى الحاشية يبنى على ان المصدر مضاف الى فاعله ولا يتحقق ما يفسره اه (قوله فلا ترد
 جهة شراء الزمن) أى اذ ليس ثم منفعة تجسبل بين المشتري وبينه اه نهاية قول المتن (فان باعه لقادر
 على انتزاعه) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهره ان كلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع
 يلزمه وان قدر عليه البائع - ايضاؤه لا غير حيث اذا لم ينتزعه البائع ووجه بان المشتري وطن نفسه على
 ذلك فدخله في العقد عليه فلا نظر لقدره البائع حينئذ انتهى اه سم بحذف (قوله فيشمل الخ)
 متفرع على الجواب الثاني اه رشدي وفي المتن ماوافق بحث سم (قوله له واقع) أى بالنسبة للمشتري
 مسئلة السجل في الحركة اه رشدي وفي المتن ماوافق بحث سم (قوله له واقع) أى بالنسبة للمشتري
 اه عش (قوله واحتاج الخ) الاول حذف الواو (قوله واحتاج الخ) اعتمد شغافى الشهاب الرمي للطلان
 هنا ايضا على حالة العلم اه سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع فغير ان لم يتحقق الى مؤنة
 على قياس ما مر عن الطلب والاى بان احتاج الى مؤنة فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشدي
 يعنى شيخ الاسلام وتبعه اه (قوله او طرأ الخ) عطف على جهل الخ (قوله تغير) جواب لو قال سم
 التغيير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم على العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الابد
 وجوب التسليم على العباب تبعا للامام ايضا والقصر فينبلاخ اه (قوله فان اختلفا) الى التبيين في النهاية
 الا قوله ولو حقرين من قوله وتكتبته الى جزء (قوله في الخ) الظاهر شموله للعارى والاصل معا (قوله حلف
 الخ) أى مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فادى المشتري انه كان عاجزا عند البيع كالبايع فيصدق
 سم انه مدعى الفساد اه سم اقول بل كلام الشارح شامل كالمهر وبغضه ايضا قول سم قوله حلف أى
 انه لم يكن قادرا على الانتزاع اولا بل لانه اه (قوله وان عدم انعقاد البيع) وعلى هذا السنن ههنا
 فاعمدى في الصدا اه عش (قوله ما يعجز) الى التبيين في المعنى الا قوله ولو حقرين من قوله أو واسطون وتوله
 وتكتبته الى ذلك (قوله أو تسلمه) الاول حذف الف اه عش قول المتن (من الاناء) نجما يستثنى

لوجود مسائل يشبهه بن
 الانتفاع مع امكانه فلا ترد
 جهة شراء الزمن المنفعة للعق
 (فان باعه) أى المصوب
 ومنه الاخر او ما ذكر
 فيشمل الثلاثة (لقد على
 انتزاعه) أو رد (صع على
 الصع) حيث لا مؤنة لها
 وقع توقف قدرته عليها
 لتيسر وصوله اليه حينئذ
 ولو جهل القادر نحو غصبه
 عند البيع واحتاج لمؤنة
 أولا لانه يغفر عند الجهل
 ما لا يغفر عند العلم او طرأ
 عجز بعد تغير للاطلاع على
 العيب في الاولى وحده
 قبل القبض في الثانية فان
 اختلفا في العصر حلف
 المشتري ولو قال كنت اظن
 القدرة فبان عدمها حلف
 وبان عدم انعقاد البيع
 (ولا يصح بيع) ما يعجز
 عن تسليمه أو تسلمه شرعا
 كعجز في بناء وفصل في خاتم
 (ونصف) مثلاً (معين)
 خروج الشارع انتفاعا شائعة
 المال عنه (من الاناء
 والسبق) ولو حقرين
 ليعلان فنعهما بكسرهما
 (وتعجزهما) مما تنقص
 قيمته أو قيمتا الباقي بكسره
 أو وضعهما نقضا

بمقتضى قوله كتب بغير غلط وكذا (٢٤٤) أو اسطوان فوقية أو كاه قطعاً واحدة من نحو طين أو خشب أو زهر فوف من لبن أو آجر

أما النقد فيصع بيع نصف معين منه حرمة اقتناؤه وجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق للعطليب فلا يضر من شيء على بيعه ويؤخذ من قوله حرمة اقتناؤه الخ أن الكلام في ما يهله النقصه أما ما لا يحتاج استعماله لئلا يخلو ببيع نصف معين منه اه عش (قوله بمقتضى الخ) أي يتم قال في المصباح جعلت بقلان قبضاً من ولا يتخلف باهر، أي لا يتأهل ولا يترتب به واحتفلت به اه معنيته اه عش (قوله أو اسطوان) أي يعود اه عش (قوله فوقية الخ) أي فوق الجدار أو الاسطوان وكذا اضيقوه أو كاه قطعاً الخ قال المغني والاسن لا يهله لا يمكن تسليماً لا يهدم ما فوقه في الأولى وهدم شيء منه في الثانية اه (قوله أو وصفوا الخ) عطف على قوله قطعاً الخ عبارة للغنى والاسن وكذا إذا كان الجدار من لبن أو آجر ولا شيء فوقه وجعلت النهاية نصف سهمك اللبن أو الآجر فإن جعلت النهاية صفان صفهما صغ فأن قبل هذا مشكل لأن موضع السقف قطعة واحدة من طين أو غيره ولا نرفع بعض الجدار ينقص قيمة الباقي فليفسد البيع كبيع جسد عن فنه أو جيب عن الأول بأن الغالب أن نحو العين الذي بين اللسان لا يفتنه عن الثاني بأن نقص القمة من جهة انفراد فقط وهو لا يؤثر بخلاف الجذع فإن أخراجه يؤثر ضعفاً في الجدار اه (قوله حيثن) أي حين جعل النهاية صفاً واحداً اه كردى (قوله كاحد زوجي خف) أي واحد مصري باب اه معني (قوله لا يمكن استدراكه) أي بشرائه أو ما يباعه أو بشرائه المشتري ما يبيع اه معني (قوله وكشبه الخ) عطف على كتب الخ (قوله وذلك) أي عدم محتمل ذكر (قوله لتوفقه) أي التسليم (على ما) أي كسر أو قطع (بنقص ماله) أي ماله ليسع أو الباقي نقصاً لا يمكن تداركه (قوله وقدمت بنائع اضاعة المال) أي ففى حرم اه معني (قوله وفارق) أي بيع ما ذكر حيث لا يصح (قوله تدارك نقصهما) أي نقص الخلف والارض (قوله ان فرض الخ) عبارة للمغني وفروقا بينه وبين جميع ذراع من أرض بان التمييز فيها يحصل بنصب علامة بين المكين بالضرر فإن قيل قد تنطبق مرافق الأرض بالعلامة وتقتضى الشيعة فينبغي إلحاقها بالثوب أوجب بان النقص فيها يمكن تداركه بخلاف الثوب اه (قوله بالعلامة) معناه: ينطبق لا يتدارك لا يفتني ولعل التدارك يحصل بشرائه قطعة أرض يحتاجها أو نحو ذلك اه رشدي (قوله تبيينه) إلى المتن ذكر عرش عن الشارح وسكت عليه (قوله وان خالفه صغره) أي يحمل العقد وكذا صغره بقية أمثاله (قوله لا غلب لهما) أي بلدة العقد (قوله في الأولى) أي في مسألة ضغط الاحتفال بالأول أي بما ياتي في نحو وكالة الخ (قوله وفي الثانية) أي في مسألة تحمل النقص بالثاني أي باعتبار أغلب محال بالأول (قوله البيع البعض) إلى قول المتن الرابع في النهاية والغنى الأول وكأرض إلى ونحو الموهون (قوله كلفنا الكبراس) أي القطن اه عش أي القطن من القطن كلفنا القاموس لكن المراد هنا أعظم رموى (قوله وفي النقد صغر بطر يقتطع) نعم لوز بدله على قيمة المقطوع عما يساوي النقص الحاصل في الباقي فالظاهر جهة البيع ولا موضع تشتت في القطع إلا لاضاعة مال حيثن فلا يحتاج إلى حيلة شوى اه عش (قوله هي) أي الطريقة اه عش (قوله موأطعها الخ) أي موافقة العاقدين على شراء البعض الخ وأولى من ذلك كإفال الزكشي إن شتره مشاعته يقطع لأن بيع الجزء غير مطلقاً لا يصير الجميع مشتركاً اه معني وقد تقدم في الشارح كانه نهاية في شرع نصف معين أو يقيده (قوله واغترقه القطع الخ) عبارة للغنى وظاهره أنه لا يحرم القطع ووجهه أنه حل لطريق البيع فأشتمل الحاجة ولا حاجة إلى تأخير عن البيع اه (قوله واشتمل الخ) عطف على كونه الخ (قوله اليه) أي القطع (قوله وينها فارق) أي ثمان كان المشتري عالماً غير مريد للشراء أو لم يطلع عليه موأطعاً البائع لتغيره بموأطعته أو كان كاشراً بدله ثم عرض له عدم الشراء بعدل تحريم الموأطع ولا عدم الشراء ولا شيء علمية النقص الحاصل بالقطع فيمأوى بصدق في ذلك لأنه لا يعمل إلا منه اه عش قول المتن (ولا يصح بيع الموهون الخ) ولا يصح فخر جدهما سيلان قبل وزنه ما هذا إذا لم يكن لهما أن يستثنى أمان النقد فيصع بيع نصف معين منه حرمة اقتناؤه وجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق

ولم يجعل النهاية صفاً واحداً
أذ نقص الباقي حيثن من
جهة انفراد كاحد زوجي
الخ وهو لا يؤثر لأن كان
استدراكه وكشبه معينة
من مبنية خوخه مغني من
حي لا مذكر وذلك للجزء
عن تسليم كل ذلك شرعا
لتوفقه على ما ينقص ماله
وقدمت بنائع اضاعة المال
وفارق بيع نحو أحد
زوجي الخ وفروقا بين
من أرض لا يمكن بل سهولة
تدارك نقصهما فنقص
ضيق مرافق الأرض
بالعلامة (تبيينه) هل
يضبط الاحتفال بينهما في
نحو وكالة والمخرج من اغتراف
واحد في عشرة فلا تكرار
آخر ما يأتي أو يقال الأمر
هنا أوسع ويصرف بان
الضائع هناك تحقق فاحتط
له بخلاف هنا كل محتمل
وهل المراد النقص بالنسبة
لحل العقد وان خالف صغره
صغره بقية أمثاله من البلد
أو بالنسبة لا غلب لهما
كل محتمل أيضاً لو قيل في
الأولى بالأول وفي الثانية
بالثاني لم يبعد (وبصع)
البيع البعض المعين (في)
الثوب الذي لا ينقص
بقطعه كغليظ الكبراس
(في الأصح) وفي الغنى
بطر بهي موأطعها
على شراء البعض ثم يقطع
البائع ثم يصدقان فيصع
اتصافاً واغترقه القطع من كونه نصفاً واحداً أن لا يقع شراء له لم يلجأ إليه بعدد أو ما قبله لرجاء البيع وبهنا فارق
(ولا يصح بيع عين تلقى بها حق يغوث بالبيع لله تعالى)

قيمة

كاه تعين الطهر أولاً دعي

قيمة عند السيلان والابن في كمال شدة ان العقد لا ينفسخ وان زال الاسم كلو اشترى بضعاً ففرض قبل قبضه
والجد يسكنون الميم وهو المالك لمدن شدة الردع في ثمانية قال عرش قوله ان العقد لا ينفسخ لا يظهر بمقابله
هذا الما قبله فان مقابل عدم البعثة المحذور عدم الانقاض بل بحق المقابلة بضع ولا ينفسخ قوله ففرض
قبل قبضه أي فانه لا ينفسخ بعهده (قوله كاه تعين الطهر) أي بان دخل وقت الصلاة وليس من مابنا ظهر به
غيره اه عرش (قوله انقبض أجرة قصر مثلاً) عبارة المنع كقوله قصر الثوب أو صفة وقت الصلاة عرش
فان له الحس إلى قبض الآخر ولو استأجر قصر أو على قصر أو ليس له به بعد ما لم يقصر حله في باب بيع
المبيع قبل قبضه اه (قوله أو انقاض الخ) عطف على قبض الخ (قوله وكذا عرش الخ) عطف على قبض الخ (قوله أو انقاض الخ)
(قوله أو برها) أي قوله اه كدرى (قوله في عله) شامل للحرب وسائر في العار به أن معبر الأرض لو رجع
بعد الحرب قبل الزرع لم يفرغ أجرة الحرب فلا ينظر هذامع ذلك اللهم لأن يكون هذا فيما لا يمكن زرعها
الابعد حشاً وذلك فيما لا يمكن بدونه اه سم وقد يقال ان الكلام هنا في مجموع الاو والابن لا فيما ياتي
في الحرب وحده فلا منافاة (قوله وهو ما اذن القيمة) هلا كان المقابل أجرة مثل عله وحول لا يلزم ان يكون
قدور ياداً القيمة فابايع اه سم (قوله وذلك) المشار اليه قوله لا يبيع مع المالك الخ (قوله ونحو
المروان الخ) عطف على قوله كواي الخ (قوله جعل) أي بان وهما ملكه عند الدين اه عرش (قوله
بعد القبض الخ) أي اما قبل قبضه أو بعد باذن مرتبه فيصع لا تنفعا المانع اه معنى (قوله أو شرعاً) أي
بان مانع من علبه الحق وتعلق الحق شرهه اه عرش (قوله لمن غير مرتبه الخ) متعلق ببيع انفسد
في كلامه قال عرش أي لان في قول المرتن للشرع اذ اورد قول للز (ولا الخافى المتعلق بوقت بيعه)
ونخرج بيده معقبة فيصع من المورس لا تنقل الحق إلى المشتع وجو دما يردى منه خلاف المعسر لما يبيع من
ابطال الحق بالكلية الا في العتق في سوي القوت في استيلاء الامتلاك لانه هذا التفصيل ولا يتعلق الارش
توقيله لا لاجنبية منه اه معنى زاد الا في مال اذا لم يتعلق بالبرقة فيصع العتق والاستيلاء طلقا كالبيع
حتى لو اوجب جنابة العبد قصاصاً فاعتقه سيده وهو معسر ثم عني على مال قال البقيتي لم يطل العتق على
الاقس وان بطل البيع في نظيره العتق ويلزم السيد القداء وينظر بساره اه وأقره سم (قوله لنير
الحشي عليه الخ) متعلق ببيع المقدري كلام المصنف أي ولا يبيع الخافى المذكور لنير الحشي عليه بغيرائه
(قوله كالأرشد اليه) أي إلى التقيد بغيرائه الحشي عليه (قوله ما قبله) أي تقيد المصنف بعدم العتق
مسئلة المروان بغيرائه المرتن اه رشدي (قوله لتعلق حقهما) أي المرتن والحشي عليه (قوله ومحل
الثاني) أي محل عمل محبة ببيع الثاني وهو الخافى اه عرش (قوله والا) أي بان يبيع لغرض الجنابة أو ذراه
السيد بالفعل أو اختاره وهو موسر (قوله في الاخيرة) أي في اختسار السيد الموسر القداء (قوله وان ما زله
الرجوع الخ) مفهومه انه بعد البيع يمنع رجوعه وهو قضيتوه ألا في الجنابة فلو باعه باذن المشتق
بشرط القداء ثمه وامتنع رجوعه في شرع العباي هنا قل أن جعل رجوعه عن القداء لم يعتب بنحوه
أو يقوته بنحوه ببيع انتهى لكن لو تعسر القداء ينفى جواز النسخ كقوله تعذر من غير رجوع ولا ينفسخ
لماطل بفيه فلا يضر مدر (قوله في عله) شامل للحرب وسائر في العار به ان معبر الأرض لو رجع
بعد الحرب قبل الزرع لم يفرغ أجرة الحرب فلا ينظر هذامع ذلك اللهم لأن يكون هذا فيما لا يمكن زرعها
الابعد حشاً وذلك فيما لا يمكن بدونه (قوله وهو ما اذن القيمة) هلا كان المقابل أجرة مثل عله وحول لا يلزم ان يكون
لا يلزم ان يكون يعقد زبادة القيمة فابايع اه سم (قوله لتعلق بوقت بيعه) هذاف البيع وأما في العتق فقال في
الروض وينفذ عني الخافى أي الذي يتعلق بوقت بيعه من المورس لا المعسر وكذا استيلاء الجنابة اه قال في
شرحه ما اذا لم يتعلق بالبرقة فيصع العتق والاستيلاء طلقا كالبيع حتى لو اوجب جنابة العبد قصاصاً
فاعتقه سيده وهو معسر ثم عني على مال قال البقيتي لم يطل العتق على الاقس وان بطل البيع في نظيره العتق
العتق ويلزم السيد القداء وينظر بساره (٧ قوله بغيرائه الحشي) هلا أخوه من قوله أو تلفت قوله

بنفسه لا يتقال الحق الى ذمتهم مع عدم حتم الجوع فليبتأمل اه سم (قوله أو صدره على الحبس) أى أوموته
أسى ومضى (قوله فمض البيع) أى فمضه الحق عليه ان شاع شرح العباب اه سم (قوله فمض البيع الخ) نعم
ان انقطاع الفسخ حقه كإن كان وارث البائع فلا فسخ اذ به يرجع العبد الى ملكه فيسقط الارش تبعه الى ذلك
الزركشى نهاية ومضى (قوله وبيع في الجناية) أى ويكرن البائع له الحاكم اه ع (قوله كان اشترى
الخ) أى أى أوترى بجنا ينقطع أو شبهه عدول بمصدقته ولا يمتنع اه مضى (قوله أو كسبه) عطف على ذمته في
المان (قوله كونه زوجه) أى التى باذن سيده نهاية ومضى (قوله وكذا لا يضر تعلق القصص برفقته الخ)
لوقول قصاصا بعد البيع في بد المشتري فقه تفصيل ذكره في الرض كاصله بعد ذلك حاصله أنه ان كان
باجل الفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالما بعد العقد أو بعده ولم يفسخ
لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلا أى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فانه ان فسخ عند
العلم فلا كلام والام يرجع وهو معنى قوله أو بعده ثم على ج اه ع (قوله قول المن في الاظهر) فلو على أى
الحق عليه بعد البيع على مال بطل البيع كل جملة البقية نهاية ومضى زاد من مظاهره أنه بمجرد العفو يبطل
البيع ولا أثر لاختيار الفداء بعد العفو فليبتأمل اه (قوله كرجع صفة الحرب الخ) عبارة المغنى ففسخه به
فتسائل الرض والمرتب اه (قوله كان كذلك) أى صريح به كإن كان الرض وفسخ اه معنى عبارة ع (قوله
قوله كذلك) أى كالتعلق برفقته قصاص اه (قوله في المعقود عليه) أى قوله وخرج من المغنى وكذا في النهاية
الاوله وهو قوى من جهة الدليل (قوله التام) أخذ بمحل كلام المصنف عليه لان اذا أطلق انصرف
لنقد الكامل و(قوله فخرج) أى بقوله التام و(قوله نحو البيع الخ) أى كصداف المرائى وقوس الخلع
العينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقد أى كإلوان المال متعلقا برفقته بموت البيع اه ع (قوله أو يولى)
أى ولو في خصوص هذا المال ثبت جعل الشارع له ولا ينعى وهذا وجه الدخول الذى أشار اليه
الشارح بعد اه رتبى عبارة ع (قوله أو يولى) وجه الدخول أنه اذا بالولى من اذن له الشارع في
التصرف في المال المعقود عليه والا فلا فسخ ونحوه ولا ينعى ما على المال اه (قوله والمراد انه الخ) أى
البيع أى لان الكلام انما هو في شرط وطاعة شرط العاقدة فلفظ في مقدم في كلام المصنف اه رتبى
عبارة ع (قوله انما في ذلك لكون من شرط البيع اذا مال من صفات العاقدة والكلام في المعقود عليه اه
قوله لا بد ان يكون) أى المعقود عليه اه ع (قوله لاحد الثلاثة) أى العاقدة وموكله وموئله (قوله
وسائر عقود الخ) عبارة المغنى وكذا سائر تصرفاته القابلة للنيابة كإلوان زوج أمثله أو ابنته أو مطلق منكوته
أو أعتقه أو أخرجه أو وفقها أو وهبها أو اشتريه به عين ماله بالعاقدة بالصف بالتصرف بدل البيع لشم
الصورة الذى ذكرتها عبارة ع (قوله مر وسائر عقود) غير بالتصرف كان أعم لشم الخ أيضا كان
طلق أو اعتقد زى بآدى اللهم إلا ان يقال الماعى بالعاقدة فيما يشتمل البائع وبغيره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر
ثم لم يرجع قديسه م جواز الرجوع لكن - يأتى في جنابة الرقيق قوله ماضى له بآدم بان المصحق بشرط
القضاء ان يموه واستنع وجوعه اه وقضية أنه بعد البيع يمنع الرجوع وهو مفهوم قوله هانوا جاز
له الرجوع عما دام الثمن باقيا على كونه في شرح العباب هنا تفصيل ان محل جواز رجوعه عن الفسخ ما دام يثبت
بنحوه ربا وبقره بنحوه انتهى لكن لو تمسك الفداء يثبت جواز الفسخ كإلوان تعذر من غير رجوع
ولا يفسخ بنفسه لا يتقال الحق الى ذمتهم مع عدم حتم الجوع فليبتأمل (قوله فمض البيع) صريح في
أنه لا ينعقض وعبارة شرح العباب أى فمضه الحق عليه ان شاع اه ووجه ذلك ان القرض ان السيد
اختار الفداء وانتقل الحق الى ذمته فلا وجه لانفساخ البيع بنفسه بخلاف ما مر من الباقي فبما لو باع
من تعلق برفقته قصاص ثم عفى على مال حيث يبطل البيع كذكره بقوله وان بطل البيع في نظيره
لوجود التعلق المتقدم سبه بدون اختيار الفداء ومظاهره أنه بمجرد العفو يبطل البيع ولا أثر لاختيار
الفداء بعد العفو فليبتأمل (قوله وكذا لا يضر تعلق القصص برفقته) فلو قل قصاصا بعد البيع في بد المشتري

أو صدره على الحبس فمض
البيع وبيع في الجناية
(ولا يضر) في صحة البيع
(تعلقه برفقته) كان اشترى
فيها بغير اذن له أو تلفه
أو كسبه كونه زوجه لا تتأثر
تعلق الدين بالرفقة التى هي
محل البيع (وكذا) لا يضر
(تعلق القصص) برفقته
(في لاظهر) لوجه السلامة
بالعفو كرجعه عنه ما لم يرض
والمرتد وشفا المراض بصل
لوتحت قوله كطاع طريق
قتل واخذ مالا كان كذلك
نظرا لحالة البيع أما تعلقه
ببعض أعضائه فلا يضر
قطعا (الزايح المالك) في
المعقود عليه التام فخرج
بيع نحو البيع قبل قبضه
(لمن) يقع له العقد من
عاقده أو موكله أو موئله
فتدخل الحاكم في بيع مال
المتعق والمقتطع بالصف
تلفه والخالف بغير جنس
حقه والمراد انه لا بد ان
يكون مالا لاحد الثلاثة
(ربيع الفضل) وشراؤه
وسائر عقوده في عين غيره
أى في ذمة غيره بان قال
اشترته بألف في ذمته

وهو من ليس بوكيل ولا ولي

عن مالك (باطل) الغيب

الصحيح لا يبيع إلا فيما كان

لا يثقل عدوله عن التبعية

بالعقد لمن له العقد

الواقع كما علم مما تقدم

أما ما ذكر من أن يثقل

العقد وموكله وموكله لكن

يدخل فيه الغشوق ومراجه

أخرجه فان العقد يقع

للمالك موقفا على إجازته

عنه من يقول بصحة لا

نقول المراد من يقع له العقد

ينصه على الترخيم يقع لا

بالإجازة فلا بد (وفي القديم)

وحكي حديثه فيضا عقده

(موقوف) على رضا مالك

يعني أنه (إن إجازة مالك)

أو وليه العقد (موقوف) فلا

وهو قولي من جهة التليل

لان حديثه صريح وظاهر

فه وان أجازوا عنه ظاهر

كلام الشافعي هنا أن

الموقوف الصفة وقال الامام

الصحة تاجز وإن الموقوف

المالك وحري عليه في الأم

ونرجح قولنا أن في ذمة

غيره ما لو قال في ذمة

أو أطلق فيقع للمباشر

والفرضي أو الوائتري

على نفسه أو في ذمة غيره

وأذنه وسماه هو في العقد

فيعلم لا ذن ويكون الثمن

قرضا لتضمن الإذن في الشراء

لذلك بخلاف نظيره في السلم

لا يبيع لأنه لا بد فسمن

القبض الحقيقي لا يكفي

التقديري وما هنا من أنه

لا بد من تقدير وصول

العرض في ملك المقترض فلا تنقض بين المشتريين خلافا لنحو ما ظاهرا في مال الله وسماه

أفنه أو لا ربح له ولم يأذنه

الحاوان الخلاف بالاصالة انما هو في العقود اه (قوله وهو) أي الغشوق (قوله من ليس الخ) أي البائع مال غيره غير اذن ولا ولاية زاه معنى (قوله ولا ولي الخ) يدخل فيه الظاهر والمقتط فان كان له مال ليس بوكيل ولا ولي وبجوابه ما قدمنا من ان المراد بولي المال من اذنه الشرع في التصرف في ماله وعليه فكل من الظاهر والمقتط وكل من المال باذن الشرع في التصرف اه عرش وقوله وكل من المال الاولي بولي المال باذن الخ (قوله أي الواقع) أي من يقع به العقد (كلمة) أي هذا المعنى أعني تقدير الواقع (عما تقدم) وهو قوله يقع به العقد والصبر المستتر في أقاد مرجع الى المعدول اليه وكذا صبر في أي لكن يدخل في المعدول اليه الفرضي على المرجح اه كرده (قوله ومراعاة الخ) أي والحال أن مراد للصفائح انما هو ما ذكره على بطلان بيع الغشوق عليه بالغاه اه معنى (قوله فان العقد الخ) تعليل لقوله يدخل فيه الخ فكان الانسب تقدسه على قوله ومراعاة الخ (قوله بعته) أي يبيع الغشوق (قوله فلا رد) أي الغشوق (قوله يعني أنه ان أجاز مال الله الخ) أو الاعتبار بإجازة من ملك التصرف عند العقد فلا يباع مال الطفل فليتم وأجاز لم ينفذ في خلاف ما يخصص المال فلا يباع ما لا يبيع بمحض نيه حاشا كتم بضم قطعنا على المجموع نيه ومعنى قول المتن ان أجاز مال الله الخ) وينبغي على هذا أن تكون الإجازة قورية اه عرش (قوله وأولى) أي أو وكيفية ما يظهر وأوله لم يذكر لأنه تفصيلا وهو أنه اذا كان في جميع التصرفات وأخص ما ذكره من تفصيله والأفلا اه عرش قول المتن (نقد) يقع الغاه والجمعة أي معنى اه معنى زاد عرش ومضارعه مفهوم العين بخلاف نقد الممل فصاره مفتوحا للعين ومعه الغراغ اه قول المتن (والأفلا) أي بان ردده بها أو سكت اه عرش ظاهر ولو لم ير الرضا (قوله لان حديثه صريح الخ) عبارة للمفسر ودليل ذلك ما رواه البخاري وملا وأبو داود والترمذي وابن ماجه باسناد صحيح اه وقابل في قال دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا لأشتر به شاة فاشترى به شاتين فباع أحدهما لدينار ونحوه الثاني صلى الله عليه وسلم شاة ودنار وذكر له ما كان من أمري فقال بارك الله في صفقة عني فكان لو اشترى التراب لم يجر فيه اه (قوله وان أجازوا عنه) أي بأنه يجوز على أن عروا كل واحد مطلقا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل أنه باع الشاة وسلمها وعند القائلين بالجواز عتق التسليم بدون اذن المالك لثبته ومعنى رسم (قوله ان الموقوف الصفة) بمعناه اه عرش (قوله وحري عليه الخ) أي على القديم اه معنى (قوله يخرج) أي قوله وفي الأوقاف عرش ما وافقه بلا نزاع والأفلا بخلافه أي أمّا إذا لم يسمعه (قوله أو في ذمة) أي ذمة نفسه (قوله لغيره الخ) وأجمع للمعطوفين معا (قوله وأذنه وسماه الخ) أي اذن الغير للمشتري وصحى المشتري الغير اه كرده وسيد كرميتر هذين القيدين (قوله ويكون الثمن) أي في الصورتين (قوله فلا تناقض بين المشتريين الخ) أي سئل السبع والسلم لأن القبض التقديري يمكن في كل منهما إلا أنه في أحدهما كاف دون الآخر اه كرده (قوله يقع لا ذن الخ) اعلم أن الذي في الرضا من أنه من كان أي الشراء الغير بعين مال الغشوق أو في ذمة غيره سواء أذن ذلك الغير أو ساء له لا يثني بعارضه شارحه فإذا أذنه وسماه هو واشترى بماله نفسه لم يملكه ان هذا من فقه تفصيل ذكره في الرضا وكسسه بعد ذلك لحاصله أنه ان كان باعاه لا يفسخ البيع ورجع بجميع الثمن ويحبه زهني البائع وان كان باعاه عند العقد أو بعده لم يفسخ لم يرجع شيء اه وقوله ان كان باعاه أو واشترى به الى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فانه فسخ عند العلم فلا كلام والام يرجع وهو معنى قوله أو بعده الخ (قوله وان أجازوا عنه) أي بأنه يحتمل أنه كان وكلاما فلا بد لئلا يباع الشاة وسلمها وعند الخالف لا يجوز التسليم إلا باذن مالك ما على ان الحديث تكلم في جمعة جماعة لكن حسن المنفرد وغيره (قوله فتم لا ذن ويكون الثمن قرضا) اعلم أن الذي في الرضا من أنه من كان أي الشراء لغير بعين مال الغشوق أو في ذمة غيره وقع له سواء أذن ذلك الغير وسماه أو لا اه وعارضه شارحه فيما إذا أذنه وسماه هو واشترى بماله نفسه لم يملكه ان هذا من نصرة وان الذي في الأصل في هذا الصور وهو وقوع العقد لا ذن ويكون الثمن قرضا أو لأجل شيئا أو لم يباعه انما في الرضا وحمله على ما إذا لم يصح الغير

العرض في ملك المقترض فلا تنقض بين المشتريين خلافا لنحو ما ظاهرا في مال الله وسماه

أفنه أو لا ربح له ولم يأذنه

تصرفه وأن الذي في الأصل في هذه الصورة وقوع العقد لأن كون البن قرضاً أو باب شخصاً لا يملأ بالاعتداد
مافي الر وضوحه على ما إذا لم يصرح الغير في ذاته بالشراء بعين الفضولي أو في ذمته أما إذا صرح بذلك
ففي العقد لأن الذي سمي الفضولي هو وبذلك تعلم أن الشارع موافق للاعتراض بخلاف الر وض
ثم ينسب في شرحه على أن تعبيره بالنقض على لا يناسب كالأذن اهـ **سـ** **قوله** فقع للمباشرة أي وتلغو
التمسكه اهـ **عـ** **قوله** وان نوي غيرة كذا في شرح الر وض أي فلا تقتصر على النية وقوله لا لأن
وهذا يؤيد ما رجحناه الأثر من قول الفقهاء لو اشترى بنسبة لولد الصغير من مال نفسه أنه يقع له الصغير بخلاف
مالواشترى بنسبة في الذمة يقع للصغير انتهى وبقي ما اشترى في ذمته بنسبة لولد الصغير فهل هو كالأشترى بـ مال
نفسه بنسبة اهـ **سـ** وقوله وبقي ما اشترى الخ لا وقع لهذا الرد فإن قول شرح الر وض بخلاف مالواشترى
الخ مبرح في أن العقد في هذه الصورة يقع للصغير **قوله** وردوان حري عليه أي مافي الأثر وكذا ضمير
بأنه **قوله** وهو جواز اتحاد القابض الخ أي ولأنه يلزم عليه أن يكون الإنسان وكلاءه غير في إزالة ملك
نفسه اهـ **عـ** **قوله** وانما اغتفر أي الاتحاد إذ كور **قوله** تضعفه أي مافي الأثر الذي حري عليه
جميع متقدمون **قوله** الخ أي الأثر **قوله** بشرطه وهو اتحاد الجنس اهـ **عـ** **قوله** فلا وجه
لرده قد توقف به أنه انما إذا ثبتت بغيره علم من الدين بالإمالة من عند نفسه ولو كسب إذا خالف في
الشراء بما إذا ثبت في مال كل لم يصح شرؤه للموكل والقابض وقوعه ولو كره اهـ **عـ** وقد يقال بخلافه خصوص
الأذن لا تقتضي مخالفة عهده وانما ما وقع التقاض فكأنه وقع الشراء به إلا أن ذلك ولم وجدنا مخالفة **قوله**
تدبر ورد إلى المتن زاد النباهة عقبة ما نصه وقد افاد معنى ذلك التخصيص جلية تعالى في فتاويه اهـ **قوله** ودعى
المتن أي حيث قال والرابع الملك من له العقد ولما اجماعه غير بطلان لابه اهـ **عـ** **قوله** شراء لولد المأه
منه أي من الأب مع أنه ليس ملكه اهـ كرهى **قوله** وملكه أي ملكه المشتري ولو لم **قوله** لا سببه الخ
عطف على شراء المأه الخ **قوله** وبما باع الخ ليس في هذا احتمال من الشارع كالكلام المأورد في كماله بل يشمل
بقية الكلام خلافاً في سببية الشئ عـ اهـ **عـ** رشدي أي من أن الجواب عما ورد على المتن يستلزم تسليم
الحكم فيكون الشارع قائلاً ببعض ما قاله المأورد اهـ أقول لا توقف في أن كلام الشارع كالتأنيده في
احتماله **قوله** وفيه نظر الخ أي وفي كون المتبوع ملك قطع أمان التابع اهـ **عـ** **قوله** وبما قطعاه الخ أي
وبسليم انقطاع التبعة بقطع المتبوع أياها **قوله** بل الاستيلاء أي بل ملكه لاستيلاء وجبته قد ينسلك
قوله أو تخميس فدانه ان اختاره الامام لأنه اذا ملكه بالاستيلاء صار رقبة فإمعه اختصار الأدم القداء اهـ
سـ وأجاب الرشدي بما عهده بل بالاستيلاء في هذا السان تسع لم ورد الشارح حقيقة متدولة وماصل المراد
منه أنه لا ملك بالشراء وانما يصير مستولياً عليه فهو غنيمية يختار فيها الامام إحدى الخصال بدليل قوله فيلزمه
تخميسه أو تخميس فدانه قد دفع قول الشهاب سم فقد ينسلك قوله الخ اهـ **قوله** فيلزم تخميسه الخ أي كل
من ولد المأه الذي حري اهـ **عـ** **قوله** ان اختاره الامام مبرح في أن من سـ سـ لا يستقل بالتصرف فيه
أبعد اختار الامام القداء وغيره وعجازه في السير تصرح بذلك فقال في فصل في سببية التملك والبيع وسببها
الحرفان كلان المتعوز كرا كمالاً اختار الامام في بيعه وعجازه في السير حراً في فصل القيمة بعد قول المتعوز وكل
لو أسره أي فانه سلبه مصلحته لاحق له أي لا كسر في رقبته وقد امتلأنا سبب السلب لا يقع عليها اهـ ولا
اذنه بان الشراء بعين مال الفضولي أو في ذمته اما إذا صرح بذلك فقع العقد لأن الذي سمي الفضولي

عامة وهو يحتاج في
النكاح مالا يحتاج لولاية
العائد (الخامس العلم)
أي المفقود عليه صفات
اللعين وقد اوصفت فيقال
اللعنة كما يعلم من كلامه لا ي
للعين عن بيع الغرور هو
ما احتمل أمر من أغلظهما
أخوه فها وقد لا بشرط ذلك
للضرورة أو المستحقة كما
سذكر في اختلاط حرام
البرجين وكل يبيع الفقاع
وله السقاء في الكوز قال
جمع ولو شربا بقول كما
المفقود ولو اشكر ذلك
الكوز من يد المشتري بلا
تقصير ضمن قدر كفايته
مما لا يلا زاد ولا الكوز
لا تمسأ أمانة في يده من
أخذه بلا عوض ضمنه لانه
عار به لا مافسه لانه غير
مقابل بشئ والمراد بالعلم
هنا ما يشمل الظن وان لم
يطابق الواقع أخذ من
شراء حاجة بشئ كثير
يظن انها جوهرة ثم لا بد
من ذلك حال العقد في نحو
صدس عشر تسع ألف وهما
جاهلان بالحساب لا يصح
وان كان يعلم بعد ثم ذكر
الغزالي خلافا لظاهره من
القراض والقرض ما هنا
معاوضة وهي تستدعي العلم
بالعوض ومقابلته حال
نحو ومن ملكه مختلف
القراض فان لم يفسد
فيمكن معرفته فليس
محصوله

بأنه باقاه يصح لرجوع التردق أمره للشك في ولاية العائد اه
والنهي بولاية العائد (قوله وهو) أي المفقود عليه (قوله يحتاج في النكاح مالا يحتاج لولاية لعائد
أعوان اشتر كل الركنه اه) أي بولاية العائد (قوله العلم) أي المتعاقد من اه معنى (قوله أي المفقود عليه)
هل يكفي علم المشتري بالقبول فقط دون حال الإعجاب والوجه لا يسمي به يجوز ينبغي أن كلفه بالمقارنة اه
عش (قوله وهو) أي الغرور اه عش (قوله أغلظهما أخوه) أي من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته
لغضه كلامهم من عدم صحة بيع نحو المفقود وان لم يكن إلا غلب عدم العود اه نهاية أي كان كان
الفاصل بغير قوي الشك ولكن يحتاج للتخصيص منه أو توشدي (قوله وقد لا بشرط ذلك للضرورة) أي
فمفتقر الجهل اه نهاية (قوله كلفه كراه) أي في باب السيد والبايع من أنه لو اختلط حرام البرجين
وناع أحد هاهنا له لصاحبه فانه يصح على الأصح اه معنى (قوله في اختلاط حرام البرجين) قد يقال المبيع
هنا معلوم العين اه سم (قوله كل يبيع الفقاع الخ) أي بالبيع محكوم به وافتقر فيه عدم العلم
للمسألة كالمعنى اه رشدي (قوله الفقاع) هو الشره التي تعمل من نحو زيب كالشيش وغيره اه
كردي عبارة عش قال في القاموس الفقاع كرم هذا الذي يشرب سمى به لما ترفع في رأسه من الزبد
انتهى وهو ما يقتض من الزبيب اه (قوله وكل ما المقصود به) أي كالشك كذا اه معنى عبارة الكردى
كالجوز ونحوه اه (قوله ومن أخذه بلا عوض الخ) قال ابن العمد في سبائك العقل من التولي وان أطلق
فلا يطلق يقتضي البدل بل بان العرف به انتهى فليست اه سم وأما الرشدي كلام التولي ثم قال ولا يخفى
أن المراد بالبدل أي في صورته لا بشئ يعوض والاطلاق البدل من شرب أو من غير ماذا أمر السقاء باسقاطه
ومنا الجاهل المعارف في القهوه فاذا هنا يجري فيها ما يجري في غيرها فها هذا كما إذا اشكر الفخائن مثلا من الشارب
أما إذا اشكر من يذره بان دفعه إلى آخر فسقطا من يد فها ما يضمنان مطلقا والقراض على من سقط من يده
ووجه ما سأل أن المستعير من المسافر ارجاء فاسد ضمان كغيره وأما إذا اشكر من بالساق فاعلم أن
الساق على قسمين قسم يستأجره من خب القوة ليسقي عنده بأجره معلوم فهو أجرا لا يضمن ما تلف بسببه
من الذي استأجره لا يتصور وقسم يشتري القهوه لنفسه بحسب الاتفاق يضمن من صاحب القهوه من أن
كل كذا وكذا من الفخائن يكذا وكذا من العواهم فهذا يجري فيما ذكره الشارح من في القسم الاول
إذا القهوه فهو ضمه بالشراء الفاسد والفخائن مقبوضه بالاجارة الفاسدة اه عبارة عش وبأن مثل هذا
التفصيل في ضمان القهوه ونحوه فان أخذ بلا عوض من المالك ولو عاذ به ضمن الظرف دون مافسه أو
يعوض ضمن مافيه دونه ومن المأخوذ يعوض ما جرت به العادة لا يضمن أمر بعض الحاضر من لساق القهوه
بذعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الاستحذال ما لك انما أياح الشرب منه بعض
فكان كل عمله له بالعوض وبقي ما اختلف للواقع والاختلاف في العوض وعدمه هل يصدق الاول
أو الثاني في نفسه فظاهر الأقرب تصديق الاختلاف ما ذكره موافق الغالب ولان الأصل عدم ضمان الظرف
ويبقى أن يحل في ذلك حيث لم توجد رخصة تصديق البائع ككون الاستحذال من الفقراء الذين حوث
عادتهم باسم لا يدفعون ثمن اه (قوله والمراد بالعلم ما يشمل الظن الخ) قد يقال المراد بالعلم في المعين
مجرد مشاهدته وان لم يعلم أو يظن أنه من أي جنس فمضموع الإجابة للمشاهدة وان لم يعلم أو يظن أنهما من
أي جنس فإتأمل اه سم (قوله من ذلك) أي العلم (قوله وهما جاهلان) أي أو أحدهما كما هو ظاهر اه
يدري (قوله أنهما معاوضة) قد يقال والقراض معاوضة اه يدري وقد يجاب بان مراد الشارح
(قوله العلم) هل يكفي علم المشتري بالقبول فقط دون حال الإعجاب والوجه لا (قوله حرام البرجين)
قد يقال للمبيع ههنا معلوم العين (قوله ولا الكوز) أي لانه باجرا فاسدة (قوله ومن أخذه بلا عوض
الخ) قال ابن العمد في سبائك العقل من التولي وان أطلق فلا يطلق يقتضي البدل بل بان العرف
به اه فليست (قوله والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الخ) قد يقال المراد بالعلم في المعين مجرد مشاهدته
وان لم يعلم أو يظن أنهما من أي جنس فمضموع الإجابة للمشاهدة وان لم يعلم أو يظن أنهما من أي جنس

ويؤيده ما يأتي قريبا في صورة السكابين ان الخط مخض ترع لامعاضة فيه وقول (٢٥١) البغوي فمن باع نصيبه من مشترك وهو

يجهل كمتلا يصح لانه
يجوز لكن قطع القفال
بالصحوي علمه في البحر
فقال باع جميع المشترك
وهو لا يعلم مقدار حصته ثم
عرفه ص لان ما تناوله
البيع ففانما يعلم ويدل
له قول الاجاب فلو طهر
استحقاق بعض عصبه
ص في الباقي ولم يقسموا
بين ان يعلم الباقي مقدار
نصيبه أولا اه والذ
يقهر وجهه كلام البغوي
ومعرفة الباقي قدر حصته
بعد البيع لا يتقبل فقرز
أن الجاهل عند البيع مؤثر
وان عرف به - ويدل كره
عن كلام الاصحاب لادليل
قبسالة حال البيع لم يكن
جاهلا بقدر حقه في ظنه
وهو كاف وان اختلف يكلم
في مسألة الزاحاة فان قلت
صرحوا بأنه لو قال بعثك
الثمرة بالف الا قدر ما يخص
مائة وأراد ان يخصه نسبتبه
من الثمن اذ ارزعت عليه
الثمرة صح لعلمه بحال البيع
لان النسوب اليه معلوم
وهو الثمن ومن ثم كان ذلك
استثناء للعشر قلت قد علت
من تعليمهم الفرق بين ما
هنا واستثناءه وان الثمن
النسوب اليه معلوم حال
العقد والاستثناء منه لمكروه.

معاضة سالا (قوله وبؤيه) أي القرن (قوله وقول البغوي الخ) عطف على قوله ما يأتي الخ لكن لا يظهر
وجعلنا سيبه الآن يصح - الواد يعني مع (قوله وقول البغوي فمن باع نصيبه الخ) ولو كان له خرمن دار
يجعل فلو دفع باع كلها ص في حصته يقطع به القفال وه سرح البغوي والروائي وقد بدله قوله ولو باع
عبدان طهر استحقاق بعضه مع في الباقي ولم يقسموا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهه وهو لبي باع حصة
قبسات أكثر من حصته صحت في حصته التي يجعل قدرها كولو باع الدار كلها أو يفرق بأنه هنام يتحقق حال
البيع أنه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل يحمل ولعل الثاني أوجه وفي البحر يصح بيع
غلبته من الوافق اذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الاجناد انتهى امدادونهما فتأمل الجمع بين ما في
الصفة وما في الامداد والنهاية في النقل عن البغوي فاعلم كلاما مختلفا أو يدعي الفرق بين الصورتين وأنه
للتألف بين الكلامين فان ما نقله عن القفال - صورته يكلو طاهر ان يقول بعث نصيبا أو ما يخصني أو نحو
ذلك فقد أورد النقد على مجهول عطف بخلاف مسألة القفال فلاتا في بين الكلامين على تقدير ثبوت جماعته
اه بصري عبارة الرشدي قوله مر رصم به البغوي الصواب ساقط ملان البغوي ممن يقول بالطلان
كفي القفال وبغيرها وقوله مر أو يفرق بأنه هنام الخ فثبت أنه لو تيق ذلك بان علم أن ما بعث من بدل حصته
أنه يصح وقضيه أيضا أنه لو علم أن ما باعه أقل من حصته أنه لا يصح لانه صدق عليه أنه لم يتحقق حال البيع
أنه باع جميع حصته ولا يعني ما فيه من العدل أنه قد يقال انه لا أثر لهذا الفرق في الحكم فتأمل وقوله مر
وفي البحر يصح بيع غلبته الخ أي اذا أفرشت أو صنت بالزئفون كان قدر أي الجميع أو لا يمنع من هذه البيع
عدم قبسه اياها اه عبارة عرض ص في حصته معتمد وقوله مر بأنه هنام يتحقق الخ يؤسف منه
لو تيق بيع الكل لكن علم أن دون نصفه باع النصف كان كبيع الجميع وقوله اذا عرفها أي بافرزها
أو بعلمه بغيرها بالخبر - يصدروا به الجميع للعائدين اه (قوله وبدله) أي لما قطع به القفال بصري
عليه صاحب البحر (قوله أن يعلم البائع) أي حال البيع (قوله والذي يقوله الخ) تقدم عن النهاية ما قد
بخالفه (قوله وما ذكره) أي صاحب البحر وهو الروائي (قوله في ظنه) أي لانه ظن ان استحقاقه لبعه اه
بصري (قوله نسبتبه الخ) أي المأز الذي نسبتبه الى المبيع كنسبة المائة الى الالف الخ (قوله اذا زرع
عليه) أي على الثمن (قوله الثمرة) أي مثلا والاراد المبيع اه بصري (قوله لعلمه) أي بالبيع (قوله
ذلك) أي قوله الا قدر ما يخص الخ (قوله العشر) أي عشر المبيع (قوله من تعليمهم الخ) وهو قوله لان
النسوب الخ (قوله ومسلتا) وهي ستم عشر تسع ألف اه بصري (قوله وهو) أي القرن (ان الثمن
الخ) هذا (قوله والاستثناء منه) أي من المبيع (قوله بيع اثنين) الى قوله وفي البحر في النهاية (قوله من غير
تخصيص الخ) أي اذا لم يعلم كل ما يتقابل عبده من الثمن كذا قد فيه في النسبة ومضى عليه الباقي في تدريه
ونقله الزكشي عن التنبية وأقره قال ابن افرغوثا حترز به عما دخل التوزيع قبل العقد فانه يصح وعلمه
يدل كلامهم شرح العباب على الجبهة أقول وقيام ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالوافق قبل العقد أنه
لووافق معسلة خمس مائة درهم وخمس مائة درهم مثلا ثم قال بعثك بالف درهم ودنا من صم وحل على
ما توافقا عليه وكذا ان الثمن من كل ما شرط العلم به ذكره في العقدا توافقا قبل وهذا يجري في أمور
كثيرة يقال فيها بالطلان عند عدم ذكرها في العقد فثبت به فانه دقيق جدا ويؤيد ذلك قول السراح مر
الاستثناء ان كان ثم جهدا وفرق ثبوت انقطاع الخ ع (قوله من غ - يرتخص كل) أي من العبدان أو
المالكين (قوله من غ) أي من الثمن ام رشدي (قوله وان استوت فيهما) أو قال ذلك الخ في التعين
فلما سأل (قوله مبيع أحد الثمين أو العبدان) عبارة العباب يصح أحد هذين العبدان أو هؤلا أو بيع
عبده المشتبه بعبد غير مبيع عشر عساه من هذه المائة ويصح هؤلا أو أحدهم باطل انتهى قال الشارح في
شرح المعول بين المبيع في السكوا وان تساوت القيم أو قال ذلك الخ في التعين أو يواحد ابيض موافق

البيع ابتداء كان الا حقه لم يفسخ فتأمل (فبيع اثنين عبدهما الثالث ثمن من غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد الثمين)
أو العبدان مثلاً وان استوت قيمتهما (باطل) كالبعض واحد منهما

كذلك العمل بعين المبيع
أو الثمن وقد تفتى الأئمة
والأشارعة في التعيين كدأري
وليس له غيره وكذا الدار
وإن غلط في حدودها وفي
الجر لوقال بعثك حتى من
هذا الدار وهو عشرة أشهر
من عشرين مسموطة
منها خمسة عشر مسموطة
في عشرة أه وظاهر أنه
لا فرق بين أن يعلم أن حقه
ذلك أو يعلم أنه يصدق
صلى العشرة أنها خمسة
فيطلق الجلة التفصيل
ومن ثم أفق ابن الصلاح
صك فيه جلة ترد وتعلم
أنقص منها ما إن تقدمت
عملها لا يمكن الجمع بكون
التفصيل لبعضها وإن
تأخرت فأنزل لجمع
ذلك كذا حكم بالتفصيل
لأنه المتيقن أي وإن لم يقل
ذلك حكم بها كقول ظاهر
(ويعم بيع صاع من صبرة)
أو من جانب معين منها وهي
طعام مجتمع والرد منها
هنا كل مما سأل الإجزاء
ببعضها نحو أرض وقر
(تلمص صاعها) للمتعاقد
لعدم التفرق وتزول على
الاشاعة فإذا تلف بعضها
تلف يقدره من المبيع
(وكذا ما سأل) صاعها
لها أو جملتها ببيع
المبيع (أي الأصح) لعلها
بقدر البيع مع تساوي
الأجزاء فلا فرق وتزول على
صاع مهم حتى لو لم يبق منها
غيره

أو بواحد بعينه وفارق نظيره في النكاح والطلاق بما يأتي في مباشر العاين فعمل أنه لا يكفي التعيين بالنية
وساقي نظيره في الثمن وقد يكون منه قوله الآخر حيث لم ير يداعا عينها أه سم (قوله كذا)
أي وإن استوت قسما (قوله وقد تفتى الأئمة في الإضافات والأشعار في التعيين الخ) مقتضى صنعه أن نحو هذه الدار
لا تعين به وهو محل تأمل أه بصري (قوله وإن غلط في حدودها) أي إنما يتغير بها كجمل الثمن في غير ما
وعكسه أو في مقدار ما ينهي المالحدا في مثله تقصير العاقل من كل منها حتى يتغير براد حده قبل أن
الرؤ به المبيع قبل العقد شرط فلازها وظن أن حدودها تنهى إلى مثله كذا فإن خلافة قاله صبر منه
حيث لم يعم الظرف فيما ينهى إليه الحد فأشبه مالوا بشرى من حاجة طمعه لجوهرة فانه لا يتغيره وإن غره البائع
وبق مالوا أشرا لها بشرط أن مقدارها كذا من الأفرع كان قال بعثك أو أكرت هذه الدار والأرض على
أتم عشرة ذرا أو على ما يؤخذ من معمة العقد وثبوت الخيار للمشتري أن يقصه والبائع أن يزدني
قوله وبغيره البائع في الزيادة الخ أه عس (قوله كذا) أي تحت عشر (قوله فيطلق الجلة) وهو قوله حتى
من هذه الدار (التفصيل) وهو قوله وهو عشرة أشهر الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل كفايته كان تطبيق
الجلة للتفصيل (قوله إن تقدمت) أي الجلة في الكتابة (عليه السلام) أي تجبى عليه بالقرار بما في الصك أه
كردي عبارة البصري قوله إن تقدمت الخ فديقال قس ذلك أن يقال في مسألة الجرمع في الجبع لنقدم
أه لاه وهو قوله على التفصيل وهو قوله وهو عشرة أشهر فتأمل أه أقول قد عني كون الجلة زائدة على
التفصيل في مسألة الجرمع بل هي كدستة لة للقال والكثير كأقادة لتعليل الشارع بقوله لأنه يصدق الخ (قوله)
لأنه المتيقن أي السبق الأقرار به مع احتمال أن الجلة من الخطأ في الحساب أو بدتغير بعلمه أه (قوله وإن
لم يقل ذلك) أي فبمع ذلك كذا أي كان يقول والجموع كذا (قوله أو من جانب) أي قوله فالتدقيق
في النهاية الأقوله أو لأحد هما قوله ويظهر إلى وذلك (قوله وهي الخ) أي الصبرة لغة (قوله كل مما سأل
الأجزاء) يشمل الدرهم ونحوها أه عس (قوله بخلاف نحو أرض الخ) أي فلا يصح صبرة لكن حكمه
أذا كان معلوم الفرع كحكمه معلوم الصاع كما يأتي عن سم قول المتن (تلمص صاعها) ينبغي أن يزيد
الشارح أو يصلة أي الحسب المين فليتب (تسبه) قال في الرض وشرحه ببيع جزء كل بيع صاعا من
أرض أو عبدا أو صبرة أو غيره أو غيرها ببيع شيئا منها الأرض بعامشا صاعا انتهى وظاهر أنه لا فرق في حصة
الثانية في صرة الصبرة بين العلامة الصعان والمجهولتها أن فرق بينهما في بعث الصبرة إلا صاعا ثم رأيت في
مختصر الكفاية لأن النقيب مانسته وكذا يجوز بيع الصبرة الأرض بعامشا أو بعامشا أو بعامشا أو بعامشا
ومن طريق الأولى إذا باع جميعها وهي بمجولة أه والفرق بين الأرض بعامشا أو بعامشا أو بعامشا أو بعامشا
وأن فرق بينهما الخ أقول لكن قول المختصر أو بعامشا الخ الثاني بالنسبة للأول (قوله لا متعاقدين) أي قوله وبحل
وقوله والفرق الخ وله ضعف الحزروا الخ في الثاني بالنسبة للأول (قوله لا متعاقدين) أي قوله وبحل
الصحة في المعنى الأقوله ولن صال وذلك (قوله فإذا تلف بعضها) أي أو بعض الجانب المعين أه سم
(قوله ولا حددها) قد يتوقف فيه إن العالم منها بقدرها صيغة بمجولة على أن المبيع أو شيئا من صيغة

وان صب عليها ما لها أو
أكثر كقوله أو أنظر
ان حاله ما بين الصوب
وذلك لتعذر الاشاعت
الجهل فلما تبين تسلمه من
أشغالها وان لم يكن مرئيا
شبهه تظاهر الصبر كروية
كلها وفارق بيع ذراع من
نحو أرض مجهولة الفزع
وشتان تطيع وبيع صاع
منها بعد تفرق سيئاتها
بالكيل أو الوزن بتفاوت
أجزاء فحصول الأرض غالبا
وبأنها بعد التفرق صارت
أعياناً متمايزة لادلالة
احداها على الآخرى فصار
كبيع أحد الثوبين وحصل
الصفة من حيث لم يربا
صاعاً منها أول ما يقبل
من ما طمأن أو الاصاغتها
وأحدهما يجعل كلوا
للجمل بالمبيع والكمية
وحدث علم أنها في المبيع
أما إذا لم يرب ذلك فلا يصح
لبس الشك في وجوده ورفع
عليه مخرج المارودي
ولفارق وغيرهما قوله
نظر لأن العبرة بما يباع في
نفس الأمر حسب فلا أثر
لشك في ذلك إذا تعبد بها
الذي يقفه نعم بأن أكثر
منها بيعت منها عشرة
فباتت ثمة متباين بطلان
البيع وكذا إذا انما
لأنه خلاف صريح من
التبعية بل والاشائية
وفي بعضها الآن يكون
جمعا لارتفاع وانخفاض
الانفال أحدهما ذلك

الحفرة للبائع وقيل انتماعا للحفرة للبائمين واختيارا وجرى على ذلك في التهذيب اه (قوله أو الظرف الخ) فيه
 تصريح بمعية بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء لجهل اختلافه هكذا في الروض وغيره اه سم (قوله قال
 البغوي وغيره ولو كان الخ) لكن رده في المطلب بأن الغزالي وغيره من وابل السوية بينهما أي الحفرة والدة
 لكن الجواب في هذه أي الحفرة للبائع وفي تلك أي موضع فمات فباع المشتري وهذا هو المعتمد اه نهاية وتقدم
 عن المغنسي ويأتي عن الأديب ما يوافق نفسه قال عرش قوله وهذا هو المعتمد أي خلافا للتعقيد اه (قوله سم
 البيع) ظاهره في مقام العلم والجعل ويصرح بذلك أنه في شرح العبايد ذكر مسئلة البغوي هذه في
 الكلام على حالة العلم بالارتفاع والاختصاص قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي
 ثم قال ومن ثم جزم الغزالي وغيره بأن الحفرة والدة كسوا أو ارتضاء ابن الرقعة وغيره وردامة قاله البغوي
 المذكور وأنه يوافق به الغزالي وغيره وهو المعتمد اه سم (قوله والفرق الخ) وقالوا بذلك نصفها
 وصاعا بن النصف الآخر صرح بخلاف ما لو قال الاصاغانسة أي من النصف لضعف الجازر وقالوا بذلك
 كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صرح اه نهاية وكذا في المغني الاقوله
 بخلافه في لو قال وقوله مر ولو قال كل صاع من نصفها بدرهم الخ قال الردي على الصورة أنه اشترى
 جميع الصبرة والأفان نصف يكون الصاع منه بدرهم أو بدرهمين فباع جميعه اه وهو المتبادر وقال
 عرش أي بان يميز كل من نصف الصبرة كان يقول بعتك كل صاع من السمن يكذا وكل صاع من الغري يكذا
 وعليه فالواقع على عيب في المبيع فهل له رد أو أحد المصنفين أم لا يسه نظر والاقرب الأول: تعدد العقد
 بتفصيل الثمن اه قول المتن (ولو باع على الخ) كذا في الحرر رجب ور بأمر فيكون من صور الثمن والذي
 في الروضة واصلا هامل منصرف ولا فرق مع فيكون من صور المبيع وهو أحسن اه مغني (قوله واحداهما)
 أي قوله بل لو اطر في النهاية وكذا في المغني الاقوله وانما جعل في الومن ثم قوله وقاقد الرادى يخرج وقوله أي بلد
 البيع إلى المتن وقوله ثم إلى رد كرا النقذ قول المتن (أو باع فدراهم ودينارين) أي أو صاعا ومكسرة فاه مغني
 قول المتن (البيع) قال في شرح العبايد الآن اتفق الفقهاء لقضية الصاع والمكسرة فليقرر وأما قضية
 وأمرت العادة بتسليم النصف مثلا من كل من النوعين أخذ من قول المتن الثاني الخ انتهى اه سم أقول ولو
 قبل بأكسمة تعيين أو قبل نصف من كل من النوعين مع أطراف العادة بتسليم النصف مثلا من كل منهما ولو أن
 في تقاقبه لم يبعد ادلاجول ولا ضرر وفي كلامهم ما يؤيده (قوله واحداهما الخ) عبارة الغزالي لم يعلموا
 قوله هنا بان ظن الخ (قوله أو الظرف صرح) فيه تصريح بمعية بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء لجهل
 اختلافه وهكذا في الروض وغيره وقد يستشكل بما ساقى من منع بيع المسكن في فارتوان رأى أعلامه
 رأيها إذا لم يرها فأرغف ألا يفرق بتصو والمسئلة هنا بما إذا ظن الاستواء كما يفسر بذلك الشارح كشرح
 الروض وغيره لجهل لأن شأن الظرف التي تصنع أن تكون مستوية أو يظن استوائها بخلاف
 الفأرة فلا يظن استوائها فان فرض ذلك لم يبعد أن يلحق بها هنا أو يفرق بان المسكن في الفأرة تشبه
 بالعم في الجدل لا يخلق فيها فالخلق يبيع بالعم في الجدل ولا كذلك السمن في الظرف ولعلنا فاسوا المنع
 في المسكن في الفأرة على العم في الجدل وقضية هذا عدم الصحوة ظن الاستواء وهو الأقرب لسلامة كلامهم
 ثم رأيت في شرح العبايد بالغ في صولة البطلان بقوله وان لم يتفاوتت فتنها على الجميع اه (قوله قال
 البغوي وغيره ولو كان تحت حفرة صرح البيع الخ) ظاهره في مقام العلم والجعل ويصرح بذلك أنه في شرح
 العبايد ذكر مسئلة البغوي هذه في الكلام على حالة العلم بالارتفاع والاختصاص قبل الكلام على حالة
 الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي فقال في شرح قول العبايد فان علم أحدهما تحت الصبرة أو ارتفاعا
 أو ارتفاعا ضابطا بصح ما نصه وقول البغوي والخوارزمي لو كان تحت الصبرة حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع
 ضعيف ومن ثم جزم الغزالي وغيره بأن الحفرة والدة كسوا أو ارتضاء ابن الرقعة وغيره وردامة قاله البغوي
 المذكور اه ووافق به الغزالي وغيره وهو المعتمد (قوله أو بالفرق الخ) صرح (قوله قال في شرح

أو الظرف صرح وغيره من
 لحقه النقص قال البغوي
 وغيره ولو كان تحت حفرة
 صرح البيع وما فيها للبائع
 والفرق بين الحفرة
 والاختصاص واضح (ولو
 باع على) أو لم يذا البيت
 جنة (أو رنة) أو رنة
 (هذه الخاصة ذهبها أو بما
 باع به فلان فرسه) وأحداهما
 مجهول قدر ذلك (أو بالف
 دراهم ودينارين) صرح
 لجهل باصل القدر في غير
 الأخيرة ويقتدر كل من
 النوعين بها وانما جعل على
 النصف

احدثهما قبل العقد المقدار اه (قوله نحو والرجع بيننا) أى فى القراض (قوله وهذا لزيد وعمر و) أى فى
 الاقرار (قوله ومن ثم لم يعل الخ) راجع لتعليل الذى قال به المتن اه ورشدى (قوله لو عل الخ) هو تقدم
 عى بعد كلامه عن الاعباء وقسامة أهلو فوق البائع مع المشتري على خمسةائة درهم وخمسةائة دينار ثم قال
 بعقل هذا بالنظر درهم ودنانير مصر وسول على ما توافق عليه اه (قوله قبل العقد) بنى أى أو مع بيان علما ذلك
 بعد الشرع عى فى العقد وقبل التناقى بنحو جل هذا البيت بل قد يقال أوقع النطق به اه سم (قوله لو يحول عليه)
 أى على المثل عبارة الكردى على أن المثل مقدر اه (قوله البائع العالم) يشترط علم المشتري أيضا اه
 سم (قوله العالم بأنه عنده) أى سم كونه وأما روية الكافية كالمو وأصح اذ هو حديثه سم معناه رشدى
 (قوله لم تعد بعينه) اعتمد النهاية والمغة نى (قوله يشترط من الخ) أى ولو قصد مثله لأنه مخرج من باب ما به
 والصريح لا يصرف عن معناه الملة م ذ سم على المنهج أقول قوله والصريح الخ قد ينوقف فى ذلك فلو أنى
 به مخرج البسم وقال أردت خلافه قبل منه كما تقدم اه عى ويؤيد التوقف المذكور قول المفتى فان
 الاطلاق ينزل على ما على مثله اذا قصد البائع اه (قوله ولا يجوز زاياله) أى فلو اختلفا فى مقدار الزمان بعد
 اتفاقهما على العلم بأصله فبني الخلاف كقولهما واختلفا فى مقداره بعد ثم يقسمه هما أو أحدهما أو
 الحاكم اه عى (قوله ونخرج بمختلف الخ) أى منكر اه نهاية (قوله المعين) فاعل خرج (قوله ان ذك)
 أى ما فى المازن من عدم العصة (قوله مل وأولى هذا الكوز من هذا الخ) قد يشعر أنه لو كان الكوز
 البيت أو الرغائب ضماهما لم يصح وليس مراد الان الدار على التعيين حاضرا كان أو غائبا بنى بالمعنى لو كان
 بعينه مل الكوز والغلاب من البراءة فلاز وكانا اثنين بمساقعة بمسدة مع العقد فيفهم من قوله ونخرج بنحو
 حطفا فاعل فاعل جعل فجعل في مجرد التعيين كافيا لكن برعلب بأنه يجعل تلف الكوز أو البر قبل الوصول الى
 محلهم إلا أن يجب بيان الفرق بين المعين وبين الفرق فقيما فى القيمة اه عى (قوله وان جهل قدره لا حاطة الخ)
 أى فيصح وان جهل قدره وان جهل المان (ولو باع قد الخ) هل ياتى بتقدير ذلك فى المبيع كقوله بعينه دينار
 فبني هذا البرهم مثا واختلفت الدنانير لكن غالب بعض أو اضعافهول به من غير تبيين ويجوز حمل الاطلاق
 على الغالب كالثنى أو لا يفرض بان الثمن يوسع فيه لا يتوسع فى المبيع لأنه المقصود بالذات أو أكثر تصدا
 فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد بها فاعله فليو اجمع وأصح رانتهى سم قد يقال بغير اعتداد بالمال به
 من اثبات ظاهر ذلك فى المبيع هل يقال بتقدير ذلك فى السلم أو يفرض بينهما بين المبيع فى الذمة فظاهر كلامهم
 فى السلم أنه لا بد من استنفاد الأوصاف وان فرض أن ثم فوعا لا يوجب الجلة ان تمأ فاده كن فى ذلك الساعة
 للامة بان يعتقدوا بلفظ البيع فى الذمة حدث أو اذاد السلم ليس استغناء شرط عليهم اه بصري عبارة
 المعبر عى على شرح المنهج قوله ولو باع بقدته مثلا الخ مثل البيع الشرع ومثل النقد العرض كالمزنا
 وأرجح اكل من باع و بنقد اه (قوله اتبع) قضيته أنه لا يجوز زاياله بغيره وان ساوا فى القية فتألى
 الرض وشرحه فرع وان باع شخص شيئا بدينار فصحب فباعه بدينار بغيره أى الدينار أو تكسبه أى باعه
 بدينار بن شخصين فباعه بدينار فصحبوا بدينار ما لزمه قوله لان الفرض لا يختلف بذلك اتى اه سم
 (قوله وان عى) أى يخالفه مع العزى يمكن تحصيله بخلاف المعلوم الاتى اه عى (قوله أوقع) وما عطف على
 موجودا (قوله أصلا) أى فى البلد وغيره (قوله أوفى البلد) عطف على أصلا اه كردى (قوله الى أجل
 لا عين) أى نقل النقد فى ذلك الاجل الى البلد فان كان الى أجل يمكن فى النقل عادة بسهولة للمعاملة
 صح لو لم يحضر استبدل عنه بجزا الاستبدال عى لا بد من عطفه على العقد وكذا استبدل بوجوده زى بغيره اه
 العايب الا ان اتفق الذهب والفضة والصالح والأكسرة وتلقبوا وطروفت العادة بتمام النصف
 ثلاثين كل من النوعين أحد فاذن قول المتن لا تحال انتهى (قوله قبل العقد) بنى أى مع بيان علما ذلك
 بعد الشرع عى فى العقد وقبل النطق بنحو جل هذا البيت بل قد يقال أوقع النطق به (قوله البائع العالم)
 يشترط علم المشتري أيضا (قوله ولو باع بشقوى البائة تعدى البائع) هل ياتى بتقدير ذلك فى المبيع كقوله

نحو والرجع بيننا وهذا لزيد
 وعمر ولا ينفذ منه ثم
 لاهنا ومن ثم لم يعل
 العقد مدة دار البيت والحياة
 وعن الفرس صح وان قال
 بما عا به ولم يذكر المثل ولا
 نراه لأن مثل ذلك يحول عليه
 ثم ان اتفق بين الفرس
 للمشتري فقال له البائع
 العالم بالله عنده بثلث باع
 به فلان فرسه لم تعد بعينه
 وينزل الثمن عليه عى بن ولا
 يجوز زاياله وكذا لنظر
 المثل فمما ذكر كذلك قد
 زايته فى نحو عوضها بن
 نظير أو مثل صدقها على
 كذا فيصع من الصداق
 نفسه لأنه اعتد بزيادة
 لفظ نحو مثل فى نحو ذلك
 ونحو بمطلة وذهب الشير
 الى أن ذلك فى ثمن فى الذمة
 المعين كعنه مل وأولى اه
 ذا الكوز من هذه الحنطة
 أو الذهب وان جهل قدره
 لا حاطة القهين بوقى سمع
 امكان الاختلاف بثلثه ولا
 غرر (ولو باع بقد) درهم
 أو دينار وعين شيئا موجودا
 اتبع وان عى بغيره وما
 أصلا ولو بجل أو فى البلد
 حلا أو بجل الى أجل
 لا عين فاعله

مغنى (قوله البيع) فان كان ينقل التملك لغير البيع فلا يصح اهـ نهاية ويستثنى منه ما لو اعتد بنقله للهبة
وكن المهدى اليه معة معة يصح عـش (قوله وان اطلق) قسم قوله وعين شيئاً تبع اهـ عـش (قوله أم لا)
انظر هـاميه قوله الآتي لان الظاهر الخ وأيضاً فاذا جهل كل منهما تقود البلد كان الثمن مجعولا لهما قال وجسه
عدم العمل بهذا الاطلاق اهـ سم وقد يعجب بان المراد بجهلها ما يتقود بلد البيع جهلها بمشخصه وانما
يعلمان وصفها وقتهما وهذا يكفي في العقد القيمة (قوله من ذلك) أى القواهم أو الدنانير قول الثالث (تعين)
هو شامل لما اذا كان الغالب مثلاً النصف من هذا والنصف من هذا سم على المنهج اهـ عـش (قوله تعين
الغالب) عبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق وان كان فلو ما سماها
وكذا انصرف الى الغالب ان كان مكسراً ولم تتفاوت قيمته انتهت ظاهره أنه ينصرف الى الغالب اذا كان
صحيحاً وان تفاوتت قيمته ووافقه قوله في شرح العباب فان قلتم حل على الغالب في الصالح مع اختلاف القيم
تختلف المكسرة قلت لان الرغبة في المكسرة نادرة فثبت غلبه معنى الشرط أن لا تتفاوتت في الصالح مع اختلاف القيم
الرغبة في مثالبه فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته اهـ وقوله ولم تتفاوتت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس
المراد بتفاوت قيمته بالنسبة للصحيح بل تفاوت قيمته بنفسه بان يكون أنواعاً متفاوتة القيمة وأما ما قيل
مع الصحيح المتساوي فلا أثره ونفسه ذلك أنه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان أنواعاً متفاوتة القيمة على
ما تقدم أنه ظاهر صريحاً شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب خالف القول
الشارح كشرح مدر نم ان تفاوتت قيمة أنواعاً ما عالج فابرجع و بصر فابهاها أوجه والوجه الاخذ به اهـ
سم (قوله لان الظاهر الخ) هذه العبارة لا تأتي في قوله أولاً (قوله اريد تعمله) أى لا يميز ولو اوجد بينهما
اهـ عـش وقوله هذه العبارة الخ صريحاً على سم والجواب عنه (قوله نم ان تفاوتت الخ) هذا انه ذن الغلبة
لا تستلزم الرواج وتدينع أنه بعيد ذلك لان قوله أور واجهامه متناهية تفاوتت واجهامه لا يقتضى اشتراكها
في أصل الرواج اهـ سم (قوله حطلة) أى كان يسع فوباصع حطلة والعر وف في البلد ونوعها اهـ
مغنى (قوله نه في الخ) ولا يحتاج في القلوس الى الوزن بل يجوز بالعدوان كانت في القيمة اهـ مغنى (قوله وان

بعتك ديناراً في معنى سم - ذه البراهم مثلاً واختلقت الدنانير لكن غلب بعض أنواعها فهل يصح من غير
تعين ويجعل الاطلاق على الغالب كالثمن أولاً ويرى قربان الثمن يتوسع فيما لا يتوسع في المبيع لانه المقصود
بالثمن أولاً أكثر قصد فيه تارة ولا يعد الاوالات لم يوجدها بنفسه فابرجع (قوله أم لا) فلهذا مع قوله
لان الظاهر اريد تعمله وأيضاً فاذا جهل كل منهما تقود البلد كان الثمن مجعولا لهما قال وجسه عدم العمل بهذا
الاطلاق (قوله تعين الغالب) قال في العباب ولو مكسراً تفاوتت قيمته اهـ وهل المراد بتفاوتت مع الصحيح
وصبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق لانه لا يميز وان كان فلو ما
وسماها وما اقتضاه كلامه كله من انهما من التقود وجسوا الصحيح انهما من الدر ووض وكذا ينصرف الى
الغالب ان كان مكسراً ولم تتفاوتت قيمته انتهت وظهره انه ينصرف الى الغالب اذا كان صحيحاً وتفاوتت
قيمته ووافقه قوله في شرح العباب فان قلتم حل على الغالب في الصالح مع اختلاف القيم بخلاف المكسرة
قلت لان الرغبة في المكسرة نادرة فثبت غلبه معنى الشرط أن لا تتفاوتت في الصالح مع اختلاف القيم فان الرغبة فيه غالبية
فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته وقوله ولم تتفاوتت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس المراد بتفاوتت قيمته
بالنسبة للصحيح المألوف بل تفاوت قيمته بنفسه بان يكون أنواعاً متفاوتة القيمة وأما ما قيل مع الصحيح المتساوي
فلا أثره ونفسه ذلك أنه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان أنواعاً متفاوتة القيمة على ما تقدم أنه ظاهر صريحاً
شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب خالف القول الشارح مدر نم ان تفاوتت قيمة
أنواعاً الى آخر ما في شرح مدر فابرجع و بصر فابهاها أوجه والوجه الاخذ به (قوله نم ان تفاوتت
الخ) هذا بعيدان الغلبة لا تستلزم الرواج وتدينع أنه بعيد ذلك لان قوله أور واجهامه متناهية تفاوتت واجهامه

للبيع قبل معنى الاجل
بطل وان اطلق (وفي
البلد) أى ببلد البيع
سواء كان كل منهما من
أهلها أو يسلّم تقودها أم لا
على ما اقتضاه اطلاقهم (نقد
غالب) من ذلك وغير غالب
تعين غالب ولو غلبوا أو
ناقص الوزن لان الظاهر
اودتهم اهـ نم ان تفاوتت
قيمة أنواعه أو رواجها
وجب التعين وذكر النقد
للاغلب والمراد به هنا مطلق
العوض الخ لو غلب يحمل
البيع عرض كقول
وحطلة تعين وان

جهل وزنه) أي وزن الفلوس اه كردى والاولى وزن العرض (قوله وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخ الشهاب الرولى فقال انه مجمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لابد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب والغضة انتهى وقوله بل لابد من المجمل أن عمله مالم تغلب المعاملة بأحدهما ولا انصرف الاطلاق اليه اه سم واعتد عش ذلك لاختلاف (قوله عن عدد الخ) متعلق بالبيع اه كردى (قوله على الاوجه الخ) الاوجه انه لو اقر بانصافه جع في ذلك المقر أو باع به وانختلف قيمتهما وجب البيان والام يصح البيع أو اتفقت واختلفا ولو وقع العقد به تخالفنا شرح مر وظاهر مر أنهم لما اختلفوا في اذاعة فقال أحدهما أردنا كذا به بنوا لا تخرب كذا بعينه وقضيته لا اكتشافه بالاراد في مثل ثما لهم ذلك مما لا يتفاوت فيه فلا يراد به اه سم (قوله كما اقتضاه تعليلهم الخ) فديقال قضية تعليلهم أنه لا يقيد بالارادو يكتفى الغلبة اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه لو اطرده عرفهم الخ (قوله بحث الأخرى الخ) أقره النهاية والغنى (قوله) وقول ابن الصباغ) مبتدأ ونحوه قوله يجعل الخ (قوله بأنه الخ) أي قول ابن الصباغ (قوله وانما لم يصح) الى المتن في النهاية (قوله وانما لم يصح الخ) راجع الى القول المترو في البلد فقد غالب نقس اه عش وقال الرشيدى راجع الى القول الشارح أو اثار ابداه به نامطلق العوض الخ اه والاول هو الظاهر (قوله العمل بنوع الدراهم الخ) يؤخذ منه أنه لو كان في البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا يتفاوت فيه في نفسه وعادة البلد في واحد معلوم منهما مصرف كل عشرين منه دينار وفي الآخر معلوم مصرف أقل أو أكثر بدنانير فقال بعينه لا يتقدم من مصرف كل عشرين منه دينار أنه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حيث يشوب عاها وهو عدم التعويل في معرفتها على التقويم اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن عدم محض ذلك البيع العمل بنوع الدراهم (قوله التي قبضة عشرين الخ) كأن الفرض أن التي قبضها كذلك معلومة اه سم (قوله ولا ينافي ذلك) أي اقتضاء الجهل المذكور اه سم محصة البيع المذكور (قوله) وهذا يقتضى اشتراكهما في أصل الرواج (قوله وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخ الشهاب الرولى كما في الثاني في الاقرار حيث قال انه مجمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لابد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب والغضة اه وقوله بل لابد من المجمل أن عمله مالم تغلب المعاملة بأحدهما ولا انصرف الاطلاق اليه وانظر لو اتفقت قيمتهما وراجهما ومجمل أنه لا يرفع ذلك لاختلاف الجنس أي يدل به ما سبق وأما النصف فالمتجه انه مجمل بين الغضة والفلوس في الاقرار يرجع الى المفرق البيان أما في البيع فان اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان والابطال البيع وان اختلفت واختلفا لاختلاف مر وظاهر مر أنهم لما اختلفوا في اذاعة فقال أحدهما أردنا كذا بعينه بنوا لا تخرب كذا بعينه وقضيته لا اكتشافه بالاراد في مثل ذلك مما لا يتفاوت فيه فلا يراد به اه سم (قوله كما اقتضاه تعليلهم) فديقال قضية تعليلهم أنه لا يقيد بالارادو يكتفى الغلبة (قوله على ما إذا عبر بالفلوس) في هذا الجمل الما في أنه اذا عبر بالفلوس لا يتقيد بغلبة قد يصور بما اذا توثقت وغلب بعض أنواع العمل العقد عليها يبقى الكلام اذا عبر بالنصف الذي هو مجمل بين قدر معلوم من الغضة وتقدر معلوم من الفلوس عند غلبة العمل بأحدهما وتقدر به بالاخر ولا يبعد جعل الاطلاق على الغالب كما جعل اطلاق التقدير الجمل بين أنواعه على الغالب لأن يفرق بان الاجمال في التقديرين أو لوعدهما بين جنسين ويتجه انه لا ينافي ذلك (قوله العمل بنوع الدراهم) ونحوه ما في التقويم يؤخذ منه أنه لو كان في البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا يتفاوت فيه في نفسه وعادة البلد في واحد معلوم منهما مصرف كل عشرين منه دينار وفي الآخر معلوم مصرف أقل أو أكثر بدنانير فقال بعينه لا يتقدم من مصرف كل عشرين منه دينار أنه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حيث يشوب عاها وهو عدم التعويل في معرفتها على التقويم لان الفرض ان عاها في النوع الاول مصرف كل عشرين منه دينار من غير تعويل على مراعاتها لعمدة موقع تفاوت الدراهم وكان هذامر اذ الشارح بقوله ومن ثم الخ (قوله التي قبضة عشرين الخ) كأن الفرض أن التي قبضها

جهل وزنه بل لو اطرده عرفهم بالبيع بالارادو الاشرى في الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الاول وقاله غير واحد في الثاني عن عدم معلوم من الغضة مثلا بحيث لا يطلقونه على غير ذلك انصرف ذلك العدد على الاوجه كما اقتضاه تعليلهم بان الظاهر ان درهما الغالب ولو انقصا ومن ثم رد بحث الأخرى حل قولهم لو غلبت الفلوس حل العقد كما في ما إذا عبر بالفلوس لا الدراهم وقول ابن الصباغ لا عبر بالدراهم عن الدنانير في قوله ولا يجزى العمل على ما إذا لم يطرد عرف بذلك ثم رأيت الجسوع وحقا قاله بأنه مبنى على ضعف وانما لم يصح بعينه لا يتقدم من مصرف عشرين منه دينار العمل بنوع الدراهم وانما صرفها بالتقويم وهو لا ينضبط ومن ثم صرح بحاشية درهم من دراهم البلد التي قبضة عشرين منها دينار لانها معبنة بخلاف ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكفاية التي يدراهم ان السبدلو وضع عند دينار من ثم قال أورد ما يقابلهما من الدراهم مع

مرضان آخران (وقيل بلفظ أحدهما وتقاربا فية أو روبا) (اشترط التعيين) لأحدهما في العقد لفظا ولا يكفي أن يكون اتفاقا فيها بخلاف نظيره في الخلع لأنه أوسع ثم يشكك عليه الاكتفاء بنسبة الزوجين النكاح كباقي الأثر يفرق بان المقود عليه ثم يرب من المنفعة وهنذا ذات العوض فاغترس ثم لم يغيرها وان كان مبنى النكاح على التعبد والاحتياط أكثر من غير، فإن اتفاقا في وروبا لم يشترط تعيينه لأغراض يختلف به فيسلم المشتري ما شاء منها موان كان أحدهما مع الآخر مكسرا ولو أطلق السلطان ما وجب به عقد نحو بيع وابارة بالنقص أو الخيارات كان هو القالب حيث أوما أقرضه متلاوان كان طله في قبض العقد لم يكن له غير، يحل زاده أو نقص أو من وجوده فان فقدوه مثل وجب والاعتبرت قيمته وقت المطالبة ويجوز التعامل بالافضة الجاهل قدرونها أو الزاخر في البلد وان جعل قدرها هو له كانت له قيمة ولو تغيرت أم لا استهلك فيها أم لا وفي اللغة قال في المجموع لان المقصور راجحها فتكون كغيرها ما عين أي الجهولة الأجزاء أو نقاد وهاوئا

وان جهلاهم (انظر مع أنه أبراه سم على جعله علم تسامى في ذلك الشراء للعقود لكن هذا لا يدفع الاشكال بالنسبة لقوله ويجري ذلك في سائر الديون الخ فالأولى بالجواب بأنهم لم يبالوا بالجهل بل بإمكان معرفة الباقين بعد فاش بهما باع اشترط بعدان شر كموه لا يعلم قدر حصته منه حيث صبح البيع مع العسل بعد معرفتها بخصه كالعقد اه عيش (قوله) فاعترفت: مالم، ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة بوزن بين أهضو به تأم تبرع يصح تردده بأبعه بالبراهم قول يصح عمله على ثلاثه أو يسلط وجهان في الجواهر وحزم في الأنوار بالطلان لكنه غير بدراهم ولا فرق بل البطلان مع التبرع ينافي لأن الأصل فيه أن يسلط أو لا يستغرق زاد الإجماع أو للعقد فلا عهدنا ثم ان كان ثم عهدا أو قرينة بان اتفاقا على ثلاثة مثلاً قال بعتك بالبراهم وأراد المعهود فاحمل القول بالصحة اه تنبيه قال عيش قوله من مرفعة بيان ما باع والمضى أنه باعه بضعون ثم عشرة دراهم وقوله من أحمل القول بالصحة معناه اه قول المتن (أو نقدان) أي أولى البلد نقدان فأكثر ولو صحها ما مكسرة اه معنى (قوله) أو عراض آخران (لا موقر) هنا عبارة النهاية أو نقدان فأكثر أو عراض كذلك اه أي فأكثر عيش (قوله) وتقاربا) إلى قوله والاعتبرت في المعنى وإلى المتن في النهاية لا قوله وفي عدم صحة السلب إلى وإذا خلت قول المتن (اشترط التعيين) ومثله ما لو تباعا بطر في بلدن واختلفا بقدهما فلا من التعيين (فرع) (قوله) قال بعتك بقرش اشترط تعيين المبادنة في العقد لأنه يطلق على الرأب والأكب ونحوهما مما يغلب استعماله في نوع مخصوص فيصير عليه عند الإطلاق اه عيش (قوله) ولا يكفي نيوان اتفاقا الخ) هذا شامل للموافقة على أحد التقدي من قبل العقد ثم فواء فلا يكتفي به لكن سائى في السلم في شرحه وبشرط ذكره أي الصفات في العقد ما نسبه ثم لو وافق قبل العقد وقال أردنا في حاله العقد ما كاتفة: عليه صعب على مقاله الأسوي الخ وفيه أن يقال هنا كذلك فليتنامل: أن يقال ان الصفات لما كانت تابعة كتنفيها لم تكن على ما ذكرتم بخلاف التعيين بهت فانه نفس المستقود عليه في يكتف بنسبه اه عيش بخلاف وقوله وفيما سالخ تقدمتني حاشية في بيع اثنين بعد جماع الخ اعتماده على أن ما هنا هو التعيين معناه العقد عليه أيضا لنفسه (قوله) يشكك عليه) أي على عدم اكتفاه بالنسبة (قوله) كباقي) أي في أركان النكاح من أنه لو قال من له بنت لأخرز وجعلتني وفوا بعتي منها فانه يصح معنى وعيش (قوله) بان العقد عليه مالم) عبارة للمضى بان ذكر العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلاف ثم فاكفي بالنسبة فيما لا يحيد ذكره اه (قوله) لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة مراه سم (قوله) لم يشترط تعيين) أي فان عين شيئا تسع كالمس فليس له فيه غير ولو ألقى قيمته اه عيش (قوله) فليس المشتري الخ) أي حيث لم يعين البائع أحدهما والأوجب ما عساه ولا يقوم غيره مقامه كالمس اه عيش (قوله) ما وجب بعقد الخ) أي سواء كان العقد بيعي وهو ظاهر أو في النمة اه عيش (قوله) بعقد نحو بيع) النص يقتضي عن العقد (قوله) مثلا) أي أو تلفعا أو أسلفه (قوله) وله مثل الخ) لعل صورته كإذا كان بالمثل مثلا أو عاوا بطل عن عها اه وشدي (قوله) اعترفت قيمته وقت المطالبة) أي إذا لم تكن تقوى بحسب عواذا خروفتان وجوده مستقوما في ظاهره وبرج للفرام في بيان الحديث لا فيه عادة السلم بل من ثم يعر فلا عزم اه عيش (قوله) وان جعل قدرها) الظاهر قدره (أو وجوده الأصل قدرها اه بصري عبارة النهاية بقدرتها اه (قوله) أو الزاخر الخ) عطف على المسامول الخ (قوله) سواء كانت الخ) أي القس اه عيش (قوله) ولو في النمة) أي ولو كانت المشغولة للعامل بها في النمة كذلك معاوية (قوله) وان جهلاهم) انظر مع أنه أبراه (قوله) لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة مراه (قوله) ومثله) انظر صورته (قوله) ويجوز التعامل بالمشغولة) قال في الروض وان قلت أي بان بعد البيع فله فضاء للمشغول حذافه الرد اه قال في شرحه ان اجتمع منها بالسق لم يمتز والاقبطل البيع كالأظهر من غير الجنس اه وظاهره أنه لا فرق في ثبوت الرد بطلان البيع فيما ذكره بان يعبر بالبراهم أو يقتصر على قوله بعتك بهذه مثلا فليتنامل فقد يقال لا يصح إذا صبر بهذا وكان

(قوله لا رواج الخ) أنه لعدم الصفة له بالنظر المذكور (قوله حتى يخلف) أي الراجح (قوله نعم بحث الخ) معتاده عن (قوله وفي عدم صفات الخ) (قوله وفي عدم صفة السلم الخ) انظر البيع في الفقه اهـ سم والظاهر أنه مثل سلم كما يفهمه قول الشرح صفة بيعه معنيته حتى قد البيع بالبيعين (قوله نعم أي انقشورة اهـ عن (قوله حل الماقي الخ) أي كسرا وانما أعاد قوله دنا بصد (قوله وهي متناهية) أي المنشورة (قوله نعم بحث الخ) أي صورا لقضية العبدية نعم بعد هذا من القضية ولا يكتفي ما بساها فيها قسم من القروض والباقي من ان وجدت شرط وطوبى له بقال في عكس معلوم علم أن الكلام في غير القضية المقصودة أمّا هي فلا يجوز البيع حتى في الله وتفاوت في القرض واختلاف قيمتها وأما البيع بالبيع فلا مانع منه إذ عرف كل نصف منها على حدته باختلاف القرض أخذ من بيع الورق الأبيض الثاني اهـ عن (قوله وحدث) أي حتى فقد المثل (قوله فالمعتبر فيه) أي في القيمة (يوم المطالبة) أي إذا أمكن تقويمها فيه والأخر أوقات وجوده متقوما كغير عن (قوله سبها) أي المطالبة (لوجبها) أي القيمة (قوله أخذت قيمة الدراهم ذهبها) أي أخذ من الوقوع في الرأيا فإنه لو أخذ بدل الدراهم المنشور فصفته ماسة كان من فائدة مدعو وقردهم إلا يتوهى بالطلوع (قوله وعكس) أي قيمة الفسخ مدراهم اهـ عن أنظر لو كان كل من الدراهم والدنانير مفسوخا بشئ من الآخر ككلوا الغالبين في الدنانير فظاهر الرافضين الرافضين بقدر الاختلاف المذكور والضرورة ويكتفي بأخذ البدل من العرض (قوله من أي نوع) أي قوله على القطع والنهاية والمنسحق (قوله من أي نوع) أي دان لم يكن من أنواع الطعام بدليل أنه لم يجعل قسم ذكرا لالاقطع والارض والثوب في أن ساسة الشئ عن من أن المراد من أي نوع من أنواع الطعام فلهذا ما يجري دأه في القرض من أن الصبر هي الكرم من الطعام اهـ وشدي أي وقت قبل الشرح أن المراد من الصبر هنا كل مماثل الأجزاء قوله الثاني (المجهرولة الصمان) أي المتعاقبة من نهاية ونحو أي أو أحدهما (قوله والقطيع الخ) (قوله في الصبرة) (قوله بالنصب) ويجوز أن يراد بالأصل أو الجاهل بالنصب على البدل من الصبرة على محله وله مراده واللام يصف لأن بيع استوفى مفعوله بإضافة البديل بقرينه مفعول الإبطار في التبعية لأن المبيع المعلوم للبيع لا يكون إلا واحدا لا يقل عن من البدل لأن البدل من قبل نيات على أن نقول هذا فإسناد كونه على نية الطرح ليس معناه أنه ساقط الاعتبار رأسا كسب على أقسام الضعيف معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر قوطنة البديل قد توقف عليه المعنى للقصود وكفى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن أن يكون النصب على الحال كفى بعدم ذلك ولعل الأول أولى لأنه أدل على المراد من ذكر هذا البدل في العقد قوله اهـ سم عبارة الماضي والنهاية قاله الشارح نصب كل أي على تقدير بعث الصبر ويضع حرجي أنه بدل من الصبر وانما سم هذا البيع لأن المبيع مشاهد ولا يضر الجهل بحيلة الثمن في حال العقد وفارق عدم الصفة فيجعلوا باعوا بما قرأه في كتب من الدراهم اهـ قوله القدرة بأن الغرض متوقف في الحال لأن ما يقابل كل صاع معلوم القدرة حيث لا خلاف في ذلك اهـ قال عـ شـ قوله من المجهرولة القدرة أي المعادن وأحدهما اهـ (قوله على القطع) أي من البسالة وقال الكندي أي على أنه قطع النعت عن الثمن والشر وطند كور في الخوصلة القطع المتابع لأن النعت المألوع كذا في قوله لا في قوله مع ذكره أي ذكر

للمجموع صفة (قوله وفي عدم صفة السلم) انظر البيع في الفقه (قوله بالنصب) يجوز أيضا ولعل الوجه أن النصب على البدل من الصبر على محله وله مراده وأدلى به لأن بيع استوفى مفعوله بإضافته إلى البطلان يبق له مفعول الإبطار في التبعية لأن المبيع المعلوم للبيع لا يكون إلا واحدا لا يقل عن من البدل لأن البدل من قبل نيات على أن نقول هذا فإسناد كونه على نية الطرح ليس معناه أنه ساقط الاعتبار رأسا كسب على أقسام الضعيف معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر قوطنة البديل قد توقف عليه المعنى المقصود كفى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن أن يكون النصب على الحال كفى بعدم ذلك ولعل

لأنه لا رواج حتى يخلف
الجهل بالقصود وكذا
يقال في عدم صفة
السبب الخاطو بالماء وهو
السبب المختلط بغيره
لغير تركيب نعم بحث
أورزعة أن الماء لو قصد
خلطه بالبن لغير حوصته
وكن بقدر الحاجة صح لأنه
حدث خلط غير المسك به
التركيب وفي عدم صفة
السلم والقرض في الطواهر
والخطبة المختلطة بشيء من
صفة بيعه معنيته حتى قد
المعاصرة بها جعل أطلق
عليها إذا كانت هي الغالب
وهي متبعية فتمثلها
حيث تمتت بجماعه أو
اتلاف لإبتيها على العقد
الآن فقد أثبت وحدث
فالمعتبر فيه يوم المطالبة
الآن على سببها وجعلها
كالنصب فصبأ أقصى فيها
والاتلاف فصبأ قيمة يوم
التلف وحدث وجبت القيمة
أخذت قيمة الدراهم ذهبها
وعكس (ويصير صبرة)
من أي نوع كانت المجهرولة
الصمان) والقطيع
الجهول العدد والارض أو
الثوب المجهرولة النوع (كل)
بالنصب على القطع لا متناع
الضرورة لفظا ومحلا لأن
البديل يصح الاستفناء

عنده ما يدل الاشتغال فراضع بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذفه يدل وأما بدل السكت فهو حذف المبدل عنه ما لا يتغير
 كالنقص وهذا لا يصح الاستدلال به عن الأول ولأن الثاني لأن الشرط ذكر كل من الصبر وكل ما يصح به وجوبه وحسنه التقدير على القلم ويصح
 به الصبر ما ذكره كونه مذكراً كل ما يصح به عقد ذكرها وجوبه التقديم هذه المنة ما يتوهم من عدم الصفة لها توجه له أن كان
 يقتضيه تعليلها إلا في (تبيين) عن آخره وهو وجه النص بتدويره على المعقولة لتسرع وجوبها فاعاد تكرارها أنه مفعول ثانٍ وراضع
 أنه لا يصح له أنه عين المفعول الأول (٢٦٠) الذي هو الصبر في الحقيقة وأما غايته أنه تفصيله وأعلم أنه يرتب على ما تقرره

لا بد من ذكرهما أعني
 الصبر وكل ما يصح به
 لو اقتصر على بعضه
 ما يصح به أي وأشألى
 الصبر نحو يعلم به
 متقوم يؤيده فترفعه
 الصفة هنا عدمها في
 من هذه كل ما يصح
 وكل ما يصح به من
 بأنه في هذه لم يصف
 لجميع الصبر بل بعضها
 المختل للقليل والكثير
 يعلم قدر المبيع تحققة
 تحققتا بخلافه في
 المتن وحديثه فثبت
 الصفة في صورة الاقتصا
 المذكور غير صحيح لا
 مع حذفه فقول أي وشار
 الخ لأنه فيها لم يصف
 لجميع الصبر فكان
 كل ما يصح به غير م
 لتعيين المبيع وثلث
 الإشارة هنا غير م
 له كجمله واضح يؤخذ
 الفرق إذ كونه به
 هذه الصبر كل ما
 بدرهم ولا يضر ذكر
 هذه لأن إضافة
 الصبر تلقى النظر

البائع كل ما صالح (قوله عنه) الأولى في أي التركيب المشتمل عليه كما يفيد قوله الثاني ما يدل
 الشكل الخ (قوله) أما يدل الاشتغال أي مستلغ بدل الاشتغال (قوله) بل شرطه عدم أخذ الال الكلام الخ
 أي يورث باختلال الكلام بحذفه كلفي (قوله) وهذا لا يصح أي حذف واحد منهما (قوله) ويصح الخ خبر
 بالتقدير الخ (قوله) مع ذكره كل ما صالح الخ لعله حل معنى والا فالظاهر أن التقدير إذا كان كل ما صالح (قوله)
 وجهه التقديم هذه الصفة الخ لا يتفق ما فيه (قوله) وما يصح به الخ وجهه الرذان الثمن معلوم بالتفصيل
 و (قوله) كما يفيد أي الرد اه كردى (قوله) بما قررت به الخ يحل تامل (قوله) ليسع أي المضاف
 إلى الصبر (قوله) استأثره أي النصب على المفعول (قوله) لا يصح له أي لأن يكون مفعولاً ثانياً
 أنه لا بد الخ بيان لما تقررو (قوله) أنه لو اقتصر الخ فاعل يترتب (قوله) يؤيده أي عدم الصبر (قوله)
 هنا أي في مسئلة المتن (قوله) لأنه الخ تعاميل له غير صحيح (قوله) إضافة البيع الخ لعله الأول أن
 يقول لأن التبعض الذي أفادته من في التفصيل مقصود حتى في مسئلة المتن (قوله) يؤيده أي الصفة
 أو عدم الضرر (قوله) ان جعل الخ بيان لما أفاده الخ (قوله) بخلاف مالو أرادهم البيان أي قد يعلم بعليه
 حذف المدين وتقديره وبي أن راجع في فنه له بصري أو قول جواز الرضى لكن بشرط ذكره مع الجار
 والمجرور وكذا يلزم على البيان أيضاً أن الإشارة السابقة تتخذ عن معنى الفاعل لتعين (قوله) فلا راجع الخ
 ولولا بل الصاعاً منها بدرهم وما زاد حاسبه صاع فاصفوا وهو ما علم أو بعكها هي ضرورة أصح كل
 ما يصح به وما زاد حاسبه صاع في العشرة فقط ما لم يختلف ما لو قال فيه ما على أن ما زاد حاسبه لم يصح له
 شرط عقد في عهده ما ومضى (قوله) كالبيع جزاء شاهد الخ عبارة النهاية كما إذا باع ثوبين معينين فزاد
 (قوله) وبخلاف (قوله) وأما النهاية (قوله) وبخلاف الخ أي صورة التزويج وعش (قوله) فبما إذا خرج الخ
 يتبادر من ذلك تصور المسئلة إذا خرجت جملها أو بعض ما يصح به فلو خرجت بعض ما يصح به فهل يصح البيع
 ببعض بدرهم أو لا لعدم صدق كل ما يصح به فيه سم على حج أقول ولا يعد الصفات المقصود تقديره ما يقابل
 قدر الصاع اه عس أقول بل المتبادر من كلام الشارح التصور الثاني في كلام سم كما هو عليه الكردى
 عبارة قوله إذا خرج أي الصبر والتذكير باعتبار المبيع اه كردى (قوله) بأنه يساع في التوزيع
 الخ فثبت بالعلان فيه لو كان المبيع أو ضاً أو ثوباً بكل ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع اللهم لأن يقال
 أما على في مسئلة الشافعية من ضرورة كمال الصلة فيها اه عس (قوله) كل اثنين مثلاً بدرهم
 بل الخ قد يقال فثبت أنه لو باعها ثوبين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المثلين والتوزيع أعما
 ينظر البعد الاختلاف المالك بل مخرجاً بصفة ذلك في قولهم في لو كلاً ثوبين فخرجت شرعاً فبما إذا شرع به
 الأول أولى لأنه أدل على المراد من ذكر هذا البدل في العقد تأمله (قوله) إذا خرج بعض ما يصح به فثبت من ذلك
 تصور المسئلة بما إذا خرجت مسعاً أو بعض ما يصح به فخرجت بعض ما يصح به فهل يصح البيع ببعض
 درهم أو لا لعدم صدق كل ما يصح به فيه نظر (قوله) كل اثنين مثلاً بدرهم بطل فيه الخ قد يقال فثبت

الذي تقيده يؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضاً أن يحمل البطلان في بطلانها كل ما يصح به من ثوبين أو بعضه أو
 أطلق بخلاف مالو أرادهم البيان فصع لان التقدير بحيث شأ هو هذه فتأمله (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) شهادة المبيع وجهالة
 الثمن زالت بتفصيله فلا ضرر كالبيع يحذف أو شاهد أو يجه فيها إذا خرج بعض ما يصح به البيع فيه محسبته من الزهره وفارق بيع
 القطيع كل شاة بدرهم ففي بعض شاة بأن خرج باقها غيره فإن البيع يبطل فيه أنه يساع في التوزيع على المثل لعدم النظر في
 القسمة علم يساع به في التوزيع على المتقوم ومن قولنا بعتك هذا القطيع أو الثوبين مثلاً كل اثنين مثلاً بدرهم بطل فيه لأنه توزيع
 الزهره على قيمتهما على ثلاثة ثوبين أو رأسين

ثانين بالصفة صم ان سارت احداهما بذرا ائخذ من قصبة عر وذا البارق وقد يفرق بين البطلان في بيع
القطيع كل شاة يدرهم و بين الصفة يبيع شاتين يدرهم بان العقود الاول متعدد او غيرته وكل واحد من
تلك العقود لم يرتبط بشاتين معنيين بل بشاتين مهمتين مع شدة الاختلاف بين الشاة ولا كذلك في ثالث في
تعين الشاتين فيه **« (فرع) »** في المذهب انه لو باعوا باطنه خمسة اذرع فبان عشرة تخبر انتهى ولا
يخفى ان كاله ولو لم يعل ثوب اعتد ان مثله خمسة كان يربا اه سم **« (قوله) »** يخرج يبيع الصرة الخ يعني
عنه قوله المار وعدمه فانى فثمن هذه كل صاع الخ **« (قوله) »** يبيع بعضها أى الملم بخلاف يبيع عود بعضها
أو يبيعها الا ربها مشا فقتد تقدم عن سم أنه صحيح وان كانت الصرة بمجولة الصمان **« (قوله) »** كلو باع
الخ الكاف للثمنيه اه كرى قول المتن **« (ولو باعها الخ) »** أى قابل جملة الصرة أو نحوها كخوض روث
بجملة الثمن وبعضها بنفسه كالباعها أى الصرة أو الارض أو الثوب بما تعرفهم الخ معنى ونهاية **« (قوله) »**
ومثلها ما ذكرناه **« (أما القطيع والارض والثوب اه كرى) »** **« (قوله) »** بان لا كثر من ثوب الصرة الخ ينشر
على غير ترتيب الباع **« (قوله) »** بل قل أو أكثر **« (أطلقوا الزيادة) »** نقص خافى بان من نقلوا فدل هو
على اطلاقه وأجوز على ما يقع من التفاوت بين الكيلين غالباً وما يقع بين الكيلين فقه ترك ذكره وفى
مواضع ينبغي أن يحصر اه بصري ولعل الاقرب لثاني كلوى الى مكانه **« (قوله) »** ويؤيد **« (قوله) »** والمشتري
مقتضى المعنى الاقوله و يفرق الى ويغير الى ان في النهاية الاقوله ومرس على البيع **« (قوله) »** ويؤيد
أى مقابل المصح الذى قاله الاكثر **« (قوله) »** مكايه **« (قوله) »** أى ما عاصاه اه معنى **« (قوله) »** ثم ان توافقا
الخ **« (أى المتباين بان صم ربال زائدة) »** بما روى ربالا نصفاً بأخذ قدرها من الاخرى أى البيع ان
لشما فصع عس ومعنى **« (قوله) »** بان الثمن هنا **« (أى كلام المصنوع) »** **« (قوله) »** بخلافه **« (أى فان الثمن لم**
تعين كى لم يبق ولو باع واحد الصرتين بجملة باخرى فاشبع مالو قال بمثل هذه الصرة بشرط تساويهما
فكان كقولها بمثل هذا العبد بشرط كونه كاتبا فلم يكن كذلك فان البيع صحيح وبشرط ان لا يراة اختلف
الشرط اه عس **« (قوله) »** وهذا لا تنافي ما صفة قد يقال بل تنافيه اذ لا يصدق عند اذادة أو النقص باع
كيلاً مقابل كيل اه سم **« (قوله) »** باقى قوله بمائة الخ قد يقال و اذادة احداهما باقى قوله بمثل هذه

انه لو باع شاتين يدرهم بطل وهو في غاية العبد لا اتحاد المال والتوزيع انما ينظر الى ما اذا اختلف المال
بل صرحوا بصحة ذلك في قولهم في الو كاله وكه في شراء شاة بذرا فاشترى به شاتين بالصفة صم ان سارت
احداهما لا بذرا ائخذ من قصبة عر والبرقي فان قلت وباع البطلان ان الصفقة تعدد لتفصيل الثمن
فكل شاتين يعين في قدس وهما مجموعان قلت يلزم البطلان اثنان في كل شاة يدرهم للعهد لئلا يور
والفرق بان الجهل في كل شاة أقوى منه في كل شاة يدرهم في كل شاة يفرق بين البطلان في
بيع القطيع كل شاة يدرهم و بين الصفة يبيع شاتين يدرهم بان العقود الاول متعدد او غيرته وكل
واحد من تلك العقود لم يرتبط بشاتين معنيين بل بشاتين مهمتين مع شدة الاختلاف بين الشاة ولا كذلك
في الثاني تعين الشاتين فيه **« (تنبيه) »** في العباى لو باع الزمة كل ثوب منها يدرهم على انها عشرة اقواب
فبان تسعة صم فبان عشرة اقواب أو أحد عشر بطل في الشكل انتهى وهذا منقول عن الماوردى ودلالة
بان الشاة تختلف فلا يمكن جعل الزا لثمن شاة في جميعها بخلاف الارض والثوب ثم قال في العباى لو باع
صرة أو ارضا أو ثوبا أو قطعة ارض من الصم متلاية أنه كذا فاذ اذ أو نقص صم البيع ونقص البائع ان اذ
والمشتري ان نقص انتهى فلا تأمل الفرق بين صور القطيع وما تقدم عن الماوردى ان الفصم تختلف
أبداً صم البيع عند ان اذ في السكن هنا وبطل في السكا هناك ومجرد كل ثوب منها يدرهم هل يفرق
« (فرع) » في المذهب انه لو باعوا باطنه خمسة اذرع فبان عشرة تخبر انتهى ولا يخفى اشكاله ولو لم يعل
ثوب اعتد ان مثله خمسة كان يربا كى **« (قوله) »** لا تنافي ما صفة قد يقال بل تنافيه اذ لا يصدق عند اذادة
أو النقص باع كيلاً مقابل كيل **« (قوله) »** باقى قوله بمائة **« (قوله) »** قد يقال و اذادة احداهما باقى قوله بمثل هذه

وتخرج يبيع الصرة يبيع
بعضها كلو باعها كل
صم يدرهم فلا يصح للجهل
ولو باعها أى الصرة
ومثلها ما ذكرناه **« (عائنة**
درهم كل صاع) **« (أو رأس أو**
ذراع يدرهم صم) **« (البيع**
ان يخرج مائة) **« (لما وافقة**
الحيلة التفصيل فلا ضرر
والا) يخرج بمائة بل أقل أو
أكثر فلا يصح البيع **« (على**
الصحة) **« (لأنه لا يدرهم**
واحد من تلك العقود لم يرتبط
بشاةين معنيين بل بشاتين مهمتين
مع شدة الاختلاف بين الشاة ولا
كذلك في الثاني تعين الشاتين فيه
« (تنبيه) » في العباى لو باع الزمة
كل ثوب منها يدرهم على انها عشرة
اقواب فبان تسعة صم فبان عشرة
اقواب أو أحد عشر بطل في الشكل
انتهى وهذا منقول عن الماوردى
ودلالة بان الشاة تختلف فلا يمكن
جعل الزا لثمن شاة في جميعها
بخلاف الارض والثوب ثم قال في
العباى لو باع صرة أو ارضا أو ثوبا
أو قطعة ارض من الصم متلاية أنه
كذا فاذ اذ أو نقص صم البيع ونقص
البائع ان اذ والمشتري ان نقص
انتهى فلا تأمل الفرق بين صور
القطيع وما تقدم عن الماوردى ان
الفصم تختلف أبداً صم البيع عند
ان اذ في السكن هنا وبطل في
السكا هناك ومجرد كل ثوب منها
يدرهم هل يفرق **« (فرع) »** في
المذهب انه لو باعوا باطنه خمسة
اذرع فبان عشرة تخبر انتهى ولا
يخفى اشكاله ولو لم يعل ثوب
اعتد ان مثله خمسة كان يربا كى
« (قوله) » لا تنافي ما صفة قد
يقال بل تنافيه اذ لا يصدق عند
اذادة أو النقص باع كيلاً مقابل
كيل « (قوله) » باقى قوله
بمائة « (قوله) » قد يقال و
اذادة احداهما باقى قوله بمثل
هذه

الصبر تلك الصبر مكاله لانه صبر في ورود البيع على جميع كل واحدة وان كل كيل من كل مقابل له
من الاخرى اسم **(قوله)** يلقى قوله بثته او كل صاع يعني كل من الزيادة والنقص يقتضي الغاء واحداً من
هذين القولين ويحتمل أنه يشترط غير ترتيب القوم والآخر **(قوله)** لعل أي عدم خروج الصبر مائة
(قوله) ويقتصر البائع الخ ظاهر فيقال كان البيع قوماً وراضاه لو كان شياً متعدد، الكاتب فيقول
البيع ان خرج الزاد على ما قدره وضعه سطر من سطر ان نقص وعادة سم على البصة قال في الكفاية
لوقار به هذه الرزمة كل في بدرهم على أنهم اعشرون أو بواحد شاهد كل في بدينها رجب تسعة مع
وزمة تسعة دراهم وان خرج أحد عشر قال الملو ردي بطل في الكل قطعاً لاف الارض والنوب اذا باعته
مذارة لان الشياخ يختلف فلا يمكن جعل الزائد شائعاً في جميعها وما زاد في الارض شبهه لباقي فامكن جعله
شائعاً في جميعها اه وقال في العباب ولو باع صبرة أو راضاً أو ثوباً أو قطعاً على أنه كذا فزاد أو نقص مع
البيع ويقتصر البائع ان زاد والمشتري ان نقص اه فليبر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ولا سيما
والفلسف شديد التفاوت كالواجب الرزمة أو شدة ويجوز تفصيل الثمن أو اجاله لا يظهر الفرق به ولعل الفرق
بين الرزمة وغيرهما قد من ان الرزمة كانت شياً متعدد فاب فيها التفاوت وكذلك الثوب
الواحد مثلاً اه عرش ولا يخفى أن هذا للفرق لا بدع الاشكال بالقطع **(قوله)** ويقتصر البائع في الزيادة
الخ فان قال المشتري للبائع لا تقسم وانا أقسم بالقدر اشترط أو أنا أعطي ثمن الزائد لم يسقط خبر البائع
ولا سقط خبر المشتري يحيط البائع بالثمن قدر النقص وادخله في ثمنه فقط اه بمعنى **(قوله)** ايضاً
أي اقتصر المشتري على ثمن بل الصبر الذي قاله الاكثر من اه رشدي وقال الكندي أي كافي صورة
المكايلة اه **(قوله)** والمشتري فقط أي في النقص كله وظاهر اه سم **(قوله)** ان زاد الخ أي زاد البائع
على قوله بعته هذا على أن قدره الخ قوله فان نقص الخ يقتصر المشتري في صورة النقص بين الفسخ والاجرة
بكل الثمن ولفي قول الشيخ فان نقص فعلى وكان وجهه من غفلة وندم الزاد نيل من قوله لباقي وان
زاد ذلك وانما حدث ولها اشهر قوله بعته هذا اه بهري **(قوله)** كذا عليه كلامه أي قوله ان زاد
ذلك اه سم ولعل ما مر من انقص البهري أحسن من هذا **(قوله)** ويؤيد ما مر أي قبل ولن يقبل على
وفق الاحتياط وسيد كرمه ان قاله وصرح بالخ اه سم **(قوله)** طرح ثمن لعل المراد ما شغل النقص والزيادة
أخذاً مما باقى من عرش أنفواون كان المتبادر الاول **(قوله)** من الثمن أي كجلاو اشتري بقرش مثلاً ودفعه
تسعة وعشر من نضاه عرش **(قوله)** لم يه حل تلك العادة ومنه ما حوت به العادة لا تضمن طر ح قدوم عتاد
بعد الوزن ويختلف بالذات لاف الانواع كخطم لكل مائة طرل خمسة مثلاً من السهم أو الجين وهي يكون حكمه
حكم الامة فتعده وحكم القصب ثم طر والاقرب الك في ويجب عليه ان يبر الزاد وصرح في ما عده اخذاً
بما قاله في باب القصب من أنه لو ائخذ طر ماله لم يشترط حجب عليه فقبل ذلك وطريق الصفة ذلك أي يقول
البائع بعته مائة والخمسة مثلاً كذا اه عرش قال البيهري قوله والاقرب الثاني الظاهر أنه يجوز على الحامل
وقوله وطريق الصفة الخ قد قال ان هذا القدر المطروح مع ما عده بائعاً غالب الناس فهو مما يشترط في تعلمهم
به مما اقروهم القباقي على ذلك وهذا اخر جميع حكم القصب فظهر اه وهذا ظاهر ان لم يعتقد الطراح
لزوم الطرح ولو بالحياء **(قوله)** ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع الخ لعل الصورة ان الثلاثة أذرع في الطول والعرض
والسما والايها بالطلان من جهة تطله ايضاً وسيأتي كلام الشارح مر تعليل البطلان هنا ايضاً بان
قرب الارض يختلف فلا يكفي روية ظاهره من بائعه اه رشدي **(قوله)** الثمن أي قوله وسمع في المعنى
والقول الثمن دون ما يتغير في الثبابة الا قوله ليلاد قوله وعبارته في قوله قوله وكذا البائع الخ **(قوله)** أي

فايصل ويقتصر البائع في
الزيادة والمشتري في النقص
أي باقى بعته هذا على أن قدره
كذا فزاد أو نقص والمشتري
فقط ان زاد فان نقص فعلى
وان زاد فلك فان أجل في كل
الثمن وانما يقتصر البائع
هنا في الزيادة لان ما دخله
في البيع كذا عليه كلامه
ويؤيد ما مر في على ان
نصفه انه يعني الانصاف
فكذا المعنى هنا بعته هذا
الذي قدره كذا ما زاد على
(فرع) لا يعتد بطرح
شيء عند نحو الوزن من
الثمن أو البيع لم يعمل
بتلك العادة فان شرط ذلك
في العقد بطل وعمله يحتمل
كلام المجموع والافلاوس
صحة بعته هذا كذا على أن
لي نصفه لانه يعني الانصاف
فيأتي نظيره هنا ولا يصح
سبعة ثلاثة أذرع مثلاً من
أرض ليعفوها بأخذ
قرباً لانه لا يمكن أخذ قرب
الثلاثة إلا أكثر منها واني
في اختلاف المتباين أن
الزاد يعمل على ما ذكره
كان العرض الثمن أو
الثمن (معيناً) أي

هذه الصبرة تلك الصبرة مكاله لانه صبر في ورود البيع على جميع كل واحدة وان كل كيل من كل مقابل
لثمنه من الاخرى **(قوله)** والمشتري فقط أي في النقص كله وظاهر وقوله ان زاد أي البائع أو زاد على قوله
بعته هذا على أن قدره كذا **(قوله)** كذا عليه كلامه أي بقوله وان زاد ذلك **(قوله)** ويؤيد ما مر أشار إلى

مشاهد) عبارة النهاية قال الشارح أي مشاهد الان الذين صادق بما عين وصغر ومجاها ومشاهد أي معان
فالاول من التعيين والباقي من البعينة أي المشاهد وهو مراد انصف بقوله كفت معا يتبعوا لمن
الاكتفاء بما ينفعهم انشراط الشر والفرق في المشهود والذوق اه (قوله قدوه) اي اوجه اوصفه
ولعل اختصار الشارح كل على القول ان الغالب ان من رأى شأ عرف جنسه وخصه فلا يحتاج الى شئ
هو اول رتبة فلا وجه للصحة كفى سم على المنهج اه عش (قوله لان من شأنه ان يحيط الخ) اي لا يخرج
ما منه المشتري فضة تاسا مع البيع ولا يحواله كمالا يشتري حاجة طلبها وهو فهذا يحمله حين لم يقل
اشترى بغيره والبراهم فان قال ذلك حمل على الفضة فلا بد فلا يوافق على العقد غير وجه من غير الجنس واما
لوان من الفضة انفسه شخصيت بقوله فمباحس مع العقد وثبت الخيار لان الجنس لم يثبت بالكلية فالحذا
بما ذكره الشهاب الرمي في البراهم فمباحس واثبات مستلحق غزلوس ورواها بر أكثر فانه يصح
لماذكر اه عش وقوله حملت على الفضة الخ حملته اذ أخذها من غير من قبل لم يعار فالعرف باطلاق البراهم
على الفلوس وقوله لمحاس الاولى فخر قوله والحر بر أكثر أي أو طرد العرف باطلاق الحر وعلمه وان قبل
وان لم يكن فيصير بر أصلا أخذها من مباحس (قوله نعم بكرة الخ) عبارة الرفض وبسم الصبر والشرابها خرافا
مكرهه قال في شرحه مخرج بالصبر بسم الثوب والارض مجهول للثوب فلا يكره كقضاء كلام التولي وقد
يقرب ان الصبرة لا يعرف قدرها فحقها متاعا بالبراهم بعضها على بعض بخلاف الآخرون انتهت اه سم
(قوله نصو الكيل) أي كالوزن والعدد وسدع وحل (قوله لا المزروع) عطف على نحو الكيل فكان الاولى
لا لا (قوله لانه لا تراكم فيه) اذ لا بد من روية جملها على جهة البيع فلا عرف بخلاف الصبرة فانه يكتفي
رؤية أهله اه نهاية (قوله في غير نحو القناع) أي كعلم البرجين وما السقا اه عش (قوله كاسر)
أي في شرح الخالص العليم قول المتن (بسم الغائب) أي عا لبيع وهو قول الشارح المتن أو المتن حمل منه
للبيع على ما ينسب للشر (قوله ان لم يرد) أي الرؤية المتعتر شرعا اه عش (قوله أو سمه) عطف على قوله
بالغائب فكان المناسب للثنية (قوله كيات) أي في التنبه لا في اه سم (قوله أو رأه لابل الخ) عبارة والنهاية
أوراء في ضوء اه قال عش قوله في ضوء أي نور ناشي من نحو النار أو الشمس بحيث لا يمكن الرائي معصم
معرفة قدره مقداراً وعبارة جاوراً لا لئلا يعل اسقاط الشارح هو لا الاشارة إلى ان المداور على كون الضوء
يسر لونه لابل كان أو غير اه (قوله صرح بان الصلاح بان الرؤية الخ) هل ينافي هذا ما مات في شرح
ولا صرح ان وصفه بصفة السلم لا يكتفي (قوله وهذا) أي قوله أو رأه لابل الخ اه عش (قوله منها) أي الرؤية
العرفية (قوله قال الخ) على حذف ظاهر اطلاقه من فاعل طلب (قوله لعل الخ) محمول على كيان في عيب يمكن
عدم اطلاق عليه مع روية العرفية ما لم يحدد ذلك كان كان مجزوع انفسه ادعى عدمه فذلك حين رآه
لم يقبل من ذلك اه عش (قوله ليس المرعى الخ) أي سمته (قوله ذلك) أي الرؤية في الضوء اه عش (قوله
ان كلامه) أي بان الصلاح (قوله ظاهر البصيرة الخ) أي ما إذا كان كذلك كان كان مجزوع انفسه ادعى
عدمه مع فذلك حين رآه لم يقبل من ذلك اه عش (قوله وحسبئذ) أي حين اذ كان كلام بان الصلاح مقبدا
بذلك (قوله ما يظهر) أي ان اكتشافه مع فتيحهصل (قوله ورؤية الورق الخ) الاولى التقرير (قوله
ليست كذلك) أي روية صرفية (قوله لومن ورا الخ) عطف على قوله لابل (قوله الا الارض والسلم) أي
ما ذكره قبل وان يقبل على وفق الاعجاب بقوله ويصح به لهذا بكذا على ان في نصفه لانه بمعنى الانصاف
انتهى وسد كرهه ان غابوه وهو الخ (قوله نعم بكرة ببيع مجهول نحو الكيل خرافا) عبارة الرفض وبيع
الصبرة والشرابها خرافا مكرهه قال في شرحه مخرج بالصبر بسم الثوب والارض مجهول للثوب فلا يكره
كقضاء كلام التولي وقد عرف بان الصبرة لا يعرف قدرها فحقها متاعا بالبراهم بعضها على بعض بخلاف
بطلان في الآخرة انتهى (قوله الا الارض والسلم) قال في الرفض بخلاف روية السلم والارض تحت
المرء الصافي اذ به خلاجهما قال في شرحه قال في المهمات والتقييد بالصافي شعر بان الكدر يمنع الصحة لكن

مشاهد) عبارة النهاية قال الشارح أي مشاهد الان الذين صادق بما عين وصغر ومجاها ومشاهد أي معان
فالاول من التعيين والباقي من البعينة أي المشاهد وهو مراد انصف بقوله كفت معا يتبعوا لمن
الاكتفاء بما ينفعهم انشراط الشر والفرق في المشهود والذوق اه (قوله قدوه) اي اوجه اوصفه
ولعل اختصار الشارح كل على القول ان الغالب ان من رأى شأ عرف جنسه وخصه فلا يحتاج الى شئ
هو اول رتبة فلا وجه للصحة كفى سم على المنهج اه عش (قوله لان من شأنه ان يحيط الخ) اي لا يخرج
ما منه المشتري فضة تاسا مع البيع ولا يحواله كمالا يشتري حاجة طلبها وهو فهذا يحمله حين لم يقل
اشترى بغيره والبراهم فان قال ذلك حمل على الفضة فلا بد فلا يوافق على العقد غير وجه من غير الجنس واما
لوان من الفضة انفسه شخصيت بقوله فمباحس مع العقد وثبت الخيار لان الجنس لم يثبت بالكلية فالحذا
بما ذكره الشهاب الرمي في البراهم فمباحس واثبات مستلحق غزلوس ورواها بر أكثر فانه يصح
لماذكر اه عش وقوله حملت على الفضة الخ حملته اذ أخذها من غير من قبل لم يعار فالعرف باطلاق البراهم
على الفلوس وقوله لمحاس الاولى فخر قوله والحر بر أكثر أي أو طرد العرف باطلاق الحر وعلمه وان قبل
وان لم يكن فيصير بر أصلا أخذها من مباحس (قوله نعم بكرة الخ) عبارة الرفض وبسم الصبر والشرابها خرافا
مكرهه قال في شرحه مخرج بالصبر بسم الثوب والارض مجهول للثوب فلا يكره كقضاء كلام التولي وقد
يقرب ان الصبرة لا يعرف قدرها فحقها متاعا بالبراهم بعضها على بعض بخلاف الآخرون انتهت اه سم
(قوله نصو الكيل) أي كالوزن والعدد وسدع وحل (قوله لا المزروع) عطف على نحو الكيل فكان الاولى
لا لا (قوله لانه لا تراكم فيه) اذ لا بد من روية جملها على جهة البيع فلا عرف بخلاف الصبرة فانه يكتفي
رؤية أهله اه نهاية (قوله في غير نحو القناع) أي كعلم البرجين وما السقا اه عش (قوله كاسر)
أي في شرح الخالص العليم قول المتن (بسم الغائب) أي عا لبيع وهو قول الشارح المتن أو المتن حمل منه
للبيع على ما ينسب للشر (قوله ان لم يرد) أي الرؤية المتعتر شرعا اه عش (قوله أو سمه) عطف على قوله
بالغائب فكان المناسب للثنية (قوله كيات) أي في التنبه لا في اه سم (قوله أو رأه لابل الخ) عبارة والنهاية
أوراء في ضوء اه قال عش قوله في ضوء أي نور ناشي من نحو النار أو الشمس بحيث لا يمكن الرائي معصم
معرفة قدره مقداراً وعبارة جاوراً لا لئلا يعل اسقاط الشارح هو لا الاشارة إلى ان المداور على كون الضوء
يسر لونه لابل كان أو غير اه (قوله صرح بان الصلاح بان الرؤية الخ) هل ينافي هذا ما مات في شرح
ولا صرح ان وصفه بصفة السلم لا يكتفي (قوله وهذا) أي قوله أو رأه لابل الخ اه عش (قوله منها) أي الرؤية
العرفية (قوله قال الخ) على حذف ظاهر اطلاقه من فاعل طلب (قوله لعل الخ) محمول على كيان في عيب يمكن
عدم اطلاق عليه مع روية العرفية ما لم يحدد ذلك كان كان مجزوع انفسه ادعى عدمه فذلك حين رآه
لم يقبل من ذلك اه عش (قوله ليس المرعى الخ) أي سمته (قوله ذلك) أي الرؤية في الضوء اه عش (قوله
ان كلامه) أي بان الصلاح (قوله ظاهر البصيرة الخ) أي ما إذا كان كذلك كان كان مجزوع انفسه ادعى
عدمه مع فذلك حين رآه لم يقبل من ذلك اه عش (قوله وحسبئذ) أي حين اذ كان كلام بان الصلاح مقبدا
بذلك (قوله ما يظهر) أي ان اكتشافه مع فتيحهصل (قوله ورؤية الورق الخ) الاولى التقرير (قوله
ليست كذلك) أي روية صرفية (قوله لومن ورا الخ) عطف على قوله لابل (قوله الا الارض والسلم) أي
ما ذكره قبل وان يقبل على وفق الاعجاب بقوله ويصح به لهذا بكذا على ان في نصفه لانه بمعنى الانصاف
انتهى وسد كرهه ان غابوه وهو الخ (قوله نعم بكرة ببيع مجهول نحو الكيل خرافا) عبارة الرفض وبيع
الصبرة والشرابها خرافا مكرهه قال في شرحه مخرج بالصبر بسم الثوب والارض مجهول للثوب فلا يكره
كقضاء كلام التولي وقد عرف بان الصبرة لا يعرف قدرها فحقها متاعا بالبراهم بعضها على بعض بخلاف
بطلان في الآخرة انتهى (قوله الا الارض والسلم) قال في الرفض بخلاف روية السلم والارض تحت
المرء الصافي اذ به خلاجهما قال في شرحه قال في المهمات والتقييد بالصافي شعر بان الكدر يمنع الصحة لكن

لأنه مسلحهما وصحت إحداهما أرض مستورة وتجاه ولو كدر لانتها أوسع لقبولها التافستور ودعا على مجرد المنفعة وذلك لأنه في بيع الغرور لا الزويدة تقيد بمقتضى العبرة (٢٦٤) كجائز (والثاني) بوجه قال الأئمة الثلاثة (بمع) البيع أن ذكر حسنا ولم يرد (وبت)

الانذار المشتري وكذا البائع على خلاف فيه (عند الزويدة) لحد يخبه ضعيبل قال البار قطي باطل وكليبع الصلغ والايارة والرهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف (د) على الظاهر (تسكني) في صحة البيع (الزويدة) قبل المصدق قبله (يقول) أنه (بغير غالب الوقت العقد) كراض وأتت وحسبده ونحاش نظر القلب بقاءه على ما لا عليه نعم لا بد أن يكون ذا كراه البع لوصافه التي رآها كأي اشتري سارة قبل العصى والألم بيع كماله المارودي وأفسره المتأخرون وقول المجموع أنه غير يسأى بغيره على أن غير مدرجه أيضا لا مدركا إذا النسيان يجعل ما سبق كالمدرم فيقول شرط العلم بالمبيع فلا ينافي تصحيح غيره وجعله تقيدا لا خلافا لهم واتصروا بعضهم لتعديده يجعلهم النسيان شريفاً في الحكم السابق في مسائل منها لو أنكروا كل الكالة تنسيان لم يكن عزلا ولو نسي فأكل في صومعه أو نال في حرام لم يفسد وإنه لو رأى المبيع ثم التفت منه واشترى غافلا عن أوصافه مع و رد بان مدار العزل على ما يشعر بعدم الرضا

الانذار كان للمري من وراء الماء الصافي أرضا وسكا (قوله) لأن به (الح) أي تنسكي هذه الرؤى بطلان ما لا صلاح الأرض والجلودا تظهر هل استثناء الأرض على الإطلاق أو لم تطل الزاوية (قوله) ولو كدرا أي فتسكني الرؤية من وراءه في الإجارة وتكون البيع أه عس (قوله) لأن (الرم) أي مع كون الماعن مصلحا كما تقدمت الإشارة إليه أه عس (قوله) وذلك أي عدم صحته في الغائب أه عس (قوله) كجائز أي في شرح والاصح أن وصفه في قول المن (والثاني) (الح) لعل وجهه كما في الثاني من المصنف في خلافه ومن ثم قاله الأئمة الثلاثة أه عس (قوله) أن ذكر حسنه (قوله) قال في الكتز أو فوعه عليه فالو في كلام المحلى أي والمغنى بمعنى أو أه عس وفيه وقصة (قوله) وبه قال الأئمة الثلاثة أي وجهه والعلم الماعن العصابة والتابعين وغيرهم ونقله الماودي عن جمهور راجحنا قال ومن علمه الشافعي في مستقواضهم وعلى البطلان في ستة أيضا لكن نصوص البطلان متأخرة أه عسيرة قول المتن (وبت) الخبار أو يتخذ قبل الرؤية بالبيع دون الأمانة ويتخذ الخيار امتدادا لمحل الرؤية نهاية ومعنى (قوله) لحد يخبه (الح) وهو من اشتري ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه على معنى (قوله) ونحوها (قوله) ولعل من الخوض الخلع والصدق (قوله) بخلاف نحو الوقف) فانه بيع ونحو الوقف العلق كما جزمه سم على حج أه عس عبارة المغنى ويجري القولان في رهن العتد وبهتة وعلى محتمل الاختيار عند الرؤية إلا حاشية طالبه في كمال المجموع ويجري القولان في الوقف أيضا ولكن الأصح في زوائد الرخصة تبعها في الصلاح في كتاب الوقف محتمل وأنه لا خلاف عند الرؤية أه (قوله) وعلى الظاهر (الح) القوة وقول المجموع في المغنى (قوله) وعلى الظاهر (الح) أي من اشترط الرؤية أه مغنى (قوله) في الباطن (الح) أي قد جعلوا شرطه أنه ما يشترط رؤى أو لا ويؤيده ما سبقت في توجيهه عبارة الأئمة من قوله لأن الأصل عدم المانع فراجع إليهم أه بدعير (قوله) فإن (قوله) أنه) لعل هذا التقدير إشارة إلى جوابه أعز عن الاعتراض إلا أن الأئمة قد علموا لجمع في المتن وأما المناصب لوجه على التي تقدمت وقيل لا يغير قول المن (قبل العقد) ولولم عى وقته نهاية ومعنى أي فلا يصار وقت العقد انما يشترط لعل بالمعقود عا غشت عليه قبل واستمر على لا يشترط انصاره ولمه فلا وجب ثم عى وقيل المشتري بعد انعكسه مع العقد ولا ينافي هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الأمانة إلى تمام العقد لأن هذا اهلية باقية لأن المراد به سلامة من معين التصرف وهذا موجود فيه عس (قوله) اشتري (الح) أي أو باع أو أكرأه رهن أو وهب ونحوها (قوله) كماله المارودي (الح) وهو ظاهر كماله كماله شطنا وان استغربه بالجموع أه مغنى (قوله) أي نفلا) خبر وقول المجموع (الح) أه عس (قوله) على أن خبره (الح) غير المارودي (حسبه) أي بأنه لا بد أن يكون ذا كراه (الح) (قوله) لا مدركا) بضم الميم من ادرك كما هو مذهب من الصباح أه عس وجوز وافقهما من الثلاث (قوله) فلا ينافي (الح) أي قول المجموع (تصحيح خبر) أي بغير صاحب المجموع أه رشدي (قوله) وجعله (و) (قوله) لثمة (قوله) ضار هل الماؤه الماودي (قوله) يعلمهم (الح) الأصحاب واليهامع بالتمسك (قوله) بأنه (الح) عطف على يجعلهم (الح) (قوله) ود) أي لا يتنزه لأحد كور (قوله) وبطلان الصوم (الح) عطف على العزل (قوله) ذلك (الح) أي ما ذكر مما يشعر بعدم الرضا (الح) وبطلان الصوم (الح) (قوله) ومدار البيع (الح) عطف على مدار العزل (الح) (قوله) يقع أي الغرور (قوله) أي في البيع

(قوله)

بالنصر وبطلان الصوم والجمع على ما يتأقهما مما فيه تعدول يوجد ذلك لومدا والبيع على عدم الغرر وبالنسيان يقع فيه

وما ذكر في الفرع الأخير هو من محل النزاع فلا يستبدله وبغرض ان المنقول فيما ذكر قال غفر الله فيه فجد اذ لا تلتفت اليه ويبحث بعضهم أنه لو رأى المقر قبل بدو الصلاح ثم اشتراها بعده ولم يصر وان قرئت الدعوى لانه يتغير بغيا اللون فكان أولى مما يغلب تغيره فانه يعل وان لم يتغير لما عارض كتابا واذا صرح بخدمته تغيرا علموا عليه تغير (٢٦٥) فان اختلفنا في التغير صدق المشتري ويخبر لان البائع يدعي عليه أنه واه

بهذا الصنف فالقول بجوده الا تروى به ولا اصل صدم ذلك وانما صدم البائع فيما اذا اختلفا في عيب يمكن حدوثه لا تفاهما على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) بظن أنه يتغير غالبا) لعل مدة أو لعروض أمر آخر كالطعمة التي يسر فسادها لانه لا لون حينئذ يبق ما ياله لا العقد على اوصاف ثابتة قبل تنافي كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان اذ قضت مفهوم أوله البطلان وأخوه الصفة والاصح فيه الصفة كالاول بشرطه لان الاصل بقاء المرقى بحاله وما ذكر من التنافي غير مسلم بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخر لان القصد هنا المنقضي لا التثني أي ما لا يغلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استوى دأون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثاني فلا تنافي وجعل الحيوان مثلا هو ما ذكرنا جوا عليه وهو ظاهر فأنوع اصحاب الانوار ومن تبعه

(قوله وما ذكر الخ) عطف على المدار (قوله في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عن مالها عرش (قوله ان المنقول فيه) أي في الفرع الأخير (ما ذكر) أي الصفة (قوله بعده) أي بعد بدو الصلاح (قوله لم يرها) أي والحال أنهم لم يراها ثم رآها بعد بدو الصلاح (قوله لم يصر) معناه عرش (قوله لانه الخ) أي الصفة والتدكير باعتبار المبيع عبارة عنها بلا تنافي في تغيره بغيا اللون فكانت الخ (قوله أول) أي بالطلان (قوله فانه الخ) أي يسر ما يغلب الخ على حذف المضاف (قوله كيا ياتي) أي في التنبيه لا دل (قوله واذا صرح) أي بان كان مالا يتغير غالبا (قوله تغير) أي فور انما يظهر لانه خيار عيب حقيقة وسكنا عرش وقلوب في (قوله لا تتفاهما على وجوده الخ) هذه اللمة موجودة قبل اشتغالنا في تغيره اللهم الا أن يقال ان الأولى معصومة بما قبل الغرض فلا تنافي هذه لكن عزم على خلافه بغيره والاقرب ان يصور ما هنا بانما لا تتفاهما على هذه الصفة كانت موجودة عند العقد ولا تتفاهما على مجرد علم المشتري بمقصود المشتري على الاصل كما قضاء قوله لان البائع يدعي عليه انه واه الخ عرش عبارة اذ شدق قوله لا تتفاهما الخ أي بخلاف مسئلتنا فانما لا يتفاهما على تغيره بل المشتري يدعيه والبائع ينكر وجوده من اصله فافترا كما اشار اليه الشارح فاندفع ما في مسألة الشيخ اه (قوله لعل مدة) أي التنبيه الأولى في التنبيه (قوله فسادها) يعني ان المرقى ما يشمل تلفها اه سم (قوله مفهوم اوله) هو قوله فيما لا يتغير غالبا الخ (قوله وآخر) أي ومفهوم قوله دون ما يتغير غالبا (قوله والاصح فيه) أي والحال ان الاصح فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء اه عرش (قوله بشرطه) وهو ان يكون حال العقد اذ كرا اوصافه اه عرش (قوله لوه) أي فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله لان القيد) أي غالبا (هنا) أي في أول كلام المصنف (قوله وجعل الحيوان مثلا) أي لما استوى فيه الامران اه عرش (قوله لم يرها) أي الحيوان (قسمه) أي في منطوق الامر ان على السواء (قوله وحكمهما واحد) أي هو الصفة (قوله فاعطى) أي لانه هل تسم الشيء قسمه اه ارشدي (قوله توجيه) أي عني الانوار اه عرش (قوله لان الاصل عدم المانع) أي من انهم استواء جعل في هذا الاعتبار من المستوى اه كردي (قوله وجعل الخ) عطف على قوله الخ (قوله لا يوقع الخ) أي التغير وعدمه (قوله لانه) أي لو وقع أحدهما بالفعل (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا مرجع قولهم السابق واذا صرح بخدمته تغيرا علموا عليه تغيرا (قوله اوله تغير) الأولى حذفه (قوله في الاول) هو قوله حتى لو فسادها) يعني ان المراد به أهم من تلفها (قوله فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان) لا يقال دعوى استواء التغير وعدمه في الحيوان تنافي ما سأتى في مسأله شرطه لان من العيب عن الثاني من قوله الحيوان يقتضي في الصفة السقم ويقتل طباعه فقتل ينقل عن عيب حتى وأظاهرا لا نقول لانسلم المناقاة لان قوله يقبل انفسا كمن العيب غائبة أنه يكون الغالب ان يكون فيه عيب وهذا لا ينافي أن يستخرج بالخالف المرقى على ما بين غير أن يغلب تغيره عينا بل لو سلمنا لانه لا ينقل عن طاق العيب لم يستلزم ذلك تغيره عن الحالة التي ترى عليها لانه يجوز أن يكون معيبا يستمر بثلث الصفة بار شتم حصول العيب فيه الى العقد فتأمله فانه لوهم المناقاة فليس التامل الصادق ثم ان رويته لاستلزم الاطلاع على العيب وان كان ظاهره اذ قد ثبت فيه عند الرؤية فلا يعلم فليتلما لم يصر بذلك ما تقدم عن ابن الصلاح في شرحه وانما يظهر انه لا يصح بيع الغائب (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا مرجع قولهم السابق واذا صرح بخدمته تغيرا علموا عليه

(٣٤ - (شر وافي وابن قاسم) - رابع) من أنه قسمه وحكمهما واحد في نظر وان أمكن توجيهه بانه لما شاك فسهل هو مما استوى فيه الامران وأول الحق بالمستوى لان الاصل عدم المانع وجعل قسمه لانه لا يتفق فيه الاستواء فتأمله (تنبيه) * قضية انما يطهر التغير وعدمه بالغالب لا يوقعه بالفعل أنه لا ينظر لهذا حتى لو غلب التغير لم يتغيرا وعدمه تغيرا أو استوى في الامران فتغير أوله يتغير لم يؤثر ذلك فيما قلناه في كل من الانقسام من البطلان في الاول

والصفتي الأخيرين من وجه ثالثا اعتبره القليوب بعد ما ينظر بعده (ثم إنه آخرهم جدا) ما ذكره في القيد والنفي مبنى على قاعدة استنباطها من كلام غير واحد من المحققين تبعاً للشيخ عبد القاهر وحاصلها أن لا اعتبار بدخول النفي على كلام مقيد كان نفي ذلك القيد دائماً لاستحقاقه كون القيد هنا النفي لأن الفرض دخوله على كلام مقيد فتخصيص انصرافه للقيد لا غير وان اعتبر بدخول النفي في الكلام على بقيد في الخارج المتبادر انصراف النفي إلى القيد هنا أيضاً ليقيد نفسه وعليه ما صرح به في شرح براتر التابع للاعتراض عليه المبني على المرجوح أن القيد هنا النفي أي انتفاءه (٢٦٦) التغيير غالب فلا تعرض فيه لغلبة التغيير ولا لعدمها هو جمل كون هذا في غالباً أو

غيره ووجه مرجوحه هذا وأثر بحسب الأول لفظان العامل الذي هو الفعل أولى بأن يجعل عاملاً في انفعوله أي متسلسل من العامل الضمير وهو حرف النفي فتقدر ذلك بالرفع تفسيره أولى من غيرها انتفاء تغييره غالب ومبنى على التبادر هو انصراف النفي إلى القيد واحتمال عكسه مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم غير بالبدل ووجه تبادر ذلك أن الغالب في الأثبات والنفي توحيهما إلى القيد أي أن النفي إذا قلت جتنبى راسباً كان المتصور بالاشتباه انما هو كونه راسباً في الجملة لا في الشيء المحي فعله لا في الشيء ذاته والأثبات أو لا في القيد أو لا في القيد انما هو في الشيء ذاته لا في الشيء المحي فكون قيد الأثبات أو النفي لا يغير فعله الأول يعتبر القيد دائماً في الأثبات أو النفي وعلى الثاني بالعكس وهذا يندفع زعم أن هذا المرجوح هو الأكثر الراجح

غلب التغيير (قوله في الآخرين) هما قوله أو عدمه بتغيير وقوله أو استوى في الأمران تغيير الخ (قوله استنبطها الخ) من الجب دعوى الاستنباط في مسئلة مصرح بها مشهور في كلامهم أي هم وقد وجه كلام الشارح بأن مقصوده الإشارة إلى أن من المحققين من صرح بما استنبطها كالشيخ عبد القاهر ومنهم من لم يصرح بما كتبها أو ضمن كلامه بطريق الاستنباط فقوله كالشيخ عبد القاهر متعلق باستنباطها أي اقتصدت بالشيخ عبد القاهر أي في التصريح بما استنبطها من كلام من لم يصرح بما من المحققين فحاصله أتم أخذها عن المصرحين بما كالشيخ المذكور على سبيل التقليد أو صرف بل على سبيل التمسك بأحد هاتين كلام المحققين وهذا على سبيل التصديق بعملة الله تعالى عليه غير بالله تعالى وبأبائهم بأحسانه وبره وأصيل علينا وعليهم ذيل ستره أهدى وقد دفعه أن الشيخ أعلم في الفن يستنبط من كلام الله وكلام البلغاء من كلام المحققين (قوله وان اعتبرنا احتمال الكلام الخ) أي من غير ما لحظنا سبق أحد هاتين (قوله هنا أيضاً) أي في الاعتبار الثاني الأول (قوله وعليهما) أي الاعتبارين (قوله ما ذكرته) هو قوله أن القيد هنا المعنى لا النفي أي ما لا ياب تغيير الخ (قوله أي انتفاء التغيير غالب) لأن وفق لمصر في مقابله أي يغلب انتفاء تغييره (قوله فلا تعرض فيه الخ) ظاهر منه جمل الاعتراض على فرض أن القيد هنا النفي مع أن آخر كلام المصنف مصرح بحكم غلبة التغيير ومفهوم حكم الاستواء سواء كان القيد في أول الكلام أو في الثاني أو في الثالث لأن الله سكت عن ردعه إلى المرجوح أيضاً فظهر (قوله ولا يلحقها) أي الاستواء (قوله هو) أي لا ينطبق ولا ينفصم (قوله وهو الفعل) أي هو شيء (قوله في المفعول) أي في نحو ما مر به بتفسيرنا (قوله قد رد ذلك) أي قول المتن لا يتغير غالب (قوله بما كتبه) أي تغيير الخ متعلق بغيره من الراسخ لقد رد ذلك وقد مر بأنه (قوله ومعنى الخ) عطف على قوله لفظاً الخ (قوله فيكون) أي القيد (قوله ولا) أي مان توجه النفي والأثبات إلى القيد (قوله عن غرض ذكر الخ) الأضافه لبيان كون الأول عن غرض التقيد أو التبرير من بدل الالزام (قوله من أئمة) أي القيد (قوله كذا الآية) أي الآية (قوله أيضاً) (قوله ان تقدس النفي) صوابه المنفي بالمعنى (قوله هذا كله) أي قوله ان اعتبرنا هنا (قوله ما تقر) فاعل فلا ينافي (قوله ما قبل) مفعوله والمراد بما تقر رأ حجة الأول لفظاً ومعنى وقال الكردى هو قوله لان القيد هنا المعنى الخ أه (قوله كثيراً الخ) بدل ما قبل (قوله في الحكم) علمه انتفاء معقته يعني في القيد بدني فيه أه كردى (قوله كاد عليه) أي على القيد المذكور وكان الأول انصرص بدل السياق (قوله أو دليل الخ) عطف على السياق (قوله على لاجب) أي هو على لاجب والأجيب الظاهر بقوله (قوله لا يتبدل الخ) مقتضاب أه كردى (قوله في الحقيقة) عليه فمعتبر (قوله والصفتي الأخيرين) هذه الصفة صرح بما قوله السابق وأصح فوجدته من غير الخ إذا التغيير فرع الصفة وقد عني التصريح لصديق التغيير بالحاصل بطول اللدة بعد القيد لأن قرينة تعليل قوله فإذا اختلف الخ يؤيد هذا التصريح (قوله استنبطها الخ) من الجب دعوى الاستنباط في مسئلة مصرح بها

والأكثر ذكر القيد ضاماً عن غرض ذكره للتقيد بل فرض آخر كما اقتضت من أئمة وكالتعريض إلى الآية فان الغرض من ذكر الخلاف فيها الآخر بضعاً بالمعنى توحيدهم ووجه دفعه منع ما ذكره قوله ولا إلى آخره ومنه أن التقيد المنفي له فوائد وكيفية غير ضافية جواز بل حسنة هذا كله محتمل بل يعلم قصد المتكلم فلا ينافي ما تقر راسباً كثيراً ما يصدقون في الحكم عليه بأن غاية صفته كمال عليه السيئات أو دليل آخر كقول امرئ القيس على لاجب لا يتبدل يتبدل بنحوهم لم يرد كماله أو جحان وغيره أدات مناراتي عنده الاهتمام بل في المناسبات وأصله وكقوله تعالى لا سألون الناس الحافاً بل رداً ثبات السؤال في الخلاف عن بل في السؤال من أصله بدليل يحسمهم الجاهل الخ آخره لا محققاً لاجتماع المسئلة وماله متعلق بما هنا قول الفخر الرازي في الحقيقة مطلقة أعم

من نفعه بمقدار فائدة الأول
 سلها مع التسديد بخلاف
 الثاني فان انتفاعه بمقدرة
 بقدر مخصوص لا يستلزمه
 مع قيد آخر (وتكني في
 محبة البيع) رؤية بعض
 المبيع ان دل على باقيه
 كظاهر المصرة) من نحو
 الحب والجوز والادوية
 والمسكن والقرى الجيدة أو
 الكيس في نحو قوسرة
 والعقطن في عدل البرقي
 يثبت وان رأى من كونه لان
 القاب استواء ظاهر ذلك
 وابطنه فان تقاطع تقصير
 وكذلك تكفي رؤية أعلى
 الماتع في طر وفها ولا
 يصح بيع نحو مسكلى
 فأنه معها أو دونها الا ان
 فرغها أو أها أو أها فرغة
 ثم رأى أعلاه بعد لها منه
 ويصح بيع نحو سيرة زاه
 في طر فمع موازنة ان
 على ائنه كل وكان للطرف
 قبس وقد هضم بما اذا
 قسدا الطرف أخذ من
 تعليلهم البطلان بشرط
 بدل مال في مقابلته تغير مال
 ويرد بأن ذكره يشهر
 بقصدته فلا نظر لقصده
 المخالف له لا يبيع شي موازنة
 بشرط حفاظه من منه بعد

الح) أى كراجل في الدار (قوله من نفعه بمقدرة) أى كالأرجل كالأرجل في الدار (قوله سلم الخ) أى
 عدم وجودها بالسكة (قوله لا يستلزم مع قيد آخر) أى انتفاعه بالحقيقة حتى فردا آخر قولنا ان دل على
 باقيه) أى على أن الباقي مثله (قوله من نحو الحب) أى قوله ولا يصح بيع الحب الى النهاية والمغنى (قوله
 والادوية) جمع دقيق اه عش (قوله والملك) معطوف على المصرة اه ويشد ويعلل هذا مبني على
 انحصار الصبر فأنه بالعلم وقد تقدم أن التفاهة هي مما لا يبيع فيه انما هو معطوف على الحب (قوله
 والقرى الجيدة الخ) أى المنسوبة اليها العمل العموم التي فيها النوى أخذ من أصلان الشارح مر ويشبهه
 اختيار إذا اختلف الظاهر والباين ولعله الأقرب اه عش (قوله والبس الخ) قال في العباين عرف على
 ذلك وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يخص بهذه الصورة بل يأن في رؤية الحب كونه أو نحوها خالفا
 لما هو منه صنعه على أن المانع من محبة البيع في ذلك الجهل بالقدرة لا عدم الرؤية التي الكلام في مع
 ج ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بالباينة في المبيع عن معرفة القدر حيث يمكن معرفة القدر مع ثقل الرؤية
 والافلا تكفي اه عش (قوله في نحو قوسرة الخ) مثل شحنة الشباب التي عن بيع السكر في قدوره
 هل يصح ويكتفي برؤية أعلاه من رؤس القدر وفالحاب بأنه ان كان في رؤس القدر من مصالحه مع وكفي
 رؤية أعلاه من رؤس القدر والافلا تكفي وهل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقيه ولكنه كفي بما
 اذا كان بقاؤه في القدر من مصالحه ضرورية اه سم (قوله والعقطن) أى المجردين جوزه اه معنى
 (قوله فان تقاطع) أى الظاهر والباطن (قوله ولا يصح بيع نحو مسكلى الخ) أى مطلقا أو موازنين
 الخواص من العسل في طر فاه سم (قوله الان فرغها الخ) رابع المعطوف والمعطوف عليه معا (قوله
 وراهما) الأولى بمعنى نظرا لثمة تشبهه انهل (قوله نحو حب الخ) من نحو المسكلى فأنه في العسل
 في طر فة (قوله ان على ائنه كل) فهو مطلقان البيع مع الجهل وبشكل ذلك بالصفة في باع مصرية
 محمولة المصداق كصاع يدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار العباين عن مثله سم على منهج حيث قال
 وأقول لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما بوزن الجهل بالمبيع كالمثل باله نامل
 انتهى اه عش (قوله لا يبيع شي موازنة) في العباين ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو في
 نظر فو بسقط وزنه بعد تقربها انتهى وفي شرحه هذا وصوب فيه انما لو كان غير فقه المجموع
 لتقدم ذكره أنه لو باع السمن كل رطل يدرهم على أن وزن معه الطرف ثم سقط وزن الطرف مع وزن كان
 الموزن حامدا لا توقف على الوزن في طر فة ولو باع بعشرة على أن وزنه بطر فة ثم سقط من الثمن بسقط
 وزن الطرف مع ان علم قدور وزن الطرف وقد سقطه والافلا واشترى شيه من ذلك في طر فة كل رطل
 يدرهم مثلا على أن وزن بطر فة بسقطه للطرف وطلا عينة من غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من
 المحرمات التي تقع في كشهر من الاسواق (فرع) ذكر الرافعي في الاجرة أن من اشترى مناديقه
 مشهور في كلامهم (قوله والقرى الجيدة أو الكيس في نحو قوسرة الخ) قال في العباين ان عرف على ذلك
 وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يخص بهذه الصورة بل يأن في رؤية الحب كونه أو نحوها خالفا لما
 هو منه صنعه على أن المانع من محبة البيع في ذلك الجهل بالقدرة لا عدم الرؤية التي الكلام فيه انتهى
 (فرع) مثل شحنة الشباب التي عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفي برؤية أعلاه من رؤس
 القدر وفالحاب بأنه ان كان في رؤس القدر من مصالحه مع وكفي رؤية أعلاه من رؤس القدر والافلا
 انتهى وهل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقيه لكنه كفي بما اذا كان بقاؤه في القدر من مصالحه
 للضرورة (قوله لا يبيع شي موازنة) في العباين ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو في طر فة بسقط
 وزنه بعد تقربها انتهى وفي شرحه هذا وصوب فيه انما لو كان غير فقه المجموع لتقدم ذكره
 باع السمن كل رطل يدرهم على أن وزن معه الطرف ثم سقط من الثمن بسقط وزن الطرف مع ان
 لا يتوقف على الوزن في طر فة ولو باع بعشرة على أن وزنه بطر فة ثم سقط من الثمن بسقط وزنه الطرف مع

في انما البائث من انما لانه اخذ من نفعه نفسه ولا ضرر ولا قبض المبيع فيه اه فتوله ولو اشترى شيئا
من غلات في طرف كل رطل بدوهم مثلاً في قوله قال في الجموع هو المراد بقوله هذا البيع شيء موازنة
بشرط حط قدم من الخ اه سم (قوله في مقابلة الطرف) أي من غير وزن اه سم (قوله كاسر)
أي في فرع قبل قول المتن وسى كان الموضع معنا (قوله اخرج) الى قوله وكذا في النفس والى المتن
في النهاية (قوله بديل) أي الى آخره (قوله نحو رمان الخ) أي كسفر جرح اه نهاية اه سم قال ع ش
ومن الخو العنب كان له الشخان ونوز عافيه اه ع رة النفس ولا يكر في في العنب والخوخ ونحوهما
رؤية اهلها لكثرة الاختلاف في ذلك اه (قوله فلا بد من رؤية جميع كل واحد) فان رأى أحد
جانبين نحو بطيخه كان كبيع الغائب كالرؤية الصغرى يرى أسد وجهه نهاية ومعنى قال ع ش قوله فلا بد
من رؤية جميع الخ أي الرؤية العرفية فلا يشترط قلهما ورؤية وجهها الا اذا غلب اختلاف أحد وجهها
على ما بقي وقوله كالرؤية الصغرى قضية هذا التشبيه أن عدم الاكتفاء ورؤية أسد الجانبين مفرض
فيما اختلفت جوانبها اه (قوله طولا وعرضا) يعني وعرضا اه سيدع قول المتن (واخرج في المثال) فدر
الحلى أي المعنى المتن هكذا ومثل الخوخ في المثال وقصد كرمشيل بان الكاف في قوله كظاهر الصبرة
وأن الخوخ معطوف على ظاهر الصبرة وانما لم يفسد الكاف في قوله كذا في لان الكاف حرف لا يستقل
فكره أن يكون الجار والمجرور ملحقان من ترشوش بخلاف مثل لان مستقل وليس مقصوده أن مثل مقدر
في الكلام كقديتوشم في المثال اه سم (قوله بضم الهمزة) في قوله وفيه يوقف في النهاية الا قوله وقتر
القصبة الى وقتر سيدع وكذا في النفس اطلعه الخسل وقوله وقد يعجب الى وترد وقوله وكذا الورق
البياض (قوله والمبيع الخ) أي وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس انه لمن
وانما هو بفتح النون وضم ام المشددة وفتح المعجمة اه نهاية قال ع ش قوله مره اهلن قال النواحي
هذه دعوى لا تقوم عليها حتى انما الامة قد ما وحدها بواحد شاستعمال هذا اللفظ من غير تكبر حتى ان
الخنشري هو من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو الخوخ وكذا الحسن بن رشيق القبرداني ورواهما المغرب
في اللغة سمي بكتاب في صناعة الادب وقال النوى في التاج واخرج في المثال ولم يتعقبه أحد من السراخ اه
وقوله مر وانما هو بفتح النون أي من غير همزة اه (قوله بالهمزة) بكسر العين وسكون الغنة ففتح
النون اه جل (قوله ثم ان ادخلها الخ) أي كان قاله يعلل حطه هذا البيت سم الخوخ اه معنى (قوله)
كظاهر الصبرة) أي كروية تظاهر الصبرة وقد تقدم انها كافية اه ع ش (قوله في دالة كل الخ) والاولى في
الدلالة على الباقي باسقاط لفظة كل لما في جعل دالة الكل جمعا لما في الان واد بالكل تظاهر الصبرة
وأعلى المانع (قوله أحدهما) ثم قوله ليس الا في السمت الثالث (قوله يوسن ثم مر رأى الخ) لتأمل وجهه
هذا البناء اه سيدع (قوله ثم اشترى الخ) أي ولا يعلم أيهما المراد فنهاية وبمعنى (قوله مع) أي ان
كان ذا كرا الا صفة كاسر (قوله وان لم يدخلها الخ) أي كان قاله يعلل من هذا النوع كذا معنى ونهاية (قوله)
ان علمنا من وزن الطرف وقد رسله والا فلا واشترى شيئا من ذلك في طرفه كل رطل بدوهم مثلاً على أن
يوزن بفار فخر يسلط الطرف اطلعا معينة من غير وزن لم يصح قال في الجموع وهذا من الحرمان التي
تتم في كثير من الاسواق (فرع) ذكر الرائي في الايراد ان من اشترى شيئا وقضى في انما ابلغ من
الانام لانه اخذ من نفعه نفسه ولا ضرر ولا قبض المبيع فيما يتهيأ بقوله ولو اشترى شيئا من ذلك في طرفه كل
رطل بدوهم مثلاً في قوله قال في الجموع الخ هو المراد بقوله هذا البيع شيء موازنة بشرط حط قدم معين
الخ (قوله في مقابلة الطرف) أي من غير وزن (قوله كاسر) أي في الفرع المذكور في الشرع قبل
قول المصنف ومضى كان الموضع معنا الخ (قوله واخرج في المثال) فدر الحلى المتن هكذا ومثل الخوخ في المثال
وقصد كرمشله بان معنى الكاف في قوله كظاهر الصبرة وان الخوخ معطوف على ظاهر الصبرة
وانما لم يفسد الكاف في قوله كذا في لان الكاف حرف لا يستقل فكره أن يكون الجار والمجرور ملحقا

بغلاف شرط وزن الطرف
وحط قدره لا تنفاد لهجة
حسنته وبعث ان اطراد
العرف عطا قدر كسرة طه
غير صحيح كسر وان اباد
بكل ما بن هذا السلام
وغيره ونحو بدل صرغ
رمان ويطيخ وعب فلا بد
من رؤية جميع كل واحدة
وان غلب عدم تفاوتها كذا
خراب الارض ومن ثم لو باعه
فسد لزوع طولا وعرضا
أرض لم يصح لان تراب
الارض مختلف (د) تكفي
رؤية بعض المبيع البال
على باقيه نحو (الخوخ)
بضم الهمزة والياء وفتح
للمعجمة (المثال) أي
المساوي الاجزاء كالخوب
وهو باسبي بالعبنة ثمان
ادخلها في البيع في صفة
واحدة مع وان لم يرد
الى المبيع على المعنلان
ورؤية كظاهر الصبرة فاعلى
المانع في دالة كل على
الباقى وزعم ان ان رده
اليه كان كبيع عشرين
وأى أحدهما مما ممنوع
لوضوح الفرق اذا هان في
المثال والعين ليس
كذلك ومن ثم لو رأى فوين
مستويين في مجموعهما
وقدرا كتمنى كراس
فسرق أحدهما مثلاً ثم
اشترى الخوخا ثمانية
لاجله حسنته فلو جوا لم
يدخلها في البيع لم يصح
وان ردها كالمبيع لانه لم
المبيع ولا شامته

(أو) ان (كان صوانا) بكسر الهمزة وضممة (الباء خفيفة) وان لم يدل عليه (كقشر) نصب (٢٦٩) السكر الاعلى وطلم النخل (والزمان والبض)

أو كان صوانا الخ) عبارة نهاية والغنى أو لم يدل على باقيه بل كان صوانا فلا نقوله أو كان نصب قوله ان دل
اه (قوله وطلم النخل) عطوف على قصص السكر (قوله) لكن بعد تغصن لا يخفى أن اراده هنا على هذا الوجه
يقضي أنه تكفي رؤية صوانه بعد تغصن وحشيد فلا معنى لاشتراط تغصن إلا بمعنى أنه لا يمكن من رؤية
بعضه وحشيد فهو من القسم الاول لا من الثاني اه رشدي (قوله) ان لم تعتقد أي السفلى سم رشدي
(قوله) وقشر القصب اسفل الخ) فأن لم للعول عليه أن يكون قشر صوانا القصب وقشر القصب الاعلى
ليس كذلك على أن هذه العلامة موجودة في البقلاء ولا يصح معها في قشره الا على فالأولى أن يعلى بأن قشره
الاعلى لا يسترجع موثر به بعضه يدل على رؤية باقيه فهو من القسم الاول اه حلي قال شيخنا وهذا
بخلاف ما لو استلخصناه فإنه يصح معها في قشرها اه (قوله) وكذا الورق أي فلا بد من رؤية جميع
طائفة مغنى وعش (قوله) البياض أي ذوالبياض والارادة التي لم يكتب فيه فمثل الاصغر وفيه
(قوله) على طرفه أي من الخلق (قوله) في جوز) أي قبل تغصن سم رشدي والاصغر بقرينة
ما تقدم اه (قوله) والسفلى فارته) أي حيث لم يرها فارغته بعد البقاء به بكتفي برؤية أعلاها كاه اه
نهایة (قوله) الخشكنا) هو فطره برؤية قصبه فهاش من السكر ونحو الورق ونسوي بان رشدي
رؤية القصبه قال في القشر عز رؤية ما فيها أن صوانه وهو فارسي بمعنى الخبز البياض والجزء الاول من
هذا بمعنى الثاني من ذلك وبالعكس (قوله) في كوزه) أي السردود القومش التمسج (قوله) والجبة المحشوة
بالقطن) ويبنى أن مثله الصرف أي أنه تكفي رؤية ظاهرها ولا يشترط رؤية شيء ما في الباطن اه
عش (قوله) بيع الاول) بضم الهمزة جمع أول أي القطن والبر والسفلى طرفها (قوله) في الاول
جمع الكثير أي الخشكنا وما عطف عليه وبجوز افرادها كجرى عليه عش فقال قوله الاول أي
القسم الاول وهو القطن وما عطف عليه وقوله دون الآخر أي القسم الآخر وهو الخشكنا وما عطف
عليه اه (قوله) فار بهما) أي تكون البقاء في المصلحة (الفالبية) أي فليس المراد عوم الصوان
الخالق بل لومعه وهو ما توافقه من مصالح وحشيد فكان الاول حذيقوله ومن شأنه لومعه أنه بكتفي
برؤية الصوان الذي ليس بالقصب من المصالح لان من شأنه أن البقاء في المصالح ثم ان هذا الجواب
لا يقدم ما ورد على العكس اه رشدي أو قول وما لومعه في قوله ما هو والغالب أنه فصل مطلق الصوان
خالقا أو لا وحشيد فالنمط ظاهر (قوله) ورجم غير مصدقه) وهو المعتقد اه عش عبارة الغنى والظاهر كما
قال ابن شهيد عدم الالتحاق اه (قوله) عدمه) أي عدم الالتحاق فيشترط لصحة البيع رؤية ما فيه وبكتفي
فيها البعض اه عش (قوله) لان القطن الخ) ولا يصح بيع البس من نحو الجوز وحده في قشره لان تسلبه
لا يمكن ان يكسر القشر فيؤدي لنقص غير البس نهایة ومقتضى أي لان البس حشيد غير مرئي أصلا اه
رشدي وقال عش قوله من نقص غير البس هو القشر وذلك لان القشر والبس في رتب حفظا
للبقشز بدقته بعد اكسارها وأما رد القول بدقته بتمهيد هذا الاعتبار فاه اه قول المنز (وتعتبر رؤية
كل شيء الخ) وان اشتغلت الرؤى بالقول لم يدمع بما يمنع لان الاقدام على الصداق اعتراف بمحضه وهو على
القاعدة في دعوى العدم والقضاء من تصديق مدعى ما هو نهایة (قوله) عرافا) أي المنز في النهایة (قوله)
فیری) أي المنز في الغنى الاقوله قال في بشرط (قوله) والطريق) أي التي يتوصل منها اليها واليعتوق
والسلطوح والجدران والمستقيم منها وبمقتضى (قوله) ويجري به يدور الخ) أي إذا اشتغل بالشرط على رايدور
بالبقايل النهایة يتوكد ان بشرط رؤية الماء الذي تدور به الرما اه (قوله) في السبيضة) جميعها الخ) أي دلو
كبير جدا كلالاحي ولو اشتمع في رؤيتها الى صرف فخر اه من قلب السبيضة فمن جانب الى آخر لثقتي
رؤيتها لم يجب على واحد منهما بعينه بل ان أراد المشتري التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرأ منه أو أراد
من من وشرح بخلافه مثل لانه مستعمل وليس مقصوده أنه مثل مقدرة في الكلام كخبرتهم فليأتا بل
(قوله) ان لم تعتقد أي السفلى (قوله) في جوز) أي قبل تغصن

والطريق ويجري به يدور به الرما في السبيضة رؤية جميعها

حتى مات في الماء منها كاسمه كلاً - هـ - لم لا يتعدها في عين من مصلة ثم اوفى الامتوا بعد ما عاين السمرق وال كنية الكاشغر وفي المائدة جمع
أجزاء الاسان - و ان اولوا دمايو أسنانه وأجزاءه تجر فرس قال غير واحدوا من حافر وقد تم خلافا للارزوق ومن ثم أطلقوا أنه لا يشترط قلع
النعل ويشترط في وجهه شروية (٢٧٠) وجهه ان اختلفا كسباط وكل منقش والا كبركاس كقشر وفيه آد هما

(والاصح ان وصفه أي
المعين الذي يرايد به)صفة
السلم (أي) عن ذوقه
وان بالغ فيسوقه وفي اليه
من طريق التوارث الغند
للعلم الضروري لان اللفظ
في اشتراط الرؤية الاطالة
بما لم يتطابق العبارة من
دقيق الاوصاف التي يتصور
التعبير عن تصديقها واصالتها
للذهن ومن ثم ورد ليس
انظر كالعائن بكسر العين
وروي كثير ومنهم اوجد
وابن حبان غير وجهه
موسى ليس المعائن كالغبر
أعبر به تبارك وتعالى ان
قوبت فتقوا بعد فليلق
الاولاح فلما رآهم دعائهم
ألقى الاولاح فتكسر منها
تسكروا يقول المعين علم
ان هذا لا يخالف ما يأتيه
أول السلم في واصفه كذا
لانه في موضوع في اللمسة
وعلم مما تقرر ان كل عقد
اشترط فيه الرؤية لا يصح
من الاعبي قال الزركشي
شرا من يعتق عليه يوجه
عبد من نفسه لان مقصوده
العق وفيه دقة لاقتضائه
ان البصر مثله في ذلك على
انه لا ضرورة به اليه لا مكان
فوكيله وان لا يشترط فيه
يضع منه (د) من ثم (يضع
سلم الاعبي) مسلكا كان

مسلكه لانه يعرف الاوصاف بالسلم بعينه الوصف لا الرؤية ويحله - هـ - بل كل من رأس المسالك معناه ابتداء وحيد تذوكل الاقالة
من يقضيه أو عنده الام يصح متاعا عند الدار وليس المال الصدق ولا يصح اقله لمنص الام على انه لا يدفعه من العلم بما يقابل فيه لكن الذي
نقله وأدوا جواز الجمع بالخيار من جعل القربى به يعلم ان النص مني على التبايع (وقيل ان معنى قبل غيرهم)

الاقالة من العلم بالمقابل فيه بعد نفسه على أنها فصيح وقد أفتى بذلك أبو المرحوم الله اه قال عرش قوله مر
على أنها فصيح لعله اغتنص على ذلك لئلا يتوهم أن عدم صحة الاقالة من الاعي مني على أنها يسع وقوله مر
وقد أفتى بذلك الخ أي بعدم الصحة وقاس بطلان الاقالة بتناعلي أنها فصيح عدم نفوذ الفسخ منه بغير لفظ
الاقالة الآن يفرض بان الاقالة تستدعي التوافق عليها من المتقابلين وكذلك انفسه فانه يستقل به من
ثبته ما يجوز اه عرش وفيه رد لقول الشارح وبه يعلم الخ (قوله بين الاشياء) الى الفرع في التباينة
والمنفى (قوله فلا يصح سلمه) أي لا يتفاهم معرفته بالاشياء واجب الاول بانه يعرفه بالسماح ويقبل فرقا
بينها كصير يسلم في عالم يكن رآه كهل خراسان في الربوب أهل بغداد في الوز اه معنى (قوله شراء نفس)
أي وان لم يقبل الشكاف على نفسه انه أن يكاتب عبده على الاصح تقيا بالعق وان زوج ابنته نحوها اه
معنى (قوله شراء نفسه) أي ولو لم يره يطر في الوكالة عن الغير وبها يجلب غمنا توقف فيه سم على
حجم من هذا عقد عتاقة فلا يحتاج الى ذكره اه عرش (قوله كسر) أي في شرب ونسكي في الرؤية قبل
العقد الخ (قوله ان يرى) ببناء الفاعل من الازاعة والضمير المستتر البائع (قوله ثم يريد) عطف على
قوله يرى الخ (قوله ولو جحدن) بل ولو جحدنا فبما يظهر فانه قد عجزها اه سم أقول بل ولو جحدنا فبما
وزناتها بشرطه (قوله والشخصين الخ) دليل على التباينة والمنفى ومما تميز به البلوى مع عدم صحته يسع نصب
من الماء الجارى من نهر ونحوه لم يعمل بقدره ولا ان الجارى ان كان غير ملوك فلا ولا لا يمكن تسليمه
لاختلاف غير المبيع بغيره اه أن يشترى القنائة أو سهامها فاذما لم يكن القنائة اركان أحق بالماء وانما يشترى
القرار مع الماء لم يصح أيضا فلا يجوز له اه (قوله في أبواب متعددة) الاسهل تقديم على قوله ما يوجب الخ
(قوله من نحو نهر أو نهر) خرج به ما ذكره في الروضة بقوله أما المهر في اناء أو حوض يسعه جميع على
الصحيح وليسكن عن الخوض معلوما انتهى اه سم (قوله مطلقا) أي ماله بأورو كذا ويستثنى منه
ما ذكره في شرح الروض في احياء الموات عقب قول الروض ماله البئر والقنائة لا يصح بيعه لانه زيد ويختلط
اه مما نفعه نعم ان باع بشرط أخذ الان مع مخرج به القاضي واقتضاء التعليق انتهى والظاهر أن ذلك في
الراك اه سم (قوله مع ودخل الماء الخ) ينبغي أن المراد الماله الذي يحدث بخلاف الموجود فلا يبيع الخ

(قوله لانه لا يجوز له) قد يقال لا يجب ذلك مع كون شراء نفسه عقد عتاقة ببناء على ما تقدم من
الزمن (قوله ولو جحدن) بل ولو جحدنا فبما يظهر فانه قد عجزها (قوله من نحو نهر أو نهر) خرج
ما ذكره في الروضة في احياء الموات بقوله أما المهر في اناء أو حوض يسعه جميع على الصحيح ولكن عن
الخوض معلوما وعما تقييد بغير بق الصفة وكذا اذا كان الماله في اناء أو حوض مشلح بمصفا يسعه
جميع مفسرنا وبما انتهى وقوله مطلقا أي بطور بأورو كذا يستثنى ما ذكره في شرح الروض في
احياء الموات عقب قول الروض ماله البئر والقنائة لا يصح بيعه لانه زيد ويختلط انتهى مما سمعتم ان
باعت بشرط أخذ الان مع كسر مخرج به القاضي واقتضاء التعليق الاول انتهى والظاهر ان ذلك في
الراك كذا ما ذكره في الروضة ثم بقوله وان باع منه أي من ماله البئر والقنائة فيها أصعافا كان كسار بالم
يصح الا لا يمكن بطل العقد بقتدار وان كان كذا وكذا قلنا الله غير مملوك لم يصح وان قلنا مملوك فقال القائل
لا يصح أيضا لانه زيد ويختلط المبيع والاصح الجسور كبيع صاع من صبرة وأما زيادة تقبيل فلا تضر
بكل باع القف في الأرض بشرط القطع وكلوا باع صاعا من صبرة وصع عليها سيرة أخرى فان البيع بحاله
ويبقى ما بقي صاع من الصبرة انتهى وظاهر صحة البيع في الاصح وان لم بشرط أخذ في الحال بخلاف
الكل وكذا أن وجه ذلك في زيادة وكثره فالتأمل (قوله مع ودخل الماء الخ) ينبغي ان المراد الماله الذي
يحدث بخلاف الموجود فلا يبيع الخ الا أن بشرط دخوله بل لا يصح البيع الا بشرط دخوله أخذا من قول
الروضة قبيل الوقوف لو باع غير الماء أو أطلقه أو باع دارا فيها بئر حارثم قلنا تلك المسألة لا يصح
بيع البائع وما يحدث للمشتري قال البغوي وعلى هذا لا يصح البيع حتى بشرط أن الماله الظاهر للمشتري

بين الاشياء او شئت أعمى
(قوله) يصح سلمه شراء
نفسه او يجارها لانه لا يجوز له
وبيع ماله قبل المعنى ان
ذكر اوصافه وهو عملا
بتغيره بالأكس (قوله) *
في الجواهر بشرط ذكر
حدود الدار الباقية وكفى
ثلاثة ان تحبث بها وانظر
فيه بانها ان رؤيت لم يصح
لذكر شئ من الحدود والالم
يكف الا ذكر كلها وبر
بان يرى له جلة ودوم يريد
أن يبيعه بعضها فلا يبيع
ذكر يميزها ولو جحدن على
الادج والشخصين وغيرها
في بيع الماء وحده أو مع
قرار ما لو هم التناقض في
أواب متعديتة وقبيلت
ما في ذلك في البق مستقل
والحاصل انه لا يصح بيع
الماله من نحو نهر أو نهر
وحده مطلقا لمعمل به وان
يجل نبع الماء ان لم يوقع
البيع على قراره أو بعض
منه من مع ودخل الماله
أو يخص ذلك الماله

بشرط دخوله إلى البصيص لا بشرط تاحوله أخذ من قول الر وضة قبل الوقوف ولو باع بئر الماء أطلق أو باع دواقها بشرط أن تلتصق بالموجود حال البيع يبقى البائع وما يحدث للمشترى قال البغوي وعلى هذا لا يصح البيع حتى بشرط أن الماء الظاهر للمشترى لا يتخلط لما انتهى إليه سم (قوله ما يوصل إليه) أي الخلل الذي يصل الماء اليه وهو القلر

(باب الراء)

(قوله بكسر الراء) إلى المتن في النهاية وكذا في اللغى الآخرة وبفتحها المدونة ومن ثم إلى وهو وقوله ثم العوضان إلى المتن (قوله ما يكتب بهما) أي بالواو والالف كقوله عليه الرسم اه عش (قوله بالياء) أي لأن الالف تحمل نحو البناء ثم هذا في غير القرآن لأن وجه مسنة مشبعة مقتضى هذا أن لا يجوز كتابته بالالف وحدها لكن العرف على كتابتها بواحد هاتين الفتحا حتى اه عتري (قوله وهو لفة الزائدة) قال تعالى اهترت وربنا أي زادت وبغت معنى ونهاية (قوله غير معلوم النشأ) يصدر معلوم عدم النشأ وال في النشأ للمهدى النشأ المتعبر شرا وذلك عند اتحاد الجنس وليس جملها على العهد بأحد من حل قولنا على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التي هي محل الر بأقوله أو منع تأخير يمكن عقده معلى قوله على عوض وتعمل ال في البديل على المعهود شرا أي وهو الأنواع المخصوصة التي هي محل الر بأجل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أهم منه ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متقدما وكان مختلفا وما كان من ذلك معلوم النشأ وما كان يحويه سم على المنهج اه عش (قوله وأنه من كبر الكاثر) عطفت على الغريم وظاهر الاختيار هنا أنه أعظم الثمن من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفتي شعثا الشباب الرطبي وسم الله تعالى بخلافه نهاية رسم قال عش قوله من الزنا والسرقة والواط وقوله والسرقة أي وإن قلت اه (قوله ولم يؤذن الله) أي لم يعلم الله (قوله كذا أنه أولياء الله) أي ولو أمر أو (قوله فانه صم فيها) أفتي إذا لم يؤذن الله (قوله وما ألبس) أي من كونه يؤدي الضيق ونحوه اه عش (قوله انما يصلح حكمه) يفيد أن مجرد علم الحكمة لا يفرجه من كونه تعديا بل لا يحسم فان ظهر انما ظاهر سم على ج أي لا يصح بيع بعضهم بأن التعبدى هو الذي لم يدرك له معنى وقد يجاب عن الشارح بأنهم قد يظنون التعبدى على ما لم تظهر له هامة الحكم كوان ظهر له حكمه اه عش (قوله بان يزيد أحد العوضين) أي مع اتحاد الجنس فحينئذ إلى ادى اه عش (قوله ومنه بالقرض) وانما جعل منعه أنه ليس من هذا الباب لأنه لما شرط نفع المقرض كان مجزأ أنه باع ما أقرض معا يزيد ليس من جنسه فهو منه حكما اه عش (قوله بان بشرط أنه

وان لم يملك هو بل ما يصل إليه لم يدخل المالك كمال استحقاق الأرض الشرب منه وصرف كذا النبان ماله تعلق بذلك

(باب الراء)

بكسر الراء والقصر وفتحها والد ألفه بدين واو ويكتب بهما بالياء وهو لفظة الزيادة وشرا قال الروافى عقد على عوض مخصوص غير معلوم النشأ في معيار الشرع له العقد أوسع تأخير في البديل أو أحد هاتين الأصل في تغيره وإنه من كبر الكاثر الكذب والاستنوا والاجماع قبل ولم يصل في شرب فقط ولم يؤذن الله تعالى في ملكه عامسيا بالمر بغير كاله ومن ثم قبل أنه لا ماعلى سوه الخاتمة كذا أنه أولياء الله فانه صم فيها الأذان بذلك ونعرجه تعبدى وما أبدى له انما يصلح حكمه لاله وهما وأفضل بان يؤذن أحد العوضين ومنه ربا القرض بان بشرط قيمه فيه نفع المقرض

لا يتخلط لما انتهى (قوله وان لم يملك هو الخ) في شرح العباب قال أي البقضى في الفتاوى وأما الصورة الثانية فهي أن لا يكون محل البيع مملوكا وانما المملوك الخ الذي يصل إليه الماء فاذا صدر بيع في هذه الصورة دخل الماء الكاثر في الأرض فانه لا يصح لاه غير مملوك لأصحاب الأرض ولهذا إذا اشترى من أرضه كان على باعته وإذا باع القرار لم يدخل الماء الذي هو غير مملوك له وانما يدخل في ذلك استحقاق الأرض فيه المسمى بالشرب انتهى للقصد منه انتهى

(باب الراء)

(قوله عقد على عوض مخصوص الخ) لك أن تقول هذا الحديث مما ع لانه يدخل فيه بيع صبرة وبصر شعير جزأ مع الحلول والتمايز أيضا في على الصبرة لانه عوض مخصوص غير معلوم النشأ في معيار الشرع مع انه لا ر ذلك ولا يقال التمايز انما يتبر في الجنس فقله غير معلوم النشأ في معناه إذا كان يعتبر نفسه النشأ لان الحد لا تعرض فيه لا يمكن أن يجاب بان إلى النشأ للعهد أي التمايز المتعبر شرا وذلك عند اتحاد الجنس وليس جملها على العهد بأحد من حل قوله على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التي هي محل الر بأجل على ذلك قوله على عوض وتعمل ال في البديل على المعهود شرا أي وهو الأنواع المخصوصة التي هي محل الر بأجل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أهم منه ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متقدما وكان مختلفا وما كان من ذلك معلوم النشأ وما كان يحويه سم على المنهج اه عش (قوله وأنه من كبر الكاثر) عطفت على الغريم وظاهر الاختيار هنا أنه أعظم الثمن من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفتي شعثا الشباب الرطبي وسم الله تعالى بخلافه نهاية رسم قال عش قوله من الزنا والسرقة والواط وقوله والسرقة أي وإن قلت اه (قوله ولم يؤذن الله) أي لم يعلم الله (قوله كذا أنه أولياء الله) أي ولو أمر أو (قوله فانه صم فيها) أفتي إذا لم يؤذن الله (قوله وما ألبس) أي من كونه يؤدي الضيق ونحوه اه عش (قوله انما يصلح حكمه) يفيد أن مجرد علم الحكمة لا يفرجه من كونه تعديا بل لا يحسم فان ظهر انما ظاهر سم على ج أي لا يصح بيع بعضهم بأن التعبدى هو الذي لم يدرك له معنى وقد يجاب عن الشارح بأنهم قد يظنون التعبدى على ما لم تظهر له هامة الحكم كوان ظهر له حكمه اه عش (قوله بان يزيد أحد العوضين) أي مع اتحاد الجنس فحينئذ إلى ادى اه عش (قوله ومنه بالقرض) وانما جعل منعه أنه ليس من هذا الباب لأنه لما شرط نفع المقرض كان مجزأ أنه باع ما أقرض معا يزيد ليس من جنسه فهو منه حكما اه عش (قوله بان بشرط أنه

غير نحو الزهن أو بأديان يشارك أحدهما مجلس العقد قبل التقاض أو بانسائه بان شرط أحد في أحد العوضين وكلها يجمع عليها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتد به في بيع الرزق زيادة على ما مر من العوضات ان اتفاقا حشا اشترط (٢٧٢) ثلاثة شروط أو أقله وهي: العلم والتقديرية

اشترط شرطان والا كبيع طعمه بقدر رطب أو حبوبان بعبوان ونحوه بشرط شي من ثلث الثلاث إذا علمت ذلك علمانه (أذا بيع الطعام بالطعام) أو التبدل بالتبدل كجلبان (إن كان) أي الثمن والتمس ودفع في بعض النسخ بلا ألف وهو فاسد (جنسا) واحدا بان جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الربا واشترط كفايه اشتراكا معنويا كقمر معق ورب وخرج بالخاص العلم كالجب وبما يسهل الأدلة فأنما دخلت في الربا قبل طرق هذا الاسم لأنه أي الجنس كأمور لها أو لاخير للطبخ الهندى والاصغر فأنما جنسك والنسر والجوز الهندان أو الترو والجوز المعروف فأن اطلاق الاسم علمه ليس لتقديم ترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقتين مختلفتين وهذا الشايع منتهى انه أولى ما قيل منتهى بالجوم والأليات لصدقه علمه مع انها أجناس كأولها (اشترط الحلول) من الجانبين إجماعا لاشتراط المقايضة في الصبر ومن لازمه الحلول غالبى اقترن بأحدهما لتأجيل ولو للعبة فخر وهما في الجلس

(الح) ومنه ما أقرضه بصر وأذنه في دفعه ولو كره بكمثلا اه عش وهل مثله ماشع في زمانا بقرضه بصر وأذنه لو كره بكمثلا في دفع مثله وهل يخص من الرأى بقرضه بصر وبأذن لو كره بكمثلا لأن يقرضه مثله ثم يتقاضى بشرط يظهر فيه ما تم وأتت أعلم (قوله نحو الزهن) من نحو الكفاية والشهادة اه عش (قوله أو بانسائه) بالفرض ولد اه عش (قوله يجمع عليها) أي على إطلاقها (قوله ما مر) أي من كونه طاهر منتقبا لالح (قوله في العوضات) أي الثمن والمثلن (قوله وهي) أي العلة (قوله والتقديرية) الوار للتقسيم وقال عش بمعنى أو اه (قوله أو حبوبان بعبوان) أي مطلقا وانما يلزم به كذا السلسلة بية ومغنى قال عش قوله مطلقا أي ما كولا أو غير من جنسه أو من غير جنسه معلوم أن الكلام في الحى وقوله كسما والسلسلة أي وبالجراد اه (قوله والتقدير) أي القول المتزوجين في النهاية الا قوله وهو فاسد وقوله نعم إلى المثلن وقوله وهما في قوله لتدريجها إلى جوفضا (قوله أي الثمن) أي القول المتزوجين في النهاية الا قوله وهو فاسد (قوله وهو فاسد) وقوله وهو فاسد في جزئه بالفساد مع احتمال الرجوع الضمير للطعام من الجانبين أي كان كان الطعام من الجانبين جنسا أو لولد كور ونظر ظاهر اه سم أي أو للعقد عليه من الطعامين (قوله اشتراكا معنويا) معناه أن يوضع اسم حقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالقمر أو اللؤلؤ فهو واضح في اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فلهذا يوضع تعدد معانيه كالأعلام الشخصية وكأقرضه وضع لكل من الطهر والخص اه عش (قوله كثيرا) تأمل انطباق الضابط على ذلك سم على ج أقول أي لأن هذا الاسم حدث لهما بدخولهما في باب الربا بالثبوت إلى ما فيها بصر أو نحو وعين الجواب بأنه من وقت دخولهما في باب الربا يجمعهما اسم خاص كالطعم في الحلال وان اختلف باختلاف الأحوال اه عش (قوله كتر معق) يقضى به واسكان العين للمهمة وكسر الضيف نوع من التمرع وف بالبرص وغيره له نسوب إلى معقل ن يسار الضاعى رضى الله تعالى عنه والبرص هو من التمر أو صغر مدته واحده نوت وهو أسود التمر فلهما جنس واحد اه معنى عبارة الجبري في البري بعض السامواحدة وسكون الراء المهمة نسبة لشخص يقال له رأس البرية تسبب له أنه أول من غرس ذلك الشجر اه (قوله وبما بعده) هو قوله من أول الخ (قوله هذا الاسم) أي الدقة (قوله وبالاخير) هو قوله واشتر كافيما اشتراكا معنويا و (قوله الطبخ الهندى) أي الاصغر (قوله فأنما جنسان) علة لاخراج وسعلى الخرج بقوله (فأن الحلول الاسم) أي الطبخ والنمر والجوز (عليهما) أي على الاثنين من السنة المذكورة على الترتيب سم الخ (قوله أي ليس الخ) أي الاسم تفسير لقوله فأن الحلول الاسم الخ (قوله بل لحقتين الخ) أي لكل منهما اه عش وضع مستقل (قوله وهذا الضابط) أي كل طعام يجمعهما اسم خاص الخ (قوله أولى ما قيل) أي في ضبط اتحاد جنس الطعامين (قوله منتقبا لالح) أو يمكن ان يقال حقيقة كل من الأليات والجوم خلفه لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم أريان بصد الحق آثار الخلف البحث قالوا لك ادعائهم وجهها بالتدليس لا انتهى أي بقوله اشتراكه الخ اه عش (قوله لاشتراط المقايضة) هو مستلزام إجماع اه عش (قوله ومن لازمه) أي المقايضة للحلول وفي سم على ج قد يقال لا يلزم إرادة الألازم اه ويمكن أن يجاب بان اتفاق الشارع إذا وردت معتمدا على الغالب فيبطل الأمر بالرد ولا يحمل عليها اه عش (قوله والمماثلة مع العلم بها) أي حال العقد كأي يؤخذ من قول المصنف الآتي ولو باع جازا الخ عش قول المثلن (والتقايض) ولو اشتري من

عن كونه تعديا فإجماع فان فيه نظرا ظاهرا (قوله وهو فاسد) في الجزم بالفساد مع احتمال الرجوع الضمير للطعام أي أن كان الطعام من الجانبين جنسا أو لولد كور ونظر ظاهر (قوله كتر معق) يتأمل انطباق الضابط على ذلك (قوله ومن لازمه الحلول) قد يقال لكن لا يلزم إرادته لا لازم

(٣٥ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) لم يعم (والمماثلة) مع العلم بها وكان فيها اختلاف لبعض الصاعين رضى الله تعالى عنهم اقرض وصار الإجماع على خلافه (والتقايض) يعني التقبض الحقيقي فلا يكتفى

غيره فصاعداً نعمان دينار فتمت عشر دراهم الخمسة دراهم صح وسلم البائع له ليقض الضيف ويكون
نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشر دراهم فاعطاه عشره فوجدت رائدة الوزن ضمن
الرائد المعطى لانه قبضه لنفسه فان أثره بالبائع في صورته الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها
النصف الآخر الدينار جاز كغيرها ولو اشترى كل الدينار من غيره بعشره وسلم منها خمسة تم استقرضها
ثم ردّها إليه من الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كل جزء من المقر في رضى ولا التصرف مع العاقد في زمن
الخيار اجازة وهي معاملة فكانت ما تقرق قبل التقايض ثمانية وعشرون (قوله حتى لو كان الخ) غاية مر تبته على
التقايض المتعسر مما مر من قوله بعنى القبض الحقيقي الخ اه عش (قوله نحو حواله) من النحو الابراء
والضمان لكنه يبطل العقد بالحوالة والبراءة لثبتهما الاجازة وهي قبل التقايض بمطلة لأعقد وأما الضمان
فلا يبطل العقد بمجرد بل ان حصل التقايض من العاقد في المجلس فذلك والابطال بالتفرق اه عش
وقوله وهي قبل التقايض الخ أي على مختار النهاية والمقتضى خلافاً للشارح كتابي (قوله غير تقدر)
أي تقدر والمقبوض بالكيل أو الوزن ما اعتبر في القبض هنذا يبطل الضمان لا ما يقيد التصرف بالبائع
أن قبض ما يسع مقدراً لا يكون إلا بالتقدير كذا في شرح الروض (قوله ومع استحقاق البائع للقبض) أي
حبس المبيع إلى أداء الثمن اه كروى قول المتن (قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً اه
سم (قوله قبض وارثهما) أي ثمن اتحاد الوارث فظاهر وان تعدد اعتبار بمقارنة آخوهم لا يضر بمقارنة
بعضهم لقيام الجلسة مقام المورث فمقارنة بعضهم كفارقة بعض أعضاء وارث مجلسه ولا بد من حصول
الاتفاق من الكل ولو باذنه لم يحد قبض عنهم فلا قبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصّة
من لم يقبض كالأقبض المورث بعضه ومنه وتفرق قبل قبض الباقي اه عش (قوله وهما فيه) أي بشرط
وجود الوارث في المجلس عند موت المورث والأوجه وقائلاً أنه قد كلام الشيخ أي على أنه يكفي قبضهما في
مجلس عليهما بالموت وان لم يكونا عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزكريا لأن الموت بمنزلة الإكراه
على التفرق وهو لا يضر على المدة فقبض الوارث قبل عمله بالموت من مجلس العقد بمنزلة إكراهه على مقارعة
المجلس فإذا علم كان مجلسه بمنزلة مجلس زوال الإكراه فلا بد من قبضه قبل مقارعة بان يحضر المعقود عليه
البدن وقبض وكيله بان وكل من يقبضه في أي موضع كان قبل مقارعة فهو مجلس العلم قاله مدر والاكتفاء
بقبض وارثهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر إذا كان
العاقدان مالكيين أو أذن المالكان لهما في التوكيل أو ساغ لهما شرعاً اه سم وما ذكره عن مدر في

نحو حواله ثم يكفي هنا
قبض من غير تقدير ومع
استحقاق البائع للقبض
وان لم يقده التصرف كما
يأتي (قبل التفرق) حتى لو
كان العرض معينا كفي
الاستقلال بقبضه يكفي
قبض وارثهما في مجلس
العقد بعد موتهما وهما فيه

(قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله وهما فيه) أي بشرط وجود الوارث في المجلس عند
موت المورث والأوجه وقائلاً أنه قد كلام الشيخ أي على أنه يكفي قبضهما في مجلس عليهما بالموت وان لم يكونا
عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزكريا لأن الموت بمنزلة الإكراه على التفرق وهو لا يضر على العقد
فقبض الوارث قبل عمله بالموت من مجلس العقد بمنزلة إكراهه على مقارعة المجلس فإذا علم كان مجلسه بمنزلة
مجلس زوال الإكراه فلا بد من قبضه قبل مقارعة بان يحضر المعقود عليه البدن وقبض وكيله بان وكل من
يقبضه في أي موضع كان قبل مقارعة فهو مجلس العلم قاله مدر وبعبارة شرحه ويكفي قبض الوكيل قبضه من
العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث مع موت موته في المجلس أي وان لم يكن الوارث
معصياً في مجلس العقل لانه في معنى المكروه كقوله الشيخ أبو علي في آخر كلامه انتهى وفي شرح العباب للشارح
عن الشيخ أي على عكس ما ذكره والاكتفاء بقبض وارثهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو
كانا وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين أو أذن المالكان لهما في التوكيل أو ساغ
لهما شرعاً وفي شرح العباب وهل مقارعة المورث الميت قبل قبض الوارث بمقارعة المالك قبل قبض الوكيل
وكيفيات ان الفرق كرها كغير اختيار أو يفرق بانتفاء الاهلية من أصله ان الميت فسقط اعتبار حضوره

وماؤذونهما لا غيرهما ولا

سيدا وموكلا لانه يقتض

عن نفسه قبل تفرقهما لا

بعده فقتل تفرقهما على اخص

قبل تفرق الا ذن بين خلاف

الوارث ولو قبضا البعض

صم فسه تفرقا للصفة

(أو حوسن كمنطة وشعر

جاز التفاضل) بينهما

(واشترط الحلول) من

الجانين كلهم (والتفاضل)

بعض البعض كاتفرق لغير

الصحيح انه على الله عليه

وسلم قال الذهب بالذهب

والفضة بالفضة والبر بالبر

والشعير بالشعير والنمر

بالنمر والمخ بالمخ مثلا بمثل

سواء بسواء يدا بيد فاذا

اختلفت هذه الاجناس

فبيعوا كيف شئت اذا كان

يأبى يد أي عاقبة ومن

لازما للحلول غالبا كلهم

بل في رواية تسلم فينا بعين

وهي صريحة في اشتراط

الحلول وماقتضاء من

اشتراط المقايضة ولومع

اختلاف العله أو كون

أحد العوضين غيبر نوى

غير مراد اجناس والاؤلان

شرطان للصحة ابتداء

والتفاضل شرط للصحة ولما

ومن ثم ثبت فيمنع المماس

نعم التفرق هنا مع الاكره

مبطل لنسحق بابا لبا

بمطل للاجزاء على تناقض

فيها حاصل المعتقد منهما

مضى تقاضيا بعدا وتوسل

التفرق بان دوام جملتهما

بان بطلانه من حين الاجازة

النهاية بما وافقه واعتده عش (قوله وماؤذونهما) فيسعدان الوكيل لو أذن له في القبض وأن العبد المأذون له لو أذن لسيده في القبض صم وكتب عليه سم ما تضمنه هذا الكلام كجاري أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة الوارثين المبنيين في الفرق فاما تل انتهى أول ولعل الفرق بينهما أن الورث بالموت خرج عن أهله لا طلب من القبض وعندهم التفرق بالذات بخلاف الأذن (قوله ولو سيدا) أي بغير إذن من العبد المأذون له على ما أفهمه كلامه السابق ولو كل كان حاضر المجلس العقد اه عش (قوله وموكلا) أي بغير إذن الوكيل اه عش عبارة الرشدني وظاهر أن عمله كالذي قبله مالم يؤكدهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل اه (قوله لانه) أي كالا من السيد والوكيل يقض عن نفسه أي لغير العاقبة ان حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصفات وتفرقا قبل التقاض بطل العقد اه عش (قوله قبل تفرقهما) أي العاقدين الا ذنين واجمع لقوله وماؤذونهما (قوله من الجانين) أي قوله نعم في النهاية (قوله كاتفرق) أي في قوله نعم القبض الخ (قوله وسوا الخ) يجوز ان يكون تأكيذا ويجوز ان يكون إشارة إلى أن المساواة في المقدار حقيقة لان المماثلة تقتضي بها في الجمل وبجسبها لجزء سم على منجز اه عش (قوله أي مقابض الخ) من كلام الشارع (قوله وماؤذونهما) أي المأذون المذكور اه عش (قوله أو كون أحد العوضين غيبر نوى) في اقتضاء هذا نظر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس بوجه سم وعش ورشدني (قوله ولومع اختلاف العله) كذهب وير اه سم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن يقول المأذون نفسه المراد لا يدرى في جملتهما وهذا ما يقع المصنفين سم على عش وفي الخلافة مامل (قوله والاؤلان) أي الحلول والمماثلة (قوله ثبت فيه) أي عقدا لبا اه عش (قوله مع الاكره مطل) قال في شرح العباب وكلا كراه الانسان ككل الام والجله كقوله الماوردى انتهى اه سم (قوله مطل) خلافا للنهاية والمغني (قوله لنسحق بابا لبا) البطلان في ذلك هو ما نقله السبكي والمعتقد أنه لا أثر له مع الاكره مر اه سم عبارة النهاية والمغني وحمل البطلان بالتفرق اذا وقع الاختلاف فلا أثر له مع الاكره على الاصح لان تفرقهما حيث كان عدم خلافا لما نقله السبكي عن الصبري اه قال عش قوله مر فلا أثر له مع الاكره قضية أنه يصح من التسبب والجهل وبه جزم سم وقوله لان تفرقهما الخ أي ثم اذا زال الاكره اعتبر موضعه سم على عش (قوله خلافا لاجازة الخ) اعتمد النهاية والمغني والشهاب الميلى وم أن الاجازة كانت تفرق وان تقاضيا بعده اقبل التفرق (قوله ما تم تعاطى عقدا لبا) ينبغي أن يحل بالنسبة للمشتري مالم يضطر اليه فان اضطر اليه كان الأثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة اه عش (قوله ان تفرقا عن تراض) أي مع التذكر والعلو فلو تفرقا فهو أو جهلا فلا ثم وان بطل العقد بضاً وان تفرق قاع مهر أحدهما أو جهله دون الآخر ثم الاستحقوق فقط وبطل العقد أيضا اه سم قال عش وهذا جعل التفرق قائما مقام التلفظ بالفسخ

بخلاف المكره ونوعه كل محتمل وكلامهم على الثاني اه (قوله وماؤذونهما الخ) حاصل هذا الكلام كجاري أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة الوارثين المبنيين مع الفرق فاما تل انتهى أول ولعل الفرق بينهما أن الورث بالموت خرج عن أهله لا طلب من القبض وعندهم التفرق بالذات بخلاف الأذن (قوله ولو سيدا) أي بغير إذن من العبد المأذون له على ما أفهمه كلامه السابق ولو كل كان حاضر المجلس العقد اه عش (قوله وموكلا) أي بغير إذن الوكيل اه عش عبارة الرشدني وظاهر أن عمله كالذي قبله مالم يؤكدهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل اه (قوله لانه) أي كالا من السيد والوكيل يقض عن نفسه أي لغير العاقبة ان حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصفات وتفرقا قبل التقاض بطل العقد اه عش (قوله قبل تفرقهما) أي العاقدين الا ذنين واجمع لقوله وماؤذونهما (قوله من الجانين) أي قوله نعم في النهاية (قوله كاتفرق) أي في قوله نعم القبض الخ (قوله وسوا الخ) يجوز ان يكون تأكيذا ويجوز ان يكون إشارة إلى أن المساواة في المقدار حقيقة لان المماثلة تقتضي بها في الجمل وبجسبها لجزء سم على منجز اه عش (قوله أي مقابض الخ) من كلام الشارع (قوله وماؤذونهما) أي المأذون المذكور اه عش (قوله أو كون أحد العوضين غيبر نوى) في اقتضاء هذا نظر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس بوجه سم وعش ورشدني (قوله ولومع اختلاف العله) كذهب وير اه سم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن يقول المأذون نفسه المراد لا يدرى في جملتهما وهذا ما يقع المصنفين سم على عش وفي الخلافة مامل (قوله والاؤلان) أي الحلول والمماثلة (قوله ثبت فيه) أي عقدا لبا اه عش (قوله مع الاكره مطل) قال في شرح العباب وكلا كراه الانسان ككل الام والجله كقوله الماوردى انتهى اه سم (قوله مطل) خلافا للنهاية والمغني (قوله لنسحق بابا لبا) البطلان في ذلك هو ما نقله السبكي والمعتقد أنه لا أثر له مع الاكره مر (قوله خلافا لاجازة الخ) اعتمد ههنا الشهاب الميلى ان الاجازة كانت تفرق وان تقاضيا بعده اقبل التفرق (قوله ما تم تعاطى عقدا لبا) ينبغي أن يحل بالنسبة للمشتري مالم يضطر اليه فان اضطر اليه كان الأثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة اه عش (قوله ان تفرقا عن تراض) أي مع التذكر والعلو فلو تفرقا فهو أو جهلا فلا ثم وان بطل العقد بضاً وان تفرق قاع مهر أحدهما أو جهله دون الآخر ثم الاستحقوق فقط وبطل العقد أيضا اه سم قال عش وهذا جعل التفرق قائما مقام التلفظ بالفسخ

فعليهما ثم تعاطى عقدا لبا ان تفرقا عن تراض فان فارق أحدهما ثم فقط (والطعام)

المطعم يدل على تعلقه بما
منه الاشتقاق (ما قصد

العلم) اضم أوله مصدر
 طع بكسر السين أى لطم
 اللادى بان يكون أن طهر
 مقاصده تناول اللادى
 أو بان كلما لانام كاللواط
 وأشاره فيه الهام غالباً
 (وتنبه) أى فى عبارته هذه
 دور لتوقف معرفة الطعام
 على الطعم مع رجوعهما
 الحسى واحد وتعمل بان
 يراد الطعام وأفراده التي
 يجري فيها الرأى والأصناف
 الروية ناقصت للطعم
 اللادى (اقتبنا) كبر
 وحسن وما عذب الذلايم
 والاقبات الايه وتميمه
 طعاماً جلت فى الكتاب
 والسنة قبل المراد بها
 بنسأوان كانت فيه لوحة
 يفرج ماء الصنف فوقه
 لظفر والذي يصحنا طه
 يعرف بلد العقد (أو
 فكها) كمنروز بيب
 وتين وغير ذلك مما قصد
 به نام أو تعدل أو عرف
 أو فصح كسافر الفواكه
 أو فصح كثير منبذ الايمان
 القبولات (أو نوايا)
 جمع وكما صاغ من الازهر
 المهارات وسما الادوية
 لثغرتان وسعوا بنواطين
 لرسى أو تخوم ورسع
 نفسه ممنوع ودهن نحو
 مروع و ردولبان وصنع
 مشغل للنعم السابق

والنيرة

ورود و ماورد و سئل

وعنه ومسئله جلدوان
أكل طعام بقصد لا كل
غالبوا من نحو سئل وكان
وجوه شيش يؤكل رطباً
كفت ونضبان وعتب بما
يؤكل ولا بقصد تناوله
ومطعم جن كعظم وان
جاز لنا كل طس به الذي
يستلذ به ولا بشر كعظم
ومطعم جن ان قصد
لطعمها وقلب تناوله
ككف رطب قد شئناه
الا دى فان قصد للنوع
فربوى الان غلب تناول
البهائم على الاوجه فلم
من هذا كقولنا السابق
بان يكون أظهر مقاصده
الى آخره أن الغول روى
بل قال بعض الشارحين ان
النص على الشعر يفهمه
لانه في معناه وأدق الأصول
المختلفة الجنس وخلوها
وأدها أجناساً لاثم
فروع أصول مختلفة روى
فاعطت حكم أصولها ثم
كل خلين لاما فيهما واتحد
جنسهما بشرط ففهما
المثالة وكل خلين فيهما
لا باع أحدهما بالآخر
مطلقاً لانهما من قاعدة
بجوة وكل خلين في أحدهما
ماء اتحد الجنس لم يسع
أحدهما بالآخر لئلا
المثالة والابيع وخرج
بالمختلفة الجنس المتحدة
الجنس كادسة أنواع البر
فهو جنس واحد وادهاها
دكن نحو الورد والبنفسج
فكاهل جنس واحد لاصلها

والنوع على التمر والنحو دمنه الفكه والنادم فالحق به ما في معناه كالشبنم والربوب على الخالق به ما في
معناه كالصطك والسقمونيا اه (قوله) ورود و ما (الخ) ولم يعل حكماً بتقليد الظاهر ثم روى
لانهم قصد للتدوى اه عش (قوله) لا بقصد لا كل (غالباً) يقتضى أنه لو كان يجعل بقصد لا كل
غالباً كان روى في ذلك الحال اه سدد رأى وهو مشكل كبحر من شم ويا في عش (قوله)
ونضبان (عتب) أى اطرافها ومنها روى وعلها أيضاً أطراف نضبان المصفر اه عش (قوله) مما
يؤكل (بان) نحو خروج (الخ) (قوله) ومطعم جن (وقوله) (ومطعم جن) معلوفان على قوله نحو خروج
(قوله) كعظم رطب (أى) كالبرسم اه عش (قوله) كقولنا السابق (الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور
يقضى الى باق ما غلب تناول البهائم اه أيضاً حيث كان بالنسبة لا دى أظهر مقاصده الا كل بل صرح به
فيما سبق قوله وأشار به في البهائم غلباً فيك جميع ذلك قوله هذا لان غلب تناول البهائم انما يجب بان
ما تقدم فيهما لا قصد لا دى فقط فلا تضر مشاركة البهائم وان غلب تناول البهائم فلا تضر
مشاركة البهائم ان غلب اه سم قال المصنف ولا ريب في ما غلب تناول البهائم وان قصد لا دى كدين ككاه
المأوردى وحى عليه الشارح وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اما اذا كان كل جنس واحد فلا يصح ثبوت
لوا بقاءه اه وقوله ككاهه المأوردى اعطى هذه الشورى والحفى وقوله بعض المتأخرين شامل للشرع والتهابة
(قوله) أن الغول روى (الخ) وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القول مغالب تناول البهائم له محمول
على بلاد غلب فيها لا يختلف كلام الاصحاب اه نهاية وقوله من المشاحة في كون الخ أى من المتأخرين
روى به الفصول لسبب كون الخال عش قوله مر محمول الخ يؤدى الى ان الشيء يكون روى بالسدود
أخرى وهو مشكل وقدم من سم أنه لا يخفى غراباً وتوافر اه وقد يحمل كلامه على أنه هذا في مقابلة
ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلبة تناول البهائم للقول ممنوعة ولن سل ذلك فيما استندت السمع
الغالب فأنما هو في بعض البلاد ولا اعتبار بذلك وحديثنا فأنقول روى دائماً وفي الجبيري عن البرمادى
والنير روى لانه لا يتفكر اه ولا تدوى وكل منهما داخل في المطعم اه (قوله) لا باع (الخ) (قوله) لا باع (الخ) (قوله) لا باع (الخ)
والمثالة في النفس الاقوله وبحت الى المتن والى قول المتن روى باع في النهاية الاقوله كوزا ودين وقوله
و نظهر الى المتن (قوله) فيهما (أى) عذير شدى وعش عاذرنا سد رأى عذب فلا يختلف الجنس
فلا مانع فيما يظهر حيث كل الماء غير عذب اه (قوله) مطلقاً (أى) اتحد جنسهما ولا اه عش
(قوله) مدوة (أى) درهم (قوله) في أحدهما (أى) يظهر أخذ من التعليل الا بقوله لمنع الماء الخ روى
كان الماء ولا خلافاً الى عش من تخصصه بالروى ثم رأيت عبارة المصنف تدل على ما قلته وحى واعلم أن كل
خلين لاما فيهما واتحد جنسهما بشرط التماثل والافلا وكل خلين فيهما لاما لا باع أحدهما بالآخر كانا
من جنس وان كانا من جنس وقلة الماء العذير روى وهو لا يصح كإبراهيم والآخر وان كان في أحدهما
وهما جنساً بكل العنب بجل التمر جاز لان الماء في أحد الطرفين والمثالة بين الخلين المذكورين غير
معتبره اه (قوله) والبنفسج كسفر جل (قوله) فكاهل جنس واحد (الخ) ومع كونهما جنساً واحداً لا يقول
يجوز يسع بعضه بعضاً مطلقاً بل فيه تفصيل ذكره في الروض وشرحه بقوله بصر ماى مسمر
ذلك أن المورد وهل روى جوله ان الاعيان روى أعم من قصد لطعم الا دى كيف تقسم به فان اعتبر
فهما معنى المطعومة جاء المورد (قوله) بالاعتد (أى) وان لم ان الشيء فذكر روى روى بان دوى روى
آخر ولا يخفى عن غرابته ونظر (قوله) كقولنا السابق (الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى
الى باق ما غلب تناول البهائم اه أيضاً حيث كان بالنسبة لا دى أظهر مقاصده الا كل بل صرح به فيما سبق
بقوله وأشار به في البهائم غلباً فيك جميع ذلك قوله هذا لان غلب تناول البهائم انما يجب بان ما تقدم فيها
لا قصد لا دى فلا تضر مشاركة البهائم وان غلب تناول البهائم فلا تضر مشاركة البهائم انما يجب بان ما تقدم فيها
غلب (قوله) فكاهل جنس واحد لاصلها

الشريح وقول شارح يجوز بيع دهن البسقي بدهن الزبد مثله في نفي حمله على دهن مختلفين طيبا ماوان لم يهذلك في غير الشريح (والعلوم والابن) والاسمان والبيوض كلها (كذلك) أي جناس (في الالطهر) كاسر له فيجوز بيع لحم أولين البقر بلحم أولين الإنسان متفاضلا لحم أولين الجواميس (٢٨) مع البقر أو الثنا مع المعز جنس وبحث الركن في متوالدين جنسين أنه معهما جنس

والطبيخ ورد ونقيع ولبقور ونحو هاهنا استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع بمثله لأن اشتراط طهيه منع مفعلة التائيل لأن في الطيب سمسمه أي سمسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الماء فلا يضر فباع مثله انتهى اه سم (قوله الشريح) وهو بفتح الشين على وزن جعفر معرب بشره وهو دهن السمسم ورمقائل الدهن الأبيض والعصير قل أن يغير شريح تشبه له لصفائه مصباح اه عس (قوله ذهبن) أي كشرحوزيت أقول والمعروف المسموع من جلاب دهن الورد أن القسم العالي يخرج من نفس الورد من غير حرقه شيء أو طرح شيء من نحو السمسم أو شيرجه وعليه فقول الشارح المذكور ظاهر لكن ردعاه أنه جند ليس ذرويا (قوله فيجوز) بيع لحم أولين البقر الخ وليس من البقر البقر الوحشي لأن الوحشي والأنسي من سائر الطبقات أنت جنسان اه نهاية زاد المعنى والسمول المعروفه جنس وبقول المعونغمة وشرهم من جوارث الجعر أجناس المألوف فالعصير على اختلاف أنواعه جنس والبطوط جنس وكذا أنواع الجماع على الأصح اه (قوله أو لأضاح الخ) عطف على الجواميس الخ (قوله جنس) خبر قوله ولحم الخ في النهاية والفخى والسكبدو الطحال والقلب والكبد والكرش والرئة والمخ وأجناس ولبن حيوان واحد لا تختلف سماتها وصفاتها أو شحم الظاهر والبطن واللسان والرأس والأكارع وأجناس أي ولبن حيوان واحد أيضا والجرد ليس لحم أي مادام جلاب يباع بعرضه بعض متفاضلا والبطن الأصفر والخصر والخصير والقتاه أجناس اه بزيادة من عس (قوله كوز في قشره الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا والوز بالوز ركبا لأن اختلاف القشور كإثبات في السلم مر اه سم (قوله ولبن) أي قوله و يظهر في المعنى (قوله كالبصل بالرخ) أي بان حلف من بقاء نضجه (قوله لاجد أي أمهوه فالعمر فيه الوزن كإثبات اه عس (قوله لاجد) راجع أصل من أصل الدهن اه عس (قوله ومن ثم كوني الوزن الخ) عبارة المعنى ويكني في الوزن بالقلب والتساوي بقضي الميزان وان لم يعرف قدر ما في كفة توضع بذات الوزن بالماء بان يوضع شيء في طرف ويطبق في الماء وينظر قد رغوصة لكن ليس وزنا شرعا ولا عرفا فالظاهر كإثبات أصل الرخصة أنه لا يكتفي هنا وإن كفي في الزكاة أو أدامه السلم فيوان قال البلقني أنه أولى من القصعة اه قول المتن (غالب عادة الخبز) والخبز مكنة والمذيقون المذيقون ينفذ على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرأها أي الثلاث كالطائف وجد فخير والبيع انتهى من المنهاج وشرحه الشارح مر في باب الجزية اه عس (قوله فقه) أي في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله أو على وجوده) أي في عهده صلى الله عليه وسلم (بغيره) أي بغير الخبز فقط (قوله فقهوزن حراما) ومنه الامور فالعبارة فيه بالوزن اه عس (قوله فالتى يظهر الخ) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه مجز وماله في العباب ومنقول غيره اه سم (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر في أن الفقه وخرجه من العرف وهو كذلك اه عس

الشريح) ومع كونهما جنسا واحدا انقول يجوز بيع بعضه ببعض مطلقا بل فيه تفصيل ذكره في الروض وشرحه بقوله وبضرمأي سمسمه في الطبيخ ورد ونقيع ولبقور ونحو هاهنا استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع بمثله لأن اشتراط طهيه منع مفعلة التائيل لأن في الطيب سمسمه أي سمسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الماء فلا يضر فباع مثله انتهى اه سم (قوله ذهبن) أي كشرحوزيت أقول والمعروف المسموع من جلاب دهن الورد أن القسم العالي يخرج من نفس الورد من غير حرقه شيء أو طرح شيء من نحو السمسم أو شيرجه وعليه فقول الشارح المذكور ظاهر لكن ردعاه أنه جند ليس ذرويا (قوله فيجوز) بيع لحم أولين البقر الخ وليس من البقر البقر الوحشي لأن الوحشي والأنسي من سائر الطبقات أنت جنسان اه نهاية زاد المعنى والسمول المعروفه جنس وبقول المعونغمة وشرهم من جوارث الجعر أجناس المألوف فالعصير على اختلاف أنواعه جنس والبطوط جنس وكذا أنواع الجماع على الأصح اه (قوله أو لأضاح الخ) عطف على الجواميس الخ (قوله جنس) خبر قوله ولحم الخ في النهاية والفخى والسكبدو الطحال والقلب والكبد والكرش والرئة والمخ وأجناس ولبن حيوان واحد لا تختلف سماتها وصفاتها أو شحم الظاهر والبطن واللسان والرأس والأكارع وأجناس أي ولبن حيوان واحد أيضا والجرد ليس لحم أي مادام جلاب يباع بعرضه بعض متفاضلا والبطن الأصفر والخصر والخصير والقتاه أجناس اه بزيادة من عس (قوله كوز في قشره الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا والوز بالوز ركبا لأن اختلاف القشور كإثبات في السلم مر اه سم (قوله ولبن) أي قوله و يظهر في المعنى (قوله كالبصل بالرخ) أي بان حلف من بقاء نضجه (قوله لاجد أي أمهوه فالعمر فيه الوزن كإثبات اه عس (قوله لاجد) راجع أصل من أصل الدهن اه عس (قوله ومن ثم كوني الوزن الخ) عبارة المعنى ويكني في الوزن بالقلب والتساوي بقضي الميزان وان لم يعرف قدر ما في كفة توضع بذات الوزن بالماء بان يوضع شيء في طرف ويطبق في الماء وينظر قد رغوصة لكن ليس وزنا شرعا ولا عرفا فالظاهر كإثبات أصل الرخصة أنه لا يكتفي هنا وإن كفي في الزكاة أو أدامه السلم فيوان قال البلقني أنه أولى من القصعة اه قول المتن (غالب عادة الخبز) والخبز مكنة والمذيقون المذيقون ينفذ على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرأها أي الثلاث كالطائف وجد فخير والبيع انتهى من المنهاج وشرحه الشارح مر في باب الجزية اه عس (قوله فقه) أي في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله أو على وجوده) أي في عهده صلى الله عليه وسلم (بغيره) أي بغير الخبز فقط (قوله فقهوزن حراما) ومنه الامور فالعبارة فيه بالوزن اه عس (قوله فالتى يظهر الخ) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه مجز وماله في العباب ومنقول غيره اه سم (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر في أن الفقه وخرجه من العرف وهو كذلك اه عس

(قوله) وأقره فلا عيب مما أحدث بعده (وما جاز) كونه ميكلا أو وزنا أو كون الغالب فيه أحد هاهنا في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله) أو وجوده فسهة بالخيار أو عدم وجوده بغيره أحد وثمة بعده أو عدم استجماعهما فقه أو الغالب ولم يشعن أي ونسي بعرفه في الخبز حالة البيع فان لم يكن لهم عرف فيه فان كان أكثر حراما من المتر المعتدل أو وزن حراما لم يعلم في ذلك العهد الكيل في ذلك إلا فان كان مثله كالوزن أو دونه فانه محتمل لكن قاعدة ان يعلم بعشر عاينكم فيه العرف قضت بانه (برأي فمه عادة يلد البيع) حالة البيع فان اختلفت فإحدى الظاهر

اعتبار الاغلب فان تعد الاغلب الحق بالاكثر شيها فان لم يوجد فيه الكيل والوزن وتكون في تعيين بطرق في باري مختلفي العادة التغير
 أيضا * (تنبيه) * في قولنا كلاً وربع نفسه شيئاً ولا يتغير منه مكيال لان المراد غير التمثيل لعملي حرم الزاخر بل بديل تبعه
 للشيئين آخر الباب به انه مكيال وقيل الكيل لانه الاغلب فيما ورد (٢٧٩) (وقيل الوزن) لانه اضبط (وقيل يختار)

(قوله بطرق بلدين) لو تباعا كذلك شيئاً يتقدم اختلاف تعدل بلدين قول يعتبر تعدل الايجاب أو القبول
 أو يجب التعيين سم على بيع والاقر جو جواب التعيين عش وسد عشر (قوله لان المراد أي مراد البيع
 قوله تبعه) أي الشيخ (قوله فيما ورد) أي في النص اه نهاية (قوله التساوي) أي تعادل وجههما اه
 محلي (قوله أصله) أي قول المتن ولو باع في المغني قول المتن (والنقد بالنقد) والحيلة في غل الزاخر يحنس به
 متفاضلاً كبيع ذهب بذهب متفاضلاً ان يده من صاحبه يراه أو يعرض ويشتري منه ما أو به الذهب
 بعد التقاض فيجوز ان لم يتفرقا ولم يتخارا التضمن البيع الثاني حازة الاول بخلافه الاخرى أو يقرض
 كل صاحبو يره أو يتواهب الفضل صاحبه وهذا ما إذا لم يشرط في بيعه أو قرضه أو هبته ما يقبله
 صاحبه وإن كره قصدته مقرر ووض (قوله جوهرية الامن) أي عزه وشرفه اه عش وفي عبارة
 بعضهم كونه مما يصل خاتمه اه (قوله وان راجع) أي يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً اه عش
 (قوله وهذا يسمى الخ) أي بيع النقد بالتضمن حنسه أو غيره قال في التبيين اصطر في جلاته وتفاضلها
 فوجد أحدهما بما أخذ عينا فأدفعه على العين ورده انفسح البيع ولم يجوز أخذ البدل وان كان على
 عوض في النسيئة ان اردو ياخذ بده ويطالب بالبدل قبل التفرق وبعد التفرق قولان أحدهما انه رد
 وياخذ بده والثاني انه بالخيار شاعرضي به وان شاعزده فاذا رده انفسح البيع انتهى وقوله أحدهما انه
 ردو ياخذ بده هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البدل قبل التفرق في مجلس الذكاة اه ان النقب
 في شرحه اه سم (قوله فيما ورد) أي في بيع النقد بالتقدم في بيع الطعام (قوله معينين)
 كبعتك أو صار فلك اه ذا الدينار بهذا الدينار أو منه الدراهم (قوله وفي النسيئة) كبعتك أو صار فلك
 ديناراً فقهته كذا في ذمتي ديناراً أو بعث من درهمان الضرب الفلاني فذمتك اه عني (قوله غالب الخ)
 أي أن نقد واحد فقط (قوله ولا تفاخر الخ) حتى لو اشترى دينارين ذهباً من غانية أضعاف الدينارين اعترفت
 للمائة ولا تفاخر في القبة اه عني (قوله لئلا يحد العوضين) يؤخذ من ذلك أن الدينار المخصص
 والاراهمي أو سواهما يزولان ببيع أحدهما بالآخر اه سم (قوله طعاماً) أي قول المتن وقد يعتبر في النهاية
 الاقوله وقضية قولهم إلى واعلم (قوله بثلاث الجيم) والكسر أضعف (قوله بالاجتهاد) أي بخلاف ما إذا غلب
 على ثمنه بالآخر أضعف كما ينف (قوله للجهل) أي قول المتن وقد يعتبر في المغني الاقوله وقضية قولهم إلى واعلم
 (قوله للجهل بالمائة الخ) وهذا معنى قول الاصحاب للجهل بالمائة مائة مثقال فاضلة نهاية ومعنى (قوله ان
 تساوا) قد قلوه أو صرحوا بآخرى كما به الخ (قوله ويكفي الخ) عبارة النهاية والمغني ولو تفرقا في هذه والتي
 قياه في حالة صحة البيع بعد قبض الجنتين وقبل الكيل أو الوزن صح حصول القبض في المجلس وافضل من
 غيره قوله انه يعتبر في صرف اجزاءه المتولى لكن قيل الاصحاب السابق بخلافه مقرر (قوله بطرق بلدين)
 لو تباعا كذلك شيئاً يتقدم اختلاف تعدل بلدين قول يعتبر تعدل الايجاب أو القبول أو يجب التعيين
 (قوله وهذا يسمى صرفاً) والاقر فيما يجرى فيه معين كون العوضين معينين أو في النسيئة قال في التبيين
 اصطر في جلاته وتفاضلها وجد أحدهما بما أخذ عينا فأدفعه على العين ورده انفسح البيع
 ولم يجوز أخذ البدل وان كان على عوض في النسيئة ان اردو ياخذ بده ويطالب بالبدل قبل التفرق وبعد التفرق
 قولان أحدهما انه ردو ياخذ بده والثاني انه بالخيار شاعرضي به وان شاعزده فاذا رده انفسح البيع اه
 وقوله أحدهما انه ردو ياخذ بده هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البدل قبل التفرق في مجلس الذكاة اه
 ابن التبيين في شرحه (قوله لئلا يحد العوضين) يؤخذ من ذلك أن الدينار المخصص والاراهمي أو سواهما

يقض عنه في أخرى أو (حذافاً) بثلاث الجيم (تضمننا) أي خزا التساوي وان غلب على ثمنه ذلك الاجزاء لم يصح وان خربا سواهما للجهل
 بالمائة حال العقد خرج في تضمننا ما لم يصح ومنه لا يصري بكيلهما من كبرى أو صغرى كما لا يركب لكيل أو صغرى كبراهم باخرى موازنة
 أو وزن أو وزن فيصع ان تساوا ولا فلا ويكفي قبضه قبل كيهما أو وزنهما ككلم

بما هو إلى علو أو انحسار ثالث لهما أو أحدهما الآخر وقد صدقهما أو لهما قبل البيع ثم تبعه أو تفرقا من أقاله بهم وقضيه بقوله قبل البيع أنه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء اللفظ بالصيغة أو علم أن الماتلة لا تتحقق إلا في كمالين وضابط الكمال أن يكون الشيء بحيث يصلح للاختار كمين أو ينهل أكثر (٢٨٠) الانتفاع به كمين (د) من ثم لا تعتبر الماتلة في ثبوت وجوب العلم وغيره إلا (وقضا الحفاف)

ليصير كاملا وبشرط مسح ذلك عدم نزوع نوى الترخ لانه بعرضه لفساد غالبا فلا يصح بخلافه في بعض النواحي الأعلى ما يأتي من جمع في نحو الفناء ولا يؤثر ذلك في نحو سونخ وشحن وفي العلم انتقله عظمه وعلو يؤثر في وزن وتناهي جفائه لانه وزن وقيليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو التروم ثم بيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعينه لا ببر بابتداء أو أحدهما ولو بعد الحفاف (وقد يعتبر الكمال) المقضى للصبيغ الشيء مثله (أولا) هذا ما اختلف الشراح في فهمه هل المراد منه أنه يستثنى مما هو المقضى للنظر إلى آخر الأحوال المطلقة العرايا الآتية لان الكال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبر أولاً وأهـ عند البيع أو نحو عصبه الرطب أو الغلب باعتبار كماله عند أول نحو وجسمه ما وان كانا شير كملين أو الغلب الحلب لانه كامل عند نحو وجه من الضرع آراء قال بكل منها جاع بل خلط بعضهم بعضا فيها والحق حصه كل منها ولكن أقصرهم الأولان

الكبيرة بعد الكيل أو إلى وزن لصاحبها فالجبر هنا ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف أيضا ما يأتي أن قبض ما بيع مقدرا انما يكون بالتقدير اهـ قال عـش قوله مر في هذه هي قوله أو صبر قدر اهـ وقوله مر والتي قبلها هي قوله ما لو ما صبر ترالخ اهـ (قوله عـش) أي قبل قول المتن قبل التفرق (قوله) وهو على الخ أي حقيقة فلا يكفي ظن المستدلى اخبار ثم ان تبيين خلافة تبيين الإعلان اهـ عـش وفيه اشار ذاك أن القان المستند إلى الاخبار يقوم هناك مقام القين كانه علم على الخ (قوله) وقد صدق اهـ أي والحال أنه قد صدق في كل من الصور تين الخ بفتح الباء المحذرة بكسرها (قوله) فاما لهما) مفعول قوله علموا (قوله) قبل البيع) نازله (قوله) وقضيه بقوله قبل البيع) أي الماتلة (قوله) انه لا بد الخ) خبره وقضيه الخ (قوله) او ينهل أكثر الخ) أي مع امكان العلم بالماتلة فلا بد من ماسية في من ان مالا حفافه كالشعر باقى (قوله) او ينهل أكثر الخ) هو بالثبوت كانه مفعول الأوتة الحفاف أدخلى في الماتلة يمكن لقوله الأوتة الحفاف هي بالثبوت كانه مفعول الأوتة الحفاف من التثنية بشرط العلم لا الكمال في أيه ويؤمن قال عـش قوله مر وتبينها الخ ترابعا يقال لا بد به الحفاف من التثنية أيضا لصحة بيع أحد الحافين مثله اهـ (قوله) وبشرط مع ذلك أي الحفاف لحصول الماتلة واستمر أو الكال اهـ عـش (قوله) عدم نزوع نوى التمر) وكذا أن ييب كافي العيب اهـ سم قال عـش هل منه أي من التمر المزرع أو النوى العجوة المزروعة لنوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض أم لا لانها إلى هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسر علم الفساد في تغير والاقرب الأول ومنها الأولى التي ينوها لان النوى فيها غير كمين اهـ (قوله) فلا يعبر الخ) أي فلا يباع بعضها ببعض (قوله) الأعلى ما يأتي في نحو الخ) أي فيجوز بيع بعضها ببعض وهو الزواج الخ اهـ عـش (قوله) وفي الخ) أي وبشرط في العلم الخ فهو حذف على قوله عدم نزوع نوى التمر بحسب المعنى لانه في قوله في التمر عدم نزوع نوى (قوله) انتقله عظم) أي مطلقا أكثر أو قل لان قبليه يؤثر في الوزن كثير ومن العظم ما يؤكل منه مع العلم كطرافه الزان اهـ عـش (قوله) يؤثر) قد في الخ لانه يقصد لا صلاح فاختصر قلبه دون كثير اهـ عـش (قوله) وتناهي الخ) عطف على انتفاع عظم (قوله) وقيل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه أي ما كانت قبليه جدا كانت كالم فلا أثر اهـ عـش (قوله) خلاف نحو التمر) أي ملة عباد الكيل فلا يتغير به تنهيه فافاه اهـ عـش (قوله) بيع جديده) أي نحو التمر (قوله) فلا يس فيمرطو بالخ) خرج ما فيمرطو به تؤثر في الكيل وعبارة الشيعين الآن تبقى في الجديده أو يظهر أثر زوالها الكيل كانه في النصف اهـ سم (قوله) هذا ما اختلف الشراح في المن في النهاية الأوفى بل غلط بعضهم بعضا (قوله) مطلقا) أي كمال الرويات (قوله) العرايا) نائب فاعل يستثنى (قوله) الآتية) أي في بيع الأصول والثمار (قوله) أو نحو عصبه الخ) من نحو خلعها وعصبه الرمان أو الفاح وسائر الثمار (قوله) فيها) الظاهر التأنيث (قوله) الأول) أي استثناءه العرايا (قوله) لان كمال الأخير من الخ) ولان المتبادر من العبارة أن معنى الأول قبل الحفاف وهذا التام في جملة حفاف وما ذكر من الثمن والعصر ليس كذلك اهـ سم (قوله) خلاف العرايا) أي فانها إما تعلم عنه هنا بل في باب بيع الأصول والثمار (قوله) لهذا) أي لو كونه رخصة تخرج عن القواعد عبارة الكريدى أي لعدم الكال اهـ قول المتن وزنا جاز بيع أحدهما بالآخر (قوله) نزوع نوى التمر) وكذا الذي ييب كافي العباب (قوله) ليس فيمرطو بالخ) خرج ما فيمرطو به تؤثر في الكيل وعبارة الشيعين الآن تبقى في الجديده أو يظهر أثر زوالها الكيل كما نقلها في النصف (قوله) لان كمال الأخير من الخ) ولان المتبادر من العبارة أن معنى الأول قبل الحفاف وهذا التام

كلا الأخيرين وتوعد بعد أحدهما مع العلم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج إلى ذكره بخلاف العرايا أو أيضا هي (قوله) واحدة أجيبت مع عدم الكال فيها عند البيع بخلافهما فكانت أحق بالاستثناء بل بما لا ينظر لهما بل يصح استثناء غيرهما فافاهما وإذا تقرر اشتراط الماتلة وقت الحفاف (قوله) الثاني) لعله سبق فلم عن التذكير اهـ من هاشم

(فلا يباع) بخلاف المزمع كالأمثلة الثلاثة (رطب يوط) يفتح الراءين وضمهما (٢٨١) وعليه يدل السياق (ولا يشر ولا غيب يعني ولا

[illegible]

بزبيب) ولا يسر يسروا
 رطب ولا يتر ولا طلع اناب
 باحد هدا ولا تله الجمل الا
 بالمائة وقت الحاف وقد
 صغ انه صلى عليه وسلم
 سئل عن بيع الرطب بالتر
 فقال انقص الرطب اذا
 بس قالوا من فني عن ذلك
 اشأ بقوله انقص الخ الى
 اعتبار المائاة من الحاف
 والا فانقص أو ضع من
 ان يسئل عنه املا
 حافه كقائه بكسر
 أوله والملتول (والناب
 التي لا يتر ب) والحصرم
 والبغ وان وزع فمها (لا
 يباع) مضه بعض (أملا)
 لتذر الباع بالمائة فيه نعم
 الزبون يباع بعضه بعض
 حاله وداره ونفسه لانه
 كامل على أقل لا يستثنى
 لان رطوبته يتو ليس
 فمائه أملا وظهر المن
 أنه لا عبرة بما يحلف من نحو
 الشاوي لو جاع بالتر فيه
 الغالب لكن اعتبر جمع
 متقدمون وجمه السبي
 (وفي قول) يخرج (تكفي)
 مما تلت وطبا كالسبن
 ويجب توضيح الفرق
 فباع يباع به بعض بعض
 وتزاول أمكن كله (ولا
 تكفي بمائة) المتولين
 الحب نحو (الذبق والسويق)
 وهو ذقني الشعير والشا
 (والجن) فلا يباع شيء منها
 مثله ولا يباعه لتفاوت

نعومة الدقيق وتأثير نار الخبز بخلافه بخالته لانها ليست روية كسوس لم يبق فيه لب أصلاً (بل تغبر المائلة في الحبوب) المتناهي جفافه المنقاة من نخوتين

غفلة عن رد السبكي نحو ر الشين المذ كور كفى شرح الروض قال انهم تابعوا جملة الامام وتضيعة كلام ابن الصباغ انهم ما بنوا واحدا من هذا الواسع اه فكيف يدعى السبكي نحو ر الشين مع رده وتصحيفه خلافا فتأمل ولا يخفى ان نحو ر الشين المذ كور وقيل نحو ر يسع التبر يصير الرب ونحو خلافا لروايات بل قد قيل قياسه ايضا نحو ر يسع التبر بنحو والرب بنحو فليراجع اه (قوله كملين) قضيت انهم مع جواز يسع عصير العنب بنحو يتنوع يسع العنب بنحو مع انه ابعد من خله من عصير عنب خله اه سم (قوله أى في مابهية) في قول المتن واذا جفت في النهاية الاقوله على ان تكون الهمزة جعل (قوله أى في مابهية هذا الخ) انما قصر به لتناسب قوله بعد لينا أو سمنا الخ قول المتن (لينا) هو وما بعد حالات تناو يل الاول باقيا على حاله والثاني بصرا سمنا أو نحضا (قوله من الماعنسل) عبارة عن الغنى لينا الصاير مشوب بماء أو انقصة أو لم وغيره في بالنار أو سمنا الصاير في شمس أو انار فانه لا يتأثر بالنار تأثير انقاص نقصان أو تحضيض صافى أى خالص الماء والمضى ما رزبه اه (قوله الذى لا يقل بالنار) أى ذباغ اللبن الذى لم يزعزعه عيشه ولا يباع والسمن ولا يزال بالمضى لانه حسنة من قاعدة تسدح وتان اللبن يشغل على المضى والسمن والقياس انه لا يباع الزبد بالمضى لاشتمال الزبد على سمن ويخض لكن تغسل سم على منه من الخادم عن الامام جواز وقوف فيه وخزم اى بادهى بماله الامام اه عش وسدح عن سم توجه عدم يسع المضى بالزبد (قوله وان كان الخائرا اقل) هو بالمثل ثمانية الخب والرب ولا يضرب ذلك تفاوت اذ وصفى احداهما ويثنى ان يكون عمل عدم الضرر فى الخائرا اذ كان ذلك بعدم انضمام شئ اليه بان ضرر نفسه والالم يسع يسع بعضه بعضا أخذ ما يأتى في قوله من الخاطلة الا نفعه الخ حيث جعل ذلك علة لبطان اه عش وقوله وينبى الخ قد مر عن الغنى ما يوقعه (قوله اما ما فيه ماء) أى مثلا في بعضه ما لو خلط بالسمن غيره مما يقصد لليسع مع السمن كالعقيق فلا يسع يسع الخلو به لا يجزى ولا بدراهم على ماس به بدقول المصنف أو نقدا اه (فائدة) موقع السؤال فى الروس عن يسع العقيق المشغل على الخفلة بالدرهم هل يسع أم لا لا يشتمل على الخفلة و يمكن الجواب عنه بأن الظاهر الصحة لان الخفلة قد تعدد أيضا للدوام ونحوها ويمكن تيرها من الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما فى اللبن من الماء لا يقصد للتناوع وحده البتة هذا ربه اه عش (قوله بنحو ولا يخالص) قد يشعر بصحة يسعه بتقديم أن اللبن المشوب بالماء يتنوع بغيره راجعه اه سم عبارة عن الردى وعش قوله فلا يخالص بنحو ولا يخالص أى ولا يغير ذلك كالدراهم كما سبق كلامه اه (قوله على سيرا لئلا يخالص) أى أولى شئ قصده حوصلة لانه من مصالحه على ما مر عن العراق اه عش (قوله قال) أى السبكي (قوله يسع) أى غير لا كملين فاندفع قول الشارح الا فى على ان تكون الخ فتأمل اه سم وما فى البصرى عنه وعن عش جواب آخر (قوله ولا يزيد ولا يسمن الخ) مفهومه ان المضى اذا لم يكن فيسع بجزا يسعه بالزبد والسمن وهو ظاهر فى الثاني وقد مر صريح الروض بأن السمن والمضى جفتان دون الاول لان الزبد لا يخالص المضى فيكون من قاعدة تسدح وخم اى ينفى شرح العباب بعد أن على امتناع يسع الزبد بالزبد والسمن واللبن وبسائر ما يتنوع منه لانه لا يخالص

﴿تيس﴾ * يؤخذ من كلامهما المذكور ان محل امتناع يسع الشئ بما اتخذ منه ماله يكونا كملين أو يقرط التفاوت بينهما فيما ذكر (و) تعتبر (فى اللبن) أى فى مابهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره (لينا) أو سمنا أو نحضا بشرط أن يكون كل منهما (صافيا) من الماء مثلا فيجوز يسع بعض أنواع اللبن الذى يغلى بالنار بعض كلابعد سكنون رغوة وان كان الخائرا أو نقلا وذا ما ماله ماه فلا يخالصه ولا يخالص وتسله السبكي وغيره بغير ماء يسير ويظهر جله على سيرا لئلا يخالص الكيل قال ويعتبر المضى الخالى من الماء ان لا يكون فيسع زبد والالم يسع بنحو ولا يزيد ولا يسمن لانهم قاصدة مذ بخو ولا لعدم كماله اه

عن قليل يخفى وهو يمنع العلم بالمعاني قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بين الزيد والخبيث
مقتضيا انتهى ثم انزع ماني الخبيث من الزيد بجوابه بمن ولو متفاضلان احدهما ليس اصلا لا آخر
ولا مستملا على بعضه بخلاف بيعه بالزيد لا شمال الزيد على بعض الخبيث هذا هو الذي يقفه فراجع
سم عبارة عش نصا ومله انما يصح بيع الخبيث بماله الخبيث لم يخل من الزيد لان خبيثه واخراج الزيد
منه اورث عدم العلم بمقدار ما بقي من الزيد في الخبيث وصير الزيد بالسكان فيه كالشغل فآثره وبه يذعن
قول الشارح لا في على ان يكون الخ (قوله وفيه نظر اذا الخبيث الخ) لك ان تقول الخبيث ما يخفى حتى
يتميز زيدا من بقية آخرائه ثم قد يترع الى بدعته ويفصل بالفعل وقد لا يرض اعتبار الزرع في مفهوم
الخبيث فقد يتقرب من الزيد بآراء بسيرة اذالم يبلغ في تصفيتها بخوفا فيكون ذلك محل كلام السبتي ثم
ينبغي ان ينظر في لوقت تلك الاجزاء الباقية فهل يغتفر كسب الماله أو يفرق محل ماله والاول أقرب
ويؤيد ما ياتي في الخفة في بيعه برشيعه وبكل ماله من الاخر بسيرة وما ياتي في الحاشية عن شرح
العباب في بيع خبز المار بغير الشير اه سدد (قوله لما ذكره) اي لا يثبت فيه ولا يسلبي شيئا وعليه
فانزع عني مجرد ذكره لاني الحكم والافعال لم يزلوا وقد يقال ذكره لئلا نوههم ان المراه معلم الزيد
بحيث يسمى المشتري على القليل من خبثه اه عش (قوله على ان يكون الزيد الخ) محل ماله لانه حاله
كون الزيد في عدم غيره من بقية الاجزاء واثبات الخبيث وأما بعد خفيته فمقدار الزيد بدو عن كسب
فصار كسب في خطا لا كسب لم يفصل عنه لا كسب في كسب في ماله في ماله في ماله (قوله جعل المتن)
أي الخبيث كردى وعش (قوله صار كله قسم) وايضا فالمراد بالين القسم الباقي بماله وبالمقسم الام
اه سم وهو أحسن من جواب الشارح (قوله هذا) محل قبل ما ياتي قوله كالدين (وخفي) فادامتناع
بيع الماله بالخبيث وخاله ما في شرح العباب يباع خبيثه وخفيته بخليبه وراثة وما مضى من ماله
يقول احدهما بالنار ولم يخطا باحدهما في الاولى بالخبيث في الثانية بماله الان يجعل ما هاتين
خبيث زرع بدو ذلك على ما زيدا كونه اه سم قول المتن (كالبين) باسكان الباء مع تخفيف النون
وبضمها مع تشديد النون وبدونه نهاية ومعنى (قوله والمصل) الى قول المتن واذا جعت في المتن (قوله
والمصل) المصل والمصالة ما سأل من الاقاط اذا طبع ثم صهر زيادى اه عش زاد الكردي والخطا والين

في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والخبيث جنسان دون الاول لان الزيد لا يتخلون الخبيث فيكون
من قاعدة مدعوه ثم ايتيه في شرح العباب بعد ان على امتناع بيع الزيد بالزيد باسمن والين وبسائر
ما يخفى منه بقوله لان الزيد لا يتخلون قليل خبيث وهو يمنع العلم بالمعاني قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز
اتفاقا بين الزيد والخبيث متفاضلا اه ثم انزع ماني الخبيث من الزيد بجوابه بمن ولو متفاضلان
احدهما ليس اصلا لا آخر ولا مستملا على بعضه بخلاف بيعه بالزيد لا شمال الزيد على بعض الخبيث هذا هو
الذي يقفه فراجع وفي شرح العباب ايضا انما سمع منه يباع خبيثه وخفيته بخليبه وراثة وما مضى من ماله
ولمضاه من لم يخل احدهما بالنار ولم يخطا باحدهما في الاولى بالخبيث في الثانية بماله الان يجعل ما هاتين
كل الغرض ان الزيد كمن في الخبيث لم يميز ولم يترع في جميع ما ذكره واضح ثم قال رآيته يعني الزيد قال
بعد ذلك كالدين لا يباع خبيث في بدعته ولا يترع بدو لا يسم لانه يصير من قاعدة مدعوه اه وقيل
امتناع الخبيث من بدعته لكونه من قاعدة مدعوه امتناع الخبيث من بدو الماله لان امتناعه بماله ليس الا
لغير سمه وغير احد الجانبين في احد الجانبين كاف في قاعدة مدعوه لكن لا تقدم من جواز بيع الخبيث
بماله وبالحليب وغيره يخالف هذا الذي نقله عن الزيد ان كل مفر وضافي خبيث من بدو ماله كان مفر وضافي
في مفر وعز الزيد بالالف بالنسبة لبيع الماله قول شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره والين بما يقتضيه منه
كسمن وخبيث اه وسباني هذا في كلامه من الا ان يكون مفر وضافي خبيث من بدو ماله لم يميز زيدا
بل هو كله فيه (قوله صار كله قسم) وايضا فالمراد بالين القسم الباقي بماله وبالمقسم الام (قوله

وفيه نظر الخبيث اسم
لما زرع به فلا يحتاج لما
ذكره على ان يكون الزيد
في السمن والسمن لا يعتبر
كسب من الشير في
السمن بالسمن ثم جعل
السمن قسما للين مع
قسم منه ارادته باعتبار
ما حدث له من الخبيث صار
كله قسم وان كان في الحقيقة
قسما فاندفع اعتراض
بجمع من الشراين ذلك ولا
تكتفي بالمعاني في سائر (أي
باق) (أحواله كالبين والافاق)
والمصل والزيد

الغلظ والمخيض اللبن الذي أخذ به **اه** **(قوله)** لخالطة الانفعة **الم** تنسر على ترتيب الغر والنفعة بكسر
 الهمزة وفتح الفاعل ويقال منهفة بكسر الميم مع الفاعل في نخذن كرش الجدى مثلاً أصغر مدام رضع
 في موضع على اللبن فيجعد **(قوله)** أو الدقيق كان مراد به ذات لطيف يحصل من اللبن عند جعله في الحصيد
 وادخله جبناً قال شيخنا العززي ارددق اللبن لانه لا يضاف اليه دقيق فيجعد فإذا وضع على
 الحصيد التي يعصر عليها السمنه اصل مخلوط بالدقيق **اه** يعزى **(قوله)** ولا يخالص أي يخالصه **اه** **(قوله)**
 ولا يبعز **ز** يسمن أي لا يبيع سمن يجبن **اه** عس قال العيزري واعتد بالباي صحيب الزبد بالبراهم
 تمر اشخبه بعد فائه بالنع **اه** **(قوله)** كالديس بكسر اللام وسكون الباء بكسر تين عسل النمر وعسل
 النخل قاموس وفي المختار انه عصير الطبول عصير العنسا اذا ما جوف وهو المعروف عند **اه** عس **(قوله)**
 والفانيد وهو عسل القصب المعسج بالمرسل **اه** معنى **(قوله)** والسكر وفي الروض وللمعقود النار كالسكر **(قوله)**
 والقانيدو اللباسك المطبوخ وفي شرحه فلا يباع شيء منها بله ولا ياصله ولا يسائر ما يتخذ من أصله **اه** وقضته
 امتناع بيع السكر بالفانيد لانه يتخذ من أصله وهو القصب لكن يتخالف قول الروض بعد ذلك والسكر
 والفانيد حسن **اه** اذ قضته كونهما جنس جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في
 الجنس فلا يضر تأثير النار اللهم لان يلزم ان اصل أحدهما غير أصل الآخر بخلاف من تعليل شرحه
 كونهما جنس بن باختلاف قسمه لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الخلاوة كالغالي العبدان والسكر يطبخ
 من أسافلها وأواسطها لشدته خلوة مما انتهى وكل منهما لا يصدق عليه أنه يتخذ من أصل آخر لا يختلف
 أصلهما فلتأمل **اه** سم **(قوله)** هذا الربعة أي الدبس الخ **اه** عس **(قوله)** العلفا فخالص **اه** **(قوله)** لخالطة
و **(قوله)** لانه أوسع **اه** **(قوله)** الصفة للطاقة **اه** سم أي **اه** لعلها للطاقة للصورة تمر الغني على العلة الثانية
 وعطفها النهاية على الأولى وكل منهما أظهر وأحسن مما لعله الشارح **(قوله)** الفلى في الماساخ **اه** عبارة
 النهاية والمغني ما أثر أي النار فيه الحراة فقط كالما على فيباع **اه** قول المتن **(كالمسلل الخ)** أي
 الذهب والفضة فان النار فيها تبيد الغش وهي لطيفة غاية ومعنى **(قوله)** لو عقلت النار **اه** متناهي سله في
 العسل وهو دونهما ظاهر **اه** سيد **(قوله)** أي عقد البيع **اه** قوله وانما تصرف في بيع فرس في النهاية
 وكذلك في المغني الا قوله وبث في المزوقه ومن زعم الى مثل ذلك **(قوله)** أي عقد البيع **اه** عبارة المغني أي
 السبعة هي بذلك لان أحد المتبايعين يصدق به على الآخر في عادة العرب **اه** **(قوله)** يصدق **اه** بانه ضرب
 مختار **اه** عس **(قوله)** هذا أي جميع الصفة المفيد لحدود العقد **(قوله)** تعددها بتفصيل الثمن لا يقال
 ويخص **اه** اذا امتناع بيع اللبن بالمخيض ويتخالف ما مر عن شرح العبدان لان جعل هذا على مخض نزع
 ز بهود الشئ ملز به كمن فيه **(قوله)** كالديس **اه** قال في الروض وللمعقود النار كالسكر والفانيدو اللباسك
 المطبوخ قال في شرحه فلا يباع شيء منها بله ولا ياصله ولا يسائر ما يتخذ من أصله **اه** وقضته امتناع بيع السكر
 بالفانيد لانه يتخذ من أصله وهو القصب لكن يتخالف قول الروض بعد ذلك والسكر والفانيد حسن
اه اذ قضته كونهما جنس جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنس فلا يضر تأثير النار
 اللهم لان يلزم ان اصل أحدهما غير أصل الآخر بخلاف من تعليل شرحه كونهما جنس بن بقوله لا يختلف
 قصبه حالان الفانيد يتخذ من قصب قليل الخلاوة كالغالي العبدان والسكر يطبخ من أسافلها وأواسطها
 لشدته خلوة مما انتهى وكل منهما لا يصدق عليه أنه يتخذ من أصل آخر لا يختلف أصلهما فلتأمل **(قوله)** لخالطة
ع **(قوله)** لانه أوسع **اه** **(قوله)** الصفة للطاقة **اه** قول المصنف ولا يضر تأثيره **(قوله)** عبارة الروض ولا يضر العرض
 على النار للصفة ولو عسله وبعاره الوزن **اه** وقوله وبعاره قال في شرحه أي في شرحه على النار للصفة
 بالسنن وذا يتخالف قول البغوي الذي استحسنه في الشرح الصغير ان العزبي مائع السمن والسكر وما
 قاله البغوي هو الماعز **(قوله)** تعددها بتفصيل الثمن **اه** لانه لا يؤخذ من ذلك ان لبيع الدينار بقضه وقول

لخالطة الانفعة أو المخلج أو

الدقيق أو المخيض فلا يجوز

بيع كل منهما بله ولا يخالص

الجعل بالمماثلة لا يبيع

زبد يسمن ولا يبعز

زبد يسمن ولا يبعز

منه كسمن ويخص (ولا

تمتقي بمائته ما أثرت فيه

النار باللعف) كالعلم (أو

القلي) كالسمن (أو شئ)

كالبيض أو العقد كالديس

والسكر والقانيد واللبا فلا

يباع بعض منهما بله الجعل

بالمماثلة باختلاف تأثير

النار فيها وانما يصح السلم في

تحو هذه الاربعة للطاقة

نارها أي الضبطاها لانه

أوسع وخرج بالطبخ وما

بعده الفلى في الماساخ

ما يغفل مثله (ولا يضر تأثير

تغير) بالنار (كالعسل

والسمن) عسزان بهما من

الشمع واللبن فيباع كل منهما

بله بعد التميز به الجعل

بالمماثلة وفي الجواهر لو

عقدت النار أسرار السمن

أي ان تصور ذلك لم يبيع

بعضه بعض (واذا جعت

الصفة) أي عقد البيع

سمي بذلك لان كلا من

العاقدين كان يصدق به

الاخر عند البيع وخرج

بهذا تعددها بتفصيل الثمن

كيعتلك هذا مذهبنا وهذا مذهبنا

فلا يخفى في هذه القاعدة
الائتلافية خلافاً بين
البائع أو المشتري ويبحث
بعضهم انية التفصيل
كذلك وفيه ما نظر وان أقرو
جميع الماسر أنه لو كان نقداً
مختلفان لم تكف بينهما
أحدهما ولا رد على ذلك
صفة البيع بالكتابة لأنه
يقتر في الصيغة لا يتغير
في المسمى وعليه (روى)
واحد أو تعبد الخس
(من الجانبين) ولو فتننا
كسهم بدنه لكان روز
مثل الكامن فيه يقتضى
اعتبار ذلك الكامن بخلافه
بأنه فانه مستتر فيهما فلا
داعى لتقدير روزه وصر
أن الماسر يولى لكنه بالنسبة
للمقود دار بها ثم أعذب
باعت ثمنها مضموناً تعاقلاً
تجربته القاصدة الأنية
لذلك وان كان مقصوداً في
نفسه كذا كروى باب
بيع الأصول والثمار أنه
يشترط التعرض للبعوله
في بيع دار بها ثمراء والألم
يصح لاختلاط الماء بوجوده
للبيع ما لحادث للمشتري
ومن ثم ان كلامهم إنما
هو في ثمنها مبيعاً وحدها
لأن ما عداها جند مقصود
فقد وهم بل صرحوا بما
ذكرناه من المعلوم منه ان
التابع هنا هو ما لا يقصد
بالمقابلة معناه غير التابع
ثم وهو ما يكون

(قوله)

يرخص من ذلك أن يبيع الدينار بفضة أو فلوس صورتين أحدهما أن يقول بعثك هذا الدينار بكذا فضة
وكذا فلوساً وهذه الصور وبإضافة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعثك نصفه بكذا فضة أو فلوساً وهذه الصور
فلوساً وهذه الصور ويصح مقتضى خروجه عن القاعدة بتعدد العقدة لأن قول هذا لا يتناول هذا إلا بغيره بل كتنا الصورتين
وخرجات عن هذه القاعدة لأن العقد في كل منهما يجمع جنساً واحداً من الجانبين لا يختلف جنس الذهب والفضة
والفضة ولو بشرط التماثل في بيع أحدهما بالآخر فالصور ابهى العصفى الصورتين لم يباع بفضة صافضة
بعضاً في فضة وعثمانى فلوساً فالوجه أخذ من هذه القاعدة هو البطالان لأن العقد جمع جنساً واحداً من
الجانبين وهو الفضة وانضم اليه شيء آخر في أحد الجانبين وهو الفلوس بخلاف ما يباع نصف النصف
بعضاً في فضة ونصفه الآخر بعضاً في فلوساً مماثل نصف النصف العثمانى الفضة في القدر فانه يصح لتعدد
العقد وجود شرطه إلى باقي أحد العقدين الذي هو عقد الدار يوى ويجرى هذا التفصيل في بيع دينار كبير
بدينار صغير وفضة فليست اهـ ثم وأقر النهاية بطلان الصورة الأولى كليات (قوله) كيعتلك هذا مذهبنا
الخ) عبارة عن أن جعل في بيع مدود درهم بمثلها المدى مقابلة المدى والدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم
أولاً اهـ (قوله) فلا يخفى في المالح أى يخص العقد بأية ومعنى (قوله) ان نية التفصيل الخ) أى يخص العقد
مع النية أى عرض (قوله) على ذلك أى على عدم الصحة مع النية (قوله) ولو فتننا أى في أحد الجانبين
فقط اهـ وشدى (قوله) فيه أى للمسمى وكذا الضمير في قوله بخلافه مثله (قوله) فانه أى الكامن و (قوله)
فيهما أى في الجانبين (قوله) ومرة أن الماسر يولى قال سعى في حرر الشارح في شرح العباب أن الصحيح
جواز بيع خبر البر بغير الشعر وان اشتمل كل منهما على ملح وماء لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة
اهـ أقول قد تشكل عليه مسألة الخلول حيث قالوا فتمت كان فيهما أن امتنع بيع أحدهما بالآخر معاً
من جنسه أو غيراه اللهم إلا أن يقال ان الماء في الخبر لا يوجد له النية والمقصود منه انما هو جمع أجزاءه المتبقية
تختلف الخلل فإن الماء موجود فيه بغيره وانما تغيرت صفته بما أضف إليه فلم يتصل أجزاءها (خ) عرض (قوله)
فلم يخبر فيه أى في بيع البار المذكور (قوله) لذلك أى التبعيض (قوله) كذا كروى الخ) لتعليل لكون الماء
مقصوداً في نفسه (قوله) الخ) بيان لمساكنة المتنى ولا ينافى كونه باعياً لا ضافة كونه مقصوداً في نفسه
حتى بشرط التعرض له في البيع ليدخل والحاصل أنه من حيث أنه تابع لا ضافة اغتر من جهة الاربون
حيث أنه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه اهـ (قوله) لدنوله أى الماء الموجود (قوله)
للتابع نعم لا موجود (قوله) للمشتري نعم الصالح (قوله) ان كلامهم ثم) أى في باب بيع الأصول
والثمار (قوله) وحدها أى بدون الدار (قوله) عاذ كرهناه وهو قوله أنه يشترط التعرض الخ (قوله) ان
التابع هنا أى في دار بها ثم أعذب ببعث ثمنها (قوله) معناه الأولى اسقاطه (قوله) وهو أى التابع ثم

نحو أو من لا من ذلك ويصل ذلك ببعضه يرفع بشره وروى كل حبان من الآخر قلته بحيث لا تقصد بالانحراج ويبعد دارهم بعد ذلك ملاحظة
ذهب لأنه حيثما تابع المقصودها وضع قولهم لا أثر للعقل بالمسدى باب إلى ما يحمله في غير التابع بخلاف ما إذا علم أن أحدهما به أو كان فيها
قوة به يذهب فيحصل منه شيء فانه المقصود بالمقابلة فخر القاعدة كبيع ذات لبن ذات لبن وان جهل لانه يقصد منها بالبيع لا فخر العدن من
الارض وانما يحرف في بيع فرس لبون فانه لا لبين لا يقصد بالمقابلة وان قصد في نفسه (٢٨٧) دليله في زيادة في الصراصاع غير على

(قوله جزأ) أي كاستف (قوله أو من لا من ذلك) أي بفتح الفلق بخلاف الماء يدخل في معنى البار
مثلا فلا بد من النص عليه اه رشدي (قوله ومثل ذلك) أي في العدة اه عش (قوله وفي الخ) أي أوق
أحدهما حاجات الخ نهاية ومعنى (قوله بحيث لا يقصد الخ) عبارة النهاية بحيث لا يقصد به زهانتا تعمل
وحدها وان أثرت في الكيلين اه (قوله) أي المحدث (قوله كبيع ذات لبن الخ) اعل محله به - تدبر ذات لبن
عن محله واستقر ارضه في الضرع ولو بالنسبة لأحدهما بخلاف ما لو لا ضرع كل منهما عن اللبن حالة العقدان
كون اللبن قد تثنى في معناه الأصل ككون الشجر في السهم في بيع جسم مثله ثم رأيت قول المغني
والنهاية الآتي آخر الباب في بيع لبن شاة بشاة فمالين اه سعد بن أرق وكذا أطلقهما إلا أن كراهة انفا
يفيد ما تراه (قوله لانه يقصد منها الخ) عبارة النهاية والمغني لأن الشرع جعل اللبن في الضرع كقوة في الأمان
بخلاف ما عدت ولأن ذات اللبن المقصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المعدن اه قال عش قوله مر
المقصود منها الخ أي فأمر سواء علمه أو جهله اه (قوله وانما يحرف في بيع فرس الخ) عموم كلامه اشرح
مر أي والمغني يخالفه اه عش (قوله أي جنس المبيع) أي قول المتن كصالح في النهاية لا فخر وقد رآنا
المتن وقوله بشرط إلى أم صفة تؤكد في النسبة الآفولة فان كان الثمن إلى المان (قوله أي جنس المبيع) أي
المقصود عليه (قوله ونذر) لعله يحرف عن قصد باله والبال قول المتن (كدعوة) قال الجوهري هو عزم
أجود غير المدينة قال الأزهري والصحياني منه سم على المنهج اه عش (قوله بخره) بعد قول المتن بعد قرأ
بالنصب لانه ثلثون إلى الثمن اه رشدي (قوله وما يقابل الخ) يعني ما عين بالتراضي منها باعتبار القيمة
بعد العقد اه عش (قوله بقولنا الخ) متعلق باندفعو (قوله بالتسكير) أي لروى اه كروى (قوله
من بيع ذهب الخ) أي من بيعه هذا البيع (قوله فانه الخ) توجيه لاندفع انذ كروى (قوله يعني غير
الجنس) أخذ من المقابلة ومن المثال (قوله بشرط تميزهما) قد يغرب معج في الذهب والفضة والقاعدة
حار به فمهام الاختلاط وانما بشرط في الحبوب اه رشدي (قوله بشرط ان تقل حبات الاستر)
خلافاً للنهاية والمغني عبارة حارها فخر كلامهم الصحة وان كثرت حبات الاستر وان خالف في ذلك بعض
المأثرين اذ الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات اذا كثرت في الجنس لم تتحقق المماثلة بخلاف النوع اه
قال عش قوله مر هذا أي في اختلاط احد النوعين بالآخر وقوله بعض المتأثرين منهم يحتمل ما في
المنهج وقوله بخلاف النوع قد عني بان الاختلاف ياتي في أحد الطرفين فوجب لزوم بيع ما في الآخر عليه
وهو مانع من العلم بالمماثلة اه (قوله بشرط ان تقل الخ) كذا قاله بعضهم ومشي عليه شيخ الاسلام أيضا
لكن مقتضى كلام الشيخ انه يصح مطلقا وقال شيخنا الشهاب الرملي وغيره انه الصحيح اه سم (قوله أم صفة
الخ) عطف على قوله نوعا حقيقيا أقول والمخلص أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس والنوع أو
الاصلاح فبن أعطى حامدا ومارقا قال أعطى بفعه لحار بنفسه الا تصرف درهم وقيل أو الشتر منه
نصفه ثم لم ينصف درهم في النصف أعطاه درهمها وقال خذ نصفه عفاي فذقي وأعطى نصف درهم من
الباقى بان الثاني يحمل وكذا الاول اذا جعلهما عقدين وقال مربيهم وإذا كان في عقدين ولم يكن أحدهما
مغشوشا غشوا ثم تراه (قوله بشرط ان تقل حبات الاستر الخ) كذا قاله بعضهم ومشي عليه شيخ الاسلام أيضا

يقال بل انما استغنى عنه ما علم من أول الباب انه حيث اختلفت الاله لا ر ما تقدم أو ودعيل من بيع ذهب أو فضة ببر وحده أو مع شيرقانه
لم يذهب جنس من الجانبين (أو) الخلف (النوع) يعني غير الجنس سواء كان نوعا حقيقيا كالجودى معهما أو بأحداهما بشرط تميزهما
الذات بآتي التوزع الاحتشاج بخلاف ما قاله في ما بشرط ان تقل حبات الاستر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكل وانما يلزم كسر خلفا أحد
الجنسين بحيث من الاخر بحيث لا يقصد ان يحاكيه الشجر بل أو شجره وان أثرت في الكيل لا التساوي بين الجنسين غير معتبر ثم صفة من
الجانبين أو أحدهما (كصالح وكسيرة) ما أو بأحدهما

الصفة ما في الطرفين أو أحدهما كل الحاصل من ذلك نضع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصف في كل
من الطرفين أو أحدهما والمطلوع . بر في أحد الطرفين أما أن تزدحم على الدرهم أو تنقص أو تساوي
فإنها ثلاث صور تنضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعة وعشرين صورة والعقد في جميعها بل إلا إذا كان
المبيع صحنًا ومكسرًا يمثلها أو بصحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسر كقيمة الصحن فإن العقد صحيح
أه عش (قوله أي بصحاح) أي قوله وجعل الطبري في المعنى وإلى الباب في النهاية الآية ومن قال إلا أن
شرط وقوله كإثباته إلى التنبيه وقوله نعم إلى المتن (قوله أو مكسرة) المراد بالمكسرة هنا القراضة وهي
القطعة التي تقرر من الدينار والدرهم المعاملة في الأسواق الصغيرة أه كرى عبارة الجعري ونقل سم
عن شعبة أن المراد بالمكسر القراضة التي تقرر من الدينار والغضة أه ونقله عش أيضا وماء ذلك
وإن كان نصف شريك أو ربع بل يقال به جميع خيفة الحنفى أه (قوله بدون قيمة الصحاح في السك) أي
أما لو أعز دنا وجدا يمثلها أو واحدًا فلا يصح معاقبوا له كانت قيمة الرديء دون قيمة الجسد أم لا
وبعبارة سم على منج قوله وقيمة الرديء الخ قال الشيخ غير هذا الشرط لم أره إلا بحال لا في مسئلة الصحاح
والمكسر قاضة فكأن الشيخ أخفق هذا نظرًا إلى أن الجوف والرداء معبر مدقة انتهى وأقول لا يصح هذا
الالحاق عن شيء والفرق ممكن أه والمعتمد التسوية بين الجدي والرديء والصحيح والمكسر في تساويا في
القيمة مع والآن أه عش (قوله أو مكسرة) وهو أن تكون قيمة الصحاح دون قيمة المكسرة (قوله
من ذلك) أي من قاعدة مدعوى درهم أه عش (قوله بل هو عيب في العوض) أي لا يخرج من الصلة
و (قوله وتظهر أن مراد الطبري الخ) مراده دفع الاعتراض على الطبري وجعله ذلك من القاضة فلا
يصح قال سم على دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدًا خشن أو أسود لا يتغير ما فيها أه أقول
قد يقال قوله من ذلك يعني أن مراده ما ذكر ضرورة أنه لا بد في القاضة المذكورة من عيبين في كل من
الطرفين أو أحدهما أه عش (قوله بضم نوحاس) أي فلا يصح أيضًا أه عش عبارة سم عن شرح
العبار بعد كلام طو يل نصه والذي يفهم من ذلك أنه لا يجوز بيع الزهرام المشوشة بالدينار المشوشة
الاحتمال يكن الغش قيمة ولم يور في الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاس حاصل منه بالتبشير أم لا لا
مدخل للرواج في هذا الباب ثم رأيت الروافى صرح بما ذكره حيث قال الغش السير الذي لا يأخذ حظًا
من الوزن لا يخرج من حصة البيع انتهت (قوله وذلك ما في الحديث الخ) تعليل ما في المتن (قوله حتى عيز
لكن مقتضى كلام الشافعي أنه يصح معاقبوا قال شعبة الشهاب الرمي وغيره أنه الصحيح (قوله ومظهران م د
الطبري الخ) دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدًا خشن أو أسود لا يتغير ما فيها (قوله بضم نوحاس)
في العبار وبمع درهم ومشوش دنا ومشوش نحاس وكذا فضة لا يتغير ما فيها (قوله بضم نوحاس)
قول الجواهر لا يجوز بيع درهم مشوشة يمثلها ولا بخالصة وأما بيع الزهرام المشوشة بالدينار المشوشة فكان
كل غش الذهب فضة ثم قال البغوي وهذا عندى أن كان يحصل من شيء التبشير أو الإجاز كبيع دنانير
مطيلة بالفضة أو عكسه يجوز إذا كان التوبة لا يحصل منه شيء وإن كان غش من نحاس فاعلى قولى جميع يختلف
الحكم هذا إذا كثر بحيث يكون الغش بعد التوبة قيمة الواجب الجواز لأنه إذا لم يكن له قيمة لم يقابل بشئ
ثم أجاب عن روى على ذلك من أنه ينبغي عدم الاعتداد بذلك يؤدي إلى جهالة الباقي بأنه لا ينظر إلى ذلك بل إلى
الرواج قال الرايس بواضح أه والذي يفهم من ذلك أنه لا يجوز بيع الزهرام المشوشة بالدينار المشوشة
لا حيث يمكن للغش قيمته ولم يور في الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاس حاصل منه شيء بالتبشير أم لا ولا مدخل
الرواج في هذا الباب كما مر فلا نظر إليه ثم رأيت الروافى صرح بما ذكره حيث قال الغش السير الذي لا يأخذ
حظًا من الوزن لا يخرج من حصة البيع الخ أحوال ما طالع في ما يندم ما له وقول البغوي كبيع دنانير مطيلة
الحديد على حصة بيع الدنانير المطيلة وإن الطلاء لا يخرج منه قوله يكفي بر و يتهم الطلاء بوجهه بأنه كالصبيغ
لأنه لا يندم بحصول شيء منه فهو كزينة الأبهة المحمرة بنحو الحناء م د (قوله علم التساوى) مفهومه أنه

أي بصحاح فقط أو مكسرة
فقط وقيمة المكسر دون قيمة
الصحاح في السك كل هو
الغالب أو عكسه لأن
التوزيع لا يتمايز
حينئذ وجعل الطبري
من ذلك بيع ذهب بذهب
وأحدهما خشن أو أسود
مردود وإن الخشونة أو
السواد ليس عيبًا أخرى
مضمومة لذلك الطرف بل
هو عيب في العوض ومظهر
أن مراد الطبري أن أحد
الطرفين اشتمل على عيبين
من الذهب أحدهما
خشنة أو سوداؤه وكذا لو
بانت أحدهما مختالصة
بضم نوحاس ومن قال في هذه
بتفريق الصفة فقد ردهم
لأن شرط الصفات التساوى
حال العقد في استقراريه
وذلك مفقود هنا فالصواب
أنه من القاضة (فباطل)
ولا ينافى هنا تفريق الصفة
لأن الفساد للهينة الاجتماعية
كالعقد على خمس نسوة معا
وذلك ما في الحديث ما لحسن
أو الصبح الله على الله عليه
وسلم لم يور عن بيع قلادة
فها خرز وذهب بذهب
حتى عيز

بينهما فقال المشتري انما
أردت الخيار فقال للاحسن
خير بينهما قال الراى غرده
أى البيع حق بين يديها
ولان قضية اشتباها لأحد
طسرف العقد على مالين
مختلفين أن توزع مائى
الطرف الآخر عليهما
باعتبار القيمة والتوزيع
هناكوه ناشئان عن التوزيع
الذى هو تخمين والتخمين
قد يخطئ يؤذى وان
التخمين غير الذى وضرب
الدرهمين للمفاضلة أو
عدم العلم بالمائة فى بيع
مدورهم بمقدار ان زادت
قيمة المدعى الدرهم الذى
معه أو نقصت تلزم المفاضلة
وان ساءه لزم الجهل
بالمائة وقس الباقى وكذا
يقال فى بيع صحج ومكسر
هما أو بأحدهما والكلام
فى المعين لعمدة الصلح عن
ألف درهم وتخمين ديناراً
بألفى درهم كما يأتى بسطه
فى الاستدلال بما يعلم منه
انه لو عوض دأئنه عن
التقدير بقدان جسمه وغيره
مع الجهل بالمائة مع
« (تنبيه) » ينبغى التفطن
للدقة بغفل عناوهى انه
يبطل كعرف مما تقرر
بيع دينار مثله ذهب
وقضية مثله أو بأحدهما
ولو خلاصا وان قس الخطأ

بينهما) فله فصل كلامهما عن الآخر فى الخارج لكن لا توقف الصحة على ذلك بل يكفي التفصيل
فى العقد كما يروى عن شعور الحديث ذلك بان يعمل قوله لاحق بمعىلى الاعمن التفصيل فى العقود
الخارج اه عش (قوله ولان الخ) صلف على قوله لما فى الحديث (قوله يؤذى الخ) خبر قوله والتوزيع
(قوله وكذا يقال فى بيع صحج الخ) أى والفرض أن قيمتا المكسرون قيمتا الصحج أو أوزاناً يكاد تقدم فان استوت
بيع صحج ومكسرهما الخ) أى والفرض أن قيمتا المكسرون قيمتا الصحج أو أوزاناً يكاد تقدم فان استوت
قيمتها فلا بطلان فالجواب أنه حيث تساوت قيمتا الصحج وقيمة المكسرة فلا بطلان وان اختلفت فالبطالان
سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك لجهل بالمائة واختلاف ذلك لتحقيق المفاضلة وانما لم يحكم
بالبطالان أيضاً اذا تساوت قيمة الصحج وقيمة المكسرة يقال لجهل بالمائة لان التوزيع تخمين لان
الدرهم والدينارين قيم الاشياء فهى أضبط من غيرها اه سم ومنه عش مثله (قوله والكلام فى المعين
الخ) قضية أنه لو كان المصالح على سبيل مسئلة الصلح الا تمعنا لا يصح الصلح المذكور وهو ما حوى عليه
ابن القزى لكن ساقى فى باب البيع قبل قضية ان المجهل لقيمة اه وشدى (قوله لعمدة الصلح الخ) قد ينظر
فى دلالته هذا على التقيد بالمعين اذ لم يبيع المجموع بالمجموع بل ألف درهم وقيمة اسبقاه عن ألف درهم
والا لاف الاخرى عوض عن الحسن ديناراً فى القيمة فلتأمل وبذلك يظهر ما فى إطلاق قوله على ما علمت من الخ
فليتأمل اه سم (قوله كما يأتى بسطه الخ) رجع اليه فى النسخة الأخيرة وضرب على ما فى غيرها من قوله
وتخرج الصلح ما لو عوض دأئنه عن دينار قد كان جسمه وغيره أو فاقه من غير تعويض مع الجهل
بالمائة فلا يصح الخ وجره فى هذا واستمر على وقوع البحث معه فى قوله أو وفاة به من غير تعويض
فأصله هكذا أو وفاة به من غير لفظ تعويض لكن معناه انتهى سم قال عش قوله مر لكن بينهما كان
قال خذها عن دينك اه وظاهر القى مر اوق للقباه دون الشارح (قوله وهى انه يبطل كعرف مما تقرر
الخ) ويؤخذ منه بالأولى بطلان ما عتبه بالسوى من دفع دينار مغرب مثلاً ومعه علم ما يلزمه ديناراً
جديداً من قضية أو فليس وأخذ دينار جديد به حراً على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال لصبرنى اصرف
فى نصف هذا الدرهم أى أو حاله أنه خالص عن النقص فقيمة النصف الآخر فلو سألناه عنه جعل نصفاً
فى مقابلة الفضة عوضاً فى مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف فى هذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس
لا يجوز لأنه اذا قسطا عليها ذلك استحل التفاضل وكان من صور مدبجوة اه نهاية وقوله بخلاف ما لو قال
اصرف فى الخ من عشرين قرين عشرين سم ودفع راجعه (قوله بيع دينار مثلاً) أى أو بيع درهم فيه قضية
لو علم التساوى سلم ما قاله هذا القائل وفيه نظر لا قضاء الحال التوزيع مع المؤدى المحذور (قوله وكذا يقال
فى بيع صحج ومكسرهما أو بأحدهما) أى والفرض ان قيمة المكسرون قيمة الصحج أو أوزاناً يكاد تقدم فان
استوت قيمتهما فلا بطلان وعبارة الكثرة شائعة أى الحسن البكرى وفى بيع الدراهم والدينارين الصحج
والمكسرة ان استوت قيمة المكسرة أى من الجانبين لم تحقق المائة لما يروى لا تحقيق المفاضلة كما تقدم كما
هى حقيقة فى البيع صحج فقط أو مكسرة فقط اذا الفرض أن قيمة المكسرة مخالفة لقيمة الصحج فلو تساوت
قيمتها فلا بطلان اه ومثله فى شرح الجلال المحلى فالجواب أنه حيث تساوت قيمة الصحج وقيمة المكسرة
فلا بطلان وان اختلفت فالبطالان سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك لجهل بالمائة
أو اختلفت وذلك لتحقيق المفاضلة وانما لم يحكم بالبطالان أيضاً اذا تساوت قيمة الصحج وقيمة المكسرة
و يقال لجهل بالمائة لان التوزيع تخمين لان الدراهم والدينارين قيم الاشياء فهى أضبط من غيرها
(قوله لعمدة الصلح الخ) قد ينظر فى دلالته هذا على التقيد بالمعين اذ لم يبيع المجموع بالمجموع بل ألف درهم
وقيمة اسبقاه عن ألف درهم والاخرى عوض عن الحسن ديناراً وهذا لا يقتضى صحة بيع أى
درهم بالف درهم وخمين ديناراً فى القيمة فلتأمل وبذلك يظهر ما فى إطلاق قوله على ما علمت من الخ
(قوله كما يأتى بسطه الخ) هذا رجع اليه فى النسخة الأخيرة وضرب على ما فى غيرها من قوله وتخرج الصلح

والبيض المبسوع بيض حجاب علم ومع والاصح ويض حجاب علم بفساد كذا باطل كبيع ذات لبن
بمثله اه قال عش قوله بغير ذات لبن أى ولو من جنس واحد وقوله مر فبايضا أى بقصد كنه
مستقلا بأن تصلب اه عش (قوله نحو بيض الح) أى كالصل

(باب في البيوع المنهى عنه)

*(باب في التوبن في البيوع

المنهى عنها ما يتبعها)*

ثم المنهى ان كان لذات

العقد أو لازمه بان فقد

بعض أركانه أو شرطه

اقتضى بطلانه وحرمته لان

تعاطى العقد الفاسد أى

مع العلم بفساده أو مع

التقصير في تعمله لكونه مما

لا يفتنى كبيع الإقبح وهو

مخالط المسلمين بحيث يبعد

جهده بذلك حرام على المتقول

المعتد وما أمال فساد النص

والاجتهاد وفي ذلك الغزالي

واعتقده الزركشي بما إذا

قصد به تحقيق المعنى الشرعى

دون إحراؤه فقط من غير

تحقيق معناه فانه باطل ثم

ان كان له يحمل كلابية

الزوجه بنحو بعثت نفسك

لم يحرم الا وهو الا لا يحمل له

غير المعنى الشرعى وقد

يجوز لاضطرار تعاطيه كان

امتنع ذروا ما من يبيعه

منه الا باكثر من قيمته فله

الاحتياط بانذنه من بيع

فاسد حتى لا يلزمه الا لئلا

أو التهمة أو لخارج عنه

اقتضى حرمته فقط فن

الاول اشياء منها (المنهى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن عصب)

(قوله التوبن) الى المتن في النهاية وكذا في المتن الا قوله وقد الفرز الى وقد يجوز (قوله وما يتبعها) منه

تلقى الركبان والخشب اه عش (قوله ثم المنهى) أى من حيث هو لا يشد كونه في هذا الباب اه عش (قوله)

لان تعاطى العقد) اه لغيره متوقفة ان الغريم انما تشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى المنهى والاولى

أن يقال المنهى يقتضى الغريم مطلقا سواء جمع لذات العقد أو لازمه أو بمعنى يخرج أو كان المنهى عنه غير

عقد هو يقتضى الفساد وان جمع لذات العقد أو لازمه يحرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كانه يحرم

لكونه من باب ضنه اه عش وقوله ويحرم من حيث الخ والاولى غرمة تعاطى العقد الفاسد لكونه منها عنه

(قوله أو مع التصريح بالخ) اهل هذا مخر وضى على وجوب التعمد أو الجاهل بأصل وجوب التعلم فيبطل كل

البعث تابعه اه سيدع عبارة عش قوله مر أو مع التصريح بفساده أنه مع التصبر أى بآتم تعاطى

العقد الفاسد كأيام ثم ترك التعلم فليس الا بآتم بالتصبر دون تعاطى العقد وامل هذا صراج بقوله حرام على

المتقول المعتقد ببعض أن الممراد أن تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليس

الحرم مخصصا بالتقصير اه (قوله بحيث يبعده) بذلك يؤخذ من ذلك أن ما يقع كثيرا في قرى مصر ما

من بيع الدواب ويؤجل الثمن الى ان يؤخذ من أولاد الدابة للمضى ببيع المتأومة لا ثم في فاعه لان هذا

يبنى فيه ذرفه اه عش (قوله حرام الخ) خبر قوله لان الخ (قوله ولا اجتهاد) الواو يعنى أو كغيره به النهاية

(قوله وقد ذلك) أى كون العقد الفاسد حراما (قوله من غير تحقيق معناه) أى بأن أطلق أو قد غير المعنى

الشرعى اه عش (قوله فانه الخ) أى إحراؤه فقط الخ (قوله ثم الخ) أى بعد أن كان باطلا اه كردى (قوله)

محال) أى عرفاه عش (قوله اذا لم يل الخ) هو واضح عند الاطلاق كجمله ظاهر أمال وقد غير المعنى الشرعى

ففيه نظرو وينبى عدم احرامه عش (قوله وقد يجوز الخ) صادق بما إذا أدت الضرورة الى الخ لا كل متناع

موسر من اقراض مضطر فليس اه بصري ومصر عش الجزم بذلك وكذا عبارة الغزالي وهى وتعاطى

العقد الفاسد حرام فى اليربى وغيره الا فى مسئلة المضطر المر وفقوى فبالاذا لم يعمالك الطعام الخ اه

صرحت فى الشمول (قوله تعاطى) أى العقد الفاسد (قوله كان امتنع ذوط لم) أى أو ذروا به من يجارها

اه عش (قوله فله الاحتياط) أى فلهما بفعل ذلك بل اشتراء بما سده البائع لئلا يلزمه المسمى واضطراره

لا يجعله مكرها على العقد بما ذكر اه عش (قوله أو التهمة) قضيتا تعبير بالتهمة أنه لا يلزمه أقصى القيم

وفدو حبان جواز ذلك له أخرجه من نظائر من العقود الفاسدة ويحتمل أن لا يراد بالقيمة أقصى القيم ولكن

الاول هو الفاهر ولا فرق فى ذلك بين ان بانفسه أو بعمدة لاذن الشارع فى ذلك عش وشهدى

(قوله أو خارج الخ) عاقله فى قوله لذات العقد اه كردى (قوله وأخارج عنه) أى بان لا يكون لذاته

ولا لازمه مقر ينما تقدم اه سم أى كالبيع وقت النداء (قوله فى الاول اشياء) عبارة فى معنى شرعى

فتر يبيض كذلك وزان اصله لجنس فان اختلف جنس متغايلا مر ومع بيع لبن شاتصلب لبنا وان

بقى فباين لا يقصد حله فان قصد كلفه أو باع ذات لبن ما كونه بذات لبن كذلك من جنسهما ومع اه

العين فى الضرر عاخذت فاستهان الثمن بدليل أنه يجب الترفى مقابلته فى المصرة بخلاف الا كمنه فذات البن

فى البيان من الشامل الجواز ففرق بان لبن الشا فى الضرر حكم العين ولهذا امتنع عقدا لا جاز عليه

بخلاف لبن الا كمنه فله حكم لمتغايلا فخر عقدا لا جاز عليه اه

(باب)

(قوله وأخارج عنه) أى بأن لا يكون لذاته ولا لازمه بشر ينما تقدم

القسم الاول أى البيع الفاسد لا يختل بركن أو شرط وهو ثمانية **اه** **(قوله بغير)** أى قوله وتسميته فى الاول فى النهاية والمعنى الاول به بل لو قيل يندب لم يعد قوله أو مضمناً الى المتن **(قوله فسكون الخ)** أى وبالباء لما وردت نهاية ومعنى قول المتن **(ضربه)** أى الصباح ضرب الفعل الناقصة ضراباً بالكسر ترى علم انتهى **اه** **عش** **(قوله لا يتعلق به نفسى)** أى لأنه ليس من أفعال المسكتين **اه** نهاية **(قوله أى عن اعطاء الخ)** أى والعقدان نفسى لذلك أيضاً سم **(قوله والفرق الخ)** الاحسن أن يقال الفرق أنه يحتاج على التفسير. **بر** الاول الى تقدير الاجرة ليضع المعنى وعلى هذا لا يحتاج لانتهى مجمل اللفظ **اه** سيدر عبارة النهاية والفرق بين هذا والاول أن الاجرة ثم مقدرة مع عومها وظاهره وهذا حكمه اقتصار الشرح على ذكر التقدير فى الاولين مع أنه جار فى الثلاثين مع أن الاولين فيها تقديران وفى الثالث واحد **اه** قال **عش** قوله مع عوم أى القدر بمعنى احتماله لتغير الاجرة وقوله وهذا أى الحكمة المشار اليه بقوله والفرق الخ **اه** عبارة سم قوله والفرق الخ أى باعتبار المرادوا لاختبار المعنيين للاشتباه فيه حتى يحتاج لبيان اذ كان الضراب والاجرة فى غاية الظهور **اه** قول المتن **(فجرم عن مائه)** أى اعطاه أو أخذته **اه** سم **(قوله ولا منقوم)** أى لا يسمه شرعاً وليس المراد به ما قبل المشلى **اه** **عش** قول المتن **(وكذا آخره)** أى ايجاره وهل يستحق أجره للمثل كل الأجزاء الفاسدة سم على أى لا لأن لا طر وقه للثلاث لامتله ب مقابل راجحة فيه نظر والاول اقرب وعليه فالمراد أجره لو استعمل فيما يقابل باجرة كل طر مدة وضع يده عليه لا لان نفع المذكور وحمل حزمة الاستحجار حيث استأجره للضراب تصدقاً فلا يستأجره ليقوم به ماشاء جاز أن يستعمله فى الأجزاء بعلاتحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استأجره للحرث أو نحو فلا يجوز استعماله فى الأجزاء لأنه انما أذن له فى استعماله فيما سماه له حرثاً وأضمره **اه** **عش** وقوله والاول اقرب فيه وقصة بل لتعليل الشارح ظاهر فى الثانى **(قوله وفارق الاجارة الخ)** عبارة شرح العباب وعلم مما تقرر أن صورة المسألة أنه أن يستأجره للضراب فان استأجره على أن ينزى فله على أنى أو أضاف مع قاله القاضي لان فعله مباح وعمله مضبوط عادو. يعين الفعل المعين فى العقد لا اختلاف الغرض به فان تلف أى أو تعدوا أو تلفت الاجارة **اه** وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطر وقو يقال يظهر مغايرته للأجزاء المذكور ولا اشكال لان الطر وق فعل الفعل بخلاف الأجزاء ففعل صاحب الفعل فليست بل سم على كل حال قد رجع عليه أن الأجزاء وان كل من فعل صاحب الفعل إلا أن فزان الفعل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجب بان الاجارة على فعل المكلف أى هو الأجزاء والمراد منه محاولة معدود الفعل على الاتنى على ما خرجت به العادة وفعل الفعل وان كل من هو المعقود لكن ليس معقوداً عليه فيستحق الاجرة اذا حصل الطر وق بالفعل فالمراد يحصل لم يستحق أجره فراجع **اه** **عش** **(قوله لو قيل يندب الخ)** قد يتوقف بمانته فى العز بزعن الامام أحمد من منع الاهداء **اه** سيدر عبارة **عش** عبارة سم على **(قوله وكل من هذين)** فى تخصيصه ما تقرر لان الثالث أيضاً كذلك اذا اجرة لا يتعلق به نفسى بل اعطاهما وأخذها تهماً هو ظاهر **(قوله أى عن اعطاء ذلك الخ)** أى والعقدان يقتضى لذلك أيضاً كما هو ظاهر **(قوله والفرق بين هذا والاول)** أى باعتبار المرادوا لاختبار المعنيين للاشتباه فيه حتى يحتاج لبيان اذ كان الضراب والاجرة فى غاية الظهور **(قوله والفرق بين هذا والاول الخ)** عبارة شرح العباب وانما جاز الاستحجار لتلحق الفعل لأن الاجرة قادر على تسليم نفسه وليس عليه حتى لو شرط عليه ما يقع به فسد الاجارة بضوئها المتصور والماء والمؤجر عاجز عن تسليمه وعلم مما تقرر أن صورة المسألة أن يستأجره للضراب فان استأجره على أن ينزى فله على أنى أو أضاف مع قاله القاضي لان فعله مباح وعمله مضبوط عادو. يعين الفعل المعين لا اختلاف الغرض به فان تلف بطلت الاجارة **اه** وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطر وقو يقال يظهر مغايرته للأجزاء المذكور ولا اشكال لان الطر وق فعل الفعل بخلاف الأجزاء ففعل صاحب الفعل فليست بل سم على المصنف فصرم عن مائه) أى اعطاه وأخذته وقوله وكذا آخره هل يستحق أجره للمثل كل الأجزاء الفاسدة

بفتح فسكون المهمملتين
(القول) ر واه الشيطان
(وهو ضربه) أى طر وقه
للاثنى وهذا هو الأشهر
ثم حكي مقابله يقال
(ويقال ماوه) وكل من
هذين لا يتعلق به نفسى
فالتقدير عن بدل عصبين
أجرة ضربه وعن مائه أى
من اعطاه ذلك وأخذته
(ويقال أجرة ضربه)
والفرق بين هذا والاول ان
الاجرة ثم مقدرة وهذا ظاهر
(فجرم عن مائه) وبطل
بيعه لأنه غير معلوم ولا
منقوم ولا مقدور على تسليمه
(وكذا آخره) للضراب فى
الاحص) لان فعل الضراب
غير مقدور عليه لما كان
وفارق الاعبار لتلحق الفعل
بان المستأجر عليه هو فعل
الاجرة الذى هو قادر عليه
وبجور الاهداء لصاحب
الفعل بل لو قيل ينسب

لم يعد وتسكن اعارته للضراب (وعن جبل الحبلية) رواه الشيخان (وهو) بفتح الواو المحذوفة من سكنها جمع حابل وقيل فردوهاؤه
 بالمعالة (ف) نتاج النتائج) بفتح آؤه أو كسر وهو الذي في خط المصنف وعليه (٢٩٣) عرفه الفقهاء وهو من شعبة تسميها المفعول

بالمصدر وفي هذا تجوز من

حسب الطلاق الجبل

على الهائم وهو شخص

بالا كدبان ومن حيث

أطلق المصنف على اسم

المفعول أي المجرول (بان

يسمع نتاج النتائج) كطابه

الغورين (أو بين إلى نتاج

النتاج) كفسر رواه ابن

عمر رضى الله عنهما إلى

أن تلده هذه الحبلية وولد

ولهما من نبت الناقه بالبنا

للمفعول لا غير وجه

البطلان ثم انقلبت شرط

البيع وهنا جهالة الاجل

(وعن الامام وهو ماني

البطالون) من الاحنة

(والضامن) جمع مضمون

أو ضمان أي متعين ومنه

مضمون الكتاب كذا

(وهي ماني أصلا بفعول)

من المأواه مالك مرسل

والبر أو مسند أو انعقد عليه

الاجماع لفتق شرط

البيع وأطلق الامام على

ماني يعطون الإبل وغيرها

الذي يصرح به كلامه ما منع

اغته أيضا خلافا للجمهوري

(د) عن (اللازمة) رواه

الشيخان (بان يس) يضم

الميم وكسرهما (أو بامطوا)

أو في ظلمة ثم شرته على

أن لا يسهله إذا زارة) أو على

أنه يكتفي بلمسه ورؤيته

(أو يقول إذا لمسته فقد

بشكه) ككفاه بلمسه من الصيغة وعلى أنه متى استأنق حيار المجلس أو الشرط (د) عن (الناذية) بالجمع ورواه الشيخان (بان يسهلا

النبذ) أي الطرح (يعا) ككفاه من الصيغة بعد قوله أن يسهل في هذا بعشر مثلاً أو يقول إذا نبذته فقد بعثه أو متى نبذته انقطع

الطيار أو على أنك كنتي نبذته ورؤيته بطلانه لعدم الرؤية أو الصيغة

منه قال هر ويستحب هذا الأعتناء انتهت وظاهره سواء كان ذلك قبل إعدائه الفعل أو بعده اه
 (قوله وتسكن اعارته للضراب) ومحل ذلك حيث لم يتعين ولا وجبت ضمانا وكان الامتناع منها كبر حيث
 لا ضرر عليه في ذلك وينبغي وجوب اتخاذ الفعل على أهـ لـ البالد حيث تعين لبقاء فعله ولو لم يكن على الكفاية
 حيث يتسمر لهم استعارته مما يقرب من بلدهم عرفا اه عـ (قوله وغلط من سكنها) ظاهره فيما
 اه عـ (قوله جمع حابل) أي الحبلية (قوله وهماؤه بالمعالة) وعليه فغيره بين المفعول وجهه بالهاء اه
 عـ (قوله مختص الخ) أي حقيقة اه سم عبارة المختص بالادمان بالاتفاق حتى قبل انه لا يقال
 لغيره ان في الحديث وانما يقال بالهائم الخ بالهم اه عبارة المختص بالادمان بالاتفاق حتى قبل انه لا يقال
 أي يسمع نتاج النتائج اه عـ (قوله انعدام شرط البيع) أي من المثلث وغيره اه عـ (قوله
 هنا) أي في البيع يثنى إلى نتاج النتائج اه عـ (قوله جمع مضمون) أي كمضمون وجانين اه (قوله أو
 مضمون) أي كفاية ومفاتيح سم ومغنى (قوله أي مضمون) اسم مفعول قال الجعفي سبب بالمتضمنين
 لان الله أودعها في ظنوه وهما فكاهما مضمونة اه الأهرى عـ (قوله شئنا الحنفى) حيث بذلك لان في ضمن
 المفعول اه والآخر موافق لما في الشرح (قوله من الماء) أي فقيه التقدير السابق فان قلت حسنتا لاحاجة
 له كره ذامع ما سبق في العيب فذكره معه قلت ورود انتهى عن خصوص الصنفين فلا يقتصر على
 احداهما بل بما يقوم به الفاعل المذكور ثم عـ أن لاحداهما معنى آخره تباين الاخرى وحسنها سابق
 لا يقتضي عـ هـ. الاحتمال أن يقصر بغيره أي ضربه أو جرحه وهذا لا يقتضي عـ سابق لانه معنى آخر
 بصاحبه البطلان أيضا سم على عـ أي محتمله الاثنى من ضربه في عام أو عامين اه عـ (قوله وما دامك) اه
 أي من سعيد بن المسيب اه مغنى (قوله مرسل) قال الناطم * ومرسل منها لصاحب سقط * اه (قوله
 عليه) أي امتناع بيع ماني البطلون وفي الأصل (قوله خلافا للجمهوري) أي والمنهج والمغنى جبان تبسما
 وهو أي الملقوق أفتـ حـ من الناقه خاصة وشرعا عـ من ذلك اه (قوله يضم المام الخ) أي ويقتضي
 الماضي اه نهاية قال عـ والشديد نقل الاسنوني باب الاحداث الكسرى في الماضي وعليه فيكون
 المضارع الفاعل اه قول المام (ثم يشتره) أي بايجاب وقبول اه حـ (قوله أو على أنه يكتفي الخ) عبارة
 المغنى اكفاه بلمسه ورؤيته اه (قوله عـ رؤيته) فيسطل هـ. ذاتها وان قلنا بجمع الغائب لوجود
 الشرط فساد للمعنى لا يقوم مقام النظر شرعا ولا عادة فلو يوزى بأدى اه بجسري قول المتن (أو يقول
 الخ) عطف على قوله يسهل الخ قول المتن (إذا لمسته) قال عـ مرة بصر قراءته يضم النافعة وكذا في كل
 مواضعها أي التاء اه وعمل الامام بطلانه بالعلق وبه الاسنوني على أنه ان حصل المس شرطاً فطلانه
 للعلق وان حصل لعطف فقد الصيغة انتهى اه بجسري عن الشورى (قوله أو على أنه متى الخ) عطف
 على قوله اكفاه بلمسه الخ عبارة شرع المنهج أو يبيعه شيئا على أنه متى لمسه الخ (قوله أو يقول الخ) عطف
 على قول المتن يجعل الخ (قوله إذا نبذته) قال عـ مرة تصغر قراءته بضم النافعة ففعله كذا في كل مواضعها
 التمدد أي لا فرق بين برى البائع والمشتري اه عـ (قوله أو متى نبذته الخ) عبارة شرع المنهج عطفك هـ. ذا
 بكذا على أني إذا نبذته الخ (قوله أو بطلانه) أي البيع في صور الاستئصال (قوله لعدم الرؤية) أي في
 الصورتين الاوليين العالستين في الصور الاخيرتين للمناذية (قوله أو الصيغة) أي في الصور الثلاث
 للملازمة في الصورتين الاوليين للمناذية (قوله أو الصيغة) بـ وعليه أن قوله فقد بعثه كصيغة فتكان

(قوله وهو مختص بالادمان) أي حقيقة (قوله جمع مضمون) أي كمضمون وجانين وقوله أو مضمون
 أي كفاية ومفاتيح (قوله من الماء) أي فقيه التقدير السابق فان قلت حسنتا لاحاجة كره ذامع ما سبق في

بشكه) ككفاه بلمسه من الصيغة وعلى أنه متى استأنق حيار المجلس أو الشرط (د) عن (الناذية) بالجمع ورواه الشيخان (بان يسهلا
 النبذ) أي الطرح (يعا) ككفاه من الصيغة بعد قوله أن يسهل في هذا بعشر مثلاً أو يقول إذا نبذته فقد بعثه أو متى نبذته انقطع
 الطيار أو على أنك كنتي نبذته ورؤيته بطلانه لعدم الرؤية أو الصيغة

الوجه أن يقال إن البطلاق في هذه التعليق لا لعدم الصيغة أو جواب عبارة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله
 قد بعته كما أخبر ولا أنشأه انتهى وأنه جعل الصيغة مفقودة لا تنافي شرطا وهو عدم التعليق اه عـ
 (قوله) والشرط القاسد أي في الصورة الأخيرة للملازمة في الصورة الثالثة للملازمة قول المن (أو يجعل
 الرعي) ايضا) اكتفا به عن الصيغة تقول أحدهما إذا رمت هذا الحصة فهذا التوبيع مع منك بعشرة اه
 محلي (قوله) معطوف على بعته) وقد يجوز أن يكون معولا لمخذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعته
 وقد ينظر في بان عطف مثل ذلك من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقبلا
 على ما بعده المعطوف على بعته من تأخير اه سم وقوله وقد يجوز الخ جرى عليه المحلى وقال غيره في هامشه
 قوله أو يقول الخ قبل كان الصواب ما تصرع به يقول ارشادا الى عطفه على الاول أو كان يقدمه على الثاني
 اه (قوله) شبه اعتراض) انما شبهه بما اعتراض ولم يجعله اعتراضا له معطوف على يقول والمعامل فيه أن
 فهو من قبيل المفرد في الحقيقة والاعتراض شرطه أن يكون يجعله لاجل لسان الاعراب اه عـ (قوله)
 لصومر الخ) عبارة للمخبر وجه البطلاق في الاول وجهه للمسمع وفي الثاني فقدان الصيغة وفي الثالث الجمل
 بعد الجوار اه قول المتن (ومن يعين) بكسر الهمزة على معنى الهبة ويجوز الضم كفي نفع الباري (قوله)
 بيعه) بفتح الباء لغير اه عـ (قوله) بخلاف بالف الخ) أي فانه يصح ويكون المتن ثلاثة آلاف ألف حالة
 وألفاظ متوجهة لسنة اه نهاية (قوله) وألفين) لو زاد على ذلك فغلب ما لم يماشت الخ ففي شرح العباب أن الذي
 يقم البطلاق وان تردد فيه الزكشي لان قوله فغلب الخ مبطل لا يجيبه فبطل القول اثر تبليس على اه
 عـ (قوله) فلانا) عبارة لانهما في فلان وفي عـ عالم العمل الشارح أشار الى أن شرط بل بيع المشتري شرط
 بيع غيره كان يقول بعته هذا بشرط أن يبيعه زيد عبده أو داراه (قوله) ما في الاول) أي قول المتن بعته بل
 الخ لو كان الاول في قوله الثاني اسقاط الموصول والجوار (قوله) والثاني) كذلك الخ أي وتسمية الثاني
 بيعتين لا يباعا وشروطهما الخ اه سبعة عبارات سم الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين
 لا يباعا وشروطا (قوله) خبر تسمية للمقدرة في قوله والثاني ثم المنع البناء به انما أشار الى ان البيع
 العسك فلم ذكره مع قولك ودانسي عن خصوص الصفتين فلو اقتصر على أحدهما لم يمازهم بخلافه
 المروكة لمذكر كورم ان لاحداهما معنى آخر به تبيان الأثر ويحتمل ما سبق لا يفي عن هذا الاحتمال
 أن يفسر بغيره وهذا لا يفي عن سابق له معنى آخر يصاحبه البطلاق أيضا فاقبل (قوله) معطوف على) بعته
 قد يجوز أن يكون معمولا لمخذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعته وقد ينظر فيه بان عطف مثل ذلك
 من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقبلا على ما بعده المعطوف على بعته من
 تأخير (قوله) بالف نقدا وألفين الى سنة الخ) قضيت بطلاق ذلك وان قبل بأحدهما معناه وهو الواو وفي
 شرح العباب وقال مقتضى كلام الغزالي وغيره خلافا لما نقله ابن الرفعة عن افاض من الصحة حيث
 وتخصيص البطلاق بقوله على الإجماع أو بقوله ما هو قوله بخلافه بالف نقدا وألفين لسنة لو زاد على ذلك
 فغلب ما لم يماشت الخ ففي شرح العباب أن الذي يقم البطلاق وان تردد فيه الزكشي لان قوله فغلب الخ مبطل لا يجيبه
 فبطل القول اثر تبليس عليه اه فليأمل (فرع) قال في الوضو الان قال بعته بالف نصف بمائة
 أي فلا يصح لان أول كلامه يقتضي توزيع الثمن على الثمن بالسو به وأخره يناقض ما في العباب تبعا
 لبحث الزكشي فان قالو باقية باربع مائة فمقتضى الصحة اه وفيه نظر ويؤيد النظر التعليق السابق (أقول)
 ولو قال بعته بالف نقدا قلت نصف بمائة فمقتضى صحة بطلاقه بقوله بالان والظاهر ان قوله بالان بالحق
 تقدم لاختلاف عرض البائع بذلك ولانه عدد المعدول يأتي كونه تفصيلا لاجله البائع لان قضية
 أجماله التسوية (قوله) والثاني كذلك) الظاهر أن معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين لا يباعا وشروطا
 وقوله لا يباعا وشروطا عطف على كذلك أي وتسمية ما في الثاني بيعتين لا يباعا وشروطا وقوله مبني خبر تسمية
 المقدرة في قوله والثاني ثم المنع البناء به انما أشار الى ان البيع والشرط يضع أن يجعل من قبل البيعتين

أو للشرط القاسد (و) عن
 (بيع الحصة) (و) واهم سلم
 (بان يقول بعته من هذه
 الاقواب ما يقع هذه الحصة
 عليه أو يجعل الرعي) لها
 (سما أو بعته) معطوف
 على بعته الاولى بقوله أو
 يجعل شبه اعتراض ومثله
 سابع لا يخفى (وك) أو
 أولنا (الخيار الى موهبا)
 لخص ما سرف في الذي قبله
 (ومن يعين في بيعه) يرواه
 الترمذي وصححه (بان)
 أي كان (يقول بعته) بالف
 نقدا وألفين الى سنة) فغلب
 ما لم يماشت أنت أو أنا أو
 شاء فلان المعهالة تضلله
 بالف نقدا وألفين لسنة
 ويخلاف نصف بالفسد ونصفه
 بالفين (أو بعته) ذا العبد
 بالف عسلى ان تبين (أو
 فلانا) (داون بكذا) أو تشتري
 مني أو من فلان كما بكذا
 للشرط القاسد وتسمية ما في
 الاول بيعتين يتقوى بالاختلاف
 يقتضى واحدا فقط والثاني
 كذلك لا يباعا وشروطا مبني على
 ان المراد بالشرط ما اقترن

بالغلة دون من جاءه مثلاً له لين أنه لا فرق في الشرط بين الغنم والغنمى لكان أنود (٢٩٥) وأحسن (وعن بيعه وشرط كبير

والشرط بضم ان يجعل من قبل البيعتين اه (قوله بلطفه) اي بلطف هوافظ شرط اه سم (قوله ولو جعله)
اي الثاني (قوله لكان افود) اي لا تلائم له انه لا فرق بين التعبير بلطف الشرط والتعبير بما جاء به (قوله
وحسن) اي خلطوه من تجوز شبهة المثال الثاني بيعين (قوله كياس) اي بان الثاني في المنزلة الوافق
وقطع النظر عن الاول والاصل (قوله بشرط عرض) اي سلا كجاني (قوله ووجه بطلانه) اي قوله ولو باق
النهاية ولتبقى (قوله جعل الانفاق) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الا ان مقتضى تأمل مع ذلك الفرق الذي ذكره
اه سم (قوله واشترط فاسدا) اي بارتباطه والاشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وبسبب له
بمقتضى ما حتى يفرض التوريع عامر على الباقي فبطل البيع اه (قوله والا) اي بان جهلا وواحدهما
اه معنى (قوله عامر) بضم طين بمعنى شرطه اي الرهن (قوله بان فساد) قد يقتضى عدم فساد عجز الشرط وطرفه نظر
بو (قوله ضعيف) خبر ما وقع ولم يضعف في الرض بل فرق اه سم (قوله عدم فساد) اي البيع او القرض
بمجرد الشرط اه اي شرط الرهن بمعنى (قوله اذا جهلا) الخ يتأمل هذا الفرق اه سم (قوله وانما بطل الخ)
كله جوابا اعتراضه بطله اي قوله او ان الرهن مستثنى الخ اه سم (قوله وهو الاخر) الانسب لاقباله انما
الواد (قوله العلم) بفتح الخ فبطله ولا يصح بان قاله الاول كذلك والاول تركه صرح عن الاول (قوله
بضم الصاد الخ) عبارة فالتى ان يفسد البائع بضم الصاد وكسرها هو يفسد البائع اي من الاصعدة او بيا
بشرط ان يتخطه البائع او يخطه البائع ونأشبه بذلك فالاصح الخ اه قول المتن (او بال) عبارة الرض
وان اشترى زعا او بيا بشرط حصده ومخاطبته بدهم فبطل بيعه فان قال اشترى بدهم ففسد ففسد
لخصه او مخاطبته بدهم وقيل مع البيع وحده لانه استأجر قبل الملك واشترى او استأجره بال عشرة فقلوا
تدري ان الصفقة انتهت وقوله او لا لم يصح قاله شرحه او شرط العمل على البائع اهل على الاجنبي فتعديما
قاله اولى من تعبير الاصل بالبائع انتهى وقوله فقلوا لا يفرق بين الصفقة قاله شرحه البيع وبطل الاجارة
انتهى اه سم (قوله ان ذكر الاول غير شرط) قد يقال الاول من المصنف فبطل وجوده من المشتري
وعنده اه سم (قوله او بشرط) اي التنبه الثاني في النهاية الا انه تبيين لقول الثاني (قوله او بشرط ان
يتخطه) عطف على قوله لم يتخطه (قوله وبه مر الخ) فقد لخصوا ان البائع يخط البائع ان يفسد او
ويحصد معنى وفي معنى شرح العباب قوله ان يفسد او يحصد بضم يني في قوله بان يفسد المعنى
امارة بان يفسد فلا يصح ان يحصل لزام للمشتري كافي فاذا قاله البائع بطلان ان يفسد بكن شرطه
فاسدا بخلاف ما قاله على ان يفسد او يفسد بضم فاسد فاسد بخلافه مقتضى العقد فبطله اه
(قوله ان يخط الخ) قاله شرح العباب وصورة الشرط المفسد سائر صور بطله واشترى بتمك بشرط
(قوله بلطفه) وهو لفظ شرط (قوله كياس) انظر مع قوله السابق معنى على ان المراد بالشرط الخ (قوله
جعل الانفاق) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الا ان مقتضى تأمل مع ذلك الفرق الذي ذكره (قوله واشترطه
فاسد) عبارة شرح الرض واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وبسبب له بضم طين بمعنى شرطه
التوريع عامر على الباقي فبطل البيع اه (قوله بان فساد الخ) قد يقتضى عدم فساد عجز الشرط
وبمجرد الشرط وقوله ضعيف خبر ما وقع ولم يضعف في الرض بل فرق اه سم (قوله اذا جهلا) الخ يتأمل هذا الفرق
(قوله وانما بطل الخ) كله جوابا اعتراضه بطله اي قوله او ان الرهن مستثنى الخ اه قول المصنف واشترى زعا
الخ عبارة الرض وان اشترى زعا او بيا بشرط حصده ومخاطبته بدهم فبطل بيعه فان قال اشترى بدهم ففسد
واستأجره لخصه او مخاطبته بدهم وقيل مع البيع وحده لانه استأجر قبل الملك واشترى او استأجره
بال عشرة فقلوا لا يفرق بين الصفقة اه وقوله او لا لم يصح قاله شرحه او شرط العمل على البائع اهل على
الاجنبي فتعديما بخلافه اولى من تعبير الاصل بالبائع اه وقوله فقلوا لا يفرق بين الصفقة قاله شرحه البيع
وبطل الاجارة اه (قوله ان ذكر الاول غير شرط) قد يقال الاول من المصنف فبطل وجوده من المشتري
وعنده (قوله ليس انما لفرق الخ) قاله شرح العباب وصورة الشرط المفسد سائر صور بطله اه

أن خطئه بالامر لا يكون شرطاً لثبوته، ما مر أول البيع في بيع واستشهد لكن ينبغي حمله فهما على ما إذا أراد به مجرد الامر لا الشرط ويفرق بين خطئه وخطئه بالامر، لأن الامر بشئ مبني على اعتبار (٢٩٦) مقدر على خلاف الثاني فإنه امر صفة أو مافي معناها وهي عقد فلهذا قلنا قلها فكانت في معنى

ای

بما على ماق موضع من فتاوى البغوي ورجعنا معها الكنصر على وجه الشك من رجوع مشر من غاصب الارض عليه الرجوع به نا على البايع بالاولى لعدم مع شبهة ان المالك ظاهر افاض المستعبر وتبين ان الرخصه (٢٩٧) التي يرجع بقصمات كافرا التمسولا

فهو شرط له (ويستثنى)

من النهي عن بيع بشرط

(صور) تصح لما ياتي فيها

في محالها (كالبيع بشرط

اختار او العاقد من العاقد او

بشرط قطع العاقد) كالبيع

بشرط (الاجل) في غير

الروي الاول آية الدين

وشروطه ان يحدد اليوم

لهما كالي العبد او شهر كذا

لانه ولا في نحو الحصاد كما

يأتي في السلم بتفصيله المأثور

هنا كالمحوظ ظاهر وان لا

يعد قضاء الدين كالف

سنة والا بطل البيع لعدم

حال العقد بسقوط بعضه

وهو يؤدي الى الجهل به

الاستمرار للجهل بالثمن لان

الاجل يقابله قسطا منه

وقول بعض اصحابنا يجوز

ايجار الارض لنفسه شاذ

لا يقول على ما اذا صرح كان

اجله عملا بعد بقاء الدنيا

اليه وان بعد بقاء العاقد من

اليه كاتى سنة انتقل بوجوب

البائع لوانه وحصل بوجوب

المشتري ولا يضر السقوط

بوجوه لانه امر غير متيقن

عند العقد فلم ينظر اليه ولا

لم يصح البيع باجل طويل

لان يعلم عادة انه لا يعيش

بقية يوم وقد صرحوا

بتخلقه فاندفع بصره

ما وقع هناك من شرائح

وغيره (والرهن) للحاجة

التي معاملته من لا يعرف

أغالبها (قوله بجنا) ظاهر وان كان باعلا وقوله الا في لعذره يقتضي انه في الجاهل اه سم (قوله بالاولى) قد توقف فيه بان التفر ويحقق من الغاصب ولا كذلك هنا لوجوه ان يكون القصد ذنبا من تغيب المشتري اه عش (قوله وتبين ان الرخصه) أي القبول بشرط افساد (قوله فيرجع الخ) أي المشتري (قوله) ويستثنى من النهي الخ أي من البطلان الا ان الرخصه المذكور ولو قال ويستثنى من القول بطلان البيع مع الشرط صورا الخ كان اوضح اه عش (قوله في غير الروي) الى قوله فاندفع في النهاية الاوله لانه (قوله في غير الروي) افاد تقيد هذا في الاجل دون الرهن والتكفل انه لا فرق في العوض الذي بشرط فيه الرهن أو التكفل بين كونه روبا وغيره وهو كذلك اه عش عبارة اخرى بشرط الاجل في عقد لا بشرط فيه الحل والقبض كالروبات اه (قوله لاول آية الدين) وهو قوله تعالى اذا نادى تتردد الى اجل مسمى أي معنى (قوله وشروطه) أي صحة العقد بشرط الاجل اه عش (قوله يعلم لهما) أي فلا يكفي في أحد هما ولا يعلم غيرهما كإيهام من إطلاقه لكن سببا في السلم فيمكن في علم العاقد من راعه عدلين غيرهما وقاسه أن يقال هذا هنا لانه أنصق من البيع فيمكن في غيرهما اه عش (قوله ولا يجوز الحصاد) أي لم يرد يوافقنا وقد يعلمه مثل ذلك التاجر يترد سببا في السلم لانه يجوز اه عش (قوله يسقط بعضه) أي الاجل (قوله شاذ) أي لما قدم من أن شرط صحة العقد لا يبعد بقاء الدنيا الخ اه عش (قوله انتقل بوجوب البايع) أي والمشتري فيما اذا كان المبيع مؤجلا (قوله وحل بوجوب المشتري) أي أو البايع اه رشدي (قوله ولا يضر السقوط) أي سقوط الاجل (قوله عونه) أي المشتري اه عش (قوله) أي أو البايع (قوله أنه أمر الخ) هذا ما خلاصه كما هو ظاهره فلا شبهة اذا كان التاجر لم يمتحس سنة مثلا في يقين العاقد من عند العقد السقوط اذا كان كل قديع ما سنة مثلا فتهما أيهما لا يعيشان المائتين أيضا سم على ج أقول وينبغي بان نطن علم الحياة هنا شي من العادة وهي غير قطعية بخلاف عدم بقاء الدنيا فانه مأثور من الأدلة فالظن فيها أقوى من قوله لا يعيشان سنة القديع اه عش وفيه وقفة (قوله ان يعلم الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن والالم تصح الملازمة في قوله والالم يصح البيع الخ أي ولو نظر الى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاد قوله لانه امر غير متيقن من الضر في المتيقن سم على ج اه عش (قوله عادة) فضحت أنه لو لم يمتحس سنة مثلا باعنا معصوم لم يصح العقد لانه غير مراد اعتبار احوال الغالب في أحوال المتعاقدين اه عش (قوله بخلافه) أي وهو العصة اه عش (قوله للحاجة) الى قول المتن والاشارة في الغرض الاوله وغالب بشرط كل وقوله ولو قال الى و يصح والى و لو باع عدا في النهاية الاوله على أن ما جرح الحشرط كل منها (قوله وشروطه) أي صحة العقد بشرط الرهن (قوله أو الوصف بصفات السلم) صافي فيه أنه لا بد من ذلك من معرفة العاقد من وعدا بالوصف فانه انما ياتي منه هذا وقد يفرق على بعد بان المسلم يعقود عليه مقصود في قبضه بالرضا في الرهن وبأنه لو يمكن اثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت الاجماع ولا يوق مع بقاء الحق اه عش (قوله ولا ينافيه) أي اجزاء الوصف عن المشاهدة (قوله أنها الخ) بيان امرها اه عش أي صفات السلم أي الوصف (قوله كذلك) أي في موصوف في التهمة (قوله وكونه)

شرح العراب مضارع التكلم (قوله بجنا) ظاهر وان كان باعلا وقوله الا في لعذره يقتضي انه في الجاهل (قوله لانه أمر الخ) هذا ما خلاصه كما هو ظاهره فلا شبهة اذا كان كل قديع ما سنة مثلا فتهما أيهما لا يعيشان المائتين أيضا سم على ج أقول وينبغي بان نطن علم الحياة هنا شي من العادة وهي غير قطعية بخلاف عدم بقاء الدنيا فانه مأثور من الأدلة فالظن فيها أقوى من قوله لا يعيشان سنة القديع اه عش وفيه وقفة (قوله ان يعلم الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن والالم تصح الملازمة في قوله والالم يصح البيع الخ أي ولو نظر الى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاد قوله لانه امر غير متيقن من الضر في المتيقن (قوله) وكونه غير المبيع) فهو بشرط رهنه بما يوافق المالم بشرط رهنه لانه اراد رهنه بالثمن وقد ذكره في التنبيه

حاله وشروط العلم به بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم ولا ينافي ما أمرنا ان لا يتجزئ عن الرتبة لانه في غير الموصوف في التهمة هنا كذلك فاستوى باختلافهم في ذكره غير المبيع في غير

بشرط رهنه ادا واول بعد قضاة لا يلزمه (٢٩٨) الابدال البيع ولا يمتزجه استثناء عقدته في البيع (والكفيل) لاجتماعه اليه ايضا شرطه

العليه بالمشاهد ولا ينظر الى اتم الاعمال بحاله لان ترك البعض معها تقصيرا او باسما ونسبه لا يوصفه بموسرقة لان الاضرار لا يمكن التزامه في ذلك تمتع اختلاصهم في الايقاع وان انفسوا اسارا وعده لا يقدح في بيع الرافعي ان الوصف بهذا من مشاهدة من لا يعرف حاله وعلم بما قرأت ان الكلام في الاجل والرهن والكفيل (العينات) مما ذكرنا هو الا فسد البيع وغلب فيه العاقل لانه اكثر اذلا كثيرا في الرهن ان يكون غير عاقل وانت نظرا الى اجل الى آتية مدة وفي الرهن الى آتية وفي الكفيل الى آتية نسمة فاذن قدول الانسوى صوابه العيينة على ان جامع بالثبوت له قدول يكون مفردة مذكرا فتصويه ليس في محله وشرط كل منهما ان يكون (بئس) في النسمة لان الاحيان لا تؤجل غنول لا تمثلا ورتن به اول اثنين اصابة كياتي فاشترت به فاعلى ان اسله وكذلك اذ وارهن به كذا او يكفلي به فادخلان تلك انما شرعت لتفصيل ما في النسمة والعين حاصل ويأتي محصة ضمان العين المبيعة والعين المعينة بعد القبض فيها وكذا سائر الاعيان المضمونة ولا رد ذلك عليه للعلم من كلامه الا في ضمان ولا يصح بيعه سلعته اثنتين على ان يتضمنها

الحاقه

لأنه شرط على كل ضمان
غيره ولو قال اشترى بته مال
على أن يضمن بذاي شهر
صح وإذا ضمن بدمو جلا
تأجل في حق وكذا في حق
المشتري على أحد وجهين
ومقتضى قاعدة الشافعي
رضي الله عنه أن القيد وهو
هنا في شهر يرجع لجميع
ما قبله وهو بالتأجيل
مقتضى وجهين
الثلثة أيضا في
القيمة ولا رد عليه لأن ذكر
الثمن مثال على أنه قد
يطلق على ما يشترط المبيع
(والإشهاد) كالمسألة في
قوله عز قالوا شهدوا إذا
نبايعهم (ولا يشترط تعيين
الشهود في الأصم) الثبوت
الحق بآي عدل كانوا من
ثم لو قسم لم يضمنوا ولو
استنوا لم يضمن ولا نظر
لتفاوت الأضام بمقاييسهم
وجاهة ونحوها لأنه لا يوجب
قصده ولا تخلفه بالمالية
اختلافًا ظاهرًا بخلاف
ما في الزهر والكفيل
(فان لم يرض) للمشتري أو
جاهدوه خير لعين ولو على
فريقته كشهادة أخلاقهم أن
الاعتبات لا تقبل الابدال
لتفاوت الأضام بذواتها
أول يشهد (أول يشكك
العين) وإن أقامه المشتري
ضامًا آخر فقه (فالبائع
الخيار) لقولنا ما شرطه
وهو على القول بأنه خيار
نقص ويضمن فورًا أيضًا
فيها إذا لم يقبضه الزهر

اطلاقه الكفيل ولو باع بعد الخ (قوله لأنه شرط على كل ضمان غيره) أي وهو خارج عن مصطفة عقد
أهناه عبارة لما في أنه شرط مع ودلاو جبه العقد وليس من مصالحه اه (قوله في حقه) أي الضامن
اه ع (قوله ومقتضى قاعدة الخ) فقه هذه القاعدة أن يتأجل في حق المشتري وإن لم يضمن بدمو جلا
خلاف المفهوم من قوله وإذا ضمن بذاي شهر اه سم أقول ولا أثر بقضية هذه القاعدة اه ع (قوله
ترجيحه) شبه قوله ومقتضى والخالف شرح العباب فقال والذي يفقه أنه لا يتأجل لأنه لا ملازم بين الأصل
والضامن في الحل والنجس فلا يلزم من اشتراط الأجل في حق الضامن اشتراطه في حق الأصل بصورة
المسألة أن يبدأ أنشاء بعد البيع ضمانًا مستقلًا إلى شهر انتهى اه سم على ج اه ع (قوله الثلاثة)
أي الأجل والزهر والكفيل اه سم قول المتن (والإشهاد) أي على الثمن أو الثمن سواء لعين أو على النسبة
مغنى وسم على منسج (قوله لا لزم) أي قوله وبخبر في المغي والى قوله قبل في النهاية (قوله لم يضمنوا) قال في
شرح الروض أي قوله في خبر زباديهم عليهم اه وقوله في الصفات اه وقد يقال قياس قوله ولا نظر لنحو
البداهة بهم بدوهم سم على ج اه ع وقوله وقد يقال الجمل تأمل (قوله ولو امتنعوا) أي الشهود المعصون
عن العمل (قوله ونحوها) كالإشهاد بالصلاح اه ع (قوله قصد) أي فعولوا جهته وقال عى اه
التفاوت اه (قوله إذا اذاعا لعان لا تقبل الابدال) أي فلا يصح على قبول بدل ما شرطه ولو على قيمته أو
تراضيا بالابدال أو حفظ البائع الخيار فيصع ويكون ترضع ومن فوائده أنه لو امتنع من اقتباضه أو بان
مع بلم يثبت الخيار البائع اه ع (قوله أول يشهد) أي من شرطه عليه الأشهاد كل من مات قبله بما به ومغنى
قال ع (وكذا لو امتنع من الاعتراض بالحق عند الشهود وظاهره أنه لا يقوم برقم مقامه ونسبه نظر
المقصود من الشهود ثبوت الحق واقرار الواو بشر أموره وثوابه هاد عليه كالشهادا ورث في ثبات الحق
فالتقياس المصنوع وقع السؤال على المشتري بحسب بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا والوجه أنه
أن شرط عدم الوطء مع العلم بمصع أو أمداد المانع فأنما يصح أخذها أو باعه بجر بشرط أن لا يلبس
الى آخر ما يأتي اه قول المتن (أول يشكك المعين) بأن امتنع أو مات قبله نهاية ومغنى قال عى اه أو أعسر
على ما قاله الاسودى الله القياس سم على منسج ومنه في كلام الشارح اه قول المصنف (فالبائع الخيار) أي
أن شرطه وإن شرط للمشتري فله عند فوات المشتري وط من جهة البائع ولا يصحير بشرط عليه ذلك على القيام
بما شرط لزوال الضرر بالقسم نهاية ومغنى وأسى (قوله وهو) أي الخيار (قوله كضمه) أي فلو تخلف
قبل فصح البائع فينبغي أن يقال إن تنقص قيمته بخلاف من قسمه صير لم يضمن ولا يخبر اه ع (قوله أو تعلق)
الحق أي قبل القبض ككله وظاهر سم على ج وهو مستفاد من كلام الشارح لأن قوله وغيره عطف على هلا
و (قوله كضمه أو تعلق) أمثلة له (قوله لهلاكه) متعلق بقضيه اه ع (قوله لا يضمن) أي قوله أو تعلق
كقوله أو ظهر على طوله لم يقبضه فحتاج إلى ما قدره سم قوله يقبضه صوابه لم يقبضه (قوله برقت)

مسألة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الثلاثة الأصح صحة ضمان العين للمبيعة فكذلك الثمن المعين (قوله
ومقتضى) يستدعيه وجهه وقوله قاعدة الشافعي قضية هذه القاعدة أن يتأجل في حق المشتري وإن لم
يضمن بدمو جلا خلاف المفهوم من قوله وإذا ضمن بذاي شهر (قوله ترجيحه) الخالف شرح العباب فقال والذي
يفقه أنه لا يتأجل لأنه لا ملازم بين الأصل والضامن في الحل والنجس فلا يلزم من اشتراط الأجل في حق
الضامن اشتراطه في حق الأصل بصورة المسألة أن يبدأ أنشاء بعد البيع ضمانًا مستقلًا إلى شهر اه
(قوله الثلاثة) أي الأجل والزهر والكفيل (قوله لم يضمنوا) قال في شرح الروض في خبر زباديهم عليهم
أو فوقهم في الصفات وقد يقال قياس قوله ولا نظر لتفاوت الأضام الجواز ابداهم بدوهم سم (قوله أول
يشهد) قال في شرح الروض من شرطه عليه الأشهاد كل من مات قبله اه وظاهر قوله كل من مات قبله أنه لا يقوم
وارثه مقامه وفقه نظر (قول المصنف للبائع الخيار) قال في شرح الروض ولا يصحير من شرطه عليه ذلك على
القيام بشرط لزوال الضرر وبالفصح اه (قوله أو تعلق برقت الخ) أي قبل القبض ككله وظاهر (قوله

لهلاكه أو غيره كضمه أو تعلق برقت الخ أو ظهر به عيب قد يم

ظاهره وان قل جدوا وجهه بان تعاقب الجناية به قد ورت نقصا في قيمته من حيث الجناية اه عش (قوله كوله
 المشروط رهنها) أي لانه بما يحتاج الى البيع ويعذر لحمة التفريق بينا وبين والها عش (قوله
 لانتمات) أي بعدد القرض فلا تخار سم وعش (قوله عرض سابق) أي بخلاف غير المرض قال في العباب
 كشرح الروض أو تلف بعده أي القبض بسبب سابق أي يتخير بذلك اه سم (قوله فانت) أي التي تسلمها
 (قوله وامتنع الراهن الخ) أي فلا خيار لانا لو امتنعه اقلناه فسخ البيع ورد المهر ونوعه غير مقدور على رده
 بموته اه عش عبارة سم عن العباب تعذر رده أي الذي تسلمه بحاله اه وهذا التعليل لا يشمله لصورتي
 الموت والتعيب معا لأن من تعاضل عش (قوله من تسليم الاخرى) وتغير حال الكفيل باعسار او غيره قبل
 تسلمه له أو تبين له قد كان تغير قبله ملحق بالزمن كقوله الاسنوي في غيبته بالخيار اه نهاية زادا انفسى ولو
 علم الرهن من العيب بعد ذلك المهر ون فلا خيار له لان الفسخ انما يثبت اذا مكتمر المهر ون كما شذذهتم
 ان كان الهلاك بسبب العيب فاختارها الرهن رهنها ثم علم بالعيب فلا خيار كما جزم به الماوردى اه (قوله اى
 قنا) أي قوله قيل في الغنى (قوله اى قنا) فسر بذلك بناء على ان القن هو ليرة في عبارة الاصباح القرن الرقيق
 يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره وعاء جمع على اثنين واثنان اه عش (قوله من المشتري) لا فرق في
 صحة له قدمه ما ذكر وزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع او فاقه المشتري او عكسه
 على المعتد سم على من جله كلام طويل فابرجع اه عش اقول وبأن في التنبه ما به شرح ذلك (قوله
 او امضى) أي سكت عن ذكر العتق عنه قول المتن (قال شهو الخ) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة
 كالبيع فيصع شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا بقرين القرض كالبيع فيصع اشتراط ذلك
 فيه انما شرط ان يبيع المتأخر من جزم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاطراف ان استأخره عبدا
 بشرط ان المؤخر يعقبه موهبان والذي يعقبهما انه لا يصع لان الرقبة هنا موهبة ما ورد عليه فهو كمال اشترى
 عبدا بشرط عتق البائع لبعده آخر انتهى اه سم واستقر عش عدم الصحة في القرض والهبة وجهه بما
 لا يظهر فابرجع (قوله شرط نحو وقعه واعتاق غيره او بعضه) نشر على ترتيب الف (قوله وبخلافه) أي حصل
 قوله او بعضه يعقبه بطلان بيع القن بشرط اعتاق بعضه (قوله قال بعضهم الخ) أي قد بعضهم ذلك القول
 فقال ان بطلان شراء كل القن بشرط اعتاق بعضه اذا أجهم ذلك البعض بخلاف ما ذاع عنه فيصع (وفيه
 نظر) أي في كل من القولين (قوله بل الذي يتجه الخ) قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون
 ذلك البعض له وقع بخلاف اليسير جدا كسدين وعشرين والى الصواب بخلاف هذا البحث بل لا معنى له
 كله وظاهر لان اعتاق أي بعض وان دفن عبدا يقتضى السراية الى الباقي فالقصد حاصل بأي بعض كان
 لانتمات) أي بعدد القبض وقوله مرض سابق بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض أو تلف
 بعده أي القبض بسبب سابق أي يتخير بذلك (قوله وامتنع الراهن من تسليم الاخرى) قال في العباب تعذر
 رده بحاله اه (قوله المصنف فالمشهور صحة البيع والشرط) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة كالبيع
 فيصع شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا بقرين القرض كالبيع فيصع اشتراط ذلك فيه
 ايضا ثم رأيت بعض المتأخرين جزم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاطراف ان استأخره عبدا بشرط
 ان المؤخر يعقبه موهبان والذي يعقبهما انه لا يصع لان الرقبة هنا موهبة ما ورد عليه فهو كمال اشترى عبدا
 بشرط عتق البائع لبعده آخر اه (قوله ونخرج باعتاقه كله) عبارة شرح الروض وشرط أي ونخرج باعتاق
 البيع بشرط اعتاق بعضه المتجه كقوله بعضهم الصحة بشرط تعيين المقدار المشروط ولو باع بعضه بشرط
 اعتاقه فقصه كلام الهبة كالحاوى للصحة ونقل الاسنوي وغيره عن المعين البني البطلان ولم أر فيه ولما
 حكاه الاسنوي عن حكاية بعضهم له قال انصح فهو في غير البعض وفي غير من له باقية اه كلام شرح الروض
 وقوله فهو في غير الحق يدعيه بشرط ان أحد الامور المذكورة على القول بالصحة وقضية كلام الهبة
 كالحاوى عدم اشتراط ذلك وقد يقال فيصع عدم اشتراط انه اذا اشترى الكل بشرط اعتاق النصف جازاه

كوله للمشروط رهنها
 وكذا ظهور المشروط رهنه
 جانيا وان عني ضمعا نأز
 فدى ولو قاب على الوجه
 لان نقص قيمته لا يتغير بما
 حدث بعينه منته من نحو
 عقرو لونه كقائى لان
 مات بمرض سابق أو كان
 عيبا وتسلم احدهما
 فانت أو تعينت وامتنع
 الراهن من تسليم الاخرى
 (ولو باع عبدا) أي قنا
 (بشرط اعتاقه) كلمه
 المشتري أو اطلق فالمشهور
 صحة البيع والشرط اقصه
 ورواه المشهوره وتلشوف
 الشارع العتق على ان فيه
 منفعة للمشتري دنيا بالولاء
 واخرى بالثواب والبائع
 بالتسبب فخرج باعتاقه
 كله شرط نحو وقعه واعتاق
 غيره أو بعضه قبل وجعله ان
 استمرى كله بشرط اعتاق
 بعضه قال بعضهم ما لم يعين
 ذلك البعض وقعه نظير بل
 الذي يتجه صحة شراء الكل

بشرط عتق البعض المفقون والمهم لانه كشرط عتق الكل من حيث ادائه للسراية الى عتق الكل من غير فرق بينهما فعمم ادائه المقصود
من كل وجه لاعتني به لو كان الاصل هو عمل النص لا يؤثر لاعتق وان الثاني (٢٠١) مساوية في تحصيل غرض الشارع من عتق

الكل خلا منجز الجمله
قول مالك فن اعتقت بعضه
كقوله اعتقت كسفة فان
قلت لا يتضم هذا الاعلى انه
من باب التفسير بالبعض
عن الكل لاهل السراية
لانها تقتضي تاخر اتمامات
لولا ذلك لم يضر لانه مع
ذلك يسمى عتق للكل حالا
متجزيا وهو المقصود ومن ثم
لم يطر له في قول الآتي
أولغيره وهو موسر لحصول
السراية بالغ أما لو اشترى
بعضه بشرط اعتاق ذلك
البعض فبعض من غير نزاع
لكن ان كان باقية مسأولة
ولم يتعلق به مانع كرهن أو
لغيره وهو موسر لحصول
السراية فحصل المقصود
من تخلص الرقبة من الرف
مع كون الشروط كل
المبيع فالحاصل أن في محل
النص شئين لا بد من
اعتبارهما كون الشرط
لجميع المبيع ناصا أو استازاما
وكون العتق المستتر به
يؤدي حالا لكل الرقبة
وبما بعده شرط اعتاقه
عن البائت أو أجنبي وشئ
بلازم شرطه فحين يعتق
طلبه بالشراء كالبه ومن أقر
أو شهد بعهده رتبته فبعض
وكوننا كيد ما لم يقصد
انه اشتد عتق ليعتد الوفاء
كان هذا

وانه أعلم اه سم (قوله وانهم) خلافا للنهاية وانجني والاسنى (قوله وكون الاول) أى شرط اعتاق الكل
و (قوله ان الثاني) أى شرط اعتاق البعض معينا كان أو بهما (قوله مالك فن) (فرع) * باعه بشرط
اعتاق يعدم مشاقه ولو اعتق بدينق بشرط اعتاقه كشرط اعتاقه فيمنع رمال هر للمعنى سم
على حج ولعل وجهه ان العضو المعلن قد يسقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالأقرب
الصحيح الاصل عدم سقوط العضو اه عش (قوله سلنا ذلك) أى اقتضاء السراية تأخر اتماما أو كذا غير اليه
(قوله الآتى) أى ان قابلية سطر اه كرى (قوله بعضه) أى المعلن كئله (قوله وهو موسر) أخرج
المعسر اه سم (قوله لكن ان كانا إلخ) فضحة كلام الجهة كالحاوى عدم اشتراط ذلك سم على حج
ويؤيده ان الشارع مشتوف الى العتق فلا فرق بين كون المشرط عتقه يؤدى الى تخلص الرقبة
من الرقبة بين كونه قاصر على ما شرع أو ما شرع به من مقدمه الشارع هر فيما لو اشترى كلبه بشرط اعتاق بعض
معين من الحصة أو ليه اشترى نصفه بشرط اعتاقه ببعض اه عش (قوله من تخلص الرقبة إلخ) بيان
المقصود (قوله مع كون المشرط إلخ) معنى يحصل (قوله فالحاصل) أى حاصل قوله بل الذى يقبلها هنا
اه كرى (قوله لجميع المبيع) أى لتعلق جميعه (قوله ناصا) أى كسئلة المن (أو استازاما) أى بتقدمه
الشارح بقوله بل الذى يقبلها إلخ (قوله أو عابده) أى يخرج بقوله عن المشتري أو طاق (قوله بشرط اعتاقه
عن البائع إلخ) فلا يصح البيع معطله ليس في معنى ما ورد به الخبر نهاية ومعنى (قوله فيصع إلخ) خلافا
للهاية والمغنى (قوله وعلى هذا) أى قصد الانشاء (بمعنى إلخ) والمتولى البطلان مطلقا سم على حج وهو أى
البطلان مطلقا قصد به انشاء عتق أو لا مقضى الحلال الشارح هر أى والمغنى اه عش (قوله الشرط
المؤثر) أى المتقضى لبطلان العقد أو لزم فانه بذلك الشرط (قوله هنا) أى في البيع (قوله ما ذكره
جواب إلخ) راجع فصل بيان احكام المبيع والغاصد (قوله بالواقع بعده) أى تخلنا للواقع قبله فلا
أثر اه سم (قوله بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط في هذه المسئلة : تعين الوقوف عليه اه سم
يسع تصفيعه عدم لانه باعص شرط اعتاق النصف لانه يسرى الى الباقي فليست اسل وفيما اصح شرط
اعتاق بعضه على ما قرر بعض الناس ان شرط الصحة هنا أن يكون ذلك البعض له وقع بخلاف البسر جدا
كسكن عشرتين والصواب خلاف هذا البحث بل لاعتني به كالمظهر لان اعتاق أى بعض وإن دق جدا
يقتضى السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باى بعض كان والله أعلم (فرع) * باعه بشرط اعتاق يده والا
فهل يصح لانه لو اعتق بدينق بشرط اعتاق يده كشرط اعتاقه فيمنع رمال هر للمعنى (قوله وهو موسر)
أخرج المعسر (قوله فالحاصل إلخ) فضحة هذا الحاصل بمقتضى ما صنف من نفعه الا يخرج بشرط اعتاقه به
(قوله فيصع ويكوننا كيدا) المتقضى لبطلان العقد ولنا قال في الروض عتاقا على ما يبطل أو كئله أى المشرط
اعتاقه بعضا يعتق بالشراء اه نعم يقتضى في المجموع ثم نظره ثم قال و بجملة المصنوع ويكون شرطه تركيدا
للمعنى (قوله بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط بسط في هذه المسئلة : تعين الوقوف عليه ومنه قوله وسواء
فيما ذكر كن المشتري بشرط البائع أو المشتري وهو مقصود قوله البغوى لو اشترى عبدا بشرط على نفسه
اعتاقه صح وتغير بين العتق وعدمه ضعف كالمظهر خلافا لما فهمه كلام الانزعى ويزم نقل عن غير
البغوى ما لا وقع كلام البغوى ثم قال ثم رأيت لا فرقى قال المتبادر الى الفهم أنه لو شرط على نفسه العتق لزيمه
الوفاء بما كلفه بشرط عليه البائت الى آخره أم طالع وفى كثره شيئا الاستاذ الكرى والواجب ما اقتضاه كلام
البغوى لان الصورة الواردة في الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لازما لانه ليس في معنى

به حيث دعى على هذا يجعل إطلاق من منع (تنبيه) * الشرط المؤثر هنا هو ما وقع في صلب العقد من المبتدئ به والمشتري سواء كان هذا
مخاها من البائت لاجله أم لا فبما يظهر من كلامهم ويظهر أنه لا ينافي هذا ما ذكره في جوابنا لاشكال الراتى بشرط ترك الزوج الوطه معناه ومنها
لا نذالة في الزام أو التزام ترك ما وجبه العقد بخلاف ما هنا فتأمل اه وبقى الواقع في صلب العقد

الواقع بعده في زمن غيره وجلسا أو شرطان كان من البائع ووافقه المشتري عليه أو عكسه كان الحق أحدهما مستثنى بزيادة أو نقصه في الثمن أو المبيع أو الخيار أو الاجل ووافقه الآخر بقوله قبله مثلاً لكن في غير الحظ من الثمن لانه ابراهم ولا يحتاج لقبول ويكتفي بربطه بزيادة كذا فان لم يوافقهم بان سكت في العقد وان قال لا أرضى إلا بذلك بطل ولا ينقذه ذكره بالعقد بل يجري في الكل ومن انتقل له الخيار كالزور والامع أن البائع وبطل الحاق وارثه (مطالبة ٣٠٢) المشتري بالاصناف لانه وان كان حقه الله تعالى لكن له فرض في تحصيله لا تأنه على

شرطه وبه فارق الاستدلال
وأقول للأدري لم يقل
للاستدلال بل بتجسس
فلا يتضح إلا بعد تبيين
أحدهما أن الحسبة هل
تتوقف على دعوى وطلب
أو لا بل يقول الشاهدان
للقاضي لتأني فلان شهادة
بكذا فاضره لتشهد عليه
والثاني هو ما طبقه عليه
وانما اختلسوا في أنه لو
وقعت دعوى حسبة
يصفى بها القاضي أولاً
وبكل قال جماعة تأنيهم ان
هذا هل هو من الحسبة
قباساً على الاستدلال بجمع
أن كلا يرتب عليه العتق
يقينا أولاً قباساً على شراء
القريب فله ليس من
الحسبة لان القصد باثباته
المالك ورتب العتق من
لوازمه التي قد تقصد وقد لا
وكذا هنا القصد اثبت
المالك المترتب عليه الوفاء
بالشرط اختياراً أو قهراً
للتفريق في ذلك مجال والاقرب
سماع دعوى الحسبة
والحاق هذا بالاستدلال
تفكر لكون العتق قد يتخلف
هنا بعض السبع بنوعه
أو افالة لان الاستدلال قد

(قوله فان لم يوافقهم الخ) قال في شرح العباب ما نصه وعبارتهم هي في باب الخيار فيما يحصل به الغشغ وبقوله في زمن الغير لا أوسع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لا أفعول وطلب البائع حاله والاصغر وبلغوا الشرط المذكور (قوله ما ذكر) أي قوله وبطل في الحق هنا (قوله كذا لو ارتب) أي ولو في اذ انقص العاقد في زمن الخيار والمولى اذا كل فيه تولى الميز (مطالبة المشتري) أي وأخبروا به (قوله على شرطه) قد يخرج مستثلاً ابتداء المشتري الا ان يقال موافقة البائع كشرطه فاستأمن سم وعش وكلام الشارح في التنبه المسار انما يصح في (قوله وأما قول الأدري الخ) عبارة النهاية وأما قول الأدري لم يقل قال الاستدلال المطالبة بحسبة لا سماع دعوى البائع أو جنونه فیرد ما سأل في المطالبة في القصاص بما هو مخد من مائة فتدفعه كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر فيه لهما كما اه قال عرش قوله رد به ما سأل في الخ خلافاً لابن حجر اه أي والغنى (قوله والثاني) أي قوله أولاً (قوله يصفى بها الخ) أي بأنه الا انه اقرب (قوله نائهما) أي الشئین (قوله ان هذا) أي الشرع بشرط العتق هل هو من الحسبة أي بما يقبل فيه شهادة الحسبة وأما الاقرب (قوله باثباته الخ) والأولى للموافق لانه قد أن (قوله الاقرب سماع دعوى الخ) أي ان الاقرب هو الشئ الاول من كل من الترددین (قوله وحديث) أي حين كون الاقرب لسماع والا لكان (قوله أي خبر حسبة في مكاف) أي على التقييد من القيد وقد أسلفنا اعتماد النهاية أنه ليس للاستدلال بمطالبة (قوله في مكاف) أي عصبه مكاف له كردی (قوله بخلافه حسبة) أي بخلافه مطالب بالانقاذ حسبة في مكاف وغيره (قوله يعبر بانها) أي المطالبة بحسبة (قوله في نحو شهادة القريب الخ) أي كشهادة قال جل بطلان أبيه ثم أنه (قوله رد به) أي بما سأل (قوله ولا يلزمه) الى الثمن في الغنى والنهاية (قوله ولا يلزمه عتقه فورا) والقاس الزم فيما لو شرط البائع على المشتري اعتاقه فورا راجعاً بالشرط اه عرش (قوله رد قبل عتقه طوها) أي وان جعلت ويجبر على اعتاقه كما يأتي اه عرش وفي سم من الرض ولا يجزئ استدلالها من العتق انتهى فان مات السيد عتقت من الاستدلال وأجزأ عن العتق حر اه وفي النهاية والغنى ما وافقه (قوله وكسبه) قد يشكك بحال أو وصى باعتاد رفق فاختار

الوارد اه (قوله الواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا يلزم (قوله فان لم يوافقهم الخ) قال في شرح العباب ما نصه وعبارتهم هي في باب الخيار فيما يحصل به الغشغ وبقوله في زمن الغير لا أوسع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لا أفعول وطلب البائع حاله والمشتري تأجيله اه (قوله على شرطه) قد يخرج مستثلاً ابتداء المشتري الا ان يقال موافقة البائع كشرطه فاستأمن سم وعش وكلام الشارح في التنبه المسار انما يصح في (قوله وأما قول الأدري الخ) عبارة النهاية وأما قول الأدري لم يقل قال الاستدلال المطالبة بحسبة لا سماع دعوى البائع أو جنونه فیرد ما سأل في المطالبة في القصاص بما هو مخد من مائة فتدفعه كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر فيه لهما كما اه قال عرش وفي سم من الرض ولا يجزئ استدلالها من العتق انتهى فان مات السيد عتقت من الاستدلال وأجزأ عن العتق حر اه وفي النهاية والغنى ما وافقه (قوله وكسبه) قد يشكك بحال أو وصى باعتاد رفق فاختار

يخلف العتق عنه في العوار والكثرة التي تباع فيها أو ولو حدثت جعل فهاهم ليس للاستدلال المطالبة أي غير حسبة في عتقه مكاف لانه يمكنه المطالبة بغيره فمسألة قهر محرم بغيره في عتق مكاف لم يدعه وسأل في نحو شهادة القريب بقرينه الفرق بين قصد الحسبة وعدمه به يتأيد ما ذكره هنا من الفرق بين قصد دعوى الحسبة وعدمه فمماثل ذلك كلفه تقييدهم لا يلزمه عتقه فورا لا الطالب أو عند ظن فوأنه ان امتنع أجبره لهما كما علمه وان لم يعلمه وان لم يعلمه البائع بل وان أسقط هو الرض حقه فان أصر عتقه عليه كما يطلق على المولى واللامع ذلك المشتري له قبل عتقه طوها أو اقتضاه وكسبه وعتقه ان قبل

عقته عن الموت حتى حصل منه أكساب فأنه لا لألوارث سم على حج وقد يفرق بان الوصية بالعق بعد الموت أن من البيع بشرط العتق إذا لم يكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وقسعه بالخيار والعتب وشوهما فلتأمل اه عش (قوله ولا يلزم صرفها) أي لأن مصلحتها لم يرد له وقد فانتت خلافاً لمصلحة الاختيار المذكورة فأنها الفقراء فإذا وجب صرفها لم يبقها إذا تأقت سم على حج اه عش (قوله ولما لحامل) قال سم على عتق والى وض وان شرط عتق لحامل فولدت ثم عتقتها في عتق الولد جهان انتهى قال في شرحه والأصح منهما في المجموع المنع لانتقاط التبعية بالولادة انتهى وأعلم أن في باب التدبير أن المعلق عتقها بشيهاً والى العتق أن كان جلاء عند التعلق أو الصفوة أن في الرض في باب الزه من مائه والجل القارن للعقد لا القبض مرهون فتباع بعملها وكذا أن انفصل انتهى وهذا الشكل على ما هنا فلتأمل الفرق وقد يقال أن تغير نشوه في الزه ويبيع معها مطلقاً نشوه هنا في المبيع وثبت أحكام المبيع ولما العتق فخرج من أحكام المبيع فلا حاجة لغيره وفيه نظر انتهى اه عش (قوله لا نحو بيع) أي ولو بشرط العتق أو لم يعلق عليه كاه فقبضة المطلق فهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتقاً فبما يظهر أن أخذ العوض خلاف قبضة بشرط العتق انتهى سم على حج وذكر أيضاً أن مثل بيع من نفسه لم يوجب له عتق عليه أو بشرط اعتاقه اه عش واستأثر سم أن يثبت من نفسه كبعض نفسه (قوله أن لوارث المشتري حكمه الم) وهو ظاهر في غير من استأثرها أماني فالوجه عتقها بوجه لان الحق في ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بوجه أو لم ين أن نأمر الوارث باعتاقها بما يوجبني قال عش قوله مر فالوجه عتقها أي من الشرط ومثلوا أولادها الحاصلون بعد الميلاد فعتقون بموه اه (قوله في جميع ما ذكر) أي في المثل والشروع قول المان (الولاية) قال سم على حج قوله الولد الم قال في شرح العباب أن هذا في غير البيع الضمني أما البيع الضمني كعتق عبداً على كذا بشرط أن الولد لا يكسبه المصدق بل هو الشرط ويقع العتق عن المستدعي ونزومه التبعية ذكره الرافعي في باب الكفارة لقوله تعالى (أو تقول لعل في قوله فيصم العدة الم) مستحق والمادة أنه يحكم بعتقه من فساد السهم لانه لو صرح المان أن العتق بوجه البيع الضمني كغيره في الفساد بحيث بشرط الولد لغير المعلق لم يكسبه بغيره فإن أن غير الضمني لا يعلق فيها البيع بخلاف الضمني فإنه يعلق فيه لانه فيه بصغة كغيره أي يفتي حواشي الرض للشهاب الرمي عن ما قلناه اه عش قول المان (أو كذا) أي أو يعلق عتقه بصقة نهاية ومغني (قوله خلافة لألوارث) وأجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه عن خبر واشترط لهم الولد أن لهم

أوصى باعتاق وريق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل منه أكساب فأنه لا لألوارث (قوله ولا يلزم صرفها الم) أي لان مصلحتها لم يرد له وقد فانتت خلافاً لمصلحة الاختيار المذكورة فأنها الفقراء فإذا وجب صرفها لم يبقها إذا تأقت سم على حج اه عش (قوله ولا يلزم عتق ولما لحامل أو عتقها بعد ولادته) عبارة قال وض وان شرط عتق لحامل فولدت ثم عتقتها في عتق الولد جهان اه قال في شرحه والأصح منهما في المجموع المنع لانتقاط التبعية بالولادة وأعلم أن في باب التدبير أن المعلق عتقها بشيهاً والى العتق أن كان جلاء عند التعلق أو الصفوة وان في الرض في باب الزه من مائه والجل القارن للعقد لا القبض مرهون فتباع بعملها وكذا أن انفصل وقد يشكل على ما هنا فلتأمل الفرق وقد يقال أن تغير نشوه في الزه ويبيع معها مطلقاً نشوه هنا في المبيع وثبت أحكام المبيع ولما العتق فخرج من أحكام المبيع فلا حاجة لغيره وفيه نظر (قوله لا نحو بيع) أي ولو بشرط العتق أو لم يعلق عليه كاه فقبضة المطلق فهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتقاً فبما يظهر أن أخذ العوض خلاف قبضة بشرط العتق بخلاف بيع المثل فلتأمل نفسه فلتأمل على ما هو عليه من نفسه فهل يصح لانه عقد عتق لا عوض والولاد ليس مرهون عتق بل ينضمه وقبضة الشرط مرهون العتق فيه نظر ونظر الثاني ولا يشكل ما هنا بصحة بيع المثل فلتأمل نفسه وهبتها كذلك لان هذا استحق العتق بأساً مر (قوله الصغير أنه لو شرط مع العتق الولد الم) قال في شرح العباب أن هذا في غير البيع

ولا يلزم صرفها للمشتري
كلا يلزم عتق ولما لحامل
أعتقها بعد ولادته لا تقطاع
تبعية بالولاد لا نحو بيع
ووقف وأجازوا يظهر أن
الوارث المشتري حكمه في
جميع ما ذكر (و) الأصح
(أنه) أي البائع (لو شرط
مع العتق الولد أو شرط
تدبيره أو كذا) مطلقاً (أو
اعتاقه بعد شهر)

أو الخلفه أو تغير ولو لا كماله مما سطر (لم يضع البيع) لخالفه الأول ما استقر عليه النص عن الإلزام أن تحقق البعثة لغرض الشارع من تعجيل العلق ولو شرط مقتضى العقد كالقبض (٣٠٤) والرد (عبد) هم بعين لم يضره انه نص بغيره أوجب الشارع عدم أن يقع الرضا

كما سلهما بعد بل يضره هو
الاولى على انه يضره رجوع
ضمير صمير العقد: اقرون
بهذا الشرط بل يبعث
ذلك لانه المصادف الذي
بعده كجاني وجندتهو
بجني بل يضر من غير تأويل
وتقل عن بعضهم كالحشر
هنا وفيه الزكشي
وقاصلي من قال الخلف
لفظي ما لو عذر قبض
المبيع منع البائع منه بخبر
ان قلنا بجمته لاضاده
والذي يفهم انه يفسد
والشارع استغناه باجابه
الناسد غلظا بل يفهمه
شلا قلنا بما هو قول الشارح
صم العقد فاما قوله الشرط
في الثاني الا ان يضره
ان الثاني لم يفسد أصلا
والاولى اقله التأكد (أو)
شرط (ما عارض فيه) أي
عسرا فلا يصح: يفرض
العاقدين أو- لعله: يا
يفهمه ثم استأصصر
به كجاني (كشرط) أن لا
يأكل) أو لا يلبس (الا
كذا) انبسط (صم) العقد
وكان الشرط لم يوافق الجمع
ومحله ان كان تأكل
بالتوفيق لانه هذا الذي
لا يضر فيه لانه يتخلله
بالغية لاستثنى الاثر اعراض
حشد ففسده العقد اعراض
والجزم أنه لا يضر في ادلا

مبني عليهم كآتي قوله تعالى وأن أسألتها اه نهاية **(قوله وأخطئة)** الى قول المتن ولو شرط وصفاً للنهاية **(قوله وقتها)** ولو باع وقبل بشرط ان يبيع المشرى بشرط الاعتاق لم يصح البيع كالأشترى داراً بشرط ان يبقها أو بشرط ان يصدق به لأن ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع نهاية وبمعنى **(قوله بما مر)** أي مقوله وخارج باعتاقه كشرط تنقو وقته **(قوله مطلقاً)** أي ولو لمحال **(قوله بل يتعين ذلك)** أي رجوع ضمير مع الى العقد المذكور اه عرش **(قوله فهو الخ)** أي مع المسند الى ضمير العقد المذكور (يعني لم يضر) أي المسند الى ضمير الشرط المذكور **(قوله الخلف لفظي)** بالضم بمعنى الخلفاء أي الخلفاء بين لم يضر ومع لفظي اه كردى **(قوله لا تساهد)** أي ولا يتعثران فلنا سداد **(قوله يتصد به)** أي الشرط اه عرش **(قوله فيما)** أي شرط مقتضى العقد بشرط ما عارض فيه لا تخفى قوله (في الثاني) أي بشرط ما عارض فيه **(قوله الاول)** أي شرط مقتضى العقد سم وسيدمر عرش **(قوله ولا خلاف الخ)** وطريقه ان يرغ الامر العام كالمزلة بالقبض اه عرش **(قوله كيان)** أي في قوله ولا نظراً الى غرضه نفسه لحو ضعفاً لتمامه **(قوله ولا يليس)** الى قول المتن ولو شرط في المفعلى **(قوله ان ساز)** أي ان كان كل من المأكول والمليوس ساجماً أو كلاً وسدسولاً كان شرطاً انما كل الحرام أو يليس الخ وفندي ان لا يصح اه كردى عبارة سم قوله ان سألناه احترزنا على الشرط الخ وبدون ضرر ولا حاجة فلا يخالف قوله به بخلاف بيع نوبس الخ **(قوله يتصد به العقد)** أي بخصوص هذا البيع ورواؤه فلا ملازمة بين اختلاف الأغراض والفساد كما يعلم مما ساقى اه وشرى **(قوله انه لا فرق)** أي بين التخييد والفقوة اه عرش **(قوله الاختلاف بالبيع الخ)** في هذا الجواب أسلم ان فرض البائع متغير فينا في أقدمه فبأنه حق الرادوا في لما قدمه ان يقول ان ذلك وان كفى بغيره لا بخصوص البائع وقد تقدم أنه غير متغير اه وشرى **(قوله مع انه)** أي تعيين العقد كماله يحصل الواجب أي الواجب الجواز وانما ذلك لأن الواجب انما هو الاعراض في الطعام المين ذلك معز بادهي التبيين وهذا العلة واسألته الى وجه الرافى ثم ان القسم الذي أو حسابه يجب عليه اه كردى **(قوله ومن الخ)** غرض من عدم اعترض به الاستدلال على الرافى من أن الشافى نص على الإعلان فيما لو شرط ان ينطق عليه كذا وكذا وجه الراد أن ما ع من ادين بالزم السد بحال بخلاف شرطه ان لا ياكل الا كذا في المشروط من جنس ما يجب عليه في الجمله اه عرش **(قوله بين ادين)** أي نوع من الاطعمة **(قوله من غير زيادة الخ)** أي فان زاد من غيره ضرر ولا حاجة لم يصح العقد سم عرش **(قوله لجواز)** * (فرع) * ولو باعنا ما بشرط ان لا يجعله ضمير ما وسدنا بشرط ان لا يقطع به الطريق او عبداً بشرط ان لا يعاقب على الجور وضع البيع وبقاس به ما في معناه نهاية وبمعنى **(قوله هنا)** أي فبالا الضمى اما البيع الضمى كالتقيد بعبد ليعنى على كذا بشرط أن الولاء لك فصح العقد ولو بشرط ويقع العقد من المستعير بزمه العقد كره الرافى في باب الكفاية وتقلان التتة اه **(قوله فهو بمعنى لم يضر)** يتأمل **(قوله مع العقد فهو ما عارض الشرط في الثاني الخ)** تضمنه عاقر وفي شرح العباب أن المراد بالثاني قوله لا تخافوا عارض فيه الخ وبالل قوله مع مقتضى العقد كقبض والرد به بل لأنه لا شرح قول العباب كقبض البيع والاتقاع به وذهب وقال ثم الشرط فيما ذكر صحيح وقيل لا غنى لى الاول اذا خلف الشرط بكونه الفسخ بالخامه ويتصد على الثاني ليس له الا ان يرحل كما لم يعبر المتعثر ذكر كلاماً آخر بين به أن الخلف لفظي لا فائدة الا في التعاليق ثم شرط قوله وكذا ما لا يقتضيه ولا عارض فيه فليتأمل وليراجع **(قوله في الثاني)** أي ما عارض فيه وقوله والاولى مقتضى العقد **(قوله كيان)** أي في قوله ولا نظراً الى غرضه نفسه لمخوف كآته **(قوله ان ساز)** لعله احترزنا على الشرط الخ وبدون ضرر ورواؤه

غرض للباحث بعدد آخر جميعه من ملكه في تعيين غذا مع انه يحصل الواجب عليه من الطعام ومن ثم لشرط ما لا يلزم أصلاً
بجميعه من أدمن أصولاته واولا في ذلك الغرض أول وقت فسد العذ كبيع شيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع قوب حري بشرط
لكسه من غير ما دخل ذلك لأنه لا يتحقق المصحة فمما لا عذر و به ندفع ما لا ركني هنا

(ولو شرط وصفا بقصد
 ككون العبد كاتباً أو
 العاقبة) لا أدى أو غيره
 (حاصلاً أو ليوماً) أى ذات
 لبن (صح) الشرط لما فيه
 من المصلحة ولأنه التزام
 موجود عند العقد لا يتوقف
 التزامه على إنشاء أمر مستقبلي
 الذى هو حقيقة الشرط فلم
 يشمله النهى عن بيع
 وشرط (وله اختيار) فوراً
 (ان أخلف) الشرط الذى
 شرطه المأهول أدون لغوات
 شرطه فلو تضمن الوسخ
 لغو حديثه عند
 فله الارش بتفصيله الا فى
 ولومات البيع قبل اختياره
 صدق المشتري بينه في نقد
 الشرط لان الاصل عدمه
 بخلافه لا أدى عيباً قد عا
 لان الاصل السلامة وهذا
 وفاقته بعضهم بان البيع
 يصدق بينه في كونه ماعلاً
 اذا شرطه وانكره المشتري
 ولا ينافيه تعبيرهم فيه إذ كره
 بالموت لأنه يمتنع تصور
 وانما المدعى على تعذر معرنة
 الشروط بنحو ينفذ قصد
 المشتري في نفسه لا يقرر
 أن الاصل عدمه وسيعلم بما
 باقى أنه يتيقن وجود الجمل

شرط ان يلبسه الحر و كان بالغاً قول المتن (ولو شرط وصفاً الخ) ولو شرط البائع مع موافقة المشتري حبس
 المبيع بثمن في الممتحن بسوق الحلال لا الموصول وخاف فوت الثمن بعد التسليم صح لان حبسهم من مقتضيات
 العقد بخلافه لو كان موطئاً لا لا لم يمتحن فونه بعد التسليم لان البسءة حينئذ بالتسليم البائع نهاية
 ومعنى قال عرش قوله موطئاً يتصل الخ أى لا يصح وقد يقال ما من من العبد لانه من مصالح العقد ولانه وان
 لم يتصرف الثمن قد يكون له غرض في تحمل القبض اهـ (قوله الاذى الخ) عبارة لانها وبالغنى والأمانة
 قال المتن قال بعض شراح الكتاب ولو أبدل المصنف لفظ العاقبة بالحيوان لكان أحسن ليشمل الامتنان
 حكمهما كذلك ولذلك قدوة في المتن ومثل هذا حل الباب على العرف فان حملت على اللفظة فهو التغيير
 بالحيوان اهـ قول المتن (ككون العبد كاتباً) ولو شرط ككون المبيع عالماً لم يكن ما يتعلق عليه الاسم
 أم بشرط كونه عالماً بما فيه منظر والا قرب الثاني وهل بشرط تعيين ما يتعلق عليه اسم العالم اذا تعددت
 العالم التي يستغلون بها أم لا فيه منظر أيضاً وانما ظاهر الثاني في ما لو شرط كونه قارئاً أو يتيقن ان يكتفي
 بالقرأة العرفية بان يكون يحسن القراءة ولو في المصنف عالم بشرط حفظه عن ظهر القلب اهـ عرش (قوله
 أى ذات لبن) الى قوله فلا تعذر في الغنى والى العرف على النهاية الا قوله راو قوله وهذا الى دريعل (قوله
 أى ذات لبن) كله أشابه الى انه لو شرط كونه كاتباً لم يصح سم على ج قول دقيقاً بحسن الشرط ويجعل
 على الكثرة عرفاً ولو شرط كونه كاتباً كانت حكمة حسنة فصيح ويجعل على الحسن العرفي بل قد يشمله قول
 الشارح الا في الاثنان الحسن الخ قال ج شرح الارشاد ولو شرط كونه كاتباً لا يبعد الا كفاء بالاطلاق
 وبكونه يحسن الكتابة بما في علم كلامه تكن الاغراض في محل العقد مختلفة باختلاف الاقلام فيجب التعيين
 اهـ عرش (قوله صح الشرط) عبارة لانها وبالغنى صح التعيين الشرط اهـ (قوله لما سبق من المصلحة)
 أى مصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي تختلف بها الاغراض بما فيه ومعنى (قوله لا يتوقف الخ) في
 النهاية وبالغنى ولا يتوقف على الوالد وهو أحسن (قوله الذى الخ) صفة لا تشاء (قوله فله شرطه الخ) أى
 شرط وصف بقصد قول المتن (وله اختيار الخ) ولو شرط كونه ماعلاً فحينئذ أنها كانت عند العقد غير حاصل لكن
 جعلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كقول المتن على الحد الذى أشعر به التصريح بتجاسر حصول المقصود
 فيه منظر ولا يبعد السقوط سم على ج وقد يقال بل الاقرب عدم سقوط الخيار لان تأخير الجمل قد ينقص
 الرضا في الحامل بتأخير الموضع فيغوث غرض المشتري ولا كذلك المصراة وتضمن ما فى المصراة أن العبد
 لو تعلم الكتابة بعد العقد اصة لعله لا يملك كونه اهـ عرش (قوله فوراً) كماله الزايفى اهـ معنى (قوله ان
 أخلف الشرط) ومنه ولو شرط ككون العبد نصرانياً فحينئذ اسلامه فله الخيار اهـ عرش (قوله افوات
 شرطه) عبارة لانها لا تصرف وبذلك لو لم يفتر اهـ (قوله عند) أى المشتري (وقوله قبل اختياره) ولا
 طريق الى امكان معرفته بعده اهـ عرش (قوله وهذا يرد الخ) خلافاً لانها عبارة ولا ينافي ما في قوله
 والوجه الله في أنهم جازوا بخلافه في كون الحيوان حلاً لصدق البائع بينه لان الاصل عدم تسلط المشتري
 عليه بالرد بل لما ساقى في دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك لان ما مر في موت الرقيق قبل اختياره
 وما هنا شئ يمكن الوقوف عليه من أهل الخبرة ودعوى أن ذكر الموت تصور بمنوعة اهـ (قوله افاته
 بعضهم) هو شيخنا الشهاب الزملى والافتاء وجهه عدم الكيف يسوغ الرجوع احتمال الجمل ووجه ثبوته
 حاشة فلا يتصل قوله بعده بخلافه يسوغ ويرد الخ (قوله أى ذات لبن) فيه إشارة الى ابطال ولو شرط
 كونه لبن لانها لا تنصفه بل يرجع (قولنا انصفه) الخيار ان أخلف ولو شرط كونه ماعلاً فحينئذ أنها كانت
 عند العقد غير حاصل لكن جعلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كقول المتن على الحد الذى أشعر به
 التصريح بتجاسر حصول المقصود فيه منظر ولا يبعد السقوط (قوله وهذا يرد الخ) هو شيخنا الشهاب
 الزملى والافتاء وجهه عدم الكيف يسوغ الرجوع احتمال الجمل ووجه ثبوته بعد نحو قول أهل الخبرة ولا ان
 الاصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد وقد أجيب عما قاله الشارح بالقرع بما لمسه فوات المبيع في مسئلة

عنده بانقصه لكونه سنة أشهر من مطلقاً والكون أو بيع سنين منه بشرط أن لا يوطأ مكانه منه ونافى الوصية حال الهبة يرجع فيه لقول أهل الخبرة فكذلك هنا فيظهر (٣٠٦) أما لا يقصد كالمسئلة فتأخير بقواته لأنه من البائع اعلام بيعه من المشتري وشابه

وأما إذا أخلف المأهول على
كان شرطه وبها خرجت
بكراً فلا خيار لأصاؤه لا نظر
إلى غرضه نفسه فهو ضعف
أكثر لأن العبرة في الأعيان
وشده بالعرف لا بغیره ومن
ثم قالوا لو شرط أن يوصى
قبيل غش لا يخلو لا يدخل
على الحرم ومراهم
المسحوق لأنه الذي يباح
له النظر اليه لا تدفع تنظير
شارع فيبوء بكفى أن يوجد
من الوصف المشرط ما
ينطلق عليه الاسم إلا أن
شرط الحسن في شيء فانه لا
بد أن يكون حسناً قالوا
تغير ولو بدعيل أو كذا
شيء معين كل يوم أوفى بعض
الأيام بطل وان علم قدره
عليه كما اقتضاها ملائمتهم ولا
يأتي هنا بحث السبب إلا في
في الجمع في الأجزاء بين العمل
والزمن فتأمل (وفي قول
يطل العقد في الباقية) إذا
شرط فيها ما ذكر لأنه يجهول
ويجب بانه يعطى حكم
المعلوم على أنه تابع ثم
رأيتهم أبا جابر الجعفي وهو أن
القصد الوصف بذلك إلا أنه
في القيد لأنه داخل فيه عند
الاطلاق (فرع) ما يختلف
جمع متأخرون بين المشتري
حسب البلد بشرط أنه يثبت
والذي يجبه فيه أنه أن شهد
قبيل يدر به عدم إتيانه
خبره إن تخير في رد ولا نظر
لا يمكن علم عدم إتيانه بدو قليل منه لا يمكن العلم بغيره وليس كالمشتري بطيخا فراروة في
وأما إذا أخلف المأهول على

وكذا لو حلف المشتري انه لا ينبت لما تقرر انه يصدق به حتى يفقد الشرط فان انتفى ذلك كله بان يذره كله فلي ينبت شمامه صلاحه للارض
وتعذر اخراجه من اوصار غير متقوم وحديثه عيب فلا الارض وهو ما بين فتمت حباثات (٣٠٧) وحباثات كذا اشتري بقره بشرط

انها لونه فيا تفي يدوم
انها لونه وحلف على
انها غير لونه الارض
والبيع تلف من ضمان
المشتري وأما اطلاق بعضهم
انه اذا لم ينبت يلزم البائع
جميع ما نصير الماشي - ترى
عليه كجدة الباذر ونحو
الحرثه وبعضه أجرة
الباذر فقط فبيد جدا
والوجه بل الصواب انه
لا يلزمه شيء من ذلك وليس
يجوز شرط الادبات تقرر
موجب ذلك كالمثل عاين
في باب خداح النكاح تروايت
شخنا آتني في بيع ينزل
انه يذره فتاخره على المشتري
فاورق بخر بانه لا يغير
وهو اذورق وغير ورق القناه
فله الارض ولو قال يتركها
وغلها أو يحملها أو يع
جلها (على في الاصح) لان
مالا يصح بيعه وحده لا يصح
بيعهم معور دمع غير وفارق
هجة يعتك هذا الجدار واسه
أواسه أو يع اسه للمعتد
بانه داخل في اسماء لفظا
فلي يلزم على ذكره محذور
والجل ليس داخل في معنى
الهيئة كذلك فليزمن
ذكر توزيع الثمن عليها
وهو مجهول واعطاء حكم
المعلوم ما عاين عند كونه
تبعالا لمقصودا والجدار
واسه الجير وحشوها ولا

الماء الخارج عماها يعرف حوصته مرد الا ان يقال لا التفات لثبوت ذلك لحقار بعد اها سم (قوله وكذا لو
حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شخنا الرمي تصديق البائع (قوله فله الارض) قضيته صحة البيع
قد يقال البقرة تصعد لامر نحو غرابا كحوشها ولجها فلم تفعلها بها بالكلية بقواد الشرط فان كان
البذر المذكور نفعي ربما يقصد منه غير الانبات فواضعه أفاذ وان لم يكن غير منفعة لاثبات تبين انه
غير متقوم وأن البسم من أصله غير معتقد اها سدع (قوله فله الارض) قضيته صحة البيع وفيه نظر
لانه لو باع ثوبا على انه فطن فبان كانا يطل البيع كالمصرح به الشيخ أو ما سدع في حق العيب وغير
لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطلان فيما نحن فيه لانه اذا أوفى غيروا القناه فقد بان غير معتقد
بان غير جنس المبيع وسئل شخنا الرمي عاى بيع ودعى أن حواشيه مرفيات غير هل يطل
البيع ككله مسئلة الشيخ أبي حامد فاجاب بصحة البيع ورفق بان الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع
لا كله كفي مسئلة الشيخ أبي حامد اها سم (قوله وان أوفى الخ) هذا محل التأنيد يعني ومثله ما لو لم ينبت
شماما قولنا تين (يعتق) أي الهابة ومثلها الأمانة أو يتركها ولو ينزعهما وبض الطير كالحمل اها مغي
(قوله أو يحملها) الى الفصل في النهاية والغنى الا قوله وان كان للمشتري الى ومثله لكون (قوله بانه داخل
في معناه لفظا الخ) قضيته ان المراد بالاس طرفه الثابت في الارض وأنه لو باعهم اسه الحامل من الارض
لم يصح الاقرب بالعصاة لان كل منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ويغفر عدم روية الاس لتعذر رويته
حيث يسمم من الحدار فهو غير معتقد بالذات بالنسبة لجهة البيع فليزمن اها عش (قوله وحشوها)
أي أو يحشوها أو يع حشوها فيصير و روية شيء من الحشو وهذا بخلاف الغنم والفارس فلا يلزم
رؤية البعض من الباطن كجرحه بان قاضي شهته وهو المعتد ومثله أي الجدار وأما الجوزة وحشوها فصح
اها عش (قوله لتعذر استئثاره) مجازا تاني لانه لا يجوز افرا دة بالعقد فلا يستثنى كعشوا وان اها (قوله
وأورد على مقومه بعض الشراح) هو البذر بن شهته (قوله لما ينظر فساد) هو أنه لو وكل مال قال
مالا لالام فباعها دفعتا له لا يبعها لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيما انتهى وحاصل اليراد
أن مفهوم قوله وحده وقوله وانه لا يبيع بيعهما معامع اها ليس كذلك وكان وجه فساد ان هذا المفهوم
قد مرح المصنف بحكمه قوله ولو قال يتركها أو يحملها يطل البيع في الاصح سم على عاى اها عش وسيد
عمر (قوله أو الحامل الخ) عطف على الحامل يجر (قوله أو الحامل يغير متقوم الخ) أي لانه لا يقابل بمال فهو
وامتنع الماء الخارج عماها يعرف حوصته مرد الا ان يقال لا التفات لثبوت ذلك لحقار بعد جدا (قوله وكذا لو
حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شخنا الرمي تصديق البائع (قوله فله الارض) قضيته صحة البيع
وفيها نظر لانه لو باع ثوبا على انه فطن فبان كانا يطل البيع كالمصرح به الشيخ أو ما سدع في حق العيب
وغيره لا تلاف الجنس وقياس ذلك البطلان فيما نحن فيه لانه اذا أوفى غير ورق القناه فقد بان غير معتقد
قد بان غير جنس المبيع (وسئل شخنا الرمي عاى بيع ودعى أن حواشيه مرفيات غير هل يطل
البيع ككله مسئلة الشيخ أبي حامد فاجاب بصحة البيع ورفق بان الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع
لا كله كفي مسئلة الشيخ أبي حامد (قوله أو أورد على مقومه بعض الشراح) هو البذر بن شهته وقوله لما ينظر
فساده هو أنه لو وكل مال الحامل مال الام فباعها دفعتا له لا يبعها لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه
التوكيل فيه اها وحاصل اليراد أن مفهوم قوله وحده وقوله وانه لا يبيع بيعهما معامع اها ليس كذلك
وكان وجه فساد ان هذا المفهوم قد مرح المصنف بحكمه قوله ولو قال يتركها أو يحملها يطل في الاصح
فليتأمل (قوله حلت آدمية) لا يقال هذا من أين على نجاسة ولا هامن مغنا وهو محذور علانا قول هذا المظهر

يبيع بيع الجمل وحده) كالمعلم من بطلان بيع الماتع وانما ذكره قوله مقوله (ولا) بيع (الحامل دونه) لتعذر استئثاره اذ هو كعشومها
وأورد على مفومه بعض الشراح ما يظهر فساد راد في أصله فليحذر (ولا) بيع (الحامل يجر) ورفق لغير مال الام وان كان للمشتري
بعض اصابه أو الحامل يغير متقوم كان حلت آدمية أو جمعة

من مغلط المامر أن الفرع
يبيع أخص أوفيه في النجاسة
فعلم أنهم حيث أطلقوا حكم
الحل أرادوا به غير هذا على
أنه نادر جدا لا يرد عليهم
وذلك لاستثناؤه شرعا فكان
كاستثناؤه محسوبا ومثله يكون
بصرفه إلى غير ما لكها
وإنما يصح بيع الدار المستأجرة
لأن المنفعة استبعت
مستثناة والحل جزء متصل
فصل بيع مستأجرة أو أيضا
فالمنفعة هي المأجر ايراد العقد
عليها أو حدها فصح استثنائها
بخلاف الحل (ولو باع حامل
مطلقا) من غير تعرض
للخول أو عدمه (دخل
الحل في البيع) أن العقد
مالكها أجماعا والأبطال
ولو وضعتم باعها فلو لم
آخذوا لرد سنة أشهر من
الاول كان للمشتري خياره
الشيطان في السكينة لإفصاله
في حكمه وعن النص البائع
لا تهما حل واحد يجاب
بأن المدلول الاستبعاد
حالة البيع وما انفصل لا
استبعاد في فصلهما
اتصل فاعلم على حكمه

﴿فصل﴾ في القسم الثاني
من المنهيات التي لا يقضى
النهي فسادا كما قال (ومن
انتهى عنهما) أي نوع
مفارقة لرد لا يبطل بغير
ثم من كان قتل عن شرط أي
يبعه لبدالة السابق عليه
ويصح أن تكون ما واقعة
على بيع

كالمر واعتد الشهاب الرمي المحقق كذا ما شحهم أقول وهو ظاهر وناقضه اقتصار الشارح على
والغنى في البطلان على ولو كان الحل حرا أو رقيقا لغير مالك الأم وقد هو بعد اقتضاه كلام الشارح مر تبعا
لأن الممنوعين من البيع يأتي في فقرتين الصفتين من أنه كان الحرام غير مقصود كالممنوع كان البيع في الحال بعضها
بجميع الممنوعين وياقود كغيره لا يزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا اه عش (قوله من مغلط)
نور ع في ذلك بأن مافي الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره بعد ظهوره وانما يعلى حكم النقص من حيث
في بيعه الباع لعدم الحكم بالنجاسة تنهى ويحجب بعد تسام أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بأنه غير
موقوف فهو كالمر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن أنه لا ينقص مالا فاقه في الباطن مما في الباطن
والأفوه في نفسه نحن اه سم وميل القلب إلى المامر عن الشهاب الرمي من جهة البيع (قوله غير هذا)
أي الحل من مغلط (قوله وذلك) أي عدم جهة مع الحمل بحر الخ (قوله ومنه) أي الحمل بحر فلا يصح
(قوله فصح استثنائها) عبارة شرح الروض فصع استثنائها وهي ما عدوه انتهت وقضية التقيد بشرع امتناع
استثنائها لفظا كقوله في غير المستأجرة بعثها لا منفعة تامة فليراجع اه سم عبارة الغنى فان قيل
يشكل على عدم جهة مع الحمل بحر أو رقيق لغير مالك الأم جهة بيع الدار المستأجرة مع أن المنفعة لا تدخل
فذلكها استثنائها الجيب بان الحمل اشتد اتصالا من المنفعة يدل على جواز إفرادها بالعقد بخلافه وإن استثناء
المنفعة قد ورد في قصة بل باع جله من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى ظهوره إلى المدينه فيبقى ما هو اعلى
الاصل اه وقضية جوابه الثاني جواز الاستثناء لفظا فليراجع (قوله ثم باعها) أي يعلمون الوالدين الفصل
لحرمه لا يفرق بين يمين الأم وولدها حتى يبرأوا باعها معا اه (قوله للمشتري) بعته اه عش (قوله
البائع) عبارة التمهية والتمنى الله البائع اه (قوله ما على كل حكمه) فعلم أن هذه الصورة غير مستثناة
كلام المصنفون استثنائها فقد قدم نهاية ونفى قال عش قوله مر غير مستثناة أي لدخوله في بيعها
عند الإطلاق اه

﴿فصل في القسم الثاني من المنهيات﴾ (قوله في القسم الثاني) أي قوله كذا قالوه في التمهية (قوله التي
لا يقضى النهي الخ) الصواب أن يقول الذي لا يقضى النهي فسادا ليكون وصفا للقسم الثاني لا مطلق
المنهيات فأنما شاملة لما يقضى النهي فسادا وله معنى على ج ويمكن الجواب بأن يجعل من بيانه وقوله التي
الخ صفة للقسم الثاني والثابت باعتباره عبارة من منهيات شخص موصفي بعض مطلق المنهيات اه عش
عبارة الغنى فيما ينهى عنهن البوع ثم لا يقضى بطلان وقبه انضماما يقضى البطلان وغير ذلك اه وهي
ظاهرة (قوله أي بيعه) أي البيع المترتب على كل الركنين مثلا ولكن فيه تسميم بالنسبة للبيع على بيع
غيره وهذا النوع لا تصح إضافة بيع إليه كإلحاقه اه رشدي وسأني عن الحنفية ما يتدفع به التسليم شكاف
(قوله عليه) أي على تقدير بيع (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا قوله بكسب حاضر لبادو كذا نفو
قوله والبيع على بيع غير فماله بخلاف قوله وتلقى الركنين فامل اه سم عبارة الجعري عن الحنفية وان
إذا حلت أدي ما لو حلت بكسب مثلا فدعوى طهارته ممنوعة ألدس أخص (قوله من مغلط) نور ع في
ذلك بأن مافي الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره بعد ظهوره وانما يعلى حكم النقص من حيث في بيع
البيع لعدم الحكم بالنجاسة اه ويحجب بعد تسام أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بأنه غير موقوف فهو
كالمر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن أنه لا ينقص مالا فاقه في الباطن مما في الباطن والأفوه
نفسه نجس (قوله فصع استثنائها) عبارة شرح الروض فصع استثنائها وهي ما عدوه انتهت وقضية التقيد
بشرع امتناع استثنائها لفظا كقوله في غير المستأجرة بعثها لا منفعة تامة فليراجع اه وقضية التقيد
بشرع امتناع استثنائها لفظا كقوله في غير المستأجرة بعثها لا منفعة تامة فليراجع اه

﴿فصل﴾ (قوله في القسم الثاني من المنهيات) لا يخفى أن المنهيات التي القسم الثاني منها هي جملة المنهيات
الشاملة التي يقضى النهي فسادا فلا يصح وصفها بقوله التي لا يقضى النهي فسادا فكان الصواب أن
يقول الذي لا يقضى النهي فسادا ليكون وصفا للقسم الثاني فامل (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا

كانت ماواة تعس على بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للبادي ليس منها عساه والمنتهى عنه
 سببه والسبب ليس من البوع وايضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليسا باقية عين الاول ويكون
 المعنى من المنتهى عنه نوع لا يسطل بيعا الى البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض افراده ويكون التمثيل
 بقوله كبيع المجمع تقصد والمضاف محض الانواع شامل للبيع وغيره اه اقول ودعيله اولاهما حكم
 الصنف الثاني لهذا النوع الثاني وثان بيان بيع حاضر لبادي ليس من جزئيات نوع لا يسطل البيع منه بل
 هو من جزئيات ما لا يسطل ذاته والثالث انه لا يظهر حيث شذ صطف تلقى الركبان وصحوة على بيع حاضر (قوله)
 فالفاعل مذكور لا يخفى ما فيه موثق الكلام ان يقال فرجع الفاعل مذكورا سم عبارة الرشد في
 حذف صنفه مضاف أي فرجع الفاعل مذكورا وان ابد بالفاعل بالفاعل بالمعنى اللغوي اه وقوله أو
 ان مراده الخفة نظير (قوله وبضم ثم كسر) قدم المحلى أي والمعنى هذا وقال غير ان هذا الوجه الاول الذي
 سلكه الشارح احسن عن الثاني من ضمن الراء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه لا صف بالطلان
 ولا بعدده وانما يتصف بعدم البطال كئلى الركان وغيره مما يأتى فى الفصل اه عش (قوله أي يبطه)
 أي نفسه أو يبعه فتدبر (قوله انهمه) أي مرجع الضمير (قوله وهو بعد) وهو وان كان بعدد الكنة
 مساوفا للمعنى لضم اليه وكسر الاء لانه لا يبطه بل يبطه انتهى لغذف الفاعل وأقيم
 المفعول مقامه وعلمه فلتأمل وجه البعد وله أن فيار كتاب خلاف الاصل بلا مقضله اه عش (قوله)
 بعدد الجماعة جعله نظيرا لولم يجعله من هذا القسم مع أنه لم يله لانه أراد بالجماعات التي ورد بها صيغة تنهى
 بخصوصها والاول ابدال النداء ما بين يدي الخطب لانه الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصرف الآية اليه
 اه عش (قوله فالخ) أي انتهى عن أن يبيع بعد النداء (قوله ولا لانه) الاول لا لزوم له ان يرد بالجماعات
 (قوله بل لشبهة تقو بها) فان قلت خشية التثنية لازمة غاية الامر أنها لازم أهم لحصولها بجمع غيره اه
 قلت لو سلم بضربا للمراد بالالزام المقضى للفساد اللازم المساوى كما فاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع
 الجوامع كما يأتى الا ان الابدان أهالى يدل عليه كلام الاصوليين بما لا يرد على خلافه فلوهم خلافه
 وكذا يقال فيما يأتى كاستعمال الغنى في تلقى الركبان فانه لازم له لكن لازم أهم الى آخر ما تقدم اه سم (قوله)
 كبيع حاضر أي كبيع حاضر وهو قوله انكره الجلال المنتهى عنه القول المذكور وأما البيع حاضر
 عش قال ابن قاضي شبهة في نسكته قد يقال المنتهى عنه في بيع الحاضر للبادي والخض والسوم ليس بيعا
 فكيف بعد من البوع المنتهى عنها ويحاج بانها لما تعاقبت هذه الامور باليسم أطلق عليها ذلك سوى اه
 بغيرى عبارة عش قوله مر كبيع حاضر الخ في تحميمها ذكر بيعا يتوز فأن المنتهى عنه الارشاد لا البيع
 لكنه سبحانه بالكونه مبداه فهو يميز بالاطلاق اسم للسبب على السبب اه (قوله ذكرهما للغالب) يفيد
 ما سبق ذكره وقوله ونظير الخ (قوله وهو) أي الى يرف (قوله ونصب) بكسر الخاء عبارة المصباح الخصب
 وزان حل النصب والركبة وهو خلاف الجلب انتهت اه عش (قوله ابعاد ذلك) أي المذكور من المدن
 والقرى والى يرف اه عش (قوله ونظير الخ) وقد يفيد قلتم مفهوم قوله الشارح مر قال بعضهم وقد
 يكون الخ لكن كتب شذذ العلامة الشورى بهما من جملة عند شذذنا من عدم الخمره لان النفوس
 لها شوق فنانا بدمه بخلاف الحاضر اه عش (قوله من يفرقه) الاولى شخص أن يفرقه وقوله المن
 (تم الحاجة) أي كثر وقد يشل التذذ خلا القول في أن التذذ عمال انما الحاجة اليه انتهى حلي وينفى
 تخيله بقوله كبيع حاضر لادو كذا فهو قوله والبيع على بيع غير متامل بخلاف محرقه وتلقى الركبان
 فلتأمل (قوله فالفاصل مذكور) لا يخفى ما فيه موثق الكلام ان يقال فرجع الفاعل مذكورا (قوله)
 بل لشبهة تقو بها) فان قلت خشية التثنية لازمة غاية الامر أنها لازم أهم لحصولها بجمع غيره ايضا قات
 لو سلم بضربا للمراد بالالزام المقضى للفساد اللازم المساوى كما فاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع
 وينبأ الى ان الابدان أهالى يدل عليه كلام الاصوليين بما لا يرد على خلافه فلوهم خلافه وكذا يقال

فانفعال مذكور وبضم ثم
 كسر كما تلقى عن مضطه أيضا
 أي يبطه المنتهى انهم من
 المنتهى ومن ثم أعاد عليه
 ضمير وجوه قوله وبضم ثم
 فتح وهو بعد (لر جوعه)
 أي المنتهى عن المعنى
 خارج عن ذاته ولازمها
 ولكنه (يقترن به) انما يرف
 البيع بعدد الجماعة فانه
 ليس لقائه ولازمها بل
 لشبهة تقو بها (كبيع
 حاضر لبادي) ذكرهما
 للغالب والحاضر كالمدن
 والقرى والى وهو أرض
 فيها روع ونصب والبادية
 ماعدا ذلك (بان يقدم
 غرب) هو مثال والمراد
 كل جالب كذا قالوا ويظهر
 ان بعض أهل البدلوا كان
 عنده متاع مخزون فاخرجه
 لبيعهم بسعير يوه تفرض
 له من يفرقه له ليعمله
 تدبجا باغلى حرم أيضا
 للعلة الاتية (عناج
 تم الحجة عليه) مطعوما
 أو غيره (لبيعهم بسعير يوه)
 يظهر أنه قصد رفاؤهم
 ليعمل بسعير ثلاثة أيام مثلا
 فقال له انكره لا يبعه
 بسعير أربعة أيام مثلا حرم
 عليه ذلك المعنى الاتية ه

من يشتريه ويخصه في
 التمر وتورد واختار البخاري
 الام لجدي فيه عند أبي
 داود وصحت الأثرى الجزم
 به وهو قال ابن تونسي
 وجه كالبسج وان أمكن
 الفسق بان الشراء غالبا
 بالتقصير وهو لأم الحاجة
 البهول اليه جمع متأخرون
 ويمكن الجمع بعمل الأثر
 على شراء بتمام الحاجة
 البسج والشاي على خلافه
 ولابد هنا في جميع المناهي
 على ما يأتي أن يكون عالما
 بالشيء أي أو مقصرا في
 تعلم كاهن ظاهر أخذ من
 قولهم يجب على من يشر
 أمر أن يتعلم ما يتعلق به
 مما قبل وقوله (وتلقى
 الركبان) جعرا ركاب وهو
 للأغاب والسرا مطلق
 القادم ولو واحدا ما شيا
 للشراء منهم بان يخرج
 لحاجة فماد فهم في شري
 منهم أو (بان يتلقى طائفة)
 وهي تشمل الواحد خلافا
 لمن غفل عن ما رده عليه
 فنظر الما يتخصصه الملاق
 لبعض بعض ما صدقنا
 وهو قوله (يحملون
 متاعا) وان شئت الحاجة
 الب (الى البلد) يعني الى
 الفن الذي خرج منه الملقى
 أولى غيره وشمل ذلك كله
 تعب غيرهم بالشراء من

الاشارة بالاصح عليه وأما ارادة الوجوب بالاصح فلا يصح الانتزاع بل اه (قوله من يشتريه) شامل
 للبديهي عبارة تالفي والنهاية حاضر يريد أن يشتريه ويخصه وهو المسمى بالسجولة وتعبير الشارح أوفق
 لقولهم السابق ان البلد مثال (قوله في) انه تودد الخ) عبارة للمخفى ترد فيه في المطلب وقال ابن تونسي في
 شرح الحيز هو حرام وبني كمال الأثرى الجزم به (قوله واخذ الخ) عبارة تالهاية واختار البخاري المنع
 أي التحريم كمن يشره الزاوي وتفسيره بجمع اليه اه (قوله عند أبي داود) ليس باملا أخذ البخاري لانه
 مقدم على أبي داود بل تاييد وتقوية لمستند اختياره من الحديث (قوله وجه كالبسج) به في قوله جزم
 المذكور وهو القياس على البيع عبارة والنهاية وبحت الأثرى الجزم بالأم كالبسج وهو اللغز يظهر
 تقبيده أخذنا من ان يكون الثمن تمام الحاجة اه قال عرش قوله مر ويحت الأثرى الخ هو موافق
 لما اختاره البخاري فلم يله به لعدم اطلاعه على ما قاله البخاري وقوله وهو المعنى أي فان التمس القادم من
 ذلك أن يشتريه لم يجرم ككل التمس القادم للبسج من غيره أن يسمه على التذرع في غير علمه من منهج اه
 (قوله وبال اليه) أي الفرق وعنده الام في الشراء (قوله بعمل الأول الخ) هل يشترط على الأول ان يريد
 الشراء بسعر موفيق قوله أنا شترى للثمن على الذرع في بارخص اه سم أول قضية كلام الشارح والنهاية
 والمخفى اشتراط الرخص دون التذرع (قوله بعمل الأول) وهو لا ثم (قوله والثاني) وهو عدم الام (قوله
 جعرا ركاب) الى قول المتن اذ صنفوا في النهاية الا قوله نظر الى المتن وقوله وشمل الى الواقفهم
 (قوله للشراء منهم) معاني يتلقى الركبان (قوله بان يخرج الخ) في صدق التلقي كاهن مفهوم
 ما قبله على ذلك نظر الان يدعي أنه ذاعني اصطلاح التلقي اه سم وقوله ان هذا الذي التلقي للشراء
 منهم معنى اصطلاح أي لا شري التلقي أي تلقى الركبان (قوله نظر الما يتخصصه الخ) أي قضية به
 استخدام حيث أراد باقضا الطائفة معني هو المعنى الشامل للواحد ثم أعاد الصبر عليها بالمعنى الاخص الغير
 الشامل للواحد به بتدقيق قول الشهاب ان فاسم قوله نظر الما يتخصصه الخ فيصلا لا يتلقى فان جمع ضمير
 الطائفة دليل واضح على أنه أرادهم الجماعة فيكون ساكنا حكم الواحد والاثني ولا معنى للتخصص الا
 هذا فلا تامل انتهى اه رشدي عبارة الكردية قوله نظر الى ما يتخصصه أي أو رد الواحد نظر الى تقيد
 الطائفة بجمعهم متوهما أنه لا يتخصصها بجمع مع أن التقيد به لا يتخصصها بجمع لانه الخ ضمير وهو راجع
 الى ما اه وقضية هذه وامر من الرشدي ان في بعض نسخ الشرح ما يتخصصها بدون لفظة (قوله
 يحملون) علامتا بجمع فيموجب ما بعده مصرح بان المراد من طائفتا بجمع الواحد وقد يقال أعاد الضمير على
 بعض مدلول الطائفة هذا وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا أن بعض العربان يقدم الى مصر ويريد
 شرائهم من الغلة فيجمعهم بحكم مصر من المعنوي والشرع متوفان التضيق على النظم وارتفاع الاسعار
 فله يجوز ان يروج اليهم والبيع وهل يجوز لهم أيضا الشراء من الملبس عليهم قبل قدومهم الى مصر لانهم
 لا يعرفون سعر مصر فتلقى الغلة فيهم اه لانه نظر والجواب عن ان الظاهر الجواب فلهما انتقاء الغلة فيهم
 اذا الغالب على من يقدم يعرف سعر البلد وان العرب اذا أوفوا الشراء ما يندون بأكثر من سعره في البلد
 لا يتسلمهم الممنع ان يبيع ما كمن يبيع عليهم مطلقا لحاكم وليس ذلك من التلقي الثاني الكلام
 فيه اه عرش وقوله لا يعرفون انصوابه الموافق لكلامه بعد اسقاط لفظة وقوله اذا الغالب على من
 اه لاقال وجوب أي الاشارة بالاصح ما يوافي ارادة الوجوب بالاصح عليه فلا يصح الانتزاع بل (قوله بعمل
 الأول الخ) هل يشترط على الأول ان يريد القاد الشراء بسعر موفيق قوله أنا شترى للثمن على الذرع
 بارخص (قوله بان يخرج الخ) في صدق التلقي للشراء كاهن مفهوم ما قبله على ذلك نظر الان يدعي ان هذا
 معني اصطلاح التلقي (قوله نظر الما يتخصصه الخ) فيصلا لا يتلقى فان جمع ضمير الطائفة دليل واضح على انه
 أرادهم بالجماعة فيكون ساكنا حكم الواحد والاثني ولا معنى للتخصص الا هذا فلا تامل (قوله لو اني
 غيره) مثل ذلك فله في شرح العباب ولو كانوا غير فاسدين مكان التلقي فالوفق ظاهر الخبر الحرمه أيضا

الجالب بل يشل شراء بعض الجالين (٢١٢) من بعض (فيشتر يه منهم) بغير ظلمهم (قبل قدومهم) أي لما تمتع القصرة (ومعرفتهم

بعدمه الخ) قابل الممنوع وقوله حرم الخ فيعوقفه الآن من يظواهر الخوف شق العاصف ليرجع ثم رأيت الشارح ذكر في مسألة الاحتكار ألا يتقبل قول المتن ويحرم التفرق بين الأم والأول بما هو كالمرج فيما قلته وكذا قوله وليس ذلك الخ فيه وقصة قبل الصورة الثانية في كلامه من الأول من قضى الثاني البارين في تصويره قول المتن (قبل قدومهم) صادق بما إذا لم يريدوا دخول البلد بل اجتازوا بها فيخرجهم الشراء منهم في سال جوازهم وهو واحد احتمالين أحدهم قد قالوا لا يحرم على من قصد البادع ضاعفة قل في طر يقه البها وكما قصد من البلد الذي يخرج منها للبيع فيها أن يشترى منهم سم على منجى اه عش وأقول الحرمة في كل منهما فيشدها قول الشارع المار ومثله في النهاية والمغنى بأن يخرج الخ مع قوله يعني إلى المصل الخ (قوله بل يشل شراء بعض الجالين الخ) أقول ولو قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا سيما إذا كان المشتري أو البائع محتال على ذلك اه عش قول المتن (ومعرفتهم بالسعر) المراد بالسعر السعر الغالب في محل المقصود للمسافرين وإن اختلفت الأسعار في أسواق البلد المقصودة اه عش (قوله انتهى الصريح الخ) فيعصى بالشراء ويصح نهاية ومعنى قال عش قوله فيعصى بالشراء أنهم لم يجيبوه للبيع لا يعصى وهو ظاهر اه (قوله إذا أقوال السوق) كذا في أسهم الله الله أو بالألف فلتأمل ولعله من تصرف النسخ اه سديع (قوله والمعنى في الخ) التعليق يقتضي حرمه الشراء وإن كان بسعر البلد لكن ساقى أن الرابح خلفه اه عش (قوله وأفهم) أي قوله قال جمع في المعنى الاستمالة الأم (قوله قبل الدخول في السوق) لكن بعد تمكنهم من معرفة السعر اه عش (قوله والثاني) وهو عدم الخيارات (قوله الأول) وهو عدم الأم سديع وعش (قوله وبإسالة الأول) حرمه في شرح الروض (قوله وبوجه الخ) ند يكون التلق قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون متصرفين بوجه فالوجه التخصيص اه سم (قوله وبوجه) أي القياس اه كردى (قوله بانهم القصورن) قضيته أنه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار وبذلك صرح والده الشارح في حاشيته شرح الروض كذا في قول قبل قدومهم لكن نقل سم على النسخ من مر أنه قرر في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار اه والاقرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم فاشبهوا ما لو اشترى منهم قبل دخول البلد اه عش (قوله منهم بن المنذر) يمكن جعله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعر فلا ينافى ما قبله اه نهاية (قوله ولا فيما الخ) مطلق على نقلهم أي ولا ثم ولا خيار فيما الخ اه كردى (قوله وفيما إذا لم يعرفوا الخ) متعلق بقوله الاتي قال جمع الخ (قوله فهو الواجبه) وفاقا لآبائه (قوله فورا) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (إذا عرفوا الغن) أي ولو قبل قدومهم نها يقوم معنى (قوله وثبت ذلك) أي الخيلو وكان الأولى بثبوت بصغة المضاعف (قوله إلى ما أخبرنا الخ) أي المتلقى (قوله وإن عادا الثمن الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارة عما لو لم يعرفوا الغن حتى رخص السعر وعادوا إلى ما عاهاه في ثبوت الخيار وجهان في الجبر أو وجههما عدمه كفى زال عيب البيع وإن قبل بالقرق بينهما اه قال عش قوله نعم أي عدم ثبوته وقوله وإن قال الخ من قاله شيخ الإسلام اه (قوله القصر) يعني قوله انتهى الصريح الخ (قوله ومن ثم) أي لعذرهم (قوله كبر) أي في قوله ولا فيما إذا اشترى منهم بطالمهم الخ (قوله الخ اه وهل يبرح كذا سعر المكان الذي قصدوا مكان المتلقى حتى لو عرفوا سعر الأول دون الثاني انتفت الحرمة أو يعتبران فيه نظرا ومن أقر ذلك شرأه أهل بدو متل من الحاج عند مروره عليهم وقضية قوله الاتي تسعر البلد الذي قصدوه هو الأول (قوله نقلهم في البلد قبل الدخول في السوق) إن كان ذلك مقر وضاعفا إذا عرفوا السعر فأنه المثل ما ذكره حيث توافر أن كان مقر وضاعفا أعم من ذلك في إقصاءه ما ذكره نظر لأنه إذا لم يعرفوا صدق قوله قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر (قوله وبإسالة الأول) حرمه في شرح الروض وقوله وبوجه بانهم القصورن قد يكون التلق قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يسدون مقصرين بوجه فالوجه التخصيص (قوله منهم بن المنذر) يمكن جعله اختيارا بين المنذر على ما قبل التمكن من

بالسعر) انتهى الصريح عن نقلهم للبيع مع اثبات الخيار لهم إذا أقوال السوق والمعنى فيه احتمالان فيهم سوله أشد كذا في ما لم يصر على الإصم وقيل تحسنة حسن المشتري ما يشتر به منهم فوضي على أهل البلد وأفهم المتن ما ذكرته أنه لا ثم ولا خيار نقلهم في البلد قبل الدخول في السوق وإن ضمنهم والثاني صرحوا به وقبالة الأول وبوجه بانهم المقصر ونحتخذ واختيار جمع منهم بن المنذر الحرمة منه نظرا وإن اعتمد ذلك بعض الشراح ولا يابا إذا عرفوا سعر البلد الذي قصدوه ولو يعتبران صدقوه فبما فاشترى منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم لا تنافاه الغن ولا فيما إذا اشترى منهم بطالمهم وإن ضمنهم وفيما إذا لم يعرفوا السعر ولكن اشترأه أو ياكتر قال جمع حرم وهو الذي يدل عليه المتن وبوجه بأن احتمال الغن حاصل هنا وهو ملحقا بالحرمة بخلاف الخيار فإن ملحقا بوجود الغن بالنقل ولم يوجد وقال آخر ولا حرة إذا خسر وهو الذي دل عليه كلام الرافعي فهو الأرجح (وله الخ) فورا (إذا عرفوا الغن) ويثبت ذلك وإن عادا الثمن إلى ما أخبر به للتصريح

لا نفوتهم (الخ) قد يقال هذا يقتضي الخيار لعدم تحكهم من استدراك ثالثه: بأنه بعد وجود الرخص وقد يجب تحكهم منها بتظار ارتفاع السعر فلا تسلم هذا والذي اعتمدوه شعباً للشهاب الرمي بعدم الخيار اه
سم (قوله) وبدن والد العيب (عطف على قوله) باستراوا اللبن (قوله) وظاهر مننيع المتراخ (اعتمد النهاية
والغنى (قوله) ان ثبوتهم (لهم) أي ثبوت الخيار للركان (قوله) ومنيع أصله الخ يجب بانه جرى على الغالب
مر اه سم (قوله) وهو ظاهر (خبر) حيث ذكره فيناذاتي سده السوف فهو بالخيار اه عش (قوله)
بأن الخ) خلافاً للمعنى والنهاية بخلافه ما واللفظ الاول وتلقى الركان للبيع منهم كالتلقي للشراف في أحد
وجهين رجه الزكشي وهو أحمد نظر المعنى وإن رجح الاذرع مقابله اه زاد الثاني ولو ادى جهه
بالخيار أو كونه على الفور وهو من يخفى عليه صديق وعذر قال القاضي أو الطبيب لو تمكن من الوتوف على
الغنى واشتغل بغيره ففعله بالنسب فيبطل خياره بتأخير الغنى اه قال عش قوله مر كالشراء منهم
أقول لعل شرطه أن يتبعهم باز من سعر البعد على قياس أنه بشرط حرة التلقي للشراء أن لا يشتري
بسعر البلد أو يزيد فتمام سم على منيع ومعالم أن المواضع التي حوت عاقلة في الحاج بالانزول فيها
كالعقبة مثلاً قد تبدل القادمن فصرم مجاوزها وتلقى الحاج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصوله لم
اعتمد الانزول فيعمل الحرف في ذلك يكلمهم لم يجرى بحث لم يطلب القادمن الشراء من أصحاب البضاعة اه
(قوله) وعمله الخ) الاول أن يقال عمله ان باعهم بسعر البلد فاقبلوا لم يعرفوه أو باعوا أكثر وتدفعوه اه
بصري عبارة سم قوله وقد عرف قيس ما تقدم في الشراء عن دلالة كلام الرافعي عدم اعتبار هذا القيد
فلينأمل اه أي إذا عرفت ذلك شرط مجاوز الشراء يزيد فقط فتكون هنا شرطاً للخيار بالبيع باز فقط
قوله اللبن (والسوم) بالجرح لقطع على قوله يبيع حاضر الخ ويبيعه بعلمه كونه وسيله اه عش وتقدم
ما فيه (قوله) ولو ذهب الى ان قوله ويطهران في النهاية وكذا في الغنى الا قوله ويطهران الى اللبن وقوله وكذا
بعده الى اللبن (قوله) ولو ذهب مثله المعاهد والمؤمن ونحوه الجرحي ولو لم يرد فاعلم به مثلهما الى الحسن
بعد ثبوت ذلك بما نزلنا الصلاة بعد أمر الامم ويحتمل أن يقال بالحرمه لان لها استراوا الى الجله اه
عش (قوله) ولو ذهب الى الخ) من عطف الحكمة على العلة (قوله) لا شتر به من ثبات أكثر مثله كل ما يجعل على
الاستدراك كقوله آخر كما هو ظاهر سم على منيع أقول وعلى ما لو أشار به على ذلك وهو ظاهر
لوجود العلة وكذا يقال في جميع ما يأتي وعلمه بالاشارة هنا ولين الناطق كاللفظ قال الجلي ولو باع أو اشترى
صم انتهى وظاهره الجمع الحرمه ووجه وجود العلة فيه وهي الاثبات اه عش (قوله) أو يعرض
الخ) كان الانسب تقدمه على قوله أو يقول الخ وانما آخره لعل ذلك (قوله) أو غير مر بد الشراء
(قوله) بثلثين) أي أو باقل (قوله) ويطهران الخ) يشمل ما لو عرغ المشرى لا يتعاقب بعين مخصوصة
وانما عرغه طلق الصار فهو ما يحصل به الرجح فيمنع أن يعرض كل شيء يكون محصلاً لفرع من بين العين
التي سبق عليها السوم اه سديد (قوله) أن يحمل هذا الخ) أي وإنه لو تقرر بظاهره على عدم ردها
لاحوة اه نهاية (قوله) أن يحمل هذا) أي تحريم العرض اه عش أي لا جود (قوله) أي
العين المبعة (قوله) العلو بثلثين الخ) متفق عليه على غير من يله أي الفرض الذي طلبت الساعة للبيعة
والعين المبيعة لا جلد ذلك الفرض ولو عرغ بصفة لا فرقاً كان أولى قولنا (بعد استقرار الثمن) وقع
السؤال في الفرص عما يقع كثيراً باسواق مصر من أن مر بالبيع يدفع مناعه للدال فطوف به ثم رجوع
اليه ويقول له استقر متاعك على كذا فياذن له بالبيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراءه ذلك السعر
باز يد لام لا يظفر والجواب عنه بان الظاهر الثاني لا يلزم تحقيق قصد الضرر حيث لم يكن المشرى على لا يبعد

لانه فوهمهم باز بدفعه قبل
رخصه به فأرد عدم الخيار
باستراوا اللبن على ما اشعرت
به التصريح به بعد زوال
العيب وظاهر مننيع المتن
ان ثبوتهم لهم لا يشوق
على وصولهم للبلد ومنيع
أصله والروضة أنه يشوق
عليه وهو ظاهر الخبر ولو
تلقاهم للبيع عليهم سائر
على ما رجح الاذرع وقوله
ان باعهم بسعر البلد وقد
عرفوه والألا لا رجحه أنه
كالشراء منهم (والسوم
على سومي غيره) ولو ذهب
للغنى الصصح عنه وإثباته
من الاثبات بان يقول
أخذ شيال يشتر به بكثرة
حتى أبيعك شبراً منه هذا
الثنان أو باقل منه أو مثله
أو قل أو يقول لمانكه
استرد لا شتر به من ثبات أكثر
أو يعرض على مر بد الشراء
أو غيره بحضرة مثل الساعة
بأنقص أو أجد منها بثلث
الثنان ويطهران على هذا
فيعرض عين تفتني عن
المبيع لمشامتها لها في
الفرص لما لو بثلثين لاجله
وانما حرم ذلك بعد استقرار
الثمن بان صحرا بثلثين
على شيء معين وان نقص عن
قبة بخلاف

معرفة السعر مر (قوله) لانه فوهمهم باز (الخ) قد يقال هذا لا يقتضي الخيار لعدم تحكهم من استدراك ثالثه
الزيادة بعد وجود الرخص وقد يجب تحكهم منها بتظار ارتفاع السعر فلا تسلم هذا والذي اعتمدوه شعباً
الشهاب الرمي بعدم الخيار (قوله) ومنيع أصله الخ) يجب بانه جرى على الغالب مر (قوله) وقد عرفوه

عدم التحريم وإن عمنه لأن مشتل ذلك ليس تصرفاً بالواقعة على البيع لعدم المتطابق من البائع والواسطة
 الفتنى اه عش وقوله بل لا بعد الخ أقول قول الشارح كالتأخير والمغنى أو كان بطايف الخ كالتصریح
 فيه (قوله ما لا يتنى ذلك) أى الاستقرار اه عش عبارة المغنى فان لم يصرح له المالك بالأجانية عرض
 بها أو سكنت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن أو كان اذ كان نادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه
 (قوله فغزو زالى ذات الخ) لكن بكرة فبالعرض بالأجانية متناهية ومعنى (قوله فغزو زالى زادة) أى الحال
 أنه مرد الشراء كطه وظاهر والاحتياط الزيادة لانها من النسي لا تنبى بل يحرم على من لا يريد الشراء أخذ
 المتاع الذى يضاف له لغيره والتمسح عليه لان صاحبه انما باذن عاقبة تقبيل مرد الشراء ويدخل فى ضمانه
 بمجرد ذلك حتى لو تلف فى غيره كان طر يقافى الضمان لانه ناصب بده عليه فليست به فانه يقع كثيراً
 اه عش (قوله لا يصدق اضرا احد) قضيته أنه لو زاد على نية أخذها لا لغرض بل لاضرار غيره محرم
 فليتمل مع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بزيادة اه عش قول المتن (والبيع على بيع
 غيره) ومثل البيع غير من يثبت العقود كالأجار والعار به ومن أنعم عليه بكتاب يطالع فيحرم على غيره
 أن يسال صاحبه فيملأه من الإيذاء وما وى وقوله ان يسال صاحبه فيسبى أى أن يطلب من صاحبه يطالع
 فيملأه أيضاً اه بحججى قول المتن (قبل زومه) أى أن يبعد زومه لافعله اه أنه نهيته قال عش قوله
 مرد ما بعد زومه ما ع ومثل ذلك الاجارة به بعد عقدها فلا حرج لعدم ثبوت الخيار فهو لو اراد فذمة على المأخذ
 وأما العار به فينبى عدم حرمته لطلبه من الغير سواء بعد عقدها أو قبله لانه ليس ثم ما يحصل على حله على الرجوع
 بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله لا بمجرد السؤال وقد لا يجبه اليه نعم لو حرت العادة بأن المستعير للثمن يرد
 مع العار به شاهديه أو كان بينه وبين المالك مودة مشتملة على الرجوع اعلم الحرفة اه والاقرن
 مأمراً برفعان الغير وما وى من حرمته طلب العارية بعد عقدها مطلقاً ما علم (قوله بمثل الثمن أو أقل) ان كان
 ثمنه غير مرتب فواضح وكذا ان يرجع الثمن وهو أقل لكل منهما أو لا يشكل بخلافه لغير ثمن انتهى سم
 على جأى لا قضائه أنه اذا قل له افسخ لا بيع مثله بمثل الثمن يحرم ولا وجه ولا نظر الى أنه قد يكون له عرض
 كخلفه من عين أو الرق به لكونه مسدداً لثمنه لا يملك هذا ليس بما يترتب على الزيادة فى الثمن وعرضه
 ومغفوره ما له لو قال يا كثر لا يحرم ولعله غير مردل المدارى على ما يحصل على الرد اه عش وقوله ولا تفر الخ مع
 عدم انتاج دله الا قوله ورد ما مر منه عند قول الشارح لا شتر به منك يا كثر وقوله هنو لغيره غير مردل
 المدارى الخ (قوله او يعرضه على الخ) مثله ما لو اخرج متاعاً من جنس ما يرد بشره او قبله على وجه يقسم منه
 المشتري ان هذا لا يرد غير مردل بشره اه عش (قوله بل قال الماوردى الخ) ان سبب ذكره بعد قول المتن
 والشراء على الشراء الخ كافتعل المغنى عبارة والحق الماوردى بالشراء على الشراء طلب الساعين المشتري
 بزيادة مرجع الخ قال السيد عر قد يقال لما حكمه فيما لو طلب شخص من البائع ثمن من الخيار شيئاً من جنس
 الساعين المبيعاً أكثر من الثمن الذى باعه به لاسيما ان طلبه متقدماً لا يكمل الا بانضمام ما يبيع منها وقباس
 كلام الماوردى التحريم لانه يؤدى الى الفسخ أو الندم فليتمل اه ومر من عش ما ديه (قوله والندم) قد
 يقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقيد بقبل الزوم والان يقال العلة الاداء الى احد الامر من ذلك لا يتنى بعد
 الزوم اه سم (قوله قبل الزوم) أى وكذا بعد وقد اطلعت الى آخر ما (قوله للثمن الصحيح عنهما) أى البيع
 على البيع والشراء على الشراء وقبه بتساع عبارة النهاية والمغنى لعموم خبر الصحيحين لا يبيع بعضهم على بيع
 بعض زاد الناس حتى يتناع او يذر وفي معناه الشراء على الشراء والمغنى فيما لا يذاه اه (قوله والكلام

ما لا يتنى ذلك أو كان بطايف
 به فغزو زالى زادة فلا يقصد
 اضرا أحد (والبيع على
 بيع غيره قبل زومه) لبقائه
 خيار المجلس أو الشرط
 وكذا به وقد اطلع على
 عيب واغترق التأخير لغير
 ليل (بان ما مر المشتري)
 وان كان مغفوره لوصفة
 الواجبة تحصل بالتعريف
 من غير بيع (بالفسخ
 ليعينه مثله) أو أجود منه
 يتلى الثمن أو أقل أو يعرضه
 عليه بذلك وان ما مره
 بفسخ بل قال الماوردى
 يحرم أن يطلب الساعين
 المشتري باكثر والبيع
 حاضر قبل الزوم لادائه
 الى الفسخ أو الندم
 (والشراء على الشراء بان
 ما مر البائع) قبل الزوم
 (بالبيع ليشتره) باكثر
 من غنه للثمن الصحيح عنهما
 والكلام

حاشا (الح) عبارة المغني ثم محل التحريم عند عدم الاذن فلا وزن البائث في البيع على بيعه والمشتري في الشراء على شرائه لم يحرم لان الحق له ما عدا ما سقط وللقوم اخيرا السابق هذا كجواب الاذرى ان كل الاذن ذنالك كان كل وليا ووصيا ووكيلا أو نحوه فلا عبرة بآذنه ان كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط التحريم بتحقيق ما وجد به من البيع والشراء وجود الاذنه بتكليفه وتقدر بخلافه بالنقصان اشتراطه اه قوله هذا كجواب الى قوله ولا يشترط في رسم عن شرح قوله وقوله ولا يشترط الخ اذا النهاية ما بموجب الجواز مع الاذن اذا دللت الحاشا على الرضا لمطافان دلت على عدمه وانما اذن محرم او حاشا فلا اه (قوله) ونظير ان محل (الح) محل فقد مر حواياه اذا علم بالبيع عيا وجب اعلام المشتري به وهو صادق بما اذا كان البائع جاهلا به مع أنه لا تقصير منه محض ولا فرق بينه وبين الغبن اذا لم يحصل الضرر فليأمل واليراجع اه سدد عبارة عرش قوله مر لا يحدود في الخ بل قضية التعليل وجوبه وان نشأ الغبن من مجرد تقصير الغبون لعدم محضه ووافق في هذه القضية بقوله السابق والنصحة الواجبة تحصل بالضرر بف من غير بيع فلا فرق بينما اقتضاه كلام الشارع من عدم اعتبار كون الغبن ناشئا عن غش اه (قوله والضرر) الخ قد يقال ليس هذا كرمه بل ان تركيب اخفاء المفسدين فان ضرر الغبون خسر محقق وضرر الغالبين فوتر يحتمل فيؤخذ من قولهم بكرة ضمن المسترسل ان تعذر بف الغبون لا يتجاوز الرد إلى الجواب وان اقتضاه تعليلهم بانه من النصحة الواجبة والمسترسل من لا يعرف الحقيقة ولو وجب تحريم غبنه اه سدد عرأقول في كل من الاعتلال المذكور والملازمة بين وجوب النصح وحرمة الغبن نظر ظاهر وانما كان يظهر ذلك لو اتحد الناصح والغالبين وليس كذلك قول المتن (والغش) فله غش كنصر وضرب في شرح مسلم للنوري وأما الغش فينون مفتوحة جميعا كنتم شين مجمعة اه عرش (قوله) يبرأ لغيان فيها) أي السامع يقول المتن (بان زيد) لا يبعد ان ذكر اذانه الغالب والافاد في تخافا ابتداء لارغبة فيها فيبقى امتناعهم ينبغي ان يستثنى ما يسمى في العرف فسخ البايين عارف بغش في نفسه لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة فصيح ينسب الى ذلك فليست اذاهم عرش (قوله) بان زيد في الغش) اه قول المتن (لا لرغبة) أي في شرائها نهاية أي ا لرغبة لكن قصد اضراؤه عرش قول المتن (بل لخدع) (الح) و مدح السامع ليرغب فيها بالكذب كالغش قاله السيكي اه نهاية قال عرش قوله مر بالكذب قضية أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اه (قوله أوليغش) الى قوله ولا يشترط في النهاية (قوله مثلا) أي لنفع المرتين أو المكنى عليه (قوله وان نقصت القيمة) أي وان لم تبلغ السلعة قيمتها وحصل ان القيمة فاعل نقصت مراد ادم المتن ويضمنه اه لا في معناها الحقيقي على الاستعمال (قوله أو نحوه) يدخل قصد منع البائع فقضية أنه قصد منع البئيم وان لم تكن سلعة مقد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوه الشامل لقصد منع البئيم لا بناسيب المبالغة في صير التقدير ولو في حال النية لان الغرض أنه قصد نفعه ولا يفتقر ما فيه اه سم (قوله ولا يشترط) (الح) خلافا لمغني عبارة وشروط التحريم في جميع المناهي علم النسي به حتى في الغش كجمل عن نص الشافعي خلافا لمجرب عليه بن القرى به البحث الرافعي اه والنهاية عبارة من المصنف اختصاص الاسم بالعالم بالحرف في هذا كقضية المناهي سواء كان ذلك بمسوم أم بخصوص

حيث لم ياذن من يعلقه الضرر لان الحق له وسواه في حرمته ما ذكر كالتجش الآتي بلغ البيع قيمته أو نقص عنها على المبتدئ تعرف الغبون بغبنه لا بخساره النصحة فيلانه من الواجبة ويظهر ان محله في غش ناشئا عن غش البائع لا غشه حيث لم يبال بضراره بخلاف ما اذا اشترطت تقصير مملان النقص ضرر عليه والضرر لا زال بالضرر (والغش) وهو الاثنا لانه يبرأ لغيان فيها ورفع غشها (بان زيد في الغش) لسلعة معروفة بالبيع (الرغبة) بل لخدع غيره أو لنفع البائع مثلا وان نقصت القيمة فزاد حتى يساويها المتن ولو في حال النية على الاوجه لان الغرض أنه قاصد للزيادة أو نحوها وذلك انتهى المصنف منه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النسي لان الغش خسر متوقع بها معلوم لكل أحد بخلاف ما

الامر من ذلك لا يتأتى بعد التزم (قوله محتمل ياذن من يعلقه الضرر) عبارة شرح الى ان اذنه البائث في الاول والمشتري في الثاني وهذا ان كان الاذن ذنالك كان كل وليا أو وصيا ووكيلا أو نحوه فلا عبرة بآذنه ان كان فيه ضرر وعلى المالك ذكره الاذرى اه المقصود نفعه منها (قوله) انصفان (زيد) لا يبعد ان ذكر اذانه الغالب والافاد في تخافا ابتداء لارغبة فيها فيبقى امتناعهم ينبغي ان يستثنى ما يسمى في العرف فسخ البايين عارف بغش في نفسه لانه لمصلحة بيع السلعة لا في العادة يحتاج فيه الى ذلك فليست اذاهم عرش (قوله) بان زيد في الغش) اه قول المتن (لا لرغبة) أي في شرائها نهاية أي ا لرغبة لكن قصد اضراؤه عرش قول المتن (بل لخدع) (الح) و مدح السامع ليرغب فيها بالكذب كالغش قاله السيكي اه نهاية قال عرش قوله مر بالكذب قضية أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اه (قوله أوليغش) الى قوله ولا يشترط في النهاية (قوله مثلا) أي لنفع المرتين أو المكنى عليه (قوله وان نقصت القيمة) أي وان لم تبلغ السلعة قيمتها وحصل ان القيمة فاعل نقصت مراد ادم المتن ويضمنه اه لا في معناها الحقيقي على الاستعمال (قوله أو نحوه) يدخل قصد منع البائع فقضية أنه قصد منع البئيم وان لم تكن سلعة مقد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوه الشامل لقصد منع البئيم لا بناسيب المبالغة في صير التقدير ولو في حال النية لان الغرض أنه قصد نفعه ولا يفتقر ما فيه اه سم (قوله ولا يشترط) (الح) خلافا لمغني عبارة وشروط التحريم في جميع المناهي علم النسي به حتى في الغش كجمل عن نص الشافعي خلافا لمجرب عليه بن القرى به البحث الرافعي اه والنهاية عبارة من المصنف اختصاص الاسم بالعالم بالحرف في هذا كقضية المناهي سواء كان ذلك بمسوم أم بخصوص

و يعلم بما سافر رآه أنه لا أثر للجهل في عرق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم الخبث وغيره اه (قوله)
 فان علم تحريمها أي المناهي التي مر ذكرها (قوله على الخبر) أي الوارد فيها اه كردى (قوله والخبر به)
 وهو التحريم (قوله كالخديعة) أي في المعاومة لكل أحد اه كردى (قوله هنا) أي في الخبث (قوله ثم)
 أي في البيع على البيع مثلا (قوله فان شبهة الربح) أي مثلا (قوله والحاصل أنه لا بدخ) قد لاوافق هذا
 الحاصل سابق جوابه فتأمل اه سم أي اذ قد يتأصل الحاصل أن الخبث كبقية المناهي كاختاره النهاية (قوله)
 خصوصا أي كالتبهي المتعلق بشئ بهينه (أو عوما) أي كالأبناء اه عش (قوله الحق) حاله مقصر
 الخ قد يقال بأن المقصر يترك العلم بعد علمه بوجوب التعلم بخلاف من هو جاهل باصل وجوب التعلم كالمعذور من
 لم يتعلمه الدعي وفي أصل التوحيد أو ما الحكيم على المقصر بالتعلم بأنه آثم بالنسبة إلى جميع متعلقات الفروع التي
 شوطب تعلمها في النفس منه شيء الآن ثبت فيه نص عن الشارع اه سيدعمر (قوله يترك التعلم) أي بان
 نشاين أظهر المسلمين اه كردى (قوله كاسر) أي في أول الباب (قوله وفيما قاله البايع) إلى قول المان
 وبيع الربط في النهاية الآقوله ولا رد إلى قولهم واطوى وفي المتن الآقوله وفاق إلى ما ذكر (قوله وفيما قاله)
 قال البايع الخ ومثله الأخبار بما شترى به كذا باجتم ببيع مباحة ما إذا باه مباحة وثبت كذبه فانه
 يثبت للشترى الجوار اه عش (قوله عارف) يشمل البايع والظاهر أن غير العارف كالعارف اه
 سم (قوله فبان خلافه) وصورة المسئلة ان يقول يعتك هذا مقتصر عليه أم لوقال يعتك هذا العتيق أو
 القيرورج فبان خلافه بعم العقولانه حيث سمي جنس فبان خلافه قد يختلف ما لو سمي فواعين من
 ذرية فان البيع صحيح وثبت الخيار اه عش ومرعن سم قبيل الفصل ما وافقه (قوله في ذات
 البيع) كان المراد لوجود أمر فيه نزع هذا جوهره اه سم (قوله نحو الربط) أي كتموز وبيب
 (البيع) معنى قول المتن (للعاصر الخ) أي ولو كافر الحرمه ذلك عليه وان كالاتعرض له بشرطه أي عدم
 الظهور وهل يحرم ببيع نحو الزبيب لحظي يتخذ مسكرا كالجوهر فستان العباد أو لآلانه يعتقد محل
 النبيذ بشرطه أي عدم الاسكار فيه نظر وبجاء الأول نظر الاعتقاد البايع ثم على حج اه عش (قوله أي
 لمن يظن) إلى قول المتن ويحرم التفريق في النهاية الآقوله ولا ينافيه إلى وعلى العاضى والى قوله فان قلت
 في معنى الآقوله كيدل إلى بطل ذلك (قوله كادل عليه) أي على اعتبار الظن اه كردى (قوله ربما
 الحرمه الخ) أي لأن ذلك الربط يشعر بأن عمله بالحرمه للصبر لا تعليق الحكم بالمشقة يدل على أن عمله
 مبدأ الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بأنه بعصره خيرا بل مع العلم بأنه لا بعصره خيرا سم
 على حج اه عش (قوله لان عصره الخ) أي العاصر اه سم أي أقامه على عصر العنب لا تفاد خرا فريضة
 الخ اه عش (قوله على عصره النبيذ) أي فكأنه قال لعاصر الخ والنبيذ (قوله فذكره) أي العاصر سم
 ورشدي وعلى ذلك فمفهمه نفسه للربط ويحتمل أن الضمير الأول للربط والثاني لكلام المصنف (قوله)
 للقرينة) أل له بعد الذكري (قوله لآلانه) أي النبيذ (قوله الحدوث) وافظه على ما في غير نعت الله الخ
 وشار بها وساقها وابتاعها وبعثها وعاصرها ومعهصرها وحاصلها ونحوه البوا كل ثمنها انتهى اه عش
 وصلت لعمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع التيمم لا يناسب المبالغة
 اذ بعير التقدير ولو في مال التيمم لان الغرض أنه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه (قوله والحاصل أنه لا بدخ)
 قد لاوافق هذا الحاصل سابق جوابه فتأمل (قوله عارف) يشمل البايع وانما هان غير العارف كالعارف
 (قوله في ذات البيع) كان المراد لوجود أمر فيه نزع هذا جوهره (قول المصنف لعاصر الخ) أي ولو
 كافر الحرمه ذلك عليه وان كالاتعرض له بشرطه وهل يحرم ببيع نحو الزبيب لحظي يتخذ مسكرا كالجوهر
 فستان العباد أو لآلانه يعتقد محل النبيذ بشرطه فمفهمه نفسه للربط ويحتمل أن الضمير الأول للربط والثاني لكلام المصنف (قوله)
 عليه بطا الحرمه الخ) أي ذلك الربط يشعر بأن عمله بالحرمه للصبر لا تعليق الحكم بالمشقة يدل على ان
 مبدأ الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بأنه بعصره خيرا بل مع العلم بأنه لا بعصره خيرا

فان علم تحريمها متوقف
 على الخبر أو الخبر به فاشترط
 العلم به ويتحقق ما اشتد
 بان البيع على البيع مثلا
 اضراءه وفي علم تحريمه
 كالخديعة وقد يجب بان
 الضرر هنا أعظم الأضربة
 بفساده ثم فان شبهة الربح
 قدروا الحاصل أنه لا بدخ
 الحرمه من العلم بما يخصها
 أو عوما لا في حق جاهل
 مقصر بترك التعلم كاسر
 (والاصح) هنا وفيما قاله
 البايع أعتبط كذا أو نصير
 المشتري عارف ان هذا
 جوهره فبان خلافه (قوله)
 لا خيار) للشترى لا يفرض له
 باقائه وعدم سؤاله لاهل
 الخبر وفارق التصريح بأنما
 تفريق في ذات البيع وهذا
 خارج عن مولد الخصم محتمر
 الوجبة لانه يترك حاله فهو
 كالجنا ولو لم يترك البايع
 المناجس لم يتغير قطعا
 (وبيع) نحو الربط
 والجنب لعاصر الخ) أي
 لمن يظن منه عصره خرا أو
 مسكرا كادل عليه ويطا
 الحرمه التي أفادها العطف
 بوصف عصره للضمير فلا
 اعتراض عليه بخلاف ان
 زعمه واختصاصه بالخمر
 بالمعصر من العنب لا ينافي
 صوابه هذه خلافان زعمه
 أيضا

لان عصره للصوم فهو متعلق بعصره لذئذ الصادق بالختم من الربط فذكره في لافه بنقله يسمى خبرا على انه قد سمي بجازا اشاعا وتقليبا
ودليل ذلك لعدم العمل في التبعيه وسلم في اثني عشر عاصرها ومعتصرا الحديث بالبال على (٢١٧) حجة كل تسبب في معصية وانعانة عابها

وقد علمنا ان اكثر من هنا
تلى الحل الى مع الكراهة
يتبع حمله على ما اذا شك في
عصره ومثل ذلك كل
تصرف يقضي امة كبيع
تخلف ان يظن ان كماله محرم
له وامر من عرف بالعبور
وامر من تخلفه في تخلفه
محرم ونسب ان يتخلفه
آله وهو ثوب حرر رجل
يايه فان قلت هو عاقل
عن التسليم شرعا فلم يصح
البيع قلت ممنوع لان العز
عنه ليس لوصف لا في
البيع بل في البائع خارج
عما يتعلق بالبيع وشروطه
وبه فارق البطلان الا في
في التفسير وفي السابق في
بيع السلاح للحر بل لانه
لوصف في ذات البيع
موجود حاله البيع فان
قلت بشكل عليه بيع
السلاح لقاطع الطريق
مع وجود ذلك فيه قلت
يقرب بان وصف الحرابة
المتقضى لتقوى بهم عليه
موجود حاله البيع بخلاف
وصف قطعه الطريق فانه
امر به بقر ولا عبرة بما
مضى منه فاقبل ذلك كله
ليصدق على ما لم يمسكه
هنا واقفي ابن الصلاح
واصره فبين حلت امته
على فساد بانها تباع عليها
قهر اذا تمين البيع طريقا
في خلاصها كما في القاض

(قوله الدال) صفه لعنا الخ (قوله واعانة الخ) على معصية اه كروى الصواب على تسبب الخ (قوله
اذ شك في عصره) أي أو توهمه اه معنى (قوله ومثل ذلك الخ) ومثل ذلك اطعام مسلم مكنت كافر امكنا
في شهر رمضان وكذا بيعه طعنا لم أو ظن انه ياكله نهرا كما اقرب به شخشا الشهاب الرمي رحمة الله تعالى
لان كل من ذلك نسب في المعصية وانعانة طعنا على تكليف الكفر وفروغ الشر بعثوه اراج
والفرق بين ما ذكر واذا نه في دخول المسجد اه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه اخطأ في تعيين محله ولا
يعتقد حرمه المسجد وله ان كان له ان يدخله ويكف فيه بانه وسم قال عس ومثل ذلك بيع الورق المشغل
على نحو اسم الله تعالى ان يتخذ كالغدا لاراهم أو يجعله في الاقباع ونحو ذلك مما فيه امتنان حر والحرمه
ثابتة وان كان المبيع لخصوص ولم يوجد من يرغب به ذلك غير التخذ المذكور ومن على المنهج اه وفي
البيوع من الحلبي واخفى ومثل ذلك النزول عن وطعة لغوا أهلها حدث علم أنه يشترط فيها الفراغ عن
نظاره ان علم أنه يستبدل بعض الوقت من غير استيفاء شرط الانبال اه (قوله بيع مخدر الخ) أي
وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق اه نهاية قال عس ومنه بيع الذبا ان يكفاهون ما تمها اه (قوله
مخدر) أي سائر العقل كالبنوع ونحوه اه كروى (قوله رجل لبسه) أي لا تتوضرورة اه نهاية (قوله
هو باغ) أي البائع في بيع نحو الطرباخ (قوله منسوع) أي الجز عن التسليم شرعا (قوله باني البائع)
يتأمل فانه قد يقال منع الشرع من تسليمه يصير عاقل او موافق ان شاء الله التسليم شرعا فلا يظهر
وجه قوله بل في البائع الخ اه عس وهذا مبني على ما هو الظاهر من انموذم الخ الجز وقد يقال ان
مورده انقطاع العجز للفساد كما هو فقيده التعليل والفرق الا في وجه قد يقع ايضا في معاصره خارج عما
يتعلق بان يتأمل الجز عن تسليم المصوب وقوله في ذات البيع يتأمل اه (قوله يشك عليه) أي التعليل
أو الفرق (قوله بان وصف الحرابة الخ) فيه بحث لانه ان اراد بوصف الحرابة المعنى القائم الذي ينشأ عنه
التعرض لنفاذ له موجود حال البيع في قاطع الطريق ونفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال
البيع انتهى سم على اقول قد تقدم قوله فله موجود حال البيع في قاطع الطريق فان الحرابة كم شرعي
يستدام في صاحبه حتى ياتر ما جز به أو يسو بخلاف قطع الطريق فانه لم ينشأ عنه وصف ترتب بعد احكام
القطع وقته وصلبه ونحوهما انما هو على ما صدر منه أولا اه عس واحسن منه جواب السيد عمر عاصمه
انما يتبع التسوية بين الحر في قاطع الطريق اذا عترف قاطع الطريق بالبيع بانه بان على فساد قطع
الطريق والاولا قطع عليه لماس في معاصمه ما من يعلم وأما الحر في الحرابة فوصف لازم له حتى يحدث
ما نزلها اه (قوله فن الخ) أي في امرأة اه كروى (قوله تباع عليها) والبائع هو الحاكم اه عس
(قوله ومن الممسكه) أيضا) أي مني نحره من عس (قوله احتكار القوت) عبارة العباب وهو
أي الاحتكار امساك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو غرا أو زبنا لا يبيعه باغلي منه عند الحاجة

(قوله لان عصره) أي العاصم وقوله فذكر أي العاصم (قوله ومثل ذلك الخ) كل تصرف يقضي معصية الخ (قوله
ومثل ذلك اطعام مسلم مكنت كافر امكنا في شهر رمضان وكذا بيعه طعنا لم أو ظن انه ياكله نهرا كما اقرب به
شخشا الشهاب الرمي رحمة الله تعالى لان ذلك انعانة على المعصية بتناعته ان الرجا ان الكفار مكنت وفروغ
الشرعية والفرق بين ذلك واذا نه في دخول المسجد اه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه اخطأ في تعيين محله ولا
يعتقد حرمه المسجد (قوله خارج عا يتعلق) يتأمل الجز عن تسليم المصوب وقوله في ذات البيع يتأمل
(قوله بان وصف الحرابة) فيه بحث لانه ان اراد بوصف الحرابة المعنى القائم الذي ينشأ عنه التعرض لنفاذ له
موجود حال البيع في قاطع الطريق ونفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع (قوله احتكار
القوت) عبارة العباب وهو أي الاحتكار امساك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو غرا أو زبنا

فبين يكاف قسمة ما لا يطبق بانه يباع على مصلاه من اللب ومجمله ان يمكن تحطيه الا يبيعه كاشيرا اليه كلامهم ومن الممسكه احتكار
القوت بان يشتره وقت الغلاء العبرة بغيره

لأليكم أنفسه وصياله أو ليبيع على غنمه أو أقل ولا أمساك غله أرضه والأولى يسع ما فوق كفاية سنة ولعلاه
 فان خاف ما تحق في زرع السنة الثانية فله أمساك كفايتها من ان اشتدت ضرورة الناس أي إلى ما عنده زب
 يبع ما يفضل عن قوته وقوت عياله سنة فان أبي أجبر اه وقوله ولا أمساك غله أرضه قال في شرحه فلا
 يحرم ولو بقصد أن يسع ذلك وقت الغلاء كبحر به الشيطان بخلاف لو أسلك شيا من ذلك بشان لا يبيعه
 وقت شدة الناس مع استغناؤه عنه فانه يحرم عليه كبحر به الر واني اه وقوله والأولى يسع الخ قال في شرحه
 ويعلم من تغييرهم بالأولى أن الارحمن وجهين أنه لا يكره أمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله ثم
 ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب أنه اذا تحقق لم يبق للمالك
 كفاية سنة فكل ما لهم هنا فاما اذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هذا تعلم أن الحق ما ذكرته
 اه وقوله فان أبي أجبر قال في شرحه قال الأذري أجبر العلماء على أن من عنده طعام واضطر الناس اليسر
 يهدوا غيره أي يبيع على به بعد دفع الضرر عنهم وعن نقل الإجماع النووي وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب
 إلى آخر ما تقدم اه (تنبيه) * لو اشتراه في وقت الغلاء يبيعه بالداخول فيبقى أن لا يكون من
 الاحتكار المحرم لأن سعر البلد لا يتوالى غلوه متحقق في الحال فلم يحكم له الحصول للفلو جوده في الحال
 والتأخير انما هو من ضرورة النقل البسة فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه بأغلى وقد قال في شرح العباب
 بخلاف ما لا أمساك فيه كان يشتريه وقت الغلاء طالبا لربه من غير أمساك فلا يحرم كبحر به الماوردى
 وغيره اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلاد حتى لا يحرم احتكار الزرة في بلد بشانها اه سم
 وقوله ينبغي أن لا يكون من الاحتكار الخ ولعله أخذ مما تقدمه عن شرح العباب في أنه اذا لم يتحقق اضطراب
 أهل البلد المتقول عنه والافكون من هذا لم يتحقق اضطراب أهل البلد المتقول اليه أيضا ولو لم يتحقق لمطافوا يظهر
 أن نقل المتقول عند تحقق الاضطراب في المعاملة اليها كقتل الاقوات عند تحقق قوله وهل يختلف القوت الخ
 وظاهر التعليق بالتضييق أنه كذلك (قوله يبيعه بأكثر) أي ليسكم يبيعه بعد ذلك بأكثر وعلم مما تقرر
 اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو غير أوربينا فلا يبيع جميع الامعة نهاية وتفي قال عس قوله
 حر بعد ذلك أي بعد زمن بعد صرفائه مدخر وقوله بالاقوات وكذا ما يحتاج اليه فيها كالأدم والفلو كعصاب
 انتهى سم وخرج بالاقوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع اليها ضرورة اه (قوله ويؤتى اختل
 يبيعه بأغلى منه عند الحاجة لأليكم أنفسه وصياله أو ليبيع على غنمه أو أقل ولا أمساك غله أرضه والأولى
 يسع ما فوق كفاية سنة ولعلاه فان خاف ما تحق في زرع السنة الثانية فله أمساك كفايتها ان اشتدت
 ضرورة الناس أي إلى ما عنده لم يبيعه ما يفضل عن قوته وقوت عياله سنة فان أبي أجبر اه وقوله ولا
 أمساك غله أرضه قال في شرحه فلا يحرم ولو بقصد أن يسع ذلك وقت الغلاء كبحر به الشيطان بخلاف لو
 أسلك شيا من ذلك بشان لا يبيعه وقت شدة الناس مع استغناؤه عنه فانه يحرم عليه كبحر به الر واني
 اه وقوله والأولى يسع الخ قال في شرحه ويعلم من تغييرهم بالأولى أن الارحمن وجهين أنه لا يكره أمساك
 الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله ثم ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتي في بحث
 الاضطراب أنه اذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكل ما لهم هنا فاما اذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه
 ثم مع ما قالوه هذا تعلم أن الحق ما ذكرته اه وقوله فان أبي أجبر قال الأذري أجبر العلماء على أن
 من عنده طعام واضطر الناس اليسر يهدوا غيره أي يبيع على به بعد دفع الضرر عنهم وعن نقل الإجماع النووي
 وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب الخ ما تقدم اه (تنبيه) * لو اشتراه في وقت الغلاء يبيعه بالداخول فيبقى أن لا يكون من
 الاحتكار المحرم لأن سعر البلد لا يتوالى غلوه متحقق في الحال فلم يحكم له الحصول للفلو جوده في الحال
 والتأخير انما هو من ضرورة النقل البسة فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه بأغلى وقد قال
 في شرح العباب بخلاف ما لا أمساك فيه كان يشتريه وقت الغلاء طالبا لربه من غير أمساك فلا يحرم كبحر به
 الماوردى وغيره اه وفي العباب وأغلى الغزالي بالقوت كل ما يعين عليه بالعلم والفلو كاه وهل

ليبيعه بأكثر من غنمه
 للتضييق حيث ذوق في اشتل

شرط من ذلك فلا تم وتسعير الامام أو نائبه كالقاضي في غوث أو غير موع ذلك يعز ومخالفة (٣١٩) حيث من حق الصلايان فيه قولهم

تجب طاعة الامام في كل ما

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

يطلبه من غير ان يمتنع من

ظاهر الاثم بالنسبة للقائل

لا الامر بالمعروف والنهي

عن المنكر في حق من

شرط من ذلك أي بان أسلمت ما شرع الموت للرخص أو قبله بغيره أو بان اشتد له وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لغيره على ما شرع أو قبله بمعنى وكردى (قوله وتسعير الامام) عطف على قوله احب اكار القوت عبارة والمعنى ويحرم التسعير وفي وقت الغلاء بان يامر بالي السوقة بان لا يبيعوا ما عندهم الا بالكد لا الخيق على الناس في أموالهم اه (قوله ومع ذلك) أي مع حرمة التسعير (يعز بالخ) ويصح البيع اذا جرى لخص في ملك نفسه بغير موعود نهاية ومعنى قال عس قوله مر ويصح أي يجوز اه (قوله من شق الصل) أي اختلال النظام (قوله وعلى القاضي الخ) متعلق بقوله حبر الخ اه كردى (قوله في زمن الضر وره الخ) أي ويوجب على القاضي الخ في زمن الضر وتجبر الخ (قوله على بيع الزائد) أي على كفاية السنن ويجعل له ما لم يتحقق الاضرار والام تبق له كفاية سنة كحبر عن شرح العباب سم على جوا نظر ما مقدار الزائد التي تترك له ما يكفها اه عس ولا يعدضها بما لا يرجى تيسر حصول الكفاية فيه (قوله على من ملك) ان قوله وعلى مقابلة في النهاية والمعنى الا قوله نعم في المتن قول المتن (والولد) أي ولون مستوفى قبل استلذاه كماله اه نهاية قال عس قوله مر حديث الخ ظاهر وان ركب الدين السيد قال سم ويجعل خلافة نبيك الفرع لخلق القماء ويكون ذلك عتاق التفرق له والاقرب لمروسة ونقل عن السيد المولى بالنوص في حواشي شرح الرضا ناصر سما قال اه قول المتن (التفرق) ويكون كثيرة انتهى حتى قال واحد اه عس (قوله واكانت كفرة) بسنن منه ما بان الضرورة اه سدعبر (قوله او مجنونة) أي لها شعور وتضرر ومعا التفرق اه نهاية (قوله على الواجب) أي في الافة (قوله نعم ان ايسر من عودها الخ) ينبغي فرض اعتمادا تبين البطلان اذا عادت و (قوله او افاقها) ينبغي اذا افاقته بان ينفذ في نظيره ما تقرره رأيت في الاعباب وبحسب الاخرى أنه لو فرق بنحو ببيع فافقت على خلاف ما عتاه بان بطلان البيع ونحوه ويؤيد ما بان عن ابن الرضا فمن تبعه الوصية يمكن سابق وذلك وهذا المثل الآن يفرق اه سدعبر (قوله احتمل حل الخ) اعنده عس (قوله بنحو بيع الخ) أي ولون نفسه لطفه مثلا كماله اه كلامه اه نهاية (قوله أو نسيه) أي ولو افرز ايسر انواعها اه عس ورد له ان يشدي بعائنه ومعلوم أنه أي القسم لا تكون هذا ليعا به يعلم ما في حاشية الشيخ اه (قوله وصح خبر الخ) فهو مستند الاجماع اه وشدي (قوله او بنحو عتق الخ) عطف على قوله ان اختلف الخ اه كردى عبارة اخرى مخرج بمذاكر ما لو كان الكين فيجوز ان يملك بينهما ان تصرف في ملكه وما اذا كان احدهما حرا فله يجوز لما لا الفرقين ان تصرف فيه وماذا فرق بعنق أو وقع أو وصية لان المعق محسن وكذا الواقف الوصية لا تقتضي التفرق بوضعها اه (قوله ومنه) أي العتق الجوز للتفرق (قوله ببيعان يحكم بعقده عليه) وينبغي ان يضمن بعنق عليه كذلك اه سم (قوله بان يحكم بعقده الخ) يشعل ما لو باعنا اقر بحر يسه أو شهد او ردت شهادته اه عس (قوله لانه غير محقق) أي العتق (قوله وصوت قوله ببيع حرته) عطف على نحو عتق وقال الكردى على ان اختلف اه (قوله داخل الموت الخ) يؤخذ منه أنه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها ولا بعد فيه اه نهاية وسم قال عس قوله مر تبين بطلانها أي لو قبل الموصى له الوصية فوضعت البطلان وان ازال الموصى له تأخير القبول الى غير الاول في بعض الهوامش خلافة والاقر بالفضية اه واعتمدا المعنى عدم البطلان حيث قال بعد كلامه ويؤخذ من ذلك أن الموصى لو مات قبل التمييز بطل الوصية وهو كذلك لو القبول حينئذ اه وتقدم عن بخلافه القوت باختلاف عادة البلدي لا يجوز احب اكار الفرق في المبدأ بقاؤها (قوله على بيع الزائد) أي على كفاية السنن ويجعل له ما لم يتحقق الاضرار والام تبق له كفاية سنة كحبر عن شرح العباب قول المصنف ويحرم التفرق انظر لوائح اشرى أمرو ولداهم أو ولداهم أو لم يمدن فهل يجوز أو بنحو بيع الولد للدين وان لم التفرق فيكون مستثنى او عتق لا امتناع التفرق ويكون عتق المهر أو من له من موصى لا ينظر لوجه لواء الدين فينظر (قوله واصل الموت لا يقع الخ) ويؤخذ منه أنه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها بشرط عتق موصيه فاعل الموت لا يقع الا بعد التمييز ويبع مضمنا لا حق

ان اتحد اذلا تقرىق في بعض المتخالف ما لو اختلف في مع وثلاث لا يفسخ نفي اقله ورد يجب على ما نقله واقره على معاهله الذي
انتم له المتأخرون بحث جمع أنه يجوز (٢٣٠) التفريق في الرجوع في الهبة للفرع لانه لا بد له في الرجوع في القرض واللعنة

وكلامه عند عدمه هالاب
والجدة لام أو أب وان علما
لا الجدة لأم كسائر المحارم
على ما رجحه جمع والأوجه
قول المتن أنه كالجد لآب
لعدمه له من الأصول في
الاعتاق والأفغان والعق
وبغيرها واذا اجتمع أبواؤه
سوم بينه وبينها وحل بينه
وبينه أو أب واحد فتعاقبا
سواء قبيح مع أيهما كان
ولا يجوز التفريق بينه
وبينهما ولو جاز التفريق
للضرورة كان ذلك كافر
صغيرا وأبو به قاسم لآب
قانه يتعمد بياعها دونها
وان مات الأب بيع وحده
وجئت الأنرى أنه لو سبي
مسلم طفلا فتبعه ثم كانه
الكافر جاز له بيع أحدهما
فقطه ودينه لا ضرورة
هنا البيع بخلافه في الأولى
وتسترحم التفريق
(حتى يميز) الولدان بغير
بكتياكل وحده ويشرب
وحده ويستنجي وحده ولا
يقدر سن لاستغنائه
حينئذ من العهد والحفانة
ويشرب بن هذلول الأمر
بالسلا فانه لا يعتبر فيه
التميز قبل البيع بان ذلك
فيه نوع تكليف وعقوبة
فاحتط له (وفي قول حتى
يبلغ) تحسره ولنقص
تعيينه قبل البلوغ ومن ثم

السيد عمن الاعيان ما وافقه (قوله ان اتحد) أي الجزع (قوله اذلا تقرىق) أي المبالاة بكلمه يظهر اه
رشدى (قوله لا يفسخ) أي لا يجوز التفريق بفسخ سم (قوله على ما نقله الخ) اعتمدته النهاية والمغنى
(قوله بحث جمع الخ) اعتمدته النهاية والمغنى حيث قالوا وانتهى كماله الاذرى منع التفريق بوجوه للقرض
وما لك القطعون الاصل الواهب لان الحق في القرض والقطعة باقية في الذمة واذا اعتذر الرجوع في العين
رجع في غيرهما بخلافه في الهبة فاقالوا منعها فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه قال ع من قوله مر
دون الاصل أي فله الرجوع في الام وصوره المسئلة أنه وهب الام حائلا ثم جعلت في يده وانت وابتدأ الواهب
لا تعلق له بالولد أو مال وهبهما له معا لا يجوز له الرجوع في أحدهما لعدم تاقى العلة فيعود على التصو بر
بما ذكر قول سم على منهج نقلين مر وحيث لم يحصل له حقه الا بالتفريق كرجوع الواهب جاز لا يلو
منع من الرجوع لم يحصل له شيء انتهى وحيث حل على ما ذكر لا رد قول سم على ما صاله انه لا ضرورة
للرجوع في أحدهما دون الآخر لئلا يفسد من الرجوع فيهما لان ذلك انما يفسد اذا وهبهما معا ثم اذال الرجوع
في أحدهما أو أملى ما ذكر من التصو فليس الرجوع فيه الا في الام اه ع (قوله بخلافه في الرجوع)
أي لا يجوز زاه سم (قوله في الرجوع) أي بالرجوع (قوله وكلام) الى المسن في انفسى الا قوله والاوجه
الى واذا اجتمع والى قول المتن وفي قولى النهاية (قوله لآب) قال في شرح الروض وان علوا (قوله والجدة)
قال في بيان علت ولهذا قال الشارح وان علوا ولو وجد أحد جاز التفريق بينه وبين أحدهما
لا ينعى بينهما والعبرة بالآب فيمتنع التفريق بينه وبين الآب ولو لم يجد انتهى سم على ج قوله وب
أحدهما هذا هو الظاهر لا ندفع ضرر دينهما مع كل منهما اه ع (قوله وبينه) أي الآب (قوله وجدته)
أي ولدت الام اه نهاية (قوله بانه لا ضرر ورخا الخ) أي فلا يحاسب بل يفرق في الام بين المسئلة والكافرة سم
ونهاية (قوله لاستغنا حينئذ) أي حين اذ يميز وان لم يبلغ السبع اه ع (قوله نكح) أي قوله وبجرم
في النهاية بقوله خروجهن خلاف أحد (قوله ليس لذلك) أي لنفسه يميز بل لعدم محبة تصرفه فاحتاط بن
بقوم بانه اه ع (قوله محايي) أي في باب التقاطع اه نهاية (قوله ويكره) أي التفريق (قوله)
خروجهن خلاف أحد عبارة عنها بغيرها في المغنى لمسا من التشو يش والعقد يجمع اه أي في قوله ما بلغ
عش (قوله ما بعده) أي قوله حتى يبلغ اه ع (قوله اذلا تمنع من ذكر شئين الخ) وهما هنا الصغير
والجنون يعني حكمهما فكانه قال حتى يمر كل من الصبي والجنون وفي قول في الصبي حتى يبلغ اه رشدي
(قوله أيضا بالسفر الخ) حق العبارة بالسفر أيضا بينهما وبين زواج الخ (قوله بالسفر) أي مع الزى والمراد
سفر يحصل معه تضرر والاكتوف سفر لحاجة فينبى ان لا يمنع ثم ما ذكر من حومة التفريق بالسفر مع الرق
على ما تقرر ومما قوله ويزن وحتوة الخ أي بالسفر أيضا فتعومع على ع اه ع (قوله)
ولا بد فيه مر (قوله لا يفسخ الخ) أي لا يجوز (قوله لانه لا بد له) عند بد لا ضرر ورخا في الرجوع في
أحدهما دون الآخر (قوله بخلافه في الرجوع) أي لا يجوز (قوله لآب) قال في شرح الروض وان علوا
وتوله والجدة قال في شرح الروض وان علوا ولهذا قال الشارح وان علوا وجد أحد جاز التفريق بينه وبين
التفريق بينه وبين أحدهما لا ينعى بينهما والعبرة بالآب فيمتنع التفريق بينه وبين الآب ولو لم يجد (قوله)
وان مات الأب بيع وحده عبارة شرح الروض قال الشيخ نعم الدين الباسي وينبغي لومات الآب ان يباع
الولد للضرورة اه (قوله بانه لا ضرر ورخا الخ) أي فلا يحاسب بل يفرق في الام بين المسئلة والكافرة (قوله)
وبجرم التفريق أيضا بالسفر) أي مع الرق والاراضى يحصل معه تضرر والاكتوف سفر لحاجة فينبى
ان لا يمنع ثم ما ذكر من حومة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرر ومما قوله ويزن وحتوة الخ أي

حل التقاطع يجب بان المحرمه بشئ منع تأخير ذلك النقص هنا وحل التقاطع ليس لذلك كإعلم محايي ويكره
ولو يرد البلوغ خروجهن خلافه لا يرد على التمتع التفريق في الجنون وان بلغ لا ينعى فيه قوله حتى يميز ولا يعارضه ما بعده بخلافه
ان زعمه لانه لا تمنع من ذكر شئين وحكاية قولى أحدهما وبجرم التفريق أيضا بالسفر ويزن وحتوة ولها الغير المعين

لامطابقة الخ) اعتمد المذنب (قوله كذا أطلق الخ) عبارة النهاية وأقن الغزالي بامتناع التعريق بالسفورة أى مع الرق وطرده ذلك فى الزوج والحق لا يخالف الامتياز ليس يظهر اه قال الرشيدى قوله مدر ليس يظهر
يحتسب أنه راجع الى تفرقة الغزالي بين الحر والامة أى وانما هو فى التفرق بين المذكور وهذا
هو الذى حرمه شذى الخلفى فوجئ به أن راجع لاصل الطرد لعل أن هذا الذى نقله عن الغزالي من
التفرقة بين الحر والامة من اختصاصه فى شرح الروض عبارة وألحق الغزالي التعريق بالسفر بالتعريق بالبيع
وطرده فى التعريق بين الحر والامة وجنوده وان كانت حرة انتهت قصصه قوله وان كانت حرة أن الحر والامة
سواء لكن عبارة كل من الشهاب بن حجر والاذرى قرائق مانقه الشارح اه وقال عرش قوله وأقن الغزالي
مع عدم دوقه بالسفورة أى ولولغير التلقه وقوله وطرده ذلك الخ وكذا يحرم ان ينزع ولده من أمة ويدفعه
إلى أرضه تحرى سم على منهج وينبغي أن يحصل ذلك إذا ترب عليه ضرر لهما ولا حدهما اه عرش (قوله
الاول) أى بان لم يزل التعريق حتى الحضانة (قوله وألحقهم) أى قوله كبيع لغرض فى النهاية والغنى (قوله
ولم يصح البيع) أى لا يصرف اه نهاية (قوله كبيع لغرض المذبح) خلافاً للنهاية وسم عبارة ثانياً واللفظ
الاول ولا يصح التصرف فى حالة الحرمة نحو البيع ولا يصح القول بان بيعه لمن يقبله الظن أنه يبعه
كذلك لأنه متى باع الولد قبل استغنائه وحده والام كذلك تعين المبلان فقد لا يقع المذبح حلاً أو أصلاً ويوجد
المحذور وشرط المذبح عليه غير صحيح وأولى بالطلان ما صرفى عدم صحة بيع الولد من أمه أو العكس
قبل التمييز بشرط عتقه فليست اه قال عرش قوله مدر بشرط المذبح الخ هذا محله كقوله بعضهم لم يعرف
المشتري أن البائع يذبحه ولا يصح ويكمن ذلك اقتدوا به على المشتري ذبحه فان امتنع ذبحه القاضى
وفرقة المذبح على الفقراء اه (قوله ويبيع مستغن الخ) هذا غير قوله السابق ويكره حديثان هذا فى بيع
الولاء المستغنى وذلك فى ذبح أم الولاء المستغنى اه سم (قوله الاغرض الخ) فيما مر (قوله ومنه) أى
ما يمنع التعريق به (قوله على الواجبة) خلافاً للمعنى كسفر ولها به عبارة والواجبة ما جاز به التسليم فى شرح
منهجه من الحاق الوقف بالعقار ولعله لم ينظر الى أن الموقوف عليه مشغله فى استغناؤه منعه من كل آخر فبقعه
فرق بينه وبين ولده بالاعتناق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه قال الرشيدى قوله مدر بالاعتناق أى
لذى آخره وقوله ولا نظر لما يحصل الخ قال الشهاب سم ولا يخفى ما فيه فان استحقاق الموقوف على مدام يتخلل
المستأجر هو قول المتن (بعلا) أى البيع والهبة أى وغيرهما سائر (قوله له رد القدرة) الى الفصل
فى النهاية الاقوله وان كان ضعيفاً فى زمن الخ (قوله وبئى الضمير الخ) عبارة المغنى قوله بطلا لا الاسوى
كان الحسن اسقاط الالف منه فان الافصح فى الضمير الواقع بعد أو أن يؤتى به مفرداً تقول اذا قلت زيدا أو
عرفا كرمه وقال الولي العراقى والصواب حذف الالف انتهى والاولى ما قاله الزركشى من أنه انما فى الضمير
لان أولئك ويبيع فهو نظيره قوله تعالى ان يكن غنياً وفقيراً فإله أى لهما اه أى وما تقدم من أقصاهم بالافراد

بالسفر أضافهم ممنوع (قوله كبيع لغرض المذبح) كذا فى شرح الروض ووجه نظره أنه قد يتأخر ذبحه أو لا
يؤتى للمشتري فلا يتقدم الضرر وشرط ذبحه تحقيق المقدس وهو نظيره فى باع الأم والولد حيث حرم التعريق
بشرط العقد وقد تقدم بطلانه لأنه غير محقق فالوجه المبلان هنا سواء شرط ذبحه العقد أو لا كنهنا
فلتأمل (قوله ويبيع مستغن مكره) هذا غير قوله السابق ويكره حديثان هذا فى بيع الولاء المستغنى
وذلك فى ذبح أم الولاء المستغنى (قول المصنف وإذا فرق بيع أمه) قال فى شرح الروض نعم ان كسالم البيع
من يحكم بعقده على المشتري فالظاهر كقوله الاذرى وغيره عدم التحريم بوجه البيع كتحصيل مصلحة لخرجه
ولما من جواز التعريق بالاعتناق اه وينبغي ان هتمل بعقده عليه كذلك (قوله ومنه الوقف على
الواجبة) أى خلافاً لما فى شرح المنهج فقد قدم فى الحاق الوقف بالعقار قبل ولعله لم ينظر الى أن الموقوف عليه
يشغله فى استغناؤه منعه من كل آخر فبقعه ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتناق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر
اه ولا يخفى ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه مدام يتخلل المستأجر (قوله وبئى الضمير الخ) العطف بالواو الخ

بشغ أوله وهو الاضغ ويضم فسكون ويقال له الفر بان يضم فسكون وهو معرب وأصله التسيغ والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما
 أفاد قوله (بان يشترى ويضم بعدد درهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أو زمن شياء كما هو قياس ما مر على انه انما أعطاهما لتكوين من الثمن
 ان يرضى السلعة والألفية) بالنصب ويجوز الرفع لا يفي عنه لكن استند غير متصل لان فيه شرط من مقدس شرط الهيا وشرط وقالمبيع
 بتقدير ان لا يرضى فكل ينبغي له ذكر (٣٢٢) هذا والتعريف في فصل ما يبطل ويجيب بان في صنيعة هذا فائدة أي
 فائدة وهي الاشارة الى أن

تما هو في والتي لا شئ ونحوها مما يكون الحكم فيها لاحدا من لا التي تنوب مع كنهانها بمنزلة الواو
 فالاضغ فيه المطابقة وقد يفرد على خلاف الاصل سم (قوله بشغ أوله الخ) وبإبدال العين ه من وقع الثلاث
 فقه مستلغاف معنى (قوله: اصله الخ) أي في اللغة اه معنى (قوله فيما تعرب) ببناء الضم المعقول من
 التعرب عبارة الثانية يقرب له من القرب (قوله كآفاده) أي الاستعمال المذكور قول المتن (درهم) أي
 مثلا نهاية ومعنى أي أو عرضا وظاهرا أن قوله بشترى مثال أيضا (قوله وقد وقع الشرط) أي الا في أنفا
 (قوله قداس ما مر) أي في التنبيه الذي قبل قول المصنف ان البائع الخ (قوله على انه الخ) متعلق
 بقول المتن (يعطى درهم قول المتن) (السنة) السابعة بالسك على وزن سدس ومشتريه كثرين الخارج والبضاعة
 والرفع على وزن سبعة مائة سم (قوله مرد المبيع) عبارة النهاية المبيع اه بلا م قال عرش أي العقد اه (قوله
 ان لا يرضى) أي ان لا يرضى بها نهاية ومعنى (قوله قبل الخ) ومن قاله المحلى والمعنى (قوله ويجيب الخ) نفسه
 مائة اه سم (قوله مغاير) أي أمر مغاير (قوله في الفصلين) أي فصل ما يبطل وفصل ما لا يبطل (قوله
 فالح) أي التعريف ويبيع العسرون اه نهاية (قوله الذي الخ) عبارة النهاية ولو قدمه ما لغت ذلك اه
 (قوله قد يجيب الخ) عبارة الفسنى (فائدة) المبيع ينقسم الى الاحكام الخمسة وهي الواجب والمحرم
 والمنسحب والمكروه والباطل فالواجب كبيع الولي مال اليتيم اذا تعين بيعه مع بيع القاضى مال المفلس
 بشرط ما الخ (قوله مال المولى) متعلق بضمير المبيع في تعين ودرم مائة (قوله ولا يضطر الخ) عطف
 على مال المولى (قوله ومال المحجور) جملة حالية (قوله والا) بيان كل المال اطلق التصرف (قوله مطلق
 الخليل) في صدقة بالاباحة الكافية كما هو ظاهر وان حصل المال بالوضع في الغنم أو غيره نظر اه سم (قوله
 كالبيع بمعاينة) فيقال الماطوب لمعاينة الفسق العبدلان ان يقال اشترى عليها وهي مطلوبة كان
 مطلوباه عرش (قوله وعليه يحمل) أي على عدم العلم بالمعاينة (قوله اه) أي في تقسيم البيع الى الاحكام
 الخمسة (قوله وذلك) أي قولهم المذكور (قوله قد محمود) تركيبه في (قوله الباعة) جمع بائع مفعول
 ما كسوا بصيغة الامر (قوله وفي زمن نحو الفسالة) عطفا على معاينة في قوله كالبيع بمعاينة (قوله

فائدة وهي الاشارة الى أن
 التفسير في ما يختلف في
 ابطاله وهذا لما ثبت في
 النهى عنه شئ كما في منزلة
 مغاير لما في الفصلين فالح
 لفائدة هذا الذي لو عدم
 يتنبه على ان هذا قدم
 اجلا في البيع والشرط
 * (تنبيه) قد يجيب البيع
 كما اذا تعين مال المولى أو
 المفلس أو لا يضطررا اشترى
 والمال المحجور والفقير واجب
 مطلق التمسك وقد يندب
 كالبيع بمعاينة أي مع العلم
 بها فيما يظهر والام ثبت
 وليس به يحمل جميع المبرور
 لا ماجور ولا محجور وان كان
 ضعيفا فان قلت يمكن حل
 ندب المعاملة به ناهي قولهم
 يسمن اشترى ما يتعلق
 بعبادة ان لا تكس في غنه
 قلت لا يمكن ذلك لان لها
 في صحابة البائع وذلك في
 بمعاينة المشتري على أن الذي
 يتبعه ندب المعاملة للمشتري
 أيضا مطلقا ذكرهم ذلك
 انما هو بالنسبة لا كدية
 لا لعدم التدب في شرعا
 لغدير عبادة بمعاينة
 قياس ذكرهم ندبها للبائع
 مطلقا ندبها للمشتري
 كذلك فان قلت يصدق

قال ابن هشام في قوله: الفسق وغيره باقراد الهام من قوله

نكرة قابل المؤنرا * أو واقع موقع ما قد ذكرنا

وغيره معرفة قائمه وفرد الضمير على المعنى كما تفرد الاشارة اذا قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم باي
 الارض جعوا هلته معلقاته أي ذلك قال ولا مع الجواب بان أو يفرد به الضمير لان ذلك في أو
 التي للشئ ونحوها مما يكون الحكم فيها لاحدا من لا التي تنوب مع كنهانها بمنزلة الواو اه وهو صريح في
 ان الاصل المطابقة بعدا والتي لتتنو م وان افرد انما هو على خلاف الاصل بالنظر للمعنى ولا شئ أن أوها
 لتتنو بيع ولا يجازي في عبارة المصنف أصلا ولا يحتاج الى جواب أصلا ويجوز ذلك في نظرها كقوله الا في
 في الاجازة ودية أو شخص معين وقد صرح في الفسنى نقله عن الابدري وقال انه الحق ويوجب المطابقة
 بعد أو والتي لتتنو بيع ونقلنا عبارة في باب الاجازة: ازمعبارته المذكورة (قوله بالنصب) أي والافتسكون
 هبة وقوله ويجوز الرفع أي والألفية هبة (قوله ويجيب) فيه مائة (قوله مطلق الخليل) في صدقة بالاباحة

عليه حيث أنه مبرور وقلت مجموع انما المبرور من أخذ ماله لنحو آفة له أو عدم قصد محرم ومنه في الله سبحانه دون مثله
 فان قلت ينبغي ذلك كحديث ما كسوا الباعة فانه لا خلاف لهم قلت هذا حديث ضعيف وبفرض حسن فهو ودطره منها تاني جبريل
 فقال بالمجدد كس عن درهم فان المبرور لا ماجور ولا ينافي به يحمل على من لم يقصد بمعاينته فغنى بئني له مما كسهم دون
 من يقصد ذلك لكن الاجابة ان قصد المعاملة سكتا لكن كونها فيما يشترى للعبادة آكد وفي زمن نحو فلا هو قد يكون

كبيع العينة وكل بيع
اختلف في حله كالبيع

الفرجة عن الزاوية
دور مكتوب المحض ولا يكره
شروطه على المتدبر كبيع
والشراء بمن أكرهه
حرام ومخالفته الفرض
في بيعه في الاحياء شاذة كقبي
المجموع وكذا سائر معاملته

ولحق بذلك الشرع لا
من سوق غلب فيه ابتلاط
الحرام بغيره ولا حرمه ولا
بطلان الا ان يتيق في شئ
بغيره من وجه ما واخرامه
أشتر منه والجائز باقي
ولا ينافي جواز عده من
فرض الكفايات لان
فرض الكفايات جاز الترك
بالنسبة للأفراد

*) (فصل) في تقرب
الصفة وتعدد وتفرق
اما في الزيادة أو في النقص
أو في الاحكام وقد ذكرها

كذلك وضابط الاول ان
يشمل العقد على ما به
بيعه وما يصح فاذا (باع)
في صفة واحدة (اخلا وخرا)
أشياء زخر (أو) باع
(عبد وحر) أو (باع عبده
(وعبد غيره) أو (باع
مشترا بغيره) أو (أخر)

أي الشريك (مع) في ملكه
في الاخر) وبطل في الاست
اعمله لكل منهما حكمه
سواء أقال هذين أم هذين
الذين أم القسنيين أم اخل
واخر والقرن والخر بخلاف
عكسه على ما بينته في شرح
الارشاد الصغير لان العطف

كبيع العينة وفي حواشي الجاهع العلقى ما فيه العينة بغير العلم بها واسكان التحقير بالزوت هو ان
بيعه عينا بغير كثير موجل وبسليمه اشتر بشره بجماعته بتقدير ليس في الكثير في ذمته أو يبيعه عينا بغير
تقدير بسليمه اشتر بشره بجماعته بغير كثير موجل وسوا بعض المتن الاول ولا انتهى اه ع (قوله والاختص)
قبل منه يقال العتق لان كلامه لا يبيح وقيل انه بدل لانه لا يبيح له ان يبيعه كحماها الراقي عن الصبر اه معنى
(قوله من أكره له الخ) أي كالمعتق والاسكن والمحضين والذي يضر به الشهيرة الزل والارض اه
كردي (قوله من أكره له حرام) أي وفيه حرام ولم يتحقق ان المأخوذ من الحرام والافرام اه معنى
(قوله ومخالفه الفرض في ما الخ) أي حيث قال بحرمته (قوله والحرام مر الخ) الانسب وقد يحرم ككثر
ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي في قوله وقد يباح وهو ما يبق

*) (فصل) في تقرب في الصفة (قوله في تقرب في الصفة) أي قوله ويجري في النهاية والمغنى الاول بخلاف
عكسه الى ويشترط (قوله أو في الاحكام) أي في اخلاف الاحكام في نهاية (قوله كذلك) أي على هذا
الترتيب (قوله وضابط الاول) أي التي التفرق في الابدل قول المتن (أو مشتراكا) شامل لما ذاهل قدر حصته
حال البيع وهو موافق لما يأتي من الروايات سم على وجه ظاهره سواء باع الكل أو البعض وهو به مسمومه
مناف لما سبق في شرح مر قول المتن الخمس العلم من استقرب عدم الصفة في بيع البعض وقد يجعل
ما هنا على ما سبق من الصفة في بيع الكل دون البعض فلا منافاة بينهما في معنى في اثنائه كلامه بعد قوله عبارة
الروايات التي آتت على ما مضى والمحصل ان ما يصح فيه البيع لا بد ان يكون معلوما بالصدق والام بصحة
البيع وأما الاخر فيكون العلم به ولو بعد ذلك فالشرط في إمكان علمه ولو بعد ذلك أهمل انتهى اه ع
ويأتي في آخر السواد ما يصرح بأنه لا يضر الجهل بخصته عند العقد قول المتن (في ملكه) أي التحصيل والاشارة
وبعده وحده ضمن المشتري اه معنى (قوله بخلاف عكسه) واعني في النهاية والمغنى وسم وقال الشهاب
الرملي عدم الفرق بين تقدم ما يصح بيعه واخره كبيعك هذا الخ وهذا العبد (قوله لان العطف) أي
المعطوف (قوله ومن ثم قال الخ) وليس هذا كقائل بصفة الشهاب الرمي لياسه وانما قد اسسه ان يقول هذا
الخ مسموم ملك وعبد فانه لا يصح بخلاف نحو بيع لما خر والعبد فانه يصح في العبدان العاقل في الاول
عالم في الثاني وقدا في السطو ان يقول طلق نسائه العالمين وزوجي فانه يطلق في هذه الحالة نهاية

كأخر ظاهر وان حصل الملك بالوضع في الغم وغيره نظر (قوله كبيع العينة) قال في الوض وهو ان يبيعه
عينا بغير كثير موجل وبسليمه اشتر بشره بجماعته بتقدير ليس في الكثير في ذمته ونحوه اه

*) (فصل) في قول المصنف (أو مشتراكا) شامل لما ذاهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي من
الروايات (قوله على ما بينته في شرح الارشاد الصغير) عبارته اما اذا قدم غير الحلي كبيعك الخ والقرن فيقول
فيهما على الاول جملة لان العطف على الباطل باطل كقبي نسائه العالمين طلاقا وانما زخر وحيث قال وتيق في
تأجيل غير واحد للصفة في القرن تقدم الخ قلت هذا ليرد التمثيل لان غير قلت شرح السبكي في بيعك هذا ثم
هذا بأنه لا ترتيب بينهما في وقوع القول فمما عا به يعلم ان المذاول على القول وان ما هنا ليس كالطلاق
اذ لا يقول فيه قلت القول انما يعتبر حيث صح الاعجاب والايجاب هنا باطل لان قوله به يتناول وقع باطلا
شرعا فصار قوله والعبد باطلا لأنه لا يقع له عامل حيث وقع القول باطلا ايضا ثم ذابض القياس
من حيث ان لا تقدم فيه لفظ باطل شرعا فصار بعده باطلا ايضا لعدم عامل يقوم به يجعله مقبدا شرعا
فتأمل اه وأقول للمتنع قوله لان قوله بيعك الخ وقع باطلا فصار الخ بأنه ان اراد ان يبيعه بغيره باطلا
مطلقا فهو بمنزرة أو بالنسبة للمعطوف عليه فسلم ولا يلزم منه بطلانه بالنسبة للمعطوف ايضا ذلك لان
معناه متعدد بعدد معمولاته بالنسبة لبعض المعمولان لا يقتضي بطلانه بالنسبة لبعض المعمولان يؤيد
ذلك ان قولك سائر بدوع وقد يكون كاذبا بالنظر الاول صادقا بالنظر الثاني فعمل ان العامل متعدد بعد
معمولاته لا يمتنع حكمه باعتباره واحد حيث يقع قوله لانه لم يبق له عامل الخ وأما عدم الوقوع في مسيئة

على المتنع متنع ومن ثم قال نسائه العالمين طلاقا وانما زخر وحيث لم يطلق

ومعنى وسم (قوله أيضا) أى كاشتراط تقدم ما يصح به مودة مرماه (قوله من العقود) أى كان آخر أو
أعرا أو به مستر كإعترافه شريكه اه عش (قوله والحوال) أى كان طلاق زوجته ورجعة غيره وبغير
أذنه فيصير زوجة فقط (قوله وبغيرهما الخ) أى الأقيما إذا كان كل واحد قادرا للعقد لكن امتنع لأجل
الجميع كمنكاح الاختين فلا يجزى فيهما اتفاقا نهاية وسم (قوله كالشهادة) أى كان شهدا لجانبى وبعضه

الطلاق المذكور فيجوز أن يسميه الله من عطف الجبل وجملة طلاق زوجته وهى رأ وتبناز وجبى لم يتم لعدم
ذكر كلف الطلاق فما وقد روى أن يترجم حوايه فليست له فان هذا الزوجية مع عدم قولهم لأن العطف
على الباطل باطل والأحسن أنه ليس ثم عامل فصم بالنسبة للمعطوف بخلافه أو الذى ذهب إليه شيخنا
الشهاب الرضى أن القياس ليس يصح لأن تغير نساء العالمين طوالى وأنت باز وجبى انما هو قولك هذا الخ
ميسع منك وجمدى هذا نقول فيه بالطلاق وأما بعدنا الخ والحق فليس نظيره وانما هو نظير طلقت نساء
العالمين ووجبى نقول فيه وقوع الطلاق اه ويؤخذ من الفرق بين ما هنا وما أذهنا عمل صحيح بالنسبة
للمعطوف فلا كذلك هناك فتأمل اه (قوله ويشترط أيضا العلم بها) يسبق إلى الالفه ان المراد العلم
حال البيع وقد يؤيد به ان الشرط انما اعتبر بحال البيع وقوله كى يأتى في بيع الارض مع بدها إشارة إلى

ويشترط أيضا العلم بها
ليأتى التوزيع الألفى
فان جهل أحدهما باطل
فهيما كى يأتى في بيع
الارض مع بدها ويجزى
تفريق المصققة في غير
البيع أيضا من العقود
والحوال وبغيرهما كالشهادة

قول المصنف الألفى في باب الأصول ولو باع أرضا مع بدها روى لا يفرد بالبيع بطل في الجميع وقال الشارح
هناك (قوله لا يفرد بالبيع) مانعه أى لا يجوز ورود دعواه كيدلزم روى أو تغير بعد روى يسما وتزعله
أخذه كالمواظبة على البطلان بالجهل بأحد المقصودين لتعذر التوزيع اه وقال الاسنوى هناك
والبذر الذى لا يمكن افراده هو ما برأ أو تغير أو امتنع عليه أخذه فان روى يتغير ودرعى أخذه فلا تنفى
جمته اه وهذا الكلام صريح فى أنه اذا لم يربط بدها بغير روى وقدر على أخذه بعد ذلك علم أنه اذا قدر على أخذه
أمكن التوزيع مع وفى الأوله روى باع مع بدها ويجوز لا يضمن واحد بطل البيع فى السك لتعذر التوزيع
اه وقضيت ذلك اعتبارا بامكان التوزيع بحال البيع لكن فى العباب جعل من هو المسئول ببيع معلوم
ويجوز تخلف معرفته كبرى وبغيره اه ووافقنا تقدم فى شرح الخامس العلم عن الروى فى قول
الشارح هناك مانعه وقول البغوى فمن باع عصبين مشتركة وهو يجمل قدره لا يصح لأنه مجهول لكن قطع
الفتاى بالحقه وحوى علمها فى البحر فقال أى صاحب البحر باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حقه ثم عرفه
صعلا من تناوله البيع لفظا معلوم ودله قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عديدها صغى الباقي ولم
يفضلوا بين ان يعلم البايع قدر نصيبه فيه أم لا اه والذى يغنى ترجمه كلام البغوى ومعرفة البايع قدر حصته
بعد البيع لا يفيد لنا تقرير من أن الجهل عند البيع مؤثر وان عرف به وماذا كره من كلام الاصحاب لا دليل
فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حقه فى نفسه وهو كالحق ما تقدم هناك والذى يظهر ان مسئلة البغوى
غير مسئلة الروى وبأن صورته الأولى بيع قدر حصته فقط فالجهل بما يصير البيع مجهولا وصورة الثانية
بيع الجميع فالبيع معلوم اغفلوا الثمن كذلك ولا يضر جهل ما تضمنه حال العقد كفى سائر صور تقرير
الصقفة فان ما تضمنه ما تضمنه فيه البيع غير معلوم حال البيع وهذا الكلام مبنى على أن كلام الروى يأتى فيما
اذا باع بغير ان الشرط بدها كالمواظبة عليه ووقتر بدها يمكن جعل ما تضمنه من الاقاراع ما اذا لم يمكن العلم
بالمجهول بعد ذلك والحاصل ان ما تضمنه فيه البيع لا بد ان يكون معلوما لحال العقد والالم يصح فيه البيع وأما
الاخر ففى العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه ما يمكن علمه ولو بعد ذلك لم ينعى على هذا فنقول الشارح فان جهل
أحدهما بطل فلهما أى جهل أحدهما مطلقا أى حال العقد وبعده بان كان لا يمكن معرفته بعد العقد وقوله
كباقي في بيع الارض مع بدها يفتى تصويروا على ما تقر بما اذا لم يمكن معرفته البذر بعد ذلك لا يوافق
ما تقر فان ثبت نقل هناك بالطلاق فيهما وان أمكن معرفة البذر بعد كذا والها الذى تقر ويستند
يمكن ان يجاب عنه تقدم عن الروى بأن حصصة الشرطية معلومة بالمتاهدة فى ضمن معلومة بالجهة وانما
المجهول خبر قدره انما يقرر (قوله كالشهادة) أى لا يثبت إذا كان كل واحد قادرا للعقد لكن امتنع لأجل

ويصح عوده لبعده بعد بيعه لغيره الصفة فيما يذن الآخر كمن يحله ان فصل الثمن وحيداً فده تعدد العقود ذلك لا يضر في المفهوم فان قلت
 يشكل على ما ذكر في عبده وبعد غيره بل وعلى ما يأتي من ان الصفة الحل بالصفة السمي باعتبار قيمتها قوله لو باع عبد مائة من واحد
 لم يصح للجهل بحصة كل عند العقدان (٢٢٦) التقويم تخمين وهذا يعني فيما هنا ان تعدد العقود الذي صح البيع فيه ما يقابله يجوز
 عند العقد في الفرقات

عبد مائة بدينار لم يفصل الثمن أو يصح لان العقد واحد وكل من البيع والثمن فيه معلوم فلا يراجع
 اه سم أقول وظاهر اطلاعه الثاني (قوله عوده) أي قول المتن بغرض شريته (قوله له) رده بعد غيره
 أي أياً مضياً لم يكد ما شتره (قوله باذن الآخر) والاولى باذن الغير (قوله وحيداً فده تعدد العقود) أي
 فليس مما نحن فيه لان الكلام في الصفة الواحدة (قوله وذلك) أي تعدد العقود بشئ اه كردى (قوله
 لا يضر) فانه يصدق أنه اذا اذن كان الحكم بخلاف ذلك (قوله على ما ذكر الخ) أي من الصفة بعبده
 وبالطلان في عبده غيره (قوله قوله لم يصح الخ) فاعلى بشكل (قوله وهذا بعينه) أي الجهل المذكور (قوله
 ما يقابله) يجوز الخ (قوله خبره) بعبده (قوله عند اختلاف المال) أي تعدده (قوله لما يأتي) أي أعنا
 (قوله يمكن ذلك) أي في مسئلة بيعهما بدينار واحد (قوله وذلك) أي الجهل المذكور (قوله وذلك)
 أي كون ابطال أحدهما ترجيحاً لا مرجحاً بقوله والمرج الخ تفسير ما قبله وقال ع ش المشار اليه دوام النزاع
 اه (قوله على أن لا يؤثر الخ) هذه العلاقة مما يقتضى من الحب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله بل
 وعلى ما يأتي من الحلان حاصل هذا الاشكال م صرح الجهل بالخضوع حاصل هذا الجواب انما يصح لاننا نظرنا
 للجهل لم يصح فتمسكه لطف فهم تعرفه فان فسد مقتضى الحاجة لطف الفهم اه سم (قوله مطلقاً) أي في القسم
 الاول وغيره (قوله وهو) أي الحصة والقسم (قوله على ذلك) أي الفرق المذكور (قوله في بعته) هذا
 القطع في هذه المسئلة تحت قدمناه في الشرط الخامس من شروط البيع اه سم (قوله التعليل)
 فاعلى بشكل (قوله ما راجع الخ) أي عقب كل صاع بدينار اه كردى (قوله فتعذر التوزيع) نظره
 سم واسمع قول المتن (فيخبر المشتري الخ) أي وان كان الحرام غير مقصود للعوق الضرر للمشتري مر
 وهو الاوجه خلافاً لما قاله شيخ الاسلام في شرح البيهقي من أن تعليل الخيار كان الحرام مقصوداً فان كان غير
 مقصود كعدم الظاهر وأنه لا خيار له لأنه غير مقابل بشئ من الثمن انتهى اه سم وعش (قوله فوراً)
 وفاقا للمعنى والنهاية والمنسحق (قوله فوراً) أي قول المتن ولو جمع في النهاية الاقوله يستلزم أن خربت (قوله
 ان جعل ذلك) أي فلو كان عالماً فلا خيار له لتقصير نهاية معنى (قوله فان أجاز العقد) أي أو قصر بعده
 (قوله عنده) أي عند العقد يصدق المشتري في دعواه ذلك أي الجهل لأنه لا يعلم الامن ولان الاصل عدم
 واحد وكل من البيع والثمن فيه معلوم فلا يراجع (قوله على أن لا يؤثر الخ) هذه العلاقة مما يقتضى منها
 العجب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما يأتي من الحلان حاصل هذا الاشكال م صرح في الحل مع
 الجهل بالخضوع حاصل هذا الجواب انما يصح لاننا نظرنا للجهل لم يصح فتمسكه لطف الفهم تعرفه فان فسد مقتضى
 الحاجة لطف الفهم (قوله في بعته) هذا القطع في هذه المسئلة تحت قدمناه في الشرط الخامس من شروط
 البيع (قوله فتعذر التوزيع) سم ورتب التعذر على التفاوت بالخيار وغيره لكونه حاصل التعليل بقوله لان كل
 اثنين الخ في بيعهم من وجهين أحدهما ان التعذر انما يرتب على التفاوت ولو كان اعتبار القيمة وليس
 كذلك وانما هو باعتبار مجرد العدد كدهم م صرح بقوله الباطح كل اثنين بدينار وانما هذا التفاوت
 موجود في كل شاة بدهم لاحتفال كل شاة بالخيار وغيره من جهة كانه مضمون استحالة في الشرط الخامس
 وزيادة الاحتفال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله أو يختلفان لا أثره ولا يقتضى فرقة بينهما (قوله
 المنصف فيخبر المشتري ان جعل) قال شيخ الاسلام في شرح البيهقي من ان كان الحرام غير مقصوداً فلا يظهر أنه
 لا خيار له لأنه غير مقابل بشئ من الثمن كما مر اه وفيه نظر للعوق الضرر للمشتري انتهى مر وفي شرحه
 هو ان مقتضى شرح البيهقي ثم قال الاوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلاً انتهى (قوله المنصف فان أجاز

يفرق بان الجهل عام يخص
 كل من عينين بمتصفقة
 واحدة انما يؤثر ويظهر
 اليه في العقد عند اختلاف
 المال وعدم المرجح
 يأتي كمال تلك لان ابطال
 أحدهما ترجيح لا مرجح
 فتعين بطلانها لتعذر
 صحتها لما يلزم لجهل
 الجهل عام يخص كلا ابتداء
 وذلك يستلزم دوام النزاع
 بينهما لا غاية وأما
 مسئلتنا فليس فيها ذلك
 والمرجح لا يابطل ما عدل الحل
 موجود فهذه لم ينقل
 للجهل عام يخص وان فرض
 انه عند العقد كافي ببيع
 سيف وشقص مشغوع
 بالنف كجاءت فتمسكه على أنا
 لو نظرنا لهذا الجهل لم يثبت
 تفريق الصفة مطلقاً لأنه
 يلغى به النظر للحصة باعتبار
 القيمة فهو مجهول عند
 العقد ويؤدي للنزاع
 فان قلت بشكل على ذلك
 التعليل المشار في بعته
 هذا القطع أو لا يثبت كل
 اثنين بدهم من أن فوز
 بدهم على قيمته ما يؤدي
 للجهل فتنازل والبيع اعتد
 المال كلف يفرق بان
 البيع هنالك ينعين أصلاً
 لان شكل اثنين فرض

مقابلتهما بدينار بمقتضى انهما من الخيار أو غيرهما أو يختلفان فتعذر التوزيع سم من كل وجه متفارقة في مسئلة
 ومسئلة فتعذر من سلبه التوزيع في بيعهما من الأمن من نزاع غاية له وأذا صرح في مسئلة فقط (فيخبر المشتري) فوراً (ان جعل) ذلك
 لغيره بتفريق الصفة عليه عذره بالجهل فهو كعيب ظهر (فان أجاز) العقد وكان عالماً بالخيار سم عنده

الأرقام

(ف) الذين (يحسمون) المسيحي

باعتبار (الآخر) في مبدئين

بطل البسيع في أحدهما وفي

المشترك السابق لانه لا حاجة

في هذين النوعين الى النظر

القبية ولوضوح الرادلم

يبدأ باهم كلامه بآثار

القبية في اوضاعه على الرادلم

المتقوسين فاكتر باعتبار

المتقوسين ان كان لهم قبية

أول يمكن لاحدهما كالمشر

والآخر والخبر بعد التقدير

الآتي في ذلك لا يشتهرهما

الذين في مقابلته معهما فلم

يجب في أحدهما الاستعانة

فلا يرى العلانية في غيره

ماتين فالخبر ثالث النعم

وبحله ان كان الحرام

مقصودا والا كلام صفي

الآخر حرك النعم على الوجه

و يتسدر الحرفة والنبوة

مذكرة والخبر خلاصا

لعدم إمكان عوده اليه

والخبر يرتفع بظهور كبر

وصفرا خلاصا في زعم

تقدير كبره بشر في ذلك

اضطراب ينتسج الجواب

هذه في شرح الارشاد ثم

رأيت بعضهم يجعل منع

التفاضل وأجري ما في كل

باب على ما فيه في المحاصلة

انما لم يرجع اليه في التقويم

عند من يرى قسمة لان

الكافر لا يقبل خبره أي

ومن شأن البسيع أن يكون

بين مسلمين يحسمون قسمة

الخير عند أهلها من الكفار

ورجع اليه في الوصية

لصحتها في حق من يخضع اليها

البيان القديمة على عدل الراس

فهي باعتبار اعتبارها في شرح

الاشارة ان هذا الكلام صريح في انه يكتفي العلم

بالخبر وتولي بعد العدة ولا يشترط العلم بحال العقد وأنه صريح

في إضافة أنه يشترط ملاحظة قولهما لا

يصح فيه البيع ومعهما في حله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه

في حله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله حال العقد حتى

يبلغ ما يصح فيه في حله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله

حاله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله حال العقد حتى

يبلغ ما يصح فيه في حله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله

حاله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله حال العقد حتى

يبلغ ما يصح فيه في حله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله

حاله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله حال العقد حتى

يبلغ ما يصح فيه في حله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله

حاله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله حال العقد حتى

يبلغ ما يصح فيه في حله حال العقد حتى يعلم ما يصح فيه في حله

(ولاحض البائع) وان جهل لتقصيره ببيع مال كالعذرة بالجهل نادر (و) مضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الأفراد بالعقد أي أراد العقد عليه وحده من ذلك ما (أو) باع عبده (أو) عبدا أو دارا (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصور أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فينسخ العقد فيه وتسرى حصة في الباقي فيسقط من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التلف ومضى في التلخيص اعتبار الإخلاء فبدأت ذلك ههنا وأضاهى كذا في مثل تلف (٢٢٨) بعضه وانما (لم ينسخ في الآخر) وان لم ينقصه (على المذهب) مع جواز التمسك بها لاعتبار طرقة

فلم تقصر كالأجرة - قوط
بعض لا يرش العيب يخرج
بأنه ما يفسد بالعقد
سقوط المبيع وعلى عيبه
واضطراب سقف الدار
وتجوها فلا ينسخ فيها
اذ لا تنسخ بذلك لبقاء
عين المبيع والبدل الأضرار
وبأن السقف وتجوها لا
يقدر بالعقد فتوابعها لا
لوجوب الانفساخ بل الخیار
ليرضى بالمبيع بكل الثمن
أو يقص ويسترد الثمن
بخلاف الأول فإن أفراد
الثالث بالعقد وان أوجب
الانفساخ فيه لا يوجب
الأجرة بكل الثمن (نسخ)
يتخير
بين نفع العقد والأجرة
لتبعض الصفقة تسمية (فان)
أجاز فبالصفة لتخير ماس
آثقا (قطعا) . . . ما هنا
كأصله وفي الرتبة كصالحها
من أي الحق طرد القولين
فيه ولعله الأقرب للاختيار
للبائع وكان وجهه عدم
تقصيره وجهه وتفرق
صفقة الثمن عليه أن الثمن
غير منظور إليه أصلا
فاغترقره فوالماله
ينفسر فيه ما لا تعرف
الابتداء بخلاف الثمن فانه
المقصود بالعقد فارتفع ربه واما (ولو جمع) العاقد والعقد (في حقيقة تختلف) الحكم كما هو قيس كعدم هذا وأمرتك موجود
هذه سنة بالبر وجهه اختلافهما اشتراط التوقيت فهو (وطاقتهم) فتنسخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) أجاز (وسلم) كأمرتك هذه
وبذلك كذا في ذنبي سلبك بدلا لا اشتراط قبض العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (بمعنى الأظهر) كل منهما يقبل من المسمى إذا
وزع على قبض المبيع أو السلم فبأمر الدار كمال (و) وزع المسمى على قبضهما (وتسمية الأجرة بغير صحيح لانها في الحقيقة قيمة لا نفع وجهه

على الخلاف كذا (قول المصنف كالأجرة) عبارة الرز وض كبيع وأجازة أو سلم أو نكاح
المقصود بالعقد فارتفع ربه واما (ولو جمع) العاقد والعقد (في حقيقة تختلف) الحكم كما هو قيس كعدم هذا وأمرتك موجود
هذه سنة بالبر وجهه اختلافهما اشتراط التوقيت فهو (وطاقتهم) فتنسخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) أجاز (وسلم) كأمرتك هذه
وبذلك كذا في ذنبي سلبك بدلا لا اشتراط قبض العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (بمعنى الأظهر) كل منهما يقبل من المسمى إذا
وزع على قبض المبيع أو السلم فبأمر الدار كمال (و) وزع المسمى على قبضهما (وتسمية الأجرة بغير صحيح لانها في الحقيقة قيمة لا نفع وجهه

موجود في كل العقود فتقضي أن كل عقد من كذا من غير استثنائه اه رشيدي (قوله ولا أترأخ) دلل على
مقابل الاظهر القائل بالاطلاق فيها (قوله لما قد يعرض الخ) ما واقع على الفسخ والانقضاء المعلومين
من الناقم و (قوله لا اختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض اه رشيدي (قوله لا الجهل عند العقد) قديال
الجهل موجود عند العقد قطعاً وان يعرض ما ذكره الآن يقال هو وان كان موجوداً عند العقد لكن لا ينظر
اليه الا حين يقاء أحدهما ويقطع الآخر أما اذا بقيت القصد المجموع فلا حاجة الى التوزيع المترب
عليه الجهل سلطان وسم (قوله لا الخ) على قوله ولا أترأخ (قوله غير ضار الخ) أي لا تغتفرهم في غير
ذلك كسئلة الشقص المذكورة اه عشي (قوله فعل) أي من قوله ولا أترأخ سم وعشي (قوله مع
عدم دخولهما) أي العينين اللذين اختلفت أحكامهما اه عشي (قوله ولا يختلفان) غرضت بجهتين
اه سم (قوله في ذلك) أي فيما يرجع للفسخ والانقضاء (قوله أو رد عليه) أي على ما في الضابط من
قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد اه رشيدي ويجوز أن يرجع الضمير لقول المصنف ولو جع
صفتا الخ (قوله على الإجماع) أي وما اذا كان معينا فيصير العقد فيما قطعاه عشي ورشيدي (قوله
من القاعدة) أي التي حوى في صفات البيع فيها القولان السابقان اه عشي (قوله ومع شمول كلامه الخ)
عطف تفسير (قوله لا غنا مناه عنه) قد يقال للمثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد غير الاعتراض
الآن لا يكون قوله كما هو في بيع الخفض التمثيل بل قد كان يعربسلا وفيه انه لا يترتب على ذلك مع مخالفة
الظاهر وكتب شيخنا العلي لمسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدتين وقال غيره في شرح
الراشدين جبهه ما يجمع عقد واحد يختلف في الحكم كقوله باع صاعاً من الشعير وثو باصاع حنطة فان ما يقابل
الحنطتين الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قاله في قضية كلامه
الارشاد أن ذلك ليس من تفرق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله عقدتين لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا
وقال الشارح في شرح الراشدين ما نصه ولا بد على تقييده بالعقدين ما يوجب بشرط الخيار في أحدهما
بعبه أو أكثر من الآخر فانه وان كان من صور تفرق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن
الاختلاف هتافي الامرات تابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما يوجب باصاع شعير وثو باصاع
وفان اشترط قبض ما يقابل الحنطتين الشعير أمرنا به أيضاً انتهى في قسائل اه سم عبارة النهاية والحق
وشمل كلام المصنف أي في اعمالي ما اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع بر وثوب
(قوله الجهل عند العقد الخ) قد يقال للجهل المذكور موجود قطعاً عند العقد وان لم يعرض ما ذكره الآن
يقال هذا الجهل انما يفتش المصنف احتجاجاً للاعتذار عنه ذائق أحدهما وسقط الآخر لانه حينئذ يصير
المقصود الباقي دون الساقط فينظر للتوزيع بخلاف ما اذا بقيت القصد المجموع فلا حاجة الى التوزيع
لترتب عليه الجهل المذكور حتى يلتفت اليه (قوله فعل) أي من قوله ولا أترأخ (قوله ولا يختلفان)
ان غرضت بجهتين (قوله انما هو لا غنا مناه عنه) قد يقال للمثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد غير
الاعتراض الآن لا يكون قوله كما هو في بيع الخفض التمثيل بل قد كان يعربسلا وفيه انه لا يترتب على ذلك مع مخالفة
الظاهر وكتب شيخنا العلي لمسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدتين وقال غيره في
شرح الراشدين جبهه ما يجمع عقد واحد يختلف في الحكم كقوله باع صاعاً من الشعير وثو باصاع حنطة فان ما يقابل
الحنطتين الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قاله في قضية كلامه
الارشاد أن ذلك ليس من تفرق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله عقدتين لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا
وقال الشارح في شرح الراشدين ما نصه ولا بد على تقييده بالعقدين ما يوجب بشرط الخيار في أحدهما
بعبه أو أكثر من الآخر فانه وان كان من صور تفرق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن
الاختلاف هتافي الامرات تابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما يوجب باصاع شعير وثو باصاع
وفان اشترط قبض ما يقابل الحنطتين الشعير أمرنا به أيضاً انتهى في قسائل اه سم عبارة النهاية والحق
وشمل كلام المصنف أي في اعمالي ما اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع بر وثوب

موجود في كل العقود فتقضي أن كل عقد من كذا من غير استثنائه اه رشيدي (قوله ولا أترأخ) دلل على
مقابل الاظهر القائل بالاطلاق فيها (قوله لما قد يعرض الخ) ما واقع على الفسخ والانقضاء المعلومين
من الناقم و (قوله لا اختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض اه رشيدي (قوله لا الجهل عند العقد) قديال
الجهل موجود عند العقد قطعاً وان يعرض ما ذكره الآن يقال هو وان كان موجوداً عند العقد لكن لا ينظر
اليه الا حين يقاء أحدهما ويقطع الآخر أما اذا بقيت القصد المجموع فلا حاجة الى التوزيع المترب
عليه الجهل سلطان وسم (قوله لا الخ) على قوله ولا أترأخ (قوله غير ضار الخ) أي لا تغتفرهم في غير
ذلك كسئلة الشقص المذكورة اه عشي (قوله فعل) أي من قوله ولا أترأخ سم وعشي (قوله مع
عدم دخولهما) أي العينين اللذين اختلفت أحكامهما اه عشي (قوله ولا يختلفان) غرضت بجهتين
اه سم (قوله في ذلك) أي فيما يرجع للفسخ والانقضاء (قوله أو رد عليه) أي على ما في الضابط من
قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد اه رشيدي ويجوز أن يرجع الضمير لقول المصنف ولو جع
صفتا الخ (قوله على الإجماع) أي وما اذا كان معينا فيصير العقد فيما قطعاه عشي ورشيدي (قوله
من القاعدة) أي التي حوى في صفات البيع فيها القولان السابقان اه عشي (قوله ومع شمول كلامه الخ)
عطف تفسير (قوله لا غنا مناه عنه) قد يقال للمثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد غير الاعتراض
الآن لا يكون قوله كما هو في بيع الخفض التمثيل بل قد كان يعربسلا وفيه انه لا يترتب على ذلك مع مخالفة
الظاهر وكتب شيخنا العلي لمسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدتين وقال غيره في شرح
الراشدين جبهه ما يجمع عقد واحد يختلف في الحكم كقوله باع صاعاً من الشعير وثو باصاع حنطة فان ما يقابل
الحنطتين الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قاله في قضية كلامه
الارشاد أن ذلك ليس من تفرق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله عقدتين لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا
وقال الشارح في شرح الراشدين ما نصه ولا بد على تقييده بالعقدين ما يوجب بشرط الخيار في أحدهما
بعبه أو أكثر من الآخر فانه وان كان من صور تفرق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن
الاختلاف هتافي الامرات تابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما يوجب باصاع شعير وثو باصاع
وفان اشترط قبض ما يقابل الحنطتين الشعير أمرنا به أيضاً انتهى في قسائل اه سم عبارة النهاية والحق
وشمل كلام المصنف أي في اعمالي ما اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع بر وثوب
(قوله الجهل عند العقد الخ) قد يقال للجهل المذكور موجود قطعاً عند العقد وان لم يعرض ما ذكره الآن
يقال هذا الجهل انما يفتش المصنف احتجاجاً للاعتذار عنه ذائق أحدهما وسقط الآخر لانه حينئذ يصير
المقصود الباقي دون الساقط فينظر للتوزيع بخلاف ما اذا بقيت القصد المجموع فلا حاجة الى التوزيع
لترتب عليه الجهل المذكور حتى يلتفت اليه (قوله فعل) أي من قوله ولا أترأخ (قوله ولا يختلفان)
ان غرضت بجهتين (قوله انما هو لا غنا مناه عنه) قد يقال للمثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد غير
الاعتراض الآن لا يكون قوله كما هو في بيع الخفض التمثيل بل قد كان يعربسلا وفيه انه لا يترتب على ذلك مع مخالفة
الظاهر وكتب شيخنا العلي لمسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدتين وقال غيره في
شرح الراشدين جبهه ما يجمع عقد واحد يختلف في الحكم كقوله باع صاعاً من الشعير وثو باصاع حنطة فان ما يقابل
الحنطتين الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قاله في قضية كلامه
الارشاد أن ذلك ليس من تفرق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله عقدتين لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا
وقال الشارح في شرح الراشدين ما نصه ولا بد على تقييده بالعقدين ما يوجب بشرط الخيار في أحدهما
بعبه أو أكثر من الآخر فانه وان كان من صور تفرق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن
الاختلاف هتافي الامرات تابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما يوجب باصاع شعير وثو باصاع
وفان اشترط قبض ما يقابل الحنطتين الشعير أمرنا به أيضاً انتهى في قسائل اه سم عبارة النهاية والحق
وشمل كلام المصنف أي في اعمالي ما اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع بر وثوب

لرجوعهما إلى الأذن في التصرف بخلاف (٣٣٠) "أما لو كان أحدهما أجازا كالبيع والجماعة فإنه لا يصح قطعا الخرجا لجمع بينهما (أو نحو

بإصاح شعير اه (قوله لرجوعهما) أي العقد (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما أجازا) انظر هذا
 بغير رأي شافعي في المتن عبارة المغني وروى في نسخة أخرى أن يكون العقدان لازمين فلو جمع بين
 لازم وجائز كببيع وجماعة لم يصح قطعا كما ذكره الرافعي في السابقة وكان العقدان جائزين كشرع وقراض
 صحيح فعلا لأن العقود الجائز في باب الواسع اه فاحترز عنها بالمثل وبعبارة شرح الرضوي ويستثنى من ذلك
 ما لو كان أحدهما العقدين جائزا الخ (قوله كالبيع) أي الذي يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية أي
 بأن كان المأخوذ عليه روبا كما ذكره بعد بقوله هو ومن جهة الصرف عرش (قوله لتعذر الجمع بينهما)
 أي إذا جتمع بين جملة لا يلزم وبيع يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام لأن العوض
 في الجملة لا يلزم تسليمه بالإفراغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما ينقص
 الصرف منها وتبقى الأوامر يقتضي تنافي الملزومات كسليمه ويقاس بذلك الجماع بين الجوزة أو سلم
 وجماعة اه نهاية قال عرش قوله وتنافي الأوامر وهي فيما يخص قبض ما ينقص العوض في أحدهما وعدم
 استحقاقه في الآخر قوله تنافي الملزومات أي من الجواز والمزوم أي في قبض بطلان العقدين لتناقضهما
 اه قول المتن (أو بيع ونكاح) أي ومشتق الثمن والمهر واحدا ما إذا اختلفا لم يستحق كقولهم وبتنكح
 بنقو ويعتلى عبدي وكذلك بيع البيع ولا الصدق وبيع النكاح مهور المثل ولو جمع بين بيع ونكاح مع
 الخلع وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومعنى (قوله كز وجنك بنق الخ) أي وهي في ولايته أو ز وجنك
 أعتق ويعتق في نهاية ومعنى قول المتن (القولان) أي السابقتان أشهرهما سمعتما وزع المسمى على
 قيمة البيع ومهر المثل نهاية ومعنى (قوله فيصع البيع الخ) أي على الظاهر نهاية ومعنى (قوله بقده)
 عبارة أنها نهاية والمغني وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح مهور المثل فأكثرت أن كان
 أقل وجب مهور المثل على المجموع عالم فاذن الرشيدة في قدر المسمى فمهر التوزيع مطلقا اه أي سواء
 كان قدر مهور المثل أو أقل عرش عبارة سم قال في شرح الرضوي وظاهر أن شرط التوزيع أيضا أن
 تكون حصة العبدتين المثل أو أكثر لأن تكون رشيدة فاذن في قدر المسمى فليست اه (قوله كان
 التقدير الخ) أي فيقدر فاعل الجمع ومحل الجمع (قوله على ذلك) أي على اللفظ المذكور (قوله عليه)
 أي أو خلاف المذكور (قوله بتقديره) أي العقد (المراد أي بغير جمع (قوله كاذية في حصة المثل الخ)
 أي فتسكن في مغايرة فاعل الفعل ومجمله (قوله كانا أو الختم) أي وشعري شعري لأن شعري لأن كشعري
 فيما مضى أو شعري هو الشعر المعروف بالسلافة (قوله من المبتدئ) أي التنبيه في النهاية الأقول وبه فارق
 إلى المتن (قوله من المبتدئ الخ) أي بآله أو مشربا (قوله وان قبل المشتري) أي قوله فعلم في المغني الأقول
 وبه فارق إلى المتن وقوله واقتصر إلى المتن وكان الأولى أن يقول وان لم يفصل المشتري في القول (قوله وبه
 فارق ما قد مر الخ) خلافا لآلهية والمغني عبارة فاقول بعتك عبدي بالف وجازي بقى تخفصه ما تعقل
 دون اتقصو الذي الكلام فيه وكذا يقال فيقالو بإصاح شعير ولو بإصاح عرفان اشتراط قبض ما يقابل
 الخط من الشعر أم تابع أيضا انتهى في ما تامل (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما جائزا) في ليس السبب
 في المنع جواز أحدهما بل تنافي أحكامهما وقد روي جواز الجمع بين البيع والسلع مع تنافي أحكامهما بخلاف
 اشتراط قبض رأس المال في المجلس في السلم دون البيع فليست له وقالمهر عن والد الله العليم مجموع الاختلاف
 جواز أو لزوما أو حكما وعبارة شرحه بخلاف ما لو كان أحدهما جائزا كببيع يشترط فيه قبض العوضين فيه
 وجماعة أو جازة أو سلم وجماعة بخلاف الجمع بين البيع والجماعة فإنه لا يشترط القبض في المجلس كذا أفاده
 بعض المتأخرين انتهى (قوله والصدق بحصة مهور المثل منها) قال في شرح الرضوي من شرط التوزيع في
 زوجتك بنقو ويعتلى عبدي ان تكون حصة النكاح مهور المثل فأكثرت أن كان أقل وجب مهور المثل كذا ذكره
 في المجموع ونعم أن أذنت الرشيدة في قدر المسمى فظاهر أنه يعتبر التوزيع مطلقا اه وظاهر أن شرط التوزيع

(بيع ونكاح) كز وجنك بنق
 بنقو وبتنكح عبدا بالف
 (مع النكاح) لأنه لا يتأثر
 بقصد الصدق بل ولا
 بأكثر الشروط المفصلة
 (وفي البيع والصدق
 القولان) فيصع البيع
 بحصة العبدتين الألف
 والصدق بحصة مهر المثل
 منها كما ذكره في باب بيع
 قبده (تنبيه) أو عتق
 غيره جمع على أحدهما
 لأن كلامهما يدل عليه
 السابق لكن في التافهة
 لأن الصفقة مان حات على
 العقد كما هو اصطلاح الفقهاء
 كان التقدير ولو جمع عقد
 في عقد عقدين مختلفي الحكم
 وان جلت على اللفاظ
 الواقعة بين المتعاقدين
 لغرضين فأكثروا التقدير
 وان جمع العقد في ألفاظ
 واقصص من اثنين عقدين
 مختلفي الحكم مع لكن
 اطلاق الصفقة على ذلك
 بعد من اصطلاحهم الآن
 قوف حصة لتمام المتن عليه
 بتقدير أنه المراد أو يجب
 المصير إليه والحاصل أن
 المخاوة الاعتبار كاذية في
 حصة الجمل كانا أو الختم
 (وتشدد الصفقة بتفصيل
 الثمن) من المبتدئ بالبعد
 لترتيب كلام الاستحاطة
 كبتنكح إذا كنت لونا بكذا
 وان قبل المشتري لم يفصل
 (وتشدد البائع) كبتنكح

أحدهما

صديها في البيع ولو قبل المشتري نصيب أحدهما نصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضي

جوابها جوبا وبه فارق ما قد مرته أول البيع في بعتك هذا بالفوهذه جماعة

(وكذا) تعدد (تعدد المشتري) كعقدها بكذا وكذا شتر بناسك هذا وكذا واقتصر عليها لان الكلام فيها اول انتهى تعدد تعدد العائد مطلقا (في الظاهر) قياسا على البائع فان قبل أحدهما فكذلك فعله أنه لو باع اثنتين من اثنين كان غفلة أرع عقود من نواته التعدد جواز افراد كل حصة بالرد كإثباتي وأنه لو بان نصيب أحدهما لم يمتلأ صغى (٢٣١) الباقي قطعاً (تنبيه) ما أفاده كلامه من

القطع بتعدد هاتين

البائع دون تعدد المشتري

مشكل الآن بقصر بان

السبع مقصود فنظر واكاهم

الى تعدد مال كل من اثنين

تابع فخر أن لا ينظر بعضهم

لتعدد مال كل منهم عكسوا

ذلك في الشفعة فعدوها

بتعدد المشتري قطعاً

وبتعدد البائع على الأصح

وكذا العرايا ومثل ذلك في

الشفعة ان المشتري اذا

تعددت اشغذ الشفع حصه

أحدهما بضره واستقل

كل بمصارى البسة عهدة

وغيرها فلم يكن للخلاف

بمجال حيث خلاف تعدد

البائع فان تمكن الشفع

من أحد احدى حصتي

البائعين بضره الصفقة على

المشتري فخرى الخلاف

نظر الى ضرر وفي العرايا

انها رخصة المشتري فاذا

تعددت حصل لكل دون

خصة وأسق لم يكن للخلاف

صانع لان كلامه بتعددا

أذن له في ظاهره ولا يلحق

بمخلاف ما اذا تعددت وتعد

البائع فان ما حصل للمشتري

ما دون الخمسة فامتنع على

قول نظر لهذا الجواز (ولو

وكلاؤه واكاهم) إعادة

العقير على ما عاين غير

مذكور ساغة ثمانية فلا

أحدهما بعينه لم يصح كسائبي في تعدد البائع والمشتري اه (قوله وكذا تعدد بتعدد المشتري) ظاهره
سواء تقدم أو لا يجلب من البائع أو التبول من المشتري ويؤيده قول الآتي فخر أن لا ينظر بعضهم
الح في صورتين معاً اه عى اقول وصنع الشارح مصرح بذلك (قوله واقتصر) الى المتن كان الاول أن
يؤخ عنه كافي النهاية ويذكره قبل التنبيه (قوله واقتصر عليهما) أى البائع والمشتري اه عى (قوله
مطلقاً) أى ولو غير بائع ومشترا ه ثم (قوله فان قبل أحدهما) عبارة المغني ولو قبل أحدهما نصفه بنصف
التم لم يصح ان قلنا بالاتحاد وكذا ان قلنا بالتعدد على الأصح وان صح السبى الصحة كغير اه وعبارة النهاية
والروض لو باعها معاً بدين ألف فقبل أحدهما نصفه بخمسمائة أو بأعاصيد بالف فقبل نصيب أحدهما
بخمسمائة ثم يصح اه (قوله فعلم) أى من تعدد الصفقة بتعدد البائع أو المشتري (قوله كل حصة) الاولى
حصه بعضهم (قوله بان المبيع) أى وقدم بانه (قوله فنظر) والمخ) أى لا صاحب (قوله لكم عكسوا)
الى قوله وسرد ذلك في المغني (قوله حصة أحدهما) أى المشتريين (لم يضر) أى ذلك لاخذ (قوله احدى حصتي
البائعين) الاولى حصة أحد البائعين (قوله مخرصة للمشتري) أى فهو المقصود بها فنظر اه سم قول
المتن (فالأصح اعتبار الوكيل) وسكو وأعالو باع الحاكم أو الوصي أو القاص على الجمهور من قبل
صفقة واحدة والظاهر أنه لو قبل كل واحد من البائعين المبيع عليه اه نهاية عبارة سم وأقرها عى ينبغي
أن يكون الوكيل كالوكيل ويدل على ما لتعليل فلو باع على وكيلين أو وليان لم يفتتعدد الصفقة في الثاني وتعد
في الاول فلنأمل اه (قوله لان الأحكام) عبارة المغني لانه لما تعدد أحكام العقد من اخبار وغيره تتعلق
به اه (قوله وما اشتراه وكيل اثنين) المخ) قال في الروض فلو اشترى رجلين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب كولو
اشترى ومات عن اثنين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب ولو اشترى ماله ردعده أحدهما ولو باع لهما أى وكلاهما
يرد نصيب أحدهما وباعه ردو حيث لا رد فذلك الارش ولو لم يبا من رد صاحبه أى لظهور ردعده لرد
انتهى اه سم (قوله لان المداد) المخ) ولانه ليس عقد ههنا معلق بغيره في المباشرة اه نهاية
(قوله وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها بالموكل كإلحاح شرح الروض اه سم عبارة النهاية والمغني ومثله أى
الرهن الشفعة اذ مدارها على اتحاد المال وعدمه اه قال عى قوله ومثله الشفعة ولو وكل واحد اثنين في

أيضاً أن تكون حصة العبدتين المثل أو أكثر لأن تكون شديدة وبأن في قدر المسمى فليست أم (قوله
تعدد العائد مطلقاً) أى ولو غير بائع ومشتري (قوله فان قبل أحدهما فكذلك) في الروض ثم لو باعها معاً بدين
بالف فقبل أحدهما نصفه بخمسمائة أو بأعاصيد بالف فقبل نصيب أحدهما بخمسمائة ثم يصح اه وفي
شرح نه زاع كبير (قوله للمشتري) أى فهو المقصود بها فنظر اه (قوله المصفق) فالأصح اعتبار الوكيل) ينبغي
أن يكون الوكيل كالوكيل ويدل على ما لتعليل فلو باع على وكيلين أو وليان لم يفتتعدد الصفقة في الثاني وتعد
في الاول فلنأمل قل للمشتري في الثاني ردعده أحد الوكيلين وقد يتوقف فيما إذا كان خلاف المصطوي يدفعه
أنه بمنزلة عقدين فهو كولو باع أحد الوكيلين المستقلين مثلاً معاً ولا آخر آخرى للمشتري يرد أحدهما دون
الآخرى ان كان خلاف مصطفاً الى فلنأمل (قوله وما اشتراه وكيل اثنين) المخ) قال في الروض فلو اشترى
لرجلين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب كولو اشترى ومات عن اثنين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب ولو اشترى ماله رد
عده أحدهما ولو باع لهما أى وكلاهما لم يرد نصيب أحدهما وباعه ردو حيث لا رد فذلك الارش ولو لم
يبا من رد صاحبه أى لظهور ردعده لرد (قوله وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها بالموكل كإلحاح شرح
الروض اه والله أعلم

أعراض عليه (فالأصح اعتبار الوكيل) لان أحكام العقد تتعلق به فلو شرح باشترا من وكيل اثنين أو من وكيل واحد وما اشتراه وكيل اثنين
أو وكلاهما معاً معاً بدين رد نصيب أحد الوكيلين في الثانية والرابعة دون أحد الوكيلين في الاولى والثالثة نعم العبرة في الرهن بالموكل لان المداد
فيه على اتحاد الدين وعدمه وفي الشفعة تناقض في اعتبار الموكل أو الوكيل بسعته في شرح الارشاد في بابها بما لا يستغنى عن مراجعته

شراء شخص مشفوع وليس الشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظر الوكيلين بل يأخذ السكلى أو يتكلى السكلى
شخصاً زائداً ع

*** (باب اختيار) ***

(قوله هوامس) الى المتن في النهاية (قوله هوامس) أى اسم مصدر أى اسم مدلوله لفظ المصدر اه ع ش أى
لان فعله ان كان اختار فصدور اختيار وان كان غير بالتشديد فصدور اختيار اه يعبري (قوله هوامس) أى ع
أى شراء (قوله اختيار الامرين) أى فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيراً اه او يقال أى غابا اه ع ش
(قوله وهما) أى النقل والخل (قوله رخصة) خبر قوله وهو لو كان تركه خيراً اه (قوله وله سببان) أى للمتعاق بمجرد
النهي (قوله لقوة ثبوته الخ) من اضافة المعول الى علته اه رشيدى عبارة ع ش كان الاولى أن يقول
لقوته ثبوته شراً والمراد بقوله لقوة ثبوته شراً الخ أن العقد اذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع
حتى لو نفاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فإنه لا يثبت الا بائناً من اهادن لا يقال كان خيار المجلس
ثبت بتحديد البعان بالخيار كذلك خيار الشرط ثبت بقوله من باعته فقبل لاشتماله لا يقال الحدثنان
الذكر وان ثبتهم ماحكم اختيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بالشرط بخلاف خيار الشرط فإنه
لا يثبت الا بائناً من المعقدين وان كان دليله قوله من باعته الخ اه (قوله في بائنهما) يعنى خيار المجلس
وخيار الشرط (قوله وان اختلف فيه) ومن هنا قد روجحه تقدمه بالا اهتمام به الخلاف فيه كوجه اذ ذلك
تقديم مصلحة البيع على بقية أركانه اه سم فقال قدم لما لقوة ثبوته الخ والاهتمام به (قوله كل معاوضة)
الى المتن في النهاية الأقوله ولم يبال الى وزعم النسخ (قوله نحو أنواع البيع الخ) قيل صوابه اسقاط نحو وقال
ع ش اختلفا نحو لتدخل الاجارة لانها ليست بمعاوضة بمحض عنوان كانت لا خيار فيها اه وقال الرشيدى
سأل الشفيع ع ش في الحاشية أن الشارع مر جعل أنواع البيع في كلام المصنف باذله لفظ نحو علمه مما لا
للمعاوضة الخاصة لما لا يثبت فيه الخيار فمن نحو حيث لا يراعى في مائة اه (قوله كبسج الجسد الخ)
أى وان أسرع الى الفساد وأدى ذلك الى تافه وسبب أن سم من ما يقبده مع الفرق بينه وبين خيار الشرط
اه ع ش (قوله في شدة الخ) أى بحيث يتباع به اه معنى (قوله طفله) الاولى مولى به (قوله وبكسجه) أى
واقضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع جسد ثم تغير الحال في زمن الاختار
فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فيبقى أن يتمتع على الاصل الزام
العقد على الفرع وان يتبع عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان راعى مصلحة ولو انعكس الامر فكانت
مصلحة الفرع في امضاء التصرف والاصل في خلافه فيبقى أن يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة

*** (باب اختيار) ***

(قوله وان اختلف فيه) ومن هنا قد روجحه تقدمه بالا اهتمام به الخلاف فيه كوجه اذ ذلك تقدم مصلحة البيع
على بقية أركانه (قوله ببيع الاب والجد مال طفله لنفسه وبكسجه) أى واقضت مصلحة ذلك التصرف
لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع جسد ثم تغير الحال في زمن الاختار فصارت مصلحة الفرع في خلاف
ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فيبقى أن يتمتع على الاصل الزام العقد على الفرع وان يتبع عليه
الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان راعى مصلحة ولو انعكس الامر وكانت مصلحة الفرع في امضاء التصرف
والاصل في خلافه فيبقى أن يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث
لزم انقطاع خياره بالانقراض الزام من جهته بمجرد معاوضة مصلحة الفرع وهو بعد لا نظيره ولو باع الاصل
مال أحد فرعه لا يخرج من حيث واقضت المصلحة ذلك التصرف لمهما تغير الحال في زمن الاختار فانكسرت
مصلحته ما فسد تعارضت المصلحتان فان الاجارة تقوت مصلحة أحدهما وانقسمت بمقتضى مصلحة الآخر فقبل
تخير بين الاجارة والفسخ لهدم امكان الجمع بين المصلحتين أو تبين الفسخ لان نفسه وجوعاً كما كان قبل
التصرف فيه نظر فليشتمل (قوله ببيع الاب والجد الخ) أقول لا يخفى ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه

*** (باب اختيار) ***

هوامس من الاختيار الذى
هو طلب خير الامرين من
الامضاء والفسخ وهو
لكون أصل البيع المازم
أى ان وضعه يقتضيه اذ
التصديقه نقل المال وحل
التصرف مع الامن من
نقض صاحبه وهما فرع
اللزوم رخصة شرع اما
لدفن الضرر وهو خدوى
النقص الاثماً ما لا يتردى
وهو المتعلق بمجرّد التسهى
وله سببان المجلس والشرط
وقد اختلف في بائنهما قدما
أولهما لقوة ثبوته بالنسخ
بالشرط وان اختلف فيه
وأجمع على الثانى فقال
(يثبت خيار المجلس في) كل
معاوضة محضة وهى ما قصد
بفساد عوضه نحو (أنواع
البيع) كبسج الجسد شدة
الحر وبيع الاب والجد
مال طفله لنفسه وبكسجه
نظير المصححين

تغير لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث نذر لم ينقطع خياره ولا تفرق ولا الزام من جهة غيره معارضه مصلحة
الفرع وهو بعيد لتظهره ولو باع الاصل مال أحد فرعية إلا تخرجت اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما
ثم تغير الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحةهما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تفرق مصلحة أحدهما
والفسخ يفرق مصلحة الآخر فهل يتغير بين الاجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ
لان فسخه جوعا لما كان قبل التصرف فيه نظرا فليتأمل سم على حج أقول ينبغي أن يراعى من المصلحة في
الفسخ لان رعاية الآخر في الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكيف امر أن الولي لا يجب عليه مراعاة
مصلحة الفرع في الاجازة بل له الفسخ عن نفسه وان أضر بالفرع فكذلك هنا اه عس ويؤيد ما يأتي من
أنه لو أباز واحد وفسخ الآخر تقدم الفسخ (قوله البيعان) أي المتبايعان له عس أي البائع والمشتري
(قوله لم يتفرقا) أي سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما (قوله بأو) أي مع أو فلا ينافي أن الناصب
أن التفرق دليل قوله بتقدرا لان الخ ثم رأيت في معنويان المعنى ما نصه فيمنع زوال الناصب على الصحيح أن
لا أو اه (قوله لا يعطف) يعطف على قوله ينصب يقول الخ (قوله لا مغايرة له) أي لا مغايرة القول للتفرق

وتكسره وجود المصلحة قبل ان تصرف الولي منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهما كانت المصلحة للطفل
في الزام العقد والولي في الفسخ فهل يلزمه الاجازة نظر الطفل أو لا يلزمه بل له الفسخ لان جواز الفسخ مطلقا
وان لم يكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار له وفيه نظر ويظهر أنه لا يجب عليه الاجازة وان كانت
مصلحة للطفل فيها فهو وجبت حيث نذر لم يكن في ثبوت الخيار له فائدة وصار جواز الفسخ له وامتناعه ممنوعا
بمصلحة للطفل وهذا اختلاف ما لو كانت مصلحة للطفل في الفسخ فيظهر أنه حيث نذر ليس له الزام العقد ويعين
الفسخ وهذا لا ينافي بثبوت الخيار له لان الفرع من ثبوته التمكن من الفسخ لامن الزام لانه الاصل في العقد
ولا يتوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من منعه وعس ثم رأيت شرح الارشاد الصغير للشارح
ما نصصع المتن ويبيح زول الخيار في ذلك باختياره أي الولي زول العقلة مطلقا ولو نحو الطفل ان رآه
مصلحة اه وذلك لانها لما قلناه لا نحصله أنه ليس له الزام لاقفال الا بالمصلحة وهذا لا ينافي ما مع أن
مصلحة الطفل في الزام يجوز له الفسخ لانه فائدة ثبوت الخيار له كمال كانت مصلحة للطفل في بيع مال نفسه
للطفل لا يلزمه بيعه اه وفي شرح العباب هنا ما لا ينافي ما قلناه مع تأمل ذلك (قوله لا يعطف الخ) كتب شيخنا

الحق الرئسي جهات الشارح المحل ما نصه المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق
أومدا انتفاء قول أحدهما إلا تراخى تفرق فقتضى ثبوته في الأولى وان انتفى الخيار الثانية بان قال أحدهما
الا تراخى وثبوته في الثانية وان انتفى الأول بان تفرقا وانخفاض منهما ما قاله النووي رحمه الله تعالى
هكذا ظهر في فهم هذا المحل فليتأمل اه وأقول هذا أحسن ما يقال هنالك لكن رد عليه ما قرره الرضوي
وغيره من أن العطف أو بعد النبي يكون تغيا لكل من المتعاطفين لا لأحدهما ولا يجب ان هذا
بحسب الاستعمال والافضلية أصل وضع اللغة التي لاحدهما كما عرفت ذلك الرضوي نفسه وحيث نذر
قاله النووي لا يتوجه عليه ما شككنا لا بحسب الاستعمال ولا بحسب أصل الوضع فليتأمل وأما ما ذكره الشارح
فلا يخفى ما فيه على التامل فيؤمن هنا فيظهر أنه لا إشكال على ما جاوز شرح البخاري بالنظر لاستعمال اللغة
ولا حاجة إلى الاعتذار عنهم بعدم مبالغتهم بالأجمل فتأمل ثم يمكن التكليف في حل كلام الشارح على ما قاله
شيخنا فليتأمل والله تعالى أعلم (قوله لا مغايرة له الخ) كل مراده بالخيار بمجرد ذكر أحد الاسمين المتعارفين
من غير قصد استثناء أحدهما من الآخر وأوجبه غاية به واعلم ان سقوط الحديث على تقدير العطف
اثبات الخيار عند تحقق أحد الانتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء أحدهما صادق مع وجود
الآخر فيصدق وجود القول مع عدم التفرق ولو جرد التفرق مع عدم القول فرددت عليه عدم ثبوت الخيار
حينئذ بل انما ثبت عند تحقق الانتفاء من جميعا وأن مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث
لم يتحقق واحد من الانتفاء بان وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقول

البيعان بالخيار ما يتفرقا
أو يقول أحدهما لا
اختبر ينصب بقول
بأنه يتفرقا لأن أولى أثلا
بالعطف والاقفال يسئل
بالحرز وهو لا يصح لان
القصد استثناء القول من
عدم التفرق وأوجه غاية
له لا مغايرة له

المستقيمة لمغايرة بتقصيها وقال الكندي ان خبره لعدم التفرق اه وقال سم كائن مراده بالمغايرة مجرد ذكر أحد الأمرين المتعارفين من غير قصد استثناء أحد ههما الآخر وجعله غايه واعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطف انباء الخبر عند تحقق أحد الانتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء أحدهما صادق مع وجود الآخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فبريد عليه عدم ثبوت الخيار حيث دل انما ثبت عند تحقق الانتفاء من اجتماعه وأن مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث لم يتحقق واحد من الانتفاء من بان وجود كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به بقول الشارح الصادقة الخ ان أراد الصدق باعتبار المقهور ورد عليه أنه لا يحدو وفي هذا وان أراد باعتبار المنطوق فالصواب أن يقول الخ مع عدم التفرق وان تريد العكس فتأمل اه وقوله والصواب أن الخ الأصوب لما يأتي أنفا **(قوله مع التفرق)** كذا في أصله وكتب عليه سم ينبغي مع عدم التفرق كالم فليتأمل اه وبه أي بعدم التفرق عبر في النهاية والحاصل أن العطف يقتضي وقت الخيار يتحقق أحد الأمرين وهو صادق بوجود الثبوت في العرف الآخر هو معناه انما وقع الخيار او ارتفاعه في خبر ثم رأيت الفاضل المحقق نقل نحوه هذا الحاصل عن شيخه البرلماني ثم عقبه بقوله ورد على ذلك ما قرره والرضي وغيره من أن العطف او بعد النفي يكون نفيًا لكل من المتعاطفات لأحدهما وجب ان هذا لا يحجب الاستعمال والا فقتضية أصل وضع اللغة أنه لا حد لها كما عترف به الرضى وحديثه في قوله النوى لا اشكال فيه لا يحجب أصل الوضع ولا يحجب استعمالها فليتأمل اه وعدم الاشكال بالنظر الى الاستعمال محل تأمل فاعلم صواب العبارة لا اشكال فيه بحسب أصل اللغة بل بحسب الاستعمال فلغير ر اه سم دعرج أول ما قاله النوى هو ما ذكره الشارح بقوله نصب يقول الى هو الخ وحديثه فحاصل ما في سم أن النصب خالف عن الاشكال مطلقا وأن الجزم وان خلافه بحسب الاستعمال لكنه لا يخالفه بحسب اللغة وهذا واضح للخيار عليه **(قوله وخالف فيه)** أي في الخبر بثبوت خيار المجلس **(قوله قاله ابن عبد البر)** أي أن كثرة ذلك لا تنفي لأصله **(قوله ومن ثم الخ)** أي من أجل صحت خبر بثبوت خيار المجلس **(قوله ان نفي الحكم بنفيه)** أي خبر المجلس عبارة الخي قوله بثبوت خيار مجلس خلافا لا لإمام مالك ولحكم بنفيه كما تم نفي حكمه لانه وان كان بخصه فقد نزل منزلة المزمعة اه **(قوله وزعم النسخ)** أي الحديث المذكور وكذا اضربه قوله بخلافه **(قوله يعمل به)** أي بالخبر الحديث المذكور قول المتن **(كالصرف)** هو بيع النقدا بالنقد مضرو بأو غير مضروب اه عرش وكان الأولى للشارح أن يقول وكالصرف عطف على ما زاد ما شاق من قوله كبيع الخ الحديث قول المتن **(والطعام)** أي وبيعة **(قوله وما تقدمه)** أي قول المتن ولو اشترى في النهاية **(قوله هنا)** أي في خيار المجلس **(قوله كيف ثبت)** أي خيار المجلس في الروى **(قوله شرط)** أي عند اتحاد الجنس لانه هو الذي يتوجه عليه السؤال اه عرش **(قوله من فيها)** أي المائنة **(قوله ان أحدهما)** أي أحد الطرفين **(قوله أفضل)** أي إذا العبرتها بالمساواة بالكل في المسكيل والوزن في الموزن وان اختلفا جردت ودعاة اه عرش **(قوله على الوجه)** وقال في النهاية والمغني **(قوله ومنه)** أي بسم العبد من نفسه ومنه الخ قوله فلا يخبرها وقلا هي بسم النهار خصة فلا يسبها وثبت الخيار اه منهج بالمعنى وعبارة الحمل والخيار في الخ اللفظ الأصح اه عرش وعبارة المغني الشارح الصادقة الخ ان أراد الصدق باعتبار المقهور ورد عليه ان لا يحدو وفي هذا وان أراد باعتبار المنطوق فالصواب أن يقول مع عدم التفرق وان تريد العكس فتأمل **(قوله الصادقة)** ان أراد الصدق باعتبار المنطوق فهو ممنوع لان التقدير ما لم يترفع الخ لمدة عدم التفرق وعدم القول بالمغايرة انما تصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول أي باعتبار أصل الغلبة أن الصواب على هذا أن يقال لا مغايرة عدم القول اه أي لعدم التفرق وان أراد باعتبار المقهور فلا يحدو وفيه ان مفهوم ما لم الخ عدم الخيار عند القول والتفرق وهو صحيح تدبر **(قوله مع التفرق)** ينبغي مع عدم التفرق كالم فليتأمل **(قوله على ان هذا غفلة صام)** وأيضا قد يتعلق الغرض بالفضل والمساوي

الصادقة بوجود القول مع التفرق فليد باليه هذا الالهام شرح البخاري حيث جوز واخير رواية ما لم يترفع أو يحد أحدهما الآخر نصب الراعي جزءه ما وخالف فيه أئمة لمخالفا أكثره تشييب لأصله قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثير من أئمتنا إلى نفي الحكم بنفيه زعم النسخ لعل أهل المدينة يخالفه ممنوع لان مجلسه لم يثبت به نسخ كالحق في الأصول على أن ابن عمر من أصحابه وهو راوي الحديث كان يعمل به كالصرف والطعام بالتعام وبما قدم من أن القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشبيه اندفع ما قيل كنهها بثبوت أن المائنة شرط فلا أصل حتى يختاره على ان هذا غفلة صام فيها المعلوم منه أنها لا تختص أحدهما أفضل (والسليم والتولية والتشريع) ولا يرد بيع القرن من نفسه فانه لا خيار فيه لفقن وكذا للسيد على الوجه لتصرفهم بان هذا عقد عتاق لا يبيع ومثله البيع الضمني

كوفت ولا في عقد الجار ولو لم يثبت كرهه (٣٣٦) نعم ان شرط في بيع وأقبضه قبل التفريق أمكن فعنه بان يقسم البيع فيقسمه حتى تبعا

و ضمان وكاللة وشركة
وقرض وقراض وعارية
اذ لا يتعاقب فيه ولا في
(الأول) لأنه لا معاوضة فيه
(والنكاح) لان المعاوضة
ففيه غير محض (والهبة) لا
قواب لعدم المعاوضة (وكذا
ذات الثواب) لأنها لا تسمى
بيعا والعقد بثبوت فلهو
قبيل القبض لانها بيع
حقيقي (والشفعة) أما
المشترى فلان الشفيع
مانع من فسخه وأما
الشفيع فلا يبعد تخصيص
ختيار المالك بأحد العاقدين
ابتداء (والإجارة) بآثار
أنواعها على العقد لأنها لا
تسمى بيعا لثبوت المنفعة
بعض الزمن فالزمن العقد
لأنه يتألف من الزمن المعقود
عليه لا في مقابلة العوض
ولأنه الكون على معدوم
هو المنفعة فقد غرر واختار
غيره فلا يمتنع وان يقر
بين إجارة الدابة والبيع
يسمى بيعا بخلافها وان
المعقود عليه يتصور وجوده
في الخارج غير قائم شيء
بعض الزمن فكان أقوى
وأدفع لغيره في إجارة
الذمبيوت بينهما بين البيع
الوارد على المنفعة كقول
المفسر إنه لما عقد بلفظ
البيع أعطى حكمه موافق
ثم لو عقد بلفظ الإجارة لاختار
فيه فيما يظهر (والساقاة)
كالإجارة (والصدق) لان

أي فلا يكون حق الحبس مانعا من تفريق العلق ومعلوم أنه حيث حقق امتنع على البايع حبسه وعليه فيكون
هذا مستثنى مما يثبت فيه حق الحبس للبايع وقد وجهه بان يمتنع على قري يمتنع على الرضا بتأخير قبض
الثنى كالبيع يؤجل اه عس (قوله كوفت) أي عوق وقطاع اه نهاية (قوله نعم ان شرط الخ) عبارة
شرح الرض بعد قول المتز ولا يثبت في العقود الجارية من الجانبين كالشركة أو من أحدهما كالوكالة والرهن
فصلها عنها ليست بها ولا تشارك في حقها بالجار أو أبا فلا معنى لثبوتها له والاخر وطن نفسه على الغبن
المعقود دفعه بالاختيار ولكن لو كان الرهن مشروطا في بيع الخ فلا استدراك في كلامه بالنسبة لما قبضه
العله من أن اللازم في حقه لا يشبهه اختيار فلا يمكن من الفسخ اه رشدي (قوله وضمان) يتأمل ما معنى
الجواز فيه الآن يكون الجواز من جهة الضمان له معنى أن له اسقاط الضمان وإبراء الضمان سمي على هذا
يتأهل على أن الضمان ما بعده عطف على الرهن والله أن تجعله عطفًا على العقد بل هو الظاهر وعلة فلا إشكال
اه عس وقوله بل هو الظاهر ظاهر المنع عبارة ما في مع لائق ولا يخار في الأرواح والنكاح والهبة بآثار وهي
التي مر صرح في أبوابها وأطلق وقتلا لا تقتضيه هو الراجح ان اسم البيع لا يصدق على شيء من هذه الثلاثة
ولا تشارك في الوصف والعلق والطلاق وكذا العقود الجارية من الطرفين كالقرض والشركة وكاللة أو
من أحدهما كالوكالة والرهن اه وهي أنصر واسلك واسل (قوله لا يحتاجه) أي الخيار (قوله نفسه)
كذا في عس لكن في تطبيق الادل بالنسبة للوقف والضمان وقصة طاهرة (قوله والعقد الخ) ونافا
لشرح المنهج والنهاية والمغني (قوله أما المشتري الخ) عبارة والنهاية والمغني لان الخيار فيما يثبت ملكه
بالاختيار فلا معنى لثبوتها في ملكه بالقبول والاجبار اه (قوله بآثار أنواعها) أي التي في النهاية (قوله
بآثار أنواعها) أي سواء كانت إجارة عين أو ذمة فقدرت فزاد وأصل عمل وبهذا يتضح التعبير بالأشياء فلا
يقال ان الإجارة نوعان فقط الذم والبيع اه عس (قوله لأنها لا تسمى بيعا) هذا التعليل يأتي في سائر
أنواعها (قوله لغوات المنفعة) لا يتأني في المقدرة بعمل العمل (قوله ولا لأنها الخ) مثل الأول جريانه
في سائر أنواعها فبعض التعليل عام وبعضها خاص اه عس (قوله وجوده في الخارج) هذا لا يتأني في
السلم في المنافع من ثبوت الخيار فيه فاعل المراد أن الغالب في المسلم فيه كونه عينًا لا تنفق بغرض الزمن اه
عس (قوله على المر) أي أرواح الماء وضع الجذوع على الجدار اه عس (قوله والمساقاة
كالإجارة) أي حكمها وتعليل اه مغني (قوله ليس بمعقود بالثبات) بل تابع للنكاح (قوله ومثله عوض
الخام) أي حكمه وتعليل اه كذا خلافا لما في قول المن في المسائل (الخمس) ومقتضى قوله ومثله عوض الخلع
أن الخلاف صار فيه أو هو كذلك لكن بالنسبة لزوج فقط عبارة غير قوله على الأصح المزمع عليه في
الخلع يقول بربوت الخيار لازم فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعا وسقط العوض اه عس (قوله
ومرت الإشارة) أي بتر جميع الأصح اه سم عبارة الرشدي قوله في المسائل الخمس أي على ما مر في الهبة
وقوله ومرت الإشارة الخ أي سماع على ظاهر المتن وان كان قد تقدم تعقبه في الهبة ذات الثواب اه (قوله
الرد المقابل في كل منها) أي في غير الأول فإنه صح فيه المقابل قول المن (ويقطع بالخيار) أي ان قال
و بالتفرق قال الشارح في شرح العباب وأفهم حصرة القاطع فيما ذكره ان ركوب المشتري الدابة البيعة
حين الإجارة تقع من حين الشراء يستلزم عتق الدابة في حال ملكه فيتأمل (قوله وضمان وقف ٣)
يتأمل ما معنى جوارزه فيما الآن يكون الجواز من جهة الضمان بمعنى أن له اسقاط الضمان وإبراء الضمان
ومن جهة الوقوف عليه العين بمعنى أن له رد الوقف (قوله بآثار أنواعها) أي بآثار الإجارة ذمة مر (قوله بين إجارة
الذمة) أي التي قال طائفة منهم القائل بثبوت الخيار فيها كالمسلم وأما السلفي المنفعة وقد يقال فيه تغليب
قوله لما عقد بلفظ البيع الخ (قوله يتصور وجوده) قد لا يتأني في السلفي في المنافع (قوله ومرت الإشارة) أي
بتوجيه الأصح (قول المصنف وينقطع بالخيار) ان قال وبالتفريق قال الشارح في شرح العباب وأفهم

المعاوضه غير محضة تم انه ليس بمعقود بالثبات ومثله عوض الخلع (في الأصح) في المسائل الخمس ومرت الإشارة في رد المقابل لا
في كل منها (وينقطع) اختيار المالك (بآثار أنواعها) أي العاقدان (لزمه) أي العقد مبرحما

تخياراً وبها أو خيراً أو مضيئاً
وأبطلنا الخيار وأفسدناه لأنه
أضحى ما بيننا وبينها باسقاطهما
أو ضمنا ما بيننا وبينها العوضين
بعد قبضتهما في المجلس فان
ذلك يتضمن الرضا بالزوج
الأول وأما هذه الصورة
على مفهوم المتن غير صحيح
(فلاختار أحدهما) وزومه
(سقط حقوقي) الخيار
(لا آخر) تكرار الشرط
وقول أحدهما اختار أو
خيار ترك بقطع خياره لأنه
رضائه بالزوج وبسبب اختيار
الخاطب إلا أن قال اختيرت
إذ السكوت لا يتضمن رضا
والا إذا كان القائل البائع
والمبيع يعنى على المشتري
لأنه باختيار البائع يعنى
على المشتري لأن الملك صار
له وحده أو فسحقوا بعد
الاجازة انقصوا من إرفاقه
الآخر والأبطلت فائدة
الخيار وفارق الفسخ الاجازة
بأنه بعد الامتناع كان قبل
العقد من ثم لا يجوز واحد
وفسخ الآخر فدم الفسخ
(ز) ينقطع بأضماره
متولى الطرفين بمجلسة
(و) بالترقب بينهما

لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون لاختيارها أو لشيء ينقطع لتصرفه الذي يتجه ترجيحه الأول
ولا تسليم أن مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالكوبى معناه سم على عهش (قوله) اختيارنا
الخ) أى اختيارنا الآخر اهـ بجبري (قوله) بأن يتابع العوضين) قضيه أنه لا ينقطع بتتابع أحد
العوضين كان أخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقد مر أن تصرف أحد العاقدن
سم الآخر اجازة وذلك يقتضى انقطاع الخيار عما ذكر فاعلم قوله العوضين مجرد تصور بربوبية أن يكون من
مكانة أحد العقد أو كونه اهـ عهش (قوله) العوضين) أى ولور بربوبية اهـ معنى (قوله) في المجلس
تنازع فيه قوله بأن يتابعه وقوله قبضهما (قوله) فان ذلك) أى التتابع اهـ عهش (قوله) على مفهوم المتن
وهو قوله بالتقارب وبالتفرق اهـ عهش قول المتن (فلاختار) أى طوعاً اهـ بجبري (قوله) تكرار الشرط) أى
كانت أحدى هاتين خيار الشرط (قوله) وقول أحدهما اختار الخ) في التوسط قال: جرت وفسخت وأعكسه
اعتبر اللفظ المتقدم منهما وأجرت في النصف وفسخت في النصف غالب الفسخ قاله القاضي وغيره، وإن قال
جرت أو فسخت بالتقدم وكذا عمل بالأول على الأقرب من الاختلاف ولم يرفعه انقلاه من شرح
العباب سم على جوبى قالوا: أجرت في النصف وأقال فسخت في النصف وسكت عن النصف الآخر والذي
يفعل في الثانية أنه يفسخ في الكل وأما في الأولى فيجوز أن تراجع فان قال أرفق الاجازة في النصف والفسخ
في الباقي انفسخ في الكل وإن قال أرفق الاجازة في النصف والأول في الثاني أضافت الاجازة وإن لم يعلم حال
بأن تعددت مراجعته لفا ماله تعارض الأمرين في حقه وبقي الخيار على الأصل اهـ عهش بخلاف (قوله)
أو فسخه) عطف على قوله لزومه وقال الكردي عطف على اختيار اهـ (قوله) ولو بعد الاجازة) أى من الآخر
اهـ سم (قوله) وفارق الفسخ الاجازة) أى حيث كان فسخ أحدهما تعاملاً مع الآخر فاطعاً له ولم تكن
اجازة أحدهما مانعة من فسخ الآخر كما قرر اهـ سم (قوله) ومن ثم (الخ) الأولى اسقاطه فتدبر (قوله)
وفسخ الآخر) أى ولو في البعض اهـ سم (قوله) وينقطع بأضماره) دفع لما يذهب من أن خياره إنما
ينقطع بالقول لأن مفارقة فسخه كغيره من العاقدن من المجلس وهو لا يقطع الخيار وإن غشاش ما نزل كجائز
وكان الأولى تأخير من قول المصنف وبالتفرق الخ) اهـ عهش عبارة المتن أو يتابع فسخان ملصقان دام
خيارهما ما لم يختار أو أحدهما بخلاف الأول إذا باع لأبيه أو اشترى منه وفارق المجلس انقطع اختياره لأنه
شخص واحد أقيم مقام اثنين بخلاف الملصقين فانهما شخصان حقيقيتان ليس انهما محجبان للأمن
الثالث إلى السدس اهـ قول المتن (و) بالتفرق بسندهما) (فرع) كاتب بالمبيع غائباً امتنع خيار
المكتوب إليه بمجلس بلوغ الخبر وامتنع خيار الكاتب إلى مفارقة المجلس الذي يكون عند وصول الخبر
للمكتوب إليه مر وفي فتاوى الشارح نقض ذلك عن البلقيني في حواشي الروض خلافاً لظاهر الروضة

حصراً فالظاهر فيما ذكر أن كوبى المشتري الهابة المبيعة لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون
لاختيارها أو لشيء ينقطع لتصرفه الذي يتجه ترجيحه الأول ولا تسليم أن مثل هذا التصرف يقطع ويقاس
بالكوبى في معناه اهـ (قوله) أو فسخه ولو بعد الاجازة) أى من الآخر انفسخ في التوسط وقال: أجزأت
وفسخت أو عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما وأجرت في النصف وفسخت في النصف غالب الفسخ قاله القاضي
وغيره وإن قال: أجرت أو فسخت بالتردد أو عكس كذلك على الأول وعلى الأقرب من احتمال أن يرفعه انقلاه
من شرح العباب وفيه أضافه قد تمت الاجازة دون الفسخ كما في الروي وألحق به السلب وعكسه كما إذا باع
المبيع من يد البائع فان المشتري يقتضى الفسخ فان فسخ لم وان أجاز لم يلزم حتى لو بدله الفسخ بعد الاجازة
جازي فليس على الفور أو الاجازة بعد الفسخ يجوز قاله الشيخ أبو محمد اهـ فليتأمل هذا الكلام فان حاصله
الاعتداد بالفسخ دون الاجازة فليس عكس السابق (قوله) وفارق الفسخ الاجازة) أى حيث كان فسخ أحدهما
مانعاً من اجازة الآخر فاطعاً له ولم تكن اجازة أحدهما مانعة من فسخ الآخر كما قرر اهـ (قوله)
وفسخ الآخر) أى ولو في البعض (قول المصنف بينهما) (فرع) كاتب بالمبيع غائباً امتنع خيار المكتوب

انتهى سم على حج وسأني في كلام الشارح مر ما يقتضي خلافا من امتداد اخبار الكاتب الى انقطاع
 اخبار المکتوب اليه اه عش (قوله أي العاقدین) الى قوله ويطل اليسع في النهاية (قوله مكرها) أي
 بغير حق ولولم يسدغه اه مغنى زاد النهاية ولو كان اليسع ربوبا اه (قوله وضع عن ابن عزالخ) دفع
 لما هو عليه الحديث من اشتراط التفرق بينهما قال السيد بحر كان وجه فعله له مع أن الورع الاثنى به تركه
 بيان الحكم الشرعي بالقفل فإنه أبلغ منه بالقول اه (قوله لهنية) أي قليلا اه عش (قوله يحول
 الخ في الخ) يؤيد ما يعين حمله على ذلك أن ابن عبد البر بعد أن أشار إلى أنه على وجه التندب نقل الاجماع
 على أنه ان يفارق له ينفذ به اه سم (قوله الاباحة المستوية الخ) أي فيكون المخارقة بقصد ذلك
 مكر وهاو لا يلزم منه أن فعل ابن عرش كان مكر وهاو ازان لا تسكن مخارقة ذلك بل يفرض جواز
 الفرض فيه اه عش (قوله فلو جاز أحدهما الخ) وكذا لا ينقطع خياره اذا أكرهه على الخروج ولولم
 يسدغه وض معنى (قوله في خياره) أي حتى في الروي ضد - لا لما في شرح الروض الى ان زوال الاكراه
 يفارق مجلس زواله كغيره ظاهر اه سم عبارة عش فلو زال الاكراه كان موضع زوال الاكراه
 كمجلس العقد فان انتقل منه الى غيره بحيث يسدغه مخارقة لا ينقطع خياره ومجلسه كغيره ظاهر حيث زال
 الاكراه في محل يمكن المكث فيه عادة أم لو زال وهو في محل لا يمكن المكث فيه عادة كمنعها لم ينقطع خياره
 مغارقه لانه في حكم المكره على الانتقال منه لعدم صلاحية المجلس وجلسه فلو كان أحد الشاطئين للغير
 أقر من الآخر فلو يلزم صدق ما مانع أولا ويجوز له التوجه الى أيهما شاء ولو بعده فظهر وقاس
 ما لو كان قصد طر يقان طول بل وقصر فذلك الطول بل للفرض حيث لا يطر فيه عدم الترخص انقطاع
 خياره هنا فلا يرابع فليأمل اه عش (قوله لاخبار الاخر) أي فلا يبق اه عش (قوله ان لم
 يتبعه) لولم يتبعه كان منع وفارق المجلس فبني انقطاع خيارههما اه سم (قوله الاذا منع) أي من
 انخر وجعه وانظر ما لو زال الاكراه به بطل كغيره انخر وجع مقبوز والاكراه بالبيع صاحبه أولا
 ويفرق في العوم ما لا يفرق في الابتداع فيه فظهر والاقر بالاول وينبغي أن يعمل الانقطاع بعدم انخر وجع
 اذا عرف محله الذي ذهب اليه والا فبني أن لا ينقطع خياره الا بعدا ينقطع خيار الهارب اه عش
 (قوله وان هرب) أي أحدهما اختارا أم لو هرب خوفا من سبع أو راد فسدله بسيف فلا يظن ظاهره أنه من
 القسم الاول وان لم يكن في ذلك اكراه على خصوص المخارقة سم على منهج وينبغي أن مثل ذلك اجابة
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بهما خيار اذا فارق مجلسهما اه عش عبارة المعنى والنهاية ولو هرب
 أحدهما ولم يتبعه الآخر بطل خياره بخيار الهارب - ولولم يتمكن من أن يتبعه لم يكن من الفسخ بالقول ولان
 الهارب فارق مختارا بخلاف المكره اه (قوله بطل خيارهما) أي مطلقا نهاية أي سواء منع الآخر من
 اتابعه أم لا اه رشیدی (قوله ان غير الهارب الخ) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان أحدهما باعنا فارق
 المجلس باوع انخر وامتداد اخبار الكاتب الى مغارقه المجلس الذي يكون فيه عند وصول الخبر للمكاتب
 اليه مر وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقيني في حواشي الرضا خلافا لظاهره و (قوله يحول
 الخ في الخ) على الاباحة المستوية يؤيد ما يعين حمله على ذلك أن ابن عبد البر بعد أن أشار إلى أنه على
 وجه التندب نقل الاجماع على أنه ان يفارق له ينفذ به اه سم (قوله فلو جاز أحدهما مكرها) قال في الروض وكذا
 اذا أكرهه على الخروج ومن المجلس (قوله في خياره) أي حتى في الروي خلافا لما في شرح الروض الا أن
 من زوال الاكراه يفارق مجلس زواله كغيره ظاهر اه سم عبارة عش فلو جاز أحدهما مكرها) قال في الروض وكذا
 انقطاع خياره لاحتلاله من المكره بالا كراهة ثمان بجعله كالباقى في المجلس وهو لبق في المجلس وفارقه
 الآخر انقطع خياره لاحتلاله من المكره المذكور بجعله بعد مغارقه الآخر المجلس كالمكره على ترك
 تباعدات الاكراه على ترك اتابعه لا يمنع انقطاع خيارهما أخذ من مسئلة الهارب المذكور ولان مغارقة
 الاخر كخارقة الهارب (قوله أن غير الهارب لو كان تأملا) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان أحدهما تأملا

أي العاقدین وان وقع من
 أحدهما فقط ولو سبنا أو
 جهلا لبر وجهه لما ياتي في
 الموت وذلك لخبر النبي
 البيعان بالخيار حتى يتفرقا
 من مكانهما وصح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما أنه كان
 اذا باع قام ففشي هيبه ثم
 رجع وقتضت حل القرائ
 خشية من فسح صلحه
 وخبر به ولا يحل له أن يفارق
 صاحبه خشية أن يسقطه
 يحول الخ في الخ على الاباحة
 المستوية لا يطر فيه ومجلسه
 ان تفرقا عن اختيار فلو
 حل أحدهما مكرها بقی
 خياره لاخبار الآخر ان لم
 يتبعه الا اذا منع وان هرب
 بطل خيارهما لان غير
 الهارب لم يمكنه الفسخ
 بالقول مع عدم عذر الهارب
 بخلاف المكره فمكانه
 لا فعل له ويؤخذ من التعليل
 بتكثفه من الفسخ أن غير
 الهارب بطلوا كأن تأملا

لم يسل بخيار وهو قبل وعند طرفة لا بد أن يلحقه قبل انتهائهما في مسافة تحصل بطلان المقارعة عادة والاسقاط بخياره لحصول التفرق حيث تد
ويطيل البيع بانزال الوكيل في المجلس على ما في الجرح لطلان الوكالة قبل تمام البيع (٣٢٩) ووجه بان مجلس العقد حكمه بدليل

الاستحترار اه سم (قوله ما غلغلا) أي كأن كان معنى عليه لا مكرهات كنتم من الفسخ بالقول اه
رشد (قوله لم يسل بخياره) معتمد اه عش (قوله وعند طرفة) الخ تفصيل للمعنى تدل على بيعها صرح
به في مسألة الأكراد والمعتبر في مسألة الهارب كسر (قوله والاسقاط بخياره) لحصول التفرق حيث تد إذا انتهت
عقبه انصه كفى البسط ويحل عسما ينقله في الكفاية من القاضي من ضيله بقول ما بين الضيق اه
وقوله مر من ضيله أي المسافة التي يحصل بطلان المقارعة عادة وقوله مر بقول ما بين الضيق قال عش
وهو ثلاثة أذرع اه (قوله ويطل البيع الخ) خلافا لما به والمضى عبارة سم المعتمد بطلان مر
اه (قوله على ما في الجرح) لم يتعبه هناك لكن يؤخذ من قوله بعد ان الحق يتقل جوت العاقد أو جنونه أو
انعدامه المولى كعدم اعتماده وعلمه فتنفى هذه من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلوه ويتقل
الخيار بذلك المولى كفاي اه عش (قوله كانه اه الخ) قد يقال لوصف هذا كان يحومون العاقد وجنونه
في المجلس كقول قبل تمام الصفقة وكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كسره به ماسا اه سم (قوله
في ذلك) أي على المولى وكيفية اه عش (قوله ولو فوق ثلاثة أيام) أي وأخرضا على ما يتعلق بالبيع نهاية
ومعنى (قوله لعدم تفرق بينهما) أي وعدم اشتراط يوم العقد اه عش (قوله في دار الخ) أي أو
مسجد صغير نهاية ومعنى (قوله صغيرة) راجع لكل من المتعاطفين (قوله أو في علوها) أي أو في
مرتفع فيها كطرفة مثلا ومثل ذلك ما لو كان فيها بئر فزله بها فيما ينظر اه عش (قوله وكيفية) أي
أو مسجد كبير ويمكن ادراجه في قوله الآخر في وجع محل الخ ظاهر وهو كان
البائع قريبان الباب وهو ما في الأنوار عن الامام والغزالي سم على المنهج ويظهر أن مثل ذلك ما لو
كانت إحدى رجليه داخل الدار معتمدا على فاجرها اه عش (قوله كمن يشال) والنزول إلى
الطبيعة المتناسبة تفرق كالصعود إلى الفوقانسة اه نهاية (قوله ويجس الخ) عطف على قوله في دار
(قوله كسوف الخ) أي وهو راجع إلى ما في صفحتها ومعنى (قوله تنول الظواهر الخ) وكذا
لوشي القهقري أو إلى جهة متعاطية كفاي اه عش قال سم ظاهر واعتبار التولية والشي اه (قوله
قليل) قال في الأنوار والشي القليل ما يكون بين الضيقين إلى ثلاثة أذرع اه نهاية (قوله الا ان كان
يقع الخ) المعتمد خلافا سم ونهاية ومعنى (قوله لا اختيار الاخر) فيه نظر و (قوله الا ان تدار الخ)
قضية عدم بطلان خيار الاستحترار اه عش (قوله لا يسل بخياره) سم أي
لو لم يسل بخياره فكان ينبغي أن يقولوا وتألف الفسخ (قوله وفي متباينين من بعد الخ) عطف على قوله في دار
الخ (قوله لا إلى جهة الاستحترار) ظاهر كلام المحلى اعتماده اه عش (قوله بان القياس الخ) اعتمد
النهاية والمضى (قوله ومرأول البيع) إلى الفصل في النهاية والمضى (قوله بفارقه مجلس قبوله) ظاهره
وان فارق الكاتب مجلسه بعد علمه بلوغ الظاهر المذكور بالموعلة فلا يعتبر لكاتب مجلس أصلا ولكن قال
سم على منهيهم تعلقان الشارح مر بانقطاع خيار الكاتب إذا فارق مجلسه قبل بلوغ الظاهر المذكور
اليه اه ووافق الظاهر ما جزم به اختيار الأراذلي في ثلثيته من قوله كفى الكتابة لغالب لا ينقطع خيار
وفارق الاستحترار اه عش (قوله لا ينقطع خياره) هو قضية لتعليل الاستحترار (قوله ويطل البيع الخ)
المعتمد بطلان (قوله كانه اه قبل تمام الصفقة) قد يقال لوصف هذا كان يحومون العاقد وجنونه في
المجلس كقول قبل تمام الصفقة فكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كسره به ماسا اه سم (قوله تنول
الظواهر والشي) ظاهر واعتبار التولية والشي (قوله الا ان كان يقعه الخ) (قوله لا اختيار الاخر)
فيه نظر وقوله الا ان تدار الخ قضية عدم بطلان خيار الاستحترار اه عش (قوله لا يسل بخياره) سم أي

أحدهما مكاه ووصوه لمحل لو كان الاخر مع مجلس العقد تفرقا وقد يجب بان ما بينهما من التباعد له العقد كسره يوم العقد
فلم يؤتمطقا ومرأول البيع بقا اختيار الكاتب إلى انقطاع خياره كسره يوم العقد تفرقه مجلس قبوله (لومات) في المجلس كلاهما أو
(أحدهما)

الكتاب المتعارفة المكتوب به فكذلك انا على المعتد خلافاً والبار وباني اه عش قول المتن (أو جن)
 قال في شرح الروض فصار فرق الجنون والمغنى عليه المجلس لم يؤثر كتحقيقه لما ورد في حيزه الغزالي
 وغيره اه وفيما ساءه في مسئلة الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وإن خرس لم تقم اشارته أى
 ولا كفاية نصبا لحاكم فتابعنا اه سم وقوله وفي الروض الجنون اذ النهاية والمغنى عقبتما منه كالمى جن
 وإن كانت الاجازة يمكنه تنسبه بالتفرق أما لو فهمت اشارته أو كان له كلمة فهو على خياره اه (قوله وأغنى
 عليه) ينبغي أن يحصل ذلك إذا أس من إفاقته وأطالت المدة ولا انتظر حله وعش قول المتن (فالأصح
 انتقاله إلى الخ) شامل لما إذا كان الثمن مؤجلاً دخل بالموت وهو ظاهر وأما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال
 الخبار حينئذ فظاهر أنه مردود سم على وجوه الدائنة لا مماناة بين حلول الدين وانتقال الخبار اه عش
 قول المتن (إلى الوارث) أى في المسئلة الأولى (قوله ولو عا) كبيت المال اه عش قول المتن (والولى) أى في
 المسئلة الثانية والثالثة فمن حاكم أو غيره كالأب والجد كذا في النهاية والمغنى قال عش وعلمه ولو كان العقد
 ولو مات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فيبقى انتقاله إلى الولد بعده من حاكم أو غيره ثم رأيت ما يأتى في
 خيار الشرط سم على وجوه وأدبه ما نقلناه عنه من قوله ظاهر الخ اه عبارة سم ينبغي أن يجرى فيه إلى الولي
 التفصيل إلا في الوارث بين كونه مجلس العقد أو غائب عنه اه وينبغي جريانه في السيد والمولى أيضاً
 (قوله في المكاتب والمأذون) أى عند دعوتهما اه معنى أى أو جنونهما أو غائبهما على النهاية والمغنى
 وشرح الروض ويجسر المكاتب كونه قاله في المجموع اه قال عش قوله هـ ويجسر المكاتب أى بان فسخ
 كفايته فهو أوسع بعد حلول التعم وقوله مر كونه أى ينتقل الخبار لسيداه (قوله وارث) أى بان فسخ
 ينتقل إليه من الوكيل أو جنونه ولا يبعد أن ينتقل إليه قبل الوارث ولقلنا لا يطلعه البيع وهو العقد كالم
 اه عش وبطل الجنون الأنحاء (قوله بخيار الشرط) أى في انتقال الخبار فيما ذكرنا من ذلك قال النهاية
 بل على ثبوتها بالعقد اه (قوله نصبا لحاكم الخ) ينبغي أن يحل حدث ثبت الولاية عليه لفسر الحاكم
 كموافاة الأب عن طفل مع وجود الجد أو عن أمه الأب والجد قبل ونهما اه عش (قوله بمفارقة
 بعض الورثة) بل يتعد إلى مفارقة بعضهم بانه ومعنى (قوله أو غائباً) عطف على قوله مجلس العقد (قوله إلى
 مفارقتها) أى المتحد (قوله ومفارقة المتأخر الخ) أى وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد حتى ينعسخ الروض
 وهي الاعتماد متناهية ومعنى وسم (قوله و بانقطاع خيارهم) أى بانفارقة (بقطاع خيار الخ) قال في الروض
 ثبت أى لخيار للعقد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه إن أفاق أحدهما أى العاقد الباقي

اللفظ به لا يبق خياره (قوله أو جن أو أغنى عليه) قال الزركشي كالأرضي وأطلق الشفيع الحاق المغنى
 عليه بالجنون محله أن جعلنا مولى عليه بنفس الانحياز أو لا فهو كن خرس ولا اشارته وفي الرافعي في الو كانه
 أنه لا يبق بين مولى عليه اه وسأيت في ذلك في الحجر اه من شرح العباب قال في شرح الروض فلو فارق
 الجنون أو المسمى عليه المجلس لم يؤثر كتحقيقه لما ورد في حيزه الغزالي وغيره اه وفيما ساءه في مسئلة
 الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وإن خرس لم تقم اشارته أى ولا كفاية نصبا لحاكم فتابعنا
 عنه اه (قول المصنف فالأصح انتقاله إلى الوارث) شامل لما إذا كان الثمن مؤجلاً دخل بالموت وهو ظاهر
 وأما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال الخبار حينئذ فظاهر أنه مردود (قوله والولى) ينبغي أن يجرى فيه
 التفصيل إلا في الوارث بين كونه مجلس العقد أو غائب عنه (قوله في المكاتب) قال في شرح الروض
 وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اه (قوله نيم لمعيرة بمفارقة بعض الورثة) أى بخلاف فسخ بعضهم
 في نصيبه أو الجميع فينسخ العقد في الجميع كالمى الروض وبخلاف فسخ بعضهم بعيب فلا ينسخ في نصيبه
 ولا في الباقي خلافاً لما هوهم كلام شرح الروض (قوله بمفارقة بعض الورثة) ظاهر حتى في حق هذه بخلاف
 فسخه كما قال في شرح الروض وينسخ ينسخ بعضهم ولو أجزأ الباقي اه (قوله المتأخر الخ) أى المتحد
 مجلسهم أو تعدد (قوله و بانقطاع خيارهم) أى بانفارقة بقطاع خيار الخ قال في الروض ثبت أى لخيار

أو جن) أو أغنى عليه
 (فالأصح انتقاله إلى الوارث)
 ولو عا (والولى) والسيد
 المكاتب والمأذون ولو كل
 بخيار الشرط وإن كان
 أقوى للإجتماع عليه ولو ثبوت
 لغير المتعاقدين ومن ثم جرى
 هذا الخلاف هنا ثم وإذا
 انتقل للمولى فعل الأصح أو
 للوارث الغير الأهل نصب
 الحاكم عنه من يفعل
 الأصح أو الأهل المتحد أو
 المتعدد فإن كان مجلس
 العقد متدنخياره كالمى إلى
 التخار أو التفرق نيم لمعيرة
 بمفارقة بعض الورثة أو
 غائباً عنه امتنخياره على
 المعتد إلى مفارقتها أو مفارقة
 المتأخر فاقعدهم مجلس
 بلوغ الخبر و بانقطاع
 خيارهم ينقطع خيار الخ

والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خیار الآخر أخذ المال كان في مجلس واحد اه وقوله نعم ان فارق الخ
اي بعد بلوغ الخطي الى الوارث فلا ترافقة احدهما قبله كقوله شذنا الشهاب الرمي اه سم (قوله وان لم
يفارق مجلسه) قد فهم انه لا ترافقة تعالى عن مجلسه فلا يعتبره مجلس أصلا وهو خلاف ما سألنا عن
الروض وشرحه في النهاية والفتاى ما وافقه أي ما خرج عنهما (قوله بعض بعضهم) أي في نصيبه أو في الجميع
وان اجاز الباقون نعمه وبغني وكذا في سم عن شرح الروض (قوله والأوب بقاؤه) قال سم على منعه
بعد مثل ما ذكر وبني فافا لم يفارق له عقد لم يبق فافا أن يبق الولي بخلاف مالو من العاقد وخلفه
وله ثم افان قبل فراغ الخطا فإنه لا يعود اليه ولا يبق الولي اه عش وجميع ذلك يجري في المعنى عليه
ايضا (قوله ولو جاءهما) كذا في أصله رجما فهو كان الظاهر جاءه ولو لم من تصرف الناسخ اه سيدعبر
(قوله صدق الثاني للفرقة) أي فاختار بآيه اه عش قال المفتي انتفاعي عدم التفريق وادى أحدهما
الفسخ فسدعوا الفسخ فسخ اه وفي سم بعد ذلك ذكر منه عن الروض ولو انتفاعي الفسخ والتفريق
واختلفا في السابق ففي محيى تفصيل الرجعة تردد ولا يعد بحجته لكن الشارع فرق بينهما في شرح العباب
فراجع اه

(فصل في خيار الشرط) (قوله في خيار الشرط) الى قول المتن لان شرط في انهاء الاقوله ومراي
المتن وقوله وعليه يكفي ان كان قوله (قوله وقاؤه) كيان من له المال في زمن الخيار وحصل الوطه اه عش
قول المتن (لهما) يجوز تعاقف بالخيار وشرط مبتدأ أخيره أنواع البيع أي ثابت وجائز اه سم (قوله على
التعين لا لاهلهم) لاموقع له على ما اختاره من أن قول المتن لهما ولا أحدهما بيان للشرط لا للمشرط
له خلافا للمعك كمال في بلوقه عقب قوله الا في واحدتهما على بعض نسخ النهاية قال عش قوله على
التعين الخ أي من المبتدئ فضيته المطلق فيقال به عكس هذا بشرط الخطي من غير ذكر في أولك اولنا
ويوجب ما سألنا أن يكون المشرط له أحدهما وهو مبهم وفي سم لاحدا من تصحج الوطه له أو شرطه
الوكيل وأما في ثبته أن البائع اذا قال بعكس بشرط الخيار ثلاثة أيام مثلا فاعلة المستري قبل ان يخلص
الخيار بالبائع فيكون من قبل اشتراطه فالباع وحده لا لهما وطال بيان ذلك ثم قال لكن سألنا عن
شرح الروض في شرطهما لا جنسي مطلقا ما يخالف ذلك فليس راء اه وهو عدم الصفة هو موافق لما قلناه
اه ثم فرق بين شرط من المالك وشرط من الوكيل واجعه ان شئت (قوله من غير تلفظ) أي بان يسكت
وقال عش أي من غير اشتراط تلفظ به فيشمل السكوت والتلفظ اه (قوله وحديث) أي حين اذفسر قوله

للعائد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم ان فارق أحدهما أي العاقد الباقي والوارث مجلس
دون الآخر انقطع خیار الآخر أخذ المال كان في مجلس واحد اه فانظر لوفارق العاقد الباقي مجلسه
قبل بلوغ الخطي الى الوارث فهل ينقطع خیار الوارث بكل واحد اه قد فهم ان من أتباعه فإنه
ينقطع خیارهما أو يفرق بينهما لا يخرج ذلك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخطي فوكل
فانقضى الخیار الجاس وكان الآخر باعوا تقدم ما في كلام الشارع وقول شرح الروض نعم الخ كتب
شذنا الشهاب الرمي عليه هذا الاستدراك مخو غ والفرق بين ما سألنا من ظاهر اه (قوله بعض بعضهم)
قال في شرح الروض في نصيبه أو في الجميع اه (قوله ولو بلغ المولى الخ) مخرجهما من الولي العاقد والمجلس لم
يكمل المولى فينبغي انتقائه ان له الولاية بعد من سألكم أو غيره ثم رأيت ما في خيار الشرط (قوله لم ينتقل
اليه الخيار وقوله والواجب الخ) اه ذلك مخرج (قول المستفاد الثاني) قال في الروض وان انتفاعي
عدم التفريق أي وادعى أحدهما الفسخ أو أنكر الآخر فدعوى الفسخ فسخ اه ولوا تنقضا على الفسخ
والتفريق واختلفا في السابق ففي محيى تفصيل الرجعة تردد ولا يعد بحجته لكن الشارع فرق بينهما في شرح العباب
فرق بينهما فراجع اه

(فصل) (قول المصنف لهما) يجوز وتلفظ بالخيار وشرط مبتدأ أخيره في أنواع البيع أي ثابت وجائز

وان لم يفارق مجلسه وينقضي
في الشكل بقسم بعضهم ولو
فسخ قبل علمه موت مورثه
تقد وكذا لو أجاز على الواجبة
ولو بلغ المولى وشهدا وهو
بالمجلس لم ينتقل اليه الخيار
ووجه بعدم أهليته حين
البيع وفي شأنه المولى
وجها وكذا في خيار
الشرط والواجبة بقاؤه
استصحابا لما كان (ولو)
باعتوا (تنازعا) أصل
(التفرق) قبل مجيئهما
(أو) معا أو مرتبا واتقفا
على التفريق ولكن تنازعا
في الفسخ قبل صدق الثاني
للتفرق في الأولى والفسخ في
الثانية بيمينه لان الأصل
دوام الاجتماع وعدم الفسخ
*(فصل) في خيار الشرط
وقاؤه (لهما) أي العاقد
بأن تلفظ كل منهما بالشرط
(لا أحدهما) على التعين
لا لاهلهم بان تلفظ هو به
اذا كان له المبتدئ بالاجاب
أو القول ووافقه لا آخر
من غير تلفظ به وحقق
فسلا أصغر على قول

ولاحدهما بل ولا يستغنى عنه خلافاً لمؤرخه (٣٤٢) أما إذا شرط المتأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة فيما يعلم منه أن لهما

لا أحدهما ذلك (قوله بل ولا يستغنى عنه) هذا ممنوع عا هـ سم أي لا مكانان وإضمن قوله لهما ما يشمل القسم الثاني (قوله وما راج) أي في شرح ولو باع عبد بشرط اعتاقه ما كردي (قوله لهما الخ) بيان للعشروط له اه
عش (قوله ولا أحدهما) الواو فيه وفيما بعده معنى أو (قوله اتحاد المشروط له الخ) ويصير الزناغاضل في اختيار كان شرط لاحدهما خبر يوم ولا خيار يومين أو ثلاثة نهاية ومعنى (قوله ووقعه) أي
أو انشيلومن الضعف والأجزاء اه رشدي (قوله لا رشده) هو ظاهر ان كان العاقد يتصرف عن نفسه اما
لن يتصرف عن غيره كان كذا لو باع في محشره لغيره لا رشده فليعلم به في ما لم يملك عليه فلو كان
المالك موكلاً واذن الوكيل في شرطه لا جنبي ولم يعنه بشرط فين يشترط له الوكيل كونه رشداً وان كان
الاجنبي المشرط له ان لا يزوج عليه عا هـ الاخطا لكن الوكيل المالك يحجزه التصرف الا بالصلحة فاشترط
لصحة تصرفه ان لا ياذن الا لأرشده اه عش وما جرى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشد وانفقه
النهاية والمغنى قال سم ومخالفة نفسه في شرح العباب وبوجهه فاشترط رشده اه (قوله وأنه لا يلزمه
الخ) قال في الرضى ولا يفعل الوكيل الا ما يفيضه الموكل بخلاف الاجنبي انتهى اه عش وسم (قوله
تأملناه) قضيت أنه لو عزل نفسه لم ينزل به صرح البغوي والغزالي وخرجه في العباب اه سم (قوله
وعليه) أي على كون شرطه للاجنبي فليكاله (يكنى عدم الرشد فيما نفاه) مفهومه انه يتدرج وهو ظاهر
كسائر أنواع التملك فانه لا يدينها من القبول حقيقة أو حكماً اه عش (قوله فيما يظهر) هذا انه في
شرح العباب عن الجواهر اه سم (قوله حقيقياً) أي بل فمباشرة فوكيل اه سم (قوله وان قوله)
أي أحد العاقدين قولاً لمن (في أنواع البيع) علم من تقبده بالبيع أنه لا شرع في غيره كالفسوخ والعق
والإبراء والنكاح والأجل وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله أجماعاً الخ) تعليل لما في المتن (قوله والله) يدل
من مقتضى أو عطف بيان عليه سم على ج اه عش (قوله كان ضريح) أي كل منهما اه عش والصواب
أي بعض الأضرار (قوله وخرع) ببناء الله هو (قوله ومعهنا) أي في الأصل اه عش (قوله ولا
خديعة) عطف تفسير اه عش (قوله ثبت ثلاثاً) أي بالنسبة لثلاث فقط فليعلم اه سدع ويأتي
آفتان العباب ما قد خالفه (قوله والأفلا) قضيت صحة البيع وسقوط الخيار والمقصد عدم صحة البيع
سم على منصوص وجهه اشتباه على اشتراط أمر محمول في سم على ج بعد كلام مانعه لكن عرفت
العباب بقوله فان أطلقها المتبايعان مع البيع وخبره اثلاثان على معناها والأبطل انتهى أي بطل البيع
كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كل شرط خيار مجهول انتهى اه عش
(قوله فاهم) أي فغني بما جالس من جهة احتيال أنهم ما يشترطونه لهما لا أحدهما شيئاً ولا الاجنبي اه
عش (قوله وهو غيب) فيه نظر فان في الأحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في إثباتها بمثل ذلك سم وأيضاً

ولا أحدهما ان واقفه الآخر
في زمن جواز العقد لخيار
بجلب أو شرط الحاق شرط
صحيح لانه مستند كالأوقع في
صلب العقد (شرط الخيار)
لهما ولا أحدهما ولا جنبي
كالقن المبيع اتحاد المشروط
له أو تعدد ولو مع شرط ان
أحدهما أو فقه لأحد
الشروطين أو الإخلاص
والأوجه اشتراط تكليف
الاجنبي لأرشده وأنه لا يلزمه
فصل الاخطا بناء على ان
شرط الخيار تملكه وهو
الأوجه أيضاً عليه يكتفى
عدم الرشد فيما يظهر لانه
ليس تملك حقيقة وان قوله
على أن أشاور وما مشا
صحيح ويكرن شرطاً لخيار
نفسه (في أنواع البيع)
التي ثبت فيها خيار المجلس
اجماعاً ولما صرح ان بعض
الأضرار وهو حبس بضع
أوله وبالموحد ان مقتضى
منقضاء المحتمل هو وإثبات
حزم بكل جماعتيهما
معيان كان يصدق في
اليوم فأرشد على الله
عليه وسلم إياه بقوله
البيع لا خلافة وأعلمه
إذا قال ذلك كان له خيار ثلاث
ليل ومعهنا وهي بكسر
المجتمعات بالموحدة لا بولا
خديعة ومن ثم اشتهرت في
الشرع لا شرطاً لخيار
ثلاثاً فان ذكرت وعلم
معناها ثبت ثلاثاً والأفلا
واعترض الاسنوي وغيره

التي بانه لم يسبب الشرط له الخيار فاهم وهو غيب فان من قواعدهم ان حذف المسمول فيها العموم في قوله

ان المقر في المعاني أن افادة العموم من جملة ما يقصد بالحذف لأن الحذف لا يحلونها (قوله بل وصحة ماذهب الخ) مما يؤيد الصحة صحة ترك الكافر عن مسلم في شراء مسلم اه سم (قوله في نحو مسلم الخ) اندرج في نحو السلاح اه عش (قوله بأن الجبرور) أي الجبار والجبرور أي قوله لهما ولا أحدهما اه كرهى (قوله المضاف للمبتدأ) لعله المضاف إلى المبتدأ وهو شرط والتقدير شرط الخيار لهما ولا أحدهما بائري أنواع البيع اه سم عبارة النهاية بأن شرط الخيار مبتدأ خبره قوله في أنواع البيع وقوله لهما ولا أحدهما متعلق بالخيار اه (قوله من التكشف) أي بخلافه الظاهر اه سم أي وتقديم معمول المضاف إليه على المضاف (قوله والقصور) أي لعدم شموله غير العاقدین اه سم (قوله لشارطه) أي أكلان مالت بخاره لا لاجنبي (قوله ان مات الاجنبي) أي اوجن أو أئني عليه اه عش (قوله ولو مات العاقد) أي اوجن أو أئني عليه كايقيد قوله قبل الفصل تكبار الشرط بل اولى من أنه اذا مات اوجن أو أئني عليه من له الخيار من العاقدین ان ينقل لوارثه أو وليه قال والموكل الخ لا شأن له من له الخيار هيمنة الموصلة ثم وينبغي عوده لهما اذا أفاقا قبل مدة الخيار اه عش (قوله ان ينقل لوارثه) ولو كان الوارث غائبا حينئذ جعل لاصل الخبر إليه الا بعد انقضاء المدة فهل يقول بل يزوم العقد بفرغ المدة أو لا وقد اختلفوا في جواب المسئلة اه للضرورة وقصة نظر والاربع أن يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما قبل منها ولو لم يبلغه المدة لم يثبت له ما قبله (قوله فلقاضي) ظاهره أنه لا ينقل لولي آخر بعد الولى الميت كالموتى لآب العاقد مع وجود الجسد سم على جأقول وينبغي خلافه لقيام الجسد لآب مقام الآب فلا حاجة إلى نقله إلى الحاكم عش وسيد عمر وهو الظاهر (قوله أو وكلا الخ) وقصده تمايز في خيار المجلس ان ترددها أو مكاتبا وما ذروا له والافسده (قوله فلموكله) بقرئ بالوجه الموكل بعد التقدير شرط له الخيار هل ثبت الخيار للموكل أم لا فنظر ونقول من بعضهم أنه ينفذ عزمه ولا يثبت للموكل ويرى بينه وبين الاجنبي بان الوكيل سفره بمحض فنفذ عزمه ولم يثبت للموكل لعدم شرطه بخلاف الاجنبي وهو ظاهر اه عش أثول في الفرق المذكور نظر بل قياس ما قدمه في خيار المجلس بونه للموكل فلا يرجع (قوله وليس لو كبل) وينبغي أن يكون الولى كمال كبل فلا يشرط لتغير نفسه وموكله اه سم عبارة السيد عمر ينبغي أن يكون الولى كذلكو يحتتمل الفرق وله أنه اقرب اه وفي عش يرد ذكره ما مر من سم أي أهما لهما يجوز وهو رتق بموكله أن يكون سقهما على ما مر من أنه لا يشتري في الاجنبي الشرط له الخيار رشد اه وفيه نظر يعلم محققا منه عند قول الشارع لا رشده قال النهاية والغنى ولو أخذته فيمسه كمو أطلق بالتم قبل في ذلك فاشترطه الوكيل وأطلق بتمه دون الموكل اه (قوله ان سكوتة) أي الوكيل (قوله كشرطه)

(قوله بل وصحة ماذهب إليه الروابي) مما يؤيد الصحة ترك الكافر عن مسلم في شراء مسلم (قوله بخلافه لوالده) فان قلت يؤيد بالله ان في إثبات الخيار للكافر والحرم تسلط ما على المسلم والصيد قتل لا أثر له هذا التسلط بدليل جواز ترك الكافر عن مسلم في شراء المسلم مع أنه تسلط ما كون ما هنا من قبيل التاكيد لا التوكيد لا أثر له على أنه قد عمن ان فإذا كرس تسلط ما على المسلم والصيد فليأكل (قوله المضاف للمبتدأ) لعله المضاف إليه المبتدأ وهو شرط والتقدير شرط الخيار لهما ولا أحدهما بائري أنواع البيع (قوله من التكشف) أي بخلافه الظاهر ونوهه والقصور أي لعدم شموله غير العاقدین (قوله فينتقل لشارطه) لا يعني ان الشارط قد يكون غير من له الخيار اذا شرط بالبيع الخيار لاجنبي عن المشتري فانقله لشارطه في هذا المحلل فنظر (قوله ولا فلقاضي) ظاهره أنه لا ينقل لولي آخر بعد الولى الميت كالموتى لآب العاقد مع وجود الجسد (قوله وليس لو كبل الخ) قال الزاقي وسكن الامام فيما اذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالاذن المطلق من الموكل ثلاثة أوجه ان الخيار يثبت للوكيل أو للموكل أو لهما اه قال في الرضا في مقتضى صحة الوكيل اه وهذا يدل على أنه اذا قال البائع بعثك بشرط الخيار ثلاثة أيام مثلا فقال المشتري قبلت اخذت الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لا لهما وجه الفلانة أن الوكيل أطلق شرط الخيار وقد اخذت

بل وصحة ماذهب إليه الروابي بخلافه لوالده من جواز الكافر في نحو مسلم مبيع ونحوه في صيد اذا اذلال ولا ابتلا في صيد الاجازة والعقود وما قرره من هذا الجواب الواضح المفيد لتسوية المتن لهذا المسئلة اولى من جواب المسئلة بان الجبرور ومتعلق بالخيار المضاف للجسد المتغير عنه بالجبرور والجبرور بعده اذ من التكشف والقصور ما لا يتحقق واذا شرط لاجنبي لم يثبت لشارطه له الا ان مات الاجنبي في زمنه فينتقل لشارطه ولو وكلا ولو مات العاقد انقل لوارثه ما لم يكن العاقد ولو الا فلقاضي كله ظاهر او وكلا ولا فلو كبل وليس لو كبل شرطه غير نفسه وموكله الا بذنه ونظير ان سكوتة على شرطه البتدى كشرطه بخلافه في بعضهم ان مساعدة الوكيل بان تاخلفه عن النفا المختون بالشرط ليست كاشراطه

وذلك لان المفسر اذا اضطر الى القول بوجه (٣٤٤) حاصل بشرطه وسكونه كما هو واضح واعلم ان خيار المجلس والشرط متلازمان غالباً وقد

ثبت ذلك لا هذ ولا عكس كما قد اقره قوله (الآن بشرط القبض في المجلس) من الجانبين (كروى) او من أحدهما كما لو خفي عنه على المفسر ان خيار المجلس يثبت فيها (وسلم) لامتناع التأجيل نهياً واختيار للملك أولاً وما أعظم غرر ما منه ولا يجوز شرطه أضافي شرا من يفتق عليه للمشتري وحد لا التزامه الملك له المستلزم لعقده المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعلمه كان اطلاق أصله بخلاف شرطه لما لوقفه أو لاعتناع الملك له كما يأتي في البيع الضمني لا فيما يتسارع اليه الفساد نالده الشرط وان قضية الخيار التوقض في التصرف فيه هو في ذم الباع بالثبوت ولا تسلطاً للبايع في المصراة لادائه لمثل الخيار المضريها وطرد الاخرى له في كل حال وبذلك لا داعي هنا لعدم الخلق بخلافه فان ترويه للتصيرية التي قصدها مجتمع الخلق وان كان الذين ملكتهم يظهر ان شرطه فيها كما كذلك وان مثل الثلاث اقل بها مما من شأنه ان يضر بها فان قلت كيف يعلم للمشتري قصر يتاحي عنه عليه شرط ذلك للبايع أو لوقفه عايسة قلت يحصل ذلك على ما اذا ظن التصيرية ولم يتحققها أو اراد ان ذلك لم يخص بالبايع أو ان يظهر والتصيرية يثبت فساد الخيار وما يترتب عليه من فسخ أو اجلاؤه ولو تكرر بيع كافر لعقده المستلزم بشرط الخيار

فان شرطه المبتدئ لو كسب أو المولى كل صم أو لاحق فان كان بائناً المولى كل صم أو بدونه فلا اه عش (قوله) وذلك أي ان سكونه على شرط المبتدئ كشرطه (قوله بشرطه) أي المولى كسب المبتدئ (قوله وسكونه) أي سكون المولى كسب على شرط المبتدئ (قوله وقد ثبت ذلك) أي خيار المجلس (لا هذ) أي خيار الشرط قوله (الآن بشرط القبض) أي في العوضين في الروى وقدر رأس المال في السلم اه سم (قوله كذا في ذمة) جواب عما قيل ان مقتضى قول المصنف كروى وسلم بالكفاة ان لا يغيرها بما يستلزم فيه القبض في المجلس وليس لنادك وقال النهاية الكفاة فيه استقصائية اه قال عش معناها أنه لم يبق فرد آخر غير ما دخلت عليه وأجيب اصابانه أي بالسكاف لا دخال لاجرة الفضة بناء على أن فيه خيار المجلس كما قاله القفال وان كان المعتمد خلافه وكذا لا دخال للمبيع في القيمة بناء على أنه سلم حكوا ان كان المعتمد الشرع من خلافه اه (قوله) لامتناع التأجيل الى التي في النهاية (قوله لمعنا الملك) أي ملك المشتري ان كان الخيار للبايع أو لأولهما و (قوله أول وه) أي ان كان الخيار للمشتري اه عش (قوله لا التزامه) أي الاستعانة للمشتري وحده اه عش (قوله المستلزم) أي كون الملك للمشتري فهو بالنسبة لقوله الملك و (قوله المانع الخ) بالجر نعت لعقده (قوله لوقفه) أي الملك (قوله ولا في البيع الضمني) ذكر مع ما قبله في المستلزمات يقتضي أنه ثبت فيه خيار المجلس وليس كذلك فكان الأولى عدم ذكره اه عش (قوله ولا فيما يتسارع اليه الفساد الخ) بفهم جواز شرط مدته لا يحصل فيه الفساد سم على منتهى وكتب سر على جماعه قوله ولا فيما يتسارع الخ قضية الكلام بثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداد اعماد في المجلس وان لم تلق المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس فها انتهى أي قوله وما هو من ان قضية ذلك قد يفده ففسل الشارح لما يثبت فيه خيار المجلس ثم يبيع الجدي شدة الحر اه عش (قوله ولا تلتا للبايع الخ) أي ولا يجوز شرطه للبايع ثلاثة أيام منهما أو من أحدهم مالم يوافق لا شرا اه عش (قوله وطرد الاخرى له) أي لا امتناع شرط الخيار للبايع ثلاثة أيام اه عش (قوله ودالح) خبر وطرد الخ (قوله لا داعي هنا) أي يبيع حابو غير مصراة اه عش (قوله فان ترويهما) قد يقال هذا المعنى موجود فبما اذا كان الخيار للمشتري وحده اه سم وفيه نظر ظاهر لا حائل له على قول الخلق (قوله ان شرطه فيها) أي المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبايع فيمتنع اه عش (قوله ان شرطه فيها) أي الخيار في المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبايع فيمتنع (قوله على ما اذا ظن التصيرية الخ) أي على ما اذا كان طرفه الآخر أو موصوفاً وان كان واحداً فلا نة كالقشين كما قاله الشارح في المولن المبيع وأما الخ اه عش وأطلق الظن على ما ذكره خلاف العرف والفتنة (قوله أو ان يظهر الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط سم على جماعه عش ورشدي (قوله وما يترتب عليه من فسخ أو اجلاؤه) أي من حيث تترتبها على به كما يحكيه في الرواية كبراً استولم ثبت للعامة الا كشرطه ولا اختصاص خياره عند الاطلاق بالشروط لما انحصره به بل كان يعطل العقد لان الترخيل لا يجوز له عند اطلاقه لا بشرط الخيار لغیر نفسه وما كره هذا بتدفع ما قد يقال لادالة فيما ذكر لان هذا الخلاف بالنسبة الى كسب المولى كل هل يخص الخيار بأحدهما أو بجمعهما وذلك لا ينافي ان ثبت للعامة الا كشرطه سمي ما من شرح الروض في شرطه لاحقاً مطلقاً ما يخالف ذلك فليصر (قوله أيضاً ولو كسب الخ) ينبغي أن يكون المولى كل كسب فلا بشرطه لغیر نفسه وموليه (قول المصنف الآن بشرط القبض) أي في العوضين في الروى وقدر رأس المال في السلم (قوله) ولا فيما يتسارع الخ) قضية الكلام بثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداد اعماد في المجلس وان لم تلق المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس فها انتهى أي قوله وما هو من ان قضية ذلك قد يفده ففسل الشارح لما يثبت فيه خيار المجلس ثم يبيع الجدي شدة الحر اه عش (قوله ولا تلتا للبايع الخ) أي ولا يجوز شرطه للبايع ثلاثة أيام منهما أو من أحدهم مالم يوافق لا شرا اه عش (قوله وطرد الاخرى له) أي لا امتناع شرط الخيار للبايع ثلاثة أيام اه عش (قوله ودالح) خبر وطرد الخ (قوله لا داعي هنا) أي يبيع حابو غير مصراة اه عش (قوله فان ترويهما) قد يقال هذا المعنى موجود فبما اذا كان الخيار للمشتري وحده اه سم وفيه نظر ظاهر لا حائل له على قول الخلق (قوله ان شرطه فيها) أي المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبايع فيمتنع اه عش (قوله ان شرطه فيها) أي الخيار في المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبايع فيمتنع (قوله على ما اذا ظن التصيرية الخ) أي على ما اذا كان طرفه الآخر أو موصوفاً وان كان واحداً فلا نة كالقشين كما قاله الشارح في المولن المبيع وأما الخ اه عش وأطلق الظن على ما ذكره خلاف العرف والفتنة (قوله أو ان يظهر الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط سم على جماعه عش ورشدي (قوله وما يترتب عليه من فسخ أو اجلاؤه) أي من حيث تترتبها على

الخيار

وقصصه الزمها كما بهمهنا (واغما يجوز) شرطه (في مضمومه) لهما كالملوع خمس (٣٤٥) الغدوان لم يقل الخوفته لان الغم انما

يغنى الاشراق لا الملوع أو
الأسامة وهل تحمل على
الجملة أو الفلكلن عراها
محمل نظر وبه ثبوتها
قصدا الفلكية وعرفها
حمل عليها والافعل لحظة أو
الى يوم ويحمل على يوم
العقدان عقد نصف النهار
مثلا قال مثله وتدخل الالية
للزوم ونوما لم يحمله
اليوم في الاجرة على ذلك
لانها أصل والجر تابع
فاغترى في مدهما يغترى
مدها أو نصف الليل انقضى
يغروب خمس اليوم الذي
يليه على المجموع واعترض
نقلا ومعنى بانه لا بد منها من
دخول بقية الليل والاصارت
المستقصاة من الشرط
ويجب اذ وقع باعفا دخل
من غير تصبص عليه وكما
دخلت السلسلة فيهما من
خير من عليا لان التافيق
يؤدى الى الجواز بعد
الزوم فكذا بقية الليل هذا
لذلك يجامع ان التصبص
على الليل فمما يمكن فخر
من قولهم بعدم وجوبه ثم
قولهم بعدمه هنا كون
طرف اليوم المفق يحيطان
بالسلسلة فلا هنا لا يؤمراما
شرط مطاقا وفيه
مجهول بين التفرق أو الى
الحصاد أو العطاء أو الشراء
ولم يربط الوقت بالاجرة
فيقبل العقد لما فيه من
الفرر واغما يجوز وفيه
متصلة بالشرط والا لزم
جواز بعد الزوم وهو متنع

الخيار والا لايستلزم لازم كفاه مامر فلا معنى للاجزة اه رشدي (قوله وفسخه) عطف على قوله بيع كافر
(قوله ان لم الحاكم الخ) أي أو باع ما عمو فظهر ان مثل ذلك ملو توجه على شخص يبيع له بوجه دينه فقبل
ما ذكر اه عش (قوله لهما كالملوع الخمس) الى المتن في النهاية (قوله الاشراق) أي الاضائة (قوله
والافعل لحظة) يندرج مالموجه لا فلكية وقد صاهاوا الحمل على اللحظة يستند منظر بل القياس البطان
لانهم مقصدا مدتهما لهما سم على ج وانظر ما مقدار اللحظة حتى يحكم يلزم العقد حتى ياتي في سم على
منه ج وهل يقال اللحظة لا قدر لهما معلوم فهو شرط خيار محمول فخر انتهى أول وانظر انه كذلك لان
اللحظة لا حد لها حتى تحمل عليه اه عش أي فكان ينبغي أن يقول والافعل العقد رشدي (قوله
ويحمل على يوم العقد) أي ان وقع بمقار بالخبر و (قوله فاليه) وينبغي أن مثل ذلك ملو قال مقدار يوم
فيصير (خرج) هو التبع ابيع يا فقه اوبه في زمن الخيار قبل القبض انفسج اليه أو بعده فان قلنا انك
لما ثبت انفسج أيضا أو استبرأ المشتري ان و يغرم الفدية كالمستام وان قلنا انك للمشتري أو موقوف الاصح
بقا على خيار فان لم يزل ان والافقه موقوف المصدق فيها المشتري وان قلنا انك للمشتري أو موقوف
لم يتفق عليه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهي للمشتري والافق باع وان قلنا انك للمشتري استقر سم
على المنهج اه عش (قوله وتدخل الالية للضرورة) فاه التولي فان أخرجه باطل العقد اه غايه (قوله
واغما يعمل اليوم في الاجرة) قضته ان عقد الاجرة ولو وقع الظاهر ليسه لا تمنع على المستأجر الانتفاع به
لئلا عدم دخول الاجرة وفيه نظر فظاهر ثم رأيت سم كتب عليه ما نصه قل في شرح الروض عدم هذا الخ
عن ابن الرضا انه نظر به فيما هاتوا قال ليس كمال بل ما في الاجرة فظاهر ما هنا وقد رآه بظهور الفرق
الذي ذكره الشارح اه عش (قوله أو نصف الليل الخ) قياس ذلك عكسه بان وقع العقد نصف النهار
بشرط الخيار لولا تدخل بقية اليوم تبع للضرورة سم على ج اه عش (قوله انقضى يغروب خمس الخ)
منه يعلم انه لو قد أول النهار وشرط الخيار ثلاثة أيام لا تدخل الالية الاخرة ويلزم يغروب خمس اليوم الثالث
وساقي في كلامه اه عش أي كلام مر وبأقنى الشرح خلافه (قوله من دخول بقية الليل) يعني من
التصبص عليه كخبر به النهاية ويذكر عليه الجواب لا (قوله بانه وقع الخ) أي الباقي من الليل (قوله وكذا
دخول الخ) لعله معا على دخول الباقي قوله بانه وقع الخ فهو جواب آخر ولو حذف الواو وكان المهر
أو وضع (قوله فيمجلس) أي فيما اذا عقد نصف النهار (قوله لان التافيق) يعني اخراج الالية (قوله فكذا
الخ) الفاء اائدة (قوله هنا) أي فيما اذا عقد نصف الليل (قوله فلك) أي لان التافيق الخ (قوله على الليل)
في معنى قوله الآتي بالليل تغلب (قوله بعدم وجوبه) أي التصبص (قوله قولهم) فاعل لزم (قوله بعدمه)
أي الخ جوب (قوله لا يؤمر) أي لان سبب دخول الالية التبعض في موجوده هنا أيضا اه عش (قوله أما
شرط الخ) أي الخيار وهذا محتمر من معلوم في المتن (قوله بين التفرق) مثال المجهول ابتداء (قوله أو الى
الحصاد الخ) مثال المجهول انتهائه (قوله والعطاء) أي فدية الناس ما عليها من الدون لا ذلك الغلة مثلا اه
عش (قوله واغما يجوز الخ) أي شرط اختيار (قوله والا لزم جواره بعد الزوم) قد غنم الا لزم ما يتفاهما

(قوله والافعل لحظة) يندرج تحتها وجه لا فلكية وقد صاهاوا الحمل على اللحظة حتى يستند منظر بل
القياس البطان لانهم مقصدا مدتهما لهما سم على ج وانظر ما مقدار اللحظة حتى يحكم يلزم العقد حتى ياتي في سم على
الزوم وعدم هذا الخ عن ابن الرضا انه نظر به فيما هاتوا قال ليس كمال بل ما في الاجرة فظاهر ما هنا
وتيقن رجحاناه بظهور الفرق وذكر الفرق الثاني (قوله أو نصف الليل الخ) قياس ذلك
عكسه بان وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار لولا تدخل بقية اليوم تبع للضرورة (قوله فدخل من غير
تصبص) اعتمد مر (قوله قولهم) فاعل لزم (قوله والا لزم جواره بعد الزوم) قد غنم الا لزم ما يتفاهما
فيما لشرط في العقد ابتداء من التفرق اذ قبله لمز ومع خيار المجلس قول المصنف لا يدخل على ثلاثة
أيام فلا يستفي المجلس بل يجوز شرط شيء آخر كونه مظهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة فاقبل ولو شرط

فبالبشرط في العقد ابتداء المدة من التفرق اذ قبله لان يوم خیار المجلس سم على حج أقول وقد يجب أن
 المراد منه من حيث الشرط وان بقي الجواز من حيث المجلس على أنه قبله من في المجلس بأن اختيار الزوم
 اه ع ش (قوله متوالية) فلو شرط للبائع يوم والمشتري يوم أو يومين بعد ميعال العقد وكذا البائع يوم
 والمشتري يوم بعده والبائع اليوم الثالث بخلاف ماذا شرط اليوم الأول له والآخر الثاني والثالث لآخرهما
 معناه بطلان البيع والحاصل أنه متى اشتمل على شرط يؤدي لجواز العقد بعد زومه بطل ولا خلاف منه بالشرط
 اليوم الأول للبائع مثلاً والثاني والثالث لاجني عنه فيصحب على الرابع من وجهين لأن الاجني لكونه نائباً
 عن شرطه اليوم الأول لم يؤدي ذلك لجواز العقد بعد زومه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع اه ع ش قول
 المتن (لا يزدي على ثلاثة أيام) فلو شرط في المجلس لم يجز شرطه آخر كماله وظاهر ان خيار الشرط لا يكون
 الا ثلاثة اقل ولو شرط مادونه أو مضى في المجلس فينبغي جواز بيعه باقيل في المجلس أيضاً ثم رأيت ما في الحاشية
 الاخرى من الروايات سم على حج أو هو مؤيد لما ذكر اه ع ش عبارة الغني ولو لا مقتضى المدة الحاشية
 وهذا المجلس في خياره فقط وان تغرقا والمدة باقية بالسك وبجواز اختيار من أو أحدهما فان
 أطلقا اسقاط سقطوا لاحتداد العقد من الفسخ في غيرهما بل لا بد من خيار من أو أحدهما فان
 يشهد حتى لا يؤدي الى النزاع (قوله لان الأصل الى فخره) وفي النهاية والنجي في الاقوال فان قلت الى وانما
 بطل وقوله سواء الى المتن (قوله بشروطها المذكورة) من العلم والاتصال والتوالي اه ع ش (قوله وانما بطل
 الخ) عبارة الغني فلوزاد عليها فسد العقد ولا يخرج على تقرير الصفة نقل جود الشرط في القاسد وهو ميعال
 للعقد لان الشرط يتضمن غالباً زيادة في الثمن أو حيازة فإذا سقطت تعدت الجهة الى الثمن بسبب ما يقابل
 الشرط في القاسد فيفسد البيع فلذلك يضع الشرط في الثلاث يطل ما زاد عليها اه (قوله سواء السابق
 منها) أي كذا عقد وقت غروب الشمس و (قوله والناظر) أي كذا عقد وقت طلوع الفجر والناظر
 العباب وخلافاً لنهاية والغني عبارة سم قال في شرح العباب وقت يتقوله لهم وتدخل اليلة للضرر وانه لو عقد
 وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب بالضرر وحدثت ادخال اليلة وهو ما اعتقده
 الاسنوي لان الايام الثلاثة للشروط لم تشمل عليها لكن الذي يقبله خلافه قياساً على ما قاله في معنى الخلف
 وكلام الرازي كالصريح في ذلك اه واقصر الى في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الوجه لان
 شرطه لم يتناول تلك اليلة وأما معنى الخلف فالشرع نص على البالي أيضاً اه ومثل شرح هو الغني وقال
 ع ش أقول وقاس ذلك أي ما قاله الاسنوي أنه لو وافق العقد غروب الشمس وشرط خيار ثلاث ليال لم

مادونه أو مضى في المجلس فينبغي جواز شرط بيعه باقيل في المجلس أيضاً ثم رأيت ما في الغني (فرع)
 قال في الرض وبجواز التفاضل أي في الخيار كان شرط لآخرها خيار يوم والآخر خيار يومين أو ثلاثة قال
 في شرحه قال الرازي ولو شرط خيار يوم فبأن أحدهما في اثنتي عشرة يوماً والآخر في ثمانية عشر يوماً
 وجوب أن يشبههما الجواز اه وفي الرض أيضاً فرع فان خصص أحد العبدن لاجني خيار أو بر زيادة في
 يصح فاذاه يصح واذا شرطه فيما لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر اه والمفهوم من بعض تخصيص أحد
 العبدن بعينه بالخيار ان له فسخ البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوماً أيضاً من قوله واذا شرط فيها لم يكن
 له رد أحدهما فهذا بما يجوز فيه بشرط في الصفة نقل البائع لانه لما روي بتخصيص بعض قوله لم يفسح بشرط
 الخيار كان ذلك ضمانته بالشرط (قوله وتدخل ابالي الايام الخ) قال في شرح العباب قضية قولهم وتدخل
 اليلة للضرر وانه لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب بالضرر وحدثت ادخال
 ادخال اليلة وهو ما اعتقده الاسنوي لان الايام الثلاثة للشروط لم تشمل عليها لكن الذي يقبله خلافه قياساً
 على ما قاله في معنى الخلف وكلام الرازي كالصريح في ذلك فانه قال في آخر ما قال به عن الرازي وغيره فراجع
 واقصر هو في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الوجه لان شرطه لم يتناول تلك اليلة وأما معنى الخلف

متوالية (لا يزدي على ثلاثة أيام) لان الأصل امتناع الخيار الا ابتداءً من فيه الشارع ولم يأذن الا في الثلاثة فما دونها بقبوحها المذكورة فيقضي ما عداها الى الأصل بل روي بسد الزاؤه صلى الله عليه وسلم ابطال بيعا شرط فيه الخيار ابتداءً من يومه فان قلت ان صح ما قلناه في واجهة والا فلا نجد حديث الثلاثة أخذ به في العدد والاكثر ونسبوا عدم اعتباره فقلت انه ان لم يقرم ينفذ عليه والواجب الاخذ به وهي هذا ذكر الثلاثة للسمعة من السابق اذ لو كان أكثر منها كان أولى بالذكر لان اشتراطه أحوط في حق المعبون فقام له وانما بطل لشرط الزيادة ولم يخرج على تقرير الصفة لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي لجوله وتدخل ابالي الايام الثلاثة والشروط سواء السابق منها على الايام وانما ع (وتحسب المدة المشرطة من حين العقد) ان وقع الشرط فيه والابان وقع بعده في المجلس

فن الشرط وأثر ذكر العقدان الغالب وقوع شرط الخيار في المجلتين بعده (وقيل (٣٤٧) من التفرق أو التماثل لثبوت خيار

يدخل اليوم الثالث وكانه شرط الخيار يومين وثلاث لئلا اه (قوله في الشرط) قال في شرح العباب كذا أطلقه وتضمنه اعتباراه من معنى قوله ثلاثة أيام فأكثر وهو متضمن لثلاثة أيام فقلت لا يجوز أن يفتى في ذلك إلى آخر ما طالب به ومنسحقه فإن قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام فقلت لا يجوز ذلك لأن الزائد على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ سم على ج اه ع (قوله وأثر ذكر العقد) أي على ذكر الشرط مع أنه أحسن لشموله للصورة المذكورة أيضا (قوله وردوا الخ) عبارة النهاية والمغني وردوا عواض عا من أدائها إلى الجاهل اه (قوله ويرى) أي قوله وجزمه على الوطء في النهاية الأقوله وتبعهم في المبيع قبل قبضه (قوله وان جهل الثمن والمبيع) أي كأي الأجنبي والموكل والوارث سم على ج اه ع (قوله وان قبضه الخ) صاعدا على قوله باختيار الخ (قوله ومن تصديق الخ) عطف على قوله من الم لازم (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كسر الخ والوضاح لالفتح اه وقد يقتضي هذا التعليق عدم تقسيم الخيار بكونه لهما فخير اه سم (قوله أي لهما) ينبغي أو البائع وحده مر سم على ج اه ع (قوله ولا ينهيه به) أي الخيار بالتسليم اه ع (قوله لهما يلزم) أي بالاختيار أو بالتقضاء (قوله ولا يجب الخ) عبارة النهاية وليس لاحدهما مجلس مافي يده بعد تسليم صاحبه بأن يقول لأرسلتي تر قبل أخذها أحدهما بالطالبة لزم ألا تخلو لغيره ثم ربما كان في يده كأي المجموع اه (قوله كذا في المجموع) معتمد اه ع (قوله لكن الذي في الرضا والخ) متى الشارح مر أيضا على هذا الاستدلال في باب المبيع قبل قبضه بقوله قول المصنف وكذا عار به وأما خبر سوم اه ع (قوله المثلن) والاطهر أن كان الخيار الخ) والثاني المالك للمشتري مطلقا تمام البيع بالأيجاب والقبول والملك للبائع مطلقا مائة ومغني (قوله ولا جني عنه) أي عن البائع بأن كان تاباعه (قوله غالباً) من غيره الغالب أو أوصى بغيره يستأن من مائة مائة الموصى وقبل الموصى أوصيه اه ع (قوله ولا جني عنه) أي المشتري بأن كان تاباعه اه ع (قوله وكونه) أي الخيار بعد أخيره قوله بأن يختر الخ (قوله لاحدهما) أي البائع والمشتري قول المثلن (وان كان لهما الخ) ولو جامع خيار المجلس لهما خيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الأول فيكون المالك موقوفاً والثاني فيكون لذلك الأحسد الظاهر كإفاده الشيخ الأول لا يخفى لان خيار المجلس كإفادته الشخص أنس ع وأولى فهو باختيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالإجماع بعد اه نهاية زاد المغني ومثل ذلك ما في كذا خيار المجلس الواحد بان لزم البيع الآخر وخيار الشرط لا آخر اه (قوله أو لأجنبي عنهما) بق ما ذكرناه لأجنبي مطلقا وتضمنه عبارة شرح الرضا أنه كلكل كان به عنهما وهي وظاهر

فالشارع نص على البالي أيضا (قوله في الشرط) قال في شرح العباب كذا أطلقه وتضمنه اعتباراه من معنى قوله ثلاثة أيام فأكثر وهو متضمن لثلاثة أيام فقلت لا يجوز أن يفتى في ذلك إلى آخر ما طالب به ومنسحقه (قوله وان جهل الثمن والمبيع) أي كأي الأجنبي والموكل والوارث (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كسر الخ والوضاح لالفتح اه وقد يقتضي هذا التعليق عدم تقسيم الخيار بكونه لهما فخير اه (قوله أي لهما) ينبغي أو البائع وحده مر (قوله وان كان لهما الخ) قال في شرح الرضا وقول جامع خيار المجلس (قوله لا يجب تسليم الخ) يغلب الأول فيكون المالك موقوفاً والثاني فيكون لذلك الأحسد الظاهر كإفاده الشيخ الأول لا يخفى لان خيار المجلس كإفادته الشخص أنس ع وأولى فهو باختيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالإجماع بعد كأي لا يخفى (قوله أو لأجنبي عنهما) بق ما ذكرناه لأجنبي مطلقا وتضمنه عبارة شرح الرضا أنه كلكل كان به عنهما وهي وظاهر أنها لشرطه لأجنبي مطلقا عنهما كان المالك موقوفاً وعن أحدهما كان ذلك الأحسد اه وقضيه هذه العبارة أن إطلاق الشرط من البادي مع قبول الآخر يعمل الخيار لهما وهذا يخالف قضيه ما تقدم في مسألة الوكيل

المجلس قبله فيكون المقصود ما بعده وردوه بأنه لا يفتى ثبوته إلى التفرق بجهتي المجلس والشرط كما ثبت بجهتي الخلف والعيب ويجري هذا نظير ما مر من لزوم باختيار من خير زوجه وان جهل الثمن والمبيع كما عتده جمع وانقبضه المدخن تصديق باقي الفسخ أو لا يتضاءر ولا يجب تسليمه مع ولا يمتن في زمن الخيار أي لهما كما هو ظاهر ولا ينهيه به قوله استرداهم بل يلزم ولا يجب أحدهما بعد الفسخ زرد الاختلاف في حكم العقد بالفسخ في غير المبد وهي لا تنضم وجوباً لرد بالطلب كذا في المجموع هنا وشبهه جميع الفسخ كما عتده جمع لكن الذي في الرضا وجمعه السببي وغيره وتبعهم في المبيع قبل قبضته له المجلس فيمتنع تصرف مالك فيه مما دام محبوباً (والاطهر) في خيار المجلس والشرط أنه أن كان باختيار البائع أو الأجنبي عنه (فالمالك المبيع) بتابعه لا يتوحد فيها لفهمها منه فإلزام من ملك الأصل ملك الفرع غالباً (له) ومالك الثمن يتوابعه المشتري (وان كان) ان خيار (المشتري) أو لأجنبي عنه (له) ملك

المبيع ولما تم ملك الثمن لعصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل المالك وكونه لاحدهما في خيار المجلس بان يختار الآخر لزوم العقد (وان كان) خيار (لهما) أو لأجنبي عنهما (في المالك في المبيع والمثلن (موقوف فان تم البيع بان أنه) أي مالك المبيع (المشتري)

وهذا الشرح للبايع (من جن المقدولام) (٣٤٨) يتم بان فسخ (ذلك الباع) ملك المبتع والمشتري ملك الثمن من حين العقد وكان كالم

يخرج عن ملك مالك كان
أحد الجانبين ليس أولى
من الآخر فرفض الامرالى
الا - زوم أو الفسخ وينبى
على ذلك الاكساب والقوائد
كالبن والحر والمهر ونفوذ
العق والاسيلا دوحل
الوطع وجوب بالنفقة
فكل من حكمنا عليه من
ثمن أو ثمن كان له عليه
ونفذ منه وحل له ما ذكر
وان فسخ العقد بعد اذ
الاصح ان الفسخ انما رفع
العقد من جهة لأم أصله
ومن لم يتغير لا ينفذ منه شيء
بما ذكر في ما يخرى في الاخر
وان آله الملك اليه وعليه
مهر وطع لمن خير ما لم يأن
له لاحد الشبهة فبين له انك
ومن ثم كان الولد حرا نسبيا
والمراد جعل الوطع المشتري
مع عدم حساب الاستبراء
في زمن الخیار له من حيث
الملك وانقطاع ملكة البايع
وان حرم من حيث عدم
الاستبراء فهو حر ثم من
بجث نحو حبس واحرام
وهذا أولى من قصر
الزكشي لذلك على ما اذا
اشترى زوجة قال فانه لا
يلزم ما استبرأ عتد كان
الخيار له فان كان له حال
يجزله وطها في زمنه لانه
لا يدري أطو بالملك أو
الزوجة وحزمه يحصل
الوطع في الاولى بخالفه حزم
غير بصحة الوطع فيها وان لم

الهمم الآن صور الخلاف فهاجا اذا انقضى كل منهما بالاشراط للاجنبي بان قال البايع يعتك بشرط الخيار
للاجنبي فقال المشتري قبلت بشرط الخيار له وفي مسئلة الوكيل المذكور بما اذا انقضى به الوكيل البادي
فقط ويرق بين الامرين ثم يحتشم هو فان عجزها واعتذر عن مسئلة الوكيل بان ذلك لا يشاط
للموكل ثم توقف (قوله ما لم يأن) أفهم أنه لا مهر اذا أذن وكذا أفهم ذلك قوله في شرح الرضا ونفسه لم أن
قوله بل اذا نقيت الاخير فقط أى بجوب مهر المثل بوطع المشتري والخيار للبايع ولعل وجه عزم المهر عند
الاقن مع الاختلاف فبين له الملك ~~فان~~ في غير هذا ما نسئله لا يسقط المهر (قوله من قصر الزكشي)
ما تضمنه كلام الزكشي من حل وطع الزوجة اذا كان الخيار له وحرمته اذا كان الخيار لهما هو الاوجه فاقاله
الشحن من الحرمة بمجمله الثانية لا الاولى بخلاف الشيخ الاسلام وأصل ذلك انه لما صرح الشحن بأنه يحرم على
الزوج وطع زوجته في زمن الخيار وعلاجه بجعله المبيع فبين من حل الخيار في كلاهما على الثابت المشتري
وحده فسخ الاسلام في شرح الرضا قال بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع أو لهما فيجوز الوطع ومنه من حله
على ما اذا كان لهما كان شبهة وكالزكشي كلفه السارح عنه كما ترى فان كان المشتري أو البايع جاز والله
أعلم (قوله ومر ما يعلم من الخ) في أى محل مر ذلك

(الخ)

يجب استبراء لضعف الملك ومر ما يعلم من اطلاق هذين الجز من بوقالة الوقت يتبع جميع ما ذكره استبراء الملك بعد علم
بطلان بالانقضاء ثم رجوع من ان عدم ملكه قال بعضهم ان انقضاء بان الجايم

وفي نظر بل وواضحهما على ذلك كلف وكذا اتفاقه بينه الرجوع والاشهاد عليها مع امتناع صاحبها فقصد القاضى أخذها بما فى القاضى وهرس الجبال ولا يحل لواحد منهما حنثا وطء ونحوه فعلقوا أن ذن البائع للمشتري وقول الاسنوى انه يحل له باذن البائع مبني على بحث المصنفان بحرر الاذن فى التصرف اجازة والمقتول خلافه (وبمعنى الفسخ والاجازة) للعقد فى زمن اخبار (بلفظ يدل عليها) من بحا وكافة المال الصريح فى الفسخ فهو (كفسخ البيع ووقفه واسترجعت البيع) ورددت الثمن (د) أما الصريح (فى الاجازة) فهو نحو (أجره وأضيئه) أو تقع جمعه بفسخ أحدهما لأجازه بل يبيى للآخر لأن انبات الخيار انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجازة لاصلها وقول من خبر لا يسع أولا أنشئ الا يجوز زيادة عدم موافقة الآخر له فسخ (وطء البائع) الواضع الواضع علم أدنى أنه البيع ولم يقصد به الزنا ولا كان محرم عليه فهو محتمس على الاجابة لا ولا بانعدام وكذا يقتضى ان تضع بعد الاقوتة نكتي أو منعه بضع

(الح) أى على الآخر (قوله وفيه نظر الح) معناه ع (قوله كلف) أى فلا يشترط اذن الحاكم (قوله عليها) أى النفقة (قوله وقد القاضى) أى فى مسافة العدى ع (قوله لواحد منهما) أى البائع والمشتري (قوله حنثا) أى فى حالة الوقت اه ع (قوله ونحوه) أى من مفسدات الوطء (قوله انه يحل له) أى للمشتري (قوله والمقتول خلافه) معناه هو أن الاذن انما يكون اجازة فاذا انضم اليه الوطء اه ع (قوله والتمن) (ويحصل الفسخ الح) فى الرضى فى باب الحولة فانصاعو بطل الخيار بالتمن وكذا عليه لاقى حتى مشتر لم يرض أى بها اه سم (قوله أما الصريح الح) لم يذكر مثالا لكافة فى الفسخ ولا فى الاجازة لعل من كليات الفسخ أن يقول هذا البيع ليس بحسن مثلا ومن كليات الاجازة لئلا عليه بنحو هو حسن اه ع (قوله وتقدم عنه أن من كاية الاول كرهت العقدون كاية الثاني أحيتاه اه وكذا قول الشارح الا فتقول من خبر لا يسع الح فتنيل لكافة فى الفسخ (قوله جمعه) أى جيع العقد أى من جهى الفسخ والا خر (قوله لا باجازه) أى فلا يزم جمعه الى العقد بل انما يزم من جهة الجزير ويبقى الح اه ع (قوله وتقول من خبر الح) أى وقول البائع فى زمن الخيار للمشتري لا يسع حتى يزيد فى الثمن أو يتعهد وقد عقد فوجى فاستنع المشتري فى فسخه وكذا قول المشتري لا يشتري حتى تنقص من الثمن أو ترحله وقد عقد بحال فاستنع البائع اه معنى (قوله لا يسع الح) وفى الجبرى عن القلوب فى قال شيخنا ولعل من كايتهما نحو لا يسع أولا أنشئ الا يكذرا أولا أن جع فى بي أو شترى أخر لجمعه اه (قوله لا يجوز باده) أى قبل انقضاء اختيار المحل وفى مذهبنا الشرط اه ع (قوله عدم موافقة الآخر) ظاهره الانقضاء فبإلوا كان الشرط من أحدهما وسكت الآخر ودع عبارة جع هنا موافقة لغيره الشارح مر فيجعل قولهما معا عدم موافقة الآخر على ما لو انقضاء الآخر من غير ما بان قال الأرسى أو نحو ذلك وأنه لو واقعه بمحسنة المستقر المقصد على ما لو انقضاء عليه وإن سكت الشرط واستقر الحال على ما وقع به العقد أولا اه ع (قوله تقدم فى ج) فى تنبيه شىء ولو باع عبد بشر طاعة فالح ما هو صريح فى أنه اذا سكت الآخر يستقر الثمن على ما ذكر فى العقد أولا ولو بلغوا الشرط قول المتن (وطء البائع) قال فى شرح الروض أى فلا تلازم بين حصول سم ع (قوله والتمن) أى وطء البائع وهو ما كان كان الخيار لهما اه وفى الحلبي أى فلا تلازم بين حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل يحصل به الفسخ اه (قوله الواضع) أى مبيع واضح بالاقوتة و (قوله بنحو محتمس) أى كالحريم اه ع (قوله كالأوط الح) أى فى عدم الفسخ (قوله وكذا الحنث) أى مثل الواضع فى كون الوطء فخصا بغيره الفسخ والتمن واستثنى الوطء من الحنث والوطء فليس فسخا لاجازة فاختار الوطء فى الثانية ملازمة به الوطء يتعلق الحكم بالوطء السابق ذكره فى المجموع وقباهه أنه لو اختار الواطن فى الاول المذكور تبعه تعلق الحكم بالوطء السابق اه وفى بعض النسخ وكذا الحنثى بلام الجر ووافقه قول ع (قوله وعبارة ج) وكذا أى يحصل الفسخ بوطء البائع الواضع لئن ان انقض بعد بالاقوتة اه (قوله لا لحنثي أو منعه الح) أى ليس وطء البائع الواضع لئن لم يتنع باقوتة ولا الوطء من باع (قوله ولا يحل لواحد منهما حنثا) وطء ونحوه فعلقوا أن ذن البائع للمشتري (الح) يؤخذ منه حية وعلم المشتري وإن أدته البائع فبإذا كان الخيار البائع فقط بل لعله بالاولى ووافق ذلك انه امقال فى الرضى فان وطء المشتري بالاذن والخيار البائع دونه فوطء واحد ولا حنث ولا حنثى فلفظا أى سواء أم لا يعقب فى شرحه بقوله ومعلوم ان قوله بالاذن تنبى الأخير فقط اه وأما فى شرح العباب عقب قول (الح) أى ع (قوله ع) أى يحرم وطءها فبإذا انفرد أحدهما بالخيار على الآخر من قوله مانعه وجهه فى وطء المشتري والخيار البائع فقط ما لى اذنه البائع فظاهر ذلك ان اذن المشتري والخيار وحده البائع فلهما وجهه وهو محتمل وجهه يفرق الح نفسه بنظر فاجر (قوله والمصنف) يحصل الفسخ (الح) فى الرضى فى باب الحولة فانصاعه وبطل الخيار فى الحولة بالتمن وكذا عليه لاقى حتى مشتر لم يرض أى بها انتهى (قوله المصنف ووطء البائع) قال فى شرح الرضى الامنة للمبيعة فى قبلها (قوله

وخرج به مقدماته (واعتاقه) ولو معلقا لكما أو بعضه أو ابلاده حيث تقرر أو هو وحده (فصيح) أما الاعتاق فاقوته ومن ثم نقض قطعاً وأما الوطه فلنقضه اختيار الاسماء أو العلم بكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كالمسي فكذلك انه بخلاف التكاثر ومع كون نحو اعتاقه صفها واذا منته وان تخيرا لتضمنه الفسخ فينتقل الملك اليه قبله ولا ينقذ من المشتري اذا تخيرا بل يوقف حيثما ياذن له البائع ان تقدم الفسخ لو وقع من البائع بعد اذ الاجازة (وكذا يبيع) ولو بشرط الخیار لكن ان كان للمشتري (واجازته وتزوج) ورفضه وهنه وبهتته ان اصلهما القبض ولو وهب) لفرعه (في الاصح) حيث تقرر أو هو وحده أيضا فكل منهما فسخ لا شعراها باختيار الاسماء لا تقدم على أصل بقاء العقد ومع كونها فضحا منه محجة تقرر الفسخ قبلها (والاصح ان هذه التصرفات) البيع : ما بعده (من المشتري) حيث تخيرا أو هو وحده (اجازة) للشر لا شعراها باختيار الاسماء لم لا تنص منه الان تخيرا واذن له البائع أو كانت معه فارق ماصر في البائع

خفي لم ينعقد كونه واخصه فصحا (قوله وخرج به) أي الوطه (قوله ولو معلقا) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق أو بوجود الصفة اه رشدي والآخر بالتأخير الاول (قوله وابلاده) لهه مجموع ادخاله منه والآخر تقدم من الوطه عن اه رشدي (قوله حيث تقرر الخ) يندى أصل مسئلة التي اه رشدي أي في خصوص مسئلة الابلاذ لراجع اليها والى كل من مسئلة التي الوطه والاعتاق (قوله نحو اعتاقه) أي البائع وأخرج بالخو الاستيلاء (قوله قبله) أي نحو الاعتاق (قوله ولا ينفذ من المشتري الخ) قال فشرع الر وض فان تم البيع بان نفوذ ولا فلا اه سم (قوله بعد) أي بعد نحو الاعتاق (قوله ان كان للمشتري) أي الثاني وحده بخلاف ما اذا كان البائع أو لهما فلا يكون البيع حيثنصا فصحا ومنه المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثالث له أو لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه أو لهما سم ونهاية قول المتن (وتزوج به) أي العقود عليه عبدا أو أمه قال الرشدي هل المراد من التزوج بما شمل تزوج عبده الكبير باذنه اه أو قول المتأخر عدم الشمول (قوله هما) أي الزهن والهبة اه عس (قوله أو هو) أي البائع (قوله البيع وما بعده) عبارة على أي الوطه وما بعده وهي أولى لما ذكره الشارح فخرج الوطه والعق عن كونها اجازة وقد يقال انه اشار الى ان ما قطع فيه ياله فسخ من البائع قطع فيما به اجازة من المشتري ولو بشرط فيما الخلاف اذا وقع من البائع حرق في مثله اختلاف اذا وقع من المشتري اه عس (قوله الان تخير) أي وحده حيثنص وما ذكره الشارح المحقق بما هو خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولو باذن البائع وكان التصرف معصيه سم ومعنى (قوله الان تخير) أو اذنه البائع أو كانت معصيه) أي والحال ان ذلك بعد القبض بدليل ما ياتي في باب البيع قبل القبض ولو باذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار أو لا اه سم (قوله أو اذنه البائع) فضيحة سابقة ان هذا اذا كان الخيار لهما ولو كان اطلق في الر وض قوله واذنه للمشتري في العتق والتصرف ولو مع تصرف المشتري ووطه واجازة وصحيم نافذة انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار البائع وحده وما عليه فليذكر وانظر في جانب البائع بان ذلك ان الخيار له وحده والبائع قبضا ذكر فكون فسخا معصيا فاذا اه سم أو قول شرح المنهج كالصريح وكلام المتن صريح في تلك التفسيرية (قوله أو كانت معصيه) أي أو كانت التصرفات واقعة مع البائع رشدي وعس (قوله ماصر) هو قوله هي منه معصيا الخ اه كرى عبارة عس قوله ففارق أي تصرف المشتري ماصر في البائع أي حيث نفذ والخيار لهما

لا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الر وض فان تم البيع بان نفوذ ولا فلا (قوله ولو بشرط الخيار الخ) فضيحة المباعدة الحكم كذلك اذا لم يوجد بشرط مطلقا (قوله ان كان للمشتري) أي وحده بخلاف ما اذا كان البائع أو لهما فلا يكون البيع حيثنصا فصحا ومنه المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثالث له أو لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه أو لهما قال في شرح الر وض فالمراد بتوهم النص فمن البائع فسخ من المشتري اجازة التصرف الذي بشرط فيه ذلك أي الخيار لنفسه أو لهما انتهى وعلى قبيل ذلك عدم كون البيع فصحا واجازة اذا باع أحدهما بشرط الخيار لنفسه أو لهما بقوله سنا على انه لا زول ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح انتهى وقد يفهم هذا التعليل ان بيع أحدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فصحا ولا اجازة لان خيار المجلس بمنع زول ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤيده انه اذا شرط الخيار للمشتري وحده كان فصحا أو اجازة مع ثبوت خبر المجلس ومع ما تقدم فيما اذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما أو الغلب خيار المجلس على ما تقدم فليتأمل ما يحصل على هذا من أن شرطه لنفسه أو لهما لا يكون فصحا ولا اجازة وانتفاء الشرط مطلقا يكون فسخا واجازة (قوله الان تخير) أي وحده ولا أنشكل بماصر في البائع اذا فارق على ذلك التقدير (قوله الان تخير الخ) أي فيصع حيثنص وما ذكره الشارح المحقق بما هو خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولو باذن البائع ولا كان التصرف معصيه (قوله الان تخير أو اذنه البائع أو كانت معصيه) أي والحال ان

بترزّل ملكه بان يجهنوا وانجار لهامان غير اذن البائع مسقطه لغضفه وهو ممتنع (٣٥١) (د) الاصح (ان العرض على البيع)

وانكاره (دالتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا اجزئ من المشتري) لانه قد يستين اربع هواتم فاسر وانما حصل الرجوع عن الوصية بذلك لغضفه اذ لم يوجد الا أحد شي عقدها (فصل) في خيار النقص وهو المتعلق بفواتم مقصود مقتون نشأ الظن فبعض الترام شرطي أو تفرق وتعلل أو فاضه عرف ومرميا بتعلق بالاولى بالثاني وبدا بالثالث لطول الكلام عليه فقل (المشتري بالخيار) فيرد البيع (يظهر صبيح قدّم) فهو كذا البائع يظهر صبيح قدّم في الن وأرورا الأول لان الغالب في الثن الانضباط فقل ظهور العيب فهو بائعي القديم ما قارن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي الى الفسخ اجماعا في المقارن ولان المبيع في الثاني من ضمان البائع فكذلك زو وصفتون قد من خبر على ازاله اليه بان يهتوا لمشتري محرما بفسخ بغير اذن سيده لم يغيره وانه على تحصيله كالبائع لانه لا مشقة فيه ولا تنفسر هناك كونه باب الاقدام على ابطال العادة لان الوثيقة قد يستلزم فواتم على الغير لانه من سبب قوي وهذا ليس منه خلافا في نحو التمتع بالخيار الا في الفسخات

وان لم ياذن المشتري اه (قوله بترزّل ملكه) أي المشتري (قوله لغضفه) أي البائع اه عش (قوله وهو ممتنع) أي اسقاط الغضه اه كردى قول الن (والتوكيل فيه) أي والهتوا لهن اذ لم يتصل بمقابض اه معنى (قوله اذ لم يوجد) أي حصة الموصى (فصل) في خيار النقص (قوله ومربا يتعلق بالاول) هو قوله التزام شرطي أي قوله ولو شرط وصفا بقصد الخ اه عش عبارة السد عن الن عن بيع شرط اه (قوله وبالفالح) أي فصل النصرية حرام اه عش (قوله وبدأ بالثالث) هو قوله أو فاضه في أي قدّمه على الثاني (قوله لطول الكلام عليه) أي فيحتاج الى توفر الهمة وعدم قو رها بالاشتغال بغيرها أولا اه سم (قوله وكذا) أي قوله و يفرق في النهاية والمغنى الا قوله ولا نظر الى ولو كان (قوله فبه) أي المبيع للمعين وغيره لكن يشترط في المعين القور بخلاف غيره كجاء به بقوله المصنف لا في رد القور اه عش (قوله أو ترا والاول) أي اقصر وا على ثبوت الخيار للمشتري اه معنى (قوله في الثن) أي للمعين وغيره على ما مر بان كان في النقص ان كان معينا ورد انقص العقد وان كان في النقص لا يفسخ العقد وله بدله ولا يشترط لرد القور به بخلاف الاول هذا كله على ان الماذا كان القبض بعد مقارفة المجلس أمال وقع القبض في المجلس ثم ظلم على عيبه فسد و رده فقل ينفسخ فيه أيضا ولو كان قد وقع على ما في النقصه نظر و متضى قولهم في الواقع في المجلس كالأمر في العقد الاول اه عش (قوله أو حدث قبل القبض) أي بغير فعل المشتري على ما يأتي اه عش (قوله اجماعا) اه لقول الن للمشتري الخ و (قوله في الثاني) هو قوله أو حدث قبل القبض اه عش (قوله وان قد مر الخ) راجع للمتن وما زاد الشارح عبه (قوله في خبر) أي من البائع والمشتري اه كردى (قوله وان قد مر من خبر الخ) أي بمقتضى ما ذكرناه من قوله الا فانه لا مشقة فيه الخ فلو كان يقدر على ازالته من غير مشقة كازاله اوعاج السيف مثلا بضره فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يعرفه فلو كان فاسق أو لا فاسق لم يملك له الخيار الا بطلان صوم الرأفاهم بانظر اليها في حرمته صومها فلا ولا وجب حاضر فان الصوم لا يؤدى الى فسخ العقد وان كان له وارث وصديق العبد في حرمته باذن مو ومثلا فخر بثبوت الخيار للمشتري لان الوارث قائم مقام مورثه و (قوله لا قدرته على تحصيله) أي بان يضره بفعل ما يحرم على المحرم اه عش (قوله لا مشقة فيه) أي التحليل (قوله وهذا ليس منه) أي والهتوا بليس من السبب القوي (قوله بخلافه في نحو التمتع الخ) يعني عقد الافهم ابطال بصوم الرأفاهم بانظر اليها في حرمته صومها فلا ولا وجب حاضر فان الصوم لا يؤدى الى فسخ العقد ولو كان حدثت العيب قبل القبض بفعل المشتري (الخ) أي المشتري وهذا تفصيل لكلام المتن عبارة المعنى ويستثنى من طرده مسائل منها اذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كجاء في الخ اه (قوله أو كانت الفطمة) أي أو لم يحدث كذلك كذا حدث با فسمو به أو بفعل البائع قبل القبض ولكن كانت الخ ساهله أنه ان لم يكن في شر انهم طهوا واشترى الولي بعين المال لم يصرح في الفسخ توقع الشراء فلو وان كانت ذلك بعد القبض بدليل ما يأتي في باب البيع قبل القبض ولو ياذن البائع وان نحو بيعه البائع كفسره وهو شامل لماذا كان هناك خيار أو لا ولم يشمل فهم منها بطلان اذا كان هناك خيار لانه اذا طل تصرف المشتري قبل القبض اذا لم يكن خيار فاذا كان خيار فليطال بالاولى فليشمل (قوله وأذن له البائع) قضية ساقية ان هذا اذا كان الخيار له ما لو كان أطلق في الوض قوله واذنه للمشتري في العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطءه باذن ويصح فاذا انتهى وهو شامل لماذا كان الخيار للبائع وحده وعابه فلم يذكر وانظر في بيان البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فيكون نسخا ويصح ما اذا

(فصل في خيار النقص) (قوله وبدأ بالثالث) أي قدّمه على الثاني وقوله لطول الكلام أي يحتاج الى توفر الهمة وعدم قو رها بالاشتغال بغيره أولا (قوله الانضباط) اه

فقاله ولو كان حدث العيب قبل القبض أو كانت الغبضة

القطعة فيه للمولى علم، وكان فعيما سوا مكان العيب جاذبا له العقد أو مقارنا له وقع المولى عليه ولا خدار
مؤايعهم اه عش (قوله في الاسئلة) أي المعبه اه عش (قوله أو ولي) فيه تصرع بجمعة الشراء للمولى
مطلقا لكن في شرح الرض في رد ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفه شيئا فوجده معيبا فان اشتراه بعين
ماله فباطل أو في النعمة صم للمولى ولو اشتراه سلميا فذهب قبل القبض فان كان الحظ في الأمانة أي والرد فان
لم يرد بطا ان اشترى بعين ماله ولا انقلص الى الولي كذا في التتمة فوافق الامام والغزالي أنه يمنع الزدات كانت
فقيته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للمصلحة ولم يفصل بين العيب القارن
والحدث انتهى وعلى ما في التتمة اقتصر السبب انتهى وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراءه مع العلم
بالعيب اذا كانت فقيته أكثر من سم على محقق القياس عدم المحللة يمنع عليه شراء المعيب مع العلم بعيبه
لكن ماذا كراهه من أولئك أي في قوله قيل هذه صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت القطعة فيه للمولى
عالمه ينبغي حمله على ما لو اشتراه للتجارة وحصل البطلان على ما لو اشتراه لنفسه اه عش وقوله قلت القياس
الخ من قوله وينبغي الخ في كل منهما موقفة ظاهرة (قوله ورضيه موكلا) فقيته أنه لا يشترط في امتناعه
العمل رض المالك وظاهر ان لم يصح بطله من العمل والافلا جملته مانع الزدوانه لو كانت القطعة
في الرطل منظر لرضا الموكل فبدره الموكل وان منعه الموكل وله به صغير مراد ثم رأيت سم على صريح به
اه عش وفي الغني والبصري ما وافقه وعبارة سم قوله أو وكيل ورضيه موكلا بقال اذا رضى الموكل
لم يتقيد في خياره ولو قيل بان يكون القطعة في الاسئلة كغيره فرض المسئلة لما بقي باب لو كاله حيث رضى
الموكل بالغيب فلا رد له ولو قيل فلتأمل اه سم (قوله بين خيار) أي خلق الغرامة للغيب وحق المولى
عليه في الولي الخ اه عش (قوله بين هذا) أي حدوث العيب بفعل المشتري (قوله وما ياتي) أي في
الاجازة وان النكاح و (قوله ان المستاجر الخ) هو ما في الاجازة (قوله وان الخ) عطف عليه وهو ما في النكاح
اه كرى (قوله بان فعله الخ) هذا يصح لصورة الجذب اكورة اه سم (قوله وما رى الخ) عطف على قوله
وما ياتي اه كرى (قوله وكاله ب) الى قوله وقطع الثمن عن المني والى قوله ولا رد في النهاية الاقوله ولو
مر الى وان تاب (قوله وكاله ب فوات وصف) مبتدأ و خبر (قوله قبل قبضه) متعلق بالقوات (قوله به)
أي بالوصف (قوله في غير المشتري) أي وان حدث فيه صفة تغير ما قص من قبته بفوات الاولي لان القبض
لا يتغير النقص اه عش (قوله وان لم يكن فواته) الاولي علمه قول المتن (تخصا عروق) بالاضافة فهو سل
الانئين سواء أقطع الوعاء والذ كرمعهما أم لا اه مفسى وفي عش بعد كرمه من الزيادة ما قصه وهو
بان للمراد من الخصى هنا والافن قطع ذكره وان شاء يقاله لمسوح لخصى اه (قوله وجبر فوق) ومثل
الجبر لو خلق فاخذهما فانه الخيار اه عش (قوله لان الفعل الخ) لتعليل لاصل المتن اه رشيدى (قوله

قوله أو ولي) فيه تصرع بجمعة الشراء للمولى مطلقا لكن في شرح الرض في رد ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفه شيئا فوجده معيبا فان اشتراه بعين ماله فباطل أو في النعمة صم للمولى ولو اشتراه سلميا فذهب قبل القبض فان كان الحظ في الأمانة أي والرد فان لم يرد بطا ان اشترى بعين ماله ولا انقلص الى الولي كذا في التتمة فوافق الامام والغزالي أنه يمنع الزدات كانت فقيته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للمصلحة ولم يفصل بين العيب القارن والحدث انتهى وعلى ما في التتمة اقتصر السبب انتهى وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراءه مع العلم بالعيب اذا كانت فقيته أكثر من سم على محقق القياس عدم المحللة يمنع عليه شراء المعيب مع العلم بعيبه لكن ماذا كراهه من أولئك أي في قوله قيل هذه صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت القطعة فيه للمولى عالمه ينبغي حمله على ما لو اشتراه للتجارة وحصل البطلان على ما لو اشتراه لنفسه اه عش وقوله قلت القياس الخ من قوله وينبغي الخ في كل منهما موقفة ظاهرة (قوله ورضيه موكلا) فقيته أنه لا يشترط في امتناعه العمل رض المالك وظاهر ان لم يصح بطله من العمل والافلا جملته مانع الزدوانه لو كانت القطعة في الرطل منظر لرضا الموكل فبدره الموكل وان منعه الموكل وله به صغير مراد ثم رأيت سم على صريح به اه عش وفي الغني والبصري ما وافقه وعبارة سم قوله أو وكيل ورضيه موكلا بقال اذا رضى الموكل لم يتقيد في خياره ولو قيل بان يكون القطعة في الاسئلة كغيره فرض المسئلة لما بقي باب لو كاله حيث رضى الموكل بالغيب فلا رد له ولو قيل فلتأمل اه سم (قوله بين خيار) أي خلق الغرامة للغيب وحق المولى عليه في الولي الخ اه عش (قوله بين هذا) أي حدوث العيب بفعل المشتري (قوله وما ياتي) أي في الاجازة وان النكاح و (قوله ان المستاجر الخ) هو ما في الاجازة (قوله وان الخ) عطف عليه وهو ما في النكاح اه كرى (قوله بان فعله الخ) هذا يصح لصورة الجذب اكورة اه سم (قوله وما رى الخ) عطف على قوله وما ياتي اه كرى (قوله وكاله ب) الى قوله وقطع الثمن عن المني والى قوله ولا رد في النهاية الاقوله ولو مر الى وان تاب (قوله وكاله ب فوات وصف) مبتدأ و خبر (قوله قبل قبضه) متعلق بالقوات (قوله به) أي بالوصف (قوله في غير المشتري) أي وان حدث فيه صفة تغير ما قص من قبته بفوات الاولي لان القبض لا يتغير النقص اه عش (قوله وان لم يكن فواته) الاولي علمه قول المتن (تخصا عروق) بالاضافة فهو سل الانئين سواء أقطع الوعاء والذ كرمعهما أم لا اه مفسى وفي عش بعد كرمه من الزيادة ما قصه وهو بان للمراد من الخصى هنا والافن قطع ذكره وان شاء يقاله لمسوح لخصى اه (قوله وجبر فوق) ومثل الجبر لو خلق فاخذهما فانه الخيار اه عش (قوله لان الفعل الخ) لتعليل لاصل المتن اه رشيدى (قوله

في الاسئلة والمشتري مفلس أو ولي أو عامل قراض أو وكيل ورضيه موكلا فلا خيار ويترق بين هذا وما ياتي ان المستاجر لو عيب الدار فخير بان فضله لم يرد على الماعود عليه وهو النافع لانهم مستقيله غير موجودة حالا بخلاف فعله هنا وانها لو جبت ذكر زوجها فخيرت بان لمخطا فخيرت الياس وقد وجدتم رأيته ما ياتي في المبيع قبل قبضه وهو قريب مما ذكره وما مر ان الوكيل في خيارى الجاس والشرط لا يتقيد رضا الموكل قبل القبض من الاجازة أو التخصيم بان الحظ هنا فوات المسئلة وعدمه وهو انما يرجع للموكل ويتم مباشرة السبب من العقد وهو انما يربط هنا بمباشرة فقاو كالعيب فوات وصف يرد في الثمن قبل قبضه وقد اشتراه كالكافة ولو نحو نيسان في غير المشتري وان لم يكن فواته من أصله صلا (تصله) بالمستوجب (رتق) أو جدوان آخر لان الفصل يصلح لما يصلح لخصى ولا تافلز مادة فقيته باعتبار آخر لان فيه فوات جزء من البدن مقصود

وبحث الأذرى الخ) اعتمد النهاية والمغنى (قوله أنه ليس يعيب الخ) وقد يقال ان الثيران الغالب فيها
الخصى فلا يثبت فيها خيار اه معنى (قوله والبراذن) جمع برذون وهو الفرس الذى أحداؤه يعرف
والأخرى عى اه كردى (قوله والبالغ) هذا قد بشر بحول نخصه البالغ وليس مراد باله يشترط
لجواز انخصه كونه في صغيره ما كمول العمل لا يحصل منه هلاك له عادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقيد
الجواز بكونه في صغيره ما كمول انما كبر من قول البهائم يحرم خصا قوون تعسدا الانتفاع به أو عسر مآثم
لخلاو ينفى خلا محدث أم هن هلا كمان غلبت السلامة منه كيجوز وقطع الف - ضمن العبد لا زالة للشرين
حسب ما يمكن في القطع خطر اه عش وفي القياس المذكور تأمل (قوله لقلبة ذلك فم) قد يقال هذا
لا يوجب غايته في جنس الحيوان على قياس ما ذكر في قطع الشفر من قسائل لكن قضية ما يأتي عن شخصنا
الشهاب الرمى من استثناء نخصه البهائم في هذه الأزمان باعتبار القلبة في جنس الحيوان اه سم (قوله
الآتي) الخ في المتن (قوله وقطع الشفر من عيب) مبدأ أو خسر (قوله وقطع الشفر من) يضم الشين اه
عش (قوله في جنس الرقيق) لكن قضية ما في البراذن أنه ليس عيبا في خصوص ذلك النوع وقد يفرض
بين نحو البراذن والأماه بان الحماة في البراذن اصلته تتعلق بها كذليلها وذليل الثيران لاستعمالها في نحو
الحرث ولا كذلك في قطع الشفر من الأمة فحصل ذلك بها عيبا لمعاوان اعتبار اه عش قول المتن
(وزناه) أي اذا وجد عند البائع قطعا او عندهما أوالو وجدة المشتري لم يشتجره عند البائع
فهو عيب حدث عند المشتري فلا ربه (تبيه) يشتجره المشتري باقرار البائع أو بيته ويكي فيها
رجلان لانه ليس في معرض التصريح بشرط له أر يعتبر مال ويكي اقرار العبد بالزنا لان فيه ضررا
بغيره فلا يقل منه (فرع) هو في أوصاف العبد قبل زفه فالظاهر انه عيب سم على منهنج أقول ولا يبعد
أن مثلهما غيرهما كالجنابة وحب المسكر والتفقد لان صدورهما من عيب على الفعل طبعيا اه عش (قوله
ولو مرته من صغيره الخ) راجع لقوله وزناه الخ عش وكردى (قوله ولا يظهر أن وطه البهيمة كذلك) أي
يشتبه بالخيار ولو مرته من مثله عش (قوله لانه لا يتحقق الخ) ومن ذلك ان البهائم لا يبيع العيوب
من ترك حلها لا يبيع كرها لان ظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لانه من الظن المار جرح أو المساوى لعدم
اطراد الخائى كالبهيمة اه عش (قوله وأفتى البغوى الخ) ينبغي حمله على التردد باستواء لان الظن
كالبقين بدليل أن اخبار البائع بالعيب لا يفيد الا الظن مر اه سم عيلا فالنهيته نعم بغير حمله على ظن مساو
طرفه الا خرأ ومرجوحان كان راجحا فللانه كالبقين ويؤيده اخبار البائع بغيره فلا يفيد سوى الظن
ولو اشترى شأ فقال له اعيب به ثم وجده عيبا فله رده ولا يمنع منه قوله المذكور لانه بناء على ظاهر الحال
اه قال عش قوله مر على ظن مساو طرفه الخ قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن لظننا بل شكنا حيث كان
مرجوحا كمن وهما القول بماذا كضعف في المعنى بل أنى الظن نعم الظن تغاوت مراتبه باعتبار قوة
الدليل وضعفه فاستحق ان يفيد الظن بحال بقوله بحث بغيره من البين ويمكن حمل كلام الشراح عليه
وقوله يعيبه أي فانه لا ربه وان وجده كذلك وقوله فقال أي المشتري سأل عنه أو في مقام مدحه وقال
الزبيدي قوله مر ثم بغيره الخ أي فالمراد بالبائع هنا ما شمل الأطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء

(قوله لقلبة ذلك فم) قد يقال هذا لا يوجب غلبته في جنس الحيوان على قياس ما يبيد كرم في قطع الشفر من
قسائل لكن قضية ما يأتي عن شخصنا الشهاب الرمى من استثناء نخصه البهائم في هذه الأزمان اعتبار القلبة
في جنس الحيوان (قوله ولو مرته) ثم قوله وسرقة كالزنا عار ذال ورض ومرتة الزنا والسرقة والأباق ولو تاب
انتهى ولا زاعف في سرقة في عدا السرقة أو بالاق مع التوهم في العيوب ثم قال لا يمنع المشتري من الرد بكل من
الثلاثة وجوده عندنا ثانيا لان الثاني من آثار الأول وقال المتولى ان ذات قيمه لا يسقط نقصان ذلك فلرد والا فلا
الرد انتهى (فرع) مثل ما مر في الزنا الخ اذ هو القتل عدا والحد اية عدا فمى عيوب وان تاب مر (قوله
وأفتى البغوى الخ) ينبغي حمله على التردد بالاستواء لان الظن كالبقين بدليل أن اخبار البائع بالعيب لا يفيد

وبحث الأذرى الخ ليس
ببعض الشأن المقصود به
والبراذن والبالغ للعلبة ذلك
فيها وأيد غير به فانه قضية
الضابط الآتي أي فهو
كالبهيمة في الأماه وقطع
الشفر من عيب كما شمله
كالبهيمة وقلبة في بعض
الأفوع لا يوجب غلبته في
جنس الرقيق (وزناه)
ذكرنا كان أو ثنى ولو امله
وغيك من نفسه ومعاها
ولو مرته من صغيره فمى
وان تاب وحسن حاله لانه
قد أبلغه وان حتمت لا تزول
ولهذا لا يعود احسان الزاني
بتوبته ويظهر أن وطه
البهيمة كذلك وأفتى البغوى
فمن اشترى أمة ففاتها
والبائع زانية فبانت زانية
بانه يتغير لانه لم يتحقق زناها
قبل العقد أو قره غير واحد
ومنه يؤخذ ان الشارع
ظن العيب لا يسقط الرد
ولا رد عليه ولهم مضافون
نشان الظن فيمن مضاعف
لان الظاهر ان المراد ظن
اهل العرف لا خصوص
العاقد

(وسرقة) ولو اختصاص كسبه اطلاقهم ونظيره أخذ من بانه عبأ كذا في أحواله المذكور ونوعته لا في الدار بل لأن المأخوذ غنيمة (واباقه) وهو التفتيح من سبده (٣٥٤) ولعل قريب البلد كسبه اطلاقهم أيضا كذا في أحواله المذكور ونوعته أيضا كما سرح

به غير واحد الاذماء البنا
مسلمان بلاد الهند فلان
هذا ايات مطلوب ويعلق
به ما لو أتى إلى الحاكم لضر
لا يحتمل عادة الخلق به
نحوه بعد ما تمت به قرينة
ووقع في كلام شارح ما قد
يختلف عما ذكره فلا يفتقر به
ومال وجهه عليه تسويل
نحو ما سبق يحمل مثله على
مثله عادة ما يحمل الرتبة إذا
عادوا فلا فرق ولا اشارة اتفاقا
(وبوله بالفرش) ان اعتاده
أي عرف فلا يكتفي منه فيها
بظهور لانه كثير ما يبرض
المرجل والرأ: بن ثم يزول
ويبلغ سبع سنين ويحمله ان
وجد الولد في يد المشتري
أي أيضا فلا للتبنيان
الغيبزال وليس هو من
الوصاف الخبيثة السبي
يرجع إليها الطبع بخلاف
ما قبله وهل لعوده هذا مدة
يقدر بها أو لا يحصل نظر
والذي يتحمله انه ان حكم
نحبر ان ربه من آثار الاول
فحب وان توقف أو تقدا
أو حكم بانه من حدث فلا ولي
لم يعلم به الا بعد كبره فلرد
به وله الأرض لان علاجها
صعب في التكبير صار كره
كعيب حدث (وبخيره)
المستحكم بان علم كونه من
المعدة لا تهتز زواله بخلافه
من الفم بسهولة زواله
ويعلق به على الأوجه تراكم
ويصح على الأسنان تعذر زواله
مما ذكر وفي أعذار الجعة والجماعة

بمخلاف عرف الأصوليين اه قول المتن (وسرقة) أي وان وجدت عند المشتري بعد جودها في يد البائع
اه عش (قوله أيضا) أي كالسرقة (قوله كذا) تعال لعل (قوله في أحواله المذكورة) أي بقوله السابق
ولمرت من صغير الخ (قوله في علته) وهي قوله لانه قد بلغ الفاع (قوله لا في الدار الخ) وفيها لانه في الغنى
(قوله كما سرح الخ) وما تقرر من أن السرقة أيا كان مع التزويعب هو المعتدلة من ذنبه (قوله لا
اذلاء البنا) إلى قوله ويلحق به في النهاية والمغنى (قوله ما لو أتى إلى الحاكم) ينبغي أن يعلق به غيره ممن
يؤتمر فيه الرق أن له قدرة على تخليصه مما ذكر ولو باعته عند تحسوها كم ولو فرض عدم قدرته بحسب
الواقع لان المدار على ما يغلب معه الظن على انتفاعا بعدد يباقي العرف اه سيد عمر (قوله إلى الحاكم الخ)
أي أو من يتعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يقنع عند السيد اه عش (قوله ولو لوجه الخ) عطف
على ما لو أتى الخ (قوله وصل الرد) إلى المتن في النهاية والمغنى عبارة الثاني وحدث قبل له الرد بالباقي فعمله
في حال عودهما حال اباتته فلا رد قطعا ولا أثر في الاصح اه (قوله اذا عاد) هذا صور مجاز في يد
المشتري وكان في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن
يكون ماني في يد المشتري أكثر وينقص به المبيع أولا هذا هو المعتمد بخلاف في ذلك مر اه سم على ج اه
عش (قوله ولا فلارد) أي فليس له الغش فقبل عود من لازم عدم الرد لعدم المطالبة بالثمن أي سم
(قوله ولا لارش) أي لا احتمال عود اه عش (قوله وان سبب سبع سنين) أي تقر بانه يبيع في أي
كنهه من عش (قوله ويحمله) إلى قوله وهل لعوده في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما قبله) أي من الرأ
وما عطف به (قوله وهل لعوده هذا) أي عود العيب الذي زال اه كزدي (قوله بقدر) أي العود
(بها) أي بمدة المدة (قوله ولو لم يعلم) إلى المتن في المغنى (قوله به) أي بوله في الفرض (قوله فلا رده) وفيها
للمغنى وخلافه لانها عبارة سم الاصح أن الرده من آثار ما كان في يد البائع مر اه (قوله
المستحكم) إلى قوله وزعم في النهاية الا قوله أو ابيض إلى اشتراط قوله وغيره إلى أو كذا قوله ونظيره إلى
أثر ما هو قوله الا اذا كان إلى أو فاضن (قوله المستحكم) بكسر الكاف لانه من استحكم وهو لازم قال في المختار
وأحكم فالمستحكم أي صار يحكم بكونه يعلم أن ما شتره على الاستغن فلو لم يفسد استحكم بضم التاء خطأ اه
عش قول المتن (وصنان) بضم الصاد اه عش (قوله تراكم وسر الخ) قد يتوقف فيه باعتبار أن الغالب
في الرأ قوله المحلوه بن ذلك لعدم اعتداد السوال فاستأمل اه السردع ولك منع ثالثة الغلبة (قوله لذلك)
أي التعذر (قوله ان نحو صدا عسيرا الخ) قد يتوقف فيه والفرق بينه وبين المقيس عليه مواضع لان المحقق في
الرض ثم ما ينشأ عنه الحضور فيخرج ما ذكر وهما نقص القيمة وقد يتحقق في معتمد ان فرض فيما اذا كان

الا انان مر (قوله اذا عاد) هذا صور مجاز في يد البائع وكان في يد المشتري وكان في يد البائع وانما رد مع
حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن يكون ماني في يد المشتري أكثر وينقص به المبيع
أولا هذا هو المعتمد بخلاف في ذلك مر (قوله ولا فلا رد) أي فليس له الغش فقبل عود من لازم عدم الرد
عند المطالبة بالثمن (قوله لم يبلغ سبع سنين) بخلاف ما دونها قال في شرح الروض أي تقر بانه يبيع في أي
الطبيع وغيره بان يكون مثله يحتمل منه انتهي (قوله ويحمله الخ) اعظمه مر (قوله فلا رده وله الأرض)
الاصح انه له الرد لانه من آثار ما كان في يد البائع مر انتهى أقول اعلم ان تصحيز الرد هنا وفيما اذا أتى في
يد المشتري لا يتقدم ويحوز ذلك قد يشكل عليه عدم الرد فيما سأل من غيره من سابق ونقصها بالرد توجه
الاشكال ان ما عاين به الرده من آثار ما وجد في يد المشتري من آثار ما كان في يد البائع موجود فيما بين يان
يقال بانه الرده من آثار ما وجد في يد المشتري من آثار ما كان في يد البائع وأما مع كون ما بين من الآثار بخلاف ما هنا
ففيه ما قبله (قوله ويلحق به) اعظمه مر وكذا قوله على الواجبه

يعرض
مما ذكر وفي أعذار الجعة والجماعة

يعرض أحيانا بحيث لا يتقبل بالعمل بوجهه ولا يؤدي إلى نفس القيمة فيحصل اه سددع (قوله ولو ظن
مرضه عارضا) أي فاشترابه مناعلي ظن سريته واه (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى عبدا
وختنه ثم طاع فعلى عيب قد يمس له الرد أم لا فالظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص منع من الرد والى
فلا رد وقع السؤال فيه أيضا عما لو اشترى رقفا فوجد بطنه في ثوبه أو وجدته ثقيل النوم هل يثبت له الخيار
أم لا فيسقط نظر والظاهر ان رد البان كانا اثنين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار والاختلاف الاول نقص
القيمة والثاني بدل عصى ان يأتى بمن يعضف البدن (فرع) * ليس من العيوب فيما يظهر له لو وجد أنف
الرقبي وأذنه منقوبة لانه لا يرضى اه عش (قوله ومن عيب الرقيق) الى قوله وزعم في المغنى الاقوله
وعبر والى ذلك قوله وظاهره الى أن ردناه وقوله اذا كان الى أو ذاسن (قوله كونه غلما) أو مبععا
جناية عددان تاب منها كما جزم به في الأنوار وهو المعتقد أو أكثر الجناية إما على اختلافه اذ اقل والقليل مرة
ووافوقها كما جزم كاقضاه كلام الردى أو مراد بان تاب قبل العلم بكافة المارودى وتبعه الاخرى خلافا
لبعض المتأخرين سم ونهاية (قوله أو غلما) وهو من رد الكلام الى التام والمسم اه قالوس (قوله و
قالفا) الى غير المخصصات مر اه سم أى خلافا للمغنى حيث قبله المخصصات قال النهاية أو مقاصرا أو
كافرا ببلاد الاسلام اه زاد المغنى وأساسا اه (قوله أو نازرا كالصلاة) وفي اطلاق كون الترك عيبا نظر
لا سيما من قرب عهده يسأل أو واسلام اذا غالب عليهم الترك خصوصا الامام له هو الغالب في قديمات
الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح من النهاية ومعنى أى منع الرد بترك الصلاة على المعتقد عش
أى خلافا للفتوة (قوله أو أصم) وفي أسد أذنه اه نهاية (قوله أو أقرع) وهو من ذهب شعر رأسه
يا فقه (أو أبله) أى غلب عليه النفل وعدم المعرفة أو غلبا بالانحسار وهو من في عقله خيل أى فساد أو
مروجا أو متقلب القدمين شمالا أو يميناً أو متغيرا لسانا بسواد أو خضرة أو زرقاة أو حمرة أو كغالي بوجه
متغيرا بشرته أو فاسدا نارا الشجاع وانتروح والى الشائنة (أو أوثق) أى لا شهيم كلامه صغيره أو الشيخ أى
يبدل حرفا بحرف آخر أو يمتحنوا وان تقطع جنونه أو أشل أو أجهر أى لا يصرف في الشمس أو عتيت أى يصبر
في النهار دون الليل وفي العصور دون الغيم أو أخشم أى فاد الشم أو أخرس أو فاقد الدف أو أخفش أى يصغر
العين وضعف البصر فطقة وقبل هو من يصبر بالليل دون النهار وكلاهما عيب يكفى في الرخصة ومعنى ونهاية
(قوله مهذرا) قضيتانه لا بد من الأمر الامام له بظاهر النهاية حيث اقتضت على قولنا يقتل به عدم
اعتبار الرفع الى الامام الآن يقال معنى قول جمهوره انه صار مرضا لا هذرا اه عش (قوله أو غنجر)
أى كالنخ والحشيش اه نهاية أى بان لم يسكر به فيما يظهر عش (قوله لم يسكر) كالنخ ونحوهما يسكر
وان لم يسكر بشربه اه نهاية قال عش أى وان لم يسكر منه ذلك وظاهره وان اعتقد حله كخفي اعتاد
شرب النبيذ الذى لا يسكر وهو ظاهره لنقص القيمة ويقال الرخصة اه (قوله لم يثبت) هل يشترط
لصحة قولهم شرب الخمر ونحوه معنى هذا الاستبراء وحسنه أو لا في نظر والاخرى الثانية اه عش (قوله
أو قرع الحن) أو مستحاضة أو يتناول طهرها وقت العادة أو تغتره تغتر به رجوعها اه نهاية (قوله
قوله كونه غلما الخ) أو مبععا جناية عددان تاب منها كما جزم به في الأنوار وهو المعتقد أو أكثر الجناية انحط
تخلط ما ذاق والقليل مرة فانوقها كثيرا كاقضاه كلام المارودى أو مراد بان تاب قبل العلم بكافة
المارودى وتبعه الاخرى خلافا لبعض المتأخرين (قوله أو قالفا) ولو تغير المخصصات مر (قوله أو رتقا أو
قرع) قالى الرضا أو مستحاضة أو يتناول طهرها أى فوق العادة أو تغتره تغتر به رجوعها اه عش (قوله
من الحيف فوق العادة) قاله غالبه في شرحه وحوى كجسر خواجه ثلاث أو أربع وعشرون من كل شهر
لكن الذى يظهر ان هذا غير مراد هنا وان المراد هنا ان طول مدة طهرها الى حد لا يوجد في النساء لا نادرا
وهو أن يمين ذلك بكثير و يلزم على الاول ان من تحيض أقل الحيف وتظهر بقيته لشهرين بذلك ولا ينظم

ولو ظن مرضه عارضا ثابت
أصل اختيار كل من البياض
مقابله ومن عيوب
الرقبي وهو لا يتكاد يتحصر
كونه غلما أو غلما مثلاً أو
قالفا أو نازرا كالصلاة أو أصم
أو أقرع أو أبله أو أوثق أو
أبيض الشعر دون أربعين
سنة وظاهره لا بد من
بياض قدر يسمى في العرف
شيئا منقضا أو شاماً أو
كذاباً وعبر واهنا بالمعنى
لا في نحو قالفا فيحصل
الفرق ويحصل ان لكل
السابق والآخر على حد
سواء في انه لا بد ان يكون
كل من ذلك صار كالطامع اه
أى بان اعتاده عرفاً فظهر
ما لم يكن يشكك عليه
بحد الزكش ان ترك الصلاة
واحدة يقتل به عاب الا
أن يجاب بان هذا صغيره
مهذرا وهو أجمع العيوب
أو كالألطين أو غنجر أو
شز المسكر ما لم يثبت وظاهر
الله لا يكتفى في ثوبه بقوله
الباتع أو قرعاً أو رتقه

أوجاملا أولًا تخص من بلغت عشرين سنة أو أحد ثدييهما كبير من الآخر أو نحو مجوسية أو مصطك الركبتين مثلاً أو خنثى ولو

واضحاً إلا إذا كان ذكراً وهو يولد فخرج الرجل فقط أو أذا سن مثلاً أو ثدياً أو فاد نحو شعر ولو عانة أو نغفر لانه يشعر بضعف البدن وزعمه في بينه وبين عظم الحصى بأنه يتدوى له بمنوع فإن عدم الحصى قد يشدأوى له أيضاً لكن لما عثر التدأوى له لالناك كثر في ذلك * (تنبيه) * أطلق في الأنوار أن الوشم صبيحاً أو غير واحد وانما يقصده أن كان بحيث لا يفي عنه أمامعوه عنه بأن خشي من أن التمه مبعث نهم وان تعدي به بكسر ولم يحصل به شين عرفاً ومن كونه سائراً لصي رص فإنه قد يفعل لذلك فيبعد عن العيوب حيث تدق البخاري أن هيام الأبل عيب وهو أدها يصيبها فيعطشها فتشرب فلا تروى ومثله ما شتهر عند بنيان مكتمن داه يصيبها بسهونه الغلة بالمهجة لكتهم ترون أنه لا يظهر إلا بعد ذلك فيعبر فون حيثئذ قدمه وحسودته فإذا ثبت قدمه وجب أو شفه فيما يظهر ويحتمل خلافه لأن الحكم بالقدم فيه ماضى بعد الذبح أمر تخفى لا يعمل عليه (وجام الدابة) بالكسر وهو امتناعها على رآكها وعبر غيره بكونها جوما فاقضى أنه لا بد أن يكون طبعاً له وهو مخفف على ما رويته

هر بما استرا به من البين نفسها والحق به لين غيرها (ومعها) وخشونتها بحيث يخاله منه سقوطاً أو كبراً وله أكاما بخلاف القرن يكون الدار تزل الجند أو يحتمل أوجاملا) ألا في البهائم إذا لم تنقص بالجلد (قوله إلا إذا كان الخ) نقل هذا في شرح العباب عن أبي القتيح وضغوه بسطارده انتهى (قوله وإنما يتصل الخ) اعتمد مر (قوله وجب إرضه فيما يظهر) هلا جاز الدعي هذا ولم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم إلا بالأن يقال أن الذبح والعلب العيب بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه فنظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا ريش لانه لا يعرف القديم إلا به (قوله هر) هو اسمي في العرف بالجلد (قوله ذلة أكاما) بخلاف كثرة أكاما وكثرة كل القرن فليس واحداً منها صبيحاً بخلاف قلة شر بها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفاً من العيوب كون

يسمحون به انتهى (قوله أوجاملا) ألا في البهائم إذا لم تنقص بالجلد مر (قوله إلا إذا كان الخ) نقل هذا في شرح العباب عن أبي القتيح وضغوه بسطارده انتهى (قوله وإنما يتصل الخ) اعتمد مر (قوله وجب إرضه فيما يظهر) هلا جاز الدعي هذا ولم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم إلا بالأن يقال أن الذبح والعلب العيب بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه فنظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا ريش لانه لا يعرف القديم إلا به (قوله هر) هو اسمي في العرف بالجلد (قوله ذلة أكاما) بخلاف كثرة أكاما وكثرة كل القرن فليس واحداً منها صبيحاً بخلاف قلة شر بها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفاً من العيوب كون

خوف صار بن يؤذون بخصوصه قد هم أو كون الجنب مسلطين على ساكنها بالرحم أو غنوه أو القرد من سلا عن زرع الأرض أو الأرض نفسها
الخارج أي بان يكون عليها أكثر من أمثالها بالاعتناء به فيها يظهر أو أشيع نحو (٣٥٧) دفعنها أو ظهر مكتوب لم يعلم كذب أو

حمام أو على سطحها من أرباب جل أو مدفون فيها ميت وكون الماء بكرة أو استعماله أو اختلاف في ظهور شبه
كستعمل كوفضار كثيرا أو وقع فيه ما لا نفس له سائلة وكون الأرض في باطنها مل أو أحجار متخلفة
وقصد لزوع أو غرس وان أضر بها جدها نقط والجوف في البلع لا الرمان عيب وان خرج من حلا ولا
ولكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت له نهاية قال ع ش قوله أي صغير أو كبير لم يدرس
جميع أجزائه فيماني ظهر لجواز حقن موضع ميتة أو التصرف فيه اه وقوله مالم يدرس ان فيه وقفة ومن
القلب إلى الاطلاق (قوله تصرفه ر ن) من القوا الطحونة اه ع ش أي ومهراس نحو الحما (قوله أو
انقرد الخ) عطف على الجنب (قوله مثلاً) أي وانما (قوله والارض نقبله الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى
الاولى التعيير باو كافي النهاية وفيه اه اه مدعي وفي النهاية والروض ولا أثر لظنه سائلهم من خارج مقتاد
قال ع ش أي في عدم ثبوت الخيار فإذا ظن قلة نحو إجماعه في خلاف العادة أو عدم ثبوت خلافه لم يتغير اه
(قوله لم يعلم كذبه) عذر في النهاية لأن يعلم أي هاتين زرة اه أي مكذوب يكون قادر على دفع الزرور (قوله
استفاداه وب) أي عمو بالمبيع حينئذ أو غيره (قوله ما تخفف) إلى قوله ولا تنظر في النهاية (قوله وقد
يشدد) أي مع ضم الماعن من التعليل (قوله وهو متعد فيهما) أي هنا والآخر لا تخفف في لازمها متعديا
لواحد ولانين ومثله في ذلك أراد اه رشدي (قوله قيد) أي قول المصنف نقض بقول الخ (قوله وبنو عليه
الاعتراض الخ) أقره المغني (قوله ذكره عه) ما بان يقدم ذكر القصة أو يجعل هذا القيد عطف نقض العين
اه مغني (قوله استقرأ الخ) راجع لقوله ويصح جعله قيد الخ (قوله لا في محل البيع وحله الخ) قد يقال
بل الذي يظهر اعتبار محل العقد الذي ينصرف اليه لا اسم عند اطلاقه لا ما قدره ووافق ما مر في البقال
ونحوها عن الاثر في وكذا ما مر في عدم ختان العبد الكبير عن الاثر في أيضا اه ع ش وسبغى مثله عن
السيد عمر (قوله والكلام فيهما بنص الخ) لأن قول الحاكم في مشروعيته والدين العيب دفع الضرر عن
المشتري وهو يكون الشيء عيبا متصفاه في محل دون آخر ومن نقص من الاعتقلى كون الشيء عيبا أو غير
عيب انما لا يكون عرف محله ولا عيب للمحل عليه الضابط الذي يفر وه وإذا كان نصوص الكتاب
والأئمة تقبل الخصص ويدور حكمهم على العلة وجودا ونقصا في الباعين والابيعم الشارع بالوقوف
مع غرضه أو في باعنا الجود على ما يقتضيه اطلاقاً لا الاختوائه أعلم اه سيد عمر ثم اطلاقاً وبسط في سرد
تقديم المتأخرين في الاطلاقات المتقدمين في هذا الباب وغيره واجه (قوله قيد) أي اذا غلب الخ (قوله لهما)
أي العين والقيمة اه ع ش (قوله في الكبير) أي بخلافهما في الصغير نهاية ومغني (قوله عن ثبوت
الكبيرة) يخرج به ما لو كانت من لا تحتمل قبضه ما لو طه وجدها ثباته الخيار بذلك اه ع ش (قوله ولا
نظر لغير الخ) خلافاً للنهاية والخفي واقفهما سم كافي انفا (قوله فيهما بنصوا) أخذنا نحن الشهاب
الزمي من الضابط أن الخصص في البها غير عيب في هذه الأزمان اه وقباصه ترك الصلاة غير عيب في هذه
الأزمان في الرقيق لغلبة وقباص ذلك ما قاله الزكشي أن محل عدوكونه شار بالمسكر من العيب في المسلم
دون من يعتاد ذلك من السكر مر اه سم (قوله ككونها عيباً) مثال لغير عيب وهو إلى قوله بخلافه سبي
الشامة مقطوعة الاذن بقدر ما عتد التصحى مر (قوله مثله الخراج) قال في الروض ولا أثر لظنه سائلهم من
خراج معتاد قال في شرحه بان ظن ان لا خارج عليها أو ظن ان لا يخرجها من جوارح أمثالها ثم بعدم سلامتها
من ذلك لانه مقصر بعدم البحث انتهى (قوله قيد لهما) أي قوله اذا غلب الخ قيد لهما أي لنقص الجزء
ونقص القيمة (قوله فيهما بنصوا في عه) أخذنا نحن الشهاب الزملي من الضابط أن الخصص في البها غير عيب في هذه الأزمان اه وقباصه ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لغلبة فيه
وتباص ذلك ما قاله الزكشي أن محل عدوكونه شار بالمسكر من العيب في المسلم دون من يعتاد ذلك من

في جنس المبيع ولا تنظر لغيره في ترك الصلاة في الأوقات لانه متصرف السادة ولا محل الضابط في ترك الصلاة في جنس المبيع ولا ينظر لغيره عيب
ككونها عيباً أو غير متصرف في ترك الصلاة في الأوقات لانه متصرف السادة ولا محل الضابط في ترك الصلاة في جنس المبيع ولا ينظر لغيره عيب

أو كونه يعق على المشتري أو يسيء أو لا بد بخلاف سمي الخلق والفرق بينهما واضح أو قيل انفس أو بوليء الحركة أو ولدنا أو غنينا أو عينا أو مجرم ما نسب أو غير مخصوص الترخيم (٢٥٨) به ومرتبه بتغير بالبيع (سواء أقرن العقد أم حدث قبل القبض) ما لم يكن بسبب متقدم

رضي به المشتري كالواشترى
بكر أو رخصة طالعاً فإلا
الزوج بكارها فلا يتغير
بعدمه السبكر وغيره رضاء
بسببه وقد نذر عرقه بانه
لا عبسة بالرضا السبب ع
كون الزوجان على البائع
فالاخذ بالأخلاقهم يريد
ومذا يفرض بين هذا وقوله
الأن في الأذن يستند إلى
سبب متقدم لأنه فيحدث
بعد القبض تجب الزكوى
من قول السبكر والأدري
لم يرق هذه نقلنا من الأدلة
في قول المشتري إلا في الألى
آخردهم ما علمت أن ذلك
قبيل بعد القبض وهذا فيها
قبله وأن بينهما فرقاً واضحاً
(ولو حدث العيب بعده)
أي القبض (فلا خيار)
للمشتري لأنه بالقبض صار
من ضمانه فكذلك خروقه
وصفقه وشبهه كالأمدودته
بعده في زمن الخيار وقال
ابن الرقعة الأربع بناؤه على
انقسامه بثلاث محبذ
والأصح أنه أن كان المالك
للبيع انقسم والأصل إذا
قلنا بتأنيدهم بتغير بدونه كما
صرح به المادري عن ابن
أي هسرة لأن من ضمن
الشكل ضمن الجسء ألا
ينفصم فلا أثر لمدونه
*(تنبه) * لم يبينوا حكم
المشترى للقبض مسموح

الخلق في النهاية والمغنى (قوله أو كونه) عطف على كونهما عقيب الخرج ومرجع الضمير إلى الرق في الشامل المذكور
والأنش (قوله والفرق بينهما واضح) ولعله أن سوء الخلق جيلة لا يمكن تفريقها به عس (قوله أو قيل انفس) عطف على قوله يعق على المشتري (قوله أو ولدنا إلخ) وكذا الأدريكون الرق في زما أو عارفا
بالضرر بالعود أو جملها أو أصله أو أعم ولا صفة ولا يكون العقد باقلاً لا يكون سببه مما كان به السبكر
أنه نهاية (قوله مخصوص الترخيم) أي بخلاف نحو كونهم معتدة قال في الرض وكذا أي من العيوب
كفر رقيق لم يجره كفارة لعله الرغبة فيه أو كافر كفرها بجرم الوطء أي كونه أو مجرمه انتهى اهـ سم
(قوله ومثله الخ) لا يخفى ما في هذا التقدير عبارة النهاية والمغنى سواء في ثبوت الخيار أو أن الرض هو أحسن
(قوله رضى به) أي من السبب (قوله كالواشترى الخ) مثال له حدث بعد العقد وقبل القبض بسبب
متقدم على العقد (قوله فلا يتغير) أي ولا أرض مر اهـ سم (قوله كما يشاء السبكر) اعتداه النهاية والمغنى
وسم (قوله لأنه فيحدث الخ) أي وفيما لم يرضه المشتري اهـ سم (قوله فذهب الخ) مبتدأ بضمير قوله
الأن في وهم (قوله لم يرق هذه نقلاً) مقول القولوا لاشارة راسله شر المالكين الزوجة عاذاً (قوله بأن الخ)
متناق بالتجب (قوله وهم الخ) قد يقال بجرده الذي علم لا يقتضى الوهم لأنه إذا نشأ الرض بالحادث بعد
القبض لاستنداده إلى سبب متقدم فالردي بالحادث قبله لاستنداده إلى ذلك أولى كما يخفى ويجوز أن يكون مراده
بذخوله في قول المثل المذكور ودخوله فيه باعتبار مفهومه الأولي فوجه الرد عليه أنه لا يفرض ما يمكن فمعهم
العلم بالسبب المتقدم وما ياتي مع الجهل به فتأمل اهـ سم (قوله وان بينهما فرقاً واضحاً) فأن مجرد النظر إلى
قبل القبض وما بعده لا يقتضى فرقاً في الحكم فضلاً عن كونه واضحاً بل ما قبله أولى بذلك الحكم كما تقرر
فلتأمل اهـ سم (قوله وقال ابن الرقعة الخ) عبارة النهاية ومثل ذلك بدل من العقد ما قبله أو القياس بناؤه
الخام بصري (قوله الأربع) إلى الفرع في النهاية (قوله زه) أي الخيار (على انقضاءه) أي العقد (تأمله)
أي البيع (حسبته) أي زمن الخيار (قوله أن كان المالك للبايع) أي بأن كان الخيار له اهـ كمدى (قوله
انفسم) رضى به المشتري بالبدل الشرعي وهو المثل في التأنيل والقبض في المقوم اهـ عس (قوله والوال الخ) أي
بأن كان المالك للمشتري أو موقوفاً اهـ عس (قوله فان تأنيدهم) أي بأن كان المالك نفسه البائع اهـ عس
(قوله تغير بدونه) أي خذونه كوجوده قبل القبض نهاية ومعنى (قوله أولاً ينقسم) أي بأن كان المالك مده
للمشتري أو موقوفاً اهـ عس (قوله فلا أثر لمدونه) فبمجموع الرضا عس (قوله أنه لا حكم ما قبل القبض)
فثبت به الخيار ويمكن شمول قول المصنف قبل القبض به بأن راد قبل القبض ما قبل تمام القبض اهـ عس
(قول المتن كقطعه) أي البيع بعد الأمانة مسمى (قوله وأسرقة) بالجرع عطف على جنابه (قوله والر وال
بكرته) بالجرع عطف على قطعه ومثل القناع أيضاً استيفاء الحد بالجلد اهـ مغنى (قوله فان علمه الخ) بغير نزوله

الأنكار مر (قوله مخصوص الترخيم) أي بخلاف نحو كونهم معتدة قال في الرض وكذا أي من العيوب
كفر رقيق لم يجره كفارة لعله الرغبة فيه أو كافر كفرها بجرم الوطء أي كونه أو مجرمه انتهى اهـ سم
(قوله فلا يتغير) أي ولا أرض مر (قوله لأنه فيحدث الخ) أي وفيما لم يرضه المشتري (قوله وهم ما علمت
الخ) قد يقال بجرده الذي علم لا يقتضى الوهم لأنه إذا نشأ الرض بالحادث بعد القبض لاستنداده إلى سبب
متقدم فالردي بالحادث قبله لاستنداده إلى ذلك أولى كما يخفى ويجوز أن يكون مراده بذخوله في قول المثل
الذي ذكره دخوله فيه باعتبار مفهومه الأولي فالوجه في الرد عليه أن يقال فرض ما قبل فيه مع العلم بالسبب
المتقدم وما ياتي مع الجهل به فتأمل اهـ وهذا ينظر ما في قوله وان بينهما فرقاً واضحاً بل ما قبله أولى بذلك الحكم كما تقرر
القبض وما بعده لا يقتضى فرقاً في الحكم فضلاً عن كونه واضحاً بل ما قبله أولى بذلك الحكم كما تقرر

ومثله قبل وبعد فيمتن والذى يظهر أن حكم ما قبل القبض لأن البايع علمه فلا يرتفع ضمانه لا يفتقر
أرتفاعه أو لا يحصل الإلزام قبض المشتري له سلم إلا أن يستند إلى سبب متقدم على العقد أو القبض وقد جعله (قطعه بعناية) فودا
أوسر قتر سابقة) وزوال بكاره نزاج متقدم (فيثبت الرق في الأصح) حالة على السبب فان علمه فلا رذل الأرض لتقصيره

نحو لو اشترى حاملا فوضعت في بده وقتصت بسبب الوضع فلا رد وسأؤخر بيان الفرق فيه مردود بانه كونه مرض سابق المذكور في قوله (بخلافه) موجه بمرض سابق) على ما ذكره في قوله (في الاصح) فلا رد له بذلك أي لا يرجع في غمته (٢٥٩) حيث قال المردد في رد النكاح لا يسبغ العلم بتعدد

رد موجه فلا تعارض عليه
وذكره (قوله) نعم لو اشترى حاملا أي حاملا لا يحمله إلى الوضع بدليل قوله بانه كونه الخ اذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه من قوله إلا أن يستند الخ والصور بالجهل اذ تقر بذلك ظهور الخ في الغمض كرهنا إذ كره في شرح قول المصنف لا في رد ولو باعها حاملا الخ اسم عبارة السيد عن قوله نعم لو اشترى الخ انما في شرح قول المصنف ولو باعها حاملا فانفصل الخ انما ينافيه اه (قوله) وقتصت الخ مفهومه أنها لم تنقص كانه الرد وهو ظاهر اربع ع و قد مر وقتصت عيبا على قدر الابدان أن يسبب عنه عيبا آخر (قوله) فلا رد أي وله الارش اه عرش أي كفيده قول الشارح بانه كونه الخ (قوله) بانه كونه الخ) سابق في وجوه ما ذكر في المرض أنه يتزايد الخ قول الجمل كذلك ينبغي أن يراجع أهل الخبر هل ذكر والله تعالى طاعت مدة الحمل الخ جرد خطره وتزايد احتمال ما اه سيد ع قول المتن (مرض الخ) والجراسة السارية كاره ضرر وكذا الحمل اذا مات منطلق اه معنى (قوله) أي ما ذكر) أي من العقد والقض (قوله) جوهله) فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء حرما اه معنى (قوله) المشتري لو مرض من المرض من الخ) أي فيكون حرمانه نسبة إليه كتسببه ما نقص المرض من العقبة في ما يأتي في قوله وهو ما بين قبته صحها ومرضها مسخسة اه عرش (قوله) لم يرد (يؤثر) هذا الخبر يحسن بالنسبة لما سار به عليه من قوله فلا أرش ولكن اطلاقهم الغير الخوف صادق بما هو أهم منه اه سيد ع عبارة المعنى أي ما غير الخوف كالخبي السرير اذا لم يعلم بما المشتري فان زاد في بده ومات لا يرجع بشي قطعاً ولو لم يحدث فيه اه (قوله) ثم بان أن الأول خنزير الخ هذه العبارة صريحة أو كاصريحة في أن ما بان لم يتولد مما ادعاء البائع في استدلاله على ما سار به بان مرضه بما ذكر رضاعاً يتولد عنه نظر في اوضاع الاستدلال بان ما بان قد زاد عنه كلى المرض و زباده نائمة من الرد فلتأمل فانما الخبز الجرحيت لم يتولد الخنزير والبيض مما ادعاء البائع بل تبين أنهم كانوا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري أو ممكن الاشتباه سم وسيد ع (قوله) أي المشتري (قوله) مغايراً للرد الخ) هذا موجود في صورة الفاعر المذكور بدليل قوله ثم بان أن الأول خنزير الخ فليتبين أن يقال في ما قيل في هذا سم وسيد ع (قوله) بذلك أي على فرضي يجب ثم قال انما وضعت الخ (قوله) فصديق بيبه) أي بوله الرد (قوله) قال في الرض وهذا نظير الخ) لك أن تقول المرض في مسئلة الاذرى هو عين ما عا

فلتأمل (قوله) نعم لو اشترى حاملا أي حاملا لا يحمله إلى الوضع بدليل قوله بانه كونه الخ اذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه مما قبله كما يفيد مقوله نعم لانه استثناء من قوله إلا أن يستند الخ وهو صور بالجهل لا من قوله فان علمه الخاسا وأنه في الحكم حيث فلا معنى للاستثناء اذ تقر بذلك ظهور الخ في الغمض كرهنا لما ذكره في شرح قول المصنف لا في رد ولو باعها حاملا فانفصل رد موجه في الاظهر فليتبين اه (قوله) العلم بتعدد (رد) فيصحت لان هذا يدل على ان المراد اذ كره خصوصه لان المعلوم تعذر رد موجه وأما تعذر رد موجه فغيب مفعول لا في نفسه لا محالة بدليل انهم قالوا به باب تعريق الصفة على أحد وجهي فهم الخ كان المسبب عيدين وقض أحدهما ثم تأفان له الخبز فما تلقى بده بان رد نفسه وان كان الاصح في المجموع خلافه وفي رواية يبيع بعينه على الاستدلال في شرح قوله رجوع بالأرض ولا باعتبار هذا العقل لانه لا دليل فيه على تعذر ذلك فليتبين (قوله) ثم بان أن الأول خنزير الخ هذه العبارة صريحة أو كاصريحة في أن ما بان لم يتولد مما ادعاء البائع في استدلاله على ما سار به بان مرضه بما ذكر رضاعاً يتولد عنه نظر في اوضاع الاستدلال بان ما بان قد زاد عنه كلى المرض و زباده نائمة من الرد فلتأمل فانما الخبز الجرحيت لم يتولد الخنزير والبيض مما ادعاء البائع بل تبين أنهم كانوا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري أو ممكن الاشتباه (قوله) مغايراً للرد الخ) هذا موجود في صورة الفاعر المذكور بدليل قوله ثم بان أن الأول

ظهر فيما أشارة عجب فقال طنته ذرع عيباً ممكن خفاءه عليه صدق بيبه ثم رأيت الاذرى قال لو رأى حاملا عليه أو السفر فقال ما لك لا خرافة مني فان مرضه من ثعبان اسفرو وتول مر يعا فاشترى فلا رد والمرض مردود في المحدث عند من العيب وهو ياد المرض لكن له الارش اه وهذا نظير مسئلة النكاح ما ذكره من وجوب ابدان من ظاهر لان البائع لما عرفه بده له ما ذكر

صاوكه جاهل بالعيب
فوجبته الارش لا تروده
انما امتنع لحدوث عيب
خسده هو معذو وصفه فهو
يكن اشترى يعبدا بمرض
يعلمه فزاد فيه ولم يمت فان
له الارش وحيد فوجبه
في مسئلتنا اولى (ولو قتل
مرد مسابقة) مثال بنيه على
الضابط الامم وهو ان يقتل
يجوز سابق كقتل او
حوايه او قتل صلاة بشرطه
(ضمنه البائع في الامم)
لما يرى دغنه للمشتري ان
جهل لغزده والا فلا يكون
القتل نارك الصلاة انما
هو على التصحيح على عدم
القضاء بضران الواجب
هو القتل والتصحيح انما هو
شرط للاستيفاء كالمقتل
الموجب للقتل والتصحيح
عليها شرط للاستيفاء
و ينظر على مسئلي الارض
وتصور الردة مؤن تصهره فوسى
على المشتري في الاولى وعلى
البائع في الثانية (فرع) *
استبقى البائع البيع
ووجدت شروط الاستيفاء
ثبت نسيه من امكن لا يحل
البيع الابن اقام بينة بذلك
او صدقه المشتري اخذ بما
ياتي اول بخرمان النكاح ان
ياهلو استغفر وجسه ولم
يسدقهم بنقص النكاح
وان كانت اجنه (ولو باع)
حيوانا او غيره (بشرط
براعته من العيوب)

حال البيع وان تفاوت بالزاد فوجب الارش لتغرر البائع به بانه ناشئ عن تعيب البائع
زواله تعيب الرخصة كجهل الغالب بخلاف مسئلته فان الاختار ليس عين الخنازير والارز ليس عين البياض
وان سلم تولمته فهو في غاية الندور اه سيدجر (قوله صار كانه) أى المشتري (قوله اولى) لعل وجهه
أن المشتري في مسئلة جاهل بالعيب أى الخنازير والارياض حقيقة (قوله مثال) الى قول المصنف ولو هلك في
النهاية وكذا في الغنى الا قوله فرع الى البائن وقوله بان لا يكون الى الباطن وقوله ويؤخذ الى البائن قول
المتن (ولو قتل برد مسابقة الخ) علم منه صحة بيع المرد وهو الاصغر وكذا المتختم قبله بالجار ولا بقبصة على
ما افهمنا كقوله ابن المقرئ لا يصح ما افهمنا القتل والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على أن الغلب
في قتل الحارب معنى الحد لكن الصحيح أن الغلب بمعنى القصاص وأنه لو قتل غير الامام بغير اذنه لمعديته
وقصدته أنه يلزم قاتل العبد الحارب قيمته ما لم يكن به على ذلك الاخرى والمعنى الاول مع أن الحكم لا
يغصم فردا بل يجزى في غيرهما كقولك الصلاة الصائل والزاني المحسن بالزنى ذى ثم التحق بالدار الحرب ثم
استرق فيصعب بيعهم ولا يمتنع على متلفهم اه معنى وكذا في النهاية ونسب الامم ما اعتد القضاة المذكورة
تبعا للشهاب الرملى ثم فلا فكاك للمرد مثلا لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف ولو غصب انسان المرد مثلا
قتل عنه فلا ضمان عليه اه زائد لنهاية وسأيت ما حاصله أن الردة ان طرأ على يد الغاصب فغصبه وان كانت
موجودة قبل الغصب لم يضمنه اه (قوله اوسوية) أى قطع طريق اه عش (قوله بشرطه) وهو
الانتراج عن وقت الضرورة فقط اه كردى أى بعد امر الامام له بها (قوله المارم) أى من قوله لعله على
السبب اه عش (قوله لا يضر) في كون الموجب سائبة و (قوله هو الترتك) أى فقط و (قوله لا للاستيفاء)
أى استيفاء الامام الحد اه كردى (قوله وهو الردة) أى كالحارب انما الردة الصلاة (قوله وعلى البائع في
الثانية) أى ان اذنه يجره المرد اذا لوجوبه مستغفبه اه نهاية قال عش وسم اى يحصل على الموت اذ
الناس وانجته مثلا فان على سبده تغلبت الحمل منه اه (قوله الابن اقام بينة بذلك) فى قول بينة حيث نظر
وغيره لقلنا ذكره فبالبايع اذا واثم ادعى وقصبتها اه رشدى وقد يفرق بشرف الشارب بالعتق (قوله
او صدقه المشتري) أى فيبطل البيع ورجع بالثمن اه عش (قوله حيوانا او غيره) مع قوله صم العقد
مطلقا فصرح بأنه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صم البيع دون الشرط سم على جماعه عش قول المتن (ولو
باع الخ) أى العاقد سوله كان متصرفا عن نفسه او وليا او وصيا او سائما او غيرهم كما يفيد اطلاقه بشي تقدمه
بالشرط المتصرف عن نفسه لانه غير لانه انما تصرف بالمصنف وليس في ذلك له مصلحة فلا يصح العقد اخذناه
بما تقدم أن الواجب لا يجوز له أن يشتري العيب ولأن بشرط الخيار البائع اولهما فلو شرط المشتري البراءة
خنازير الخ فيبطل ان يقال في ما قبل في هذا (قول المصنف ولو قتل برد مسابقة الخ) فعلم صحة بيع المرد
والحارب قال في الارض ولا قبصة على متلفهما قال في شرحه لثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على
ان الغلب في قتل الحارب معنى الحد لكن الصحيح ان الغلب بمعنى القصاص وأنه لو قتل غير الامام بغير اذنه
لمعديته وقصدته انه يلزم قاتل العبد الحارب قيمته ما لم يكن به على ذلك الاخرى انتهى وجعل شيخنا الشهاب
الرملى ما نقله عن القفال في ما اذا كان القاتل ماذون الامام في قتله ثم قال في شرح الارض وخرج بالاتلاف
ما لو غصب انسان المرد مثلا فتلف حده فانه يضمنه لتعديه على مال غيره اه آخر ما طالع به في ذلك ومنسوقه
قال ابن العماد فلو قتلته الغاصب فيجوز ان قتله لادخل وجه الحد منه والا فلا انتهى والاوجه لانه لما
مطاعا لمرامه لم يمتحق القتل الا اذا قتل ذلك في غير الغاصب انتهى وبارف شرح مر الردة لثانية
له فكاك لا يضمن بالاكلاف لا يضمن بالتلف وسأيت ذلك و اخذنا في الغيب وان حاصله ان الردة ان طرأ على يد
الغاصب فغصبه وان كانت موجودة قبل الغصب لم يضمنه (قوله وعلى البائع في الثانية) بمعنى انها تتعلق به والا
فالرد لا يجب تصهره وقد جعل هذا الى ما اذا اقتضى الحال فتعذر له الضرر به فانما يدين حينئذ او يجب
مر (قوله حيوانا او غيره)

على البراءة منها أو أن لا يرد
 بها مع العقد مطلقا كعلم
 بمسار في المناهي لا نه شرط
 يؤكده العقد ووافق ظاهر
 الحال من السلامة من
 العيوب ووافق ظاهر
 أنه يرد عن عيب باطن
 الجيوان (موجب حال
 العقد (لم يعل) البائع
 (دون غيره) كدل عليه
 ما صرح من قضاء عثمان
 المشهورين من العيبات من
 الله وهم لم ينكروا ووافق
 الحيوان غيره بما لا يفي
 حالي بحسب مقصده قلنا
 ينكف عن عيب ظاهر أو
 حتى فانتاج البائع لهذا
 الشرط ليق بلزوم البيع
 فيها بعد زنه في ثم سيرا
 من عيب غير مطلقا
 القاب عدم عيب ولا نه
 صياها لظاهر مطلقا لندرة
 خفاءه عليه وهو ما سهل
 الاطلاع عليه بان لا يكون
 داخل البئذ ومنه نتج ما
 الماكولة لسوء الاطلاع
 عليه كاشف مما في
 الجلالة او الباطن الذي
 عليه لنعين ان كنهه ليس
 باه (وله مع هذا الشرط)
 اذا صرح (الربيع) في
 الحيوان (حدث) بعد
 العقد (قبل القبض)
 لا يصر في الشرط الى الوجود
 عند العقد ووافق تنازع
 في حدود (ولشرط ابراء
 عما يحدث (وحده ارفع
 الوجود (لم يصر) الشرط
 في الاصح) لانه اسقاط
 للشي قبل شونه

من العيوب في البيع والبراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرفان فيه لم يصح انتفاع الحظا
 ان يرد العقد اعمش (قوله في البيع) أشار به الى أن الضمير في قول المصنف براءته من جسم الى البائع اه
 وشدي (قوله في البيع) مثله ما لو اشترى بشرط براءته من العيوب في الثمن وله ترك التمسك بعلمه انما اه
 عش أي في أول الفصل (قوله أو أن لا يرد) ومنه ما لو قال أعلم أنه جيب العيوب فهذا كشرط براءة
 بضالان لا يمكن معانيته منها لا يكتفي ذكره مجازا ولا يمكن لا تفي تسمية (قوله أو أن لا يرد) عطف على
 براءته و (قوله أو على البراءة) عطف على بشرط الخ و (قوله أو أن لا يرد) على قوله البراءة والضمير المستتر
 فهو في ظاهره السابق راجع الى المشتري (قوله مطلقا) أي صرح الشرط بأن لا له حلي عبارة الكردى ظاهر كان
 العيب أو باطنه عليه أو لم يعلم اه (قوله ووافق ظاهر الحال) يتأمل هذا مع التصور اه على وجه واحد وجه
 الامر بالتمثل أنه يرد في غير العيب الباطن فلا معنى لحصول التاكيد فيه وقد يجب أن يرد في كنهه بحسب
 الظاهر أو في بعض صورده وهو العيب الباطن ومراعاة بالتصور قوله حيوانا أو غيره اه عش قولنا من
 (يراد عن عيب) اقتصر المختار على تعديده برأين وعليه فقوله المذكور على تثنى معنى نحو التباعد اه عش
 (قوله موجب حال العقد) مستغنى من قول المصنف وله مع هذا الشرط الرديص حديث الخ اه عش (قوله
 المشهور الخ) قيل ان ابن عمر قال في ذلك فلا ينقض الاجماع اه غيره اه عش (قوله ووافق الحيوان
 غيره) أي حيث يرد في الباطن من العيب الباطن المذكور اه عش (قوله غيره) كالكتاب والعارة والفرق
 في الحيوان بين العبد الذي يصح عن نفسه غيره اه معنى (قوله أنه بما كلف حالي بحسب مقصده) أي فلا
 أمر ظاهره على سقمه حتى يعرفها عبارة عش يعني أنه يأكل حال بحسب مقصده في حال مرضه فلا نه شدي الى
 معرفه مرضه اذا كان من شأنه تركه لا كالحال المرضي كان يتنا اه غيره اه (قوله فيما يرد) أي
 فيما لا يعلم من الخفي اه معنى (قوله عن عيب غيره) أي غير الخوان (مطلقا) أي ظاهر أو باطنه أو
 جهه اه غيره وكردى (قوله ولا نه عيب الخ) أي الحيوان و (قوله مطلقا) أي علمه البائع أولا اه نهاية
 (قوله وهر) أي الظاهر ومنه الكفر والخبر وان تقطع فيثبت جهه الرد اه عش (قوله داخل البئذ)
 قال سم نقله الشارح هو المراد بالباطن ما لا يطلع عليه أو عليه فالمراد داخل البئذ ما يعسر
 الاطلاع عليه كسكونه بين الخفين لا خصوص ما في الجوف وفي كل نه حاشي شرح الرضا والشارح
 مر وحاشية شيخنا في رادى ما وافق الحاصل المذكور اه عش (قوله ن لحلم الماكولة) أي ولو حيا اه
 نهاية (قوله لسوء الاطلاع الخ) أي لو علم الحجة اه نهاية أي بخور يجرعها عش (قوله أو الباطن)
 عطف على قوله الظاهر ومن الباطن الزاد والسرقة فيما يظهر بهسر الاطلاع عليه ما من الرقيق اه عش
 (قوله عليه) أي البائع (قوله اذا صرح) كنه استز به عا اذا شرط البراءة كما يحدث مثلا عبارة عش قوله
 اذا صرح بشعر بان فيه خلا فوضيه كلامه فيما تقدم حيث جعل جوابا لو محدثا وقول المتن فلا يظهر الخ
 جوابا لا يقتدر عدم جريان خلافه في الآن يكون انحرز به عا ذكر من جهة مقابل الظاهر من أنه لا يرد أن
 عيب أصلا فان حصله رجع الى إلغاء الشرط وأولى بمعنى كلامه الخ أي قبل بطلانه تعالى بطلان
 الشرط وعليه فكأن الأولى جعل قوله لا الظاهر هو الجواب وكنهه عدل عنه ليكون الخلاف في الصحة وليس
 باقول ولا قول المصنف انه يرد الخ في البراءة دون حصاة العقد اه عش (قوله ووافق الخ) عبارة الخافي
 ويؤخذ من كلام المصنف اللاتي في قوله ولو اختلف في عدم البائع أن البائع هو المصدق اه (قوله وحده)
 الى قوله ولو يرد في المعنى الاولوه مبهم وقوله ولا يقبل الى بخلاف (قوله لانه اسقاط الخ) نه تعذر التعديل أنه
 يبرأ عن الوجود دون الحادث واستد به سم على منهج وفي الشيخ غيره أي النهاية والغنى خلافه عبارة
 مع قوله مع العقد مطلقا) تهر صيها هو باع خيرا لحيوان بهذا الشرط مع البيع دون الشرط (قوله
 ووافق ظاهر الحال) يتأمل مع التصور (قوله أو مع الوجود) كذا في شرح الرضا (قول المصنف
 لم يصر) لظاهر عدم الصحة في الوجود أيضا عبارة الرضا وعل العقد قال في شرحه صوابه الشرط

وان أقر الحادث فهو أولى البطلان وفي سم على حج أن ظاهر كلام المصنف البطلان في الوجود اعتبار لم
 يزج به ذلك اه عش وفي الجعري عن الشوري قال الشيخ لا يبعد تقصيص عدم الصحة بما يحدث اه
 وفي حاشية أبي الحسن البكري على المحلى البطلان فهما قالان من الفساد في غيره يقتضي فساد الكل اه
 (قوله ولا يرأى من ذلك) كالأمرأة من عن ما يبيعها نهاية بمعنى (قوله بشرط البراءة العامة) أي المذكورة
 في قول المتن ولو باع بشرط براءته من العيوب (قوله فلا يصح) أي الشرط كجمله السابق فيه الراجح اه
 سم أي يفيد قوله الآخر في قول الرضا في الخ (قوله باختلاف جهة) راجع إلى المذهب وقوله وقد وجد
 إلى المعين اه عش (قوله ولا يقبل قول المشتري الخ) أي فلا رد به ذلك ولا يتوقف ذلك على عين من البائع
 لكونه ظاهرا اه عش (قوله لا يخفى عند الرتبة غالباً) هذا قد يشكل عليه قوله في براءته من عيوب
 الرقيق التي ردها إذا ظهر وجهها المشتري بياض الشعر وقطع الانسان لاهم الآن يقال انه كان حصل من
 البائع غير ممنوع من الرتبة كصمم الشعر أو يكون وأقبل الشراء زمن لا يتغير فيه غالباً اه عش
 (قوله بخلاف ما لا يعان) من تزوفه يعان والمراد أن ما لا يعان إذا شرط البراءة مقدمه بياً ودخل فيما لو باعه
 بطئاً وقال للمشتري انما قرعة فوجدتها كذلك فلا رد له لأن في ذكره اعلامه فيبرأ منه عش وبرأى
 (قوله كزناً أو سرقة) ومن ذلك أضاف ما باعه أو باع بشرط أنه رقيق في المهرات أو بعض في الصالحون أو
 بشرط أن الفرس سموس وتبين كذلك فيبرأ منه البائع لعله المذكورة اه عش والشعر والحيوان
 الذي ينع الكوب على ظهوره (قوله لزمنا به) أي فلا خيار له اه عش (قوله من هذا) أي من قوله لا يعان
 اه عش ويحتمل أن المشار إليه قوله ويعان ويحتمل أنه قوله أو معين يعان كبرص لم يرد به لا يعان
 هو الآخر بمعنى (قوله فحين) أي في بائع (قوله فانه لا رد به) من تمت كلام البعض اه عش (قوله ان
 الزنى لا يعرف الخ) لك أن تقول ان الزنى فعل فحين قسم يعلم اه عش ومجرد مشاهدته لتعلقه بالاطمأن من نحو
 نحاس وقسم لا يعلمه الا بالبراهة من نحو الـ... ارفقة له بخلافه ما ذكر فلنك من اجل ما أتى به بعضهم الاول
 ومن اجل ما أفاده الثاني اه بصري (قوله في قول الرضا به) أي في الرد وان قل الزنى وبفاه أن منسأوا اشترى
 منه بائعاً فممن الغصة وقال البائع هي نحاس اذا تظاهرت أن المرحمن مثل هذه العبارة أن فيها إشكالاً لأن
 جميعها تخصص وبني أن مثل ذلك مآلو باعه شاشه لا وقال انه عام فان أراد جعل الجوه منه صعب وبرئ منه ولا
 في الردام زدعما كان في يد البائع لان الزيادة صيحات غنيمة الردتها اه عش (قوله باقية) أي في قول
 المتن وهو في النهاية الاقوله أو أبق قال عش ولعل الشارح أسقطه لمرامه من أنه اذا أتى في يد المشتري
 فلا رد له ولا راس مادام آية الاحتمال عوده اه (قوله باقية الخ) أي كان مآل أو تلف الشوب أو كل الطعام
 اه نهاية (قوله أو جنابة) ولو من البائع اه عش (قوله أو أبق) عطف على هلك للبيوع (قوله أي بعد
 فضله) انما قال ذلك لانه لا يلزم من كونه عند المشتري أن يكون قبضه لجواز أن يكون البائع حق الحبس
 واستقل المشتري قبضه بلا أن قبضه فاسد وهو في يد البائع حكماً ولو تلف انفسخ العقد وبطلت المشتري
 بيده البائع لاستلزامه عليه فلاذن اه عش (قوله وان شرط علمه عتق) كذا في ما لم يعلم ان التسف
 وهو فوجهم اعتدوا الاعتاقه بشرط العتق عبارة النهاية ولو اشترطه بشرط عتقه واعتقنا الخ اه وكتب عليه
 عش ما نصه فضيلة أنه لو اشترطه بشرط اعتاقه وأطلع فم على عيب قبل اعتاقه فم ولا راس وفيه نظر لانه الزم
 اعتاقه بالشرط وبما حاله حكم به اذا امتنع وعبارة حج بعد قول المصنف وأعتقه أو شرط عليه عتقه اه
 ولم يذكر واعتقه وقتها أن شرط العتق كاف في إسحقاق الارش وان لم يعتقه اه ولعل نسخ الشارح
 هنا متخلفاً أو لا فائدة في بيانها وان شرط الخ بصفة الغاية (قوله أو كان من يعتق الخ) عطف على عتقه عبارة
 عش قوله أو كان من يعتق الخ أي ولم بشرط اعتاقه لمرامه لا يصح شره من يعتق عليه بشرط العتق لعدم
 إمكان الوفاء بالشرط اه (قوله أو زوجها) عبارة النهاية ولو عرف عيب الرقيق وقد رجع لغير البائع ولم
 انتهى ولو افترق تقدير الشارح (قوله فلا يصح) أي الشرط كجمله السابق فيه الراجح اه عش (قوله أو زوجها)

قبلاً براً من ذلك وإدعاه
 لزوم بطلان العقد بطلان
 الشرط مخدوع كإعلم ما سار
 في المنهاى وخرج بشرط
 البراءة العامة شرطها من
 عيب مبهم أو معين يعان
 كبرص لم يرد به فلا
 يصح لتفاوت الاغراض
 باختلاف عتقه وقد وجد
 ولا يقبل قول المشتري في
 عيب ظاهر لا يخفى عند
 الرتبة غالباً اه عش
 ما لا يعان كزناً أو سرقة
 ذكره اعلامه ومعان أراه
 لانه راضيه ويؤخذ من هذا
 ود ما أتى به بعضهم فحين
 أمضه المشتري عند قوله
 استندته فان فيه تخالف
 وضيت بزيه فطلع فيه
 زيف فانه لا رد له بهوجه
 رده أن الزيف لا يعرف
 قدره في البرهم بمجرد
 مشاهدته فلم يؤثر الرضا به
 نظير ما تقرر (ولو ذلك
 المبيع) باقية أو جنابة أو
 ابني (عند المشتري) أي
 بعد قبضه (وأعتقه) وان
 شرط عليه عتقه أو كان من
 يعتق عليه أو وقفه أو
 استولمها أو زوجها

وثبت ذلك ألا يفتي أخبار المشتري به مع تكذيب البائع له قاله السبكي وفيه منظر (٣٦٣) بالاسم تلغو العتيق ولو فلولوا خذنه وان

كذب (ثم علم العيب) الذي

يقصص القميه بخلاف انقصاء

(وجمع بالارش) فلياس من

الردح في القميه وبذله

وراد قدولم يمدل الارش في

روي بسم الله من جنسه

كل ذي ذهب يسع وزنه ذهباً

فبان ذهباً بطله لنقص

التم فيصير الباقي منه قابلاً

يا كثر منسه وذلار بابل

يفسخ العقد ويسترد الثمن

ويغرم بدل التلف على

العقد وقول الاسوي

وكذا لو كان العتيق كافراً

لا ارش لانه لم يمس من

الردفانه عقد بغير ثم يترق

فيعود اليه مردود بان

هذا نادراً لا ينظر اليه بل يرمي

مسله ولو فلولوا احتمال انه

يستبدله عند من يراه وبانه

لوفرض حصه ما قاله كان

يعين عليه فرضه فيعتق

كافر اذ عتيق المسلم لا يترق

(وهو) أي الارش متى

بذلك لتعاضد الارش وهو

انقصه (جز من ثمنه) أي

المبيع فيسقطه المشتري

من عبته ان وجدت وان

عين بحافى القمه أو خرج

عن ملك البائع ووعده (نسبة)

أعلى الجزه (السهه) أي إلى

التم (نسبة) أي إلى نسبة

(ماتقة) (العيب من

القصة) متعلق بنقص (لو

كان) المبيع (سليماً) اليها

فلو كانت قيمته بلا عيب مائة

وبه عيبان فنسبة النقص

اليها خمس فيكون الارش

موضعه وجاف للمشتري الارش فان زال النكاح في الرد أخذ الارش وجهان وجهها أنه الرد ولو لأرش
أه قال عرش قوله مر وفقد وجهه انفعو منه أنه لو روجه البائع ثم علم فبطل العيب من الرد وهو
شامل للرد والارش وقوله ولم موضعه أي البائع وقوله انه أي المشتري وقوله الرد أي رد المبيع مع الارش
الذي أخذ منه البائع للرد باخذ لا في مقابلته في قوله ولا أرش أي حيث لا تمنع من الرد كأن عقلت قبل
القبول أو بعده ولم يعلم به بعد البعد انقص العدة ولا العدة عيباً من الرد فها أه (قوله وبطل ذلك)
أي بطل الهلاك وباعطى كل مولى بصدق البائع (قوله أخبار المشتري به) أي بان وجب للارش من
الهلاك ونحوه أه عرش (قوله وفيه نظر) وقد يجب بان مؤخذنه لا تنافي عدم كفايه أخباره والرجوع
بالارش سم وعرش (قوله بخلاف الخصاء) أي بخلاف ما ينقص العين كالحصاء فلا أرش له لعدم نقص
القيمة أه أسنى قولنا (ترجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أنصبة ثم وجدها عيباً
رجع بارش على البائع ويكون له وقال الأكثر ون يصرفه في أنصبة وهو مشكل جداً أو يفرق بينهما بين
العتيق والوقف فالذي يتبعهما قاله الاقلون انتم أي سم وقوله فالذي الخ في النهاية والخ في ما وقع (قوله)
لباس من الرد) انظره في الايام سم على وجوهها أه عرش (قوله لنقص الثمن) أي لا يلوأخذ الارش
بنقص الثمن لانه منعه أه كردى (قوله بل يفسخ العقد) أي فوراً أه عرش (قوله ويسترد الثمن ويغرم
الخ) هذا ان ورد على العين فان ورد على النسيئة من غرم بدل التلف واستبدل في مجلس أو ان غرق مجلس
العقد أه معنى (قوله فرضه فيعتق الخ) بان يقول وكذلك لو كان الملهق والعتيق كافراً من لا ارش (قوله في)
معتق كافراً (قوله فافتق ففخ الخ) أي قول المتزول تلف الثمن في النهاية الا لا يوجد
عيباً عند البائع (قوله فيسقطه) أي الجزو (قوله من عبته) أي الثمن وكذا ضمير عبته وخرج وعاده (قوله)
من عبته) أي متى كان أومته أو مالوا اشتري عبداً بغير ثم اعتقه ثم أطاع فبطل عيباً استحق الذي اشتهر
به شامان كان بائناً فان العرض استحق كقدر ما يصح من قيمة العبد عرش رسم (قوله وان
حين الخ) أي في المجلس أو غيره أه اسنى (قوله أي الجزه) الخ وقوله وأذهب الخ (قوله أي مثل نسبة)
بالنقص إلى أنه مفعول لمطابق والاصل نسبة اليه نسبة مثل نسبة الخ أه عرش أقول بل هو بارش على حذف
الذم والعتق والعتق وأقامت ما مضى اليه العتقة لم المبعوث قول المتن (لو كان سليماً) متعلق بأقمة أي من
القيمة باعتبار حال سلامة المبيع (قوله البها) أي القيمة متعلق بنسبة عرش ورفعت قال المتن ولو ذكر هذه

صلوات العباب وشعره ولو عرف عيباً لرقب العبد أو الأمانة وقد روجه ويحله في الامتنان كان تزويجها

لغير البائع كقوله الاسنوي وغيره ولم يرض البائع مروجاً فله المشتري الارش الا ان يقول الزوج يسئل النحول

ان رد له المشتري بعبه فان طلق قبل الرد اذ كان وجه البائع فله الرد عليه بانفساخ النكاح فان زال النكاح

لموت الزوج أو نحو فقلقه في الرد أخذ الارش من المشتري وجهان في الجواهر عن التزويج وعادته ولو

انقطع النكاح وصحفت الكتابة في رد المبيع والارش وجهان انتهى والذي يتبعه انه الرد في صورتين

من غير ارش عليه زال الماتم كالأول أو قل المهر ونحوه ان لم تنقص فبطلت بالتزويج أو الكتابة

والأول رد ولو لمع الارش الا ان يرضى البائع انتهى وانظر قوله والذي يتبعه الخ من انزال والارش بحسب تخلف

العدة فبسمان أو بد الطلاق في الثاني فيما يشمل الطلاق بعد التحول لا في الأولى وقد اخبروا في المسئلة

السابقة من العدة يكون الطلاق قبل التحول كذا كره في قوله الا أن يقول الزوج قبل التحول أو فيعتق ان

يحل جوار إذا انقضت العدة (قوله وفيه نظر) وقد يجب بان مؤخذنه لا تنافي عدم كفايه أخباره في

الرجوع بالارش (قول المصنف رجوع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أنصبة ثم وجدها

عيباً رجع بارش على البائع ويكون له وقال الأكثر ون يصرفه في أنصبة وهو مشكل جداً أو يفرق

بينما بين العتيق والوقف فالذي يتبعهما قاله الاقلون انتم أي سم وانظره في الايام (قول المصنف)

جز من ثمنه) الظاهر انه لا فرق في الثمن هابياً كونه مثلياً أو كونه متقوماً فإذا نقص العيب خمس فبطل المبيع

خمس الثمن فلو كان خمس من رجب منه باربعة وانما رجب جزء الثمن لا بالتفاوت بين العيبين لئلا يجمع بين الثمن والخمس

في بعض الصور كذلك
ولان المبيع مضمون على
البائع به فيكون حق
مضمون عليه بجزءه كالحق
بضم باليه و بعضه بعضها
فان كان قبضه درجة او لا
سقط عن المشتري لكن
بعد طلبه على المعتد او فهم
المتن ان هذا في ارض وجب
للمشتري على البائع اما
عكسه كالوحد البائع بعد
الفسخ بالمبيع عيلا حدث
عند المشتري قبله او وجد
عيلا قد دعا بالثمن فان
الارض ينسب للقبلة لا للثمن
كما يأتي في شرح قوله من
طلب الامساك (والاصح
اعتبار اقل فيه) أي المبيع
المتقوم جمع فيه من ثم
مطلبه فسطح بفتح الهاء
ومثله الثمن المتقوم (من
يوم) أي وقت (البس إلى)
وقت القبض لان فيهما
ان كانت وقت البس اقل
فالزيادة في المبيع حدثت
في ملك المشتري وفي الثمن
حدثت في ملك البائع فلا
تدخل في التقوم او كانت
وقت القبض او بين الوقتين
اقل فالنقص في المبيع من
ضمان البائع وفي الثمن من
ضمان المشتري فلا تدخس
في التقوم وما صرح به من
اعتبار ما بين الوقتين هو
المعتمدون فالزعم في جمع
(تتبعه) اذا عرفت قيم
المبيع أو الثمن

اللفظة وقال كافي الحرر والشرح والوضا في تمام قيمة السليم لكان أولى لان النسبة لا بد فيها من منسوب
ومنسوب اليه ولكنه تركها لعلها اه أي من ذكر المنسوب اليه في المتن (قوله في بعض الصور كما ذكر)
أي في هذا المثال فان تفاوت الثمنين عشر وون وهي قدر الثمن اه سم (قوله بعد طلبه) قال في شرح الروض
ثم يحتج بأن تكون المطالبة على الفور كالاخذ بالشفعة لكن ذكر الامام في باب السكاة به لا بد من
الفور بخلاف الرد ذكر ذلك لزمك اه سم أقول قوله لا يتعين له الفور لان ظاهر كلامه اعتبار هذا لانه
يجعل الاول مجرد احتمال والثاني المتقرب ليعبر به الشارح أي مر على شرح السكاة واستحقاقه بطلبه ولو
على التراخي انتهى ومنه في شرح المتأخر عند قول المصنف والرد على الفور اه عش (قوله اما عكسه) بأن
السابق في جانب المشتري (قوله قبله) أي الفسخ (قوله أو) وجدها قد عالج لا يلزم هنا المحذور
(قوله ينسب للقبلة) معتد أي بان يكون الارض قدر الثمنين بين قيمته سلمه او قبضه معيبا بالحادث ولو زاد
على الثمن اه عش (قوله لا للثمن) هذا الاثبات والنفي يظهر في الاولى دون الثانية فان المتأخر فيه من نسبة
الارض للقبلة ان معناه أنه يؤخذ من نص العيب من قبلة الثمن فيامعنى نسبة هذا النص الى الثمن حتى ينفى
انتهى سم ويمكن أن يقال ان معناه أنه يرجع بجزء من المبيع نسبتا اليه كسب ما نقص العيب من قيمة
الثن ولو كان سلمه اليه على قياس ما قيل في ارض المبيع اه عش وفيمن السكاة ما لا يخفى ولعل الاولى ان
يجاب بان قول الشارح لا للثمن سالبة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله كافي في الخ) كلامه هناك
لا يشمل قوله أو وجد عيلا قد دعا بالثمن اه سم قولنا (والاصح اعتبار الخ) أي ان الفرض اضرا البائع كما
سأني عن الامام واعتبار الأقل وجوب زيادة الارض المضرة كما يظهر بامتحان ذلك في الاشارة على ما سأني اه
(قوله أي المبيع المتقوم) انظر ما وجه هذا التقيد وماذا يفعل لو كان البائع مثقالا يرجع اه رشدي
ونظروا ان التقيد المذكور وانما هو لاجل أن المنظور هنا نقص المبيع من حيث القيمة ولو كان مثقالا ذلك الكلام
في نقص الشعة كما تقدم في شرح ثم علم العيب وحاشيته (قوله قال باقية في المبيع حدثت الخ) هذا الاثبات كان
اختار البائع وحدلان ملك المبيع له حدثت لا يزول الا من حين الاجازة أو انقطاع الخبار وقوله وفي الثمن
حدثت في ملك البائع هذا الاثبات كان اخبار البائع وحده لان ملك المبيع عيلا حدثت في ملك البائع انتهى سم
مثلا رجح المشتري بخمس الثمن المتقوم في ملك خمس عنه ان كان موجودا فان كان معدوما رجح بخمس
قيمه ويعتبر فيها الأقل كما تقرر في المبيع فليتامر (قوله كما ذكر) أي في المثال فان تفاوت الثمنين عشر وون
وهي قدر الثمن (قوله لكن بعد طلبه) قال في شرح الروض ثم يحتج بأن تكون المطالبة على الفور كالاخذ
بالشفعة لكن ذكر الامام في باب السكاة به لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك لزمك اه عش (قوله
أو وجد عيلا قد دعا بالثمن) لا يلزم هنا المحذور السابق في جانب المشتري لان غاية الامر ان يرد الثمن للبائع
(قوله ينسب للقبلة لا للثمن) هذا الاثبات والنفي يظهر في الاولى دون الثانية فان المتأخر فيه من نسبة الارض
للثمن معناه أنه يؤخذ من نص العيب من قبلة الثمن فيامعنى نسبة هذا النص الى الثمن حتى ينفى (قوله كما
يأتي) عبارة ثم تحت أو جينا ارض الحادث لا تنسبه الى الثمن بل رد ما بين قبضة المبيع معيبا بالعيب
القديم وقيمه معيبا به بالحادث بخلاف ارض القديم فانما تنسبه الى الثمن كما انتهى ولم تدعى ذلك وهو
لا يشمل قوله أو وجد عيلا قد دعا بالثمن (قول المصنف والاصح اعتبار اقل فيه الخ) أي ان الفرض اضرا
البائع كسأني عن الامام واعتبار الأقل وجوب زيادة الارض المضرة كما يظهر بامتحان ذلك في الاشارة على
ما سأني انتهى (قوله المتقوم) كانه اشارة الى ما يأتي في قوله الا فيقول تلفا لثمن دون المبيع رده وأخذ من
الثن أو قبضه وقد يتعلق أيضا بقوله آتقا أو وجد عيلا قد دعا بالثمن فليتامر (قوله حدثت في ملك
المشتري) هذا الاثبات كان اخبار البائع وحده لان ملك المبيع له حدثت لا يزول الا من حين الاجازة أو
انقطاع الخبار (قوله حدثت في ملك البائع) هذا الاثبات كان

[illegible]

على أي شيء فينبغي أن يعتبر أقل القسم من وقتل آدم العتيد من جهة البائع الوقت المضى أه عش (قوله)
فأما نتقد الخ فهو القسم الأول (قوله فبئنه) أي يتوقف التقيد بوقت القبض (قوله أو يتخذ سلما
وبخلة الخ) تحته فسمان أشرا لهما قوله أول أكثر وكان الظاهر ثابتا للقولين (قوله أو يتخذ سلما
الخ) تحته فسمان أيضا (قوله أو يتخذ سلما) ومعها الخ) تحته أو بعدة أقسام أثارها في اثنين منها بهما سلما
ومعها الخ وإلى الباقي بقوله أو سلما أقل الخ فهي أربعة أقسام ممكنة عن حاله بين العقد والقبض
وباعتبارها زمانا وهو زمن تسع ورشدي ومعنى (قوله اشترى قال الخ) خبر قوله أو أنها بما اعتبارا للبط بعد
الطف (قوله فله عشر الثمن) أي ما نزل (قوله أو عكسه) راجع لقوله وفيه تسع الخ (قوله نس الثمن) وهو
ما نزل (قوله أو عكسه) راجع لقوله ولباقت العقد الخ (قوله فله تسع الثمن) أي فله ما تولى أحد عشرة
وتسع (قوله من الثعلب) أي قوله فله تسع الثمن الخ ومعها الخ سم وعش (فالقبض الخ) أي في قوله أو قبضا معيا
ثمانون الخ و(قوله بين الثمانين والمائة) أي لابن الثمانين والسبعين ومعها عش (قوله فأن الخ) هذا الجواب
في غاية الحسن والدقة لكن قد خدشه أمران أحدهما أنه يلزم عليه أن يكون اعتبار الأقل لانه أضر
بالبايع بل لأن النقص انما هو عنده والثاني أن لا يحل أن تكون القسمة معاينين والى إبطال المائة
لأنه يتحمل أن تكون مائة وقتل الغريم أقل من قيمة الأول الذي هو مني الجواب اللهم إلا أن يقال كون
العقدين متعاقبين متعاقبين وإلى ما تسكو كقولنا فنعرض على ج أه عش (قوله هو الخ) أي ما مضى
والتأنيب لرعاية المتعاقبين (قوله أو قبضا معيا) ومعها عشرين الخ مثال القولين السادس (قوله
أو بالعكس) أي عكس قوله أو قبضا معيا مثال السابع (قوله أو يتوقف العقد سلما مائة ومعها الخ)
مثال الثامن (قوله أو بالعكس) أي عكس القولين المذكورين مثال التاسع (قوله فبالاخذ أحد الخ)
وهو القسم الثاني (قوله ذلك) أي اختلاف قبضه مع بايها وفيه القبض أكثر (قوله لا لنقص بعض
الخ) عبارة اللمية والمعنى لا لنقص العيب أه (قوله لا زوال العيب الخ) أي قبل القبض (قوله مطلقا)
أي ردا كان أو أرسا (قوله وإن سلما لم يكره) أي قوله وهي وقت القبض أكثر الخ أه عش قولنا
ولو تلف الثمن أي القبوض أه معني (قوله حسا) أي فله أو أحسن في النهاية (قوله أو شرا) كان
أعتقه أو كاتبه أو وقفه أو وادع أو أله أو شرا عن ملكه لغيره أه معني (قوله نظير ما مر) أي في ذلك
المسح أه كرده (قوله هو الخ) أي المشتري (وقوله) أي ما يسع قولنا المشتري (رده) أي المشتري

فَيَقْبِضُهُ مَعَ عِصَاهُ وَتَنْوِيهِ خُصَّ أَوَّلُ قَبْضِهِ سَابِقًا لَهُ خُصَّ الثَّمَنُ وَخُصَّ الْبُزْزِيُّ جُنْدًا عِبَارَ الْأَوَّلِ فَيَأْخُذُ بِهَا سَابِقًا لِمَا عِبَارَ وَهُوَ قَبْضُ الْقَبْضِ أَكْثَرُ عَمَّا ذَكَرْنَا ذَلِكَ أَكْثَرُ الْغِيَابِ فِي الْمَجِبِ لِقَبْلِهِ ثَمَنًا لِلْقَبْضِ بَعْضُ الْعِبْدِ وَالْإِتْبَاعُ كَثَرُ الْقَبْضِ لِلْأَنْزِلِ وَالْإِلَهِ الْعِبْدُ يَسْقُطُ الرَّدُّ وَرَدَ بَانَ الزَّائِلُ مِنَ الْعِبْدِ يَسْقُطُ أَثَرُهُ مطلقًا كَالزَّوَالِ الْعَبْدُ فَكَيْفَ يَقُومُ الْعَبْدُ بِقَوْمِ الْقَبْضِ نَاقِصُ الْعَبْدُ فَكَيْذَا أَوْمَرُ الْعَقْدُ فَلْيُتَعَدَّلْ أَكْثَرُ أَهْلًا عَلَى أَنْ تَقْبِضَهُ إِذَا تَجَدَّدَ قَبْضُهُ سَلَّمَ الْغَيْرُ عَصَمَ عَنْ سَلَامِهِ مَا ذَكَرَهُ (وَتَلَفَّ الثَّمَنُ) حَسَابًا وَشَرَاءً تَقْبِضُ دَامًا وَتَعَقُّقًا بِحَقِّ لَازِمٍ كَرِهْنِ (دُونَ الْمَسْمُوعِ) وَأَطْلَعْ عَلَى عَصَمِهِ (رَدُّهُ) إِذَا لَمْ يَأْتِ (وَأَعْدَلْ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ) كَانَتْ مَتْلَبًا

المبيع ولو صالحه البائع بالارش أو غيره عن الردم يصح له خيار فمعه خيار التبرع في كونه غير متقوم ولم يسقط الرد له بما سقط بعوض ولم يسلم الا على بطلان المصلحة فيسقط الرد لتقصير المولى ليس ان له الردا مسلك المبيع وطلب الارش ولا لا بائع منعمن الرد دفع الارش اه معني (قوله لان ذلك) أي مثل الذين أوقعته (بده) أي الثمن الكالف المثل أو المتقوم (قوله ومراعتا الاول) أي قال عنه هنا اه عش (قوله فيما بين وقت العقد والح) الاول كفي بالفي والاس من وقت البيع مع هذا صادقا بما اذا كان الثمن المتقوم في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه في نفسه بعد كلام من شرح الرض مناصه وقضية هذا أنه لو كان الثمن متوقفا في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه في نفسه أقل ما كانت من العقد الى القبض اه (قوله مالو يني) أي الثمن كلاً أو بعضاً بقدر نسبة قوله الا في بعضه أو كله (قوله فله) أي المشتري (الرجوع في عينه) أي وله العدول بالتراضي الى بدله على ما يشهده التعبير باله الخ اه عش (قوله رجوع) أي المشتري (قوله ببعضه أو كله) أي الثمن (قوله ان وجدته ناقصاً) قال في شرح العباب وقار بما يأتي من أن نقص المبيع ادى في نقص يعلل رد المشتري بعيب قد علم لك قوله من ضمانه بأنه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يتصرف من ثم لو اختار رد الثمن المعين بالبيع انعكس الحكم فنقص نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع انتهى وقوله فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أنه لو جئت الرد فهو اوقيل البيع خلافه سم على ج اه عش (قوله كذا حديثه) أي الثمن (قوله كانه بأخذته) أي المشتري الثمن (قوله نقصه) أي وصف الثمن (قوله بخاتمة اجني) أي خير البائع واشترى (قوله أي يضمن) استعراض عن نحو الحربي (قوله استحق الارش) أي على البائع وهو الرجوع على الاجنبي اه عش (قوله ثم فسح) أي فسح المشتري العقد (قوله رجوع لم يبدله) أي رجوع المشتري على البائع ببدل الثمن والفرق بينهما ان البائع دخل في بيعه من جهة المشتري ثم وجهه له فلا في الأراء فان البائع لم يدخل في بيعه من جهة المشتري حتى رد أو بدله اه عش (قوله بخلاف مالو ارا منه) أي فلا رجوع بشئ ولو أرا من بعضه فالتجبه أنه لا رجوع بقسطا المراد منه رجوع بقسطا الباقي اه سم (قوله ولو اداه) أي الثمن وكذا من يرجع (قوله للموذي) خلافاً للنهاية عبارة سم الذي في الرض هاته رجوع للمشتري واعنده شفعنا الشهاب الرمي اه (قوله في المبيع) أي قول المتن فليسا في النهاية (قوله لم يملكه عينه) أي اوصن بعضه اه نهاية (قوله ار بعد حو رهنه) أي عند خير البائع اه نهاية وقال عش مفهومه انه الارش اذا كان عند البائع والظاهر انه غير مراد وانما المراد أنه يفسخ العقد ويسترد الثمن اه عبارة الرشدي التقدير البائع انما تظهر غمرة في قول المصنف بدفعان عادل المالك فله الرد اذا مفهومه أنه اذا لم يعد المالك أي انخوه كافتكلا الرهن ليس له الرد فكذلك يقول بجمل هذا اذا كان الرهن عند غير البائع وكذا في قوله أو اجارته ولم يرض البائع فلا أو لمهما بالنسبة لنفي الارش اذا الارش سواء كان الرهن عند غير البائع وهو ظاهر وعند البائع لانه متمكن من الرد في الحال سواء رضى البائع بالرجوع أو جوسلب

(أو أوقعته) ان كان متقوماً
لان ذلك بده ومراعتا
الاول فيما بين وقت العقد
الى وقت القبض أو مالو يني
فله الرجوع في عينه سواء
أكل من مبيعاً في العقد أم
عما في النسبة في المجلس أو
بعده وحديث جمع بعضه
أو كله لا أرش على البائع
ان وجدته ناقصاً وصف كان
حديثه به شلل كانه بأخذته
من يادته المتصلة بمجاها ثم
ان كان نقصه بخاتمة أجنبي
أي يضمن كذا ظاهر
استحق الارش ولو رغب
البائع الثمن بعد قبضه
للمشتري ثم فسخ رجوع
طلب بدله بخلاف مالو ارا
منه نظير ما يأتي في الصادق
ولو اداه أصل عن صحيحه
رجوع بالغرم للمعجور
لقد رنه على تملكه وقوله
أو أجنبي رجوع للموذي
لان التقصير اسقاط الدين
مع عدم القدرة على التملك
وانما قدر المالك ضرورة
السقوط من المؤدى عنه
(ولو علم بالبيع في المبيع
بعد زال ملكه) عنه
بعوض أو غيره (الخ غير)
وهو بان تجاله في بد الثاني
أو بعوضه رهنه

المنفعة ذلك أول مرض به لعدم اليأس من الرق تعالى اه (قوله أو أبا قحط) أو كذا به صحة أو غصبه اه
 نهاية (قوله والعيب الباقي) أي والأفوه عيب حدث فله أرش العيب القديم فإن مرضه الباقي مع الحادث
 فلا أرش عيب في الحال فإن هلك آبقا فله على الباقي كذا في العيب ولم يرد الشرح في شرحه على
 تقر وهو على قوله فله أرش العيب القديم بقوله لأنه آيس من الرق حدث حدوث عيب الباقي به اه سم
 عبارة السدوق وقوله والعيب الباقي أي ولوع غير مختلف مالم يكن العيب غير الباقي فقط فإن الباقي حينئذ
 عيب حادث مانع عن الرق فلا يتم فيه جميع التفصيل التي التي من جملته الرد بعد العود اه (قوله أو أبا حنيفة)
 قال في شرح العيب أي لغير الباقي كما يحتمل الرق انتهى اه سم (قوله ولم يرض الباقي الخ) قال في
 العيب وشرحه فإن رضى به الباقي مؤخر أي مسلوب المنفعة مدة الإجازة ولكن ظن أن الإجازة له فوسع في علم
 خلافه أنه لا إجازة فله رد الفسخ كذا في الأوزار قال كلور رضى بالفسخ والعيب ثم علم أنه كان حدث عند المشتري
 بسبب اختلاف الفسخ بالاقالة فله رجوع بارش الحادث ولا رد الاقالة انتهى وعلمه في الفرق بين الاقالة وما هنا بأنه
 فسخ لأن سبب فسخه غير رده بخلاف ما نحن فيه فإنه إذا باع ما يملكه على غيره ثم قال ما إذا رضى به مسلوبا ولا
 ظل ما ذكرناه رد عليه ولا يطالب المشتري بأجرة تالمدة كما قضاه كلامهم هنا في نظائر الخ سم على
 ج اه عش قول المتن (في الأصح) وما لم يرد العود يفتى وأما رد رجوع بارش المشتري الثاني على
 الأول والأول على ما بعده الرجوع عليه قبل الغرم الثاني ومع إقراره اه معنى وقوله وله الرجوع عليه
 الخ بخلاف النهاية عبارة وليس للمشتري الثاني رد على الباقي الأول لأنه لم يملكه من كان استرده الباقي الثاني
 وقد حدث به عيب عند من اشترى منه أي من الباقي الثاني خبر الباقي الأول بين استرجاعه ما به به بخلاف
 وتسليم الأرش له أي أرش العيب القديم الباقي الثاني ولم يقبله الباقي الثاني وطوبى للأرش أي أرش
 القديم رجوع على بائعه أي الأول لكن بعد التسليم أي للأرش كذا في أصل الروضة اه (تدبره وسمن الخ)
 عبارة الغني وغيره كذا فيهم هو اه (يأيدوه كل من العلقين) أي التعيين في الأدلة استدلال الظلمة
 والغني (قوله فيه) أي المشتري في البيع قول المتن (فله الرد) أي ولو طالت المدة حتى ما لم يحصل بالعبد
 من الضعف بسبب نقص القيمة اه عش (قوله والوال كل من العلقين) أي عدم اليأس من الرق واستدراك
 الظلمة اه رشدي قول المتن (والرد على الفور) * (فرع) * لا بد لنا من اللفظ كفسخت البيع
 ونحوه * (فرع) * لو طلع على العيب قبل القبض انجما القور أيضا اه سم على منهج ولعله استدرج
 باللفظ عن الإشارة من الناطق ما لا يكلفه من فقه كذا ومران الفسخ كما يكون باصرير يكون بالحكمة
 اه عش (قوله إجماعا) أي المتن في الغني (قوله في البيع المعين) أي: ردنا في المشتري المبيع المعين أي أو
 الباقي الثمن المعين اه رشدي (قوله المعين) أي في العقد بعد الحق اه عش (قوله فان قبض شيئا
 في الذمة الخ) قال في شرح العيب يفتحن محل ضعف القول بذلك المبيع أي في الذمة بالقبض ما لا جهل عليه

هنا به رجوع المشتري واعتمد شيخنا الهابري على (قوله والعيب الباقي) أي والأفوه عيب حدث فله
 أرش العيب القديم فإن مرضه الباقي مع الحادث فلا أرش في الحال فإن هلك آبقا فله على الباقي كذا في العيب ولم يرد الشرح في شرحه على
 كذا في العيب ولم يرد الشرح في شرحه على تقر وهو على قوله فله أرش العيب القديم بقوله لأنه آيس من الرق حدث حدوث عيب الباقي به اه سم
 يستند حدوث عيب الباقي بعده انتهى فانظر لم يجز في ذلك ما يأتي في قول المصنف وحدث عند عيب سقط
 الرد في الخ (قوله أو أبا حنيفة) قال في شرح العيب أي لغير الباقي كما يحتمل الرق انتهى اه أيضا (قوله ولم يرض
 الباقي ما أخذ مؤجرا) قال في شرح العيب وشرحه فإن رضى به الباقي مؤخر أي مسلوب المنفعة مدة الإجازة ولكنه
 ظن أن الإجازة له فوسع في علم خلافه اه أنه لا إجازة فله رد الفسخ كذا في الأوزار قال كلور رضى بالفسخ والعيب
 القديم ثم علم أنه كان حدث عند المشتري بسبب اختلاف الفسخ بالاقالة فله رجوع بارش الحادث ولا رد الاقالة
 اه وعلمه في الفرق بين الاقالة وما هنا بأنه فسخ لأن سبب فسخه غير رده بخلاف ما نحن فيه فإنه إذا باع ما يملكه على غيره ثم قال ما إذا رضى به مسلوبا ولا
 ظل ما ذكرناه رد عليه ولا يطالب المشتري بأجرة تالمدة كما قضاه كلامهم هنا في نظائر الخ سم على

أدوا بانه والعيب الباقي أو
 إجازته ولم يرض الباقي
 بأخذ مؤجرا (فلا أرش) له
 (في الأصح) لأنه لم يرض
 من الرد لأنه قد رده وله من
 لأنه استدراك الظلمة
 ورجوع كل ورجع عا
 وبإجارة بعض الأصحاب
 وغيره كما في كل من العلقين
 فأسدلهما مع جواز قصد
 ذلك الذي لا تقابل به كجوه
 واضح خلافه في وجهه
 لأن الفسخ لا رجوع له
 الأعلى فله ثم أوتى الفارق
 قال إن الخلاف في ذلك فأسد
 وطالبه بموجبه كونه فات
 عادا ذلك له في (فله الرد)
 لأمكانه سواء عاد إليه بالرد
 بالبيع ولا خلاف فيه
 زوال كل من العلقين ثم
 بغيره كبعض أهله أو ودية
 أو أوتى أو أقاله زوال الدرع
 وقيل إن عاد إليه بغير الرد
 بغير الرد لأنه استدراك
 الظلمة ومرانه ضعف
 (والرد على الفور) إجماعا
 ونحوه في المبيع المعين فإن
 قبض شيئا على الذمة

أما إذا لم عند القبض فيجدها عليه كغيره فقبضه كالمقبوض به لا يرضى به انتهى اه سم (قوله) يقفو بيع
 الخ) أي كمن قبضه وصدق وخالف (قوله) أنه لا يملكه إلا بالرضا الخ) فقبضته ألفا وإذا لحاقه له منه قبل العلم بالبيع
 ملك البائع فوجب رد هاله وإن رضى المشتري به معيبا وإن قبضه ببيع أو نحو ذلك قبل العلم به بطل
 والظاهر خلاف هذه القضية في الشئ اه ع ش (قوله) أي إذا كان يبيع في رد ما قبضه عا في اللزمة اه
 ع ش (قوله) وعذر) وينبغي أن العذر ما لو افتاءه بغيره من الردي على أن يرضى عنه غلب على نفسه صدق قوله
 بكان أهلا للافتاء فلا يبطل خياره بالتأخير وينبغي أن العذر ما لو رأى خنازة بغيره فصل في علمه من
 غير تعريه وانتظر بخلاف ما لو عرض لذلك وانتظر فلا يرد هذا كمن بحث عرض بعد الاخذ في الرد فلو
 كان ينتظر خنازة فوعده بالبيع عند الشرع في التحريم واعتقره ذلك كاتخاذ الصلاة مع الجماعة اه ع ش (قوله)
 بخلاف من يتألف) أي مخالفة تقضي العادة غير أنه ذلك فلا يرد اه ع ش (قوله) أن كان عايبا الخ) أي
 ولو كان خالفا لما اهل العلم لأن هذا ما ينبغي على كثير من الناس ويدل عليه ترك التقيد بها من يحسب
 شخص (قوله) أو جهل الخ) عطف على قوله يقفو الخ) اه ع ش ويحتمل أنه عطف على قوله عذر قال النهاية قال
 الأذري والظاهر أن من بلغ من الجهل ما فاق رشدا فاشترى شيئا لم اطلاع على عيبه فاعدى الجهل بالخيار أنه
 يصدق به منه كالشئ بالبدية اه قال ع ش قوله فاشترى الخ) أي قبل قبضه مدعيه فيه التعلل عادة اه
 (قوله) صاخر) أي في البلد (قوله) فآخره) أي مدة يقبل على نفسه ببلوغه الخسر فيها اه ع ش (قوله) أي
 بصحقتهم الفاعل كفي النهاية عبارته ولا في مبيع أي أقوم بغيره اه قال ع ش قوله في مبيع أي أي
 وعيبه الأتيقن اه وأما بقية المضى كفي المعنى عبارته ولو اشترى عبدا فاق قبل القبض وأجاز المشتري البيع
 ثم إذا انفسخ فله ذلك ما لم يعد العذر اه (قوله) باسقاطه) أي الرد وقبضته مر إذا أسقط الرد في غير
 هذين أي لا يرد الباقي والمقصود بيسطوان عذر بالتأخير (قوله) ومرة لا لارسله) أي لا لحال عوده (قوله) ولا
 أن قال الخ) أي لا يوجب فوران الخ) ع ش (قوله) في مدة لا تقابل الخ) مفهومه أن المدلول كانت تقابل بأحوط وطالب
 البائع تأخيرها لجهلها به لا لجهل المشتري بسقطه وقد توقف في نفسه بان التأخير إنما وقع بعلم البائع فلم ينسب
 المشتري فيه إلى رضا البائع ومفهومه ما يضافه لو أمكن أن اذن في مدة لا تقابل بأحوط بمرض البائع بتأخير
 الهامسة خيار المشتري أن لم يرد المدعي حتى ثلاثة أيام كيوم دفعه اه ع ش (قوله) في التأخير كسنة) نعم إن
 تمكن من إخراجها ولم يفعل بطل حقه اه نهاية (قوله) أي انفساخه من الإجابة) أي وإن طالت تسعين سنة
 حيث لم يحصل فيها المبيع عيب في الاستحراق اه ع ش (قوله) في) أي إذا عيب آخره نهاية قال ع ش
 هذا لشمس المال على العيبين معا فطلب الرد باحدهما فيجوز عن إثباته في الرد بالآخر وإن لم يعلم البائع أنه قبل
 اه قول المتن (فليس ادعى العادة) بقبضه اعتبار عاداته في الصلاة تطول ولا يرد غير وفي قدر التنقل وإن خالف عادة
 غير ذلك الدار على ما يشعر بالأعراض ولا تغيير عاداته بالزيادة عليها تطول ولا يرد وأبعد العلم بالبيع بشعر
 بذلك وإن لم يرد على عادة غيره مر سم على يجوز ينبغي فيم الواختلاف عاداته تنظر إلى ما قصد من قبل اطلاع
 على العيب فلا يضر فله وأهمل بكن له قصد أصلا بضره أصلا من ماله صدق عليه أنه من عادته وأنه لا يكتفي
 هنا في العادة من تواجد بل لا بد من التكرار بحث صار عادته اه ع ش (قوله) ولا يرد (مر) أي قول المتن ولو تركه
 في النهاية لا قوله الشرع في المتن وكذا في المعنى لا قوله ولو تركه فاجب بغيره وقوله ولا التأخير أي المتن

معيالم يلزمه فوران الأصح
 أنه لا يملكه إلا بالرضا بعبه
 ولأنه يبيع مقبوضا على مولا
 يجب فور في طلب الأرض
 أيضا كمنه من الرفعات
 أحسنه لا يردى إلى المبيع
 العقد ولا حتى جاهل باب
 له الرد وعذر بقر بإسلامه
 وهو من يقفو عليه بخلاف
 من يخالفه من أهل اللزمة
 أو ينشئه بعدا من العلماء
 أو بان الرد على الفور وإن كان
 عايبا يقفو على مثله قال
 السبكي أو جهل حاله ولا
 بد من جهة في الشكل ولا في
 مستشرقا مستشوقا
 والشطيع حاضر فانتظره
 هل يشفع أولا ولا في مبيع
 أي تأخير مشتريه لعوده
 فله رد إذا عاد أو صرح
 باسقاطه ومرة لا لارسله
 ولأن قاله البائع أن يرد
 عند العيب وأمكن في مدة
 لا تقابل بأحوط كإتيان في نقل
 الحجرة المدفونة ولا في مستر
 زكو ما قبل الحل فوجد
 به عيبا معها ومضى حول
 من الشره فله التأخير
 لاخراج الكائن في غيره لعدم
 تمكنه من الرد فله لأن تعلل
 الزكاة به عند عيب حدث
 ولا في مستر آخر ثم علم بالبيع
 ولم يرض البائع به منسوب
 المدعي فله التأخير إلى
 انقضاء مدة الإجراء وأشرع
 في الرد ببيع غيره عن إثباته
 فانتقل للرد ببيع آخر فله
 لعذره باستغاله بالأول وإذا
 وجب الفور (فليس ادعى)

ولا يؤمر به سدا ولا ركض

(فأولعوه رجلي) ولو غفلا

(أو وهو) يا كل ولو تفكها

فيا يظهر أو وهو في

نحو حمله أو ضله أو قبل

ذلك وقد دخل وقت (ظه)

الشروع وبه عقب ذلك

والإبطل رده كإفهمه

قولهم ولعله وقد دخل وقت

هذا الأمر واشتغل بها

وبعشر وعقبه (تأخير)

أي لارد (حتى يشرع) من

ذلك على وجهه الكامل

لعزله كالشغف ولا لاجل ذلك

أمرى وإنما قالوا فهو عكسه

ولا يضر سلامة على البائع

تخلف بحداده أو ليس ما

يقبل به ولا لتأخير العو

مطر شديدا على الأوجه

وفطره أنه يكفي ما يسيل

الزوب (أو) على (البلاوة)

التأخير (حتى يصح) لعزله

بكافة السيرة ومن ثلث

أمكنه السيرة من غير كفة

(زمره) فان كان البائع بالبلد

رده المشتري عليه نفسه

أو وكيله (بالمحصل)

بالتوكيل تأخير مضى

ولو للمشتري وارثه لارد

أيضا كما هو ظاهر (أو) رده

(على) سوكه أو وارثه أو

وليه أو (وكيله) بنفسه أو

وكيله كإفاده ساقه فسأوت

بغيره عبارة أسئلة خلافا

لسن فسرق وذلك لأنه قائم

مقامه (ولو تركه) أي

المشتري أو وكيله من ذكر

من البائع ووكيله

الحاضر من (ورفع الأمر

إلى الحاكم فهو أكد في الرد لأنه راجع إلى

وقوله كإفاده إلى المثنى (قوله ولا يؤمر به سدا) أي في المثنى (ولا ركض) أي في الركوب اه نهاية (قوله أو قبل ذلك) عطف على قول المتن وهو يمسى (قوله وقد تدخل وقته) أي بالفعل وقياس ما في الجملة انما ان قرب حضوره كحضوره اه عش (قوله فله الشروع بالخ) أي في نحو الصلاة عقب العلم بها لم يمسى اه كركض ويكن ارباع الضمير للرد وسام الإشارة لنحو الصلاة وكان الأولى تأخير مسألة العلم قبل نحو الصلاة إلى قوله ولا يضر سلامة ما ع كإفاده المعنى (قوله والا) أي بان لم يشرع في نحو الصلاة عقب علم العباو في الرد عقب الشروع من نحو الصلاة (قوله) كإفاده ما ع فيوقفه ثم لو قالوا فاشتمل بالغايدل الواركان الأفهم ظاهر (واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها اه سم (قوله على وجهه الكامل) ومنه انتظار الامام الراتبه التأخير للصلاة مع اه كان مكفولا اذا كان اشتغاله بالرد يفوت الصلاة معه بل أو تكبيرة الاحرام والتسبيحان خلف الصلوات وقراءة الف تحذوا الاخلاص والمعوذتين يوم الجمعة علسعا اه عش وقوله والتسبيحان الخ عطف على انتظار الامام (قوله لا يتجمل به) ظاهر وان لم يكن معادله لكن ينبغي تخصيصه بما لا يتجمل به رده لان اشته به حينئذ حيث يتوجه عليه الفهم بيمينه انجل بها كابس غير فقه شبه باقية لم يعذر في الاشتغال بالسا اه عش (قوله بنحو مطراخ) أي كالحول الشديد اه نهاية (قوله لا يتجمل به) أي في نحو المطراخ اه عش قول المتن (حتى يصح) أي ويدخل الوقت الذي جرت العادة بانناشر الناس في اعمال مصالحهم عادة اه عش (قوله من غير كفة) أي بالنظر لحالة نفسه اه عش (قوله ما يحصل بالتوكيل تأخير مضى) كان كل الوكيل غائبا عن المجلس فانتظر حضوره قال في شرح العباو لا يبطل حقه وان اشترى من ربي فكم المولى عليه فيرد عليه لا على وليه على الاوجه ثم رأيت قال لا ذرى والرد عليه ظاهر لانه المالك سم على جوي بة المشتري المولى ليعطيه مثلا فكم لم يجر في البيع عباو قياس ما ذكره ان الراد هو المولى عليه ملكه المالك لا واه اه عش (قوله ولو للمشتري) أي بان اشترى عاقل ممن جن اه عش عبارة الرشد أي ذى ادراك عن الاهل وكذا يقال بالنسبة لباقي في البائع اه (قوله كإفاده ظاهر) أي لا يقال الحق لهما اه عش (قوله على موكه) أي البائع و(قوله او ليه) أي الواحاكم ويمكن قبول المولى به ولو كان وليه الواحاكم يمكن قبول رده على من يفتي بأنه لا يجوز له الرد عليه كاصح جوابه في نظائره انه يعذر في التأخير إلى كمال الاطفال وزوائد المبيع وفواته المشتري وضمانه عليه كالموعلم اه عش (قوله بنفسه أو وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني لئلا الاول وان يستغنى عن ذلك بان قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله ردها لانه بدية قوله بفسه او وكيله والتقدير رده بنفسه أو وكيله عليه او على وكيله فالتن يقيدان الرد على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف اه سم وقوله وان يستغنى الخ مأن المقرر في الاصول أن العطف لا يشارك العطف عليه في القيد المتوسعا (قوله أي المشتري أو وكيله) تفسير للضمير المرفوع المسترد و(قوله من ذكر الخ) تفسير للضمير المنصوب اه عش (قوله) و(وكيله) هلا عبر بنحو وكيله اه سم قول المتن (ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو لم يكن البائع أو وكيله بالبلد ذهب للحاكم بغيره ساقط حقه اه سم (قوله ولا به ما ع) أي لان الخصم بما هو جدي في آخر

يشعر بذلك وان لم ترد على عادة غيره هر (قوله واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها (قوله ما يحصل بالتوكيل تأخير مضى) قال في شرح العباو لا يبطل حقه وذا استوت مسائل في المالك وان لم يكن هو الراعي كان اشترى من ربي فكم المولى عليه فيرد عليه لا على وليه على الاوجه ثم رأيت قال لا ذرى والرد عليه ظاهر لانه المالك اه (قوله بنفسه أو وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني لئلا الاول وان يستغنى عن ذلك بان قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله ردها لانه بدية قوله بفسه او وكيله والتقدير رده بنفسه أو وكيله عليه او على وكيله فالتن يقيدان الرد على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف (قوله) و(وكيله) هلا عبر بنحو وكيله (قول المستفاد رفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو لم يكن البائع أو وكيله

الامر الى المرافعة اليه فيكون اذ تان اليه ولا فاصلا لا من حيث ما به ومعنى (قوله ويجعل التغيير الخ) المعتمد
انه اذا تان البائع او وكيله أولا تركهما والعدول الى الحاكم اه سم (قوله والاثنين الخ) وانظر لولي
البائع وتركه لو كيله او عكسه هل يضر أولا ويظهر كلامهم انه يضر وينبغي أن مثله في الضرر لولي الموكل
وعلى منعه الى الموكل بخلاف ما لو قصد ابتداء الذهاب الى واحد منهما فانه لا يضر حيث استوفى المساقات اه
عش (قوله نعم) الى قول المازي بشرط في النهاية الاقوله واستثنى الى المازي وقوله ويلزم ما لي وانما يلزمه (قوله
ثم من يشهد) المتجه جواز التأخير وان وجد هما ولا لانه وبما هو جواز المرافعة فلا تان الى الحاكم اه
اقرب الى فصل الامر لكن حيث ما يمكن الاشهاد على القسح وجب وان لم يكن وجد احدهما وحيد سقط
وجوب الغوري ان اتي احدهما والحاكم اه سم (قوله جاز له التأخير الى الحاكم) اي الذي بالباد اه سم
(قوله لان احدهما قد يحمده) قياس هذا التعليل انه لولي البائع او وكيله اول جاز له تركهما والعدول
الى الشهود وانه لو لم يبق احدهما واسكنه الذهاب اليه او الشهود جاز له الذهاب اليه والى الشهود جاز له
الذهاب الى الشهود وان كان محلهم ابعدهم يحمل احدهما وهذا غير ما ياتي من شرح العباد ففطن اه سم
(قوله ولا يدعى) الى قوله وانما حملت في المعنى الاقوله ويلزم الى المازي (قوله ثم يطلب شرحه) اي ليرد عليه اه
معنى (قوله من لا يرى القضاء بالعلم) اي بان لم يكن يجتهد اه عش وهذا التصريح يبين على بخلاف النهاية
خلافا للشارح كتابا (قوله لانه يصير شاهدا له) اي ويظهر عنه فيما لو وقع الدعوى متغيره او استخلف
القاضي الشهود عندهم من يحكم اه عش (قوله على أن يحمله لا يتخلوا باعين شهود) فقد قال في الاقوال
ولو اطع عليه في مجلس الحكم فخرج الى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطع بحضرة البائع فتركه ورفع الى
القاضي لم يطل على الشفعة قال في الاسماء ادواغما يتخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلدان
كان احدهما غائبا تان الحاكم ذكر في شرح مر وقوله بطل حقه يظهر ان خلاص الحكم عن الشهود
وامكنه الخروج منه والاشهاد على القسح مر اه سم اي روجه ما من من انه يصير شاهدا له الخ
ويظهر ان يحمل بطلان حقه ذلك اذا كان القاضي لا يأتشأ من المثل وان قل والا فلا يكون دونه الى البائع
مستقلا لرد اه عش قول المتن (ولن كان غائبا) سواء كانت اسافة قر يقيم بعيدا اه معنى وفي عش
ما نصه الحق في التناثر الحاضر بالبلد اذا تفرقه به بالغائب عنها انتهى شرح الروض اه قول المتن (رفع)
الى الحاكم) بقر ما لو كان غائبا ولو اكل له بالبلد ولا كما هو لا يشهد فهل يلزمه السفر اليه او الى الحاكم اذا

ويحمل التغيير بين البائع
وكيله والحاكم ما لم ير
على احدهم قبل الاثنين
نعم لو رعى أحد الاثنين
قبل ولم يكن ثم من يشهد
بإزالة التأخير الى الحاكم
لان أحد هما قد يحمده ولا
يدعى ضده لان غرضه
بالبلد لم يفسخ بحضرة ثم
يطلب شرحه ويفعل ذلك
ولو عنده من لا يرى القضاء
بالعلم لانه يصير شاهدا له على
ان يحمله لا يتخلوا باعين
شهود (وان كان) البائع
(غائبا) عن البلد ولو اكل
له بها (رفع) الامر الى
الحاكم

بالباد وذهب اليها كغيرها سقط حقه (قوله ويجعل التغيير الخ) المعتمد انه اذا تان البائع او وكيله أولا جاز له
تركهما والعدول الى الحاكم (قوله ثم من يشهد) المتجه جواز التأخير وان وجد هما ولا لانه وبما هو جواز
الى المرافعة فلا تان الى الحاكم أولا اقرب الى فصل الامر لكن حيث ما يمكن الاشهاد على القسح وجب وان لم يكن
وجد احدهما وحيد سقط وجوب الغوري ان اتي احدهما والحاكم (قوله جاز له التأخير الى الحاكم) اي الذي بالباد اه سم
الحاكم) اي الذي بالباد وقوله لان احدهما قد يحمده قياس هذا التعليل انه لولي البائع او وكيله اول جاز له
تركهما والعدول الى الشهود وانه لو لم يبق احدهما واسكنه الذهاب اليه والى الشهود جاز له الذهاب اليه والى
الشهود جاز له الذهاب الى الشهود وان كان محلهم ابعدهم يحمل احدهما وهذا غير ما ياتي من شرح العباد
ففطن اه (قوله لانه يصير شاهدا له) اي ان يحمله لا يتخلوا باعين شهود وقد قال في الاقوال ولو اطع في مجلس
الحكم فخرج الى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطع بحضرة البائع فتركه ورفع الى القاضي لم يطل على
الشفعة قال في الامداد واما يتخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلدان كان احدهما غائبا تان الحاكم
الحاضر كذا في شرح مر وقوله بطل حقه يظهر ان خلاص الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه
والاشهاد خارجا عنه على القسح مر (قول المصنفون ان غائب رفع الى الحاكم) بقر ما لو كان غائبا ولو اكل
له بالبلد ولا كما هو لا يشهد فهل يلزمه السفر اليه او الى الحاكم اذا امكن ذلك بلا مشقة لا تحمل وقديهم

ولا يؤخره حضوره فيقول اشترى ثمن فلان الغائب ثمن كذا ثم ظهر به عيب كذا (٢٧١) ويقسم البتة على ذلك كالمو حلفان

الامر على كذا لانه قضاء

على غائب ثم يفسخ ويحكم

له بذلك في حق الغائب من قبله

ان يقضوا يأخذ البيوع

ويضعه عند عدل ويطلبه

الغن من غير البيوع ان كان

والا يباع فيه وليس للمشتري

حبس المبيع بعد الفسخ

التي قبضه الغن بخلافه

يأتي لان القاضى ليس

بخصم فيؤمن بخلاف البيوع

واستثنى السبكي كان

الرفعة هذان القضاء على

الغائب يجوز اجمع قسري

المسافة كافتضاء اطلاقهم

هنا وفي الفهم الاذرى

فقال رحمه الله الزكوى رفع

بشئ الفسخ عند القضاء

وفصل الامر (والاصح انه)

انما يضمن لانها مراض

مشلا او انهمى او مكنتى

الطريق الاشهاد بلزومه

الاشهاد) ويكون واحد

لخصمه على الاوجب (على

الفسخ) ولا يكتفى على طلبه

وان اقتضه كلام الرافعي

واقعه جادة فلقونه على

الفسخ بحضرة الشهود

فتأخيره حيثما يشعر

بالضمان واذا لم يلزم الشفع

الاشهاد على الطلب فافسار

الى احمد لانه لا يستفيد

به الاخذ واذا لم يقضه

انظار الطلب ليس بغيره

عنه وهنا لتصدره ملك

الراد هو يستقل به بالفسخ

بحضرة الشهود فاذكره

انما علم ذلك بالمشقة لا لتحمل وقد يفهم من المقام الروم على عهده

للهاب اله اه سم (قوله ويقسم البتة) (قوله ويحلفه) أى وجوب بافهما اه عهده

المشتري هذا ان لم يفسخ قبل والا تخبر به كالمو ظاهر سم على عهده

(قوله ويأخذ البيوع) أى الحاكم (قوله عند عدل) أى ولو للمشتري (قوله والا يباعه) عبارة شرح

الروض واذا لم يقض من المبيع ابتداء لا اعتناء بمنع طلب المحافظة على بقائه لا احتمال انه له عهده بها اذا

حضر اه عهده (قوله فيما ياتي) أى في باب المبيع قبل قبضه على شرح وكذا عبارة وما أخذ بسوم (قوله

واستثنى السبكي الخ) اعطاه الغنى (قوله وخالفهما الاذرى الخ) اعطاه النهاية (قوله حيثما) أى من قرب

المسافة (قوله لا للقضاء) أما القضاء وفصل الامر فتوقف على شرط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع

قرب المسافة ولا يباع له الا لغيره وان كان اه ثم باية (قوله مثلا) أى والقبية أو خوف العدول اثنين (قوله

ويكون واحد لخالف الخ) قد يؤخذ من ان له حد كان فاض يحكم بشأه ويدين ثم رأيت تغلظ عليه بطلبه

بمدار الوقت ان الشارح بحث ما أسرت البقي موضع وان هذا الاطلاق يحمل عليه انتهى اه سيد عمر وكلام

المعنى كما مر في كتابه الواحد مطلقا عبارة او عدل اعطاه مع كفاية ان الرفعة وهو الظاهر وان قال

الروى بان يجوز لمن الحكمين لا يحكم بالاشهاد بلزومه ان قال النهاية ولو اشهد مستورين فيما فاقضين

فالوجه لا اكتشافه على الامع اه قال عهده (قوله لا لا يفسد اه) فلا وجه لا اكتشافه على الامع اه

لانما حاكيا قبيلتين في ثبوت الفسخ ومن ذلك على ما ذكرنا من اوراقين اه وهذا يؤيد ايضا كتابه الواحد

مطلقا قول المتن (على الفسخ) قال شرح العباب بقوله رد البيوع او فسخته سلا ومن ثم قال الاذرى وغيره

لا بد لنا من ان نقابل عدلى الروم بما يصح به قولنا بن الصلاح عن الفسوخى ورد العباب ان يقول

ردنه بالعباب على فلان بلوقد الاخبار عن الرد بطل رد أى ان لم يعذر بحجه سم على عهده الفسوخى

يقدم الفاعلة على الفروقة بل يعطى طرفا من اه عهده (قوله الى احدىهما) أى المشتري والحاكم (قوله

لا يستفيد به) أى الاشهاد على الطلب (قوله يقضى به) أى على الاشهاد (قوله لعله) كذا فى المنهج

ولم يذكره في الروض ولا فى شرحه ولا فى غيره مما وجه أى كذا فى الشارح بان توكيله لا يزيد على وجهه

الرد بنفسه بل لا يساو به مع انه اذا قدر على الاشادة شذو بفتان قلت يوم الاشهاد بطل فائدة التوكيل

قلت لو لم اطلها في هذه الحالة فلا حضور اه سم (قوله لعله) توكيله الخ) أى فى الردان وحده العدلين أو

العدل وليس المراد انه يجب عليه تعريضه لاشهاد من ذكر والحالة هذه بل ان وجد من ذكر اشهدوا لا فلا اه

سلى (قوله او عذره لخصم مرض) انظر مع قوله السابق ارض مثلا اه سم أى وهو مكر ربه (قوله وقد

عجز عن التوكيل) ما عذره التقيد به مع ما تقدم من اشتراط الاشهاد ولزومه التوكيل سواء كان اهذرا أم لا

انتهى سيد عمر واشار سم الى دفعه بما فيه قد يستشكل التقيد بالبحر عهده تقرر من لزوم الاشهاد على

من المقام لزوم فليراجع (قوله لحضوره) يبنى ولا لادهاب اليه (قوله ثم يفسخ) هذا ان لم يفسخ قبل والا

أحد به به كالمو ظاهر (قوله لا للقضاء) أما القضاء وفصل الامر فتوقف على شرط القضاء على الغائب (قول

المصنف على الفسخ) قال شرح العباب بقوله رد البيوع او فسخته سلا ومن ثم قال الاذرى وغيره لا بد

لنا من ان نقابل عدلى الروم بما يصح به قولنا بن الصلاح عن الفسوخى ورد العباب ان يقول ردنه

بالعباب على فلان بلوقد الاخبار عن الرد بطل رد أى ان لم يعذر بحجه اه (قوله لعله) توكيله كذا فى

المنهج ولم يذكره في الروض ولا فى شرحه ولا فى غيره مما وجه بان توكيله لا يزيد على وجهه في الرد بنفسه

بل لا يساو به مع انه اذا قدر على الاشادة شذو بفتان قلت يوم الاشهاد بطل فائدة التوكيل قلت لو لم

اطلها في هذه الحالة فلا حضور (قوله او عذره لخصم مرض) انظر مع قوله السابق لمرض مثلا (قوله وقد

عجز عن التوكيل) قد يستشكل التقيد بالبحر بما تقدم من لزوم الاشهاد على التوكيل ولاشك كاللذان

أشهر رضاء بقاءه في ملكه ولا بما لاشهاد عليه أبضا حال توكيله أو عذره لخصم مرض أو غيبة عن بلد الراد عليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث

التوكيل ولا إشكال لأن الشاهد حال التوكيل قد تقدم اه **(قوله وعن المضي الى المردود عليه)** ماموقه مع
تصريحه بقائه مع المضي الى أحد هما يجب الإشهاد إذا أمكن اه سديد وعده يجب بان ماموقه المراد به
الإشهاد بالفعل وما هنا المراد به تعريضه بغير شرح المنهج وعليه أي المسمى إشهاد لعديلي وأردف بفسخ
في طريقه الى المردود لما والحاكم أعمال توكيله وأعذره كعرض وغيمته عن المردود عليه موقوفه من عدو
وقد عزم التوكيل في الثلاثين عن المضي الى المردود عليه والرفع الى الحاكم أيضا الغيبة اه قال الجعري
قوله وعليه ما إذا لم يكن صادف الشهود في الأولين اذ لا يجب عليه فيها تعريضه وأما بالنسبة لثالثه فإرادان
عليه تعريض الإشهاد إذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيئا فإشهاد في كلامه وإداه الأهم من الأثبات
به وتعريضه وقوله وقد عزم الخ أشار به الى تفتيشه العذر بذلك ولا تسكر مع ما قبله لأن التوكيل يجب الإشهاد
فيه ولو كان لعذر تأمل شوري اه **(قوله وعن المضي الى المصنف)** المصنف من هذا المقام انه إذا عزم عن الإشهاد
والحاكم وأمكنه المضي الى البائع الغائب لم يزمه اه سم **(قوله في الثلاث)** هي الرض والغيبة وانطوى
اه جعري **(قوله في تلك الصور)** أي في الإثبات الى المردود عليه والحاكم وفي حال عزمه عن التوكيل
وفي حال التوكيل تولي المتن (أن أمكنه) قال في شرح العباب بان رأى العدل في طريقه ولم يتحسب على
نفسه مبيع تيمم لو وقفوا وشهد فيه ما يظهر وبظهر أيضا أنه لو كان للشهود موضع معلوم وهم في غير
علمهم لكن مسافة تعلمهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التعريض بهم لأنه لا يعذر بغير كمسافة
حينئذ بخلاف ما لو في الشاهد أو مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الإثبات
من مرس على اه عش ولا يخفى أن هذا التفسير عند عدم العذر وأما عند العذر فالمراد ما كان
الإشهاد أمكانا محصيه ولو بالذهاب اليه فيجب اشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا تحتل عذر فأما في علم
أنه متى قدر على الرد بنفسه أو بوكيله وصادف عدلا في طريقه أو عند توكيله أشهد على الفسخ أو
التوكيل فيه ومتى عزم ذلك وجب عليه ان يعرض عدلا يشهد على الفسخ كذا أفاده شيئا كان بحر واذا
أشهد على الفسخ سقط عنه الانتهاء نحو البائع والحاكم الا للتسليم وقيل الخصوصية اه وقوله أو التوكيل فيه
في عزمه الى النهاية والتفتيش نظير ارجاع البهائم **(قوله وحينئذ يسقط)** أي حينئذ أشهد على الفسخ اه
عش **(قوله ان يستر)** أي في الذهاب اه معنى **(قوله وحينئذ لا يبطل)** أي حينئذ سقط الغور به
واشهد على الفسخ **(قوله يصير به متعديا)** أي فيضمنه ضمان المقصوب وظاهره وان احتاج لتركها
لكونها جوا وعليه فلور كبحرهم ولزمته الآخر وقد يقال عذره يسقط الحرمة دون الإجارة اه عش **(قوله)**
على ما قرره اه اربعه قوله حينئذ يسقط الخ اه كرمي **(قوله الخ)** لتبسيط العمل المذكور **(قوله صحيح)**
الخ اه المصنف بقوله سابقا والأصح انه يلزمه الإشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ **(قوله عند تعذر)**
الخصم اه أي نحو الغيبة **(قوله يسقط الانتهاء)** من السقوط **(قوله يجب الخ)** عطف على يسقط **(قوله)**
وعند عدمه اه أي عدم العذر (ناله هو مخير بينما الخ) الاوضح ان يقول انه حينئذ مخير بين تعريضه للإشهاد
وتعريضه الانتهاء أو ما وجوب إشهاد من صادقه ان أمكن فهو وجوب مستحب مستلزم من محل التفتيش
وبالإشهاد يسقط الانتهاء الأفضل الخصوصية سواء كان الأشهاد عن تعريضه اه سديد **(قوله هو مخير بينه)**
الخ (وهو ان له حقه فقد العذر العدول عن الانتهاء والذهاب بتسديده الى الشهود وليس مراد ابل المراد أفاده
قوله عقبة فلا ينافي وجوب الخ اه رشدي وقوله عن الانتهاء والذهاب الى الأولين عكسه فتأمل **(قوله)**

الشاهد حال التوكيل قد تقدم وقوله وعن المضي الى المصنف من هذا المقام انه إذا عزم عن الإشهاد والحاكم
وأمكنه المضي الى البائع الغائب لم يزمه **(قول المصنفات أمكنه)** قال في شرح العباب بان رأى العدل في طريقه
ولم يتحسب على نفسه مبيع تيمم لو وقفوا وشهد فيه ما يظهر وبظهر أيضا أنه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه
ولم يعرفهم لكن مسافة تعلمهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التعريض بهم لأنه لا يعذر بغير كمسافة حينئذ
بخلاف ما إذا في الشاهد أو مر عليه في طريقه ولم يبق له الاشتغال بطلب الشهود عن الإثبات الى من مر

وعن المضي الى المردود عليه
والرفع الى الحاكم أيضا في
الغيبة وانما يلزمه الإشهاد
في تلك الصور (أن أمكنه)
ويحتمل يسقط عنه الغور
أعده الملك البائع بالفسخ
ولا يحتاج الى أن يستر
(حتى ينهيه الى البائع أو
الحاكم) الا لفصل الأمر
وحينئذ لا يبطل رده بتأخير
ولا بأسخاضه لكنه يصير
به متعديا وانما المصنفان
عسلى ما قرره تبع الجمع
محقق لانه صحيح أنه يشهد
على الفسخ لا يطلبه بعد
الفسخ لا وجوب فور
والانتهاء وزعم ان الاكتفاء
بالإشهاد انما هو عند تعذر
الخصم والحاكم ممنوع
وحينئذ فعلى إيجاب الإشهاد
في حالتي العذر وعدمه اه
عند العذر يسقط الانتهاء
ويجب تعريض الشاهدان
أمكنه وعند عدمه هو مخير
بينه وبين الانتهاء

وحديثنا بسقط الأشهاد أي يحرم به فلا ينافي وجوبه لو صادف شاهد هذا ما يظهر في هذا العام والجواب بغير ذلك في نظر ظاهر المعامل (فإن
عز عن الأشهاد يلزمه اللفظ بالفسخ في الأصح لأنه يعدل ومن غير مانع في قولنا (٢٧٣) أن يأتي به عند الردوع أو أياكم

العدم فائدة قبل ذلك بل
في غير علي فان البيع
ينقل به ذلك البائع فيفسر
بقائه عند (ويشترط)
أضاً لجواز الرد (قول)
الاعتمال من المشتري
للمبيع بعد الإطلاع على
العيب (فلا يستخدم العيب)
أي طلب منه ان يخدمه
كقوله استقني وأغلق الباب
وان لم يصدع واستعمله كان
أعطاه الكوز من غير
طلب فائدة ثم فاده اليه
بخلاف مجرد أخذ من
غير رد لان وضعه يديه
كوضع بالارض (أو قول)
من لا يعذر بجعل ذلك على
المائة سر بها أو كانهما
المبيعين معاً والذين له
أولى يدعي سيرة الرد أو في
المدة التي اغتفره التاجر
فيها ولا كاف بكسر الهمة
أشهر من ضمها ماتت
الريضة وقيل نفسها وقيل
ما فوقها والارادة هنا وحيد
مما ذكر فينا يظهر (يطل
حقه) لاشعاره بالثبوت
انتفاعاً ولو لم تركه لاستباح
لله أن يحمله ولو كان تركه
لاضرار فترعه لهما لم يوثق
لاشعار حديثاً ومثله فيما
يظهر أخذاً بالمال على تركه
اشتماله أو لكونه لا يابق
هو ونقل الرواية في الانتفاع
في العار بقوله فلتعني بوطه
التيب خفيف والفرق بينه

وحديثنا بسقط الأشهاد) وكذا شرح حر وقد ينظر فيه اه سم اقول ينزاع الخبر بقوله ما بعد أي يحرم به
الح (قوله هذا) إشارة إلى قوله فمضى يجب الح اه كرى (قوله من غير سلع) أي أو سلع لا يعتد به
ثم ياب ويغني (قوله فان المبيع الح) علة للضرر اه عش (قوله ينقل به ذلك البائع) أي وقد ينظر عليه
ثبوت العيب نهاية ومعنى (قوله فيفسر الح) وينقد بذلك يكون كالتأخير بغير جنس حقه فيقول يبيع
ويستوفيه مقدار الثمن فان فضل شيء دفعه للبائع وان بقي شيء في ذمة البائع فيأخذ مثله من له ان يضر به
اه عش (قوله ايضاً) الى التنبيه الى النهاية (قوله من المشتري) خرج به وكله وليه فلا يكون استعمالهما
مسقطاً للرد اه عش قول المات (فلا يستخدم العيب) أي من لا يعذر بجعل ذلك كيثاق عن سم اه عش
(قوله ان يخدمه) يضم المال انتهى مختار اه عش (قوله كقوله استقني) الى قوله ونقل الرواية في المعنى
(قوله كقوله استقني الح) والظاهر بل التعين ان الاشارة هنا كالنقل فسقط الرد في سائل الاعتدال بها
في الدلت في دخول المداوي الانتفاء واما لكنا فينبغي انه ان قوى بها طلب العمل من العبد امتنع الرد لا
كتابة والا فلا اه عش (قوله كان عطاء) أي اعطى الرقيق المشترى (قوله اخذ منه) أي أخذ المشتري
الكوز من الرقيق (قوله وضعه يديه) أي وضع الرقيق الكوز بيد الكوزي (قوله من لا يعذر الح) لم يقبده
فما قبله ولا يعدل التقييده فيه ايضاً سم على جوع اليه فهو مخالف لقول ج تدينه معقضى كلام المات
والروضة الح اه عش وقد يدعي ان قول الشارع من لا يعذر الح راجع لكل من استقدم وترك على
التنازع (قوله والذين له الح) أي المشتري (قوله وفي يده) أي ولو لم يكن له البائع نهاية ومعنى (قوله اوفى
المدة التي اغتفره الح) أي والا فلا رادافاً بالتأخير لا التزم المذكور اه رشدي (قوله ماتت الريضة)
بغير المحدث وسكون الرادع ثم اخذ المدة المحمودة والمهمة اه عش (قوله لا ضرر تركه) أي كان عرقتون خشى
من التزع تعييبها اه نهاية قال عش أي ولو عجز والتوهم لان المداوي لا يابشر بقصد انتفاء موقوفه
العيب المذكور مانع من ارادته الانتفاع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فينبغي تصديق المشتري لان
البائع يدعي عليه مسقط الرد والاصل عدمه على ان ذلك لا يعلم الا منه اه (قوله علياً) أي ذكره وعذر
فذكره بجوع الح (قوله ونقل الرواية) أي ما نقله الرواية في الح اه سم اقراره وبأن شرع العيب
فانه بعد تفصيل الحلب قال ويحرم ذلك في بوطه الاستاثير فان كانت واقعة ضرراً فلا كانهما الرواية
عن والده اه ثم قرب بين هذا المسائل ونظائرهما راجعه اه سم (قوله حصل الانتفاع) لا يعني ان المراد
بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد ولا فلا وجه حرمة الانتفاع المذكور قبل القسم لانه الانتفاع بملكه غاية
الامس سقوط الرد اه سم (قوله غير خفي) ولعل وجهه أن الحلب تغريخ الدائم من اللبن المعلق للمشتري
فليس فيه ما يبشر بالزيادة على العيب ولا كذلك الوطه ونحوه اه عش (قوله العذر والعام) من عطف
الخاص على العام عبارة تعني العذر اطلاقاً على خد البائع من العام او المقدر اه (قوله فلا يضر تركهما)
قال في شرح العباب أي والمعنى ولا تعليقهما اه سم عبارة عش أي ولا وضعهما في الماثلان الغرض
حفظهما اه (قوله وظاهر قول الرواية) عطف على قوله معقضى الح اه (قوله كان تأخير الرد الح) معقول
(قوله وحديثنا بسقط الأشهاد) وكذا شرح حر وقد ينظر فيه (قوله من لا يعذر بجعل ذلك) أي كانهما
الاذري ولم يقبده فيما قبله ولا يعدل التقييده فيه ايضاً (قوله ونقل الرواية الح) اقراره وبأن في شرح
العيب فيانه بعد تفصيل الحلب قال ويحرم ذلك في بوطه الاستاثير فان كانت واقعة ضرراً فلا كانهما
الرواية عن والده اه ثم قرب بين هذا المسائل ونظائرهما راجعه اه سم (قوله حصل الانتفاع) لا يعني ان المراد
بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد ولا فلا وجه حرمة الانتفاع المذكور قبل القسم لانه الانتفاع بملكه غاية
الامس سقوط الرد (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب ولا تعليقهما

وبن الحلب الاستغنى عن غير خفي وشرح بالسرح والا كاف العذر والعام فلا يضر تركهما ثم عطفهما على عامهما (تبيين) ومعقضى صانع
المتن وظاهر قول الرواية كان تأخير الردع الامكان تقصير في ذلك الاستعمال والانتفاع والعرض لا لشعاره بالرضا

قول الروضة (قوله انه لو علم الخ) خبر قوله مقتضى صنيع المتن (قوله قلت ما ذكرنا الخ) أقول هو الظاهر
مدركا لوقلا وما ذكر من مقتضى صنيع المتن وغيره غايته أنه إطلاق وهو قابل للتعميد ولعلمهم كنفوا
عن التنبه على اغتفال الجهل في كل فرع من فروع الباب بصر بهمجه في بعضها كسأله الجبل بالضرورة
والحاصل أن الذين يدينون بآية أنه أن كثير من فروع هذا الباب ما يخفى على كثير من المتفقه فضلا
عن العامة ولهذا وقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين قول الأئمة فضلا عن: بصرهم فالزم العامة بقضية
بعض الأساطيل لا سيما ما علمه الجبل واندراس مع العلم في زماننا بعد من يحاسب الشرع بغيره وأما الله
أعلم ثم رأيت في حاشية النور أن يادى ما نصه قول شرح المنهج وأغلق الباب أي وإن لم يمتثل امره إلا أن جهل
الحكم وكمن يخفى عليه ذلك في حذر انتهى ورأيت غيره نقل عن الأذري أنه ينبغي أن يغير غير الغيبة
بالجهل بهذا قطعاً فلما جد اه سيد عمر وتقدم من سم وعش ما واقع بل ما سبق في الشرح والنهاية من
قوله ما من لا يغير لأجمع للاستخدام اي قالوا إنها في غير ذلك أم لا كان ممن يغير في مثله لجهل به لعل
به حقه كقوله الأذري اه وقال عش قوله من يغير الخ أي بان كان عامياً بحال الفقهاء في الغيبة
تقتضي العادة في مثله ما علمه خطاه ذلك اه (قوله العاجلة) يؤخذ منه أنه لو علم علم من أغاروا وتجب
فركهما للرب بهم إنهم من ردها اه نهاية قال عش قوله من ردها هذا كقوله قبل الفسخ فلا يجرى
في من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك أولاً ونظر وقد قدمنا ما يقتضي التفرقة بينهما وهو أنه لا يسهل
الزب إلا استعماله بعد الفسخ مطلقاً وان حرم عليه ذلك وجبت الإحتراف (قوله ما واصل الزم أقر بالخ)
وعليه فينفي سقوط انذار بمجرد الدلول لا بالانتهاء ينفي أيضاً أنه ليس من العدم والموسلة الطويل
المال بغيره لم يقف بسقط خبره اه عش (قوله بخلاف كروب) إلى قوله وبليق به في المغني وإلى قوله ولو
تباين في النهاية الأولى ونظر إلى الفرع وقوله كذا فهو من الخ إلى المتر ولا أنه لم يرض بمقالة الاسنوي كما يأتي
وقد بطل الزب إلا بقائه للباب بما يأتي (قوله واستدانة) الواو بمعنى أو (قوله بخلاف ما لو علم الخ)
هو في قوله بخلاف كروب الخ وإرادته لا يغير في كروب غير الجرح واستدانة بخلاف ما لو علم
عيب الثوب الخ فإنه يغيره اه عش (قوله لا يلزم نزع) ظاهره وان لم يكن في نزع منه مقالة لا تخل
بمسروبه اه عش (قوله لأنه غير مبرود) كذا ذكره أي الشافعي فرأين استدانة كروب
واستدانة البس وظاهر أنه هو المعتبر نظر العرف في ذلك ولأن استدانة البس في طريقه فلا تؤدي
إلى نقصه واستدانة كروب البائة قد يؤدي إلى تعييبها وكلامهما فيسأ أي البائة والثوب أي فرقهما
بينهما فكله إذا لم يحصل للمشتري شقة بالنزول أو النزع فإذ كره الاسنوي فيهما عند مشقته ليس مرادها
لهم كما كانوا يخذلون كلاًهما في هذا الباب اه نهاية قال عش قوله فكله إذا لم يحصل الخ مرادها
لا يكلف نزع الثوب بطلان بخلاف البائة فإنه يفضل فيها من شقة النزول عنها لو علمها وهو بخلاف ما نقله
سم عنه في حاشيته وروايتي المنهج وعبارته في المنهج المعتبر في كل من البائة والثوب أنه ان حصل
شقة بالنزول عن البائة نزع الثوب يسقط خبره أو معاً من غير تفرقة بين ذوي الهبات وغيرهم
انتهى اه (قوله ومثله النزول عن البائة الخ) فالخلاف أن حكم الكروب ليس الثوب واحد فان شق
تركها لم يوجب عدم لياقة المتي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم ينعها الزوال وانعاه مر اه سم
والخلاف المذكور صريح المغني وهو ظاهر الشارح حيث أثر كلام الاسنوي خلافاً للنهاية (قوله وبليق
به) أي يجوز بيعه بغيره الخ (قوله العجز عن المتي) ولا يضر تركه البرذعة عليها يشترط أن يكون
بدونها الصدم فلا ينعاه إلى الرضا اه عش (قوله ولو نحو حبل لبنا الخ) فيلزم جريان هذا التفصيل في جز
(قوله ومثله النزول عن البائة الخ) فالخلاف أن حكم الكروب ليس الثوب واحد فان شق تركها لم يوجب عدم
لياقة المتي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم ينعها الزوال وانعاه مر (قوله ولو نحو حبل لبنا الحادث
حال سيره الخ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرس

له الرد به وعجز بجهله ثم
استعمله سفلر حد تصغيره
باستعماله الباطل على الرضا
به فان قلت لا نسلم الاقتضاء
والظاهر المذكور لانه
لا يتصور منه الرضا الا
باستعماله بغير علم بانه
الرد وأما مع جهله فهو قول
انما استعملته لياقي من
ردى له الرضا في قلنا
ذكرت ظاهره وذكرنا
أمكن توجيهاً مقابل بان
مبادرته إلى الاستعمال
قبل تعرف خبره من النص
الذي اطالع عليه تصغير
قول به بقضية (ويغير
فدركوب جرح) للرد
(يعسر سفلرها) وفودها
العاجلة وهو لا يسهل
أقرب الطريقة بين حيث
لا يغير للظفر فيمتد بالوصل
الزوم أقرب لأنه لا يسهل
الاطول مع عدم المذبح بعد
عاجلاً كجدل عليه كلاًهما في
النقص بخلاف كروب غير
الجرح واستدانة به رده
بالعيب بخلاف ما لو علم عيب
الثوب في الطرريق وهو
لا يسهل لا يلزم نزع لانه غير
معروف قال الاسنوي ويعين
قصود في ذوي الهبات أو
فيما لا تخفى من نزع
انكشف في رده ومثله
النزول عن البائة اه

وبليق به ما لو تعذر رد غير
الجرح إلى كروب به العجز
صحت المتي وله نحو حبل
لبنا الحادث ليس

الصوف الحادث بل يشبهه لفظ تحول لكن وقع في الدرس خلافاً وأنه يضرب الجزء مطلقاً والحوال السير فلتحضر
 المسئلة وانظر لو جوزه أنه استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرط عدم الفسخ والاحرم فخر وجهه من ملكه
 وإن كان له عذر أو بياح مطلقاً العذر وأن يخرج من ملكه سم على حج أقول وقد يقال العذر يسعج به ذلك مع
 الإحرة كما تقدم وقوله فلتحضر المسئلة قضية قول الشارح لا في الملقى رده ثم يفعله أي المبيع فالتحضر
 الصوف اه الفرق بين الصوف والبن اه عش أقول يؤيد مضمرة الجزء مطلقاً قول المغني وقد ذكر
 القاضي أن شافعية لا يجوز الصوف مانع من الرد بل بر: يميز اه (قوله فان وقفه) الاقص حذف الالف
 اه عش (قوله بدونه) اي الاعتال اه عش اي أو النعل المفهوم من الاعتال (قوله بطل رده) كذا جزم به
 السبكي والأوجه كما قاله الاذري أنه لا يضري الوقت للحل إذا لم يتكهن من حال سيرها وحال علفها ومقها
 أو رعيها اه نهاية قال عش قوله مدر اذ لم يتكهن منه أي من الحلب كالمؤخذ من شرح الرضوي وبني
 أن محل ذلك إذا كان التأخير بضر بها أو الإثالة التأخير إلى محل البائع اه وقوله في الأولى فعلية (قوله أو
 غيره) كالمطير اه عش (قوله بل كذا مضمة) فالحق هو أنها البائع على الثمن فؤن قد رده عليه اه عش (قوله
 يجب على ربهام مؤنة الرد) لو بعد المأذون منه هنا من محل الاختصاص هل يجب على ربهام مؤنة الرد اه سم
 على حج أقول قضية قوله لو بعد المأذون منه هنا من محل الاختصاص هل يجب على ربهام مؤنة الرد اه سم
 والحاج في الفقه إلى ما لمؤنة قالوا برهائه رفع الأمر إلى الحاكم إن وجدته فبستانه في الصوف والأصرف
 بقاء الرجوع واشهد على ذلك اه عش (قوله تكن صريحاً) حاصله ما في شرح الرضوي أي أو الغني من أنه
 لو صالحه البائع بالارض أو بجزء من الثمن أو غيره من الرد لم يصح لأنه خيار فاشبه خيار الغرور في كونه غير
 متقوم ولم يسقط الرد لأنه أه أسقطه بوضوح بل لا بد من بيان المصلحة فسقط الرد لتقصير اه كروى
 قول المغني (ولو حدث عنده عيب) قضية كلام الشافعية وغيرهما أنه لا فرق بين جنابة البائع وغيره وبه
 جزم الأوزار اه سم قال النهاية والمغني ونقله سم عن شرح الرضوي وحديث عيب مثل القديم كيباض قديم
 وحديث عيبه ثم قال أحدهما واشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم ولا رد ولا
 أرض وقال الشافعية بل الحادث في الرد حل كل منه ما على ما قاله وسقط الرد كعيب البائع ووجب للمشتري
 كعيبه لا أرض ومثله ما لو نكحاً فان اختلفا في قدره وجب الأقل لأنه لا يتقن ومن نكح منهما من البين قضى عليه
 اه (قوله أو وان خيار) الأولى امقاط الوار (قوله لا سبب) إلى قوله ولو تباعا في المغني (قوله فيما مر غالباً)
 ولو فسر الحادث هنا بما ينقص العين أو القيمة عما كانت وقت القبض لم يصحج زيادة غالباً اه عش (قوله فلو
 غيره) اي غير الغالب (قوله بخلافه) أي في إقامتها أو الاستعجاب أو (قوله بانه) اي ابن البائع اه عش
 (قوله ليس يحدث) اي قاله إذا كان وجدان المشتري المتعاطية بحجة عليه لا يقتضي الرد كونه ليس
 خلافاً وأنه يضرب الجزء مطلقاً لحوال السير فلتحضر المسئلة وانظر لو جوزه أنه استعمال المبيع في هذه المسائل
 هل شرط عدم الفسخ والاحرم فخر وجهه من ملكه وإن كان له عذر أو بياح مطلقاً العذر وأن يخرج من ملكه
 (قوله يجب على ربهام مؤنة الرد) لو بعد المأذون منه هنا من محل الاختصاص هل يجب على ربهام مؤنة الرد اه سم
 قول المغني (ولو حدث عنده عيب) قضية كلام الشافعية وغيرهما أنه لا فرق بين جنابة
 البائع وغيره وبه جزم في الأوزار لكن قال الرضوي في جنابه البائع وغيره بقطع السبب اه قال الاذري
 ويجب رد في كل شيء حدث عنده بفعل البائع لكنهم قالوا في الزوال بكارة أو الرضا أو كونه على المشتري
 أو البائع أو الأجنبي اه لا الاختصاص أو بغيرها وله جواب بالوجه الآخر بالنسبة إلى فعل البائع اه وفيه
 نظير (فرع) هو في الرد وحديث عيب مثل القديم ثم قال واشكل الحال أي يردى البائع إن الزائل القديم
 فلا رد ولا أرض وادعى المشتري أنه الحادث فله الرد حل كل على ما قاله وسقط الرد ووجب للمشتري الأرض
 فان اختلفا في قدره وجب الأقل ومن نكحاً قضى عليه (قوله ليس يحدث) فديهم أنه يكون قد جامعني
 أنه لو ظهر من حمة على المشتري وطمع من ربهام مؤنة عليه كايه وإن كان المشتري اذع أنه ليس كذلك

فان أو فقهه أو فقهه
 وهي تسمى بدونه بطل رده
 ويظهر تصديق المشتري
 في ادعاء علمي مذكور قد
 ذكره البائع لأن المانع
 من الرد لم يتحقق ولا حصل
 بقاؤه بشبهة ما لا يقبل
 قوله والرد * (فرع) *
 مؤنة رد المبيع بعد الفسخ
 بسبب أو غيره إلى محل قبضه
 على المشتري وكذا كل يد
 ضامنة يجب على ربهام مؤنة
 الرد بخلاف ما لا مائة وإذا
 سببه عاده بتقصير) منه كان
 صريحاً في العمل وهو يعلم
 فساد ذلك (فلا أرض) له
 لتقصيره (ولو حدث عنده)
 حيث لا خيار أو الخيار
 للبائع (عيب) لا بسبب
 وجد في يد البائع وأطلع
 على عيبه وقدم وضابط
 الحادث هنا هو ضابط
 القديم فيما مر غالباً
 غيره نحو الشبهة ففسي
 حادث هنا بخلافه ثم في
 أو أنها وكذا عدم نحو قراءة
 أو صفة فانه لم لا يرد بها
 أو شافعية فلم تأثم نساً استمع
 الرد وتصرحها على البائع
 بقص وطعن ثم هو أن ليس
 يحدث ولو تباعا ثم لا يرد
 صلاحه بل لا خيار أو به

عيا بعد عيا ع وشم (قوله وانقضى) وان بقي ردك يا في قوله اما اذا كان اخبار المشتري الخ اه سم (قوله ثم بدا) اي بعد القبض بدليل البحث الا حتى انفا (قوله لم يرد به فورا) تقدم عند قوله ولا بشر ذكر ما مبدل على ان له الرد بعد اداء الزكاة من غير المبيع سم وكردى (قوله وان رجع) اي المال (قوله لم يرد به فورا) اي بقوله الاساسي الخ (قوله بعد الزرع) اي بان لم يكن خيالا وانقضى (قوله حال الخ) عبارة عن النهاية صفة الرد اي معنى لا لا سقوط فكونه الى قطعه رد القهري فلا ترايبض على الرد كان سائر الاختلاف فاعل كان القهر صفة للسقوط فانه يكون الرد معتقدا حلقا اه ترايبض لا عا (قوله او غيره الخ) ولعله اراد بالتميز القهري اي المقبول المطلق النوعي اي رد القهر يا رد القهر وسقوطا فخر يا رد القهر والافقار فباللام والفعل نفسه لا بمران بالتميز الصلبي كذا في سم (قوله وذلك) الى التنبه في النهاية الاقوله اما اذا كان الى ولو اقله وقوله وان كان المبيع الى ووجهه (قوله وذلك) اي امتناع الرد القهري اه شبهة (قوله والضرر الخ) انه تانبه لعل المراد ان ضرر المشتري بالعيب القديم لا يزال بضر البائع بالرفع العيب الحادث (قوله ومن ثم) اي من اجل العتين (قوله ولو زال الحادث) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زال الحادث اول يعلمه الابدن والى شرح الزركشي هذا ولو علم به قبل زال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استروا امتناع الرد وفيه نظر انتهى والنظر هو الوجه بل لا يمنع ان الامتناع يظهر كلامهم بل فيه ما يدل على ماوافق النظر ثم رأيت الشارح لما حكى عن الاذرع ماوافق كلام الزركشي عقبه بقوله والوجه ان له الرد لا نسلم ان يظهر املا تهم ذلك بل كلامهم الا (قوله انتهى وقض) يعني ذلك اذا كان الحادث الز واجب انه اذا زال رد بعد المطلق وانقضاه العبدية ذلك اه سم أقول عبارة المغنى ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم بالابدن والى الحادث اه مبرهنة على عدم امتناع في ذلك وهو مضمون الشارح السابق آ نقاشه علم صاحب عبرة ثم يمكن الجمع على بعد جعل الامتناع على ما يجب فيه انور والحوال على ما لا يجب فيه من المستثنات السابقة في الشرح فليراجع (قوله وكذلك) الخ (قوله الخ) (قوله) قال في العباب ولو اشع المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الغض اه (قوله) في الررض وادار العبد من معاملة له لا تمنع الرد كذا اتلاف المالان صدقة المشتري وعقوبة الحين علمه اي عند التصديق كز والى الحادث انتهى اه سم (قوله فقال قبل البتول الخ) راجع لقوله او من غيره فقط يكتسبنا من سم عن شرح العباب عند قول الشارح اوزوجه بعد قول المتن ولو هلك المبيع عند المشتري اراعتهم رأيت الرشدى ما نصه قوله مر فقال اي ذلك الغير لعل زوال المانع في مسئلة تزويجهما بالبائع بغير الفسخ اذ يفسخ به النكاح وقوله قبل البتول كان ينبغي تأخيرها عن قوله فله الرد اذا فاته في القول قبل البتول اذا وقع الرد بعد البتول ونرجع بقول البتول ما بعد البتول لانه كما مر به في شرح الررض حيث ناقش عبارة الررض وقال فكان الاولى ان يقول فيقرم الاستتيب وطهائي البائع لا يمنع الرد كذا يشبه اه فتأمل قوله كذا يشبه وما اقال في العباب ولا يمنع اي الرد في الماماتيب على البائع وطه اشترى او غيره لكونه أصلا او فخر البائع قال الشارح في شرحه وهذا من القاعدة اي وهي ان كل عيب يشبهه اخبار فخره عند المشتري بسقوطه لا فلا لان تحريم المبيع على المشتري لا يشبهه اخبار اه (قوله وانقضى) وان بقي ردك يا في قوله اما اذا كان اخبار المشتري الخ (قوله لم يرد به فورا) تقدم عند قوله ولا بشر ذكر ما مبدل على ان له الرد بعد اداء الزكاة من غير المبيع سم وكردى (قوله وان رجع) اي المال (قوله لم يرد به فورا) اي بقوله الاساسي الخ (قوله بعد الزرع) اي بان لم يكن خيالا وانقضى (قوله حال الخ) عبارة عن النهاية صفة الرد اي معنى لا لا سقوط فكونه الى قطعه رد القهري فلا ترايبض على الرد كان سائر الاختلاف فاعل كان القهر صفة للسقوط فانه يكون الرد معتقدا حلقا اه ترايبض لا عا (قوله او غيره الخ) ولعله اراد بالتميز القهري اي المقبول المطلق النوعي اي رد القهر يا رد القهر وسقوطا فخر يا رد القهر والافقار فباللام والفعل نفسه لا بمران بالتميز الصلبي كذا في سم (قوله وذلك) الى التنبه في النهاية الاقوله اما اذا كان الى ولو اقله وقوله وان كان المبيع الى ووجهه (قوله وذلك) اي امتناع الرد القهري اه شبهة (قوله والضرر الخ) انه تانبه لعل المراد ان ضرر المشتري بالعيب القديم لا يزال بضر البائع بالرفع العيب الحادث (قوله ومن ثم) اي من اجل العتين (قوله ولو زال الحادث) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زال الحادث اول يعلمه الابدن والى شرح الزركشي هذا ولو علم به قبل زال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استروا امتناع الرد وفيه نظر انتهى والنظر هو الوجه بل لا يمنع ان الامتناع يظهر كلامهم بل فيه ما يدل على ماوافق النظر ثم رأيت الشارح لما حكى عن الاذرع ماوافق كلام الزركشي عقبه بقوله والوجه ان له الرد لا نسلم ان يظهر املا تهم ذلك بل كلامهم الا (قوله انتهى وقض) يعني ذلك اذا كان الحادث الز واجب انه اذا زال رد بعد المطلق وانقضاه العبدية ذلك اه سم أقول عبارة المغنى ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم بالابدن والى الحادث اه مبرهنة على عدم امتناع في ذلك وهو مضمون الشارح السابق آ نقاشه علم صاحب عبرة ثم يمكن الجمع على بعد جعل الامتناع على ما يجب فيه انور والحوال على ما لا يجب فيه من المستثنات السابقة في الشرح فليراجع (قوله وكذلك) الخ (قوله الخ) (قوله) قال في العباب ولو اشع المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الغض اه (قوله) في الررض وادار العبد من معاملة له لا تمنع الرد كذا اتلاف المالان صدقة المشتري وعقوبة الحين علمه اي عند التصديق كز والى الحادث انتهى اه سم (قوله فقال قبل البتول الخ) راجع لقوله او من غيره فقط يكتسبنا من سم عن شرح العباب عند قول الشارح اوزوجه بعد قول المتن ولو هلك المبيع عند المشتري اراعتهم رأيت الرشدى ما نصه قوله مر فقال اي ذلك الغير لعل زوال المانع في مسئلة تزويجهما بالبائع بغير الفسخ اذ يفسخ به النكاح وقوله قبل البتول كان ينبغي تأخيرها عن قوله فله الرد اذا فاته في القول قبل البتول اذا وقع الرد بعد البتول ونرجع بقول البتول ما بعد البتول لانه

وانقضى ثم بادى علم عيا ولم يرد الزكاة من غير المبيع لم يرد به فورا لان شركة كعيب حدث بعد الاساسي أخذها من عين المالك وان رجع للبائع به بغير بيعت الزركشي انه لو بدا قبل القبض وبعد الزرع كان كعيب حدث بعد البائع قبله فيختبر المشتري (صفت الرد فورا) اي الرد القهري فهو حال من الرد او غيره لا لا سقوط لفساد مودلانه أشد بعيب فلا بد بعين والضرر لا يزال بالضرر ومن ثم زال الحادث رد كذا لو كان الحادث هو التزويج من البائع او من غيره فقال قبل البتول ان ردك المشتري بعيب فانت طالق

فهو الردل والبالباع به ولا أومع ذلك لقارنته لقرلان المدا على زوال ضرر البائع بعد (٣٧٧) دخوله في ملكه فادفع التوفيق فيه

تفعه العده وهي عيب كسر اه (قوله في الرد) اي المشتري (قوله في الرد) قال في شرح الروض
ولم يتطعمه سم على جرد (قوله ولم يتطعمه) اي والحال لم يتطعمه بان كان قبل الخلو اه (قوله) اي
بالرد اه ع (قوله لقارنته) اي العيب الذي يوجب رد البيع والرد في الخلو الج اه ع (قوله في الرد) اي
اي قوله ولا أومع ذلك الخ (قوله في الرد) اي قوله وكذا لو كان الخلو هو الرد والرد في الخلو الج اه ع (قوله في الرد) اي
الخ عطف على التوفيق (قوله اما اذا كان الخلو الج) يحترق قوله السابق حيث لا خيار الخ (قوله من حيث
الخيار) اي خيار الشرط اه ع (قوله في الرد) اي اقال البائع المشتري وتحصل بالمظن
منهما بقول البائع اقلتك فقوله المشتري قبالت اه ع (قوله بعد حدوث عيب) ظاهره سواء عيبه
البائع قبل الاقالة او لا وفي سم على منسج لو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحدوث ثم حله فله فسخ الفسخ
انتهى عيب وقياسه ان البائع اذا اقال بطلان حدوث العيب ثم حله فله فسخ الاقالة اه ع (قوله في الرد) اي
عنهم سم عند قول المتن ولو علم العيب بعد رد المالك الخ الفرق بين الفسخ والاقالة (قوله في الرد) اي
اي المشتري (قوله في الرد) اي بعد تلف بعضه الخ) سابق ان الارض المأخوذ من المشتري جزء من القتل من
التم فانما مراد من هذا التعليل اه ورشد في عبارة ع (قوله في الرد) اي عاقل بعض الثمن لا
تقدم ان الارض الذي ياخذ البائع ينسب الى القسمة لا الى الثمن اه (قوله من حيثها) اي الاقالة (قوله
بعد سبع المشتري) ويرد البائع الثمن على المشتري وبالعابه بالبدل الشري كباقي وستر ملك المشتري
الثاني على المبيع اه ع (قوله تغلب فيها) اي الاقالة اه ع (قوله في الرد) اي البائع (قوله في الرد) اي
المثل الخ اي المبيع المثل وفيه المبيع المقوم (قوله من ذلك) اي من قولهم تغلب فيها الخ (قوله في الرد) اي
البائع (قوله في الرد) اي في باقي من المذهب الاقالة سم ع (قوله في الرد) اي الخلو الج اه ع (قوله في الرد) اي
في اثنى التوفيق ومن ثم انتم قوله وحيث انما (قوله لعدم الضرر) اي على البائع (حيث) اي حين
اخرى في ذلك عبارة اخرى لان المانع من الرد هو ضرر البائع فذوال رضائه اه ويحتمل ان الرد لعدم
الضرر على المشتري حين اخذوه ويحتمل ان ردته مملو وهو لا يفي قول المتن (فان تقاعلى أحدهما فاذل)

فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر اه والنظر هو الوجه بل لان من ان امتناع ظاهر كلامهم بل
فيه ما يدل على ما وافق النظر ثم ايت شرح العباب ما ع ذلك وصار بعضهم قال الاخرى ولو علم العيب
القديم قبل رد والحدوث ثم رد ظاهر اخلاصهم استمرار امتناع الرد وفيه احتمال ظاهر اه وهذا الاحتمال
أوجه بل لان من ان ظاهر كلامهم ما ذكره ثم ايت الشارح لما حكى كلام الاخرى المذكور في شرح العباب
عقبه بقوله ولو جهان له الرد ولا سيما ان ظاهر الاخلاص ذلك بل كلامهم الاستخاخ اه وضحة ذلك انه اذا
كان الحدوث ان راجع له اذا رد الاخرى بعد الطلاق وانقضاء العدول له ذلك ولا ينافي ذلك ان الرد يوجب فسخه
اذلوا ذلك ان تات مسئلة التعليق المذكور وقيل تأمل * (فرع) * قال في العباب ولو فسخ المشتري
وبالبائع جاهل بالحدوث ثم حله فله فسخ الفسخ اه وفي شرحه قال الفقيه ينفى ان يقال تبين بطلان الرد
لقارنته المنع منه هو حدوث العيب يدي المشتري ثم راعى في ذلك ثم قال وعلى الاصح انه فسخ الفسخ
هنا غير ذي نفعين بل نظيره المذكور في الاقالة اي وهو ما ذكره عن الفقيه انه حال تقابل ثم اطلع على عيب
في يد المشتري فان قلنا الاقالة فسخ فلان بائع ليست متحصصة للفسخ بل فيها شائبه فسخ المبيع كباقي
فراعي تلك الشائبة وأوجبوا الارض بخلاف الرد فانها فسخه متحصص القسم وبين الحدوث تبين اختلال
الفسخ اه وقوله بل فيها شائبه فسخ المبيع قد يقال تلك الشائبة تناسب الرد فكيف جعلها سببا لعدم
الرد اه (فرع) * في الرد وقرار العبد بين معاملة لا عن الرد وكذا اتلاف المالك من صدقة المشتري
دفعوا محني عليه اي عند التصديق كزوال الحدوث اه (قوله في الرد) اي قال في شرح الروض ولم
تخافه ع (قوله وعليه للبائع اجر قائم) اي ينفى لما في من المذهب الاقالة (قول المصنف) فان تقاعلى أحدهما فاذل
أحدهما فاذل (قوله في الرد) فان كان قد تقدم ان اخذ أرض القديم بالقراض منتهج فانا عندنا مكان

فان قيل ان أخذ ارض القديس بالتراجع يمنع أحبيب بانه عند مكان الرد يغفل أن الارض في مقابلة سلطنة
 الرومي لا تقابل أي بعض خلافه عند عدم مكانه فان المقابلة تكون بمقالات من وصف السلامة في
 المتبع نها يتبعين وأسي قول المتن (فليضم المشتري الخ) أي أوفنته بالمبيع بلا ارض عن القديس وانما سكنت
 عنه لظهوره مع علمه بما قدمه بقا (قوله فصل الاحظ) انظروا كالأولين أو وكيلين واختلف الاحظ
 اه سم أقول والأدرب داخله في قول المصنف لا في قول المتن (قوله فصل الاحظ) انظروا كالأولين أو وكيلين واختلف الاحظ
 لو اطلع أي المشتري (قوله يتعين فيه القس) أي وأرضه بلا طلب ارض القديس كالمظهر وفي
 شرح الروض عن ابن رونس وحمل ما ذكر اذا كان العيب بغير غش والافقدان فساد البيع لا شمله
 على ربال الفضل اه فلهذا قال ادعي قاعدة مدعوتان كان الغش قيمة اه سم (قوله لانه) أي الارض
 (قوله لما نقص) الامام للتعليل اه عش أي الجار والمجرور وخبر ان (قوله فلا يؤدى) أي
 القس مع ارض الحادث (قوله بخلاف اسما كالح) أي انه يؤدي المقاضاة (قوله ومروا تعذر
 رده) أي في شرح ولوهذا المبيع الخ اه سم وهو أنه يفسخ العقد ويرد بل التالف ويسبق رد الثمن
 اه عش (قوله لتلق) أي المبيع حسا أو شرعا (قوله رده) ظاهره وان طالت المدفوعة سم
 على عي وظاهره وان كان زواله بفعل المشتري كزالت به ضرر وداء لا شمله في مقابلة الدواء اه عش
 (قوله بخلاف مجرد التراضي) أي على أخذنا المشتري ارض القديس ولم يفسد ولم يقض القاضي به للمشتري
 فله الغش معنى وعش قول المتن (فلا يصح اجابته من طلب الامساك) ظاهره وان كان الآخر متصرفا
 عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرد فليرجع سم على عي وينبغي أن يقال ان كانت المصلحة في
 الرد وطلب الولي الامساك لم يجز لاسر ان الولي انما يتصرف بالمصلحة وان طلبه غير الولي كالبائع لولي العاقل
 أجب لان البائع لا يترعى مصلحة الطفل وولي لا لا غير متمكن من الرد اه عش (قوله نعم لو صبح
 الخ) أي والصوره أنه ليس هناك صبي حادث وان أوهمه الاستدراك بنم اه رشدي (قوله لو صبح
 الخ) أي المشتري وينبغي أن يمثل الصبح غيره من كل ما زبد به القيمة اه عش (قوله بما زاد في قيمته)
 فان نقص قيمته لم يأت قوله الا في لم يفرم شيأ اه سم (قوله لطلب الخ) أي المشتري ارض العيب القديس
 (قوله بل رده) بصيغة الامر (قوله وأغرم لك قيمة الصبح الخ) محله كأي أسأل الرضا تحسب لي بكن ناهيا
 والافاقس للمشتري مطالبته بقيمة نتفاته اه سيعبر (قوله ان لم يكن فصله جميعه) أي بغير نقص

الرد يغفل ان الارض في مقابلة سلطنة الرد وهي لا تقابل بخلافه عند عدم مكانه فان المقابلة تكون بمقالات
 من وصف السلامة في المبيع (قوله فعل الاحظ) انظروا كالأولين أو وكيلين واختلف الاحظ (قوله يتعين
 فيه القس مع الخ) أي وأرضه بلا طلب ارض القديس كالمظهر وفي شرح الروض عن ابن رونس وحمل ما ذكر اذا
 الخ أي المبيع يحسنه نسخ واستردا الثمن وغرم القيمة اه قوله فعل الاحظ في شرحه بخلاف ظاهره في غير الروي
 لانه هذا لا يمكن أخذ الارض عن القديس ولا سبيل الى اسقاط حقه بفسخ اه وقوله القيمة تحكى في شرحه مستحالة
 ذلك بان الخ لم يثنى وجواب الزكريا بان العيب قد يفرج عنه كونه مثليا وحتى فيه بضائن ابن رونس قال
 وحمل ما ذكر اذا كان العيب بغير غش والافقدان فساد البيع لا شمله على ربال الفضل اه فلهذا قال ادعي
 قاعدة مدعوتان كان الغش قيمة (قوله ومروا تعذر رده الخ) أي في شرح ولوهذا المبيع الخ (قوله أو بعد
 أخذه رده) ظاهره ولو طال الزمان حسدا (قوله اجابته من طلب الامساك) ظاهره وان كان الآخر متصرفا عن
 غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرد فليرجع سم على عي وينبغي أن يمثل الصبح غيره من كل ما زبد به القيمة اه عش (قوله بما زاد في قيمته)
 ان لم يكن فصله) أي بغير نقص في الثوب فان أمكن فصله بغير ذلك فصله و رد الثوب والمعي رد ثم يفسله
 ذكر ذلك في شرح الروض * (فرع) * ولو حدث في المبيع عيب مثل القديس كقباض قديم وحادث في
 عينه ثم زاد أحد هما أو أشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديس فلا رد ولا ارض وقال
 المشتري بل الحادث فلي رد الحلف كل منهما على ما أنشأه وسط الردها بخلاف البائع وجب للمشتري بحلفه

واضح لان الحق له مالا
 يعدو هما ومن ثم تعين على
 ولي أو وكيل فصل الاحظ
 ثم الربوي المبيع يحسنه
 لو اطلع فيه على قديم بعد
 حدوث آخر يتعين فيه
 القس مع ارض الحادث
 لانه لما نقص عنده فلا
 يؤدي لغضلة بين العوضين
 بخلاف اسما ك مع ارض
 القديس ومروا تعذر رده
 لتلفه متى زال القديس قبل
 أخذه ارضه لم يأخذ به بعد
 أخذه رده أو الحادث بعد
 أخذ ارض القديس أو القضاء
 به امتنع فمضنه بخلاف
 مجرد التراضي (والا) يتقوا
 على واحد من ذلك بان
 طلب أحدهما الرفع
 ارض الحادث والاخر
 الامساك مع ارض القديس
 (فلا يصح اجابته من طلب
 الامساك) والرجوع بارض
 القديس سواء البائع والمشتري
 لما فيه من تقرير العقد
 لو صبح الشوب بغير اذني
 قديم ثم اطلع على عيبه فغلب
 ارض العيب وقال البائع
 بل رده وأغرم لك قيمة الصبح
 ان لم يكن فصله جميعه

أحب البائع وإن كان الصبغ وإن زادت به القصة من العيوب كاصحبه الفقهاء وجهه السبكي بأن المشتري بهذا أخذ الثمن وبقية الصبغ لم يغرر شأؤ أو الزمان والرد أو إرش الحادث غرره ما لا في مقابلة شئ به رد قول الاسنوي (٢٧٩) هذا مشكل خارج عن القواعد حيث

في الشوبخان أمكن فعله بغیر ذلك فعله و رد الثوب اه معنی زاد النهاية كإقتضاء تعليلهم وصرح به الخوارزمي بغيره والمعنى بوجهه فعله نظير ما في الصوف ولو كان غرا لفسخه ثم علم بخبر البائع ان شاء البائع ثم كوغرم أو رش القديم أو أخذوه و غرم أو حو لا سمع اه (قوله أحب البائع) والقول قوله في قدر بقية الصبغ لانه غارم وظهر موهو اكن الصبغ عن أم لا وليس مراد بال مال اذا الاول لانه هو الذي بقا على التنازع وطلب الارش اه عش وقوله لانه هو الذي الخ فيه وقفة ظاهرة (قوله من العيوب) خسر وإن كان (قوله كاصحبه) أي بان الصبغ وإن زادت به قصته من العيوب اه معنی (قوله ورم) أي في مسئلة الثمن اه كردی (قوله لو الزمانه) أي المشتري (الرد) أي بان يحجب الطالب بالرد مع إرش الحادث لا الطالب لا المسالك والرجوع عارش القديم (قوله و به رد قول السكاكي) وحاصل الرد أن مسئلة الصبغ استثبتت عن قاعدة لباية من طلب الامسالك لما ذكره السبكي (قوله هذا) أي اباية البائع في مسئلة الصبغ (قوله عن القواعد) أي قاعدة اباية طالب الامسالك اذا اجاب في مسئلة الصبغ طالب الرد (قوله) فان تنسبه الى الثمن) أي لبقية العقد المضمون بالثمن واما الرش الحادث فهو بعد فسخ العقد فهو بدل الغائض من البيع المضمون عليه بالبد اه عش وقیموقلا قالوا ان الفسخ رفع المقدم من حيث لان أصله (قوله كاسم) أي قبل قول المتن والاصح اعتبار أقل قيمه (قوله لم القديم) أي قوله و يظهر في المعنى (قوله شأ سامر) أي من أخذ المبيع بلا رش الحادث وتركوا إعطاءه أرش القديم اه معنی (قوله لا يعرفه الا لخواص) فالعرف الفوري به ثم تسهاف في سقوط الرد لندرة تسببان مثل هذا وقوله تقريره بنسبته الى حكم بعد ما عرناه اه عش (قوله على معنى نحو ثلاثة أيام) مفهومه أنه لو اذنت المدعي ذلك كان على ملاقاتها يستمثلا لم يكن له الرد ويجب الارش حلا وقد رد عليه ما تقدم في الجواب من أنه اذالم رض البائع بالعين مسلو بما انقصه المشتري الى انقضاء الاجازة ولا يأخذ ارش العدم باسم من الرد اذ اقليم الآن يقال ان الرد واجب كل راد به الدوام وكان السطاول على الوجه المذكور نادرا لم يعول عليه اه عش (قوله أو اختار ان يقضي قوله رد المشتري وقوله فذلك) فيه أمور الاول أن معنى اختيار ارضا البائع لانه مقابل قوله فهو الثاني أن وجهه قوله فنفيا الخ أن هذين القولين أقاد الرد ورضا البائع الثالث قد يشكل حيث ندعو المناقاة ان الرد ورضا البائع المستفاد من هذين القولين مفروض فاما إذا لم يرضوا اعلامه بلا عذر وفي الرد هنا مفروض فاما إذا أخره بلا عذر فلم يوجد شرط المناقاة لاختلاف محل الإثبات ويحصل النفي فكان الوجه أن يقول أو اختيار ما لم يقضه الاذامع عن الرد بالرضا بدليل جواز التقابل ثم يجب فليأمل اه سم أي عرقه والذي يقبح الخ (قوله والذي يقبح الخ) خلاصه ما لجواب أن المنسقي الردمع الارش فلا يبقى أهمها وتراضيا على الرمن غير أرش جاز (قوله فلا رد به) أي بالقديم (قوله بعدتم) أي لفظتم (قوله ان من جعلها الخ) اعتك للصيغة (قوله أخذ الارش) أي أخذ المشتري أرش القديم المذكور و بقول المتن أو يغرر البائع أرش القديم الخ (قوله هذا) أي قوله فلا رد الخ (قوله من غير ارش) ارش وانما حجب به مع انه اعطى على الرد بغير الرد ومثله ما لو نكح فلان اختلاف في قدره موجب الأقل لانه التيقن ومن نكح من الخطب منهما قضى عليه على نظائره شرح هر (قوله أو اختيار ان يقضي قوله رد المشتري وقوله فذلك) فيه أمور الاول أن معنى اختيار ارضا البائع لانه مقابل قوله فهو الثاني أن وجهه قوله فنفيا الخ هذين القولين أقاد الرد ورضا البائع الثالث قد يشكل حيث ندعو المناقاة ان الرد ورضا البائع المستفاد من هذين القولين مفروض فاما إذا لم يرضوا اعلامه بلا عذر وفي الرد هنا مفروض فاما إذا أخره بلا عذر فلم يوجد شرط المناقاة لاختلاف محل الإثبات ويحصل النفي فكان الوجه أن يقول أو اختيار ما لم يقضه الاذامع من الرد بالرضا بدليل جواز التقابل ثم يجب فليأمل (قوله من غير ارش) قد يستشكل امتناع

تقصير بتأخير الاعلام والا فلا رد به على تلك الكيفية المشبهة على التخيير السابق بعدم التزم من جعلها أخذ الارش وحيث قد فاني هذا جواز الرد بالرضا من غير ارش كاصحبه بقوله ما في باب الاقالة لو تقاضاه ابتداء بلا سبب على أي جزئيا قيل في وجهه ان كان اقاله اه

لامكانها هنا بخلافها في البائع ففسد لائم المبيع ففسد ضمانه ان تقع عاود به العتد الاول وهذا بخلاف ما لو افسد في ردها هو رد العتد وليس الارش مورد احدى يقع العتد عليه ولم أر أحد من الفراء يبع على شيء من ذلك (ولو حدث عيب لا يعرفه القديم لا يكره بيعه) ولو تعام لان فسر مقتوم (و) كسر (راجع بكسر ٢٨٠) النون وهو الجوز الهندي حيث تنأت معرفه فعيه لا يكرهه فعره عين عدم عطفه

على ما قبله وقد كثر ثبوتها
غير صحيح اذ غاية الامر انه
يمكن معرفة عيبه بالكسر
تأرقو بالتعقب آخر في فصل
على الاول (وتقو بربط)
بكسر الباء أشهر من فتحها
(مدود) بضم بكسر الواو
وكل ما لم يولد في جوفه
كل زمان والجوز (رد) ما
ذكره بالعيب القديم ولا
ارش عليه في الاطوار لان
البائع سأل على كسره
لوقوف علم عيبه عليه أما
بعض نحو دجاج من ذرو نحو
بطيخ مردود كانه واجب
فسد المبيع لانه غير مقتوم
فهرجع المشتري بكل ثمنه
وعلى البائع تنظف الحبل
من قشور لا ختم صلبه
وبحث بعضهم ان عمله ان لم
ينقلها المشتري الى الحبل
التي هي به والارز من ثقلها منه
أى الى الحبل العقد اخذا
مما سرق فيفسد مؤنة رد
المبيع (فان أمكن) أى
بالنظر الواقع للفساد كما
يصرح به كلامه (معرفة
القديم بأقل مما أحدثه)
عذره بان فالت قرينة
تعمله على مجاوزة الاقل أولا
كما اقتضا اطلالهم لتقصيره
في الجلة (فكسار العيوب
المحدثه) فنتبع رده به لعدم
الحاجة اليه وذلك كتقو
البطيخ الحامض وكسر الراجح وقد أمكن الوقوف على عيبه برزق في وقتك وهو كبير فغنى عنه اصغر منه والتدوير لا يعرف
غالبها بالثمن وقد يعرف بالسبق فيعرفه به كان التقو عيبا حادنا ولو شرط حلالة الزمان فبان سلبا بالنظر ردا لا يعرف حمض بدون
الغرز أو بالسبق لا يعرفه بذره وعندنا اطلاق يستلزم الجوفه عيبا لا يباع مقوده ولو اشترى ثمنه يرضى ويطبخ كثير ففسر واحدة

فدشنة شكل امتناع اخذ الارش وضال البائع ولا اشكال لانه اخذ بفريق لانه اخذ من العيب مع سقوط
حقيقته وقد تقسم عن شرح الرض امتناع الاخذ بالتراضي اه سم (قوله لامكانها) أى الاقالة
هنا يعني فيما اذا تراضى على الرض غير ارش (بخلافها ما نحن فيه) يعني من الرذ بالارش اه بصرى
عبارة سم كان مراده من منع أن يكون ما نحن فيه مع المبيع الارش اقله اه (قوله لائم) أى الاقالة اه
بصرى عبارة الكردى قوله لامكانها متعلق بفساد بناق والضحية يرجع الى الاقالة وهذا إشارة الى جواز
الرد بالتراضي وقوله فخاصن فيه أو ادبه قوله فلا رد له به وقوله هنا خلافه إشارة الى قوله فخاصن فيه اه
(قوله وهذا بخلافه) أى ان يادة الارش على المعسوق عيبا لا الاول (قوله وهو رد العتد) أى الاول قول المتن
لا يعرف القديم (الابه) لو ظهر تغير علم الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة تغيره بدون ذبحه كفى الجلالة
امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يخالعه فتغيره الرد هذا حاصل ما أتى به شيخنا الشهاب الملى سم
على ج أقول قول الشهاب انه الرد أى ولا ارش عليه في مقابلة الذبح كقولنا ظاهر لان الفرض أن تغير
العلم لا يصرف الا بالذبح اه عش (قوله لتعولع) أى قوله وبحت في البغي الا قوله وزعم الى المتن فوافق
والى قوله وبظهر في النهاية الا قوله أى بالنظر الى المتن وقوله والتدوير بالى ولو اشترى (قوله لتعولع)
أى ما فسر مقتوم (قوله لان فسر الخ) عليه لقوله لتعولع (قوله بكسر النون) وبغضها اه
عسيرة (قوله وقد كثر ثبوت) عطف على قوله عدم عطفه (قوله قبله) أى قبل راج (قوله بالكسر)
أى فغط لبطابق المتن (قوله غير صحيح) ولو سلم كل من باب علفها بتناوما باردا اه سم (قوله
فصل) أى كلام المتن (على الاول) أى ما عكن معرفته بالكسر فقط (قوله بكسر الباء) ويقال فيه
أيضا بطيخ يتسدى العلم اه مفسى (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم انتهى مختاره اه
عش (قوله أميبض نحو دجاج الخ) محترز قوله لتعولع (قوله فاه واجب) أى تبين كون ما ذكر
منذرا أو مدودا عبارة كالمعنى اما لا يثبت له كالبض المذو والبطيخ المدود كما لا يلحق فيبين فيه ففسد المبيع
لور دله على غير مقتوم اه وهى واضحة (قوله والاخر) أى المشتري (قوله الى الحبل العقد) قضية
مما للشارح ان محل القبض لو كان غير محل العقد كان هو المعتبر اه عش (قوله أى بالنظر الواقع الخ)
فلو اختلفا في أن ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدون رجوع فيه لاه الخبر ولو فقدوا أو اختلفوا صدق المشتري
لتحقق العيب القديم والشك فيسقط الرد اه عش (قوله أولا) أى لم يرد بفسد اه عش (قوله
فمتنع رده) واذا امتنع الرد يرجع بارش القديم سم على ج اه عش (قوله لعدم الحاجة اليه) أى
الما أحدثه (قوله كتقو بالبطيخ) أى أخذ من وسطه على الاستدانة (قوله على عيبه) بفرز في
أى ما ذكر من البطيخ والراجح (قوله وقد كثر بر كسر) وفسله كسر القشور والجوز رار من لاه يكتن معرفة
مراد من مبدون كسر اه بعمري (قوله ولو شرط) الى قوله لان مقصوده في المعنى (قوله وعندنا اطلاق)
أى عندنا اطلاق الزمان حين يبعه (قوله فكسر واحدة) أى ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة * (مسألة)

أخذ الارش رضا البائر ولا اشكال لانه اخذ بفريق لانه اخذ من العيب مع سقوط حقيقته وقد تقسم
عن شرح الرض امتناع الاخذ بالتراضي (قوله بخلافها ما نحن فيه) كان مراده من منع أن يكون ما نحن فيه
مع الارش اقله (قول المصنف ولو حدث عيب لا يعرفه القديم (الابه) لو ظهر تغير علم الحيوان بعد ذبحه فان
أمكن معرفة تغيره بدون ذبحه كفى الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يخالعه فتغيره الرد
هذا حاصل ما أتى به شيخنا الشهاب الملى رجته الله تعالى عليه (قوله غير صحيح) ولو سلم كل من باب علفها

يجوز رد العيب منه وحده اذا ضرر فيه (٣٨٢) وهو أحد وجهين أطلقهما الشنخا وهو الواجب الذي نص عليه الام والبول على واما

عش (قوله يجوز رد العيب الخ) خالفه النهاية والمغني فقالوا: وبعض المبيع في صفقة بالعيب فهو
وانزال المالك من الباقي البائع وان كان المبيع مثلبا بعلى ان المانع اتحاد الصفقة وهو الممتنع خلافا
لبعض المتأخرين بنه على أن المانع ضرر التعيب اه (قوله ناوله) أي النص (قوله والكلام فيما
فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه خلاف لا محذور لا ينافي ما قبل النص الخالفه لاحد
ففيه صحت تنفي المخالفة اه سم (قوله كلامه فيه) أي كلام السبكي في البيع من البائع (قوله لا تنفاه
التفرق الخ) لقبول الاستثناء (قوله وخالفه) أي القاضي صاحبها الخ وقال بامتناع الرد في البيع من البائع
وما فيه مناه أيضا لان وقت الرد لم يرد كما قال وهو الممتنع منه وفيه وأسنى وفي سم قال في الروض وشرحه
وان وروايتا المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبا لاتحاد الصفقة اه ولومات عن ابنين أحدهما المشتري
تعد الرد اذا كان عن رد على نفسه وله الأرض على التركة للبأس من الرد اه قول المتن (ولو اشترى الخ) وكذا لو
اشترى عدلين كل واحد جدي فله رد أحدهما اهني (قوله منها) أي قوله وقبل في النهاية والمغني (قوله
كلمه) أي في تفرق الصفقة من أن العبرة بالو كبل دون المول (قوله أو من اثنين) عطف على من
واحد اه كردى (قوله له) أي لاحد المشتري يرد الربيع وظاهر أنه أن رد على كل الربيع سم على
جاء إلى أن لاحد المشتري يرد الربيع على البائعين معا اه عش قال النهاية والمغني ولو اشترى ثلثين
ثلاثة فكل مشتر من كل تسعة وضابط ذلك ان تصرف عبد البائعين في عدد المشتري من عند التعدد
الحائزين أو أحدهما عند الانفراد في الجانب الآخر فاحصل فهو عدد العقود اه (قوله فانه لا يرد الخ)
بل انما يرد من عيب باطن موجود عند العقد كلمه فالصوره ان العيب باطن الجاهل ان اه رشدي
(قوله له) أي حدوث العيب بين العقد والقبض (قوله لصديق البائع) اعتقه النهاية والمغني (قوله على
الأول) ويكتبه الحلف على في العلم حتى اه بجري (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل اضراره
أنهما متفقان على وجوده في يد البائع الا ان البائع يدعي سببه العقد والمشتري يدعي تأخره عنه فلا وادى
البائع في هذه الصور حدوثه في المشتري فتمت ما تقدم أنه المصدق في شرح مر وقد أخذنا من قدر
قاعدة وهي أنه يجب كان العيب ثبت الرد فاصدق البائع وبحث كان بطله فالصدق للمشتري ولو اختلفا
بعد التقابل فقال البائع في عيب محتمل حدوثه وقدمه على الآفة كان عند المشتري وقال المشتري كان
عندك قال الجلال الباقى أفتيت فيها بان القول قول المشتري مع عنه لان الأصل براءة الممنوع من غرم الوش

(قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه خلاف لا محذور لا ينافي ما قبل النص الخالفه لاحد
تأويل النص الخالفه لاحد شق صحت تنفي المخالفة (قوله أو به) قال في الروض فلا باع بعينه أي بعض
المبيع في صفقة مع وجب العيب ورد ولا أرض لعدم الأساس اه قال في شرحه وقيل له الأرض الباقي
لتمسك الرد ولا يتأخر ودان لا يرد السك كالا ينتظر والالعاب الحادث وصحة في أصل الرضة تبعها
لنقل الراعي عن ع صحح التهذيب وهو ضابط لانه انما ياتي على التعبد باستدراك الغلام لا بعدم
الباس وأما تعدد الرد فانه في الحال كقول باع الجمل فلا ربح له إلى أن قال: وهل قوله كفر باع هذه
ملو باعه للبائع فلا رد وهو ما نزهه المتولي وصححه البغوي الخ اه (فرع) قال في الروض وشرحه
وان ورواها أي أمناه المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبا لاتحاد الصفقة ولهذ الوهم أحدهما نصف
التمن لم يلزم البائع تسليم النصف له اه ولومات عن ابنين أحدهما المشتري تعدد الرد اذا كان رد
على نفسه وله الأرض على التركة للبأس من الرد (قوله له والربيع) وظاهر أنه أن رد على كل
الربيع (قوله ولان الأصل الخ) في هذه العطف فلان العطف عليه لقبول العين والمعطوف للتصديق
(قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل اضراره أنهما متفقان على وجوده في يد البائع الا ان البائع يدعي
سببه العقد والمشتري يدعي تأخره عنه فلا وادى البائع في هذه الصور حدوثه في المشتري فتمت ما تقدم

تأويله بحمله على ثمانية
العائد منه في غاية البعد
لانهم الرضا لا خلاف فيه
والكلام فيه ما به خلاف
ولو ظهر عيبا أحدهما بعد
تلف الآخر أو يبعدهم رد
الباقى الا ان كان البيع من
البائع كقوله القاضي
واعتبه الأسنوي وكذا
السبكي في شرح التنازع
وان تنافس كلامه في
شرح المذهب لا تنفاه
التفسير في المضر حيث
وخالفه صاحب الجواهر
والبغوي (ولو اشترى عبد
وجلين) منهم لادن وكليهما
فبان معينا فله رد نصيب
أحدهما لتعدد الصفقة
بشدة البائع دون موكله
كلمه (ولو اشترى اه) أي
العيب من واحد كفي أصله
كالمشتري غيرهما انفسهما
أو وكليهما (فلا أحدهما
الرد) حصته على البائع (في
الظاهر) له. فدا الصفقة
بتعدد المشتري لنفسه أو
لغيره كلمه أو من اثنين ولا
يصح حل المتن عليه بحمل
الغير عائدا على قوله عبد
وجلين لان هذا لا خلاف
فيها لتعدد بيعه البائع
فصلها فله رد الربيع (ولو
اختلفا في قسم العيب)
واحتل صدق كل (صدق
البائع) في حقه لحدوثه
(بيته) لان الأصل لزوم
العقد وقيل لان الأصل

عدم العيب يدعي بغير علمه ما لو باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يرد ما حدث بعد العقد وقبل القبض فلا وادى
المشتري هذا والبائع قد تم على العقد صدق البائع على الأول كجمله للمتن والمشتري على الثاني بيته

العجب انتهى اه سم (قوله لاحتمال الصدق) الى قول المتزاول يادق النهاية الاقوله فان قلت الخولو
 نسكل وقوله لاحتمال الجواب لا ولا يكلفه وكذا في المعنى الاقوله ولا ترد الى نسكل وقوله ولا ترد الى ثم تصديق
 البائع وقوله وقضية كلامهم لا ولا يكلفه وقوله وفي انه من الى المتن (قوله لا يكره) يعني سر حرج نحو
 سيقا وعصا لا ترحمنا اه سيعبر (قوله لا يكره) فيمنعنا اه سم يعني ان دعوى البائع حدوث
 الاخر عند المشتري عن التوثيق وبجواب بان مراده كفاي بوثوق مقتضى الزمن حيث هو بقطع النظر
 عن الدعوى المذكورة (قوله لا ترد) أي صورة تصديق المشتري فاذا ذكر (قوله كلامه) أي المتن
 (قوله) فان قلت ههنا (لم) قد يقال يكفي في الايراد انه ههنا لم يصدق البائع والامتنع الرد ليثبت حدوث أحد
 العيين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وههنا لم يصدق البائع في جلاله يندفع بجوابه المذكور سم على حج
 وقد يقال مراد المحب ان قول المتن صدق البائع وعلى ذلك في حديثه على معنى صدق البائع من حيث مجرد
 دعوى حدوث العيب بخلاف ما لو نظر الى أمر آخر كقولنا يوجب المشتري باقائه ما على قدم أحد العيين
 فلم يصدق ان البائع لم يصدق كونه مدعي علم بالحدوث لان امتناع تصديق المدعي لو كان مدعي علم
 للاعتراف بقدوم أحد العيين وفي سم على حج ايضا انه مسئلة في فتاوى الجلال السيوطي ورجل باع
 جوارح ما لم يبين المشتري الاقالة فقل بشرط أن تصح على بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما اقاله امتنع من البيع
 فهل يصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل قولنا علمه قبلها ثم حصلت
 الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لا غرض ولا يلزم البيع نانيا وان ذكر الشرط في صلب الاقالة ففسدت الاقالة
 انتهى وظاهره فساده وان قلنا انها قسم انتهى وفرضه الكلام في الجواب لكونه المسؤول عنه والافلا حكم
 لا يتعين به بل مثله غيره اه عش (قوله ولو نسكل المشتري) أي فيما لو ادعى قدم العين فاعترف البائع
 بقدوم أحدهما كما صرح به في شرح الررؤس اه عش (قوله سقط رد المالح) وسقوط الرد ظاهر ان علم ان
 نسكله يسقطه والا فبني على عدم السقوط اه عش (قوله وحديث) أي حين سقوط رد القوي بالتكول
 (قوله في قوله) أي المتن (قوله ولو اشترى ما كان رآه) عبارة المعنى ولو اشترى شيئا كان قد رآه وارأى من
 عينه ثم انابه فقال المشتري قد زاد البائع اه (قوله ثم انابه) أي ثم ان البائع للمشتري بالبيع اه
 رشدي (قوله صدق المشتري) أي بينه اه نهاية ولو نسكل من العين لم يسقط رده ولا رد على البائع فظاهر
 ما مرأى لا فراجع (قوله لان البائع المالح) ولو باعه عصبه او سلمه فوجد في يده المشتري خر اقال البائع
 عندك ما خر اقال المشتري بل عندك ما خر ولو لم يكن كل من الامرين صدق البائع بينه واقفته للاصل
 انه المصدق وفي شرح مر وقد أخذنا من قاعدة وهي انه حيث كان العيب ثبت الرد فالمصدق البائع
 وحيث كان يطله فالمصدق المشتري ولا اختلافا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وموقفا على
 الاقالة كان عند المشتري يوقا المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني أفتيت خه بان القول قول المشتري
 مع يمينه لان الأصل راعة الغنم من غير إرش العيب اه (مسئلة) في فتاوى الجلال السيوطي وحل
 باع عجاير ثم طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط أن تصح على بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما اقاله امتنع من
 البيع فهل تصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل قولنا علمه قبلها ثم حصلت
 الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لا غرض ولا يلزم البيع نانيا وان ذكر الشرط في صلب الاقالة ففسدت
 الاقالة اه وظاهره فساده وان قلنا انها قسم انتهى وفيمنعنا اه (قوله لا يكره) فيمنعنا اه (قوله) فان قلت ههنا (لم) قد يقال يكفي في الايراد انه ههنا لم يصدق البائع والامتنع الرد ليثبت حدوث أحد العيين فلم
 يصدق قول المصنف صدق البائع وههنا لم يصدق البائع في جلاله يندفع بجوابه المذكور (قوله صدق المشتري لان
 البائع المالح) قد يقال في الزيادة عيب وقد اختلفا فيهما ثم قد يقال مسئلة التنا الاختلاف في قدم العيب وحدوثه
 والاختلاف هنا في وجود الزيادة وعدم وجودها (فزع) في شرح مر ولو باعه عصبه او سلمه فوجد
 في يده المشتري خر اقال البائع صرخر عندك وقال المشتري كان خر عندك وأمكن كل من الامرين

لا احتمال صدق المشتري
 ما لا تقطع على الدعاء أحدهما
 كحصة مندلة والبيع
 أس فصدق المشتري بلا
 عيب وكبح طري والبيع
 والقبض من سنة فصدق
 البائع سلا عيب ولو ادعى
 المشتري قدم عين فصدقه
 البائع في أحدهما فقط
 صدق المشتري بيمينه ليثبت
 الرد باقرار البائع فلا يسقط
 بالتكول ودعى إلى المتن
 خلافا من زعمه لان الرد انما
 نشأ من تقاعده وكلامه
 فيما يتعلق به كآثره فان
 قلبهما قد اختلفا في
 الثاني وصدق المشتري في
 قدمه حتى لا يتمتع رده
 قلت تصدقه ليس الاقوله
 جانبه بتصدق البائع له
 على موجب الرقعة تقبل
 ارادته ورفع عنه بدعوى
 حدوث الثاني فالخامل على
 تصديقه باقرار البائع
 لا غير فلم يصدق ان المشتري
 صدق في التقدم على الاطلاق
 ولو نسكل المشتري من العين
 سقط رده ولم ترق على البائع
 لانه لا يثبت لنفسه بعاقبه
 حقا وخبره فقط اظهر ما مر
 أنه يأتي هنام سبق في قوله
 ثم انرضى به البائع الخ ولو
 اشترى ما كان رآه وعينه
 قبل ثم انابه فقال زاد
 العيب وانكر البائع صدق
 المشتري لان البائع يدعي
 عليه عليه وهو بخلاف
 الأصل

ولا ترد عليه هذه أيضا خلافاً لما في زعمنا أيضاً (٣٨٤) لانهم لما مختلف في القدم بل في الزنادقة المستزمنة وهو اتحاد كثر الاختلاف في القدم ناصا

تم تصديق البائع في عدم
القدم انما هو بائع والمشتري
لا يتفرع من ارشاد عادل بائع
بقصصه وطلبه زاعمان
حدوده بديه ثبت بينه لانا
بمنه انما صحت الدفع عنه
فلا تصح لاثبات شي له نظير
ما يأت في الخالف في الجرائع
فالمشتري الا ان لا يحلف
انه ليس بمحدث وكيفية
حلف البائع تكون على
حسب جوابه فلو ان جواب
بلا يلزم في قوله أو بلا رد له
على به حلف كذلك ولا
يكلف التعرض لحدوده
لاحتتمال على المشتري به
عند القبض أو رضاه به
ولو ذكره كاف البينة أو ما
بعته أو ما قضته الاسلام
حلف كذلك ولم يكف
يستحق على الرد ولا يلزم في
قبوله لانه ليس مطابقاً
لجوابه وقضية كالمهم انه
لو اجاب بلا يلزم في قوله ثم
أراد الحلف على انه ما قضيه
الاسلام لا يمكن وهو محتمل
لاحتتمال الجواب الاول علم
المشتري ورضاه به والثاني
تضمن عدمه من انقاض احتمال
وهو كاف هنا ومن ثم لم
يكفر في البين بالوزن بل
اشترطوا كونها على وفق
الدعوى بطريق المطابقة
لا التضمن والاتزام ولا
يكفيه الحلف على نفي العلم
ويجوز له الحلف في البت
اذا اختار خفاً أو أمر البسم
وكذا ان لم يختارها اعتقاداً

من استمرار العقد اه
مغني رباني في الشرع مشله و زاد انهاء ولو اختلفا بعد التنازل فقال للبائع في
عيب يحتمل حدوده وقدم على الاقاله كان عند المشتري أي فلو حدثت عيبه قبله وقال المشتري كان عندك
أي فهو قد جرد الرق بحله ولا شيء لك على قال الحلال للبائع أقنيت فيها ان القول قول المشتري مع غيره أي
فلا يمكن عن البين رد على البائع فيحلف ويأخذ الأرض ما بين يديه من عيب (قوله ولا ترد عليه أي المثل هذه)
أي الصور والمذكورة بقوله ولو اشترى ما كثر أو الخ (قوله لانها) أي البائع والمشتري (قوله المستزمنة)
أي القدم و (قوله وهو) أي المصنف اه عيش (قوله ناصا) هو من متعلق قوله الاختلاف فلا من
متعلق قوله ذكر أي ان المصنف اغماذ كرمسلة ما ذا اختلاف في القدم بالنص بان نص أحدهما في دعواه
على أنه قدم والاخر على خلافه اه رشي (قوله ثم تصديق البائع الخ) مرتب على قول المصنف ولو
اختلفا الخ و (قوله لا تفرع) أي المشتري و (قوله ولو عاد البائع بنفسه) أي تجلوا الخافي من مقتضى العقد أو
تقالا اه عيش (قوله وطلبه) أي البائع الأرض (قوله ثم تبينه) خبران و (قوله لا ينعين الخ) علة
لقوله لا تفرع اه عيش (قوله فلا تصح لاثبات شي الخ) قضيت أتم الاثباته الأرض وان لم يحلف
المشتري أنه ليس بمحدث فانظر مع قوله فله المشتري الا ان لا يحلف الخ اه رشي وبأي آ نفاعن عيش
ما يرد فيه الاشكال (قوله في الخالف) بالخاء المعجمة اه عيش (قوله الا ان لا يحلف الخ) فلو كان يمكن
البين حل بحلف البائع أم لا رد يكتفي بالبين السابقة في نظر والاقر بالاول لان عينه الاول دفع الرد وهذه
اطلب الأرض فالقصد من كل منهما غير المقصود من الاخرى اه عيش قول المتن (على حسب جوابه)
بغض السب أي مثل جوابه نهاية ومعنى قال عيش هذا بيان للعارد من الحسب بالغرض والاختار لكن علة
بحسب ذلك بالغرض أي على قدر موعده انتهى اه (قوله ولو ذكره) أي ذكر علة أو رضاه اه عيش
(قوله أو ما بعته) عطف على قوله لا يلزم الخ اه كردى (قوله أو ما قضته الخ) طاهره أن الاقتصار على
ما قبله يكتفي في الجواب والحلف والظاهر خلافه فكان الاول الاقتصار على قوله أو ما قضته كالمغني أو
التعريض بالواو بدلاً و (قوله وهو محتمل) وليس كذلك اه نهاية لأنه لا غلط على نفسه عيش عبارة
سم أقول هذا الاحتمال رد المغني والنقل أما المغني فلا زاد أراد الحلف على ما ذكر فقد أراد التعلق على
نفسه فكيف لا يمكن منه أو ما النقل فقد صرحوا في الدعوى بان المدعي علمه بالضاف الى سبب كافر مثلك
كذا وأطلق الانكار في جوابه كلاسحق على شياً أو لا يلزم في تسليم شيء اليه ثم أراد الحلف على نفي السبب
جاء والظاهر أن الشارح لم يستحضر هذا الذي قرر في الدعوى والما الاقتصار على ما قاله هنا ولتر كذا
فتأمل اه (قوله ولا يكفيه) عبارة المغني ولا يكتفي في الجواب والحلف ما علة هذا العيب عندى اه زاد
عيش وهل يكون اشتغاله بذلك مسقطاً للرد أم لا فيه نظر والاقر بأن يقال ان كان شاهداً بذلك لا يكون
مسقطاً لرد فله تعين جواب صحيح وحلف علمه بان كان عالماً سقط عنه اه (قوله الا شهادة على شهادة
الخ) أقدم أنه لا يشترط رجل وامرأتين ولا شاهدين وعين وفان المقصود من ثبوت العيب ما دار البسمع وأطلب
الأرض وكلاهما ما يتعلق بالمال وهو يثبت بما ذكر (قوله فان فقدت) أي في محل العقد فانفق على
مسافة الدعوى لان الشاهد لا يلزم ما لحضر مما زاد على ذلك اه عيش (قوله ولا يثبت العيب الخ) عبارة
فالمصدق البائع بينهما لو افقته الاصل من استمرار العقد اه (قوله وهو محتمل) أقول هذا الاحتمال رده
المغني والقل أما المغني فلا نه اذا أراد الحلف على ما ذكر فقد أراد التعلق على نفسه فكيف لا يمكن منه وأما
النقل فقد صرحوا في الدعوى بان المدعي علمه بالضاف الى سبب كافر مثلك كذا وأطلق الانكار في جوابه
كلاسحق على شياً أو لا يلزم في تسليم شيء اليه ثم أراد الحلف على نفي السبب ما علة هذا العيب عندى اه وحلف
كأجاب في شرحه لمطابق الحلف الجواب فان اجاب بنفي السبب حلف على أنه بالاطلاق كذلك ولا يكلف
التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفي سبب اه وعبارة شرح الهجوت لو حلف بعد الجواب على نفي الجملة
جاء كالمغني الروضة كالمسألة من البغوي من غير انكار اه والظاهر أن الشارح لم يستحضر هذا الذي

صدق البائع وصدق المشتري بمعنى عدم تقصير في الرد وفي جهله بالعيب ان لم يكن نفعه عليه عند الوفاء ولا قطع انقصه البائع وفيه ان ما را به غير عيب وكان يحق عليه مثله وفي انه انما رضى بعيبه لانه ظنه (٢٨٥) العيب الغلاني وقد بان خلافه وان كان

المعنى والاشي ولو اختلفا في وجود العيب اوصفة هل هي عيب او لا صدق البائع بمعنى ان الاصل عدم العيب ودوام العقد هذا اذ لم يعرف الحال من غيرهما فان عرف من غيرهما فلا يمين قول عدلين عاقلين بذلك كما جزمه القاضي وغيره وتبعهم ابن المقرئ وقيل يكفي كقوله البغوي واحد اه (قوله صدق البائع) أي بعينه نهاية ومعنى قال عرش قوله صدق البائع الخ أي ظاهره ان الرد وهل المشتري القسح بما اذا كان حقيقا لا لو اه (له اذ لم يقسم) أخذ الارض أيضا لا في نظر الاقرب فحكما اما الاصل القسح فيلوجود مسوغه باطنا واما الارض فلا نه لما تذرده على البائع بخلافه فزلة عيب حادث ينجم من الرد القهري ويحتمل في الثاني قسح أخذ الارض لانه حيث تمكن من القسح والتصرف فيه من باب القهر جعل كالقادر على الرد هو حيث قدر على البيع واخذ الارض من البائع ولو بالرضا بل ان تعامل من البائع على أخذ الارض لعرضه بالبائع ولا رد له بصعوبة سبقت خبارة علم بقصد الصلح اه (قوله ويحتمل الخ) اعلمه هو الاقرب (قوله ولا يقطع) انفسه صدق البائع هل يلاعن اه سم وتقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولها ان يبيع ما يبيع عدم الدين وعن عرش التصريح بذلك (قوله وكبر الشجرة) أي كبر ما شهد كتمها وانما قلنا خشبها وحدها اه عرش (قوله ولو جعل باحوا) وثاقا لظاهر اطلاق النهاية والمقني عبارة الجرحى ولا فرق بين ان يكون باحوا ولا يعلل ولا في القسار والصلح كالمصلحة من حيث انه لا شيء في نظيره اقل في التبايع في الرد كالمصلحة من حيث انه لا يجرى بهما في الردفه الامساك وطلب الارض كذا قاله شيخنا تأمله في قايه على الجلال اه (قوله الفرق الاثني) أي بعد قول المصنف لا يظهر (بينهما) أي بين ما هنا وما في القاس اه كرى (قوله لتعذر انفرادها) ولان الملك لا يتجدد بالقسح فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد نهاية ومعنى قال عرش قوله مر كالعقد أي كأنها باقية في الملك العقد اه (قوله في الثالث الخ) دفعه ما قد يتوهم انهم ان الله عليه لكونها ناشئة من نفس البيع فكانت باقية بمقوله سم قال شيخنا الشهاب الرمي ان الرابح ان الصوف والبن كالجمل انتهى أي فيكون الحاد للمشتري وما انفصل قبل الرد ام لا ومثلهما البعير كاهو ظاهر انتهى ويرجع في كوننا بن حادنا اورداء المني هو تحت بدو والمشتري فيقول قوله فيه يمينه وكذا يقال في الصوف اه عرش (قوله خلاف تلك) أي الثالث من ذلك الاصول فكان الاولى ان تذكر كذا خبره قوله منها لا أي (قوله وحري جمع الخ) اعلمه النهاية والمعنى وثاقا للشهاب الرمي (قوله مطلقا) أي حرا لا (قوله بصدق ذوالد) أي في القدر الذي طال (قوله وان ذلك) أي التنازع اه كرى (قوله وعلى هذا) أي قوله لا رد ما دام تنازع (قوله مقسدا مال الخ) أي من الصوف اه كرى (قوله عينا) أي قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لا رد الارض الى ان قول المتن (كالدولد الاجرة) أي ذكب الرقيق وكذا رد حده أي الرقيق وما وهبه فقبله وقبضه وما وهبه به فقبله ومهر الجارية اذا وطئت بهتو جمع المصنف بن الوليد والوجه ليعرفك انه لا فرق في عدم امتناع الدين ان تكون من نفس المبيع كالولد ام لا كالأجرة خلافا لابي حنيفة وانما قيل للمتن ومن نفس المبيع بالوجه بخلاف الشجرة وغيره ليعرفك اننا نابق له وان كان من جنس الاصل خلافا لما لا يمتنع (قوله ولا يملكه الا المشتري) يعني (الخ) وماله ولا الهبة الذي يستغن عن الدين اه عرش (قوله لان تعذر الدالخ) يتناول هذا فانه يخرج عن ملكه لا يستحق الارض لان كان عود المبيع امتناعه دفعه ففساده انما لا يستحق الارض لان كان رد المبيع بهد غير الولد اه عرش (قوله بامتناعه) أي الرد اه عرش والاولى أي التفريق وكذا الضمير الموصوب

المعنى والاشي ولو اختلفا في وجود العيب اوصفة هل هي عيب او لا صدق البائع بمعنى ان الاصل عدم العيب ودوام العقد هذا اذ لم يعرف الحال من غيرهما فان عرف من غيرهما فلا يمين قول عدلين عاقلين بذلك كما جزمه القاضي وغيره وتبعهم ابن المقرئ وقيل يكفي كقوله البغوي واحد اه (قوله صدق البائع) أي بعينه نهاية ومعنى قال عرش قوله صدق البائع الخ أي ظاهره ان الرد وهل المشتري القسح بما اذا كان حقيقا لا لو اه (له اذ لم يقسم) أخذ الارض أيضا لا في نظر الاقرب فحكما اما الاصل القسح فيلوجود مسوغه باطنا واما الارض فلا نه لما تذرده على البائع بخلافه فزلة عيب حادث ينجم من الرد القهري ويحتمل في الثاني قسح أخذ الارض لانه حيث تمكن من القسح والتصرف فيه من باب القهر جعل كالقادر على الرد هو حيث قدر على البيع واخذ الارض من البائع ولو بالرضا بل ان تعامل من البائع على أخذ الارض لعرضه بالبائع ولا رد له بصعوبة سبقت خبارة علم بقصد الصلح اه (قوله ويحتمل الخ) اعلمه هو الاقرب (قوله ولا يقطع) انفسه صدق البائع هل يلاعن اه سم وتقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولها ان يبيع ما يبيع عدم الدين وعن عرش التصريح بذلك (قوله وكبر الشجرة) أي كبر ما شهد كتمها وانما قلنا خشبها وحدها اه عرش (قوله ولو جعل باحوا) وثاقا لظاهر اطلاق النهاية والمقني عبارة الجرحى ولا فرق بين ان يكون باحوا ولا يعلل ولا في القسار والصلح كالمصلحة من حيث انه لا شيء في نظيره اقل في التبايع في الرد كالمصلحة من حيث انه لا يجرى بهما في الردفه الامساك وطلب الارض كذا قاله شيخنا تأمله في قايه على الجلال اه (قوله الفرق الاثني) أي بعد قول المصنف لا يظهر (بينهما) أي بين ما هنا وما في القاس اه كرى (قوله لتعذر انفرادها) ولان الملك لا يتجدد بالقسح فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد نهاية ومعنى قال عرش قوله مر كالعقد أي كأنها باقية في الملك العقد اه (قوله في الثالث الخ) دفعه ما قد يتوهم انهم ان الله عليه لكونها ناشئة من نفس البيع فكانت باقية بمقوله سم قال شيخنا الشهاب الرمي ان الرابح ان الصوف والبن كالجمل انتهى أي فيكون الحاد للمشتري وما انفصل قبل الرد ام لا ومثلهما البعير كاهو ظاهر انتهى ويرجع في كوننا بن حادنا اورداء المني هو تحت بدو والمشتري فيقول قوله فيه يمينه وكذا يقال في الصوف اه عرش (قوله خلاف تلك) أي الثالث من ذلك الاصول فكان الاولى ان تذكر كذا خبره قوله منها لا أي (قوله وحري جمع الخ) اعلمه النهاية والمعنى وثاقا للشهاب الرمي (قوله مطلقا) أي حرا لا (قوله بصدق ذوالد) أي في القدر الذي طال (قوله وان ذلك) أي التنازع اه كرى (قوله وعلى هذا) أي قوله لا رد ما دام تنازع (قوله مقسدا مال الخ) أي من الصوف اه كرى (قوله عينا) أي قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لا رد الارض الى ان قول المتن (كالدولد الاجرة) أي ذكب الرقيق وكذا رد حده أي الرقيق وما وهبه فقبله وقبضه وما وهبه به فقبله ومهر الجارية اذا وطئت بهتو جمع المصنف بن الوليد والوجه ليعرفك انه لا فرق في عدم امتناع الدين ان تكون من نفس المبيع كالولد ام لا كالأجرة خلافا لابي حنيفة وانما قيل للمتن ومن نفس المبيع بالوجه بخلاف الشجرة وغيره ليعرفك اننا نابق له وان كان من جنس الاصل خلافا لما لا يمتنع (قوله ولا يملكه الا المشتري) يعني (الخ) وماله ولا الهبة الذي يستغن عن الدين اه عرش (قوله لان تعذر الدالخ) يتناول هذا فانه يخرج عن ملكه لا يستحق الارض لان كان عود المبيع امتناعه دفعه ففساده انما لا يستحق الارض لان كان رد المبيع بهد غير الولد اه عرش (قوله بامتناعه) أي الرد اه عرش والاولى أي التفريق وكذا الضمير الموصوب

قرر وفي العداوى والالاق تصر على ما قاله هنا ولتر كمراساة تامل (قوله صدق البائع) هل يلاعن (قوله وحري جمع على ان نحو الصوف الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان الرابح ان الصوف والبن كالجمل اه (٢٩) - (شروا في ان قاسم) - (رابع) حاد على هذا يجعل قول السبكوي قد يقع زاع في عدمه امارا لكل منهما وهو جع مانع من الرد (الزاد في المصلحة) عينا وتقتصر كالاولد والاجرة لا تمنع الرد جملة مقتضى العيب نعم ولما لا المصلحة على منع الرد بناء على ما مر من حجة التفريق بينهما فيجب الارض وان لم يحصل لأن لا تعذر الرد بناء على

فلو لم الرضا صبره كاللأوس منه (وهي ٣٨٦) (المشتري في المبيع والبايع في الثمن (ان رد بعد القبض) الحديث الصريح ان رجلا باع

فصبره والحرور في منمو (قوله مع الرضا) أي رد البائع قول المتن (وهي المشتري) عبارة للمنهج وهي
 لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتروا باع وان رد قبل القبض لانهم افرعوا على ملكه انتهى اه سم
 قول المتن (ان رد) أي المبيع في الاولى والثمن في الثانية نهاية ومعنى قول المتن (رد القبض) سوله أحدثت
 قبل القبض أم بعده نهاية ومعنى (قوله الحديث الصريح) أي وقبض على المبيع الثمن اه معني
 (قوله يخرج) أي يحصل (قوله ما ذكر) أي ضمان ماله لا الاشتراء اه عش (قوله نخرج البائع
 الخ) أي يخرج بالرد المذكور البائع قبل القبض والغاصب أي فلا رد على الخيران كالم البائع قبل
 قبض المشتري والمبيع منه والغاصب لو وقع التلف فحده الضمان عليه وليس له انخراج والفوائد (قوله
 فلا عك الخ) أي كل من البائع المذكور والغاصب (قوله لانه الخ) تعليل للخروج (قوله لانه لو وضع الخ)
 يعني أن وجوب الضمان فيما ذكر ليس لكون المبيع والمقبوض ملكا كان ذكر بل لو وضع يده على ملك غيره
 وهو المشتري والمقبوض منه (قوله بطر بعض مضمين) وهو الشراء اه عش أي والغصب قول المتن (وكذا
 قبله في الاصم) قال الزركشي لانما أحدثت في ملكه كبايعه القبض والثاني المنع المفهوم اخذت انتهى
 اه سم (قوله أي البهية) الى قوله ولو جعفي الغني وكذا في النهاية الاما باقى جهل الحل قول المتن (حاصل)
 أي وهي معينة ثلاث نهاية ومعنى أي أو لئمة وتقابلا أحدث العيب بعد العقد وقبل القبض اه عش
 وقال الرشدي أدخل بقوله مثلا اذا اشتراها مسلمة ثم طر العيب قبل القبض ولا يصح ابطال ماله كل ان ارد
 بخيار المجلس أو الشرط مثلا لانه باياد السبايع قول المصنف السابق لانتم الرد اه قول المتن (فانفصل الخ)
 ولو انفصل قبل القبض اقل البائع حبسه لاستثناء الثمن وليس للمشتري بيعه قبل القبض كلمة اه معني
 (قوله أو كان جاهلا الخ) ضعه بموالمعتمد أنه اذا نفقت أمه بالولادة لا رد مطلقا على الحل أو جهله اه عش
 عبارة سم في بحثان أحدهما رد على هذا أن الحل يتزايد شأنا فهو كالرضاء أو كذا من عند المشتري
 فالجدة أنه لارده مطلقا والثاني ذكر هنا تفصيلا ذكره في شرح قول المصنف السابق الآن يستند الى
 سبب متقدم الخ اه وقوله والثاني الخ في البصري مثله (قوله وان نفقت بالمصالح الخ) نه عليه الاستنوي
 وغيره واعترض بان الصواب اطلاق الشفان هنا من عدم الفرق أي في عدم الردين حالة العدم وحالة الجهل
 وان كان النقص حصل بسبب عيب عند البائع وهو الحل وبقوله وبين القتل بالرد السابقتا القطع
 بالجناية السابقة الخ اه نهاية قال الرشدي قوله مر واعترض بان الصواب الخ أي فالجواب أنه يتعين
 نصو المتن بما ذكرنا من نقص بالولادة أصلا اه وقال عش قوله مر من عدم الفرق الخ معتمد خلافه
 لمخ اه اي والغني (قوله لان الحل الخ) معتمد اه عش (قوله رد على الحل) قد مر انه ليس بقيد اه
 عش (قوله ولو قبل القبض) ظاهره ولو في زمن خيار المشتري بل ولو نفع بموجب الشرط وهو كذلك
 وبه حيث حدثت بعد انقطاع خبر البائع ان كان والا فهو له وان تم العقد للمشتري كما قدمناه اه عش
 (قوله فان الولد للمشتري) و (قوله الا في قال الراوي وغيره الخ) ظاهره هذا السلام أنه بعد الوضع
 رد هاهو بميلك الولد لانه ما كنهه وندبستشكل في ولدا لا كمنه ما رد بالتفرق المنتفع بل وفي ولد غير الزرع
 التفرق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الزرع الآن يجب باعتقار ذلك هنا كون ملك المشتري لذلك فقربا

غلاما واستعمله مدة ثم رأى فيه عيبا وأراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم انخرج البائع بالضمين ومعه نان ما يخرج من المبيع من غلة فحاشة تكون للمشتري في مقابلة النانو تغدا كان من ضمنه أي ثلثه على ملكه فالمراد بالضمان الخبر الضمان المعتبر بالمال اذا كان مالا ذكره البائع له صلى الله عليه وسلم وهو ما ذكره فقط نخرج البائع قبل القبض والغاصب فلا عك فوائده لانه لا ملك له وان ضمنه لانه لو وضع يده على ملك غيره بطر بقى مضمين (وكذا) تكون ان يادته ان رد (قبله في الاصم) بناء على الاصم ان الفسخ وقع العقد من حينه لا من أصله (ولو باعها) أي البهية أو الامن (حاصل ما انفصل الخ) ولم تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلا بالحل واستمر جهله الى الوضع وان نفقت به المهر ان الحادث بسبب متقدم كالمتقدم (رد لانه) الحل بطر ببقائه منقطع من الثمن (معها في الاظهر) لو جسد المتقضى بالبايع بخلاف ما اذا نفقت بموالمعتمد بالحل فلا رد هاهو بل لانه الارش كسائر العيوب الحادثة ونخرج بباعه لانه ماله باعها ما لا تخلف ولو قبل القبض فان الولد له مشتري

بخلاف نظيره في الفاس
فان الولد البائع والفرق ان
سبب الفسخ هناك نشأ من
المشترى وخبره كونه توكيداً
الثنى وهنسان البائع وهو
نظير العيب الذي كان
موجوداً عندئذ قال الماوردي
وتبره للمشتري حبس الام
حتى تضعه وحل الام بعد
القبض غنغ الرد القهري
لانه عيبها وكذا حل
غيرها ان تقتضيه ونحو
البعض كالحل في انفس
ماله كانت بعد سداد فانه
بردها جزاً والطلع كالحل
والتيار كالموت فلو طلعت
في يده ثم ردها بسبب كل
الطلع للمشتري على الاوجه
(ولا يصح الرد الاستفاد)
قبل علم العيب من المشتري
أو غيره المبيع ولان
البائع وتبره لثنى اجاباً
(ودعه للثب) كالاتخدام
وان حرمه على البيع
لكونه بائناً نعم ان كان
ربها بان سكتة طائفة
اجنبى والطلاق الزنا على
هذا بجزء كالميراث في أول
العقد منع لانه عيب حدث
(واقضاض) الامه بالغاه
والقاف (البكر) المبيعة
من مشترى وتبره بغير زوال
بكرتها ولو بوثبة (بعد
القبض نقص حدث)
فبيع الرد الماستند لسبب
مقدم حله المشتري كالمير
(وقيله جنابة على المبيع
قبل القبض) فان كان من
المشتري منع رده العيب ثم ان قبضه مالاً العين بكمالها وان تلفت قبل قبضه من الثمن

لا اختيار بأوبان الملك والرخص قبل الانفصال ولا تفرق حتى حدت ولا يضر حصوله بعد القبض ورتوى
الرض وشرحه ما حمله أن الحلال الحادث بعد العقد قبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفرق
وتعين الارش على الاصم وان لم يفسد قبل بخلاف الحادث بعد القبض فحدثه حيث منع العقد في الامه
مطلقاً وفي غيرها ان نقتض أي وأبنا التراضي فهو رأي لم ينفصل حل الامه والامتنع التفرق أي أضافاً
تقدم اه سم (قوله بخلاف نظيره في الفاس) أي فبالواشترى عينا مخر عليه قبل دفع ثمنها وقد حلت
في يده فاذا رجع البائع فيها تبعها الحلال اه عش (قوله قال الماوردي الخ) ولا يصح التفرق بعد
الوضع الحاصل عند البائع بعد الرد لانه لم يحصل بالرد وانما هو طارئ عليه وهذا كالمصرح في أنه ذلك أي
حبس الام بعد القبض وعلوم أن مؤنثا على البائع اه عش (قوله والمشتري حبس الام حتى تضعه)
والمؤنث على البائع واذ لم يحبسها ولو وجب على البائع رده الموقوف ولان الامه قبل التبره لا تختلف
المالكين فان لم يقع الرد قبل الولادة امتنع ولا الارش عا لخلي قوله بانخذ اذا انفصل أي ولو قبل الاستفتاء
عنها وليس هذان التفرق المحرم لان الفرض أن الغنص وقع قبل الوضع في وقت أخذ الولد لم يحصل
تفرق لا تختلف مال بينهما وقبل الانفصال لا تفرق أي اذ هو انما يكون بين الام وفرعها لا بينهما وبين حلها
انتهت اه بجري (قوله ان تقتضيه) لم يقد به في الامه لان من شأن الحلال فيها أن يؤدي الى ضعف الام
ولانه يؤدي الى الطلوع وهو ملحق بالامراض الموقوفة اه عش (قوله كالحل) أي فكون للمشتري
في غير مسئلة الفاس حيث رد قبل انفصال اه عش أي بالاول هنا ارد به دانه فانه (قوله مال كانت
بعد الخ) أي وقت الرد كالشراء اه عش (قوله بردها) أي مع حلها (قوله في يده) أي المشتري
(قوله كان الطلع للمشتري) أي وان لم يتأخر اه عش (قوله على الاوجه) أي عند اه عش
قول المتن (ودعه للثب) أي ولو في الدر ومثل هذه التوسط البكر في درها فلا يصح الدر على العيب
لحج اه عش قال النباه والمشتري وطاعوا راعهم بقا بكارها كالمير اه أي فلا يمنع الرد ما لم تكن
طائفة أنه ينبغي عش (قوله كالاتخدام) أي فبأساطبه (قوله امتنع) أي من الرد قول المتن (واقضاض
البكر) مبتدأ خبره قوله نقص اه نهاية (قوله ولو بوثبة) أي ونحوها اه نهاية زمان الحش عش
(قوله لسبب مقدم الخ) كالأوجه ومنسأه بقاء الوأزال شجر به عمرو بكاره بغيره يذ يذ بغيره بدوآزال
ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع ودها وعمل الولد لانه ملكه وقد يستشكل في ولها لا دمية لزوم التفرق
المعتمد في رد البائعها في زوم التفرق قبل الاستفتاء عن العين بغير الخ لا أن يجب باعتقاده ذلك هناك يكون
ملك المشتري كذلك فخر بالاختيار بأوبان الملك والرخص قبل الانفصال ولا تفرق حتى حدت ولا
يضر حصوله بعد القبض ورتوى فلي تأمل وفي الرض وشرحه كذا أي للمشتري والامه انفصل الحادث به د
العقد ثم قال في الرض ويحرم التفرق بينهما بالرد للمعاقلة وبين في شرحه أن الاصم امتناع الرد وتعين
الارش ثم قال في الرض واذا جلت أي بعد الشراء قبل القبض ورتب العيب ساداً لاوله للمشتري اه وفيه
تصريح بوزوم الحل حال الحلو وان كان فيه تفرق قال في شرحه واذا قلنا الحلال هنا للمشتري قال الماوردي
وغيره فله حبس امه حتى تضع اه ثم قال في الرض وكذا بعد القبض أي وكذا اذا جلت به رد القبض
يكون للمشتري ولو كان حل الامه بعد القبض غنغ الرد وكذا غيرها ان تعبر به اه وحصل ذلك
تري ان الحلال الحادث بعد العقد قبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفرق على الاصم وان لم يفسد
جاء بخلاف الحادث بعد القبض غنغ الرد ثم غنغ الرد في الامه مطلقاً وفي غيرها ان نقتض أي وأبنا
بالرضا فيه ورأي ماله ينفصل حل الامه والامتنع التفرق أي أخذاً بما تقدم فان قلت ما ذكرته في قول
الرض انها اذا جلت قبل القبض ورتب بالعب ساداً لكان الولد للمشتري من ان قبضه نصبر بمحاجو الرد
وان كان فيه تفرق بيني على ان كلام الرض في حل الامه أيضاً وهو ممنوع لجزأ أن يكون في حل
الهيته فاقوله بعده وكذا بعد القبض لكن حل الامه لا يصح في أنه أراد أن لا يملك الامه كالمال لا ينفق

بكره تجار به غير وبتدا المشتري اه عش (قوله قدر ما نقص الخ) أى بنسبة ما نقص لنفس قدر ما نقص
اذن يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي أن يكون المراد سم على ج اه عش (قوله وأجاز
هو البيع فله رد هابه) الظاهر أن المعنى أنه اذا علم باقتضاض غيره فان فسخه فذل الثمن أجاز ثم علم العيب القديم
فله الرد به و يبقى الكلام فيما اذا علم ما معا فله به تخصيص اجازه بعيب الاقتضاض والفسخ بالا تحريفه
نظر سم على ج قول قاس قول الشارح مر وهو محمول على ما إذا لم يبلغ علمه أى العيب القديم الباعد
اجازته اه ان فسخته بأحدهما وإجازته فى الآخر يسقط خياره لكن قضيتما من أنه لو استقبل بالرد
بعيب فخير عن إثبات كونه عيما فانتقل الرد بعيب آخر لم تنتع عدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الرد بأحد
العيبين اه عش ولعل الأقرب عدم السقوط كالمحتمل مقتضى المسلك الشارح (قوله ففسد) أى على
المشتري حيث أجاز اه عش عبارة العيبرى ومعنى كونه هدراته اذا أجاز المشتري البيع أخذها وفتح
بها من غير ثمن وان قسم أخذت منه كله وقوله لزمه الأرض ويكون لمن استقر ملكه على المبيع فان أجاز المشتري
فله والافلاطع اه (قوله ان لم يسطر) كأن أجازها بغيره وود (قوله الا لزمه) أى الأجنب اه عش (قوله
هو المشتري) هذا واضح اذا لم يكن فى خيار البائع وحده أو خيارهما وفسخ العقد فان كان البائع وحده
فينبى أن يكون له من ذلك المهر ماعد الأرض مطلقا وكذا قدر الأرض أيمان فسخ لان ذلك القدر يدل بعض
المبيع وان كان لهما وفسخ فينبى أن يكون ذلك جمعه للبائع عناف اه بعيبرى (قوله استحق البائع منه
الخ) أى من المهر قدر الأرض ان كان المهر أكثر من الأرض فان تساوا أخذها البائع ولاشئ للمشتري وان
زاد الأرض على المهر وجبت الأرض على المشتري لان العيين من ضمانه اه عش وقوله وان زاد الأرض
على المهر لافاضه نظر ظاهر فان المبيع قبل القبض من ضمان البائع لا للمشتري (قوله فى الغصب) بان غصب
زاد ما عرو ووطنه بغير زنا مهنا (قوله والديان) بان تعدى شخص على حره أو زال بكارهنا أو طعمه كره
اه بعيبرى (قوله بان ملك المالك هنا ضعف) كل واحد أضعفه أنه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما
هو الفرض سم على ج اه عش (قوله بخلافه ثم) أى فى الغصب والديان أى كرى أى والبيع الفاسد
(قوله ولها) أى لقوة المالك (لم يفرقوا) أى فى الغصب والديان أى فى مجموعهما ولا فى الفاسد فى الأمانة
والديان فى الحرمة تأمل (قوله بين الحرمة) المراد باللك القوى فى الحرمة ملكه المنقصة نفسها ولا فاسدة ولا ثلثا
(قوله كفى النكاح الفاسد) والاعتد وجوب مهر بكر فقط فى النكاح الفاسد كنهنا عش وعدائى ومعنى
(قوله وان البيع الفاسد الخ) والحاصل أن ما هنا اذا نظر السمع الغصب والديان يفرق بالقوة والضعف
واذا نظر السمع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وعدمه اه زيادى ويظهر بل آخر كلام الشارح
كالمصرح فيه أن الفرق بين ما هنا وبين المبيعة بالبيع الفاسد بقوة المالك وضعفه أيضا وأما قول الشارح وان
البيع الفاسد الخ فليان الفرق بين البيع الفاسد وبين الغصب والديان فقط (قوله بخلافه) أى الاقتضاض
(ضمائر) أى فى الغصب والديان والبيع الفاسد (قوله ووجه) أى الفرق بين نحو الغصب وبين البيع
الفاسد به ما يندفع قول سم قوله ووجه وقوله بسببجر بان الخلاف يماثل كل منهما اه فانه مبنى
على ما هو ظاهر السببان من أن مرجح ضمير وجه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد (قوله بان الجهة
المضمنة هنا) أى فى البيع الفاسد (قوله بسببجر بان الخلاف فى الملك) لان أبا حنيفة يرى حصول الملك

قدر ما نقص من قيمته أو
من غيره وأجاز هو البيع
فله رد هابه ثم ان كان المزيل
البائع أو أفة أو زجر واجبه
سابق فهدر أو أجنبى لزمه
الأرض ان لم يسطر أو كانت
زائنية واللازمه مهر بكر
هناها فقط وهو المشتري
ما لم يفسخ ولا استحق البائع
منه قدر الأرض وفرق بين
وجوب مهر بكرهنا ومهر
ثيب ولوش بكاره فى الغصب
والديان ومهر بكر ولوش
بكاره فى المبيعة بغير فاسد
بان ملك المالك هنا ضعف
فلا يحتمل شيئا بخلافه
ثم ولهذا لم يفرقوا بين
الحرمة والأمانة وان البيع
الفاسد وحده فسد عقد
اختلف فى حصول المالك به
كفى النكاح الفاسد بخلافه
فهيما ووجه بان الجهة
المضمنة هنا لما اختلفت
بسبب جى ان الخلاف فى
الملك لم يلزم عليه

ايحاب مقابل البكارة من حين اذ انزل جليلهم البكر وطه الشهب لانه استمتع بها بكر الارش البكارة زالة الخلد تحذفه الغصب فانها واحدة فلو اوجبت مهر بكر لضاعف غرم البكارة من حين جهة واحدة فهو ممتنع فاندفع ما قال الغاصب الذي لم يتخلف في عدم ملكه اولى بالغلبة من ان تخلف في ملكه * (فصل في القسم الثاني ودوا الثغر بالثغر بالثغري * ٣٨٩) او غيرها (التصريح) من مري المنة في الخوض جمعه وجوز

الشافعي رضى الله عنه ان يكون من الضر وهو ال بيع واعتبره ابو عبيدة بانه يلزمه ان يقال صرة او صرة لا صرة وليس يصح له انهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقبولون أحدهما الثاني كافي دساها اذا غلبه دساها (حرام) لا يبيح الصحيح منها وهي ان تربط أخلاق الجبهة او يترك حلها مقبل ببيعها حتى يحد مع اللين فيقبل المشتري غرامة لبها فزيد في اللين ولا فرق في التصريح بين مريد البيع وغيره ومن قد بذل ما مراده حيث لم يضر البهيم (تثبت انذار) للمشتري كافي الحديث الصحيح (على الفور) كارد العيب وقضه كلامه انه يقتصر وان استمر لبها على ما أشعرته به التصرية والذي يتبعه خلافه وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ومن ثم قال أبو حامد لوجه الغار هنا وان تارة لا انذرى بانما كان على خلاف الجيلة لا فرق بدوامه أو تصرف بنفسه أو لغيره حلها وهو الوجه من وجهين أحدهما ما ورعته أيضا الاذرى وقال انه فضية

بالبيع القاعدان تلف المبيع عند المشتري منه ثلثين عنده اه يعبري (قوله اعجب مقابل البكارة الخ) أي من جهة واحدة بل من جهتين اه كرى (قوله وطه الشهب) ينشئ أنشره بان لا يكون زمان جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر و (قوله مهر كرى) أي ممر ارض البكارة اه سم * (فصل في التصريح) * (قوله او غيرها) أي كبس الفتاة الى أخوانها (قوله وليس في محله الخ) أي عليه فيكون أصل مصرة مصرودا بل لو ان الراء الاخيرة انفا كراهة اجتماع الامثال اه عش (قوله الفا) الاولى يا قول المتن (حرام) قال سم على المنهج وينشئ أن يكون كبيرة فله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منها انتهى قال في الزواجر الكبيرة الثالثة والسعون بعد المائتين في البيع وغيره كالتمرية ثم قال وضابط الغش الحرمان أن يعلم ذوا السعتم نحو بائع أو مشتري فربما اشالوا طالع عليه مريد أخذها ما أخذها بذلك المقابل فيجب عليه ان يعلم به ليحل في أخذه على مصرة أو يؤخذ من حديث وائده وغيره ما صرح به أصحابنا انه يجب اضافي اجبي علم بالسلعة عيبان يتصرف مريدا أخذها وان لم يسأل عنها كما يجب عليها اذا رأى انسانا يعطى امرأته لم يعلم به عيا ورواها انما يري ان يتطاولا خر لهما له او صدقا وقرا فاعتقوا ولم يعلم باحد ما عيبان يتصرف به وان لم يستشر به كل ذلك اداء لفصحة لما كد وجوبها لخاصة المسلمين وعامةهم انتهى اه عش عبارة المتعجب يجب على البائع ان يعلم المشتري بالعيب ولو حدث بعد البيع وقبل القبض فانه من ضمانه بل وعلى غير البائع اذا علم بالعيبان بينهما يشتر به سواء كان المشتري مسلما ام كافرا لانه من باب النصح كالعيب في ذلك كما يكون تدليس اه قال السدعي يتردد النظر في ماله الجاني عند ادائه مال البيع من غير موافاة بينهما فهل يحرم عليه لانه اضار بالمشتري وتدليس الاقر ينهم اه (قوله لا يبيح) الخ قوله و يمين في النهاية والغي الاوله وقيل من التفرق وقوله او غيرها الى المتن (قوله غرامة لبها) اي كثرته (قوله بين مريد البيع وغيره) حاصله انه عند اداء البيع يحرم وان لم يصل الى حد الاضرار لوجود التدليس وعندنا انها لا بد في التصريح من الضر اه سديع (قوله ومن قد بذل) كقول فيصام له في تصرفها اه رشدي (قوله للمشتري) اي حيث كان حالها حالها ثم علم بعد ذلك نهائية ومعنى قال عش قوله حيث كانت حالها خارج به العلم فلا خيار له وعليه فلو ظنهم صرا فبانت كذلك ثبت له الخيار على ما مر فحين اشترى امته ظن انها ورائها وان كانت كذلك وقوله بحالها الى وكنت لا تظهر لغير الناس انهما تروكا فحلب قد افان كانت كذلك فلا خيار اخذ امه الى اليه في تحمير الوجه ولا يكفي في سقوط الخيار ما عتيد من الغالب على مريد البيع لكان اللين ترك حلها مبدء قبل البيع اخذها مما تقدم في شرح وريقة وابان من ان الشراء مع ظن العيب لا يفسد طر اه عش (قوله وان استمر لبها) أي دام مدة فغلب بها على الظن أن كثرة اللين صارت طر له الما لدون نحو مومن ثم انقطع لم يسقط الخ لما لظهور ان اللين في ذلك اعراض فلا اعتبار به اه عش (قوله والذي يتبعه الخ) حزم به في الرضا اه سم (قوله وهو) أي خلافه (قوله هنا) أي عند الاستمرار (قوله أو تصرف بنفسه الخ) طالع على قوله استمر لبها في كلام المصنف استخدام (قوله أو يمين الخ) أي أو شغل اه نهائية (قوله كما صرح به) أي بامتداده ثلاثة أيام (قوله الحديث) هو الخلاف تأمل كل منهما (قوله اذ انزل جليلهم الخ) اتحاد جهة الغصب لثاني وجوده من الواجبين فسد وقوله وطه الشهب ينشئ ان المرادة أن لا يكون زمان جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر (قوله مهر بكر) أي ممر ارض البكارة * (فصل) * (قوله والذي يتبعه خلافه) حزم به في الرضا (قوله وهو الوجه) اعتد به مر قال في

نص الام اه يؤيده ان اخبار بالعيب لا فرق فيه بين علم البائع به وعلمه فاندفع مرجع الحواي كالغز الى مقابله لعلم التدليس (وقيل بتد) اخبار وان علم بالتصريح (ثلاثة أيام) من العقد وقيل من التفرق كما صرح به الحديث ومن جهة كثير من واختاره جمع متأخرين وأجاب الأكثر بأن جعل الخبر على الغالبين من التصريح لا يظهر فبما دون الثلاث لا احتمال لانه انقص على اختلاف المالك والمالوي مثلا فان

ود البون الممرأة وأغبرها بعب أو غيره كخالف أو تقابل فيما يظهر (بعد تلف الين) أي يبلب بعبه بعبه لانه بعبه بعبه يسرى اليه
التلف (رد معصا عن غير) ما لم يتفعا على رد (٢٩٠) غيره الحديث الصحيح بذلك وان اشترى ارباع غرا أو بدونه ويتون كونه من غرابلد

الوسط كذا عبر به جمع ولا
ينافيه تعبير بغيرهم بالغالب
كالقطرة اعلان المراد بالوسط
هذا وأن الوسط يعتبر
بالنسبة لأنواع الغالب فان
فقده أي بان تفقد عليه
تخصيله بغير مثله في بلده
ودون مسا قال القصر اليها
فما يظهر أخذها ما بقي في
فقدان البنية فقيمتها بأقرب
بلدتر اليها كقضاء المدعي
وروجه السبكي وغيره
واقصر عن المارودي على
قيمتها بالندية النبوية على
مشرفها أو فضل الصلاة
والسلام وادعها ما لم
يرجع شيئا وانما يحرج وجهين
فقط وريان من حفظ حجة
وتكن فوجهه بان التمر
هو جود من ضبط القيمة بالمدينة
غالبًا فالرجوع اليها منع
للتزعين وعالهما العبرة
بقية يوم الرادلا أكثر الاحوال
(وقيل يكفي صاع قوت)
لرواية محصنة بالطعام
ورواية بالقمح فان تعدد
جنسه تخير برده ورواية
مسلم رد معصا عن غيرا
أي حطلة فإذا امتنع
وهي أعلى الاقوات عندهم
فغيرها أولى ورواية القمح
ضعيفة والطعام محمولة على
التملأ ذكر وانما تعزير ولم
يجز أن يلى منه بخلاف القطرة
لان القصد بهما حلل الخلة

وهنا قطع النزاع مع ضرب تعدد اذا ضيمان بالتر لا تقطعه لكن لا كل الغالب التنازع في قدر الدين قدر الشارع عليه
بما لا يقبل تنازعا فقلعها ما أمكن ومن ثم تعدد الصاع بتعدد المصار على ما صرح به الحديث واقضى سابق بعضهم نقل الاجامه لكن
القول من السابق التعدد وهو المحدث من ثم قال بان الرقعة لا طين أعصا بنا سمعون بعدم التعدد (والاصح ان الصاع لا يتخفف بكثرة الين)

وقلتما تقر ووظفهما القرءة

في الجنين والنفس من الابن
في حقها ونحوه مع اختلافها
كما يأتي وظاهره لا بد من
لين متولى لذاتين بلهما
هو كذلك (وان خدماها)
أي التصري (لا يتقص)
بالنفس بل بكم كما كزل
والجار به والاثان) وهي
أنى الجار لها سئل واية
مسلم من اشترى مصرة
وكون نحو الارنب لا يقصد
لبسه الا انفراد انما رد لو
أثبتوه قياسا وليس كذلك
لما عرفت من مشمول لفظ
المصرة اذ انكره في سائر
الشروط العموم فذكره
في رواية من ذكر بعض
افراد العلم والعموم
غالب في ثم ينسبنا من
النفس معنى يخصه بالنفس
وبهذا تضع الدفاع ما
أطاله جمع من الانتصار
لاختصاصه بالنفس ولا يؤثر
كونه لغيره من لا يؤثر
لانه قصدت لونه لقرية
الولد وكبره وكالاتا كاهو
ظاهر غيرهما لا يؤثر
وبصريحه يموله ابن (و)
لكن (لا يرميها مشايخ)
لان لبن الا لا يعتاض عنه
غالب اولين الامان يخص (وفي)
الجار به (نحوه) أنه وبدله
لصحة بيعه أو أخذ العوض
عنه (وحسب ماء القنطرة
(و) ماء (الرجى المرسل) كل
منهما (عند البيع) أو
الاجارة حتى يتوهم المشتري
أو المستأجر كثره فيز يد
في المأوى والعبد على الأوجه

جزأ من مصرة سم على ع وظهره وجو بذلك وان كان يفيض كل واحد من الشراكه غير متولى حيث
كان جلته متحولاه وقال السيد عمر تردد بعض المتأخرين فيقالوا حدث المصرة وتعدد البائع بعدد البائع
أو المشتري واستظهر التعدد وهو محل تأمل والظاهر خلافه وان نقل المشتري عن ممر التمسد لا مناف
لظاهر الحديث اه وقال عرش أي أخرج الدين الخ فديحا يقول الشارح أي جلبها ع وقرى السيد
ع والظاهر خلافه لم يسل الثلب (قوله) انه إلى قوله يخبر في النهاية لا لقوله فذكر شائعا والتمدد وقوله
وكالاتا إلى المتن (قوله) وقوله) أي حيث كان متحول كما يأتي (قوله) لا تقر (أي من أن القصد قطع النزاع
الخ عبارة المغنى لظاهر الخبر وقطع الغصوة بينهما اه (قوله) الفرق بين الجنين) حديث لا تختلف باختلافه
ذكر (قوله) وقوله) (قوله) مع اختلافها) أي الموضحة صغرا وكبرا اه نهاية قول ابن (النفس) وهي الاصل
والبقير والغنى (بل بكم كما كزل) أي من الخواص اه نهاية أي ويجب فيه الصانع بشرطه هو أن يكون
متحولاه عرش (قوله) وكون نحو (الرجى الخ) عبارة المغنى وظاهره كذا مهم ان رد الصاع يارفي كلما كزل
قال السيد وهو الصعيق المشهور واستبعد الاذرى في الارنب والثلب والنسب ونحوه (قوله) واثنوه
أي الصاع في لبن نحو الارنب (قوله) أي الارنب اه عرش (قوله) من ذكر بعض الخ) أي يود تقرر
في الاصول أنه لا يخصه (قوله) (من ثم) أي لا جل غلبا لتعدد هذا (قوله) معنى خصه الخ) أي كسوة لان
أو كونه يعاض عنه غالبا وروى عنه أن لبن الجار به لا شيء فيه ورواه لا يقصد لا اعتبار بالانفراد أن
يقال أنه لم يعتد تناوله للاعتراض لغير النفل عادة عمنه اذ العلم بخلاف غير ما اعتد تناوله مستقلا
ولما زاد العتية اه عرش (قوله) وهذا) أي يقوله والتعدد هنا غالب الخ (قوله) لان لبن الامة) أي قوله ومن
ثم النهاية (قوله) لا يعتاض عنه) أي لم يعتد الاعتراض عنه وهذا المغنى موافق لارنب الان يقال ان
لبن الامة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج بالسبب خلاف الارنب اذ لم يجر العادة باستعماله
والاحتياج اليه اه سم وفيه ما لا يخفى فان مقتضاه ان لا يرد مع لبن الارنب بالادى قول المتن (وفي الجارية
وجه) ظاهره هذا الذي لا يحل لغيري في الان وطرده الاصطفاى فيها لانه عند طاهر مشروب اه معنى
(قوله) وما لا رجى) أي الذي يدره العطن اه معنى (قوله) عند البيع أو الاجارة) ومثلهما جميع العوضات
اه نهاية ومنها الصداق عوض النكاح والتم في الصلح عه واذ فسخ العوض فجار جمع لهما المثل في الصداق
عوض الخلع والدية في الصلح من الدم اه عرش قول المتن (وتصمير الوجه) أي توريه موضع تحقون في
شقوقها اه نهاية عبارة المغنى ورسالة الزهري عليه لفظ الجار به بالنسب اه قال عرش لو وقع ذلك من المبيع
لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل فيه نظر والافرنق يقال ان كان مقصوده التوريه
ليباع عزم عليه ولا خيار للمشتري لانه ما لا يفر من المبيع الا فلا والفرق بين تصمير الجار به بتوجهها حيث
قبل فيها بعد ثبوت اختيار المولى لم تحفل الدابة بنسب ابان البائع الدابة بنسب المصرة في الجارية لان العادة
تعدد الدابة في الجارية في كل يوم بخلاف الجار به فانه لم يعددته بوجهها ولا ما هي عليه من الأحوال العارضة لها
اه عرش وقوله والارنب الخ لغيره لان الشارح وان فعل ذلك غير البائنه وكله لم يطالع عليه (قوله) على
الاوجه) راجع للعبد قال النابتو يلحق بذلك الخنثى فيما يظهر اه عبارة سم قال في شرح الروض وكذا الخنثى

أو المشتري وكذا بتعدد المشتري وان أخذ العبد كل وكل جمع واحد في شرائها لهم سواه جلبها جميعهم
أو جلبها واحدا منهم اومن غيرهم من ثلث حصص كل منهم جدا ممر أي أخرج الدين نهاية بربطها
ظاهر (فرع) ينبغي وجوبه أيضا اذا اشترى خرا من مصرة (قوله) لا يعتاض عنه غالب) قد يقال كذا
المراد أنه لا يصح الاعتراض عنه للعلم بصفاته الاعتراض عنه كانه غلب على المراد الا انه لم يعتد الاعتراض عنه
وهذا المعنى موجود في الارنب لان يقال ان لبن الامة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج اليه
بخلاف الارنب اذ لم يجر العادة باستعماله والاحتياج اليه (قوله) في غننه) أخرته (قوله) والعبد على الاوجه
قال في شرح الروض وكذا الخنثى فيما يظهر اه قال وتخرج به عه وعلوب طه نبات جسد افلا تصير لان

في غننه أو أجره (وتصمير الوجه) وهو سواد الشعر وتصمير

نحوه ايستخيار) بجمع
التدليس أو الضرر ومن
ثم نصبر هذان فعل ذلك
غير البائع المتعهد الشعر
لانه مسئول بالبيع فليس
البائع فيه لتصير الا اذا
ظهر ان ذلك مصلح
لغالب الناس وان كان
بفعل البائع لتقصير المشتري
كله ظاهر فليس شراء
زاجحة فظاهرا جورة بل
قضية هذا انه لا يشرط فيه
ذلك الظاهر وهذا بالنسبة
للغير اذ لا يشرط في
والجسد هو مائه التواء
وانقباض لا يتفصل
السودان وفيه مجال ودلالة
على قوة البدن (لا يلحق فيه)
أي الملقى بمجرده (تفصيل)
اكتابه) أو الباسنوب
نحوه ايستخيار بجمع
فأخلف فلا يصح فيه (في)
الاصح) اذ ليس فيه كبير
ضرر لتقصير المشتري بعدم
امتناعه والبيع عنه يختلف
ما مر من ثم قال الماوردي
لا يجرى على البائع فعل ذلك
لكن نظر غيره فيه والظن
واضح فصرم كل فصل
بالباع أو الثمن أعقبه بما
لا يخذه ولا أثره في التزهم
كل ما اشترى في حاجة نظنها
جوهرة بثن الجوهر لانه
المقصود وان اشتكاه ابن
عبد السلام لان حقيقة
أثره في الشرط لغيره البيع
لا تعبر به التقدير الا ترى

فيما يظهر انتمى قال وخرج بجمع عدمه ما لم يسلطه فبان جعدا فلا خيار لان الجعده أحسن اه (قوله هروم) وفاقا
للهاية والغنى وهو غير وجب الخ (قوله بجمع التدليس أو الضرر) أي في سائل المصير المتعقد الخ أشار
به الى الوجهين في أن على الخبير المصير هل هي تدليس البائع أو ضرر المشتري باختلاف ما ظنوه يظهر
أنه ما قبل لو تخلف بنفسها ونحو ذلك فاننا لا نأخذ أي وكل من العليين موجود
في مسئلتنا اه رشدي (قوله دون ثم) أي لاجل هذين الجامعين (قوله المتعقد الخ) خلافا للمعنى وما لا إليه
السيد المصري عبارة الغنى (تنبه) قضية تعبيره بالبيع والتعبد والتعبد ان ذلك محله اذا كان بفعل
البائع أو عا طأته وبه صرح ابن الرفعة فلو تعبد الشعر بنفسه فكل لو تخلف بنفسه أي ونقدم أن المعتمد
ثبوت الخيار فيه كصحته بقوى وقطع به القاضي لحصول الضرر بخلاف الفرض والى الماوردي الصغير اه قال
عش قال ثم قرر مر فبالو تعبد الشعر بنفسه عدم ثبوت الخيار به انتهى وقوله بنفسه أي أو بفعل
غير البائع فيما يظهر ثم أتى في (قوله) في نسب البائع فيه لتقصير (ولعل الفرق بينهما هو ما لو قصرت
بنفسها أن البائع ينسب في عدم العلم بالصرية الى تقصير في الجلالة لا حرجه في العادة من حب البائع وتعدها
في كل يوم من المالك أو تأثبه ولا كذلك الشعر ثم أثبت سم صرح بذلك الفرق وتقلان شرح الروض
اه عش (قوله) فظاهر شراء جاحنا (قوله) قد يفرق بان الوصف هنا طارى على الأصل بخلاف الزاجحة اه سم
(قوله) لا يتعامل السودان) أي فان جعل الشعر على هيئة لا يتعامل فيه لم لا يتعلل ثم جازى كالمال لا شيء
المقتضى لا بدنا لئن اه عش (قوله) لتقصير المشتري الخ) بجميؤن خذ من التعليل ثم جازى كالمال لا شيء
فيه عما يتبين به ثبوت الخيار وليس مراد الان ذلك فلو فسلنا نظرية اه عش (قوله) والنظر واضع الخ)
وفاقا للهاية والغنى (قوله) كل ما اشترى الخ) الى المتن في النهاية (قوله) يظهرها جورة بخلاف ما لو قاله البائع
هي جوهرة فيثبت له الخيار في هذه الحالة فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسمها بغير محض وقت البيع فلو قال
بعتك هذه الجوهرة فان العقد باطل لا تقيد اه عش (قوله) لا المقتصر) ومعلوم أن محله ذلك أي جهة
بيع الزاجحة حيث كان لها قيمة أي ولو أقل من قول ولا فلا يصح بيعها اه نهاية (قوله) وان اشتكاه الخ) أي
بان حقيقة الرضا الشرط لبيعة البيع مفقودة عند أي كان ينبغي أن لا يصح البيع لا تنقضاء شرطه كما
يؤخذ من جوابه اه رشدي (قوله) لا تعبر به التقدير) على أنه قد مر ان المراد من الرضا في الحديث انما هو
اللفظ الدال على موافقة كرهه بغيره وقد وجد اللفظ فصح فيه اه عش (قوله) على ما ذكرناه) أي قوله
لا تعبر به التقدير الخ اه عش (ساقية) «سكتنا المستفاد منه تعالى عن الفسخ بالاقالة وهو جائز
وبسن اقالة التام لم يجر من أقال نادما قال الله عز وجل واه اوداد ووصفها تعالينا أو تفاخضا أو يقول
أحدهما أو قلنا فيقول الآخر قلت وما أشبه ذلك وهي فسخ في أظهر القولين والفسخ من الان وقيل من
أمله ويرتبه في ذلك الزا واما الحادثة وتجو زفي السلم وفي المبيع قبل القبض والورثة الاقالة بعدموت
التعاقدن وتجو زفي بعض المبيع وفي بعض السلم في اذ كان ذلك البعض معناه اذ اختلفا في الثمن بعد الاقالة
صدق البائع على الاصح وان اختلفا في وجود الاقالة صدق منكرها بقرينة أحكامها في شرح التبيين ولو وجب
البائع ان المعين بعده للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فله رد البائع في نفسه وجها
أحدهما لا خلو من الفائدة والثاني وهو الظاهر نعم وفادته الرجوع على البائع ببل الثمن كظنهم في الصادق
وبه جزم ابن المقرئ ثم ولو اشترى ثوبا وقبضه سلم منه ثم عيبه بالتوب عيبا فله رد فوجد الثمن معيبا ناقص
الصفة بامرصادت عند البائع أخذ ناقصا لا شيء بسبب النقص وعلم بمأموره مما سأل عن أسباب الفسخ
كإكمال الشئان سبعين الجلس والشرط والخلف للشرط المقتضود عيبا والاقالة تكلم بينهما والتجالف
وهلاك المبيع قبل القبض كسأله في من أسباب الفسخ أشبه بعوان علمت عن أمورها ما أمكن رجوع
بعضها الى السبعة منها اقل من المشتري وتلقى الركن وغيبه بالالم المشتري الى المسألة المقصود ببيع الركن
الجعده أحسن (قوله) فظاهر شراء جاحنا (قوله) قد يفرق بان الوصف هنا طارى على الأصل بخلاف الزاجحة

يحتاجه في البيع أن يقول لا خلة كالميراث يشبهه خيار أو لا فسد شراءه فدل على ما ذكرناه

بجماعة

أما زوائد الحادثية في يد
البائع فهي عندها ما نلتان
ضمن الأصل بالعقد وهو
لم يشغله ولا يوجد منه تعد
(فان تلف) بأفة متعوبة
و يصدق فيه البائع
بالتفصيل لا في التوزيع
على الأوجه لانه كالوديع
لا في عدم ضمان البذل أو
وقت البرة في بحر لا يمكن
اخراجها منه أو انقلاها
يرجى عدم من طبر أوصد
متوحش أو اختلط نحو
توب أو شاة في البائع ولم
يكن التميز بخلاف نحو
تقر بئله لان المثلثة تقتضي
الشركة فلا تعدر بخلاف
التقوم أو انقلب بصير خرا
مالم يعد خلا لكن بغير
المشتري أو غرق الأرض
بما لم يشترع التحسره أو
وقع عليها بصيرة أو ركبها
رمل لا يمكن وتكفيهما كما
سواء في الشفعة واقتضاه
كلامهما في الاجارة لكن
ر بجهان الله تعجب واعتذر
بعضهم وفرق بقله عن
الأرض والحال لا يقتضي
فمضا كالات والشفعة
تقتضي غلما وهو معتذر
حالا لعدم الرؤية والاتفاق
والاجارة تقتضي الاتفاق
في الحال وهو معتذر بحالولة
الماء وتزبذ زواله لا نظره
لتلف النافع ولان يد ما تم
لنظره وانما جرد في الماين
لم يقرروا بالانفساخ في
وقوع البرة وما بعده لان
يعرف بان العين في هذه

الاطلاق وقوله ولم يقضه يعني لم يتناول وقوله وكذا لو باه المشتري اذ بيعه مستحذ صحيح كعلم بماسر اه
وقال ع ش قوله ولم يقضه أي بان لم يتناوله سواء بقي في حله أو أخذ البائع وقوله أي المشتري وقوله
وكذا لو باه أي البائع والمشتري اه (قوله أما زوائد الخ) أي المصلحة كزوائد بن وبيض وصوف وركز
ومو هو ب ووصو به بما ومعنى قال ع ش قوله وركز أي جرد العبد المبيع أما ما ظهر من الركز وهو في يد
البائع فليس عمدا كز لانه ليس للمشتري بل للبائع اذا ادعاه والا فلا في ملكه الى ان ينشئ الامر الى المحي
فوقه وان لم يدعه اه (قوله ولا جرد من الخ) عبارة لا غنى ولم يحتو يد عليه التملك كما تملكه ولا لا انتفاع
بها كالتعير ولم يجردهم تعد كالغاصب حتى يضمن وبسب ضمان البعدهم أحد هذه الثلاثة اه (قوله
بأفة) إلى المتن في النهاية الا قوله و يصدق إلى أو وقعت وقوله البائع وكذا في المغنى أنه خالف في مسئلة
انقلاب العير خرا ما أتى (قوله و يصدق فيه) أي التلف اه ع ش (قوله لانه كالوديع الخ) لاجابة اليه
بل لا يخلو عن اجهام لمساكن في القصبان تفصيل الوديع بخلافه أيضا و ظاهر المتن تصديق الغاصب في
التفصيل طبقا اه س د ع ر (قوله أو وقت البرة) أي ونحوها اه معنى (قوله أو اختلط نحو توب) أي
ولو باجود (قوله البائع) مفهومه ان اختلط المقوم بئله لا يجني لا يعد تلفا وهو كذلك لكن ثبت به
الخيار للمشتري ثم ان أما زوائد الخ مع الاجنبى على شئ فقال والا بعد ذوالسيد اه ع ش (قوله ولم يكن
التميز) بخلاف ما اذا أمكن وهل يكفي امكانه بالاجتهاد سم على حج قول الظاهر نعم لكن ينبغي ان يثبت
للمشتري الخيار اه ع ش (قوله بخلاف نحو توب بئله) الظاهر من التبيين أن المراد اختلط ملى بئله
من جنسه ولو عرصته وعلمه فقول لان المثلثة الخ المراد بها المثلثة الخاصة بالاختلط مشى بغير جنسه
كلاو اختلط الشريح بالزيت فيفسخ العقد فيما يظهر لتعد المشاركة من غير تعد وانتقال ملك اذا تفرط
لوسم لكان ما يخص كل واحد بعض من الزيت وبعض من الشريح فكيف أخذنا بقرعة بالاعتوى يرض ثم
ظاهر كلامهم انه لا فرق في المثل بين كونه معلوم القدر والصفه أو لا كالأشترى بصيرة وخرافا اه ع ش
(قوله وانقلب بصير خرا الخ) الاصح أن يفسر العير كالانواع وان عا دخلت أسى ومعنى (قوله لم يعد خلا)
أي فنى عا دخلا عا حكمه وهو عدم الانفصاح وينبغي أن يمثل عو العير بخلا الوعا الصل على خلاف العادة
كان وقع في شبكة تصب اذ فاق به ونحو ورج البرة من البحر والخبار للمشتري فاما لانها لم تنصرف فتمها
خلاف انقلاب العير بخلا لا خلاف الاغراض بذلك اه ع ش (قوله لكن يفسر المشتري) أي فبى الوعا
خلاصه وشي دى ز ادع ش و ظاهر وان كان فتمها كتر من قيمة العير وبوجه باختلاف الاغراض والخيار
فيما ذكره فرى لانه خيار عيب اه ع ش (قوله التحسره) أي انكشافه اه كردى (قوله لا يمكن دفعه) معما
أي عاذه اه ع ش (قوله كخر بابه) أي يكون ملاك من غرق الأرض ووقوع العصرة أو كوب الرمل
عليها لتلف العير اه (قوله لكن بجهان الخ) معتمد ع ش ومعنى قال سم مانصه يجعل اى ما هنا على ما اذا ربح
زوال ذلك ولو بعسر ولم يرب ذلك وأيس منه فهو تلفه حيث شذفها منه واق لم فى الشفعة ولا يار ذولا
حاجة للقرى المذكور مر اه (قوله أي) أي ما طرأ على الأرض من نحو الغرق (تعيب) أي يفتقر المشتري
(قوله ولا يرد) أي الفرق المذكور اه ع ش (قوله في هذه) أي نوع البرة وما بعده اه ع ش (قوله لم يعلم
و ظاهر حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن خقيقا باناول بالدور بخلاف ما بانى ان قبض المتقول
بغوى للمشتري أو نأته -ه الآن يقال وضع البائع له بين يده بغوى منزل منزلة بغوى للمشتري و يؤيد
الاطلاق هناك قبض الخلف الذى يتناول باليد يتناول المشتري به باليد مع كفى وضعه بين يده كاصرح
به هذا الكلام (قوله ولكن يمكن التميز) بخلاف ما اذا أمكن وهل يكفي امكانه بالاجتهاد اه (قوله
مالم يعد خلا) عبارة الروض فرع انقلب العير خرا قبل القبض بطل حكم البيع فنى عا دخلا عا
حكمه والمشتري بالخيار اه (قوله لكن بجهان الله تعيب) يجعل على ما اذا ربح ذلك ولو بعسر فان لم
يربح ذلك وأيس منه فهو تلفه حيث شذفها منه واق لم فى الشفعة ولا حاجة للقرى المذكور مر

بقاؤها) يؤخذ منه أن العاقل يبايع العيين فيها كرهية المردن ورأى صافي وقعت فيه ورؤية الصمد
من ورأى جيل مثلاً في نسخ والظاهر أنه غير مراداه **عش** (قوله أي قدر انفساخه) إلى قوله ويؤده تعليمهم
في النهاية الاقوله على أنه المردن **عش** (قوله لتقدير الخ) الأولى حذف لفظة التقدير (قوله قيل
التلف) متعلق بالانفساخ والانتقال على التنازع (قوله فتكون زائدة) أي الحاد فيقول الانفساخ اه
عش (قوله حيث لا خيار أو تخير وحده) بقده دم استحقاق المشتري الزائد إذا كان الخيار له ما هذا
وقد يقال لا يلزم من انفساخه بالتلف في البائع عدم تمام العقد للمشتري إذا كان الخيار لهما لجواز أن
التلف حصل بعد انقضاء مدة الخيار فبين أن الثالث في الزائد للمشتري اه **عش** وفيه أن قول الشارح
حيث لا خيار شامل لانقضائه أيضاً (قوله ويلزم البائع الخ) عطفاً على قوله فتكون زائدة الخ (قوله
تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضاً نقله من الطاريق إذا مات فيها كافي الجواهر ويستغنى عنه كقوله
الفتي أن من مات له جسيمة في الطريق لزمه نقلها من أمواله الواتية في داره لم يجز له طرحتها في الطريق قال
ولم يذكر في الرقعة نص في موضع القامة في الطريق وإنما ذكر القامة ثم ذكره لا ذرى عن البغوي وهو
يؤيد مسألته انتهى قوله اه والكلام في غير المنعطفات فهي يجوز طرح القمادات فيها كليله عليه
كلامهم في الجنائز وأما طرح الميت ولو نحوهر فينبغي حوته حتى في تلك المنعطفات لانفساخ البيع
للمارن اه ماقى شرح العباب وينبغي أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو النتن من أجزائه كتركه
وأن كان مذكي لا يذاه المذكور ولينأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على
المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا قصر به الناس أو
يفرق مر بن ضرر الميت ونحوها أشد من ضرر الخارج فلجرح سم على جرح أو يضاحرج الخرج
ضرر ويورى بما يعرض عدم وجه يجوز دله وقوله في غير المنعطفات أي ما فارة الطريق فخر مري
القمادات فيها وان قلت فيما نقله اه **عش** (قوله ويجبرده الخ) وان كان ديناً على البائع أعاد عليه
كأن كان اه معنى (قوله لقوات التسليم) لتعليل لقول المتن انفسخ لبيع وسقط الثمن (قوله فبطل) أي
العقد (قوله في عقد الصرف) أي البروي (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ
البيع الخ اه **عش** (قوله وضعه بين الخ) أي فاذا تلف المبيع بعد الوضوع كان من ضمان المشتري (قوله
واجبال أي المشتري الخ) أي لو تلف المبيع بعد الاجبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله
وتجهيز مكاتب) كمن وجده أو ادهن وما بعدها أن البيع خرج عن كونه مبيعاً فتحوله لا كالمشتري وجه
آخره والتجيز أو الارتكاز لأنه تلف لكن في الجواب حيث لا نظر لأنه لم يقض من جهته البيع وما البائع من
تسليم انفساخ البيع في هاتين المثلين ولعل المأثم أنه يلزم عليه أن يدينه ولو رتب فيكون المشتري وأن
البائع المكاتب يرجع في عينه مبيعاً فلا للمكاتب ثم رأته مر فبما يأتي في شرح قول المصنف ولا

لم يعد بقاؤها بخلاف الأرض
انفسخ البيع) أي قد
انفساخه المستأنف لتقدير
أنه ملك البائع قبيل
التلف فتكون زائدة
للمشتري حيث لا خيار أو
تجهيز وحده ويلزم البائع
تجهيزه (وسقط الثمن)
التي لم يقبض وجبرده
انقضت لقوات التسليم
المنعطفات بالقبض فبطل
تصرفه في عقد المرف قبل
القبض قبيل بستان من
طرده وضعه بين يديه عند
امتناعه ووردها ذلك
قبضه كالمشتري واجبال
المشتري الامتنع من مكاتب
بعد بيعه عيشاً أسيد

(قوله ويلزم البائع تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضاً نقله من الطاريق إذا مات فيها كافي الجواهر
ويستغنى عنه كقوله الفتى أن من مات له جسيمة في الطريق لزمه نقلها من أمواله الواتية في داره لم يجز له
طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الرقعة نص في موضع القامة في الطريق وإنما ذكر القامة ثم ذكره لا ذرى عن البغوي وهو
يؤيد مسألته انتهى قوله اه والكلام في غير المنعطفات فهي يجوز طرح القمادات فيها كليله عليه
كلامهم في الجنائز وأما طرح الميت ولو نحوهر فينبغي حوته حتى في تلك المنعطفات لانفساخ البيع
للمارن اه ماقى شرح العباب وينبغي أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو النتن من أجزائه كتركه
وأن كان مذكي لا يذاه المذكور ولينأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على
المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا قصر به الناس أو
يفرق مر بن ضرر الميت ونحوها أشد من ضرر الخارج فلجرح سم على جرح أو يضاحرج الخرج
ضرر ويورى بما يعرض عدم وجه يجوز دله وقوله في غير المنعطفات أي ما فارة الطريق فخر مري
القمادات فيها وان قلت فيما نقله اه **عش** (قوله ويجبرده الخ) وان كان ديناً على البائع أعاد عليه
كأن كان اه معنى (قوله لقوات التسليم) لتعليل لقول المتن انفسخ لبيع وسقط الثمن (قوله فبطل) أي
العقد (قوله في عقد الصرف) أي البروي (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ
البيع الخ اه **عش** (قوله وضعه بين الخ) أي فاذا تلف المبيع بعد الوضوع كان من ضمان المشتري (قوله
واجبال أي المشتري الخ) أي لو تلف المبيع بعد الاجبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله
وتجهيز مكاتب) كمن وجده أو ادهن وما بعدها أن البيع خرج عن كونه مبيعاً فتحوله لا كالمشتري وجه
آخره والتجيز أو الارتكاز لأنه تلف لكن في الجواب حيث لا نظر لأنه لم يقض من جهته البيع وما البائع من
تسليم انفساخ البيع في هاتين المثلين ولعل المأثم أنه يلزم عليه أن يدينه ولو رتب فيكون المشتري وأن
البائع المكاتب يرجع في عينه مبيعاً فلا للمكاتب ثم رأته مر فبما يأتي في شرح قول المصنف ولا

وموتعورته البائع له ورده ان قبض (٣٩٦) المشتري وجد في الثلاثة محكا وهو كافي على انه باقى في الاخيرتين ما يبطل وز ودهما من

أصلهما ومن عكسه قبض
المشتري له من البائع ودينية
بان كان له حق الحبس
قد يفيد كلفه بدل البائع
كإصر حوايه ورده انه لا أثر
لهذا القبض ومن ثم كان
الاصح بقاء حسن البائع
بعده وقول الز كفى في هذه
آخر الودعة ما يخالفهما
ذكر فيها وكأنه سهو وان
أقره شغلنا عليه ثم مالو
قبضه المشتري في زمن
خيار البائع وحده قلناه
حينئذ كوو بسد البائع
فيمنع العقد به وله ثمنه
وللبائع عليه مثل المثل
وقيمة غيره يوم التلف وبود
بان الملك حينئذ للبائع فلو
وجد فيما عسى الذي في
البيع بعد الخيار وقبل
القبض وبو يده تعليمهم
الانقضاء هنا فلو لم يده
ينسخ بذلك عند قبضه
فبعد بقا ملكه أولى فالأرد
يبقاء بده ما إذا أصالة
لتصرفهم في هذه بان يدايع
المشتري إياه بعد قبضه
كبقائه بد المشتري وخرج
بوجوده من خيار والمشتري
فلا تفضل بل يسقى الخيار ثم
ان تم العقد ثم الثمن والآن
قاله بل يفرع به باع صبرا
وله فوجده خرافات
البائع تخبر عندئذ وقال
المشتري بل عندئذ صدق
البائع بكل جهة الشك
قال بعضهم والصواب ان

يبيع ببيع المبيع قبل قبضه صرح بانه يدخل في ملك السيد أو الوارث بالخيار والأثر لا بالنسبة
لا يصح إرادته من هنا ومن ثم قال الشهاب ج بعد إرادته ما لم يوافق عليها باع على أنه باقى في الأخيرتين
الموتعورته كان ذلك وارث آخر يشاؤك في الأخيرة ثم إيت الشهاب سم صو والمثل ما إذا تلف
المبيع بعد تعجز المكاتب وموت وارث لانه قضى شتاء ذلك من الطرد وهو أنه لو تلف المبيع قبل القبض
ينسخ البيع وسقط الثمن ثم نقل عن شرح إدرشاد ما هو صريح فيما قدمته من التصو وروايت جيه ثم قال
عقبه لا يخفى أن هذا صريح وساق آخر ونازع فيه بما قدمته فلما راجع أهرشدي (قوله وتعجز مكاتب)
أي كناية بحجة اه عش (قوله وموتعورته ما) أي المستغرق ليركته ما غيره فينبغي أن يحصل القبض
في قدر حصته دون ما زاد عليها اه عش (قوله باقى في الأخيرتين) أي في شرح ولا يصح بيع المبيع قبل
قبضه اه سیدعر (قوله ومن عكسه) وهو انه اذا تلف بعد القبض لا ينسخ البيع بل يكون من ضمان
المشتري اه عش (قوله بان كان له) أي البائع (حق الحبس) مفهوما أنه لو لم يكن له حق الحبس وأدفع
المشتري المبيع حصل به القبض المحض للمشتري وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع أن هذا
لا بد عوضا اه عش (قوله في هذه) أي في مسألة القبض ودينية (قوله ما ذكر الخ) وهو قوله قلنا في يده
الخ (قوله لا أثر لهذا القبض) أي لأنه لم يقع عن البيع وقد مر أن المذهب بر القبض الواقع عن البيع (قوله
بعده) أي بعد قبض المشتري ودينية (قوله وما لو قبض الخ) عطف على قوله قبض المشتري الخ (قوله في زمن
خيار البائع وحده) وفي سم بعد ذكر كلام الروض ما نصه الكلام صرح بالانقضاء قبل القبض وان
كان اختيار للمشتري وحده اه (قوله وله) أي للمشتري (قوله المعنى الخ) وهو تمكن المشتري من
التصرف فيه اه عش (قوله في البيع) أي بيع المشتري وتصرفه (قوله بعد الخيار) أي بعد انقضاء خيار
البائع (قوله وبو يده تعليمهم) الخ إلى عر ليس في أصله الذي عليه منطه اه سیدعر (قوله وبو يده) أي
الرد (قوله هنا) و (قوله في هذه) أي في مسألة القبض في زمن خيار البائع وحده (قوله وخرج بوحده) أي في
قوله وما لو قبضه المشتري الخ (قوله بالبدل) عبارة الروض وان فسح في القيمة أي أو المثل والقول في قدرها قوله
انتهى اه سم (قوله باع صبرا الخ) ومثله ما لو اشترى ما عاوه وجديته بخوفه فقال البائع حسدني في يد
المشتري وقال المشتري بل كان في معننا البائع فالصدق البائع اه عش (قوله قال بعضهم الخ) يتأمل ما حاصل
هذا القيد ويحتمل زانها اه سیدعر ولعل فائدة قيد المشاهدة بطلان البيع عند عدمه ما وفائدة كون
القبض بانه موكوم عليه أي مسدود فيه قصد بقاء البائع عند عدمه بلا عين وفائدة كونه بعد مضي زمن
يكن الخ تصديق المشتري عند عدمه بلا عين فلما راجع (قوله صدق البائع) دفا قالته بانه والغني قال السيد
عر وجهه أن ذات العصري شي واحد يتحدد له صفة اختلافي في وقت حدوثها والاصل في كل حادث أن يتقدر

بالبيع وسقط الثمن تصو بذلك بما اذا تلف المبيع بعد تعجز المكاتب وموت الوارث وبعبارة التخصيص
لأننا في التصو بذلك لا يخفى على التأمل خصوص ما قد صو ومثله الاحكام بما اذا مات بعد الاحكام
ثم عطف هاتين على ما لكن عبر الشارع في شرح قول الارشاد واتلافه أي المشتري قبض بقوله وكان تلافه
ما لو اشترى السيد من مكاتبه أو الوارث من موثمه ثم باع المالك أو مات الوارث واحبال أبه لالة
المبيعة قبل القبض اه ولا يخفى أن هذا صريح وساق آخر وانها أيضا لا يوافق ما سجد كره الشارع في شرح
قوله المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله الآخرة في رواية في معنى اتلافه كما هو ما لو اشترى أمة
فأعبلها أو مالخ كالصريح في إرادته المصنف والسابق بما ذكره فالتأمل (قوله في زمن خيار البائع
وحده) قال في الروض في آخر باب الخيار ولو كان الخيار للمشتري أي وحده وألهمنا تلف أي المبيع
بعد قبضه لم ينسخ ولم ينقطع الخيار ولم يمت الثمن ان تم العقد وان فسح في القيمة أي أو المثل والقول في قدرها

في انائه بامره فوجد نفسه غار متعقلا هي فقبل اقراره وقال البائع له في طرفك صدق الراجح ليقال يلزم من قصد بطلان البيع ايضا لتعصبها قبل القبض او معذرا نقول لما تبين اذ حصل في فضائه الظرف ثبت له (٢٩٧) حكم القبض جازا قبل ملائحة لها ذكره

بأنه بقر بزم ان (قوله في انائه الخ) أي المشتري (قوله بنبته حكم القبض) أنظر مع قول الرضا
فرع وان جعل البائع المبيع في طرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا انتهى اه سم ولعل قول الشارح
وقوله او معذرا في ما قبل ليس في نسخة سم من نسخ الشارح والا فذلك مصرح بما نقله عن الرضا (قوله
لم يضمنه) أي المشتري المبيع قول الملتن (عن الضمان) أي عن مقتضاه وهو غير المثلن اه بحسري (قوله
لانه ابراه) الى قول الملتن والمذهب للفتي والنسابة قول الملتن (لم يسر في الاظهر) ظاهره وان اعتقد البائع
صحة ابراه فهو ظاهر لان هذه الضمان كونه في يده هي باقية اه عش (قوله وان وجد سببه) وهو العقد
اه عش (قوله وفائدة هذا) أي قوله ولم يتغير (قوله مع ماله) أي قوله لم يبرأ (قوله في فهم الخ) في
توهم ذلك بعد ما صرح من أن المراد بالضمان انقضاء العقد بتعلقه على التفصيل للذكر في نفسه فكيف بعد
تصوي بالضمان بالتألف بالانقضاء توهم عدمه نعم هو ظاهر بالنسبة لقوله ولا تمنع من التصرف ومن ثم
اقتصار على جعل الفائدة في نفسه عدم محققا لتصرف اه عش (تبرأ وان ابراه) الوجه عطفه على نفى
لا على توهم او عدم فتأمل اه سم قول الملتن (واتلاف المشتري) هذا ان كان الخيار له أو له ما عدا ذلك
خيار أصلا والا فليس كذلك عليه كالامر وضرب شرحه في باب الخيار وينتهي في حواشي شرح الجسعية وخبر
به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ سم على قوله ولا انقضى أي في غير المشتري الخ
وغيره للبائع بدل المبيع من قبلة أو مل اه عش (قوله الا هل) سبذ كبر محرمه بقوله اما غير الابل الخ
د (قوله للمبيع) متعلق باتلاف المشتري (قوله ولا كيله) أي ولا يلزم أب أو جحد أو وصى أو قوم فلا يكون
اتلافهم قبضا اه عش (قوله وان باشر) أي وكيله العقد (قوله وان أذنله) أي الوكيل (قوله وان اتلاف
قوله الخ) عطف على اتلاف المشتري (قوله ولم يكن لعارض) أي كاصيال أو استحقاق للمشتري القصص
اه عش (قوله الزدنه) واستشكل بذه غير مضمون وأوجب بان ضمان العقول بانها في عدم ضمان القيم
انتهى سم على منعه يعني ثبت كل المشتري غير الامام وأتلفه استقر ثمنه عليه وان كان هدر أو أتلفه
غير المشتري اه عش (قوله بان زني الخ) دفعه ما يقال لانه لا يتصور رابحة قتل الرقيق لان الزنا شرطها
الاحسان المشر وط بالحرية (قوله فلهذا الخ) حاله من فاعل زني (قوله وهو امام الخ) قد قبل قتله للرذوة بعده
اه عش عبارة الفتى والمشتري الامام وقد قبلته عنها فبعض البيع فان لم يقصد ذلك صار قبضا للمبيع
اه (قوله والا) أي ان لم يكن للمشتري اماما ولا نائباً (قوله وقوله لسببه) عطف على قوله قتله لذنه والاولى
أو اصابه (قوله بشرطه) أي المذكور بدفع المار ويحتمل أنه واجب للصيال أيضا (قوله فهو) أي اتلاف

قوله اه والكلام مصرح بالاقتضاء قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده (قوله بنبته حكم
القبض) قد يشكك هذا على ما يأتي في محض القبض من توقف قبض المتقول على نقله من محل إلى آخره
ما يتناول بالدين في تناوله الاتي بدعي هذا وكل جزءه مما يتناول بالدين وحصوله في فضاء الظرف بمنزلة
التناول أو بدعي أن قضاء الظرف محل آخر فحصوله فيه نقل إلى محل آخر فليست فيه قيد يلزم من ذلك قدوة
نحو الحوادث كثر بغير دفعه من محله لان كل جزءه يتناول بالدين وانما في المصطلح آخره لأن يفرق
بين المانع الذي لا بد من طرف وغيره ثم انظر قوله بنبته حكم القبض مع قول الرضا فرع وان جعل
البائع المبيع في طرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا اه (قوله وان لا ابراه الخ) الوجه عطفه على نفى
لا على توهم او عدم فتأمل اه (قوله المصنف اتلاف المشتري قبض) هذا اذا كان الخيار له أو له ما عدا الا انقضاء
كذلك على عبارة قال وضرب شرحه في باب الخيار وينتهي في حواشي شرح الجسعية وخبره في الشارح في
قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ (قوله الا هل) خرج غير الابل كما تلافى ليس قبضا كسبائي وسبق أن
اتلاف بمقتضى المشتري قد يكون قبضا وذلك اذا تغير باطلا فبعضه وهو شامل لغیر المكاف فيحصل ان

يجوز له ما ضمن الاتساق على الامام فلا نظر لكونه مهذرا وقوله له عليه او لم يبرأ منه وهو صلى بشرطه أو لوقته مع بغاة أو مرتدين
أو قودا فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم الله المبيع

المشتري (قوله أوجب) لا يشجع مع المتى (قوله من ذلك الحق) انظر لوصرفه من ذلك الحق اه سم عبارة
المخفي والمشتري الامام وفقد قوله عنها فيمنع البيع فان لم يقصد ذلك صار قابض المبيع وقرع عليه الثمن
كسكانه اذ في قبيل البيان عن فتاوى البغوي اه أى وعلى قياسه القتل لصلال وما بعده فصيحة باضا
بعدم قصد ذلك الحق والاولى عند صرفه ثم رأيت في عرش ما تصلوا اكره المشتري على اتلافه هل
يكون قضاء اولافه ونظر الاقرب بالثاني دليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لكون كل منهما ليس أهلا
وفعل المكره كاتلاف اه (قوله أوجب الدخ) تعطف على الصبي المشتري لو اشترى أمته (قوله أو وارث) أى
حاضر والام يحصل القبض الا في خدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشترى من مورتة ومات أى مورتة
قبل قبضه فله بيعه وان كان أى مورتة مدفوناً ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ به في
قدر نصيبه لا يخرج قبضه سم على حج وجهه كاتلاف على المنهج أن الواورث الاخر قائم مقام المورث
ويده كيد في قدر نصيبه اه عرش (قوله أما غير الاهل) أى أماله المشتري الغير الاهل بان اشتراكه وليس
وأقوله هو وفي تسميته مشترياً بتجوز اه عرش (قوله كغير مكف) وانظر ما فائدة الكفر صارة النهاية
فلا كان صبياً ومجنوناً الخ (قوله وكان بفريق) زاده لثلاثى قوله سابقاً لم يكن لعارض الخ قول المستن
(ضيقاً) ليس بقيد له مالم يقدمه أجنبي أو لم يقدمه أحد أو كاه بنفسه ثم يابى ونفى (قوله وعلى البائع ودعته)
وفد يحصل التقاض اذا اتلف البائع الثمن أو تلف سده اه نهاية (قوله وهو فاسد الخ) أى وعن جهة
الوديعة كسر (قوله ان تعذر استرداده) ولعل الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المصوب من البائع حيث
قبل فيه بثبوت اختيار المشتري دون الانقضاء أن الزوال الملسندد اعقد فاسد بعدم زوال اليد الغاصب
عادة فان غالب العقود الفاسدة لا يحصل معيار جوع المبيع البائع أصلاً بخلاف المصوب فان زوال الغصب
عنه غالب بان يوضع المشتري الثاني يده على المبيع يحصل بسلط من البائع والغالب الغصب أنه بمجرد
التعدي من الغاصب فنزل بسلط البائع منزلة اتلافه فليتأمل اه عرش (قوله بما قد) أى القول المتين بل
يغترى في النهاية (قوله عساه) أى البائع (قوله فاذا اتلفه الخ) متفرع عن قوله لانه مضمون الخ (قوله ولو
استوفى مناعه) أى كان استعمله البائع قبل القبض (قوله لم يلزمه له أجرة) قال في العباب بخلاف مالم تعدى
بحسبه سده لها أجرة انتهى فإلزامه الأجرة كاتفقه به الغزالي واعتمد الشارح في شرح العباب تبعاً للشيخ
الاسلام في شرح الروض واعتمد شيخنا الشهاب الرولى أى والنهاية والمغنى عدم الزامه هنا أيضاً اه سم
أى وهو قضية اطلاق الشارح وتعليقه هنا (قوله وكونه الخ) أى المبيع قبل القبض وهو عطف على قوله

اتلاف غير المكف ليس قبضاً واتلاف بيمينته قبض ففسد يستشكل ذلك بأنه لا ينقص من بيمينته فلم
يجعل اتلافها قبضاً دون اتلافه بحال بان اتلاف الدوابض لمن هي في ولايته ومثل منزلة فعله وهو
هنا الولي ككلها الظاهر بخلاف غير المكف لا يصح قبضه ولا يضاف فعله لوله دليل أنه لو اتلف مع الولي
لا يضمن الولي بخلاف الدوابض حيث أثقلت دابة غير المكف فان أكل أو لابس غرماً أو فسخ غريم
لبائع كذا يظهر فليحذر (قوله من ذلك الحق) انظر لوصرفه من ذلك الحق (قول المصنف والافق ولان الخ)
قال الاسنوى تبع فيما حرر ويدخل فيما اذا كان يتقدم البائع والأجنبي أو لا يتقدم أحدهما كما تخرج
الولى والثانية على القولين فواضح الى أن قال وأما الثالثة فتعتمد على تحييل على القولين حتى يصير قابضاً
على قول يكون كالاتلاف السماوية في قول آخر ولكن النتيجة الجزم بحصول القبض واقصر في الشرحين
والرخصة على تقديم البائع اه وتبعه غيره كالمكرر في تحرير (قوله أو وارث من مورتة) أى وارث حاضر
والام يحصل القبض الا في خدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشترى أى مورتة قبل قبضه فله بيعه
وان كان أى مورتة مدفوناً ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ به في قدر نصيبه الا آخر
حتى يقبضه اه (قوله لم يلزمه له أجرة) قال في العباب بخلاف مالم تعدى بحسبه سده لها أجرة اه أى فإلزامه
الأجرة كاتفقه به الغزالي واعتمد الشارح في شرح العباب تبعاً للشيخ الاسلام في شرح الروض واعتمد شيخنا

أوجب لانه لم اتلفه بحق
كان تلفه واقعاً عن ذلك
الحق دون غيره (والا يعلم
أنه المبيع وكان بفريق
أيضا (قوله ان في ان
اتلافه قبض أولاهما
(كم) القولين في (أكل
المالك طعامه المصوب)
حال كونه (خافاً) للغاصب
جاهلانه طعامه أظهرهما
انه يصير قابضاً قدسدا
للمباشرة فكذا هنا أيضاً
وفي معنى اتلافه كالمال
اشترى أمة فاحلها أو أو
سبد من مكاتبه أو وارث
من مورتة شيئاً ثم عجز
المكاتب أو مات المورث
أما غير الاهل كغير مكف
فالاتلاف ليس قبضاً بل ينفع
به العتدو يلزمه له وعلى
البائع ودعته ليهان قبضه
(والسذهب ان اتلاف
البائع المبيع قبل قبضه أو
بعده وهو فاسد كاتلاف
البائع الحبيب ومن اتلافه
تصور بعينه هنا بان تعذر
استرداده منه (كأنه)
بأقصره وان ينفع فكذا
هنا لتعذر الرجوع عليه
بقبضه لانه مضمون عده
بالثمن فاذا اتلفه مع الثمن
ولو استوفى مناعه لم يلزمه
لها أجرة لضعف ملك
المشتري وكونه من ضمان
البائع وتزويلاً للمنافع
منزلة العين

التي لو تأملها لم تلزمه قبحها وانما ذلك المشتري الفوائد الحادثة بسد البائع قبل القبض لان العاين يحسب مستقلة فلا يلزمه قبحها
فان دفع ما طال به الاذرى هنا (ولا يطهر ان تلف الاجنبي) المتقرر بغير حق المبيع في غير (٢٩٩) عقدا رواه اذن له البائع أو المشتري

لضعف الخ اه رشدي (قوله) التي لو تأملها الخ يؤخذ منه انه لو استعمل زوايدا لم يمسح زمنه الاجر لانها
أما في يده فليست مثل المبيع اه عش * فرع * لو تألفه البائع والمشتري معالم البيع في نفسه كقوله
المارودي وانفسخ في نصفه الا حران ان تلف البائع كالا فترجع عليه نصف الثمن ولا يجزله في نفس
ما قدس لم يمسح في نصفه او تلف الاجنبي وغير المميز بامر أحد العاقدن أو بامر الاجنبي كاتلافه فلا كان
بامر الشلثة فانقادس كقوله الاستوى انه يحصل القبض في الثالث والتعسير في الثالث ولا ينفسخ في
الثالث أما ان تلف المميز بامر واحد منهم فكاتلاف الاجنبي بلامر نهاية ومغنى قال عش قوله
فكاتسلف الاجنبي الخ أي يختار المشتري ان تألفه بامر البائع أو الاجنبي ويكون اتلافه فضان كان
باذن المشتري اه وقوله و يكون اتلافه فضا الخ يخالف ما يأتي في الشرح ككتابه والمغنى وان أذن له
البائع أو المشتري فضا الخ (قوله) أي اتلافه (قوله) أي أحد المتبايعين (قوله) والفرق الخ
أي حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن - أي اذا كان بالاتذ كان كاتلافه بنفسه اه عس عبارة الرشدي يعنى
والفرق بين ما تألفه من قوله لكن بغير اذنه من أنه اذا كان باذنه لا يكون كاجنبي بل يكون قابضا بين عبده
البائع باذنه اه (قوله) وانه انفسخت الاجرة الخ أي يرجع المستأجر على المؤجر بالاجرة ان كان قبضا
والا سقطت من المستأجر وظاهره وان كان النقص على المستأجر نفسه بحيث قلنا بانفساخ الاجرة فترجع
المؤجر على الفاضل باجرة العين المقصود بمقد وضع يده عليها وان لم يستعملها ولا يخص انفساخه عن المؤجر
بالغصب عما كان قبل القبض بل يغصبه بغير قبض المشتري كغصبه قبله لان قبض العين ليس فضا حقيقة اه
عش (قوله) لان الواجب اى على الاجنبي (ثم) اى في غصبه العين المؤجرة (قوله) من غير جنس المعقود عليه
وهو المغتصبة (قوله) بخلافه هنا اى فان المعقود عليه المال وهو ايضا الواجب على متلفه تعدى العقد من
العين ان يدلها نهاية ومعنى (قوله) على التراضي وقفا للمغنى وخلافه نهاية والشهاب الرولى (قوله) والوجه
منه نعم لعل هذا مبنى على ما عهده من ان الخيار على التراضي ما على ما عهده فضا الرولى اى من أنه على الفور
فالقياس عدم رجوعه الفسخ لتأمل اه سم (قوله) يستعملها اى لفظة أو (قوله) بقدر ملك البائع الخ قد
يكون الخيار للبائع وحده فالملك قبل الفسخ ايضا اه سم (قوله) نظير بامر اى قوله نزع قوله ردنا الخ
(قوله) في المشتري اى في اتلافه (قوله) لا يقوم مقامه اى المبيع (فه) اى التبايض (قوله) البديل اى
المتن في المغنى وكذا في النهاية لا تأم ما عهده ان اتلافه ما لم يمسح به اى اذا كانت معه كاتلافه فيكون فضا
عبارة ما يحل ذلك اى محل التعسير باتلافه ما لم يمسح به اى اذا لم يكن مال كونه معها والاتلافه ما لم ينسحب
السبيل كان أو لم يمسح به الاذرى انه صحيح وخبره الشيخ في الفرور وان رد في شرح الروض ولو كانت مع
الغير فلا اتلاف منسوب اليه اه (قوله) فكالاتفة اى في نفس العقد وسط الثمن (قوله) وغيره غير
الاجنبي اى ولو هجمة اه عش (قوله) كاتلاف امره الخ فتنه اى اتلاف غير المميز بدون امر احد كاتلاف
بأمة فليراجع (قوله) من باع ومشتري واجبي اى في نفس في الاول ويحصل القبض في الثاني ويقتضى
الثالث اه عش (قوله) لا يضمن اتلافها اى بان لم يكن معها وكان اتلافه في زمن لم يعتد حفظه فانه (قوله) ما
يضمنه عاقل لا يضمن اتلافها (قوله) وأقصى حفظها اى بان كان اتلافه في زمن حين العادة فيحفظ
الشهاب الرولى عدم التزم وهذا ايضا (قوله) والفرق الخ اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان
بالاذن كان كاتلافه في نفس (قوله) على التراضي اى كاتلافه كلام العقاد قال القاضي على الفور وهه ائق
شخصا للشهاب الرولى (قوله) والوجه من منه لعل هذا مبنى على ما عهده من ان الخيار على التراضي ما على
ما عهده فضا الشهاب الرولى من أنه على الفور فالقياس عدم رجوعه ف تأمل (قوله) بقدر ملك البائع الخ
قد يكون الخيار للبائع وحده فالملك قبل الفسخ وحده (قوله) لا يكون معها) الذى في شرحه لا رشاد كشرح

وأجنبي * (تنبيه) لو تألفه تدابىر لا يضمن اتلافها انفسخ تعسير البائع فترد له اتلافه أو يضمنه لكونه معها وأقصى حفظها لم يكن
قبضاً لها لا تصح بل يقتضى فانفسخ طالب البائع بما تألفه تعسيره

الدواب فيه لئلا كان اوتنهارا اه عش (قوله اوداة البائع) عطف على قوله دابة شتر (قوله مطلقاً) اى ضمن اتلافها الا (قوله فرضه) المشتري اى بان احل البائع ثبابة ومغنى قال عش اى اولى بفسخ لسقوط الخيار بذلك بناء على انه فوري اه (قوله كلكوا) انى قول المتن ولا يصح فى المغنى الا قوله ان لم يصراغباً الى الممن وفى النهاية الا قوله على التراضي فى المحل فان الذى فيها على الفور (قوله وتغير ايضا) وهو على التراضي كافى شرح الروض وعش وسم (قوله ويحد البائع للمبيع) اى بان يقول قبل القبض ليس المبيع هذا التعذر قبضه حالاً كافى الا بقى اه كردى عبارة الصيرى قوله ويحد البائع بان قال لم يعك هذا حلى وعبارة عش اى بان اسكر اصل البيع فخطف على ذلك وله ان لا يخطف البائع ويفسخ العقد واخذ ان لا يخطف البائع الى حقه اه (قوله وهو ما بين الخ) اى نسبت ما بين الخ ولو كانت قبضته سلباً ثلاثين ومغنى وعش عشرين استقر عليه ثاب الثمن وسلباً اثنين ومغنى وعش عشرين استقر عليه ثلثاه اه عش (قوله وفارق) اى تعيب المشتري حيث لم يتغير بذلك (قوله تعيب المستأجر) اى حيث تغير اه عش (قوله بان هذا) اى تعيب المشتري (قوله) لو وقع فى ملكه قد يكون الملك للبائع وتقدم ان اتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ اه سم (قوله) لا يتقبل فيه ما ذك) اى ان ما ذكر من التعيب واجب قبض لان المستأجر والمرأه تبصر فى ملكه ما قبل قبضاً يتعلق به حقه ما فلا يكون ان ذلك مستقرين بخلاف المشتري اه مغنى (قوله وهو اهل للاتزام) بغير حق لا يتحقق ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شئ من هذين القيدن لان تعيب من ليس اهلاً للاتزام والتعيب يحق لا ينقص من التعيباً فسمماوية مع ثبوت الخيار حيث هذا التقيد ليس الا بالنظر ان غير الارش عند الاجازة اه سم (قوله على التراضي) بل هو على الفور وهو فاقه ما بينا به فى شرح مر اه سم (قوله اكونه مضمواً بالخ) فليس لثبوت الخيار بلا قيد التراضي (قوله فاقه المأوردى) اى وبقرده فبعضه بين اه لا وارش للمشتري فلا معنى لاختدم ما قد بين انه ليس له اه عش (قوله واعترض) اى ما فاقه المأوردى والاعتراض الزركشى كافى النهاية قال عش قوله مر وما اعترض به الزركشى الخ اى انه يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة ايضا وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يمكن ولخدمه من المالبة (وقوله فبغير نظر) وجه المطالبة وجه عدم مطالبة المشتري قبل القبض احتمال التظلم المؤدى لا يفسخ العقد وهو لا يمتنع فى تعيب الاجنبى فغصب اه (قوله عفاية نظر) اى كايست الكلام عليه فى شرح العباب اه سم (قوله)

البهجة الشيخ الاسلام وغيره واعتمد مر أنه اذا كان معها كان كاتلافه فيكون قبضاً لكنه فى شرح الروض رد ذلك والذى فى الرضوان آتلفته دابة أى المشتري نهار انقصه أو ليس لافله اخبار فان فسخ طوبى عا آتلفته اه وينبى ان اتلافها وهو معها كاتلافها الى اجماع الضمان (قوله بغير غصب المبيع وباقه) قال فى الرض فان اجزاء لم يطل خياره ما لم يرجع أى العبد قال فى شرحه فان خيار فى ذلك على التراضي اه ثم قال فى الرض وشرحه وحوان بحدده أى المبيع البائع قبل القبض ولا يمتنع للمشتري فله الخيار للتعذر اى لا تعذر قبضه سلباً كافى الا بقى اه ولم تنص على كون الخيار هنالك بالخيار فاقه عشاى والفور اى قوله يؤخذ من كاتلاف الا بقى ان الخيار على التراضي وهو متجه كاتلاف الغصب والا باق فانه نظيره ما ولا ينافيه قوله سلباً كلكوا ظاهر لانه متعلق بقوله قبضه (قول المصنف ولو غصبه المشتري) هل ارادة المالك وان لم يباشر العقد على وزان ما قاله فى قول المصنف السابق واتلاف المشتري قبض ويجرى ذلك فى قوله تنبيهه آتلفته دابة مشتري وهل يدخل فيه الصى الذى اشترى له وابه فجرى فى دابته هذا التفصيل ورتبها ضمان اتلافها وعنده قوله (قوله) لو وقع فى ملكه قد يكون الملك للبائع وتقدم ان اتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ (قوله وهو اهل للاتزام) بغير حق لا يتحقق ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شئ من هذين القيدن لان تعيب من ليس اهلاً للاتزام والتعيب يحق لا ينقص من التعيباً فسمماوية مع ثبوت الخيار حيث هذا التقيد ليس الا بالنظر لتعريم الارش عند الاجازة (قوله على التراضي) بل هو على الفور مر وكذا قوله الا على التراضي فانه على الفور فى شرح مر (قوله بمائة نظر) اى كايست الكلام عليه فى شرح العباب (قوله)

سمماوية (تفسيره) المشتري (أخذه بكل الثمن) كاي قال ان الغيب المقدولا ارش له لغيرته على الفسخ وقهم من قوله فرضه مما قدمه من أنه لا خيار وتغير ايضا بغير غصب المبيع واباقه ويحد البائع للمبيع ولا يمتنع ولو غصبه المشتري فلا خيار له لحصوله بفسخه بل يمتنع به ودون طور به غيب قديم كمره بصيرتاً قديم آتلفه قبضه فخره حصه من الثمن وهو دابته فبسته سلمها ومعها هذا انتمل فان سرت الجناية للنفس استقر عليه الثمن كلفوارق تعيب المستأجر وجب الزوجه بان فاقه ما بينا به فى القبض لو وقع فى ملكه وذلك لا يتقبل فيه ما ذك (أدعيه) (الاجنبى) وهو اهل للاتزام بغير حق (فانظر) على التراضي ثابت للمشتري لكونه مضمواً على البائع (فان احل غير الاجنبى الارش) لانه كافى لكن بغير قبض المبيع لا يقبله لجواز تافه بيد البائع فينقص البيع قاله المأوردى واعترض بما فيه نظر والمراد بالارش فى التريق ما باقى فى الدابته وفى غيره ما نقص من قبضه فى بدال من نصف القيمة لانه ناقص منها ان لم يصير غاصباً والارزاه الا كثر من نقصها وما نقص منها (ولو)

وهذا متفق عليه لانه لما كالا فئاو اتلاف الاجنبى وكل منهما يثبت الخيار فقوله (٤٠١) المذهب انما هو فى قوله (لا يتغير) بناء على الاصح ان فعله كالا فنة

وهذا متفق عليه) اى ثبوت الخيار لا يتبدل كونه على التراضى دليل ما يملكه اه سم (قوله وكل منهما يثبت الخيار) اى الاول فاعلا والثانى على الاظهر (قوله فقوله المذهب الخ) فكان الاولى فى الاعتبار ان يقول ثبت الخيار لا يتغير على المذهب ولولم يعلم المشتري بالحال حتى قبض وحذف عنه عيب كان له الارش انعذر الرد اه معنى (قوله انما سم) اى لقد رتب على الفسخ قول المتز (ولا يصح بيع المبيع الخ) قال فى شرح الررض اى والمفسى وان اذن البائع وقبض الثمن انتهى اه سم قوله لمتن (قبل قبضه) اى ولو تقدر اه ثمانية قال عى اى ولو كان القبض الذى تقدر اه كان يشتري طعاما مقدرا بالكيل فقبضه اذ الاصح ان تصرف فيسم حتى يملكه ويدخل فى ضلته اه وقال الرشيدى قوله ولو تقدر انما يفي القبض فكله قال لا يصح بيعه قبل قبضه الحقيقي والتقدير بى اى الفشر وجود القبض ولو التقدر حتى يصح التصرف اذ اوضع البائع كالمس وان لم يحصل الحقيقي وما فى حاشية الشيخ مما حاصله انه غاب عن المبيع فكله قال لا يصح بيعه ولو تقدر بشئ الكيل ولو من قبل قبضه بعد ما له لو كان هذا غرضه لكان المناسب ان يقول ولو غير مقدرا اذ المقدر بشرط فعلا لا بشرط فى غيره كالخيار اه (قوله اجاعا) الى المتن فى النهاية والمقتضى الاقوله وقيل الى الخرج (قوله يا ابنى) ذكره كونه غرضه اه عى (قوله كالمس) اى فى الولب البائع (قوله اذا كان الخيار للبائع الخ) اى اذا اذن البائع لو كان التصرف فمعه كالمس مما مر فى محض الخيار ايضا اه سم (قوله او كانا الخ) اى بشرطه الا فى بعد قول المتن والاصح ان يبيع البائع كغيره (قوله وروا الاجمال الخ) فاعل لا يصح وكان محصور وذهبوا فاعتقدوا قبل دخوله فى ذلك الا بالابدان المشتري باعها والا فلا وجه لورودها اه رشيدى (قوله لانه) اى المشتري (قوله لا نفوذ الخ) عطف على الاجمال وكذا قوله ولا يصح العبدان الخ وقوله ولا قسمته عاقب عليه اه كرى (قوله ادومرته) عطف على قوله مكاتبه (قوله قبل القبض) تنافي عيه قوله فجزر وقوله ثبات (قوله فل على ملكه بالشراء) قضيه انفسا على البيع عى الوث فلننظر سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين من ذلك بالثمن كالمس حبه الررض كغيره يدل على انه عاكبه بالشراء عى عى يصح حبه قول الشارح قبل وقضى عى اتلافه اى المشتري كالمس لو اشترى امه فاجبها اليوم ما ذكره او ادعى عى قوله قبل ولا اجبال اى المشتري الامه الى ان قال لان قبض المشتري موجود فى الثلاثة حكما عى عى وقوله وصرح الخ انما ودعى النهاية دون الشارح فانه اشار هناك الى وجهان ما ذكرهنا (قوله ولا يصح العبد من نفسه) اى قبل قبضه اه سم (قوله الا قسمته) اى لا يصح اى اذا كانت غير ودعى ما يؤخذ من قوله لان الرضا فيها غير معتبرا عى عى عبارة الرشيدى اى تعدى اذا لا افرز ليس يباع فلا وجه لورودها ولا بد من الرضا اه عبارة سم قوله لان الرضا فيها غير معتبرا هذا يدل على ان الكلام فى غير قسمته مآل للاعتبار الرضا فيها وهذا حاصل ما فى شرح الررض والكلام فى القسمة قبل القبض وبقى الكلام فى بيع المقسوم قبل قبضه غير ذلك وماصل

وهذا متفق عليه) اى ثبوت الخيار لا يتبدل كونه على التراضى دليل ما يملكه اه (قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) قال فى شرح الررض وان اذن البائع وقبض الثمن اه (قوله اذا كان الخيار للبائع اولهما) اى اذا اذن البائع او كان التصرف فمعه كالمس مما مر فى محض الخيار ايضا (قوله ادومرته) قال فى الررض وما اشترى من مومرته او قبل قبضه فمعه وان كان مدون او دون الترم متعلق بالثمن وان كان به وارث اتحمل بنفسه ذمى فغير نصيب الا تخرج حتى يقبضه اه وقضيه انه ملكه بالشراء وان يبيع فى هذه الصور وتبين من تصرف الوارث فى التركة مع وجود الدين لان التركة اء اى الثمن فليست بل نعم قد سب كالات الثمن قد يكون فى ذمت لم يقبض وقبضه سر فلا ينفع الترم التعلق به اذ لا يصحس وثبوت العبد بتصرفه (قوله فل على ملكه بالشراء) قضيه انفسا على البيع عى الوث فلننظر سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين من ذلك بالثمن كالمس حبه الررض كغيره يدل على انه عاكبه بالشراء (قوله ولا يصح العبد من نفسه) اى قبل قبضه (قوله لان الرضا فيها غير معتبرا) هذا يدل على ان الكلام فى غير قسمته مآل للاعتبار الرضا فيها وهذا حاصل ما فى شرح الررض والكلام فى القسمة قبل القبض وبقى الكلام فى بيع المقسوم قبل قبضه غير ذلك وماصل

(٤٠١) - (شروا فى ارباب قاسم) - (ارباب) (والاصح ان يبيع البائع كغيره)

لعموم النهي السابق والعلية الأولى وحمل الخلافات بأعمه بغير جنس الثمن أو زيادة أو نقص أو تساوت صفة والأبواب بأعمه من الثمن أو بجملة
 ان تلف أو كان في الذمة فهو آفة بالغة (٤٢) البيع على المعتمد وزعم الصريح مراعاة اللفظ في المبيع لا المعنى غير صحيح

بل تارة راعون هذا تارة راعون هذا بحسب المدرك
 (و) الأصح (ان الاجارة) المبيع (والرهن والهبة) والصدقة والافراض له
 (كالمبيع) يناله على المعنى الاول وكذا جعله نحو صدق أو عوض خلع أو سلم والتولية وقسوه والأشراك وأنهم اختلفوا في الرهن أنه لا يقرق بهن رهن من البائع وغيره وهو ما اقتضاه كلام الرضا وأصلها أيضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واقتضاه هو من تبعان محل منع من البائع ان كان بالشحن حيث سق الحيس اذ لا تائدة في الرهن لانه يحبس بالدين والاجاز وقض بمقولهم والاجاز محتمنه بغير الشمن وان كان له حق الحبس وقضية العلة بخلافه وهو الاقرب وخرج باجارة المبيع اجارة المستأجر قبل قبضه فانما يحصله لكن من المؤخر فقط لان الموقوف عليه فيها المنافع وهي لا تميز مقبوضة بقبض العين فلم يؤثرها عدم قبضها فان قلت فذلك لانه محتمن غير المؤخر وانما قلنا محتمن من نفي إمكان قبض المنافع المراد به نفي إمكان قبضها الحقيقي لتصر بهم كياتي في السلم بان قبضه يقضي

مالي الرضا وشرحه جواز في قسمة الاخر اذ دون غيرهما قال في الرضا وله بيع مقسوم قسمة اخر اقبل قبضه قال في شرحه خلاف قسمة المبيع ليس له بيع ماصار اليه فبهمان نصب صاحبه قبل قبضه انتهى اه سم وسأقي عن النهاية والمعنى مثله (قوله لعموم النهي) الى قول المتن وان الاعتناق في النهاية والمعنى الا انها اعتمدت ما اقتضاه كلام الرضا كياتي (قوله السابق) أي انما (قوله والعلية الاولى) أي ضعف الملك (قوله) بجملة ان تلف (قوله) أي خرج قبضه اه سم (قوله) أو كان في الذمة) صورة ذلك ان يشترى عبدا مثلا بدنانا مثلا في ذمته ثم يبعه قبل قبضه البائنه بدنانا في ذمته أو يقبض البائنه بدنانا في ذمته ثم يبعه قبل قبضه بدنانا في ذمته أو يمن غير ما دفعه له ولو لمع وجوده وعلى كل من الصورتين يقال انه باعه بمثل ما في الذمة شيئا اه يعبري أو ممن غير ما دفعه له ولو لمع وجوده وعلى كل من الصورتين يقال انه باعه بمثل ما في الذمة شيئا اه يعبري (قوله) بل تارة راعون هذا) أي اللفظ وهو الاكثر كقوله يملك هذا بائنه لا ينعقد بيعا ولا هبة على الصريح (وتارة راعون هذا) أي المعنى كقوله يملك هذا الثوب يملك هذا الثوب يباع على الصريح في بطلان القول باعتبار اللفظ بل يختلف الجواب باختلاف المدرك كلامه في انه اسقاط أو غلغل وتارة راعون اللفظ ولا العننى كما اذا قال أسلت لك هذا الثوب في هذا العبد فان الصريح أنه لا ينعقد بدعوا لسلما اه معنى عبارة عس أي والغالب عليهم مراعاة اللفظ ما لم يرد جانب المعنى ومن ثم وقع في عبارة غير واحد أن العبرة في العقود بالألفاظ اه (قوله للمبيع) بغنى عنه قوله الاتي له (قوله على الاول) أي ضعف الملك (قوله) بجملة رهن من البائع (الخ) أي وبين أن يكون له حق الحبس أو لانهاية ومعنى (قوله) أيضا حقان يقدم ويد كرعتب وغيره (قوله) وهو ما اقتضاه كلام الرضا (الخ) معتمد عس ومعنى (قوله) لكن الذي نقله الخ) عبارة النهاية وان نقل السبكي الخ فهي صرحت بموافقة الشفيع ومنه اللفظ السبكي اه بصري (قوله) ان كان بالثمن (الخ) صرحت به اه عس (قوله) حصة حق الحبس) عبارة الغنى وكان له حق الحبس اه (قوله) وقضية قولهم الخ) قد يناقش فيه يحصل قولهم ان كان بالثمن فيسدد قولهم نعم من البائنه وقولهم حصة الخ) يخبر ان راجع قولهم والاجاز فغير فقط نعم تعبير المعنى كما مناه سلم عن المناقشة (قوله) وقضية العلة) وهي قوله لانه محبوس الخ كردي وعس (قوله) وقضية العلة الخ) قد يناقش فيها من قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فلنا الحبس بالثمن وقد دفع المناقشة بان الحبس على الثمن غير الزه وسأقي في الرهن أنه لا يجوز أن رهنه المرهون عنده بدنانا آخر ولو كان القول بغيره الفلح لجاز ذلك اه سم (قوله) فانما يحصله) أي ولو باكثر من الاقوال الاولى وبغير جنسه أو فصحتها اه عس (قوله) فلم يؤثرها عدم قبضها) قضية أن يمثل المبيع الصدقات وعوض الخلع وغيرهما من كل ما ملك بعقد من الاعيان وهو ظاهر اه عس (قوله) عدم قبضها) أي العين المؤخر (قوله) وقضية العلة) وهي قوله لان العقود عليه فيها الخ) (قوله) ما ذكر الخ) أي بقولهم وهي لانصير مقبوضة بقبض العين (قوله) المراد به الخ) جلتهم غير ما ذكر (قوله) وقضية العلة المؤخر) متعلق بقوله لم يشرط فيه الجزالة مقدمة عليه (قوله) بخلاف غيره) أي غير المؤخر (قوله) فيصم الخ) الى المتن في النهاية والغنى الا انها اعتمدت ما اقتضاه القول كياتي (قوله) والقسمة) أي قسمة بغير الراد سم وعس أي قسمي اخر اذ تعدل سلطان وحلي (قوله) والوقف) أي بجملة الوصية اه معنى عبارة عس واذ في المنهج الوصية أيضا المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل مالي الرضا وشرحه جواز في قسمة الاخر اذ دون غيرهما قال في الرضا وله بيع مقسوم قسمة اخر اقبل قبضه قال في شرحه خلاف قسمة المبيع ليس له بيع ماصار اليه فبهمان نصب صاحبه قبل قبضه انتهى اه سم (قوله) أو بجملة ان تلف (قوله) أي خرج قبضه اه سم (قوله) وقضية العلة بخلافه الخ) قد يناقش فيها أن قوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فلنا الحبس بالثمن وقد دفع المناقشة بان الحبس على الثمن غير الزه وسأقي في الرهن أنه لا يجوز أن رهنه المرهون عنده بدنانا آخر ولو كان القول بغيره الفلح لجاز ذلك (قوله) والقسمة) أي قسمة بغير الراد

بل تارة راعون هذا تارة راعون هذا بحسب المدرك
 (و) الأصح (ان الاجارة) المبيع (والرهن والهبة) والصدقة والافراض له
 (كالمبيع) يناله على المعنى الاول وكذا جعله نحو صدق أو عوض خلع أو سلم والتولية وقسوه والأشراك وأنهم اختلفوا في الرهن أنه لا يقرق بهن رهن من البائع وغيره وهو ما اقتضاه كلام الرضا وأصلها أيضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واقتضاه هو من تبعان محل منع من البائع ان كان بالشحن حيث سق الحيس اذ لا تائدة في الرهن لانه يحبس بالدين والاجاز وقض بمقولهم والاجاز محتمنه بغير الشمن وان كان له حق الحبس وقضية العلة بخلافه وهو الاقرب وخرج باجارة المبيع اجارة المستأجر قبل قبضه فانما يحصله لكن من المؤخر فقط لان الموقوف عليه فيها المنافع وهي لا تميز مقبوضة بقبض العين فلم يؤثرها عدم قبضها فان قلت فذلك لانه محتمن غير المؤخر وانما قلنا محتمن من نفي إمكان قبض المنافع المراد به نفي إمكان قبضها الحقيقي لتصر بهم كياتي في السلم بان قبضه يقضي

محملة ولما جانب المؤخر لم يشرط فيه ذلك القبض التقدير بخلاف غيره (و) الأصح (ان الاعتناق) فنسكون بخلافه) فيصم وان كان البائع حق الحبس لقوله ومنه الاستدلال والتقدير والتزويج والقيمة وبما عتقوا طعاما اشتراه خرافا للقرع احوال الوقف

فثكون الصورة شامة اه (قوله لم نقل بتوقفه الخ) الواجهة أن الوقت صحيح وإن شرطنا القول اه تم
عبارة النهاية والمضى والوقف سواء احتاج إلى قول أي بان كان على معنى أم لا كإلى المجموع عسلا فالإمام
الشرح والوقف تعلقان التمتع من أن الوقف شرط فيه القبول كان كالبيع والأد كالاتفاق مع أن الأصح
أن الوقف على معنى لا يحتاج إلى قول كإسب أي بان شاء الله تعالى كالعقود اه (قوله للفقهاء ليس بقيد اه
يعبري (قوله برفاء) أما إذا اشترى الطعام بمقدار أكيل أو غيره فلا بد لصحة البيع من قبضه كذا معنى وإسب
(قوله ولا العتق على مال) أي من غير العبد المبيع لما مر من صحة بيع العبد من العبد كما تقدم
بيع اه عس عبارة السيد عمر أي من اجنبي كان قاله أعتقه حتى على كذا بخلاف من العبد كما تقدم
اه (قوله ولا عن كفارة الغير) أي بل ولا بالدية الضمنية كالأقواله أعتق عبدك عني ولم يذكر عوضا فإليه
اه عس (قوله ولا يكون قابضا الخ) أي وإن كان البائع حقا لم يبيع اه معنى (قوله بخواله عس) وهو الاستبدال
اه عس (قوله ولا تثنى بعده) وهذا الترتيب والقسمة (قوله قبل قبضه اه) فإن قبضه كان قابضا اه
نهاية قول المتن (والتمن للمعين) أي بقا كان أو غير معنى ونهاية قول المتن المعين يخرج ما في القصة فيجوز
بيع وهو الاستبدال الآتي اه سم (قوله في جيع ماصر) إلى قول المتن أنه في النهاية (قوله في جيع ماصر)
أي من أول الباب إلى هنا كتحريم هذالك في أول الباب بقوله وماله في جيع ما بين التمن اه وحديثه فعليه
صحة التصرف قبل القبض اه رشدي (قوله لا في نظير الخ) عبارة الغني ولأجله المشتري بطله أو بغير
جنسه مضافا لمعنى فو كبيع المبيع للبائع اه زاد النهاية فلا يصح إلا أن كان الاعتراض عنه بعين المبيع
أو بمثلها تلف أو كان في الذمة اه أي قاله القائل (قوله من يبيع المبيع) من يبيع في أول باب ماصر (قوله
لعموم النهي) أي في خبر حكيم بن حزام المتقدم بأن أخى لا يبيع من شأ حتى قبضه فتمثل الشيء المبيع
والتمن وماله في معناه ما لو كان عموما لخص الأمانة غير مراد اه رشدي (قوله كذلك) خبر قوله وكل عين
الخ أي لا يشترط قبض قبضه (قوله من العتقين) هما ضعف الملك وقوليهما عين اه عس قول المتن
(وله بيع ماله) بالاعتناء فلا يفتى بالموسر ليشل إلى الاعتصاف اه هو لا يصح بيعه اه عس قال للمتن وقول
منه وله تصرف في ماله اه قول المتن (أمانة) شملت الأمانة ولو كانت شرعية كطو طبريت الرعي أو با الدارة
اه نهاية أي دار الغدير عس (قوله وألحق) إلى قوله وبطله في الأخيرة في النهاية الأقواله أو حل إلى ولو استأجره
وكذا في الغني الأقواله كذا كالأدلة ولو استأجره (قوله وألحقا) أي لا رفاقا اه عس (قوله بعد رؤيته)
قيد اه عس قول المتن (وقراض) أي ببذل العامل سواء كان قبل الفسخ أم بعده ظهر الرعي أم لا خلافا
للقاضى والأمام اه نهاية عبارة سم قال في شرح الروض قال القاضى بعد الفسخ والأمام قبل أن يرجع
وفيهما نظار اه والوجه مر هو مقتضى النظر وقال إطلاق المصنف أنه إن لم يتحقق ملك العامل فواضع
وإن يتحقق بان فسخ شرطه وقت المصقة فصعق بنسب المال دون نصيب العامل فليست أم (قوله
مطلقا) أي أدان الأرضين أم لا اه عس (قوله للمورث التصرف فيه) أي بخلاف ما لا ملك المالك الهالك ليعتدلا
بان اشتراه ولم يقبضه لكن عتقه لئلا يفسد في يده بأفعاله ما قبل هو مضمون عليه اه نهاية (قوله وبشله) أي
المورث عس وقال الرشدي أي مثل ما ذكر في جواز بيع ما ملكه القائم الخ أي وهو هو بد رجوع فيه
الأصل قبل قبضه من الفرع ومقسم قسمته لأن قبل قبضه بخلاف قسمته لبيع ليس له بيع ما صار له فيها
من نصيب صاحب قبل قبضه ولا يبيع شخص أخذه يشفع قبل قبضه لأن لا يخدم ما هو مضمون به ومعنى زاد
الأول ولو باع ماله في يد غيره أمانة قبل البائع ولو أنه انتزع من ذلك الغير بدون إذن المشرى ليقطص من
الضمان ويستقر العقد الظاهر كإلحاقه الركني ثم يلجأ إليه التسليم على البائع اه وزاد الثاني قوله
بيع ثم على شعور موقف عليه قبل أخذه وكذا خلافات وقف حصلت لجأ تعرف كل قدر حصته كإلحاقه
(قوله لم نقل بتوقفه على القبول) الواجهة أن الوقت صحيح وإن شرطنا القبول (قول المصنف والتمن
المعين) يخرج ما في القصة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الآتي (قول المصنف وقراض) قال في شرح الروض

مالم نقل بتوقفه على القبول
لا يعتد كالبائع وفارق
كالباحثة التصديق بأنه تخلي
مخلافه لا الكفاية ليس
لها فارق العتق ولا العتق على
مال لأنه يبيع ولا عن كفارة
الغير لأنه يبيع ولا عن كفارة
بخلاف العتق والوقف لا بالتدبير
والأثنين بعدهم كذا الطعام
المباح للفقراء قبل قبضهم
اه (والتمن للمعين كالبيع)
في جيع ماصر نفسه ومنه
فساد التصرف قبل قبضه
المذكور ضمنا في قوله
فلا يبيعه البائع) يعني لا
يصرف فيه بأفعاله (قبل
قبضه) لأن المشتري لا يبيع
نظير ماصر من يبيع المبيع
البائع ولا من غيره لعموم
النهي ولما مر من العتقين
وكل عين مضمونة في عقد
معاوضة كالرعي وعوض صلح
عن مال أو دم وبطل صلح أو
صدق كذلك (وله بيع ماله
في يده) أمانة كود يعة
والحق بذلك ما أسره
السلطان لجذرى أي تخليكا
كل هو واضع فيه بعد رؤيته
يبعسه وأن لم يقبضه وفقا
بأنه قد نص على مومن ثم
عاصكه بمجرذ الأكراد
(ومسترك وقراض ومهرهون
بعد انفكاكه) مطلقا
وقبله باذن المشرى
(وموروث) كالموروث
التصرف في موهبة ما ملكه
الغامر الغنيمة

في المجموع من التولي وأقره اه عبارة الجعري ومثله غله وفن وخشمة فلا حد المستحقن أو الغائبين يسبح
 حصته قبل فراؤه فانه يتخلفا خلافاً حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل ان فراؤها و يتناولون كفي
 بعض مشائخنا بالافراق فقط ولوم غير قليل في اه (قوله مشائخ) أي اذا كان قدرا معلوما بالجزئية كجلى
 شرح الروض اه رشدي (قوله لتسام الملك) تعليل لدول المثل وله بيع كما في بدعيه أمانة كود به (الخ)
 (قوله لا مستأجر) بفتح الجيم عطف على قول المتن كود به (قوله أو تصاربه) يؤخذ مما يافان محله في
 قصارة محتاج إلى عين اه سدعروياتي سم والمغني بما يفيد الإطلاق (قوله مثلاً) عبارة بالمغني ومثله
 ذلك أي الصبح والقصاص وبيع الذهب ونسج الغزل ورواية بالدابة اه (قوله وحصل) أي قول الشجين
 وقد تسلمه الاجير اه رشدي (قوله قبل العمل) أي لتعلق حق الاجير به لان الاجارة لازمة من الطرفين
 اه بجري (قوله مطلقاً) أي تسلمه الاجير أم لا (قوله أو بعده) أي العمل عبارة بالنهاية والمغني وكذا بعده
 اه وفي أحسن (قوله وقبل تسليم الاجرة) قال في العباب بالنسبة لمصرف الصبح أو بعده أي بعد تسليم
 الاجرة والصبح من الصباغ لانه يسبح اه أي وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز اه سم (قوله أنه ابدال
 المستوفى به) بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب قول ولا فلا خلاف ما يلاحظه قاله السيوطي وهو ظاهر وبحت
 الاذري العصة بنائه على مخالفة العاطلة سم اه بجري (قوله امانات الخ) هذا الايمان حصل التسليم مجرد
 تصديقاً لا قيداً لا يدرى قسم أي وانما لا يلام بالانتهاء والمغني من جعل التسليم قيداً عبارة عما لم يأت في
 ضابطاً أو قصار العمل أو بوسيلة فلس له بيه وقوله وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة لان الحبس للعمل ثم
 لاستيلاء الاجرة كذا قال وهو تصور واذله حبسه لتتمام العمل أيضاً لا يناسبه إطلاقهم اه زاد الاول
 جواباً لبدال المستوفى به لا مكان حل ذلك بقرب ما هنا على ما اذا لم يسلمه الاجير اه قال عرش قوله مر
 وسلمه الخ أقدم أنه يجوز له بيعه قبل التسليم وورد على أن العقد لم يجرم ودعيه بقول على الاجير فيه
 فالقيام عدم صحته سواء بعد التسليم أو قبله وكن الجواب بأنه يمكن ابداله بغيره حيث يسلمه كما يفهم
 من قوله لا مكان حل ذلك بقرب تنازع وقوله وهو تصور رأي قوله قبل العمل اه (قوله مثلاً) أي وأيضاً
 متاعا لعين شهر اه نهاية (قوله جاز به بيعها) أي قبل انقضاء الشهر (قوله ليس صيناً) هذا أثار
 اليه في شرح الروض اه سدعرويسر والنهاية وسم عبارة لوجعها (قوله لان المستأجر الخ) انظر
 هذا تعليل فيما قبل العمل اه سم (قوله بخلاف نحو الصبح) أي وبخلاف القصارة أيضاً لانها كالعين
 عندهم ومثله الرياضة اه سم (قوله فانه عين) انظر هذا اذا كان الصبح من المال اه سم قول المتن
 (وكذا الخ) فان قيل ما ذكره عطفه بكذا احبب بان فائدة ان يبيع على انه قسم امانته مضمون

قال القاضي بعد الصبح والامام قبل أن يبيع وفيه ما نظر اه والوجه مقتضى النظر وقاله إطلاق
 المصنف لانه ان لم يصدق ملك العامل فواضع وان تحقق ان وجد فصح بشرطه فرقت الصفة في قسم في
 نصيب المالك دون نصيب العامل فليأمل (قوله وقبل تسليم الاجرة) قال في العباب بالنسبة لمصرف الصبح
 أو بعده اه بعد تسليم الاجرة والصبح من الصباغ لانه يسبح اه أي وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز
 (قوله امانات الخ) أي وعلى هذا لا يتأثر الخ السابق (قوله ولو استأجره في غم الخ) عبارة شرح
 الروض قال المتولي ولو استأجره ليرى غمّه وأيضاً متاعا لعين شهر اه كان له ان تصرف في ذلك المال قبل

انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه اذ المستأجر ان يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا
 الاختلاف مبني على أنه هل يجوز ابدال المستوفى به أولاً اه والراجح جواز البيع لانه يسيل من أن ياتي ببدله
 أو يسلمه له الاجير نفسه ويسحق الاجرة ثم يمكن حل كلام المتولي الا انصرف على تصرفه بعد ابدال بل تعليله
 دال عليه مر وقضية قوله لانه يسيل الخ جريان ذلك في مسئلة الاستعارة لنحو الصبح والقصارة (قوله
 لان المستأجر الخ) انظر هذا التعليل فيما قبل العمل (قوله بخلاف نحو الصبح) أي وبخلاف القصارة
 ايضاً لانها كالعين عندهم ومثله الرياضة (قوله فانه عين) انظر هذا اذا كان الصبح من المال (قوله

مشاعاً باعتبار التملك ويات
 في يد وليته بعد رده أو
 اقامته لتتمام الملك لا مستأجر
 لصحة أو فطلونه مثلاً وقد
 تسلمه الاجير كذا قالوه
 وحكي على الله بمجرد تصور
 لا قيد فلا يصح التصرف
 فيه قبل الغنم مطلقاً أو
 بعده وقبل تسليم الاجرة
 لانه حسب لتتمام العمل
 ثم لعرض الاجرة ولا ينافيه
 إطلاق قسم ان ابدال
 المستوفى به امانات الخ حل
 ذلك بقرب ما هنا على
 ما اذا لم يسلمه الاجير وحل
 هذا على ما اذا تصرف فيه
 بغير ابدال ولو استأجره
 ليرى غمّه شهر استأجره
 بيهما لان المستأجر ليس
 صيناً حتى يسحق حبس
 العين لاجله بخلاف نحو
 الصبح فانه صين فنانسب
 حبس محله لاجله (وكذا)
 له بيع ماله المضمون على
 من هو يديه ضمان يومنه
 عارية وماخوذ بسوم
 وهو ما يلاحظه

ضمناً يد فلا يحصر في المائة اه معني اذا النهاية وشمل كلامه ما لو كان الماراضاً وقد غرسها المستعبر وهو كذلك لا خلاف للمارودي اه قال عش قوله وهو كذلك اي ثم ينزل المشتري من المعبر منزلة المعبر فيخبر بين نفسه وغراما رشا النفس وتلك كفايا لثمة وتبقيته بالا حواه واعتمد المتني ما قاله المارودي من انه ان امكن رد المار كالنار والبابه صح بعموان يمكن كارض غرسه فليبيع باطل في الاصح اه (قوله مرشد الشراء) وبقى ما لو اخذته مرشد الابارة او القراض او الارضان لثمة له ان يجسه فيرثه او يستأجره أو يقرضه أو يحوذ ذلك وينبغي ان يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما ضمن اذا اعتد عليه كالقرض أو كالتزويج به والمخالفة عليه والاصل عليه صلح معارضة ضمته اذا تالف وان اخذته لما ضمن كالاستحجار والارتبان لم يضمنه اذا تالف بلا تصبر وهو في بدء اعتله الوسيلة حكم المقصد اه عش (قوله بقدر) أي البائع أو المشتري اه عش (قوله وما رجع اليه المالح) ومقبوض بعقد فاسد لغوا شرط أو نحو هو رأس مال سلب الانقطاع المثل فيه أو غيره وما أشبه ذلك اه معني (قوله يفسخ عقد) بعبء وغيره نهاية ومعني (قوله في الأخيرة) هي ما رجع اليه يفسخ عقد لكن بدون المبالغة لا كورقة قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض أخذ الثمن لا يتأني الفسخ بالا فلاس ولو ضوح ذلك لم يبال بالاطلاق (قوله ان يبيع) أي البائع عبارة لانه نهاية والمعني بعد رد الثمن اه قال عش قوله بعد رد الثمن انهم انه لا يجوز بيعه قبل رد الثمن وهو ظاهر ان قلنا بعدم امتناع الحبس في الفسوخ وكلامه معناه يقتضي ترجيح ما ان قلنا بعدم جواز الحبس ودون ما راد على من طلبت له من منه بعد الفسخ فيه نظر والقياس معناه اه ومرعته ان المذهب الاول (قوله لان المشتري حبسه المالح) ذكر الشارح في غير هذا الكتاب ان في المجموع عن الروابي وأقره ان الثمن طوبى من العاقدين بعد الفسخ رد ما يسد منه البعق وليس له الحبس حتى يقضى متاعه ثم قال به تعلم ان جميع الفسخ لا حبس فيها الا الفسخ بالا فلاله لما يأتي اه وهذا الذي قاله هنما وفق لما في شرح الروض يخالف لذلك ثم يأتي فصل لهما والاحدهما ذكر ما تقدم من المجموع ثم قال لكن الذي في الروض وعنده السبكي وغيره وتذهبهم في البيع قبل قبضه انه له الحبس فيمنع فصرف ما لكان فيه مادام محبوسا انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمعني ان قد ما يفسد اعتداه ايضا (قوله وما لهما) أي قول المتن والجديد في النهاية (قوله لم يضمنون كله) وفيما يضمن به خلاف والراجح منه انه فيمنع يوم التالف اه عش (قوله لم يضمن الا نصفه المالح) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين مثقال في القيمة وقد أدرأه أعجمها اليه فقط وتلف فهل يضمن الا ثمرهما قيمة أو ثلثهما قيمة واقلهما لجواز انه كان يجهل الاقل فيمنع الاصل وراثة الثمن ان الزيادة فيه نظر ولعل الثاني أقرب سم على عه اه عش قول المتن (ولا يصح بيع المسلم فيما الخ) وكذا لو رأس مال المسلم كافي شرح الروض

ومعناه في الأخيرة (هي ما رجع اليه يفسخ عقد لكن بدون المبالغة لا كورقة قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض أخذ الثمن لا يتأني الفسخ بالا فلاس ولو ضوح ذلك لم يبال بالاطلاق (قوله ان يبيع) أي البائع عبارة لانه نهاية ولا يسترد الثمن وان لم يفسخ فثمة) فيه أمر ان أحدهما ان ظاهرا انه ليس للبائع حبس الثمن الممن لان استرداد البيع فيشكل بانه ما رجع الى جانب المشتري والثاني ان الشارح في غير هذا الكتاب ذكر ان في المجموع عن الروابي وأقره ان ثمن طوبى من العاقدين بعد الفسخ رد ما يسد منه البعق وليس له الحبس حتى يقضى متاعه ثم قال به تعلم ان جميع الفسخ لا حبس فيها الا الفسخ بالا فلاله لما يأتي اه وهذا الذي قاله هنما وفق لما في شرح الروض يخالف لذلك ثم يأتي فصل لهما والاحدهما شرط الخيار ذكر ما تقدم من المجموع عهدها بانه لا حبس أحدهما بعد الفسخ لا كذا ثم قال لكن الذي في الروض وعنده السبكي وغيره وتذهبهم في البيع قبل قبضه ان له الحبس فيمنع فصرف ما لكان فيه مادام محبوسا اه (قوله لم يضمن الا نصفه المالح) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين مثقال في القيمة وقد أدرأه أعجمها اليه فقط وتلف فهل يضمن الا ثمرهما قيمة أو ثلثهما لجواز انه كان يجهل الاقل فيمنع الاصل وراثة الثمن ان الزيادة فيه نظر ولعل الثاني أقرب (قوله الممن الذي في الثمة) دخل فيه بيع الموصوف في الثمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو أحد موضعين في كلامهما

مرشد الشراء لثمة له أي يجبه
أم لا ومقبوض بقدر على
انقضاءه وما رجع اليه يفسخ
عقد ولو بافلاس المشتري
لتمام المالك في المذكورات
ومعناه في الأخيرة ان أعل
المشتري ثمة والاصل يصح
قصر البائع فيه لأن
للمشتري حبسه لاسترداد
الثمن وان لم يفسخ فثمة وما
انهم كلامه من المأخوذ
بسوم مضمون كمثل هذا
سام كله والا كانت أخذها
من مالكه أو بانه لمشتري
نصفه فتلزم يضمن الا
نصفه لان النصف الآخر
في يده أمانه (ولا يصح بيع)
الثمن الذي في الثمة ونحوه

(المسلم فيه)

ولا الاعتياض منه) وغيره وشدي وسيم قول المتن (ولا الاعتياض عنه) أي ولا الحوالة إليه أو عليه اه اعاب (قوله لا انفساخ) أي على القول الضعيف قوله أو انفسخ هو المعتدل على روي يدي (قوله ولا انفساخ) أي لانه يجوز انفساخه غير بعيد كقوله الشيطان اه رشدي (قوله في ذلك) أي الاعتياض عن نحو المسلم فيه (قوله) ثم استبدل عنه المتبادر على رأس المال اه سم عبارة النهاية ثم يدفع له بما تراضى عليه وان لم يكن من جنس المسلم فيه اه (قوله بشرطه) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفرق للاعتياض بسم دين من دين قال وفي المعنى وسيم ما وافقوه على ما تقر رأى قوله نحو المسلم فيه ان كل مبيع ثابت الثمن فقد عليه غير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصح من تناقض لهما اه (قوله لا الآتي) أي في قول المتن فان استبدل الخ (قوله في غير روي) الى قول المتن فان استبدل في النهاية والمعنى الا قوله فعلم الى والحق (قوله) بمثل اه أي بروي اه سم (قوله من جنسه) وكذا لو اتفق على الة بال دون الجنس كما يقتضيه التعليق ونقله الشهاب سم عن الاعاب للشهاب بن حجر اه رشدي (قوله لا في الخ) أي ما لا يروي فلا يجوز الاستبدال عنه لقوة يتألف فهو له انقدر اه عش (قوله ولها) أي التوقيف المذكور (قوله الا براء منه) أي الروي (قوله من جواز فيه) أي جواز الا براء في الروي اه عش (قوله في التناهي في الثمن) أي اما العين فلا يصح الاستبدال عنه كما قدم في شرح واثنان العين كالبيع اه وشدي (قوله لا قبله) انظر ما وجب امتناع الاستبدال قبل الزوم مع أن تصرف أحد العاقدن مع الآخر يستدعي لزوم العقد قبل هواجرة: قد يقال انه مستثنى اه عش (قوله الحديث الصحيح) أي في غير عرضي الله عنهما انه قال كنت ابيع الابل بالثانير واخذ مكانها بالرهام وبيع بالرهام واخذ مكانها بالثانير فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلطت من ذلك فقال لا بأس اذا تفرقت ما ليس بينك وبين اه نهاية زاد المعنى وقوله وليس يستكتفي أي من عقد الاستبدال لان العقد الاول بقرب نسبه وابه انتهى دليل ذلك اه (قوله كل دين مضمون بعقد) يحمل رأس مال السلم وليس مراد اكامل مما قدمناه اه رشدي (قوله كما جواز الخ) أي ودين ضمان ولو ضمان المسلم فيه كما وضعه الواو رحمه الله تعالى في خاويه اه نهاية عبارة سم عبارة تار وض تقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل من سلم فثامه وبالصحة دين الضمان أفتى شيخنا الشهاب الرمي وغيره من شيوخنا اه (قوله وفارقت) أي انحلها الثمن (قوله وعرض الثمن بقصد ماليته) هذا ظاهر ان كان الثمن عرضا والثمن نقدا أمالو كما تقدم أو عرضين فلا يظهر ما ذكر فاعل التعليق مبنى على الغالب اه عش (قوله ولا يصح الخ) أي لعدم طوق الأحل اه معنى (قوله وفيما ياتي) أي الاستبدال عن القرض وفيه المتألف (قوله فعل) أي من قوله و يصح عكسه (قوله لا ان) أي وقت الاستبدال (قوله لا بد من ثابت الخ) كونه معلوما بما ذكره عمل توفيقه لأن نعم قوله مؤجل بما كان اعتبار الاصل وان حل في حال الاستبدال (قوله لفظ بل الخ) عبارة الجعيري أن يكون ما يجب وقبول والا فلا تملك ما أخذاه قاله السبكي وهو ظاهر ويبحث الأذري الصحة بناء على صحة المعاملة سم اه (قوله في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع

(قوله ثم استبدل عنه) المتبادر عن رأس المال فهل يتحقق بذلك الجلية في شره المسلم فيه أو الاعتياض عنه (قوله في غير روي) عبارة شرح الروض هذا كله فيما لا يشترط قبضه في المجلس أما غيره كروي ببيع مثله ورأس مال السلم فلا يجوز الاستبدال الصنه اذا لم يوجد قبض العقد وعلم في المجلس الخ اه (قوله بمثل اه أي بروي وقوله من جنسه) يذكر هذه التضييق شرح الارشاد ولا في شرح الروض وهو قضية العمل المذكور ونسأل في الاعاب وعن روي ببيع يحسنه اعترضه الشارح حيث قال أما غيره أي غير بلا بشرط قبضه في المجلس كروي ببيع مثله وان لم يكن من جنسه متلافا لاهو: مما المتن الخ (قوله ولا كان من كدين الخ) عبارة تار وض يجوز الاستبدال عن كل دين ليس بشئ ولا مضمون اه وهي تقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل من سلم فثامه وبالصحة دين الضمان الذي أصله دين سلم أفتى شيخنا الشهاب الرمي وغيره من شيوخنا (قوله والثمن التقدان وجد في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلس معلومة في الثمن امتنع اعتياضه عن

عنها وإن كانت مخالفة لثاني الحق مسلم فيها خلية بد
بذلك اصطلاحهم جهة الاستبدال عن المتمن (فان استبدلوا فاعادوا الربا كدراهم عن دينار اشتراط قبض البسدر في المجلس) حذوا من الربا (والاصح) انه لا يشترط التمين (للدل في العقد) أي عقد الاستبدال بان يقول هذا لجواز الصرف عما في الذمة (وكذا) لا يشترط القبض في المجلس ان استبدلوا لوافق في العلة (لغير ما ذكره من دراهم) اذ لا ربا لكن بشرط تعيين الثوب في المجلس قبل كان ينبغي ان يقول قطعاهم عن دراهم لان الثوب غير لوي فلا يصح ان يقال انه لوافق الدراهم في علة الربا اه وليس يسدي لطلاتهم على كل من قوب وطعام بدرهم لانهما مما لا يتوافقا في علة الربا وكنه غفل عما هو مشهور وان السالبة تصدق بشي الموضوع (ولو استبدل عن القرض أي دينه لانه خلافا لما زعمه لان القرض ما لم يكن جازا للعرض لا لوجوع فيها ويلزم من ملكه اكد ذلك ثبوت بدلها في ذمته فلم يقع الاستبدال الا عن دين القرض دون عنه (و من ثمة) يعني بدل التالف)

دينار فلو اس معاملة في الذمة امتنع اعتبارها عن الفلوس لان الدينار لكونه نقدا هو الفلوس هو المتمن الذي في الذمة يتمتع الاعتبار عنه على ما قدم من الخلاف سم على عه عس (قوله ولا) أي بان كانا نقدان أو درهماين نهاية ومعنى قول المن (في علة الربا) أي أو في جنس الربا كذهبن ذهب اشتراط الشرط المتقدم اه نهاية قال عس قوله الشرط المتقدم منها التقاض فلو كان له في غيره درهم فموضعه عن ماله ومن جنسه اشتراط الجواز والمماثلة وقبح ما جعله عوضا عما في ذمته في المجلس ويدفع على ما ذكره انه تقاض لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمي بحال في ذمة المدين لانه كانه قبضه من رده اليه ويحصل اشتراط المماثلة حيث لم يجر التحويل بل بقضاء الصلح كما روي ابي اه عس واعلم ان ذلك غير مخالف لما تقدم انفق الشرع كالتسليم من عدم جواز الاستبدال في روي يسع بخلافه من جنسه لغو يتم اشتر من قبض ما وقع العقد به لانه فيما اذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربا او ما هنالك فيما اذا كان عقدا لاستبدال ربا يقول المن (ان شرط قبض البديل في المجلس) والظاهر انه بشرط الحلول أو ساوكانه تركه لانه لازم للتقاض في الغالب كما اه رشدي قول المن (لدل) أي شخصه اه معنى (قوله لجواز الصرف عما في الذمة) كان قال بيت الدواهم التي في ذمته بد دينار في ذمته ثم يعين ويقتضي المجلس (قوله لكن بشرط) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وليس بسدرا) هو كقالب بل هذا الاعراض ساقط لا ور دوله ثم قول الشارح وكنه غفل الخ لم يظهر وجه مناسبتها لما نحن فيه فلتأمل فان ما نحن فيه ليس من ذلك القبول الهم لان يقال مقصود منها اذا صدق شمع في الموضوع صدقها باعتبار فيه الاولى اه سبدر (قوله او بدنه لانفسه) عبارة عن النهاية وانفقت نفسه او بدنه وان حله بعضه على الثاني اه قال عس قوله نفسه بان كان انقضى بالقرض وقوله او بدنه بان تصرفه فله من بدله وقوله وان حله بعضهم هو بان عه اه لا يخفى ان اختلافنا هو في محل المتن لا في الحكم وأطال الرشدي في وجعلهما (قوله وان جاز الخ) أي فيما اذا كان القرض باقيا في المقرض (قوله كذلك) لاحاجة اليه (قوله يعني) الى التيسير في النهاية الاولى أخذنا مما لا يفي بسئلة الكيس الائمة (قوله و بدل غير ما الخ) بالرجوع على قيمته المتلف عبارة للمغنى وكذا عن كل من ليس بمن ولا يضمن كالدين الموصى به لو اوجب بقدر ما لم يكن في النعمة أو بسبب الضمان أو غير ذلك القطر اذا كان لفقره محصور بن اه (قوله بانه الخ) تصور والتسريع (قوله وذلك لاستقراره) علة لقول المصنف جاز اه عس (قوله ولو باخبار المالك) أي البديل أي فلو تبين خلافه تبين بطلانه فيما يظهر اه عس وكتب سم أنما ما حاصله تقدم في شرح قول المصنف باب الاول باع جازا فخصمنا الخ ما هو صريح في العلم بالانخبار كلف في حقيقته ما عارضه فليظن ما فهمه قوله هنا

الفلوس لان الدينار هو التي لانه النقد والفلوس هي المتمن والمتمن اذا كان في الذمة يتمتع الاعتبار عنه على ما قدم من الخلاف (قوله فبما لو اعقده) بان أسلمه فيها فهي ممن لان الفتن التقدوسم فيها أي الجنتين واعي فهذا منشا التردد (قوله ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض ذهبا فموضوع ذهبا أو فضة امتنع لانه من قاعدة مدحوة ولا ينافي ذلك ما لو صاغ من خشن دينار والقرهم على التي درهم حيث يجوز ولا ان كان استغناء لاف درهم عن ألف درهم وهو في الذمة لا لاف لا يخرج عن التيسير فلا محذور في ذلك اذ ليس فيه تعويض المجموع عن المجموع حتى يجزى فيه قاعدة مدحوة فالمراد بان يعوض المجموع عن المجموع امتنع لانه حيث شئت من اقرادهما لا حاصل ما أفتى به شخصه الشهاب الرسل وهو مما لا شك فيه ثم ايات الشارح حالف في ذلك وتعرض لذلك ثم يعلم من ذلك ان تقبده قاعدة مدحوة لا ينافي بالربا باعبر ما في الذمة ممنوع (قوله ويكني هذا العلم بالة رد ولو باخبار المالك) تقدم في شرح قول المصنف في الجواز بالو باع جازا فخصمنا الخ قوله ونأى ونخرج بالو علم بالو باخبارنا الشهاب جازا وأحدهما لا يرد فله صدقة على المالك قبل البيع ثم تابعا وتفاضلنا فانه يصح اه فسد في هذا العلم بالة رد ولو بالانخبار وجود حقيقة

من قبلة المتقدم ومثل المتن وبدل غيرهما كالتقدم في الحكم منسحب (جاز) حيث لا ينافي ان تصرفه بزيادة ثم عس الذي بان لم يعملها في مقابلة شي ذي ذلك لاقتراءه ويكني هذا العلم بالة رد ولو باخبار المالك أخذنا مما لا يفي بسئلة الكيس

الاشية لان القصد الاسقاط لاحقة المعاوضة فاشترط بعضهم نحو الوزن عند قضاء الفرض وان علم قدره غير صحيح (وفي اشترط بقية) تارة
 وتعيينه اخرى (في المجلس سابق) من انهما كانا توافقا على اليا بشرط قبضه والا بشرط تعيينه قال السبكي وكونه محلا وردة الا نرى بان يدل
 هذين ان يكون الا لا واجباً (٤٠٨) مراده انه لا يجوز ان يستبدل عنهما مؤجلاً (تنبيه) ان فرضه مثلاً رداهم ودناير ثم استبدل

عنهما أحدهما أو عكسه
 وقبض البديل في المجلس
 كلوه طاهر من كلاًهما ولا
 تغار في ان ذلك من قاعدة
 مدعوه لاسمها ثم لا تجرى
 في الدين وان تأخر فيه
 البليغ في أطال الا ضرورة
 لتبديل المعاوضة فيه
 المستبينة اشترط تحقق
 المعاوضة ومن ثم قال الوصلح
 عن ألف درهم وخمسين
 ديناراً فمعه عشرة باقى
 درهمين الا ضرورة
 حيث سد في تقدير المعاوضة
 فيه فيعمل مستوفى الاحد
 الا لغيره ومما مضى ان الدناير
 الا لغيره من خلافها
 اذا كان الا لغيره وخمسون
 معينين لان الاعتراض فيه
 حقيقى لا يحتاج لتقدير
 فذكره باع درهم وخمسين
 ديناراً باقى درهمين وهو
 متمم لانه من صور مدعوه
 كلوه وانما هو الصلح عن
 ألف مضممة معينة كما
 اقتضاء كلهما وصرح به
 جمع مقدمون لان الصلح
 من الدين على بعضه او له
 للبعض واستثناء الباقي فهو
 صلح حطيطوه وبعده
 الاعتراض وقع في كلهما
 في الزن فيما لو اعطاه كيس
 درهم لىسو في مناحقه
 والدرهم أقل منه ولو لكيس

قيمة أو أكثر ولا يملك ما يقتضف ذلك وعد التامل الصادق لاختلافه فتمن له فان قلت فاشترط القبض
 في المجلس لخص عن ربالسودا وقرار ودون بالفضل لانه في القاعدة انما يشاعن المقابلة ومرة الا ضرر ورتها وما بالبدفنا
 عن التمكن من القبض ثم تركه وهذا لا يقتضى اعطائه فتمن له (وبيع الدين) ولو بعين لغيره (هو) عليه باطل في الظاهر بان) بمعنى كان

(يشترى عبداً بعتاً)

على عرو للخص من تسليمها

والعتق مائة في الوضعة

وأصلها في الخلع من جواز

بعن أودن بشرط السابق

واقتران أودن ونس وشبهه

على العبد مائة كالأشهر

اله السبكي وبذلك

قولهم لاستقراره كبيع

من هو عوب وهو الاستبدال

السابق ومحمد ان كان

الدين حلاً مستقراً أودن

ملياً مقراً أو عليه بنته ولم

يكن في ألقها كافتها وقع

أخذ من كلاً من الرقعة

والام يصح لتحق العجز

حيث أن اتفاقاً على

الشرط قبض العوضين

في المجلس والاك في تعيينهما

في المجلس فغير مبني في

الاستبدال واطلاق الشخين

كالقبول في اشتراط القبض

حصوله على الاول لوافق

تصريح من الصاغ ومقتضى

كلام الاكثر من بامرين

التفصيل هو تنبيه أراد

بالبيع مطلقاً المقابلة والام

وافق تحمله فانه لا ولو

كان لا بد من دينان على

نخص فباعه بدينه

دين فاستبدل بدين آخر

أي باليد (قوله والمعتق في الوضعة) وقفاً للمعتق والعتاق والمعتق (قوله من جواز) أي بيع الدين
غير الممنوع اه شرح المنع عارل للمعتق تنبيه القول بالصحة انما يجري في غير السلم فيه اه (قوله
بشرطه) أي بيع الدين وانما أضافه للسمع أن السابق هو شرط الاستبدال وهو قول المصنف فان استبدل
الخ لانهما يتصادقان في الجملة كما مر به قوله لا فهو الاستبدال السابق اه كذا هو ورواه على هذا
يتكرر مع قوله الا في ثم ان اتفاق الخ فالظاهر المتعين أن المراد بشرط بيع الدين بالدين السابق في شرح
والجديد جواز الاستبدال الخ بقوله فلعلم جواز الاستبدال بدنه حال الخ (قوله مؤول) أي مقدر بحيث لا يوافق
والمعطوف يعني بعين أودن و (قوله لا ذلك) إشارة الى جواز بعن أودن وشبهه استقراره مراجع الى الدين اه
كردي (قوله قولهم الخ) أي في تعليل الجواز (قوله لاستقراره) الى قوله ثم ان اتفاقاً في النهاية وانتهى (قوله
كبيعه من هو عليه) من جهة القول أي فساد على بيعه الخ (قوله وهو) أي يبيع من هو عليه (قوله وبذلك)
أي ما ذكر من صحة بيع الدين لغير من هو عليه اه عمن (قوله ان كان الدين الخ) أي المبيع خسر قوله وبذلك
(قوله مستقراً) أي ما لم يوافق سقوطه خرج به الا رد قبل تمام المدة قائم بالستقرار فلا يجوز بيعها ونحو
نحووم الكفاية اه يعمري (قوله ملياً) أي موصراً من الملاءة وهي السعة (قوله والا كفي الخ) خالفه الغني
والنهاية نقلاً وصرح في أصل الروضة كالقبول بشرط قبض العوضين أي وان لم يكونا زوجين وهذا هو
الاجتهاد وان قال في المطلب مقتضى كلام الاكثر من بعا لعمولاً يصح أن يحمل الاول على الروي والثاني على
غيره كما قاله بعض المتأخرين لان ما شاعهم بابي ذلك لان الشخين مثلاً ذلك (قوله حله على الاول) كذا
شخصاً الشهاب الرمي هذا الحل بانه ينافيه غسل الشخين بقوله ما بان يشترى عبداً بعتاً على عرو
ويجب بيع منافاته لان غايته ان يدل على ان المسألة عامة للمعتقين في علة الاربعة هما وحسبنا شرط
القبض اماماً للقبضين أو مطلقاً فيهما والاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالحل اماماً للتخصيص أو
تقييد وهو صحيح فان المناقاة قائل اه سم (قوله والام ووافق تحمله) أي لان الدين فيه ليس مبيعاً بل غنا اه
سم (قوله أو كانه) الى قول المتن وقضى في النهاية (قوله أو كانه الخ) كان كانه لا يدل على كسر عشرة
درهم ولكنك علسد بنار فمع أن يستبدل أحدهما بدينه من الآخر اه يعمري وفيه نظر تصور
وحكمه انه هو الاستبدال السابق وبالله نافع عمن ما يفيد أن المراد بديناً آخر من الدين على غير ذاته
وفيه أنه هو الذي مر أنه في المتن فليحذر تصور وهو الخ تركه (قوله فاستبدل بديناً آخر) هو واضح
حيث لم توجد شروط الحول والا كان قال جعلت مالي على دين من مقابلة دينك والتصدق بدينك
جاء وقد روي في حله على الله عليه وسلم عن بيع الكاكي بالكاكي واما الحكم وقال الله على شرط مسلم
الخ) عبارة الغني لانه على الله عليه وسلم عن بيع الكاكي بالكاكي واما الحكم وقال الله على شرط مسلم
وفسر بيع الدين بالدين كورداً لتصر به في رواية الباقى اه (قوله صححه الخ) شبهه قوله والنهي الخ
(قوله والحول الخ) أي في بيعه مستثناة اه عمن قول المتن (قبض العتق) دخل في النهاية والغني
بقوله ما شرع في بيان القبض والحوال عمن في حقيقته الى العرف فله دم ما مضى طمناً وألفه كالأصابع
والحرز في السرقة فقال وقضى الخ (قوله ونحوه) الى قوله أما أمتعة المشتري في الغني وكذا في النهاية الا
قوله والا الى ومنها وقوله بلغة الى المتن (قوله ونحوه) أي فانه باعها اه عمن (قوله كالارض وما
فيها الخ) مثال للعتق اه عمن عبارة الغني وهو الارض والتخل والضياغ كقوله الجوهرى وأراد الضياغ
أي والا لا يخلو لانه حيث من فاعده عود (قوله حله على الاول) وشخصاً الامام شهاب الدين الرمي هذا
الحل بانه ينافيه تجبلي الشخين بقوله ما بان يشترى عبداً بعتاً على عرو ويجب بيع منافاته لان
غايته ان يدل على ان المسألة عامة للمعتقين في علة الاربعة هما وحسبنا شرط الاربعة اماماً للقبضين أو
مطلقاً فيهما والاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالحل اماماً للتخصيص أو تقييد وهو صحيح فلان المناقاة
قنأمل (قوله والام ووافق تحمله) أي لان الدين فيه ليس مبيعاً بل غنا

الابنة اه وعبارة الرشدي قوله كالارض الخ هذا هو حقيقة العقار كفى الصالح وغيره فاما دليل الكفاف عليه
اما الاشارة الى ان مثل الغلة بقية الشجر كغيره بعضهم او انهم استقصائية له (قوله وتغلا) أي وطبا أو
جافا وان كان الحاف لا يقامه وتخرج بذلك الاشجار المتلوة فلا يدعيها من الغلة وان كانت حية وأر يدعوها
كما كانت وكان الابن وشجر كغيره الشيخ الآن يقال آثره فلا تصار عليه في كلام الجوهري في تفسير العقار
فقول الشيخ والشجر بيان للمراد من العقار في كلامهم اه عرش (قوله وقرة) مثال الخوص اه عرش (قوله
والام) أي بان تلتفت أو ان الحداد (قوله فهي منقولة الخ) وقفا للمعنى والاعباب ولا لافلا لانهما بحث قال وهو
أي قول الشيخين قبل أو ان الحداد مثال لآلة كما قاله الحلال البلقيني وشمل ذلك أي كون القبض بالخلقة
مالا باعها بعد بدو صلاحها بشرط قطعها وبه أفنى الواو لمراد الله تعالى اه قال الرشدي قوله مر بعد بدو
صلاحها وكذا قوله المفهوم بالأولى وانما قيد بالبعد لانهما في الواقعة في السؤال الذي أجاب عنه والله اه
(قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان حداده وغيره كما تشره وهو ما اعتد في الاعباب بعد ان بين
أن ما أطلقه العباب من اعتبار الخلقة فيه هو ما في الجواهر وغيرها اه سم (قوله حبيبار) يعني أي بان
كان المقصود به مظاهرا اه عرش (قوله أي اقباض ذلك) أوله ليصح حل قوله تخلته عليه ذلك من
الاقباض والخلقة فعل البائع بخلاف القبض فانه فعل المشتري فلا يحمل عليه الخلقة إلا على وجه المبالغة
لقوة سببها في حصول القبض اه مبر قوله ليصح حل قوله الخ أي والاقباض هو الاقباض ليس شرطه الا
إذا كان البائع حق الحبس فالتفسير المذكور لا يعتد لاجل لا غير اه رشدي قوله المتى (تخلته للمشتري)
أي تركه اه مخي (قوله بلا فظ يدل الخ) تكليف يدلنو بيسم أو ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والاشارة
ويحمل اشتراط ذلك كلفه مظهر ان كان البائع حق الحبس أما إذا لم يكن له فسيأتي أنه يستقل المشتري بقبضه
ولا يحتاج الى لفظ اه يحير عن الثور برى عن الطند تأتي وقوله ويحمل اشتراط الخ في سم ما وافقه قول
المان (ونمكن من التصرف) وان لم تصرف في مملوخله نهاية ومخني ما جاز لا يعاب وهو أي الخلقة كاعلم
بما تقرر ونمكن البائع أو وكيله المشتري أو وكيله من التصرف في البيع بالمال المبيع المحسوس والشري اه
(قوله تسليم مفتاح الدار) أي ان كان محتاج غاي مثبت خلاص مفتاح القفل اه عرش (قوله انه وجد)
نعم ان قاله البائع تسلم وامسغه لم يفتا فينبغي أن يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح سم على منهج أي
ودع ذلك بتفسيح العقد في المفتاح بما يقابله من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بتلقه في يد البائع وان كانت

من فهو بناء وتغسل ولو
بشرط قطعها ثم مبيعة
قبل أو ان الحداد أو لاقى
منقولة فلا يد من نقلها
ومثلها الزرع حيث جاز
يه في الارض أي اقباض
ذلك (تخلته للمشتري)
بلفظ يدل عليها من البائع
(ونمكن من التصرف)
فيه بتسليم مفتاح الدار له
أي ان وجد

(قوله قبل أو ان الحداد) وقال الحلال البلقيني لا فرق بين المبيعة قبل أو ان الحداد أو بعده مضافا لما وقع في
الروضة بذلك أفنى شفتنا الشهابي المولى وفي شرح العباب للشارح مانصه وعبارة الأذري ويستثنى من
اعتبار القبول بيع الشجر بشرط قطعها والحداد بشرط نقله والتمر على البشعة سواء شرط قطعها أو لا
وهكذا يبيع الزرع في الارض حيث يصع وما أشبه هذا فان الخلقة كافة وقبه انتهت واعما تخمدا كرم بناءه
على عدم تقيده الثمرة بقبول وقت الحداد الذي ذهب اليه جماعة ما على تقيده به الذي هو المعتبر فلا بد من
التقليد جسيم ما ذكره اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان حداده وغيره كما تشره
بمحصل منه في شرح العباب بعد أن بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار الخلقة فيه هو ما في الجواهر وغيرها
(قوله أي اقباض ذلك) أوله ليصح ان يحمل عليه قوله تخلته إذ كل من الاقباض والخلقة فعل البائع
فصح حل أحد هما على الآخر بخلاف نفس القبض فانه فعل المشتري فلا يحمل عليه الخلقة التي هي فعل
البائع ولو زاد البائع في قوله تخلته لم يمتنع لتأويل القبض بالاقباض نعم يمكن حل الخلقة على القبض على وجه
المبالغة لقوة سببها في حصول القبض (قول الجاني تخلته للمشتري) مبر لفظ الخ جعل هذا تفسيراً
لاقباض ويعلم بما يأتي ان الاقباض أو اذنت في القبض انما يعتبر إذا كان البائع حق الحبس والا كان
للمشتري الاستقلال بالقبض فهذا هو الواو وانما اشترط إذا كان البائع حق الحبس والا لم يشترط شيء من

ودخل في البيع كله وظاهر

مع عدم مانع حتى أوشى
لأن القبض لم يحصل فغلا
شرا فحكم فيه العرف
وهو قاض بهذا وما ياتي
باعتبار ما ظهر فلا ينافي
ذلك جواب الاختلاف فيه
لأنه مبنى على الاختلاف
هل العرف كذلك أولا وإنما
يعتد بذلك (بشرط قرأه
من أمته) غير المشتري
من (البائع) والمستأجر
والمستعير أو سواه
بالمشقة والغالب كإعتد
الأخرى وغيره وغلا أعني
الأخرى من استعملهم
الاقتدار على البائع عملا
بالعرف لتأثير التفرغ هنا
حلا وبه فارق تبعض الأرض
الزروعة بالتقليع بقائه
الزروع ولو جمع الأمثلة
بعضها حصل قبض ماعدا
فإن حوله الغير حصل
قبض الجميع أما الأمثلة
المشتري ونظره أن المراد
به من وقع له الشراء دون
تحويله فلا يفسر كثير
منازع لتفسير (فإن لم يحضر
العائدان المبيع) العقار
أو المنقول الذي يملكه المشتري
أمانة كان أو ضامنا غاب
عن محل القدور فإنا لا يصح
أن حضورهما عند المبيع
(حالة القبض) غير شرط
(اعتبر) في صحة قبضه فأن
البائع مضمون كان له حق
المسود (بشيء من يمكن
فيه البيع) الذي عاذ به
من يسع نقله أو تفرغه
مما يبيع للمشتري (في

قبة فتح تأنه عش (قوله ودخل في المبيع) ينبغي أنه احتراز عن لو صرحوا بإخراجه فقط ولا
فأظاهر دخوله عند الإطلاق وإن كان منقولا اه سم (قوله مع عدم المانع) متعلق بتخليه (قوله مانع حتى)
أي ككونه ياتي في غايه (قوله أوشى) أي كتحلل الأمر باستعصم المشتري اه عش (قوله إن
القبض المانع) تعليق لحصول القبض بخلافه في المتن والشرح (قوله فحكم) من التسمية المتعقولة (قوله
وهو راض بهذا وما ياتي) أي والعرف قاض بما ذكره لا ينافي هذا وفيما به اه معنى (قوله لوسم) أي
لا يصح ما ياتي في ذلك أي قبضه العرف بهذا وما ياتي (قوله حبان الخلاف) أي استأله يقول المتن في
الأصح (قوله فيه) أي فيما ياتي (قوله لانه مبنى على الاختلاف المانع) حاصله مبنى على الخلاف في شيء أو قبض
أولا كان ناشئا عن الخلاف في العرف فيه فنعه قبضا بنفسه للعرف ومن نفي القبض . اه يقول العرف
لا يبعد قبضا اه عش (قوله كاعتد المانع) راجع لقوله والمستأجر المانع (قوله فلا بالعرف) علة
لاستمرار الفراغ بما ذكر (قوله لتأثير التفرغ المانع) علة للعمل بالعرف اه عش أي لانتفاء العرف
ذلك غير المتسبب عقب المتن لأن التسليم في العرف موقوف على ذلك فيقرغها بحسب الامكان ولا يكف
تفرغها في ساعة واحدة إذا كانت كبيرة اه (قوله هنا) أي في نحو الدار (قوله حالا) أي من شأن الامتعة
ذلك بخلاف الزرع وعامه فلو قل الزرع جدا بحيث يمكن التفرغ بنفسه فلا يمنع وجوده من القبض
ولو كثرت الامتعة بحيث تعدد تفرغها لامتعة القبض اه عش (قوله ببعضها) عبارة قالتها به
والمنع في بيتين الدار وعلى بين المشتري وبينها حصل المانع (قوله حصل قبض ماعدا) ظاهره وإن كانت
الامتعة في جانب البيت وهو واضح أن أعاق عليها باب البيت والاقبني حصول القبض فباعتد
الموضع الخاوي لا منع مفرقا اه عش (قوله أما الأمثلة المشتري) بمقرره زرع غير المشتري (قوله ومن
نحو وكيله) فبما أنه محل الوكيل والولي مانع من صحة القبض لا مانع من دخوله البيع فيمن وقع له
الشراء اه عش (قوله كغير مائع) أي كغيره ومنه خروج غير الحقيق ومنه قصصا بالجرم كبير
القيمة في حق صغير وبغيره بينه وبين الحقيق بانه لغاؤه بقصد حفظه في الدار وأحرارها مانع منها لأجل
فقد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقيق فلا يسأل سم وعش (قوله لغيره) وأفرق في ذلك
بين الغني والفقير فيما يظهر اه عش قول المتن (فإن لم يحضر العادة) شمل ذلك ما لو لم يحضر واحد
متما أو حضر أحد هما دون الآخر أمالو كان المشتري حاضر عند المبيع وكتبه البائع بالبيع فقبل فعمل أنه
فجعلوا باعما أو الما ترمي أمالو كان المشتري حاضر عند المبيع وكتبه البائع بالبيع فقبل فعمل أنه
لا يحتاج لمضي الزمن لحضوره عنده ولكن قبضا طلقا فهم اعتبارا من إمكان حضور البائع فيجب
العمل به حتى يوجد مصادفه اه عش (قوله العقار) أي قوله أما عقار في الغني وإلى التبيين النهاية
(قوله الذي يملكه المشتري) نعم المبيع (قوله من محل العقد) أي محل المبيع كان البلد اه عش (قوله
يسع نقله) أي في المنقول (قوله أو تفرغه) أي في غير المنقول بل مطلقا (قوله أو تفرغه) بغيره مما ياتي اه عش
سبب مع مقابلة لقوله الآخر لا تفرغ ولا كذلك الحقيق فلا يسأل (قوله أو تفرغه) بغيره مما ياتي اه عش
ذلك فلما شمل (قوله ودخل في البيع) ينبغي أنه احتراز عما صرحوا بإخراجه فقط والأظاهر دخوله عند
الإطلاق وإن كان منقولا (قوله بشرط فراغ من استعصم المشتري) هل يجري هذا الشرط في المنقول
حتى لو كان المبيع طرفا كانه وزيد مشغول بامتعة غير الماشية ترمي بكف نقله قبل تفرغه فيه فقط ولا
يصدق الجريان وإن كان نقل المنقول استلزام حقيقة يختلف تحمله العقار وما ياتي قوله الآخر مع تفرغ
السفينة وسما ياتي فيه بيان (قوله لتأثير التفرغ المانع) قد تنكسر الحال فتأتي التفرغ في ماله من الزرع
دون الأمثلة (قوله تنكسر مائع لتفسيره) أي كغيره ومنه خروج غير الحقيق ومنه قصصا بالجرم كبير
القيمة في حق صغير وبغيره بينه وبين الحقيق بانه لغاؤه بقصد حفظه في الدار وأحرارها مانع منها لأجل
فقد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقيق فلا يسأل (قوله أو تفرغه) بغيره مما ياتي اه عش
هذا سبب مع مقابلة

الوجود به بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الاتي ولا امتعة قبل غير المشتري خلافا له سم
 أقول وبهذا أي اعتبار التفرين بالفعل مخرج العباين بظاهر النهاية وعليه حمل الحواشي عبارة شرح
 المنهج عبارة العباين فان لم يكن المبيع حاضرا في مجلس العقد كفت التخلية ولو متوقفا على معنى إمكان قبضه
 اه **قوله** انما اغتفر أي اغتفر عدم تركه **قوله** غائب يسبقي كلين العقار والنقل اه عيش
قوله فلا ياتي في الخ خلافا للمعنى **قوله** وهو بينه أي حكما ما لو كان له حقيقة قائم بشرط معنى زمن اذن
 البائع كان له حق الحبس والا فلا انتهى منه حر ومنه في حاشية سم على منعه عنه حر ثم نقل عنه
 حر أنه حر قال بعد ذلك ينبغي انه لا يمن من زمن بعد العقد يكن فيه تناوله ورفعته انتهى أقول وهو هذا
 هو قياس اعتبار معنى زمن يكن فيه الوصول والنقل فيما كان غائبا وهو بيد المشتري فأناله اه عيش
 وباقى في الشرع وعن المعنى رسم والرشيدي اعتماد الاول **قوله** أو التخلية ليس المراد به التخلية حقيقة
 بل تجعل على إمكان التفرين بغير منعه صارة سم على جعل المراد الاستيلاء والا فلا وجه له كره لان العقار
 الخالي من امتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان له حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرين
 اذ ليس فيه ما يعتبر تفرير بقاذا كان في يد المشتري لم يعتبر قبضه ورأه اذن البائع بشرطه غير مجزى من يمكن
 فيه الوصول اليه والاستيلاء انتهى اه عيش عبارة الرشيدي قوله التخلية لعل المراد تفريقا ومكان التخلية
 لو فرضناه بيد البائع والا فلا معنى لخفي إمكان التخلية مع أنه مخلى بالفعل اه وعبارة المعنى ولو كان المبيع
 تحت يد المشتري أمانة ومعه نا وهو حاضر ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفسي العقد بخلاف
 ما كان له حق الحبس فانه لا يمن اذنه اه **قوله** فممنوع الخ وفاقا للمعنى في الحاشية عبارة الما لمعتمد
 خلافا وهو ان يد الاجنبي كيد البائع اه **قوله** وفي الحاضر الخ تعطف على قوله من الخ الاجنبي **قوله**
 واعتمد الاخرى الخ وكذا اعتمد النهاية **قوله** ان هذا النقول أي في التناول من أنه يصير مقبوضا بنفس
 العقد وان كان له حق الحبس ولا يمن من زمن يكن فيه التخلية بالنقل **قوله** هو الاصح الخ اعتمد
 المعنى الا قوله وان كان الخ **قوله** كيبنته في شرح العباين عبارة لانه ان كان له امتعة فقد رضى بدوام يده أو
 مضى باسم سقط ضمن على التفرير وقوله من الخ النعم اه **قوله** ان رجوع شخص الخ عبارة تشرع الى وضع
 وخرج بالغائب الحاضر يد المشتري ولا امتعة قبضه لغيره فانه يكون مقبوضا بنفسه زمن يكن فيه التخلية أو
 النقل ولا يقتصر فعوى الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فلا تفرير كما يعلم مما يأتي وفاقا للشعيرين
 وخلافا للمعنى هكذا افهم ولا تغفّر بما يخالفه اه نعم ان كان البيع مما يتناول باليد وكان في يد المشتري
 بالفعل كيد يملح فيه كان مقبوضا بنفس العقد حر اه سم قول المتن وقبض المقول أي خيوانا
 أو غيره نهاية ومعنى **قوله** المتناول الى قوله وفيه نظر في المعنى الا قوله لا البداية الى المشهور وقوله وكذا
 ركه مالى ويشترط وقوله وتعين الوضو والى قول المتن فان جرى في النهاية الا ما ذكر وقوله تناوله بها
 وقوله وفيه نظر الى ولو باع قول المتن تحويلة أي ولو تباعا ليشو بل مقول آخره بعض المبيع كولو اشترى
 عبدا وشو باه وحله فاذا أمره بالنقل قال بالتوب حصل بينه ما فليأمل سم على في وقضية انه لو اشترى

الاصح لان الحنوطا
 اغتفر المشقة ولا مشقة
 اعتبار معنى ذلك اما اعتبار
 أو منقول غائب بيد البائع
 أو اجنبي فلا ياتي معنى
 زمن إمكان تفرير به ونقله
 بل لابد من تخلية من نقله
 بالفعل وأما مبيع حاضر
 منقول أو غيره ولا امتعة
 فيه لغير المشتري وهو يده
 فيعتبر قبضه معنى زمن
 يكن فيه النقل أو التخلية
 مع اذن البائع ان كان له
 حق الحبس (تتبعه)
 ما ذكره من الخاق يد
 الاجنبي بيد البائع هو الذي
 يضعه لان المشتري انما كان في
 بالتفرير فيها بيده لوقتها
 بخلاف يد البائع والاجنبي
 وأما قول الاسنوي ان يد
 الاجنبي كيد المشتري كما
 ذكره الواقفي في الرهن
 فمنوع نقله وتوجه ما في
 الحاضر يد المشتري هو
 ما اقتضاه كماله في الرهن
 واعتمد الاخرى والزر كنش
 وخبرهما مالى يالوا يكون
 المصنف في المصنوع وابن
 الرفعة في الكفاية يتلذان
 المتولى وأقر أنه يصير
 مقبوضا بنفس العقد وان
 كان البائع حق الحبس
 لكن الحق أن هذا المقول
 هو الاصح للاعتقاد كيبنته
 في شرح العباين يعلم منه
 ان رجوع عن ضمان اعتماده
 ليس في محله (وقبض
 المقول) المتناول باليد عادة

سقية ووافدها من الإذعة أنه يكفي قول السقيتين من كان إلى آخر لوجود العلة وخواصها «فرع»
 حل المتقول ومشى به إلى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أو لا بد من وضع مال من اليمين لأنه
 لا بد منه أنه نقسه لا يبدونه فليخرج رسم على المنهج اه عس أقول هو المثل حكمه المثل كقولنا
 وبقيدها ما يأتي في شرح فيكون مع اللفظ وما يأتي في ذلك من البعد وقوله لأنه لا بد من خاضع للمع
 ولأنه أعلم (قوله تناوله بها) ظاهره وان لم يفسد في محل ولو جرى البيع في دار البائع كما في عس (قوله)
 كسبينة ولو كانت كبيرة وهي على الرأف بالخلع المتفرغ في عس ما يظهر اه عس في قوله اه دار كانت
 لا تجزى بالجر فهي كالعقار سواء كانت في البر والبحر والأبان كانت تجزى بغيره ولو يجره أو يفسده على العادة
 فكالمقول سواء كانت في بر أو بحر ولا يشترط أن تكون تجزى بغيره بغيره بل لا بد من أن لا يخل القبل الذي
 لا يقدر وحده على نقله ويحتاج إلى معاونة غيره من المتقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضا
 أن تجزى بغيره مع باقي الكسب والأفكل سبينة تكن جزءا من المثل الكسب لها سم على منج وهو
 واضح اه عس (قوله وان اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حينئذ بالقبض ولو قبل فرائضه
 ووجهه من متاع المشتري وهو لا يشترط فرائضه من اه سم (قوله على الأوجمال) عبارة للمنفى
 ولو اشترى الامتعة من الدار مصقة اشترط في قبضها انتقالها كالواحد وقبل لا تبع القبض الدار ولو اشترى صرة
 ثم اشترى مكانها لم يكتف بخلاف المار ودي كذا واشترى شيئا في داره فانه لا بد من نقله اه (قوله مع قرض
 السبينة) ومثله في ذلك كل منقول لا يشترط في العادة لا بد من قرضه بغيره ونفى قال عس قوله من دما
 بعد طرفه فانه صندوق فشرط الصفة بغيره بغيره فانه إذا بيع منفردا أمالو بيع مع ما ينفى في قبضها
 نحو بل الصندوق وقوله في العادة ينبغي أن مثل ذلك فيما يظهر له ولو باع الصبرة دون الثمرة فيبشرط لصحة
 القبض بقرين الصبرة من الثمرة لا هو وان لم تكن طر فاعية قاله الكسب اشبهت الظرف فلان وجود الثمرة
 على الصبرة مانع من التصرف فيها اه (قوله من محله الخ) و(قوله مع قرض الخ) متعلقان بالقول
 (قوله لا بالبائع الخ) هو ظاهر النهاية ونظر في غيره اه عس (قوله المتعونة الخ) نعم الله (قوله)
 وتقدر الخ) عطف على قرض بغير السبينة (قوله كباي) أي في المسكن من قريب (قوله أمره بالقول) أي
 حيث أمثل أمره بالقول الفعل أمالو أمره ولم يقول فلا يكون قبضه له بالقول لجهة غير البائع إلى أمره
 بها اه عس (قوله وكذا لو كره بعلمه الخ) خالفه النهاية والمنفى فقال لا يكفي ركوها وافقة ولا استعمال
 العبد كذلك أي أو قبل أو له الجارية اه (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله مرش القايض الخ)
 أي وقت القبض أيضا كوقت الشراء اه عس (قوله وتعين حله الخ) فمظهر اه سم (قوله دون
 الغائب) فلا واشترى وكل سبينة بغيره دون الموكل مع عقده ولو قبضه الموكل مع غيبة المبيع كفي بغلبة
 البائع له ونحوه من التصرف فيه وان لم يوفى بمقتضاه أنه لا يشترط في الموكل حينئذ الإبصار لعدم اشتراط
 رؤيته بما يقبضه هذا مقتضى كلام الشارع من اعتماد التعميم اه عس أي تعمير شرط الرؤية
 للغائب والحاضر وكلام المنفى كالمصرح في اعتماد عبارة النهاية وظاهره أي النص الذي اعتده الركني
 وبغيره عدم التفريق بين الحاضر والغائب وحله بعضهم على الحاضر دون الغائب اه قال عس قوله من
 وظاهره عدم الفرق متعدد وقوله بين الحاضر والغائب لعل المراد بالرؤية بالنسبة للغائب ان يصح
 وقفا للشخصين خلافا للمتولى هكذا فهم ولا تفرق بما خالفه اه نعم ان كان المبيع مما يتناول باليد وكان في يد
 المبتزى بالفعل كاستبدال حله في يده كان قبضه بنفس العقد من (قول المصنف تعوله) أي ولو تبعه
 لقول منقول آخر هو بعض المبيع كذا واشترى عبدا ولو باه حاسله فإذا اراد بالانتقال بالثوب حصل
 قبضهما فليتأمل (قوله وان اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حينئذ بالقبض ولو قبل فرائضه
 ووجهه من متاع المشتري وهو لا يشترط فرائضه من اه (قوله مع قرض السبينة) أي مع قرض بغير السبينة
 المتعونة لا الامتعة التي لغير المشتري ومثاله في ذلك كل منقول لا بد من قرضه من (قوله وتعين حله الخ)

تناوله بها وغير المتناول بها
 كسبينة يمكن حرها (تحويلة)
 أي قول المشتري أو نائبه
 له وان اشترى مع محله على
 الوجه الاصح لا للبيعة
 من محله إلى محل آخر مع
 قرض السبينة لا للبيعة
 فيما يظهر ويقر بأن لا
 تعد طرفا لما عليها الصبرة
 بلائحة التي تغير المشتري
 وقدره ما يصح مقدرا كما
 يأتي بقوله في الحيوان
 أمره له بالقول وكذا
 ركو به على وجوبه على
 فرش بلذ البائع وذلك
 انتهى الصريح من بيع
 الطعام حتى يحوله واحتج
 في الانحصر من لأنه وان لم
 يكن له حق الحبس على ما
 اقتضاه اخلاتهم لضعفها
 بالنسبة لقبلهما ويشترط
 في القبض كونه مرش
 للقبض كذا البيع نص
 عليه في الام وأهمله
 الركني وتفسيره وتعين
 حله على الحاضر دون
 الغائب لأنه يتسارع فيما لا
 يتسارع في الحاضر كما

مستحضر الأوصاف التي رآها قبل ذلك سواء كان هو العاقد أو غيره كان وكل من اشترى وتوكل هو قبضه فلا بد
إذا كان المبيع غائباً من كونه أو قبل ذلك ولا يكتفي برؤية الوكيل وقوله وحله بعضهم هو جـ اهـ عـش (قوله
ومرأتا اتلاف المشتري الخ) وكذا امر الاكتفاء على الشجر دوازي وعـ الأرض بالتقليد فيستثنى
ذلك من كلامه نهاية ومعنى (قوله قال ابن الرفعة الخ) أقروا النهاية وجزم الغنى به أي باستثناء التمسك بمن غير
عز ولا حد (قوله والقبضة) أي قبضة الأجزاء اهـ عـش (قوله وفيه نظر) يوافق النظر ما في الرض وشرحه
مما نصه بيع مقسوم قبضة آخر قبل قبضه بخلاف قبضة البيع أي بان كانت قبضة تعدل أو دل على بيع
ما صار له من نصيب صاحبه قبل قبضه اهـ وقوله من نصيب صاحبه آخر غير وهو نصيبه هو فابتأمل سم على
جـ اهـ عـش عبارة الرشد في نظر ظاهره إذ لا يلزم من وقوع الضمان وحصة التصرف ثم رأيت الشهاب جـ
نظر فيه (قوله وباع حصته) إلى المتن في النهاية (قوله من مشترك) أي عقاراً كان أو منقولاً على ما يقتضيه
الاطلاق وسأيت في كلام سم عنه أي مر ما تخالفه وهو أقرب بوجه ما المنقول يتسلمه للمشتري يخفى
ضيقه بخلاف غيره اهـ عـش (قوله لم يجز له الأذن) أي ومع ذلك القبض صحيح ككله ظاهر مر اهـ سم على
جـ وبعبارة على منهج فـر عـاشري حصة أحد الشر بكم من عقار شاع بينهما بقية أنه لا يستترط في حصة
القبض إذن شرط البائع بل يكفي إذن البائع مع التفرغ من منافع غيره للمشتري لأن اليد على العقار
حكمه فلا ضرر فيها على الشر بل بخلاف المذلول وفا في ذلك لم عـش انتهى أقول وعلمه قد تفرط في
المنقول لصحة قبضة الشر بل فلو وضم يده عليه بلا إذن من الشر بل لم يصح القبض فالتلف في يده المنع
العقد ولا يصح تصرفه اهـ عـش (قوله والا) أي بان تعذر استثنائه أو أنه من الأذن (قوله فان أقبضه
البائع الخ) يفي ما لو أذن له في قبضه ونظر أنه لا يلزم ذلك لأن البائع ضامن بما ذكروا بان حرم عليه حيث
كان عالمًا بغيره من ذلك اهـ سيد عـر قول المتن (فان جرى البيع) أي في أي مكان كان نهاية ومعنى (قوله ثم أريد)
إلى قوله أو والبيع في النهاية (قوله والمبيع) أصله الشارح به المترادف لظاهره أن الموضوع طرف للمبيع
عبارة لغني تبينه كل الأولى المصنفان زيد والبيع بالمعنى فان جرى البيع لا يدخل في حياض فيه كما
قد مر في كلامه لكنه تبع المحررف ذلك وأعلمه من غير تأمل اهـ (قوله معنى لا يتوقف الخ) عبارة لغني بان
اختص بالمشتري بقبضه أو وقف أو وصاه بالمنفعة وإجاز أو اعارة أو نحو ذلك كالصغير أو لم يخص بأحد
كسوات وشارع ومصدق وشمل كلامه المقصوب من أجنبي والمشتري وغيره وبين البائع وغيره فانه
يصدق أنه لا اختصاص للبائع به وان قال الأسنوي فيه نظر اهـ (قوله لكن انظر رضاه) كذا شرح مر وقد
يقضى بعدم حصول القبض إذا لم يظنه وسأيت وقد نظر الأسنوي وإن التيقب في قاعدة النقل في المقصوب
للقبض لكن حرم الشارع في شرح الإرشاد حصول القبض بالنقل للمقصوب وهو حاصل ما في شرح العباب
فان حاصل ما فيه أن حصول القبض بالنقل المنة الغير لا يتوقف على أنه وانما التوقف على عرف المحررفه أثنى
شخصاً للشهاب إلى ما به يكفي النقل للمقصوب دون ما لا يبيع فيه شره كذا ما بالذن اهـ سم وقوله وأثنى شخصاً
أن لم يظنه كما يفي في الشرع اهـ وبعبارة عـش قوله مر وقد ظن رضاه ليس بقيل سائقي في قوله والمعد
خلافة فقد أثنى الواو حقه الله تعالى بالاكتفاء بنقله في المقصوب أو يجوز على ما إذا كان مشتركاً بين البائع
فيه منظر (قوله وفيه نظر) يوافق النظر ما في الرض وشرحه مما نصه وله بيع مقسوم قبضة آخر
قبل قبضه بخلاف قبضة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اهـ وقوله
من نصيب صاحبه آخر غير وهو نصيبه هو فابتأمل (قوله لم يجز له الأذن) أي ومع ذلك القبض صحيح
ككله ظاهر مر (قوله لكن انظر رضاه) كذا شرح مر وقد يقضى بعدم حصول القبض إذا لم
يظنه وسأيت وقد نظر الأسنوي وإن التيقب في قاعدة النقل في المقصوب لغيره العباب فان حاصل ما فيه أن حصول القبض
الإرشاد حصول القبض بالنقل للمقصوب وهو حاصل ما في شرح العباب

ومر أن اتلاف المشتري
قبض وان لم يجز نقل طالبان
القبضة كاللوازم والقبضة
وان جهات بعد الاحتياج
فيها إلى تحويل المقسوم إذ
لا ضمان فيها حتى يسقط
بالقبض اهـ وفيه نظر
ما نصه هذه ما مران على منع
التصرف قبل القبض ضعف
المالك التواني ضماناً بكم
ولو باع حصته من مشترك
لم يجز له الأذن في قبضه إلا
بإذن الشر بل والأحكام
فان أقبضه البائع كان
طريقاً أو أقرعاً للمشتري
على الأوجب لان التلف في يده
علم أو جهل خلافاً لخص
العلمان بالبائس في صحة
الجلول لأن المشتري في
أصلها ضماناً فلم يؤثر
ما جلب فيها (فان جرى
البيع) ثم أريد القبض
والبيع (بموضع لا يختص
بالبائع) يعني لا يتوقف
حصول الانتفاع به على أنه
كصاحب وشعر عوموات
وملك مستتر أو غيره لكن
انظر رضاه (كفي بقوله الخ)
حيث منه لوجوده لا يتجوز
من غير تعذر قوله لا يختص
بالبائع

كان جعل يختص به فتنه له
لما لا يختص به كقول
إليه على المقصور عليه لغة
صحيحة وإن كان لا أكثر
تدخله على المقصور وإن
يكون (بيع ثم أريد
القبض والمبيع في دار
البيع / يعني في محل
الامتياز ولو كان
وصية وعارية فان قلت
يشكل على هذا قولهم إن
المستعير لا يبيع مع ما يأتي أنه
بالأذن معر للبيعة فأتى
يشكل لما يأتي أنه إجابة
من يستوفى له المنفعة لأن
الامتياز أوسع من العوامة
من هذا لأن النقل للقبض
الامتياز هو بالبيع سرياً به
عن التمسك في ذاته فيه
ولم يكن يحسن ألو حشني
يتمتع ويخضع قسمته في
هذه المعاملة باعتبار
الصورة لا الحقيقة (لم يكف
ذلك) أي نقله لحسينها
في القبض انقضى التصرف
لأن بالبيع عليه بها فله
نعم لو كان يتناول باليد
فتناوله ثم أعاده كقول
قيد هذا لا يرتفع على
نقل لعل آخر فاستوفى فيه
المحال كلها (إلا بأن البيع)
في النقل للقبض (فيكون)
مع حصول القبض به (معبراً
للبيعة) التي أذن في النقل
إليه أو بالمبيع في دار أجنبي
لم يظن رضا اشتراط ذاته
أيضا وفي مشتركة بين
البايع وغيره انشترط أنهم

والشئى اه (قوله قيد في القول باليه) لانه ان أراد جعل المثل على ذلك فهو تكلف تام ويحال فلن ياذن قوله
والمبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه سم (قوله ودخل البائع) أشار به إلى ردائه إلى الولي العراقي
ان قول المصنف لا يختص بالبايع مقولاً بوصوله لا يختص بالبايع لانه لا بد من تدخل على المقصور اه (قوله
وان جرى البيع) أي في مكان كان اه معنى (قوله في محل له الانتفاع به) مثل نحو الشارع وليس مراداً
كله وظاهره شديدياً وسوم عبارة عيش قوله لا الانتفاع به أي دون المشتري فلا مردوا وان يحوز اه وعبارة
التي أي في موضع يستحق منفعة لا الانتفاع به ملك أو وصية أو عارية أو عارية أو نحو ذلك كتحجير
اه (قوله على هذا) أي قوله وعارية (قوله توليهم ان المستعير لا يبيع) كان الأول ان يؤخذ (قوله القبض)
سبب ذكر محتمره بقوله لانه في مجرد النقل الخ (قوله وما هنا من هذا) محل تأمل اه س د عر (قوله باعتبار
الصورة) قضية هذا أنها لو تلت البيعة تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكر من أنه في الحقيقة ثابت
في استحقاق المنفعة من المستعير اه عيش قول المثل (لم يكف ذلك) محله بالنسبة إلى التصرف أما بالنسبة إلى
حصول الضمان فانه يكون كافياً لاستلزامه على من يبيع ومغنى في ذلك أشار الشارع بقوله المقيد للتصرف
(قوله ثم أعاده) مجرد تصور ولا الفا الحكم كذلك وإن لم يرد اه عيش (قوله لا يتوقف على نقل الخ) أي
فلا شرط نقله عن محل البيع اه رشدي (قوله أو بالمبيع الخ) معناه على قوله والمبيع في دار البيع (قوله
في دار أجنبي لم يظن رضا اشتراط ذاته) أي الوجه عدم اشتراط ذلك ولا اكتفاء بالنقل إلى المقصور بمر
والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل إلى الغير وإن لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل المقصور بالذي
يكفي النقل المبيع المقتضى وان النقل إلى ما للبايع ومشاركة غيره اذ لا يكتفي باليد على ما ذهبه على ما ذهبه مانعة
من حصول القبض اه سم (قوله اشتراط ذاته) المقيد بخلافه فقد أتى الواو رجعه تعالى لا اكتفاء بنقله في
المقصود به نهاية وقسمه من الغنى ما رواه (قوله وغيره) أي ولو للمشتري اه نهاية (قوله اشتراط أنفسهم)
خدا لا معنى كالمرة ولها عبارة عبارة في ذاته الغنى ما رواه (قوله وغيره) أي ولو للمشتري اه نهاية (قوله اشتراط أنفسهم)
سم بقوله قياس الاكتفاء بالنقل إلى المقصور بلا اشتراط ذاته الغنى ما رواه (قوله وغيره) أي ولو للمشتري اه نهاية (قوله اشتراط أنفسهم)
القول في الاكتفاء بالنقل إلى المقصور بغيره وهو موافق لما مر عنه في الأجنبي اه (قوله في مجرد النقل) بان
قال أذنت لك في نقله أي نقله لا للقبض اه عيش (قوله أي أو لخاله) أنه حق الحبس لا يبيح إتيانه هذا إلا إذا
لم يكن له حق الحبس لم يمتنع لأنه في القبض لجواز القبض حينئذ بغير إذنه اه سم وهو واضح بخلافه أنه
والغنى عبارة عما وكذا أي لا يكتفي بأذنه في مجرد القول بل اه زاد الأول وإن لم يكن له حق الحبس فيما
يظهر خلافاً لبعض المتأخرين اه يعني إن جرح قال عيش قوله فيما يظهر نقل سم على منهج التنبيه بما
إذا كان له حق الحبس عن شرح الوضو وجه اه (قوله وبه صرح الخ) أي بالنسبة إذا كان له
بالنقل المثل الغير لا يتوقف على ذاته وإنما التوقف على عارضه كالحرمه وأقضى حصة الشهاب الرمي بأنه يكفي
النقل للمقصود بدون ما للبايع فمشاركة إذا لم ياذن (قوله قيد في القول بالامتياز) ان أراد جعل المثل على
ذلك فهو تكلف تام ويحال فلن ياذن قوله والمبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال (قوله في محل له الانتفاع
به) فيقول المستعير لا يبيع مع ما يأتي أنه (قوله أو بالمبيع في دار أجنبي لم يظن رضا
اشتراط ذاته) الوجه عدم اشتراط ذلك ولا اكتفاء بالنقل إلى المقصور بمر والحاصل أن الوجه حصول
القبض بالنقل إلى الغير وإن لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل المقصور بالذي يكفي النقل المبيع المقتضى
وان النقل إلى ما للبايع فمشاركة غيره اذ لا يكتفي باليد على ما ذهبه على ما ذهبه مانعة من حصول القبض
(قوله اشتراط أنفسهم) قيد بقوله قياس الاكتفاء بالنقل إلى المقصور بلا اشتراط ذاته الغنى ما رواه (قوله وغيره)
أي في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء باذن البايع ورفق وهو موافق لما مر عنه في الأجنبي (قوله
في مجرد النقل) بل بقوله قياس الاكتفاء بالنقل إلى المقصور عدم الاحتياج في ذاته في مجرد النقل أيضاً إذا
لم يكن له حق الحبس إلا ان يفرق بين البايع عليه تبعاً له فأتأمل (قوله أي أو لخاله) أنه حق الحبس
أما ذاته في مجرد النقل أي أو لخاله ان له حق الحبس كقولنا ظاهر وبه صرح السبكي وغيره ولا يحصل به القبض المقيد للتصرف

وكالذين عوضه ان استبدل عنه وكذا الوصال على دين أو عين على الأرجل مستحق ولو بالمال به بشرطه وان لم يرضه إلا لاحقاً للبائع في الحاس
 حينئذ (والإيمان كان حالاً ابتداءً ولم يسله المستحق فلا يستقل به) أي قبضه من غير (٤١٧) إذن البائع ليقع عقوبته فأن استقل

ردول لم ينفذ تصرفه فيه
 لكنه يدخل في ضمانه
 فبطل به ان المستحق
 ويستقر عليه ثمنه ان تواف
 ولو في يد البائع به استرد
 في الجواهر وأما قوله
 ان زعمه ان فيه سابق قبل
 وقيد به وجب غلطه وسند
 ما فيها ووجهه في شرح
 العباب وما به ان المتولي
 صرح بحاقها وأنه لا تاني
 بين جعله كغير المقبوض
 من حيث ان المشتري ما
 تعدي به ضمه ثمنه ضمان
 عقد وهو لا يرقم الا
 بالقبض الصحيح دون الرد
 على البائع فلذا استقر عليه
 الثمن بتفعل في يد البائع
 والمقبوض من حيث عدم
 الانقضاء بشفاعة الصورة
 القبض وان حق الحبس لا
 ينافيه من كل وجه لانه
 بخلافه حق المرفق فتمسكه
 ولو انفع البائع وهو في يد
 المشتري حينئذ في قول
 يضمنه بغيره ولا اختيار
 للمشتري به بغير العرف
 انفسر اموره القبض كما
 تقر في قول هو مسترد له
 باتفاقه وحق في الرض
 وعلى هذا وجهان انقضاء
 العقد لان اتلافه كالاتفة
 ويرد به ان يكون مثلهما
 حيث لم توجد صورة القبض
 تخير المشتري وهو الامور

قال ع ش قوله مر ان الاعتبار بالعقد منه وقوله مر ولكل منهما الحق أي والحق ان لكل واحد من
 ان الصفة على العقد اه (قوله على العقد) وقاله التباية والغنى (قوله وكالذين عوضه) عبارة التباية ويقوم
 مقام تسليمه عوضه اه أي تسليمه بشدي وعش (قوله وكذا الوصال) الخ فلو صالح من الثمن على مال فله
 اذمة تجب لا سبغاً للعوض اه معني أي ولو سلم المشتري العوض فله الاستقلال بالقبض (قوله المستحق)
 صلة سلمه اه سم زائد الشدي وانما قال المستحق ولم يقل البائع ليشمل ما ذكره في قوله يحدحور منه وعوض ذلك
 اه (قوله ولو بالمال) غاية لقوله سلمه المستحق والضمير له أي المستحق (قوله بشرطه) مفرد في ضمير كل
 شرط للعقد الحوالة اه عش (قوله وان لم يقبضه) أي في مسئلة الحوالة اه نهاية (قوله اذ لاحق الخ) كالمرور
 مع قوله السابق لم يكن له حق الحبس الخ واصل لهذا المقصر التباية والغنى على ما هنا (قوله بان كان حالاً الخ)
 أي كلاً أو بعضاً (قوله ولم يسله) أي اقل الحال (قوله مر) أي لم يرد مني وبمعنى بذلك أي الاستقلال بنهاية
 (قوله فبطل به ان استحق) عتب شرح مر بقوله وقول بعضهم هنا أنه لو تعييل ثبت الدعي البائع أو
 استرد فثبت حق الثمن البائع مبني على ان المراد باله ضمان العدة وانما الرجوع ضمان البند اه وضحة
 قوله مر والراجح انه لهدع البائع اذ تعيب وأنه ينقص العقد اذ تالف اه سم (قوله في ضمانه)
 أي ضمان بدو ضمان عقد كما اشار اليه بقوله فطالب به ان استحق أي وثاب ويستقر عليه ثمنه ان تلف أي ولم
 يستحق فهدأ بذيل على أنه ضمان عقد وما قبله على أنه ضمان بدو بادي ولسان العقد مند مر أنه يضمن
 ضمان بدو بقول الشرح أي شيخ الاسلام وماله ان حجرو يستقر عليه ثمنه ضعيف اه بغيره (قوله ويستقر
 عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقد والمعتمد أنه ضمان بدو ينقص مر اه سم عبارة عش قوله مر ثم يدخل في
 ضمانه ضمان بدو اذ تالف في يده ينقص العقد وسط ضمانه ومن يلزم البند الشرعي كالبائع (قوله وانما
 فيها) أي الجواهر (قوله وجب غلطه) أي غلط الرتم (قوله ووجهه) أي في الجواهر (قوله انه الخ) عطف
 على ان المتولي الخ (قوله من حيث ان المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحسية يشفي أنه كغير المقبوض اه
 سم (قوله وهو لا يرتفع) أي ضمان العقد (قوله القبض الصحيح) أي كقبض المشتري بعد الاتلاف (قوله
 وكالمقبوض) أي وجهه كالمقبوض (قوله لا ينافيه) أي جعله كالمقبوض الخ (قوله ولو بالمال الخ) أي المبيع
 الذي استقل بشفاعة المشتري اه عش (قوله حينئذ) أي حين الاتلاف (قوله في قول) أي مرجوح (بضمه)
 أي البائع (قوله العرفاني) بالكسر والكون نسبة الى العرفان فطاعة بالوصول اه عش (قوله هو مسترد)
 أي البائع (قوله ووجهه في الرض) أي في أوائل الباب اه سم (قوله انقضاء العقد) هو الوجه اه
 نهاية أي ويسقط الضمان من المشتري عش (قوله تضيير) بفتح الطاء محطوف على قوله انقضاء
 العقد (قوله وهذا) أي الوجه المذكور (قوله يضمن رد قول السبكي الخ) ما قاله السبكي نقله في شرح
 الرض وأما وهو المعتمد وقباضه الانقضاء أيضاً بتفعله بيد البائع اه سم (قوله والذي يجي على الصحيح الخ)

(٥٤ - (شرافي وابن قاسم - رابع) ومن ثم وجه الامام ووجه ما لم يرد ولا انقضاء تعين الضمير دفعا
 لغني والمختار ومن هذا يضمن رد قول السبكي وغيره تخير ما يجي على الضعف ان اتلاف البائع كاتلاف الاجنبي والذي يجي على الصعق ان
 اتلافه كالاتلاف الانقضاء اه ووجه مما قرره انه ان اتلافه انما يكون كالاتفة

حيث لم توجد صورة القبض في آخره مدام (٤١٨) يتضح هذا الحمل للزكشي قال الانقاس مشكلا والقبض غير أشكلا ممنووجه كالجماع

هذا هو المعتقد وعليه فهل تلقف في المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا ويرى القياس الأول خلافا
لمر لكن مقالة أي مر هو الموافق لقوله السابق أي الشارع يستقر عليه ثمة أن تلقف ولو في يد البائع
سم وقد مر عنون ع ش الجزم بالأول (قوله) حيث لم توجد صورة القبض قد يقال لاعتبار صورة
قبض وقع تعديا (قوله) أي الزكشي قول المتن (اشترط مع النقل ذمعا) فان قبض
ما بيع مقدرا لو اذكر جازا ولو مع تصديق البائع في قدره الذي أخبره أو بمقدار غيره العيار
المشروط كأن ذكر الكيل نقبضه بالوزن فهو ضامن لا قبض ولو تلقف يده قبل وقوع نحو كتمان صحيح
في انقاس العقد وجهان صحيح منهما المتولى المنع لتمام القبض وحواله في يده حقيقة وانما في معرفة
مقداره وهو العقد نهاية وعاصي في سم بعد نقله عن الرض وشرحه عن الشهاب الرمي على شرح الرض
مثله وهل اتلاف البائع كاتلاف فلا ينفسخ ولا فينفسخ ويرى فيه نظر وما لمر الثاني وهو قياس ما تقدم
عن السبكي فيما إذا استقل قبضه أو تلقف البائع في يده اه قول المتن (اشترط) أي في قبضه مع النقل) أي
في المتقول اه معنى (قوله في الأول) أي المذرو ع (قوله في الثاني) أي المكيل (قوله في الثالث) أي
الموزون د (قوله في الرابع) أي الحدود (قوله البقية) أي النزع والوزن والعدي ع ش أي من كل
ما بيع مقدرا اه (قوله ويشترط وقوعها) إلى قوله وكان الغرض في النهاية والمغنى الا قوله في ما بيع جازا
(قوله) أن بكال الخ) أي مثلا (قوله) أي يابض البائع (قوله) أي يمكن ناويله) أي يقال أذن له في
تعيين من بكال المشتري عن البائع كايؤخذ من قوله مر الذي قال لمر ع وكل من يقبض في ملك أو
يقال ان البائع أذن للمشتري في كيله ليعلم مقدار فقط ذلك ثم سلم جلته البائع بعد علمها بالمقدار
فكامل المشتري ليس قبض ولا اقباضا وانما المقصود من معرفة مقدار المبيع اه ع ش (قوله لها) أي إلى
عمله العقد لا في خصوص موضع العقد اه ع ش (قوله في ما بيع جازا) لا وجه له تنديده فان النقل معتبر
في المقدار مع التقدير فليتأمل وصار العز ز قال في المطالب وأجوز نقل المبيع المقدر على القبض على المشتري
على ما دل عليه كلام الشافعي وصرحه المتولى في المغنى أي والنهاية ولا يعاب نحوه فلم يقبل اجماع
جازا اه سديد ع واعتذر ع ش عن الشارع بما صوره ولعله انما قصد بالجزا لأنه الذي يحتاج إلى
التحويل دائما ولما القدر بضو الكيل فقد لا يحتاج إلى نقله بعد التقدير ولو جاز أن يكيله البائع ويسله
للمشتري فتدبره يده ورضعه في مكان لا يخص البائع اه ولا يخفى بعده (قوله على المستوفى) وهو
المشتري في المبيع والبائع في الثمن اه نهاية (قوله ومؤنة النقد على المستوفى) وقا في النهاية والمغنى
(قوله ويحصله في العين) منب بأنه لا فرق كما أطلقاه مر اه سم عيار ماغنى والنهاية ولا فرق في الثمن بين
أن يكون معينا أولا كاطلما الشئان وان قبضه العمراني في كتاب الجارة فيما إذا كان الثمن معينا اه

هو المعتقد وعليه فهل تلقف في المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا ويرى القياس الأول خلافا
لمر لكن مقالة هو الموافق لقوله السابق ويستقر عليه ثمة أن تلقف ولو في يد البائع (قوله) لو توجد صورة القبض
قد يقال لاعتبار بصورة قبض وقع تعديا (قوله) المصنف اشترط مع النقل ذمعا أو قبضه) قال في الرض
فان قبض جازا أو وزن ما اشتراه كيلا وعكس أو أخبره المال الذي بمقدار موصدة وقبض أي أخذ فهو ضامن
لا قبض اه قال في شرحه ولو تلقف يده في انقاس العقد وجهان الخ اه وأخى شيخنا الشهاب الرمي
بالانقاس وكتب بخطه على شرح الرض اعتماد عدم الانقاس وهو مقدم كما قال مر على الفتاوى
للازمة انظر في مختلف الفتاوى وبأضافته الذي جرى عليه الشئان في الرافعهو المعتقد وان أطلقنا
الوجهين في باب الأصول والشمول وعليه فالضامن ضمان مقتدوه ل اتلاف البائع كاتلاف فلا ينفسخ أولا
فينفسخ ويرى فيه نظر وما لمر الثاني وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما إذا استقل قبضه أو تلقف
البائع في يده (قوله ويحصله في العين) منب بأنه لا فرق كما أطلقناه مر

(قوله)

لان ما في القيمة لا يضمن القبض صحيح ولو اخطأ التقادير عا ثم ان تعمد

اولم يضمن أو باعهم بسحقها وضمن ان تعذر الرجوع على المشتري لانها لم يضمنه تعين عليه بذل الجهد جزئيا من التفرير وفاء بما يقابل لاجرة فكان التصبر هنا أظهر منه فبدأ انجز هذا ما يحتمل الزكوى وهو متجه (٤١٩) كما علم مما رجعت به خلافه ان نزع عنه واعتمد ما أطلقه صاحب الكفاي من

(قوله ولم يضمنه) مقتضى سبب ان تعذر مدوه ونحوه مخالف لقوله الا اني كولو تعمدوه وان لم يضمنوا ولو لم يضمنوا في عيش ممانصه والمجهت غير مقصود فماذا تصرف في الاجتهاد أو تعمدوا لا يخبر بخلافه لو انهم ضمن وصرح به بـ هـ عبارة لا يعاب وخرج خطأ تعمد فيضمن لتقصيره اهـ (قوله لم يضمن الرجوع) أي ولو باعوه وعبارته شرح الروض ولو أخطأ النقاد وتعدوا الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا أطلقه صاحب الكفاي الخ وما أطلق صاحب الكفاي أفتي شيخنا الشهاب الرمي اهـ سم وكذا اعتدنا النهاية والمعنى إطلاقه (قوله أي بما لا يؤلف) عبارة عن النهاية أي غلطاً فاحشاً لم يراع العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالباً أو تعدى كما يأتي في الأجزاء اهـ قال الجبل أي تعدى البحر يف فلا يصدق الاخر وان لم يكن فاحشاً اهـ (قوله فلا حره) أي فيما غلط فقط دون اليقين اهـ عـ (قوله لانه انما يكون الخ) خلافاً لانه يابى والمغنى عبارة عن جلاله قال قيس بن برم الشارح هو ثمرة مقصود من احداث فعل فيه وانما جاهد والمجهت غير مقصود، استغناء الفعل هذا والقول بأنه هامغر ر فضمن لذلك وقام بما يقابل الاخر وليس بشئ اهـ وقوله ما هو القول الخ يعنى ان يقول الشارح المذكور بهما للزكوى (قوله وان لم يتعمد) اصل الصواب تركه ولو ان الخسني لا يبنائ ما بعده اهـ سدع وهذا مني على كون ولو ان لم يضمنه الاستثناء عما اذا كانت وصلة كجمله المتبادر الى الوقف الكلامه في الاعيان فوجوه وار وان لم يتعمد هو الصواب (قوله ونظر) الى الفرع في النهاية (قوله والا) أي بان يتنازعان فيمكن تكيل (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غيره نهاية بمعنى (قوله استغناء) أي كلاً و زماناً وعدداً فلو أخطأ الكيل ما بعد فانه يكون ضماناً للتقصير فيه بخلاف خطأ النقاد ولو باعوه اهـ وعدم ضمانه لانه يجبته بخلاف الكيل وما بعده وأما القباي فيضمن لانه يجبته فهو مقصر كالكيل ولو اذن والعدا ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق النقاد بينهما ولو أخطأ القباي في الوزن ضمن كولو أخطأ في النقش الذي على القباي ولو أخطأ نقاش القباي كان نقش ما نقاش أقل أو أكثر ضمن أي النقش لانه ليس يجبته بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبيد الله الاحمدي على منهج وهو صواب وعتمد غش على مر عدم ضمان النقاش لانه غير مباشر ونصه أو قل في تضمن النقاش نظر لان غاية ما أحدث فيه فلا ترتب عليه تغير وان شئت وبقدر انما هو كذا اذا ما حصل منه مجرد تغير وهو لا يقتضي الضمان وينبغي أن مثل خطأ الزان والكيل في الضمان ولو أخطأ النقاد من نوع الى نوع آخر وكان المميز بينهما معلوماً فله علة كبريال والكيل والجيد والمقصود وهو ما كان لا يعرف النقاد بالمرء وأحبر بخلاف الواقع اهـ مجرد اهـ بجري قول المتن (عليه) أي بكر قول المتن (فليكن) أي بكر (قوله أي يطلب منه أن يكيله) لانه يكيل بنفسه لانه جند بلزم عليه اقتداء القاض والمقبض فلا يضمن ان يباشر الكيل وان أذن له زيد اهـ بجري (قوله لان لا قباض هنالك تعدد) أي من عليه الحق متعدد اهـ نبش (قوله لان الكيل الخ) فاذا كان التصبر هو نفسه ثم كاه لغير عجزه اذ انقص بقدر ما يقع بين الكيلين لم يوترأ في حقنا القاضين فتكون الزادته والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين أي بان كانت الزادته أو النقص كثيراً فالكيل الاول غلط في ذكر الزادته وخرج من النقص نهاية ومعنى (قوله ان الاستدانة الخ) و يرتفع على ذلك انه لو اشترى من هذا الكيل واينكاد اولي واستمر طر لمشتري به عملاً كما لا يحتاج الى كين ثاب اهـ عـ (قوله في نحو الكيل) أي كلفرا عـ (قوله فتشكي) عبارة عن المغنى ولو قبض في الكيل

ما أطلقه صاحب الكفاي من عدم الرجوع على المشتري لانها لم يضمنه تعين عليه بذل الجهد جزئيا من التفرير وفاء بما يقابل لاجرة فكان التصبر هنا أظهر منه فبدأ انجز هذا ما يحتمل الزكوى وهو متجه (٤١٩) كما علم مما رجعت به خلافه ان نزع عنه واعتمد ما أطلقه صاحب الكفاي من عدم الرجوع على المشتري لانها لم يضمنه تعين عليه بذل الجهد جزئيا من التفرير وفاء بما يقابل لاجرة فكان التصبر هنا أظهر منه فبدأ انجز هذا ما يحتمل الزكوى وهو متجه (٤١٩) كما علم مما رجعت به خلافه ان نزع عنه واعتمد ما أطلقه صاحب الكفاي من

(قوله ولم يضمنه) مقتضى سبب ان تعذر مدوه ونحوه مخالف لقوله الا اني كولو تعمدوه وان لم يضمنوا ولو لم يضمنوا في عيش ممانصه والمجهت غير مقصود فماذا تصرف في الاجتهاد أو تعمدوا لا يخبر بخلافه لو انهم ضمن وصرح به بـ هـ عبارة لا يعاب وخرج خطأ تعمد فيضمن لتقصيره اهـ (قوله لم يضمن الرجوع) أي ولو باعوه وعبارته شرح الروض ولو أخطأ النقاد وتعدوا الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا أطلقه صاحب الكفاي الخ وما أطلق صاحب الكفاي أفتي شيخنا الشهاب الرمي اهـ سم وكذا اعتدنا النهاية والمعنى إطلاقه (قوله أي بما لا يؤلف) عبارة عن النهاية أي غلطاً فاحشاً لم يراع العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالباً أو تعدى كما يأتي في الأجزاء اهـ قال الجبل أي تعدى البحر يف فلا يصدق الاخر وان لم يكن فاحشاً اهـ (قوله فلا حره) أي فيما غلط فقط دون اليقين اهـ عـ (قوله لانه انما يكون الخ) خلافاً لانه يابى والمغنى عبارة عن جلاله قال قيس بن برم الشارح هو ثمرة مقصود من احداث فعل فيه وانما جاهد والمجهت غير مقصود، استغناء الفعل هذا والقول بأنه هامغر ر فضمن لذلك وقام بما يقابل الاخر وليس بشئ اهـ وقوله ما هو القول الخ يعنى ان يقول الشارح المذكور بهما للزكوى (قوله وان لم يتعمد) اصل الصواب تركه ولو ان الخسني لا يبنائ ما بعده اهـ سدع وهذا مني على كون ولو ان لم يضمنه الاستثناء عما اذا كانت وصلة كجمله المتبادر الى الوقف الكلامه في الاعيان فوجوه وار وان لم يتعمد هو الصواب (قوله ونظر) الى الفرع في النهاية (قوله والا) أي بان يتنازعان فيمكن تكيل (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غيره نهاية بمعنى (قوله استغناء) أي كلاً و زماناً وعدداً فلو أخطأ الكيل ما بعد فانه يكون ضماناً للتقصير فيه بخلاف خطأ النقاد ولو باعوه اهـ وعدم ضمانه لانه يجبته بخلاف الكيل وما بعده وأما القباي فيضمن لانه يجبته فهو مقصر كالكيل ولو اذن والعدا ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق النقاد بينهما ولو أخطأ القباي في الوزن ضمن كولو أخطأ في النقش الذي على القباي ولو أخطأ نقاش القباي كان نقش ما نقاش أقل أو أكثر ضمن أي النقش لانه ليس يجبته بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبيد الله الاحمدي على منهج وهو صواب وعتمد غش على مر عدم ضمان النقاش لانه غير مباشر ونصه أو قل في تضمن النقاش نظر لان غاية ما أحدث فيه فلا ترتب عليه تغير وان شئت وبقدر انما هو كذا اذا ما حصل منه مجرد تغير وهو لا يقتضي الضمان وينبغي أن مثل خطأ الزان والكيل في الضمان ولو أخطأ النقاد من نوع الى نوع آخر وكان المميز بينهما معلوماً فله علة كبريال والكيل والجيد والمقصود وهو ما كان لا يعرف النقاد بالمرء وأحبر بخلاف الواقع اهـ مجرد اهـ بجري قول المتن (عليه) أي بكر قول المتن (فليكن) أي بكر (قوله أي يطلب منه أن يكيله) لانه يكيل بنفسه لانه جند بلزم عليه اقتداء القاض والمقبض فلا يضمن ان يباشر الكيل وان أذن له زيد اهـ بجري (قوله لان لا قباض هنالك تعدد) أي من عليه الحق متعدد اهـ نبش (قوله لان الكيل الخ) فاذا كان التصبر هو نفسه ثم كاه لغير عجزه اذ انقص بقدر ما يقع بين الكيلين لم يوترأ في حقنا القاضين فتكون الزادته والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين أي بان كانت الزادته أو النقص كثيراً فالكيل الاول غلط في ذكر الزادته وخرج من النقص نهاية ومعنى (قوله ان الاستدانة الخ) و يرتفع على ذلك انه لو اشترى من هذا الكيل واينكاد اولي واستمر طر لمشتري به عملاً كما لا يحتاج الى كين ثاب اهـ عـ (قوله في نحو الكيل) أي كلفرا عـ (قوله فتشكي) عبارة عن المغنى ولو قبض في الكيل

أصح (واعلم وعلية أنه فليكن لنفسه) من زبدأ يطلب منه أن يكيله حتى يدخل في ملكه ثم يكيل لعمرو) لان الانقباض هان متعدي ومن شرطه الكيل فلو لم تعدل ان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت في الاستدانة في نحو الكيل كما لا يخفى فيمكن (فلو قال بكر الله العلم لعمرو

(اقبض) باجز و (من) بدلى عليه لنفسه ففعل بالقبض فاسد بالنسبة لعجز ولا يشترط بتقدم قبض بكر ولم يوجد لا يمكن حصولهما لما فيمن اتخذا القابض والمقبض (١٢٠) فيضمنه ورأته قبضه لنفسه ولا يلزم منه اذنه وصح بالنسبة في ذنبه اذ ذمته

لاذن ذاته بكر في القبض

منه له بطريق الاستزلام

لان قبض عمر ونفسه

متوقف على قبض بكر كما

تقرر فاذا اقبل لقتله شرعا

بقى لازمه وهو القبض لغير

خفيته بذكره لعمره وبيع

قبضه له (منع) قال

البائع اعين بتمن حاله

التمه بعد لزوم العقد (لا

اسلم المبيع حتى اقبض منه

وقال المشتري في الثمن

منه له اجبر البائع رضاه

بذمته ولان ملكه مستقر

لان منه هلاكه وفقد

تصرفه فيه بالحوالة

والاعتراض وذلك للمبيع

للمشتري غير مستقر على

البائع تسليمه ليستقر

وقضية العلة الاولى انه لو

كان الثمن معينا والمبيع

في الذمة اجبر المشتري

وقضية الثانية اجبارهما

لان ماني الذمة هذا يصلح

للاعتراض عنه والمعين غير

مستقر فلا مرجع والاول

اقر ب اما الموجد في غير

البائع قطعا (وفي قول

المشتري لان حقه متعين

في المبيع وحق البائع غير

متعين في الثمن فاجبر

لباسوا (وفي قول لا

اجبار) لان كلاهما يثبت

له ابقاء واستيفاء فلا مرجع

ورد بان قبضه ترك الناس

يتمتعون بالحق وقوله

وسلموا لغيره فيه صرح لان استدامة المكيل كابتداء الموقد قال في المخرج كذلك اه (قوله اقبض) من باب ضرب (قوله ولا يلزمه) اي بل لا يجوز له رده الا باذن بكر لان قبضه له وقع بمحض اذ ثبت ذمته بغيره وفلا يتصرف فيه بغير اذنه ملكه اه عش وقوله ذمته بغيره صوابه ذمته بغيره (قوله وبيع قبضه) اي قبض عود لنفسه ولا يجوز للمشتري ان يترك في القبض من يده كيد القبض كرقعة ولا ماذن في التجار بخلاف ابنه وابنه وما كتبه ولولا لغيره وكل من يقبض على منك او قال لغيره وكل من يشتري على منك صح و يكون وكلا اه في التوكيد في القبض اواله اعني مولى وكل البائع جلا في الاقباض وكذا المشتري في القبض لم يصح وكالته لهما لاتحاد القابض والمقبض ولو قال لغيره عاشر هذه الدراهم لم يثبت ما تسحقه على واقبضه ثم انفسل صح الشراء والقبض الاول دون الثاني لاتحاد القابض والمقبض فعدون الاول والابن صلاتان يتولى طرفي القبض كاتولى طرفي البيع اه نهاية زاد المغني والعباب مع شرحه اوقاله اشترى قبضه ك ففعل فسد القبض لان حق الانسان لا يمكن غيره من قبضه انفسه ومنه الغريم القابض في الصورتين لاشتد له عليه لنفسه و يرى المانع فـ من حق المولى لانه في القبض منه اوقاله اشترى قبضه ك ففعل ففسد القبض كـ لانه لا يمكن ان يشتري بحال الغير لنفسه وفلزم ادهم امانته بده ان اشتري بيعها بطل الشراء فسد التوكيد لانه لا يمكن ان يشتري بحال الغير لنفسه وفلزم ادهم امانته بده ان اشتري بيعها بطل الشراء اوفي ذمته صح الشراء والتمن عليه اه وزاد شرح العباب على ما في ذمته اذ اطلق على الواجب اه قول المتن (قال البائع) اي مال نفسه مضمونته او فاداه الشارح بذكر محمض فيما يأتى في المتن قيدان لا يخفى فون الثمن وقول الشارح هذا المعين بتمن حال الخ او بعتقود فالجواب عن سائر قوله (اهن) اي لم يبيع معين ولو في مجلس العـ فساد المعين في المجلس كالمعين في العقد اه وشدي (قوله المعين) اي قول المتن واذا سلم في النهاية الاولى وقضية العلة الى امان الموجد وقوله ويظهر الى المتن (قوله في الذمة) اخذ بما يأتى (قوله بهد) لزوم العقد استرجاعا قبل الزوم اذ لا يلزم واحد منهما التسليم حينئذ قال في الوضعية باب الخيارات فرع لا يجيب على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيارات فلو تفرع اؤحدهما بالتسليم لم يطل خيار ولا يجبر الاخر على تسليم ماضيه وله استرداد المدفوع انتهى سم قول المتن (مثله) اي لاسلمه حتى اقبض السبع وترافعا الى الحاكم نهاية ومعنى قول المتن (اجبر البائع) اي وجوبه على الابتداء بالتسليم اه سم (قوله رضاه بذمته الخ) ولان حق المشتري في العين وحق البائع في الذمة تقدم ما يتعلق بالعين كلش مع غيره من الدون اه معنى (قوله ولا نملكه) اي ملك البائع للثمن (مستقر) بمعنى ان ماني الذمة لا يتصور تلفه فلا سقط بذلك انتهى مؤلف حر اه عش (قوله لانه) اي البائع وكذا ضمير قوله تصرفه (قوله من هلاكه) اي الثمن وكذا ضمير قوله فيه (قوله وقضية العلة الاولى) وهي قوله رضاه بذمته وكذا انفسه ما تقدمنا من تعميل المغني (قوله انه لو كان الثمن الخ) في شرح البهجة في كل العوضات معين اجبرا او اؤحدهما اجبر صاحبه او لاسواءه كاتعريضه او قدغن ام يختلفان انتهى اه سم (قوله والاول اقرب) بمعنى اذ عاشر (قوله اما الموجد الخ) في الموجد الخ محمض قوله بتمن حال (قوله في غير البائع الخ) اي وان سلم اه عش (قوله في غير البائع الخ) ومن ثم كل ليس له ان يطالب المشتري بهن ولا ضمان وان كان غير يبا وخاف القوت لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد اه بجبر (قوله لباسوا) اي في تعين الخ (قوله وعليه) اي على هذا القول (قوله وحديث) اي

اهن) اي لم يبيع معين وقوله في الذمة اخذ بما يأتى وقوله بعد لزوم العقد استرجاعا قبل الزوم اذ لا يلزم واحد منهما التسليم حينئذ قال في الوضعية باب الخيارات فرع لا يجيب على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيارات فلو تفرع اؤحدهما بالتسليم لم يطل خيار ولا يجبر الاخر على تسليم ماضيه وله استرداد المدفوع اه (قوله المصنف اجبر البائع) قال في شرح التبيين (قوله وقضية العلة الاولى الخ) في شرح البهجة في كل العوضات معين اجبرا او اؤحدهما اجبر صاحبه او لاسواءه كاتعريضه او قدغن

حين
عنهما الحاكمين الخاصه وحديث (فن سلم) منهما صاحب (اجبر الاخر) على التسليم اليه (وفي قول بجبران)

فوجب الاتساع عليهما بان باع الحاكم كلا منهما باحضار ما عليه اليه والى محله

ثم يسلم كلاما وجيهة والخبر في البداية (قلت فان كنا الثمن معينا) كالبيع (٤١) ويظهر أن يلحق بذلك ما كان في الثمن معينا

حين عدم الاجبار أو حين المنع من التخاصم (قوله ثم يسلم) بالرفع أي الحاكم أو العدل وكذا صير قوله اليه
(قوله) فظهر أن يلحق بذلك المانع أي فيكون الاجبار هذه الصورة والصورة التي قبلها يعني
كون الثمن معينا والبيع في الثمن ثانياً ثمان على ما عتقده الشارح من أن المبيع إذا كانت الفضة
وعقد اليه بلغة البيع كان بيعاً حقيقة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس أما على ما جرى عليه الشيخ
في منعه من أنه بيع لفظاً لمعنى أو لفظاً لمعنى فلا يتأتى اجباراً لأن الاجبار إنما يكون بعد
اللزوم وحيث قلنا هو ليس إلا فليس له أن يشترط قبض رأس المال في المجلس ثم إن حصل قبضه في
المجلس استمرت الفضة ولا يتأتى تنازلاً ولا اجباراً لحصول القبض وإن لم يتفرق فلم يقبض ثبات الاجبار لعدم
اللزوم ويصرح بما ذكرناه من اختلاف المصنف في (قوله من الاقوال الأربعة) قال
النهاية من الاقوال الثلاثة الأخيرة قال عس مائه عبارة من الاقوال الأربعة يعلم المقابل الاظهر قوله
وفي قول الاجبار وعلى كلام الشارح من مقابل الاظهر قوله اجبر البائع وعبارته الشيخ عجز قوله واجبر
في الاظهر أي فيكون القول الثالث سلباً بوجهه مقابل الاظهر هذا ما ظهر في بوه المردان شاهه تعالى وهو
موافق لمجمل (قوله سواء المانع) إلى المانع في المعنى الاقوله كيعلم من كلامه في قوله (قوله نعم البائع ثمانية
الخ) بخبر ما تقدم من النهاية والمخفى في أول الفرع من تقديم التسليم على البائع فبما ذكر المشتري (قوله
وعامل قراض) أي الحاكم في بيع أموال المفسد له معنى (قوله لا يجبر على التسليم) أي على جميع
الاقوال اه كرهى (قوله فلا يتأتى هذا الخ) أي لا يتأتى في البائع عن غيره إلا الرابع والثاني دون الأول
والثالث (قوله الاجبارهما) معتمد (قوله واجبر المشتري) ضعيف ويجعل على ما ذاباع من منعتي
في الفضة اه عس وفي الاصلين من يعرف وكالة أنسك بطلب من ثمانية ولا يلزم المشتري التسليم اليه قبل
ذلك اه (قوله لم يتأتى الاجبارهما) قال في العباب مطلقاً انتهى سم أي سواء كان المبيع والثمن معينين أو
غير معينين أو مختلفين (قوله واجباراً أو تبرع) كذا في المعنى وشرح التمسك وكتب عليه العجيري ما نصه متعديف
بالنسبة للمفسد لانه إذا سلم متبرعاً لم يجزه الفسخ إذا وفي المبيع بالثمن فيعتبران في تصور المسئلة واجبار الحاكم
وقد بقى بالهوى بالنسبة للاجبار فقط لا ما بعده فلا تضعيف يروى وإلى يده قوله والألفان كل معسرا
الخ اه وسأيت عن سم ما وافق الخبر الماذ كور في الشرع كالتأجيل والمخفى ما يفيد به (قوله أو عينه) أي قوله
ويؤخذ في المعنى وإلى المتن في النهاية الاقوله على ما قاله الأذري (قوله ان أمين) كل عين في العقد اه صارة
الرشدى أي ولو في مجلس العقد أو في المجلس كالمعين في العقد وحيث فعي حضوره مع حضور
المجلس من غير تعيين أصلاً اه (قوله ولا يجبر عليه) أي المشتري على التسليم (قوله لم يجبر البائع) أي في
الفسخ اه معني (قوله وان امر) أي المشتري (قوله اليه) أي البائع (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم اختياره
عس (قوله في الثانية) أي في مسئلة عدم تعيين الثمن المذكور وقوله والا فتوجه اه كرهى (قوله يجوز راعيه
فيه) أي في النوع الخاص بمجلس العقد (قوله قصر فيه) أي في شيء من (قوله بما يقرب الخ) أي كالبيع
مثلاً اه رشدى (قوله والى) أي وان لم يصير يجوز راعيه الخ (قوله فوراً) أي لم يعمل للاحضار (قوله ويرجعه
اطلاقه الخ) هذا التوجيه جرى على الغالب من أن الخصام يقع في موقع العقد اه رشدى (قوله فطلب
الخ) أي طلب المشتري (قوله عنه) أي من وقت حضور النوع (قوله فيه) أي في طلب التأخير اه عس
(قوله او اعتاد) قد يقع جواراً أن يكون له التأخير غرض كسلبه مالا شبهه بقيته أو إقامته اه عس عبارة

أم تختلفان هو يبيح ما كان في الثمن متولاً بعد أنهما جبران ثم رأيت كلام الشارح ألا فليشرح الزيادة أنهما
جبران (قوله الاجبارهما) قال في العباب مطلقاً (قوله في الثانية) هل هي مسئلة أو مسئلة ما إذا لم يتعين
الثمن المذكور وبقوله والا فتوجه وإلّا الاقوال الثانية بل هو متعين (قوله اعترض مجلس الخصومة) أن لا يد
مجلس الخصومة في البلد البيع لأمطاً فمما يبيح وان أن يجلس الخصومة ولو في بلد آخر قضى أنه لو خاصه
الاطلاق سم بالله حدث حضر النوع فطلب تأخير بانه معني في عسو أيضاً واعتاد فان قلت ما جع اعتبار مجلس العقد وهلا اعتبر مجلس
الخصومة فقلت وجهه أنه الأصل فلم ينظر لغيره لانه قد لا يقع له خصوصية

البيع والحاصل أن الذي يجبر الجار على الإعدام الحاضر الموافق لصفة الثمن إن ظهر منه أدنى تسويف أو عتاد والابتن طلب تأخير أسيرا يحتمل عرف الجار الجبر من غير جبر عليه إلا بصفة إليه اه (قوله باله الأصل) أي والأخلاق وقعت الخصومة في غير محل العقد كان العبرة بعمل الخصومة كجهر واضع وعلم ما تقرر أنه لا يطبق القول باعتبار بلد الخصومة ولا بلد العقد ولا العقد ولو انتقل إلى بلدة أخرى اه عش وفيه ورشيدى ما وافقه (قوله ولا يكن) أي الثمن (قوله يكن حاضرا) إلى باب في النهاية الاقوله بعد الجار إلى المتن قول المتن (فان كان) أي المشتري (قوله بأن لم يكن الخ) عبارة لا يعاب والمراد بالعصر هنا من تلك غير المبيع سواء كان قدر الثمن أم أقل أم أكثر أو لم يدره وراد القول عليه اه (قوله ساوى) أي المبيع قول المتن (فلما تم الفسخ الخ) فان ضرب بأن لم يفسخ بقي الجبر على المشتري في جميع دله رعاية لمصلحة البائع اه عليه مع شرحه (قوله وأخذ المبيع) وفي اقتدار الرجوع بعد الجار إلى اذن الحاكم وجهان أشهرهما كما قال الرازي أنه لا يفتقر اه معنى (قوله وحيد) أي سوا الرجوع والفسخ (قوله بشرط فيه) أي في جواز الفسخ اه عش (قوله جبر القاضي) فافا للمعنى والنهاية (قوله جبر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه بعيد أنه لا يشترط لهذا الجبر ما يشترط غير الفاس أه عبارة لا يجبرى قال شيخنا وهذا الجبر ليس من الغريب بل هو الجبر المعرف وإذا الفرض أنه معسر يختلف الجبر من الذين في المتن فبما من الغريب إذا الفرض فبما أنه موسر اه وهو الظاهر (قوله هذا ان الخ) مقدور الاشارة إلى قوله فلما تم الفسخ الخ اه عش (قوله ولا يجزله استرداد الخ) اعتمد مر قال ولا ينافي ذلك قول الشارع يعنى المحلى بأخبار اودنه لانه بالنسبة قبل الفسخ الثمن لا بالنسبة بعد الا اهتم ورعن الجبرى مثله (قوله لم يكن محجورا عليه) فيه أمران الاول أن الجبر بالفاس ينافي اليسار الذي هو فرض مستلزم فكيف بعيد بعد الجبر المفهم جماعة بالجبر بالفاس ليسار الا أن يجاب بان اليسار انما ينافي بالجبر بالفاس ابتداء أم بعده فلا نافية لجواز طر وسار به بعد الجبر فهو حورته أو اكتسابها بغيره ما على دينه يصدق عليه لان أنه موسر مع الجبر بالفاس لان الجبر بالفاس لا ينفك الا قبل فاض ولا ينافي من مجرد سار بذلك فلا القاضي والثاني أنه اذا كان محجورا عليه بالفاس فساقى في المتن أن الاصح أنه ليس لباثعه أن يفسخ ويتعلق بغيره بمقتضى ما علم الحال وان جهل فله ذلك وأنه اذا لم يمكن التعاقب بما بان علم الحال لا تراحم الغرامة اه وبنا هذا أن

في بلد على مسافة النصف من بلد المبيع وكان الثمن حاضر في مجلس البيع امتنع عليه الفسخ لان الفسخ وغيره امتنع فرضه عند عدم حضور الثمن مجلس البيع وامتناع الفسخ حينئذ مخالفا لاعتبار بلد البائع اذا انتقل كليا في أخذ من التعليل بالتضرر والتأخير فانه جلوهنا (قوله ولا يكن حاضر المجلس العقد) هذا خصوص ما قبله من السؤال والجواب صادق بحضور عين الثمن بمجلس الخصومة فمعنى التفصيل بين كونه معسرا وموسرا وتجوير الفسخ مع تعيين حق وعقبة من أخذ ولو استغلا ولا كدع حضور فوعه لئلا يكتسب المطالبة وطلب الجار الحاكم المشتري على الفسخ وأي فرق بين المجلسي مع حصول المتضور بالحضور في كل منهما فباعتبار كل منهما اه (قوله جبر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه بعيدانه لا يشترط لهذا الجبر ما يشترط غير الفاس (قوله ولا يجزله استرداد الخ) اعتمد مر قال ولا ينافي ذلك قول الشارع يعنى المحلى بأخبار اودنه لانه بالنسبة قبل الفسخ الثمن لا بالنسبة بعد الا هذا (قوله لم يكن محجورا عليه بالفاس) فيه أمران الاول أن الجبر بالفاس شرط بزيادة دينه على ما له وهذا ينافي اليسار الذي هو فرض مستلزم فكيف بعيد بعد الجبر بالفاس المفهم جماعة بالجبر بالفاس ليسار الا ان يجاب بان اليسار انما ينافي بالجبر بالفاس ابتداء أم بعده فلا نافية لجواز طر وسار به بعد الجبر فهو حورته أو اكتسابها بغيره ما على دينه يصدق عليه لان أنه موسر مع الجبر بالفاس لان الجبر بالفاس لا ينفك الا قبل فاض ولا ينافي من مجرد سار بذلك فلا القاضي والثاني أنه اذا كان محجورا عليه بالفاس فساقى في المتن أن الاصح أنه ليس لباثعه أن يفسخ ويتعلق بغيره بمقتضى ما علم الحال وان جهل فله ذلك وأنه اذا لم يمكن التعاقب بما بان علم الحال لا تراحم الغرامة اه وبنا هذا أن البيع في سأل الجهل أنه ليس له مراجعة الفسخ فلا ينافي حينئذ قوله هنا في بسم الثمن هذا ولأن قول

(والا) يكن حاضر مجلس العقد (فان كان معسرا) بأن لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع ساوى الثمن ام زاد عليه (فلما تم الفسخ بالفاس) وأخذ المبيع لما ينافي بانه وحيد يشترط فيه جبر القاضي هذا ان سلم بالجبر الحاكم واللام جبره استرداد ولا فسخ ان وقتنا لسلطة الثمن لانه سلطه على المبيع باعتباره ورضى بدينه (أو) كان موسرا واه بالبلد التي وقع فيها البيع (أو مسافة قريبة منها) وهي دون مسافة القصر (جبر عليه) أي جبر عليه الحاكم وان لم يكن محجورا عليه بالفاس

(في أمواله) كلها (حتى يسلم) التي لا تنصرف فيها ما يثبت حق البائع وهذا غير الغسل لانه لا يعتبر فيه منسحق مال ولا يسلمه له البائع
عسى الرجوع لعين ماله ولا يفترس له الغريم فيه خصوصاً ولا يحتاج لفك الفاض على الاوجه وينتقل على عبثه فغفلت ليس من ولا يهدى
للعائد ولا يباع فيه مسكن ولا مزرعة السكك وكذا لا يحل به دين مؤجل ثم اياها من ثم يسمى الجرف ليس (فان كان) ماله (عسافه)
القصر) من بلد البيع (لم يكف البائع الصراحي احضاره) لتضرده بتأخير حقه (والاصح ٤٢٣) انه) بعد الجرف عليه لاقبله (الغشم)
وأخذ المبيع من غير مراجعة

الصحيح في ماله الجهل أنه ليس له مزايا الفرماء فلا يتأني حديث قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا لو كان أن تقول
ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما إذاه الشارع به قوله ان لم يكن يحجز راعيه قبل فيندفع الاس
الثاني أيضاً اه سم مع زيادة اوضح من عش (قوله في أمواله كلها) عبارة الباب المغني في المبيع وفي باقي
أمواله وان وقت بدنه اه (قوله به) أي هذا الجرف (قوله ولا يجزى لعل فاض) أي بل ينفلج بغير التسليم
اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن هذا الجرف لانه يرفعه منسحق المال الخ (قوله بعد الجرف عليه) أي في
أمواله كلها (قوله بعد الجرف الخ) المقصد هنا عدم الاحتياج الى الجرف سم ونهاية ومعنى (قوله بل لا ذكر) أي
لتضرده بتأخير حقه عبارة النهاية والمغني وشرح المنهج لتعذر تحصيل الثمن كلافلاس به اه (قوله منها)
أي من بلدة البيع اه عش (قوله في بلد آخر) أي ينمو بين الممال: ومن مسافة القصر كاهو ظاهر والأبواب
كلن بعد من محل العقد الى المبال فظاهر أنه لا أثر له إذا الصورة أن المبال عسافه القصر من محل العقد اه
رشيدى ذلك أن تريد أو ينمو بين المبال مسافة القصر وبين محل القصد بين المبال ومنهما يكون لهما
لصورتي الاسرار جميعاً (قوله بل لا البائع) أي الذي انتقل اليه (قوله مطلقاً) أي سواء انتقل البائع منه أم لا
اه عش (قوله عنه) أي عن الثمن (قوله بالقبض) أي لا للصلوة فلا بد من رجوع بخلاف ما للصلوة فانه
قد يسترد اه كردى (قوله بخلاف السلم) فإذا أخذ رأس ماله فهو للصلوة فانه لا يجوز الاستبدال عن المسلم
فيه قول المتن فان صبر الجرف فيه اشعار بعدم الجرف في قوله والاصح أنه الغشم اه سم (قوله على المشتري)
أي يضرب على المشتري نهاية ومعنى (قوله كذا كذا) أي في المبيع وفي جميع أمواله حتى يسلم الثمن
اه مغني (قوله كذلك) أي أماله اه عش (قوله به) أي الحاكم (قوله في تسليم) أي الحاكم وأصله
(قوله ماله) أي ما وجبه قوله المتن (إذا لم يصف فونه) أي البائع فونه الثمن وكذا المشتري فونه المبيع
واختلاف الكرى والكتب في الإبداء بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومعنى

(باب التولية)

(قوله أصلها) الى قوله وظاهر في النهاية والمغني الا قوله ويقال الى المتن (قوله تقلد العمل) أي الزامه كان
أزيمه القضاء بين الناس اه بجري عبارة الكردى أي تقوى بضما الغير اه (قوله ثم استعملت) أي في
لسان أهل الشرع اه عش (قوله فيما يأتي) عبارة الشورى والتولية اصطلاحاً نقل جميع المبيع الى
الولى الغرض عن الثمن المثلّي أرفقه بالتحقق لفظاً وبذلك أو بالاشتق منو الاشر النقل بعينه بنسبتين الثمن
باللفظ أو بالشرك أو بالاشتق منه اه (قوله ولم يذكرها) أي الحاجة اه عش أي في الترجمة (قوله لا هنا في)
لحققة) أي في نفس الامر اه عش (قوله أو كذا في عنها الخ) وهذا أولى للمالين من الفرق بينهما في النعم
والحكم وقال ترحم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب ولم يذكر الشارع معناه ماله فتعسر أو يجوز أن يقال
هنا ماله صرايح راجع وطاف فيكون في القمعي المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحبهما معنى الحاجة مقتضى
ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما إذاه الشارع به قوله ان لم يكن يحجز راعيه بالفس فيندفع هذا
الامر الثاني (قوله ولا يحتاج لفك فاض) أي بل ينفلج بغير التسليم (قوله بعد الجرف عليه) المقصد عدم
الاحتياج الى الجرف (قوله فان صبر الجرف) فيما اشعار لطيف بعدم الجرف في قوله والاصح أنه الغشم
(باب التولية)

اجباره فذكر شرطه (ان خاف فونه) (جرباً أو غشاً له لغيره أو نحوهما) (بلا تخلف) لما في التسليم حديث من الضرر الظاهر ثم ان
تأتمرها خلاف كل من صاحبه وأحضرهما الحاكم كاهو ظاهر بالدفعة أو بعد تسليم كماله (وأنما الأنوال السابقة) أي خفف فونه وتنازعا
في جرد الإبداء بالتسليم *(باب التولية)* أصلها تقلد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والأشراك) مصدر أشركه صيرته شركاً (والإرجعة)
من الرجوع وهو الزائد والمخالطة من الخط وهو النقص ولم يذكر ههنا قولها في المراجعة لأنها لا حقيقة ترجع للمشتري الثاني أو تأتمرها عن:

كل من اثنين شيئاً ما يستحق صاحبه وأما في الشرع فمعناها يعلم مما يأتي وهو أن المراجعة يسع محل الثمن
أولاً علم عليه من مخرج موزع على أجزاءها الواحدة يسع بذلك مع موزع على أجزاءه اه ع (قوله)
وزم العقد) ينبغي أن المراد من ومن جهة بائعه فقط بأن لا يسكنه أعني بائعه متجاراً وليس له أي
المشتري التصرف فيه أي البائع بما يسقط خياره لا من جهة هو أيضاً فلو كان خياره وحده
صحت توليته من اه سم زاد الصريح ومنه إذا كان الخيار لهما وأذن البائع اه (قوله وعلم الخ)
أنه إذا بلغ هنالما يشل الظن اه ع أي ولو أوجب مع (قوله وفاته) أي الثمن (قوله أو بقاء
بعضه) أحتراراً على الواسطة جمعته على التفضل لا في اه سم (قوله عباقي) أي في قوله والابطال
لأنه لا يثبت بيع إلا من اه كروي (قوله وصفه) أراد بالعقد ما يشمل الخس وخروج ذلك ما لو لم به بالمعينة
فلا يكفي كجاءت في ينبغي أن يحل عدم الاحتفاء بذلك ما لم ينتقل العين للموئ أو يعلم قدره وهو في البائع اه
ع ع عبارة الخالي ومنها أي الصفة كونه عرضاً أو مؤجلاً كذا اه (قوله وان طرأ عليه) أي المشتري
أما البائع فلا بد من علمه قبل الإيجاب تأكل من قوله قبل وعلمه بالثمن ويظهر أنه لا تقدم القبول من المشتري
وهو علم بالثمن دون البائع كان قال المشتري يتسكن هذا ما علمه عليه وهو كذا ولم يقل ذلك ولكن أخبر
البائع به غير المشتري تصم التولية قساعلي ما لو لم به المشتري بعد الإيجاب اه ع (قوله بعد الإيجاب)
أي التولية و (قوله وقيل القبول) لأنه لو قبل قبل العقد وهذا مستثنى من قولهم الواقع في محاسن العقد
كأن وقع في صلبه اه ع (قوله باعلاه) أي البائع اه ع (قوله هنا) أي في المولى والمولى
بالثمن (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن اه سم (قوله أو وليته) أي العقد حيث تقدم مرجعه
بأن يقول هذا العقد وليته والأولى جوع الضمير للبيع اه ع (قوله وان لم يقل) أي قوله ورده في
النهاية الأقوله وان لم يذكر إلى وهذا (قوله وان لم يذكر العقد) نافعاً للباية والمعنى فقالا ما علم أنه لا بد في
الاشراك من ذلك البيع أو العقد وقسامة أنه لا بد في صراحة التولية من ذلك والاشتراك كلمة اه واعلمه
عش والشيدى يقول سم ويؤيده أي ما قاله الشارح أن ذكر العقد الثاني في نحو قولنا لم أر في صدقها
اه وأشار ع العوده بقوله ومثل العقد ما يقوم مقامه كالصدق اه (قوله وهذا) أي وليته
هذا العقد أو وليته اه ع (قوله وما اشترى منه) أي صدره على حذف المضاف لأن الصريح أن الأصل
في الاشتقاق هو المصدر والأفعال والصفات مشتقة منه (قوله نحو قولنا الخ) أي أو اشترى منه وقيل ما مر
في البيع الكفاية بقبول من غير خبير اه ع (قوله من حين التولية) متعلق بقوله مؤجلاً والمعنى يقع
مؤجلاً من حين التولية بقدر الاجل المشروط في البيع الأول اه رشدي (قوله على ما رجحنا من الرفعة) وهو
الأوجه هنا وزاد (قوله ورده الخ) فيه نظراً بمعنى بناءً فنهال العقد الأول أن يعتبر فيه صفات الثمن
في العقد الأول وهذاوافق ما قاله ابن الرفعة ولا رد فتم اه سم (قوله من حينه) أي من حين العقد الأول
حتى إذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب اه سم (قوله أما التولية)
أي قوله ان علم في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله لتعلم) أي التولية عليه اه ع أي من المتقوم عبارة المنع
وبقمت في العرض مع ذكر موهب أي بعين الثمن مطلقاً أي بما لا يؤبى أو يتقرب ما بان انتقال إليه اه ع (قوله)
(قوله وزم العقد) ينبغي أن المراد من ومن جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أعني بائعه متجاراً وليس له
التصرف فيه غير بما يسقط خياره لا من جهة هو أيضاً فلو كان خياره وحده صحت توليته من اه ع (قوله)
أو بقاء بعضه) أحتراراً على الواسطة جمعته على التفضل لا في اه سم (قوله بعد الإيجاب) أي التولية (قوله)
الظن) الأولى ما يشمل الظن (قوله وان لم يذكر العقد) يؤيده أن ذكر العقد الثاني في نحو قولنا لم
لم أر في صدقها (قوله ورده الخ) فيه نظراً بمعنى بناءً فنهال العقدان يعتبر فيهما صفات
الثمن في العقد الأول وهذاوافق ما قاله ابن الرفعة ولا رد فتم اه سم (قوله من حينه) أي من حين
العقد الأول حتى إذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب (قوله)

بالمراجعة لاحتها أشرف إذا
(أشترى) شخص شيئاً
بمحل (ثم) بعد قبضه وزم
العقد وعلمه بالثمن وبقائه
أو بقاء بعضه كما يعلم مما
بان (قال لعالم بالثمن) قدرا
وصفة وان طرأ عليه بعد
الإيجاب وقبل القبول
بإعلامه أو غيره وما هات
المسرد بالعلم هنا الظن
(وليتك هذا العقد) وان لم
يقبل بماتشترى أو وليته
وان لم يذكر العقد كصرح
به الجرحان وهذا ما اشترى
منه صراحة في التولية ونحو
جعله لك كلمة هنا كالبيع
(فقبل) بنحو قبلته وتولته
(لزمه مثل الثمن) جنسا
وقدرا وصفة من علم لو كان
مؤجلاً لثبت في حق مؤجلاً
بقدر ذلك الاجل من حين
التولية وان حل قبلها على
ما رجحنا من الرفعة ورده
أن الغلب فيها بناءً فنهال
العقد الأول فيجب الاجل
من حينه على الأوجه أما
المتقوم فلا تصح التولية
معه إلا بعد انتقاله للموئ
لتنع على عينه ثم لو قال

(570)

الرحا، في عوض الخلعان

علم العاقدين في الصوريين

لوجوب ذکرہ و فرلہم مع

الأشاذة في الجبال

بالعرض مالا يشدد في

العقد الثاني ان الكذب

لا من بعد ذلك

وتضم التوازية ومما فيها

في الجارة ناسو ساسستر

مضى في دلة لها أحرة فظاهر

والله اعلم بالصواب

معهدوم وصحت في الساق

بعضه من الاجزاء واما

ذکر (وہو) ای: قد

أَمْ يَكُنْ لَهُمْ كُفْرًا

تسليم و تقاضا الروى

الثقة أن هذا الشفع في

العقد الأول (يمكن)

ذكر الثمن) لظاهرها

المسألة (١) تكفي اللام من

البائع أو وارثه أو وكيله

فقوله في الروضة ولو

مُخْلَافًا لِأَذْوَعِي نَعْمِ الظَّاهِرِ

(۵۴ - (شروانی و ابن قاسم) - رابع)

بالثمن لواحد أو حال واحد اعلمه ثم حط واحد منهما بعض الثمن عن المشتري و (قوله ويجعل) عطف على موصى به يعني لأجرة يحطها فإذن على المصنف اه كرده (قوله بكل تقدير) أي تقدر بكون حطها عاملاً أو خاصاً اه كرده ويظهر أن المراد سواء كان البائع في كلام الرضا للغالب والتعبد (قوله لوته) أي المولى بالكسر (لثمن) أي بول أو وصى به اه عش (قوله كاطح) أي كالتعبد به (قوله حط ذنك) أي الموصى به بالثمن واغتاليه (قوله فانه) أي الثمن الذي أسقطه الموصى به أو اغتاليه (قوله فكل من التعبد بن مخطول) فيه نظر وأصح أن التعبد بالسقوط جامع وإن يكن ما عا والتعبد بالخط ليس بجامع لأن ما عا وسيدعمر وكرده (قوله بعد التولية) أي قوله فلا معاملة في النهاية والمغنى الأقوله لأن الأصل عدم الخط (قوله بعد التولية أو قبله الخ) حق العبارة قبل التولية أو بعدها الخ فتأمل اه رشدي (قوله بعد لزوم أو قبله) أي لسكن من البيع والتولية وألا حدهما كطو ظاهر وهذا اختلاف في الأخذ بالشفعة لأنه يقرى اه سم (قوله اختصاص التولية) أي فأدتم (قوله أو جمعه) عطف على قوله الثمن بعض الثمن (قوله ان حط أيضاً) يشمل إطلاقه ما كان الخط بعد قبض المولى بالكسر سم مع الثمن من المولى بالفتح فجمع المولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كذا كان أو بعد لأنه بالخط تبين أن اللزوم للتولية ما استقر عليه العقد بعد التولية وأما قبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع إليه بعضه منه أو كلطية فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولي شي لأن الهبة لا تدخل لعقد البيع الأول فيها حتى يسرى منه إلى عقد التولية اه عش (قوله والوا) أي أي حط الجميع قبل لزوم التولية ولو بعد لزوم البيع (قوله لا يفسد البيع الخ) قال المصنف في حادثة وقع في الفتاوى أن رجلاً باع وأده داراً بثمن معلوم ثم أسقط عنه جميع الثمن قبل التفريق من المجلس فأحسبها بأنه يصير كأن باع بثمن وهو غير صحيح ففسر على ملك الأول اه وما قوله هو الموافق لكلام الشيخين اه مغنى ومثله في النهاية وأراد كذا معهما ما ذكره قبل ذلك وهو ما نصه ولو حط جميع الثمن فيه سداً لحياز بطل العقد على الأصح كذا باع بلاثن قاله الشهاب قبل الاحتكار اه سيدعمر (قوله ومن ثم) أي من أجل كونها حدثت بعد البائع اه عش (قوله لو تقيلاً) أي العادة فإن التولية كرده وعش (قوله بعد حطه) أي الجميع (قوله بعد اللزوم) أي لزوم التولية (قوله لم يرجع المشتري) أي المتولي (على البائع) أي المولى بالكسر اه كرده وفسر عش المشتري بالمولى بكسر اللام والبائع بالبائع الأول والأول هو الظاهر الحسني (قوله ليس البائع) أي الأول اه عش (قوله وسيتأني في الأجر الخ) واعلم أن فيما ذكره ههنا من قوله وحديث فلا يطق ذلك المتولي حكماً وتقرر على ما قبله نظرنا وأضماراً يظهر لهذا الحكم أعني أن الخط أي الإبراء لا يطق للمتولي ولا تقرر به على ما قبله وجهه محقق كان مر تبعه في شرحه على قوله وسيتأني في الأجر الخ فأمرت أمهاتنا لأراد في غيبي عن ذلك المجلس إيراد ذلك عليه أي مر فضرب على جميع ذلك وافق على أن الوجه مختلف ذلك في شرح الشارح لا رادوا واتفقوا على أن الإبراء كاطح وإن قلناه غلبت بقوله الطبري

في المراجعة وسيتأني اه أي سأتني حكمه وهو أنه يحط الزيادة كما قاله في شرحه لمقال في الرض فلا كذب فكذلك كذب في المراجعة قال في شرحه هذا من حيث الفتوى ما صل قول الأصل فقبل كالكتب في المراجعة وقبل يحط قولاً واحداً اه قاله تقسيم الخط يدل على أنه لا اعتبار وهو نظير المراجعة أيضاً في الكتب في غير الثمن مما يأتي في المراجعة أنه يقتضي التخصير فهل يمر في التولية وتظهر كلام الشيخين عدم الجواب مر ويبي أيضاً الكذب في النشر بل وينبغي أنه كالتولية مر (قوله وجهه صالح) أقول فيه نظر وأصح لأن اشتراك التعبد بن في وور ودنك تلصهما لا ينافي مدعى هذا القول ن أوله أنه السقوط لم يتبش به قوله دون الخط أو أنه الثمن فتأمل فانه في غاية الظهور فهذا الوجه مما لا استقامته (قوله بعد اللزوم أو قبله) أي لسكن من البيع والتولية وألا حدهما كطو ظاهر وهذا اختلاف في الأخذ بالشفعة لأنه يقرى (قوله أو جمعه) عطف أيضاً ومعها من حط جمعه قبل لزوم البيع يطله (قوله وسيتأني في الأجر الخ)

ويجوز أن لا تنهأ أجناباً عن رد ما قبل التعبد بالسقوط أولى ليشتمل أنه للثمن ووجه رده أن التعبد به كاطح مرد عليم خط ذنك فانه سقط وخط عنه ولم يسقط عن المتولي فكل من التعبد بن مخطول (بعض الثمن) بعد التولية أو قبله بعد لزوم أو قبله (الخط عن المولى) بقضها اختصاص التولية كان

بمعاجيد التفريل على الثمن الأول أو جمعه الخط أيضاً أن كان بعد لزوم التولية ولا يثبت لأنها حدثت ببيع بلاثن ومن ثم لو تقيلاً لا يفسد بعد لزوم لم يرجع المشتري على البائع بشئ ولا وجب ضمان للمولى بالكسر مطالبه المولى وإن لم يطالبه بالتمسك بالأصل عدم الخط وأنه ليس البائع مطالبه المولى بالفتح إذا معاملة بينهما وسيتأني في الأجر وجهه الأبرار من جميع الآخرة ولو في مجلس العقد مع الفرق بينهما بين البيع

وحيث أنه فلا يخلق ذلك المتولي (والأشراك في بعضه) أي الميسم (كالنوليفي كلة) (١٢٧) في الأحكام المذكورة (إن بين البعض)

تجمع علی - لاہ وعلم کراہتہ ذالہ قال فیما ناعز وجلس رضی اللہ عنہم اثمہ وابتغیہما بعض التابعین ذوال بعضہم اثمہ مکروہ (بان) ہی معنی کاٹن (بشرہ عاتقہ قول) مع علیہما العلم ہا (یعنی علمائے بیت)

الغن شأو بأعمر اربعة كاشقير يسمة بجائة ويعتلك بمائتين وربع درهم لكل عشرة أو ربع درهم مازده صم
 وكنه قال بعينه بمائتين وعشرين ولو جعل ربع من غير جنس الثمن جائز نهاية ومعنى (قوله) أي عتله أي
 في المثل أي وبقيته في العرض مع ذكره مطاقا ان نقل السبه على قياس ما تقدم في التولية والاشراك
 اه حلي قولنا المثل (وربع درهم) بالجر على العطف والنصب على أنه مفعول معه والرفع بعيد اه يعبري
 (قوله) هي بمعنى ما قبله (أي صفت ربع درهم مازده يعني وربع درهم لكل عشر كذا يفهم من سم والمغنى وهو
 الظاهر وقضية كلام عس على مزر رجو عي الى لفظه مازده عبارة قوله بمعنى ما قبله أي عشرة لا يقال
 قضية هذا التفسير أثر ربع العشرة أحد عشر فتكون مجموع الاصل والربع واحد وعشرين لا ناقول لا يلزم
 فقرج الالفاظ الجمية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعمله العرب من لغة العجم يكون جوازا على
 عرفهم وهو هنا بمنزلة ربع درهم لكل عشرة وكان المعنى عام وربع درهم ماصيرها أحد عشر وسباق الاشارة
 اليه في الحاشية يقول الشارح مر المرام من هذا الترتيب الخ اه (قوله) فكانه قال الخ) تقرير على
 قوله هي بمعنى ما قبله (قوله) وأ (قوله) أي مازده اه عس عبارة سم قوله لو وقعها بين الصباغة
 عبارة شرح العباب ومار وعي ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا ينهاون عن بيعه
 مازده موده مازده يقع الدال في السك وال وروها الخ لا ينافي قوله السابق في مطلق الماربعة وذلك في نفسه الخ اه وقال
 منهم ما عن المطلق قوله وآ (قوله) أي مازده دون المساوسة اه (قوله) واختلافهم أي الصباغة اه سم
 السكردى قوله وآ (قوله) أي مازده وذلك وفيه أن الذي سلم تساق حكم الماربعة على
 (قوله) كما علمت أي قوله وذلك قال فيه الخ فانه يشعر بذلك وفيه أن الذي سلم تساق حكم الماربعة على
 الاجال لا بخصوص مازده الا أن يجب بان الماراة علم لاختلافهم في العلم في ضمن العلم في اختلافهم في المطلق
 وفيه أن يجرد هذا لا يتصلح لتوجيه الاشارة اسم باختصار ولعل لهذا وجع السكردى وغيره وآ (قوله) أي مازده
 الماربعة كسره (قوله) ولا يصح ذلك أي لا يصح بيع الماربعة كان الثمن دراهم معينة لان الماربعة
 لا تسكن وان كسفي باب البيع والاعارة كباقي قبيل قول المتن وليصدق البائع وبلى الترفي أي بل لا يصح
 في أحد الخ لانه كالبخلاف مالم قال فام على بذلك فانه يصح اه كسري قوله وبلى الترفي الخ أي أن يصح سم
 من شرح العباب ما خالفه (قوله) غير موزونة عبارة فيما ياتي غير معلومة الوزن اه سم عبارة المغنى
 والنهاية فالو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حقة معينة غير موزونة لم يصح البيع مربعة اه
 (قوله) كباقي أي في شرح قوله فلا جوهله أحد هما بطل على الصحيح اه سم (قوله) ولا يقول الخ) أي في بيع
 عين الخ مربعة (قوله) ولا يقول اشتري الخ) أي بخلاف ما لو باع لفظ فام على أو رأس المال لا يصح بيان
 الحال كإنصر حبه عبارة شرح الخ ووض هذا أي أحد عينين الخ بخلاف بعض عين الصفة فانه لا يجوز بيعه

أي مثله وبإدارة فهم المثل
 في نحو هذا لم يخف فيلزم كسره
 ولا يميز (وربع درهم لكل
 عشرة) أو فيها أو عليها (أو
 ربعه) بفتح المهملة وهي
 باخارسة عشرة (باز)
 واحد (ده) فهو بمعنى
 ما قبله فكانه قال بمائة
 وعشرة فبقوله المصائب
 ان شاء وآ (قوله) بالذ كسره
 لو وقعها بين الصباغة
 الله عنهم واختلافهم في
 حكمها كما علمت ولا يصح
 ذلك في دراهم معينة غير
 موزونة كباقي بل في أحد
 عينين اشتراها ما شئت
 واحد وقسط الثمن على
 قيمتها وقت الشراء

لبيع وقياس ذلك انه على قول الجمع المذكور الذي اعتمد صاحب الاثوار يكون وابتكعه كلمة فليست
 (قوله) بمعنى ما قبله لان معناها ربع العشرة واحد لكل عشرة ورواهه ربع كل عشرة فواحد (قوله) لو فوجها
 بين الصباغة رضي الله تعالى عنهم الخ) عبارة شرح العباب ومار وعي ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم
 أنهم كانوا ينهاون عن بيعه مازده موده يقع الدال في السك وال وروها الخ لا ينافي قوله السابق في مطلق الماربعة وذلك
 عن ذلك المخصوص لا ينافي فيهم ما عن المطلق قوله وآ (قوله) أي مازده وذلك وفيه أن الذي سلم تساق حكم الماربعة على
 قد قال في الخ (قوله) واختلافهم أي الصباغة في حكمها كما علمت أي فاما سبق وفيه بحثان الاول انه لم يعلم
 مما سبق اختلاف الصباغة اذ صرح العقل عن ابن عمر وعباس لا يقتضي مخالفة غيرهما لهما الا أن يجب بانه
 يشعر بذلك أو بان الصمير في قوله واختلافهم لعمري الثاني أن الذي علم مما سبق حكم الماربعة على الاجال
 لا بخصوص صفة مازده الكلام في خصوصها لان الكلام في توجيه الاشارة لاجاب بان اذا علم
 اختلافهم فيها في ضمن العلم في اختلافهم في المطلق وفيه أن يجرد هذا لا يتصلح لتوجيه الاشارة (قوله) غير
 موزونة) عبارة فيما ياتي غير معلومة الوزن (قوله) كباقي أي في شرح قوله فلو جوهله أحد هما بطل

ولا يقول اشترى بتكذبا

ان بين الحال والاداء المراجحة حيث أطلق من نقد البلد الغالب وان كان الأصل من غير* (تنبيه)* وقال اشترى بتعشرو بقره باعده عشر ولم يقل مراجعة ولا ما يشبهها لم يكن عقد مراجعة كقوله القاضي وجزبه في الاثر احسن لو كذب فلا خيار ولا حكمة باتي توهنا غير ما يتعطلان ذلك فيه ما يقيد المراجعة وهو وبيع كذا وباتي قبيل الباب ما صرح بذلك (د) يبيع بيع المحاطة كبيعك (ع) اشترى بوطا درهم لكل اوقى او عن اوقى كل عشرة اوطا (دعا بزيادة) المراد من هذا التركيب ان الواحد عشر نصير عشرة (د) من ثم يحط من كل احدى عشر واحد لان البيع جز من احدى عشر كالمراجحة الحط كذلك (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد كل درهم على كل عشرة واحد فان كان الثمن مائة او مائة وعشرة عاد على الاقل لتسعين وعشرة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم او مائة وعلى الثاني لتسعين او تسعة وتسعين ولو قال لمن كل عشرة تعين هذا الثاني (واذا قال بعتك ما اشترى) به او بعتنه او برأس مالى (لم يخل فمضى الثمن) وهو ما اشترى عليه القصد عند المردوم فيعبر ما لم يلقه

بلفظ الشراء ولا القيام الا ان بين الحال وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المثلين بما منعهما وجه الفرق في البيع بقره على أو برأس المال فيقول الحال بين جز العين الواحد وبين احدى العينين وما لا يبيع ما اشترى تفهما فيعنى حد سواء ووجه ذلك بان الثمن يتوزع على قبلة العينين لاختلافهما المادى للنظر الى قبلة كل على انفرادها ولا تنقص قيمتهما بالتشخيص بخلاف انظر لهذا التوزيع الذى لا يؤدى الى نقص بيع احدىهما بسطها بقره على أو برأس المال على اجزاء العين الواحد لان اجزاها تنقص بالتشخيص فله عجزه ان يوزعها وبيع البعض من غير ذكر كل الثمن بقره على ولا يغيرها اهـ وقد استثنى في العباب من العين الواحد المثل كالحط على قبلة العينين وما يتعلق بهما من الوقوف عليه والله اعلم اهـ سم بحلف (قوله الا ان بين الحال) معناه ان يقول اشترى بقره بقره وقسط الثمن على قيمتهما وكان قسطه كذا اهـ كردى (قوله وادراهم الرج) الى قوله وهذا فى النهاية (قوله حيث أطلقت) فان عنت من غير محط اهـ سم (قوله لو قال الخ) أى كذا (قوله لم يكن عقد مراجعة) بل عقد مساواة وهو صحيح وان حرم عليه الكذب اهـ عش (قوله حتى لو كذب الخ) بقره على قوله لم يكن عقد مراجعة (قوله فلا خيار الخ) أى للمشتري وهذا يقع فى مصرنا كثيرا اهـ عش (قوله لكلى) أى فى شرح ولا يصح سماع بيته (قوله وهذا) أى ما نقله من القاضي هنا (قوله غير مالى) أى فى شرح ولا خيار للمشتري (قوله عنه) أى من القاضي اهـ كردى (قوله ان ذلك) أى ما بين (قوله ذلك) أى بالغا بقره يقول للمثل (والمحاطة) ويقال له الواضعة والمحاطة انتهى معنى قول المتن (كبت) أى كقول من ذكر كلفه بقره. ما عاين بالثمن بعينه (عاشترى) أى بقره أو برأس المال أو بما قام على أو نحو ذلك اهـ معنى قول المتن (وسط) بالنسب أى مع حط وهو متعين هنا ولا يلزم الجرح اهـ جعل على النهاية (قوله وسط درهم) الى قوله أما لحط فى النهاية الاقوله أو بقره الى قوله بخلاف ما رعى فى الاما ذكر (قوله ومن ثم) أى من أجل ان المراد ذلك (قوله لان الرج الخ) أى فى مراجعة لا احد عشر نهاية ومعنى (قوله على الاول) أى الى الرج (قوله لتسعين الخ) أى فيما اذا كان الثمن مائة (قوله ومائة) أى اذا كان الثمن مائة وعشرة (قوله على الثاني) أى المرجوح (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) أى عظم من كل عشرة واحد لان من تقضى اخرج واحد بخلاف الحال وفى على والا رجعت فى ثمانية من المراجعة أى وهى قوله ورجع درهم من كل عشرة كما فاده شعبان الشهاب الرمى الصنع الى الرج الى بقره على عدم الرج من الغاء قوله ورجع درهم وتكون حينئذ من التعليق أو يجمع فى اوقى بقره بقره ورجع درهم سم ونهاية ومعنى (قوله أو بنفسه) أى عن المبيع (قوله ما استقر عليه العقد) مفهوماً ان هذا خاص بخلاف المجلس والشروط دون خيار العين وهو ظاهر اهـ عش (قوله ما لم يلقه) أى الثمن (قوله بقره) أى قبل المردوم عبارة القسنى فى زمن الخياط اهـ

على الصحيح (قوله ولا يقول اشترى بتكذبا الا ان بين الحال) أى بخلاف ما راجع بلفظ قل على أو برأس المال لا يجب بيان الحال كما يصرح به عاشر شرح الروض وهذا بخلاف بعض من الصفقة فانه لا يجوز بيعه بلفظ الشراء لولا القيام الا ان بين الحال كلفته فى شرح الروض وقد بسط الشارح فى شرح العباب الكلام على الفرق بين المثلين بما منعهما وجه الفرق فى البيع بقره على أو برأس المال لا يقول الحال بين جز العين الواحد وبين احدى العينين وما لا يبيع ما اشترى تفهما فيعنى حد سواء ووجه ذلك بان الثمن يتوزع على قبلة العينين لاختلافهما المادى للنظر الى قبلة كل على انفرادها ولا تنقص قيمتهما بالتشخيص بخلاف انظر لهذا التوزيع الذى لا يؤدى الى نقص بيع احدىهما بسطها بقره على أو برأس المال على اجزاء العين الواحد لان اجزاها تنقص بالتشخيص فله عجزه ان يوزعها وبيع البعض من غير ذكر كل الثمن بقره على ولا يغيرها اهـ وقد استثنى في العباب من العين الواحدة المثل كالحط عليه وفي شرحه فى هاتين المثلين وما يتعلق بهما ما تبين الوقوف عليه والله اعلم (قوله حيث أطلقت) فان عنت من غير محط (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الاوجه كما فاده شعبان الشهاب الرمى

(قوله ونقص) قال المحلي في زمن خيار المجلس أو الشرط له عرض (قوله ذلك) أي ما لم يفسد الخ (قوله لان العقد الخ) أي الأول وهو تعميل للمتن (قوله إلا بذلك) إشارة إلى الثمن اه كردى (قوله أما الخط الخ) حاصله أن خط البعض إذا كان بعد لزوم العقد الأول فإن كان العقد الثاني بلفظ الشراء يتعقد المراجعة بالخط لا بلفظ الخط المشتري وإن كان باعاً خط القيام فلا يتعقد عقد المراجعة إلا إذا أسقط المخطوط وأشترى الباقي اه كردى عبارة المغنى ولو خط جميع الثمن في مدة اختيار باع الخط كلى باع بلائى أما إذا وقع الخط بعد لزوم العقد فإن كان بعد المراجعة لم يتعد الخط إلى المشتري وإن كان قبلها فإن خط الكل لم يفسد بيعه بقوله قام على ويحوز بلفظ اشترى يتوان خط البعض يحوز بلفظ القيام إلا بعد اسقاط المخطوط وصلوة عرض والحاصل أن الخط أى للبعض لا يطق في المراجعة إلا إذا خط قبل عقد المراجعة وباع بلفظ القيام وأخير بالباقي اه (قوله بل مع الشراء) أي بل يصح البيع مراجعة بلفظ الشراء بعد خط الكل الكائن بعد الزوم أى ولا يطق الخط أخذاً متقدماً في نظير مع خط البعض وكأنه لم يتعرض لفهمه منه إذا فارق اه سديمر (قوله ولا يطق خط) أي لا يطق المشتري خط البعض ولا الكل (قوله بعد عقد المراجعة) أي وإن لم يلزم اه رشدى عبارة سم وما ذكر من التفاصيل قبل هذا ففى قبل عقد المراجعة ككله مظهر اه (قوله بخلاف سائر) أي التولية والاشترى سم وكردى (قوله لا يشترى بهما) أي التولية والاشترى اه سم (قوله أو ثبت الخ) أو حصل أو مجهول على اه نهاية (قوله أو تجاوزته) كذا فى النهاية أى أعطيته اه كردى قول المتن (دخل مع ثمنه حصة الكيال الخ) ودخل دخول أجرة من ذكر إذا لزمت المولى وأداها اه نهاية عبارة الإيجاب قال أى الأثرى ثم ما ذكرنا من دخول أجرة الكيال وغيره مظهر إذا التزموا وأداها أما إذا التزم ولا يفر بعد فلم يصحوا فيه بشئ لكن التولى فرض الكلام فيه إذا التزم والشيخ أبو حامد فرضه فيه إذا اتفق ولعل المراد التمثيل لا التقييد بأدى انتهى أى فلا تترك كذا وان لم يفرمه أن دتمته مشغولة به اه (قوله أجرة جمال الخ) ومثلها أجرة رداً مشتركة مفضو أو أبقا وقد علمنا أن اشتراهما يان جناية أو جبت القود اه نهاية (قوله جمال) أى قوله ولو وزن فى النهاية الأجرة بأن يلزم المشتري بذلك فبسمه من وأد قوله ولز كنى هنما لا يصح فليحذر (قوله حال وختان) أى المبيع (قوله أن اشترى مريضاً) قضته أنه لو طرأ المرض بعد الشراء وقبل القبض أمه لا تدخل وقضته بخبر زه لا تخارض حدث عند أنها تفسد والأقرب الدخول فلا يرجع (قوله ويبرئ بالثمن الخ) أى صوت الكيال والدلال فى المتن يكونهما الثمن (قوله أجرة ذلك) أى المذكور من الكيال والدلال اه كردى (قوله ونحوه) أى كالوزان (قوله على المولى الخ) * (فرع) * الدلالة على البائع فليشترطها على المشتري ففسد العقد ومن ذلك قوله بعثت بعشرة سائلاً ففعلوا اشتريته لأن معنى قوله سائلاً الدلالة عليه فيكون العقد فاسداً كذا تحرر وأقره مر وأهـ فسد وجزم به ابن قاسم على شرح المنهـ اه عرض زاد البصرى وسياق ذكر المستثنى آخر الضمان نقصان المغنى والنهاية بتفصيل واختلاف بين البكر والأذى فلا يرجع ثم يامع لثمنه من الأولى بالاعتقاد قول السبكي من الصحة عند العلم بقدرها أو الفساد عند الجهل اه (قوله وصو الخ) أى قول المصنف أجرة الكال الخ (قوله المبيع) أى يكسور وفى الثمن بعضى قد تجب أجرة الكال والدلال فى المبيع على المشتري بأن يلزم المشتري من الأزام (بذلك) أى المذكور من أجرة الكال والدلال (فيه) أى فى المبيع (من براه) أى الحاكم الذى يرى أن أجرة الكال والدلال فى المبيع على المشتري (قوله) أى يقول اشترى به بكذا أو درهم دلالة عبارة النهاية أو يلزم المشتري أجرة دلاله المبيع معينة اه وعبارة فى نظير من المراجعة أى هو وقوله ويرجع درهم من كل عشرة الصنع الخ لم يلزم من عدم الرجوع من الغاء قوله ويرجع درهم وتكون حشنة من التعديل أو بمعنى فى أو على بقرى بنقوله ويرجع درهم مر (قوله ولا يطق خط بعد عقد المراجعة) وما ذكر من التفاصيل قبل هذا ففى قبل عقد المراجعة ككله مظهر (قوله بخلاف ماضى) شامل للتولية والاشترى ويصح به التثنية فى البتة هما (قوله) أى يقول اشترى به بكذا أو درهم دلالة

من زياد ونقص وكذا يعتبر ذلك لا باع بلفظ القيام لان العقد لم يقع إلا بذلك أما الخط بعد لزوم البعض فخط الشراء لا يلحق ومع نحو القيام يغير بالباقي والكل المتعقد بلفظ المراجعة فلا يتعقد بغيره مراجعة بشئ القيام أقدم عليه بشئ بل مع الشراء لا يطق خط بعد عقد المراجعة بخلاف ماضى لأن ابتناهما على العقد الأول أقوى إذا يقبلان أن يادى مختلفهما (ولو قال) بعثت (عاقفام) أو ثبت (على) أو تجاوزته فیه وان نازع فيه لا ذرى بان المتبادر منه الثمن فقط (دخل مع ثمنه أجرة) جمال وختان وتطين دار وطبيب ان اشترى مريضاً (الكال) للثمن المكمل (والدلال) للثمن المتأدى عليه أى أن اشترى به المبيع وعبرن بالثمن لأن أجرة ذلك ونحوه على المولى وهو فى المبيع البائع وفى الثمن المشتري وصوروا أيضاً المبيع بأن يلزم المشتري بذلك فبسمه من براه أى الحاكم الذى يرى أن أجرة الكال والدلال فى المبيع على المشتري (قوله) أى يقول اشترى به بكذا أو درهم دلالة

الا يعاين بما اذا قال اشترت بكذا ودرهم امرأة الكمال وهو مراد المتولي بقوله أو يلزم المشتري مؤنة كيل
 المبيع اه قال عش أي كان يقول اشترت بكذا ودرهم كماله اه وقال الرشدي صورته ان لم
 مؤنة الكيل أن يقول اشترت بكذا ودرهم كماله الاذري وقوله أو يلزم المشتري أخذه لانه ليس
 معناه هذا الا لائق ما سألته أخا ضامن من ترجع ما له الاذري هناك من بطلان البيع اه لتمام الدلالة
 مطلقا سواء كانت معلومة أو مجهولة اه كلام الرشدي وقوله منان السيد عر أن الأولى بالاعتناء قول
 السكون من التفصيل خلافا لقولنا زكشي من البطلان مطلقا وعبارته قوله أو يقول اشترت بكذا ودرهم
 دلالة صري في محله ليسم هذه الصيغة لتأمل فان صور مما يأتي في الدلالة من البائع فلا يخدور
 لان الشئ هو كذا فقط وجله ودرهم دلالة ذكر لا فادنا تحمله حتى يدخله فيما قام عليه ثم رأيت آخر
 الضمان بهامش التحفة يقتضي محض ذكر الاول فليرجع اه (قوله مثلا) أي كدرهم كيل (قوله أو
 جدد الخ) عبارة النهاية والمغني أو يرتد أي المشتري في محله كماله البائع فيستأجر من بكيله ثانيا الرجوع
 عليه ان ظهر نقص اه (قوله أو ليرجع) و (قوله القصة) معطوفان على قوله ليرجع اه كدري (قوله أو
 ليرجع) يتأمل اه سم لعل وحدا لتأمل أن هذا متعلق بالقرع الثاني والكلام هنا فيما يتعلق بالعقد الاول
 عبارة النهاية أو يشتر به جرافته بكيله ليعرف قدره أو يشترى مع غيره صري ثم يقتضها كذا فانه
 الكمال عليها اه وعبارته المغني وصوره ان الاستاذ انما بان يكون اشتره جرافته كماله ماؤه ليعرف قدره
 قال الاذري وفيه توقف وأقرب منه أن يشترى مع غيره صري ثم يقتضها كذا فانه الكمال عليها اه وقال
 السيد البصري قوله أو ليرجع عن كراهة به الخ ظاهر أن الكيل حينئذ قبل مباشرة العقد حتى يخرج
 عن الكراهة فذه غير مودة ان الاستاذ المتقوله في المغني اه وفيه توقف (قوله ولو وزن) أي أدى
 (أحدهما) أي البائع والمشتري اه كدري (قوله ما لم يظن وجوبه عليه الخ) ومثل ذلك ما يقع في قري
 مصرنا كثيرا من أخذ من يرتد ويأبى استخلاص من الزوج غير المهر ويسمونه بالمكة وسألت المشرح
 مر في آخر باب الضمان ما يقتضي البطلان تغلظ الاذري ثم قال وهو كمال اه عش (قوله ما تحمله
 الخ) أي تحمله المشتري عن بائنه بان وجبت على البائع نحو امرأة الكمال وتحمله عنه المشتري اه كدري
 (قوله الا ان ذكره) أي بان يقول اشترت بكذا وتحمل عنه كذا ثم يقول بثلث ما قام على اه كدري
 (قوله وكذا الخ) أي مثل ما تحمله المشتري عن بائنه في عدم الدخول الا اذا ذكر ما تبرجه المشتري وقال
 السيد عر قوله وكذا ما تبرع به في الا ان ذكره نظير ما تقرر فيما قبله لان ما تحمله عن بائنه تبرع على البائع
 اه (قوله من غير استبحاره) أي ولا يحمل عنه (قوله إلا) أي في الاجازة (قوله قاله الاذري) أي قوله وكذا
 ما تبرعه له آخر المشرح في البايع ونقل البصري عن شيخه اعتماد (قوله بان هذا) أي الاصطلاح اذا كور
 (معناه) أي ما للمشتري موطن نفسه عليه (قوله فلا خديعة عنه) أي لا خديعة من المشتري في الاصطلاح أي في
 سكوته عن ذكر موطنه (قوله ويؤيده) أي لا تعارض (قوله لا دخول المكس) يفرق بين المكس حيث
 يدخل وبين ما ستره به الموصوب سابقا هذا ليدخل بان المكس معتاد لا بد منه عادة ما اشترى موطن نفسه
 عليه كالبايع اه سم (قوله الزيادة) يقال قد ألتب باذالهم خرقه موطنه بعضه الى بعض (قوله من الأربعة)
 أولها الحارس اه عش (قوله وكذا الادوية) أي قوله ورجع كذا في النهاية (قوله ونحوهما) أي كالصان
 في القضاة اه معنى (قوله كالمعلف النسيان) أي وان لم يحصل له النسيان يعاين وعش (قوله والمعلف) أي
 آخر موطن آخر المعلف آخر خدمته للذابة بكل ما يحتاج اليه كسقي وكنس وبل ونحوهما والمراد امرأة المعلف
 والخدومة المعتادين لاصلاح الفوات أمانا لزيادة على ذلك التي تفعل لتتميزها باقتل المعتاد فتدخل كالمعلف

مثلا أو جدد نحو كراهة
 ليرجع بفتح موافق لان
 هذا بقصد الاسترجاع مردود
 بانه كالحارث ولز زكشي
 هنا ما لا يصح فليحذر أو
 ليخرج عن كراهة به
 جرافته أو ليعرف قدره
 حصة ولو وزن أحدهما
 دلالة ليست عليه كان تبرعا
 ما لم يظن وجوبه عليه
 فيما يظهر فتدبر رجوع
 به على الدلال وهو رجوع
 على من هي عليه ولا يدخل
 ما تحمله عن بائنه الا ان
 ذكره وكذا ما تبرع به
 كان أعطاه ليعرف
 بالصمل من غير استبحاره
 ولا اجبارا كره بناء على
 الاصح الا في انه لا شيء
 قال الاذري واعترض بان
 هذا معتاد معلوم لكل أحد
 فلا خديعة فيه ويؤيده
 دخول المكس الا ان يفرق
 بانه يجوز على المكس دون
 ذلك (والحارس والقصار
 والرافة بالدر والصباغ)
 كل من الأربعة لم يبيع
 (وقصة المبيع) له وكذا
 الادوية والطين ونحوهما
 (وسائر المسنون المراتدة
 لا استرجاع) أي طلب الرجوع
 كالمعلف النسيان بخلاف ما
 قصد به بقاؤه فقط
 فتفتقروا كدري وتعلق

المبيع ثم يمين وأجرة طيبين وقد علم من حلف عنده وقد اعجابه وما ستر جمع المبيع به ان يخطب أو أبقى ولو وقع في مقابلة ما ستر فامن
 زوئد المبيع ومضى دخول ذلك أنه (١٣٢) يضم للثمن ويغيره قدر الجمله ثم يقول بما قام على وجه كذا كما يبيده قوله الآخر ليعلم

لتمسكها اه عش (قوله تغير تسعين) راجع للثلاثة جميعا (قوله حلف عنده) أي بعد قبضه على ماسر
 (قوله وأجرة طيبين) عطف على نفقته كذا قوله وقد اعجابه أي سادته عند وقوعه وما ستر جمع به
 معطوفان عليه ويحمل أنهم جاء معطوفان على قوله ما قلنا (قوله ان يخطب أو أبقى) أي عنده اه عش
 (قوله ولو قوته) أي ما قصده البقاء (قوله ما ستر فاما الخ) أي ما ستر استقامه ان سلف والافتقار للحصول
 منه فوائده ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه عش (قوله أنه يضم للثمن الخ) أي وليس المراد انه يخلق ذلك
 يدخل جميع هذا الاشياء مع الجمل بها اه نهاية (قوله وما لا اكتفاء) أي في شرح قال لعالم بالثمن (قوله)
 فان قلت اني قوله هذا ان لم ينص في النهاية (قوله هذا) أي حط الزيادة وهو بها فيما لو أخر الخ (قوله وما
 اعتقته) عطف على ما قام على (قوله وما يجرده زاده) أي وسطه وما زاده (قوله صمغ) وفيما في النهاية والمغني
 (قوله بما تثنى ويشرن) هذا في امر اربعة أي ومما تثنى واحد وعثمان درهم او تسعة أجزاء من أحد عشر جزءا
 من درهم في الحاطة قول المتن (ولو قصر بنفسه الخ) وعمل علامة كعمله اهغني (قوله أو طين) أي قول المتن
 وليصدق في النهاية والمغني (قوله أو صمغ) واضع أخذ من صنيع المتن ان يحل في الأجرة لاني طين
 والصمغ اه سيدع عبارة المغني ولو صمغ بنفسه حسب ما في الصمغ فقط لأنه عين ومنه عن الصاوي في
 القصة اه (قوله يعمل يسحق منفعته) عبارة العباد كالروض فيما يدخل وأجرة بيت المتاع وفيما لا يدخل
 ويبيته أي ولا جريته قال الشارح في شرحه المأمول اه أول المعاد والمستأجر اه فانظر المراد بيت المتاع هل هو
 الذي استأجره أو سهر أو قول نعم عبارة عش قوله يسحق منفعته لا تنافي بين هذا وقوله مر أولاً فيما
 يدخل كل واحد من المكان لان ذلك فيما اذا كثر املاجه ليعضد فيه وهذا فيما اذا كان مسحقا قبل الشراء ووضعه
 فيه اه ويظهر عدم الدخول أيضا فيما اذا استحق منفعته بعد الشراء فهو الاجارة لا الغرض ووضعه فيه ثم
 وضع فيه فليراجع (قوله لم يقيم) أي ما ذكر (عليه) أي المشتري وانما قام عليه ما بذله اه نهاية ومغني (قوله)
 وطريقه أي طريق ادخال أجزاء من عمله وحمله وما تطوع به غيره (قوله ان يقول الخ) عبارة
 النهاية والمغني أن يقول بعبه كذا أو أجرة أو بي أو يبي أو عمل التطوع عنده كذاور كذا اه (قوله)
 ويضمه) أي الأجرة (قوله أي التبايعان) أي تولى أو شرا أو باعاً أو مائة ومرا بعبه اه بعبير (قوله فلا
 تكفي هنا) أي في المراجعة كذا في التولية والشراء والحاطة (قوله لعدم تاتي البيع الخ) هذا مسلم اذا ضبط
 الربح خارجاً للجمله أما اذا ضبطه بنفس الجمله كعبه كذا في المراهمة للمشاهدة وزاد درهم مرابحة فلاذا
 الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحداً فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم
 بالربح وتقدم أن درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع اه سم (قوله فتمسك) أي أو
 حنطه مثلاً ليعينه غير مكيلة نهاية ومغني (قوله مرابحة) ويظهر ان يحاط بقول المتن (وليصدق الخ) المراد أنه
 يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في ذلك الاخبار عبارة الارشاد وشرحه للشارح ويغير ان ياتع
 قبل التولية والشراء والبيع مرابحة ومحاطة به أي بما اشترى به أو بما قام المبيع عليه صدقاً وجوباً
 معتاداً لا بد منه عادة فاشترى موطن نفسه عليه وكذا البائع (قوله أو جعله يعمل الخ) عبارة العباد
 كالروض فيما يدخل وأجرة بيت المتاع وفيما لا يدخل ويبيته أي ولا أجرة يبيته قال الشارح في شرحه المأمول
 اه والمعاد والمستأجر اه فانظر المراد بيت المتاع هل هو الذي استأجره بقصده (قوله لعدم تاتي البيع
 مرابحة مع الجمل بقدرها) هذا مسلم اذا ضبط الربح خارجاً للجمله أما اذا ضبطه بنفس الجمله كعبه كذا
 الدرهم للمشاهدة وزاد درهم مرابحة فلاذا الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحداً
 فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم بالربح وتقدم أن درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد
 فليراجع (قول المصنف وليصدق البائع الخ) المراد انه يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في

تغير ما قام به وما لا اكتفاء
 بعبه قبل القول بقياسه
 صفة بعبه كذا ما قام على وهو
 كذا فان قلت اذا سطر طرأ انه
 لابد من تعيين ما قام عليه به
 فما فائدة قوله مع ذلك
 يدخل كذا الا اذا قلت
 فأنه لو أخر بانه فلم عليه
 بعشرة ثم يبين ان في مقابلة
 فلا يدخل وسيله أو مع
 ما ينضم حاصل الزيادة
 ويربها كليا في هذا ان لم
 ينص على دخول مالا
 يدخل ولا كعبه كذا ما قام
 على وهو كذا وما ان نفقته
 دله وهو كذا في افعال
 لو ضم للثمن أو ما قام به
 أجنبيا عن العقد بالكتابة
 ثم اربعة مرابحة أو محاطة
 كذا ثم يبيته في قدر بعبه
 بما تثنى ويشرن
 وكأنه باع بما تثنى ويشرن
 ولو قصر بنفسه أو كذا أو
 حمل أو طين أو صمغ أو
 جعله يعمل يسحق منفعته
 أو تطوع به شخص لم يدخل
 أجرة مع الثمن في قوله
 بما قام على لان عمله ومحله
 وما تطوع به غيره لم يحم عليه
 وطريقه أن يقول في أو
 للمعتبر في عمل أو يحمل
 أجرة كذا ويضمه للثمن
 (وليعلم) أي التبايعان
 وجوباً (رغمه) أي المبيع
 قدس أو صغفي بعبه كذا
 اشترى (أو ما قام به) في

بما قام على (فالوجه أحدهما ان المبيع على الصمغ) ووجه بقدر أو صغفها لا تنافي بينهما شاهد دراهم
 متلاعبة بعبه مائة أو وزن وان كفت في نحو البيع والابارة لعدم تاتي البيع مرابحة مع الجمل بقدرها أو صغفها (وليصدق البائع) مرابحة

وتجرب صدقاً بغير غدير إلى أن قالوا لا يتجرب صدقاً فيما ذكر بأن كذب أو ترك الانخبار بواحدة منها خبر على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين القسح والاضافة ولم يحط بشئ من الثمن إن أجاز انتبه أه سم يحذف عيار البصري وهو ليرصد البائع الخ ينبغي أن يقول ليرصد البائع بما قام عليه مراعاة أو جماعة أو بدونهما فلا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة المذكورة ولا وجوب الصديق فيما إذا لم يكن بالصيغة المذكورة كعبتك بكذا أو رج كذا أو وسط كذا اه وقوله بما قام عليه أي أو عا اشتريت وسيأتي عن القليوبي والحلي ان وجوب الانخبار بالامور والمذكور وانما هو اذا لم يكن المشتري عالماً بالباطل ولا خلا ما جاء في الانخبار بما اه و يتيده كلام المصنف مع التشرح أيضاً (قوله وجوباً) أي صدقاً واجباً (قوله لان كنه) أي كتم ما يخالفه الفرض (قوله حسد) أي حسين اذ باع مراعاة واجمالة (قوله استقر عليه العقد) أي عند لزومه (قوله أو قام الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه ما لا يخفى وعبارة المنه مع المعنى والنهاية أو ما قام الخ عطفه على الثمن ولعل ما سقطت هنا من قول الناصح قال عس قوله مر أو ما قام به المبيع ويكتفي فيما قام به عمله بالقسمة في جواز الانخبار ان كان من أهل الخبرة ولو قاموا ساقوا للاقتسال عدلين وقوله أو واحد على ما ذكره بعضهم فان تنازع إلى البائع والمشتري في مقدار الثمن التي أنشبر من أفلا بد من عدلين وفي شرح الروض ما وافق مع اعتماد ذكر بعضهم من ثمانية عدل واحد اه وسد كرهن الاعباب ما وافقه أي شرح الروض (قوله عند الانخبار) أي بالثمن أو بما قام به المبيع عليه والظرف منه ان يقول المالك وليس صدقاً كان الأولى بتقديمه على قوله في كل ما يخالف الخ (قوله لا يخلو) أي لا يخلو فدر الثمن أي هبة الثمن عبارة العاين بوجه الشرح ويجب أن يصدق في سعة الثمن من نحو حصة وتكسر وتناول وشي وسائر الصفات التي يتخالف فيها الغرض ان باع بما على والام يجب ذلك لاسمراء ان يرجع نقد البالد الغالب والاصل من جنس الثمن اه (قوله ظاهره) عبر بظاهره لا خصال صفته على قدر الثمن لا على الثمن اه سم (قوله والثاني) أي وجوب ذكر أصل الاجل (قوله والاو) أي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله لا يخلو) أي لا يخلو من شرطه الاخرى اعتماداً بالنهاية والمعنى فقال أي أصله أو قدر مطابقاً اذا اجل يعاقبه فقط من الثمن وان ذهب الى تركه الى ان يحصل وجوبه ذكره اذا كان تنازعاً بين العاين في ثمنه اه قال عس قوله مر أو قدره أي بمعنى الواو ويحل اشتراط ذكر العاين والام يمكن تعريفه ولا كفي بأجل الاجل ويحصل على المتعارف اه بما عسى وقد ناقشه الشارح مر بقوله مطلقاً ان أو يدب الاطلاق أنه لا فرق بين أن يكون تم عرف يحصل عليه أولاً ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وان ذهب الى تركه الى الخ أن معنى الاطلاق عدم الفرق بين كون الاجل زائداً على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصفة اذا

ذلك الانخبار وفي الروض قرع الثمن ما استقر على العقد فحقه ان يادقوا لثمن قبل زومه فان حط بهد لزوم ما باع واشترى بثلثه لم يلزمه الحاط أو لفظ قام على أنشبر بالباقي فان انحصر السكل لم ينقصه مراعاة لفظ قام على أو رأس المال بل ياشترى الحاط للسكل أو البعض بهدجران المر اجتمع لفظ أي بخلافه في التولية والاشراك انتهى فاقطع حيث لا يلحق المشتري هل يلزم البائع الانخبار به حط عنه أو لانه لا قلة في موقفه فطر وتبدل قوله أنشبر بالباقي دون ان يقول كمرور الحال على عدم الزوم وعبرة الارشاد وشرحه للشارح وتجرب البائع قبل التولية والاشراك والمبيع مراعاة ومحاطة أي بما اشتري به أو بما قام المبيع عليه صدقاً وجوباً وتجرب صدقاً يجب عدم بيعه بملأف حسبه وغبن ان غبن في الشراء وأجل ان قالوا لا يتجرب صدقاً فيما ذكر بأن كذب أو ترك الانخبار بواحدة منها خبر على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين القسح والاضافة ولم يحط بشئ من الثمن ان أجاز انتبه أه سم يحذف عيار البصري وهو ليرصد البائع الخ ينبغي أن يقول ليرصد البائع بما قام عليه مراعاة أو جماعة أو بدونهما فلا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة المذكورة ولا وجوب الصديق فيما إذا لم يكن بالصيغة المذكورة كعبتك بكذا أو رج كذا أو وسط كذا اه وقوله بما قام عليه أي أو عا اشتريت وسيأتي عن القليوبي والحلي ان وجوب الانخبار بالامور والمذكور وانما هو اذا لم يكن المشتري عالماً بالباطل ولا خلا ما جاء في الانخبار بما اه و يتيده كلام المصنف مع التشرح أيضاً (قوله وجوباً) أي صدقاً واجباً (قوله لان كنه) أي كتم ما يخالفه الفرض (قوله حسد) أي حسين اذ باع مراعاة واجمالة (قوله استقر عليه العقد) أي عند لزومه (قوله أو قام الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه ما لا يخفى وعبارة المنه مع المعنى والنهاية أو ما قام الخ عطفه على الثمن ولعل ما سقطت هنا من قول الناصح قال عس قوله مر أو ما قام به المبيع ويكتفي فيما قام به عمله بالقسمة في جواز الانخبار ان كان من أهل الخبرة ولو قاموا ساقوا للاقتسال عدلين وقوله أو واحد على ما ذكره بعضهم فان تنازع إلى البائع والمشتري في مقدار الثمن التي أنشبر من أفلا بد من عدلين وفي شرح الروض ما وافق مع اعتماد ذكر بعضهم من ثمانية عدل واحد اه وسد كرهن الاعباب ما وافقه أي شرح الروض (قوله عند الانخبار) أي بالثمن أو بما قام به المبيع عليه والظرف منه ان يقول المالك وليس صدقاً كان الأولى بتقديمه على قوله في كل ما يخالف الخ (قوله لا يخلو) أي لا يخلو فدر الثمن أي هبة الثمن عبارة العاين بوجه الشرح ويجب أن يصدق في سعة الثمن من نحو حصة وتكسر وتناول وشي وسائر الصفات التي يتخالف فيها الغرض ان باع بما على والام يجب ذلك لاسمراء ان يرجع نقد البالد الغالب والاصل من جنس الثمن اه (قوله ظاهره) عبر بظاهره لا خصال صفته على قدر الثمن لا على الثمن اه سم (قوله والثاني) أي وجوب ذكر أصل الاجل (قوله والاو) أي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله لا يخلو) أي لا يخلو من شرطه الاخرى اعتماداً بالنهاية والمعنى فقال أي أصله أو قدر مطابقاً اذا اجل يعاقبه فقط من الثمن وان ذهب الى تركه الى ان يحصل وجوبه ذكره اذا كان تنازعاً بين العاين في ثمنه اه قال عس قوله مر أو قدره أي بمعنى الواو ويحل اشتراط ذكر العاين والام يمكن تعريفه ولا كفي بأجل الاجل ويحصل على المتعارف اه بما عسى وقد ناقشه الشارح مر بقوله مطلقاً ان أو يدب الاطلاق أنه لا فرق بين أن يكون تم عرف يحصل عليه أولاً ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وان ذهب الى تركه الى الخ أن معنى الاطلاق عدم الفرق بين كون الاجل زائداً على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصفة اذا

على الامانة لا على اداء المشتري
فقط البائع ورضاه لنفسه
بما رضىه البائع مع زيادة
أوسط ولو اطلما صاحب
فاشترى منه بغير من ما
اشتراه بعشرة ثم أعاده
يعشر من ليحسب بها كره
وقيل يحرم واختاره السبكي
لانه غش ولا يغير المشتري
لكن قوي المصنف بخبره
واعترض بأن خبره انما يثبت
على الغير لا الكراهة
وفيها نظر لما مر في تالي
الركبان وفصل التصرية
على يعلم مناهة لا يلزم من
الحرمية التغيير ولا من
الكراهة لعدم بل قد يغير
معها دون الحرم ولو اشترى
شباعته ثم خرج من ملكه
ثم اشترى تخمين اشترى بها
توجبا (والشرع بالعرض)
فيقول بعرض قيمته كذا ولا
يقصر على ذكر القيمة
وان باعه بافظ القيام كالكراهة
وان تازع فيه الامس سوى
لانه يشدد فيه فوق ما يشدد
بالنقد ولو اختلفت قيمته
اعتبرت يوم الاستعقالات
العقد على الاوجه وخزم
السبكي كالموردى بان
المساردا بالعرض ان تقوم
فالمالي يجوز البيع به مراجعة
وان لم يقدره وقال المتولي
لانرق وهو الاوجه للعلية
المذكورة (و. بيان) الغبن
والشرع من يجوز او من
مدينه الحصر أو المعامل
بدنهما أخذ من يتولى
أو صوف موجودا للعقد (الغيب) الذي فيه

كان ثم عرف جعل عليه الاجل المطلق ثم ظهر المصنف والشارح من انه لا يشترط لصحة العقد ذكر الاصل
وقضية تقول بوجوب التاخير واضع خلافه اه اقول وكذا انفسه يقول لا يخفى وكلامه يقتضي اشتراط تعيين قدر
الاجل مطلقا وهو كذلك لان الاجل يقابل بفسط من الثمن اه خلافاه ولكن قول الشارح الا ان قوله
الاجل الخ كقول شرح المنهج والنهاية فالقولك الاخبار بشئ من ذلك الفاسح صحيح امكن للمشتري الخيار
وقول الغنى ولو لم يبين الاجل والغيب أو شيئا مما يجب ذكره ثبت للمشتري الخيار صريح في ان ذلك ليس
شرطا لصحة العقد (قوله بوزك) أي وجوب صدق البائع بمراجعة أو بمطاعة في كل ما يختلف الغرض به (قوله
لان بيع المراجعة) أي والمطاعة (قوله مبني على الامانة الخ) أفهم أنه لو كان عالما بما ذكر لم يتجمل في الاخبار
به وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به فليولى اه بجبري (قوله فاشترى) أي صاحبه (منه) أي
من الواطئ و (قوله ما اشتراه) مفعول فاشترى و (قوله ثم أعاده بعشرين) أي ثم اشترى المشتري الاول من
صاحبه بعشرين (قوله اخبر بها) أي بالعشرين من بيع المراجعة كذا في النهاية والمغنى وقوله لم يبيع
المراجعة أي والمطاعة (قوله كره) وفاقا لنهاية والمغنى (قوله قوي المصنف بخبره) أي المشتري اعتمد النهاية
قال سم وحزم به الرض فقال ولو بان الكثير أي من الثمن من مرطاطه اخبار اه أي وقد باعه بمراجعة
كالمصرح به المجازي في مختصر الروضة مر فان لم يبعه بمراجعة فاشتراه وقضية التغيير السابق ان لا يحاط
اه (قوله وادعوا الخ) أفهمه الغنى (قوله ولو اشترى) في المتن في النهاية والمغنى (قوله تخمين الخ) الخ
عبارة النهاية وشراء ما يباع قبل من الاول أو أكثر منه أخسره وجوب بالآخر منه ما يباع في لفظ قائم على اذ هو
مقتضى لفظه اه (قوله فيقول) في قوله ولو اختلفت في النهاية والمغنى (قوله قيمة كذا) ولا يفتي فيها
بتقوى عنه بنفسه بل لا يمين عدلين على ما قاله التاج الفزاري وتبعه للمعبري وقال ابن الرفعة ثم ان بعد
ثمنان كان من أهل الخبر فلا كفي عدلين على الاشياء انتهى واعتمد السبكي الاول وأحروا والثاني أن جزم
لوجري نزاع يتصور بين المشتري في القيمة ثبت الا بعد ذلك اتفاقا اه اعياض ومصر عن غش عن شرح
الروض مثله (قوله وان تازع فيه الامس) وقال انه غلط وان الصواب انه ان باع لفظ القيام اشترى على
ذكر القيمة ثم باع بغيره (قوله ولو اختلفت قيمته) أي العرض في زمن الخيار (قوله اعتبرت يوم الاستعقالات الخ)
المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية انه يذكر قيمة العرض حال العقد ولما لم يأت بارتفاعه بعد ذلك نهاية
وسم أي ولا ارتفاعا من شدي وعش (قوله وان لم يقدره) أي وان لم يقدر بغيره اه كرى عبارة سم
قوله وان لم يقدره عبارة في ذير هذا الكتاب أي وعبارة النهاية والاسنى وان لم يقدر بغيره اه وعبارة السيد
عرقوله وان لم يقدره ان كان المراد به عدم التقدير بالقيمة فواضح وظاهر فهو ممكن بعد - ثمة البراهم
المعتملة المقدمة اه (قوله وقال المتولي لافرق) وحديثه فالمراد بالعرض ما قابل بالنقد فيمثل المثل أيضا وظاهر
كلام النهاية بل مر به كفى الشري رد اداعي غش عنها انعقد قول المتولي وفاقا للشارح (قوله الغبن)
الى المتن في النهاية والمغنى (قوله والشراء من محصور الخ) ومثله اذا اشترى ما كثر من قيمته لغرض ولو أخذ
أرض عيب وباع بافظ قائم على حلال الارض أو بافظ ما اشترى كصورة الحال من عيب أو أخذ أرضا هبة
قال غش قوله ولو أخذ أرض عيب أي أو أرض جناه على المبيع بعد الشراء كفى الاثر ارفاهه سم على
منهيم وأقره الشارح مر اه وفي الغنى ما وافقه (قوله موجودا للعقد) أي بخلاف الحادث بعده قال في

مطلقا حتى (الحادث عنده) كترجوح الامتزاج انما يشي من ذلك خرام يشي الخيل المشترى (فالو لم ينحو الاجل خبر المشترى
لندليس البائع عليه ولا حطه على المعتد لان دفاع الضرر بالخيار وان (قال) اشترته (٤٣٥) بمائة وباعه ما ورع بعد مائة مثلا

(فبان) بمائة كينة أو اقرا
انه اشتراه (يشعير فلا يظهر
انه يحط الزائد ويربحها)
في المبيع أو تلف كذبه
أي يبين انعقاد العقد بما
عدها فلا يحتاج الى انشاء
حط (و) الا يظهر على الخط
انه (لا خيار للمشترى)
رضاء بلا كسر فلا قبل
أولى ولا لا يبيع وان عذر
قال جمع يحقون فلا من
القاضي واعذر ورددوا
بضائقه ويحل هذا في بئس
برأس مالي وهو ما نوريح
كذا لاني اشترته بمائة
وبعته بمائتين ربح كذا
لان المشترى فرط حيث
اعتمد قوله لكنه عاص
وكذا لو قال اعطيت فيها
كذا فصدقه واشترته بمائة
خسلته وفيه نظر أي تقطر
بل الاجرة مافي النهاية مما
بخالفه لانه صدقة اضافي
قوله رأس مالي كذا فاني
فرق بينهما لي انه معذور
في تصدقه لان الناس
موكولون الى ما قام به ولو
توقف الانسان على ثبوت
ما وقع اشترائه لعز البيع
مراجعة لان الغالب ان
ذلك لا يعرف الا من البائع
فان قلت يمكن الفرق بانه في
الاولى آفة لا يظن يشمل عنه
الذي بان الانعقاد وقوله
وهو مائة وقع تفسيرها

الروض وشرحه لا يغير بوله النبي وأخذهم واستعمال لا يورث في البيع وأخذز بادان منفصلة
سادثة كائن ولد وصوف وثرة انتهى اه سم في العياض له لكنه صيرها لجل بدل الولد وقال الشارع في
شرحه بان اشترى اها مالا خلعت وولدت فيه ثم زال نقص الولد وان في محذور التفر يق غنيتها لا يجب
الاختبار عاصي بخلافه اذا بق أحدهما عدم صحة البيع في الثاني ولو جوب الاختبار في الاول ويحل ما ذكر
في وطء لبيب حيث لم يكن زنا بها بان يمكنه منع نفسه أجنيا والا لزمه الاختبار به لانه حشون نقص القيمة ثم
رايت لكشي قال ولا يبان كل ما حصل به نقص بحسب الاختبار به كجاء العياض المحصل عنده ومنه ما لو مال
مكت السلعة عند مو كان ذلك منقصة القيمة كالعبد بغير ونحو ما انتهى اه (قوله مطلقا) فالو كانه عيب
قدم اطلع عليه بعد الشره ورضي به وجب بطله أو بطله في نهاية (قوله الحادث عنده) أي ما فقه أو جناية
ينقص القيمة والبيع منها يتوقف (قوله وثرة الاختبار) أي قوله وان قال في النهاية والمغني (قوله حرام الخ)
أي اذا لم يكن المشترى عالما به كاسر (قوله ثبت) أي حسب ما عرنا بمائة (الشار) أي في الالاختبار عيب
اه عس (قوله وابعه) أي ما بمائة يتوقفني عبارة العبر لم يبيع شره وان كذب في ان بعد أو غلط
وبن لخطه وجهه بمائة أو لا قوله اشترته بمائة ثم لاء أو أكرهه وابعه بمائة ومحا فبان تسعين بالقراره
أو بئس فالبصير عصب وسقط عشرين ربحها في المراجعة اه (قوله بمائة) أي قوله قال جمع في النهاية والمغني
(قوله كينة الخ) المكاف استقصا في عبارة النهاية والمغني بينة أو اقرا اه (قوله كذبه) لعليل
لا يظهر (قوله أو يشين الخ) تفسير لقول المتن يحط الخ (قوله بعا عدها) أي ما عدا الزائد ويربحها
(قوله ولا يبيع) أي لندليس أو تصدقه اه اعاب (قوله ويحل هذا الخ) أي قول المتن هذا الخ (قوله لا خيار للمشترى)
يحط الزائد ويربحها (قوله لا في اشترته بمائة الخ) أي فلا حط هنا ولا خيار كما نضع ذلك السبكي والاذري
اه سم (قوله لكنه عاص) استدراك على قوله لا في اشترته بمائة الخ والضرب بالبائع (قوله وفيه نظر)
أي في مسألة البيع المذكور ونسب وكرد (قوله بل الاجرة الخ) وفا قال الظاهر اعلان النهاية والمغني
(قوله ولو توقف الناس) أي معاماتهم (قوله أن ذلك) أي ما وقع الشراء به (قوله أي لا يظن يشمل عنه
الخ) أي في قول السبكي يلزمه - فشمول رأس المال تسعين من هذا النوع يختلف في قول الماتة لهما في
شمول الكل يلزمه (قوله ولكن هذا هو المراد الخ) لثان قوله أي دل لي بسندى اتحاد النصو وفيما نحن
فمسألة وفي المسألة الا تفتة فليكن النصو وفيما نحن فيه بما أفاده القاضي وفي الا تفتة خلافا ولا معذوره
فانما ملحق تأمل فان كلام القاضي وجب بصدان حيث المذكور اه سدعمر (قوله لو كان هذا) أي
الفرق المذكور (وهو اراد) أي للقاضي (قوله في المسألة الثانية) أي في المتن ثفا (قوله أي الثمن) أي قوله
وأفهم في النهاية الا قوله وبما تقرر (قوله بمائة) كان ينبغي أن يستقطع أو يزيد عليه المبيع وابعه
الكل من ثمن العقد الاول عبارة المغني ولو غلط البائع فقه قصص الثمن كان قال اشترته بمائة ثم لاء
مراجعة ثم عزم اه أي الثمن الذي اشترى به مائة وعشرة اه ثم رأيت في الرشدى مائة قوله الذي اشترى
به مراجعة الظاهر الذي اشترى به وابعه بمائة فحل لفظ وابعه مائة من كينة حتى انه لا حظ في قوله مراجعة
اه يعني أن الحكم المذكور جوف في التولية ولا اشترى والمحاطة أيضا كاسر حبه العياض شره في أي الجلة

لا يغير بوله النبي وأخذهم واستعمال لا يورث في البيع وأخذز بادان منفصلة كانه كائن وولد وصوف
وغيره فلا يملك ما أخذ قسطا من الثمن ويحط منه قسطا ما أخذ من لبن وصوف وحسل وثرة ونحوه اذا كان
موجودا لم العقد لانه أخذ قسطا من الثمن انتهى (قوله لا في اشترته) أي فلا حط هنا ولا خيار كما
أفصح بذلك السبكي والاذري (قوله وبعته بمائة) فلو قال ٧ وبعتها (قوله وفيه نظر) أي في عبارة
وقرعه العقد فاذا خالف الواقع التي وفي الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بمائة فيتعذر وقوعه بالسعين قلت لو كان هذا هو المراد يختلف
الشحن في المسألة الا يتوقف فرق بين ما في التصديق والتكذيب بما في ثمنه (ولو زعم اه) أي الثمن الذي اشترى به بمائة
(قوله فلو قال الخ) هكذا في الاصول التي بايد بنا واصل فيها سقلا ماما

وعشرة) وانه غلط في قوله اوله مائة (٤٣٦) (وصدقة المشتري) في ذلك لم يصرح البيع) الذي وقع بينهما من اجبة في الاصح) لتعذر قبول

لا جميع ما ذكر من التفسير (قوله وانه غلط) وتطامر ان الله لا فرق بين التعمد والغلط وهو قياس
ما مر في ان يادة لكتم اقتصروا في النقص على الغلط قال شيخنا ولعلهم تركوا التعمد لان جميع التغاير بيع
لان في فائدة التمسى وقد ذكر في الجرح من الماورى صور من التعمد حيث قال اشترى ثوبا بمائة ثم اشترى
المرحبة عبد الله اشترى تسعين فوه هو كاذب وجها ليس بكاذب دخول التسعين في المائة فعمله لا يتغير
المشتري هو كاذب لان التسعين بعض المائة فتغير المشتري في النقص قال في النظم وجب الجرم بانه
اذ لم يساو التسعين لغو صعبه يتغير المشتري على الوجه ان ايعاب قول المتن (الاصح الصلة) أي بامائة فقط
وشرى ومعنى درسيه على الشارح بقوله ودر عدم ثبوت ان يادة الخ (قوله يخلو غلط بالزادة) وهو الصورة
المتقدمة بقول المتن قالوا لعائشة فبان تسعين الخ (قوله وتعليل الاول) أي لتعليل الرافعي بتعذر قبول
العقدان يادة (قوله لكن يتغير البائع) كذا في المتن والنهاية (قوله واغرابي وهنا) أي فيما لو ردم
أتمائة وعشرة قاله عس وهو لا يناسب قول الشارح حتى ثبت النقص لانه من الخ عبارة اليعاب وسأني
مسئلة الغلط بالزادة أه وهو لا يناسب قول الشارح حتى ثبت النقص لانه من الخ عبارة اليعاب وسأني
مثلها من المتن رأى هنا السجود ثم العقد الاول أه وهي ظاهر فلا غبار عليها ولعل الصواب ان يقول
الشارح هنا ما وقع به العقد الثاني لا الاول حتى ثبت ان يادة بخلاف ما مر لانه الخ (قوله حتى ثبت النقص)
أي الذي ادعاء البائع فزاد في الثمن أه عس وهذا مبني على ما تقدم من منه ما فيه عبارة الغني فان قيل
طريقة المستنفذ من كسحت أي هنا السجود وهذا العقد يعني الاول لأجيب بان البائع هناك نقص
حقه من الثمن على العقد الاول ولا ضرر على المشتري هنا من يذلل بثلث اليه أه (قوله ثم) أي في مسألة
الغلط بالزادة (قوله جبراه) أي البائع بالخيار قال الشيخ غير مؤيد بضاف الزادة لمريض المشتري بخلاف
النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالاكتر أه عس (قوله والمشتري) أي وجبرنا المشتري (قوله)
يقع الميم) أي ما يكسر هاهنا الواقعة تغسها العباب وعس وبذلك يعلم ما في حاشية السيد غير ما منه قول
المتوجه جهه فلا يقع كثيرا في أبحاث المتأخرين أنهم يقولون وهو محتمل في وقتها فإدعاء الشارح أنه
ان مضط بالغم أشعر بالرجوع لانه بمعنى قريب أو بالكسر فلا جد حذرت في ذوا احتمال أه بل الامر
بعكس ما قاله كسره عس في محمل آخر (قوله أي فرياً) أي بمكانة به الشرع وبكسر هاتس
الواقعة أه بجبري (قوله بين هذا) أي بالوادي البائع الغلط والنقص وكذبه المشتري ولم يبين البائع
وجه محتمل حيث لا يقبل قوله ولا يثبت (قوله وقف) بصيغة المصدر رأى كانت وقفاه له (قوله اذ لم يكن
صرح الخ) فان صرح بذلك لم يقبل دعواه ولا يثبت وجهه اذ لم يذكره بالصرح فاذ ذكره كان قال
سكت تسيت أو اثبت بالبيع على تغييره فيقبل ذلك منه كذا كره الشارح في باب الحوالة بعد قول المصنف ولو باع
عبدا ثم اتفق المباعان الخ أه عس وصحى عن سم قبل الباب ما وافقه (قوله وكذا الخ) لا يخفى
ما فيه من الركة عبارة النهاية والاعاب كوشدت حسنة أنها وقف على البائع الخ قال الزيدى قوله يخلو
شيدت حسنة أي أن صرح حال بيعها ما ملكه بدليل قوله ان كذب نفسه أه (قوله ثم ورثاً) أي أو
قبل الوصية أو بالزمن أم فيما يظهر (قوله وتصرفه) أي البائع (قوله ان كذب نفسه الخ) أي وبان أصر
على انكار الوقف وقت الموت ثم صرف لآخر بالناس إلى الوقف أه ايعاب (قوله بان العذر) صلة
قوله ويرق (قوله هناك) أي فيما باع دار الخ (قوله وأما هنا) أي فيما لو ادعى البائع الغلط بالنقص
(قوله لا تناقض نشأ الخ) قد يقال ولتناقض هناك نشأ من قوله أيتادوه حواء أنها وقف أو كانت هناك
غيره فان هذا القول متناقض لبيعها لأن يقال ما كان الوقف والموت ليس من فعله وقد يخفى كل منه غلطه

المعقد للزادة بخلاف
النقص بدليل الأرض (قلت)
الاصح النقص والله أعلم) كما
لو غلط بالزادة فو تعليل الاول
برده عدم ثبوت الزادة
لكن يتغير البائع وانما
روى هنا ما وقع به العقد
الاول لا الثاني حتى ثبت
النقص لانه ثم ما ثبت كذبه
أننى قوله في العقد ما توان
عذر ورجع إلى التسعين
وهنا ما سوى ما به تصديق
المشتري له جبراً بالخيار
والمشتري بإسقاط الزادة
(وان كذبه) المشتري (ولم
يبين البائع (الغلط) الذي
ادعاه (وجه محتمل) بضع
الليم أي فرياً لم يقبل قوله
ولا يثبت (قوله التي يقعها على
الغلط لا تكذيب قوله الاول
لهما ويرق بين هذا وما
باعدا ثم ادعى أنها وقف
أو أنها كانت غير ملكه ثم
ورثها فان يثبت تسع اذ لم
يكن صرح حال البيع بأنها
ملكه وكذا إذا أقام بيينة
الوقف غير حسنة أنها
وقف على البائع وأولاده ثم
الفسخ أو تصرفه الغلة
ان كذب نفسه موصدق
الشهود بان العذر هناك
أوضح فان الوقف والموت
الناقل ليس من فعله فإذا
عارضوا قوله وأمكن الجمع
بينهما بأن لم يصرح حال
البيع بالملك سمعت بيئته
وأما هنا فالتناقض ناشئ

الجمع المذكور دون (قوله وانه غلط) قال في شرح الروض اقتصروا في حالة النقص على الغلط وقياس ما مر
في ان يادة ذكر التعمد ولهم تركوا لان جميع التغاير بيع لان في فائدة التمسى (قوله لا تناقض نشأ الخ)
قوله فلم تعذر النسبة للجماع. تنه بل الخلف قال (وله تخفيف المشتري أنه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة : لم
(قوله) لانه قد يصرح ببعض المؤمنين عليه فالتخفيف

فخصه كذا أطلقوه وبازع
فما الشئان بان يقتضى
الاطهر ان الدين المردودة
كالأقرار ان يأتى بمسار
فما التصديق أى فلا
يقتر المشتري بل البائع
لعدم ثبوت اى باده واقعه
في الأقرار ونقته عن جمع
وقد وجسه ما قاله بانها
ليست كالأقرار من كل
وجه كما علم من كلامهم
الآتى فى الدعوى (وان
بين) لفظه وجسمتها
كثرو ركض على وكله أو
انتقل نظر من يتابعه
فى حديثه (فله العلف)
أن تحلف المشتري بكذا كره
لأن ما يتبعه نظر مقدمه
فان حلف فذلك والارادت
وبما تقرر (والاصح
سماعه) بان الدين مائة
وعشرة لظهور وعذر ما فهم
قوله فلو قال تفرع على ما
قبله ان هذا كذا انما هو فى
بمع المراجعة ولو وقع ذلك
فى غيرها بان لم تعرض لها
لم يكن فيه سوى الاثبات
تعد الكذب والفرق ما مر
ان بيع المراجعة يبنى على
الامانة لا الآمور وما عاين
ما هنا أيضا انما بنى على
السلام بين ما بالغة را
باله ثم اتى امر أو أقالم
بينة بالله عتق قبل البيع
بانها تسمى أى وان لم يكر
لأقراره بالرف صلا كما
اقضاء اخلافة لان العتق
قد يطلق على نفسه لم يجد

لم يجعل ذلك تنافسا سم وعش (قوله وذلك) أى أمضى العقد على ما حلف عليه من المائة وثبتت
الى باده والحيال واحدتهما (قوله والارادت على البائع الخ) أى فعل على الشئان ثمانمائة والعشرة
اه معنى (قوله جمل) أى البائع (قوله ان الدين المردودة الخ) يدل من الاظهر (قوله ان يأتى الخ) خبر
ان (قوله فلا يقتر المشتري بل البائع) لعدم ثبوت اى باده وهذا هو المعنى بانها وفى (قوله كثرو
كلها) عباو قاتنى وانها بى كقوله جافى كلب على لسان وكيل بانه انما كذا فان كذا باطله اه
(قوله حريته) بفتح الحيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الفال المهملة اسم للدقة المكتوبة فمن
أستعوضه هاقل وبى انكم لم يوجد فى كتب اللغة كالمصاح والمختار والقاموس بهذا المعنى اه يعبرى
(قوله ونقته) أى صاحب الأقرار اه رشيدى (قوله وندوجه الخ) من كلام الشارح وما قبله من كلام
الأقرار اه رشيدى (قوله كذا كره) أى على عدمه فذلك (قوله يحلف) فلو صدقه أى يقوه قول المتن
(والاصح جماع عتبه) أى اذا سمعت كان تصديق المشتري فيما ذكر فيه ما يبرور رشيدى عباو تاسوى
وعلى السماع يكون كجمله صدقه فأتى فى مختلفا الشئان والاصح البيع ولا يشتهر الا باده انما اختيار
للاشتري اه (قوله ان هذا كذا) أى ما ذكر فى الغلط بال باده والنقص (قوله انما هو فى بيع المراجعة)
الاصح اضافى لاخر بيع الساموة كاشترى به بما تقوى بتمكينا عشرة فلا بد جريان ذلك فى التولية
والاشراك أى فى الجلة لا بجمع ما ذكر من التفسير اه صديقر (قوله فلو وقع ذلك) أى الغلط بال باده
أول النص (قوله فى غيرهما) أى غير بيع المراجعة والثاني باعتبار ما اضاف اليه (قوله لها) أى المراجعة
(قوله لم يكن فيه) أى فى وقوع ذلك فلو غير (قوله سوى ذلك الخ) هذا ظاهر فى اى باده من النص (قوله
والفرق) أى بين المراجعة وغيرها (قوله ما مر) أى فى شرح قول المتن والاصل اه كرهى (قوله مقره) أى
المسح البالغ لتأخير (قوله فلو غدى) أى البائع (قوله بانها) أى بينة البائع فلو الاقضاء (قوله وان لم يكر
لاخره) أى البائع وهذا بخلاف الاقضاء ما هنا اه سم (قوله كما اقتضاه) أى التعميم المذكور بقوله أى
وان لم يكر الخ (قوله اخلافة) أى ابن عبد السلام واقتضى (قوله لان العتق الخ) تغليل لسماعه بينة
البائع وظاهره من كلام ابن عبد السلام كما يفهمه قول الشارح فوضعت الخ أى قضية التعاليم المذكور
(قوله حله) أى حلى أنه لا يسمع بینه بغيره الاصل اه صديقر (قوله بعد تسليمه) أفهم المنازع فى الحل
المذكور ولكن هذه المسئلة نظيرا للمسئلة الآتية فى باب الخوالة فى قول المصنف ولو باع عبدا وأطاعه ثمنه
ثم اتفق البائعان الخ وذ كر الشارح هناك كلاما طويلا يخالف كله ونقصه هنا المشار اليه بقوله بعد
تسليمه الامتضى كلام السراج البلقين المذكور هناك اه سم باختصار وهذا مبنى كما صرح به
كلامه على ان مرجع خبر تسليمه الحل وليس كذلك بل مرجع مقتضى التعليل السابق (خاتمة)
وانتم بشرط فوائده كره باع به مراجعة وانتم به بالعرض أو ملكه مارت أو وصية أو نحو ذلك
ذكر القبط باع به مراجعة ولا يسمع بالفظ القلم ولا نشره ولا رأس المال لان ذلك كذب ربه ان
يقول فى بعده أو نحو أو عوض خلم أو نكاح أو ماله عن دم قلم على بكذا أو يذكر أو نحو الخ فى الجارة
وهو فى الخلق والنكاح والدية فى العلق ولا يقول اشترى بثمن أو رأس المال كالأمانة ككتب غنى بنهاية

فلان وجوهه وانما سم قوله وهو دعواه أنها واقف أو كانت ملك غيره فان هذا القول مناقض لبيعه

فلا بد وجوهه وانما سم قوله وهو دعواه أنها واقف أو كانت ملك غيره فان هذا القول مناقض لبيعه

وهي الأرض والشجر
والثمار) جمع غرضه
جمع غرة وذكر في
الباب غيرهما بطريق
التبعية اذا قال بعت هذه
الأرض أو الساحة أو
البقعة أو العرصه وحذفها
اختصارا لا يكون مفهومها
بخلاف ما قبلها لانه أمر
لغوي وليس المدارك لا
على العرف وهي فيه
متحدة مع ما قبلها (وقتها
بناء) ولو لم يكن لا يدخل
ماؤها الموجود حال البيع
الا بشرط بل لا يصح بيعها
مستقلة وتابعة كما مر
الربا لا يسهل الشرط والا
لاختلاف الحادث بالوجود
وطال النزاع بينهما بهذا
يعلم أنه لا فرق بينهما في
منع أهله من استيفائها
وبغير مخلصان فصل لان
العسلة الاختلاف المذكور
ومن شأنه وقوع التنازع
فيه بكل من الحزين (وشجر)
ثابت وطب ولو شجرة وز
على المعنى يخرج فيها ما في
حسدها فان دخول الحذف
البيع دخل ما فيه والإفلا
وعلى الثاني يحل افتاءه
الغزالي بأنه لا يدخل ما في
حذفه في زادات العبادي
بأرض أو شجرة يجري ما فيها
شعر فان ملكه البائع فهو
للمشتري وان كان له حق
الاحراج أي فقط فهو بائنه
للبائع (فالذهب أنه) أي
مأذون من البناء والشجر

(باب بيع الاصول والثمار)

(قوله وهي الأرض) أي قوله ونحوه في النباهة أي قوله وحذفها أي المثلث وقوله وبهذا المثلث (قوله جمع غرضه) (الخ) لا يجمع غرضه على شجر وعرض على ثمار ككتاب وكتب وعق وأعتاق ثم ما تقرصر في الثمر أجمع وقد اختلف في مثله بما يفرق بينه وبين واحد بالهاء ففصل هواسم جمع لا جمع وعلمه فكان القياس أن يقول الشارح وهي جمع غرضه في المصباح أن اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه اذا كان لا يعقل كالابل يلزمه التثنية وتدخله الهاء اذا صغره ومفهوم قوله لا واحد له الخ أنه اذا كان له واحد من لفظه كالجمل لا ينعين فيه التثنية (قوله غيرهما) أي غير بيع الاصول وبيع الثمار كالخاقلة والمزانة وبيع الزرع الاخضر والربا انتهى بذكره ع (قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الإصالة وان لم ترجمه اسم على وجه هو جواب ثان اه ع (قوله غيرهما) أي غير بيع الاصول وبيع الثمار على ما هو ليس يجب قول المثلث (قال) (يعتق) أي شخص ولو وكلاما ذوقا في بيع الأرض من غير نص على ما فيها أخذ من كلامه الخ وبني أن مثله ولو المحو وعلمه بل أولى لانه نائب عن المولى على ما عرفت فاعلمه اه ع (قوله المثلث أو الساحة) وهي أي لغة الفضاة بين الأبنية نهاية ومعنى (قوله أو البقعة) وهي أي لغة الخاوية فغيرها انخفضا أو ارتفاعا اختار اه بيجري (قوله أو العرصه) قال في القاموس والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء على حج ومنه يعلم أن الفقه اعلم يستعملوا العرصه والساحة في معناهما القوي بل أشار إلى أن اللفظ الاربعه باعتبار ما جمعي وهو القطع من الأرض لا بقيد كونها بين الدور اه ع وقال السيد ع بعد نقله كلام القاموس المشار فيه أخذ من أن العرصه لفظ خاص من البقعة اه (قوله مفهومهما) أي معنى العرصه لغة (قوله لا يشترط) أي بشرط دخول الماعني الجميع اه كذا في عبارة ع وهو النص عليه اه (قوله والا) أي وان لم يشترط دخول الماعني العقد (قوله لا يخلط الخ) من أقامة اللغة مقام المدعى والأصل أن العقد أي في الجميع ما يلزم علم من الاختلاط وطول النزاع (قوله وبهذا) أي بقوله والاختلاط الخ (قوله بين ما قبل) أي بين ما قبل (قوله ومن شأنه) أي الاختلاط (قوله ثابت الخ) سذكر مرته ز قوله وأما ما قبله أو لباس الخ (قوله ثابت) أي ثابت اه غاية (قوله ولو شجر موز) انما أخذت غايه لانه لما حلت العادة فيه بأنه يتخلف عودا لاصل فينقل فرجما يتوهم انه كالزبر الذي يؤخذ دفعة فلا يدخل أو كالشئ الذي ينقل عادة اه ع (قوله في حدتها) أي طرفها (قوله وعلى الثاني) أي عدم دخول الحد (قوله شجر) أي الخيط للبايع (قوله فان ملكه) أي لغيره اه كذا في (قوله أي ما ذكر) أي قوله قبل في المعنى أي قوله

الثلاثة وقيداً فاعلم بان لا يصح قبل فاعلم بان لا يملك على وجه يصلح رجوع هذا القيد العبد اضاب لورجعه لاحد فقط اقتضى أن العبد مثله فنه وقال في شرح الباب هناك قال الجلال البلقي في ذلك كذا قرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين أقامة البيعة تحسب لان قراره بالرق مكذب لبيعتة فلا يفي بمها وهو انتهى إلى أن قال وقضية كلام السراج البلقي أنه لا فرق في شهادة تحسب أقامة العبد البيعة بان لا يقدم منه اقرار بالرق أم لا لان العتق حق لله تعالى لكن لو اقر كلام الجلال قوله لا اسوي لا يفي به العبد لانه ان سكنت عن اقراره بالرق فحين البيع صديق بالبيعة وان أقر به فهو مكذب البيعة نصريها اه وهذا كما يتخالف قوله المشار اليه بقوله بعد تسليمه الامتناع كلام السراج

(باب بيع الاصول والثمار)

(قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الإصالة وان لم ترجمه (قوله يتخالف ما قبلها) لانه أمر انوي قال في القاموس والعرصة كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء انتهى (قوله لكن لا يدخل ماؤها) عبارة الررض وشرح فرغ لا يدخل في بيع الدار ونحوها لانه البئر الحاصل له الباع فلو لم يشترطه أي دخوله في العقد فقد العقد وهو ظاهر في فساد العقد في الجميع ولانه لا يفرق بين البقعة وساحة ما يلزم من التنازع الذي لا يملك بشرط يقابلها والذي يمنع من التوزيع (قوله ثابت وطب) لا معطوع ولا جاف

وقضيته أنه يلحق بالبيع

كل ناقل المالك كهيئة وقف

وصية وصدق وعرض

تخلع وصغر بالرهن كل ما لا

ينفصل كالشراء ودية

وإبراءه والحق بكل ما ذكر

التوكيل فيه وفيه ينظر

والعرف المذكور ينزع

فيما لا يفي بماله لا استبعاد

فيه ولو قال بماله أو

بحقوقه أدخل ذلك كله

قطعة حتى في نحو الرهن أو

دون حقوقه وأما فيها

تدخل قطعا ما لم يفسد

والإيس فلا يدخل ختما

كاشتل الذي ينقل لانها

لا ارادان للبقاء فيها

التيار ومن ثم لم جعلت

البابية دعامة لنحو جدار

دخلت قبل قوله فالذهب

غير سائغ حريته فيقدمه

شرط ولا يفتنى الربط

اه وليس في محله لأن تقدمه

شرط بالقوة كقدرته وهو

كلف في نحو ذلك هو فرع

أقبح بعضه في أرض لها

مشرب من واد مباح باع

مالكها بعضهم الرجل ثم

بعضها لا تحوان الشرب

يكون بينهما على قدر

إرضهما بالبرع قال

والجمل في الحقوق فقال

البيع مقصورة مرسبه

الراقي وغيره في ذم مملته

اه ويناية قول الشيخين

لا تدخل سائل المباح

بيع الأرض ولا شربهم

الهر والقناتا لم تكن إلا

أن بشرط أو يقول بحقوقها

والكلام في الخارج عنها

والحق ولو قال في القرض على النهاية الأما ذكر **(قوله وقضيته)** أي التعليل **(قوله بالبيع الخ)** انظر - هل
الجعله ولا يبعد أنه كالبيع لأن فيه نقلا وإن لم يكن في الحال وقد يؤيده دخول الوصية أنها لا تنقل فيها في
الحال فلا يتأمل اه ع **(قوله كهيئة)** يعني ماله وكله في هذه الأرض بخلاف ما هو بالارض فقط أو كهيئة
يصح أم لا فيه ينظر ولا تقرب الصلة لأنه في شئ من أي بأحد همدون الأخر وهو لا يضر اه ع **(قوله)**
وصية وعلمه فلا وصية له بارض وفيها لا يمتنع خصال الوصية بخلاف ما لو كانا أو أحدهما
ينبغي فعل من المالك كجاء في السبل - بل في الأرض فثبت فبات الموصي وهو جود في الأرض فلا يدخلان
لأنهما مباديان بعد الوصية فلم يشتملها فيقتصر بهما الوارث اه ع **(قوله وصلح)** أي واحة اه نهاية أي
بان جعل الأرض أجرة بخلاف ماله أو جود فلا يدخل ما فيها ع **(قوله كالنار)** لأنه اختيار عن حق سابق اه
سم **(قوله والحق بكل الخ)** جرى عليه مره سم على منسج اه ع **(قوله وفيه ينظر)** أي في الإلحاق نظر
(قوله والعرف المذكور) أي بين البيع والرهن بقوة الأول وضعف الثاني **(قوله لا استبعاد فيه)** أي في
التوكيل اه كرده عبارة ع **(قوله التوكيل)** بيع الأرض لا يدخل فيما فيها من نحو بناء وشجر اه
(قوله ولو قال) أي قال عتق أو نحوه أو تاتى قوله حتى في نحو الرهن اه ع **(قوله دخل ذلك كله)** أي سواء
كان عالما بذلك أو جاهلا اه ع وفيه وقعة لأن زويع المتعاقدين لم يمس من شرط البيع إلا أن يقال يغفر
في التماس ما لا يغفر في المتبيع **(قوله أو دون حقوقها الخ)** أي لو قال عتق أو نحوه ودون حقوقها الخ **(قوله)**
أما المعلوم الخ ع **(قوله)** سم قوله السابق ثابت شرط المفروض في الإطلاق **(قوله فلا يدخلان)** هل الآن يقول
بما فيها أو لا فيه ينظر سم على ج **(قوله لا تقرب)** لا يمتنع لأن زويع على أمتعة الفار وهي لو قال بهذا
يعذر و يتأخذ اه ع **(قوله دعامة لنحو جدار)** يدخل في ماله دعامة لشجرة تارة نحو ما نصبت
الأنشباب اه **(قوله عتق بالنهاية)** والفتى نعم إن عرش عليها أي الباسقة ريش العنبر ونحوه أو جعلت
دعامة لجدار أو فيه صارت كدعامة فتدخل اه **(قوله)** سم قوله مر نعت عرش هل يلحق بذلك
مالا عتد عدم قطعهم للبس بالانقضاء ع **(قوله)** سم قوله مر نعت عرش هل يلحق بذلك
متزلة العرش اه و هو لا يمتنع بكسر الميم فيقدر ترجع الإلحاق وهو الظاهر **(قوله قبل الخ)** أقرب المعنى
(قوله ربه) أي موافقة لتواعد النحو **(قوله لأنه تقدم الخ)** ذه أن النسخة لا يقدرون أداة الشرط الآتي
مواضع مخصوصة وليس ما هنا منها **(قوله كقدرته)** أي الشرط يعني لفظه إذا قيل قوله المصنف قال ولى سم
ما نصب مما لا يمتنع أن الغاه لغير العطف فلا حجة لتقدير شرط اه يعى للعطف لغيره من معنى التعقيب
والترتيب والسياسة فتكون بمعنى الواو وفيه أنه يحاز كابين في محله والكلام في الحقيقة **(قوله مرسبه)** أي
بأنه قار الجاهل **(قوله وينافه)** أي الإفتاء المذكور **(قول الشيخين الخ)** هل يمكن أن يجاب بأن مراد هذا
العرض يكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا المالك فأبرأه سم ع **(قوله قضية كلام سم على)**
ج أن ما يستحقه المبيع من السقي من الماء المباح ثبت للمشتري منه بشرط وقد يهضمه مقول الشارح
الملاكين اه **(قوله لا تدخل)** أي قوله ومرفق النهاية والفتى **(قوله سائل الماء)** جمع سبل مثل زغب
قال في الصباح والميل مجرى السبل اه ع **(قوله ولا شربهم)** بكسر الشين المجهمة أي نصيبها من شرب وعش
(قوله أن يترط) أي بالنص على دخول السائل والشرب **(قوله)** سم قوله **(قوله)** سم قوله **(قوله)** سم قوله
كان يقول الخ **(قوله في الخارج عنها)** أي عن حدود الأرض المبيعة لا يقدور داخل بلا استطراد اه **(قوله)** سم قوله
عبارة النهاية والفتى والإيعاب والمراوان خارج من ذلك أي السبل والشرب ينعت الأرض الماله ما دخل فيها
(قوله كالنار) لأنه اختيار عن حق سابق **(قوله فلا يدخلان)** هل الآن يقول بما فيها **(قوله كقدرته)**
ما لا يمتنع أن الغاه لغير العطف فلا حجة لتقدير شرط **(قوله وينافه سم قول الشيخين الخ)** هل يمكن أن
يجاب بأن مراد هذا البعض يكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا المالك فلا يراجع **(قوله والكلام في)**
الخارج عنها **(قوله)** سم قوله العتق ولا يدخل في بيع الأرض عند لا خلا من سبل الماء ولا شربهم من فتاة أو نهر

ومرقى البسيع ما يعلم منه انه لا يسع بيع حرم (٤٤٠) الملك وحد موثله يسع شرب الماء وحده لان التسابع لا يستقل وانما مع عتق

الجل وحده لتسوق السارح
السبو بعضهم في أرض
مستبركة ولا حدهم فيها فمثل
خاص به أو حصته فيه أكثر
منها فباع حصته من
الأرض بأنه يتخيل جميع
الشجر في الأولى وحصته في
الثانية لانه باع أرضه كلها
شجر ورد بان الظاهر في
الزائد خلافة أي وما ملل
به لا ينجم ما قاله لان الشجر
ليس في أرضه وحده
بل في أرضه وأرض غيره
فليدخل ما في أرضه لقط
وهو ما يخص حصته في
الأرض دون ما زاد عليه مما
في حصته شر بكم (وأصول
البقل التي تبقى في الأرض
مستعين) هو الغالب والأ
فالعبر بما يتخذ هو أغرنه
مرة بعد أخرى وإن لم يبق
فيها إلا دون سن (كالقش)
بقاف فوقية فتنازهو
عالف البهايم ويسمى القصب
بجمجمة ما كنت قبل مهملة
«فوقه» (والهندباء) بالمد
والقصر والقصب الفارسي
والساق المعروف ومنه
فوق لا يجز الامرة والقطن
الحجازي والنوع والكرفس
والبنفسج والزعتر والقناب
والبطيخ وإن لم يشمر اعتبارا
بما من شأنه (كالشجر)
فليدخل في حق البسيع دون
تصور الرهن على ما مر ثم
جزته وعمرته الظاهر ان
عند البسيع البايع كما فهمه
قوله أصول البقل فيجب شرط قطعه هما وان لم يبلغا أو ان الجز والقطع لكن ان غلب الخلط الثرة كما يعلم مما ياتي

البسيع

أحوال الباب لا يزيد في شئبه

المبيع بغيره ويوم النخاض كذا كراما واثنتيا كالتمة القصب أي الفارسي كالمح (٤٤١) به جمع متقدمون ولا يكاف قطعته حتى

المبيع الخ) فلا أثر للقطع وحصل الاستبراء ولدت لفن ذلت فان اتفقتا على شيء فذلك والا صدق صاحب الد
 كيان اه عش (قوله كذا كراه) عبارة النهاية والنسخ وما ذكر من اشتراط القطع هو من جهة
 الشك كالغوى وغيره اه (قوله أي الفارسي) وهو البوص المعروف وأهل القصب أن كره وهو الحلو
 مثله اه يجزى (قوله فلا يكاف قطعه) أي مع اشتراط قطعه نهاية وبمع (قوله حتى يبلغ قدر الخ) أي ولا
 أحره في مدة بقائه اه عش (قوله ومثله) أي القصب (فيما ذكر) أي في الاستبراء وعدم تكليف
 القطع المبدأ في النهاية وشجر الخلاف كقوله القاضي حسين منعنا قطع من أصله كل من قطع القصب
 ونحوه وحرف وما يترك حاقه وتؤخذ انصافه فكأنه لا قال عش قوله هو وشجر الخلاف
 بكسر الخاء وتخفيف اللام وهو السبي إلا أن البيان وقوله ونحوه لعل مرادهم بقوله لا ينتفع به صفة أو قوله
 فكأنه لا يؤخذ فيدخل اه وقال الرشد يؤول هو ونحوه إلى أن عطف على الكاف قوله فكأنه القصب
 عطف تفسيره على معنى: يؤول والافانسي في الغاهر خصوص القصب لا غيره كما علم مما يأتي في كلامه كتبه
 اه (قوله وقول جمع الخ) مقابل قوله السابق كذا كراه (قوله إلا أن يؤخذ) أي يحمله على ما لا ينافي
 اختلافه اه كره في قول عش أي يحمل وجوب القطع على وجوب شرطه اه وفيه لا يخفى (قوله في
 السك) أي في كل من نحو القصب وغيره (قوله ورر يهنا) أي رجاء السبي عدم اعتبار الانتفاع في السك
 فكيف البائع قطع كل من القصب وغيره (قوله وفروق) أي السبي (بينه) أي بين بيع ماطر جز من
 القصب وغيره على ما رجح من عدم اعتبار الانتفاع في السك اه رشدي أي فيجب في السك شرط القطع
 والقطع بشرطه وان لم يكن المقطوع معتمدا به (قوله وبين بيع الثمر الخ) أي حيث بشرط كون المستقطع
 بها اه سم عبارة الألباب بما يجزى أي بيع الثمر قبل بدو الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع معتمدا
 به اه (قوله باع) أي الثمرة (مبيعة) فاشترط فيها النفع اه اعياب (قوله بخلاف ما هنا) أي الجزأ
 الظاهر في كل من القصب وغيره وقال عش أي القصب اه (قوله واعترضه) أي اعتراض فرق السبي اه
 عش (قوله بصير كبيع بعض الخ) أي وهو باطل لا تقدم اه عش (قوله وفروق شينا) أي بين ما هنا ومثله
 الثوب فطره لدعي الأخرى ودفع اعتراضه عش ورشدي (قوله ورم) أي في مسألة الثوب اه كره
 (قوله ورم متوقف) هذا يدل على أن نقل الجله لا يحصل به القبض كأي الشائب فلتأمل سم على قول
 والظاهر خلاف هذا بل ينبغي أن كفاه بذلك حصول المبيع في يد المشتري لأن يقال ما كان ممنوعا من
 التصرف فيه قبل قطعه نظر البواشترط القطع لصحة القبض اه عش (قوله من الوجه الخ) وهو الال
 اه عش (قوله من الوجه الذي أراد الخ) ودعيه نحو العرقب انقطاعه لا ينتفع به من الوجه الذي أراد به
 فتأمل اه رشدي ويندفع هذا بما في الأعياب عما نصه والحاصل أي حاصل جواب شيخ الاسلام أن ما عدا
 القصب وشجر الخلاف يمكن الانتفاع به من الوجه الذي أراد الانتفاع أي ما كان ولو بوجه موجب الوفاء فيه
 بالشرط خلا فلهما فانه لا يتأتى الانتفاع فكذا لا أن يماثرا معروفا عند الخمر اه فليحجم فيما لو افاء
 بالشرط واعتذر التأخير عنه بل هو بسما ذلك الضرورة وحسنه تضع ما قاله الشفان واندم ما قاله السبي
 فتأمل اه (قوله ولا يعتد في تأخير وجوب القطع خا) يعني في تأخير قطع ما يجب قطعه حالا (قوله ولا بد الخ)
 فيما شعار بان المراد أنه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسواء قول الشارح فليحجم للشرط فيه
 الدال على أن المراد أنه لا يجب اشتراط قطعه (قوله لاسمجة المشتري) فيما شارة إلى أن الزيادة للمشتري
 (قوله فلا يكاف قطعه) أي مع اشتراط قطعه (قوله وبين بيع الثمرة) أي حيث بشرط كونها متعاما
 (قوله ورم متوقف على النقل) هذا يدل على أن نقل الجله لا يحصل به القبض كأي الشائب فلتأمل (قوله ولا
 بد الخ) فيما شعار بان المراد أنه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسواء قول الشارح فليحجم للشرط فيه
 الدال على أن المراد أنه لا يجب اشتراط قطعه (قوله لاسمجة المشتري) فيما شارة إلى أن الزيادة للمشتري

(٥٦) - (شرافي وابن قاسم) - (اربع) زبدية قبل أن يقطعه بخلاف صغيره ينتفع به لغيره كل الدواب
 المناسب لما قصد منه فيقع فيه الخصام فاحتج للشرط فيه دعاه وفهم الاستوى ان القصب في كلام التمهاتج متوعلية فباعتراض السبي

واعذار عما يقال أي فائدة في بقائه مع أن الزيادة للمشتري بأنه يساعده على تحمل ماله على بيع ماله
 أن أقوم به قوله ولا ينفى بانسحاب من عدم تكليف القطع مع اشتراطه بخلاف ما أقوم به قوله المسامحة
 المشتري الجن من عدم اشتراط القطع وبحاجبان الثاني غير وارده على الجنان مراده بما ذكره وما فهم
 من كلام الشيخ من اشتراط القطع وقوله ولا يعجزون سؤال تقديره ما فائدة شرط القطع مع عدم تكليفه
 حال الاكتفاء من الثاني مع مخالفة الشرط اه ع (قوله والذي يجهل) استعده النهاية قال عيش ولعل
 وجه البعد أنه لو كانت العلة للمسامحة الاحتياج فيه إلى شرط القطع وعصر كلام صاحب التمهيد وهو
 أنه لا بد من شرط التعلق وأن لم يكلفه اه واعتمد النهاية والتي في فاعلها السلام والاعباب وجو باشتراط
 فاعل ما استثنى من العصب وشجر الخلاف مع عدم التكليف بقطعه (قوله بالاعباب) أي وشجر الخلاف كالم
 ولعل سكوتها عنه هنا لعدم وجوده في كلام الشافعي (قوله بالاعباب) أي دون غيره من التفرقة والخز
 الظاهر بين اه ع (قوله فلم يحتمل الشرط) خلافاً للنهاية والتي كالم (قوله في مطلق بيع الأرض)
 التي قول المتن والمشتري النهاية (قوله كما يسهل) أي والروضة فاصلها اه معنى (قوله وإن قال الخ)
 لا ينبغي ما في هذه العبارة عبارة المتن أو قال يحتملها كقول القولي وغيره اه وهي ظاهرة (قوله بخلاف
 ما فيها) ظاهرة أي المتن بخلاف ما لو قال: بل هذه الأرض بما فيها فينبذ ما يؤخذ دفعة واحدة فظهر ذلك
 مع قوله لا يتصور باع أو ضامع بذراورع لا يفرد بالبيع الخ فإنه صرح فيه بطلان البيع في الجميع بخلاف
 ما أقدمه ما هنا فإن المفهوم من الحكم بدخول شيء في البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشيء ثم لا مانع من الصحة
 والتناول في نحو قبيل لم يسئل وشعر إلا أنه لما علم كائن أشكل الحال سم على بيع وتدينه بالمراد أنه إذا قل
 بمحتملها لا يدخل في بيعها ما يؤخذ دفعة واحدة إذا قال بما هو أفضل فيه من كون ما يؤخذ دفعة كالم في
 سبيله فيفسد العقود كونه كالتفصيل فيفسد العقود يتناول ويجعل قوله الاتي ولو باع أرضاً لم يلزم له هذا
 التفصيل اه ع (قوله وفح) قضيت أنه بالضم والغرض مني المقابلة والخيار والدفعة بالضم من المطر
 وغيره مثل الدفعة بالغمر المارة الواحدة انتهت اه ع (قوله الشارح) أحدهم معنوه كدقة الدفعة (قوله
 كبر الخ) أي وقطن ترأساً في وقوم وبسئل نهاية ومعنى (قوله هذا الزرع) أي قول المتن والمشتري في المعنى
 (قوله هذا الزرع) أي الذي لا يدخل نهايه ومعنى وهو مغلول، مطلق نوعي لقوله المتن المزور وع (قوله دونه)
 ما لمن الأرض أي دون هذا الزرع (قوله وإن لم يسترها الخ) أي بان أو لها من خلاها نهاية ومعنى وهو اجسم
 لقول المتن ويصح الخ (قوله ما منزه وع ما يدخل) بالأضافة (قوله ماسر) أي في الرد بالعيب اه كردى
 (قوله أي الزرع) أي الذي لا يدخل نهايه ومعنى (قوله لظنه اه الخ) أي لمن المشتري أن الزرع اه كردى
 وحاصل هذا التصريح أن المراد بالجهل هنا ما يشبه جهل الصفة فيه يندفع قول سم قوله لظنه الخ في شيء مع
 أنه جهله اه (قوله وبه يندفع) أي بقوله لظنه الخ (قوله أم أن الأرض الخ) ظرف لقوله بهم الخ أي كتب
 تصور الزرع مع الجهل (قوله صور) أي الجهل (قوله أنه حصد) أي لتوضيح كذا في ذلك اه سم (قوله
 وذلك) أي وثبت اختيار للمشتري لسهل الزرع قوله فاعل إلى المتن في النهاية يؤكد كافي المعنى الأقوله على

(ولا يدخل) في مطلق بيع
 الأرض كما يسهل وان قال
 يحتملها بخلاف ما فيها
 يؤخذ دفعة يضم أوله
 وفح واحدة (كالمحتملة
 والشعير وسائر الزرع)
 كبرر ويجعل لانها لأفراد
 السدوام فكانت كالمحتملة
 الدار ويصح بيع الأرض
 المزروعة (هذا الزرع
 دونه) أنه يسترها الزرع أو
 راداً قبيله ولم يخص مدة
 يغلب تفسيرها فيها (على
 المذهب) يستبعد دار
 مشعونة بالهبة أو ما منزه وع
 ما يدخل يصح من الزرع كله
 للمشتري (ولم يشتري
 الخ) على الفور هنا وفيها
 باقي كالمحتمل (ان
 جهله) أي الزرع لحدوده
 بعدد رؤيته للمذكورة أو
 لظنه أنه ملكه فترتبة
 قوية فيبان منه أنه فيها
 يظهر به يندفع ما يقال
 كتب يصح بحث الأذى
 وأفسره انتر فيهما مع
 عدم سترها كافيه مع
 الغرض انتهى له ثم رأيت
 بعضهم يجوز أن يبان
 بطلان حال البيع

فيه حصص ثم تبين بقاؤه

وذلك لتأخر انقضاءه فان

علم ولم يظهر ما يقتضي تأخر

الحصاد عن وقته المعتاد على

ماحيته ابن الزرق لم يغير كما

لوجهه وتركه مالكه

أو قال أرغها منه في زمن

لأجرته غالبا كروم أو

بعضه على ما فيه في الاجارة

اذ لا ضرر فيها (ولا يمنع

الزرع) المذكور (خول

الارض في بدال المشتري

وضمته اذا حصلت القاية

في الاصح) لوجود تسليم

عنه البيع مع عدم تأني

تقريره حاله فارقت

الدار المتصورة بالامعة قال

قال الانوسي وراود وضامه

بالقائمة في لزوم من خوله

في بدخوله في ضمته اه

وكله فهم ان نحو ابداع

البائع اياه ويلحق

حجسه وينتفع لضمان

المشتري وقد مر دونه

خلاف المتقول فطعنا

تلازم وتعين ما ذه المصنف

ثم رأيت الزرق كذا كرهنا

نحو ما ذكرته مع ترميمي

بصل ذلك التوهم

فلتبينه (والزرق) بالجمام

القال (كالزرق) لم يفسد

وبأن فان كان مزرعه

يدوم كوني للفصل دخل

والانفلا وبأن ما مر من

الخيار وفسر وعه ومنها

قوله (والاصح) لا لأجرة

المشتري بدفعه الزرع

ماحيته ابن الزرق قوله كروم الخ (قوله فان علم الخ) ظاهر وسواء كان الزرع ملكا أو غيره وبوجهه اشتراها
مسوا بتمامه ولقول بله الخ اذ اذ بان الزرع لغير المالك يكن حيدا الاختلاف الاغراض باختلاف
الاختصاص واحوال اه عش (قوله ولم يظهر الخ) اي فان ظهر ثبت له الخيار اه عش (قوله على ماحيته)
عبارة النهاية كتحته اه (قوله ووتركه) أي الزرع (مالكه) أي المشتري ولو لم يكن لغائه وقعه وعظم
ضرره ولطول مدته تقريره أكثر فترينه في عدم سقوط الخيار تركه سم على حج وينبغي ان يحل سقوط
خياره بتركه مالكه بضمير المشتري بالزرع بان كان يكون عليه منفعة الارض المرادة من الاستجارة بان كان
مراده زرع شي قبل الانفاق زرع ماله مع وجود الزرع الذي به العش وقوله الاستجارة له بحرف من الاشتراء
عبارة لا يعاب ان تركه ولم يضر بقاء الارض اه (قوله ووتركه مالكه الخ) ولا عليك بالمثل نهاية ومعنى
(قوله لوجود تسليم الخ) انه لو رأى في النهاية (قوله تقرير بمصلا) أي بالخطبة في يوم أي سم (قوله به
فارقت الخ) أي بعدم تأني تقرير بمصلا (قوله وراود) أي المصنف (قوله من دخوله في بدخ) أي من جهة البيع
كله هو اذ يقول المصنف دخول الارض في بدال المشتري فرد على الانوسي غير ظاهر لان ما يقتضي دخالت في بد
المشتري من جهة البيع دخلت في ضمته اه سم عاود عش والردى وكلام الانوسي واضع بالنظر لقوله
في بدال المشتري أضع الناظر للساق من ان المار يدخل في بدخ من جهة البيع فالردى ظاهر لان ما يقتضي دخلت في
بدخ من جهة البيع دخلت في ضمته عاود عش في سم على حج ما يصر به اه (قوله ان نحو ابداع البائع الخ)
أي كذا ونحو في بدال المشتري بنحو اجازة نهاية (قوله اياه) أي المبيع (قوله لا تلازم) أي
بين الخول في بدال المشتري والدخول في ضمته وصرح سم وعش جوابه (قوله بما ذكر) أي قوله لنم
في الغني والنهاية (قوله من الخيار) أي وجهه قضيه هل سقوطه به اه معنى (قوله ووتركه) أي غير وع الخيار
من قوله فان علم الخ (قوله ومنها) أي من فرضه لا بد للردى وقول المتن (مدته بقاؤه الزرع) أي والبدل وند
تقريره من الارض من الزرع المذكور خلافا لما في شرح الروض سم ونهاية (قوله ولو بعد القبض) غاية
لعله لا يلتزم لأخراجه (قوله الى أول زمن الخ) لكن لو أراد مدته أياه دياس الخطبة متشقا في مكانه لم يكن الا
بالفراض على منبهج اقول لو لم يشر بعد اياه هل تلازم لأخراجه وان لم يطالب أم لا تلازم لا بعد الطلب فيه نظر
والاقرب الثاني لان الظاهر انه لا يلزم بالقطب بعد دخول وان الحصاد لا بعد طلب المشتري وقرينه وبين
ما لو شرط القطع حيث لزمت فيه لأخراجه ما لقاها وجود الخالفة للشرط في تلك مصر يحل كذا كما هو بدهذا
الفرق ما قبل فبما لو استأجرت حقة فماتت وعثر المدق لم يطالب المزارع بالفتح ولا بالخارج الامتعة من انه
لا تلازم لأخراجه في بعضه فذا غلب اه عش (قوله امكان قاهه) أي أو قطعه (قوله اما العالم الخ) فتعبد
مع انه جهله (قوله انه حصص) أي لخواه خيارا كذب بذلك (قوله ووتركه مالكه) لولم يكن لغائه وقعه
وعظم ضرره ولطول مدته تقريره أكثر فترينه في عدم سقوط الخيار تركه مالكه لا
عليك بالمثل (قوله تقرير بمصلا) أي بالخطبة في يوم أي من جهة البيع (قوله وكله فهم الخ) يمكن
منع فهمه مع وجه ما قاله بوجهين الأول ان مراده انه يلزم من تصور دخوله في بدخ مع وجود الزرع تصور
دخوله في ضمته بان تدخل في بدخ من جهة قبض المبيع بقا فان الزرع لا يجمع دخوله في بدخ من
جهة البيع فلا حاجة للتصرير بذلك والثاني ان قول المصنف دخول الارض في بدال المشتري مراده دخوله في
بدخ من جهة البيع بدله قوله اذا حصلت الخطبة لبيع والام بصح ترتيب الضمان عليه بالخطبة لتغير
جهة البيع كالاباء لضمان فعل المشتري والحاصل انه ان اذ مطلق الخطبة لم يترتب الضمان
عليها أو الخطبة عن جهة البيع فدل على ان المار ادخله في بدخ من جهة البيع انطلق القول لا يتوقف
على الخطبة عن جهة البيع فليتأمل ذلك (قوله اياه) أي المبيع وقوله اه المشتري (قوله ووتركه) ما زاده
المصنف (العين ممنوعه) أي يعلم من عدم منع الزرع دخوله في بدال المشتري انها اذا دخلت عن جهة البيع حصل
الضمان فتامه الخ (قوله لأجرة الخ) فقبل هذا على اه لأجرة لمدة تقرير بيع الارض من الزرع المذكور

تلك المدة فاشتباه مالوا بائعوا لم يشعروا بأنهم لا أجرة له مدة التقرير مع سبق ذلك الى أول انهم امكان قلعه اما العالم فلا أجرة له

ثم ان شرط القطع ما عرفت من الاجرة تركه الوفاء واجب عليه مظهر كلامهم عنه انه لا فرق في وجوب الاجرة بين ان يعطى بالقطع الواجب وان لا وينافى ما يأتي في الشجرة والفترة (٤٤٤) بعد اقبل بدو الصالح للشرط قطعهما انهما لا يجب الا ان ائول بالشرط فامتنع

وقد يعرف بان المخرج
ابيع وهما عن اجنية
عنه والبيع قد يتساقط
كثيرا بما يتساقط في غيره
لمصلحة بقاء المعتدل
ولغيرها الا ترى ان استعمال
البائع له قبل القبض لاجرة
فيه وان طلب منه قبضه
فامتنع تعدى اولا كذلك
غيره ثم اني احييت اول
الفصل الا ترى بما وافق
ذلك وعند غلقه تلزم البائع
تسوية الارض وقسمها
منها كعسوق الاردة
(ولو باع ارضاً مع بذر
زرع بها (لا يرد) أفرد
لان العطف باو (بالباع)
أي لا يجوز ورده عليه
كبيد لم يرد أو تغير بعد زرع
أو تبذر عليه أخذت كغيره
الغالب وتقبل بمسئور به
بالارض وبمسئور به
(بطل) البيع (في الجميع)
للمجهل باحد المصودين
الموجب له هذا التوزيع
بناء على الاصح السابق في
تفريق الصفتين الاجارة
بالقسمة اما ما يرد كقصيل
لم يستعمل او سئل واء كذرة
وشعير وبذر او لم يتغير
وقد زرع اخذه فيصير حرا
(وتقبل في الارض قولان)
احدهما يصح فيها بكل
التي يتنازع على الضعفين
ان الاجارة بكل الثمن

والكلام في بذر ما يدخل في بيع الارض والاصح البيع فيهما قطعاً وكان ذكره تأكيداً لافراق بيع المتوجلهما به غير متحقق للوجود بخلاف هذا فان غش فيه مال يغش في الجبل (ويدخل في بيع الارض اجارة الفلوة) والكتب تنهى لانها من احوالها ثم ان قصدت الارض لزرع او غرس فقط فهي عيب (دون المدفونة من غير اتيان كالكينوز (لا خيار للمشتري على ما لو ان ضرر قطعها كسائر الميونة

نعم الخ) استندوا على صورة العلم **(قوله) ضرر قلها** أي دون ضرر تركها أي نهاية **(قوله) أضر ر تركها** الخ) فبعض لم يسم أن شئنا رجع **(قوله) الأولى** أي في صورة الجهل بضر القلع **(قوله) في الثانية** أي في صورة الجهل بضر الترك المقيد بقوله ولم يزل بالقلع الخ **(قوله) وهو** أي انخبر اه كرى والأولى أمارة المتولي **(قوله) وبه** يقدم اقتضاه كلامهما فيحمل عدم الخياو في على ما ذكره الضرر بالقلع وإن يكن لقلعها مدتها أجرة فلتأمل اه سم عبارة الصكردي قوله وبه يقدم الخ حاصله أن كلام الشئخين إن جعل ضرر قلها بتغير يقتضي أن لو جعل ضرر تركها لم يتغير لكن بسبب ما ذكر من كلام المتولي بتقديم المقضي بأنه إذا زال الضرر والترك بالقلع اه وعبارة الرشد على ما علم أن حاصل ما في هذا المقام أن الشئخين صراحتا بشئوا بتأخير في الأجل ضرر القلع وسكنا جمل الأجل ضرر الترك فاقضى ظاهر منعهما أنه لا خلافه واقضى كلام غيرهما بشئوا بتأخير في الأجل ما عطفوا وقصد التولي في التبعة بما إذا كان ذلك الضرر لا يزول بالقلع أو كان يزول به لكن يستغرق القلم مدة تقابل بأجرة واختار هذا التقيد بضمح السلام في شرح الرض اه ثم بعد سر عبارة ما شتمك عبارة أنها نهاية سر عبارة الشارح نأيد المأذ كرم من الحاصل المار وقوله واقضى كلام غيرهما الخ فهو مراد الشارح بقوله لا في قول جمع الخ **(قوله) انه لو جعل** الخ بيان لما اقتضاه كلام الشئخين **(قوله) قد يطعم في أن البائع الخ)** فليكن له الخبار إن جعل ضرر تركها مطلقا **(قوله) واختار القلم** كذا في النهاية وكسطله ع من مائه أي بانرضى ماع كونها مشتملة على التجارة فكأن طلب من البائع القلع اه قول المتن (النقل) عبارة المغني وشرح المنهج القلع والنقل **(قوله) وهو** به الأرض الخ قول المتن في بيع البستان في النهاية والمعنى الاقوله بتقديمه لا يتبين وقوله على العادة في ذلك وأقسطه المعنى وهو الأولى لأنه متدرج في قول المتن لا في شأن أجزائه ولا ذكره يوهم أن قول الشارح لا في فلا أجرة الخ راجع له أرض ماع أن رجوعه بخلاف نصريحهم بلزم أجرة مدتها النقل الواقع بعد القبض حيث خسر المشتري كما أفاده قوله لا في إذا خسر المشتري **(قوله) بتقديم** الخ) لعله أراد بتقديمه الأول أي النقل قوله لا في على العادة ويقدر الثاني أي التسوية ما أفاده قوله لا في وهي هنا وفيما سر الخ من كون التسوية بالتراب المزال لا يتراب آخر من الأرض المبعة أو من خارجها **(قوله) والمشتري جبار** اه هذا هو معنى المتن واتخذ ذكره فهدا لما بعده **(قوله) وإن وهبها** أي التجارة

البيع ببيع الجارية ماع جملها وبجاء الخ وذكر الفرق الذي نقله الشارح أي والفرض أنه مخرج في البيع بالبذر والام يكن تغير بمسئلة الجمل ولم يتجفر فرقو ينبغي حصول قبض البذر فقلع الأرض ببيعها وإن كان منقولاً بحيث كان المقصود ببقاء في الأرض لأنه حينئذ بمنزلة الزرع مر **(قوله) نعم إن جعل ضرر قلها** أضر ر تركها ولم يزل بالقلع الخ) قد يقال هذه الصورة الثانية هي قوله أضر ر تركها أي دون ضرر قلها بدليل مقابلة ما قبله هي الصورة المتقولة عن قضية كلام الشئخين قوله وبه يقدم اقتضاه كلامهما لو جعل الخ فتشكك التفرقة بينهما مع اتحاد صورتهما فإن أراد بالتقديم المأذ كرى قوله وبه بتقديمه الخ لصوره قضية كلام الشئخين على ما ذكره الضرر بالقلع في مدة لأجرة له لو يثبت بدفع اشكال التفرقة فقد وعد له ماع فرض ضرر تركه من الترك والقلع كغير فرض تلك الصورة كيف يتصور زوال الضرر بالقلع وكلامهم شرح الرض سالم من ذلك كما يعلم بالراجحة لهم لأن بجاء بان الضرر وإن كان فيه إلا أن ضرر الترك غير ضرر القلع ويجوز أن يزول الضرر بالترك على الترك بالقلع وإن حصل به ضرر آخر ولا يتغير وإن جعل ضرر الترك زواله بالقلع وضرر القلع لا يخار به لعلمه به فليست تامل **(قوله) وبه** يقدم اقتضاه كلامهما فيحمل عدم الخياو في على ما ذكره الضرر بالقلع ولم يكن لقلعها مدتها أجرة فلتأمل **(قوله) وبه** يقدم اقتضاه كلامهما فيحمل عدم الخياو في على ما ذكره الضرر بالقلع ولم يكن لقلعها مدتها أجرة فلتأمل **(قوله) وبه** يقدم اقتضاه كلامهما فيحمل عدم الخياو في على ما ذكره الضرر بالقلع ولم يكن لقلعها مدتها أجرة فلتأمل **(قوله) وبه** يقدم اقتضاه كلامهما فيحمل عدم الخياو في على ما ذكره الضرر بالقلع ولم يكن لقلعها مدتها أجرة فلتأمل

نعم إن جعل ضرر قلها أو ضرر تركها ولم يزل بالقلع أو كان لقلعها مدتها أجرة يتغير كقوله في الأولى والمتولى في الثانية قال في الطلب وهو الذي لا يجوز تغيرة وكلامهم يشهد اه وبه يقدم اقتضاه كلامهما أنه لو جعل ضرر تركها دون ضرر قلها لم يتغير وقول جمع قد يطعم في أن البائع تركها مررد بان هذا الطمع لا يصلح على الثابت الخبار (ويانم البائع) حيث لم يتغير المشتري أو اختار القلع (النقل) وتسوية الأرض بتقديمه لا يتبين وله النقل من غير رضا المشتري ولا مشري اجباره عليه وان رجع له

فترى نفعه كخلاف الزرع لانه لمدا (٤٤٦) ينتظر ولا حرجه مدة نقل طالت ولو بعد القبض كداريم أفضة وكذا لاخبار

المشتري (ان جهه) ما دام
يضره (قلها) بان قصر
مدته ولم تعبه به سواء
أضره تركها أم لا زوال
ضرره بالمقاع والباعث النقل
وعليه التسوية والجهتي
اجباره عليه وان لم يضر
تركها (وان ضرر) قلها
بان نقصاوان طالت مدته
مع التسوية مثلاها حرجه
(قله لاخبار) ضرر تركها
أولا دفعه لضرره ثم لو
رضي بتركها ولا ضرر
فيمسقط خياره وهو اعراض
حينئذ لو جسد شرط
الهبة فله الرجوع فيها
ويعد خيار المشتري (فان
أجاز) العقد (لزم البائع
النقل) على العادة فلا يكتف
خسلافه على الاوجه فظاهر
ماضر في الرد بالبعض وذلك
لفرض ملكه (وتسوية
الارض) لانه أحدث الحفر
لتحصيل ملكه وهي هنا
وفيما مر ان يفسد التراب
المزال بالمقاع من فوق الحارة
الى مكانه ولا يلزمه أن
يسوّم باعتراب من لا ان فيه
تغير المبيع ولان حرجه
لان فيه باعتراب من لم يتدخل
في البيع (ووجب حرجه
النقل لمدة النقل) اذا خسر
المشتري (أوجه أهمها)
أنها (تجب ان) قبل بعد
القبض (لتغيرته على
المشتري) منفعه تلك المدة
(لأنه) لان جنائته فله
الكلامه كالمسح ومن لم

باعها لاجبي لزوم الاجرة مطلقا لان جنائته منضمون مطلقا فلا ذكر و الاجرة لزوم ارض حجبني فيها بعد التسوية

منافة

منافاة قول المتن (و يدخل الخ) أي عند الإطلاق معنى ووشدي قول المتن (في بيع البستان) لو كان في منافاة
 دخل متعلها وكذا متعلها المتوقف عليه نفع متعلها فليتلأه لاه سم قول المتن (في بيع البستان) قد
 يخرج الرهن وهو مجموع فان الحق وقاؤه أنه يدخل في رهن البستان والقرية ما فيه من بناء وشجر خلافا
 لما هو عليه كلام شرح البهجة سم على منجيه اه عش وفي النهاية والتمنى البستان قاضي مرع
 وجعه بستان ويعبر عنها بالجمعة بالباغ اه (قوله والعرض) أي التي اعدت لوضع فئتين الغيب عليها
 اه نهاية قال عش قوله أعذت أي وان لم يوضع عليها بالفعل اه (قوله وماه أصل) التي قوله وليس من البناء
 في النهاية الا قوله وغصن خلاف وقوله والابن المتصلة الى المتن (قوله وماه أصل الخ) قال عش ما مله ان
 مراد به دخول الأصول من الزرع الذي يجز مره بعد أخرى فهو اقرب ما مراد لدخول نفس الزرع المذكور حتى
 ينافي ما مر من عدم دخول الجزء الظاهر منها اه (قوله لدخولها في مسماه) بل لا يسمى بستانا بدون عاقل كما
 قاله الرازي معنى ونهاية قال عش وفائدة ذكر هذا الحكم هاهم كون الكلام فيها يستسم غير مسماه انتهى
 على تفصيل ذلك المسمى والتا طلبه ان ان المتصل عنها اذا توقف عليها نفع المتصل كفتح القلق وسدوق
 المسجون والآلات السابقة يدخل في كل من القرية والدار والبستان وان لم يكن من مسماه اه (قوله وكذا الجدار
 الخ) ولا يدخل المزراع الى قول البستان اه معنى قول المتن (وكذا البناء) ويدخل في بيعه ايضا الا بار
 والد وافي اثبتة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيها ساقها وهو الحطب لا كالتوان أثبتت وبنت اه عش
 قول المتن (وفي بيع القرية الخ) أي عند الإطلاق نهاية ومعنى (قوله لتبعها لها) في التعليل به مساهة فان
 القرية هي الابنية المتجمعة فالبنا من مسماه اه عش (قوله والابنية المتصلة به) يعني تدخل الابنية
 الخارجة عن السور المتصلة به وخالفه في النهاية والتمنى وكذا سم ثم قال في شرح العباب وجسم ما هو
 خارج اه أي السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كاتقضاء كلام الشيخين وان بحثنا لأدري البشور انتهى
 وكلام شرح الروض كالمرجع في عدم البشور فنام اه (قوله في وسطها) أي وسط الابنية اه كرى
 قول المتن (لا المزراع) أي لا خارجا المزراع عن السور فلا تدخل ولو قال يحق فنام به ومعنى (قوله
 والمتصلة به) ما يقع على السور وضيق به (قوله والمتصل به) أي الخارجة عن الابنية المتصلة بالسور اه
 كرى (قوله ما تدخل الخ) أي من مسماه كن وأبينة نهاية ومعنى وأسى (قوله فناما على حرم الدار) عبارة للتمنى
 في شرح وفي بيع الدار الأرض الخ ويدخل حرمها شجره والطحبان كاتفي طريق لا ينفذان كاتفي
 طريق نافذ فلا حرم لها اه (قوله ولو كان الحظف هنا يشمله الاسم) قد عتسج ان اسم القرية يتناول
 نحو ممر تكش الخ ومنع الا بل والمتطعين الحرم فليراجع سم على ج اه عش (قوله افتراقا) وما
 ذكره من الفرق بين على أنه لا يشترط مجاوز القصر مجاوز حرم القرية وفيه كلام في باب القصر وحاصله
 أنه لا يشترط مجاوز حرم القرية خلافا لأدري أي فيحتاج للفرق بينهما اه عش (قوله بأسراره)

ويدخل في بيع البستان الخ) لو كان في منافاة دخل متعلها وكذا متعلها المتوقف عليه نفع متعلها
 فليتلأه لاه سم قول المتن (في بيع البستان) قد يخرج الرهن وهو مجموع فان الحق وقاؤه أنه يدخل في رهن البستان والقرية ما فيه من بناء وشجر خلافا
 لما هو عليه كلام شرح البهجة سم على منجيه اه عش وفي النهاية والتمنى البستان قاضي مرع
 وجعه بستان ويعبر عنها بالجمعة بالباغ اه (قوله والعرض) أي التي اعدت لوضع فئتين الغيب عليها
 اه نهاية قال عش قوله أعذت أي وان لم يوضع عليها بالفعل اه (قوله وماه أصل) التي قوله وليس من البناء
 في النهاية الا قوله وغصن خلاف وقوله والابن المتصلة الى المتن (قوله وماه أصل الخ) قال عش ما مله ان
 مراد به دخول الأصول من الزرع الذي يجز مره بعد أخرى فهو اقرب ما مراد لدخول نفس الزرع المذكور حتى
 ينافي ما مر من عدم دخول الجزء الظاهر منها اه (قوله لدخولها في مسماه) بل لا يسمى بستانا بدون عاقل كما
 قاله الرازي معنى ونهاية قال عش وفائدة ذكر هذا الحكم هاهم كون الكلام فيها يستسم غير مسماه انتهى
 على تفصيل ذلك المسمى والتا طلبه ان ان المتصل عنها اذا توقف عليها نفع المتصل كفتح القلق وسدوق
 المسجون والآلات السابقة يدخل في كل من القرية والدار والبستان وان لم يكن من مسماه اه (قوله وكذا الجدار
 الخ) ولا يدخل المزراع الى قول البستان اه معنى قول المتن (وكذا البناء) ويدخل في بيعه ايضا الا بار
 والد وافي اثبتة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيها ساقها وهو الحطب لا كالتوان أثبتت وبنت اه عش
 قول المتن (وفي بيع القرية الخ) أي عند الإطلاق نهاية ومعنى (قوله لتبعها لها) في التعليل به مساهة فان
 القرية هي الابنية المتجمعة فالبنا من مسماه اه عش (قوله والابنية المتصلة به) يعني تدخل الابنية
 الخارجة عن السور المتصلة به وخالفه في النهاية والتمنى وكذا سم ثم قال في شرح العباب وجسم ما هو
 خارج اه أي السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كاتقضاء كلام الشيخين وان بحثنا لأدري البشور انتهى
 وكلام شرح الروض كالمرجع في عدم البشور فنام اه (قوله في وسطها) أي وسط الابنية اه كرى
 قول المتن (لا المزراع) أي لا خارجا المزراع عن السور فلا تدخل ولو قال يحق فنام به ومعنى (قوله
 والمتصلة به) ما يقع على السور وضيق به (قوله والمتصل به) أي الخارجة عن الابنية المتصلة بالسور اه
 كرى (قوله ما تدخل الخ) أي من مسماه كن وأبينة نهاية ومعنى وأسى (قوله فناما على حرم الدار) عبارة للتمنى
 في شرح وفي بيع الدار الأرض الخ ويدخل حرمها شجره والطحبان كاتفي طريق لا ينفذان كاتفي
 طريق نافذ فلا حرم لها اه (قوله ولو كان الحظف هنا يشمله الاسم) قد عتسج ان اسم القرية يتناول
 نحو ممر تكش الخ ومنع الا بل والمتطعين الحرم فليراجع سم على ج اه عش (قوله افتراقا) وما
 ذكره من الفرق بين على أنه لا يشترط مجاوز القصر مجاوز حرم القرية وفيه كلام في باب القصر وحاصله
 أنه لا يشترط مجاوز حرم القرية خلافا لأدري أي فيحتاج للفرق بينهما اه عش (قوله بأسراره)

(و) يدخل (في بيع البستان
 الأرض والشجر) والعرض
 وماه أصل البستان الزرع
 (لأنه غصن يابس) وغصن
 خلاف وشجر وعشرون
 يابس (والحيطان)
 الجدار المستعمل لكان
 (وكذا البناء)
 الذي يسمي يدخل (على
 المذهب) البناء (و) يدخل
 (في بيع القرية) الابنية
 لتبعها لها (وساعات)
 ومزارع (يحيط بها) السور
 والسور نفسه والابنية
 المتصلة به وشجر وساحات
 في وسطها على الأوجر لا
 المزراع) الخا حقت
 السور والمتصلة به فلا تدخل
 (على الصحيح) غر وجها
 من مسماه وما لا سورها
 يدخل ما دخل بيناتها
 ويدخل أيضا حرم القرية
 وما فيه من مسماه حرم الدار
 ولو كان الحظف هنا يشمله
 الاسم وصله وفي القصر
 محل الإقامة تأتي بدو عده
 ادقفا والسماد بكسر أوله
 ما يفرش به الأرض من نحو
 زبل أو رمال أو جواهر
 البائع أحق به الا ان يسط

واستعملوا نظرا لبعضهم في اشتراط الاستعمال (٤٤٨) ويجاب بان مجرد بسطه يحتمل انه لتعريفه فلم يتقنع حتى البائع في الاستعمال

وفي المختار والمصباح فتح السين اه عش (قوله واستعمل) أي استعماله البائع كعه هو ظاهر فتأمل اه (قوله ويجاب الخ) قديقالان قامت قرين على أن البسط التخفيف فواضح والا فلا يصل في البسط ان يكون للاستعمال (وقوله يحتمل انه لتعريفه) قديقال البسط الذي التخفيف معين عن بسط الاستعمال اه سيدعبر (قوله باستعماله) أي استعمال البائع اياه قبل البيع يجعله فيها مساويا على المعتاد من الاتفاقة في الأرض اه عش (قوله اجابا) الى المان في الغنى (قوله ان ملكها) أي الأرض (قوله كعصكرة) أي مستأجرة اه كردى عبارة عش وهي ساعات يؤذن في البناء فيها بادلهم معينة في كل سنة من غير تقدير ومدى يعقر الجمل بذلك الحاجة اه (قوله لكن بخلاف الخ) أي فان اجاز لم يصح الثمن على ما نقله سم على التمسح عن الشارح مر كبح انه قال انه الاقرب وعبرته في أثناءه كلام وقال شغنائى شرح الارشاد ان الاقرب محل الاطلاق على الا يتصحيح الثمن ومال اليه مر انتهى أقول ويؤاس ما تقدم في تفريق الصفقة التقسيم هنا اه عش (قوله من نحو عوف) والسعف حرد بدل الخلل الابس اه كردى (قوله وشجر رطب) عطف على بناء اه عش (قوله قصد دوامه) أي بخلاف باس لم يقصد دوامه فلا يدخل كقوله سم مفرقه بينه وبين الاوتاد بان يراد هو القلع والاوتاد لا يثبت عن الاعباب (قوله لا يتحول) أي ما ذكر من الأرض وما عطف عليه (قوله دخول بيوت فيها) أي المأوى في بيوتها (قوله وان كان لها) أي البيوت وكذا بقوله التي لها (قوله باها) أي باب الدار (قوله الامن) أي من تلك الابواب (قوله ولا لا يخفف الخ) أي والخرج والمراد بالعمودة والسقف والابواب والغرض التابث في الأرض نهاية ومعنى (قوله من الطريق على حاططها) أي لا أحدهما فقط اه نهاية أي فلا يدخل في البيع بل هو باق على ملك البائع وان قال بغيره فها بل هو بم هذه الصفة كملية متصلة بها فيقتنع به ويوصل اليه من الممر الذي كان يتوصل منه اليه قبل بيع الدار وكذا ما في حق المرو واليمن الدار ومرو والمسألة أن الطريق الثاني في جدار لغير الدار المسئلة لا ينسبته الى أحد الدار بل ليس باليمن الدار وهو في نسبة الاخرى اه عش (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذي أفاده ضحنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية الوجه الثاني كأفاده والوجه الثاني الله خلافا لما أتى به الجلال الباقى اه قال عش قوله والاوجه الثاني وتظهر فائدة في ما لو ان سدم فانه به ان دامه بأخذ البائع ولا يكافأ عاذنه وفيما لو تقرر من صاحب العلوص صاحب السفل ولو باع عاذن قبل البناء الاول فقط من غير ازيد عليه لانه نعمته اه (قوله وفصل بعضهم الخ) الظاهر أن والله الشارح مر لا يخالف في هذا كيدل عليه تعليقه بقوله أن نسبة الى السفل أظهر منها لعلوا اذ هذ البس منسوبا للسفل أصلا فيكون كلامه مفرضا في غير هذه وينبى أن يقال فهان كان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالاصالة جعله سقفا للطار يقربني عليه بطريق العرض فلا يدخل وان كان قصد من بناءه ليس بالبناء عليه فدخل فلي تأمل اه وشدى (قوله لانه لا يمكنه) أي البائع سم وسدعبر (قوله فقول التبعة) أي المأوى (قوله الميث) الى قوله ويصح دخوله في الغنى الى قوله وان تعرض في النهاية (قوله وقد تقرر الخ) هو قوله يدخل في بيعها (قوله لان الاحسن الخ) تعبيره باحسن يقتضى صحة العطف وينافى تعليقه وبايعه فتمتله انتهى سم (قوله لان عطف الخاص على العام انما يكون بالاول الخ) أقول ليس هذا بصحيح لو جزم منها ان من أمثالهم الشهيرة بينهم العطف بخى

واستعمل) أي استعماله البائع كعه هو ظاهر فتأمل (قوله قصد دوامه) أي بخلاف باس لم يقصد دوامه في دخوله وجهان قال في شرح العباب كالم كان فيها أو تاد وقضت دخوله لكن الوجه خلافه فظهر ما مر اول الباب ونقله ابن الصلاح عن بعضهم والفرق انما تزداد القلع والاوتاد لا يثبت اه (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذي أفاده ضحنا الشهاب الرملى (قوله لانه لا يمكنه) ان عاقت الهاء البائع قريبا (قوله لا يدخل في بيعها) غير حاشاها (قوله لان الاحسن) تعبيره باحسن يقتضى صحة العطف وينافى تعليقه وبايعه فتمتله انتهى سم (قوله لان عطف الخاص على العام انما يكون بالاول الخ) أقول ليس هذا بصحيح لو جزم

(و) يدخل (في) بيع الدار (الأرض) اجاعا ان ملكها (البائع) والا كعصكرة وموقوفة فلا يدخل لكن يقتصر منه بغيره (وكل) بناء ولو من نحو سقف وشجر رطب فيها وبابا قصد دوامه كعصكرة مثالا لدخوله في ميساها وأخذ منه بعضهم دخول بيوت فيها وان كان لها أبواب خارج باها لا يدخل اليها الامن وانما عطفه عليه والذي يجه ان تلك البيوت ان عدها أهل العرف من أجزائها المشتهى على ما دخلت لدخولها حينئذ في ميساها حقيقة والا فلا والاجتهاد والراش وساطة جسد وعنه المأوى على حاططها وليس من البناء فيها نقص انهم منها لانه يتفرع فتمتله وباع علوا على عطفه فهل يدخل السقف لانه موضع القرا كقول الدار أو لا يدخل ولكنه يشقق في ارتفاع به على العادة أي لان نسبة الى السفل أظهر منها لعلوا أي بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وفصل بعضهم بين سقف على طريق فدخل لانه لا يمكنه الاتفاقة به هنا فقول التبعة فيه وسقف على بهن دار البائع أي أو غيره فلا يدخل الا يقتضى

للتبعة هنا وهذا الوجه حتى حاشاها) الميث فيها يدخل في بيعه لانه من مرفقها دون المنقول لكونه من نحو خشب وتقرر الخ لانه الحسن أن حتى ابتدأ بناء طاعة فلان عطفه الخاص على العام انما يكون بالاول وكذا كره ابن مالك و يصح جعله غائرا بان

يراد بالجسم ما يشمل الخشب المسمر الذي لا يسمى به فيكون العطف محييا (القول ١٤٩) كقولوا بالبكرة) نفع الكاف وسكونها

مفرد بذكر نفعها (والسرور)

والدرج وارزوف التي لم

تسمر نخر وجها من اسمها

(وتدخل الواباب المنصوبة)

دون المتألفات (وحاقف)

نفع الحاء (والاحاث)

التي تسمى كذا ما له وهي بكسر

الهمزة وتشديد الجيم ما

يقبل فيه (والرف والسلم)

نفع الادم المسمر وكذا

الاسفل من عقرى الرمان

كان متباينين (على

الصميم) لان الجمع معدود

من اجزائها لا تصالحها بها

واعترض قوله كذا غير بان

الخلاص في الثلاثة ايضا كما

باصوله واجيب بان فهم

الخصاص بمفرد كره والاولى

ان يجاب بان المتألف ذلك

لينبه على فائدة دقيقة هي

ان ضعف الخلاف خاص

بالانصير لغيره (والاعلى)

منهما (ومتعاضا غلق) نفع

اللام (مثبت) في شغلان

(في الاصح) لانهما تابعا

لثبوت في معناهما كل

منفصل توقف عليه نفع

متصل كقطع التتور

وصندوق الطاحون والبئر

ودراب الدكان والآن

السفينة قال البصري عن

مشايخ عصره ومكتوبهما لم

يكن البائع فيمقتضى ثم

رده بان المتقول انه لا يلزم

البائع تسليمه ملكة

ويحتمل عند البئر يخرج

بالمثبت لافعال المتوالة فلا

تدخل هي ومضافا لولا

يلتزم ما يقر الدار بالانص

من الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وازال الناس حتى الجمون مع ظهور العطف فيها خاص
والعطف عليه عام الثاني ان الحق ابن هشام صرح بان حتى قد تشترك الواو في عطف الخاص على العام
ومن نفعه عن قوله السويطي مع سعة الملاءمة في العريضة كالتالي ان الغارة التي ادعاهلها وجهه بمحتمل العطف
تتألف من العطف لان شرطه كون المعطوف بعضا او كعض والملاءمة كونه متناهي ذلك ان الصواب محضة
العطف هنا مع كون المعطوف خاصا للمعطوف عليه عاما اه سمح بلفظ (قوله لا يسمى به) ثم لم يعم قوله
السابق وكل بانه ولين يحسب سعة ما قد روي قول المتن (القول) قال في العباب وهل يتغير المستتر ان جهل
كونها أي المذكورات في الباروا احتياج نقلها مدها لثلاث اجزاء وجهان قال الشارح في شرحه وقاس صر في
الاحتجاج المدفونة انه يتغير سم على اه عش (قوله وسكونها) وهو أشهر من نفعها بانه ومعنى (قوله
والدرج) أي السله اه كرى (قوله التي لم تسمر) راجع للسرور وما بعد وقد يقال للدلو وما بعده جميعا
(قوله نخر وجهها) أي الامثلة للذ كور (قوله عن اسمها) أي الباروا لاضافة البيان فكان الاولى ان يسميها
قول المتن (وتدخل الواباب المنصوبة) وما لها الخ لولا دعوى بانه يجعلها أمال نقلت من محلها فليس كالتعريف فلا
تدخل اه عش (قوله في الثلاثة) أي الاحاث والرف والسلم (قوله واجيب الخ) هذا الجواب حاصله
الاعتراض عن المصنف في هذا المصنف بان في كلام المهر زمانه وجهه وان كان غير صحيح في نفسه وليس
بالفرض منه عدم الاعتراض بصحيح كلام المصنف كذا ينبغي ان يرشدني (قوله بانه) أي المصنف فهم
اختصاصه عبارة لانه وبالفهم المصنف ان التقييد أي بالثبوت وحكاية الخلاف لم يلائمه فقط اه
(قوله بما ذكره) أي بالاسفل من عقرى الرمان (قوله على فائدة الخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضي عدم
ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهوم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجهه بل على قوله اه
سم وبصري (قوله لانها تابعا) أي قوله وبحت في النهاية وكذا في النفي الا قوله قال البصري الذي يخرج
وقوله وصندوق الطاحون وهو ما عدا فيما يجرب فوق الجرار اه كرى (قوله والبئر) أي عند صندوق البئر اه
هو ما يجمع فيه الملاءمة (قوله ودراب الدكان) أي اللواحي المنصوبة لولا اه معنى (قوله بقتض) أي
كان يكتب فيه دار أخرى البائع (قوله ثم رده) هو المعتقد اه عش (قوله انه لا يلزم البائع تسليمه)
ومثل ذلك حجج النواظ فلا يلزم تسليمها للمفروغ اه عش (قوله عند البئر) أي المطالبة اه كرى

منها ان من انتمم الشهادة بينهم المعطف بحيث من الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وازال الناس
حتى الجمون مع ظهور ان المعطوف فيها خاص وان المعطوف عليه عام فلا يصح ما قاله امتنع العطف في هذه
الامثلة التي تتألف عليها الحق الثاني ان ابن هشام ذلك الحق لادم صرح بان حتى قد تشترك الواو في عطف
الخاص على العام ومن نفعه عن قوله السويطي مع سعة الملاءمة في العريضة كالتالي ان الغارة التي ادعاهلها وجهه بمحتمل العطف
تتألف من العطف لان شرطه كون المعطوف بعضا او كعض والملاءمة كونه متناهي ذلك ان الصواب محضة
العطف هنا مع كون المعطوف خاصا للمعطوف عليه عاما اه سمح بلفظ (قوله لا يسمى به) ثم لم يعم قوله
السابق وكل بانه ولين يحسب سعة ما قد روي قول المتن (القول) قال في العباب وهل يتغير المستتر ان جهل
كونها أي المذكورات في الباروا احتياج نقلها مدها لثلاث اجزاء وجهان قال الشارح في شرحه وقاس صر في
الاحتجاج المدفونة انه يتغير سم على اه عش (قوله وسكونها) وهو أشهر من نفعها بانه ومعنى (قوله
والدرج) أي السله اه كرى (قوله التي لم تسمر) راجع للسرور وما بعد وقد يقال للدلو وما بعده جميعا
(قوله نخر وجهها) أي الامثلة للذ كور (قوله عن اسمها) أي الباروا لاضافة البيان فكان الاولى ان يسميها
قول المتن (وتدخل الواباب المنصوبة) وما لها الخ لولا دعوى بانه يجعلها أمال نقلت من محلها فليس كالتعريف فلا
تدخل اه عش (قوله في الثلاثة) أي الاحاث والرف والسلم (قوله واجيب الخ) هذا الجواب حاصله
الاعتراض عن المصنف في هذا المصنف بان في كلام المهر زمانه وجهه وان كان غير صحيح في نفسه وليس
بالفرض منه عدم الاعتراض بصحيح كلام المصنف كذا ينبغي ان يرشدني (قوله بانه) أي المصنف فهم
اختصاصه عبارة لانه وبالفهم المصنف ان التقييد أي بالثبوت وحكاية الخلاف لم يلائمه فقط اه
(قوله بما ذكره) أي بالاسفل من عقرى الرمان (قوله على فائدة الخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضي عدم
ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهوم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجهه بل على قوله اه
سم وبصري (قوله لانها تابعا) أي قوله وبحت في النهاية وكذا في النفي الا قوله قال البصري الذي يخرج
وقوله وصندوق الطاحون وهو ما عدا فيما يجرب فوق الجرار اه كرى (قوله والبئر) أي عند صندوق البئر اه
هو ما يجمع فيه الملاءمة (قوله ودراب الدكان) أي اللواحي المنصوبة لولا اه معنى (قوله بقتض) أي
كان يكتب فيه دار أخرى البائع (قوله ثم رده) هو المعتقد اه عش (قوله انه لا يلزم البائع تسليمه)
ومثل ذلك حجج النواظ فلا يلزم تسليمها للمفروغ اه عش (قوله عند البئر) أي المطالبة اه كرى

ومن ثم وجب شرط دخوله لئلا يختلط بما اشتري فحق تنازع علانية له كالمسح وبحث بعضهم في دار مشتملة على ذهبن من مخزنان شرق وغرب
باعتها لهما الشرقي وأولاً أطلق دخل فيه (٤٠٠) الجدار الذي يمتد بين الذهبين والفضة وألا تدخل ذلك الجدار أي وجدوا الغربي

أيضا أو هم ما عملوا جارين
وقبل كل ما بيع منه بطلا
لاستعماله وقسوع جميع ما
أوجب لكله فلم يوافق
الإيجاب والقبول فبقيا
ذكره آخرناظر إذا تفرق
الصقعة لم يوافقا فيه إلا
نظما وصح في الحل بقسطه
فكذا هنا وجبت هذا الذي
يقتضيه لكل منهما فبقيا
هذا ذلك الجدار تفرقا
للمصقعة لم يغير وقوعه
لا حدهما ولا يدخل وترقا
قوس ولولا وجوده بطن
سكة بل هي للصناديق
كان فيها أروما ككتيب
فتكون لقطا في الصناديق
فيما يظهر أنه واقع اليد
عليها أولا ويد المشتري
مبنية على يده (أي يدخل
في بيع الباب تعلقها) ويرثها
لأصلها بما كانا من
نقد لعدم المسححة بما
(وكذا ثياب العبد) يعني
الغن التي عليه حالة البيع
تدخل (في بيعه في الأصح)
للعرف (قلت الأصل
تدخل ثياب العبد) في بيعه
ولو سائر ورثه (ولأنه أعلم)
إذا عرف في ذلك مطردا
لا يدخل سرج الدابة في
بيعها ولا تدخل نعله وحلته
وسائر قطعها من السبي
في النعل بانه كالجزء من ظاهر
دخول نحو أنفسه وأخته
من النقد لانه من جزائه كما
علم مما في الوصف (فرع) «إذا باع شجرة (رطب أو سمرة) أو مع نخول أرض مسرحة أو ثوبا كالمسح (دخول ورثها)»

(قوله ومن ثم وجب شرط دخوله) عبارة العباد ولا المعدن الظاهر ولأما البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله أي الماء
واله بدلت مع معرفته قال في شرحه أي كل من العاقدين بالعرض والعمق سم على ج اه عس عبارة
المسح فرع لا يدخل في بيع البئر ونحوها إذا كان بها ثمر ما ماله البئر لم يحصل له البيع كالثمره المأثورة
وهذا الصريح فإن لم يشترط دخوله في العقد قد لا يختلط به الحادث فلا يصح بيعها وحدها ولا بد من شرط
دخوله لبيع البيع بخلاف ما الصريح ويذكر في بيعها المعدن الباطنة كالذهب والنقصة الظاهرة
كالخيل والنور والأكبر يتفكر الظاهرة كالإصا لم يحصل في أنه لا يصح بيع ما ذكر ولا تدخل هي فيه
الابشرط دخولها اه (قوله وأولاً أطلق) أي ثم باع الذهبين وكذا يقال في قوله لا في أو الذهبين وأولاً أي أو
بايع الذهبين وأطلق ثم باع الشرقي مثلا ونظائر أن بيع الذهبين الأولي والشرقي في الثانية بانيه ليس بقصد
وإنما قصد بهما الأولية لظهور قوله لا في أوهما معا أي في وقت واحد (قوله وأهنا) أي المخرن الشرقي
والذهبين وكان الأولى وأياهما (قوله ما أوجب) ببناء المفعول (قوله لكل) متعلق معنى اسكن من الوقوع
وأوجب (قوله وفيما ذكره آخرنا) وهو قوله أوهما معا (قوله لم يوافقا) أي الإيجاب والقبول (قوله أي
تفرق في الصقعة) (وصح) أي العقد في تفرق الصقعة (بسطه) أي من الثمن (قوله صحت) خبر الموصول
قول المتن (وفي بيع الباب تعلقها) أي المسح كقال السبي وغيره وهل شرط كون الباطنة من الدواب التي تتعل
عاده كالحيل والبغال بخلاف غيرها كالبحر أو لافرق فيه نظروا ظاهر عبارتهم أنه لا فرق سم على ج وماتته
إلى ظاهر عبارتهم هو مقتضى قول الشارع لأصلها معالج اه عس (قوله ويرثها) أي قوله ونازع في
النهاية والمسخن الآتية وتظهر إلى الفرع (قوله ورثها) أي الحقة التي في أنفها وكذا لا يدخل في بيعها
مقروها بل بما هو مسرحة أو عذرا وحققتها نهاية ومعنى (قوله لأصلها معا) أي مع كون استعمالها
انفعلة تعد على الباب لا يرد عدم دخول القرط والخنجر والخرازمع أصلها بالمعد اه عس (قوله لعدم
المسححة) أي يؤخذ من هذا الدليل أنهم ما كان من جواهر نفيس كان الحكم كذلك اه سيدمر (قوله ولو
سائر ورثه) استقر بسم أنه لا يلزم الدائع اتفاقا على أن ياتي للمشتري بسائر واستقر بعس في لزوم الإبقاء
باحقة على المشتري (قوله نعله) أي مدهاه اه معنى (قوله وحلته) أي القرط الذي في أذنه اه نهاية (قوله
ونازع السبي الخ) ضعف اه عس (قوله بانه كالنخل) أي فيكون من محل الخلاف اه رشدي (قوله
من النقد) عبارة سم على منجز لو كان للرتبة من ذهب فهل تدخل في البيع وهل يصح إذا كان الثمن
ذهبا فيه نظروا لا يبعد الصفة والنخل وان كان الثمن ذهبا كمال إليه مرونهم ولا نهال بقصد البشارة بوجهه فسمى
منهضة لأنه معوضه من منظور الباطل وبما تنقصه من مرونهم بهذا فرق عدم الصفة في بيع دار تصفع
أوبها بالذهب إذا كان الثمن ذهبا وبما وضع الصفة ناله لا يطعم في أخذ الحسن والنقص فيها ولا بإسقاط
ذلك وجه مختلف صفات الباب انتهت اه عس (قوله رطبة) سبذ من يجترها بوقه أما الجافة ثم هو إلى
قول المتن وورقها في النهاية والمسخن (قوله أو ثوبا) كان باع الأرض وأطلق اه عس (قوله كالمسح) أي في
أول الباب وقول المتن (دخول ورثها) أي أن لم يشترط قطعها أي الشجرة بانه في معنى وسبذ عليه الشارع
في شرح أو القطع (قوله وجازت العادة) وإن خربت بذلك الامتناع من أرض البائع كان لمصاحب الأرض

(قوله ومن ثم وجب شرط دخوله) عبارة العباد ولا المعدن الظاهر ولأما البئر المقارن للعقد حتى يشترط
دخوله أي الماء والمعدن مع معرفته قال في شرحه أي كل من العاقدين بالعرض والعمق اه (قوله وفي
بيع الباب تعلقها) أي المسح كقال السبي وغيره وهل شرط كون الباطنة من الدواب التي تتعل عادة
كالحيل والبغال والخير بخلاف غيرها كالبحر أو لافرق فيه نظروا ظاهر عبارتهم أنه لا فرق (قوله المصنف
لا تدخل ثياب العبد) إذا قلنا لا تدخل ثياب العبد حتى سائر ورثه فهل يلزم الباطن اتفاقا سائر عورته إلى

تسليمه

(وروقها) ولو يابسين على ما اقتضاه الملاقى الرافعي لكن قضية كلام الكفاية ان الورق كالخضن وهو متجه بحاجه اعتداده بطل ما يش كل منها
 بخلاف العروق وادعية نحو مطلع ويا سباعا العرجون تعالها ثم ايتا وكشي بحث (٤٥١) في الشمار يختم الباطع قال لان العادة

تكاليفه قطع ما وصل الى ارضه اعش قول المتن (وروقها) أى اذا كان طيلوا لا فرق في دخول الورق بين
 أن يكون من قرصا دوسر وحنا ووتأبيض بونيه وغيرهاتها به ومعنى وعش (قوله وهو متجه) وقفا لانهما به
 والمغنى (قوله وأدعية نحو مطلع) عطفي قول المشرع وقفا لمعياره النهاية والمغنى والوضع شرحه
 ويدخل أيضا الكلام وهو بفسكس الكاف وأدعية الطالع وغيره ولو كان غيرهما براه (قوله وقفا سباعا
 العرجون) معتداه عش (قوله تعالها) أى الادعية (قوله وحشنا) عطفي على الزركشى (قوله فيما
 يظهر) اعتدال النهاية والمغنى (قوله ان قال الخ) يعنى البلقين اه نهاية (قوله ان قطعها) أى الشمار يخ
 (قوله بخلاف العرجون) قضية مخالفة شخه اه سم واعتدال المغنى والنهاية ساقاله الشيخ كاسر (قوله في أن
 ذلك) أى ما ذكر من العرجون والشمار يخ في بحث ذلك (قوله في المساقاة) الاولى تقدمه على في أن ذلك
 (قوله للعامل) أى مع المالك (والسالك) أى خاصته به بنسبة ما يأتى من سم قوله والى السالك لفظا أو
 أصطفت في أصله بدون فليأجبع وليأتمل اه سيدعمر (قوله ما ينسأ الخ) فاعل ياتى (قوله فينبقى أن
 ما مرحو الخ) سبب أن الشمار يخ بينهما فليأحفظ ذلك مع ما ذكره اه سم أى هذان الاختصاص
 المشترى بهما (قوله الأبيض) قوله وورق النهاية والمغنى قال عش في إضافة الورق الى التوت صريح بان
 التوت اسم الشجر وفي تقديده بالأبيض تنبيه على أن التوت شامل للأجر لكن في المختار التوت الفرداد
 وقسم الفرداد بأنه التوت الأجر اه (قوله الأبيض) لم يظهر وجه التقديده فان الأجر يقصد ورقة لونه
 اللوديا يسايل هو الغالب في بلادنا (قوله في الريع) متعلق بالمبيعة (قوله وقد خرج) أى زرا الورق
 * فرع * اشترى شجرة قرصا دوسر والورق عليها فورقت في يده ثم فسخ كان الورق كذا الجلبه هو فدرسه
 ثم اجاب بخلافه فاسئلته بها وجها من سم على المنهج اقول وجه الاول يظهر كالصوف واللين الحاديين في يد
 المشتري اه عش (قوله الشجرة) أى شجرة التوت (قوله كان تابعها) أى الورق (قوله ومن ثم) أى من
 اجل أنه حيث كان الشجرة في تركها الاشراف في قوله ويؤيد ذلك (قوله في ورقها لحناء ونحوه) واعتدال المغنى
 والنهاية وقفا لانتفاء المدونة فله سم من الروض دخول الادوار قطعقا وانها لا فرق في سم ان يكون من
 قرصا دوسر وحنا ووتأبيض وبسلة وان يكون من غير ذلك (قوله به بعلم) أى بالتعامل المذكور
 (قوله ولا يدخل الخ) والظاهر انه يحاط بالتعامل المار فكان الاوق الاذنان يقولون بالآخرة كالبية
 لا يدخل روقه (قوله وغيره) أى بقول شاعر امرى (قوله انه) أى الفرداد (قوله عنه به) أى عن الفرداد
 بالتوت (قوله انه) أى التوت (قوله لاوافق) أى قول النسبى (شأن ذلك) اما عدم ما اقتضاها فله
 الحر يرى فظاهر لانه حقا وما مترادفين وما نقله الحر يرى بعد المباشرة وما عدم ما اقتضاها فله غير الحر يرى
 فلان ما نقله الغير بعيدان الفرداد: ص من التوت (قوله الا أن يشئ الخ) استثناء من عدم صحة قول النسبى
 انه هو من قوله لاوافق شأن ذلك تتأمل (قوله انه) أى التوت (مشتبك) أى بين الثلاثة (قوله بما لاوافق
 هذا) أى الاشتراك (قوله مشترك بين الثلاثة) محل تأمل الا يلزم من تفسير لفظ فقط مشترك أن يكون
 أن ياتى المشتري: سائر به ونظر ويدل على عدم المزج وارجو ع معبر سائر العود كاتر ترى باب
 العارية اه (قول المصنف ووروقها) * فرع * اشترى شجرة قرصا دوسر والورق عليها فورقت في يده ثم
 ردها بسبب انه الورق ونسجها (قوله وأدعية) عطفي على ما يدخل * فرع * في الروض وشرحه
 ويدخل الكلام ولو كان غيرهما براه اه وهو يشيد النحول أيضا لا يورق فالتوت لشرط الثمن للباطع
 (قوله بخلاف العرجون) قضية مخالفة شخه فى العرجون (قوله فينبقى أن تعاصروا فيه) باله للعامل
 يدخل هنا) سبب أن الشمار يخ بينهما فليأحفظ ذلك مع ما ذكره (قوله في ورقها لحناء ونحوه) عدم النحول

* (تنبيه) * نقل الحر يرى عن أهل اللغات التوت اسم للشجر والفرداد اسم للورق وغيره من الجمهور ان الفرداد التوت الاخر قول
 النسبى انه التوت وعبر عنه لانه أشهر لاوافق شأن ذلك الا أن ثبت أنه مشترك ثم ايتا القاموس مرصحا بما لو انق هذا لقال التوت
 الفرداد وقال في الفرداد التوت أوجه آخر اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة (وأصلها الإلباس)

المفسر منبر كابين جميع تلك المعاني بل الظاهر أن مقصود من قوله التوت الفرصاد أي باعتبار أحد معانيه
اللاتية والنهر بفتح الهمزة سبأ في التعريف اللفظية سائر ما في فحصوله أن التوت اسم الشجر والفرصاد
السمكة أو يطلق الخمر أو لا جره اه سبدر (قوله منها) أي الأغصان (قوله وعوده للثلاث) اعتمد
مر اه سم أي حيث قال في النهاية نعم ان رجوع الاستثناء للثلاثة وهو الاصح لم يدخلها الياس مطلقا
اه أي لأن من العروق والأغصان ولا الورق عش ووافق للمعنى الشارح في اختصاص الاستثناء بالأغصان
وفي دخول الياس من العروق دون الأشجار (قوله بتخفيف الهم) أي مع كسر الخاء اه (قوله وذلك
لاعتياد) إلى المنزل في النهاية وكذا في المعنى الأقوله وقيل صفاص وقوله وكلام الروضة مشير لذلك (قوله
ورج ابن الاستاذ) معتمد عش ووشدي (قوله انمنه) أي الخلاف (قوله فهو كالشجرة) أي
فلا يدخل الظاهر منه في البيع اه عش وقال السبدر وعليه فهل يشترط شرط القطع لانه يتزايد فمكان
كالجزء أولا كالشجرة الظاهر الاول اه (قوله بذلك) أي لما رجعت الاستاذ وألترجع قول القاضي (قوله
وبسبب الشرط) أي قوله كذا أتق في النهاية (قوله في الاول) أي في شرط القلع (قوله للمشتري) أي
فأخذها وان ترتب على أخذها هدمها عليها البائع لانه كانه يرضى بذلك ولا يتعبر من المشتري لانه لا يكتنه
أخذ ذلك الا بهدم ما فوقه اه عش (قوله بابقه البائع) وتقطع الشجرة من وجه الارض نهاية ومعنى أي على ما
حزن به العادة في مثلها فالأراد المشتري حفره من الارض ليتوصل به إلى زائد ما يقطع به يمكن عش (قوله
وعو ورقها الخ) أي كلوعة تحوط (قوله وهدا أغصانها) أي غير الياسين في الرطبة اه سم أي عند
الجال الرمي خلافا للشارح (قوله أحدهذين) أي القلع والقطع (قوله فامتنع) أي فأنزله الا حو من حزن
الامتناع اه عش (قوله شجر البائع) ليس بقيد (قوله وعدمه) صادق في اطلاق وشرط البقاء فليراجع
اه رشدي (قوله ان علم) أي ويظهر ذلك بالقرينة اه عش (قوله بعضهم) قال سم هذا البعض
هو شخشا الشهاب الرمي وبصرح بما أتق به قول الشيخين ثم رد قولهما راجعا تحت (قوله وفيه نظر
ظاهر الخ) رده النهاية بما صوته نظير بعضهم فبيان التلف من فعله إلى أحوالي الشرح غير صحيح شأنه من
عدم استحضاره المنقول فقد صرح بما أتق في قوله والتلف من التلف من فعله إلى أحوالي الشرح غير صحيح شأنه من
وان شرب شجرة في ملكه وعلم أنها سقطت على غافل ولم يعله ضمن ولا فلا يضمنه اذ لا تقصير منها اه قال عش
قوله من عدم استحضاره المنقول لكن هذا المنقول مشكك في نفسه فان الضمان لا تلف بضطاب الوضع

الذي في الروض والاوراق أي ودخل الاوراق ولومن فرصاد وسدر وحناه اه ومثل ذلك ورق النيلة مر
وصاحبه دخول الاوراق مطلقا وان لم يكن للشجرة ثم غيرها كورق النيلة وبذلك أتق شخشا الشهاب الرمي
ويؤيده ما يأتي في الخلاف وهل الكلام في غير الجزة الظاهرة مما يحتمل مرارا لا يحتمل لأن الجزة المذكورة
انما أتق للبائع اذ دخلت الاصول في البيع تبع البيع الارض اما اذا بيعت هذه الامور واستقلالها في البيع
بنال حوزها الظاهرة أيضا ويحتمل نعم ويدل عليه ما سأل في انفا من القاضي أن الخلاف الذي يترك ساقه
وتؤخذ أغصانه لا تدخل أغصانه في بيعه ويؤيده أن الجزة اذ لم تدخل مع بيع الارض فكذا مع بيع أصلها
وحده ثم أوردته على مر فتوق وجوز حمل الجزة الظاهرة على بعض الظاهرة (قوله وعوده للثلاث) اعتمد
اه مر (قوله في بعضها أغصانها الياس) أي أيضا وسكت ضمن ورفها مطلقا اه (قوله وأغصانها) أي غير
الياسين في الرطبة (قوله ان علم سقوطه) لا يقال من لازم البيع بشرط القطع الرضا بما يتولم منس في الاتلاف
لا ياتى مع ان القطع يستلزم الاتلاف (قوله أتق به بعضهم) هذا البعض هو شخشا الشهاب الرمي وبصرح بما
أتق به قول الشيخين في باب ضمان الاتلاف البهائم والقطا للروضة ما صوته انه لو كان يقطع شجرة في ملكه
فسقطت على رجل أحد النظاره فأنكسرت فان عرف القطع أنهم اذا سقطت نصيب الناطر ولم يعرف
الناظر ذلك ولا أعلمه القاطع ضمن القاطع سواء دخل ملكه بانه أو بخلافه فان عرفه الناطر ذلك وأعرفاه
جميعا أو جهلا فلا ضمان اه وبه يسقط النظر المذكور ويظهر ان منشأ الغفلة عن المنقول وعدم

منها وعوده للثلاث لا يفي
أوهه المتعبر من اذ ذلك
لاعتياد الناس قطعه فكان
كالشجرة أما الحافة تبعها
غصنها الياس وفي الخلاف
بتخفيف الهم وهو البان
وقيل المصنف خلاف
منشور ورج ابن الاستاذ
قول القاضي ان منتهى
يقطع من أصله فتدخل
أغصانه ونوعا يترك ساقه
ويؤخذ ضمنه فهو كالشجرة
وكلام الروضة مشير لذلك
(وبصريحها) رطبة وبأية
(بشرط القلع أو القطع)
وتتبع الشرط فعر ورفها
في الاول للمشتري وفي الثاني
بأنه البائع ونحو ورفها
وأغصانها يدخل مع شرط
أحد هذين وعدمه ولو
أبقاها مد مع شرط أحد
ذيل لم تلزم الاجرة لان
طالبه الابع بالشرط
فامتنع ولو سقط ما طعمه أو
قلعه على شجر البائع فاتفق
ضمنه ان علم سقوطه عليه
والا فلا كذا أتق به بعضهم
وفيه نظر لمظاهر التلف
من فعله فليضمنه

مطلقا والعلم بعدمه انما يثبت في الاثم وعدمه ولو اراد مشروطا. ذلك استبحار الغرض ليس بمقتضى فلهذا قال في مجواب ما ان الذي استقر رأيه عليه المتع بخلاف غاصبا سائر محل غرسه ليس فيه فلهذا انما جعل غرسه في البائع فلا يكتفى فيه من الاجارة قبل احدثه بل يكتفى به انما يصح سرائره انما يقال فلتلزم ان يكون شغلها بالشجرة كشغل النجار بامتعة المشتري (١٥٣) فلت تدبر فربان تلك ذاتي التفرغ

منها فلا تعدوا ثلا بغير

هذه لان القصد استبحار

اشراره عليها اذ اتممتها

(وبشرط الايقان ان كانت

رطبة كما يفهم قوله الا في

ولو كانت باسفل الى آخره

والا بطل البيع بشرط

ايقانها ما لم يكن غرض

صحيح في رضاءها نحو وضع

جذع عليها كما يفهم الاخرى

(والاطلاق يقتضي الايقان

في الرطبة كما يفهم ذلك

اضلاله العرفيون كانت

تقتضيها هي علمه فيها

تقر منها ولو شجرة أخرى

يناهي بدخوله كما في لكن

لو اراد بل المتبع هل تزال

التابع كما هو شأن التابع

اولا لانه لو سوده صار

مستقلا في بعضهم الاول

وبعضهم الثاني واصله

الآخر بل انه يغتفر في الدوام

في مثل ذلك ما لا يقتضي

الابتداء لان البائع قصر

بعدهم شرط القطع نظير

ما في هذا كله ان استحق

البائع الايقان والا كان

غصب أرضا وغرسها

بعدها وطلق فبطل

البيع وقيل يصح ويغير

مشتريه بها وهو الاوجه

واختلاف جمع متأثرين

في اولاد الشجرة والموجوده

والحادثة بعد البيع هل

ولا فرق فيه بين العالم وغيره اهـ وايضا ما هنا في غير ذلك المتلصصا فلهذا من الشك في ملكه (قوله مطلقا) أي علم أولا عش (قوله بخلاف غاصبا) أي غاص أرض غرس فيه فاستبحر اثم استبحر محل غرسه فان استبحره صحيح (قوله هنا) أي في مسألة الغصب (يدالك) أي الشجرة اهـ سم فبين ان قبضه من الاجارة (قوله فلا تعدوا ثلا) قد يقال في محاولة انما تعارض القبض وأقول قد يشكل على هذا الذي قاله الفقهاء من المتبع وعلى هذا الفرق الذي ابداه الشارح ما قالوه من أن من اراد شراؤه ولم يعلم ببطلان بيعه فلهذا فطر بقوله أن يشترى الزرع بشرط القطع ثم يستأجر الأرض فليأتمل ثم يجمع ثم يوافق على اشكال كلام الفقهاء في نفسه وبخلافه ما قالوه واستبعد الفرق المذكور اهـ سم عبارة السدع بعد كلام نصها والغلب الى جوابه أي الباقين القائل بالبيع أهمل اهـ (قوله لان القصد الخ) قد يقال ان هذا القصد لا ينافي امكان التفرغ من شجرة (قوله ان كانت رطبة) الى قولنا المن والاصح في النهاية الا قوله بناء على فتوى كما يأتي وقوله انه يغتفر الى هذا كما يفهمه واذا دخلت الى قولنا (قوله كما يفهمه) فبشيء اهـ سم عبارة شريفة قد ينزع في فهمه ما ذكر لان ما ياتي مقروضا عند الاطلاق ولم يقع القطع فيه لا يثبت بطلان عند شرط الايقان اهـ (قوله ونحو وضع الخ) الاول كقولنا بالكاف كل ما في الغرض (قوله لان الاطلاق) أي بان لم بشرط قلنا ولا قطعوا ولا يقاء اهـ معنى (قوله ذلك) أي قوله الا في الخ (قوله وفيما تفرغ منها) عطف على قوله في الرطبة (قوله كائنا) أي في قوله والذي يصح النحول الخ اهـ كرمي (قوله ولعله الاقرب) أي الثاني (قوله ما ياتي) أي في قوله ورد بان البائع الخ (قوله هذا كله) أي اقتضاء الاطلاق الايقان في الرطبة ما تفرغ منها ولو شجرة أخرى اهـ وزيل المتنوع (قوله ثبانه) أي الفراسد (قوله واطلاق) أي بخلاف ما لو شرط الايقان فالظاهر بطلان البيع لا شفعه على شرط فاصد صرح به اهـ عش عبارة شريفة بدعي قوله وأطلق خرج به ماذا شرط الايقان وما ظهر انه يبيح البيع فلو لا واحد الشرط القاسم وبشرط القطع وأول قطع وظاهره انه يصح قول واحد انظر اجمع اهـ (قوله الموجد) أي وقت البيع (قوله اني بالارض) ظاهره وان وصلت العروق الى الأرض الغرس وزنه ثبت ولو هو كذلك لكن اصحاب الارض حدثت تكليف مالك الشجرة ازالة ما وصل الى ملكه فان رضى ببقائه فلا حرج فوعا به اهـ عش (قوله استحق ابقائه الخ) هل هذا غير قوله السابق وفيما تفرغ منها فان لم يكن لحكمه ما لجمع بينهما لجوابه ان ذلك محال على هذا اهـ سم وفي عش ما مضى من ما اذا قطعها بقى جدورها هل يجب عليه قطع الجدور أو ابقاءها كما كان يبق الشجرة أو يفصل بين أن تكون الجدور وتصح فبها كلو حش الشجرة فلا تم احتشاد لا في بدعها ولا في ثغورها وتسنر رطبة ويرجى نبات شجرة منها فلا يجب ويستحق ابقائه فيه نظير ولو قطعها أو في جدورها فثبتت شجرة أخرى هل يستحق ابقائه بعد ذلك فصرر سم على منبج اقول قوله او يفصل الخ اقرب اهـ عش واقول قوله نعم الخ هو داخل في قول الشارح كائنا سواء ان ثبتت جذعها او غيرها (قوله كالاصل) لا سلم على الاطلاع عليه (قوله بخلاف غاصبا) أي انه يجوز وقوله هنا أي في مسألة الغصب المذكورة وقوله بعد المالك أي الشجر (قوله فلا تعدوا ثلا) قد يقال في محاولة انما تعارض القبض وأقول قد يشكل على هذا الذي قاله الفقهاء من المتبع وعلى هذا الفرق الذي ابداه الشارح ما قالوه من أن من اراد شراؤه ولم يعلم ببطلان بيعه فلهذا فطر بقوله أن يشترى الزرع بشرط القطع ثم يستأجر الأرض فليأتمل ثم يجمع ثم يوافق على اشكال كلام الفقهاء في نفسه وبخلافه ما قالوه المذكور فاستبعد الفرق المذكور (قوله كما يفهمه) فبشيء (قوله استحق ابقائه الخ) هل هذا غير قوله السابق وفيما تفرغ منها الخ فان لم يكن لحكمه

تدخل في بيعها والذي يصح النحول لحديث علم انما منها سواء ثبتت من جذعها أو غير ذلك التي بالارض لا تم احتشاد كاعتصام بخلاف الاصل بها مع مخالفة متبنيها لانه اجنبي عنها واذا دخلت استحق ابقائه كالاصل كل جملة البسقي من احتمال ان قال ان في الرطبة ما تفرغ منها استحقاقه كشجره ولو لا خلاف في وجوب ابقائه وتوقفه على الاذن أي من حيث الجزم بالحكم كما هو ظاهر

منهج في اثباته كلام بل قال شطناير لاذاعتوا وتقلعت ولم يعرض واراد اعادة كما كانت فله ذلك اه اقول
قوله اذا خلعت اوى ولو بفعل المشتري حيث كان لغرض كفايه من قوله ولم يعرض وقوله لم يعرض اى
و يرجع في ذلك اليه اه عش اقول فديقال ان قول سم ولم يعرض ليس بقيد (قوله قال) اى الاذرى
اه نهية (قوله وقيل) وم هذا) اى ابقاءه اه عش (قوله ورد بان البائع الخ) معناه اه عش (قوله
فيما اذا استحق) الى القول المتن وثمرة الخلف في النهاية الاقوله لكن بآخرة المثل الى واثمهم (قوله فيما اذا استحق
الخ) اى بشرطه او بالاطلاق والشجرة طرية فيما قول المتن (انه لا يدخل المفسر) ويجرى الخلاف
فما لو باع أرضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مفسرها أولا وفيما اذا باع أرضا فباستمدون هل يبقى
له مكان الدفن أولا نهية ومعنى قال عش قوله ويجرى الخلاف الخ والاصح منه انه لا يبقى للمفسر ولا مكان
الميت لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت الشجرة أو حتى من أجزاء الميت غير عصب الذنب ثم ان كان المشتري
عائدا بالميت فلا شجرة ولا فلاح له ولا فلاح له الخ (قوله لان سمها الخ) يعنى سمى الشجرة ومعها قولنا ان
لكن يستحق الخ) فيجب على مالكها أو مستحق منفعة باجازه أو وصية تمكنه بطلان ملكه أو شغل القلع
لمالكها أو اراد قاعها بحجزه ذلك نهية ومعنى قال عش قوله تمكنه أى من الانتفاع به على العادة بالاشجار
وليس له الرقود تحتها ما ليس من الضرر بالبائع وقوله يجوز الخ اى يغير وضامك الشجرة فاما مع فصع
جواز لانه لا يدخل المفسر صحيح وهو تفرغ ملكه اه اقول والجواز بالرضا هو الظاهر (قوله وما تقتسد
البعض وقها) عبارة الغنى قال الاستوى لعلنا ان يقول هل ان خلاف فيما باستمدت الشجرة من الارض
دون ما يتعد اليه أعصابها ثم الخلاف في الجميع فان كل الشاى فلزم ان يتعد العشب ترى كل وقت ملك
لم يكن اه والا وجهه قاله غيره وهو ما باستمد أصل الشجرة قاصدة والموضع الذى ينتشر فيه ورد الشجر
حرم للمفسر حتى لا يجوز للبائع ان يغير الى ما يتعد اليه ما يضرها اه (قوله فمتنع عليه الخ) اى البائع وكذا
متنع عليه المفسر في ظاهر الارض بما يتعد اليه ضرر للشجرة لكن لو امتد العروق الى موضع كان البائع
فمنهنا وزرع قبل بيع الشجرة واحتج الى ازالة أحد هذه الدفغ ضررا لا يحرفه هل يكاف البائع ازالة
ما يكلفه ضرر والمشتري أو يكاف المشتري قطع ما مدين العر ولسلامة ملك البائع وكون استحقاقه
ذلك سابقا على ملك المشتري فيه نظر والاقرب الاول لان البائع حيث لم يشترط القطع راض بما يتولى من
الضرر اه عش (قوله ولا يضر تجد الخ) جواب سؤال المشاغل في شمول المفسر لما يتعد اليه العر وقا قول
المتن (ما بقيت الشجرة) وهل المشتري وصل غصن تلك الشجرة من غير جنسها يظهر ان ذلك وفاقا لم
قوله كبر الشجرة وعرض البائع فله امره بقطعه ينفق أن يقال وفاقا لم ان حصل منه ما لا يحصل
عادم من مثل ثلثا الشجرة أمره بقطعها ولا فلا انتهى سم على منهج * (فرع) * أجواب البائع الأرض لغير
مالك الشجرة فالقياس هو الاجابة ويثبت الخيار للمستأجر ان جعل استحقاق منفعة المفسر لغير البائع
اه عش (قوله حجة) فاذا انتقلت او قلها كان له ان يعيدها دامت حجة اذ لا ينهاى شطناير اذى
اه عش وقد مر عن سم ما وافقه (قوله هذا) اى استحقاق المنفعة لغيره عن سم في المتن ولكن يستحق
الجميع بينهم ما وجوب ان ذلك محال على هذا (قول المصنف والاصح انه لا يدخل المفسر) ويجرى الخلاف
فما لو باع أرضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مفسرها أولا وفيما اذا باع أرضا فباستمدون هل يبقى
له مكان الدفن أولا شرح مر (قول المصنف لكن يستحق منفعة) قال في شرح الارشاد وقد ثبتا طلاقهم
انه لا فرق بين ان يكون المفسر مملوكا للبائع أو مستحق منفعة به أو وصية وهو ظاهر ان جعل
المشتري أمّا اذا علم فلا يستحق في صورته ولا باجازه الا بقاء شجرة المدة الا باجازه على ما بحث في المطالب ومراه الا بـ
رجوع البائع عليه باجازه المابق كاسر حبه الزر كشي وان أوهم كلامه ان هذا غير كلام المصنف وفيما
ذكر من وجوب الاجرة نظر مر وقيل ما قل من ان الموصى بمنفعة ابدا كالمملوك لمنفعة تورت
عن ان الموصى والمنفعة مقدمه معينة كذلك تلك المدة فيجب ابقاءه فيها من غير اجرة تلك المدة للعدة

ثم قال وشجر السماء يخلط
حق علا الارض ويفسدها
وقلزم وهذا بعد اه ورد
بان البائع يتركه شرط
القطع مقصر (والاصح)
فيما اذا استحق ابقاءها (انه
لا يدخل في بيعها المفسر
بكسر الواو اى على غيرها
لان اسمها لا يتناولها) لكن
يستحق منفعة) بلا حوض
وهو لمسامتها من الارض
وما يتعد اليه وهو فيها يتنع
عليه ان يغير في هذا
ما يضر بها ولا يضر بتجدد
استحقاق المشتري لم يكن
له حصة البيع لانه مفسر
عن أصل استحقاقه والمحتج
انما هو بتجدد استحقاقه منه
فان دفع المالحم هنا من
الاشكال ولم يتج جواب
الزر كشي الذى قيل فيه انه
ساقط (ما بقيت الشجرة)
حجة هذا ان استحقاق البائع
الابقاء والاجاه

ماسر وبحث ابن الرفعة وغیره فی بیع نباتی فی أرض مستأجرة معاً وموحدی بنفعها له أو موقوفاً ما أنه يستحق الإقامة المدة لكن باحو
 المثل لیساق المدنی الاولان علی الاخر من لان المنفعة فیه مال یبذل البائع فیهائیا (٤٥٥) وأنهم قوله ما یبذل أنہ لو قلتم یجوز له

غرس بذلها فاعطاهان
 بقیت ولا یدخل الغرس فی
 شجرة یاسة قطع البطلان
 البیع بشرط ابقائها کلهم
 فلا یستحق ابقاها وهاون ثم
 قال (ولو كانت) الشجرة
 المیعة (یاسة) ولم یدخل
 لکونهم غیر مدع متعلا (لزم)
 المشتري (القطع) العرف
 (وفرة الغنل) مثلاً ذکر
 لاهو ردالنص (البیع)
 بعد وجوهه وکایس غیره
 علی ما یافی فی أبوابه مفصلاً
 (ان شرطت) کلها أو بعضها
 المبرن کل بیع (البائع أو
 المشتري یجب له) تأمر أم لا
 וכذا لشرط الظاهر
 للمشتري وغیره وقد انعقد
 البائع وفاء بالشرط وانما
 یطل البیع بشرط استثناء
 البائع اجل أو منعه شهر
 لنفسه لان اجل لا یفرد
 بالبیع والطلع یفسده
 ولان عدم المنفعة یؤدی
 لخلو البیع عنها وهو محال
 (والا) بشرط شیء فان
 لم یأمر منها شیء فمیس
 (المشتري) بان تأمر بغيره
 (والا) بان تأمر بغيره وان
 قل ولو فی غیر وقته کالتضاء
 اطلاقهم خلاف الماورودی
 وان تبعه ابن الرفعة
 (فللبائع) جمیعها المتأمر
 وبغيره حتی الطلع الحادث
 بعد خلافاً لابن أبي هريرة
 وذلك لحديث الشخبین من

منفعت مال اه رشدي وقال ع ش الاصح ومقابل اه (قوله ماسر) أي قوله هذا کلما استحق
 الخ اه سم (قوله نبات الخ) أي أو شجر نباته وسم (قوله معاً) أي البائع بان کل البائع مستأجر لها
 سیدعرو ع وش وكذا ضمیر له وعلیه الا تبین (قوله بقية المدة) مفهومة أنه لو استأجره لمدة فیه
 لا یستحق ابقاها وعلیه فینقی أن یأمر فیهما بالماسر من التحیز بین القطع الخ اه ع ش أي وغیر ما ل الارش
 أو التبیة بالاجرة والتأکل بالقیمة (قوله) لکن باحو المثل الخ) الاوجه أنه لا یجوز فی الاول أيضاً سم ونهاية
 (تأمر غرس بذلها الخ) خرج به ما لو صدقنا عن تأمر فیه زلة ذلك شجر حتى عودها الى ما كانت علیه كما
 یؤخذ مما تقدم عن سم علی منہج ع ش عبارة الکردی قوله غرس بذلها أي غرس غیرها بذلها
 أمایه فیهو زغر هسان كانت منفعتهما بعد الغرس اه (قوله متفلاً) أي تخلف غرس الشجرة
 المقلوعة (ان بقیت) أي وكانت تعطل للثبات اه بصری (قوله لبطلان البیع الخ) لا تلازم بین بطلان
 البیع و بین الاستحقاق وعدمه فلو قال لهدم استحقاقها لابقاها لکن واضحاً اه رشیدی (قوله کایس)
 أي فی شرح وبشرط الا بقاء (قوله الشجرة المیعة) أي ع الاطلاع مفق ونهاية (قوله ولم یدخل) یأمر
 اه سم یعنی أن الکلام هنا فی بیع الشجرة وحده لا فی بیعها مع البیع نحو الارض حتی ینصرف دخول
 الماسة فیضع فیه فکأن ینفی أن یؤمل یکن غرض من بیعها کونها متعوداً عامة (قوله و ذکر)
 أي ونصر الخ لذكر (قوله ورد النص) یعنی حدیث الشخبین الا فی الحق التخل اثر الخیار اه
 نهاية (قوله فی أبوابه) أي الغیر (قوله نأمر تأمر أم لا) ولو بشرط غیر تأمر أو فرة للمشتري کل تأکید ای کماله المتولی
 نهاية ومعنی قال ع ش قوله غیر المبررة أي الشجرة التي لم یأمر منها شیء أصلاً لما تأمر بغيره دون بعضه لم یکن
 تأکیداً لولم یعرض لها كانت کلها للبائع اه (قوله وغیره) أي بشرط غیر الظاهر (قوله وقد انعقد)
 فان لم ینقصد لم یصح شرطه للبائع وینفی بطلان البیع بهذا الشرط سم علی ع أقول ولعل وجها لبطلان
 أنهم قبل انعقادها کالعدمه اه ع ش (قوله للبائع) متعلق بشرط المقدر بالعطف (قوله وانما یطل الخ)
 جواب سؤاله ونشره قوله وغیره وقد انعقد للبائع (قوله وفاء بالشرط) تعلیل لعین والشرح معاً (قوله فلو
 المبیع الخ) لتأمر فان المخلو لم یکن یؤدی فی تخلو المانع من صحة البیع بطل بیع المال المستأجرة
 ولیس كذلك اه سدعیر عبارة ع ش قوله وهو محال وقد یقال لبطل خلاصتها مطلقاً لا فی مدة کلها سم
 علی ع فیه أنه یأمر خلاصتها مدة تأمر بانفسار اذا كانت المنفعة مستحقة فیه البائع کبیع المار أو حرز ولو استثنی
 البائع لنفسه منفعته المار المیعة مدته یجوز ان قلت اه (قوله وان کان طلع ذکر) والا ولی أن ذکره بعد قوله
 الا فی بان تأمر بعضها کلها عن النهایة (قوله بان تأمر) الى المن فی النهایة (قوله وان قل) ولو وجد التأمر
 بین الیجاب والقبول کالستقر به سم قال ع ش بل لو ع ش أو القبول لحصوله قبل انتقاله عن ملكه أي البائع
 اه (قوله ولو فی غیر وقته) ظاهره ولو یفعل فاعل (فرع) قال فی الاعیاب وصدق البائع أي فی البیع وقعه
 بعد التأمر أي حتى یتكون الثمرة سم علی ع وش ما لو اختلفا فاعل كانت الثمرة موجودة قبل العقد أو
 حدثت بعده فاصدق البائع علی الاصم عند الشلوح مدر کلاً کفره فی باب اختلاف المتباين بعد قوله أوصفته
 خلافاً لجم اه ع ش (قوله جمیعها) الى المن فی النهایة الا قوله حتی الطلع الحادث بعد خلافاً لابن أبي هريرة

التي ذکرها هو ای ارب المنفعة عنه وقد یفرق بانه فی بعضه الوصیة یقسمها والمال ثم فی الغرس أحوه فلم
 یستحق شيئاً بخلافه فی العبارة اه (قوله ماسر) أي فی قوله والا کان خصه الخ (قوله مناه فی أرض) أي
 أو خیر (قوله لکن باحو المثل الخ) الاوجه أنه لا یجوز فی الاول أيضاً (قوله ولم یدخل) یأمر
 وقد انعقد للبائع فان لم ینقصد لم یصح شرطه للبائع وینفی بطلان البیع بهذا الشرط (قوله وهو محال)
 کذا شرح مدر وقد یقال لبطل خلاصتها مطلقاً لا فی مدة کلها (قوله ولو فی غیر وقته) ظاهره یفعل

باعت خلافاً قد اذن فیرحم البائع الآن یستقرطها المتاع أي المشتري یدل بنظره علی ان المار فالبائع الا فی بشرطها المشتري ومفهومة علی
 ان غیر المار للمشتري الآن بشرطها البائع وكونها واحد من ذکر صادق بان شرطه له أو یستک عن ذلك کما علم تأخر

وافترقا بالتأثير وصدمته لانه في حالة الظاهر وكالاتها داخل قطن لا يتكرر راحته وقد يبرح بعد تشقق جوده على المعنى خلافا للذري ومن تبعه لانه المقصود بالبيع خلاف الفترة الموجودة فال المقصود بالتأثير انما هو شعيرتها المتماز جميع الاعوام ومن ثم كان ما ذكره تأخذه البائع لانه حينئذ كثيرة (٥٦٦) والحق غير المتأثر به لعسافر اذ لم يمسك لان الظاهر ان ذوى من ثم تبع باطن

الصورة طاهره الى الابد
والناثير لغته وضع طلع
الذ كرفي طاع الانبي النجى
عمرتها اجود واصحلا
تشقق الطلع ولو بنفسه
وان كان طلع ذكر كان فاده
قبيره بناو خلافا لما هو
عبارة اصله والذ الانكفاء
بناثيره ابعض والباقي
يشقق بنفسه وينشرب
الذ كور اليه وقد لا يور
شي وينشقق السكل وسكبه
كافرا واعتبارا بظهور
المقصود وما يصرح غره بلا
فور) بفخ الثرت ايزهر
باي لون كان ركتين وتنب
ان يور ثمره اى طهر
فالبائع والذ المشرى
الحاقه البرزه ينشقق
الطلع ولظهر بعض التين
كان البائع مظهر والمشرى
غيبه وفارذ الخلل باله لا
يشكر رجله في العلم عادة
فكل مظهر من جل الاول
فان فرض تحقق جل ثان
الحق النادر بالاعم الغلب
والتين يشكر والحاق
العنب بالتين في ذلك الواقع
في كلام الشنن نقلا
التهديب ثم توفنا فيه جل
بعضهم على ما يشكر رجله
منه والافو كاخل وفيه
نظر فان جل في العلم مرتين

وقوله كما علم بما تقرر وقوله ولم يمسك الى والتأثير وكذا في الغنى الاوله متطوقه الى مفهومه (قوله وافترقا)
الى المؤر وغيره اه عش (قوله ما يتكرر) اى القطن الذى يتكرر (قوله وضع طلع الذ كرا) عبارة
النهاية والغنى تشقق طلع الاناث وظل مؤلف الذ كرفه اه (قوله بناير) كذا فى اصله رحمه الله تعالى وعبارة
النهاية بناير وهي اقد اه سدد (قوله عبارة اصله) اى بالتأثير (قوله وقد لا يور) اى بفعل فاعل
(قوله وينشقق السكل) كذا فى شرح الروض فلينظر التقيد بالسكل سم على حج اقول ولعله مجرد تصور
لا لا احتراز لما تقدم في قوله ولا بان تاير بعضها ولو طلع ذكر اذ التاير لا يوقف على فعل اه عش (قوله اى
زهر) بغضتين كفى الختار اه عش قول المتن (وعنب) فغنى التاير يجوز منه واجوز اه معنى
فرع (ص) وصلت شجرة نحو ثين بعض نحو شمس او عكسه فبغنى ان السكل حكمه حتى لو بر والتين ولم يتاير
فوالشمس فالاول فقط لا يرفع سم على حج وهذا يفيد ما فى من اشتراط النعية باتحاد الجنس لان ذين
جنسا وان كانا شجر تواسدا اه عش قول المتن (ان بر زهره) ولا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو جوز
بل هو البائع معالقه اياه ومعنى اى وان لم يتشقق (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) وكالتين فماذا ذكر الجز
نحوه كالقائه والبطيخ لا يبيع بعضه بعضا لانه باطن ثياه ومعنى وكذا فى سم عن الروض وشرحه (قوله
من جل الاول) خبره كل ما ظهر وسكان الاولى من جل الاول (قوله والتين) عطف على اسم ان (قوله
يتكرر) اى جلده عطف على خبره (قوله والحاق العنب بالتين في ذلك) اى فى ان مظهر منه البائع وما لم يظهر
للمشرى جرى عليه النهاية والغنى قال عش وهو المعنى (قوله عن التهديب) هو الذى يورى والمهذب لاي
اصحق الشراى اه عش (قوله ثم توفنا فيه) اى فى الحاق العنب بالتين فى التفصيل المار (قوله جل
شعر والحاق العنب (قوله على ما) اى على نوع (قوله منه) اى من جنس العنب (قوله والا) وكان الاولى
فلا يتكرر (قوله فهو كاخل) اى يتبع غير الظاهر منه للظاهر منه (قوله وفيه نظر) اى فى الجمل اذ كور
(قوله فليكن) اى العنب (مثله) اى الخلل فبغنى غير الظاهر منه للظاهر مطلقا اى سواء كان من النوع الذى
يشكر رجله او من غيره الحاقه للنادر بالاعم الغلب اى وفاق شرح المنهج وخلافا لنهاية والغنى (قوله منه)
اى من العنب (قوله ما يور) اى يكون له ورد اى زهر اه سيدع (قوله اى كان من شأنه) اى قوله
ويستحق الوردي النهاية (قوله ما لم من ذلك) يعنى من اجهام ان الصورة انه سقط با لفعل الذى دفعه بقوله
اى كان من شأنه ذلك اه رشدي عبارة الكردى اى من التاير بل بالشان لدفع ما يقال ان قوله خرج
وقوله ثم سقط منافق ا قوله ان لم تنعقد الفترة وقوله ولم يتاير النور اه (قوله عنه) اى عن تعبير الاصل
(قوله الاتحاد هذا) اى ما يصرح فى نور الخ (مع ما قبله) اى ما يصرح ثم مر الخ (قوله خشية اجهام الخ) فى هذه
الخشية بعدو يتقدرو فعصر الذ تعبير يصرح لا يدفع هذا الابهام اه عش (قوله يكسر ميميه) وسكن
فهمه ثياه ومعنى وقال عش وجهها ايضا لکن الضم قليل كفى عباى اللغة اه قول المتن (تفقا)
ورمان ولو ثياه ومعنى قول المتن (ان لم تنعقد الثمرة) اى لانها كالمعدوم ثياه ومعنى (قوله الحاقه)

فاهل (فرع) قالى العباير وصدل البائع اى فى البيع وقع بعد التأثير اى حتى تكون الثمرة
(قوله ما يتكرر) اى القطن الذى يتكرر (قوله وينشقق السكل) كذا فى شرح الروض فلينظر التقيد
بالسكل (قول المصنف كين وعنب) فرع وصلت شجرة نحو ثين بعض نحو شمس او عكسه فبغنى ان السكل
حكمه حتى لو بر والتين ولم يتاير فوالشمس فالاول فقط البائع (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) كالتين فى
اى
نادر كاخل فليكن مثله وقال الماوردى منه ما ورد ثم تنعقد لم يبق بالشمس وما يسد منعقد الخلق بالتين (وما خرج فى نور
ثم سقط) فوره اى كان من شأنه ذلك دليل قوله لا حتى ولم يتاير النور ثم قوله وبعد التاير وتعبير اصله بعض سالم من ذلك وحكمه عدوله عنه
خشية اجهام الاتحاد مع بقله اى أن السكل فواقد يور وقد لا ويس كذلك اذنى النوع ذل كفى له عن من أصله كما تفهمه معاقرة الاسلوب
(كمشيش) يكسر ميميه (وتفقا) فلام مشرى ان لم تنعقد الثمرة وكذا ان تنعقد ولم يتاير (والاضح) الحاقه بالبائع بالطلع قبل تشققه

أي الشرة بضرورة لكن قضية تعليل التباين والغرض الصوري الأول عامراً أنهما مرجوع الضمير
للصورة الثانية فقط أي الشرة التي لم يتناظر فورها قول المتن (وبعد التناظر) أي بنفس معنى لو أخذنا فعل قبل
أوان تناظره كل كلام يتناظر وفارقا الفعل بان تباينه لا يؤدي إلى فساد مطلق بخلاف أخذ التورديسبل أوله
أه مر وفيه نظر على معنى المنهج اه عرش (قوله ولو البعض الخ) فإلم يظهر من ذلك ناسخ المظهر في التبيين
ثم أية ومعنى (قوله تخلفه من بستان) هذا كمر مع قول المتن سابقا والأفلا تخرج عبارة الرشيد في قوله تخلفه من
بستان انظر كيف ينزل عليه كلام المترادف اه ولعل لهذا أسقطه المتن (قوله من حيث طاعه) كقوله
الشارح مبيهاً ما في كلام المصنف من التسامح اذ ظاهر كلامه ان بعض التخللات مع مرجع أننا برأينا هو
طاعه اه غايه (قوله من حيث طاعه) خرج به اختلاف النوع وادخلنا الجنس فأبى الأول يسبح على
الاصح والثاني لا يسبح حرماً اه معنى (قوله بمعنى متناور) أي بنفسه أو بفعل فاعل اه عرش (قوله ما
قدمه) وهو قوله وصطلاحاً تشقق الطلوع ولو بنفسه (قوله كسر) أي في قوله والحق غير أن الأثر به الخ
(قوله لأمس) يعني قوله ومفهوماً على أن غير الأثر في قوله لم يمتري الخ (قوله لا بعد وجود الطلوع) أي لغير المؤثر
اه سم وعش عبارة الرشيد يعني لا يسبح إلا ان كان مطلقاً عند العقد اه (قوله والأصح أنه يتبع
الخ) ولو باع نخلة وبقيت ثمرها للبائع خرج طلع آخر كان له أيضاً كمر به لأنه لا ينافي مع عدمه قال
شعباً قلت والحال في التناذر بالأعم الأغلب معنى نهاية كالسم وأثره عرش وهذا اختلاف في الواسطة غير تخلف
دونم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو للبائع كلعن طاهران العقد يتناوله والتعريف الأول اه (قوله
بما قدمه) أي في قوله والأفلا يتبع ولا يتحقق أن ما سبق لا يستغني عن الخلاف في قوله فإن أفردت وبثوبه
بغيره اختلاف الحكم وان مالاً في بوان أفرد يسبح المؤثر اه سم أقول قد رد على جواب الشارح أن قوله المتقدم وثرة
الفعل المراد منه كلعن طاهران الفرض لا وجوده لا يتبع فمقتضى قوله وذلك لم يتعرض الخو على جوابه أن
مراد القيل الحسن حذف ما قبل قوله فإن أفرد الخ جرد كمر قوله المذكور عقب ما قدمه (قوله ودراخ) أي
ما قبل من أحسنها حذف (قوله المؤثر لو باع الخ) أي الشرة المؤثرة في أحد البستانين وغيره في البستان
الأخر (قوله وإن تقاربا) عبارة المتن سواء أباة أو لم تباة أو لم تباة وفي سبب بعد كمر مثلها من شرح الروض
ما نصه فلو كان بينهما ما حيزاً مثلاً فالأثر بقصد أن يجعلها واحداً فيبقى أن يصير واحداً فيثبت لهما حكم الواحد
أو أحدث حاجز في بستان واحد لصير اثنين فيثبت لهما حكم واحد ذلك اه وقوله فأزاله الخ أي قبل العقد كلعن
طاهر فلا تأثيراً يفعل بعده (قوله أو أزاله) أي كالتين ونحوه على ما مر فيه وليس منه الفخل وإن دل عليه
في هذا الحكم الورود والبايعين والشقة والبائع والجير ونحوه كقوله الروض وشرح مفر فائمه رأيت ما سألني
كلام الشارح فرغ عاقل في الروض ولا يعتبر تشقق القشر الأعلى من نحو الجوز قال في شرحه بل هو للبائع
مطلقاً اه أي وإن لم يشق (قوله بمعنى متناور) فيدل على اختلاف حكمهما وفيه نظر (فرغ)
لو باع نخلة وبقيت ثمرها للبائع خرج طلع آخر كان له أيضاً كمر به وعلا به أنه من ثرة العام وهذا
اختلاف في الواسطة غير الأول اه (قوله لا بعد وجود الطلوع) أي ذلك أو لغيره (قوله بما قدمه) أي في قوله والأفلا يتبع ولا
يتحقق أن ما سبق لا يستغني عن الخلاف في قوله فإن أفرد الخ وبثوبه من تخلف الحكم وان مالاً في بوان أفرد
يسبح المؤثر (قوله وإن تقاربا) أي في شرح الروض ولو متلاصقين اه فلو كان بينهما ما حيزاً مثلاً فالأثر بقصد
أن يجعلها واحداً فيثبت لهما حكم واحد أو أحدث حاجز في بستان واحد لصير اثنين فيثبت لهما حكم اثنين فيبقى أن يصير
واحداً في ذلك لانه قاله ولا ينافي بعضها وان تباين بعضها وان قل فلا ينافي جميعها المتناور وغيره حتى العالم
المتبعة مع اختلاف الجمل وذلك لانه قاله ولا ينافي بعضها وان تباين بعضها وان قل فلا ينافي جميعها المتناور وغيره حتى العالم
الحادث اه فقد مر في هذا الكلام بان الطلوع انما حدث ببيع المؤثر ولو بعثاً ثم قال فإن فرض تحقق حل
نأن الحق التناذر بالأعم الأغلب اه فصرح في هذا الكلام بان الجمل الثاني يتم الأول لانه جعل تعدد الجمل

السيد الثاني في ما مر وشدي وسم عبارة السيد قوله رجل أي مما يتكرر جملة في العام كالتين
 لا فيهما لا يتكرر عادة كالتين وان تكرر على النسبة اه (قوله وجنس) أي لا نوع اه معنى (قوله زاد
 شارح وما لك) وكذا زاده المصنف في العبري عن الشوري قال الناصري في سكتته وقد ينص واتحاد العقد
 مع تعدد المال كذا بالوكالة بناء على تفصيهم أن الاعتبار بالكل اه لكن رد عليه بأنضمامه وأورد الشارح
 تأمل (قوله من اختلافه) أي المال (قوله ذكرها) أي ذكر ذلك الشارح تلك الصورة (قوله ويستثنى
 الخ) كتب سم أوله أي قول الشارح السابق ولو ظهر بعض التين الخاصة كالتين في هذا الحكم الورود
 والباقيين والفتاوى والبطون والجيز ونحوه إلى الرض وشرحهم فاقم رأيت اه أي في كلام الشارح اه
 ثم كتبها: بحدس صبره شرح الرض والافتقار في الشرح هنالما نصه والذي في التنية: وأقره النووي
 في تفصيحه أن الجميع للبايع وعبارة التنية فإن كان له أي الفارس هل فإن كان ثمة تشق كالخسل أو فوراً
 يتفق كالورد والبايع فإن كان قد ظهر ذلك أو بعضه فالبايع البائع وإن لم يظهر منه شيء فهو المشتري
 انتهت قوله فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه قال ابن القتيب أي ظهر الطمع من كونه الورود من كماله
 والبايعين من الشجر اه فعلم أن الظهور رتبة تشق وتارة يتفق وتارة يخرج من الشجر وتارة يتناثر
 النور اه وبهذا النهاية والمصنف في التنية (قوله الظاهر) أراد الظاهر المذموم كالأفاد الرض اه
 سم (قوله فيبداً) أي في الحاصل (قوله ومراح) أي في شرح كتنين وضرب (قوله على ما مر فيه) أي
 في الغيب (قوله متله) أي الورود في ذلك اه أي في أن لا يتبع ما لم يظهر منه الظاهر (قوله متله في ذلك) اه هذا
 يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين اتحاد الجبل وتعدد وان السبب في هذا الاحتياط من الاختلاط لكن الفرق الذي
 ذكره فيمصر بقوله وفارق الخ يقتضي أن السبب في ذلك ليس التعدد بل قلنا تأمل اه سم (قوله
 أي ويصو) مرهين سم بيانه (قوله بشرط) أي والتميز وبشكل في النهاية وأما الآية الأولى فالتباس إلى
 المتن (قوله وانما يظهر بهذا) أي لزوم القطع اه عش الأولى أي هذه الشرط (قوله فاقاس
 الخ) رأيت جملة من نسخة قد عمن شرح المنع ما نصه لم يقطع وان لا يبلغ قدر ما يتفق به كما عده شيخنا
 الزبدي ونحوه في شرح العقب انتهى وهو قاس مقدم الشارح هو في الجزأ الظاهر من غير
 القصب القارسي اه عش (قوله وهو أي الجداد) يفتح الجيز وكسرهما هو اهمل اللذان في المصاح وحكي
 انهما ما معنى ونهاية (قوله أي زمنه) الجداد تفسير المراد من الجداد اه رشدي (قوله أنسذه) اه
 واحدة) طاهره وان كانت العادة أخذها على التدريج فلا يرجع سم على منسج ومعلوم أنه لو حصل نصحه
 على التدريج كمنسج طعه كذلك اه عش عبارة المصنف ثم أذيله وأما الجداد ليس له الصبر حتى يأخذها
 على التدريج ولا تأخيرها إلى أن يفتحها بل المعبر في ذلك العادة اه وظاهرها رجوع قوله بل المعبر
 الذي هو نادر كاتحاد الذي هو غالب يوم اتحاده بآدم الحادث والورد كما تقدم فان قلت كلامه باعتبار غير
 الخ لثالث السيد طاهر في تناول الفصل سبعة عبارة شرح الارشاد (قوله ويستثنى الورود) لا يتبع ما لم
 يظهر منه الظاهر الخ أراد الظاهر المذموم كالأفاد والرض ما نصه ونسحق ووزع على أي قطع يبق
 سنين لا تشق ورد كغير الخ قال في شرحه فتبعض المشتري غيره ان اشهد بما ذكره أي السنان والعقد
 والجنس بخلاف تشق الورود لان ما ظهر منه يعني في الحال فلا يخفى اختلافه فله الفصل عن التذويب
 والذي في التنية وأقره عليه النووي في تفصيحه ان الجميع للبايع كالجزر وغيره وورد تبعه المصنف في نسخة
 فقال بدل لا تشق ورد وصح كذا تصح ورد كذا في التنية بول كالورد في ذلك البايعين ونحوه اه وبجارية التنية
 فان كان له أي الفارس هل فإن كان ثمة تشق كالخسل أو فوراً يتفق كالورد والبايعين فان كان قد ظهر ذلك
 أو بعضه فالجميع للبائع وإن لم يظهر منه شيء فهو المشتري اه قوله فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه قال ابن
 القتيب أي ظهر الطمع من كونه الورود من كماله والبايعين من الشجر اه فعلم أن الظهور رتبة تشق وتارة
 يتفق وتارة يخرج من الشجر وتارة يتناثر النور (قوله ومران التين والغيب على ما مر في متله في ذلك) هذا

يستأن وجنس وعقد وحل
 زاد شارح وما لك وهو غير
 محتاج السيد بالزم من
 اختلافه في الصورة التي
 ذكرها وهي أن يتبع فله
 أو بسنانه المزمع فحل أو
 يستأن لغيره لم يتناثر تفصيل
 التين وهو مقتضى لتعدد
 العقد ويستثنى الورود فلا
 يتبع ما لم يظهر منه الظاهر
 وان اتحاداً فبما ذكر لان
 ما ظهر منه يعني لا فلا
 يخفى اشتراط ظهور من
 التين والغيب على ما مر فيه
 متله في ذلك وأما بقية
 البايعين أي ونحوه (وإذا
 بقيت التمرة للبايع) بشرط
 أو تأخير (فان شرط القطع
 لزومه) وفاة بالشرط قال
 الأذري وانما يظهره في
 منسج به كسر لافيا
 لا تقع فيه أو نفعه أنه أي
 فالقياس حينئذ بطلان
 البيع بهذا الشرط لانه
 يترك مقتضاه (والا)
 بشرط القطع بان شرط
 الأبقانه أو أطلق (له) تركها
 إلى الجداد فانظر الشرط
 في الأولى والعادة في الثانية
 وهو القطع أي زمنه اتحاد
 فكيف حينئذ أخذها دفعة
 واحدة ولا يتناثر نهاية
 النص

وقد لا تبقى إليه كان تغذ السبق لا قطع الماعز عظم ضرر الغنسل ببقائها وإن أصحها أن يكون ينزل تركه فائدة على أحد قولين أطفالها
 ووجه ان الرغوة غيره وكان اعتد فدها قبل نفسها لكن هذه لا تولد ان هذا الوقت (109) جزاء هذه لغة (ولكل منهما) أي الشبايعين

أدعيته (التي أن) مع
به الشعر وأثر) يعني أن
بضر صاحبه (ولأنه
الآخر) من شأن البيع
حائزاً على أوضاع وضعية
أنه ليس للبائع: تكليف
المشتري بالنقص وصرح
الأمام لأنه لم يلتزم بتبنيها
فلنكن، وثبت على البائع
وظاهر كلامهم عكسها من
التي بالمائة يتقدمها
وإن كان المشتري كثير
دخلت في القدرتين فيه
أنه يصير شرطاً لنفسه
الانتهاء ملك المشتري لأن
أحقها قبله لما كان من
جهة الشرع ولو مع الشرط
تغفل وهو متبعه أنه لا يمكن
أن يغفل عن المشتري عنه
أو استعماله للمشتري
الاحتياط فنعو الأقاليم
بضر المشتري لأن الشرع
لا يمنع الباع من الاعتد
وجود منعه وكذا قال
في ما للبائع أن يبيع
ملك المشتري من بيع له
فلا تلحقهم إلا ما يقع مع عدم
الضرر يحصل على غير ذلك
وإن ضررها) كان يسيراً
منع الآخر لأنه بضر صاحبه
من يبيع يبعد إليه فهو
سفيح تضييعه (والبيع)
التي لهما ولا تلحقهما
(الأرضاهما) لأن الحق
لها) واعتبره بالسبب لأن
فما عدا المال وهو حرام
أن كان بضر هامين وحيدون

[illegible]

ثم أجاب بان المنع لحق الغير ارتفع بالرضا وبقي ذلك كتصرف في خالص وجهه وهو أو جهلان الجواب الاول لا يدفع الاشكال لان اتلاف المال

لغير فرض معترض سواء له وما له غيره باذنه (وان ضرا أحدهما) أي الغير دون الشجر أو عكسه (وتنازعا) أي التبايعان في السقي (ففسخ العقد) أي فسخه لما حكم بآخريه في المطلب (٤٦٠) وجهه السبكي خلافا للزركشي لتعذر امضاءه بالضرر لأحدهما وليس أحدهما

أولى من الآخر يفرق بين هذا وما أتى آخر الباب أنه لا يحتاج للسكينة بأن الاختلاف ثم أوردت قصا في عين المبيع فكان عيا محضا خلافا لما كان ذات المبيع سلمت وانما القصد دفع الخصام إلى غاية وهو يخص بالخام فان قلت ورد عليه ما يأتي في اختلاف التبايعين ان الفاسخ أحدهما بالخام فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا شبه ضرر متيقن وهو انما يزيله الحاكم وطمس به مجرد اختلاف فبكن كمن الفسخ لاحتمال أنه الصلح لا يؤيد ، أن فسخ الكاذب لا ينفذ لما هنا (الآن يسامح) المالك المطلق التصرف (المضمر) فلا يفسخ وقبه مامر من الاشكال والجواب ومنع بعضهم مجي ذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمسامحة وواضع أن في وضاه ما يماير ذلك أيضا وبه يفسخ ما قد تم (وقيل) يجوز (المطالب السبكي) أن يسكن ولا يبالا الضرر لنحوه في النقد عليه (ولو كان الثمر مختص بوطنة الشجر لزم البائع ان يقطع الثمر (أو يسقي) الشجر دفعا لضرر المشتري ولو

وأجاب لنهايه والمعنى بان الانسحاب بمحقق قول المتن (فسخ العقد) (فرع) (وهو مجرم من بفعه السقي وسقي قبل الفسخ ما لم يعدم على الآخر واما تنازعهما: وقوله المضمر فله يعني أورش النقص أم لأفسيه نظر والأقرب الأول لخصوله بفعل هو بمنع منه اه عش (قوله أي فسخه لما حكم) خاتمه النهاية والمغني وسع فقالوا اللفظ المغني والقاص له المضمر وكل واحد من غشون كلامهم واعتمد شخني وقيل لما حكم وجرمه ابن الرقعة وصححه السبكي وقيل كل من لعاقدين واستظهره الزركشي اه (قوله لتعذر امضاءه) (الح) لتعليل المتن (قوله وهو مختص) أي دفع الخصام (قوله ورد عليه) أي على تخصيص الفسخ هنا بالخام (قوله فقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المضمر مر اه سم أقول والمناسب فيفسخ كل من التبايعين بالخام (قوله متيقن) قد عسع التيقن اه سم (قوله مجي ذلك) أي مامر من الاشكال والجواب اه كردد (قوله وواضع الح) أنما يفسخ في الجلب على تقدير الجلب المقدم والمنابع بني كلامه على الاطلاق الذي هو الظاهر اه مدبر (قوله فيسار) أراد به قول المصنف الارضاهما (قوله ذلك) أي الانسان والمسامحة (قوله أيضا) أي كنهانها وان كان يضر من وجهه لكن ينفع من وجهه وذلك لوجه حصلت المسامحة (قوله ما قد تم) أراد به قوله وهو أوجه اه كردد قول المتن (المطالب السبكي) وهو المشتري في الصورة الاولى والبايع في الثانية (قوله بالضرر) أي يضر الآخر (قوله لم يفسخه الح) أي المتضرر (قوله له) أي على الضرر رأي قوله عبارة للمغني ولا يبالا بضرر الآخر لانه قد مضى به حين أقدم على هذا العقد فلا يفسخ على هذا أيضا اه قول المتن (ولو كان الثمر مختص الح) أي والسبكي يمكن بالماء المعذله فلو تعذر السقي لا ينقطع الماء تعين القطع اه مغني (قوله ولو كان السقي) أي قوله كما أفهمه في النهاية قال الرشدي عبارة شرح الروض وشكل كلام المصنف يعني قوله وان ضرا أحدهما ونفع الآخر ولو ضرا إلى أحدهما ومنع ترك حصول زيادة الآخر اه فعله بذاته كان الاولى تقدمه على قول المتن الآن يسامح والدرجة في قوله وان ضرا أحدهما الح كلفه شرح الروض (قوله عنيز يادنا لآخر) أي وتنازعا اه سم (فصل في بيان بيع الثمر والزروع بدو صلاحهما) اه أي وما يبيع ذلك حكم اختلاط الحادث بالوجود اه عش (قوله أي من غير شرط) أي قوله وبقره الثمر في النهاية الا قوله في الشكل في موضعين وقوله ورون التونا لا يخرج (قوله وهما) أي في الاطلاق وينبغي أنه لو قال المشتري في هذا قبلت بشرط الاتقاء الصفة لتوافق الاعجاب والقبول معني اه عش قول المتن (و بشرط قطعه وبشرط ابقائه) سواء كانت الاصول لاحدهما أو لغيره نهاية يعني قال عش قوله لاحدهما الخ لونه كون الشجر للمشتري اه عش قال سم وفي شرح العباب للشارح (تنبيه) قال في الجواهر ثم اذا عسع البيع أي يبيع الثمر بشرط القطع فله نظر من جهة النظر أن قبضه بالقبلة فيكون من قبلة القطع على المشتري لانه انزله بقره بيع اشجاره اه واستظهره مقبول لانه حينئذ لا يتغير وجه الضرر ولا حصل وجه النفع وان كان اذ ادائه لا ينفع كلا بضر فلا يبايع الاشكال (قوله لغير فرض معترض) اه عش قال في شرح الارشاد وأجاب الشارح يعني الجورحى بان حرمه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه بابقائه العقد فرض صحيح وقد يجب أيضا بان ضاعا للمال انما ينقص اذا كان معها فعلا وسامحته هنا بالترك أشبه اه وقد رد على هذا الجواب الثاني ان الضاعة بالسقي وهي فعل فكيف يجوز الرضا الآن يقال لا ضاعة هنا غير محقق لان الضرر غير محقق (قوله أي فسخه لما حكم) المتبد كانه قاله شيخنا الشباب لم يل أن الفاسخ المتضرر (قوله فقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المضمر مر (قوله متيقن) قد عسع التيقن اه (قوله عنيز يادنا لآخر) أي وتنازعا (فصل) (قوله بعد بدو صلاحه) قال في العباب ولو في جنتين ببستان قال في شرحه أو وروقتن فون كما

أولى من الآخر يفرق بين هذا وما أتى آخر الباب أنه لا يحتاج للسكينة بأن الاختلاف ثم أوردت قصا في عين المبيع فكان عيا محضا خلافا لما كان ذات المبيع سلمت وانما القصد دفع الخصام إلى غاية وهو يخص بالخام فان قلت ورد عليه ما يأتي في اختلاف التبايعين ان الفاسخ أحدهما بالخام فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا شبه ضرر متيقن وهو انما يزيله الحاكم وطمس به مجرد اختلاف فبكن كمن الفسخ لاحتمال أنه الصلح لا يؤيد ، أن فسخ الكاذب لا ينفذ لما هنا (الآن يسامح) المالك المطلق التصرف (المضمر) فلا يفسخ وقبه مامر من الاشكال والجواب ومنع بعضهم مجي ذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمسامحة وواضع أن في وضاه ما يماير ذلك أيضا وبه يفسخ ما قد تم (وقيل) يجوز (المطالب السبكي) أن يسكن ولا يبالا الضرر لنحوه في النقد عليه (ولو كان الثمر مختص بوطنة الشجر لزم البائع ان يقطع الثمر (أو يسقي) الشجر دفعا لضرر المشتري ولو

كان السقي يضر أحدهما تركه يمنع بآخرة العظمى ثم العقد كما فهمه كلام السبكي ووجهه (فصل) (الاذري في بيان بيع الثمر والزروع بدو صلاحهما) (يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا) أي من غير شرط قطع ولا يتبعه قهنا بشرط الاتقاء يسفحق الإبقاء إلى أن الجذا اذا عاده (و بشرط قطعه وبشرط ابقائه)

لفخر المتفق عليه أنه صلى

الله عليه وسلم نهي المتبايعين

عن بيع الثمر حتى ينبت

صلاحيها ومفهومه الجواز

بعد بثوق الأحوال الثلاثة

لأن العاقله حيثما غالباً

(ونيل) بدو (الصلاح في

الكل (ان يبيع) الثمر الذي

لم يصدحوا وان بدو اصلاح

ثمره المتجره معنوعاً ومحصلاً

(مفرداً عن الشجر) وهو

على شجر ثابتة لا يجوز

البيع لان العاقله تسرع

المحبت لنصفه فيقول

بثاقه الثمن من غير مقابل

(لا بشرط القطع) لئلا

حالا للغير المذكور فانه يدل

بخطوقه على المنع مطلقاً

خرج البيع الشرطي فيه

القطع والاجماع على ما عدا

على الأصل ولا يقوم اعتداد

القطع، فامر شرط والبايع

اجبارة على موافقه بطلانه

فلا حرجه ووجهه بطلانه

للمصلحة في ذلك أما بيع

شجرة على شجرة معقولة

دونها فيجوز من غير شرط قطع

لان الثمرة لا تلبس عليها فتزل

ذلك لثمة شرط القطع ومنها

شجر ثاقلة عليها، يبيع

دونها وورق الثوب قبل

تناهيه كالمزق قبل بدو

الصلاح وبعده كموافقه

وخرج بقوله ان يبيع ما

وهو مشافه لاجل بشرط

القطع فيه وكذلك الرهن كما

يأتي قبل بحث من استعار

شيأ لغيره وبثوقه الثمر

بيع بعضه قبل بدو صلاحه

أو بعده بشره كذا وغيرها

شأنها فيسقط

لاذرى قال كبيع الزرع الاضطر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذرى نقل عن شرح الشيخ للسبيل
انه لا يكتفي بالخطا على اليد من النقص وعن قطعته على المذهب انه ترد في ذلك قال الذي يظهر من
كلامهم انه لا يكتفي بالخطا فاما في البيع والبايع يظهر ثمة في ثلثه قبل قبضها هل يجرى فيها اختلاف
الجواز عن النبوي والرافعي ما هو ظاهر في موافقة الجواهر وأما في ذلك فراجع له وبسائر في الشرح
كأنها في الغنى في شرح قول المتن وتصرف مشتر به بعد ما هو مسمى في موافقة الجواهر (قوله المتفق
عليه) أي من البخاري، وسلم كالمواصل المحدثين حيث قالوا: متفق على، ونحوه اهـ عن (قوله لا من
العاقله) أي لا من مريد البيع الا فلفظ الثمرة وكبر قولها (قوله في الكل) أي في المجموع بان لم يبد
الصلاح بل يفتن ذلك المجموع اهـ كرى عبارة سم قوله في الكل قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح في البعض
وهو ممنوع فيؤزل على معنى وقيل بدو الصلاح في شيء فينبغي تعلق في الكل، قبل لا يبدو الصلاح فأنه اهـ
أي كانه فالوحيد انتفاء بدو الصلاح انتفاء كلياً فيكون بهذا التأويل من عموم السلب لا من سلب العوم
(قوله ثابتة) أي ورطتها هذا لما يحكى اهـ عن قول المتن (لا يجوز) أي لا يصح يحرم ثمة في معنى (قوله
لان العاقله) أي بيان الحكم مشعر بما هو صلى الله عليه وسلم رأي ان منع الله الثمر قبله بسجل أحدكم
مال أخيه بما يودع في وأما دليله فقوله (لا في الثمر المذكور) الخ (قوله هـ) هو يعني قول ابن القري مجزأ
ثمة به ومعنى زاد سم وفي العاقله حالاً لا بدوم مثلاً اهـ (قوله هـ) متعلق بالقطع أي سواء لفظ ذلك أو
شرط القطع وأما قوله فانه يحصل على الحال اهـ عن (قوله هـ) أي أجماع الأئمة اهـ عن (قوله
ولبايع الخ) أي فما إذا كان الشجرة بدل ما بعده ولما أجماع الحكم فيها إذا كان للغير اهـ رشدي (قوله
ولبايع اجبارة عليه) ولو راضياً باقائه مع شرط قطعه من الشجرة ما تبقى بالثمرى ليعذر أو تسليم الثمرة
بدون اختلاف ما لو باع نحو سم وقبضه المشتري في طرف البايع فانه مضمون عليه فيمكنه أي المشتري من
النسبة في غيره بما يودع (قوله فلا حرجه) أي ولا ثم على المشتري بعدم القطع كما يشعر به قوله ووجه الخ
اهـ عن (قوله أما يبيع خر الخ) بخبر قوله وهو على شجرة ثابتة (قوله فتزل ذلك الخ) يؤخذ منه جواز شرط
القطع سم على بيعه فيجب الوفاء به لغيره يبيع ملك البايع والاقرب أن الأمر كذلك لو كانت الشجرة معقولة
وأعادها لثمة أو غيرها من أمتها الحادثة في كل المشتري القطع لان شراء الثمرة ذوى مقبولة يزل ثمة شرط
القطع وأما لو كانت باقائه باع الثمرة التي عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحادثة فالأقرب أنه بتسليمه بطلان
البيع من أصله لانه بناء على ظن موافقة بين خطوه اهـ عن (قوله هـ) ووجهه أنه بتقدير ثلث
الثمره ما عداها فيقول على المذهب شيء في مقابلة الثمرة وكذا المرغوب لا يفتن عليه لا يجوز والتوفيق ذنبه بان
بخطاف البيع فيقول الثمن من غيره مقابل كمنه اهـ عن (قوله هـ) وقوله الخ) أي يخرج بقوله الخ (قوله
يبيع بعضه الخ) عبارة بالمعنى وبسم ولو باع نصف الثمر على الشجر مشافه قبل بدو الصلاح من مال الشجر أو من
غيره بشرط القطع صحت قلنا الصيغة اقرا وهو الاصح لا يمكن قطع النصف بعد التقسيم فان قلنا الثمن يبيع لم
يصح لان شرط القطع لازم له ولا يمكن قطع النصف الا بقطع الكل فيصير البايع يقطع غير البايع فأنه ما إذا
صرح به في الأثر اهـ (قوله في الكل) قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح في البعض وهو ممنوع فيؤزل على
معنى وقيل بدو الصلاح في شيء فينبغي تعلق في الكل قبل لا يبدو الصلاح تأمله (قوله هـ) ووجهه الزرع
مميز قال في شرحه وجه المنع في الأخيرة أي البيع بشرط القطع مطلقاً فحين تعلق التبعة اهـ وفي
العاقله لا لا بدوم مثلاً اهـ (قوله ولبايع اجبارة عليه) قال في الزرع وان شرط وتراعى فلا
بأس اهـ (قوله يميزه شرط القطع) يؤخذ من جواز شرط القطع (قوله فيسقط) أي لان شرط القطع لازم
له ولا يمكن قطع البعض الا بقطع الكل بخبر والبايع يقطع غير البايع فأنه ما إذا باع نصف الثمن من سيف
ولا يفتن الثمن من قطع الكل بالقيمة لان الثمر يبيع على ثمة يبيع وهو ممنوع لان فيه يبيع الثمر
بالثمن وهو رايه هذا بخلاف ما إذا قلنا القسمة اقرا وهو الأصح فيصير البايع بشرط القطع مطلقاً وبدونه

بأعصاهما من أن يحدو بعد بدء الصلاح يصح أن لم بشرط القطع فإن شرطه فبمعناه تور و يصح بيع نصف
 التمرع الشجر كله أو بعضه ويكون الثمر تابعا له إذا انتهت وقضيت عدم الفرق بين شرط قطعه و عدمه اه
 قال عرش قوله إمور بشرط القطع صح أي أن كان البيع وطبا وعنده لا مكان قسمته بالحرص بخلاف غيرهما
 من سائر الثمرات يصح على ما لمعنى أقول ويبنى أن يلحق بهما البسر والحرص بل ببقية أنواع البعلون كان
 صغيران القسمته تعدل أو لا وتوقف على الحرص وإنما توقف على الحرص في الغريالات بيع الربط
 بالمرحج إلى التقدير وقرأوا هنا ينظر إلى حاله الذي هو له وقت القطع فلا بد من قوله فإنما القسمته أي
 قسمته لثما إذا كور وقوله فإن قلنا التماس بيع ضعيف وقوله ما تقر رأي من الفرق بين بيعهم والشجر ومنفردا
 اه عرش قوله بشرط قطعه خرج ما إذا لم بشرط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصع لانتفاء المحذور وقوله
 ان قلنا القسمته بيع فان قلنا انما زهره الأصغر ليعطى البيع لا مكان قطع البعض بعدها اه سم قوله
 أوسع قطع الباقي الخ عطف على مقدروا أصله بشرط قطعه فقط ان قلنا الخ أوسع قطع الباقي الخ قوله
 وبشرط الأول بشرط باليه كائن التماس بالمعنى قولنا ان وان يكون المأطوع الخ أدخل في المشتق منه
 ما يتبع به وبيع غير شرط القطع أو بيع بشرطه معلقا كان شرط القطع مع عدمه لان التعلق يتضمن
 التبعة ولا يتبع به ككثيرى ثياب يوم معنى قوله كالحصرم إلى قول المتن فلتفى التباينة قوله كالحصرم
 كزجج الثمر قبل النضج وأول القسم ما دام أنضج انتهى فلو ساه عرش قول المتن ككثيرى
 أي قبل بدو صلاحه اه عرش وفي المعنى الكثيرى بفرض المباشرة وبالجملة الواحد كمتراة ذكره
 الجوهري اه قوله ذكر هذا أي قول المصنف وان كان الخ قوله انما لم تكفى أي المنفعة المترتبة
 قوله اشترطت أي المنفعة قوله والحاصل أي حاصل الجواب اه ورشدي قوله ان الشرط هنا الخ
 الوجه ان الشرط في المبيع هنا ثم المنفعة لا أوما لا ولكن في يتحقق هذا الشرط في نحو الكثيرى أهو
 غير مستغنى مطلقا عما لا يظهر وأما لا فلا يه لا يسق إلى ان يترأ لا لتفادع وجوب قطعه بمقتضى
 الشرط فلذا جال البيع فيه فطلانه فيه لا تنفادع منه مطلقا لا تنفادع حلاله مع وجودهما لا اه سم
 بحذف قوله لا لا سق الخ حقا على قدم على قوله فغير مؤثر قوله ذكرنا أي قوله لعدم ترقبها الخ
 اه عرش قوله والشرط البائع الخ قوله والمعنى في المعنى قوله كان وجهه الخ جبارا للمعنى كان وجهه الشرط
 لانتان أو بأعصاه بشرط القطع ثم اشتراطه أو أوصى به الإنسان فباعها المالك الشجرة اه قوله بشرط

فما بدو صلاحه والكلام إذا لم بشرط قطع الباقي والباطل مطلقا قوله بشرط قطعه خرج ما إذا لم بشرط
 القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصع لانتفاء المحذور قوله ان قلنا القسمته بيع فان قلنا انما زهره الأصغر
 لم يعطى البيع لا مكان قطع البعض بعدها قال في شرح العباية يقال قسمته الثمر على الشجر ممنوع لانها
 وان جعلت افرز الألب فيها من الضبط بنحو الكل وهو معزاد ما دام الثمر على الشجر لا إذا قال صرح
 الشجران عن النص يجوزها إذا جازها افرز الكفن في الربط والعبا لا مكان حرصهما بخلاف سائر
 الثمار وبطلان في غيرهما مطلقا التعذر قسمته ما دام على الشجر لا تعذر قطع الجزء المبيع اه وفي
 شرح العباية لشارح تبيينه قال في الجواهر أي بيع الثمر بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه
 بالقبضة فكأنه مؤنة لقطع على المشتري لانه التزمه بقرير بيعه أجباره اه واستظهره الأخرى قال كبيع
 الزرع الأنضج في الأرض بشرط قطعه ثم ذكر ان الأخرى نقل عن شرح المنهاج للسبكي أنه لا يكتفى
 هنا لا بد من النقل وعن طعنته على المذهب أنه ورد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من كلامهم أنه لا يكتفى
 بالتسليم فالؤنة على البائع وتظهر أو فمحاو لتفصيل قبضه اه لم يحري فيها لاف الجواهر وعن البغوي
 والرافعي ما هو ظاهر في موافقة الجواهر وأطال في ذلك فراهب سقوله الأخرى كبيع الزرع الأنضج بدل
 على الاكتفاء فيه بالتقليد وقد تقدم عنه في حيث القبض ما وافق ذلك قوله لعدم ترقبها الخ بشأنه
 المناقشة فيجب جوابه وذلك لانه إذا عدم ترقبها كانت معدومة ومما لا خلاف فيه حيث لا يكون الشرط

بشرط قطعه ان قلنا
 القسمته بيع الربا أوسع
 قطع الباقي لمكانه تقتضى
 العقد (د) بشرط أن
 يكون المأطوع من قسمته
 صكيا لحرصه والور لا
 ككثيرى لا يجوز وذكر
 هذا جنالته قد يغفل عنه
 والأفوه معلوم مما مر
 البيع فان تأت لتسلم عليه
 منه لانه يكتفى ثم المنفعة
 المترتبة كافي لجنس الصبر
 لانه قلت انما لم يكف هنا
 لعدم ترقبها مع وجود
 شرط القطع فلذا انشترطت
 حالا والحاصل ان الشرط
 هنا وثم أن يكون فيمنفعة
 مقصودة لغرض صحيح وأما
 انشترقاها في كون المنفعة
 قد ترقب ثم لاهنا غير
 مؤثرا لاستحالة التذكر كما
 قاله (وقيل ان كان
 الشجر للمشتري) والشر
 البائع كان وجهه أو بأعصاه
 بشرط

من بيع البرسيم لا يضر بعد ثبته للرعي فيصير لا بشرط قطع والرثة التي تحصل بعد الرعي أو القلع تكون
 للمشتري حيث لم يكن أصلها مما يجوز مرة بعد أخرى ولا فلا بد من القياس في العقد الجزئية الظاهرة كما علم من قوله
 السابق وأصول البذل في الخواطر بين في جعلها للبائع أن يبيع بشرط القطع فإنه حديثه تكون الزيادة حتى
 السنبلة للبائع ومن الزيادة بقاى تخلف بعد القطع في الرعي وعلمه فلو ضمت مدة لا قطع وحصل زيادة
 واختلاف في الزيادة تخلف الرعي إن لم يسمع البائع ما كان أجزأ أو أثر التصريح مع العلم سقط خياره فأصدق في
 قدر الزيادة والبدو هو البائع قبل الخلطة والمشتري بعد دهره الطريق في جعل الزيادة أيضا للمشتري أن
 يبيع بشرط القطع ثم يؤجره الأرض أو يهره أه عش وقوله أن يبيع بشرط القطع الخصا به
 بشرط القلع (قوله وما أفهمه المتن) أى حيث قال سائر لا بشرط أه سم (قوله مطلقا) ينسب إلى أن معناه
 سواء أيدأ صلاحه أم لا لأن معناه سواء يبيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور وأذا بيع مع أصله فلا حاجة
 لشرط القطع سم على ج. أه عش قول المتن (نحو وانقصود) أى من الحب والتمر أه مغنى فلا
 يصح بيع نحو الفجل والجزر والحس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصبان استتر بعض المقصود منه
 مر أه سم عبارة النهاية والمغنى ولا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والقلع والصل في الأرض
 ويجوز بيع وقفا الظاهر بشرط قطعه كما يقول أه قول المتن (وشعير) فضنته أنه نوع واحد والمشهور
 فيه أنه نوعان بارز وغيره يسمى عند العامة شعيرة التي فهو كالتمر وقوله لم يذكر أنه نوعان لأن العا لم يفسر
 رؤيته فيه وفي سم على ج. ينفي في الشعيرة أنه لا بد من رؤيته كل سنبلة ولا يقال رؤيته البعض كما في ذلك
 كقول فرقت أجزاء الصبرة لا يكتفي رؤيته بعضها فليست أمثل انتهى أه عش (قوله نوع من الذرة) إلى قول المتن
 ولا بأس في النهاية إلا قوله بل القياس إلى المتن (قوله قال بعضهم المالح) كأن تقول يجوز أن يكون مراد هذا
 البعض أن الرمي بعض كجبة لأن بعض الحبات غير مرئ بالكلية يرشد إلى ذلك تنافره بالبصل وعليه فلا
 توفيقه أه بصري (قوله بعض حدانه) أى اللبنة أه رشدي (قوله بل القياس فيه المالح) أى البصل
 واللبنة أه عش (قوله تفرق الصفة المالح) وقد يقال القياس البطان في الجميع لأن شرط تفرق
 الصفة كون الباطل أو ضامه لو لم يكن الزوابع ثم رأيت مر قال داود وجه البطان فيهما انتهى أه
 عبارة النهاية بعد عبارة الشارح والأوجه فيه عدم الصفة في الجميع أه قال عش وقوله والأوجه فيه
 أى في القياس عما عليه فيمكن الفرق بين رؤيته البعض والبصل وبعض الحب بأن الغالب أن السنبلة الواحدة
 يجوز بيع أصله وحده أو قبل أعماه بدون شرط القطع أى أن قوى وصلح لا أعما (قول المصنف لا بشرط
 قطعه) فإن باعه بشرط قطعه ما خلف بعد قطعه فما خلفه للبائع بخلاف ماله باعه بشرط قطعه فقطع فإن
 ما خلفه للمشتري * (فرع) * المقصود جواز بيع نحو القصب والحس مزروعا إذا لم يستتر في الأرض منه
 إلا الجذور التي لا تقصد لكل م (قول المصنف فإن بيع معها) عبارة الروض فرع على يصح بيع زرع
 لم يشجبه ويقول وإن كانت تجزأ من الأرض لا بشرط القطع أو القلع أو بيع الأرض أه (قوله أو بيع وحده
 بقلع) فليس التقدير أو بيع الزرع لا يضر كما ينادى من التركيب (قوله وما أفهمه المتن) أى حيث قال
 جاز لا بشرط (قوله مطلقا) ينبغي أن معناه سواء أيدأ صلاحه أم لا لأن معناه سواء يبيع مع أصله أو وحده
 لظهور انتفاء المحذور وأذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع (قول المصنف ظهور المقصود) فلا يصح
 بيع نحو الفجل والجزر والحس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصبان استتر بعض المقصود منه مر
 (قوله وشعير) ينفي في الشعيرة أنه لا بد من رؤيته كل سنبلة ولا يقال رؤيته البعض كما في ذلك
 أجزاء الصبرة لا يكتفي رؤيته بعضها فليست أمثل (قوله بل القياس فيها تفرق الصفة) قياس ذلك تفرق
 الصفة في بيع زرع الخلطة في بعض فمعاذا سنبلة الظهور وهو على هذا فقول الإنوار لا يكتفي أنه لا يجوز
 بيع الحو زو القشرة العليا مع الشعيرة يكون معناه قصر البطان على الجوز دون الشعيرة بل يصح فيه
 تفرق الصفة وقد يقال القياس البطان في الجميع في جميع هذه الصور لأن شرط تفرق الصفة كون

لا يختلف جهاراً في روية بعض الحبس بل على باقية روية الظاهر من البطل لا يدل على بانه اه (قوله ان
 عرف بقسطه) أي ان أمان التقسيم وانما بطل في الجيع وهو ظاهر اه سم (قوله هنا) أي في البطل
 والشحن (قوله والعبد) أي والسبي ثم ما يوقى (قوله والحر) الخ برذل دليل القديم (قوله مع الشجر)
 أي بان نورد العقد على مع الشجر أمالاً أو رده على الشجر وحده صم ولم يدخل الجوز كله وظاهر وكذا
 يقال في قطن يقي سنين فله أمل وفي الروي وشرحه ولا يعتبر تشقق القشر إلا على من نحو الجوز بل هو
 للبائع مطلقاً اه سم (قوله وقباس امتناع الخ) تقدمه مر الحزم بعد قول المصنف بعد النانو
 للبائع اه عش (قوله وقباسه الخ) حاصله أنه يمتنع بسم ذلك منفرداً فلا يتغير الحكم ببيع مع الشجر
 ومنه كل ما يمتنع بسم منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه وتشقق جو زعطب أي قطن يقي سنين
 أي سنين فأكبر كقوله الخفل فيبيع السنن فبه ان اتحد فبهما ذكر وما لا يقي من أصل العطب أكثر من
 سنين يسع قبل تكامل قطنه لم يجز البشروط القطع سوا متخرج الجوز أولاً وبعداً كماله فان تشقق جو زه
 صم لظهور المقصود والباطل لا يستلزم قطنه انتهى باختصار وقوله أولاً كقوله الخفل قال الشرح في شرح
 العباب فان يسع أصله قبل خروج الجوز أولاً وبعد وقبل تشققه فهو المشتري والافه والبائع وتشقق بعضه
 وان قل كتشقق كله انتهى فعل أن غير المشتق نازع وصم ونار ولا يصح فاعطى الضابط وكان ما يقي سنين
 المقصود الاصل فصم وان لم يشقق ودخل تبعوا غيره المقصود الثمرة تفصل فلنأمل اه سم قول المتن
 (ولا باس) أي لا يضر (قوله وهو يفسد) الخ قوله وايضا في النهاية (قوله وعامة الطلع) الخ فالمراد
 بالكلام هنا الدخول وانتظير ما سألني قريبا اه وشدي (قوله كرم ان) الخ التي في المتن (قوله الارز
 كالشعر) أي في أنه كلما واحد (قوله انما هو) أبده النهاية بلعه (قوله وانما لم يصح الخ) فعلم جواز البيع

الباطل ايضامه اولا يمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع
 بطل في الجيع وقبل في الأرض قولان اه ومن الشارح الزرع المذكور بالفعل المستور للأرض والاب
 المستور بسببه وظل البطان في الجيع بالجهل بأحد المقصودين الوجهين عند التوزيع لا يات بل يمكن
 التوزيع بعد العقد اذا علم الباطل لأن العبرة بالحل العقد بدل قوله زرع لا يفرد ثم رأيت مر قال
 الأوجه البطلان فبهما اه و يؤيد ما قدمتم من قول المصنف ولو باع الخ (قوله فصم في الرقطة) قياس
 ما قاله أنه لو ورد العقد على الرقعة وحده صم وهو ظاهر وذوله ان عرف بقسطه أي ان أمان التقسيم والا
 بطل في الجيع كله ظاهر (قوله مع الشجر) أي بان نورد العقد على مع الشجر أمالاً أو رده على الشجر
 وحده صم ولم يدخل الجوز كله وظاهر وكذا يقاب في قطن يقي سنين فلنأمل وفي الروض وشرحه ولا يعتبر
 تشقق القشر إلا على من نحو الجوز بل هو للبائع مطلقاً الخ (قوله وقباسه الخ) حاصله أنه يمتنع بسم ذلك
 منفرداً فلا يتغير الحكم ببيع مع الشجر ومنه كل ما يمتنع بسم منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه
 وتشقق جو زعطب أي قطن يقي سنين فأكبر كقوله الخفل فيبيع السنن فبه ان اتحد فبهما ذكر وما لا يقي من أصل العطب أكثر من
 سنين يسع قبل تكامل قطنه لم يجز البشروط القطع سوا متخرج الجوز أولاً وبعداً كماله فان تشقق جو زه
 صم لظهور المقصود والباطل لا يستلزم قطنه اه باختصار وقوله أولاً كقوله الخفل قال الشرح في شرح
 العباب فان يسع أصله قبل خروج الجوز أولاً وبعد وقبل تشققه فهو المشتري والافه والبائع وتشقق بعضه
 وان قل كتشقق كله اه فعل أن غير المشتق نازع وصم ونار ولا يصح فاعطى الضابط وكان ما يقي سنين
 المقصود الاصل فصم وان لم يشقق ودخل تبعوا غيره المقصود الثمرة تفصل فلنأمل اه سم قول المتن
 (ولا باس) أي لا يضر (قوله وهو يفسد) الخ قوله وايضا في النهاية (قوله وعامة الطلع) الخ فالمراد
 بالكلام هنا الدخول وانتظير ما سألني قريبا اه وشدي (قوله كرم ان) الخ التي في المتن (قوله الارز
 كالشعر) أي في أنه كلما واحد (قوله انما هو) أبده النهاية بلعه (قوله وانما لم يصح الخ) فعلم جواز البيع

فصم في الرقعة فان عرف
 بقسطه من الشجر ويكون
 روية البعض شائداً على
 الباقي غالب شيوخ نعم ان
 فرض ذلك في نوع مخصوصه
 لم تبعد الصحة في الشكل
 نظير ما بان في قبض السكر
 (والدرس) بفتح الدال في
 السبل وجوز القطن
 قبل تشققه (لا يصح بعه
 دون سنبله) لاستناده (ولا
 مع في الجلب) لاستناده
 المقصود ليس من مصنفه
 والنهي عن بـ السبل
 حتى يبيض أي يشد كق
 رواية مجمل على سبل هو
 الشعر جديان الاذلة وفي
 الاثر لا يجوز بيع الجوز
 في القشرة اعلم مع الشجر
 وقباسه امتناع بيع القطن
 قبل تشققه ولو مع غيره
 (ولا باس بكلم) وهو بكسر
 اؤه وعاءه والطلع (لا زال
 الاحتلال كل) بفتح الهجزة
 وأما صم ومعا فهو لما كور
 كرم ان وطلع تفصل وموز
 ويطعوا باذبحان لان بقاءه
 فيه من صمته ومثل ذلك
 ما يكون بقاء نفسه سببا
 لاختاره كزر وعسل ومن
 زعم ان الارز كالشعر انما
 هو باعتبار نوع منه كذلك
 وانما لم يصح السلم في الارز
 والعسل في شتره

لما بان فيه (وماله كيلان) سني كلهم استعماله في المغرب والذو جمع كلمة أو كم بكسر الهمزة فليس مثله كان أو كياتان (كلوز والوز والبالق) أي القول (يداع في قشره الاسفل) لأن قشره فليس مصغره (ولا يصع في الأعلى) على الشجر والأرض لاستناره عاكس من مصغره وفارق مصغره نبع قصب السكر في (٤٦٦)

لأروق قشر به والسلم فيه قشره الاسفل دون الأعلى اه سم (قوله اياياق) أي لأن البسيع اعتمد المشاهدة بخلاف السلم فإنه يعتمد الصفات وهي لا تفر بالعرض في ذلك لاختلاف القشر فقوت وزاته ولان عقد السلم تقدره فلا يصح البغور أو خربلا حجة وما نقل عن ذواي المصنف من أن الاصع جواز السلم الارز جمل على المقشور نهاية في (قوله استعماله) أي لفظ التكلم وكذا ضمير الذو جمع (قوله فقامس مثله) أي سني كلمة أو كم قول المتن والبالق بالشدة باللام مع القصر ويكتب بألفاء وبالفتح مع المادو يكتب بالالف وقد يقصر اه نهاية (قوله مصغره نبع القصب) ينبغي ولوزير وعالان ما يستقر منه في أرض غير مقصود غالباً كقروى ثاوى السويطى وشراء القلقاس وهو هـ دفون في الأرض باطل سم على ج اه عش (قوله والاخار) خلافاً لنهاية والفتى (قوله لحظاً) أي الربط اعتمده الفتى (قوله فقولوا والاجماع الفعلي عليه) مبتدأ وخبر (قوله قيل ومنه الويا) أي الربط اعتمده الفتى (قوله قبل انعقاد الاسفل) أي اشتد ادق قول المتن (وبدو الصلاح) استعماله في ثمانية أقسام أعدها اللون كمفره الشمس وحجرة العناب وسواد الاصيص وبيض التفاح ونحو ذلك ثمانية الألوان كلاله قصب السكر وجوزة الزمان اذا زلت المارة ثلثها التمتع في التبين والبطيخ ونحوه حاذل بان تلتين صلاته وابها بالقرى والاشتداد كالقمح والشعير خامسها بالمول والامتلاء كالغلف والبقول سادسها بالسكر كالشعير خامسها بالشمس قاي كلمة كالقطن والجوز ثامنها بالانفاجحة كالورد ورت التوت انتهى خطيب وعبارة ج وتنهاى ورق التوت وهي أولى اه عش (قوله بان يتره) الى قوا المتن ويتصرف في النهاية الاقوله والحق (قوله بان يتره) تقصير لظهور مبدأ الضمخ لقوله أي يصوغ الخ تقصير لقوله يتوالم (قوله متعلق ببذ وطهور) أي على التنازع (قوله بدو صلاحه) مفعول ما بين الواو وفي المتن (قوله ان الدار الخ) بدل من قوله ما قرره (قوله ان نحو البو الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله المقصود منه) نعت تمهوه (قوله قبل مقرته) ظرف وجود (قوله ذكر القائه) عطوف على الاشتداد اه رشدي (قوله والضابط الخ) أي ضابط بدو صلاح الثمر وغيره ورد على هذا الضابط نحو البقل فإنه لا يصع به الانسراط بالقطع كقصره ان الحالة التي وصل اليها طلب فيها غالباً اه عش (قوله وأصل ذلك) أي الضابط (قوله

على باق) وأيضاً لقشره الاسفل كـ مراما ص معقصر كنه في قشر واحد كلرمان ونظيره ان الكلام في باق لا يؤكل معقصره الاعلى والا جاز كبيع الوز في قشره الأعلى قبل انعقاد الاسفل لانهما كوكله (وفي قول يصع) يصع في الأعلى (ان كان طيباً) لحظ نفسه وطو به ففوسن مصغره وجع كثير وثني الباقين بقوله ان يافنن الاصحاب والافعة الثلاثة والاجماع الفعلي عليه وسكاية جمع أن الشافعي أمر الى بيع بشرائه بغداد معتزة بان الربيع لم يصعبه بل هو عرض مصغره فهو مذهب القوم وقد بالغ في الام في قمر برعد مصغره يصع وسياق في أحياه اللون الكلاله على الاجماع الفعلي قيل ومنه الويا يور دياتها ما كوله ككها كالوز قيل انعقاد الاسفل (وبدو صلاح الثمر ظهور مبدأ الضمخ والحلاوة) بان يتره ويلين اي يصوغ ويجري المانع (فيم) متعلق ببسود وظهور (لا يتلون وفي غيره) وهو ما يتلون بدو صلاحه بان يخذ في الحرة أو السواد أو الصغرة ثم

يؤخذ عمارق وهن الدار على التهور لاهو المقصود منه ان نحو القيقون مما يوجد منه لمقصود منه قبل صفته بكونه مستثنى مما ذكر في التلون بدو في غير الثمر باشتداد الحب بان يتوالم هو المقصود منه كبر القاء بحيث ينجى غالباً لا كل ويتنوع الورود وتناهي غورق التوت والضابط بالوجه مصغره طلب فيها البواصل ذلك تقصير أس الراوي لفرغ في خبره عن بيع الثمر حتى تزي بان

نعمراً أو وصفه (وذكر في بدو صلاح بعضه) أي الجنس الواحد وان اختلفت أنواعه (وان (٤٦٧) تل) كسبة واحدة لان الله تعالى امن

علينا طبيب الشمار على
التدريج بطول زمن التفكه
فلو شرط طبيب الكل لادى
الى حرج شديد ولو باع ثمر
بستان أو بستانين باصلاح
بعض فعل ماسبق في التاخير
فلا يبيع مالم يمددا الا
ان اتحاد الجنس وان اختلف
النوع واتحد البستان
والفقد والخل فان اختلف
واحد من هذين يبيع فيما
لم يمد صلاحه الا بشرط
قطعه (ومن باع ما بدا
صلاحه) من ثمر أو روع من
ثمر بشرط قطعه أو قطعه
والاجل ذلك البائع (لزمه
سقه) ان كان مما سبق الى
أو ان الجذاذ (قبل القطعة
وبعدها) قد روع ما يبيعونه
التلف لانه من ثمة التسليم
الواجب بشرط على المشتري
مبطل للبيع ما مع شرط
قطع أو قطع فلا يبيع حتى
حدها لسبب اذا لم يتن
قطعه الا من طو سبل
يجتاز فيه الى السقي بكفه
على الاوجه ان اختلف
المذكور وان نظريته
الانزى واما اذا لم يملك
الأصل بان باع الثمرة لكان
الشجرة فلا يجب أيضا
لانتقاط العلق بينهما
(و ينصرف بشرطه بعده)
أي القطعة لحصول العقد
بما كسر مع ما كان
بعد أو ان الجذاذ
اقبض وعل نقلها

وان اختلفت غايته (قوله أنواعه) أي كبريه وعقلي اه ع (قوله كسبة الخ) أي من غيب أو بسر
أو نحو اه نهية (قوله مالم يمددا) في البستان أو كل من البستانين اه نهية (قوله وان اختلف
النوع) أي على الأصح كما مر اه ع (قوله والخل) تقدم في بحث في التاخير صله أن جل الخل الثاني
يكون للبائع اذا كان البيع بعد تأبير الجبل الأول أو بعضه وقضيه أنه اذا باصلاح الجبل الأول أو بعضه كفي
عن صلاح الثاني اه سم (قوله من بشرط قطعه الخ) أي بان باع مطلقا أو بشرط ابقائه اه ع
(قوله والاصل الخ) سذكره مرة بقوله وأما الخ (قوله الى) وان الجذاذ صله سقيه (قوله قد روع ما يبيعونه)
فلا يكفي ما يدفع منه التلف والتعيب بل لا بد من سقي نفسه على العاقبة مثله اه ع (قوله ويقتبه)
عطف معارف اه ع (قوله فشرط على المشتري الخ) أي سواء شرط على المشتري سقيه من الما لم يعدله
أو من غيره اه ع (قوله أما مع شرط الخ) يعمد قوله من غيره بشرط قطعه الخ (قوله فلا يجب الخ) أي بعد
القطعة مر قال الخ في البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذ من تعليل ياتي
ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم كان حله في ما ذكره الشارح بقوله الا اذا لم يتن الخ ولا يخفى اشعار
عبارة هذه بحصول القبض مع شرط القطع والتخلية وتقدم ما سبق في أوائل الفصل اه سم عبارة ع (قوله
مر لم يجب بعد القطعة مفقود) مر جواب السقي قبل التخلية وان أمكن قطعها لم يذكر في هذا القيد فقضيه
أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق ابقائه فلا يكتف بالتلف البع السقي
الذي يبيع ثم رأيت سم على جرد ما يوافق هذا فراجع وقد يقال بوجوب قبض القطعة كما أفهمه كلام
الشارح مر ووجه ما ان التصدير من البائع حيث لم يحصل بين المشتري وبينه جذاذ تلف يترك السقي كان من
ضمناته وقد صرح به قول المصنف أول باب البيع قبل قبضه من ضمن البائع وأن البائع لا يرا بأسقاط
الضمن عنه اه ر (قوله الا اذا لم يتن الخ) ظاهر أنه لا فرق في وجوب السقي حيث يذبح قبض التخلية
وما بعدها اه سم (قوله وأما اذا لم يملك الأصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة ثلث
والظاهر أنه لا يجب أيضا هنا في البائع اه سم (قوله لانتقاط الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك اذا باع الثمرة
والشجرة معاً سم على ج (بقوله باع الثمرة) يذبح باع الشجرة لعدم وهل يلزم البائع السقي أم لا فانه ظاهر
والاقرب أن روعه ووجهه التزمه السقي في بيع الشجرة لغيره لا سيما عندما لزمه هذا بخلاف ما لو باع
الثمرة لشخص ثم باعها للمشتري لثالث فان البائع لا يلزمه السقي على ما يؤخذ من كلام سم على ج وان كان
ملك الشجرة لان المشتري الثاني لا يتناق من البائع الأول فلا علة بينهما ولكن نقل عن شيخنا في إبداء أنه
يلزمه السقي ا (قوله التزمه بالسقي اه ع) والى هذا ما يدل القلب (قوله أي التخلية) التي قوله سم بيان في
النهاية (قوله كما مر) أي في البيع قبل قبضه اه نهية وقال الكردي أي ضد قول المتن قبض العتق اه
(قوله على نقاوا) تقدم ما فيه اه سم وسأفهمه من ع (قوله أو مع با) الى قول المتن فان سم في
النهاية (قوله لما تقرر من حصول القبض بها) أي وان كان يبيع الثمر بعد أو ان الجذاذ كما تقدم في البيع

الشافعي أهكم قبله الامتناع التقليد عليه (قوله والخل) تقدم في بحث في التاخير صله ان حل الفصل
الثاني يكون للبائع اذا كان البيع بعد تأبير الجبل الأول أو بعضه وقضيه أنه اذا باصلاح الجبل الأول أو بعضه
كفي عن صلاح الثاني (قوله فلا يجب) أي بعد التخلية مر قال الخ في البيع يصدق مع شرط القطع
ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذ من تعليل ياتي ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم كان حله في ما ذكره
الشارح بقوله الا اذا لم يتن الخ ولا يخفى اشعار عبارة هذه بحصول القبض مع شرط القطع والتخلية وتقدم
ما فيه في أوائل الفصل (قوله اذا لم يتن قطعه الخ) ظاهر أنه لا فرق في وجوب السقي حيث يذبح قبض
التخلية وما بعدها (قوله وأما اذا لم يملك الأصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة ثلث والظاهر أنه لا يجب
هنا على البائع (قوله لانتقاط الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك اذا باع الثمرة والشجرة معاً (قوله على نقلها

مرض ههنا) أو عيب بعدها من غير ترك سقي واجب (كبر) بغير الزاء واسكانها كلفه (فلا يجديده) من ضمن المشتري لمبا
من حصول القبض من الخبر مسلم على أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أمسك في ثمر اشتراه

قبل قبضه اه عش أى خلافا للتحفة (قوله ولم يستقما الخ) فلو كانت من ضمان البائع لا سقطت على الله
 عليه وسلم الذين المثل لحقته من غير التمسار التالفة اه كرى (قوله من غنما) أى الترفك ان الاول التذ كبر
 (قوله فغيره) أى مسلم (قوله بوضع الجواش) أى عن المشتري جمع ما تحتوى العاهة والافه ~~سكك~~ راج
 والشس والاغرة أى بوضع عن شغل الجواش اه بحيرى (قوله بن الدليلين) أى بحيرى مسلم المار بن
 آغا (قوله أما إذا الخ) بحيرى قوله من غير ترك سقى واجب أى وأما لوعرض التبع من ذلك فساقى فى المن
 اه رشيدى (قوله الواجب عليه) أى بعد القفلة كجوه صريح الكلام اه سم أى أو تقدم ما فيه (قوله فهو
 من ضمانه) أى فيسقط العقد اه سم أى كساقى فى قوله حتى تلف بذلك انفسح العقد عبثا المتن الآتى
 اه رشيدى (قوله ضمنه حتما) أى المشتري وهو واضح مما مر من عدم وجوب السقى على البائع وقيل اه أن
 مثل ذلك ما لو اعطى مالك الشجر حتى قتلنا بعد وجوب السقى عليه اه عش (قوله كلوا كل الخ) أى
 وقد تلف بعد القفلة والمراد أن كونه من ضمان المشتري لا خلاف فيه حيث اه عش (قوله أو بعد أو ان
 الخ) عطف على نحو سرقه (قوله من الخ) هذا القيد اعما يحتاج اليه ما أنشا بالكل من ترك السقى أما إذا
 لم يكن كذلك فلا حاجة اليه ما تقدم أن البيع بعد قبضه من ضمان المشتري اه عش (قوله أما ما قبلها الخ)
 محترى قوله المتن بعدها أى أما المالك الذى عرض قبل القفلة فى الخ (قوله من ضمان البائع) أى ينفسخ
 العقد بتلفه وكان ينبغي له ذكره لظاهر معنى قوله عقبه فان تلف الخ ولم يستقما من النسخ اه رشيدى وقد
 يقال ان فى صنيع الشارع احتياكا (قوله من ضمان البائع) ظاهر وان كان التلف والتعيب بترك السقى لما
 شرط قطعه اه عش (قوله انفسخ فيه فقط) أى ويختار المشتري فى الباقي ان كان التلف قبل القبض اه
 عش وباتى فى الشرح وعن شرحى الاسباب والمنهج ما يصرح بان قوله قبل القبض ليس بقيد (قوله فلو تعيب
 الخ الخ) لظاهر أنه لا يشترط فى التعيب هنا عرض ما يقصده من قبضه بوفى البيع بل المراد به ما يشعل عدم
 تحققه بوجوه مما مر أنه يجب عليه السقى قدر ما ينمو ويقع من التلف اه عش (قوله فلو تعيب الخ الخ) قال
 فى الروض فان أى التعيب الى التلف وهو أى المشتري عالم أى به ولم ينفسخ فهل يفرم له البائع أى البديل
 لعدوانه أم لا أى لتقصير المشتري بترك النقص مع القدرة وجهان قال فى شرحه الوجه الثانى وبسط الاستدلال
 له اه سم وقوله الوجه الخ اعتمده النهاية والمغنى وقال السدجر ولعل محل الخلاف فى غيره مقدار الارش أما
 مقداره فيسقطه المشتري قطعا فليست له أهم الان يقال المشتري مقصر بترك النقص والحال ما ذكر فلا ريب
 له أيضا اه (قوله منفرد الخ) فيما اشار الى عدم الخيار اذا بيع مع الشجر ومن مالك الشجر أى لعدم
 وجوب السقى حيث نذر على البائع اه سم (قوله ما سبق الخ) الوصول واقعة على المساء عبارة النهاية والمغنى
 والاعاب هذا كلامه بنذر السقى فان نذر بأن غارب العين أو انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به أبو جهم
 الطبري ولا يكافى فى هذه الحالة تسكف معناه آخر كجوه وقصبة نص الام وكلام الجوينى فى السلسلة اه قال
 عش قوله تكافى معناه آخر ظاهر وان قرب جدا اه قول المتن (فله الخيار) أى خورا اه عش
 (قوله كالسابق على القبض) يفيد أن الكلام فيها بعد القفلة اه سم عبارة العباب مع شرحه لشارح
 وفى شرح المنهج نحوها وان تلفت الثمرة بيعا ش انفسخ البيع ماعلا أى قبل القفلة بعد الاستناد التالف

تقدم ما فيه (قوله الواجب عليه) أى بعد القفلة كجوه صريح هذا الكلام وقوله من ضمانه أى فى قبضه
 البيع (قوله فلو تعيب الثمر) قال فى الروض فان أى التعيب الى التلف وهو أى المشتري عالم أى به ولم
 ينفسخ فهل يفرم له البائع أى البديل لعدوانه أم لا أى لتقصير المشتري بترك النقص مع القدرة وجهان قال
 فى شرحه الوجه الثانى وبسط الاستدلال له عبارة العباب فان أنفى أى التعيب الى تلفه فان لم يعلم أى
 بالافاضة الى التلف المشتري حتى تلف انفسخ أى البيع وان علم ولم ينفسخ فى غرم البائع له وجهان اه
 (قوله منفرد الخ) فيما اشار الى عدم الخيار اذا بيع مع الشجر ومن مالك الشجر أى لعدم وجوب السقى
 حيث نذر على البائع (قوله بخلاف ما إذا نذر) أى فلا خيار بالتعيب بترك السقى (قوله كالسابق على القبض)

ولم يستقما لم يقم من غنما
 فغيره أنه أمر بوضع الجواش
 اما محمول على الأولى وعلى
 ما قبل القبض جميعا بن
 الدليلين أما إذا عرض المالك
 من ترك البائع للسقى
 الواجب عليه فهو من
 ضمانه ولو كان مشتري الثمر
 مالك الشجر ضمنه حتما كما
 لو كان المالك نحو سرقه أو
 بعد أو ان الخ إذا نذر من بعد
 التأخير فيه فضايعا أما ما
 قبلها من ضمان البائع فان
 تلف البعض انفسخ فيه
 فقط (فلو تعيب) الثمر
 البيع منفردا من غير مالك
 الثمر (ترك البائع
 السقى) الواجب عليه بان
 كان ما سبق منه باقيا
 بخلاف ما إذا نذر (فله)
 أى للمشتري (الخيار)
 لان التعيب الحادث بترك
 البائع ما زل مع السابق على
 القبض

ومن ثم لو تلف به انفس العقد كما تقرر (ولو بيع قبل) أو بعد بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك فاقول بكونه من ضمان المشتري (بما لا بشرط قطعه لا يقر بطلان من ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه (٤٦٩) من ضمان البائع قال الأذري لا وجه

له إذا أتم المشتري عتادا

(ولو بيع قمر) أو زرع بعد

بدو الصلاح وهو ما يندبر

اختلافه أو يساوي فيه

الامران أو يجعل له صغ

بشرط القطع والبقاء ومع

الاطلاق أو من (يقلب

تلاحة - وما يتلاط حادثة

بالموجود) بحيث لا يبران

(كتين وقتاه) ويطبخ (لم

يصح الآن بشرط المشتري)

بعض أهل العاقدين وروافقه

الأخر (قطع قمر) أو زرع

عند خوف الاختسلاط

فيصح البيع حيثما زال

المحذور فإن لم يتفق قطع

حتى اختلط فكأن ثوبه

(ولو حصل الاختلاط فيها

يسد) فيما اختلط أو

فيما يساوي فيما الامران

أو جعل فيما الحال فلا المهر

أنه لا ينقسم البيع لبقاء

عين المبيع وتسليمه يمكن

بالطريق الآتي فزعم

المقابل نقضه ممنوع وان

صحه المصنف في بعض كتبه

وأطال جمع متأثرين في

أنه السند (بل بتغيير

المشتري) اذا وقع الاختلاط

قبل القليلة لأنه كسب

حدث قبل التسليم ومنه

يؤخذ اعتماد ما دل عليه

كلام الرافعي أنه خالص

فكان فوراً ولا يتوقف

على ما كلفه أحد العيب

السابق علمه فاه الاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة في حثه وقال كثير من على التراضي وبتوقف على الحاكم لأنه قطع النزاع لا العيب

(فان سمع) بفتح الميم (له البائع بما حدثت) بـ

بـ أو أعرض أو كالهـ قوله هنا) أي في مسألة الاختلاط زاد الله به كافي

الأعرش عن السنايل (له قوله بخلاف من النعل) أي لو أعرض البائع عن النعل التي لا تدخل في التسليم

لم يملكها المشتري اه كرى (قوله لزوم عودها الخ) حاصله أن الاختلاط هنا ما كان ما عدا من وقع عوده

بسبب إلى بدل البائع من ضعفه كذا في الأعرش وان النعل لما وقع عودها لم يملكها المشتري

بمجرد الأعرش اه سدع (قوله البائع) عبارة النهاية إلى المشتري قال عـ عبارة على البائع ونصروا بما

أذا ثبت البائع يتعمد النعل ذهب وأفتى في الشارح مر بما أذعن لها المشتري بنعل غيره مما ردها بـ

قديم فلاحا فاه (له قوله وان طال الثانية) أي مدة الأعرش من النعل اه كرى قول المتن (مقط خياله

و ينبغي أن مثل ذلك ما لو وقع القسح والماسحة ما قسط خياله ردها بـ العقد ساق و قد ر كثر من

الإصباح أنه يتغير البائع أولاً اه عـ (قوله المنة) أي من جهة البائع على المشتري اه عـ (قوله

يفسدان الكلام فيما بعد القليلة (قول المصنف حتى هلك) أي بعد القليلة (قوله يسد الاختلاطه)

التي ترك السبق المستحق وان عتبه أي العطش ولو بعد القبض مع إمكان السبق فخر الله - ترى وان قلنا
الخاصة من ضمانه لاستناد البائع ترك السبق المستحق اه (قوله لم يمت) أي من أجل أن المستند إلى
السابق على القبض السابق عـ لم يمت (قوله لو تلف) أي لا أو بعد أو (قوله انفس العقد) أي في الكل أو
البعض (قوله لو تلف به) أي ترك البائع السبق اه رشدي (قوله كـ تقرر) أي قوله أما اذا عرض الخ
قول المتن (ولو بيع) أي يتوغلر (قوله حتى هلك) أي يحتاج نهاية قال سم أي بعد القليلة اه وقال عـ
أي ولا ذرف يكره قبل القليلة أو بعدها اه أي كما يفيد النعل لا في (قوله وقطع بعض الخ) كذا
في النهاية وقال الرشدي هو مر تابع في هذا المصنف ولكن الذي في قول الأذري ما نصه ولا وجه للاختلاف
إذا طال به البائع بالقطع وأخر عتادا ولا سيما إذا أتم ما لحاكم به انتهى اه (قوله قال الأذري الخ) غير قوله
وقطع بعض الخ وفيه راجع اليه (قوله بعد بدو صلاح) أي وأما قوله فاه لا يصح الإشرط بالقطع
مطلقا (قوله يندر اختلاطه) أي الغالب فيه عدم الاختسلاط قول المتن (يقلب تلاحة) أي ضمنا أخذ من
قوله قبل أو يجعل الخ اه عـ وفي هذا الاختسلاط نظر ظاهر بل المأخوذة الفن لا لا (قوله كتين
وقتاه) ويطبخ) هذه أمثلة للمرقوفه للزوم عـ الرسم ونصوه فلا يصح الإشرط بالقطع لأنه ما يغاب
فيه التلاحق بزيادة طوله واشتباؤه بالمبيع بغيره وطريق شرائه لا يرى أن يشتري بشرط القطع ثم يستأجر
الأرض مدة يأتي فيها عود في هذه تكون الزاوية للمشتري أما ما اشتراه بشرط القطع وشرط الأعرش أو
دونه فانه باء البائع حتى السنايل فان بلغ الرسم إلى سالة يغاب فيها زيادة واختلاط صعب مع ما علقه بشرط
القطع والبقاء حتى يستوفيه بالزوايا أو كونه اه عـ قول المتن (لم يصح) أي لانفاه القدر على التسليم نهاية
وشرح المنهج (قوله عند خوف الخ) معناه في القطع (قوله فان لم يتفق قطع) أي قطع ما يغاب تلاحة و
اختسلاطه بالزوايا أو دونه (قوله كذا في قوله الخ) أي حكمه كالمذكور في قوله الخ قول المتن (ولو
حصل الاختلاط) أي قبل القليلة أو بعدها لكن يتغير المتن ترى قبل القليلة كما يتغير بالابقاء قبلها لا به دها
لانتهاء الامر بها اه عـ (قوله بالطريق الآتي) أي نقافي أسواقه فاه قوله في بعض كتبه وهو شرح
الوسط اه سدع (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله السابق) أي في باب العيوب اه كرى (قوله
و بتوقف الخ) طعن على التراضي (قوله بفتح الميم) أي قوله نعم في النهاية الأثوبه ورحم السبكر ويجزئ
(قوله بـ) واغترفت الجملة بالمعروف الحاحه كـ قبل نظيره في اختلاط جمل البرجين عـ وسدع
و يجزئ (قوله وتلكه) أي تلك المشتري بسبب الأعرش ما عرض عنها المشتري اه كرى أو إذا لم يمت من
شبهه فغلب ليس له الرجوع عده اه (قوله أيضا) أي كالهـ (قوله هنا) أي في مسألة الاختلاط زاد الله به كافي
الأعرش عن السنايل (له قوله بخلاف من النعل) أي لو أعرض البائع عن النعل التي لا تدخل في التسليم
لم يملكها المشتري اه كرى (قوله لزوم عودها الخ) حاصله أن الاختلاط هنا ما كان ما عدا من وقع عوده
بسبب إلى بدل البائع من ضعفه كذا في الأعرش وان النعل لما وقع عودها لم يملكها المشتري
بمجرد الأعرش اه سدع (قوله البائع) عبارة النهاية إلى المشتري قال عـ عبارة على البائع ونصروا بما
أذا ثبت البائع يتعمد النعل ذهب وأفتى في الشارح مر بما أذعن لها المشتري بنعل غيره مما ردها بـ
قديم فلاحا فاه (له قوله وان طال الثانية) أي مدة الأعرش من النعل اه كرى قول المتن (مقط خياله
و ينبغي أن مثل ذلك ما لو وقع القسح والماسحة ما قسط خياله ردها بـ العقد ساق و قد ر كثر من
الإصباح أنه يتغير البائع أولاً اه عـ (قوله المنة) أي من جهة البائع على المشتري اه عـ (قوله
يفسدان الكلام فيما بعد القليلة (قول المصنف حتى هلك) أي بعد القليلة (قوله يسد الاختلاطه)

السابق علمه فاه الاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة في حثه وقال كثير من على التراضي وبتوقف على الحاكم لأنه قطع النزاع لا العيب
(فان سمع) بفتح الميم (له البائع بما حدثت) بـ أو أعرض أو كالهـ قوله هنا) أي في مسألة الاختلاط زاد الله به كافي
الأعرش عن السنايل (له قوله بخلاف من النعل) أي لو أعرض البائع عن النعل التي لا تدخل في التسليم
لم يملكها المشتري اه كرى (قوله لزوم عودها الخ) حاصله أن الاختلاط هنا ما كان ما عدا من وقع عوده
بسبب إلى بدل البائع من ضعفه كذا في الأعرش وان النعل لما وقع عودها لم يملكها المشتري
بمجرد الأعرش اه سدع (قوله البائع) عبارة النهاية إلى المشتري قال عـ عبارة على البائع ونصروا بما
أذا ثبت البائع يتعمد النعل ذهب وأفتى في الشارح مر بما أذعن لها المشتري بنعل غيره مما ردها بـ
قديم فلاحا فاه (له قوله وان طال الثانية) أي مدة الأعرش من النعل اه كرى قول المتن (مقط خياله
و ينبغي أن مثل ذلك ما لو وقع القسح والماسحة ما قسط خياله ردها بـ العقد ساق و قد ر كثر من
الإصباح أنه يتغير البائع أولاً اه عـ (قوله المنة) أي من جهة البائع على المشتري اه عـ (قوله
يفسدان الكلام فيما بعد القليلة (قول المصنف حتى هلك) أي بعد القليلة (قوله يسد الاختلاطه)

وأصلها تقدير المشتري أولا حتى تجوز له البادر بالقبض فان باذر البائع وسحق سقط خياره قال في المطلب وهو يخالف لنص الشافعي والأصحاب على أن الخيار للبائع أو لأولوهم لسبب وغيره ويوجه بان الخيار منافع لوضع العقد بحيث يمكن الاستغناء عنه لم يصير اليه وجبت مشاورته البائع أو لأصله يسمع فيستبرر العقد ويجري بما ذكر في شرائع راجع بشرط القناع ولم يقطع على حال ونحوه لم أوافق اختطاط بمثله بما لا يتبرر عنه قبل القبض بخلاف نحو روي أو شأنه فإنا العقد بنفسه فبسه لانه مقوم فلا مثل له يؤخذ بده أو لموقع الاختسلاط بعد الخلية فلا انفساخ أيضا ولا خيار بل ان اتفاقا على شيء فلا ولا صدق المشتري إذا لم يدها له في قبضه - في الآخر ولو اشترى شجرة فطلبها ثم للبائع ففي وجوب بشرط القطع عند خوفه أو وقوع الاختسلاط ما من نعم ان نشاء هنا فصح العقد ويوجه بان البند للبائع على ثمرته والمشتري على ما حدث فتعارضنا ولا مرجع فلم يصدق أحدهما في قدر حتى الآخر فانتعين انفساخ العقد

تخير المشتري أو لألح وهو الأصح اه نهاية (قوله على أن الخيار للبائع أولا) أي فان سمع بخصه أقر العقد والافسخ اه نهاية (قوله الاستغناء عنه) أي الخيار وكذا ضمير اليه (قوله ووجبت الخ) = جعل على لم يصبر الز (قوله ويجري ما ذكر) أي القولان اه نهاية أي أصحابهما عدم الانفساخ وتخير المشتري أن كان ذلك قبل الخلية يصدق في ذلك البذر أن كان بعدها اه ع (قوله في شرائع راجع) أي كبر من القتل اه نهاية ويوجه الرسم الآخر ع (قوله حتى طال) وتعذر التمييز اه نهاية (قوله ونحوه لعدم) = طبع البائع ع راجع عبارة بحطلة البائع الخ اه والمثل يشمل نحو الطبع فقصيته أنه لا انفساخ باختسلاط بغيره من الجانبين قبل القبض أو بعده وينبغي أن حكمه أنه يتغير بما قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان البذلعهما اه سم (قوله بما لا يتبرر عنه) بدل من قوله مثله أو لمفعول لمطابق لاختطاط أي اختلاط بحيث لا يتبرر عنه (إذ لم قبل القبض) طرف فلا اختطاط أي شامدا فلا انفساخ ويدوم التنازع بينهما الى الصلح اه ع (قوله بمثله) أي اختطاط مثله قبل القبض اه ع (قوله أو لموقع) أي مختار قوله السابق اذا وقع الاختسلاط قبل الخلية (قوله بعد الخلية) وكذا لو وقع الاختسلاط قبل الخلية أو أجاز المشتري البيع فان اتفاقا على شيء فذلك وان تنازع عاصدا فذو اليد هو هنا البائع ثم رأيت سم دلي منهج ذكر ذلك فقلنا ع مر اه ع وفي سم والسيد عر بعدم مثل ذلك ما نصه ثم رأيت الروض وشرحه مرعا بذلك اه (قوله عند خوفه أو وقوع الخ) = ضوايه عند خوف الاختسلاط وفي وقوع الاختسلاط (قوله ما من) أي من وجوب الاشتراط فيما يغلب اختلاط طعون أنه لو وقع الاختسلاط قبل الخلية تغير المشتري ان لم يسمع له البائع ما حدث وبعدها فلا خيار الخ (قوله ففسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الوجه أنه يجري هنا ما تقدم اه وظاهر هذا أن تخيرنا المشتري أيضا الآن يسمع البائع يتبرره اه سم وقضية قول الشارح الآتي في تعيين الخ أن مراده بالقبض هنا الانفساخ ويصح أن

أي قال بالعدم اختلاطه (قوله ويجري ما ذكر في شرائع راجع الخ) في الروض وشرحه ولو لم يشرى حرة من الرطبة بشرط القطع فطلات وتعذر التمييز فكما اختلاط الثمرة فما ذكر اه (قوله ونحوه طعام أو مائع اختطاط مثله بما لا يتبرر عنه الخ) = عبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الحطنة ونحوها من المثالب ومماثل الأجزاء حيث تختلط بحطلة البائع الخ اه والمثل يشمل نحو الطبع فقصيته أنه لا انفساخ باختسلاط بطبع البائع وذلك قضية قول الشارح وطبع لم يستعمل نحو الطبع الواحدة انفساخا قلنا ثم اه مثلية كإسباقي في السلم ما يقتضي أهمائية كإهمائية ذلك ثم وقول شرح الروض بحطلة البائع يخرج الاختسلاط بحطلة الاجنبي قبل القبض أو بعده كعلم يمرض حكمه وينبغي أن حكمه أنه نصير فيما قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان البذلعهما لا لأحد هكنا إذا حصل الشاح هل يوقى الى الصلح أو يجري فيه ما سبذ كبر فيما لو اشترى شجرة فطلبها ثم للبائع أو كيف الحال فراجع (قوله بل ان اتفاقا على شيء الخ) ينبغي أن يجري مثل ذلك فيه اذا وقع الاختسلاط قبل الخلية ولم يسمع البائع وان أجاز المشتري ثم رأيت في شرح الروض مرعا بما يفيد ذلك حيث قال ع المثل فان راضيا بعد الاختسلاط ولو قبل الخلية لا كنيده الاصل عما بعده على قدر من الثمن فذلك والا فالقول قول صاحب الدينينين حتى لا تخوذه البذرة والخلية للبائع أو للمشتري أو كليهما فيه أوجه ثلاثة وقضية كلام الرافعي يسمع الثاني الخ اه لكن الذي ينبغي في مسئلة العلم الذي زاده الشارح الآن أو دعهما أي المشتري الخلية أي بعد القبض ثم اختلطت فالله أي للبائع أي فالقول قوله بینه (قوله ففسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الوجه أنه يجري هنا ما تقدم اه وظاهر هذا أن تخيرنا المشتري أيضا الآن

تبعاً للمولى قال لان زيادة الزرع زيادة
قد لا تصفة فكانت حتى

السائل البائع يخلف
ما لو شرط القميص فان الزيادة
المشترى لانه ملك السكك اه
وهو وجب مدركا لكن
الذي يصرح به كلام الامام
 وغيره ان الزيادة للمشتري
 في شرط القطع ايضا
 ويؤيده قول الشيخين ان
 القطن الذي لا يبق اكثر
 من ستة كلز فاذا باعه
 قبل خروج الجوزن او
 بعده وقبل تكامل القطن
 وجب شرط القطع ثم ان لم
 يقلع حتى خرج الجوزن
 فله المشتري لحدوده على
 ما ذكره قال المزيرو هذا
 هو المختار وان اذاع فيه
 ظاهر النص (ولا يصح بيع
 الخطة في سبيلها صافية)
 من النسيب (وهو المحاقلة)
 من الحقل فحق فكون
 جمع حقله وهي الساحة
 التي تزرع حيث يحاقلة
 لتعلقها بزرع في حقل (ولا)
 يبيع الربط على الفصل
 بغير وهو المزاينة) من
 الزن وهو الموضع حيث
 ذلك لينها على القطن
 اوجب التنازع والتفاسم
 وذلك لانه يبيع الله عليه
 وسلم عنهما واه الشقان
 وفي رواية بما ذكر
 وجهه فسادهما فاما
 من الباع عدم الزو في
 الاولى ثم لو باع زراعا
 فغير بوي يحب او برا

مراده بالانتفاع فيما ياتي فصح الحاكم وهو الاثر فراجع (قوله بخلافه فاما) أقول نعمت اذ
 فاما ايضا المشتري على البيع والبيع على المشتري (قوله فكانت حتى السائل البائع) اعني
 الشهابي لم يلى اه سم واعنده الهية ايضا (قوله وهذا هو المختار) أي ماصرح به كلام الامام وغيره قال
 في شرح الارشاد على الاول فقد يفرق بان المقصود من القطن لاغيره فوجب جعل جوزه للمشتري بخلافه
 هنا فان الزرع مقصود كسبائه فمكن جعلها للبائع دونته انتهى اه سم (قوله من النسيب) قوله بزرع
 في النهاية الاول وتوطأ لقوله (قوله حيث) أي المحاقلة يعني العتود وكذا صهيرو لعلقه (قوله محاقلة) أي
 بهذا اللفظ فغضه شبهه استخداه وكذا الامر في غير الا (قوله وذلك) أي عدم محاقلة والمزاينة (قوله
 ر واه) أي النسيب أي داله (قوله فسادهما) أي المحاقلة والمزاينة (قوله من الربا) أي لعدم العلم بالمحاقلة
 فهما اه معنى (قوله في الاولى) أي المحاقلة (قوله راعا غير بوي) أي قبل ظهور رالحب اه نهاية
 وأسنى قال سم قوله قبل ظهور رالحب قد يقال لاحتمال هذا القيد تقدير الزرع بكونه غير بوي
 لا فرق بين اثنين ما قبل ظهور رالحب وما بعده الآن بزرع رالحب بوي بكونه غير بوي أو غير بوي
 غير ما كولا كخشيش زرع الرغيفتد بغير التبيد لا حقا زرعوا لظهور جسمه فانه يتبع جسمه فانه
 ومقتضى هذا أن القيد المذكور موجود في بعض نسخ الشرع ايضا (قوله في بوي) بان لم يبق كل أخضر
 عادة كالمع مثلا اه ع (قوله وهو تقاضا) راجع المعطوف فقط (قوله اذلا راي) أي في الصورتين
 وهو في الاولى ظاهر وفي الثانية متوجها لتقاضيه اه ع (قوله اذلا راي) يؤخذ من ذلك انه اذا كان روبا
 كان اعتدوا كانه كالحلقة منع من بيعه به خرم الزركشي اه نهاية (قوله لتسمه) نعم اه أي لافادة التسمية
 (قوله ولو توطأ) عطف على قوله لتسمه كما لا يظفر بالنسيب إلى المحاقلة (قوله وهي ما يفر داخ) لعل
 المراد لفظة وقوله في الميزان يبيع الربط لعل المراد شرعا سم على منج أي ذلك لان قوله بجرم عرية

سمعه البائع بغيره (قوله بخلافه فاما) أقول نعمت اذ الباع ايضا المشتري على البيع والبائع
 على ما حدث فاشتمل (قوله فكانت حتى السائل البائع) اعني هذا شهابي لم يلى واعني ثم قالوا ان
 من أراد شراء زرع أو نحو ذلك قبل بدو صلاحه لم يشر به بشرط القطع ثم يستأجر الأرض
 ويشتد قضية كون الزيادة للبائع أنه لو لم يصرح بزيادة لم ينتع الزرع بغير رضا البائع لان الزيادة
 وهي غير متممة فالأخص له ان يشتر به بشرط القطع ثم يستأجر الأرض (قوله قال اذلى وهذا هو المختار
 الخ) قال في شرح الارشاد وعلى الاول فقد يفرق بان المقصود من القطن لاغيره فوجب جعل جوزه
 للمشتري بخلافه هنا فان الزرع مقصود كسبائه فمكن جعلها للبائع دونته انتهى واعني أنه مرص في الروضة
 بانه لو اشترى أصل نحو طلع بشرط القطع فله يقطع حتى آخر كانت الثمرة للمشتري ولا يخفى أن المفهوم من
 كلامهم أنه لو اشترى ثمرة بشرط القطع فله يقطع حتى آخر كانت الثمرة للمشتري فاما مسئلة الروضة
 المذكورة فيمكن أن يجري الفرق المذكور فيها اذا اصول نحو الطلع شبهه باصول القطن المذكور وأما
 مسئلة الشجرة المذكورة فقد تستشكل على الفرق فلنأمل الآن بحال بان شأن الشجر أن يقصد لثمرته
 والزرع أن يقصد لبيع (قوله قبل ظهور رالحب) قد يقال لاحتمال هذا القيد بغير قصد الزرع بكونه
 غير بوي اذ لا فرق بين اثنين ما قبل ظهور رالحب وما بعده الآن بكون أو اذلا زرع رالحب بوي بكونه
 هو غير بوي أو غير بوي كخشيش غير ما كولا كخشيش زرع الرغيفتد بغير التبيد لا حقا زرعوا لظهور جسمه فانه
 يتبع جسمه فانه لا يفرق بين اثنين ما قبل ظهور رالحب أي بصحطان كخشيش غير
 روي اه قلبي شرحه يؤخذ من أنه اذا كان روبا كان اعتدوا كانه كالحلقة منع من بيعه به خرم
 الزركشي اه وظاهره امتناع بيع الحلقة وان لم يظهر بها صحتها وهذا يقتضي ان حشيشه لم يصبها
 واحدا ولا يصح البيع بشرط التقاض (قوله وتقاضا) راجع لقوله أو برا الخ دون مقابلة اذلا رايه

صافا بغيره وتقاضا في المجلس اذلا رايه صرح به من تسمة بما ذكره والاقتد على ما صرح به في روبا وتوطأ لقوله (ويصح في) يبيع
 (المرابح) جمع عرية وهي مائة دلا كل ليرة هاتين حكم في البستان

(وهو) أي بيعها للمقومين السابق كأن تروته (بيع الرب) وألحق به الماوردي وغيره البسر لان الحاجة إليه كهي إلى الرب (على النخل
بئر) لا (الرب) في الأرض أو (بيع العنب) والحافا لحصره به الذي عساه شاح فباسا على المصرفا كما قاله الأذري ليدو صلاح البسر
وتناهي كرهه فالخص بدينه بخلاف الحصر فمما ونقل الأسنوية عن الماوردي مردود بان صوابه البسر فقط (في الشجر برب)
نظير المحصن ثم إلى الله عليه وسلم هي (٤٧٢) عن بيع الثمر أي بالثمن وهو الرب بالثمر أي بالقوقنو رخص في بيع العره بأن

تباع بغير صفة أي بالغ
ويجوز الكسر بشرط وصفا
يا كاهما أهلهما بطاوقس به
الع ب جماع أهله كوى
يمكن خصه ويذكر باسمه
فزع أن فسه صا باطل
وبع القياس في الرخص
ضعف وذكر الأرض
الغالب لعمدة بيع ذلك بئر
أذ يرب بالشجر كسلالا
خوصا وأخذ شارح بغيره
فقال وأفهم كلامه لا متناع
إذا كان كل من الرب أو
التم على الشجر أو الأرض
وهو كذلك أو انما يجوز
بيع العرايا في ثمر تتعاق
به زكاة كان خصه عليه
وضن أو كان دون النصاب
أو مولا كالكاكفر (فيما
دون خمسة أوسق) يتقدر
بجفاف المسراد بغير صفا
السابق في الحد بثلثه
ثمرا ميكلا يشترط بغيرها
أي شارخص في بيع العرايا
في خمسة أوسق أو دون خمسة
أوسق ودون الباترية بنا
فاخذناه لانها للثمن مع
أصل التمريم وأفهم الدون
أجزاء أي بقص كان والاص
أهلا بدمن نقص قدر يزيد
على ما يقع به التفاوت بين
الكيلين غالبا كدقو بيع

يتقضى أن العرايا هي الغلات التي تقدر دالا كل وتفسرها ببيع الرب بنافه فاشارة إلى منع التنافي عما ذكره
أه عش (قوله أي بيعها) أي بيع غيرها سم (قوله وألحق به الماوردي) إلخ حرم بالحق النافه (قوله
فيما) أي بدو الصلاح وتناهي كرهه عش (قوله بان الصواب) أي النقل الصواب عن الماوردي قول
المن (في الشجر) أي على الشجر أو جعل الشجر نظرا بما زاه عش (قوله أي بالثمن) الانحصار الواضح
بالثمن في الرب (قوله أي بالغ) إلخ الأولى بالغ (قوله أي بغير وصفا) (قوله ان فيه) أي في العنب
القول (ذكر الأرض للغالب) سكت الشارح بنافه على ما اختاره من ان ذكر الأرض للغالب عن ذكر
النخل في الربط هو كذلك وهو قيد في مجال لغالته هذا لا معنى له رخصه حيثما يصري وعلوي (قوله
واخذ شارح بفهمه) إلخ مثنى عليه النهاية والمثنى صوابا وتمامهم كلامه ما عا ما كانا عا في الشجر أو على
الأرض أنه لا يعم وهو كذلك خلافا لبعض المتأخرين حيث ذهب إلى أنه عا على الأرض إذا رخصه بغيره
فيما على محل ورودها قال سم يشكل عليه من أن يحصل ورودها في الرب وقد أحقوا به العنب وان
التمتع جواز الزالة ليس في الرخص أه زاد عش فالظاهر من حيث المعنى ما جرى عليه البعض المذكور
أه يعني الشارح وشرح الاسلام (قوله كذا) أي مقدرا بكيل أي وقت التسليم (قوله أو التمر) أو بمعنى الواو
(قوله وانما يجوز بيع) إلى قوله وان لم يكن النخل في النهاية (قوله خصه عليه) أي المالك (قوله وفيما
دون خمسة أوسق) عطف على في تراخ (قوله بغير صفا) (قوله بثلثه) أي
بيع مادون بثلثه ثمرا (قوله ميكلا بقتنا) راجع للمتن فكان الأولى تقدره على بثلثه (قوله نظيرها) أي
الخصين (قوله برب) (قوله ودون الخ) مستأنفا استدلالا لاختلاف المادون أه عش (قوله
فاخذناه) ولا يجوز فيما زاد عليها فاعطوا مسمى زاد على مادون باطل في الجبيع ولا يخرج على تقرير الصفقة
كأمر في بابها انتهى أي من أنه مستثنى من القاعدة عش (قوله لأن) أي أو رشيدي وعش (قوله والاص
أنه إلخ) أو المراد بالخمسة أو مادونها انما هو من الجفاف وان كان الرب لأن أن كان تلف الرب أو العنب
فذلك وان جفف وظهر تفاوت بينهما بين التمر أو الزاوي بثمان كان قد رما ببيع بين الكيلين لم يضر أه نهاية
(قوله كسد) مثال لما يقع به التفاوت المزدشدي وعش (قوله وظهر فسه التفاوت) أي بين ما تتر
وبين ما تخرج أه سيدعمر (قوله بان بطلان العقد) أي في الجبيع ولا يخرج على تقرير الصفقة
كأمر من النهاية (قوله ويحصل البطلان) إلى قوله وتعدد الخ نفسه تعويل (قوله المذكور) نعم
للدون (قوله عليه) أي على الدون المذكور (قوله بجماس) أي قبيل باب الخمار أه كروي عبارة
عش أي من تعدد الباتع أو الباترية أو تفصيل الثمن أه (قوله ويحصل) أي التناقص (قوله
كأهو ظاهر (قول المصنف وهو بيع الرب إلخ) عبارة الرض صعب بيع العرايا في الرب والعنب على
الشجر خوصا بقدره من اليابس في الأرض كيلا ثم قال بشرط التناقص قبل التفريق فيسلم المشتري الثمر
اليابس بالكيل ويحلى بينهما بين النخل أه (قوله أي بيعها) أي بيع غيرها أو لم يكسده كان يمكن
هذا التقدير وجعل العرايا اسم في الاصطلاح لنفس الاصطلاح كأهو ظاهر قول المصنف وهو بيع الخ
(قوله وهو كذلك) اعتمد مر قبل إذ الرخصة يقتصر فيما على محل ورودها أه ويشكل عليه ما حمل
ورودها الرب وقد أحقوا به العنب وانما هو المعص جواز القياس في الرخص (قول المصنف وبشرط التناقص)

ربط وهو دون ذلك باعتبار الخوص لم يجب انتظاره لانه الغالب مطا بقا لارص الجفاف فان تقرر وظهر فيه التفاوت
أكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد وحل البطلان فما فوق الدون المذكور وان كان في صفقة واحدة (أو المراد) عليه في
صفقتين وكل جهادون الخمسة قلا بطلان وانما (جاء) ذلك لان كالا يقدمه قل وهو دون الخمسة وتعدد الصفقة هنا مفسر فلو باع ثلاثة
لثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (وبشرط التناقص) في المجلس لانه بيعه معلوم بثلثه يحصل (بتسليم الثمر) أو ألقى يرب إلى الباتع أو تسلمه

قال في الاعباب واطلاق الواو يشمل ما لو كان بيت المال فين لا وارث له غيره فهل يحلف الامام كاشه كلامهم
 اولاده انظر اه عش واستوجبه الاطعجي عدم حلفه بجبري (قوله) وكلاهما أي وسيدهما في
 العبد من المأذون اه سيدع (قوله) بالعين عبارة النهاية بطريق أخرى اه (قوله) كعبتك بالف الخ
 عبارة قال وضو شرحه في فرع تصديق مذى الصفة فلو قال بعتك بالف فقال بوق خر أو بجر أو بالف وقر خر
 أو قال شرط شرطاً فلو قال كسر خر بذلك الاصل صدق مدعي الصفة أصروا قال بعتك بالف فقال بل
 تخمس مائة وقر خر حلف البائع على نفي المقدسات يقول لم يسم في العقد خر ثم تخالف بقائه التنازع في قدر
 الثمن اه والظاهر انه اذا صدقنا مدعي الصفة في الصورة الاولى لا تثبت الالف بقوله البائع بل يؤمر المشتري
 ببيان الثمن ولو نجح فأن بين شياصه وواقعه البائع فذلك وان خالفه تخالفوا في ثمن شرح العباب
 ما وافقه وعلمه انه يعمل بالواقعة حثيثاً وان خالف ما ادعاه استأولا اه سم باختصار (قوله) فاذا
 حلف البائع الخ قصو وثبوت الصفة بالعين فغائده سلفه صفة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت
 الالف ولو زاد الختص في التحالف بعد حثيثاً فظهر أن المشتري يحلف كإحدى فليس أجمع اه ورشد (قوله)
 بل في الولي والوكيل هنا كذلك مفهومه انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان كان مدعى أقل الا
 أن التحالف فائدة ان المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهداه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد
 لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر ولا فرق ان كثرة بالفائدة في الجاهل ثم
 رأيت في شرح الارشاد قال ومدعي المشتري مثلاً في المبيع أكثر والبائع مثلاً في الثمن أكثر كقول قيسا
 على الصداق وقامه يقتضي أن عمل ذلك اذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان ثم ردا
 مستقرا مرجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله) ومدعي المشتري) بصيغة قسم المفعول في
 المضاف وأسم الفاعل في المضاف اليه (قوله) فلا فائدة للتحالف هذا واضح عندنا في ادنى المدغم الاتحادي
 الجنس والصفة ما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك الف درهم والمشتري بما يتعدى نازكاً كانت الالف درهم في
 القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك أو لا ويرى بان البائع قد يكون له عرض في خصوص الدراهم اه
 سيدع والاذن الثاني أخذنا بما لا آ نقض عش في المكسر (قوله) كذب الخ مثال للعص و (قوله)
 وكذب كذا الخ مثال لنوع (قوله) وكصع الخ مثال للصة (قوله) كصع أو مكسر ينكر في كلامهم
 ذكرهما و يظهر أن المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف لا لا ينقضه بافتقار صفة البيع عند
 ارادته خر رأيت في المهمات في بيع الأصول والثمار ما يشترط لغير ذلك وعبارته والكسرة قطعته من الدراهم
 والثمن بغير العواجج الصغار وهما القراضة انتهت اه سيدع (قوله) أو مكسر أي وان لم يكن ما يدعيه البائع أكثر
 قيمته من الاغراض تختلف بذلك اه عش (قوله) ومنه أي من الاختلاف الموجب للتحالف اه عش (قوله)
 وقد شمل الخ محل تامل بالنسبة لتسليمه الكتاب لا لأن يفرض فيما اذا كان العبد ثمة فكان الاولى تأخيرها
 كقولهم نعم الخ إلى شرح قول المصنف أو قدر المبيع اه سيدع (قوله) أو الولادة أي كان يقع الاختلاف
 بعتك بالف فقال بل تخمس مائة وقر خر الخ عبارة قال وضو شرحه في فرع تصديق مدعي الصفة فلو قال
 بعتك بالف فقال بل بقر خر أو بجر أو بالف وقر خر أو قال شرط شرطاً فلو قال كسر خر بذلك الاصل
 صدق مدعي الصفة أصروا قال بعتك بالف فقال بل تخمس مائة وقر خر حلف البائع على نفي المقدسات يقول لم يسم في العقد خر ثم تخالف بقائه التنازع في قدر
 الثمن اه والظاهر انه اذا صدقنا مدعي الصفة في الصورة الاولى لا تثبت الالف بقوله البائع بل يؤمر المشتري
 ببيان الثمن ولو نجح فأن بين شياصه وواقعه البائع فذلك وان خالفه تخالفوا في ثمن شرح العباب
 ما وافقه وعلمه انه يعمل بالواقعة حثيثاً وان خالف ما ادعاه استأولا اه سم باختصار (قوله) فاذا
 حلف البائع الخ قصو وثبوت الصفة بالعين فغائده سلفه صفة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت
 الالف ولو زاد الختص في التحالف بعد حثيثاً فظهر أن المشتري يحلف كإحدى فليس أجمع اه ورشد (قوله)
 بل في الولي والوكيل هنا كذلك مفهومه انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان كان مدعى أقل الا
 أن التحالف فائدة ان المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهداه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد
 لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر ولا فرق ان كثرة بالفائدة في الجاهل ثم
 رأيت في شرح الارشاد قال ومدعي المشتري مثلاً في المبيع أكثر والبائع مثلاً في الثمن أكثر كقول قيسا
 على الصداق وقامه يقتضي أن عمل ذلك اذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان ثم ردا
 مستقرا مرجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله) ومدعي المشتري) بصيغة قسم المفعول في
 المضاف وأسم الفاعل في المضاف اليه (قوله) فلا فائدة للتحالف هذا واضح عندنا في ادنى المدغم الاتحادي
 الجنس والصفة ما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك الف درهم والمشتري بما يتعدى نازكاً كانت الالف درهم في
 القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك أو لا ويرى بان البائع قد يكون له عرض في خصوص الدراهم اه
 سيدع والاذن الثاني أخذنا بما لا آ نقض عش في المكسر (قوله) كذب الخ مثال للعص و (قوله)
 وكذب كذا الخ مثال لنوع (قوله) وكصع الخ مثال للصة (قوله) كصع أو مكسر ينكر في كلامهم
 ذكرهما و يظهر أن المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف لا لا ينقضه بافتقار صفة البيع عند
 ارادته خر رأيت في المهمات في بيع الأصول والثمار ما يشترط لغير ذلك وعبارته والكسرة قطعته من الدراهم
 والثمن بغير العواجج الصغار وهما القراضة انتهت اه سيدع (قوله) أو مكسر أي وان لم يكن ما يدعيه البائع أكثر
 قيمته من الاغراض تختلف بذلك اه عش (قوله) ومنه أي من الاختلاف الموجب للتحالف اه عش (قوله)
 وقد شمل الخ محل تامل بالنسبة لتسليمه الكتاب لا لأن يفرض فيما اذا كان العبد ثمة فكان الاولى تأخيرها
 كقولهم نعم الخ إلى شرح قول المصنف أو قدر المبيع اه سيدع (قوله) أو الولادة أي كان يقع الاختلاف

موكلاهما على صفة البيع
 أو ثبتت بالعين كعبتك
 بالف فقال بل تخمس مائة
 وقر خر فاذا حلف البائع
 على نفي الختصا (ثم) اذا
 اختلفا في كعبته كقدر
 الثمن وكان ما يدعي البائع
 أو وكيله أكثر اتخذنا
 ما في الصداق بل غير الولي
 والوكيل هنا كذلك كما هو
 ظاهر في شرط أن يكون
 مدعي المشتري مثلاً في
 المبيع أكثر والبائع مثلاً
 في الثمن أكثر والافلا
 فائدة في التحالف (أو
 صفته) أو جندة أو نوعه
 كذهب أو فضة أو كذهب
 كذا وكذا أو كصع أو مكسر
 ومنه اختلافهما في شرط
 نحو رهن أو كفالة أو كونه
 كاتباً وقد شمل ذلك كله
 قوله صفته من اختلاف
 العقد هل هو قبل التبرأ أو
 الولادة أو بعد أحدهما لم
 يتغاوا وان رجع الاختلاف
 إلى قدر المبيع لا ما وقع
 الاختلاف فيمن أجل
 والثمره تابع

لا يصح إيراد العقد عليه فصدق البائع فيه بيمينه إذ الأصل بقاء ما لم يمتنع من ثلوزعم (١٧٥) المشتري أن البيع قبل الإطلاع أو الجمل صدق قبل

بعد الاستغناء عن الثمن فما إذا كان المبيع غير آدمي أو بعد التمتع بيمينه إذا كان آدميا وكان البائع يدعي أن البيع وقع بعد الاستغناء والتمتع أو أنشأه لا فالبائع من أصله باطل على مدعى البائع غير متاخر بقائه وشدي (قوله لا يصح إيراد العقد عليه) فقد يقال المشتري لم يدع إيراد العقد عليه بل تبعية موهنا لا تخالف في الثانية قوله لم واللفظ لا وفي الباب السابق وكذا طالع النخل مع قشره أي يصح بيعه لأن يخص بالقطع دون الباقي على أصله وفيه نظر والاحسن تصو وماله يبيع على أصله من غير شرط القطع فإنه باطل لا يصح قبل الصلاح بلا شرط قطع هر اه سم (قوله ومن ثم) أي أجل ترجيح جانب البائع هنا بالأصل (قوله ولو زعم) أي ادعى اه عش (قوله أن البيع قبل الإطلاع أو الجمل) ينبغي أن صورة المسئلة أن يقول البائع البيوع بعد الإطلاع والتأخير وبعد الجمل وانفصال الواليمه وقول المشتري بل هو قبيل الإطلاع والجمل امالو كانت عملانا انتم غير مؤثر وانما تخلفا في مجرد كون التمتع أو الجمل قبيل البيع او بعده فلا معنى للاختلاف فان البيع ان كان قبل الجمل والإطلاع فقد حدثنا في المشتري ان كان قبل البيع فقد دخل في المبيع تبعات يظهر أثر ذلك فيما ورد المبيع بعيب وزعم المشتري ان الإطلاع والجمل وجد بعد البيع فيكون ثلث من الزيادة انما خصه فلا يشعنا في رد البائع انهما كانا قبل البيع فهما من المبيع اه عش وقوله وانفصال الواليمه واستغناؤه عن الثمن في غير الأدي وغيره في الأدي كجرحه عن الرشيدي وقوله امالو كانت الخ أي حسن الاختلاف (قوله قبيل الإطلاع أو الجمل) أي يكون التمتع أو الجمل اه عش (قوله لا يصدق على الأوجه) كذا في شرح الر وض قال هر في شرحه والأصح تصديق البائع اه سم (قوله) كأن ادعاء أي قوله ولو اشترى في النهاية (قوله عمل به) يدل على الغناء بمقتضى ما جسدنا وانظر ما في النقد هل يشمل ملة الاختلاف أم لا انما يقع الاختلاف فيها اه سم اقول ما سبكه عن الجلال صريح في الشمول (قوله لماس) أي في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله لماس) أي في أوائل كلمة لا يصح في شرح قولنا انصف وانقدان ونظر بالغاب احدهما بشرط التعيين اه كردد (قوله هنا) أي في الاستواء في الغالب (قوله وان اتفقا) غايه (قوله لهما) أي على نسبة أحدهما لمخصصه (قوله في شرط ذلك) أي أحد الزايعين لمخصصه (قوله يبعثا) أي لا يتفلا (قوله ماوافق الخ) مفعول ذكر (قوله الغالب الخ) نعمت بلد و (قوله ينزل الخ) خبر مطلق الذراع (قوله وجب التعيين) أي باللفظ (قوله انتهى) أي أصل ما قاله الجلال (قوله لم يكن اختلاف في قدر المبيع لانه معين) لثان تقول يؤخذ من قوله لانه معين ان العقد ود على معين مرق ويحدث فاجلهما بمقدار ذراع أو تقضي البطان فالاختلاف ليس الا في شرط خروج الجلهما فبذلك في عين المبيع ولا تؤدى جهته الى حاله عين المبيع مع رؤيته فليست له حق التأمل وبه يعلم ما في قول الشارح السابق بطل العقد مع فرض ان المشتري نوب المتبادر منه التعيين اه سيدجر (قوله المقصود منه) أي

كان مدعاه أقل لان الاختلاف قائم ثلاث ارادته ان مهر المثل وقد يكون أكثر فلهذا العائد تجزى في الولى والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فقول بتقدير النفاذ في الغير بما اذا كان أكثر أو لا فربما استغناء بالغائنه في الجمله ثم لا يمتنع شره الا إذا قال بمدعى المشتري متلافي المبيع أكثر أو البائع متلافي الثمن أكثر كذا قيل في مسائل الصدق وقامه يقتضى أن عمل ذلك اذا تخالفوا في أحدهما لم أحرجه أنه يمكن الفرق بان شرطه مستقرا رجوع البعوه ومهر المثل بخلافه هنا انتهى (قوله لا يصح إيراد العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إيراد العقد بل تبعية وهل يخالف في الثانية قوله لم واللفظ لا وفي الباب السابق وكذا طالع النخل مع قشره أي يصح بيعه لأن يخص بالقطع دون الباقي على أصله وفيه نظر والاحسن تصو وماله يبيع على أصله من غير شرط القطع فإنه باطل لا يصح قبل الصلاح بلا شرط قطع هر اه عش (قوله) كأن ادعاء أي قوله ولو اشترى في النهاية (قوله عمل به) يدل على الغناء بمقتضى ما جسدنا وانظر ما في النقد هل يشمل ملة الاختلاف أم لا انما يقع الاختلاف فيها اه سم اقول ما سبكه عن الجلال صريح في الشمول (قوله لماس) أي في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله لماس) أي في أوائل كلمة لا يصح في شرح قولنا انصف وانقدان ونظر بالغاب احدهما بشرط التعيين اه كردد (قوله هنا) أي في الاستواء في الغالب (قوله وان اتفقا) غايه (قوله لهما) أي على نسبة أحدهما لمخصصه (قوله في شرط ذلك) أي أحد الزايعين لمخصصه (قوله ينزل الخ) خبر مطلق الذراع (قوله وجب التعيين) أي باللفظ (قوله انتهى) أي أصل ما قاله الجلال (قوله لم يكن اختلاف في قدر المبيع لانه معين) لثان تقول يؤخذ من قوله لانه معين ان العقد ود على معين مرق ويحدث فاجلهما بمقدار ذراع أو تقضي البطان فالاختلاف ليس الا في شرط خروج الجلهما فبذلك في عين المبيع ولا تؤدى جهته الى حاله عين المبيع مع رؤيته فليست له حق التأمل وبه يعلم ما في قول الشارح السابق بطل العقد مع فرض ان المشتري نوب المتبادر منه التعيين اه سيدجر (قوله المقصود منه) أي

تفر بحث ناصه في تقدير المشتري كالبيع فان أجل فذلك الثمن اه المقصود منه قوله فظاهر والفرق بين

ما نظره أنهم ما هم متفقون على شرط المائة ثم النقص عنه المترجمة العبد فيه القدر وأما هنا فمتخلفان في المبيع عشر وزن الحديد أو البالد فلم يتفقوا على شيء فكان يجوز لأفضل العقد ولا ينافي ما ذكرته وذكره قول الماوردي والصبري في السلب بشرط في المذرو ع أن يكون بذراع الحديد فان شرطه بذراع (٤٧٦) البالد يجوز لانه مختلف اه لان محل ما تلاه فيما في التمتع وما هنا في العين وبغرض كونه في الذمة ففعله كما أفهمه

من قول الجلال في موضع آخر وكذا ضمير بينه (قوله وما نظره) أي جعله نظرا وهو قوله كما إذا باع الرطل (قوله ففضل العقد) أي حسم ثقل أحدهما والأصل بالغالب أخذ ما ذكره أولا فتأمله اه سم (قوله) ما ذكره نود (كره) أي من جواز شرط غير ذراع الحديد (قوله فبما في الذمة) قضية هذا الصنيع الصعق المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع اه سم أقول لا يظهر وجه المنع مع قول الشارح وعلم قدره أي أنه ذراع الأربع بالحديد مثلا (قوله كما أفهمه التعليل) وهو قوله لانه مختلف (قوله في مختلف) خبر ففعله أي محل ما تلاه في ذراع مختلف (قوله بان عين) كذا راع يد قول المتن (ولا يثبت) أو الوالع ال (قوله لا أحدهما) إلى قوله ولا يجعل في النهاية الاقوله في عين المبيع والتمن فقط تحا القاوله و ينظر إلى تعالفا (قوله وقد نذر الخ) عطف على قول المتن أولا يثبت (قوله وقد بقي إلى حالة النزاع) سبأ في الخبر زات في كلامه اه سم (قوله) وبقي الخ) عطف على لزوم العقد وحري المعنى والنهاية على أن بقية العقد قد دون لزوم العقد (قوله وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفى أن الخبر إنما يشهد لحلف كل منهما من جهة كونه مدعى عليه لا من جهة كونه مدعى فلابد من دليل للجهة الثانية التي غرمت الحلف على الاثبات اه رشدي (قوله أنسابان) أي في قوله واصل الباب الخ (قوله إلا أن يجب الخ) لا يخفى ما فيه من التسكف والتعسف والمنافة لظاهر الحديث أو مرجهما أو لا فلاقتضاه صلى الله عليه وسلم في الأول قوله فهو ما يقول الخ في الثاني على عطف البائع وأما أن ينافي فقره يبيح العين فغير المشعري لا الفسخ التي تقتضيه اه سدس (قوله هي) أي التي يادون كذا ضمير بها (قوله وخرج باقتضائ الخ) علم مما مر أن مرادهم بالانقضاء في الصفة وجودها نهاية ومعنى قال عر قوله مما مر أي في قوله أو ثبت الخ اه (قوله بقوله الخ) كقولوه و يلزم ويبيح الاثنين عطف على قوله باقتضائ الخ (قوله لا فرق) أي بين الاختلاف في زمن الجار والاختلاف بعده فبما قلنا في الأول كاللذان أعجزنا بالنهاية والمنسئ وقا الشارح (قوله وفي القراض) بأن قال القرض فارضضه لئلا ينبر وقال العامل بل دراهم أو قال مائة وخمسين فقال بل مائة اه عر (قوله واجعله) وجه على أي القراض والجهة من المعاوضة لأن العامل فهم ما يعمل بمجانا وتوسع على طاعة الجار والجمع اه عر (قوله) أو أن تلف الذي ينقصه العقد) بأن كان الخراج للبائع وحده أو تلف المبيع في يد المشتري بعدم السقي الواجب على البائع وبه سند فمقابل كيف يكون التلف بعد القبض موجباً لا نفي ما منع أن المبيع من ضمن المشتري أو أن المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه للثمن اه عر عبارة الرشدي أي بأن كان قبل القبض بأية أو تلف البائع اه (قوله وأورد) أي قوله وما في الأور في المنسئ الاقوله أو اللمن وقوله ويظهر إلى تعالفا وقوله له التصرف إلى الواجب (قوله على الشايط) أي قول المنصف إذا اتفق الخ أي على منه (قوله اذ لم يواردا) أي الادعاء (قوله مع أنهم ما اتفق الخ) أي فيمنه الشايط وليس من افراد (قوله فجعل الخ) قرض عر على قوله فلا تعالفا (قوله ادعى عليه) بينا المفعول (قوله على الأصل) أي أصالة الخ (قوله ولا فسخ) يعني لم يبق عقد حتى ينفسخ لانه يجعل كل أو تقع مدى الخ تركي و رشدي عبارة عر قوله ولا فسخ أي بل يرتفع العقدان بحاقهما في قبض العبد والجار يفي يد البائع ولا شيء على المشتري وبجمله ورد ما ضمنه من قبضه المشتري منه ولا كان كمن أقر شخص بشيء وهو ينكره فيبقى تحتيد البائع الرجوع المشتري واعتراقه به وبصرف البائع فيجب الظاهر أماني الباطن فالحكم بحال فيما في الذمة قضية هذا الصنيع الصعق المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع (قوله وبقي إلى حالة النزاع)

التعليل في مختلف أم اذا علم بان عينه ومن قدره فيصع كفي تعيين مكال متعارف (ولا يثبت) لا أحدهما يعتد بها فسهل ما لو كان لكل بينة وتعارضا لأحلاهما أو إطلاق أحدهما فقط أول كونهما أرشأنا بتأخيرتين متفقين وقد لزم العقد وبقي الفسخ للنزاع (تعالفا) لما في الخبر الصريح أن البين على المدعى دليله وكل منهما مدع ومدعى عليه موقد بشكل عليه الخبرات أنسابان أن يجب بانه عرف من هذا الحديث زيادة علمه ما هي حاف المشتري أيضا أخذنا بها وخرج باقتضائ الخ اختلافهما في الصفة أو العقد هل هو بيع أو هبة فلا تعالفا كما يأتي وقوله ولا يثبت لو كان لأحدهما بينة فإنه يفضله بها ولهما بينتان مؤرختان بتأخيرتين مختلفتين فانه يقضى بالأولى ويلزم ماو اختلافهما بقاء الجار فضلا تعالفا على ما تلاه وأقره لا يمكن الفسخ بغيره لكن الجمهور ركأ أفهمه كلامهما صلى الله عليه وآله لا فرق في اعتقده جميع متأخر و ن كما طبقوا

على التعالفا في القراض والجهة مع جوارهما من الجانبين والكاتب مع جوارهما من جانب القرض ويبيح ما لو اختلفا على الثمن أو المبيع بعد القبض مع الإقالة أو التلف الذي ينقصه العقد فلا تعالفا بل بحاق مدعى النقص لانه غارم وأورد على الشايط اختلافهما في عين المبيع والتمن ما كعتل هذا لعدم هذه المائة لهم فيقول بل هذه الجارية بهذه العشرة الدائنة فلا تعالفا في ما ذل على شيء واحد مع أنهم ما اتفقوا على بيع صحيح واختلفا في كيفية فعله كل على نفي ما ادعى عليه على الأصل ولا فسخ

ولو اختلفا في عين المبيع أو ألتمن ففعلت ما خالف أو في عين المبيع والثمن في القيمة (١٧٧) وانفق على مئته وقدره أو اختلفا في أحدهما

ويظهر أن مثل ذلك عكسه
بان يختلفا في عين الثمن
والمبيع وفي القيمة يختلفا في
المنقول المندخل في القول
الاستثنائي من بيعه لا يختلف
بل يحلف كل على نفي ما أدى
عليه ولا يفسخ فان أقام
البائع بينة له العبد والمشتري
بينتاه العتق لم يعارض لأن
كلا أثبت عقدا لا يقتضي
نفي غيره فسلم الأمة
المشتري ويرى العبدية
أن كان فضله المصروف
فيه ظاهر إجماله للصراحة
نعم ليس له الوطء لو كان أمة
أخطأ أباها فطافا لدار
فبسه على الصدق وعلمه
والأجل عند القاضي حتى
يدعيه المشتري وينفق
عليه بحيث يربعه أصح
من كسبه أن كان والأباهه
وحفظ نفسه الزوا وماتى
الأول من تخرج هذا على
من قرأ فيه بحال وهو
ينكره نظر لأن هذا
ليس من ذلك لأن أقرا
البائع هنا بشره الغير للملكه
بحال يلزمه فهو أقرا على
الغير لا على أمالي الختالف
فصله حيث لم يختلف تاريخ
البيعتين والأصح بمقتضى
التاريخ يحلف كل منهما
على نفي قول صاحبه
وأثبت قوله لما مر أن
كلامه وعدي عليه فبني
ما ذكره فرعه وبني
مادعه وهو ومعلم أن

عسلى ما في نفس الأمر بنظر ما أتى في قوله لا تصرف فيه قط هـ الخ اه (قوله ولو اختلفا في عين المبيع
أو ألتمن فقط) أى وانفق على الثمن في الأولى وعلى المبيع في الثانية وهما معنيتان فيهما (قوله وألتمن الخ) أى
والحال أن الثمن اه عـش (قوله في أحدهما) أى الصفة أو القدر (قوله والمبيع الخ) الزوال لجمال (قوله
تخالفنا) جواب لقوله أو في عين المبيع والثمن الخ (قوله لا تختلف) أى لأن الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد
اه سم (قوله فان أقام البائع الخ) هذا تقرير على عدم الختلاف اه سم (قوله ويرى العبدية) أى
المشتري ويلزمه الثبوت لعدم التعارض في البيعتين اه عـش (قوله لا تصرف فيه) وعليه نفقته نهاية أى
العبد عـش (قوله لو كان) أى مادعا له بالبائع وأقام به البيعة (قوله احتياطا) عبارة النهاية باعتباره بغير
ذلك عليه اه (قوله والأجل الخ) أى وإن لم يكن فضله للمشتري جعل الخ (قوله وينفق) أى القاضي (قوله
من كسبه) متعلق بنفق (قوله ما عير حفظ الخ) عبارة النهاية بأعوان راد حفظ نفسه اه (قوله إن آت)
يقضي عنه قوله والا (قوله وما في الأول الخ) هو الأصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع بشره مـ ذ
سم أى وعليه نفقته عـش (قوله بشره الغير الخ) خبر أن (قوله للملكه بحال) الجار من متعلقان بالشراء (قوله
يلزمه) أى يلزم المال الغير البائع (قوله فهو) أى إقرار البائع هنا (قوله أمالي الختالف) إلى المنفي في
النهاية والمغنى (قوله أمالي الختالف الخ) أى ما ذكر من قوله فان أقام البائع ينقل هنا مقرره على عدم
الختلاف الذي قاله الاستثنائي أمالي الختالف الذي هو المنقول بالعقد ففعله الخ ذكرى (قوله الختالف)
أى فيما إذا اختلفا في عين المبيع والثمن في القيمة الذى فهم أنه المعتبر اه عـش (قوله ففعله) أى الختالف
و (قوله حيث لم يختلف الخ) يقتضي الحكم بتعارضهما حيث ينفذ وفيه نظر لأن كلا لا يقتضي نفي ما أثبت غيرهما فليست
سم (قوله حيث لم يختلف الخ) هكذا في شرح الررض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيعتين وإن اختلفا
تاريخهما ولا يختلفا لاختلاف متعلقهما فلا تعرض بينهما بغير ما يختلف التاريخ فان ذكر ماوجب
التعارض اعتبر التعارض حيث لم يتناول وإذا قلنا هنا يعمل بالبيعتين فينبغي أن يجري حديثهما ما تقدم
من أن العبد يغير بيد المشتري ومن يخرج الأول المذكور سم على حج اه رشدي (قوله والأصح بمقتضى
التاريخ) قد يوقف فيه بأن ما هنا في قضيتين مختلفتين وأمكن الحكم بينهما بالقياس العمل بهما مع ما ذكر
سم على حج أقول الآن يقال إن ذلك مقرر فيما لو اختلفا في أمالي الغير لا العقد واحد اه عـش (قوله
بما عير) أى قول المتن وإذا اختلفا في النهاية الأولى فرعه (قوله لماسر) أى بعد قول لا يفسخ فخالفا (قوله
فرعه) أسقطه المغنى والنهاية وقال الرشدي قوله مـ ذ فبني ما ينكره وينتج الخ لا ينبغي أن الضمائر كلها
راجعة إلى لفظ كل وهذه العبارة أصوب من قول الشهاب بن جعفر فبني ما ينكره وهو ثبت مادعه وهو
اه أى قوله ينكره صوابه يدعيه أو اسقط قوله فرعه (قوله ومعلم أن الأول الخ) سكت عن الملوك الذى
قال فيما سبق أنه كالوارث وفي معنى الوارث سدا العبد المأذون لكنه يحلف على التيقن الطرفين سم على حج
أى الأثبات والنفي لأن فعل بعده عـش عـش قول المتن (قوله ويبدأ بالبائع) أى احتياطا والزج في الصدق

ستأني المحرر زان في كلامه (قوله لا تختلف) أى لأن الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد (قوله فان أقام) هذا
تقرير على عدم الختلاف (قوله وما في الأول الخ) هذا هو الأصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع مـ
وقوله أمالي الختالف كذا في شرح مـ ذ (قوله ففعله) أى الختالف وقوله حيث الخ يقتضي الحكم
بتعارضهما حيث ينفذ وفيه نظر لأن كلا لا يقتضي نفي ما أثبت غيرهما فليست
شرح الررض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيعتين وإن اختلفا تاريخهما ولا يختلفا لاختلاف
متعلقهما فلا تعرض بينهما بغير ما يختلف التاريخ فان ذكر ماوجب التعارض اعتبر التعارض حيث
فليست أمالا وإذا قلنا هنا يعمل بالبيعتين فينبغي أن يجري حديثهما ما تقدم من أن العبد يغير بيد المشتري ومن
تخرج الأول المذكور (قوله ومعلم أن الأول الخ) سكت عن الملوك الذى قاله فيما سبق أنه كالوارث وفي

الوارث يحلف في الأثبات على التيقن الذي على نفي العلم كذا كرو في الصدق (ويبدأ بالبائع) لأن ابتداء أقوى بعد المبيع الذى هو المقصود
بالتأني إلى البيع الناسخ عن الختلاف

ولأن ملكه قد تم في الثمن بالعقد ملك المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض لأن الصور ذات المبيع معين والثمن في الثمنه ومن ثم يبدى بالمشتري في عكس ذلك لأنه أقوى سبباً ويجري (٤٧٨) الحاكم بالبيعة باجها أداه العاجته فيه فيم إذا كان معيناً وفي الثمنه (وفي

قول بالمشتري) لقوله بانه
بالمبيع (وفي قول يساويان)
لأن كلاً مدع ومضى عليه
وعليه (في فتح الحاكم)
فدعي بدهائه بمنزلة (وفي قول)
يقرب (بينهما من فرع بدأ
به والخلاف في السبب
لحصول المقصود بكل قدر
(والصحيح أنه يكفي كل
واحد) منهما بين جميع
نفايا وأما في اتحاد الدعوى
ومنى كل من منته
وينبغي تدعيم خوجا
من الخلاف لأن فمدره
قوة خلافها هوهم المثل
ومن ثم اعترض بانه كان
ينبغي التعيين بالمذهب
وأشار كلام المتن للارد
جميع معين في موعول عليه
(و يقدم المتن) بدلاله
الاصل في البين اختلف
المدعى على اثبات قوله إنما
هو لتوقر يستلوث أو
تكول لولاد الاثبات بعده
يخالف العكس وإنما لم
يكف الاثبات وحده ولومع
الحصر كجاءت الأكذالان
الاعيان لا يكتفي فيها
بالاثر بل لابد من الصريح
لأن فيها نوع تبعد (فيقول
البائع) إذا ذهبت لغير قدر
الثن والله (ما يعت بكذا
ولقد) أو الخاخذ من
أصله لا يسميه اشتراط
الحصر (بعت بكذا) ويقول
المشتري والله المشتري

كالبائع فيبدأ به لقوله بانه يبقا المتبع له كقوله يجب البائع بعد المبيع ولأن أن التحالف يظهر في
الصدق وهو واذله فكان كالعنه نهاية ومغنى قال عرش قوله مر استحباباً كما يستحب تقديم المسلم
اليه السلم والمزح في الاجازة والزوج في الصدق والسيد في الكفاية انتهى أولاً وأولاً وتوقف في المسلم
السو يبنى تقديم المسلم مطلقاً سواء كان رأس المال معناه في العقد أم لا وإن لم يكن معناه في العقد
يصير بعت معناه في المجلس وفيض المسلم الدله كالعن في العقد والثن إذا كان معناه والمبيع في الثمنه يبدأ
بالمشتري والمسلم هنا هو المشتري في الحقيقة اه وفي سم ما وافقه (قوله) لأن ملكه قد تم (الخ) بمعنى
أن العقد لا يفسخ بتلفه بخلاف المبيع اه وشيئاً أقول بل لا تصور تلفه (قوله) واختار (الخ) عطف
على قوله بدالغ (قوله) وعليه) أي على القول بالسواى اه عرش (قوله) من فرع) أي خرجت له القرعة
اه عرش (قوله) والخلاف (الخ) أي المذكور بقوله وبدالغ (قوله) ومنى كل من من
مشتبه) أي في معنى كل منهما في ضمن اثباته حيث يظهر العبادت مراداً كالاتي وأما العن الذي
من حيث نفسه في ضمن الثمن من حيث اثباته فاندفع ما قال لس الذي في حلف المشتري في ضمن مشتبه اه
يجري (قوله) وأما هوهم المتن) حيث عبر بالاصح المشر بعقد ما قبله (قوله) ومن ثم اعترض (الخ) هذا
التفريع محل تأمل اه سددع ولم يظهر لي وجهه (قوله) وأشار كلام المتن) كون المتن مشعر بذلك محل
نظر اه سددع ولم يظهر لي وجه النظر فان مقابل الصصح لا يجوز تفقده (قوله) بخلاف العكس) أي تقدم
الاثبات على النفي لأنه إذا قل ما يعتك بك تسعين يبق لقوله واقد يعتك بك بمائة فائدة لم تستفد من النفي بخلاف
ما لو قل بعتك بمائة يبق قوله وما يعتك بك تسعين لمجرد التاكيد والتأسيس بخبر من قرره شعبنا بالبالى اه
عبد الله اه بجري (قوله) وحذفه) أي أغر وظاهره أن كلامهم مذكور في الحرر وهو غير مراد بل المراد
أن المذكور في الحرر اتحاداً ولقد عبادت بالحق وعدل الهأ إلى والقد بعت بكذا عن قول الحرر وكالشارح
والمأعت بكذا لأنه لا يلحقه بالحرر بعد النفي انتهى اه عرش (قوله) من النفي فقط (الخ) عبارة النهائية عن
النفي والاثبات ومن أحدهما اه ولعل سكوت الشارح عن الأول أي التوكول عنهما لمكون حكمه معلوماً
عن الثاني بالأولى (قوله) قضى للعالم) ظهره أن التوكول لو كان من الثاني قضى الأول بينه بمجرد تكول
الثاني وهو مشكل لأن البين كانت قبل التوكول وهي قبله لا يعتد بها اه عرش وقد يقال إنه مستثنى (قوله)
وان نكلا معاً) ولوعن النفي فقط اه نهاية (قوله) عند الحاكم) أي قوله ويشكل في المغنى (قوله) خرج
تحالفهما بأنفسهم (الخ) وماله فيما ذكر جميع الاعيان التي ترتب عليها قبل الخصومة فلا يعتد بها الاعتد
الحاكم أو المحكم اه عرش (قوله) بنفس التحالف) إلى التيسير في النهاية الاقوله قال القاضي إلى المتن وقوله
من غير مبيع إلى فصيح (قوله) لغير الثاني) أي من أظهر من السابقين أول الباب (قوله) فان تغيره وقسه) أي
تغير المشتري في الخبر الثاني (قوله) بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف
اه سم وقد سجد ببان الحلف أقوى من التحالف فقام على الأول بالأولى (قوله) ولو أقام كل (الخ) من
تمة قوله ولأن البيعة أقوى الخ فالأولى في الجملة شدي (قوله) بالتحالف (الخ) عبارة النهائية والغنى في التحالف
معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يخالص على البت في الطرفين (قوله) ومن ثم يبدى بالمشتري في عكس
ذلك) قد يقال قاض ذلك الداءة بالمسلم إذا كان رأس المال معناه في العقد لكنه أطلق في شرح الباب قوله
والمسلم إليه السلم والمزح في الاجازة والزوج في الصدق والسيد في الكفاية انتهى كالتابع ذكره في الأثر انتهى
وقضى بخصوصه من يترقبه بالمذكورات الداءة بالمسلم اليه مطلقاً لغير والفرق بينه وبين البائع في
الثمنه بين معين فلا يرجع (قوله) بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف

بكذا ولقد اشترت بكذا ولو نكل أحدهما عن النفي فقط والأثبات فقط قضى للعالم وان نكلا معاً فلا يعتد بالامر وكأن ما مركا بالابه
الخصومة (وإذا تحالفا) عند الحاكم أو الحق به المحكم فخرج تحالفهما بأنفسهما فلا يؤثر تحالفهما ولا وما (والصحيح أن العقد لا يفسخ) بنفس
التحالف الخمر الثاني فان تغيره فيه بعد الحلف صريح في عدم الانتصا به ولأن البيعة أقوى من البين ولو أقام كل منهما بيعة لم يفسخ التحالف

أولى (بل ان) أعرض عن الخصومة أعرض عنهما ولا يسمع وان (راضا) على ما قاله أحدهما أقر العقود ينفق لهما كم ندم على ما اتوا فربما
 أمكن ولو رضى أحدهما ما دفع ما عليه ما جبهه أجزا لا خر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه بغير رضى العيب (ولا) يتقاعلى
 شيء ولا أعرض عن الخصومة (ففي نسخة) أو أحدهما (لأنه) فسمع الاستدلال الفاسد فاقبضه الضمح بأجر (أو الحاكم) القطع النزاع فسمع
 القاضي والصادق منهما ينفذ ظاهره وأما هنا كقولنا لا غيره ونفذ ظاهره فقط ورج (٤٧٩) ابن الزرقا أنه لا يجب هنا في الضمخ
 وبشكل عليه ما يقرر من

الحاكم والعيب الآن يفرض
 بان التخصيص هنا لا يشعر
 بالاختلاف في وجود
 المتخصي بخلافه ثم وإن ع
 الاستوى في القياس على
 الأقاله الذي نقله الشنخ
 وأقره بان كل واحد ولو
 يتضرع صاحب بعد البيع
 فيستعمل بنفسه ولم يكن
 أقاله وانما حصل الأقاله ان
 صدرت بإيجاب وقبول
 بشرط أن يكون المتضرع
 جوايا متضرعا وان تمكن
 كل بعد التحالف من الضمخ
 كتراضهما به من غير سبب
 وقدر أنه في معنى الأقاله
 فسمع القياس (نسيه) *
 ظاهر قوله بل الخ لو أراد
 أحدهما عقب التحالف
 بالضمخ لم ينشذ ووافق
 اشتراط غيره للضمخ أصرار
 أحدهما بعد التحالف على
 تنازعهما وقتسه تعبير
 بعضهم بان لهما الضمخ مالم
 يتراضا بنفذه ويؤيده
 ما تقر في أن الضمخ هنا
 كهو العيب وقد ذكرنا
 الاستوى وهو مقبول عليه
 وقد يقال المثل لا ينافي هذا
 لأنه يصدق مع تلك البادرة
 اتهم بان يرضى على شيء

بالأجل الخ (قوله) لا أعرض عن الخصومة (عبارة) أنها يتوالى في واصر النزاع (قوله) أقر العقد (جواب) وان
 راضا (قوله) ولو رضى أحدهما الخ) أي وبقي الآخر في النزاع اه (قوله) أجزا لا خر (فان قلت
 كيف يجبر عليه مع أنه مدعاه وعلوه) يجب بان معنى أجزا ما جازاه على فاء العقد فليس له الضمخ حيث
 اه يجبري قال عس هذا يشعر بأنه لو أراد أحدهما الضمخ عقب التحالف لم ينفسخ في كلام حج ان
 الاستمرار ليس بشرط وظاهره أنه اذا أراد أحدهما فسمع انفسخ اه وقوله في كلام حج الخ يعني به ما يأتي في
 التنبه (قوله) فسمع القاضي والصادق منهما الخ) أي وقضيهما معا اه معنى (قوله) وغيره يعني فسمع غير
 الصادق منهما (قوله) ينفذ ظاهره فقط) أي لا باطنا لثمة على أصل كذب بوطيق الصادق إنشاء الضمخ ان
 أراد اللادفع فاعاد على فان أنشأ ما ينافي ذلك والافتقار ظفر بحال من ظلمه فتملكه ان كان من جنس حقه
 والاضيقو يستوفى حقه من غيره والمشتري لو طالع الجاز يقال النزاع وقبل التحالف على الاصم ليقاملكه
 وفي جواز فيه ما بعد موطن أوجههما كإقاله شيخنا جازاه اه معنى وقوله والمشتري الخ في النهاية من أنه
 وظاهر أن جواز الوطع هنا هو الذي لم يتعد الكذب واعتقد أنهم المشرقة (قوله) أنه لا يجب هنا في (اعتمد المصنف
 والنهاية أيضا (قوله) لا اختلاف في وجود المدعى) أي بمعنى الضمخ فان الاختلاف فيه يكون سببا للتأخير
 اه كردى (قوله) نزاع الاستوى الخ) عبارة النهاية ومنازعة الاستوى في قياس ما تقر على الأقاله الذي
 الحمر دودة بان قال عس قوله مدر ما تقر رأى من أن لكل الضمخ بعد التحالف اه قال الرشدي حاصل
 منازعته أن قياس الأقاله أنه لا يصح للرجوع الضمخ من أحدهما دون الآخر اه لا بد من فمضيهما معا اه (قوله
 في القياس على الأقاله) أي بان النسبة لجواز استقالة أحدهما بالضمخ كإعلم من جوابه اه رشدي (قوله) لم
 ينفسخ) أي بالمال أنه لا خلاف ولا عيب اه سم (قوله) بإيجاب) أي بإصاف الأقاله اه كردى (قوله) جوابا
 متصلا) أي بالاجتماع بان لا يتقبل بينهما كلام أجنبي وسكون طويل على ماس اه عس (قوله) بان تمكن
 كل) أي هنا عس (قوله) من الضمخ) متعلق بالتمكين (قوله) كتراضهما) زاد هنا به أي بلفظ الأقاله اه قال
 الرشدي قوله أي بلفظ الأقاله أشار به إلى رد ما ذهب إليه الشهاب بن حجر تبعه ما نقله الشنخ في بعض
 المواضع من أن لهما التراضي على الضمخ من غير سبب اه (قوله) وقدر أنه) أي تراضيهما بالضمخ من
 غير سبب (قوله) لم ينفذ الخ) هذا ظاهر النهاية والغنى يكسر (قوله) أصرارهما) مغلول الاشتراط و (قوله
 على تنازعهما) متعلق بالأصرار (قوله) يؤيده) أي النفوذ كذا قوله وهو مقبوله وعليه وقوله
 لا ينافي هذا (قوله) ولكل الانداع) وقفاق النهاية (قوله) ولكنه أخذت زعمنا الخ) ان كان النزاع في التنبه
 أن يكون ما بعده ما مبدى ان اختلاف في التنبه اه سدعبر (قوله) يفرض) أي بين الابتداع بالخلق
 والابتداء بالضمخ (قوله) ما خلت الفرض الخ) محل تأمل (قوله) فسمع) أي الحاكم (قوله) فاعرض) أي بانها
 وقوله (فيه) أي الخصم خير مقدم بقوله يجوز (قوله) وكأتم اه قصر وافي الكتبة الخ) الركن صريح كلام
 الشارح مر في باب الكفاية أنها كغيرها ان الفاعل الحاكم أو هما أو أحدهما عس (قوله) وكأتم بعد
 المقصع الخ قوله اذا الضمخ في النهاية الأقاله وقول الماوردي ولو تلف (قوله) ثم بعد الضمخ الخ) لو تقاربا بعد
 (قوله) لم ينفذ) أي ولو حاله لا يفسد ولا عيب كغيره وظاهر (قوله) كتراضهما به) عبارة التبريم ثم أي بعد
 تحالفهم اه أن عراضا وراضا الأقاله سمع أحدهما أجزا لا خر والافتقار أو أحدهما وألحا كم انتهى

واذا جاز الضمخ فلكل الابتداع به كما أنه متروك أو هو صريح الرافعي وإن عفا السبكي وعنه أخذت زعمنا من أن الابتداع باحد ما في التحالف
 ويفرض بان التحالف هو السبب المحذور للضمخ فاختلف الفرض في الابتداع بخلاف الضمخ المقترع عليه وقيل إنما يفسخ الحاكم لأنه يمتد
 فيه كالضمخ بالعدنة كذا في الرافعي وقتة تشبهه بالعدنة أنه باق هنا ما في فدها ان اشتراط فسخة أو الضمخ يتضرع فيه ويعدن فاعرض فيه يجوز
 وكأتم اه اقتصر وافي الكفاية على فسخ الحاكم احتياط السبب العلق المشوق إليه الشارع (ثم) بعد الضمخ (على المشتري) والمبيع

وعلى البائع رد الثمن من زوائد المتصلة دون المتصلة ان تضره وبقي بحاله ولم يتعلق به حق لازم ان يغذي الفسخ ظاهر افعلا واستشكاه السبكي بان فيه محال للظالم ثم عاب بان الظالم لا يتعين ان تغرق ذلك ويؤخذ من على كل منهما رد ما قبضه ان عليه مؤنة الرد وهو كذلك اذا القاعدان من كان ضامنا لعين كانت مؤنة رد هاتيه (٤٨٠) فان كان قد تلف شرعا كان (وقته) المشتري ومثله البائع في الثمن (أو أضعفه

أو باعه أو) حسا كان (مان) الفسخ بان قالوا يقينا العقد على ما كان عليه أو أقرنا عاد العقد بعد فسخه وعاد المبيع إلى المشتري والتمس بالبايع من غير مصيغته واشترت وان وقع ذلك بعد مجلس الفسخ هكذا يهاشم عن الزيادة ثم رأيت الشارح مر في القراض في أول فصل لكل فسخا لم يصرح بذلك فراحه اه (قوله على البائع) الخ قوله وقول الماوردي في المعنى الأقوله وان نفسا ذل يؤخذ (تأيه زوائد) أي كل من المبيع والثمن (قوله المتصلة) بل من زوائد كل عبارة النهاية والمعنى زوائد المتصلة الخ على النعته وهي أحسن (قوله دون المتصلة) قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ رفع العقد من حينه لان أصله نهاية ومعنى (قوله ان قبضه) أي قبض المشتري المبيع والبايع الثمن فهو راجع إلى المتز والشرع معاق كذا قوله وبقي بحاله ولم يتعلق به الخ (قوله ظاهر افعلا) أي بان فسخه الكاذب منهما اه عش (قوله فان كان قد تلف الخ) مختار قوله وبقي بحاله قول المتن (أو باعه) أو يتعلق به حق لازم كان كاتبه كانه مصححة نهاية ومعنى وبقي في الشرع ما يحالفه قول المتن (لزمه قبضه الخ) قد يشكل اعتبار قبضه يوم الموت بانها تافهة غالبا ويحاج فيها بظاهر بانا تعتبر قبضه حينئذ بغرض كونه سلبا اه سديع (قوله هذا) أي ما في المتن من لزوم القيمة (قوله ان كان) أي المبيع وكذا الثمن (قوله ولا) أي بان كان بايع مثليا (قوله أطال الخ) خبر وقول الماوردي (قوله ورد قيمة لا يتأخر الخ) يعني إذا فسخ العقد في الرقيق وهو أبق غرم المشتري قبضه في الحيالة لتعذر حصوله فالرجوع إليه لا يردده واسترد القيمة اه كردى (قوله أي وقت التلف) وتعبيرهم باليوم جرى على الغالبين عدم احتسابه اه نهاية (قوله ولا حين العقد) عبارة النهاية والمعنى والثاني قيمة يوم القبض لا يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل العتقين يوم العقد والقبض والرابع أقصى القسم من يوم القبض إلى يوم التلف اه وبه يعلم ما في كلام الشارح المستخرج بان أحد الأقال هنا اعتبار وقت العقد وانما خلافه (قوله اذا فسخ الخ) تقر بليس بظاهر الا ان يكون المراد ان وقت فوات المبدل أقرب من وقت فسخ المبيع بالنسبة إلى وقت العقد والقبض (قوله وهو) أي المتقوم الفسوخ به به يد تلقه أو في ذلك أي بان يتأخر قبضه يوم التلف من الاستمام والمستعار لانها غير مملوكة حين حلها وهذا كان مملوكا للمشتري قبل الفسخ ولان الغنم انما متاصل فبهما وقد اعتبرت قبضهما وقت التلف فكذا في شوبرى اه يجزى (قوله من المستعار) وقد صرحوا فيها بان العبرة بقيمة يوم التلف ونقل عن والده الشارح مر وفي فتاويه مر هو أيضا ما وافقه اه عش (قوله بين هذا) أي المتقوم الفسوخ به به يد تلقه (قوله فانه يضمنه) أي البائع الثمن (قوله وكذا رد الباع) خبر مقدم لقوله مطلق الفسخ (قوله ثم) أي فيما اذا تلف الثمن المتقوم بيد البائع (قوله فكذا الثمن) خبر مقدم لقوله المبيع (قوله ثم) أي في رد البعبد (قوله ولو تلف الخ) أي المبيع حاصلا أنه لو اشتري به من فردت عليه بعبير وقد تلف المبيع المتقوم بيد المشتري فالمبيع حينئذ كالمثل فيقالوا بعبير فردت الخ (قوله ففهمنا) أي نحن وبالمبيع في الصورتين المشبهتين (قوله هنا) أي في التخالف (قوله ثم) أي في نحو الرد بالبعبير (قوله أعقل هذا الفرق) أي لم يذكر الفرق بين مالى المتز ونحو الرد بالبعبير وقد تلف الثمن أو المبيع (قوله وهو الفرق الخ) فضية هذا الفرق أن يعتبر أقل العتقين في الأرض الا أنى اه سم (قوله هنا) أي في مسألة المتن (بما ذكر) أي في وقت التلف (بالأقل) أي من وقت العقد إلى القبض (فيما صرح) يعني في الرد (قوله دون المتصلة) أي يكون المال لا نخوفه لا المتصلة أيضا كما يعلم من باب الخيار (قوله وهو الفرق الخ) فضية هذا الفرق ان يعتبر أقل القيم في الأرض الا في

لزمه قبضه) لقيتها مقامه سره أرادت على الثمن الذي يبعده البائع أم لا هذا ان كان متوقفا ولا فله وقول الماوردي قبضه لانه لم يضمنه وقت القبض بالتسليم بالعرض أو مال السبكي في تزويغه ولو تلف بعرضه رد إلى قبل التلف ورد بقيمة لا يتأخر في الحيالة (وهي) أي القيمة حيث وجبت (قبضه يوم) أي وقت (التلف) المشتري أو الحسى (فأظهر الأقوال) لاجن قبضه ولا حين العقد لان مورد الفسخ العين والقيمة بدلها فقتبين النظر لوقت فوات المبدل اذا فسخ انما رفع العقد من حينئذ لان أصله وهو أولى بذلك الثمن الاستمام والمال قبل يحتاج للفرق بين هذا ومثلها باع عننا فردت عليه بسبب وقد تلف الثمن المتقوم به يد البائع فانه يضمنه بالأقل من العقد إلى القبض اه وكذا رد الباع ثم مطلق الفسخ بأقوله أو نحوها وكذا نحن ثم المبيع لو تلف عند المشتري ففهمنا يعتبر الأقل المذكور لا قبضه يوم التلف وبغرض بان سبب الفسخ هنا خلاف العائد فسنلزمه ان تلفه

فتعين النظر ليوم التلف يوم الموجب لقيمة يوم جرد ارتفاع العقد من غير نظر لفعلي أحد قعين النظر لقيمة العقد وما بعده إلى القبض وكسب من الرافعي كيف أعقل هذا الفرق مع تفاوته وقد تمتعرض لما هو واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكره وبالأقل فيما صرح

بالنسبة للأرض بان الظن
 الهام لانهم لم يعرف
 بها الأرض وهذا القصر
 فاعتبرت وجوبها لانه
 الاثنى (وان تعبد مع
 أرضه) وهو ناقص من
 قيته لان كل ما ضمن بها
 ضمن بعضه ببعضه الا في
 نحو شخص صور على ما فيها
 منها الى كذا المحلة والصدق
 ولو رغبه أو كانه كايه
 خبر البائع بين أخذ قيته
 للصورة بخلاف ما مر في
 الاثنى لانه لا يمنع ذلك البيع
 بخلاف الأرض والكتابة
 فاشبهها البيع وانتظار
 فكما وانما في غير الزوج
 في نقل من الصدق لان
 جبر كره لها بالطلاق
 اقتضى اجباره على أخذ
 البديل حالاً أو آخره فلا يأخذ
 لكن لا يتبرأ بعد المدة
 وله أجرة قبل ابتهاجاً
 للمشتري أو غير ذلك
 رجوعه فلا يأخذ
 الرجوع في الفس (واختلاف
 بينهما كهما) أي
 كالشأنهما فهاض فحلف
 الوارث اقسامه مقام المورث
 وكذا الاختلاف أحدهما
 ووارث الآخر وكله أو
 وله كس (ولو قال بكمه
 بكذا فقال بل وبك فلا
 تحلف) لانهم لا يتفقان
 عقد واحد بل يحلف كل
 صلي في دعوى الآخر
 كسائر الدعوى وهذا وان
 على ما قدمه لكن ذكره
 قوطبة ودلنا واند الخفي
 المشكل فقال (فاذا حلفنا
 رده) وجوباً (مدى عليه)

بالعيب (النسبة للأرض) أي أرض الثمن وقد عيب عند البائع لا بالنسبة لقيمة وقد تلفت والجزم يتعلق
 باعتبار القيمة لا بالقر فيصير بان الظن يتعلق بالقر كما هو الباع في حصة الثمن المتعبد عنه. ثم في أي أرض
 بالعيب (قوله وهو ناقص) أي قوله وان على النهاية لا مسألة الكتابة وكذا في المقضى الأقوله أي قوله
 المثنى (قوله وهو ناقص) أي الأرض هاتين فبما في باب الخيارات ورشيد عبارة العبري قوله
 وهو ناقص من قيته فهو العيب كرم التلف وهل كان له أرض مقدس من حال الظاهر ثم في فعله
 ما نقص من قيته فلا تصحها للأرض هنا. يرد في ما في باب الخيارات سم اه (قوله لان كل ما ضمن بها
 الشئ ليس بعيب فلا أرض له نهاية ومعنى (قوله على ما فيها) أي في الخس وكذا ضمير منها (قوله منها) كان
 المحلة) فلو كان كانه محلة وقع فلا أرض او جعله المشتري مثلاً لصادقاً وتعييب يدل وجهاً واختار الرجوع
 الى الشطر فلا أرض له اه نهاية (قوله ولو رغبه) أي المشتري بالمبيع وكذا قوله أو آخره وقوله أو دونه
 للمطوفان عليه (قوله أو كانه ما) تقدم من النهاية والمضى مثله (أي ما مر في الاثنى) أي قبيل قولنا المت
 وهي قيته يوم الخ (قوله لان الخ) أي الاثنى (قوله وانتظار الخ) يحلف على أخذ قيته (قوله وانتظار
 فكما) خالفه في شرح الاثر شافى الكتابة فقال ليس له هنا انتظار والكتابة كما تقتضيه لام المت
 وصرح به في الشرح الصغرى خلافاً لما يقتضيه كلام غيره اه وما في شرح الاثر شافى اه وما في شرح الاثر شافى اه
 وشرحه أولاً حيث انصرف على أخذ القيمة يمكن قول شرح الرض بعد ذلك ان لم يصبر البائع الى الزوال
 يفهم خلافه اه وقوله لا أرض الخ أي والنهاية والمعنى كس (قوله وانما في غير الزوج) جواب سؤال
 عبارة المعنى والنهاية قال قد ذكرنا في الصدق أنه لو طلقها قبل الوطع كان الصدق مرهوناً وقال انتظار
 الفكاك للرجوع فاه اجابته على قول نصف القيمة اعلم بان خطر الضمان فالقبض هنا جابر على أخذ
 القيمة واجب بان الحظقة قد حصل لها كسر بالاطلاق فغاسب جبرها باجابتها بخلاف المشتري اه (قوله
 فلا يأخذ) عبارة النهاية والمقتضى جبر فيه وجوه قال ع ش قوله رجع الخ أي البائع وظاهره انه لو
 اراد ان لا يبيع في فراغ المدة بأخذ قيته للصغيرة لا يجب وقضية يقول في شرح المنهج فلا يأخذ الخ انه يغير
 بين ذلك وبين أخذ قيته منه على جواز بيع المخرج والمشتري المست في الاثر وتعليه البائع آخره التسل
 للمدة السابقة اه وهو موافق لظاهر كلام الشارح من وجوب التيقية بالاجرة على ما افاده قوله عليه
 البائع آخره الخ يقول في شرح المنهج فلا يأخذ الخ نعمانه لا يأخذ به في الرضا بقاءه تحت المستاجر
 وأخذ آخره مثل ما في من المدة وليس له أخذ قيته وتولى المنفعة للمستاجر الى تمام المدة اه (قوله وله
 أي للبائع على المشتري اه كردى (قوله لم يمنع) أي التدبير وكذا آخره انه لا يمنع اه ع ش قول المثنى
 (واختلاف بينهما كهما) ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاختلاف قبل القبض أو بعده ولا يأن يحصل
 بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم عوان قبل التحالف وحلف الوارث في الاثبات على البتة على نفي العلم
 في النفي ويجوز والوارث الحلف اذا حلف على ثمنه صدق موثقه ونهاية (قوله كس) أي في أول الباب
 قول المثنى (وهبت) أي أو رغبته نهاية ومعنى (قوله وان علم بمماقتسه) أي من قوله ثم اخلف في كيفية
 (قوله ضمن بعضه ببعضه) فان قيل فيمنظروا الأرض ليس فيه ضمن بعض القيمة بل بعض الثمن وان كان
 بنسبة نقص القيمة فلنصاب رتبهم هنا صريح في أن المراد بالأرض هنا نفس نقص القيمة ما ذكر (قوله وانتظار
 فكما) خالف في شرح الاثر شافى الكتابة فقال ليس له هنا انتظار والكتابة كما تقتضيه كلام المتروصر
 به في الشرح الصغرى خلافاً لما يقتضيه كلام غيره وفرد بين ما هنا وجوز انتظار فكل الرهن بان الرهن يمكن
 التوصل لفكته خلافاً لبقية الدين بخلاف الكتابة فالخلق المكتاب لذلك التالف ونظر الشارح فيه في آخر
 ما أطالبه في بيان النظر ورد في رتبهم وما في شرح الاثر شافى الخ وصرحه أولاً حيث انصرف
 على أخذ القيمة لكن قول شرحه اذا لم يصبر البائع الى الزوال يفهم خلافه (قول المصنف واختلاف
 ورتبهما كهما) أي سواء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم عوان قبل التحالف (قوله)

رؤاؤه) المصلة والمنفصلة فان كانت (٤٨٣) غير مهالاة لاملثله واستشكلت المنفصلة باتفاقهما على حدودها بل كمو قد ثبت الفرع

الخ لان هذا الخلاف في أصله لا في كَيْفِيَّةِ فعله مع ما قدمه بغير حق المفهوم قول المتن (بروايته) بتردد النظر في حل أخذناز وأثبتناطلانه باعتقاده أن تلك التحويل على الأقرب عدم الحل اه سدعمر وسأيقن عش ما يؤيد به يجرى ذلك في الأصل وأضاف أن أراد الحل باطناً فيفسخ البيع الذي يتعرف به كإثبات قبيل قول المتن ولو أدى الخ وكذا قدمنا من الغنى في فسخ الكاذبين المتحالفين قول المتن (مسدى الهبة) أى أو أهر نهابة معنى (قوله المتصلة) أى المتن في النهاية (قوله غرمها) أى الخ وأندو يرجع في مقدار بدلها لغاير اه عش (قوله المتصلة) أى المشتري (قوله واستشككت المتصلة) أى زدها في مسألة المتن اه رشيدي عش وأولعته بأنه مالكه (قوله باتفاقهما الخ) أى بدعواه الهبة وأقر الرباط فعون وافق على الإقراره بشئ يخالفه الجهة اه معنى (قوله لتأني ذلك) أى عني المتن (قوله الجواب بأنه الخ) عبارة المعنى بأن كلا منهما قد أثبت بيمينه في دعوى الالخر فاستأقطا ولو سلم عدم تساقطهما ماذى الهبة لم يوافق المالك على ما أقر له به من البيع بيمينه فيكون كالمسئلة المشبهة بالفرع بالتوافق على نفس الإقرار لا على لزومه اه (قوله عني في الإقرار الخ) اعتمد المعنى والنهابة أيضاً (قوله لا أوجه) أى البائع ولو استعمله مدى الهبة أى مع أن قضيتزود الزوائد وتطالع بمسار ثبوت الأخره (قوله أى علاج) قياس ما يأتي من شراء الشعر والفرق إلا في ثلثائه هنالوا استعمل الزوائد المتصلة لكن لم يأتع تفرعها بما هاتفلأمل اه سم (قوله أنه إنما استعمل ملكه) الضمائر للمشتري في مالو كان طرية ووطنه المشتري فهل يلزمها مهر أم لا لأنه منظر والأقرب بالثاني وإذا جعلت منغفال الحر نسيب ولا يلزمه قيمته لاقرار الرباط بنهائلك المشتري ولا حعله أيضاً المشبهة وإذا ملكها ببذلك صار من مستوفى فعله معاً أخذته بقوله الأول وهذا كافى في الظاهر اه عش وهذا يؤيد ما مر من السدعمر (قوله وكان الفرق) أى بين الزوائد المتصلة والأخره حيث يستحق الأول دون الثانية (قوله ويجرى ذلك) أى عدم استحقاق الأخره (قوله فأنكر وحلف) أى على عدم الشراء فلو قال استعمرها أو استأجرها أو عين جهة أخرى ففسا في الكلام على ذلك أى ترك كل العاز به اه عش (قوله لا عترافه) أى مدى البيع و (قوله بأنها ملكه) أى المنكرو (قوله فقل) أى المشتري و (قوله فله أخذه منه) أى البائع أخذ الخ من المشتري و (قوله فلها) أى إلى وجهه اه عش (قوله منه) إلى قوله منه مصدق ضمائر المذكور للمشتري (قوله منه مصدق) الضميران الجردان البائع (قوله ولو قال) أى البائع وكذا ضمير إليه (قوله لان بشرائه) أى الشى - برى (منه) أى البائع (قوله بمقتضى) أى قبض البائع الخ من المشتري (قوله على إثبات وكالته) أى قبض كلوه ظاهر أقدامه على الشراء معناه لما يشترى بتصديقه على الو كالة في مباشرة البيع وقد يكون وكلاهما فقط اه سدعمر (قوله قبل القبض الخ) عبارة النهاية على القبض اه فعملتان قبل في كلام الشارع بكسر القاف وفتح الباء بيني الجهة أو من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حاشى لمرأ يتأمن السدعمر من تعدد قبض (قوله حلف عليه) أى على عدم الشراء (قوله ولا يغرمه الخ) لاستشكل رد الزوائد في مسألة التلانة بفرق بأنه فباء - بين الجهة الخ زعم الاستحقاقها وقد رفعها المالك بحلفه على تفهواهم لم يعين جهة توجز أن يكون هنالك جهة استحقاق له سم على ج اه عش أى كما تأخذ الشارع بقوله لانه زعم انه استغل ملك من غير أن يوجد دفع لزعمها (قوله لانه زعم) أى البائع (قوله ان استغل ملكه) أى المنكر (قوله وفاروا الخ) أى بقوله من غير أن يوجد دفع (قوله أى الخ) أى البائع على المنكر (قوله بحلف المشتري) أى في زعم مدى البيع والا فهو منكر

ذون الأصل وأصحابه
 الزركشي بأن دعوى الهبة
 وإنشائها لا تستلزم ملك
 لوقوعه على القبض بالأذن
 ولم يوجد وفيه نظر لنفي
 ذلك فسموا دعوى الهبة
 والقبض بالوجه مطلوب
 بأنه ثبت بيني أن لا يقد
 فصل بأصل بقاها لواند
 مالك مالك العين نفي الأثر
 لأجازه أي علما لمخالفها
 أنه انما جعل ملكه وكان
 الفرق أنه يغتفر في النافع
 مالا يغتفر في الاء بأن
 من أن البائع قبل القبض
 يعني الزركشي أن النافع
 ويعبري ذلك فيسوق
 لا يتوعدا في تحصيل البيع
 فأنكر وصف فلا حرفة
 عليه لا اعتراؤه بأن ملكه
 ونظير ذلك ما لو طالب باعت
 بالثمن فقال للبائع لو سئل
 فله أخذ منه ثم لم يتنازع
 المبيع مستلذا ردوا
 رجوع له بالثمن على البائع
 لأنه بشر انتمه مصدق
 ولو قال نعم لم يكن له أن
 أجبر المشتري على دفع
 الثمن اليه بل بشر انتمه
 مقر به فقبضه فله القاضي
 قال القسري و شيا أن
 للمشتري اجزاء البائع على
 الثبات وكانت على القبض
 مثبتا ولو اشتري شيئا
 واستله فأنكر ثم طالب بالهبة
 بالثمن فثبت كراهة الشره
 حاف عليه كاهو

المشراء

مرد المسيح ولا يغرم البائع ما استغله لأنه يزعم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد ارفع زعمه وبه فارق مسألة التنازع
دعى عليه الزمن وقد تعذر خلف المشتري فللبائع جثث

للسراة (قوله نفع البيع) هل المراد له ذلك باطنا اذ لم يثبت بيع طاهرا اه سم أقول نعم أمدا ما قمنا
عن المغني في نفع الكاذبين من المتخالفين وما باقى في الشرح فيقول قول المتن ولو ادى حصص البيع (قوله أو
غيره الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله باختلاف) الى المتن في النهاية والمغني (قوله على العقد) راجع الى قوله
أو شرط (قوله كان اداى أحدهما ولو يتماخ) نعم انهما لو اختلفا في الرؤية كان القول قول المشتريان
بأنهم أومشترقال مدر خلافا لما اختلفا في كسفة الرؤية فالقول قول الرائي لأنه أعلم به أى كان اداى أنه
رأه من وراء زجاج وقال الآخر بل رأيت به بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما في
فليراجع وفيه نظر وأفتى بخلافه حتى راعى إطلاقهم بتدقيق مدعى الصحة فليست أصل سم على ج
وأطلق الشارح مدر يوافق ما وجبه الخطيب وهو الموافق للقواعد اه عس (قوله أنهم لم يعتقدوها
الخ) أى لم يصراعوا في الرؤية ويؤخذ من جواب سادثة وقوع السؤال عنها هو أى شخص استأجر من ناصر
مقطعان العماش ثلاثين قرص ثم سأل أحد أتباع الظلمة عن ثمنه فقال اشترى بمهنة فله عنه فاندفع
ثم أحضر للنائب الثلاثة مذكرة وقفا فبينه بما أقر به فهل له تحليفه أم لا وهو أى الجواب أن يقال يحتمل
أن رسم القبالة ليس يقبل المدعى شبهة فتوى جانبيه فله تحليفه بالباطع ويحتمل أن يقبل الباس له تحليفه
والاقرب الأول وقد قالوا لو أنكر كون وكبلاز كونه ودعا الغرض لا ينعزل بذلك بخلاف ما إذا أنكره
لا لغرض اه عس (قوله آخرها) أى الرؤية للشروط والبيع (قوله بخلافه) أى الاتفاق (نحو
القبض) أى كلاً حازوا أنفسهم (قوله ومن غير الغالب) الى قوله أى مع قوتى النهاية والمغني (قوله معلومة
الذرع) أى هما معلومان ذراعاً كرى وبغنى قال سم وأقره عس كلاً وجه هذا التقيد أن مجهولها
لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع في الصحة ألا يصير البيع معلوماً بل هو على ما هو خلاف المعلومة
أذا صير معلوماً بالجزئية اه (قوله ذراع معين) أى غير مشاع بدليل مقابلة له إذا خوصه أنه بهم حتى يتأني
البطالان اه رشيد عبارة عس والشهاب البرلسي قوله أراد ذراع معين أى بهم بأن قالاً البائع عند
الاستيفاء أردت بقولي ذراعاً أنه يفر ذلك ذراع معين من العشرة فتفق عليه اه ووافقها قول المتن
قأدى أنه أراد ذراعاً معلوماً ما بهما اه وفي سم قال شيخنا الطبرلاوى رحمه الله تعالى المراتب ثلثة: المبيع
لا الشخصين قال أردت ذراعاً أو أهله هذا المكان وآخره ذلك لأن أراد ذلك لا يرتب عليه الفساد حتى يصح
قوله لفسد البيع اه ويمكن أن يقال فصد المعلن بالشخص دون المشتري يقتضى فساد البيع لتمام
ثم رأيت عبارة الشارح في شرح العباب تشعب ذلك اه (قوله وادى المشتري شيوعه) أى ليصح البيع

له (قوله نفع البيع) هل المراد له ذلك باطنا اذ لم يثبت بيع طاهرا (قوله كان اداى أحدهما رؤيته
وأسكرهما الآخر) نعم انهما لو اختلفا في الرؤية كان القول قول المشتريان بأنهم أومشترقال مدر خلافاً لما لو
اختلفا في كسفة الرؤية قاله قول الرائي لأنه أعلم به أى كان اداى أنه رأه من وراء زجاج وقال الآخر بل
رأيت به بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما في فليراجع وفيه نظر وأفتى بخلافه
خط راعى إطلاقهم بتدقيق مدعى الصحة فليست أصل (قوله معلومة الذرع) كلاً وجه هذا التقيد أن مجهولها
لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع في الصحة ألا يصير البيع معلوماً بل هو على خلاف المعلومة إذا صير
معلوماً بالجزئية فليحصر (قوله ذراع معين) قال في شرح العباب إن صدقه (قوله وادى المشتري شيوعه)
قال شيخنا الشهاب البرلسي المراد من هذان الذراعان معلومة كعشر ذراعاً بهم فبذلك ذراعاً بهم لا يتناول
اشترى ثم قال البائع عند الاختلاف أردت بقولي ذراعاً أنه يفر ذلك ذراعاً معين من العشرة فتفق عليه وقال
المشتري بل أردت ذراعاً شاعني العشرة فيكون المبيع العشرة امراد كما يعلم براجعة لاسنوى ولا يصح
غيره واوله أعلم اه ما كتبه على شرح التلميح وعبارة الاسنوى التي أشار إليها قوله قأدى البائع أنه أراد
ذراعاً معيناً حتى لا يصح العقد لا تتلاف الغرض في تعيينه وادى المشتري شيوعه حتى يصح ويكون
كأنه باع العشرة لعل لا يتقدراً أن يكون ذراعاً عشرة اه وقال شيخنا الطبرلاوى رحمه الله تعالى المراد بالعين

نفع البيع الذى اعترف به
(وإداى) أحد العاقدين
(حصصا) البيع وأغيره من
العقود (و) اداى الآخر
فأداه (بأنه) لم يعتقدوا
شرط على العقد كذا اداى
أحدهما رؤيته وأنكرها
الآخر على العقد أيضاً
(فأداه) أقصد بقوله
الصحة (بينه) غالباً لأن
الظاهر في العقود الصحة
وأصل عدم العقد الصحيح
بعارضه أصل عدم الفساد
في الجلة ولو أقر بالرؤية لم
تقبل دعواه عند المالكين
لأنه لم يعتقد فيها قرأ على
رسم القلم ويسهل شرعا
ناظرها من العقد كذا أقر
بأنه مال ثم قال انما
أقررت به لغرض طلب
بخلافه بغض القبض لأنه
اعتد فيه بالتعبر عن العقد
ومن غير الغالب بالبيع
ذراعاً من أرض معلومة
الذرع ثم اداى أراد ذراع
معين لفسد البيع وادى
المشتري شيوعه فليصدق
البائع بينهما

لأن ذلك لا يعلم إلا الله وما لو أنهم أخذوا مصالحيه وقوع صلحهم على أنكاره فصدق بيمينه أنضاله الغالب أنهم جمع قوت الخلاف فيقولوا بالمشيوعه ووقعوه بنذرها وأصدور الغالب فيها (١٤٨٤) وقوع الفساد الذي ومع ذلك صدقوا مدى الصحة فيها وما لم يجمع أنه عقده بنحو

ويكون المبيع المسمى على نقد وإن لم يكن ذراعها عشرة (قوله لان ذلك) أي وأداه المبيع (قوله على انكار) أي ليسد البيع اه عش (قوله لانه) أي دفعه على البيع على الانكار (قوله فيه) أي في البيع على الانكار أي في صفته (قوله به ينفذ) أي يقوله مع قول خلافه اه اه كردى وقوله الذى يصنفه المبيع نعمت للمعد (قوله ومع ذلك) اسم غلبت دفعه الفساد في هذا الموضع (قوله وما لو زعم انه عقد الخ) الى قوله وما لو احدث في النهاية الا انه فمعد النكاح (قوله فيما بعد النكاح) أي فساو وقوع ذلك في النكاح فاصدق الزوج اه عش (قوله كذا قيل) وحري صاحبنا انوار كاشفين على خلافه اه نهاية قال الرشدى قوله مر على خلافه من عدم تصديقه تستقر صحة البيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ فالحاصل أن ما جرى عليه الشخا هو الرابع اه (قوله كذا قيل) المشار اليه قوله وان سبق الخ اه كردى (قوله يقول البان الخ) ويمكن جل الاول في ما اذا قرر بالبيع ولو بد كسبه فيقبل دعواه الصابعد لانه ان يظن ما ليس سببا للبلوغ يلوغا كتنو طرف الحلقوم وافتقر الى الزيادة في ذلك فلا تكون دعواه الصابعد قاضية مر يحال قراره بالبلوغ خلافا لقراره بالاحتلام اه عش بان صرف (قوله) يؤخذ من ذلك) أي من اشتراط عرف الجنون والحرج في تصديق مدعيهما (قوله كسر تعدى) أي تشعب هتبه مع غيبة عقده اه عش (قوله قصدت بيمينها الخ) وقال الغنى (قوله فتصدق بيمينها) والراجح القول قول الزوج بيمينه نهاية ومعنى عبارة سم ان بعد تصديق الزوج وبيمينه وما نقل عن النص تقريره على القول بتصدق مدعى الفساد مر اه (قوله انكار لاصل العقد) ان توافقا على صودة الاجاب والقبول فاصح كونه انكارا لاصل العقد لكن وان لم يتفقا على ذلك واطع انه حشد انكارا لاصل العقد بعد حشد ذوقه على مخالفة فيه من الاعجاب فله مر يحال النزاع اه سدر (قوله ولو اتى المشتري) الى قوله ويجرى في النهاية (قوله ولو دفعه في طرف المشتري) يخرج به ما لو كان في طرف البائع فالقول قول المشتري اه عش عبارة السيد سدر في مقدم هذا الفرع في أول باب المبيع قبل قبضه نحو ما نعلم من غير ما سطره تعقبه بان وضع البائع المبيع في طرف المشتري ليحصل به القبض أي لفصل التمسيس على نقد بكون الفارق في طرف المشتري قبل القبض وهو تلف وتلف المبيع قبضه من ضمان البائع فان كان مأهنا نصرا ونحو ما تقدم فبرده عليه نحو ما تقدم من الغيبة يكون سكو به فاعلم انه ما تقدم وان صو بخلاف ما تقدم فلا اشكال بان يصور جواب البائع انما غلبت في طرفه من سلامته وسكوه على طرفه من الفأرة ثم نقلته فلاحقه القبض ثم وقعت الفاروق على اليد النصو ولا اشكال في عدم تعقبه اه (قوله كافي فغير الخ) أي كذا المصدق مدعى العصة في نظيره من السلم الخ فتقصيه ما في شرح الروض من انه ان قال السلم اقبضت لرأس المال بعد الترق فقال بل قبله را فاما يبينت قدمت بينة المسلم الى التمسيس موافقتها الظاهر فاقه والاخرى مستهبة سواء كان رأس المال بدل المسلم أم به بد المسلم بان قال السلم اقبضت قبل الترق ثم اودعته واوغصت من فان لم تكن بينة صدق مدعى العصة اه كردى (قوله في المسائل) هما قوله ولو اتى المشتري الخ وقوله ولو فرغ الخ كردى وعش (قوله ويجرى هذا) أي تصديق مدعى العصة وتقدم بيمينه اه كردى (قوله بعدا معنا) أي قبضه نهاية ومعنى (قوله مثلا) معناه ان يكتب بيمينه قبل قبضه (قوله كافي النهاية والغنى قول المتن) (البيع) هذا ليهل الشخص بان قال اردت ذراعا او ثوبا هذا المكان و نؤخذ لان ارادة ذلك لا ترقب عليها الفساد فيصح قوله ليسد البيع اه ويمكن أن يقال فبرده المبيع بالشخص دون المشتري يقتضى فساد البيع فلتمام ثمرات عبارة أشار على شرح العباب تشعب بذلك (قوله فتصدق بيمينها) المعتمد تصديق الزوج بهته وما نقل عن النص تقر به على القول بتصدق مدعى الفساد مر

ما يمكن أو جئنا أو جئ
صرف ذلك فصدق بما
عند النكاح بينهما أيضا
وان سبق أو أقره بصدقه
وقوعه حال نفيه كذا قبل
ورد بقول البان لو أقر
بالاحلام لم يقبل - وجوه
عن يوشع بن زئبلا أن من
وهب في مرضه شيئا فذمت
رثته غيبته له حال الحياة
في قبول الأمان - غيبة
قبل الموت أو قروا سائرهما
الها وجرح بعضهم باله لا بد
في البينة بقية العقل ان
تبين ما عليه أي لئلا
تكون غيبته بما أخذ به
كسكرة تعذر به أو لا أخرى
فهو مقصوب وقال كنت
ظن القدر فبأن يجرى
فصدق به - ما اعتاده
بالعقب وأما لو ادعت أن
نكاحها بالزول ولا شهود
فتصدق به بما لان ذلك
السك والاصل العقد ومن ثم
يصدق منك أصل نحو
أبيع ولواشي اشتري بغير
أو بما فيه فإزول فبضه
كذا فأنكر المتبض بصدق
ببعضه ولو فرغه في طرف
الاشترى فظهرت فيه فإزول
فأدى كل أثمان عند
الأخر بصدق البائع بینه
ان اسكن مبدعه فلا تعد
للصحة ولان الاصل في كل

والأصل أيضا إراءة البايع كل ما يظفر من السلم إذا اختلف أهل قبض المسلم البعير أسالة قبل التفرق أو بعده فان أقالما يثبت في
المستثنى فمستثناة مدى الخصم قول ابن أبي عمير وإن كان مال كل يديم حلف المنكر والأصل ضعف ويجري هذا في الاستلاف
قبض العوضين في مال قبل التفرق أو بعده (ولو اشترى عبدا) معنا (لأنه بعده عب) مثلا (لأنه فقال البايع ليس هذا البيع صدق البايع)

استخفى عنه قلت مثل هذا لا يعترض به المتهاجم (٤٨٦) على ان ضرورة التقسيم احواله اليه بما اسديعوا محروغايه فيصع تصرفه باذن

(قوله اما سديع الخ) الاولى فلا كان سديع محجورا عليه مع تصرفه الخ (قوله يصع تصرفه) أي القن الذي
 سديع محجور عليه (قوله باذن ولله) أي ولي السيد (قوله ونشترط) أي في حصته تصرفه باذن الولي (قوله ان دفع
 له مال السيد) أعظمه النهاية قال عرش قضية قول جات دفع الخ انه لو أذن له ولي المحجور رضى التصرف في
 القصة لا يشترط امانته وقد ثبت وقف فيه بأنه اذا لم يكن أمينا رضى بالاشترى في القصة أو هل كونه متعلقا به بداهة
 وكسبه وفي ذلك ضرر بالولي عليه اه عرش عبارة لا يعايب وان أذن له أي ولي المحجور عليه رضى في
 الاختار في ذمته ففيه احتمالان لا نقل فيه قاله الأذري والذي يقتضيه أنه لا بد من الامانة لمعطلان ما يشترطه
 المأذون ملك السيد وان نوى نفسه على الاصح اه (قوله قال الأذري) الى قوله وفارق في النهاية (قوله من
 انقذه) أي الما يجب انضام عليه اه عرش (قوله وعنه مراجعة الحاكم) قديم المستلزم اه رشدي
 زاد عرش أي بان يشترط ذلك عليه كإياها اه (قوله فيصع تصرفه الخ) أي يعين مال السيد وفي القصة اه
 عرش قال السديع وكذا يجوز إيجاره لنفسه وبها كسبه فيصع تصرفه الخ (قوله ولا يشترط) أي يعين مال السيد وفي القصة اه
 اه (قوله وكذا لو بعته الخ) أي يصع تصرفه بعين مال السيد وفي القصة اه عرش (قوله ولم يتعرض الخ)
 أي لا فرق فيما ذكر بين أن يدفعه مالا يصرفه على نفسه وأن لا يدفع له شيئا بل يقتصر على مجرد الإذن له في
 السرق اه عرش (قوله وكذا في غيرها الخ) خلافا لما به بحث قاله الأذري في غيرها بغير اذن وان قصد نفسه بما
 يظهر اه قول المتن (ويسترد البايع) أي له الملبس ردته نهاية ومعنى أي لانه واجب عليه عرش (قوله فيه
 حذف الخ) عبارة الغني تنبيه كالاولى أن يقول سواء كان في يد العبد أم سديع منه خذف الهمزة واللامتان
 بالوجه قليلة اه (قوله كحكاها الجوهري) ولا يتقدم في الجواز الحكم بسوء الجوهري في هذا الذي حكاه
 وقم في القاموس وغيره لانه موافقا لشرع الصغوى لا طريق الى العلم بالسوء اذا غاب عن موقع صاحبه
 القاموس وغيره في نحو ذلك عدم الإطلاع على ملكها الجوهري في كلام العرب باعده طائفة كل ذلك
 لا يمنع الوجود سم على ج اه عرش (قوله استردا في) ولورده المشتري على العبد فهل يرد أم لا
 والذي يظهر أنه ان كان تحسده بغير اذنه فلا يرد على العبد لانه كالغائب اه عرش وقوله المشتري
 الاصول البائع (قوله و بالتعريض) أي فان كان سديعا أي متعلقا برفقة سم على ج اه عرش عبارة
 السديع قوله رشيد لم يبين بغير زوال بعد اذن يكون سديع بغير زوال الغيب لا اذن شيئا رشيد لا
 قول المتن (تعلق الضمان بتمته) وهذا بخلاف ما لو أورد عرس سديع فأن في يده فلا يضمنه وان فرط كذا كره
 الشارح مر في باب الردية ولعل الفرق أنه التزمه بتمته بغيره فعلق بتمته ثم اخذ التزم في الردية بالبدل
 وان التزم الحفظ اه عرش (قوله وان رآه) الى قوله وفارق في المتن الاولى ولا يلزمه الى أولا عه (قوله لان المالك
 قوله وشره البعض في نوبته صحيح) لو اشترى لنفسه باذنه سديع في نوبته السيد وحدث لامها بأداء فهل يلزمه
 الا نوفاه الثمن بماله كسبه بعضه ما حرر أو لا لان حكمه كمتمتع في الرق في نوبته سديع أو حجب لامها باذنه فلا
 يلزمه الوفاء لا بعد العتق كقوله متمتع في الرق فيمنظر واجاب مر بالثاني وسأني نظره في باب الأقرار (قوله
 على الاوجه) بخلاف في ذلك مر (قوله كحكاها الجوهري) وغيره لا يرد في الجواز الحكم بسوء الجوهري
 في هذا الذي حكاه كما وقع في القاموس وغيره لانه موافقا لشرع الصغوى لا طريق الى العلم بالسوء اذا
 غاب عن موقع صاحبه القاموس أو غيره في نحو ذلك عدم الإطلاع على ملكها الجوهري في كلام العرب باعده طائفة
 طائفة لكن ذلك لا يمنع الوجود و احتمال الإطلاع الجوهري على ما لم يطلعوا عليه مالا استند الحلال الى الخ
 كلام الجوهري هذا في دفع الاعتراض على عبارة المتهاجم في باب الردية لم يلتفت الحكم بسوءه في عه الإطلاع
 عليه لما ذكر بل لو فرض مشافهة العرب بلصاحب القاموس أو غيره بامانة على حكمها الجوهري لم يلزمه سوءه
 فيه لجواز أنه اطلع علمه ممن له نصيب المشافهة قدر (قوله و بالتعريض) مفهومه أنه لو كان غير رشيد
 تعلق به (قوله لان المالك الخ) قضية هذا ضمان السيد لا تفرق نحو الغيب أيضا وهو خلاف مقبضي

ولم يشترط امانته ان دفع
 له مالا للسيد قال الأذري
 وغيره بمشاور قد يصع تصرفه
 بغير اذن كان متمتع بسيد
 من انقذه أو تعددت
 مراجعته لم يكن مراجعة
 الحاكم فصع شرائها ما عسى
 حاجته اليه وكذا لو بعته في
 شغل اليد بعد أو أذن له في
 حج أو تزويج ولم يتعرض لأذنه
 له في الشراء وشره البعض
 في نوبته صحيح وكذا في غيرها
 ان قصد نفسه على الوجه
 (ويسترد) أي ما اشتراه
 بالاذن (البائع سواء كان)
 فيه حذف همزة التسوية
 وهو جائز وقد قرئ سواء
 عليهم الأندلسي قد فها في
 يد العبد أو وضعها موضع
 أم في نحو هذا حكاه
 الجوهري وغيره (سديع)
 أو غيرهما لانه باق على
 ملكه ولو أذى الثمن من
 مال سديع استردا أيضا فان
 تلف في يده أي العبد
 و بالتعريض (تعلق الضمان
 بتمته) وان زامعه سديع
 وأقره فيصع بعد العتق
 لا قبله لثبوته برضا صاحبه
 من غير اذن السيد لا لقاعدة
 أن مال من يغير رضاه سديع
 كتلف فيصع يتعلق برفقة
 فقط أو شره سمع اذن
 السيد متعلق بتمته كسبه
 وما يبدو لا يلزمه الكسب
 الا ان عصى نظيره ما باقى في
 المجلس أولا معه يتعلق
 بتمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد باقراره على المتعلقه كإياها بتفصيله في باب لان المالك ثم لما باذن كان السيد

(الخ)

مقتصر استخفى عنه (أو) تلف في يده

فالبائع تضمنه ماله العبد أو وضع كل منهما عليه بفرض حق لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لم يضمن له ماله قبل ذلك (واقترانه) وبغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم تضمنه بغيره ان كان (٤٨٧) (وان اذنت له) بالبناء للمفعول لا تنسب ان لم يرض له (في القجارة) من السيد الكامل أو وليه

(الح) قضية هذا ضمان السيد بالانفراد في نحو الغصب أو ضاؤه خلاف مقتضى قوله يتعلق بوقت فقط اهـ سمع عبارة وش قضية فقرة أي عجز عن السيد من ماله العبد اذا طاعه ولم يرضه من يحل له غير مراد وذلك لان المصوب فيه من شأه انه يمكنه انتزاع المصوب بعين العبد حيث أهمله ولم يرضه من العبد كان كله مريض بوضع العبد بصلح فاقبضه ماله أو ذنبه اهـ قول المتن (فالبائع تضمنه) ولو قبضه السيد وتلف في يد غيره كان للبائع مطالبة السيد ايضا بهايه ومعنى قال عجز قوله مر أيضا أي كايطالب العبد والغير اهـ قول المتن (وله مطالبة العبد) وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع عما غرمه عليه أو لا فيه نظر وقباس ما يأتي من ان المأذون له اذا غرم به عجز عما يسبب الخسارة لا يرجع على سيده أنه هنا كذلك وقد يفرق قال الجعري يرد على جوع هو العبد اهـ (قوله ولو لم يضمن) عاتقه النهاية فقال ليعمله لايضمنه فيما يظهر أعني ما يأتي في الاقرار له قال عجز قوله مر ليعمله فلا يخرج شيخ الاسلام والاقرار ما قاله جلان امتناع مطالبة ليعجز عن الاداء بعدم الملك فثبت ملك ما يقدر به على الوفاء ولو لبعض ماعليه فلا جوع للمع على أن التأخير قد يؤدي الى تقويت الحق على صاحبه رأسا لجواز تلف ما يديه قبل العتق اهـ (قوله ان لم يرض له) في أصله رحمه الله باذن وفي هذه النسخة أسبغ بتقديم في المتن اهـ سيد عجز أو قول بل في أصله رحمه الله تعالى لا ينقطع قوله بالبناء للمفعول (قوله وبغيره) أي قوله عليه ليكون الكلام فيما عجز اهـ (قوله في عدم تضمنه) عبارة النهاية والمنسوبة في جميع ما مر اهـ (قوله من السيد الكامل أو وليه) عبارة النهاية من السيد أو من يقوم مقامه اهـ (قوله وان لم يدفع الخ) غايته في المتن اهرشيدري (قوله بان قاله الجعري الخ) أي فيه البيع والشراء بالاجل والاربعين والرهن ثم ما فضل بيده أي بعد توفيق الامتياز كالذي قد فعله السيد اهـ نهاية يوافق في الشرح مثله (قوله ما مر) أي في قوله قاله الذي الخ (قوله في هذا) أي عجز لا تصرف (قوله لجواز السلفه) هل يجزى مثل ذلك في الصبي اذا تمت الضرر وذهب الماله لا فيه نظر ولا يبعد الاول اهـ عجز (قوله تضمنه) أي في أول الباب (قوله انه) أي ان السلفا عنه وهو بنان لما مر (قوله وتضمنه) أي قضية قوله رعاية الخ (قوله لا يحسب الاذن) لان تصرفه مستغنى عن الاذن فاقصر على المأذون فيه ولا يشترط قبول الرقيق نهاية والمتن (قوله كالوكيل) الى المتن في النهاية وكذلك المنسوبة في الاقوال لا نحو اقترانه وقوله أجنبيا (قوله ولانه الخ) عطف على قوله كالوكيل (قوله قد يعرف نفسه) عبارة النهاية قد يحسن أن يغير اهـ وفي القاموس التصحح بالضمة الظفر بالثاء اهـ (قوله ومخاصمة في العهدة) أي العلقته عجز عبارة للمعنى والمراد بالمخاصمة في العهدة المطالبة الناشئة الخ (قوله فلا يخاصم) مفرع على قوله أي الخ (قوله ونحو غائب الخ) أي من كل متعذر يعلم السيد جوازا بذلك فان تعذر عليه اعلامه له نحو غيبته علمه كما بذلك فان تعذر عليه كل منهما كان له الخاصصة في ذلك لان عدمها يغوث العين بالكلية فليخرج اهـ عجز ويؤيد ما مر عن الزركشي وغيره من المسننيات (قوله ونحو اقترانه) عطف على قوله ما مر الخ وقال الكريدي عطف على كشر الخ اهـ (قوله أجنبيا) وله فباشرت العادة بدفعه للدلال ليطوفه على من يشتري فطر به أن يدفعه للدلال ليطوف به فإذا استقر غنمه على من يشره المدة فقد انظر هل يستثنى من منع التوكيل فيما عجز عنه أو لا يليق به كائن الوكيل المظهر به كذلك ثم أضيف الخادم أن ابن ونس في شرح الوجيز مر بأن التوكيل فيما عجز عنه سم على التبع اهـ عجز (قوله في النعمة) أي في قدره في خدمته نهايتومعنى (قوله لا يرض بدنه) عطف على في المقدور قبل قوله في النعمة أو بعده (قوله عجز الاذن الخ) مفعول أفهمت (قوله وان لم يعين الخ) فان لم يعرض له على تصرف بحسب المصلحة في كل الأنواع والازمنة والبلدان اهـ

فالبائع تضمنه ماله العبد أو وضع كل منهما عليه بفرض حق لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لم يضمن له ماله قبل ذلك (واقترانه) وبغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم تضمنه بغيره ان كان (٤٨٧) (وان اذنت له) بالبناء للمفعول لا تنسب ان لم يرض له (في القجارة) من السيد الكامل أو وليه

في نفسه وفي العتق لا يرضه الا ان قاله اهـ ماله أو وضع ماله أو فهمت ان الموضوعة لجواز وقوع شرطها وعدمه بخلاف ما ذهبت الاذن وان لم يعين له نوعا ولا غيره (وليس له) بالاذن في القجارة (النكاح)

نهاية زاد المني وله ان ياذن في التجارة من غير اعطاء عمل يشترى بالاذن في القمتمو يسع كل كسبل ولا يحتاج
الاذن في الشراء في القمة الى تقدير مقدار معلوم لانه لا يشتري في قمة السيد بخلافه لو وكيل اه قوله ان
(النكاح) لان نفسه ولا فرق التجارة اه معنى (قوله كسبه) الى قوله ولو قاله انحصر في النهاية (قوله
كسبه) أي كانه ليس له التجارة بالاذن في النكاح (قوله لا نحو عبدها) أي كادها ولو باجماع معنى نهايه
(قوله ولا ينصرف فيما قبل الخ) أي لا ينصرف في رقبة نفسه كيهو لو في منه عنها كاعلم بها كالا بتصرفه في
كسبه بنحو احتياط واصطلاح ادق قول هبل لانه لم يحصل التجارة اه كروى (قوله بشئ) أي من انواع
التصرف اه بصري (قوله على شئ) من اشارة نفسه أو بيعها اه عرش اي اومن اهازة أو بيع كسبه (قوله
أو تعلق) هاء النهاية نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيده أو خلعها باذنه كان للمأذون
له وغيره ان يؤخره من غير اذن السيد على الاصح اه (قوله بالاذن سيده) راجع لقوله فيما قبله الخ
اه بصري (قوله لم يرفع الخ الا عنه فقط) فان اذن له فيما لو لم يعزل الثاني بعزل السيد له أي الثاني وان
لم يترفع من الاول نهاية ومعنى قال عرش والا قرب أنه لم يعزل الثاني بعزل المأذون في التجارة لانه الاذن
له فهو كوكيله اه (قوله اذنه) أي من غير اذن سيده فيه (قوله في تصرف معين) أي كشراء ثوب نهاية
ومعنى (قوله ولا يجوز له) ان قوله ولو قاله انحصر في المني (قوله ولا يجوز له ان يتبرع) قال الشيخ عبر من التبرع
المعلم من يخدمو يعني في الاستيفاء سم على منسج اقول قد فتح عن هذا من التبرع حيث جرت العادة به
ويؤخذ على السيد في التجارة بالاذن فيه ويكون ما يصرفه على من يخدمه كاحرازه في دفعها عند الاحتياج
لاستيعار العمل ونحوه سيما اذا لم يحسب العادة أنه حيث انتفى التبرع نافي عنه لم يفعل اه عرش (قوله ان
يتبرع بشئ مطلقا) أي اذا لم يعارض السيد والافصوح عرش اه بصري (قوله فلا يصدق الخ) نعم اذا غلب
على ظن من السيد بالذات في نهاية وسم قال عرش أي وخصوصا التافة الذي لا يعود منه نفع على السيد
كقمة فضلت عن حاجته بوق ما لو قاله تبرع هل يجوز له التبرع عما شاءه أو بقة ذلك اقل من قول نفسه
نظر الاقرب الثاني للثالث فيما زاد عليه فممن عنه احتياط الخ السيد يدفع لظن رضاه باده على ذلك ما عرش اه
(قوله وبشئ من قوته) أي لو كان قتر على نفسه مفادها وهو تبرع ضمن المتبرع عليه ذلك السيد وان كان
التبرع عليه جاهلا بكونه ضمن والقول قوله في قدر ما يقرمه اه عرش (قوله ولا يجب) ولا بد من نهاية ومعنى
(قوله على نفسه) وانظر على أموال التجارة كالعبودية الهام والذي يفقه أنه ينفع عليها لانه من نواصع التجارة
اه شوري وفي عرش بعد ان نقل عن سم انه ينبغي ان يكونوا أي عبدا التجارة ماله مناصه ومنفق عن شغلنا
الزادى بهامش انه ينفع عليهم لانهم من جهة مال التجارة وفيه تنمية له ولو الاقرب ما قاله شيخنا الزادى لما
علم به اه (قوله فيراجع الخ) هل يكفي في ذلك مرة واحدة أو لا بد من تعدد المراجعة فيه نظر والا قرب
الاولى في الثاني من المشتق ينبقى فيما لو اختلفا في اتفاق الملاقاة وعلمه تصديق العبد في القدر والاتفاق
به فاس السيد مطالبة العبد بشئ ثم اذا اذن الخ كما ينبغي ان يقدر العبد ما يليق به عاين ان فضل ما قدره
شور وجب على السيد حفظه للسيد وان احتاج الى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضي اه عرش (قوله
بمختلفة المذاق) أي عرا فومين غير متشبهين وان قل فيشترى عاين حاجته اليه لا زاد عليه اه عرش (قوله
ولا يسع نبيس) قال في شرح الروض ويؤخذ من كلام الجرجاني انه يجوز له ان يسع بالعرض كماله
العرض انتهى اه سم (قوله ولا بد من اللئ) ينبقى ان عمله فيما لا يتغابن به كالكيل اه عرش (قوله
الاذن) لا يسعد أن يكون منه له العلم بالرضا أخذنا ما ذكره صاحب النهاية في التصديق بالاذن في

كسبه لان اسم كل منهما
غير متناول للآخر (ولا
يجوز) بالاذن في التجارة
الأنحوصيدها (نفسه)
ولا ينصرف فيها بوقصة
كسبه بشئ لانها لا تتناول
ذلك نعم ان نصه على شئ
فهو له أو تعلق بكسبه فهو
نكاح أو ضمان باذن جاز
له اشارة نفسه فيما لا يتناول
اذنه في نفسه الاذن فيسبوا
يتوكل عن غيره نعم فيه
هذه كسبه لا تقبل
الكاح الا باذن سيده
التصرف في عبيد التجارة
(و لكن لا ياذن لبعده)
أضرب اليه لجواز تصرفه
فيه (في التجارة) لان السيد
لم يرفع الخ الا عنه فقط
وغيره اه اذنه له في تصرف
معين يجوز (ولا يجوز له
ان يتبرع بشئ مطلقا فلا
ينصدق) ولو بشئ من
قوته على الواجب ولا يجب
ولا ينفع على نفس من ماله
الان تصدق من راجحة
السيد على الواجب غير راجع
الحاكم ان سهل ولا يجب
مالا شق فيما يظهر ولا
يسع نبيس ولا بد من
المسل ولا يسلم المبيع قبل
قبض عنه ولا يسافر بماله
الاباذن

قوله يتعاق رقبة فقط (قوله اشارة لبقية نفسه) أي على الاصح كما استأنه البقية وغيره أي ولو غير مأذون
(قوله ولا يصدق بشئ) نعم ان غلب على ظن من السيد بالذات (قوله ولا يسع نبيس) قال في شرح
العياق قال يعني الاذرعو ويحمل اطلاق المتولى البيع نبيس وتقدوان دفع المالا على ما اذا اقتضاه العرف
ويخص به اطلاق غيره كاهو ظاهر بكلامه انتهى وفي حمله كلام المتولى على ما ذكره فظهر

التصرفات المذكورة دون التبرع اه سيد عمر **(قوله نم له الشراء الخ)** هل له الرهن حيث سمع على
والظاهر انه ليس له ذلك لان العين المرحونة قد تلفت تحت المهرين اه عس **(قوله ولو قال اشترى
بجاهل)** أي في ذلك عيب وبهاية ومعنى **(قوله ولو في النمة)** الواو الجاهل كجمل مما ساروا سقط لفظة ولو كما
في العيب والمغنى لكان أولى **(قوله ما فضل بده)** أي بعد توفيق الامان اه عس **(قوله كالذي دفعه له الخ)**
يعني حكم ما زاد في يده حكم ما دفعه اليه بالخبرة في جواز تصرفه اه كردى عبارة لا يعاب فان أذن له في
التجارة ولم يعمل بما أذن له ان يشترى في النمة ويبيع فذلك مما يتخذ من مال كمال المدفوع فيقتضيه
نسبة اه **(قوله وشرط ذلك)** أي شرط الاذن في التجارة في النمة من غير اعطال مال **(قوله بما يحدث الخ)**
أي بدنه يحدث من التجارة في النمة صوابا للمغنى ولا يحتاج الاذن في الشراء في النمة الى تقيد بقدر معلوم لانه
لا يثبت في ذمة السيد بخلاف الوكيل اه **(قوله ولا يثبت)** الى المتن في النهاية والمغنى **(قوله نم يعنى على)**
سببه الاذنه) يثبت على وزان ما تقدم من النهاية أو علم رضاه اه سيد عمر **(قوله لان المغنى الخ)** ومن هذا
يعلم انه لا يرد بده اه عس وتقدم في الشرح في أول الباب انصرح بما ذكر **(قوله حيث لا دين)** أي على العبد
المأذون اه عس عبارة والمغنى ولا يشترى من يعنى على سيد فان أذن له مع الشراء وعقبت ان يكن الرقيق
مدفوناً ولا اقصيه التخصيص في اعتنا في الواسع والموسر والمجسر كالجوى سليمان المقرئ تبعاً لاسنوى
اه **(قوله ان كان)** أي بدنه على الرهن **(قوله والسبايل الخ)** أي والخال ان السبايل **(قوله كنى اذن صاحب
النوبة)** أي هنالك في النكاح وعبارة شرح الروض فكيف اذنه في أن يصر قدره بناته في وسال بعض الطلبة
عالموا اذن أحدهم ما في تصرفه والآخر في آخره لم يصح تصرفه في ذمتها والجواب لا يجوز لظاهر اذله
في جديدهما في واحد من التصرف فلا يصح واحد منهما سم على عس وقوله في أن يصر قدره بنوه وكذا فيما
يظهر لو أطلق لخصم لخاله على فو بنوعه كل منهما لا يحتاج الى اذن جديداً اذا عرفت انو بنو لا قد قبل
بصرفه عما يقتضي الاذن السابق في النوبة التي وقع فيها الاذن في غيرها أو بقي فلو أذن له صاحب النوبة
زاد على فو بنوعه كان كان له ثلاثاً أيام فاذنه في ستة والا فرب أنه يصح فو بنو بنو أي التي وقع فيها الاذن ولو رد
عليه بسبب ما باع فو بنو بنو بآدمه ما في فو بنو لا جرحه لم يحجب بقبوله من غير اذن صاحب النوبة وان كان
زمن قبوله يقابل باجرة آدم لا فيه نظر والاول اقرب لاسل ذلك فيقتصر عادة فيما يقع بين الشريكين اه عس
(قوله وما اذا كان) الى قول المتن ولا يصر في النهاية والمغنى **(قوله لان تصرفه)** بمقتضاه أن السيد لو كان وكلاً
عن غيره سائر معاملته وأعله غير مراد لان السيد اذا كان وكلاً لا يبيع لنفسه فيسبب لعمده ما يخل لانه كلاً باع
لنفسه وكذا اشترى منه لانه لا يشترى لمو كمن مال نفسه اه عس **(قوله بخلاف المكاتب)** أي كناية بصحة
أو فاسدة كناية التمسك به وهو ظاهر رابطان الشارح هو كشيخ الاسلام اه عس وفي الجعري المراد
بالمكاتب المكاتب بالصحة أمنا للعامة فلا يعامل بسده كغيره من المقرئ في رضى وهو المحدث يرى اعتماد
عس التوبة بينهما اه قول المتن (لا يصرل ما باه) يبنى ولا يفصل بل هو أولى فلتأمل ويصر راءه سيد عمر
عبارة العباد يصرح به ولا يصرل للمأذون بالباطل أو النصيب وانكار ما روي لا يندب مورهه ولا با بلاداً لأذنه
اه وقوله ولا يصرل للمأذون في المغنى قال اه عس وفيه ما يوجب أن أفاض عليه ثم أفاض له يحتاج الى اذن
جديد لا فيه نظر والاقرب لاني لانه استخدام لا وكيل وتزدقه سم على منتج اه **(قوله التصرف فيه)**
أي بما أبق له فان عاد الى الطاعة تصرف في ذمتها بغير معنى قال عس والاقرب أنه يصر في ذمتها أي في
البدن التي أبق اليها بما تصرف فيه في محل الاذن من تقبيله وأخيره حيث كان في ربح وقلنا يبيع بالعرض

والاقرب أنه ضعيف وأن العادة لا تظهر الماهية ثم رأيت في توسعة كلام المتولي وقبده على تقدير رخصته بانه
يلزمه ان يشهد ورحمن انتهى قال في شرح الروض يؤخذ من كلام الجرحى أنه يجوز أن يبيع
بالعرض كعامل القراض **(قوله نم له الشراء نسبية)** هل له الرهن حيث **(قوله كنى اذن صاحب
النوبة)** عبارة شرح الروض فكيف اذنه في أن يصر قدره بناته في وسال بعض الطلبة عالموا اذنه أحدهما

نم له الشراء نسبية قوله له
اشترى بجاهل جاز له البيع
والشراء ولو في النمة بالاجل
والرهن والارتها ثم ما فضل
بيده مما كان على كذا دفعه
له السيد قال الزركشي عن
النص وشرط ذلك أن يصر
حقاً كائناً من دينار الى
مائة اه وفيه نظر لانه لا
ضرر عليه في الاطلاق
المؤذن رضاه عما يحدث
عن ذلك ولا يثبت من
عز لنفسه لسلان المغنى في
الاذن له الاستخدام لا
التوكيد ولا من شرع
يعنى على سببه الاذنه
وتعنى حيث لا دين وكذا
ان كان والسيد موسر
كالرهون ومن له مال كان
مثلاً وقف تصرفه
على اذنه ما نعم ان كان
فيهما ما باه كنى اذن
صاحب النوبة ولا يعامل
سببه) ولما ذاق السيد
يبيع أو ذمه لا تصرفه
بخلاف المكاتب ولا يصرل
بانه لانه معصية لا ترجب
انصر له حيث لم يقيد
الاذن بغير ما أبق اليه
التصرف فيه

ولو باعده أو اعتقه انزل (ولا يصير) العبد (مأذونه) سكوت سيده على تصرفه) فلا ينسب لساكن قول نعم إن أيام المأذون مع مالك بشرط تجديد إذن من الشترى وظاهر أن الصورة (١٩٠) أنه عالم بأنه المأذون له ويوجد ذلك بأن شراعه مع ما في يد وعلمه بحاله ثم عليم معه

قوله بأنه ظاهر في بقاءه بصرفه وانعزاله على البايع بالبيع لا يترتب ذلك لاختلاف المخلصين كالمواريض ما ربه ولا يقوله لأن مصلحتهم من التصرف لان عدم المنع من الأذن ولا قرينة (ويقبل إقراره) أي المأذون (بديون المعاملة) لقدرته على الانشاء ويؤدى مما باقى وأعاد هذه في الإقرار لكن لضرورة تقسيمه ويقبل من أحاط به بالديون في شيء منه عليه عار في ومن عرف (عبد) فهو رقيق لوقوعه في الرق على علم كونه سدا وكسالة الآن يريد عبد الإنسان كالمواريض أو كالمعركة ذكر لهذا الإشارة إلى أنه لا يكتفى بقريضة كونه على ذم السيد وتصرفاتهم دون كان الاصم جواز معاملته لم يعرف رقه ولا حوته لم يعرف رشده وفي الغريب فهو جواز حيا عاجبة (لم يعمله) أي لم يحمله معاملة معينة ولأنه لا يصلح عدم الأذن (حتى يعلم الأذن) أي يظنه (بسماع سيده أو بيعة) والمراد به الجوار عدلين وإن لم يتمكن عند سماعهم وكذا رجل وامرأتان إذا حيا مما يأتى في قسم الصدقات بل يجب وفاء بالسبب وغيره

كافي عامل القراض اه (قوله ولو باعده أو اعتقه) انزل وفي معنى ذلك كل ما يزيل الملك فهو وقف وفي كتابه وجهان أو جهه ما حوز به في الأول أو أتم آخر وإيجاره كالمعصية كذا وتقل دونه المرحلة عليه بموته كالمثل الديون التي على الخمر بموته وتؤدى من الأموال التي كانت به مدغفي ونهاية قال عرش قوله وحزم به في الأول أو أتم آخره والمعتد قوله وإيجاره كذلك هذا هو المظهر والظاهر من قصر زمن الإجارة حتى لو أجرة يوم لا يتصرف بعده إلا بأذن من السيد ولما منع اه (قوله نعم إن أيام المأذون الخ) وردد في الشهاب الرمي بأنه مغر على رأى مرجوح وهو أن سيده لو أعلم بصريحه أو علمه بنهاية وسم وغنى أي فلا بد من إذن جديد من الشترى عرش (قوله مع ماله) الإضافة للأذن فلا سعة في غير قول المتن السابق لبعده (قوله أنه عالم) أي الشترى (قوله بأذن المأذون له) لعل الأولى معاذلة أخذ بأدلة لا يظهر لها فائدة بل ربما فهم إرادة عود مع أنه ليس مجرد كالمواريض اه سدد (قوله وعلمه بحاله) أي علم الشترى بأن العبد مأذون له في ما يأتى به بالتجارة (قوله ثم قدم معناه) أي منع من شترى العبد من التصرف فيما يأتى به (قوله لا يكتفى) لأن المخلص في الباطن إنما ينع عزله وفي الشترى أن يثبته الظن وضمانه الناشئة من القرينة فظاهر في معناه أنه (الأذن) (قوله بماله) وهو قوله ويوجد ذلك الخ (قوله لا يكتفى) إلى قول المتن ومن عرفه النهاية والغنى (قوله ولا يقوله) عطف على قول المتن بسكون سيده قول المتن (ويقبل إقراره) أي لا يكتفى به وحده بنهاية وغنى (قوله ويقبل من الخ) أي من غير عين وذلك في الظاهر أما في الباطن فيجزم عليه ذلك اه عرش أي أن كان كذا (قوله في شيء الخ) متعلق بقوله يقبل وقوله (قوله أنه عار) نائب فاعله (قوله فيه دور) انقطاع الدور بإرادة عبده في الواقع في غايته الظهور وأذا لم يزم كونه عبدا في نفس الأمر أن يعلم رقه على أن هذا ليس من الدور بوجهه إذا حكمه بنهاية وقفيش على آخره لا يعرف هذا بل الذي توهم أنه من يحصل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق يحصل الحاصل لأن فرض كونه رقيقا يقتضى معرفته وقوله وبما أن المراد بمعرفة الواقع سم ورشدي (قوله ويريد العبد) إلى قول المتن ولا يكتفى في النهاية والغنى (قوله الحكمه ذكره لهذا) أي تعبير بالعبد دون الإنسان (قوله لا يكتفى) أي في منع المعاملة (قوله لم يعرف الخ) أي لو كان على صورة العبد اه عرش (قوله لا يكتفى) استثناء من حرجان اختلاف المشار إليه بقوله كان الاصم الخ (قوله فخصور) أي أمه له لمع الغريب لا يعرف رقه ولا حوته (قوله أي يظنه) جل العلم على الظن نظر الغلب في الأسباب الجوارفة المعاملة فقام انقطاع الظن والاولى أن يقول أراد بألم ما يشتمل الظن لا يشمل جميع الأذن من سيده فانه بعد العلم لا الظن وغايته أن يكون التعبير بالعلم من استعمال اللفظ في حقيقته وبجاءه اه عرش (قوله وكلام ابن الرضا) مبني آخره قوله يقتضيه (قوله الاكتفاء بالحد) فاعل يقتضيه (قوله الاكتفاء الخ) أي في جواز إعماله لاني بوجوه عند القاضي اه عرش وفي الغنى شرح الرض ويكتفى خبر من يقيه من عبده وامرأة بل يظهر أنه أول من شرع لا يعرف أصله اه (قوله لا يكتفى صدقة) مفهومه أن مجرد الظن لا يكتفى والظاهر أنه غير مردل بخلاف صدقة عبده اه عرش (قوله احتكامه) في تقليد عدم جواز المعاملة ثم انظر إذا لازم الإنسان حفظه اه اه رشدي عبارة السيد عرش في تصرفه والآخر في آخره يصح تصرفه لوجود أذنه الخ والجواب لا يكتفى بظاهره إذ لم يوجد أذنه ماقى واحد من التصرف فلا يصح واحد منهما (قوله نعم إن أيام المأذون الخ) وردد في الشهاب الرمي بأنه مفرع على رأى مرجوح وهو أن سيده لو أعلم بصريحه أو علمه بنهاية (قوله في دور) انقطاع الدور بإرادة عبده في الواقع في غايته الظهور وعلى أن هذا ليس من قبل الدور بوجهه إذا حكمه بنهاية وقفيش على آخره لا يعرف هذا بل الذي توهم أنه من يحصل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق يحصل الحاصل لأن فرض كونه رقيقا يقتضى معرفته وقوله وبما أن المراد بمعرفة الواقع (قول المصنف أوبئة) في شرح

قوله إن الرضا بعد أن أبدى فيه ثلاث احتمالات يقتضيه الاكتفاء بالحد كافي في الشغل علان المداير هنا على الظن وقد وجد فمن ثم لم يرد هذا الاكتفاء بغنى عن عدم صدقة (أو شيوع بين الناس) في ظلاله ولا يظهر أنه لا يشترط وصوله

قد يقال ويحرم راعن الوقوع في العقد الفاسد بل ينبغي أن يكون الموعول عليه هذا المعنى وان لم يؤمن نفعه اه
(قوله وكون اشارة الى جوارب نفاش قوله بان السبق المانع قوله واما اه) أي يجوز له (ان لا يسلم المانع)
 ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعلم الاذن بسماع سببه المانع وهو ظاهر اه **عش (قوله حتى يثبت)** من
 الاثبات عبارة اخرى وان علمنا ذلك ولو علمه أن لا يسلم اليه العوض حتى يتحريمه بالأذن خوفا من خطر انكار
 السيدو ينبغي كمال الزكشي تصورهما معا ادعى الاذن بغير اليقينة والافسار له الامتناع وتزول الخطور
 والاصل دوام الاذن اه **(قوله جواز المعاملة)** الى قوله و يفرق في النهاية **(قوله لانها مه)** أي لانه يثبت
 لنفسه ولاية وهذا يفرق بينهما من قول خبر القاسق اذا اعتقد صدقه لان القاسق ليس منهما في اختياره
 اه **عش (قوله وبه)** أي بانه لا يذنب **(قوله وان لم يقل شيئا)** أي مما يفيد الوكالة أو الولاية **(قوله عاشر)** أي في
 أول الباب **(قوله وان ادعى)** أي الجبر **(قوله لاول)** أي قوله انه مستخدم **(قوله انكار السيد)** أي الجبر **(قوله)**
 لا يستلزم الاذن) أي لان عدم الجبر اعم من الاذن **(قوله ومن ثم المانع)** أي من أجل أن انكار السيد لا يترجم
 من تصرفه بمعاذ الاذن لا يستلزم المانع **(قوله لو قال كنت)** أي قوله تخلاف ادعائه في النهاية والمانع **(قوله وانما)**
 (بان) أي على الاذن **(قوله جواز المعاملة)** قال في شرح الروض أي والمقتضى يؤخذ منه أن يحمل منع
 معاملة فيما اذا كذب السيد أي في قوله جبر على سبدي أن يكون للمعامل مع السيد من غير السيد وال
 جواز معاملة هو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب السيد لمعاملته ثم ان تبين خلفه صدقة
 انتهى وهو حسن شرحه روقوله ويؤخذ منه ان واقعة قول الشارع ومن ثم لو قال كنت أذن له المانع عبارة
 العباب لان فال معنى البسوان كذبه السيدان قال كنت أذن له وأما بان على الاذن جازت في معاملة
 قال الشارع في شرحه ولم ينظر لقول المأذون منه في نفعه لان الاصل عدمه وكقوله السابق
 لا يستلزم الاذن له علم ان محل قولهم ان كذبه ما ذاعلم الاذن السيد من غير اه السيد والأي بأن
 مع من السيد لم يثبت لقوله منفي مع تأكيد سبب السيد اه فانظر مع ذلك موزة قوله تخلاف ادعائه ما جبر
 الاذن يصور بمجاله كذبه السيد فليكن اه سم **(قوله وان أنكر)** أي الرقيق بقائه الاذن نهاية ومعنى
 قال الرشدي وكذا انما لم يثبت في دعواه أي الجبر مع قول السيد كنت أذن له لا يترتب بل قوله وأما فمزة
 الاذن الجديد فتأمل واجمع اه **عش (قوله فلا يفيد انكاره)** أي لا يفيد مجرد انكار الاذن عدم
 كنت أذن له المانع في جوارب المعاملة اه **عش (قوله فلا يفيد انكاره)** أي لا يفيد مجرد انكار الاذن عدم
 جواز المعاملة **(قوله تخلاف ادعائه الجبر)** في مع ما سبق في شبه تناف يظهر بالتأمل اه **عش (قوله)** مر من
 سم مشله ثم تصور كلام الشارع بما ينسحق به التنافي **(قوله و يفرق)** أي بين ادعائه الجبر فيفيد المنع
 وانكار الاذن الجبر من دعوى الجبر فلا يفيد **(قوله ولا يسمع)** الى المتن في النهاية **(قوله ولا يسمع المانع)**
 * **(فرع)** * اشترى العبد شيئا وفيه البائع فيه فادعى أن العبد غير مأذون له في التصرف وادعى العبد الاذن
 وصدقه السيد على ذلك فهل يصدق البائع أم لا فنظر وانظروا الثاني لان اقدام البائع على معاملة العبد
 ظاهر في جبره فانه لا يذنب له فهو على القاعدتين تصديق دعوى العبد * **(فرع)** * وأذن السيد لعبد في
 أن ياتيه متعاضدا من التبايع ففعل ثم تأنيف في العبد ففي حجره العبد أن الضمان يتعلق بالسيد والعبد
 فالتبايع مطالبه كل منهما لكن السيد حالا والعبد بعد تصدقه من الأقسى أنه لا يتعاضد بالسيد وخرم
 في العبد بالاول وارضاءه من قال له لا يقصر عا الواسم وكول اه سم على منج أي وصرفه بان كلا
 الرض وقال يعنى الاذن في نفي الاستغناء بغير العدل الواحد بل يخبر من يثق به من عبدا واما قبل فظاهر
 أنه أولى من شيوع لا يعرف أصله انتهى **(قوله جازت معاملة وان أنكر)** قال في شرح الروض ويؤخذ
 منه أن محل منع معاملة فما اذا كذب السيد أي في قوله جبر على سبدي أن يكون للمعامل مع السيد الاذن
 من غير السيد والاختار في معاملة وهو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب السيد جازت معاملة وهو
 حسن شرحه روقوله ويؤخذ منه ان واقعة قول الشارع ومن ثم لو قال كنت أذن له المانع وبان العبد

منهما فيضمن المستلم اه ع ش واعتمد الشارع في الإيعاب ما قاله الامام (قوله فطلب البائع منه) أي
والحال أن المبيع تلف كله وظاهره أن البائع يرجع جميعه اه ريدى (قوله فله) أي البائع (تخليفه)
أي السيد اه سم (قوله مرة أخرى) أي غير تخليف البائع اه ع ش (قوله فسط الثمن) انظر معنى هذا
مع أن دين التجار باذن سبده يتعلق بذمته ولذا انطأ عليه بعد العقد إلا أن يكون معناه إذا أقر السيد أي
الدين من كسبه ونحوه فسط عن ذمته بهذا الأداء اه سم (قوله في التجارة) أي قول المثل ويتعلق في
النهاية (قوله وهو المثل الذي كور الخ) ظاهره أن في حذف مضاف وعطف ومعطوف والاولى ما في المعنى
عبارة أي بدل عنها فهو على حذف مضاف اه (قوله فساوى الخ) لعل المراد في أصل الصحة والادكلام
للمن يحتاج إلى التقدير كإمارة (قوله على أنه) أي بدله اه معنى (قوله الاول) أي بدله (قوله لانه المباشرة)
إلى المثل في المعنى (قوله المهددة) أي التبعة والغرم والمواخذة تسر الرض اه بجري (قوله وللصنف)
أي رب الدين (قوله مطالبته) أي العبد أي حيث يسد المشتق البدل قبل العقد اه ع ش (قوله كدين
التحريم) أن كلف للتظهير لا القياس (قوله أيضا) أي كجمل عتقه (قوله كوكيل وعامل فراض الخ) سواء
دفع له أو اب المال الثمن أم لا اه معنى (قوله لاهو) لان ما غرمه مستحق بالضرر السابق على عتقه
وتقدم السبب كتقدم السبب فالغرم بعد العقد كالغرم قبله وهكذا ألحق السيد عبده الذي أحرم
في أنعمه الأجر ولا يرجع عليه بأجرة مثل المدة التي بعد العقد اه معنى قول المتن (قوله مطالبته السيد
أيضا) ومحل ذلك أي مطالبته في البيع الصحيح إذا لذن لا يتناول الفاسد فالأذن في الفاسد له كغير
المأذون فيتعاقب الثمن بذمته لا يكسبه صرح به بقوى اه نهاية وسيأتي في الشرع ما وافقه (قوله لما أخذ)
أي السيد (قوله شره فاسدا) وينبغي فيما لا يختلف اعتقادهما كان كل العبد شافعا متبلا فباع بما
صحه عند فقير صحيح عند سيده لكونه لا يرى هذه ذلك أن العبرة بتعبد السيد فله منع العبد من توفية
الغني من كسبه * (قائه) * لو كان السيد مالكا والعبد شافعا أو ذن في البيع بالمعاطفة فسله
السبع م أم لا فله نظر والآخر الثاني لانه لا يجوز امتثال أمره إلا بالأمر الحازم وهذا غير ممكن اه ع ش
(قوله لاهو) أي من قوله لان العقد الخ (قوله ان كان) أي شئ يده (قوله لانه لا يتعلق بذمته) يحلف على

ذمته (فان باع ما ذن) لفي
التجارة (وقضى الثمن تخلف
في يده) أو غيرها (فخرجت
السبعة مستعفة ورجع
المشتري بدله) وهو الثمن
المدكور رأى مثله في المثل
وقسمه في المقوم فساوى
قول أصله بدله أي الثمن
على أنه في نسخ لكن المحكى
من نسخة الاول وليس يسو
شلا فلان زعمه (على العبد)
لانه المباشر للعقد يتعلق به
العهد حتى يؤدي عما كان
وللمشتق مطالبته بهذا
كدين التجارة بعد عتقه أيضا
كوكيل وعامل فراض بعد
حزلهما لكنهما يرجعان
لاهو (وله مطالبة السيد
أيضا) وان كان السيد العبد
وفاء لان العقد له فكله
المائم والقايض (وقيل لا)
لانه بالأذن صار كالسقط
(وقيل ان كان في يد العبد
وفاء فلا) لحصول الغرض
بما في يده ومحل الخلاف ان
لم يأخذ المال منه ولا طوب
جزوا (ولو اشترى) المأذونه
(سأله) شره فاسدا لم يطالب
السيد لان الأذن لا يتناول
الفاسد فتعلق بذمته لا يكسبه
أو صحه (في مطالبة السيد
بأنهاء الخلاف) للمعاني
الملة كونه والاصح مطالبته
بالمس وطول ولذى مما
في يد الرقيق ان كان لامن
غيره ككسبه بعد الجهر
عليه لا يتعلق بذمته فلا
يسلزم من المطالب بشتى

فان لم يكن بيده شيء فلا احتمال اذ انه عندئذ لم له به علقه قولنا بلزم ذمته فان أدى القن والا فلا ولا بد بالطلب بان أعطاهما لا الخبر فبهما شترى في ذمته ثم بلغ ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتغير البائع ان لم يؤده السيد ذلك (١٣٤) لا تقطاع العلقه هنا بانه ما دفعه السيد من غير ان

قوله لم يؤدى وظاهره انتفاء التعلق بذمته وان كانت السلعة المشتراة موجودة قبل التسليم ولو لم يكن في يد الرقيق وقاه واستمتع السيد من الاذعان فيجب ان يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبل التولية اه سم عبارة الحاشي قوله مما في يد الرقيق أى ساقه ان يكون في يده وان انتزعه السيد، ودخول في التجارة أملاورا بحاجه وهذا معنى في ثبوت التعلق بذمة السيد قبل اذا كانت السلعة بيد بل قول الشارح المأثور فيقول الخلف الخ من غير نفسه أيضا (قوله فان لم يكن بيده) أى العبد (شئ) وليس له أى المشتق في هذه الحالة رفعه أى السيد إلى الحاكم اه عش (قوله فلا احتمال الخ) أى فضا لثمة طلبة السيد ذلك احتمال اذ انه من العبد (قوله ان له) أى السيد بالدين (علقه) لان اذنه له في التصرف بسبب لزوم الدين للعبد اه بحري عبارة الكردى قوله علقه أى توقيف عاقبته حقيقة لا استقدا اه (قوله وان لم يلزم ذمته) أى ذمته السيد (قوله وتقدر بالطلب) أى السيد وهو الماعند اه عش (قوله تسليمه) أى تسليم ذلك المال (قوله بل يتغير البائع) أى بنى الفسخ والاجازة (قوله ذلك) أى عدم مطالبة السيد في الحالة المذكورة (قوله هذا) أى عدم المطالبة (قوله اذا كان المال) أى بالماله قول المتن (رقبته) لا يجوز اذ لا المأذون ولا يتأثر أموال السيد كالأولاد المأذون اه معني (قوله لا موجب) أى قوله وفي الجواهر في المغني وإلى الباب في النهاية (قوله ومما نقل) أى في قوله وطول السيد في الخ اه عش (قوله من هذا) أى عدم التعلق بذمة السيد (وطول البتة) أى السيد قول المتن (من انتزعه العترة) أى أصلا أو رجعا فمغني ونهية وشي الممنوع وسواء كان في يد المأذون أو سيده حلي قول المتن (من كسبه) والمأذون كسبه بعد لزوم الدين لأن من حجب الأذن كان كساح بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حيث الأذن بخلافه ومن الكساح والدين من سطات اه بحري (قوله قبل الجهر) أى كما سبه بعد الجهر فلا يتعلق به في الأصح في أصل الرضا لا تقطاع حكم التجارة بالخبر اه معني قول المتن (وهو) أى لا محتاط اه معني (قوله به) أى كسبه (قوله بعد الأداء) أى يجب ذكر من مال التجارة وكسبه قبل أن يجهر عليه اه حلي (قوله يصر) أى قبل قول المتن وابتزاضه كثرته ومما له ولولي بعضه من النهاية أنه لا بد من عتق جمعه (قوله وثقلنا بالأصم) ضعيف اه عش (قوله فلا خيار) هذا هو الماعند اه عش (قوله وفيها) أى الجواهر (قوله وعلى مدون) أى سبب التجارة (ومان) أى العبد اه عش (قوله بل الوجه) هذا هو الماعند اه عش (قوله لا يحصل الخ) أى ان كانت الدين دون تجارة والا فالوجه أن الجميع السيد ولا يتعلق بالدين بشئ من المال اه سم قول المتن (ولا علق العبد) ولو قبل الرقيق هبة أو وصية غير اذن صم ولو مع غيب السيد عن القبل لأنه لا كتاب لا يعقب عوضا لا احتياط ودخل ذلك في ملك السيد فهو الآن يكون الموهوب أو الوصية به أصلا أو فرعا للسيد تحب نفقته عليه مال القبول انحر زمانه أو صغر فلا يصح القبول وظاهره قبول الوالي ولو لم يكن له نهاية ومعني (قوله سائر أنواعه) دخل فيه مال الدين والعلق عتقه ومال الوصفي وعش (قوله واضافنا للمالك) أى المال (قوله الاختصاص) خبر واضافنا للمالك

قول الاصنف ينبغي ان يجري في غن ما سله البائع ما تقدم قبل التولية (قوله فزعمه) خبر واحد أن هذا تنافض عبارة شرح مر وجواب الشارح يعني الخلف عند ما به يؤدى ما يكسبه العبد بعد اداءه ما في يده مفر على رأى مرجو من حمل على كسبه قبل الجهر كالحصصا (قول المصنف وكذا من كسبه) قال في شرح الروض وحجتنا بغيره ان كسبه لم يمانه ان يكتب للفاضل قال لا ركن في وصفه نظر الماس في الفس اه (قوله لا بعده) لوقوع بعضه بعد الجهر عليه واكتسبه لا بعضه الجهر بلزمه اذ أمته وانما لا بعده عتق جمع موصيات في الأقرار ما يتعلق بذلك مر (قوله تغير المشتري) أى مشتري العبد وقوله لا يقر بكسبه أى لأنه لا بيع صريح ومما رواه أبو الوليد ان يقر بكسبه بعد الجهر عليه (قوله بل الوجه المأذون) أى ان كانت الدين دون تجارة والا فالوجه ان الجميع السيد ولا يتعلق بالدين بشئ من المال والله أعلم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس) والله كالمسلم

المقسط ولا علق العبد) أى القن كما سله أو أوعاه مع الدالكاتب ولو (بذمة السيد) أو تهره (في الاظهر) لقوله تعالى على كلا بقدره شئ وكلا يكمل لأمره واضافة المال إلى بغير خبر المحصين من باع عبدا له مال فإله لما به الآن بشرطه لا يحتاج للاختصاص للمالك والافتاء جعله لسيده

* (فهو ست الجزء الرابع من حاشيتي العلامة الشيخ عبد الحيد الشرواني والعلامة بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المتكر رحمة الله تعالى) *

مجموعه

٢	كتاب الخ
٣٣	باب الواقت
٥٠	باب الاحرام
٥٥	فصل المحرم دنوي ويلي الخ
٦٤	باب دخوله مكة
٧١	فصل في واجبات الطواف ومنه
٩٧	فصل في واجبات السعي وكثير من سنه
١٠٢	فصل في الوقوف بعرفة وبهش مقدماته وقوابله
١١٣	فصل في البيت بمنزلة وقوابله
١٢٥	فصل في بيت ليالي أيام التشريق بمنى ورميها وشروط الرمي
١٤٥	فصل في أركان النسك وبين وجوه أدائها المتعلقة به
١٥٩	باب محرمان الاحرام
٢٠٠	باب الاصطاف والقوات
٢١٤	كتاب البيع
٢٧٢	باب الربا
٢٩١	باب في البيوع المنهي عنها وما يتبعها
٣٠٨	فصل في القسم الثاني من المنهيات
٣٢٣	فصل في تفریق الصفقة
٣٢١	باب الخيار
٣٤١	فصل في خيار الشرط
٣٥١	فصل في خيار النقص
٣٨٩	فصل في التصرية
٣٩٣	باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه
٤٢٣	باب التولية
٤٣٨	باب بيع الاصول والثمار
٤٦٠	فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدولاحهما
٤٧٣	باب اختلاف المتبايعين
٤٨٥	باب معاملة الرقيق

(تمت)

